

حاشية محرم أفندي

على

شرح ملا جامي على الكافية المسمى بـ "الفوائد الضيائية"

للإمام نور الدين عبد الرحمن بن أحمد الجامي

المتوفى سنة 898 هجرية

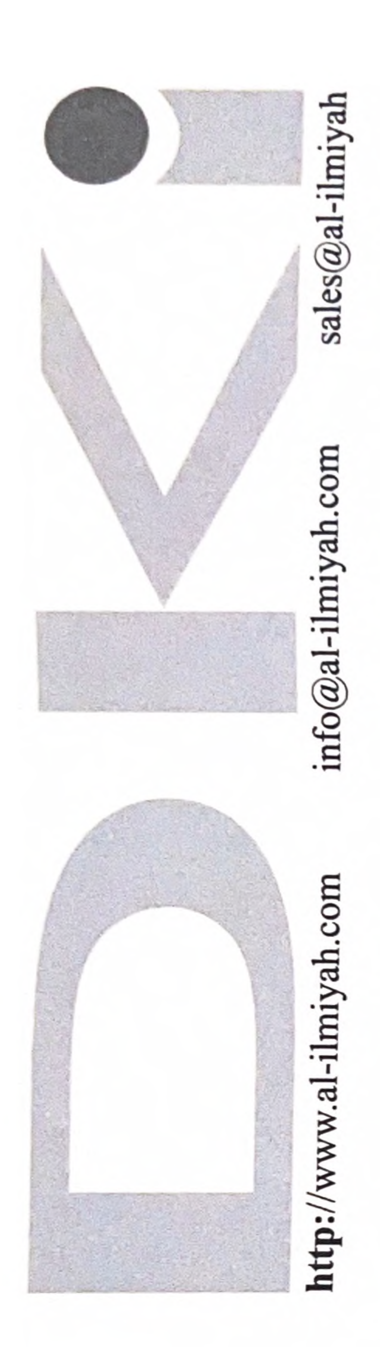
اعتنى به

يوسف نوح أحمد

الجزء الثاني



دار الكتب العلمية
Dar Al-Kotob Al-ilmiyah
DKi
أسسها محمد علي بيضون سنة 1971 بيروت - لبنان
Est. by Mohammad Ali Baydoun 1971 Beirut - Lebanon
Établie par Mohamad Ali Baydoun 1971 Beyrouth - Liban



الكتاب: حاشية محرم أفندي على شرح ملا جامي على الكافية

Title: ḤĀŠIYAT MUḤARRAM 'AFANDĪ
'ALĀ ŠARḤ MULLĀ JĀMĪ 'ALĀ AL-KĀFIYA

التصنيف: نحو

Classification: Syntax

المؤلف: محرّم أفندي

Author: Moharram Afandy

المحقق: يوسف نوح أحمد

Editor: Youssef Nuh Ahmed

الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت

Publisher: Dar Al-Kotob Al-ilmiyah - Beirut

Pages (3Vols.3Parts)	2064 (٣أجزاء/٣مجلدات)	عدد الصفحات
Size	17 x 24 cm	قياس الصفحات
Year	2020 A.D. - 1442 H.	سنة الطباعة
Printed in	Lebanon لبنان	بلد الطباعة
Edition	1st (2 Colors) الأولى (لونان)	الطبعة

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah

Est. by Mohamad Ali Baydoun
1971 Beirut - Lebanon

Aramoun, al-Quebbah,
Dar Al-Kotob Al-ilmiyah Bldg.
Tel : +961 5 804 810/11/12
Fax: +961 5 804813
P.o.Box: 11-9424 Beirut-Lebanon,
Riyad al-Soloh Beirut 1107 2290

عرمون، القبة، مبنى دار الكتب العلمية
هاتف: ٥ ٨٠٤٨١٠/١١/١٢ +٩٦١
فاكس: ٥ ٨٠٤٨١٣ +٩٦١
ص.ب: ١١-٩٤٢٤ بيروت-لبنان
رياض الصلح-بيروت ١١٠٧٢٢٩٠



بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

[تتمّة المنصوبات]

[التمييز]

(التَّمْيِيزُ: مَا) أي: الاسم الذي (يَرْفَعُ الإِبْهَامَ).

واحترز به عن البدل، فإن المبدل منه في حكم التَّنْحِيَة، فهو ليس يرفع الإبهام عن شيء، بل هو ترك مبهم وإرادة معين.

[التمييز]

ولما فرغ من بيان الحال وما هو الأصل فيه والفرع شرع في بيان التمييز وذكره بعد الحال؛ لأنهما يشتركان في البيان إلا أن التمييز لبيان الذات مذكورة أو مقدرة والحال لبيان الصفة، ولأن بعض ما يكون تمييزًا حال مثل طاب زيد فارسًا، فقال: «التمييز» بيائين ويجوز حذف أحدهما اختصارًا في اللفظ تفعيل من ميزت الشيء إذا فصلته عن غيره بأمر يختص به، والمراد به ههنا المميز بالكسر على معنى أن ظاهر الاسم يميز مراد المتكلم، ويجوز الفتح على معنى أن المتكلم يميز هذا الجنس من سائر الأجناس، فعلى الأول: يكون مجازًا بعلاقة كون صاحب هذا الكلام مميزًا كقوله تعالى: ﴿وَٱلۡقُرۡءَانِ ٱلۡحَكِيمِ ۝٢﴾ [يس: 2] لأن الحكيم صاحبه، وعلى الثاني: حقيقة إما مبتدأ حذف خبره أو خبر محذوف المبتدأ أي: من الملحقات أو هذا بيان وعلى هذين التوجيهين يكون قوله ما يرفع خبر مبتدأ محذوف أي: هو، «ما» **(أي: الاسمُ الَّذِي)** يريد أن ما موصولة بمعنى الذي؛ لأن الموصول من جملة المعارف، ولو كان موصوفًا لفسره بالنكرة، ويجوز أن تكون موصوفة أيضًا إلا أن الشارح اقتصر على الأول، «يرفع الإبهام» صلة ما أو صفته، **(وَاحتَرَزَ بِهِ)** أي: بقوله: يرفع الإبهام **(عَنِ البَدَلِ)** بأقسامه الأربعة؛ **(فإنَّ المُبدَلَ مِنهُ في حُكمِ التَّنحِيَةِ)** أي: في حكم الإزالة من البين في المعنى **(فَهُوَ)** أي: البدل **(لَيسَ يَرفَعُ الإبهَامَ عَن شَيءٍ)** لأنه ليس فيه إبهام حتى يرفعه، **(بَل هُوَ)** أي: البدل **(تَركُ مُبهَمٍ)** وهو المبدل منه؛ لأنه يترك في القصد والإرادة والنسبة، ولذا قيل: ترك مبهم **(وَإرَادَةُ مُعَيِّنٍ)** وهو البدل؛ لأنه يراد ويقصد في النسبة، ولهذا كان معينًا يعني: مقصودًا،

(الْمُسْتَقِرَّ) أي: الثابت الراسخ في المعنى الموضوع له، من حيث إنه موضوع له. فإن المستقر وإن كان بحسب اللغة هو الثابت مطلقًا، لكنَّ المطلق منصرف إلى الكامل، وهو الوضعي. واحترز به عن نحو: «رَأَيْتُ عَيْنًا جَارِيَةً»، فإن قوله: «جارية» يرفع الإبهام عن قوله: «عَيْنًا»، لكنه غير مستقر بحسب الوضع، بل نشأ في الاستعمال باعتبار تعدد الموضوع له، ....

«المستقر» اسم فاعل من: استقر، ولذا قيل: (أَي: الثَّابِتِ الرَّاسِخِ في المَعنَى المَوضُوعِ لَهُ) لا في اللفظ الموضوع، فإن عشرين مثلًا ليس فيه إبهام، بل الإبهام لا يكون إلا في المعنى الذي وضع له عشرون وهو المعدودات؛ لأنه إذا قيل: عنده عشرون لم يعلم أنه من أي جنس من المعدودات، وإذا قيل: درهمًا علم أنه من جنس الدراهم وقس عليه غيره، (مِن حَيثُ إِنَّهُ مَوضُوعٌ لَهُ) قوله: (فإِنَّ المُستَقِرَّ) علة لقوله: أي الثابت الخ (وَإِن كانَ بِحَسَبِ اللُّغَةِ) الجار والمجرور حال من اسم كان (هُوَ) ضمير الفصل لأن الخبر معرف باللام (الثَّابِتُ) خبر كان والجملة خبر إن والواو زيدت لتأكيد اللصوق أي: فإن المستقر وإن كان حال كونه بمقتضى المعنى اللغوي هو الثابت (مُطلَقًا) أي: حال كون ذلك المعنى مطلقًا أي: سواء كان ذلك المعنى وضعيًا أو استعماليًا، (لَكِنّ) أي: إلا أن (المُطلَقَ) أي: المذكور غير مقيد (مُنصَرِفٌ إِلَى الكَامِلِ) لتعذر العمل بالإطلاق لأنه يشمل الاستعمالي (وَهُوَ) أي: الكامل الإبهام (الوَضعيّ) لا الإبهام الاستعمالي، (وَاحتَرَزَ بِهِ) أي: بقوله: المستقر (عَن) الإبهام الغير المستقر حيث لا إبهام فيه وضعًا، بل تولد من تعدد الموضوع له (نَحوُ: رَأَيتُ عَينًا جَارِيَةً، فإِنَّ قَولَهُ: جَارِيَةً) صفة (يَرفَعُ الإبهَامَ عَن قَولِهِ: عَينًا) الذي لم يكن فيها وضعًا بل استعمالًا، (لَكِنَّهُ) أي: الإبهام في عينًا (غَيرُ مُستَقِرٍّ بِحَسَبِ الوَضعِ) إذ لا إبهام فيه وضعًا (بَل نَشَأَ) أي: تولد منه وحصل (في الاستِعمَالِ) يعني: استعمال ذلك اللفظ (باعتِبَارِ تَعَدُّدِ المَوضُوعِ لَهُ) يعني: أن الإبهام فيه ليس بأصل الوضع؛ لأن الواضع إنما وضعه لمعنى معين، ثم اتفق منه أو من واضع آخر أن يضع ذلك اللفظ لمعنى آخر معين ثم وثم فإذا استعمله المستعمل فقال: رأيت عينًا يحصل الإبهام للسامع أن المستعمل في أي: معناه استعمل؛ لأجل الاشتراك

وكذا يقع به الاحتراز عن أوصاف المبهمات نحو: «هَذَا الرَّجُلُ»، فإن «هذا» مثلًا: إما موضوع لمفهوم كلي بشرط استعماله في جزئياته، أو لكل جزئي منه، ولا إبهام في هذا المفهوم الكلي، ولا في واحد واحد من جزئياته، بل الإبهام إنما نشأ له من تعدد الموضوع له أو المستعمل فيه، فتوصيفه بـ«الرجل» يرفع هذا

العارضي، فإذا قيل: جارية ارتفع الإبهام العارضي لا الوضعي كما عرفت أنه ليس فيه إبهام وضعي، (وَكَذَا) أي: كما وقع الاحتراز به عن الإبهام الحاصل عن تعدد الموضوع له كذلك (يَقَعُ بِهِ) أي: بقوله: المستقر (الاحتِرَازُ عَن أَوصَافِ المُبهَمَاتِ) يعني: عن أوصاف أسماء الإشارات فإنها مبهمة استعمالًا لا وضعًا لأن أسماء الإشارة من أقسام المعارف، (نَحو: هَذَا الرَّجَلُ) وهذه المرأة (فَإنِ) لفظ (هَذا مَثَلًا إمَّا مَوضُوعٌ لمَفهُوم كُلّيٍّ) وهو المشار إليه يعني: ما يصلح للإشارة بهذا لكن لا يكون موضوعًا لذلك المفهوم إلا (بِشَرطِ استِعمَالِهِ) أي: استعمال هذا (في جُزئِيَّاتِهِ) أي: جزئيات المفهوم الكلي كالحيوان الناطق، وهو موضوع لمفهوم كلي، وهو الإنسان بشرط استعماله في جزئياته، يعني: في زيد وعمرو ورجل وامرأة فكذا لفظ هذا موضوع لمفهوم كلي وهو المشار إليه أو ما يصلح للإشارة بشرط استعماله في جزئياته وهو ههنا ما أشرت إليه بهذا مثل: هذا الرجل وهذا الغلام وهذا الفرس وهذا الحجر وغير ذلك، (أَو) موضوع (لِكُلِّ جُزئيّ مِنهُ) أي: من المفهوم الكلي فإنه موضوع في هذه الأمثلة للرجل وموضوع للغلام بوضع آخر وللفرس بوضع آخر إلى غير ذلك، (وَلَا إِبهَامَ في هَذَا المَفهُومِ الكُلّيّ) من حيث إنه مفهوم كلي؛ لأنه من حيث هو هو لا إبهام فيه؛ لأنه واحد وهو المشار إليه كما أن الإنسان نوع واحد لا غير (ولا) إبهام أيضًا (في وَاحِد مِن جُزئِيَّاتِهِ) أي: جزئيات المفهوم الكلي الموضوع له كالرجل والغلام وغيرهما، (بَل الإبهَامُ إنَّمَا نَشَأَ لَهُ) أي: للفظ هذا (مِن تَعَدُّدِ المَوضُوعِ لَهُ) على الثاني أي: على أنه موضوع لكل جزئي (أَو) الإبهام إنما نشأ له من تعدد (المُستَعمَلِ فِيهِ) على الأول أي: على أنه موضوع لمفهوم كلي فحينئذ يكون ما استعمل فيه متعددًا، فحصل الإبهام من تعدد الموضوع له (فَتَوصِيفُهُ) أي: توصيف اسم الإشارة (بالرَّجُلِ) أي: جعله موصوفًا بالمعرف باللام (يَرفَعُ هَذَا

الإبهام، لا الإبهام الواقع في الموضوع له من حيث إنه موضوع له. وكذا يقع به الاحتراز عن عطف البيان في مثل قولك: «أبو حفص عمر»، فإن كل واحد من «أبي حفص» و«عمر» موضوع لشخص معين لا إبهام فيه، لكن لما كان «عمر» أشهر زال بذكره الخفاء الواقع في «أبي حفص» لعدم الاشتهار لا الإبهام الوضعي.

الإِبهَامَ) يعني: الإبهام الحاصل من تعدد المستعمل فيه، بناءً على الأول أو الموضوع له بناءً على الثاني (لا) يرفع (الإِبهَامَ الوَاقِعَ في المَوضُوعِ لَهُ مِن حَيثُ إنّهُ مَوضُوعٌ لَهُ) لأنه لا إبهام فيه من حيث الوضع كما عرفت سابقًا حتى يرفع لأن الرفع بعد الوجود وهو ليس بموجود (وَكَذَا) أي: كما احترز به عن نحو: رأيت عينًا جارية، وعن صفة المبهم كذلك (يَقَعُ بِهِ الاحتِرَازُ عَن عَطفِ البَيَانِ) الذي هو (في مِثلِ قَولِكَ) أقسم بالله (أَبُو حَفصٍ عُمَرَ) وفي عكسه في قولك: جاءني يعقوب أبو يوسف (فإنّ كُلَّ وَاحِدٍ مِن أبي حَفصٍ وَعُمَرَ مَوضُوعٌ لِشَخصٍ مُعَيَّنٍ) يعني: قد وضع كل واحد منهما لذات معينة (لا إبهَامَ فيهِ) كما أن أبا حنيفة ونعمان كل واحد منهما موضوع لشخص معين، وكذلك يعقوب وأبو يوسف إلا أن الأول في الأول كنية وفي الثاني علم اصطلاحي، وأن الثاني في الأول علم اصطلاحي وفي الثاني كنية كذلك، أبو حفص كنية أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه وعمر علم اصطلاحي له فلا إبهام فيهما لا وضعًا ولا استعمالًا؛ لأنه لا تعدد في الموضوع له، (لَكِن) أي: إلا أنه (لَمَّا كَانَ عُمَرُ أَشهَرَ) من أبي حفص لاشتهاره رضي الله تعالى عنه بالعلم دون الكنية (زَالَ بِذِكرِهِ) أي: بذكر عمر بعد ذكر أبي حفص (الخَفَاءُ الوَاقِعُ في أبي حَفصٍ؛ لِعَدَمِ الاشتِهَارِ) يعني: زال الخفاء الناشئ من كونه غير مشهور مثل اشتهار عمر (لا) يزول (الإِبهَامُ الوَضعيّ) بذكر عمر؛ إذ ليس فيه إبهام وضعًا ولا استعمالًا حتى يرفع بل الإبهام لو كان ما نشأ إلا من عدم الاشتهار، والفرق بين هذه الثلاثة أن الإبهام في القسم الأول: إنما نشأ في الاستعمال باعتبار الموضوع له فقط وفي الثاني: إنما نشأ فيه أيضًا باعتبار تعدد الموضوع له أو المستعمل فيه وفي الثالث: إنما نشأ من عدم الاشتهار، فافهم.

(عَنْ ذَاتٍ) لا عن وصف. واحترز به عن النعت والحال، فإنهما يرفعان الإبهام المستقر الواقع في الوصف لا في الذات. وتحقيق ذلك: أن الواضع لما وضع «الرطل» مثلًا لنصف «مَنّ»، فلا شك أن الموضوع له معنى معين متميز عما هو أقل من النصف كـ«الربع»، وعما هو أكثر منه كـ«مَنٍّ ومَنَّيْن»، ....

«عن ذاتٍ» متعلق بقوله: يرفع (لا) يرفع الإبهام (عَن وَصفٍ) وفي المحشي: فرق بين النعت والحال والتمييز بأن وضع الأولان لبيان ثبوت وصف في شيء فكل واحد منهما يرفع الإبهام عن الوصف، والتمييز وضع لرفع الإبهام عن نفس الاسم وبيان أنه من أي جنس هو، فرجل عاقل لبيان صفة العقل في رجل، ورطل زيتًا لبيان أن الرطل كائن في الزيت، إلى هنا كلامه .(وَاحتَرَزَ بِهِ) يعني: احترز المصنف بقوله: عن ذات (عَن النَّعتِ والحَالِ؛ فإنَّهُمَا) أي: النعت والحال (يَرفَعَانِ) أي: يرفع كل واحد منهما (الإبهَامَ المُستَقِرَّ الوَاقِعَ) يعني: الإبهام الثابت (في الوَصفِ) مثلًا إن رجلًا في قولك: جائني رجل يحتمل أن يكون موصوفًا بالعالم والجاهل فوقع الإبهام في وصفه فلما قلت: جاءني رجل عالم زال الإبهام الواقع في الوصف، (لا) يرفع كل واحد منهما الإبهام الواقع (في الذَّاتِ)؛ لأن كل واحد منهما وصف وهو لا يبين إلا ما في الذات وقام بها وهو الوصف أيضًا، والمميز لما كان دالا على الذات يبين نفس الذات وهو المميز بالفتح، (وَتَحقِيقُ ذَلِكَ) إشارة إلى أن التمييز هو ما يرفع الإبهام المستقر عن ذات وإلى أن ما يرفع الإبهام المستقر عن الوصف لا يكون مميزًا، أي: تحقيق أن التمييز ما يرفع الإبهام المستقر عن الذات والنعت والحال يرفعان الإبهام المستقر أيضًا لكن عن الوصف (أنّ الوَاضِعَ) أي: واضع الألفاظ (لَمَّا وَضَعَ الرَّطلَ) بفتح الراء وكسرها وسكون الطاء المهملتين (مَثلًا لِنصفِ مَنٍّ) بفتح الميم وتشديد النون وهو مائتان وستون درهمًا والرطل مائة وثلاثون درهمًا (فَلا شَكَّ أنَّ المَوضُوعَ لَهُ) أي: أن المعنى الذي وضع الرطل له (مَعنىً مُعَيَّنٌ) وهو نصف من (مُتَمِيِّزٌ عَمَّا هُوَ أَقَلُّ) أي: عن المعنى الذي هو الأقل (مِن النَّصفِ) أي: من نصف المن (كالرُّبُعِ) أي: كربع المن وخمسه وسدسه (و) ذلك المعنى متميز (عَمَّا هُوَ أَكثَرُ مِنهُ) أي: من نصف المن (كَمَنٍّ وَمَنَّينِ) فتعين أن المعنى

ولا إبهام فيه إلا من حيث ذاته أي: جنسه، فإنه لا يعلم منه بحسب الوضع أنه من جنس العسل أو الخَلّ أو غيرهما، وإلا من حيث وصفه، فإنه لا يعلم منه بحسب الوضع أنه بغدادي أو مكي، فإذا أريد رفع الإبهام الوصفي الثابت فيه بحسب الوضع اتبع بصفة أو حال، فيقال: «رطل بغدادي»، وإذا أريد رفع الإبهام الذاتي قيل: «زيتًا»، فـ«زيتًا» يرفع الإبهام المستقر عن الذات لا النعت والحال، ....

الذي وضع الرطل له لا يكون إلا نصف المن، وهو معنىً معينٌ (**وَلا إبهَامَ فِيهِ**) أي: في معنى الرطل لأنه نصف المن (**إلَّا مِن حَيثُ ذَاتُهُ أي: جِنسُه**) أي: جنس الموضوع له يعني: ليس فيه الإبهام الذي هو للموزون (**فإنَّهُ لا يُعلَمُ**) مبني للمفعول (**مِنهُ**) أي: من نفس الرطل حال كونه (**بِحَسَبِ الوَضعِ**) أي: بمقتضى الموضوع إذا قيل: عندي رطل (**أَنَّهُ**) أي: المراد من الرطل كائن (**مِن جِنسِ العَسَلِ أَو الخَلِّ أَو غَيرِهِمَا**) من الموزونات فحصل الإبهام في ذاته وجنسه (**وَإلَّا**) عطف على قوله: إلا من حيث، يعني: والإبهام فيه أي: في الرطل إلا (**مِن حَيثُ وَصفُهُ**) وهو أن يكون الرطل نصف المن أو ربعه (**فَإنّهُ**) أي: الحال والشأن (**لا يُعلَمُ**) مبني للمفعول (**مِنهُ بِحَسَبِ الوَضعِ**) إذا قيل: هذا رطل أو عندي رطل (**أنَّهُ**) أي: ذلك الرطل (**بَغدَاديّ أو مَكّيّ**) يعني: إذا قيل لفلان رطل لم يفهم أنه يراد الرطل المنسوب إلى بغداد أو إلى مكة فحصل فيه إبهام من وجهين من حيث ذاته وجنسه ومن حيث وصفه فلزم بيان ما هو المراد منه (**فَإذَا أُرِيدَ رَفعُ الإبهَامِ الوَصفِيّ**) أي: الإبهام المنسوب إلى وصفه (**الثّابِتِ فيهِ بِحَسَبِ الوَضعِ اتُّبِعَ**) مبني للمفعول (**بِصِفَةٍ أَو حَالٍ**) يعني: جعلت الصفة أو الحال إذا صلح أن يكون ذا الحال تابعًا له؛ لتبيين ما هو المراد منه وهو رفع الإبهام الوصفي الثابت فيه (**فَيُقالُ**) لفلان (**رَطلٌ بَغدَاديّ**) أو مكي أو يقال: اشتريت هذا الرطل بغداديًا أو مكيًا (**وَإذَا أُرِيدَ رَفعُ الإبهَامِ الذَّاتي**) أي: الإبهام المنسوب إلى الذات يعني: إلى الجنس (**قِيلَ: زَيتًا**) قال الشارح في الأول: اتبع، وههنا قيل إشارة من أول الأمر إلى أن الأول من التوابع وإن الثاني من الذوات (**فَزَيتًا**) في قولك: رطل زيتًا (**يَرفَعُ الإبهَامَ المُستَقِرَّ عَن الذَّاتِ**) والجنس (**لا النَّعتُ والحالُ**) عطف على قوله: فزيتًا؛ لأنه مرفوع مبتدأ ونصبه محكي، لا على الذات كما هو المتبادر؛ لأن

فإنهما يرفعان الإبهام عن الوصف.

(مَذْكُورَةٍ أَوْ مُقَدَّرَةٍ) صفتان لـ«ذات» إشارة إلى تقسيم التمييز، فالمذكورة نحو: «رطل زيتًا»، والمقدرة نحو: «طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا»، فإنه في قوة قولنا: «طاب شيء» منسوب إلى «زيد» و«نفسًا» يرفع الإبهام عن ذلك الشيء المقدر فيه.

(فَالْأَوَّلُ) أي: القسم الأول من التمييز، وهو ما يرفع الإبهام عن ذات مذكورة يرفعه (عَنْ مُفْرَدٍ) يعني به: ما يقابل الجملة وشبهها والمضاف ....

التعليل بقوله: (فإِنَّهُمَا) يمنعه (يَرفَعَانِ الإبهَامَ عَن الوَصفِ) لما عرفت.

«مذكورةٍ أو مقدرةٍ» بالجر فيهما (صِفَتَانِ لِذَاتٍ، إِشَارَةٌ إلى تَقسيم التَّمييزِ) على سبيل منع الخلو والجمع (فا) لذات ا(لمَذكُورَةُ) ما تم بأحد المتممات الأربعة إما بالتنوين (نَحوُ: رَطلٌ زَيتًا) وإما بنون التثنية نحو: منوان سمنًا، وإما بنون الجمع مثل: عشرون درهمًا، وإما بالإضافة نحو: على التمرة مثلها زبدًا، (وَ) الذات (المُقَدَّرَةُ) ما قدر في الجملة أو ما ضاهاها أو الإضافة على ما سيأتي (نَحوُ: طَابَ زَيدٌ نَفسًا) فنفسًا تمييز يرفع الإبهام عن ذات مقدرة في جملة: طاب زيد، (فَإِنَّهُ في قُوَّةِ قَولِنا: طَابَ شَيءٌ مَنسُوبٌ إِلَى زَيدٍ) وذلك الشيء غير معلوم (وَنفسًا يَرفَعُ الإبهَامَ عَن ذَلِكَ الشَّيء المُقَدَّرِ فِيهِ) أي: في قولك: طاب زيد، وذلك الشيء المقدر فيه ما فسر بالتمييز؛ لأن نسبة الطيب إلى زيد لم تعلم أمن جهة النفس أم جهة العلم أو غيرهما، فإذا قيل: نفسًا علم أن تلك النسبة من جهة النفس، وإذا قيل: علمًا يعلم أنها من جهة العلم، فعلم من هذا أن الشيء المقدر ما جعل تمييزًا وإلا لم يصح تفسيره به ولم يكن تمييزًا عنه؛ لأن التمييز ما يميز الشيء المقدر.

«فالأول» الفاء للتفصيل واللام للعهد الخارجي، أشار إليه الشارح بقوله: (أي: القِسمُ الأَوَّلُ مِن التَّميِيزِ) أي: (وَهُوَ) أي: القسم الأول منه (مَا يَرفَعُ الإبهَامَ عَن ذَاتٍ مَذكُورَةٍ يَرفَعُهُ) «عن مفردٍ» المفرد يقابل الجملة وشبهها ويقابل المضاف ويقابل المثنى والمجموع، والمراد به ههنا ما يقابل الجملة وشبهها لا غير (يَعني بِهِ: مَا يُقَابِلُ الجُملَةَ وَشِبهُهَا) وفي بعض النسخ: وهو اسم الفاعل واسم المفعول والصفة والمشبهة واسم التفضيل، (وَالمُضَافُ) معطوف على

(مِقْدَارٍ) صفة لـ«مفرد»، وهو ما يقدر به الشيء أي: يعرف به قدره ويبين (غَالِبًا) أي: في غالب المواد وأكثرها.

أي: رفع الإبهام مطلقًا يتحقق في ضمن هذا الرفع الخاص في أكثر المواد، وذلك لأن الإبهام فيه أكثر.

والمفرد: (إِمَّا) متحقق (فِي) ضمن (عَدَدٍ نَحْوُ: «عِشْرُونَ دِرْهَمًا») وسيأتي ذكر تمييز العدد، وبيانه ....

الموصول، يعني: به المضاف والمراد ما يتم بالمضاف إليه بشرط أن يكون الإبهام في المضاف لا النسبة الإضافية؛ فإنها كالجملة من القسم الثاني، تأمل وأنصف. «مقدارٍ» على وزن مفتاح بالجر (صِفَةٌ لمُفرَدٍ، وَهُوَ) أي: المقدار (مَا يُقَدَّرُ بِهِ الشَّيءُ) يعني: معيار كل شيء (أي: يُعرَفُ بِهِ) أي: بذلك المقدار (قَدرُهُ) أي: قدر الشيء (وَيُبَيَّنُ) مبني للمفعول، وهو خمسة: العدد والكيل والوزن والذراع والمقياس، «غالبًا» (أي) فالأول يرفع الإبهام عن مفرد مقدار (في غَالِبِ المَوادِّ) أي: في غالب الأمثلة (وَأَكثَرِها، أي: رَفعُ الإبهامِ) مبتدأ مضاف إلى المفعول (مُطلقًا) أي: حال كون الإبهام مطلقًا غير مقيد بكونه في المفرد المقدار أو في الجملة أو في غيرهما (يَتَحَقَّقُ) الجملة خبر المبتدأ أي: يوجد ويحصل (في ضِمنِ هَذَا الرَّفعِ الخّاصِّ) وهو الرفع عن مفرد مقدار (في أَكثَرِ المَوَادِّ، وَذَلِكَ) أي: تحقق رفع الإبهام المطلق في ضمن الرفع المذكور في أكثر المواد واقع وثابت؛ (لأنَّ الإبهَامَ فِيهِ) في المفرد المقدار (أكثَرُ) من كون الإبهام في غير المقدار أو الجملة لأن المقدار كثيرًا ما يستعمل بالتنوين أو بنوني التثنية والجمل أو الإضافة وما كثر استعماله بأحد هذه الأربعة يكون إبهامه أكثر؛ لأن التنوين للتنكير ونوني التثنية والجمع بدل من التنوين، والبدل يأخذ حكم المبدل منه غالبًا والإضافة ههنا أيضًا للتنكير.

(وَ) المفرد «إما» (مُتَحَقِّقٌ) يعني: موجود «في» (ضِمنِ) «عددٍ» هذا من ظرفية الجزء في الكل، وقيل: من قبيل ظرفية الخاص في العام وكلاهما واحد «نحو: عشرون درهمًا» مثال لما تم بنون الجمع وكذا أخواتها السبعة؛ لأنها عقود ثمانية كل واحد منها تام بنون الجمع «وسيأتي» (ذِكرُ تَمييزِ العَدَدِ وَبَيَانُهُ) وتمييز العدد

في باب أسماء العدد.

(وَإِمَّا فِي) ضمن (غَيْرِهِ) أي: غير العدد كالوزن (نَحْوُ: «رِطْلٌ زَيْتًا»)، فإن الرطل نصف المنّ.

(وَ) نحو: («مَنَوَانِ سَمْنًا»)، وكالكيل نحو: «قَفِيزَانِ بُرًّا»، وكالذراع نحو: «ذِرَاعٌ ثَوْبًا».

(وَ) كالمقياس نحو: («عَلَى التَّمْرَةِ مِثْلُهَا زُبَدًا»).

إما واجب الجر، وهو من ثلاثة إلى عشرة ومائة وألف وتثنيتهما وجمعه، وإما واجب النصب وهو من أحد عشر إلى تسعة وتسعين سواء كان مقدمًا أو مؤخرًا وما بينهما، (**فِي بَابِ أَسمَاءِ العَدَدِ**)، «وإما في» (**ضِمنِ**) «غيره» عطف على قوله: في ضمن العدد (**أي**) والمفرد المقدار إما متحقق في ضمن (**غَيرِ العَدَدِ كَالوَزنِ**) وهو إما تام بالتنوين «نحو: رطلٌ زيتًا» (**فَإِنَّ الرّطلَ**) قد سبق أنه (**نِصفُ المَنِّ**) وقد سبق أيضًا معنى المن والرطل.

«و» إما تام بنون التثنية (**نَحوُ**) «منوان» تثنية منىً بالقصر مرادف من بالفتح والتشديد إلا أن الأول أفصح للتخفيف «سمنًا» بفتح السين المهملة وسكون الميم وهو ما يخرج من السمسم «و» (**كَالكَيلُ**) معطوف على قوله: كالوزن بإعادة الجار، وإنما أعاده لكونه جنسًا آخر وإشارة إلى تقابل المعطوفين وهو أيضًا إما أن يكون تاما بالتنوين نحو: قفيزٌ برًا، وإما بنون التثنية (**نَحوُ**) «قفيزان برا» البر بضم الباء الموحدة وتشديد الراء المهملة بالفارسية: كندم، (**وَكَالذِّرَاعِ**) معطوف إما على كالكيل وإما على كالوزن، وإعادة الجار أيضًا إشارة إلى تغاير المعطوفين وهو بكسر الذال المعجمة وبعدها راء مهملة مفتوحة وبعدها ألف على وزن قرامٍ، ما يذرع به، وهو أيضًا إما تام بالتنوين (**نَحوُ: ذِرَاعٌ ثَوبًا**) وإما بنون التثنية نحو: ذراعان ثوبًا، «و» (**كَالمِقياسِ**) وهو كالأولين في العطف وإعادة الجار، وهذا القسم ما تم بالإضافة وهو إما أن يكون مفردًا مضافًا (**نَحوُ**) «على التمرة مثلها زبدًا» وإما مثنى مضافًا نحو: على التمرة مثلها زبدًا، وهو بالزاي المعجمة مضمومة بعدها باء موحدة من تحت معروف.

والمراد بالمقادير في هذه الصور هو المقدرات؛ لأن قولك: «عِنْدِي عِشْرُونَ دِرْهَمًا، وَرِطْلٌ زَيْتًا، وَذِرَاعٌ ثَوْبًا، وَعَلَى التَّمْرَةِ مِثْلُهَا زُبْدًا». المراد بها: المعدود، والموزون، والمذروع، والمقيس لا غيرُ. وإنما اقتصر المصنف على الأمثلة الثلاثة؛ لأنه كان مطمح نظره التنبيه على بيان ما يتم به المفرد، ....

(وَالمُرَادُ) جواب عن سؤال مقدر تقديره: ليس في هذه الأشياء المذكورة إبهام؛ لأن عشرين مثلًا يدل على عدد معين لا إبهام فيه وكذا غيره فأجاب عنه بقوله: والمراد (بالمَقَادِيرِ) التعبير بالمقادير بناء على أن للأكثر حكم الكل؛ لأن كلها ليست مقادير بل بعضها مقياس وهو ما تم بالإضافة (في هَذِهِ الصُّورِ) المذكورة في الأمثلة (هُوَ المُقَدَّرَاتُ) في أكثرها والمقيس في بعضها (لأنَّ قَولَكَ: عِندِي عِشرُونَ دِرهَمًا) في العدد وما تم بنون الجمع، (وَرَطلٌ زَيتًا) في الوزن وما تم بالتنوين، (وَذِرَاعٌ ثَوبًا) في الذراع وما تم بالتنوين أيضًا، (وَعَلَى التَّمرَةِ مِثلُهَا زُبدًا) في المقياس وما تم بالإضافة، (المُرَادُ) مبتدأ (بِهَا) أي: بكل واحد منها يعني: بالأول (المَعدُودُ) خبره والمبتدأ مع خبره خبر إن في قوله: لأن قولك (و) بالثاني (المَوزُونُ، وَ) بالثالث (المَذرُوعُ، وَ) بالرابع (المَقِيسُ لا غَيرُ) أي: لا غيرها، وإذا كان المراد هؤلاء يحصل الإبهام لا محالة؛ لأن المعدود مثلًا لا يعلم من أي جنس؛ لأنه يحتمل جمع المعدودات، وإذا قيل: درهم يزول الإبهام ويحصل المرام وكذا في غيره.

(وَإِنَّمَا اقتَصَرَ المُصَنِّفُ عَلَى الأَمثِلَةِ الثَّلاثَةِ) يعني: أن المصنف أورد لما يرفع الإبهام عن مفرد مقدار يتحقق في ضمن غير العدد أمثلة ثلاثة وهي: نحو رطل زيتًا، ونحو منوان سمنًا، ونحو على التمرة مثلها زبدًا، مع أن ما يقدر به الشيء ويعرف به قدره ويبين خمسة لما سبق، ولم يورد لكل واحد منها مثالًا حتى تكون أمثلة خمسة لا ثلاثة؛ (لأنَّهُ) أي: الحال والشأن (كَانَ مَطمَحُ) مصدر ميمي على وزن مدخل مضاف إلى فاعله وهو (نَظَرُهُ) من باب فتح يقال: طمح بصره أي: ارتفع والمعنى: كان ارتفاع نظره ومقصوده وغاية أمره (التَّنبِيهَ) بالنصب خبر كان (عَلَى بَيَانِ مَا يَتِمُّ بِهِ المُفرَدُ) المقدار لكون الإبهام لا يحصل في هذا القسم إلا فيه وما يتم به المفرد المقدار غير العدد ثلاثة على ما بينه الشارح

وهو التنوين كما في «رِطْلٌ زَيْتًا» والنون كما في «مَنَوَانِ سَمْنًا»، والإضافة كما في «عَلَى التَّمْرَةِ مِثْلُهَا زُبْدًا»، ولهذا لم يستوف أقسام المقادير، وكرر بعضها، ومعنى تمام الاسم أن يكون على حالة لا يمكن إضافته معها، والاسم مستحيل الإضافة مع التنوين، ونوني التثنية والجمع، ومع الإضافة؛ لأن المضاف لا يضاف ثانيًا، فإذا تم الاسم بأحد هذه الأشياء شابه الفعل إذا تم بالفاعل ....

(وَ) الأول (**هُوَ التَّنوِينُ**) لأن التنوين دليل تمام الكلمة وانقطاعها عما بعدها (**كَمَا في: رَطلٌ زَيتًا**، وَ) الثاني (**النُّونُ**) يعني: نون التثنية، وهي لما كانت قائمة مقام التنوين كانت دليلًا على تمامها وانقطاعها عما بعدها أيضًا (**كَمَا في مَنَوَانِ سَمنًا** وَ) الثالث (**الإِضَافَةُ**) والمضاف إليه لما كان قائمًا مقام تنوين المضاف كان أيضًا دليلًا على التمام والانقطاع (**كَمَا في عَلَى التَّمرَةِ مِثلُهَا زُبدًا**، **وَلِهَذَا**) أي: لكون غاية نظره التنبيه على البيان المذكور (**لَم يَستَوفِ**) من الاستيفاء وهو الإتمام، سقط ياؤه بالجزم (**أقسَامَ المَقَادِيرِ**) بإيراده لكل واحد مثالًا على حدة وأقسامها لما سبق غير العدد أربعة ومعه خمسة لحصول مقصوده والتنبيه المذكور (**وَكَرَّرَ بَعضَهَا**) أي: بعض أقسام المقادير وهو الوزن بإيراد البعض مثالًا لما يتم بالتنوين والبعض الآخر مثالًا لما يتم بنون التثنية، ولو كان أحدهما من غيره لكان أحسن إلا أنه أوردهما من جنس واحد للمشاكلة.

(**وَمَعنى تَمَامِ الاسمِ**) بأحد المتممات الأربعة (**أَن يَكُونَ**) ذلك الاسم (**عَلَى حَالَةٍ**) وهي أن يكون الاسم مع أحد تلك الأربعة (**لا يُمكِنُ إِضَافَتُهُ**) إضافة الاسم (**مَعَهَا**) أي: مع تلك الحالة (**وَالاسمُ**) التام بأحد الأربعة (**مُستَحِيلُ الإِضَافَةِ**) يعني: تكون إضافته محالة (**مَعَ التَّنوِينِ وَنُونَي التّثنيَةِ وَالجَمعِ**) لأن كل واحد منها دليل تمام الاسم وانقطاعه عما بعده (وَ) الاسم أيضًا مستحيل الإضافة (**مَعَ الإِضَافَةِ؛ لأنّ المُضَافَ**) مرة (**لا يُضَافُ ثانيًا**) لأن الغرض من الإضافة التعريف أو التخصيص أو التخفيف فإذا حصل الغرض من الإضافة بالإضافة لم يبق الاحتياج إلى إضافة ذلك المضاف ثانيًا؛ لحصول الغرض المذكور؛ لأنه يلزم أحد الأمرين إما تحصيل الحاصل أو إلغاء الإضافة الأولى وكلاهما باطلان (**فَإِذَا تَمَّ الاسمُ**) أي: الاسم المفرد المقدار (**بِأَحدِ هَذِهِ الأشياءِ شَابَهَ**) ذلك الاسم (**الفِعلَ إِذَا تَمَّ بالفَاعِلِ**

وصار به كلامًا تامًّا، فيشابه التمييز الآتي بعده المفعول، لوقوعه بعد تمام الاسم، كما أن المفعول حقه أن يقع بعد تمام الكلام، فينصبه ذلك الاسم التام قبله، لمشابهته الفعل التام بفاعله، وهذه الأشياء إنما قامت مقام الفاعل، لكونها في آخر الاسم، كما أن الفاعل عقيب الفعل. ألا يرى أن لام التعريف الداخلة على أول الاسم وإن كان يتم بها الاسم، فلا يضاف معها لا ينصب التمييز عنه، ....

وَصَارَ) الفعل (بِهِ) أي: بالفاعل (كَلامًا تَامًّا) فالاسم التام بأحدها شابه الفعل التام بفاعله في كون كل منهما تاما (فَيُشَابِهُ التَّمييزُ الآتي بَعدَهُ) أي: بعد الاسم التام (المَفعُولَ لِوُقُوعِهِ) أي: لوقوع التمييز (بَعدَ تَمَامِ الاسمِ كَمَا أَنّ المَفعُولَ حَقُّهُ) وإن كان مقدمًا لفظًا على الفعل (أن يَقَعَ بَعدَ تَمَامِ الكَلامِ) لكونه فضلة في الكلام، والتمييز شابه المفعول في الوقوع بعد التمام يعني: كما أن المفعول يقع بعد تمام الكلام وإن كان مقدمًا لفظًا كذلك التمييز يقع بعد تمام الاسم (فَيَنصِبُهُ) أي: التمييز (ذَلِكَ الاسمُ التّامُّ) بأحد الأشياء الأربعة الواقعة (قَبلَهُ) أي: قبل التمييز ففائدة هذا التشبيه أن ينصب الاسم التام التمييز بعده كما ينصب الفعل التام بالفاعل المفعول (لِمُشَابَهَتِهِ) أي: لمشابهة الاسم التام (الفِعلَ التّامَّ بفَاعِلِهِ) في كون كل واحد منهما تاما (وَهَذِهِ الأشياءُ) يعني: التنوين ونوني التثنية والجمع والإضافة (إنَّمَا قَامَت) كل واحدة منها (مقامَ الفَاعِلِ) وشابهته (لكَونِهَا في آخِرِ الاسمِ) التام (كَمَا أنَّ الفَاعِلَ عقِيبَ الفِعلِ) يعني: كما أن الفاعل يعقب الفعل ويقع بعده بلا فصل على ما هو الأصل فيه، كذلك أحد هذه الأشياء يقع بعد الاسم بلا فصل (أَلا يُرَى أنَّ لامَ التَّعريفِ الدَّاخِلَةِ عَلَى أَوَّلِ الاسمِ وَإن كَانَ) إن للوصل (يَتِمُّ بِهَا الاسمُ) وكان ويتم يتنازعان في قوله: الاسم على ما مر في بابه، والجملة حال أي: حال كون الاسم تاما بها (فَلا يُضَافُ) الاسم (مَعَهَا) الفاء تفسيرية لمعنى تمام الاسم (لا يُنصَبُ التّمييزُ عَنهُ) خبر أن في قوله: ألا يرى أن، يعني: أن الاسم التام بلام التعريف لا ينصب التمييز بعده؛ لعدم المشابهة المذكورة سابقًا، هذا إذا كان ما يتم به المفرد يزول بدخول اللام كالتنوين والإضافة؛ لأنهما لا يجمعان مع اللام لما سبق، وأما إذا كان ما يتم به المفرد لا يزول بدخول اللام كنوني التثنية والجمع فينتصب التمييز عنهما وإن

فلا يقال: «عِنْدِي الرَّاقُودُ خَلًّا».

(فَيُفْرَدُ) أي: التمييز وإن كان الاسم التام مثنى أو مجموعًا (إِنْ كَانَ) أي: التمييز (جِنْسًا) وهو ما تشابه أجزاؤه، ويقع مجردًا عن التاء على القليل والكثير، فلا حاجة إلى تثنيته وجمعه ....

دخل اللام عليه؛ لعدم زوالهما باللام فتبقى المشابهة كما كانت فيقال: عندي المنوان زيتًا والعشرون درهما، وسكت الشارح في محل البيان عن البيان، (فَلا يُقَالُ: عِندِي الرَّاقُودُ خَلًّا) ولا: عندي الرطل زيتًا، ولا: عندي المن عسلًا، وفي «القاموس»: الراقود الدن الكبير أو الطويل الأسفل يصبغ داخله بالقار. وفي «الأساس»: مكيال معروف لأهل مصر يأخذ أربعة وعشرين صاعًا، والتفسير الأول مناسب لقوله: خلا؛ لأن عادة الناس أن يصبغوا الدن بالقار ويجعلوا فيه الخل.

«فيفرد» مبني للمفعول (أي: التّمييزُ) المفرد ههنا ما يقابل المثنى والمجموع والإضافة أيضًا (وَإن كانَ) الواو للحال وإن للوصل والجملة حال أي: حال كون (الاسم التّامِّ مُثنًّى أو مَجمُوعًا) يعني: لا يطابق التمييز ما انتصب عنه بل يكون مفردًا سواء كان الاسم التام مفردًا أيضًا أو مثنى أو مجموعًا، «إن كان» (أي: التَّمييزُ) الذي يجب إفراده (جِنسًا) قوله: إن كان شرط جزاؤه إما قوله: فيفرد، إن كان يجوز تقديم الجزاء على الشرط أو يكون الجزاء محذوفًا بقرينة قوله: فيفرد، فالمعنى إن كان التمييز جنسًا يفرد (وَهُوَ) أي: الجنس (مَا تَشَابَهَ أَجزَاؤُهُ) المتكثرة والمتفرقة يعني: المراد به ههنا ما إذا اجتمع يكون واحدًا وإذا انقسم تتشابه أقسامه ويكون متعددًا فإن الماء مثلًا واحد إذا اجتمع في مكان وظرف ومتعدد إذا انقسم في أمكنة شتى (وَيَقَعُ) ذلك الجنس حال كونه (مُجَرَّدًا عَن التّاءِ) التي تدل على الوحدة كتاء تمرة ونخلة، فإن ما كان مع التاء لا يقع على الكثير (عَلَى القَلِيلِ) متعلق بقوله: يقع (وَالكَثِيرِ) باعتبار الحقيقة، والمراد الكثير في مكان واحد أو في أمكنة شتى (فَلا حَاجَةَ إِلَى تَثنِيَتِهِ) أي: إلى جعل التمييز مثنى إذا كان الاسم التام مثنى نحو: عندي رطلان خلا (وَجَمعِهِ) أي: لا حاجة أيضًا إلى جعل التمييز جمعًا عند كون الضمير جمعًا نحو: عندي أرطال

كـ«الماء والتمر والزيت والضرب»، بخلاف «رَجُل وفَرَس» (إِلَّا أَنْ يُقْصَدَ الْأَنْوَاعُ) أي: ما فوق النوع الواحد، فيشمل المثنى أيضًا؛ لأنه لا يدل لفظ الجنس عليها مفردًا، فلا بد من أن يثنى أو يجمع.

قيل: وفي تخصيص قصد الأنواع بالاستثناء نظر؛ ....

خلا؛ لأن المقصود يحصل بالإفراد، والتثنية والجمع قيد زائد على المقصود فلا يذهب إليه من غير ضرورة مع أن الاختصار مطلوب في الكلام (**كالمَاءِ والتَّمرِ والزَّيتِ والضَّربِ**) مثل: عشرون ضربًا وخمسون ضربًا، والتمر والزيت والخل والدبس إلى غير ذلك من الأجناس التي تكون متشابهة الأجزاء، (**بِخِلافِ رَجُلٍ وَفَرَسٍ**) فإن كل واحد منهما لا تتشابه أجزاؤه ولا يقع على الكثير سواء كان مجتمعًا في مكان أو في أمكنة بل يقع على الواحد الغير المعين ولذا كان نكرة، «إلا أن يقصد» مبني للمفعول «الأنواع» نائبه والاستثناء مفرغ أي: يفرد التمييز ولا يطابق الاسم التام في الإفراد والتثنية والجمع إن كان جنسًا متشابه الأجزاء في جميع الأوقات إلا وقت أن يقصد الأنواع فحينئذ يكون التمييز مطابقًا للاسم التام فيثنى إن كان الاسم التام مثنى ويجمع إن كان جمعًا، (**أي: مَا فَوقَ النَّوعِ الوَاحِدِ**) وفي الهندي: وإنما اكتفى بذكر الجمع لأنه لما جاز الجمع فالتثنية أولى أو المراد بالجمع الجمع اللغوي، وهو ما فوق الواحد فيتناول التثنية أيضًا انتهى، والشارح الفاضل اختار الثاني (**فَيَشمَلُ**) قوله: الأنواع (**المُثَنَّى أَيضًا**) أي: كما يشمل الجمع بصيغته يشمل المثنى بدلالته؛ (**لأَنَّهُ**) إذا قصد بالجنس ما فوق النوع الواحد (**لا يَدُلُّ لَفظُ الجِنسِ عَلَيهَا**) أي: على الأنواع يعني: على ما قصد من التثنية والجمع حال كون لفظ الجنس (**مُفرَدًا**) فإذا لم يدل (**فَلا بُدَّ مِن أن يُثَنَّى**) عند قصد النوعين (**أَو يُجمَعَ**) إذا قصد الأنواع.

(**قِيلَ**) أي: اعترض على هذا الاستثناء بأن يقال: (**وفي تَخصِيصِ قَصدِ الأَنوَاعِ بالاستِثناءِ**) بقوله: إلا أن يقصد الأنواع، الباء داخلة على المقصور لأن الاستثناء مقصور على قصد الأنواع حيث لا يجاوز إلى قصد المرات (**نَظَرٌ**) أي: في هذا التخصيص نظر، فكان على المصنف أن يقول: إلا أن يقصد الأنواع أو

لأنه كما جاز أن يقال: «طَابَ زَيْدٌ جِلْسَتَيْنِ» للنوع، جاز أيضًا أن يقال: «طَابَ زَيْدٌ جَلْسَتَيْنِ» للعدد.

ويمكن أن يجاب عنه: بأن المراد بالأنواع حِصَص الجنس؛ سواء كانت بالخصوصيات الكلية أو الشخصية. (وَيُجْمَعُ) أي: ويورد التمييز على ما فوق الواحد جوازًا حيث لم يقصد الواحد (فِي غَيْرِهِ) أي: في غير الجنس، نحو: «عِنْدِي عِدْلُ ثَوْبَيْنِ أَوْ أَثْوَابًا».

المرات؛ (**لأنّهُ كَمَا جَازَ أَن يُقالَ: طَابَ زَيدٌ جِلسَتَينِ**) بكسر الجيم (**للنّوعِ**) وطاب زيد جلسات بالكسر (**جَازَ أَيضًا أَن يُقالَ: طَابَ زَيدٌ جَلسَتَينِ**) وجلسات بفتح الجيم (**للعَدَدِ**) كما جاز أن تقول: عشرين ضربات بالكسر للنوع كذلك جاز أن تقول: ثلاثون ضربات بالفتح للعدد (**وَيُمكِنُ أَن يُجَابَ عَنهُ**) أي: عن هذا الاعتراض (**بأَنَّ المُرَادَ**) أي: بأن مراد المصنف (**بالأَنوَاعِ حِصَصُ الجِنسِ**) أي: ما يحتمل إليه الجنس لأن الجنس يحتمل المرات كما يحتمل الأنواع، فكأنه قال: إلا أن يقصد حصص الجنس، فهم هذا الجواب من قول المصنف إن كان جنسًا (**سَوَاءٌ كَانَت**) تلك الحصص (**بالخصُوصِياتِ الكُلّيّةِ**) كما في الأنواع (**أو الشَّخصيّةِ**) كما في المرات والأعداد، فيدخل في الاستثناء المرات كما يدخل الأنواع.

«ويجمع» مبني للمفعول نائبه ما استكن فيه راجع إلى التمييز، واليه أشار الشارح بقوله: (**أي: وَيُورَدُ التَّميِيزُ عَلَى مَا فَوقَ الوَاحِدِ**) فيشمل المثنى أيضًا لأن المراد بالجمع معناه اللغوي (**جَوَازًا**) تمييز لا وجوبًا؛ لأنه يجوز فيه أن لا يراد الجمع (**حَيثُ لَم يُقصَد بِهِ الوَاحِدُ**) نائب فاعل؛ لأن يقصد مبني للمفعول «في غيره» (**أي: في غَيرِ الجِنسِ**) يعني: إن لم يكن التمييز جنسًا بحيث تتشابه أجزاؤه طابق ما قصد مفردًا كان أو مثنى أو مجموعًا كقولك: مثله رجلا ورجلين ومثله رجالًا، كذا في الرضي، (**نَحوُ: عِندي عِدلٌ**) بكسر العين وسكون الدال المهملتين، نصف الحمل ثوبًا؛ لأن الثوب ليس جنسًا بحيث تتشابه أجزاؤه فعند قصد الإفراد يفرد وعند قصد التثنية يثنى نحو: عندي عدلٌ (**ثَوبَينِ، أو**) عند قصد الجمعية يجمع نحو: عندي عدلٌ (**أثوابًا**) الثوب في اللغة: الرجوع يقال: ثاب

(ثُمَّ إِنْ كَانَ) أي: المفرد المقدار تامًّا (بِتَنْوِينٍ أَوْ بِنُونِ التَّثْنِيَةِ) أو المعنى: إن وجد التمييز ملتبسًا بتنوين المفرد أو بالنون التي للتثنية، فإنه لما تم الاسم بهما اقتضى التمييز (جَازَتِ الْإِضَافَةُ) أي: إضافة المفرد المقدار إلى التمييز إضافة بيانية، بإسقاط التنوين ونون التثنية، جوازًا شائعًا كثيرًا لحصول الغرض، ....

يثوب إذا رجع سميت العروض به؛ لأنه يرجع إليها كل حين وزمان فيكون الثوب بمعنى: المرجوع إليه، كذا في «الصحاح».

ثم أشار بكلمة «ثم» إلى أن الحكم متفاوت بين المعطوف والمعطوف عليه؛ لأن الحكم في الأول متعلق بالتمييز، والثاني بالمميز يعني: بعدما علمت حكم المميز فاعلم أنه «إن كان» (أي: **المُفْرَدُ المِقدَارِ**) أي: فاعلم أن المفرد المقدار ينقسم من حيث المتمم إلى قسمين لأنه إما لازم أو غير لازم، والثاني ما كان (**تامًّا**) «بتنوينٍ أو بنون التثنية» على سبيل منع الخلو والجمع فعلى هذا تكون كان ناقصة (**أَو المَعنى**) عطف على مقدر أي: فالمعنى هذا أو المعنى (**إن وُجِدَ التَّمييزُ**) فعلى هذا تكون كان تامة والضمير للتمييز وعلى الأول للمفرد فيكون الجار والمجرور حالًا، وإليه أشار الشارح بقوله: (**مُلتَبِسًا بِتَنوينِ المُفرَدِ أَو بالنُّونِ الَّتي للتَّثنيَةِ**) فالأول أنسب للمقام فلذا قدمه.

ولما كان في الثاني نوع إبهام بينه وعلله بقوله: (**فإنّهُ لَمَّا تَمَّ الاسمُ**) المفرد (**بِهِمَا**) أي: بأحدهما إما بالتنوين أو بنون التثنية؛ لأنه لا يجوز الجمع بينهما (**اقتَضَى التَّمييزُ**) هذا إذا كان فيه إبهام أما إذا لم يكن فيه إبهام فلا يقتضي مثل: زيد وزيدان (**جَازَت الإضَافَةُ**) جواب إن كان (أي) جازت (**إِضَافَةُ المُفرَدِ المِقدارِ**) التام بأحدهما (**إلَى التَّميزِ**) إلى مميزه (**إِضَافَةً بَيَانِيَّةً**) لأن المضاف إليه جنس المضاف لما سيجيء، أن المضاف إليه إذا كان جنس المضاف تكون الإضافة بيانية مثل: خاتم فضةٍ (**بإسقَاطِ**) متعلق بقوله: الإضافة (**التَّنوينِ وَنُونِ التَّثنِيةِ**) بسبب الإضافة؛ لأنها دليل الانفصال وهي دليل الاتصال فلا يجتمعان فيسقطان عند الإضافة (**جَوازًا شَائِعًا**) يعني: جواز إضافة المفرد المقدار التام بأحدهما شائع لا نادر (**كَثيرًا**) يعني: جواز الإضافة كثير في كل مثال من أمثلة النوعين بحيث لا يختص بمثال دون مثال؛ (**لِحُصُولِ الغَرَضِ**) من إيراد التمييز

وهو رفع الإبهام بذلك مع التخفيف نحو: «رِطْلُ زَيْتٍ، وَمَنَوَا سَمْنٍ» (وَإِلَّا) أي: وإن لم يكن بتنوين أو بنون التثنية بأن يكون بنون الجمع أو الإضافة (فَلَا) تجوز الإضافة إلا بقلة في نون الجمع نحو: «عِشْرُو دِرْهَم». أما في الإضافة: فلئلا يلزم إضافة المضاف. وأما في نون الجمع: فلأنه جاز أن يضاف إلى غير المميز نحو: «عِشْرِيكَ ....

(وَهُوَ) أي: الغرض (رَفعُ الإبهَامِ) الذي كان في المفرد المقدار التام بأحدهما (بِذَلِكَ) متعلق بالحصول أي: بإضافة المفرد إلى المميز والتذكير باعتبار الخفض كما يحصل باعتبار النصب ملابسًا (مَعَ) زيادة (التَّخفِيفِ) بحذف التنوين ونون التثنية (نَحوُ: رَطلُ زَيتٍ) بالإضافة مكان: رطلٌ زيتًا بالنصب (وَمَنَوَا سَمنٍ) بالإضافة أيضًا مكان: منوان سمنًا، والأول لما كان تاما بالإضافة أو بنون الجمع على سبيل منع الخلو بينه بقوله: «وإلا» معطوف على قوله: إن كان (أي: وَإن لَم يَكُن) المفرد المقدار تاما (بِتَنوِينٍ أَو بِنُونِ التَّثنِيَةِ) وذلك (بأَن يَكُونَ) المفرد المقدار تاما (بِنُونِ الجَمعِ أَو الإِضَافَةِ) التي لا يتعرف المضاف بها؛ لأنه إن تعرف بها لا يقتضي التمييز لعدم احتياجه إليه مثل: غلام زيدٍ، «فلا» (تَجُوزُ الإِضَافَةُ) أي: إضافة المفرد المقدار التام بأحدهما لشيء من الأشياء (إِلَّا بِقِلَّةٍ فِي نُونِ الجَمعِ) أي: فيما تم بنون الجمع فإنه يجوز إضافته إلى مميزه وإن قل (نَحوُ: عِشرُو دِرهَم) في: عشرون درهمًا، (أَمَّا) عدم الجواز (فِي الإِضَافَةِ) أي: فيما تم بالإضافة (فَلِئَلّا يَلزَمُ إِضَافَةُ المُضَافِ) لأنه لا يخلو إما أن يضاف مع بقاء المضاف إليه أو مع حذفه أما الأول: فلأن الإضافة مع وجود المضاف إليه محال؛ إذ لا يضاف اسم إلى اسمين بلا حرف عطف، وأما الثاني: فلأنه إن أضيف مع حذف المضاف إليه فسد المعنى، فلهذا إن ما تم بالإضافة لا تجوز إضافته (وَأَمَّا) عدم الجواز (في) ما تم بـ(نُونِ الجَمعِ) فلأنه لا يخلو إما ببقاء النون أو بحذفها أما الأول فلأنه لا تجوز الإضافة مع بقاء النون؛ لأنها شبيهة بنون الجمع فلا يجوز بقاؤها مع الإضافة؛ وأما الثاني (فَلِأَنَّهُ جَازَ أن يُضَافَ) ما تم بنون الجمع (إِلى غَيرِ المُمَيَّزِ) يعني: إلى ما ليس مميزًا (نَحوُ: عَشرِيكَ) لأن الكاف فيه ليس بمميز له؛ لأنه معرفة والتمييز يجب أن يكون نكرة

وَعِشْرِي رَمَضَانَ» بالاتفاق لكثرة الحاجة إليه، فلو أضيف أيضًا إلى المميز لزم الالتباس في بعض الصور؛ لأنه لا يعلم مثلًا عند إضافة «عشرين» إلى «رمضان» أنه أراد «عشرين رمضان» أو أراد «اليوم العشرين من رمضان»، فلا يضاف في غير صورة الالتباس أيضًا، إلا على قلة، ليكون الباب أقرب إلى الاطراد.

(وَعِشري رَمَضَانَ) إن أريد عشرون يومًا من رمضان واحد، لا يجوز أن يكون رمضان مميزًا له لأنه حينئذ يكون معرفة فيصلح أن يكون مثالًا لما نحن فيه، وأما إن أريد عشرون رمضان تاما باعتبار مضى عشرين سنة يكون تمييزًا، فلا يكون مثالًا لما نحن فيه، ونظر الشارح إلى الأول ولهذا أورده مثالًا (بالاتِّفَاقِ) متعلق بـ: جاز (لِكَثْرَةِ الحَاجَةِ إِلَيهِ) أي: لكثرة الاحتياج إلى ذكر غير المميز، لأن الغير إما صاحب العشرين حقيقة كالمثال الأول أو حكما كالمثال الثاني (فَلَو أُضِيفَ أيضًا) أي: كما أضيف إلى غير المميز (إِلَى المُمَيَّزِ لَزِمَ الالتِبَاسُ في بَعضِ الصُّوَرِ) أي: التباس ما ليس مميزًا بالمميز (لأَنَّهُ لا يُعلَمُ مثلًا عِندَ إِضَافَةِ عِشرِينَ إِلَى رَمَضَانَ) وقيل: عشرو رمضان بالإضافة (أَنَّهُ) أي: المتكلم بهذا الكلام (أَرادَ عِشرِينَ رَمَضَانًا) بلا إضافة فيكون رمضان تمييزًا، فيكون المعنى بالفارسية: بيست رمضان ازسال بيست ازهر سال يك رمضان در بيست سال بيست رمضان شود، إلا أنه يجب أن يقال: رمضانًا بالتنوين للتنكير لأن التميز يجب أن يكون منكرًا، (أَو) أنه (أَرادَ اليَومَ العِشرِينَ مِن رَمَضَانَ) فلا يكون حينئذٍ رمضان تمييزًا، بل أضيف العشرين إلى غير المميز مثل: عشروك وستوك فيكون المعنى بالفارسية: بيست روزى ازيك رمضان شود؛ (فَلا يُضَافُ) ما تم بنون الجمع (في غَيرِ صُورَةِ الالتِبَاسِ أَيضًا) أي: كما لا يضاف في صورة الالتباس (إِلَّا) إذا أضيف ملابسًا (عَلَى قِلَّةٍ لِيَكُونَ البَابُ) أي: باب ما تم بنون الجمع (أَقرَبَ إِلى الاطِّرَادِ) في عدم الإضافة، أقول: ههنا ثلاث صور إحداها: جائزة بلا خلاف وهي أن يضاف إلى غير المميز نحو: عشريك وستيك كما مر، وثانيتها: جائزة على قلة وهي أن يضاف إلى المميز ولكن لا يلزم الالتباس نحو: عشرو درهمٍ، وثالثتها: عدم الجواز للالتباس وهي ما يصلح أن يكون تمييزًا أو غير تميز مثل: عشرون رمضان.

(وَعَنْ غَيْرِ مِقْدَارٍ) عطف على «عن مفرد مقدار» أي: الأول كما يرفع الإبهام عن مفرد مقدار كذلك يرفعه عن مفرد غير مقدار، أي: ما ليس بعدد، ولا وزن، ولا ذراع، ولا كيل، ولا مقياس (نَحْوُ: «خَاتَمٌ حَدِيدًا»)، فإن «الخاتم» مبهم باعتبار الجنس، تام بالتنوين، فاقتضى تمييزًا.

(وَالْخَفْضُ) أي: خفض التمييز بإضافة غير المقدار إليه (أَكْثَرُ) استعمالًا،

«وعن غير مقدارٍ» (**عَطفٌ**) خبر مبتدأ محذوف تقديره قوله: من غير مقدارٍ عطف (**عَلَى: عَن مُفرَدِ مِقدَارٍ أي**): القسم (**الأوَّلِ**) وهو ما يرفع الإبهام عن ذات مذكورة (**كَمَا يَرفَعُ الإبهَامَ عن مُفرَدِ مِقدَارٍ**) غالبًا (**كَذَلِكَ**) تأكيد للتشبيه وهو قوله: كما يرفع الخ (**يَرفَعُهُ**) أي: الإبهام (**عَن مُفرَدِ غَيرِ مِقدَارٍ**) قليلًا أي: ما لا يعرف قدر الشيء به ولا يبين، (**أي: ما لَيسَ بِعَدَدٍ**) مثل عشرين (**وَلا وَزنٍ**) مثل: رطلٍ ومنوانٍ، (**وَلا ذِرَاعٍ**) مثل: ذراعٌ ثوبًا (**وَلا كَيلٍ**) مثل: قفيزان وقفيز، (**وَلا مِقياسٍ**) مثل: لي مثله عسلًا، وفي الرضي: وغير المقدار كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص يليه أصله للبيان، ويكون ذلك الفرع مما يصح إطلاق الأصل عليه (**نحو: خاتمٌ حديدًا**)، وبابٌ ساجًا، وثوبٌ خزا، وإن لم يتغير تسمية البعض بالتبعيض نحو: قطعة ذهبٍ، وقليل فضةٍ، لم يجز انتصاب الثاني على التمييز، إلى هنا كلامه، «نحو: خاتمٌ حديدًا» (**فإنَّ الخَاتَمَ**) مفرد غير مقدار بحيث لا يعرف به قدر الشيء ولا يبين (**مُبهَمٌ باعتِبارِ الجِنسِ**) أي: باعتبار الذات والأصل؛ لأنه لا يعلم من أي جنس اتخذ من حديد أو فضة أو ذهب أو غير ذلك، (**تامٌّ بالتَّنوينِ**) ههنا سواء تم بها أو بنون التثنية مثل: خاتمان أو بالإضافة نحو: خاتم زيدٍ، مفردًا كان أو جمعًا مثل: خواتيم فإنه تام بالتنوين أيضًا (**فاقتَضَى تَمييزًا**) يرفع الإبهام عنه لإبهامه فنصبه؛ لما سبق أن الاسم التام يشبه الفعل التام بفاعله، والتمييز الآتي بعده يشبه المفعول فانتصاب التمييز للتشبيه بالمفعول، «والخفض» (**أي: خَفضُ التَّمييزِ**) فيه إشارة إلى أن اللام في الخفض عوض عن المضاف إليه أو مغنٍ غناءه (**بإضَافَةِ**) متعلق بالخفض (**غَيرِ المِقدَارِ إلَيهِ**) أي: إلى التمييز (**أكثَرُ**) من نصبه (**استعمالًا**) أي: انجرار التمييز الذي يرفع الإبهام عن مفرد غير مقدار بإضافته إليه أكثر في الاستعمال من

لحصول الغرض مع الخفة، ولقصور غير المقدار عن طلب التمييز؛ لأن الأصل في المبهمات المقادير، وغيرها ليس بهذه المثابة.

(وَالثَّانِي) أي: القسم الثاني من التمييز، وهو ما يرفع الإبهام عن ذات مقدرة يرفعه (عَنْ نِسْبَةٍ) كان الظاهر أن يقول: عن ذات مقدرة في نسبة في جملة، ....

انتصابه (لِحُصُولِ الغَرَضِ) أي: لحصول المقصود من التمييز وهو رفع الإبهام بالإضافة أيضًا لأن الإبهام يرتفع سواء كان التمييز منصوبًا أو مجرورًا ملابسًا (مَعَ) زيادة (الخِفَّةِ) على ذلك بسقوط التنوين والنون بالإضافة لما سبق أنهما لا يجتمعان (وَلِقُصُورِ غَيرِ المِقدَارِ عَن طَلَبِ التَّمييزِ) لكونه غير مقدار، وإنما جعل انتصاب التمييز في المقدرات أكثر؛ (لأنّ الأَصلَ في المُبهَمَاتِ المَقَادِيرُ) لأنها جعلت معيارًا لأن يعرف المبهم بها وضعًا فنصب المميز بعدها يكون نصبًا على أنه مميز، والنصب أصل في التمييز بخلاف الجر فإنه علم الإضافة (وَغَيرُها) أي: غير المقادير (لَيسَ بِهَذِهِ المَثَابَةِ) أي: بهذه المرتبة؛ لأنه لم تجعل معيارًا لأن يعرف المبهم بها، والإبهام إنما نشأ من الاستعمال فالتمييز ليس في الحقيقة تمييزًا فيكون الخفض في غير المقدار أولى انحطاطًا لرتبة الفرع عن رتبة الأصل، فإن قلت: قد التزم الخفض في العدد من الثلاثة إلى العشرة والمائة والألف وما يتفرع منها مع كونها من المقادير فانتصاب التمييز فيها يكون أولى وأنه قد التزم الجر قلنا: لما كثر استعمال هذه الأعداد اقتضت التخفيف فالتزم الإضافة فيها ليحصل التخفيف على الدوام.

ولما فرغ من بيان القسم الأول وبيان قسميه المفرد المقدار وغيره أراد أن يبين القسم الثاني ويفصله فقال: «والثاني» (أي: القِسمُ الثَّاني مِن التّمييزِ) وأشار بقوله: من التمييز إلى أن اللام فيه للعهد الخارجي؛ لأن المنكر إذا أعيد صريحًا أو ضمنًا معرفًا يكون الثاني عين الأول (وَهُوَ) أي: القسم الثاني (مَا يَرفَعُ الإبهَامَ عَن ذَاتٍ مُقَدَّرَةٍ) كما أن القسم الأول عن ذات مذكورة (يَرفَعُهُ) أي: يرفع القسم الثاني من التمييز الإبهام «عن نسبةٍ» تامة أو ناقصة إسنادية أو إيقاعية أو إضافية (كَانَ الظَّاهِرُ) أي: كان مقتضى الظاهر (أَن يَقُولَ) المصنف في تعبير هذا القسم الثاني (عَن ذَاتٍ مُقَدَّرَةٍ في نِسبَةٍ في جُملَةٍ) لأن الإبهام الذي يقتضي التمييز ليس

لكن لما كان الإبهام في طرف النسبة يستلزم الإبهام فيها، ورفعه عنها يستلزم الرفع عنه، قال: «عن نسبة» مقتصرًا عليها تنبيهًا على أن مقابلة ما في هذا القسم للمفرد المذكور في القسم الأول إنما هي لمجرد النسبة لا غيرُ (فِي جُمْلَةٍ) أي: نسبة كائنة في جملة ....

إلا في الذات المقدرة لا في النسبة، ولأن قسم التمييز الذات المقدرة لا النسبة، (لَكِن) أي: إلا أن المصنف عدل عنه؛ لأنه (لَمَّا كانَ الإبهَامُ) الذي (في طَرَفِ النّسبَةِ) المراد بالطرف ههنا الذات المقدرة التي هي طرف النسبة؛ لأن الإبهام الذي يقتضي ليس إلا الذات المقدرة والطرف هي بالنظر إلى الحقيقة (يَستَلزِمُ) خبر كان (الإبهَامَ فيهَا) أي: في النسبة لأن النسبة تحصل من مجموع الطرفين وإبهام الطرفين أو أحدهما يقتضي إبهامًا حصل منهما وهو النسبة فإبهام الطرفين أو أحدهما يستلزم إبهام النسبة (وَ) لما كان (رَفَعهُ عَنها) أي: رفع الإبهام عن النسبة (يَستَلزِمُ الرَّفعَ عَنهُ) أي: رفع الإبهام عن الطرف لأن الإبهام في النسبة لازم لإبهام الطرف والإبهام فيه ملزوم وبارتفاع اللازم الذي هو الإبهام في النسبة يلزم ارتفاع الملزوم الذي هو الإبهام في الطرف؛ لأن انتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم كالحرارة للنار فإن الحرارة لازمة للنار وبانتفاء الحرارة من النار تنتفي النارية أيضًا وكالبرودة للثلج وغير ذلك، (قَالَ) جواب لما (عَن نِسبَةٍ مُقتَصِرًا عَلَيهَا) أي: على النسبة يعني: أخرج كلامه على خلاف مقتضى الظاهر (تَنبِيهًا) علة لـ: قال؛ لكونه بمعنى: أخرج (عَلَى أَنَّ مُقَابَلَةَ مَا في هَذَا القِسمِ) أي: في هذا القسم الثاني (للمُفرَدِ المَذكُورِ في القِسمِ الأَوَّلِ إنَّمَا هِيَ) أي: ليس تلك المقابلة إلا (لِمُجَرَّدِ النِّسبَةِ) أي: لمجرد كون الإبهام في النسبة (لا غَيرُ) فإن الإبهام الذي يقتضي التمييز في القسم الأول ليس إلا في طرف النسبة فقط بحيث لا يسري إلى النسبة مثل: عندي رطل زيتًا؛ لأن الإبهام في الرطل فقط وهو لا يستلزم إبهام النسبة لكونه مذكورًا وفي القسم الثاني وإن كان الإبهام أيضًا في الطرف إلا أنه لما لم يكن مذكورًا بل كان مقدرًا استلزم إبهام النسبة فصار كأن الإبهام في النسبة فتقابلا ولإشعار هذه المقابلة اقتصر على النسبة «في جملةٍ» (أي) يرفع الإبهام عن ذات مقدرة في (نِسبَةٍ كَائِنَةٍ فِي جُملَةٍ) أشار إلى أن الظرف

(أَوْ مَا ضَاهَاهَا) أي: ما شابهها، عطف على «جملة»، وهو:

1 - اسم الفاعل نحو: «الحَوْضُ مُمْتَلِئٌ مَاءً».

2 - واسم المفعول نحو: «الأَرْضُ مُفَجَّرَةٌ عُيُونًا».

3 - أو الصفة المشبهة نحو: «زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهًا».

4 - أو اسم التفضيل نحو: «زَيْدٌ أَفْضَلُ أَبًا».

5 - أو المصدر نحو: «أَعْجَبَنِي طِيبُهُ أَبًا».

6 - وكذلك كل ما فيه معنى الفعل نحو: «حَسْبُكَ زَيْدٌ رَجُلًا».

مستقر صفة النسبة «أو ما ضاهاها» (أي: **مَا شَابَهَهَا**) أي: الذي شابه الجملة في كونه محتاجًا إلى ما أسند إليه (**عَطفٌ عَلَى جُملَةٍ**) أي: القسم الثاني يرفع الإبهام عن ذات مقدرة في نسبة كائنة فيما يشبه الجملة (**وَهُوَ**) أي: ما يشبه الجملة إما (**اسمُ الفَاعِلِ نَحوُ: الحَوضُ مُمتَلِئٌ مَاءً**) فالإبهام في نسبة الامتلاء إلى الضمير المستكن في ممتلئ لا في نسبته إلى الحوض، وكذا البيت مشتعلٌ نارًا، (**وَ**) إما (**اسمُ المَفعُولِ نَحوُ: الأَرضُ مُفَجَّرَةٌ عُيُونًا**) فعيونًا تمييز عن نسبة التفجر إلى ما استكن فيه (**أَو الصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ، نَحوُ: زَيدٌ حَسَنٌ وَجهًا**) فوجهًا تمييز عن نسبة حسن إلى ما استكن فيه (**أو اسمُ التَّفضِيلِ نَحوُ: زَيدٌ أَفضَلُ أَبًا**) فإن أبًا تمييز عن نسبة أفضل إلى الضمير المستكن فيه الراجع إلى زيد (**أَو المَصدَرُ نَحوُ: أَعجَبَنِي طِيبُهُ أَبًا**) فإن أبا تمييز عن نسبة الطيب إلى الضمير البارز الذي هو فاعل المصدر سواء كان في محل الرفع أو في محل الجر، (**وَكَذَلِكَ**) أي: كما أن التمييز عن هذه الأشياء تمييز عما يشبه الجملة كذلك (**كُلُّ مَا فِيهِ مَعنى الفِعلِ**) أي: كل اسم أو حرف استفيد منه معنى الفعل إذا كان مبهمًا ينصب تمييزه (**نَحوُ: حَسبُكَ زَيدٌ رَجُلًا**) أي: يكفيك زيد رجلًا، ويا لزيد فارسًا أي: استغيث زيدًا فارسًا، ويكون الأول في حكم الفاعل ولذلك صار فاعلًا في قولك: يكفيك زيد، فلا وجه لقول من قال: والأولى حسبك رجلًا زيد، بتقديم التمييز وعلله بقوله: لأن حسبك زيد جملة وشبهها حسبك فالممثل به هو التمييز من حسبك لا من حسبك زيد.

ولما فرغ من بيان بعض محال التمييز في القسم الثاني أراد أن يوضح ذلك

(نَحْوُ: طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا) مثال للجملة، والتميز فيه خاص بالمنتصب عنه.

(وَ«زَيْدٌ طِيبٌ أَبًا») مثال لما يشبه الجملة، والتميز فيه يصلح أن يكون لما انتصب عنه ولمتعلقه، وحيث لا فرق في التميز بين الجملة وما ضاهاها، فهذان المثالان في قوة أربعة أمثلة، فكأنه قال: «طاب زيد نفسًا وأبًا، وزَيْدٌ طيب نفسًا وأبًا».

فقوله: (و«أُبُوَّةً وَدَارًا وَعِلْمًا») عطف على «نفسًا وأبًا» بحسب المعنى، ....

البعض بالمثال على ترتيب اللف فقال: «نحو: طاب زيدٌ نفسًا» هذا (**مِثَالٌ لِلجُملَةِ**) لأن طاب مع فاعله الذي هو زيد يكون جملة لا محالة (**وَالتَّمييزُ**) الذي هو نفس (**فِيهِ**) أي: في المثال المذكور (**خَاصٌّ بِالمُنتَصِبِ عَنهُ**) وهو زيد، فالمراد بالنفس أيضًا زيد لا غير فنفسًا تمييز عن الذات المقدرة التي هي الشيء المنسوب إليه طاب، فإذا أظهرت صار زيد مضافًا إليه للشيء مثل: طاب شيء زيد، فالشيء لما لم يعلم ما هو ولزم تفسيره فسر بقولنا: نفسًا، فقيل: طاب شيء زيد نفسًا، فحذف ذلك الشيء اختصارًا، وأقيم زيد مقامه فقيل: طاب زيدٌ نفسًا، «وزيدٌ طيبٌ أبًا» هذا (**مِثَالٌ لِمَا يُشبِهُ الجُملَةَ**) لأن لفظ: طيب صفة مشبهة وفاعلها مستكن فيها وهي مع فاعلها لا تكون جملة لما سبق إلا أنها تشبهها، (**وَالتّمييزُ**) يعني: أبًا (**فِيهِ**) أي: في هذا المثال (**يَصلُحُ أَن يَكُونَ لِمَا انتَصَبَ عَنهُ**) وههنا ما انتصب عنه زيد فيكون الأب زيدًا فيكون نسبة الطيب إلى زيد حقيقة، ويترجم حينئذ: خوش زيد ازان روى كه پدرست، (**وَ**) يصلح أيضًا أن يكون (**لِمُتَعَلَّقِهِ**) بفتح اللام أي: متعلق زيد يعني: أبوه فيكون زيد متعلقًا به فيكون حينئذٍ نسبة الطيب إلى زيد مجازًا بعلاقة الجزئية؛ لأن الطيب في الحقيقة وصف الأب، ويترجم: خوش زيد ازان روى كه ازپدرست، (**وَحَيثُ**) علة لقوله: فهذان الخ (**لا فَرقَ فِي التَّمييزِ بَينَ الجُملَةِ وَمَا ضَاهَاهَا**) في كون الإبهام في النسبة والتميز يرفع الإبهام عنها (**فَهَذَانِ المِثَالانِ**) أعني: طاب زيد نفسًا، وزيد طيب أبًا (**فِي قُوَّةِ أَربَعَةِ أَمثِلَةٍ**) باعتبار أن ما هو تمييز للأول يكون تمييزًا للثاني أيضًا وما هو تمييز للثاني يكون تمييزًا للأول حيث لا فرق بينهما، (**فَكَأَنَّهُ قَالَ**) المصنف (**طَابَ زَيدٌ نَفسًا وَأَبًا، وزَيدٌ طَيِّبٌ نَفسًا وَأَبًا، فَقَولُهُ**) «وأبوةً ودارًا وعلمًا» (**عَطفٌ عَلَى نَفسًا وَأَبًا**) أي: عليهما (**بِحَسَبِ المَعنَى**) أما بحسب اللفظ فهو معطوف إما على الأول

فهو ناظر إلى كل من المثالين المذكورين غير مختص بالأخير، فهو بحسب الحقيقة أورد لكل من التمييز الواقع في الجملة أو ما ضاهاها خمسة أمثلة، فالنفس عين غير إضافي خاص بالمنتصب عنه، والدار عين غير إضافي، فهو متعلق بالمنتصب عنه، والأب عين إضافي يحتمل لهما، والأبوة عَرَض إضافي، والعلم عَرَض غير إضافي، وكل واحد منهما يتعلق بالمنتصب عنه.

أعني: نفسًا لكونه أصلًا؛ لأن المثال الثاني معطوف على المثال الأول، وإما على المثال الثاني لقربه، وهذا رد على الهندي حيث قال: وخص مثال الفرع بذلك ليستدل به على ذلك في الأصل، (**فَهُوَ نَاظِرٌ إِلَى كُلٍّ مِن المِثَالَينِ المَذكُورَينِ غَيرَ مُختَصٍّ بالأَخِيرِ**) كما قاله الهندي، إذا كان الأمر كذلك (**فَهُوَ**) أي: المصنف (**بِحَسَبِ الحَقِيقَةِ**) ونفس الأمر (**أَورَدَ لِكُلٍّ مِن التَّمييزِ الوَاقِعِ في الجُملَةِ أو مَا ضَاهَاهَا خَمسَةَ أَمثِلَةٍ**) يعني: أورد المصنف للتمييز الواقع في الجملة خمسة أمثلة، وللتمييز الواقع في ما ضاهاها خمسة أمثلة أيضًا، ولما ورد أنه ليس من دأب المصنف أن يورد لكل قاعدة مثالين فكيف أورد ههنا لكل منها خمسة أمثلة؟ أراد الشارح رده والتمييز بين الأمثلة حتى لا يكون فيها تكرار فقال: (**فَالنَّفسُ عَينٌ**) لأنه قائم بنفسه (**غَيرُ إضافيٍّ**) لأنه ليس من الأمور الإضافية حيث يتعقل معناه بلا احتياج إلى شيء (**خَاصٌّ بالمُنتَصِبِ عَنهُ، والدَّارُ عَينٌ**) لأنه قائم بذاته (**غَيرُ إضافيّ**) لأن تعقل معناه لا يحتاج إلى شيء (**فَهُوَ**) أي: الدار، فالتذكير إما باعتبار كونه تمييزًا أو باعتبار لفظه (**مُتَعَلِّقٌ**) بكسر اللام لأن الدار متعلق لصاحبها (**بالمُنتَصِبِ عَنهُ**) فيكون نسبة طاب إلى زيد مجازًا بعلاقة المالكية (**وَالأبُ عَينٌ**) لأنه قائم بنفسه (**إضَافيٌّ**) لأن تعقل معناه يحتاج إلى تعقل معنى آخر؛ لأن معنى الأب حيوان خلق من مائه حيوان آخر من نوعه (**يَحتَمِلُ لَهُمَا**) أي: يحتمل أن يكون بالمنتصب عنه وأن يكون لمتعلقه أيضًا كما مر تحقيقه (**وَالأُبُوَّةُ عَرَضٌ إضافيّ**) لأنها لا تقوم بنفسها بل تقوم بالأب، ولأن تعقل معناها يحتاج إلى تعقل معنى الأب لأن معناها صفة تقوم مع شخص خلق من مائه شخص آخر من نوعه (**وَالعِلمُ**) أيضًا (**عَرَضٌ**) لا يوجد بنفسه بل إنما يوجد بغيره وهو العالم (**غَيرُ إضافيٌّ**) لأن تعقل معناه لا يحتاج إلى غيره؛ لأن معنى العلم الوضوح والانكشاف (**وَكُلٌّ واحد مِنهُمَا**) أي: من الأبوة والعلم (**يَتَعَلَّقُ بالمُنتَصِبِ عَنهُ**) ويرفع الإبهام عنه ويكون الإسناد إلى زيد مجازًا بعلاقة الجزئية والمحلية؛ لأن

(أَوْ فِي إِضَافَةٍ) عطف على قوله: «في جملة أو ما ضاهاها» (مِثْلُ: «أَعْجَبَنِي طِيبُهُ نَفْسًا»)، وتركه؛ لأنه أظهر التمييزات ولا خفاء به («وَأَبًا، وَأُبُوَّةً، وَدَارًا، وَعِلْمًا») أورد هذه الأمثلة على وفق ما سبق، وزاد عليه قوله: (وَ«للهِ دَرُّهُ فَارِسًا») إشارة إلى أن التمييز قد يكون صفة مشتقة، وأيضًا لما أورده صاحب المفصل مثالًا لتمييز المفرد على أن يكون الضمير ....

كل واحد منهما صفة يقتضي موصوفًا، والمذكور أولى بالموصوفية ولذا اختصا بالمنتصب عنه.

«أو في إضافةٍ» (**عَطفٌ عَلَى قَولِهِ: فِي جُملَةٍ**) لكونها أصلًا في المعطوف عليه (**أَو**) عطف على قوله: (**مَا ضَاهَاهَا**) لقربه بإعادة الجار، وإنما أعاده لبعد المعطوف عليه وفصل كثير بينهما (**مِثلُ: أَعجَبَنِي طِيبُهُ**) (**نَفسًا**) فنفسًا تمييز عن النسبة الإضافية؛ لأن الضمير حينئذ يجب أن يكون مضافًا إليه (**وَتَرَكَهُ**) ولم يورده مع أنه أورد سائر الأمثلة؛ (**لأنّهُ**) أي: نفسًا (**أَظهَرُ التَّمييزاتِ**) لأنه عين غير إضافي خاص بالمنتصب عنه فقط دون غيره من الأمثلة (**وَلا خَفَاءَ بِهِ**) أي: فيه، أي: في كونه تمييزًا وهو لم يورد إلا ما في كونه تمييزًا خفاء «وأبًا وأبوةً ودارًا وعلمًا» (**أَورَدَ هَذِهِ الأَمثِلَةَ**) ولم يترك واحدًا منها ولا كلها ليكون التمييز الذي يرفع الإبهام عن النسبة الإضافية (**عَلَى وَفقِ مَا سَبَقَ**) لئلا يتوهم أنها لا تجوز أن تكون تمييزًا عن هذه النسبة وتختص بالنسبتين الأوليين (**وَزَادَ عَلَيهِ قَولَهُ**) «ولله دره فارسًا» (**إِشَارَةً إِلَى أَنَّ التَّمييزَ قَد يَكُونُ صِفَةً مُشتَقَّةً**) قيد الصفة بالمشتقة؛ لأنها قد لا تكون مشتقة كالأبوة والعلم يعني: أن الأصل في التمييز أن يكون اسم جنس يدل على الذات أو يقوم بها ولا يكون مشتقا؛ لأنه يرفع الإبهام المستقر عن ذات مذكورة أو مقدرة فلا بد من أن يدل على الذات حتى يرفع الإبهام عنها كالزيت والدرهم وما في حكمهما كالأبوة والعلم وقد يكون صفة مشتقة باعتبار دلالتها على الذات، (**وَأَيضًا**) أي: كما أنه، إشارةً إلى كون التمييز صفة مشتقة باعتبار دلالتها على الذات أيضًا هو إشارة إلى كون التمييز صفة مشتقة (**لَمَّا أَورَدَهُ صَاحِبُ «المفصّل»**) أي: هذا القول وهو قوله: لله دره فارسًا (**مِثالًا لِتَمييزِ المُفرَدِ**) أي: للتمييز عن المفرد بناء (**عَلَى أَن يَكُونَ الضَّميرُ**)

فيه مبهمًا كضمير «ربه رجلًا» ويكون «فارسًا» تمييزًا عنه أراد أن ينبه على أنه يصلح أن يكون تمييزًا عن نسبة على أن يكون الضمير معلومًا معينًا، والإبهام يكون في نسبة الدر إليه، والدر في الأصل: اللبن، وفيه خير كثير للعرب، فأريد به الخير أي: لله خيره فارسًا، فالفارس: اسم فاعل من الفَرَاسَة ـ بالفتح ـ مصدر «فَرُسَ» بالضم أي: حَذِقَ ....

الغائب (فِيهِ) أي: في دره (مُبهَمًا) لعدم أن يكون له مرجع وتمامًا بالتنوين المقدر في تقدير: در شيء (كَضَمِيرِ: رُبَّهُ رَجُلًا) فإنه مبهم تام بالتنوين المقدر فانتصب التمييز عنه (وَيَكُونُ) عطف على أن يكون (فَارسًا تَمييزًا عَنهُ) أي: عن الضمير (أَرَادَ) جواب لما أي: أراد المصنف (أن يُنَبِّهَ عَلَى أَنَّهُ) أي: فارسًا (يَصلُحُ أَن يَكُونَ تَمييزًا عَن نِسبَةٍ) كما يصلح أن يكون تمييزًا عن مفرد بناء (عَلَى أن يَكُونَ الضَّميرُ) المضاف إليه (مَعلُومًا مُعَيَّنًا) بأن عرف المقصود من الضمير لرجوعه إلى سابق معين كقولك: جاءني زيد لله دره فارسًا، بل هذا هو الأولى لأن الأصل في الضمير أن يكون معلومًا معينًا، (وَالإبهامُ) لا (يَكونُ) إلا (في نِسبَةِ الدَّرِّ إِلَيهِ) أي: إلى الضمير مثل: أعجبني طيبه أبًا (وَالدَّرُّ في الأَصلِ) أي: في اللغة ما ينـزل من الضرع وهو (اللَّبَنُ، وَفيهِ) أي: في اللبن (خَيرٌ كَثيرٌ للعَرَبِ) لعموم نفعه؛ لأنه يدفع الجوع والعطش وغيره إما أن يدفع الجوع فقط أو العطش لا غير، ولأن معاشهم به فكان معظمًا مرغوبًا عندهم (فَأُريدَ بِهِ الخَيرَ) هذا إشارة إلى المناسبة بين المنقول عنه وهو اللبن والمنقول إليه وهو الخير والنفع.

واعلم أن الدر في الأصل بمعنى الإدرار أي: الإنزال يقال بالفارسية: ريختن بار انست، ثم نقل منه إلى اللبن؛ لأنه ينـزل أيضًا فيقال: ريختن شيراست، ثم نقل منه إلى الخير بعلاقة النفع (أَي: للهِ خَيرُهُ فَارِسًا) وههنا كناية عن الفعل الممدوح الصادر عنه، وإنما نسب فعله إليه تعالى قصدًا للتعجب منه؛ لأن الله تعالى منشئ العجائب، فكل شيء عظيم يريدون التعجب منه ينسبونه إليه تعالى، ويضيفونه إليه تعالى، فمعنى لله دره فارسًا: ما أعجب فعله، كذا في الرضي .(فالفَارِسُ اسمُ فَاعِلٍ) على وزن فاعل (مِن الفَرَاسَةِ بالفَتحِ) أي: بفتح الفاء على وزن ظرافة (مَصدَرُ فَرُسَ بالضَّمِّ) من باب ظرف (أي: حَذَقَ) وبابه

بأمر الخيل، وأما الفراسة بالكسر فمن التفرس.

(ثُمَّ إِنْ كَانَ) أي: التمييز بعد ما لم يكن نصًا في المنتصف عنه (اسْمًا) لا صفة (يَصِحُّ جَعْلُهُ لِمَا انْتَصَبَ عَنْهُ) والمراد بجعله له إطلاقه عليه، والتعبير به عنه (جَازَ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ) التمييز تارةً (لَهُ) أي: للمنتصب عنه بأن يكون ....

ضرب أي: مهر وكمل والكسر لغة فيه أيضًا (بأَمرِ الخَيلِ) بالفارسية: نيك شناس دركار است، يعني: اسب شناس نيك مى كون، يعني: فعله يكون في أمر الخيل من تفقه مرضه وجودته وقيمته، لله أي: طلبًا لرضى الله تعالى لا لغرض دنيوي، (وَأمَّا الفِرَاسَةُ بالكَسرِ) أي: بكسر الفاء من باب سهل (فَمِن التَّفَرُّسِ) والإدراك والإذعان يقال: تفرس إذا تفكر.

«ثم إن كان» أورد ثم ههنا إشارة إلى أن المعطوف يغاير المعطوف عليه؛ لأن البحث ههنا كان عن التمييز من حيث إنه يختص بالمنتصب عنه أو يحتملهما أو يختص بالمتعلق وثمة كان البحث عن الذات المقدرة في الجملة أو ما شابهها أو إضافة (أي: التّمييزُ بَعدَ مَا لَم يَكُن نَصًّا في المُنتصِبِ عَنهُ) أي: بعد تمييز لم يكن مختصا لما انتصب عنه كالنفس، قيد الشرط بهذا القيد لدفع ما أورد عليه بالنفس في قوله: طاب زيد نفسًا، فإن التمييز فيه اسم يصح جعله لما انتصب عنه مع أنه لا يصح جعله لمتعلقه «اسمًا» (لا صِفَةً) كالأبوة والعلم «يصح جعله» أي: ذلك الاسم «لما انتصب عنه» احترز به عن الدار (وَالمُرَادُ بِجَعلِهِ لَهُ إِطلاقُهُ عَلَيهِ) كالأب فإنه اسم يصح إطلاقه مثل: زيد أب، (وَالتَّعبيرُ بِهِ) أي: بذلك الاسم (عَنهُ) أي: عما انتصب كما عبرنا من قولنا: زيد أب فله شرطان: أحدهما: أن يكون اسمًا لا صفة، والثاني: صحة إطلاقه عليه والتعبير عنه به إلا أن يكون نصا في المنتصب عنه «جاز» جواب الشرط «أن يكون ذلك» (التميز تَارَةً) منصوب على الظرفية أي: في مرةٍ، والجمع تاراتٌ وتيرٌ كعنب، ويحذف منه التاء يقال فعل تارًا «له» (أي: للمُنتَصِبِ عَنهُ) كزيد في: طاب زيد أبًا فما انتصب عنه هو ما نسب إليه عامله وهو الشيء المقدر، وجعل زيد ما انتصب عنه من باب المجاز؛ لأن التمييز لم ينتصب عنه إلا أنه لما كان سببًا لنصبه عما انتصب عنه باعتبار نسبة الفعل إليه سمي منتصبًا عنه مجازًا، كذا في الهندي، (بأَن يَكُونَ) الأب

تمييزًا يرفع الإبهام عنه (وَ) تارة أخرى (لِمُتَعَلّقِهِ) بأن يكون تمييزًا يرفع الإبهام عن متعلقه، وذلك بحسب القرائن والأحوال مثل «أبًا» في «طاب زيد أبًا»، فإنه يصح أن يجعل عبارة عن «زيد»، فجاز أن يكون تارةً تمييزًا عن «زيد» إذا أريد إسناد الطيب إلى زيد باعتبار أنه أبو عمرو، وجاز أن يكون تارةً تمييزًا عن متعلقه باعتبار أن يكون الطيب مسندًا إلى متعلقه وهو أبوه.

(وَإِلَّا) أي: وإن لم يكن التمييز بعد ما لم يكن نصًّا في المنتصب عنه ....

(تَمييزًا يَرفَعُ الإبهَامَ عَنهُ) أي: عن زيد، «و» (تَارَةً أُخرَى) أي: في المرة الأخرى يكون (لِمُتَعَلَّقِهِ) بفتح اللام أي: لمتعلق زيد وذلك المتعلق هو الأب فيكون زيد متعلقًا بالكسر له، ويعلم ذلك (بأن يَكُونَ) الأب (تَمييزًا يَرفَعُ الإبهَامَ عَن مُتَعَلَّقِهِ) فحينئذ يكون الإسناد إلى زيد مجازًا بعلاقة الجزئية؛ لأن الطيب في الحقيقة قائم بالأب (وَذَلِكَ) أي: كون التمييز تارة تمييزًا يرفع الإبهام عما انتصب عنه وهو زيد، وتارة عن متعلقه إنما يعلم (بِحَسَبِ القَرَائِنِ وَالأحوَالِ) يعني: إن دلت القرائن والأحوال على أن نسبة الطيب إلى زيد حقيقة يكون الأب تمييزًا عنه، وإن دلت على أن نسبة الطيب إليه مجازٌ بعلاقة الجزئية يكون تمييزًا عن متعلقه (مِثلُ: أَبًا في: طَابَ زَيدٌ أَبًا؛ فإِنَّهُ) أي: الأب اسم (يَصِحُّ أن يُجعَلَ عِبَارَةً عَن زَيدٍ) بأن يقال: زيد أب، (فَجَازَ أَن يَكُونَ) الأب (تَارَةً) أي: في مرة واحدة (تَمييزًا) يرفع الإبهام (عَن زَيدٍ) لوجود شرطه وهو كونه اسمًا يصح جعله لما انتصب عنه (إِذَا أُرِيدَ إِسنَادُ الطِّيبِ إِلَى زَيدٍ باعتِبارِ أَنَّهُ) أي: زيدًا (أَبُو عَمرٍو) فحينئذ يكون إسناد الطيب إلى زيد حقيقة؛ لأن الطيب في الحقيقة قائم به، يترجم بقولنا: دوستراست زيد ازان روى كه او پدرست، (وَجَازَ أَن يَكُونَ) الأب (تَارَةً) في مرة أخرى (تَمييزًا) يرفع الإبهام (عَن مُتَعَلَّقِهِ باعتِبارِ أَن يَكُونَ الطِّيبُ مُسندًا إِلَى مُتَعَلَّقِهِ، وَهُوَ) أي: المتعلق (أَبوهُ) فحينئذٍ يكون إسناد الطيب إلى زيد مجازًا بعلاقة الجزئية لما سبق غير مرة؛ لأن الابن جزء أبيه وإن كان منفصلًا، ويترجم: خوش است زيد ازان روى كه مرا زيد پدرست.

«وإلا» عطف على قوله: إن كان (أي: وَإِن لَم يَكُن التَّمييزُ بَعدَ مَا لَم يَكُن) التمييز (نَصًّا في المُنتَصِبِ عَنهُ) أي: خاصا له؛ لأنه إن كان خاصا له لا يجري

اسمًا يصح جعله لما انتصب عنه (فَهُوَ لِمُتَعَلِّقِهِ) خاصة، نحو: «طَابَ زَيْدٌ أُبُوَّةً، وَعِلْمًا، وَدَارًا»، فإن هذه الأسماء ليست نصًا في المنتصف عنه، ولا يصح جعلها له بالتعبير عنه بها، فهي لمتعلق «زيد»، وهو الذات المقدرة، أعني: الشيء المنسوب إلى «زيد».

(فَيُطَابِقُ) أي: التمييز (فِيهِمَا) أي: فيما جاز أن يكون لما انتصب عنه سواء ......

الحكم الآتي عليه كالنفس، فإنه خاص له ولا يحتمل أن يكون لمتعلقه ولا يخص له (اسمًا) بالنصب لأنه خبر لقوله: وإن لم يكن (يَصِحُّ جَعلُهُ) صفة لقوله: اسمًا (لِمَا انتَصَبَ عَنهُ) لأن التمييز حينئذ إما اسم لا يصح جعله له كالدار والعلم وإما صفة كالأبوة «فهو» أي: التمييز على كلا التقديرين «لمتعلقه» أي: لمتعلق ما انتصب عنه اللام ههنا مكسورة؛ لأن الأبوة والعلم والدار كل واحد منها متعلق لما انتصب عنه؛ لأن الأولين وصفان لزيد والوصف يقتضي موصوفًا والثالث ملكه؛ لأنه يقتضي مالكًا والمذكور أولى بهما وهو زيد ههنا، فتكون متعلقة لزيد فيكون إسناد الطيب إليه مجازًا بعلاقة المحلية في الأولين والمالكية في الثالث (خَاصّةً) أي: خصت هذه الأمثلة لمتعلق ما انتصب عنه خصوصا (نَحوُ: طَابَ زَيدٌ أُبُوَّةً وَعِلمًا وَدَارًا، فَإنّ هَذِهِ الأسمَاءُ) الدار والعلم والأبوة (لَيسَت نَصًّا في المُنتَصِبِ عَنهُ) لأنها ليست بذات المنتصب عنه يعني: لا تدل على ذاته حتى تكون نصا كالنفس لما مر أنها تدل على ذاته فكانت نصا بل الاثنان وصف له والثالث ملك له، (وَلا يَصِحُّ) أيضًا (جَعلُها) أي: جعل كل واحد منها (لَهُ) أي: لما انتصب عنه (بالتَّعبيرِ عَنهُ بِهَا) إذ لا يقال: زيد علم بل يقال: زيد ذو علم، ولا يقال زيد أبوة بل يقال: زيد متصف بالأبوة، ولا يقال: زيد دار بل يقال: زيد ذو دار، (فَهِيَ) أي: هذه الأسماء مخصوصة (لِمُتَعلَّقِ زَيدٍ، وَهُوَ) أي: ذلك المتعلق (الذَّاتُ المُقَدَّرَةُ) في جملة: طاب زيد (أعني: الشَّيءَ المَنسُوبَ إِلَى زَيدٍ) المغاير له في الحقيقة والخارج تقديره: طاب شيء منسوب إلى زيد، وذلك الشيء لما لم يعلم ما هو لزم تفسيره ففسره بقوله: أبوةً وعلمًا ودارًا «فيطابق» (أي: التَّمييزُ) مطلقًا «فيهما» أي: في الصورتين (أي: فِيمَا) أي: في صورة (جَازَ أَن يَكُونَ) التمييز فيها تمييزًا (لِمَا انتَصَبَ عَنهُ سَوَاءٌ

كان نصًا فيه أو محتملًا له ولمتعلقه، وفيما تعين لمتعلقه (مَا قُصِدَ) من وحدة التمييز أو تثنيته أو جمعيته سواء كانت لموافقة ما انتصب عنه مثل: «طاب زيد أبًا، والزيدان أبوين، والزيدون آباء»، أو لمعنى في نفسه مثل قولك: «طاب زيد أبًا» إذا أردت أبًا له فقط، و«طاب زيد أبوين» إذا أردت أبًا وجدًّا له، و«طاب زيد آباء» إذا أردت أبًا وأجدادًا له، فعلى كل من التقديرين ....

كانَ) التمييز (نصًّا فيهِ) وخاصا له مثل: طاب زيد نفسًا، (أَو) كان التمييز (مُحتَمِلًا لَهُ) بأن يكون تمييزًا يرفع الإبهام عنه (وَ) كان أيضًا محتملًا (لِمُتَعَلَّقِهِ) بفتح اللام كالأب في نحو: طاب زيد أبًا (وَفِيمَا) أي: في صورة (تُعَيِّنُ) أن يكون التمييز خاصا فيها (لِمُتَعَلِّقِهِ) بكسر اللام، أي: لمتعلق ما انتصب عنه كالأبوة والعلم والدار في قولك: طاب زيد أبوةً وعلمًا ودارًا «ما» موصولة أو موصوفة «قصد» مبني للمفعول أي: الذي قصد والموصول مع صلته في محل النصب على أنه مفعول يطابق أو شيئًا قصد (مِن وَحدَةِ التَّمييزِ) بيان ل: ما (أَو تَثنِيَتِهِ أَو جَمعِيَّتِهِ) أي: إن كان المقصود الإفراد يؤتى بالتمييز مفردًا، وإن كان المثنى يؤتى به، وإن كان الجمع يؤتى به (سَوَاءٌ كَانَت) أي: كل واحدة من تلك الأمور أعني: وحدة التمييز وتثنيته وجمعيته (لِمُوَافَقَةِ مَا انتَصَبَ عَنهُ) أعني: زيدًا في الأمور الثلاثة الإفراد والتثنية والجمع (مِثلُ: طَابَ زَيدٌ) نفسًا، و(أَبًا) وأبوةً وعلمًا ودارًا، (وَ) طاب (الزَّيدَانِ) نفسين و(أَبَوَينِ) وعلمين وأبوتين ودارين (وَ) طاب (الزَّيدُونَ) نفوسًا و(آبَاءً) وأبواتٍ وعلومًا وديارًا، (أو لِمَعنًى) عطف على قوله: لموافقة، بحذف المضاف أي: سواء كانت تلك الأمور لموافقة ما انتصب عنه أو لموافقة معنى كائن (في نَفسِهِ) أي: في نفس التمييز (مِثلُ قَولِكَ: طَابَ زَيدٌ أَبًا إِذَا أَرَدتَ أَبًا لَهُ فَقَط) فيجري باقي الأمثلة فيه أيضًا لصحة الاستثناء فيما بعد، (وَطَابَ زَيدٌ أَبَوَينِ إِذَا أَرَدتَ أَبًا وَجَدًّا لَهُ) سواء كان الجد أب الأب أو أب الأم، لأن الجد بإطلاقه يشمل كليهما، (وَطَابَ زَيدٌ آبَاءً) جمع أبٍ (إِذَا أَرَدتَ أَبًا وَأَجدَادًا لَهُ) المراد بالأجداد ما فوق الواحد من قبل الأب أو من قبل الأم أو من قبلهما جميعًا، وكذلك سائر الأمثلة من الأبوة وغيرها سوى ما كان خاصا للمنتصب عنه، (فَعَلَى كُلٍّ مِن التَّقدِيرَينِ) أي: على تقدير كونه موافقا لما

إذا قصد وحدة التمييز أورد مفردًا، وإذا قصد تثنيته أُورد تثنيةً، وإذا قصد جمعيته أورد جمعًا، فإن صيغة المفرد لا تصلح أن تطلق على المثنى والمجموع (إِلَّا إِذَا كَانَ) التمييز (جِنْسًا) يقع على القليل والكثير، فإنه إذا قصد تثنيته أو جمعيته لا يلزم أن يثنى ذلك الجنس أو يجمع، بل يكفي أن يؤتى به مفردًا لصحة إطلاقه على القليل والكثير، فلا حاجة إلى تثنيته وجمعيته نحو: «طاب زيد علمًا، أو الزيدان علمًا، أو الزيدون علمًا» (إِلَّا أَنْ يُقْصَدَ) ....

انتصب عنه أو معنى في نفسه (إِذَا قُصِدَ وَحدَةُ التَّمييزِ أُورِدَ) التمييز (مُفرَدًا) ليطابق ما قصد أي: المقصود (وَإِذَا قُصِدَ تَثنِيَتُهُ أُورِدَ) التمييز (تَثنِيَةً وَإِذَا قُصِدَ جَمعِيَّتُهُ أُورِدَ جَمعًا) ليطابق المقصود فيهما، (فَإِنَّ صِيغَةَ المُفرَدِ) وإن كانت تصلح أن تطلق على المفرد إلا أنها (لا تَصلُحُ أن تُطلَقَ) أي: صيغة المفرد (عَلَى المُثَنَّى) إذا قصد التثنية (والمَجمُوعِ) إذا قصد الجمعية، فلا بد أن يكون التمييز مثنى إذا قصد التثنية أو جمعًا إذا قصد الجمعية؛ ليطابق التمييز المقصود بصيغته.

«إلا إذا كان» (التَّمييزُ) عن النسبة «جنسًا» استثناء من عموم الأحوال أي: فيطابق التمييز فيهما ما قصد في جميع الأوقات إلا وقت كون التمييز جنسًا لما سبق أن المراد من الجنس ما تشابه أجزاؤه، (يَقَعُ) مجردًا عن التاء (عَلَى القَلِيلِ وَالكَثيرِ) كالعلم (فَإِنَّهُ إذَا قُصِدَ تَثنِيَتُهُ) أي: التمييز (أَو جَمعِيَّتُهُ) أي: التمييز (لا يَلزَمُ) أي: لا يجب (أَن يُثَنَّى ذَلِكَ الجِنسُ) ليطابق ما قصد (أَو يُجمَعَ) ذلك الجنس أيضًا (بَل يَكفي أَن يُؤتَى بِهِ) أي: يؤتى بالتمييز حال كونه (مُفردًا لِصِحَّةِ إِطلاقِهِ) أي: لكون إطلاق ذلك الجنس حال كونه مفردًا (عَلَى القَلِيلِ) لكونه مفردًا (وَالكَثيرِ) لكونه جنسًا؛ لأن الجنس يحتمل الكثير (فَلا حَاجَةَ إِلَى تَثنِيَتِهِ) أي: إلى أن يكون التمييز تثنية إذا أريد تثنيته سواء كان مع موافقة ما انتصب عنه أو لمعنى في نفسه (وَجَمعِيَّتِهِ) أي: إلى أن يكون التمييز جمعًا إذا أريد جمعيته سواء كان ما انتصب عنه مفردًا (نَحوُ: طَابَ زَيدٌ عِلمًا) بصيغة الإفراد مع كثرة علومه، (أَو) مثنىً نحو: طاب (الزَّيدَانِ عِلمًا) مع كثرة علومهما، (أَو) جمعًا نحو: طاب (الزَّيدُونَ عِلمًا) مع كثرة علومهم «إلا أن يقصد» مبني للمفعول استثناء من مقدر تقديره: فيفرد التمييز وإن كان ما انتصب عنه مثنىً أو مجموعًا

بالتميز الذي هو الجنس (الْأَنْوَاعُ) من حيث امتيازاتها النوعية، فإنه لا بد حينئذ من تثنيته أو جمعيته نحو: «طاب الزيدان علمين، والزيدون علومًا» إذا أريد أن متعلق الطيب من كل من الزيدين أوالزيدين نوع آخر من العلم، فإن صيغة المفرد لا تفيد ذلك المعنى.

(وَإِنْ كَانَ) أي: التميز (صِفَةً) مشتقة ....

إذا كان جنسًا يقع على القليل والكثير في جميع الأوقات إلا وقت قصد ما فوق النوع الواحد، فحينئذٍ يثنى التمييز إذا قصد تثنيته ويجمع إذا قصد جمعيته، (**بالتَّمييزِ الَّذِي هُوَ الجِنسُ**) لما عرفت أن الاستثناء منه «الأنواع» نائبه، المراد بالأنواع ما فوق النوع الواحد على ما أشرنا إليه وإليه أشار الشارح بقوله: (**مِن حَيثُ امتِيازَاتُهَا**) أي: الأنواع (**النَّوعِيَّةُ**) أي: من حيث إن الأنواع يمتاز بعضها عن بعض سواء كان ذلك الامتياز بالخصوصيات الكلية أو الشخصية؛ (**فإنّهُ لا بُدَّ حِينئذٍ**) أي: حين قصد الأنواع (**مِن تَثنِيَتِهِ**) أي: من جعل التمييز مثنىً (**أَو جَمعِيَّتِهِ**) أي: من جعله جمعًا (**نَحوُ: طَابَ الزَّيدَانِ عِلمَينِ، وَ**) طاب (**الزَّيدُونَ عُلُومًا**) فيه نشر على ترتيب اللف، (**إِذَا أُرِيدَ أَنَّ مُتَعَلَّقَ**) بفتح اللام (**الطِّيبِ**) أي: ما تعلق به يعني: ما يكون سببًا لإسناد الطيب إلى الزيدين والزيدين وفي بعض النسخ: أن تعلق الطيب، بصيغة المصدر كأنه وصف بالمصدر أو على معنى المفعول (**مِن كُلِّ**) واحد (**مِن الزَّيدَينِ أو الزَّيدِينَ نَوعٌ آخرُ مِن العِلمِ**) يعني: أن الطيب أسند إلى زيد بسبب كونه عالمًا نوعًا من العلم وأسند إلى زيد آخر بسبب كونه عالمًا نوعًا آخر منه إلى غير ذلك (**فَإنَّ صِيغَةَ المُفرَدِ**) تعليل لقوله: فإنه لا بد إلى آخره، أي: كون التمييز مفردًا عند قصد الأنواع (**لا تُفِيدُ ذَلِكَ المَعنى**) المقصود وهو ما فوق النوع الواحد فلا بد من التثنية أو الجمعية عند قصد الأنواع.

«وإن كان» عطف على قوله: ثم إن كان، وفي الرضي: قسيم قوله وإن كان اسمًا يعني: أن الصفة لم تجئ لما انتصب عنه ولمتعلقه كما جاء الاسم، بل لم تجئ إلا لما انتصب عنه فقط، فيجب أن تطابقه؛ إذ ليس في الصفات ما يقع على القليل والكثير حتى يكون جنسًا، إلى هنا كلامه .(أي: **التّمييزُ**) «**صفةً**» (**مُشتَقَّةً**)

مثل: «لله دره فارسًا»، أو مؤولة بها نحو: «كفى زيدٌ رجلًا»، فإن معناه: كاملًا في الرجولية (كَانَتْ) الصفة صِفَةً (لَهُ) أي: لما انتصب عنه لا لمتعلقه؛ لأن الصفة تستدعي موصوفًا، والمذكور أولى بالموصوفية، فإذا قيل: «طاب زيدٌ والدًا» كان الوالد زيدًا، ولا يحتمل أن يكون والده، بخلاف الاسم نحو: «أبًا» (وَطِبْقَهُ) الواو بمعنى «مع»، والطبق مصدر بمعنى المطابقة، أي: كانت الصفة صفة له

كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل (**مِثلُ: للهِ دَرُّهُ فَارِسًا**) فالفارس اسم الفاعل صار تمييزًا (**أَو**) صفة (**مُؤَوَّلَةً بِهَا**) أي: بالمشتقة يعني: لا يكون التمييز بحسب اللفظ صفة مشتقة بل بحسب التأويل (**نَحوُ: كَفَى زَيدٌ رَجلًا**) فإن رجلًا اسم جنس باعتبار لفظه إلا أنه لما كان تمييزًا أول بها (**فَإِنَّ مَعناهُ**) كفى زيد (**كَامِلًا في الرُّجُولِيَّةِ**) بفتح الراء أو ضمها وسيأتي «كانت» (**الصِّفَةُ صِفَةً**) أي: مختصة «له» (**أي: لِمَا انتَصَبَ عَنهُ لا**) تكون محتملة ولا مختصة (**لِمُتَعلَّقِهِ**) بفتح اللام (**لأنّ الصّفَةَ**) لكونها عرضًا لا تقوم بنفسها (**تَستَدعي مَوصُوفًا**) تقوم هي به (**وَالمَذكُورُ**) وهو المنتصب عنه (**أَولى بالمَوصُوفيَّةِ**) فتكون صفة له؛ لأن المذكور إذا كان أليق بالموصوفية فلا يطلب موصوف آخر، (**فَإِذَا قِيلَ: طَابَ زَيدٌ وَالِدًا**) بجعل والدًا تمييزًا عن نسبة الطيب إلى زيد حتى تكون تلك النسبة إليه حقيقية (**كَانَ الوَالِدُ زَيدًا**) لا متعلقه لما سبق أن الصفة تستدعى موصوفًا وإذا كان المذكور لائقًا لأن يكون موصوفًا لم يحتج إلى طلب غيره ليكون الوالد صفة له، (**وَلا يَحتَمِلُ أن يَكُونَ**) الصفة صفة (**وَالِدِهِ**) بل تكون مخصوصة لزيد (**بِخِلافِ الاسمِ**) فإنه لكونه اسمًا دالا على الذات بحيث لا يقتضي موصوفًا لا يكون خاصا بالمنتصب عنه بل يحتمل أن يكون له ولمتعلقه كما سبق (**نَحوُ: أَبًا**) في: طاب زيد أبًا وزيد طيبٌ أبًا.

«وطبقه» (**الوَاوُ**) في: وطبقه (**بِمَعنَى مَعَ، وَالطِّبقُ**) بكسر الطاء وسكون الباء (**مَصدَرٌ بِمَعنى المُطَابَقَةِ**) وأما نحو: طبقٌ بفتحتين فهو الحال نحو قوله تعالى: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ ۝١٩﴾ [الانشقاق: 19] أي: حالًا عن حال يوم القيامة وهو مفعول معه لمصاحبته فاعل الفعل الذي هو كانت مثل: استوى الماء والخشبة، (**أي: كانَت الصِّفَةُ**) التي تكون تمييزًا (**صِفَةً**) مختصةً (**لَهُ**) أي: لما انتصب عنه

مع مطابقتها إياه أو مطابقته إياها، ويجوز أن يكون بمعنى اسم الفاعل والواو للعطف على خبر كانت، أي: كانت صفة له ومطابقة إياه، والمراد بالمطابقة فيهما الاتفاق في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث، لكونها حاملة لضميره

(**مَعَ مُطَابَقَتِهَا إِيَّاهُ**) أي: مطابقة الصفة ما انتصب عنه (**أَو مُطَابَقَتِهِ إِيَّاهَا**) أي: مطابقة ما انتصب عنه الصفة أشار بالتفسير الأول إلى أن المصدر مضاف إلى المفعول والفاعل محذوف وبالثاني إلى أنه مضاف إلى الفاعل والمفعول محذوف وقدم الأول مع أن الثاني أولى بالتقديم إشارة إلى أن مطابقة الصفة لموصوفها وهو ما انتصب عنه أولى من عكسه يعني: مطابقة الموصوف إياها؛ لأن التابع يطابق المتبوع لا العكس.

(**وَيَجُوزُ أَن يَكُونَ**) المصدر الذي هو طبق (**بِمَعنى اسمِ الفَاعِلِ**) كالخلق بمعنى الخالق والعدل بمعنى العادل والضرب بمعنى الضارب (**وَالوَاوُ**) حينئذ تكون (**للعَطفِ**) أي: لعطف الطبق (**عَلَى خَبرِ كَانَت**) وهو قوله: صفة له، وله وجه إلا أنه عبر عنه بالجواز لكون الأول هو الأولى (**أي: كَانَت**) الصفة (**صِفَةً**) مختصة (**لَهُ، وَمُطَابِقَةً إِيَّاهُ**) وحينئذ يكون المصدر مضافًا إلى المفعول والفاعل محذوف لا غير (**وَالمُرَادُ بالمُطَابقَةِ فِيهِمَا**) أي: في مطابقة أحدهما بالآخر (**الاتِّفَاقُ**) أي: موافقة الصفة ما انتصب عنه في أحد الأمور الخمسة (**في الإفرادِ وَالتَّثنيَةِ وَالجَمعِ وَالتَّذكيرِ وَالتَّأنِيثِ**) لا في كلها في تركيب واحد لعدم الجمع إلا أنه يوجد في كل تركيب منها اثنان لكونها على نوعين لا المطابقة في الوصف النحوي، وإن كانت صفة لأن المراد بالصفة ههنا اللغوية لا النحوية؛ إذ لو كانت كذلك لاتفقت في الإعراب أيضًا وليس كذلك؛ لأنها ليست بموافقة له فيه، ولا في التعريف والتنكير مع أنها صفة قائمة به؛ (**لِكَونِهَا**) أي: لكون الصفة التي هي التمييز (**حَامِلَةً**) أي: مسندة (**لِضَمِيرِهِ**) أي: لضمير ما انتصب عنه يعني: لكونها صفة قائمة به لان الوالدية مثلًا قائمة به وصفة تكون قائمة بالموصوف ومسندة إلى ضميره فيجب أن تكون موافقة له في الأمور المذكورة وإلا لم يكن الضمير موافقًا لمرجعه مع أنه تجب أن تكون موافقة له في الأمور المذكورة وإلا لم يكن الضمير موافقًا لمرجعه مع أنه تجب

(وَاحْتَمَلَتْ) أي: الصفة المذكورة (الْحَالَ) أيضًا لاستقامة المعنى على الحال نحو: «طاب زيدٌ فارسًا»، أي: من حيث إنه فارس أو حال كونه فارسًا، لكن زيادة «من» فيها نحو: «لله دره من فارس»، وقولهم: «عَزَّ مِنْ قَائِلٍ» يؤيد التمييز؛ لأن «من» تزاد في التمييز لا في الحال، ....

الموافقة (وَاحتَمَلَت) عطف على الجزاء أعني: كانت (أي: الصّفَةُ المَذكُورَةُ) في كل تمييز كذلك «الحال» (أيضًا) كما كانت تمييزًا، وإنما قال: واحتملت لأن كونها تمييزًا هو الأولى لما سيجيء (لاستِقَامَةِ المَعنَى) أي: معنى الكلام أو معنى تلك الصفة (عَلَى الحَالِ) أي: على أن تكون حالًا مبنية للفاعل أو المفعول (نَحوُ: طَابَ زَيدٌ فَارِسًا أي: مِن حَيثُ إنّهُ) أي: زيدًا (فَارِسٌ) هذا تفسير على إنها تمييز؛ لأن من البيانية لا تزاد إلا في التمييز لأن من بيانية والتمييز أيضًا للبيان فتناسب البيانان، والأكثرون على أنها هي تمييز (أو حَالَ كَونِهِ فَارِسًا) هذا إشارة إلى أن تلك الصفة تكون حالًا، وقال بعضهم: هي حال أي: ما أعجبه في حال فروسيته، ورجح المصنف الأول حيث قال: لأن المعنى مدحه مطلقًا بالفروسية فإذا جعل حالًا اختص المدح بحال فروسيته (لَكِن زِيادَةُ مِن فِيهَا) أي: في تلك الصفة (نَحو: للهِ دَرُّهُ مِن فَارِسٍ) والأصل: فارسًا بالنصب (وَقَولُهُم عَزَّ) فعل ماض فاعله مستكن فيه راجع إلى من أريد وصفه بالعزة مثل: عز فلانٌ ومثل قولك: قاتله الله من شاعرٍ (مِن قَائِلٍ) والأصل فيه: عز قائلًا، ثم زيد فيه من البيانية لما سبق فقيل: عز من قائلٍ، (يُؤَيِّدُ التَّمييزَ) قوله: زيادة من: مبتدأ، يؤيد: هذه الجملة خبره، أي: يرجح جانب التمييز، وفيه إشارة إلى أن الشارح أيضًا رجح جانب التمييز؛ (لأنّ مِن تُزادُ في التّمييزِ) وصفها بالزيادة مع أنها ههنا بيانية؛ لأنها مما لا حاجة إلى إتيانها بل إنما أتى بها لتأكيد البيان لأن التمييز للبيان فلا ينافي هذا كونها بيانية ولهذا تزاد فيه (لا في الحَالِ) لما سبق أن من ههنا للبيان والتمييز أيضًا كذلك، فناسب أن تزاد في التمييز لتأكد البيان، كما زيدت في مميز كم الخبرية والاستفهامية في قوله تعالى: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ﴾ [القصص: 58]، ﴿وَكَم مِّن مَّلَكٍ﴾ [النجم: 26] وفي قول الشاعر:

وكم ذدت عني من تحامل حادثٍ   وسورةِ أيامٍ حززن إلى العظم

وأيضًا المقصود مدحه بالفروسية لا حال الفروسية؛ إذ قد يمدح حال الفروسية بغيرها من الصفات.

(وَلَا يَتَقَدَّمُ التَّمْيِيزُ عَلَى عَامِلِهِ) إذا كان اسمًا تامًّا بالاتفاق، فلا يقال: «عندي درهمًا عشرون» ولا «زيتًا رطل»؛ لأن عامله حينئذ اسم جامد ضعيف العمل

والحال وإن كان فيه بيان أيضًا إلا أنه يبين الصفة لا الذات ولفظة: من تبين الذات؛ ولذا يصح أن يقال: مررت برجل من بني تميم فارسًا، ولا يقال: مررت برجل من راكب فلا تناسبها، ولذا لا تزاد في الحال، (وَأَيضًا) أي: كما أن زيادة من البيانية ترجح التمييز لا الحال (المَقصُودُ) من قوله: طاب زيد فارسًا (مَدحُهُ) أي: مدح زيد (بالفُرُوسِيَّةِ) وهذا لا يحصل إلا بجعل فارسًا تمييزًا؛ لأن التمييز عن النسبة لا يكون إلا للمدح والحال لا يؤتى به إلا لتقييد العامل به دون المدح (لا حَالَ الفُرُوسِيَّةِ) أي: ليس المقصود مدحه وقت كونه فارسًا؛ لأنه يكون حينئذ مدحه مقيدًا بحال الفروسية والقيد ينافي المدح؛ (إذ قَد يُمدَحُ) مبني للمفعول (حَالَ الفُرُوسِيَّةِ) أي: حين كونه موصوفًا بها (بِغَيرِها مِن الصِّفاتِ) الدالة على المدح مثل: زيد عالم من حيث إنه فارس، ولو كان فارس حالًا لما جاز هذا؛ لأنه لا يقال: زيد عالم حال كونه راكبًا؛ لأنه يتقيد العلم بحال الركوب وليس كذلك.

ولما قسم التمييز أولًا إلى قسمين: إلى ذات مذكورة أو مقدرة، وقسم ثانيًا الأول إلى أربعة أقسام باعتبار متمماته الأربعة التنوين والنونين والإضافة وبين أحوالها، وقسم أيضًا الثاني ثلاثة أقسام عن جملة وما شابهها وإضافة وبين أيضًا أحوالها وكون التمييز أيضًا صفة مشتقة أراد أن يبين أن التمييز سواء كان عن مفرد ونسبة، هل يتقدم على عامله أو لا يتقدم فقال: «ولا يتقدم» (التَّمييزُ) مطلقًا «على عامله» مطلقًا، أما (إِذَا كانَ) عامله (اسمًا تَامًّا) كما في القسم الأول فلا يتقدم عليه (بالاتِّفَاقِ) يعني: من غير خلاف لأحد (فَلا يُقالُ: عِندِي دِرهمًا عِشرُونَ) ولا درهمًا عندي عشرون (وَلا) يقال أيضًا: عندي (زِيتًا رَطلٌ) ولا زيتًا عندي رطلٌ وكذا غيره؛ (لأنَّ عَامِلَهُ) الذي عمل فيه (حِينئذٍ) أي: حين كونه اسمًا تاما بأحد المتممات الأربعة (اسمٌ) ومع هذا (جَامِدٌ) غير مشتق (ضَعيفُ العَمَلِ)

مشابه للفعل مشابهة ضعيفة كما ذكرناه، فلا يقوى أن يعمل فيما قبله.

(وَالْأَصَحُّ) أي: أصح المذاهب (أَنْ لَا يَتَقَدَّمَ) التمييز (عَلَى) ما هو عامل فيه من (الْفِعْلِ) الصريح أو الغير الصريح، لكونه من حيث المعنى فاعلًا للفعل نفسه نحو: «طاب زيدًا أبًا» أي: طاب أبوه، ....

لأن العمل في الأصل للفعل والمشتق من الاسم لكونه مشابهًا له مشابهة تامة، ولأنه (مُشَابِهٌ لِلفِعلِ) الأصل فيه على ما سبق (مُشَابَهَةً ضَعِيفَةً كَمَا ذَكَرناهُ) وقد ذكر في القسم الأول من التمييز أن المفرد التام بأحد المتممات الأربعة مشابه للفعل التام بفاعله والتمييز الآتي بعده مشابه للمفعول الآتي بعد الفاعل فنصب المفرد التام ذلك التمييز كما ينصب الفعل التام بالفاعل المفعول، (فَلا يَقوَى) المفرد التام بأحدها (أَن يَعمَلَ فِيمَا قَبلَهُ) أي: في التمييز الذي تقدمه فليس للتمييز أيضًا أن يتقدم على عامله الضعيف لضعفه، وأما إذا كان العامل فيه فعلًا أو شبهه كما في القسم الثاني من التمييز ففي تقدمه عليه خلاف وإذا قال: «والأصح» (أي: أَصَحُّ المَذَاهِبِ) أورده بصيغة الجمع وإن كان المذهب فيه اثنان على ما ذكره المصنف ذهابًا بالجمع إلى ما فوق الواحد أو إلى أن الجمع إذا دخله الألف واللام يضمحل معنى الجمع «أن لا يتقدم» (التَّمييزُ) «على» (مَا هُوَ عَامِلٌ فِيهِ) أي: في التمييز (مِن) «الفعل» (الصَّريحِ) مثل طاب في: طاب زيد فارسًا (أَو الغَيرِ الصَّريحِ) كاسم الفاعل وغيره مما ذكره فيما سبق، أراد بهذا التوجيه الفعل اللغوي ليشمل قوله الفعل الاصطلاحي والغير الاصطلاحي لأن الاختلاف كما كان في الفعل الاصطلاحي كذلك كان في غيره لا فيه فقط فلا بد من التعميم، والذي ذكر في امتناع تقديم الخبر مطلقا أن الغرض من التمييز البيان عن المبهم وذا يقتضي تأخيره والتقديم ينافي غرض ذكر التمييز من الإبهام أولًا والتفصيل ثانيًا ليتمكن في ذهن السامع فضل تمكن، وبين وجه عدم تقديمه على الفعل أو شبهه بقوله: (لِكَونِهِ) أي: التمييز عن النسبة (مِن حَيثُ المَعنَى فَاعِلًا لِلفِعلِ نَفسِهِ نَحوُ: طَابَ زَيدٌ أَبًا أي: طَابَ أَبُوهُ) أي: أبو زيد إلا أنه أزيل عنه للمبالغة والتأكيد، أما الأول: فلأن كون الشيء مجملًا أولًا ومفصلًا ثانيًا أبلغ وأوقع في النفس، وأما الثاني: فلأنه بمنزلة تكرير الشيء مرتين الإجمال

أو فاعلًا له إذا جعلته لازمًا نحو: ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾ [القمر: 12] أي: انفجرت عيونها، أو إذا جعلته متعديًا نحو: «امتلأ الإناءُ ماءً» أي: «مَلَأَهُ الْمَاءُ»، والفاعل لا يتقدم على الفعل، وكذا ما هو بمعنى الفاعل.

وههنا بحث، وهو أن الماء في قولهم: «امتلأ الإناءُ ماءً» من حيث المعنى فاعل للفعل المذكور ....

أولًا والتفصيل ثانيًا فقيل: طاب زيد أبًا؛ لأنه فرق بين قولك: اشتعل نار بيتي وبين قولك: اشتعل بيتي نارا (أو) لأنه ليس فاعلًا للفعل نفسه إلا أنه يكون (**فَاعِلًا لَهُ إِذَا جَعَلْتُهُ**) أي: جعلت الفعل العامل فيه (**لازِمًا**) بنقله إلى باب انكسر فحينئذٍ يكون فاعلًا للفعل نفسه (**نَحوُ**: ﴿وَفَجَّرْنَا﴾) من التفجير (﴿ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾) لأن التمييز ههنا يكون مفعولًا للفعل نفسه أي: فجرنا عيونها إلا أن الفعل إذا جعل لازمًا يكون فاعلًا له أي: انفجرت الأرض عيونًا (**أي: انفَجَرَت عُيُونُهَا**) وهي جمع عين وهي عين الماء أي: ما ينبع من الأرض أي: شققنا الأرض فسالت عيونا أي: عيونها (أَو) أنه (**إِذَا جَعَلتَهُ**) أي: إذا جعلت الفعل العامل فيه (**مُتَعَدِّيًا**) بحذف زوائده لأن بحذف الزائد يكون الفعل مرة لازمًا وتارة متعديًا، (**نَحوُ: اِمتَلأَ**) على وزن افتعل (**الإنَاءُ مَاءً**) لأن الماء ليس بفاعل للامتلاء نفسه؛ لأن الماء مليء الإناء؛ فالظاهر أنه كان فاعلًا له بكون المعنى: امتلأ ماء الإناء فيكون الماء ممتلئًا، وأما إذا جعل متعديًا يكون الماء مالئًا (**أي: مَلأَهُ المَاءُ**) أي: ملأ الماء الإناء، فانقسم التمييز عن النسبة إلى ثلاثة أقسام إما فاعل للفعل نفسه أو للازمه أو لمتعديه فيكون التمييز فاعلًا للفعل في كلها (**وَالفَاعِلُ لا يَتَقَدَّمُ عَلَى الفِعلِ**) لئلا يلتبس بالمبتدأ (**وَكَذَا مَا هُوَ بِمَعنَى الفَاعِلِ**) وهو التمييز فأخذ حكمه في عدم التقديم.

(**وَهَهُنَا**) أي: في قوله: امتلأ الإناء ماءً، لا في مطلق التعليل يعني: في جعل الفعل اللازم متعديًا؛ لأن يصير التمييز فاعلًا له (**بَحثٌ، وَهُوَ**) أي: ذلك البحث (**أَنّ المَاءَ**) الذي كان تمييزًا (**في قَولِهِم: اِمتَلأَ الإِنَاءُ مَاءً، مِن حَيثُ المَعنَى فَاعِلٌ**) مجازي بعلاقة المحلية مثل: جرى النهر، وسال الميزاب، وفي الحقيقة الجاري والسائل الماء، وههنا كذلك مثل: امتلأ ماء الإناء (**للفِعلِ المَذكُورِ**)

من غير حاجة إلى جعله متعديًا؛ لأن المتكلم لما قصد إسناد الامتلاء إلى بعض متعلقات الإناء، ولو على سبيل التجوز وقدّره، وقع الإبهام فيه لا جرم ميزه بقوله: «ماء»، فهو في معنى: «امتلأ ماءُ الإناءِ»، فالماء فاعل معنى، وذلك بعينه مثل قولك: «رَبِحَ زَيْدٌ تِجَارَةً»، فإن التجارة تمييز يرفع الإبهام عن شيء

نفسه وهو امتلأ (**مِن غيرِ حَاجَةٍ إِلَى جَعلِهِ مُتَعدّيًا**) بحذف الزوائد؛ لأن الماء حينئذٍ فاعل مجازي فلا يجوز تقديم الفاعل على الفعل مجازيا كان الفعل أو حقيقيًّا كذلك ههنا يلزم جعل الامتلاء متعديًا بحذف زوائده بخلاف المثال الثاني وهو: وفجرنا الأرض عيونًا؛ لأنه لو لم يجعل لازمًا لا يكون التمييز فاعلًا لا حقيقيًا ولا مجازيًا بل يكون مفعولًا، وعلله بقوله: (**لأنَّ المُتَكَلِّمَ**) بهذا الكلام (**لَمَّا قَصَدَ إسنادَ الامتِلاءِ إِلَى بَعضِ مُتَعَلَّقَاتِ الإناءِ**) وهو ما يمكن أن يجعل فيها ويكون مظروفًا بها (**وَلَو**) كان إسناد الامتلاء إلى ذلك البعض (**عَلَى سَبيلِ التّجَوُّزِ**) أي: المجاز بعلاقة المحلية (**وَقَدَّرَهُ**) أي: قدر ذلك البعض عطف على قصد حيث أسند الامتلاء إلى الفاعل الحقيقي وهو الإناء وقال: امتلأ الإناء (**وَقَعَ الإبهَامُ**) جواب لقوله: لما قصد وقدره؛ لأن الإبهام ليس إلا من تقدير الفاعل المجازي (**فِيهِ**) أي: في قوله: امتلأ الإناء حيث لم يعلم أن الإناء من أي شيء امتلأ (**لا جَرَمَ**) لفظ لا لنفي الجنس وجرم اسمه (**مَيَّزَهُ**) أي: ميز المتكلم ذلك الإبهام وبينه (**بِقَولِهِ: مَاءً**) أي: بجعل ماء تمييزًا خبره أي: لا شك بينه بقوله: ماءً؛ (**فَهُوَ**) أي: قوله امتلأ الإناء ماء (**في مَعنى امتَلأَ ماءُ الإناءِ**) فصار الماء فيه فاعلًا مجازيًا كما في: أنبت الربيع البقل (**فَالمَاءُ**) في قولك: امتلأ الإناء ماء (**فَاعِلٌ مَعنىً**) وإن كان تمييزًا صورة فلا يجوز تقديم الفاعل المعنوي كما لا يجوز تقديم الفاعل اللفظي، فلا حاجة إلى جعل الامتلاء متعديًا (**وَذَلِكَ**) أي: كون الماء في قولك: امتلأ ماء الإناء فاعلًا مجازيا وفي قولك: امتلأ الإناء ماء فاعلًا معنويا (**بِعَينِهِ**) يعني: حال كونه ملابسًا بعينه وذاته (**مِثلُ قَولِكَ: رَبِحَ زَيدٌ**) من باب علم (**تِجَارَةً، فإِنَّ التِّجَارَةَ**) فيه (**تَميِيزٌ**) عن نسبة الربح إلى زيد لفظًا وفاعل مجازي معنى (**يَرفَعُ الإبهَامَ عَن شَيءٍ**) مقدر منسوب إلى زيد؛ إذ

منسوب إلى زيد، وهو التجارة، فالفاعل في قصدك هو التجارة لا زيد، وإن كان إسناد الربح إليه حقيقة وإليها مجازًا، وبهذا يندفع ما يورد على قاعدتهم المشهورة، وهي أن التمييز عن النسبة إما فاعل في المعنى أو مفعول من أن التمييز في هذا المثال وأمثاله لا فاعل ولا مفعول، فلا تطرد تلك القاعدة.

تقديره: ربح شيءٌ (**منسوب إلى زيد وَهُوَ**) أي: الشيء المقدر المنسوب إليه (**التّجارَةُ**) يعني: لما قيل ربح شيء منسوب إلى زيد فيه وقع الإبهام لا محالة ففسره بقوله: تجارة، وكذا لما قدر ذلك الشيء وقع أيضًا الإبهام ففسره أيضًا بقوله: تجارة فكان الأصل فيه: ربح تجارة زيد (**فَالفَاعِلُ**) يعني: فاعل ربح (**في قَصدِكَ هُوَ التّجارَةُ لا زَيدٌ، وإِن كَانَ**) وإن للوصل (**إسنَادُ الرِّبحِ إلَيهِ**) أي: إلى زيد (**حَقِيقَةً**) أي: إسنادًا حقيقيا (**وَ**) إسناده (**إلَيهَا**) أي: إلى التجارة (**مَجَازًا**) أي: إسنادا مجاريا بعلاقة السببية؛ لأن التجارة سبب للربح فكان إسناد الربح إليه إسنادًا حقيقيا وإسناده إلى التجارة إسنادًا مجازيا فكما لا يتقدم الفاعل الحقيقي على الفعل كذلك لا يتقدم الفاعل المجازي عليه أيضًا، فلا حاجة إلى جعل الفعل اللازم متعديا ليكون التمييز فاعلًا له لنفسه (**وَبِهَذَا**) أي: بهذا الجواب وهو إسناد الربح إلى زيد حقيقة وإلى التجارة مجازًا والتجارة فاعل مجازي بعلاقة السببية (**يَندَفِعُ ما**) أي: الذي (**يُورَدُ عَلَى قَاعِدَتِهم المَشهُورَةِ، وَهي**) أي: تلك القاعدة (**أنَّ التّميزَ عَن النّسبَةِ**) المراد بها ههنا النسبة الإسنادية أو الإيقاعية لا الإضافية؛ لأن في بعضها لا يوجد فاعل ولا مفعول بقرينة ذكر الفاعل والمفعول (**إمَّا فَاعِلٌ**) إذا كان تمييزًا عن النسبة الإسنادية (**في المَعنى أو مَفعُولٌ**) إذا كان تمييزًا عن النسبة الإيقاعية (**مِن**) بيان لـ:ما في قوله: ما يورد (**أنَّ التَّمييزَ في هَذَا المِثَالِ**) أي: في مثال: ربح زيد تجارة (**وَأَمثالِهِ**) جمع مثل، مثل: امتلأ الإناء ماء (**لا فَاعِلٌ ولا مَفعُولٌ**) لا لفظًا ولا معنىً؛ (**فَلا تَطَّرِدُ تِلكَ القَاعِدَةُ**) حيث لم تكن شاملة لجميع الأمثلة؛ لأن الفاعل والمفعول المذكورين في تلك القاعدة كل منهما أعم من أن يكون حقيقيًا أو مجازيًا؛ لأنهما ذكرا مطلقًا، والمطلق يقبل التعميم.

(خِلَافًا لِلْمَازِنِي وَالْمُبَرِّدِ) فإنهما يجوزان تقديم التمييز على الفعل الصريح وعلى اسمي الفاعل والمفعول نظرًا إلى قوة العامل، بخلاف الصفة المشبهة واسم التفضيل والمصدر وما فيه معنى الفعل، لضعفها في العمل وتمسكًا في هذا التجويز بقول الشاعر:

أَتَهْجُرُ سَلْمَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا وَمَا كَادَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ

«خلافًا» مفعول مطلق حذف فعله الناصب له، وقوله «للمازني والمبرد» متعلق به فالتقدير: خالف المازني والمبرد خلافًا للجمهور والكسائي أيضًا (فإِنَّهُمَا) أي: المازني والمبرد (**يُجَوّزانِ تَقدِيمَ التَّمييزِ عَلَى الفِعلِ الصَّرِيحِ**) مثل: طاب وغيره (**وَعَلَى اِسمَي الفَاعِلِ والمَفعُولِ؛ نَظَرًا إِلَى قُوَّةِ العَامِلِ**) لأن العامل إذا كان قويا يجوز تقديم معموله عليه إذا لم يمنع مانع منه أما القوة في الفعل الصريح فظاهر، وأما في الآخيرين فلأنهما إذا وجد شرط عملهما فهما في حكم المضارع في العمل فيعملان مقدمًا ومؤخرًا كالفعل، وبالقياس على الحال بجامع الاشتراك في رفع الإبهام إلا أن الحال مبين الصفة والتمييز مبين الذات (**بِخلافِ الصِّفَةِ المُشَبَّهَةِ واسمِ التَّفضِيلِ والمَصدَرِ وَمَا فيهِ مَعنَى الفِعلِ**) حيث لا يجوز تقديم التمييز عليها وإن جاز تقديم الحال عليها غير المصدر وما فيه معنى الفعل (**لِضَعفِهَا في العَمَلِ**) وهذا بالاتفاق (**وَتَمَسَّكَا**) أي: المازني والمبرد (**في هَذَا التَّجوِيزِ**) أي: في تجويز تقديم التمييز على العوامل المذكورة (**بقَولِ الشَّاعِرِ: أَتَهجُرُ سَلمَى**) وفي رواية: ليلى، والهجر المنع أي: أتمنع (**بالفِرَاقِ**) متعلق بـ:أتهجر على تضمين معنى: الرضا (**حَبِيبَهَا**) مفعول أتهجر أي: أتمنع سلمى حبيبها راضية بافتراقه عنها حيث لا تمنعه ولا ترضى أيضًا بافتراقه عنها (**وَمَا**) نافية (**كَادَ**) فعل من أفعال المقاربة والضمير المستكن فيها عاملها، وهو ضمير الشأن (**نَفسًا**) تمييز عن نسبته إلى سلمى (**بالفِرَاقِ**) متعلق بـ:تطيب و(**تَطِيبُ**) فعل مضارع مؤنث من: طاب يطيب والمعنى: وما كاد الشأن أي: وما قرب تطيب أي: ترضى سلمى نفسًا أي: نفس سلمى بافتراق حبيبها عنها يعني: لا تقرب نفس سلمى أن ترضى بافتراقه وانعزاله عنها فكيف ترضى بالهجران؟ بناءً

على تقدير تأنيث الضمير في «تطيب»، فإنه حينئذ يكون في «كاد» ضمير الشأن لتذكيره، ويعود ضمير «تطيب» إلى «سلمى»، ويكون «نفسًا» تمييزًا عن نسبة «تطيب» إليها مقدمًا عليه، وأما على تقدير تذكير الضمير، فضمير «كاد» للحبيب، و«نفسًا» تمييز عن نسبة «كاد» إليه، أي: وما كاد الحبيب نفسًا يطيب فلا تمسك حينئذ، وما قيل: يحتمل أن يحمل ....

(**عَلَى تَقدِيرِ تَأنِيثِ الضَّمِيرِ في: تَطِيبُ؛ فإنَّهُ حِينَئذٍ**) أي: حين كون الضمير فيه مؤنثًا (**يَكُونُ في: كَادَ ضَميرُ الشَّأنِ**) كما قلنا (**لِتَذكِيرِهِ**) أي: لكون الضمير فيه مذكرًا أي: وما كاد الشأن تطيب سلمى نفسًا بالفراق، فقدم ولا يجوز أن يكون تمييزًا عن نسبة كاد إلى الشأن؛ لعدم الإبهام فيها مع فساد المعنى؛ إذ المعنى حينئذٍ وما كاد نفس الشأن وهو ظاهر الفساد، (**وَيَعُودُ ضَميرُ تَطِيبُ**) المستكن فيه (**إلَى سَلمَى ويَكونُ نَفسًا تَمييزًا عَن نِسبَةِ تَطِيبُ إلَيهَا**) حال كونه (**مُقَدَّمًا عَلَيهِ**) أي: على الفعل (**وَأمَّا**) بناء (**عَلَى تَقدِيرِ تَذكِيرِ الضَّميرِ**) أي: على تقدير اعتبار تذكير الضمير المستكن في يطيب بأن يكتب بالياء المنقوطة بنقطتين من تحت (**فَضَميرُ كَادَ**) المستكن فيه يكون راجعًا (**للحَبيبِ**) ولا يكون ضمير الشأن؛ لعدم تقدمه على جملة تفسره (**وَنَفسًا تَميِيزٌ عَن نِسبَةِ كَادَ إلَيهِ**) أي: إلى الضمير المستكن فيه (**أي: وَمَا كَادَ الحَبيبُ نَفسًا يَطيبُ**) أي: وما كاد نفس الحبيب يطيب أي: يرضى بالفراق أي: بالافتراق عن سلمى، بل هذا المعنى أولى وأنسب فيكون معنى البيت حينئذٍ: لا تهجر أي: لا تمنع سلمى حبيبها راضية بافتراقه وانعزاله عنها بل تريد أن يكون معها آناء الليل وأطراف النهار، وما تقرب نفس الحبيب أيضًا أن ترضى وتسمح بافتراقها عنه وانعزالها بل يكون مراده أن تكون معه ليلًا ونهارًا ولا تسمح نفسه أن ينعزل عنها طرفة عين، (**فَلا تُمسِكُ**) على جواز تقديم التميز على عامله الفعل الصريح (**حِينئذٍ**) أي: حين كون نفسًا تمييزًا عن نسبة كاد إلى الضمير المستكن فيه؛ لأن العامل حينئذ في التمييز هو كاد وهو مقدم عليه، وعلى هذا لا يصح الاستدلال بهذا البيت؛ لأنه معارض بمثله في المنع وإذا تعارض دليلان في الإجازة والمنع كان الأصل المنع عملًا بالأصل، (**وَمَا قِيلَ**) رد على الهندي؛ إذ القائل هو (**يَحتَمِلُ أن يُحمَلَ**

البيت على تقدير تأنيثه أيضًا على هذا الوجه بأن يكون تأنيث الضمير الراجع إلى الحبيب باعتبار النفس؛ إذ المعنى: «وما كادت نفس الحبيب تطيب» فتكلف وتعسف غير قادح في التمسك به.

البَيتُ عَلَى تَقدِيرِ تَأنِيثِهِ) أي: تأنيث الضمير في تطيب **(أَيضًا)** أي: كما كان على تقدير تذكيره **(عَلَى هَذَا الوَجهِ)** أي: على الوجه المذكور والجار في **(بِأَن يَكُونَ)** متعلق بقوله: أن يحمل **(تَأنيثُ الضَّميرِ)** المستكن في: تطيب **(الرَّاجِعِ إلَى الحَبيبِ باعتِبارِ النّفسِ)** فيكون حينئذ لفظه مذكرًا ومعناه مؤنثًا؛ **(إِذِ المَعنى)** أي: معنى المصراع الثاني على هذا التوجيه **(وَمَا كَادَت نَفسُ الحَبِيبِ تَطِيبُ)** بالفراق فيكون نفسًا تمييزًا عن نسبة كاد إلى الضمير المستكن فيه كما كان في التوجيه الثاني **(فَتَكَلُّفٌ وَتَعَسُّفٌ غَيرُ قَادِحٍ في التَّمَسُّكِ بِهِ)** عن جواز تقديم التمييز على الفعل الصريح، أما كونه تكلفًا فبإرجاع ضمير المؤنث إلى المذكر باعتبار النفس وأما كونه تعسفًا فبإرجاع ضمير تطيب إلى المذكر والطريق الواضح فيه إرجاعه إلى سلمى؛ لأن المؤنث يرجع إلى المؤنث والمذكر إلى المذكر؛ إذ التعسف في اللغة الخروج عن الطريق الواضح، وأما كونه غير قادح في التمسك فإنه يحتمل أن يكون تمييزًا عن نسبة تطيب إلى الضمير المستكن فيه الراجع إلى الحبيب باعتبار النفس، وهذا هو الأولى؛ لأن التمييز يوافق لما انتصب عنه وإن لم يكن متفقًا في التذكير والتأنيث، والضمير في تطيب مؤنث والتمييز كذلك، ولأن تطيب أقوى في العمل من كاد، وإن كان يحتمل أن يكون تمييزًا عن نسبة كاد، وهذا أخفى تأمل وكن من المنصفين ولا تكن من المتعصبين، وأما متمسكهما على جواز تقديم التمييز على اسمي الفاعل والمفعول فبالقياس على هذا القول؛ لأنهما إذا وجد شرط عملهما يكونان في حكم المضارع، فبهذه المناسبة قيسا على مطلق الفعل، تأمل.

* * *

[الاستثناء]

(الْمُسْتَثْنَى) أي: ما يطلق عليه لفظ المستثنى في اصطلاح النحاة على قسمين، ولما كان معلوميته بهذا الوجه الغير المحتاج إلى التعريف كافية في تقسيمه قسمه إلى قسمين، وعرف كل واحد منهما؛ لأن لكل واحد منهما أحكامًا خاصة لا يمكن إجراؤها ....

[الاستثناء]

«المستثنى» وإنما ذكره عقيب التمييز لمناسبة الاشتراك في الدلالة على الذات، وانقسام كل منهما إلى الحقيقي والمجازي يعني: كما أن التمييز حقيقة في الذات المذكورة ومجاز في الذات المقدرة كذلك المستثنى حقيقة ومجاز في المتصل والمنقطع، واشتراكهما أيضًا في عدم تقديمهما على عاملهما (أي: **مَا يُطلَقُ**) مبني للمفعول (**عَلَيهِ لَفظُ المُستَثنَى في اصطِلاحِ النُّحَاةِ**) فيه إشارة إلى أن اللام فيه للعهد الخارجي كما جوز ذلك في الكلمة بإرادة ما هو مشترك بين القسمين على عموم المجاز (**عَلَى قِسمَينِ، وَلَمَّا كَانَ مَعلُومِيَّتُهُ**) أي: معلومية المستثنى أو معلومية ما يطلق عليه لفظ المستثنى (**بِهَذا الوَجهِ**) أي: بالوجه الذي يطلق عليه لفظ المستثنى في اصطلاح النحاة (**الغَيرِ المُحتَاجِ إلَى التَّعرِيفِ**) لكونه معروفًا في اصطلاحهم (**كَافِيَةً في تَقسِيمِهِ**) أي: تقسيم المستثنى أي: المعرفة كما كانت كافية؛ لأن يكون الشيء مبتدأ تكون أيضًا كافية في تقسيمه فيه إشعار بأنه يمكن تعريفه بأن يقال: هو المذكور بعد إلا أو إحدى أخواتها مخالفًا لما قبلها نفيًا أو إثباتًا (**قَسَمَهُ**) أي: المستثنى أولًا (**إلَى قِسمَينِ، وَعَرَّف كُلَّ وَاحِدٍ مِنهُما**) أي: من القسمين لأن ماهية كل واحد منهما مختلفة ولا يمكن جمع مختلفي الماهية في حد واحد؛ لأن الحد مبين للماهية بذكر جميع أجزائها مطابقة أو تضمنًا والمختلفان فيها لا يتساويان في جميع أجزائها حتى يجتمعا في حد، كذا في الرضي، (**لأنَّ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنهُما**) أي: من القسمين (**أَحكامًا خَاصّةً**) إذ أحدهما مخرج والآخر غير مخرج (**لا يُمكِنُ إجرَاؤُها**) أي: تلك

عليه إلا بعد معرفته، فقال: (مُتَّصِلٌ، وَمُنْقَطِعٌ).

(فَالْمُتَّصِلُ: هُوَ الْمُخْرَجُ) أي: الاسم الذي أخرج، واحترز به عن غير المخرج كجزئيات المستثنى المنقطع (مِنْ مُتَعَدِّدٍ) أي: جزئياته نحو: «ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ»، أو أجزاؤه مثل: «اشتريتُ العبدَ إلا نصفَه» ....

الأحكام (عَلَيهِ) أي: على كل قسم (إِلَّا بَعدَ مَعرِفَتِهِ) أي: إلا بعد أن يكون معلومًا ومعروفًا (فَقَالَ): «متصلٌ ومنقطعٌ» من باب تعدد الخبر بالعطف، وصدق المتضادين على واحد نوعي أو واحد جنسي في حالة واحدة جائز كهذا، ومثل الإنسان فقير وغني وعالم وجاهل، والحيوان إنسان وفرس؛ لأنه في معنى بعض الإنسان فقير وبعضه غني، وكذا غيره، وإنما المستحيل الحمل على الواحد الشخصي سواء كان بالعطف أو بغيره مثل: زيد عالم جاهل، وقيل: هذا من باب حمل المدلول على الدال.

«فالمتصل» الفاء للتفسير والتفصيل قدمه في اللف والنشر لكونه أصلًا في هذا الباب، كما أن التمييز عن المفرد أصل فيه أي: المستثنى المتصل «هو المخرج» (أي: الاسمُ الَّذِي أُخرِجَ) فيه إشارة إلى أن الموصوف مقدر وإلى أن الألف واللام فيه موصولة سواء كان الباقي بعد الاستثناء أقل نحو: لفلان علي عشرة دراهم إلا تسعة أو أكثر نحو: لفلان علي عشرة دراهم إلا واحدًا، أو متساويًا مثل: لفلان علي عشرة دراهم إلا خمسة، (وَاحتَرَزَ بِهِ) أي: بقوله المخرج (عَن غَيرِ المُخرَجِ كجُزئِيَّاتِ المُستَثنَى المُنقَطِعِ) فإنها وإن وقعت بعد إلا وإحدى أخواتها إلا أنها غير مخرجة «من متعددٍ» أي: من شيء متعدد (أي:) شيء ذي عدد (جُزئِيَّاتُهُ) بالرفع على أنه فاعل متعدد؛ لاعتماده على الموصوف المقدر كما قدرنا لك، سواء كان تعدد الجزئيات ظاهرًا نحو: جاءني القوم إلا زيدًا أو غير ظاهر (نَحوُ: مَا جَاءَني أَحَدٌ إِلَّا زَيدٌ) بالرفع بدل من أحد، وإلا زيدًا بالنصب على الاستثناء؛ لأن لفظ الأحد وإن لم يكن متعددًا ظاهرًا؛ لأنه مفرد إلا أنه نكرة وقع في حيز النفي، فعم الأفراد واستغرق فتعدد معنىً؛ لأن النكرة في حيز النفي تفيد الاستغراق لما سبق، (أَو أَجزَاؤُهُ) عطف على جزئياته أي: شيء متعدد أجزاؤه وإن لم يكن متعددًا جزئياته (مِثلُ: اِشتَرَيتُ العَبدَ إِلَّا نِصفَهُ)

سواء كان ذلك المتعدد (لَفْظًا) أي: ملفوظًا نحو: «جاءني القومُ إلا زيدًا» (أَوْ تَقْدِيرًا) أي: مقدرًا، نحو: «ما جاءني إلا زيدٌ» أي: ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ «(بِـ«إِلَّا») غير الصفة (وَأَخَوَاتِهَا). واحترز به عن نحو: «جاءني القومُ لا زيدٌ»، و«ما جاءني القومُ لكنْ زيدٌ جاءَ».

(وَ) المستثنى (الْمُنْقَطِعُ: هُوَ الْمَذْكُورُ بَعْدَهَا) أي: بعد «إلا» وأخواتها (غَيْرَ مُخْرَجٍ مِنْ مُتَعَدِّدٍ)، ....

فإن العبد وإن لم تتعدد جزئياته إلا أنه لما كان متعلق الاشتراء تعدد أجزاؤه؛ لأنه يمكن أن يتعلق الاشتراء بجميع أجزائه أو بعضه (سَوَاءٌ كَانَ ذَلِكَ) الشيء (الْمُتَعَدِّدُ) أجزاؤه أو جزئياته «لفظًا» (أي: مَلْفُوظًا نَحوُ: جَاءَنِي القَومُ إِلَّا زَيدًا) «أو تقديرًا» (أي: مُقَدَّرًا نَحوُ: مَا جَاءَنِي إِلَّا زَيدٌ) بالرفع؛ لأنه إذا كان المستثنى واقعًا في كلام غير موجب والمستثنى منه غير مذكور يعرب المستثنى على حسب العوامل على ما سيجيء، (أي: مَا جَاءَنِي أَحَدٌ إِلَّا زَيدٌ) على البدل من أحد وإلا زيدًا على الاستثناء منه.

«بإلا» متعلق بقوله: المخرج (غَيرَ الصِّفَةِ) لأنها إذا كانت صفة تكون بمعنى: غير ولا تكون للاستثناء، «وأخواتها» أي: أخوات إلا أي: أشباهها وهي حروف الاستثناء وأدواته على معنى ما به يستثنى في الكلام سواء كان حرفًا أو اسمًا أو فعلًا، وهي إلا وعدا وخلا وحاشا وسوى وسواء وغير وما خلا وما عدا وليس ولا يكون ولا سيما وبله وبيد بمعنى: غير ولما في قوله تعالى: ﴿لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق: 4] كذا قاله السيد بن علي، (وَاحتَرَزَ بِهِ) أي: بقوله: بإلا وأخواتها (عَن) ما يخرج بحرف العطف مثل: لا في: (نَحوُ: جَاءَنِي القَومُ لا زَيدٌ، وَ) مثل: لكن في نحو: (مَا جَاءَنِي القَومُ لَكِن زَيدٌ جَاءَ) أو بلكن الاستدراكية نحو: جاءني القوم لكن زيدًا لم يجئ.

«و» (المُستَثنَى) «المنقطع» (هُوَ) «المذكور» أي: الاسم الذي ذكر «بعدها» (أي: بَعدَ إِلَّا وَ) إحدى (أَخَوَاتِهَا) «غير مخرجٍ» أي: (مِن مُتَعَدِّدٍ) أي: من شيء متعدد جزئياته أو أجزاؤه ليصح التقابل بين المتصل والمنقطع؛ لعدم دخوله في قصد المتكلم في المتعدد المذكور حتى يلزم إخراجه، فإن قلت: إذا كان كذلك

واحترز به عن جزئيات المستثنى المتصل، فالمستثنى الذي لم يكن داخلًا في المتعدد قبل الاستثناء منقطعٌ، سواء كان من جنسه كقولك: «جاءني القومُ إلا زيدًا» مشيرًا بالقوم إلى جماعة خالية عن «زيد»، أو لم يكن نحو: «جاءني القومُ إلا حمارًا».

(وَهُوَ) أي: المستثنى مطلقًا حيث علم أوَّلًا بوجه يصحح تقسيمه كما عرفت، ....

فلا يحتاج إلى قوله: غير مخرج؛ لأنه إذا لم يكن داخلًا لا حاجة إلى الإخراج، قلت: لدفع التوهم؛ لأنه إذا قيل: هو المذكور بعدها توهم أنه يخرج أولًا فلدفع هذا التوهم صرح به وإن لم يكن في الواقع داخلًا وليقابل هذا القسم القسم الأول، (**وَاحتَرَزَ بِهِ**) أي: بقوله: غير مخرج (**عَن جُزئِيَّاتِ المُستَثنَى المُتَّصِلِ**) فيكون قيدًا احترازيا أيضًا (**فَالمُستَثنَى الَّذِي لَم يَكُن دَاخِلًا في المُتَعَدِّدِ**) في قصد المتكلم (**قَبلَ الاستِثناءِ مُنقَطِعٌ**) لصدق التعريف عليه (**سَوَاءٌ كَانَ**) ذلك المستثنى الذي لم يكن داخلًا (**مِن جِنسِهِ**) أي: من جنس المستثنى منه سواء كان المستثنى منه ملفوظًا فيه (**كَقَولِكَ: جَاءَنِي القَومُ إِلَّا زَيدًا**) فإن زيدًا فيه مستثنى منقطع، وإن كان من جنس المستثنى منه حال كونك (**مُشِيرًا بالقَومِ**) في قولك: جاءني القوم على أن يكون اللام للعهد الخارجي أو العهد الذهني بقرينة المقام أو غيره (**إِلَى جَمَاعَةٍ خَالِيَةٍ عَن زَيدٍ**) فيكون المعنى جاءني هذه الجماعة الخالية عن زيد إلا زيدًا أو مقدرًا نحو: ما جاءني إلا زيدًا في تقدير: ما جاءني القوم إلا زيدًا بنصب زيدًا فيهما، (**أَو لَم يَكُن**) المستثنى من جنس المستثنى منه (**نَحوُ: جَاءَنِي القَومُ إِلَّا حِمَارًا**) فيجري فيه أن يكون المستثنى منه ملفوظًا أو مقدرًا أيضًا.

ولما قسم المستثنى أولًا إلى قسمين متصل ومنقطع وعرف كل قسم على حدة أراد أن يبين إعرابه وهو النصب؛ لأنه من المنصوبات وهو في مواضع: الأول ما يكون النصب فيه واجبًا إلا أنه إذا اجتمع فيه شرطان: وقوعه بعد إلا وكون الاستثناء في كلام موجب فقال: «وهو» (**أي: المُستَثنى مطلقًا**) متصلًا أو منقطعًا بإرادة ما هو أعم من المتصل والمنقطع على وجه عموم المجاز (**حَيثُ عُلِمَ**) مبني للمفعول (**أَوَّلًا**) منصوب على الظرفية (**بِوَجهٍ**) وهو كون اللام فيه للعهد الخارجي وأريد به اللفظ أي: لفظ المستثنى (**يُصَحِّحُ تَقسِيمَهُ**) إلى قسمين (**كَمَا عَرَفتَ**)

وثانيًا بما يتفطن له من تعريف قسميه، أعني: المذكور بعد «إلا» وأخواتها سواء كان مخرجًا أو غير مخرج، ولهذا لم يعرفه على حدة رَوْمًا للاختصار (مَنْصُوبٌ وُجُوبًا إِذَا كَانَ) واقعًا (بَعْدَ «إِلَّا») لا بعد «غَيْرَ وسِوَى» وغيرهما (غَيْرِ الصِّفَةِ) قيد به، وإن لم يكن الواقع بعد «إلا» التي للصفة داخلًا في المستثنى لئلا يذهل عنه ....

هناك (وَ) علم (ثَانيًا بِمَا يُتَفَطَّنُ) مبني للمفعول (لَهُ) نائبه (مِن) بيان ما في قوله: بـ: ما (تَعريفِ قِسمَيهِ) أي: قسمي لفظ المستثنى، وفي هذا الكلام صنعة الاستخدام إن أريد بالمستثنى لفظه وبالضمير معناه، وأما إن أريد به عموم المجاز فلا استخدام (أَعني) به (المَذكُورَ بَعدَ إِلَّا و) إحدى (أَخَوَاتِها) أي: أخوات إلا (سَوَاءٌ كَانَ) المستثنى (مُخرَجًا) عن متعدد جزئياته أو أجزاؤه (أو) كان المستثنى (غَيرَ مُخرَجٍ، وَلِهَذَا) أي: لكونه معلومًا أولًا: بالوجه المذكور وثانيًا: بالتفطن من تعريف قسميه (لَم يُعَرِّفهُ) أي: لم يعرف المصنف المستثنى مطلقًا (عَلَى حِدَةٍ) كما هو دأبه حيث عرف الكلمة أولًا ثم قسمها وعرف كل قسم، وكذا الكلام، وفيه إشارة إلى أن تعريفه ممكن كما بيناه سابقًا؛ (رَومًا) أي: طلبًا (للاختِصَارِ) لأنه إن عرف المستثنى أولًا ثم قسمه وعرف كل قسم يكون إطنابًا، وإن كان فيه فائدة «منصوبٌ» سواء كان متصلًا أو منقطعًا «وجوبًا» تمييز أو منصوب على المصدرية أي: نصبًا واجبًا بدليل كونه قسيمًا أي: مقابلًا للمنصوب جوازًا لكن لا يكون منصوبًا وجوبًا إلا بشرطين ذكرنا هما سابقًا إجمالًا، أحدهما: «إذا كان» المستثنى (وَاقِعًا) «بعد إلا» (لا) يكون واقعًا (بَعدَ غَيرِ وَسِوَى وغَيرِهما) مثل: سواء وحاشا في قولٍ؛ لأنه إذا كان واقعًا بعدها لا يكون منصوبًا لا وجوبًا ولا جوازًا، بل لا يكون إلا مجرورًا «غير الصفة» صفة إلا (قَيَّدَ بِهِ) أي: بقوله غير الصفة (وَإِن لَم يَكُنِ الوَاقِعُ بَعدَ إلّا الَّتي) تكون (للصِّفَةِ) بمعنى: غير (دَاخِلًا في المُستَثنى لِئَلَّا يُذهَلَ) مبني للمفعول (عَنهُ) أي: عن عدم دخول ما بعد إلا للصفة في المستثنى ويكون عدم دخوله مصرحا، فيه رد على الهندي حيث قال: قوله: غير الصفة، غير محتاج إليه؛ إذ ما بعد إلا التي للصفة ليس بمستثنى فهو قيد وقوعي لا احترازي، وعلى الرضي أيضًا حيث قال: ولم يحتج إلى قوله: غير الصفة لأنه في نصب المستثنى وما كان بعد إلا التي

(فِي كَلَامٍ مُوجَبٍ) أي: ليس بنفي ولا نهي ولا استفهام، نحو: «جاءني القومُ إلا زيدًا». واحترز به عما إذا وقع في كلام غير موجب؛ لأنه ليس حينئذ واجب النصب على ما سيجيء، ولا حاجة ههنا إلى قيد آخر، وهو أن يكون الكلام الموجب تامًّا بأن يكون المستثنى منه مذكورًا فيه، ليخرج نحو قولك: «قرأْتُ إلا يومَ كَذَا»، فإنه منصوب على الظرفية لا على الاستثناء؛ لأن الكلام في كونه منصوبًا مطلقًا، ....

للصفة ليس بمستثنى «في كلام» متعلق بما تعلق به قوله: بعد إلا، وثانيهما: إذا كان المستثنى واقعًا في كلامٍ (مُوجَبٍ) بفتح الجيم من أوجب (أي) في كلام (لَيسَ بِنَفيٍ) فيه (وَلا نَهيٍ ولا استِفهَامٍ) كما ولا والهمزة لأن الاستفهام لما كان فيما جهل به في الأصل ويكون أيضًا للإنكار غالبًا كان بمنزلة النفي أو النهي في أن يكون ما دخله غير موجب (نَحوُ: جَاءَنِي القَومُ إلّا زَيدًا) بنصب زيد؛ لأنه واقع بعد إلا في كلام موجب وهو ظاهر، فينصب وجوبًا على الاستثناء متصلًا أو منقطعًا؛ لأنه يصلح أن يكون مثالًا لهما (وَاحتَرَزَ بِهِ) أي: بقوله: في كلام موجب بل بقوله: موجب (عَمَّا) أي: عن مستثنى (إِذَا وَقَعَ فِي كَلامٍ غَيرِ مُوجَبٍ) بأن يكون فيه نفي أو نهي أو استفهام؛ (لأنّهُ لَيسَ حِينَئِذٍ) أي: حين وقع في كلام غير موجب (وَاجِبُ النَّصبِ) بل يكون جائز النصب ويختار البدل أو يعرب على حسب العوامل (عَلَى مَا سَيَجِيءُ) كل في موضعه، (وَلَا حَاجَةَ هَهُنا) أي: فيما كان المستثنى منصوبًا وجوابًا (إِلَى قَيدٍ آخَرَ) أي: غير القيدين الأولين بل يكفي في كونه منصوبًا وجوبًا القيدان المذكوران سابقًا، فيه رد على الهندي حيث قال: والمراد موجب تام؛ لئلا يرد: قرأت إلا يوم كذا، (وَهُوَ أن يَكُونَ الكَلامُ المُوجَبُ تَامًّا) بيان للقيد الآخر (بِأَن يَكُونَ المُستَثنى مِنهُ مَذكُورًا) لفظًا (فِيهِ) أي: في الكلام الموجب (لِيَخرُجَ) تعليل للمنفي لا النفي يعني: يحتاج إلى قيد آخر بأن يقال: في كلام موجب ليخرج عنه (نَحوُ قَولِكَ: قَرَأتُ إِلّا يَومَ كَذا؛ فإنّهُ) أي: يوم كذا فيه (مَنصُوبٌ) وجوبًا (عَلَى الظَّرفِيَّةِ) أي: على أنه مفعول فيه لقوله: قرأت لكون هذا الكلام غير تام، (لا عَلَى الاستِثناءِ) أي: ليس نصبه على أن يكون مستثنى؛ (لأنّ الكَلامَ) أي: كلام المصنف تعليل لقوله: ولا حاجة وكأنه جواب عن اعتراض أي: لأن المقصود ههنا (في كَونِهِ) أي: المستثنى (مَنصُوبًا مُطلَقًا) أي: سواء كان المستثنى منصوبًا على الاستثناء أو على الظرفية أو على

لا في كونه منصوبًا على الاستثناء بدليل قوله: «أو كان بعد عَدَا وَخَلا» إلا أن يقال: الحاجة إلى هذا القيد إنما هو لإخراج مثل: «قُرِئَ إلا يومُ كَذَا»، فإنه مرفوع وجوبًا لا منصوب. والعامل في نصب المستثنى إذا كان منصوبًا على الاستثناء عند البصرية إما الفعل المتقدم، أو معنى الفعل المتقدم بتوسط «إلا»؛ لأنه شيء يتعلق بالفعل أو معناه ....

المفعولية أو الخبرية (**لا في كَونِهِ مَنصُوبًا عَلَى الاستِثنَاءِ**) أي: ليس المقصود من هذا الكلام أن يكون المستثنى منصوبًا على الاستثناء فقط حتى يحتاج إلى قيد آخر علم كون الكلام في نصب المستثنى مطلقًا (**بِدَلِيلِ**) عطف (**قَولِهِ: أو كَانَ بَعدَ عَدَا وَخَلا**) وغيرهما مما يكون المستثنى بعده منصوبًا وجوبًا، على قوله: كان، فيكون التقدير: وهو منصوب وجوبًا إذا كان واقعًا بعدها وما يقع بعدها لا يكون منصوبًا على الاستثناء بل على المفعولية أو على الظرفية (**إلَّا أَن يُقَالَ**) استثناء من قوله: ولا حاجة ههنا إلى قيد آخر (**الحَاجَةُ إِلَى هَذَا القَيدِ**) وهو أن يكون المستثنى منه مذكورًا أو أن يكون الكلام تاما (**إِنَّمَا هُوَ لإخرَاجِ مِثلِ: قُرِئَ**) على البناء للمفعول (**إِلَّا يَومُ كَذا؛ فإنَّهُ**) أي: يوم كذا (**مَرفُوعٌ وُجُوبًا لا مَنصُوبٌ**) مع أنه واقع بعد إلا في كلام موجب فكان على ذلك القائل أن يقول: المراد موجب تام؛ ليخرج مثل: قرئ إلا يوم كذا، مكان: قرأت إلا يوم كذا، إلا أن المصنف لم يتعرض لهذا القيد بناءً على الظاهر المتبادر فإن المتبادر من قوله: في كلام موجب أن يكون تاما؛ ولذا أورد بالتنكير، (**وَالعَامِلُ في نَصبِ المُستَثنى إِذَا كَانَ**) المستثنى (**مَنصُوبًا**) بعد إلا؛ ولذا قال: (**عَلَى الاستِثنَاءِ**) لا على غيره كالمفعولية والخبرية فإن عامله حينئذٍ الفعل ليس إلا (**عِندَ البَصرِيَّةِ**) وقال المبرد والزجاج: العامل فيه إلا لقيام معنى الاستثناء بها، ولكونها نائبة عن المستثنى، وقال الكسائي: هو منصوب إذا انتصب بأن مقدرة بعد إلا محذوفة فتقدير: جاءني القوم إلا زيدًا، جاءني القوم إلا أن زيدًا لم يجئ، ولهذا بين الشارح العامل فيه على المذهب المختار فقال: (**إمَّا الفِعلُ المُتَقَدِّمُ**) بتوسط إلا كما أن ناصب المفعول معه على المذهب المختار الفعل المتقدم بتوسط الواو (**أو مَعنَى الفِعلِ المُتَقَدِّمِ بِتَوَسُّطِ إِلَّا**) المستفاد من كلمة إلا (**لأنَّهُ**) أي: لأن المستثنى (**شَيءٌ يَتَعَلَّقُ بالفِعلِ**) المقدم إذا كان العامل فيه ذلك الفعل الآتي (**أو مَعنَاهُ**) أي: معنى الفعل

تعلقًا معنويًا؛ إذ له نسبة إلى ما نسب إليه أحدهما، وقد جاء بعد تمام الكلام، فشابه المفعول.

(أَوْ مُقَدَّمًا) عطف على قوله «بعد إلا» أي: المستثنى منصوب وجوبًا إذا كان المستثنى مقدمًا (عَلَى الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ) سواء كان في كلام موجب أو غيره، نحو: «جاءني إلا زيدًا القومُ، وما جاءني إلا زيدًا أحدٌ» لامتناع تقديم البدل على المبدل منه.

إذا كان العامل فيه معنى الفعل المستفاد من كلمة إلا مثل: جاءني القوم إلا زيدًا أي: جاءني القوم استثنيت زيدًا منهم يعني: أخرجته وصرفته عن حكم المجيء (**تَعَلُّقًا مَعنويًّا؛ إذ لَهُ**) أي: للمستثنى (**نِسبَةٌ**) وتعلق (**إِلَى مَا**) أي: المستثنى منه (**نُسِبَ إِلَيهِ أَحَدُهُما**) من الفعل أو معناه أما نسبته في المستثنى المتصل فظاهرة؛ لأنه جزؤه وأما في المنقطع فإن كان من جنسه فكذلك لأن فيه إبهام الجزئية وإلا فبعلاقة المالكية أو غيرها (**وَ**) الحال أن المستثنى (**قَد جَاءَ بَعدَ تَمَامِ الكَلامِ**) كما أن المفعول يجيء بعد تمام الكلام (**فَشَابَهَ**) بهذه الحيثية (**المَفعُولَ**) في كونه فضلة عاما وبالمفعول معه خاصا في التعلق بالفعل بواسطة فينصب كما ينصب المفعول.

«أو مقدمًا» (**عَطفُ عَلَى قَولِهِ: بَعدَ إِلَّا**) لأنه مع تعلقه منصوب على أنه خبر كان (**أي: المُستَثنَى مَنصُوبٌ وُجُوبًا إِذَا كانَ المُستَثنَى مُقَدَّمًا**) «على المستثنى منه» وواقعًا بعد إلا (**سَوَاءٌ كَانَ**) المستثنى واقعًا (**فِي كَلامٍ مُوجَبٍ أَو غَيرِهِ**) أي: أو كان واقعًا في كلام غير موجب (**نَحوُ: جَاءَنِي إِلَّا زَيدًا القَومُ**) مثال لما كان واقعًا في كلام موجب وقدم المستثنى على المستثنى منه، وهذا التقديم كتقديم المفعول على الفاعل، وكان حقه أن يجيء بعد الحكم على المستثنى منه، كما أن حق المفعول أن يجيء بعد الفاعل لأن مرتبة المخرج أن تكون بعد مرتبة المخرج منه لكن جواز تقديمه لكثرة استعماله (**وَمَا جَاءَنِي إِلَّا زَيدًا أَحَدٌ**) مثال لما يكون غير موجب، ويجب نصب المستثنى في هذين القسمين على الاستثناء؛ لأنه إذا لم يكن منصوبًا على الاستثناء يكون بدلًا مما بعده وذا غير جائز؛ (**لامتِنَاعِ تَقدِيمِ البَدَلِ عَلَى المُبدَلِ مِنهُ**) لأن البدل تابع، والتابع يجب أن

(أَوْ مُنْقَطِعًا) أي: المستثنى منصوب أيضًا وجوبًا إذا كان منقطعًا بعد «إلا» نحو: «ما في الدار أحدٌ إلا حمارًا» (فِي الْأَكْثَرِ) أي: في أكثر اللغات، وهي لغة أهل الحجاز، فإنهم قبائل كثيرون أو في أكثر مذاهب النحاة، فإن أكثرهم ذهبوا إلى اللغة الحجازية، ....

يكون بعد المتبوع، فوجب أن يكون منصوبًا على الاستثناء، ولم يعد كلمة كان في هذا القسم وفي قسم المنقطع؛ لأن الثلاثة مشتركة في وجوب كونها واقعة بعد إلا ومنصوبة على الاستثناء.

«أو منقطعًا» عطف على قوله: مقدمًا؛ لقربه أو على قوله: بعد إلا؛ لكونه أصلا، وإليه أشار الشارح بقوله: (أي: المُستَثنَى مَنصُوبٌ أَيضًا) أي: كما كان منصوبًا في القسمين الأولين (وُجُوبًا) أي: نصبًا واجبًا (إِذَا كَانَ) المستثنى (مُنقَطِعًا) واقعًا (بَعدَ إِلَّا) سواء كان في كلام موجب من جنس المستثنى منه مثل: جاءني القوم إلا زيدًا كما سبق، أو لا من جنسه مثل: جاءني القوم إلا حمارًا، أو غير موجب سواء كان أيضًا من جنسه مثل: ما جاءني القوم إلا زيدًا، أو لا (نَحوُ: مَا فِي الدَّارِ أَحَدٌ إِلَّا حِمَارًا) «في الأكثر» متعلق بقوله: منصوب المقدر الذي قدره الشارح، أو خبر مبتدأ محذوف أي: ونسب المستثنى في هذا القسم واقع في الأكثر لا في الكل كما في القسمين الأولين (أي: فِي أَكثَرِ اللُّغاتِ) فيه إشارة إلى أن اللام عوض عن المضاف إليه كما في قوله: الله الأكبر، أي: أكبر كل شيء في قولٍ، (وَهِيَ) أي: أكثر اللغات، فإن اسم التفضيل يأخذ حكم ما أضيف إليه فيكون مؤنثًا؛ لأن المضاف إليه ههنا (لُغَةُ أَهلِ الحِجَازِ) بكسر الحاء المهملة وفتح الجيم وآخره زاي معجمة على وزن صرافٍ، بلاد مكة سميت بها لكونها محجزةٌ عن الأعداء والمهالك والحجز المنع؛ (فإِنَّهُم) أي: أهل الحجاز (قَبَائِلُ) جمع قبيلة على وزن فعيلة وهي الجماعة تكون من الثلاثة فصاعدًا من قوم شتى مثل: الروم والزنج والجمع: قبلٌ ومنه قوله تعالى: ﴿وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلًا﴾ [الأنعام: 111] وقبائل (كَثِيرُونَ) فيكون بعضهم أكثر من بعض، والناصبون يكونون أكثرهم والكثيرون لم ينصبوه بل جعلوه بدلًا، (أو فِي أَكثَرِ مَذَاهِبِ النُّحَاةِ، فإِنَّ أَكثَرَهُم) أي: أكثر النحاة (ذَهَبُوا إِلَى اللُّغَةِ الحِجَازِيَّةِ) لأنهم

فالمنقطع مطلقًا منصوب عندهم؛ إذ لا يتصور فيه إلا بدل الغلط، وهو لا يصدر إلا بطريق السهو والغفلة، والمستثنى المنقطع إنما يصدر بطريق الرَّوية والفطانة.

وأما بنو تميم فقد قسموا المنقطع إلى قسمين:

أحدهما: ما يكون قبله اسم يصح حذفه، نحو: «ما جاءني القومُ إلا حمارًا»، ....

يوجبون نصبه مطلقًا؛ لأن بدل الغلط لم يوجد في الفصيح من كلام العرب؛ (**فالمُنقَطِعُ مُطلَقًا**) أي: سواء كان قبله اسم يصح حذفه أو لا (**مَنصُوبٌ عِندَهُم**) أي: عند الحجازيين (**إذ لا يُتَصَوَّرُ**) أي: لا يمكن (**فِيهِ**) أي: في المستثنى المنقطع إذا لم يكن منصوبًا على الاستثناء (**إلَّا بَدَلُ الغَلَطِ، وَهُوَ**) أي: بدل الغلط (**لا يَصدُرُ**) أي: التلفظ به (**إلَّا بِطَرِيقِ السَّهوِ وَالغَفلَةِ**) أي: إلا بطريق أن يكون صاحبه ساهيًا فيما تلفظ به وغافلًا عن مراده ومقصوده (**وَالمُستَثنَى المُنقَطِعُ إنَّمَا يَصدُرُ**) ممن يصدر عنه (**بِطَرِيقِ الرَّوِيَةِ**) بفتح الراء وكسر الواو والتخفيف (**وَالفِطَانَةِ**) فتنافيا فلم يكن المستثنى المنقطع بدل الغلط أيضًا، أما عدم كونه بدل الكل فلانتفاء شرطه لأن شرطه أن يكون مدلول الثاني مدلول الأول مثل: جاءني زيد أخوك، وأما بدل البعض فلأن شرطه أيضًا أن يكون الثاني جزء الأول ويكون مضافًا إلى ضميره، وأما بدل الاشتمال فلأن شرطه أن تكون نفس السامع عند ذكر المبدل منه منتظرة ومتشوقة إلى ذكر البدل، وأما بدل الغلط فلما ذكره الشارح يتعين أن المستثنى المنقطع لا يكون بدلًا؛ لأن انتفاء الأقسام يستلزم انتفاء المقسم منه وهو البدل؛ إذ لا وجود للعام إلا في ضمن الخاص والأفراد وإذا انتفت البدلية لزم أن يكون منسوبًا على الاستثناء.

(**وَأَمَّا بَنُو تَمِيمٍ فَقَد قَسَمُوا**) المستثنى (**المُنقَطِعَ إلَى قِسمَينِ**) لأنه لا يخلو إما أن يكون المستثنى منه اسمًا يصح حذفه وإقامة المستثنى مقامه أو لا (**أَحَدُهما**) أي: أحد هذين القسمين (**مَا**) أي: مستثنى منقطع (**يَكُونُ قَبلَهُ**) أي: قبل ذلك المستثنى (**اسمٌ يَصِحُّ حَذفُهُ**) وإقامة المستثنى مقامه متعددًا كان (**نَحوُ: مَا جَاءَنِي القَومُ إلَّا حِمَارًا**) ففي هذا المثال يجوز حذف المستثنى منه يعني: القوم وإقامة

فههنا يجوزون البدل.

وثانيهما: ما لا يكون قبله اسم يصح حذفه، فهم ههنا يوافقون الحجازيين في إيجاب نصبه، كقوله تعالى: ﴿لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ﴾ [هود: 43]، أي: من رحمه الله، فمن رحمه الله هو المرحوم المعصوم، فلا يكون داخلًا في العاصم، فيكون منقطعًا.

المستثنى مقامه يعني حمارًا، المراد بالإقامة أن يكون قائمًا مقام الفاعل؛ إذ يجوز أن يقال: ما جاءني إلا حمار، أو غير متعدد مثل: ما جاءني زيد إلا عمرًا، (**فَهَهُنا**) أي: في هذا القسم (**يُجَوِّزُونَ البَدَلَ**) لأن المبدل منه في حكم التنحية في المعنى، فيجوز حذفه وإثباته فيكون بدل الغلط لأنه يجوز في فصيح الكلام نحو: عندي نجم بدر شمس، (**وَثَانِيهِمَا**) أي: ثاني القسمين (**مَا**) أي: مستثنى (**لا يَكُونُ قَبلَهُ**) أي: قبل المستثنى (**اسمٌ يَصِحُّ حَذفُهُ**) بل يجب أن يكون مذكورًا (**فَهُم**) أي: بنو تميم (**هَهُنا**) أي: في هذا القسم (**يُوَافِقُونَ الحِجَازِيينَ في إِيجَابِ النَّصبِ**) أي: في أن يكون نصب المستثنى واجبًا؛ لأنه لما لم يكن حذف المستثنى منه جائزًا ولا يمكن إقامة المستثنى مقامه لم يوجد شرط البدل لما سبق أن شرطه أن يكون في حكم التنحية ويكون حذفه وذكره سواء (**كَقَولِهِ تَعَالى**: ﴿لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾) لا لنفي الجنس، وعاصم مبني على الفتح اسمها منصوب محلا، اليوم منصوب على الظرفية متعلق بالخبر المحذوف، من أمر الله: متعلق بالاسم أي: لا عاصم ولا حافظ من قضاء الله موجود اليوم فيكون عاصم فاعلًا، (﴿إِلَّا مَن رَّحِمَ﴾) من موصول، ورحم: صلته، وإليه أشار الشارح بقوله: (**أي: مِن رَحِمَهُ اللهُ**) وفيه إشارة إلى أن الفاعل للفعل ما استكن فيه راجع إلى الله وإلى أن العائد إلى الموصول محذوف؛ لأنه إذا كان مفعولًا يجوز حذفه، والمصنف سيصرح به بقوله: والعائد المفعول يجوز حذفه (**فَمِن رَحِمَهُ اللهُ هُوَ المَرحُومُ المَعصُومُ**) لأن من كان عاصمه الله لا محالة يكون معصومًا، ومن رحمه الله أيضًا لا محالة يكون مرحومًا، (**فَلا يَكُونُ**) المعصوم (**دَاخِلًا في العَاصِمِ**) لأن العاصم فاعل، ومن رحمه الله: مفعول، والمعصوم ليس من جنس العاصم؛ لأن المفعول غير الفاعل، (**فَيَكُونُ**) مستثنى (**مُنقَطِعًا**)

(أَوْ كَانَ بَعْدَ «خَلَا، وَعَدَا») أي: المستثنى منصوب وجوبًا أيضًا إذا كان بعد «عدا» من «عَدَا يَعْدُو عَدْوًا» إذا جاوزه مثل: «جاءني القومُ عدا زيدًا»، أو بعد «خلا» من «خَلَا يَخْلُو خُلُوًّا» نحو: «جاءني القوم خلا زيدًا»، وهو ....

فيكون من رحمه في محل النصب على الاستثناء، ونحو: لا ضارب اليوم إلا زيدًا في تقدير: لا ضارب موجود اليوم إلا المضروب كما أن تقدير قوله تعالى: ﴿لَا عَاصِمَ﴾ [هود: 43] موجود اليوم إلا المرحوم المعصوم، ومنه قولهم: ما زاد إلا ما نقص، وما نفع إلا ما ضر، وقال بعضهم: لا عاصم أي: لا معصوم فالاستثناء حينئذٍ متصل، وقال السيرافي: المراد بمن رحم الراحم أي: الله أي: لا المرحوم فيكون أيضًا متصلًا.

واعلم أن المستثنى المنصوب على الاستثناء على ثلاثة أوجه: وجه الانحصار أن الاستثناء إذا كان بإلا فلا يخلو أما أن يكون المستثنى مقدمًا على المستثنى منه أو لا فإن كان مقدمًا فهو القسم الثاني، وإن لم يكن مقدمًا فلا يخلو إما أن يكون من جنس المستثنى منه، أو لم يكن فإن كان من جنسه فهو القسم الأول، وإلا فهو القسم الثالث.

«أو كان بعد خلا وعدا» نبه بإعادة لفظة: كان على أن المعطوف يغاير المعطوف عليه في النصب؛ لأن نصب المستثنى في الأول على المفعولية أو الخبرية، وفي الثاني على الاستثناء وعلى أن المستثنى واقع بعد إلا فقال في الأول وفي الثاني واقع بعد الحرف وهو: إلا (أي: **المُستَثنَى مَنصُوبٌ وُجُوبًا**) أي: نصبًا واجبًا (**أيضًا**) أي: كما إذا كان واقعًا بعد إلا (**إذَا كانَ بَعدَ عَدَا مِن عَدَا يَعدُو عَدْوًّا**) مثل: غزا يغزو غزوا وبابه: نصر وهو متعد بنفسه في الاستثناء وغيره، (**إذَا جَاوَزَهُ مِثلُ: جَاءَني القَومُ عَدَا**) أي: جاوز (**زَيدًا**، **أَو**) المستثنى منصوب وجوبًا أيضًا إذا كان واقعًا (**بَعدَ خَلَا**) أصله: خلو مثل: غزو وعدا أيضًا أصله: عدو قلبت الواو ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها (**مِن خَلا يَخلُو خُلُوًّا**) مثل: سما يسمو سموا وبابه أيضًا نصر إلا أنه لازم في الاستثناء وغيره (**نَحوُ: جَاءَني القَومُ خَلا زَيدًا**) والأصل: خلا من زيد فإنه متعد بـ: من؛ ولذا قال الشارح: (**وَهُوَ**) أي: لفظ خلا ماضيًا كان أو مضارعًا ولم ينبه الشارح عليه لأن

في الأصل لازم يتعدى إلى المفعول بـ«من» نحو: «خَلَتِ الديارُ مِنَ الأَنِيسِ»، وقد يضمن معنى «جاوز»، أو يحذف «من» ويوصل الفعل فيتعدى بنفسه، والتزموا هذا التضمين أو الحذف والإيصال في باب الاستثناء، ليكون ما بعدها في صورة المستثنى بـ«إلا» التي هي أم الباب، وفاعلهما ضمير ....

ما كان ماضيه لازمًا يكون مضارعه كذلك وما كان ماضيه متعديًا يكون مضارعه كذلك (**فِي الأَصلِ**) أي: في استعماله في الاستثناء وغيره (**لازِمٌ**) إلا أنه قد (**يَتَعَدَّى إِلَى المَفعُولِ**) به (**بِمِن**) كما تتعدى الأفعال اللازمة إلى مفعولاتها بالحروف الجارة (**نَحوُ**) قول العرب: إذ خربت الديار (**خَلَت الدِّيَارُ**) جمع دار (**مِن الأَنِيسِ**) بفتح الهمزة وكسر النون فعيل بمعنى فاعل، كنصير بمعنى ناصر أي: الساكن والمؤانس أو كل ما يؤنس به، ويقال: وما في الدار أنيس أي: أحد كذا في «الصحاح» (**وَقَد يُتَضَمَّنُ**) مبني للمفعول أي: خلا إذا أريد تعديته كقولهم: افعل هذا وخلاك ذم (**مَعنى جَاوَزَ**) فيكون معنى قولك: جاءني القوم خلا زيدًا أي: جاوز زيدًا (**أَو**) قد (**يُحذَفُ**) الجار الذي هو (**مِن ويُوصَلُ الفِعلُ**) الذي هو لفظ خلا إلى المفعول به (**فَيَتَعدَّى**) إلى المفعول به (**بِنَفسِهِ**) فيكون المستثنى بعده مفعولًا به، ويقال لمثل هذا العمل: الحذف والإيصال (**وَالتَزَمُوا**) أي: التزم النحاة (**هَذَا التَّضمِينَ**) أي: جعله بمعنى: جاوز (**أَو الحَذفَ والإِيصَالَ**) وهو أن يحذف الجار المتعدي للفعل وحده اختصارًا ويوصل الفعل بنفسه إلى المجرور ويجعل كالفعل المتعدي وينصبه كما ينصب الفعل المتعدي المفعول به، كقوله تعالى: ﴿وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ﴾ [الأعراف: 155] مكان من قومه أي: التزموا أحد الأمرين على سبيل منع الخلو والجمع (**فِي بَابِ الاستثناءِ**) يعني: إذا كان خلا واقعًا في الاستثناء؛ (**لِيَكُونَ مَا**) أي: المفعول الذي وقع (**بَعدَها**) منصوبًا صريحًا؛ لأن الجار والمجرور أيضًا منصوب إلا أن نصبه محلي لا لفظي، وأما إذا التزم احد الأمرين يكون نصبه صريحًا كما كان الواقع (**فِي صُورَةِ المُستَثنَى بِإلّا الَّتي هِيَ أُمُّ البَابِ**) أي: أصل باب الاستثناء منصوبًا صريحًا فإن ما بعدها منصوب وليكون أشبه بإلا.

(**وَفَاعِلُهُما**) أي: فاعل عدا وخلا؛ لأنهما فعلان ماضيان لا بد لهما من فاعل (**ضَميرٌ**) مستكن فيهما كما يستكن فاعل سائر الأفعال إلا أن هذا

راجع إما إلى مصدر الفعل المتقدم، أو إلى اسم الفاعل منه، أو إلى بعض مطلق من المستثنى منه، والتقدير: «جَاءَنِي القَوْمُ عَدَا أَوْ خَلَا مَجِيئُهُمْ أو الجَائِي مِنْهُمْ أو بَعْضٌ منهم زَيْدًا»، وهما في محل النصب على الحالية، ولم يظهر معهما

الاستكنان لازم في باب الاستثناء لما سيجيء (رَاجِعٌ) لأنه لا بد له أيضًا من مرجع لفظًا أو معنىً أو حكمًا لأنه ضمير غائب (إِمَّا إِلَى مَصدَرِ الفِعلِ المُتَقَدِّمِ) كائنًا ما كان مثل: ﴿ٱعۡدِلُواْ هُوَ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰۖ﴾ [المائدة: 8] (أو إِلَى اسمِ الفَاعِلِ مِنهُ) أي: من الفعل المتقدم (أو إِلَى بَعضٍ مُطلَقٍ مِن المُستَثنَى مِنهُ) وعلى التقادير الثلاثة يكون المرجع مذكورًا معنىً؛ إذ لا يجوز الإرجاع إلى بعضٍ معين؛ لأنه لا يلزم من مجاوزة بعض القوم إياه وخلو بعضهم عنه مجاوزة الكل وخلو الكل، كذا في الرضي، وقيل: إن الضمير إلى بعض منكر للاستغراق في الإيجاب كما في قوله تعالى: ﴿عَلِمَتۡ نَفۡسٞ﴾ [الانفطار: 5] أي: كل نفس، وقيل: البعض يستعمل في معنى الكل وأريد به ههنا هذا المعنى، (وَالتَّقدِيرُ) أي: في كل واحد منهما على التأويلات الثلاثة (جَاءَنِي القَومُ عَدَا) مجيئهم زيدًا (أَو خَلا مَجِيئُهُم) زيدًا، مثال لرجوع الضمير إلى مصدر الفعل المتقدم، (أَو) جاءني القوم عدا (الجَائي مِنهُم) زيدًا أو خلا الجائي منهم زيدًا، مثال لكون الضمير راجعًا إلى اسم الفاعل منه، (أَو) جاءني القوم عدا (بَعضٌ مِنهُم زَيدًا) أي: كلهم زيدًا، أو خلا بعض منهم زيدًا أي: كلهم لما سبق أن البعض ههنا بمعنى الكل، وقدر في المثالين الأخيرين منهم ليكون ضميرًا راجعًا إلى ذي الحال لربط الجملة الحالية به لما سبق أن الحال إذا كان جملة يلزم الضمير فيها، (وَهُمَا) أي: هاتان الجملتان أي: كل واحدة منهما (في مَحَلِّ النَّصبِ عَلَى الحَالِيَّةِ) من معمول الفعل المتقدم إن وقعت بعد معرفة كما في المسألة المذكورة، وأما إن وقعت بعد نكرة فصفة مثل: جاءني أحد عدا أو خلا زيدًا، وقيل: لا موضع لهما من الإعراب لقيام كل منهما مقام إلا وهي حرف لا محل لها منه، وكذا ما قام مقامها وكان بدلًا منها، (وَلَم يَظهَر) من الظهور مبني للفاعل أو من الإظهار مبني للمفعول (مَعَهُما) أي: مع كل من عدا وخلا إذا وقع حالًا بالضمير وحده مع أن الماضي إذا وقع حالًا يجوز فيه الواو أيضًا ليكون أشبه بإلا فترك الواو فيه وجوبًا

«قد» ليكونا أشبه بـ«إلا» التي هي الأصل في باب الاستثناء (فِي الْأَكْثَرِ) أي: النصب بهما إنما هو في أكثر الاستعمالات؛ لأنهما فعلان ماضيان كما عرفت، وقد أجيز الجر بهما على أنهما حرفا جر. قال السيرافي: لم أعلم خلافًا في جواز الجر بهما إلا أن النصب بهما أكثر.

وأما إذا كان صفة لم يجز فيه لفظة (قَد) ولا الواو أصلًا مع أن الماضي المثبت إذا وقع حالًا يلزم فيه: قد عند البصرية إما ظاهرة أو مقدرة، وههنا لم يجز إظهارها بل يجب أن تكون مقدرة، فيه خلافٌ لسيبويه والمبرد لما عرفت؛ (لِيَكُونا أَشبَهَ) أي: ليكون لكل منهما زيادة مشابهة (بإِلَّا) في عدم الفصل بينهما وبين المستثنى منه (الَّتي هِيَ الأَصلُ في بَابِ الاستِثنَاءِ) لكونها موضوعة له فكانت حقيقة فيه، وأما غيرها فهو موضوع لغيره فاستعماله فيه يكون مجازًا عن إلا وبدلًا منها لعلاقة ما.

«في الأكثر» (أي: النَّصبُ) أي: نصب المستثنى (بِهِمَا) أي: بكل واحد منهما (إِنَّمَا هُوَ في أَكثَرِ الاستِعمَالاتِ) فيه إشارة إلى أن الجار والمجرور خبر مبتدأ محذوف وإلى أن اللام في قوله: في الأكثر عوض عن المضاف إليه وإلى أن نصب المستثنى مختص بأداة الاستثناء بخلاف إلا فإن في نصب المستثنى هناك خلافًا؛ (لأَنَّهُمَا فِعلانِ مَاضِيانِ كَمَا عَرَفتَ) فيما سبق، والفعل الماضي ينصب ما بعده إذا كان متعديًا إلا أنه لا يجوز تقديمه وإن كان مفعولًا به وكان يجوز تقديمه في سائر الأفعال لكونهما في معنى إلا، ولا يجوز تقديم المستثنى عليها؛ إذ لا يقال: جاءني القوم زيدًا إلا، فكذا ما كان في معناها ليتم أمر المشابهة بها، ولأن فيهما معنى الحرفية أيضًا ولذا قال: (وَقَد أُجِيزَ الجَرُّ) أي: جر المستثنى (بِهِمَا) أي: بكل واحد منهما بناء (عَلَى أَنَّهُمَا حَرفا جَرٍّ) وهذا مذهب الأخفش؛ لأن سيبويه أنكر الجر بعدهما لأنهما فعلان متعديان بنفسهما (قَالَ السِّيرَافي: لَم أَعلَم خِلافًا في جَوَازِ الجَرِّ بِهِمَا) أي: بكل منهما، وقال أيضًا: لم أر أحدًا ذكر الجر أيضًا بعد عدا إلا الأخفش فإنه قرنها في بعض ما ذكره بخلا في جواز الجر بهما، والسيرافي تبع في هذا سيبويه وفي الأول الأخفش، (إِلَّا أَنَّ النَّصبَ) أي: نصب المستثنى (بِهِمَا) أي: بأحدهما (أَكثَرُ) من الجر.

(وما عدا، وما خلا») أي: المستثنى منصوب أيضًا وجوبًا إذا كان بعد «مَا عَدَا، وَمَا خَلَا»؛ لأن «ما» فيهما مصدرية مختصة بالأفعال نحو: «جاءني القومُ ما خلا زيدًا، وما عدا عمرًا»، تقديره: «خِلْوَ زَيْدٍ، وعَدْوَ عَمْرٍو» ....

«وما عدا وما خلا» عطف على قوله: خلا وعدا، ولم يعد لفظة كان ههنا لاشتراكهما في نصب المستثنى على المفعولية؛ إذ لا فرق بينهما إلا بزيادة لفظة: ما وعدمها إلا أن النصب ههنا واجب وثمة محتمل؛ ولذا قال المصنف: في الأكثر (أي: المُستَثنَى مَنصُوبٌ أَيضًا) أي: كما كان منصوبًا إذا كان بعد عدا وخلا (وُجُوبًا إذَا كَانَ) واقعًا (بَعدَ ما عَدَا وَمَا خَلا؛ لأنَّ) لفظة (ما فِيهِمَا مَصدَرِيَّةٌ) وحروفها ثلاثة ما وأن وأن (مُختَصَّةٌ بالأَفعَالِ) أي: الأوليان تختصان بالأفعال يعني: تدخلان على الجملة الفعلية فتجعلانها في تأويل المصدر، ولذا اختصتا بها لأن المصدر لا يوجد إلا في الأفعال نحو قوله تعالى: ﴿ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ﴾ [التوبة: 118] أي: برحبها أي: بسعتها وقوله تعالى: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: 184] وهذا مذهب سيبويه وجوز غيره دخول ما في الجملة الاسمية نحو: بقوا في الدنيا ما الدنيا باقية، كذا في الرضي، (نَحوُ: جَاءَني القَومُ مَا خَلا زَيدًا، وَمَا عَدَا عَمرًا) وما فيهما إما حرفية وهي ثلاثة: إما نافية وهي لا تصح ههنا لأن المعنى على الإيحاب دون السلب، وإما كافة وهي تلحق بالآخر دون الأول مثل: قلما وطالما، وإما مصدرية وهي مختصة بالأفعال غالبًا لأن المصدرية لا توجد إلا فيها، وههنا كذا كما صرح به الشارح نفسه، وإما اسمية وهي ستة أقسام: إما موصولة أو موصوفة وههنا ليست بإحداهما لعدم الضمير الراجع إليهما في الفعلين، وإما استفهامية أو شرطية وهي أيضًا ليست بإحداهما لوجوب الصدارة فيهما وإما تامة أو صفة وعدم كونها إحداهما ظاهر لوجوب كونهما في الآخر حقيقة أو حكمًا فتعين أنها لا تكون اسمية لأن انتفاء الأقسام بأسرها يدل على انتفاء المقسم عنه؛ لأنه لا وجود للعام إلا في ضمن الخاص والإفراد فتعين أن تكون مصدرية تأمل وأنصف ولم آل جهدًا، (تَقدِيرُهُ) أي: تقدير المثال الأول: جاءني القوم (خِلوَ زَيدٍ) بالإضافة إلى المفعول (وَ) الثاني: جاءني القوم (عَدوَ عَمرٍو) بالإضافة إليه أيضًا

بالنصب على الظرفية بتقدير مضاف أي: «وَقْتَ خُلُوِّهِمْ أو خُلُوِّ مَجِيئِهِمْ مِنْ زَيْدٍ أَو وَقْتَ مُجَاوَزَتِهِمْ أو مُجَاوَزَةِ مَجِيئِهِمْ عَمْرًا»، أو على الحالية بجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل أي: «جَاؤُوا خَالِيًا بَعْضُهُمْ أو مَجِيئُهُمْ مِنْ زَيْدٍ، أَو مُجَاوِزًا بَعْضُهُمْ عمرًا أو مَجِيئَهُمْ عَمْرًا».

وعن الأخفش: أنه أجاز الجر بهما على أن «ما» فيهما زائدة، ولعل هذا لم يثبت

(بالنَّصبِ) فيهما (عَلَى الظَّرفِيةِ) على أن كل واحد منهما مفعول فيه للفعل المتقدم لكن لا مطلقًا، بل (بِتَقدِيرِ مُضَافٍ، أي) جاءني القوم (وَقتَ خُلُوِّهِم) أي: خلو الجائي منهم أو بعض منهم أو مطلق منهم (أَو) وقت (خُلُوِّ مَجِيئِهِم مِن زَيدٍ) والاختصار بناء على ظهوره قياسًا على ما سبق، (أو) جاءني القوم (وَقتَ مُجَاوَزِتِهم) أي: مجاوزة الجائي منهم (أو مُجَاوَزَةِ مَجِيئِهِم عَمرًا) على قياس ما سبق، وهذا المعنى أي: النصب على الظرفية لمناسبة بين المصدر والظرف في كونهما جزء الفعل، ولمناسبة ما سبق في عدا وخلا من كونهما منصوبين على الحال فقط، (أَو عَلَى الحَالِيَّةِ) عطف على قوله: على الظرفية بإعادة الجار أي: بالنصب على أن يكون كل واحد منهما منصوبًا على أن يكون حالًا (بِجَعلِ المَصدَرِ) أي: الذي هو خلو وعدو (بِمَعنَى اسمِ الفَاعِلِ) لكون الاشتقاق في الحال شرطًا عند غير المصنف لما سبق وأما عنده فان ما دل على هيئة يصح أن يقع حالًا، وههنا المصدر لما لم يدل عليها احتيج إلى التأويل بالمشتق عنده أيضًا (أي: جَاؤُوا) أي: جاءني القوم (خَالِيًا بعضُهم) من زيد (أَو) خاليًا (مَجِيئُهم مِن زَيدٍ) أو خاليًا الجائي منهم من زيد (أو) جاءني القوم (مُجاوِزًا بَعضُهُم عَمرًا، أو) مجاوزًا (مَجِيئُهم عَمرًا) أو مجاوزًا الجائي منهم عمرًا، ولم يذكر إرجاع الضمير إلى اسم الفاعل من الفعل المتقدم لما ذكرناه في الموضعين بناءً على ظهوره قياسًا مما سبق في خلا وعدا لا لكونه غير جائز (وَ) روى (عَنِ الأَخفَشِ أَنَّهُ أَجَازَ الجَرَّ) أي: جوز جر ما بعدهما (بِهِمَا) أي: بكل واحد منهما بناء (عَلَى أنّ) لفظة (مَا فِيهِمَا زَائِدَةً) لتحسين اللفظ فقط ولم يذكر المصنف هذه الرواية كما ذكرها في: خلا وعدا وبين الشارح وجه عدم ذكره بقوله: (وَلَعَلَّ هَذَا) أي: هذا النقل عن الأخفش (لَم يَثبُت) من الثبوت أي: لم يتحقق ثبوته

عند المصنف أو لم يعتد به، ولهذا لم يقل في الأكثر.

(وَ) كذا المستثنى منصوب بعد («لَيْسَ») نحو: «جاءني القومُ ليس زيدًا» (وَ) بعد («لَا يَكُونُ») نحو: «سَيَجِيءُ أَهْلُكَ لَا يَكُونُ بِشْرًا»، وإنما يكون النصب واجبًا بعدهما؛ لأنهما من الأفعال الناقصة الناصبة للخبر، ويلزم إضمار اسمهما في باب الاستثناء، ....

(عِندَ المُصَنِّفِ) أصلًا (أَو) ثبت عنده إلا أنه (لَم يَعتدّ بِهِ) أي: لم يعتده شيئًا يعبأ به؛ لأن زيادة ما في الأفعال لم تسمع أصلًا في الأول ولا في الآخر، وإنما تزاد بعد الأسماء مثل: إذا ما وحيثما وكيفما وغيرها وبعد الحروف أيضًا نحو قوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ﴾ [آل عمران: 159]، و﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ﴾ [نوح: 25]، ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾ [المؤمنون: 40]، (ولهذا)، أي: لكل واحد من هذين الأمرين، (لَم يَقُل) وما عدا وما خلا (في الأَكثَرِ) كما قال فيما سبق أو كان بعد عدا وخلا في الأكثر لثبوته عنده واعتداده به أيضًا.

«و» (كَذَا) أي: كما كان المستثنى منصوبًا بعد الأفعال الأربعة كذلك، (المُستَثنَى مَنصُوبٌ) إذا كان واقعًا (بَعدَ) «ليس» إلا أنه ثمة منصوب على المفعولية وههنا منصوب على الخبرية؛ لأن ليس من الأفعال الناقصة الناصبة للخبر (نَحوُ: جَاءَني القَومُ لَيسَ زَيدًا) أي: ليس الجائي منهم أو بعض منهم زيدًا، «و» كذا المستثنى منصوب إذا كان واقعًا (بَعدَ) «لا يكون» لأنه أيضًا من الأفعال التي تنصب الخبر فتنصب المستثنى على أنه خبرها (نَحوُ: سَيجِيءُ أَهلُكَ لا يَكُونُ بِشرًا) أي: لا يكون الجائي منهم أو بعض منهم بشرًا، (وإنَّما يَكونُ النَّصبُ) أي: نصب المستثنى (وَاجِبًا) إذا كان واقعًا (بَعدَهُما) أي: بعد ليس ولا يكون (لأَنَّهُمَا مِن الأفعَالِ النَّاقِصَةِ النَّاصِبَةِ للخَبرِ) والمستثنى الواقع بعدهما لا يكون إلا خبرًا لهما فينصب على الخبرية (وَيَلزَمُ) أي: ويجب (إِضمَارُ اسمِهِمَا) أي: اسم ليس ولا يكون أي: جعله ضميرًا مستكنا فيهما (في بَابِ الاستِثنَاءِ) يعني: إذا كانا أداتي استثناء ليكونا أشبه بإلا التي هي أصل في هذا الباب؛ لأنه إذا لم يكن الإضمار فيهما واجبًا قد يكون الاسم ظاهرًا بعدهما فيقع الفصل بينهما وبين المستثنى فيقع النقصان في المشابهة؛ لأنه لا يقع الفصل

وهو ضمير راجع إلى اسم الفاعل من الفعل المذكور، أو إلى بعض من المستثنى منه مطلقًا، وهما في التركيب في محل النصب على الحالية. واعلم أنه لا تستعمل هذه الأفعال إلا في المستثنى المتصل الغير المفرّغ، ....

بين حرف الاستثناء والمستثنى، (وَهُوَ) أي: الاسم (ضَمِيرٌ) مستكن فيهما (رَاجِعٌ إِلَى اسمِ الفَاعِلِ) المأخوذ (مِن الفِعلِ المَذكُورِ) المتقدم (أَو) راجع (إِلَى بَعضٍ) مطلق (مِن المُستَثنَى مِنهُ مُطلَقًا) ولم يذكر إرجاع ذلك الضمير إلى المصدر الذي في الفعل المتقدم؛ لعدم صحته كما صح الأولان؛ لأنه لا يصح أن يقال: جاءني القوم لا يكون المجيء منهم زيدًا وليس المجيء منهم زيدًا؛ إذ لا يقال: المجيء زيد إلا أن يقال: المصدر ههنا بمعنى الفاعل كالضرب بمعنى الضارب فحينئذٍ يصح، (وَهُمَا) أي: ليس ولا يكون (في التَّركِيبِ) مع اسمهما وخبرهما (في مَحَلِّ النَّصبِ عَلَى الحَالِيَّةِ) أي: على أن يكون كل منهما حالًا من معمول الفعل المتقدم، إما من فاعله أو مفعوله بالضمير وحده؛ لأن الثاني مضارع منفي والأول ماضٍ منفي وقد سبق أن الماضي والمضارع المنفيين يجوز وقوعهما حالًا بالضمير وحده من غير ضعف وأجاز الخليل أن يوصف ولا يكون منكرًا أو معرفًا باللام الجنسية نحو جاءني الرجل ليس أو لا يكون زيدًا، وجاءتني امرأة لا تكون فلانة أو ليست فلانة ويلحقهما ما يلحق الأفعال من ضمير وعلامة تأنيث تقول ما رأيت رجالًا لا يكونون زيدًا وليسوا زيدًا ولم يجيء مثل ذلك في خلا وعدا كذا في الرضي، وكذا في ما خلا وما عدا لأنه ليس في فعليتهما خلاف لأحد بخلاف الأفعال الأربعة؛ لأن في فعليتهما خلافًا حتى جاز الجر بها ولم يجز فيهما شيء سوى النصب.

ولما فرغ من بيان الأفعال التي تستعمل في الاستثناء سواء كانت مخصوصة به أو لا وسواء كانت ناصبة له على المفعولية أو الخبرية أراد أن يبين أنها هل تتصرف أو لا فقال: (وَاعلَم أَنَّهُ) أي: الشأن (لا تُستَعمَلُ هَذِهِ الأفعَالُ) أي: الأفعال الناصبة للمستثنى (إِلَّا في المُستَثنَى المُتَّصِلِ الغَيرِ المُفَرَّغِ) فاستعمالها في الاستثناء مشروط بشرطين: أحدهما: أن يكون المستثنى متصلًا؛ لأنها لا تستعمل في المستثنى المنقطع، والثاني: أن يكون المستثنى منه مذكورًا يعني:

ولا يتصرف فيها؛ لأنها قائمة مقام «إلا»، وهي لا يتصرف فيها.

(وَيَجُوزُ فِيهِ) أي: في المستثنى (النَّصْبُ) على الاستثناء (وَيُخْتَارُ الْبَدَلُ) من المستثنى منه (فِيمَا بَعْدَ «إِلَّا») حال من الضمير المجرور، ....

لا يكون الكلام مفرغًا وذلك لأن هذه الأفعال أفعال صريحة تقتضي فاعلًا ومتعدية أو ناقصة تقتضي مفعولًا به أو خبرًا، وذلك الفاعل ما استكن فيها وجوبًا لما عرفت فهو يرجع إلى المستثنى منه ولو كان تأويلًا فينبغي أن يكون المستثنى متصلًا؛ لأن المفعول أو الخبر يجب أن يكون من جنس المستثنى منه ولهذه العلة أيضًا يجب أن لا يكون الكلام مفرغًا؛ لأن الفاعل المستكن يقتضي مرجعًا وإذا كان مفرغًا لم يوجد له مرجع صريحًا، (وَلا يَتَصَرَّفُ) مبني للمفعول (فِيهَا) نائبه أيضًا بتقديم المستثنى عليها وإن كان مفعولًا أو خبرًا وهي أفعال قوية في العمل ولا مانع من التقديم ولا يكون لها مضارع في الخمسة الأول ولا يكون للأربعة الأول تثنية وجمع ولا يغير لا يكون إلى ما يكون وما كان ولم يكن ولا إلى مجهول؛ لأنها جارية مجرى الأمثال والأمثال لا تتغير عما ضربت فكذا هذه، و(لأَنَّهَا) أي: هذه الأفعال (قَائِمَةٌ مُقَامَ إِلَّا) لأنها الأصل في هذا الباب (وَهِيَ) نائبة عنها لما عرفت وهي أي: كلمة إلا لكونها حرفًا (لا يُتَصَرَّفُ فِيهَا) لأن الحرف لا يقبل التصرف فكذا ما كان بدلا منه ونائبًا منابه.

«و» الثاني من المواضع المذكورة ما كان النصب فيه جائزًا، ولكن المختار أن يجعل المستثنى بدلًا من المستثنى منه ولكن فيه شروط أن يكون بعد إلا وأن يكون متصلًا، وأن يكون مؤخرًا عن المستثنى منه المشتمل عليه استفهام أو نهي أو نفي صريح أو مؤول، «يجوز فيه» (أي: في المُستَثنَى) أي: المتصل المؤخر ليخرج المنقطع والمقدم «النصب» أي: نصب المستثنى (عَلَى الاستِثناءِ) «ويختار البدل» أي: جعل المستثنى بدل البعض (مِن المُستَثنَى مِنهُ) «فيما بعد إلا» بدل من قوله: فيه ومتعلق أيضًا بـ: يجوز، وهو ظرف محاط بعد ظرف محيط نحو قولك: اسكن في هذه البلدة في محلة كذا، وصل في المسجد في مكان كذا، أي: المستثنى الذي وقع بعد إلا وهذا هو الشرط الأول من تلك الشروط، أو (حَالٌ مِن الضَّميرِ المَجرُورِ) في قوله: فيه فتكون حينئذٍ كلمة ما في

أي: حال كون المستثنى واقعًا في محل يكون متأخرًا عن «إلا»، هذا احتراز عما إذا كان بعد سائر أدوات الاستثناء مثل: «عَدَا وخَلَا» وغيرهما (فِي كَلَامٍ غَيْرِ مُوجَبٍ) واحترز عما إذا وقع في كلام موجب، فإنه منصوب وجوبًا كما مر (وَ) الحالُ أنه (قَدْ ذُكِرَ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ) احترز به عما إذا لم يذكر المستثنى منه، فإنه حينئذ يعرب على حسب العوامل، وفي بعض النسخ: ذكر ....

قوله: فيما موصوفة وعبارة عن محل واقع بعد إلا على ما فهم من تفسير الشارح، (أي: حَالَ كَونِ المُستَثنَى وَاقِعًا في مَحَلٍّ) أي: مكان (يَكُونُ) ذلك المكان (مُتَأَخِّرًا عَن إِلَّا) وعلى هذا المعنى لا يكون مما قيل: من أنه ظرف محاط بعد ظرف محيط؛ لأن هذا المعنى لا يكون إلا إذا كان لفظة ما عبارة عن المستثنى والظرف متعلقًا بـ: يجوز فيكون الظرف الأول عاما والثاني خاصا، وقوله: (هَذَا احتِرَازٌ عَمَّا إِذَا كَانَ) أي: عن المستثنى الذي كان واقعًا (بَعدَ سَائِرِ أَدَواتِ الاستِثنَاءِ) أي: باقي كلمات تستعمل في الاستثناء سواء كانت فعلًا أو اسمًا جارا أو ناصبًا (مِثلُ: عَدَا وَخَلا وَغَيرِهِمَا) من الأفعال والأسماء التي تستعمل فيه، «في كلامٍ غير موجبٍ» حال أيضًا منه أي: حال كون المستثنى واقعًا في كلام غير موجبٍ، وهذا أيضًا من قبيل أنه ظرف محاط بعد ظرف محيط كقولك: اسكن هذه البلدة في محلة كذا في بيت كذا، وهذا هو الشرط الثاني من تلك الشروط، و(احتَرَزَ بِهِ عَمَّا إِذَا وَقَعَ) أي: عن مستثنى وقع (في كَلَامٍ مُوجَبٍ فَإِنّهُ) أي: المستثنى الواقع فيه (مَنصُوبٌ وُجُوبًا كَمَا مَرَّ) تفصليه.

«و» (الحَالُ أَنَّهُ قَد) «ذكر المستثنى منه» فيه إشارة إلى أن الواو فيه للحال وإلى أن لفظة: قد مقدرة وإلى أن الماضي المثبت حال بالواو وحده، وهذا هو الشرط الثالث من تلك الشروط فهذه أحوال ثلاث مترادفة، (اِحتَرَزَ بِهِ عَمَّا إِذَا لَم يُذكَر المُستَثنَى مِنهُ) يعني: عن الكلام الذي لم يكن المستثنى منه فيه مذكورًا؛ (فإِنَّهُ) أي: الشأن (حِينَئِذٍ) أي: حين كون المستثنى منه غير مذكور في الكلام (يُعرَبُ) المستثنى (عَلَى حَسَبِ العَوَامِلِ) أي: على ما اقتضاه العامل من رفع أو نصب أو جر على ما سيأتي (وَ) وقع (في بَعضِ النُّسَخِ) أي: نسخ المتن: بضم النون وفتح السين المهملة جمع نسخة على وزن كدرةٍ اسم ما ينسخ منه (ذُكِرَ

المستثنى منه بغير «واو» على أنه صفة لكلام غير موجب، أي: في كلام غير موجب ذكر فيه المستثنى منه، ولم يشترط أن لا يكون منقطعًا ولا مقدمًا على المستثنى منه؛ لأن حكمهما قد علم فيما سبق، فاكتفى بذلك (نَحْوُ: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ﴾) بالرفع على البدلية (وَ«إِلَّا قَلِيلًا») بالنصب على الاستثناء، ....

المُستَثنَى مِنهُ) مكان وذكر المستثنى منه بالواو (**بِغَيرِ وَاوٍ**) متعلق بما تعلق به الظرف وهو الفعل الذي قدرناه بقولنا: وقع بناءً (**عَلَى أَنَّهُ**) أي: قوله: ذكر المستثنى منه (**صِفَةٌ**) بعد صفة (**لِـ**) قوله: (**كَلامٍ غَيرِ مُوجَبٍ**) لكن بتقدير ضمير فيه يرجع إلى الموصوف؛ لأن الجملة إذا وقعت صفة للنكرة يلزم الضمير الراجع إلى تلك النكرة للربط وإلا تكون أجنبية (أي: **في كَلامٍ غَيرِ مُوجَبٍ ذُكِرَ فيهِ المُستثنَى مِنهُ**) وقال المحشي عصام الدين: الأوجه أن يُجعل أيضًا على هذه النسخة حالًا لتتوافق النسختان في المعنى؛ لأنه لا بد من اعتبار ضمير في المستثنى منه راجع إلى المستثنى، وذلك يكون مسندًا إليه صفة جرت على غير من هي له فيجب الانفصال، ويقال المستثنى هو منه، إلى هنا كلامه. وله وجه لأن رعاية الموافقة بين الضمائر من الأمور المهمة لا سيما في التعريفات، (**وَلَم يَشتَرِط**) دفعٌ لما يرد أنه كما اشترط القيود الثلاثة في جواز نصب المستثنى وكون البدل هو المختار يشترط أيضًا أن لا يكون المستثنى منقطعًا، ولا يكون أيضًا مقدمًا على المستثنى منه؛ لأنه إذا كان المستثنى منقطعًا أو كان مقدمًا على المستثنى منه يجب نصب المستثنى على الاستثناء، ولا يكون جائزًا حتى يكون البدل مختارًا، فعلم أن القيود المعتبرة خمسة فوجب عليه أن يقول: ولا يكون منقطعًا ولا مقدمًا دفعه بقوله: ولم يشترط المصنف ههنا (**أَن لا يَكُونَ**) المستثنى (**مُنقَطِعًا ولا مُقَدَّمًا عَلَى المُستَثنَى مِنهُ؛ لأَنَّ حُكمَهُمَا قَد عُلِمَ فيمَا سَبَقَ**) من أنه يجب نصبهما على الاستثناء في قوله: أو مقدمًا على المستثنى منه أو منقطعًا في الأكثر (**فاكتَفَى بِذَلِكَ**) أي: بما ذكر فيما سبق ولم يأخذهما في القيود، «نحو: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ [النساء: 66]»، (**بالرَّفعِ**) أي: برفع قليل (**عَلَى البَدَلِيَّةِ**) أي: بناء على أن يكون بدل البعض من ضمير: فعلوه، وهو الواو التي هي علامة الجمع، «و» ما فعلوه «إلا قليلًا» (**بالنَّصبِ**) أي: بنصب قليلًا (**عَلَى الاستِثنَاءِ**)

ونحو: «ما مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إلا زيدٌ» بالجر على البدلية، و«إلا زيدًا» بالنصب على الاستثناء، و«ما رَأَيْتُ أحدًا إلا زيدًا» بالنصب إما بطريق البدلية وهو المختار، أو بطريق الاستثناء، وهو جائز غير مختار، وإنما اختاروا البدل في هذه الصور؛ لأن النصب على الاستثناء إنما هو بسبب التشبيه بالمفعول لا بالأصالة، وبواسطة «إلا»، وإعراب البدل بالأصالة وبلا واسطة.

منه أيضًا لأن المستثنى وهو: قليل واقع بعد إلا ووقع أيضًا في كلام غير موجب، وقد ذكر المستثنى منه وهو واو الجمع والشروط بأسرها مذكورة فيجوز الأمران: الاستثناء والبدل إلا أن الثاني وهو البدل هو المختار لما سيجيء هذا مثال حالة الرفع، (وَ) إما حالة الجر (**نَحوُ: مَا مَرَرتُ بأَحَدٍ إِلَّا زَيدٌ، بالجَرِّ**) يعني: بجر زيد (**عَلَى البَدَلِيَّةِ**) يعني: أن يكون بدل البعض من أحد تقديره إلا مررت بزيد، كما أن تقدير: ما فعلوه إلا قليلًا، إلا فعله قليل، لأن البدل يكون بتكرير عامل المبدل منه في البدل، (**وَإِلَّا زَيدًا بالنَّصبِ**) أي: بنصب زيدًا (**عَلَى الاستِثنَاءِ**) أي: على أن يكون مستثنى من أحدٍ (وَ) إما مثال حالة النصب فنحو: (**مَا رَأَيتُ**) أي: أبصرت لأن الرؤية ههنا ليست من أفعال القلوب (**أَحَدًا إِلَّا زَيدًا بالنَّصبِ**) يعني: نصب زيدا لا يخلو (**إِمَّا**) أن يكون (**بِطَريقِ البَدَلِيَّةِ، وَهُوَ**) أي: بطريق أن يكون بدلًا (**المُختَارُ، أَو**) أن يكون (**بِطَريقِ الاستِثناءِ**) أي: بطريق أن يكون مستثنى (**وَهُوَ جَائِزٌ غَيرُ مُختَارٍ**) فالبدلية يجوز أن تعتبر في الأحوال الثلاثة.

ولما فرغ من بيان كون البدل مختارًا أراد أن يبين وجهه وعلته فقال: (**وَإِنَّمَا اختَارُوا البَدَلَ في هَذِهِ الصُّورِ**) أي: إنما رجح النحاة البدل على الاستثناء عند وجود هذه الشروط المذكورة (**لأَنَّ النَّصبَ عَلَى الاستِثناءِ**) أي: نصب الاسم الواقع بعد إلا بناء على أن يكون مستثنى (**إِنَّمَا هُوَ**) أي: ليس إلا (**بِسَبَبِ التَّشبيهِ**) أي: تشبيه المستثنى (**بالمَفعُولِ**) في كون كل واحد منهما فضلة وخاصا بالمفعول معه في كونه معمولًا بواسطة إلا لأن المستثنى من الملحقات بالمفاعيل (**لا بالأَصَالَةِ**) عطف على قوله: بالمفعول أي: لأن النصب فيه ليس بالأصالة (وَ) لأن الإعراب فيه (**بوَاسِطَةِ إِلَّا**) كما قلنا (وَ) إما (**إِعرَابُ البَدَلِ**) من الرفع والنصب والجر فليس إلا (**بالأَصَالَةِ**) لما سبق أن البدل يكون بتكرير العامل (وَ) يكون إعرابه أيضًا (**بلا وَاسِطَةٍ**) ولا شك أن الإعراب بالأصالة وبلا

(وَيُعْرَبُ) أي: المستثنى (عَلَى حَسَبِ الْعَوَامِلِ) أي: بما يقتضيه العامل من الرفع والنصب والجر (إِذَا كَانَ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ غَيْرَ مَذْكُورٍ) ويختص ذلك المستثنى باسم المفرغ؛ لأنه ....

واسطة يكون أقوى من الإعراب الذي لا يكون إلا بالتشبه إلى الغير وبالواسطة فالعمل بالأقوى مهما أمكن يكون هو الأولى، ولذا اختير البدل ولعدم الخلاف في عامل البدل، وأما في عامل المستثنى فالخلاف ثابت والثالث ما كان جاريًا على إعرابه قبل دخول كلمة الاستثناء عليه لكن بشرطين والفرق بين هذين القسمين أن المستثنى في القسم السبق من كلام تام، ويجوز الوجهان فيه البدل والاستثناء وفي هذا القسم من كلام ناقص ولا يجوز فيه إلا وجه واحد.

«ويعرب» (أي: المُستَثنَى) «على حسب العوامل» الحسب بفتحتين القدر أي: على قدرها فإن قدرها ثلاثة رافع وناصب وجار، فالإعراب على قدرها يكون كناية عن الأنواع الثلاثة منه، (أي: بِمَا) أي: بشيء من الرفع أو النصب أو الجر (يَقتضِيهِ) أي: يطلبه (العَامِلُ) فيه إشارة إلى أن اللام في العوامل للجنس ولام الجنس إذا دخل على الجمع يضمحل معنى الجمع ويراد به الجنس (مِن الرَّفعِ) بيان لقوله: ما في قوله: بـ:ما (وَالنَّصبِ وَالجَرِّ) المقصود أنه يرفع إن كان العامل يقتضي رفعه نحو: ما جاءني إلا زيد وينصب إن كان يقتضي النصب وينجر إن كان يقتضي الجر نحو: ما رأيت إلا زيدًا، وما مررت إلا بزيدٍ، لكن إنما يعرب على ما يقتضيه العامل بشرطين أحدهما: «إذا كان المستثنى منه» في الكلام «غير مذكورٍ» لأنه إذا كان المستثنى منه فيه مذكورًا، إما في كلام موجب فيكون نصبه واجبًا، وإما في كلام غير موجب، وقد علم أنه يجوز فيه النصب على الاستثناء ويختار البدل، (وَيَختَصُّ ذَلِكَ المُستَثنَى باسمِ المُفَرَّغِ) الأصل في لفظ التخصيص والخصوص والاختصاص أن يستعمل بإدخال الباء على المقصور عليه أعني: ما له الخاصة فيقال: اختص المال بزيد أي: المال له دون غيره إلا أن الشائع في الاستعمال إدخالها على المقصور أعني: في الخاصة كقوله تعالى: ﴿يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِۦ مَن يَشَآءُ﴾ [البقرة: 105] وهنا داخلة على المقصور؛ لأن الاسم المفرغ مقصور على هذا المستثنى؛ (لأنَّهُ) أي: الشأن

فرغ له العامل عن المستثنى منه، فالمراد بالمفرغ المفرغ له، كما يراد بالمشترك المشترك فيه (وَهُوَ) أي: والحال أن المستثنى واقع (فِي غَيْرِ) الكلام (الْمُوجَبِ) واشترط ذلك (لِيُفِيدَ) فائدة صحيحة (مِثْلُ: «مَا ضَرَبَنِي إِلَّا زَيْدٌ») إذ يصح أن لا يضرب المتكلم كل أحد إلا زيدٌ، بخلاف نحو: «ضربني إلا زيدٌ»؛ إذ لا يصح أن يضرب كل أحد المتكلم إلا زيدًا ....

(فُرِّغَ) مبني للمفعول من باب التفعيل (لَهُ) أي: للمستثنى (العَامِلُ عَنِ المُستثنَى مِنهُ) يعني: عزل العامل عن العمل في المستثنى منه بحذفه ليعمل في المستثنى فقط (فالمُرَادُ بالمُفَرَّغِ) ههنا (المُفَرَّغُ لَهُ) بناء على الحذف والإيصال كما سبق لأن المفرغ نفس العامل وأما المفرغ له فهو المستثنى (كَمَا يُرادُ بالمُشتَرَكِ) اسم مفعول من: اشترك (المُشتَرَكُ فِيهِ) أي: الذي وقع فيه الاشتراك لا المشترك لمن كان شريكًا.

«وهو» (أي: وَالحَالُ أنَّ المُستَثنَى وَاقِعٌ) «في غير» (الكَلامِ) «الموجب» فيه إشارة إلى أن الواو للحال وأن الجملة الاسمية حال بالواو والضمير معًا وأن ذا الحال الضمير المستكن في قوله: ويعرب، الراجع إلى المستثنى وهذا هو الشرط الثاني، (وَاشتُرِطَ ذَلِكَ) أي: كون المستثنى واقعًا في كلام غير موجب «ليفيد» أشار بقوله: واشترط إلى أن اللام الجارة متعلقة بمفهوم الكلام أي: ليفيد الكلام (فَائِدَةً صَحِيحَةً) لأنه إذا لم يكن الكلام غير موجب لا يفيد فكيف يكون صحيحًا أو سقيمًا؛ لأنك إذا قلت: قام إلا زيد كان المعنى قام جميع الناس إلا زيدًا وهو بعيد قطعًا، وقرينة الخصوص الجماعة من الناس من جملتهم زيد منتفية في الأغلب، فامتنع الاستثناء المفرغ أصلًا في الكلام الموجب، فينبغي أن يشترط غير الكلام الموجب «مثل: ما ضربني إلا زيدٌ» والشرطان قد وجدا فيه؛ (إذ يَصِحُّ أَن لا يَضرِبَ المُتَكَلِّمَ كلُّ أَحَدٍ إلَّا زَيدٌ) لأن معناه: ما ضربني أحد إلا زيدٌ، وهذا المعنى صحيح ومفيد فائدة صحيحة، (بِخِلافِ) ما إذا كان الكلام موجبًا (نَحوُ: ضَرَبَني إِلَّا زَيدٌ) لما مر أن معناه: ضربني كل أحدٍ إلا زيدٌ؛ فإنه لم يضربني هو فقط وهذا المعنى ممتنع ليس إلا (إذ لا يَصِحُّ أَن يَضرِبَ كُلُّ أحَدٍ المُتَكِلِّمَ إِلَّا زَيدًا) لمكان الاستحالة ولا قرينة تدل

(إِلَّا أَنْ يَسْتَقِيمَ الْمَعْنَى) بأن يكون الحكم مما يصح أن يثبت على سبيل العموم نحو قولك: «كُلُّ حَيَوَانٍ يُحَرِّكُ فَكَّهُ الأَسْفَلَ عِنْدَ الْمَضْغِ إِلَّا التِّمْسَاحَ»، أو يكون هناك قرينة دالة على أن المراد بالمستثنى منه ....

على الخصوص «إلا أن يستقيم المعنى» مستثنى من فحوى الكلام السابق أي: لا يعرب المستثنى على ما يقتضيه العامل من الرفع والنصب والجر في الكلام الموجب حال كون المستثنى منه غير مذكور في جميع الأوقات إلا وقت استقامة معنى ذلك الكلام؛ فحينئذٍ يعرب المستثنى على حسب العوامل في الكلام الموجب أيضًا، والحاصل: أن إعراب المستثنى على حسب العوامل في كلام غير موجب كثير، بخلاف إعرابه في الكلام الموجب فإنه قليل لقلة وجود استقامة المعنى واستقامة المعنى لا توجد إلا (بِأَن يَكُونَ الحُكمُ مِمَّا يَصِحُّ أَن يَثبُتَ) إما من الثبوت مبني للفاعل أو من الإثبات مبني للمفعول (عَلَى سَبيلِ العُمُومِ) بأن يوجد ذلك في كل فرد ونوع إلا نوعًا واحدًا (نَحوُ قَولكَ: كُلُّ حَيَوَانٍ) وعرفوه بأنه جسم نام حساس متحرك بالإرادة (يُحَرِّكُ) من التحريك (فَكَّهُ الأَسفَلَ) وهو اللحى يطلق على الأعلى والأسفل، ولذا وصفه بالأسفل (عِندَ المَضغِ) يقال: مضغ الطعام إذا لاكه في فمه بالضاد والغين المعجمتين وبابه نصر وقطع (إِلَّا التِّمسَاحَ) والحكم بتحريك الفك الأسفل عند المضغ على الحيوان حكم عام؛ لأنها موجبة كلية مسورة مثل: كل إنسان ناطق، وهذا مثال لما يصح أن يثبت فيه على سبيل العموم، لا ما نحن فيه ويفهم منه مثال المستثنى المفرغ لصحة ثبوت الحكم على سبيل العموم، والتمساح دابة توجد في جميع النيل إلا من مدينة سيوط وهي فوق مصر باثني عشر فرسخًا وتحتها مثل ذلك فهذا المواضع لا يدخلها تمساح؛ لأنه قد طلسمته الفلاسفة والمتقدمون خيفة منهم على أهل مصر؛ لأنها كانت تضرهم غاية الضرر، وحيثما جاوز التمساح هذا الموضع مات وتحول على ظهره يلعب به الصبيان كذا في: «عجائب المخلوقات» (أَو يَكونَ هُناكَ) أي: في كلام (قَرِينَةٌ) أي: علامة ظاهرة (دَالَّةٌ عَلَى أَنَّ المُرَادَ بالمُستَثنَى مِنهُ) الذي هو غير مذكور في الكلام لما مر أن إعراب المستثنى على ما يقتضيه العامل مشروط بأن يكون المستثنى منه غير مذكور

بعض معين يدخل فيه المستثنى قطعًا (مِثْلُ: «قَرَأْتُ إِلَّا يَوْمَ كَذَا») أي: أوقعت القراءة كل يوم إلا يوم كذا، لظهور أنه لا يريد المتكلم جميع أيام الدنيا، بل أيام الأسبوع أو الشهر أو مثل ذلك.

ولقائل أن يقول: كما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في الموجب في بعض الصور، ....

(بَعضٌ مُعَيَّنٌ يَدخُلُ فِيهِ المُستَثنَى قَطعًا) أي: جزمًا بلا شك نصب على التمييز، «مثل: قرأت إلا يوم كذا» فإن يوم كذا منصوب على الظرفية بـ: قرأت لأنه لا يبعد أن يقرأ جميع الأيام إلا اليوم المعين، (أي: أَوقَعتُ القِرَاءَةَ) أي: صدرت مني القراءة (كُلَّ يَومٍ) بحيث لم يترك يوم (إِلَّا يَومَ كَذَا) أي: إلا يوم الجمعة مثلًا حيث وقع فيه الترك (لِظُهُورِ أَنَّهُ) أي: الشأن (لا يُرِيدُ المُتَكَلِّمُ) بهذا الكلام (جَمِيعَ أَيَّامِ الدُّنيا) لأنه يعلم جزمًا أنه ليس في وسعه ذلك؛ لأن بعض أيامها قد مضى وهو غير مخلوق وبعضها قد مضى وهو صبى وبعضها سيأتي وهو ليس بمرادٍ؛ لأن مراد المتكلم إيقاع القراءة في الأيام الماضية لا الآتية والحاضرة، ويريد أيضًا أن قراءتي مستمرة متصل بعض أيامها ببعض بحيث لم يقع بينها فصل، وهذا المعنى لا يتأتى في الأيام الآتية، (بَل) لا يريد بكلامه هذا إلا (أَيَّامَ الأُسبُوعِ) بضم الهمزة وسكون السين المهملة جمع سبع بضم السين وسكون الباء الموحدة من تحت واحد من سبع فتح السين وسكون الباء يقال له بالفرسية: هفته، يعني: قراءت ايقاع كنتم درهفته يك لكن يك روز ازان هفته قراءت ايقاع نمى كنيم، لا جمع سبع بفتح السين وسكون الباء يعرف بالتأمل، (أَو) أيام (الشَّهرِ أو مِثلُ ذَلِكَ) أدنى منهما مثل: خمسة عشر يومًا أو عشرين يومًا أو ستة أيام أو خمسة أيام أو أكثر من الشهر مثل شهرين أو ثلاثة أشهر أو أربعين يومًا أو خمسين أو سنة أو سنتين أو غير ذلك مما يمكن اعتباره.

(وَلِقَائِلٍ) خبر مقدم (أَن يَقُولَ) مبتدأ (كَمَا لا يَستَقِيمُ المَعنى) الجار والمجرور متضمن معنى الشرط؛ لأن لفظة: ما، تكون للشرط نحو: ما تصنع أصنع، وإذا ركبت مع الكاف تضمنت معنى الشرط فتقدير الكلام: إن لم يستقم المعنى (عَلَى تَقدِيرِ عُمُومِ المُستَثنَى مِنهُ في) الكلام (المُوجَبِ في بَعضِ الصُّورِ)

فربما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في غير الموجب أيضًا نحو: «مَا مَاتَ إِلَّا زَيْدٌ»، فينبغي أن يشترط في غير الموجب أيضًا استقامة المعنى، وأيضًا لا يصح مثل: «قَرَأْتُ إِلَّا يَوْمَ كَذَا» إلا بعد تخصيص اليوم بأيام الأسبوع مثلًا، فيجوز مثل هذا التخصيص في «ضَرَبَنِي إِلَّا زَيْدٌ» بأن يخصص المستثنى منه بكل واحد من جماعة مخصوصين إذا كان هناك قرينة، ....

مثل: ضربني إلا زيدٌ، وكذا حالة النصب والجر؛ ولذا لم يقع المستثنى المفرغ في الموجب إلا بشرط استقامة المعنى، ويؤيد هذا المعنى دخول الفاء في قوله: (**فَرُبَّمَا**) بالتخفيف والتشديد وما كافة ولذا دخلت رب على الفعل (**لا يَستَقِيمُ المَعنى**) أي: معنى الكلام (**عَلَى تَقدِيرِ عُمُومِ المُستثنى مِنهُ في غَيرِ**) الكلام (**المُوجَبِ**) في بعض الصور (**أَيضًا**) أي: كما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في الكلام الموجب (**نَحوُ: مَا مَاتَ إِلَّا زَيدٌ**) إذ لا يصح أن يقال: ما مات أحد أو ما مات كل أحد إلا زيد، وهو ظاهر، إذا كان الحال الشأن كذلك (**فَينبَغِي أَن يُشتَرَطَ في غَيرِ**) الكلام (**المُوجَبِ أَيضًا**) أي: كما اشترط في الموجب (**استِقَامَةُ المَعنَى**) أي: معنى الكلام على تقدير عموم المستثنى منه، فينبغي أن يقول: ويعرب على حسب العوامل إذا كان غير مذكور وهو في غير الموجب إلا أن يستقيم المعنى؛ حتى تكون القيود ثلاثة (**وَأَيضًا**) أي: كما ورد هذا السؤال يرد أيضًا (**لا يَصِحُّ مِثلُ: قَرَأتُ إِلَّا يومَ كَذَا إِلَّا بَعدَ تَخصِيصِ اليَومِ**) المستثنى (**بِأَيَّامِ الأُسبُوعِ**) الباء هنا دخلت على المقصور عليه يعني: مثل أن يقال: قرأت كل يوم من أيام الأسبوع إلا يوم كذا (**مَثَلًا**) قد سبق وجه انتصاب مثلًا (**فَيَجُوزُ مِثلُ هَذَا التَّخصِيصِ في**) نحو: (**ضَرَبَني إِلَّا زَيدٌ**) وذلك التخصيص يكون (**بِأن يُخَصَّصَ المُستَثنى مِنهُ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِن جَمَاعَةٍ مَخصُوصِينَ**) يعني: يكون المستثنى منه عاما لكل واحد من جماعة واحدة فقط، ويستثنى منه زيد الداخل في تلك الجماعة (**إِذَا كَانَ هُنَاكَ**) أي: عند الاستثناء من الكلام الموجب (**قَرِينَةٌ**) حالية دالة على الجماعة المخصوصة، كما يقول المضروب حال الشكاية: ضربني إلا زيدٌ، فإن حاله يدل على أنه لا يريد كل أحد عاما بل يريد من المحلة الفلانية أو من القرينة أو نحوهما فيكون التقدير: ضربني كل أحد من محلة كذا إلا زيد أو مقالية كقول: المضروب لمن قال له: من ضربك من محلة

فلا فرق بين هاتين الصورتين في كون كل واحدة منهما جائزة مع القرينة وغير جائزة بدونها.

وأجيب: بأن المعتبر هو الغالب، والغالب في الإيجاب عدم استقامة المعنى على العموم، وفي النفي عكسه؛ لأن اشتراك جميع أفراد الجنس في انتفاء تعلق الفعل بها، ومخالفة واحد إياها في ذلك مما يكثر ويغلب.

كذا؟ ضربني إلا زيد، أي: ضربني كل واحد من تلك المحلة إلا زيد إذا عرفت هذا (**فَلا فَرقَ بَينَ هَاتَينِ الصُّورَتَينِ**) أي: بين قوله: ضربني إلا زيد حيث لا يجوز وبين قوله: قرأت إلا يوم كذا فيجوز (**في كَونِ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنهُمَا جَائِزَةٌ مَعَ القَرِينَةِ**) الدالة على جوازهما (**وَغَيرُ جَائِزَةٍ بِدُونِهَا**) أي: بدون القرينة الدالة على الجواز أيضًا؛ لما عرفت أنه إذا وجدت قرينة تدل على أن المستثنى منه بعض معين يدخل فيه المستثنى قطعًا جائزٌ سواءٌ كان الكلام موجبًا أو غير موجب.

(**وَأُجِيبَ**) عن الاعتراض الأول (**بِأَنَّ المُعتَبَرَ**) في بناء الأحكام ونصب الدلائل في هذا الفن (**هُوَ الغَالِبُ وَالغَالِبُ في الإِيجَابِ**) يعني: إذا كان الكلام موجبًا (**عَدَمُ استِقَامَةِ المَعنَى عَلَى العُمُومِ**) أي: على كون المستثنى منه عاما؛ لأن الإيجاب لا يقبل العموم ما لم تكن قرينة ولا يقتضي التكرار ولا يستوعب الأزمان (**وَ**) الغالب (**في النَّفيِ عَكسُهُ**) يعني: الغالب فيه استقامة المعنى على تقدير عموم المستثنى منه (**لأَنَّ اشتِرَاكَ جَمِيعِ أفرَادِ الجِنسِ**) المراد بالجنس ههنا الجنس الأسفل كالإنسان لأن الأجناس أربعة على ما بين في كتب المنطق، الجنس الأسفل كالإنسان، والجنس الوسط كالحيوان، والجنس الأوسط كالجسم، والجنس الأعلى كالجوهر (**في انتِفَاءِ**) متعلق بالاشتراك (**تَعَلُّقِ الفِعلِ بِهَا**) أي: تلك الأفراد أي: لأن كون جميع أفراد الإنسان مشتركة في تعلق الفعل بها نفيًا (**وَمُخَالِفَةً**) عطف على اسم أن أي: ولأن مخالفة (**وَاحِدٍ**) أي: فرد واحد (**إيَّاها**) أي: أفراد الجنس (**في ذَلِكَ**) متعلق بالمخالفة أي: في انتفاء تعلق الفعل بها (**مِمَّا يَكثُرُ وَيَغلُبُ**) عطف تفسير خبر أن قوله: مما يكثر مثل: ما ضربني إلا زيد؛ فإنه تعلق الضرب بكل أحد انتفاءً، وتعلق بواحد معين منه وهو زيد مثلًا ثبوتًا يعني: أن يكون الفعل منفيًا عن كل أحد بحيث لم يثبت وأن يكون مثبتًا

وأما اشتراكها في تعلق الفعل بها ومخالفة واحد إياها في ذلك فمما يقل، كما في المثال المذكور، وبأن الفرق بين قولك: «قَرَأْتُ إِلَّا يَوْمَ كَذَا» و«ضَرَبَنِي إِلَّا زَيْدٌ» ليس إلا بظهور قرينة دالة على بعض معين من المستثنى منه مقطوع دخوله فيه في الأول وعدم ظهورها في الثاني، فلو قام في الثاني أيضًا ....

على واحد معين هو زيد كثير وغالب وهو ظاهر، ومثله أيضًا: ما رأيت إلا زيدًا وما مررت إلا بزيد، (**وَأَمَّا اشتِرَاكُهَا**) أي: اشتراك جميع أفراد الجنس (**في تَعَلُّقِ الفِعلِ بِهَا**) أي: بتلك الأفراد ثبوتًا (**وَمُخَالَفَةُ**) عطف على الاشتراك (**وَاحِدٍ**) من تلك الأفراد (**إِيَّاهَا**) أي: الأفراد (**في ذَلِكَ**) أي: في تعلق الفعل (**فَمِمَّا يَقِلُّ**) الفاء جواب أما والجار والمجرور خبر (**كَمَا في المِثَالِ المَذكُورِ**) في المتن من قوله: قرأت إلا يوم كذا؛ لأن تعلق القراءة فيه بجميع أفراد الجنس وهو ههنا اليوم وأفراده كل واحد من حيث وقعت فيه، ولكن لم تتعلق بفرد منها حيث لم تقع فيه (**وَبِأَنَّ الفرقَ**) عطف على قوله: بأن المعتبر بإعادة الجار إشارة إلى أنه جواب للاعتراض الثاني بقوله: وأيضًا لا يصح الخ، يعني: وأجيب عن الاعتراض الثاني وهو قوله: وأيضًا لا يصح الخ بأن الفرق (**بَينَ قَولِكَ: قَرَأْتُ إِلَّا يَومَ كَذَا**) الذي ذكر في المتن مثال لاستقامة المعنى (**وَ**) بين قولك: (**ضَرَبَنِي إِلَّا زَيدٌ**) الذي حكم بعدم صحته (**لَيسَ**) أي: الفرق بينهما شيئًا من الأشياء (**إِلَّا بِظُهُورِ قَرِينَةٍ دَالَّةٍ عَلَى**) أن المستثنى (**بَعضٍ مُعَيَّنٍ مِن المُستَثنَى مِنهُ مَقطُوعٍ**) بالجر صفة سببية لقوله: بعضٍ (**دُخُولُهُ**) بالرفع نائب فاعل لقوله: مقطوع، والضمير المجرور للموصوف مثل قولك: جاءني زيد عالم أبوه، أي: دخول المستثنى (**فِيهِ**) أي: في المستثنى منه (**في الأَوَّلِ**) متعلق بالظهور أي: في المثال الأول وهو: قرأت إلا يوم كذا، قوله: الفرق اسم أن قوله ليس إلا بظهور الخ خبرها؛ لما سبق أنه لا يريد جميع أيام الدنيا بل أيام الأسبوع أو الشهر أو غير ذلك، (**وَعَدَمِ ظُهُورِهَا**) عطف على قوله: ظهور قرينة أي: ليس إلا بعد ظهور قرينة دالة على أن المستثنى بعض معين من المستثنى منه مقطوع دخوله فيه (**في**) المثال (**الثَّاني**) وهو قوله: ضربني إلا زيد (**فَلَو قَامَ**) أي: وجد (**في**) المثال (**الثَّاني**) الذي هو ضربني إلا زيد (**أَيضًا**) أي: كما وجدت قرينة في المثال الأول وجدت

قرينة ظاهرة الدلالة على بعض معين كما إذا قيل: «مَنْ ضَرَبَكَ مِنَ الْقَوْم؟» أي: القوم الداخل فيهم زيد فقلت: «ضَرَبَنِي إِلَّا زَيْدٌ»، فالظاهر أن ذلك أيضًا مما يستقيم فيه المعنى، لكن الغالب عدم وجدان قرينة كذلك في الموجب، فالغالب فيه عدم استقامة المعنى.

في المثال الثاني (قَرِينَةٌ ظَاهِرَةُ الدَّلالَةِ) مضاف إليه لقوله: ظاهرة وهي صفة قرينة لأن الإضافة لفظية مثل: مررت برجل حسن الوجه (عَلَى) أن المستثنى (بَعضٌ مُعَيَّنٌ) من المستثنى منه مقطوع دخوله فيه، (كَمَا إِذَا قِيلَ) للشاكي والمتظلم حيث يقول: إني مضروب ومظلوم (مَن ضَرَبَكَ مِن القَومِ؟) على أن يكون اللام للعهد الخارجي بقرينة شكواه وتظلمه، بحيث يكون المستثنى داخلًا فيهم؛ ولذا قال الشارح: (أي: القَومِ الدَّاخِلِ فِيهِم زَيدٌ) مرفوع على أنه فاعل قوله: الداخل (فَقُلتَ) في الجواب (ضَرَبَني إِلَّا زَيدٌ) أي: ضربني كل أحد من القوم الداخل فيهم زيد، بحيث لم يبق منهم فرد لم يضربني إلا زيد فإنه لم يضربني؛ (فالظَّاهِرُ) بناء على السؤال المحقق (أنّ ذَلِكَ) أي: قوله في جوابه ضربني إلا زيد (أَيضًا) أي: كما أن قوله: قرأت إلا يوم كذا كان يستقيم بالقرينة الحالية كذلك هذا المثال (مِمَّا يَستَقِيمُ فيهِ المَعنَى) وإنما قال فالظاهر لأن وجود مثل هذه القرينة نادر الوقوع مع وجودها فالأصل فيه الغالب، (لَكِنَّ) أي: إلا أن (الغَالِبَ) في مثل هذا المثال (عَدَمُ وِجدَانِ قَرِينَةٍ كَذَلِكَ) أي: قرينة مقالية تدل على أن المستثنى بعض معين معلوم دخوله في المستثنى منه يقينًا (في) الكلام (المُوجَبِ) والبناء على ما هو الأصل، وهو عدم وجود القرينة هو الأولى، (فالغَالِبُ فيهِ) أي: في الكلام الموجب (عَدَمُ استِقَامَةِ المَعنَى) على تقدير عموم المستثنى منه، والغالب في الغير الموجب استقامة المعنى على تقدير عموم المستثنى منه، ولذا اشترط في الموجب استقامة المعنى على تقديره دون غير الموجب عملًا بما هو الأصل وهو الاستقامة وعدمها غالبا.

ولما بين أن استقامة المعنى في الموجب شرط لأن يكون المستثنى معربًا على حسب العوامل دون غير الموجب أراد أن يوضح هذا الشرط فقال:

(وَمِنْ ثَمَّةَ) أي: ومن أجل أن المفرغ لا يكون في الموجب إلا أن يستقيم المعنى (لَمْ يَجُزْ) مثل: («مَا زَالَ زَيْدٌ إِلَّا عَالِمًا»)؛ إذ معنى «ما زال»: ثَبَتَ؛ لأن نفي النفي إثبات، فيكون المعنى: «ثَبَتَ زَيْدٌ دَائِمًا عَلَى جَمِيعِ الصَّفَاتِ إِلَّا عَلَى صِفَةِ الْعِلْمِ»، فلا يستقيم المعنى.

وقال الشارح الرضي: يمكن أن يحمل الصفات على ما يمكن أن يكون زيد عليها ....

«ومن ثـمة» متعلق بقوله: لم يجز (أي: وَمِن أَجلِ أنَّ) المستثنى (المُفَرَّغ) أي: المفرغ له لما سبق أنه كان من قبيل الحذف والإيصال (لا يَكُونُ) أي: لا يوجد (في) الكلام (المُوجَبِ) بل يشترط أن يكون الكلام غير موجب (إِلَّا أَن يَستَقِيمَ المَعنَى) أي: إلا بشرط استقامة معنى الكلام فإنه حينئذٍ يقع المستثنى المفرغ في الموجب «لم يجز» توسيط إلا بين اسم الأفعال الناقصة التي هي مصدر بحرف النفي وبين غيرها مع بناء العمل فيهما رفعًا ونصبًا «مثل: ما زال زيدٌ إلا عالمًا» وما برح زيد إلا مقيمًا، وما فتئ عمرو إلا مسافرًا، وما انفك زيد إلا قائمًا، (إذ مَعنَى) أي: لأن معنى (مَا زَالَ) أي: الفعل الذي في أوله حرف النفي (ثَبَتَ لأنَّ نَفيَ النَّفي إثبَاتٌ) لأن زال وأخواته معناه النفي مثل امتنع وعدم ومات وغيرها ونفي النفي إثبات فيثبت؛ لأن معنى ما مات زيد ثبت ووجد؛ لأنه إذا كان في الكلام قيد يكون النفي متوجهًا إليه، وإذا لم يوجد فيه قيد توجه إلى أصل الفعل نحو: ما ضرب زيد، ولما توجه النفي ههنا إلى النفي ونفاه بقي أصل الفعل وهو الثبوت فيكون معنى: ما دام وأخواته ثبت ودام، (فَيَكُونُ المَعنَى) أي: معنى: ما زال زيد إلا عالمًا (ثَبَتَ زَيدٌ دَائِمًا) أي: حال كونه دائمًا ومستمرا (عَلَى جَمِيعِ الصِّفَاتِ) سواء كانت متقابلة أو غير متقابلة مذ قبلها (إِلَّا عَلَى صِفَةِ العِلمِ فَلَا يَستَقِيمُ) هذا (المعنى) لأنه محال لأنه لا يمكن أن تجتمع الصفات كلها في زيد لكونها متقابلة كالقيام والقعود والحمرة والسواد وغير ذلك.

(وَقَالَ الشَّارِحُ الرَّضِي) في هذا المقام لتوجيهه وتصحيحه (يُمكِنُ أَن يُحمَلَ الصِّفَاتُ) المستثنى منها العلم (عَلَى مَا) أي: على صفة (يُمكِنُ أَن يَكُونَ زَيدٌ) اسم يكون (عَلَيهَا) الجار والمجرور خبرها والضمير المجرور راجع إلى

مما لا يتناقض، ويستثنى من جملتها العلم، أو يحمل ذلك على المبالغة في نفي صفة العلم كأنك قلت: أمكن أن يحصل فيه جميع الصفات إلا صفات العلم»، وعلى التقديرين يندرج في صورة الاستقامة، ولا يخفى على المتفطن أنه يمكن بمثل هذه التأويلات ....

الموصول بتأويل الصفة وجملة أن يكون فاعل يمكن وهي صفة ما أو صلتها (مِمَّا لا يَتَنَاقَضُ) بيان لما في قوله: على ما يمكن أي: من الصفات التي لا تناقض فيها بحيث يمكن اجتماعها في شخص واحد، (وَيُستَثنَى مِن جُملَتِهَا العِلمُ) كما يقال مثلًا: ثبت زيد قائمًا على جميع الصفات المثبتة فيها يعني: من الصفات التي لا استحالة في اجتماعها في محل واحد في وقت واحد إلا على صفة العلم؛ تنبيهًا على كمال حمقه وبلادته، (أَو يُحمَلَ) عطف على يحمل أي: أو يمكن أن يحمل (ذَلِكَ) أي: مثل ما زال زيد إلا عالمًا (عَلَى المُبَالَغَةِ في نَفي صِفَةِ العِلم) عن زيد أي: مبالغة فوق أن يقال: أمكن في زيد أن يجتمع جميع الصفات المتقابلة والمضاد بعضها لبعض إلا صفة العلم فإنها لم توجد فيه (كأَنَّكَ قُلتَ) الخطاب متروك من أن يكون لمعين، بل صرف لكل من يخاطب به كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُوا۟ عَلَى ٱلنَّارِ﴾ [الأنعام: 27] في قول أي: أيها المخاطب (أَمكَنَ أَن يَحصُلَ فِيهِ) أي: في زيد على سبيل الفرض والتقدير (جَمِيعُ الصِّفَاتِ) الغير المتقابلة والمتقابلة التي يستحيل اجتماعهما في محل واحد (إِلَّا صِفَاتُ العِلم) أي: مبالغة فوق أن يقال مثل هذا الكلام في حقه؛ لأنه يمكن أن يجتمع الصفات المتقابلة المستحيلة الاجتماع ولا يمكن أن يوجد شيء فيه من العلم، انتهى كلام الرضي ههنا.

(وَعَلَى التَّقدِيرَينِ) متعلق بقوله: (يَندَرِجُ) أي: ويندرج يعني: ويدخل قوله ما زال زيد إلا عالمًا على التقديرين أي: التقدير الأول والتقدير الثاني (في صُورَةِ الاستِقَامَةِ) أي: استقامة المعنى (ولا يَخفَى) أي: لا يكون خفيا (عَلَى المُتَفَطِّنِ) أي: المتفكر بجودة عقله وقوة ذكائه (أَنَّهُ) أي: الشأن (يُمكِنُ بِمِثلِ هَذِهِ التَّأوِيلاتِ) أي: بهذين التأويلين الذين أوردهما الرضي وأمثالهما، وإنما قال: هذه التأويلات بصيغة الجمع إشارة إلى أنه لا ينحصر في ما نقله الرضي بل يجوز

إرجاع جميع المواد الإيجابية عند الاستثناء إلى صورة الاستقامة، كما يقال مثلًا في قولك: «ضَرَبَنِي إِلَّا زَيْدٌ»: المراد منه كل من يتصور منه الضرب من معارفك أو المقصود منه المبالغة في غلو المجتمعين على ضربك.

أن يؤول بتأويلات أخر (إِرجَاعُ) بالرفع فاعل يمكن، وهو خبر أن وهو مع اسمها وخبرها في محل الرفع على أنها فاعل قوله: ولا يخفى (**جَمِيعِ المَوَادِّ الإِيجَابِيَّةِ**) أي: جميع الأمثلة التي تكون موجبة غير سالبة ولا في معناها (**عِندَ**) إرادة (**الاستِثنَاءِ إِلَى صُورَةِ الاستِقَامَةِ**) أي: استقامة المعنى في الموجب قوله: إلى صورة متعلق بقوله: إرجاع؛ فيوجد المستثنى المفرغ في كل كلام سواء كان ذلك الكلام غير موجب أو موجبًا، فلم يصح قول المصنف بل قول النحاة في هذا الموضع: وهو في غير الموجب (**كَمَا يُقالُ**) بناء على التوجيه الأول، (**مَثَلًا فِي قَولِكَ: ضَرَبَنِي إِلَّا زَيدٌ، المُرَادُ مِنهُ كُلُّ مَن يُتَصَوَّرُ مِنهُ الضَّربُ مِن مَعَارِفِكَ**) بيان من، فيكون التقدير: ضربني كل أحد ممن يتصور منه الضرب ممن تعرفه إلا زيد، فيستقيم المعنى فيصح هذا المثال وغيره، (**أَو المَقصُودُ**) عطف على قوله: المراد (**مِنهُ**) أي: من قولك: ضربني إلا زيد؛ بناء على التوجيه الثاني (**المُبَالَغَةُ فِي غُلُوٍّ**) بضم الغين المعجمة مصدر على وزن دخول مضاف إلى فاعله وهو (**المُجتَمِعِينَ**) بمعنى الكثرة أي: غلبة المجتمعين وكثرتهم بحيث لا يمكن إحصاؤهم (**عَلَى ضَربِكَ**) متعلق بقوله المجتمعين.

وفي بعض النسخ: على ضربي، بالإضافة إلى الياء دون الكاف فالصواب ههنا الياء لأن أول الكلام وهو: ضربني بالياء فيكون التفسير مناسبًا للمفسر بالفتح، فالحق ما قاله المصنف: إنه لا يلزم أن تكون استقامة المعنى شرطًا في غير الموجب، وأما في الموجب فيجب أن تكون استقامة المعنى شرطًا؛ ليصح الكلام بظاهره ويحصل المرام.

ولما بين اجمالًا في القسم الثاني من المستثنى أن البدل هو المختار لما سبق أراد أن يفصل المواضع التي يتعذر فيها البدل حملًا على لفظها بل يكون البدل حملًا على المحل عملًا بالمختار إلا أنه فصل بينهما بالقسم الثالث من المستثنى؛ لأن تحقيقه يتوقف على معرفة المعرب على حسب العوامل، ولتكون

(وَإِذَا تَعَذَّرَ الْبَدَلُ) من حيث حمله (عَلَى اللَّفْظِ) أي: على لفظ المستثنى منه (فَعَلَى الْمَوْضِعِ) أي: فيحمل على موضع المستثنى منه لا على لفظه عملًا بالمختار على قدر الإمكان (مِثْلُ: «مَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ إِلَّا زَيْدٌ») فـ«زيد» بدل مرفوع محمول على موضع «أَحَد» لا مجرور محمول على لفظه (وَ) مثل: («لَا أَحَدَ فِيهَا) أي: في الدار ....

الأقسام الثلاثة للمستثنى متوالية بلا فصل بينهما فقال: «وإذا تعذر البدل» أي: امتنع أن يجعل المستثنى بدلًا (مِن حَيثُ حَملُهُ) أي: حمل البدل هو المستثنى «على اللفظ» (أَي: عَلَى لَفظِ المُستَثنَى مِنهُ) أي: على إعرابه الملفوظ أو المقدر «فعلى الموضع» (أي: فَيُحمَلُ) المستثنى البدلي (عَلَى مَوضِعِ المُستَثنَى مِنهُ) أي: على محله (لا عَلَى لَفظِهِ) أي: لا يحمل المستثنى على لفظ المستثنى منه أي: على إعرابه اللفظي أو التقديري؛ لأنه متعذر بل يحمل على إعرابه المحلي ويجعل بدلًا منه (عَمَلًا بالمُختَارِ) وهو البدل بناء (عَلَى قَدرِ الإمكَانِ) أي: على ما أمكن وهو الإعراب المحلي لأن اللفظي أو التقديري متعذر ولا ينصب على الاستثناء؛ ليكون عملًا بغير المختار؛ لأن المختار ما دام يكون ممكنًا لا يصار إلى غير المختار، وذلك التعذر في أربعة مواضع ذكرها المصنف بالأمثلة، إلا أنه جعل القسمين المجرور بمن الاستغراقية والمجرور بالباء الزائدة قسمًا واحدًا؛ لكون الجار فيهما حرفًا زائدًا، وجعل الأقسام ثلاثة، وأورد لكل واحد منها مثالًا:

الأول: ما إذا كان المبدل منه مجرورًا بمن الاستغراقية، «مثل: ما جاءني من أحدٍ إلا زيدٌ» فإن لأحدٍ حالين حال لفظه وحال محله، والأول مجرور بمن والثاني مرفوع على أنه فاعل جاء (فَزَيدٌ بَدَلٌ مَرفُوعٌ) لفظًا (مَحمُولٌ عَلَى مَوضِعِ أَحَدٍ) أي: محل أحد لما قلنا إن محله رفع على أنه فاعل جاء (لا مَجرُورٌ) لفظًا (مَحمُولٌ عَلَى لَفظِهِ) أي: على لفظ أحد؛ لأن البدل من لفظه متعذر لما سيجيء.

«و» **الثاني**: ما إذا كان المبدل منه فيه مبنيا لفظًا ومنصوبًا محلا بأن يلي لا التبرئة نكرة مفردًا أو مضافًا أو مشبهًا به (مِثلُ) «لا أحد فيها» (أي: في الدَّارِ) فإن لأحد في هذا المثال ثلاثة أحوال: حال لفظه وهو البناء على الفتح ومحله

(إِلَّا عَمْرٌو») فـ«عمرو» مرفوع محمول على محل «أحد» لا على لفظه (وَ) مثل: («مَا زَيْدٌ شَيْئًا إِلَّا شَيْءٌ لَا يُعْبَأُ بِهِ») أي: لا يعتد به، فـ«شيء» مرفوع محمول على محل «شيئًا» لا منصوب محمول على لفظه، وقوله: «لا يعبأ به» ليس في كثير من النسخ، وعلى ما وقع في بعضها فهو صفة «شيء» المستثنى. قيل: إنما وصفه به لئلا يلزم استثناء الشيء من نفسه، ....

القريب وهو نصبه على أن يكون اسم لا ومحله البعيد وهو الرفع بالابتداء، والمراد بالمحل ههنا هو هذا المحل الثالث؛ لأن لفظه ومحله القريب في التعذر سيان لما سيأتي «إلا عمرٌو» (فَعَمرٌو) في هذا المثال بدل (مرفوع مَحمُولٌ عَلَى مَحَلِّ أَحَدٍ) وهو المحل البعيد (لا) منصوب محمول (عَلَى لَفظِهِ) أو محله القريب.

«و» **الثالث**: إذا كان المبدل منه فيه خبر ما ولا المشتبهتين بليس (مِثلُ) «ما زيدٌ شيئًا» فإن لـ: شيء حالين حال لفظه وهو النصب بـ: ما، ومحله وهو الرفع بالابتدائية «إلا شيءٌ لا يعبأ» مبني للمفعول من: عبأ يعبأ مثل: قرأ يقرأ وبابه: قطع، و «به» نائبه، (أَي: لا يُعتَدُّ بِهِ) مبني للمفعول (فَشَيءٌ) بدل (مَرفُوعٌ مَحمُولٌ عَلَى مَحَلِّ شِيئًا، لا مَنصُوبٌ مَحمُولٌ عَلَى لَفظِهِ) أي: لفظ شيئًا؛ لأن الحمل على اللفظ متعذر، (وَقَولُهُ: لا يُعبَأُ بِهِ لَيسَ) موجودًا (في كَثِيرٍ مِن النُّسَخِ) سبق تفسير قوله: النسخ؛ لأنه لا حاجة إليه لأن المقصود منه مجرد التمثيل لا المعنى حتى يرد أنه اذا لم يوصف به يلزم استثناء الشيء من نفسه، وهو غير جائز، ولأنه يوافق أخواته إذ لا قيد فيها (وَعَلَى مَا وَقَعَ في بَعضِهَا) أي: بعض النسخ (فَهُوَ) مبتدأ (صِفَةُ شَيءِ المُستَثنَى) خبره، وعلى متعلق بالخبر أي: فقوله: لا يعبأ صفة الشيء المستثنى؛ بناءً على ما وقع في بعضها، (قِيلَ) في توجيهه (إِنَّمَا وَصَفَهُ بِهِ) مع أنه لا حاجة إليه لما ذكرنا (لِئَلَّا يَلزَمَ استِثنَاءُ الشَّيءِ مِن نَفسِهِ) استثناء نفس الشيء بحيث لم يبق بعد الثنيا شيء في محله، وهو غير جائز؛ لأن المقصود من الاستثناء أن يبقى بعد الثنيا شيء في محله، سواء كان أقل أو أكثر أو مساويًا لما سبق، وههنا لم يبق شيء بعد الثنيا فيه؛ إذ لا يصح أن يقال: لفلان علي مائة إلا مائة، وأما إذا وصف بكون الشيء مخصوصًا بوصفه فيكون استثناء الخاص من

ولا يخفى أنه لو جعل المستثنى منه شيئًا أعم من أن يزيد عليه صفة غير الشيئية أولًا، وخص المستثنى بما لا يزيد عليه صفة غير الشيئية لكان أدق وألطف.

وإنما تعذر البدل على اللفظ في الصورة الأولى (لِأَنَّ «مِنْ») الاستغراقية (لَا تُزَادُ) اتفاقًا (بَعْدَ الْإِثْبَاتِ) أي: بعد ما صار الكلام مثبتًا ....

العام، كما يقال: ليس لفلان علي مائة إلا مائة جيدة، (وَلا يَخفَى أَنَّهُ) أي: الشأن (لَو جُعِلَ المُستَثنَى مِنهُ شَيئًا أَعَمَّ مِن أن يَزِيدَ عَلَيهِ) المستثنى منه (صِفَةٌ) مثل أن يكون عظيمًا أو كريمًا أو شريفًا أو غيرها من الصفات (غَيرَ الشَّيئيّةِ أوّلًا) يزيد عليه صفة غير الشيئية حتى يكون له شيئية فقط يكون الشيء الأول بهذا الاعتبار عاما، (وَخُصَّ المُستَثنَى بِمَا) أي: بشيء (لا يَزِيدُ عَلَيهِ غَيرُ الشَّيئيّةِ) فيكون الشيء الثاني بهذا الاعتبار خاصا داخلًا في الشيء الأول؛ لأن الخاص يكون داخلًا في العام، فيجوز استثناؤه منه كما في قولك: لفلان علي مائة درهم، فإنها عامة؛ لأن تكون جيدة ورديئة ومتوسطة، وتكون عارية عنها إلا مائة وأردت بالمستثنى مثلًا ما كان عاريًا عنها فيجوز بهذا الاعتبار استثناء المائة الثانية من الأولى، (لَكَانَ) هذا الاعتبار (أَدَقَّ) لأنه لا يطلع عليه ولا يفهمه إلا أولو الألباب (وَأَلطَفَ) لأن المعنى إذا كان دقيقًا يكون لطيفًا، وإذا كان أدق يكون ألطف، والرابع على ما قلنا ما كان المبدل منه فيه مجرورًا بالباء الزائدة لتأكيد غير الموجب مثل: ما زيد أو ليس زيد أو هل زيد بشيء إلا شيئًا، على ما فهم من الرضي.

ولما فرغ من تعداد الصور التي يتعذر البدل فيها من لفظ المبدل منه أراد أن يبين علتها على أن يكون النشر على ترتيب اللف وبين الشارح أيضًا ما يتعلق به حرف التعليل فقال: (وَإِنَّمَا تَعَذَّرَ البَدَلُ) حملًا (عَلَى اللَّفظِ) أي: على لفظ المستثنى منه (في الصُّورَةِ الأُولَى) من الصور المذكورة وهي ما كان المبدل منه فيها مجرورًا بحرف الجر يعني: بمن الاستغراقية «لأن من» (الاستِغرَاقِيَّةِ) قيد من بالاستغراقية ليكون المثال مما لا تزاد من فيه اتفاقًا؛ لأن من تزاد في الإثبات عند الأخفش والكوفيين أيضًا إلا أنها في الاستغراق «لا تزاد» (اتّفَاقًا) أي: باتفاق النحاة «بعد الإثبات» (أي: بَعدَ مَا صَارَ الكَلامُ مُثبَتًا) فيه إشارة إلى أن

لانتقاض النفي بـ«إلا»؛ لأنها لتأكيد النفي، ولا نفي بعد الانتقاض بـ«إلا»، فلو أبدل على اللفظ وقيل: «ما جاءني من أحدٍ إلا زيدٍ» بالجر لكان في قوة قولنا: «جاءني من زيدٍ»، فيلزم زيادة «من» في الإثبات، وذلك غير جائز. وفي الصورتين الأخيرتين: لأنه لو أبدل المستثنى على اللفظ، ....

همزة الأفعال ههنا للصيرورة مثل قولك: أمشى الرجل أي: صار ذا ماشية؛ (**لانتِقَاضِ النَّفي**) الذي هو في: ما جاءني (**بإلَّا**) لأن إلا وضعت لأن تجعل ما بعدها مخالفًا لما قبلها نفيًا وإثباتًا، يعني: إن كان ما قبلها منفيًّا يكون ما بعدها مثبتًا، وإن كان مثبتًا يكون منفيًّا، وههنا ما قبلها منفي فتكون لإثبات ما بعدها بنقض النفي الذي فيما قبلها وعلل قوله: لا تزاد بعد الإثبات، يعني: بين وجهه بقوله: (**لأَنَّهَا**) أي: لأن من الاستغراقية تزاد في الكلام الغير الموجب، يعني: المنفي (**لتَأكِيدِ النَّفي**) لأن النفي يستوعب الأزمان والاستغراق أيضًا يستوعب الأزمان فيصلح أن يكون من الاستغراقية تأكيدًا للنفي المستغرق، (**وَلا نَفي**) حاصل (**بَعدَ الانتِقَاضِ**) أي: بعد انتقاض النفي (**بإلا**) حتى يؤكد بمن الاستغراقية (**فَلَو أُبدِلَ**) المستثنى (**عَلَى اللَّفظِ**) أي: حملًا على لفظ المستثنى منه عملًا بالظاهر (**وَقِيلَ: مَا جَاءَني مِن أَحَدٍ إلّا زَيدٍ، بالجَرِّ**) أي: بجر زيد حملًا على لفظ أحد (**لَكَانَ**) هذا القول أي: المستثنى (**في قُوَّةِ قَولِنا: جَاءَني مِن زَيدٍ**) لأن البدل يكون بتكرير العامل أي: عامل المبدل منه، والعامل في المبدل منه لفظة من، فيلزم تكرارها مع ما تعلقت به، فيكون التقدير: ما جاءني من زيدٍ إلا جاءني من زيد؛ (**فَيَلزَمُ زِيَادَةُ مِن في الإثبَاتِ، وَذَلِكَ**) أي: زيادة من في الاثبات (**غَيرُ جَائِزٍ**) لما سبق أنها إنما تزاد لتأكيد النفي، يعني: يستغرق النفي جميع أفراد المنفي، مثلًا إذا قلت: ما جاءني من رجل، فمعناه: ما جاءني من واحد إلى أقصاه، وإذا لم يكن نفي لم تزد؛ لعدم الفائدة في زيادتها حتى لو زيدت تكون حشوًا بلا فائدة فوجب الحمل على المحل؛ ليكون عملًا بالمختار بقدر الإمكان، (**وَ**) إنما تعذر البدل حملًا على لفظ المبدل منه (**في الصُّورَتَينِ الأَخِيرَتَينِ**) الأولى قوله: ولا أحد فيها إلا عمرو، والثانية قوله: ما زيد شيئًا إلا شيء لا يعبأ به؛ (**لأَنَّهُ**) أي: الشأن (**لَو أُبدِلَ المُستَثنَى عَلَى اللَّفظِ**) أي: حملًا

وقيل: «لا أَحَدَ فيها إلا عمرًا» بالنصب؛ لأن فتحته شبيهة بالحركة الإعرابية؛ لأنها حصلت بكلمة «لا»، فهي كالنصب الحاصل بالعامل، فلا بد حينئذ من تقدير «لا» حقيقة أو حكمًا؛ لتعمل فيه هذا العمل، وكذا في قوله: «مَا زَيْدٌ شَيْئًا إلا شيءٌ» لو حمل المستثنى على لفظ المستثنى منه لا بد حينئذ من تقدير «ما» كذلك لتعمل فيه ....

على لفظ المستثنى منه (**وَقِيلَ**) في كيفية إبداله (**لا أَحَدَ فِيهَا إلّا عَمرًا، بالنَّصبِ**) أي: بنصب عمرًا حملًا على لفظ أحد وقيل: ما زيد شيئًا إلا شيئًا، بنصب شيئًا حملًا على لفظ شيئًا؛ (**لأَنَّ فَتحَهُ**) أي: فتحة أحد وإن كانت بنائية إلا أنها (**شَبِيهَةٌ بالحَرَكَةِ الإعرَابيِّةِ**) في حصولها بالعامل وكونها عارضة فكما يحمل على اللفظ في الحركات الإعرابية نحو: جاءني زيد أخوك، كذلك ههنا يحمل على اللفظ؛ (**لأنَّهَا**) أي: فتحته (**حَصَلَت بكَلِمَةِ لا**) فتكون عارضة إذا كان الأمر كذلك (**فَهِيَ**) أي: تلك الفتحة في العروض والحصول (**كالنَّصبِ الحَاصِلِ بالعَامِلِ**) فكما يحمل على النصب على ذلك التقدير كذلك يحمل على هذه الفتحة، (**فَلا بُدَّ حِينَئذٍ**) أي: حين كونه بدلًا محمولًا على اللفظ أي: على أحد (**مِن تَقدِيرِ لا**) في المستثنى المحمول على لفظ أحد (**حَقِيقَةً**) تمييز من النسبة الإضافية التي في تقدير لا لكون البدل بتكرير العامل (**أَو حُكمًا**) عطف على حقيقة، اكتفاء بعامل المبدل منه وانسحاب أثره على البدل؛ (**لِتَعمَلَ**) لفظة لا (**فِيهِ**) أي: في البدل (**هَذَا العَمَلَ**) أي: البناء إن حمل على لفظ أحد، وذا غير جائز؛ لأن المعرفة لا تبنى بعد لا، ولأن المعرفة لا تقع بعدها إلا مرفوعة لفظًا على البناء، أو النصب إن حمل على محله القريب، وذا أيضًا غير جائز، لأن لا، لا تعمل في المعرفة لما سيجيء، وإذا لم يجز التقدير حقيقة أو حكمًا تعذر الحمل على لفظه أو محله القريب؛ لأنه لو حمل لبقي المعمول بلا عامل فوجب أن يحمل على محله البعيد؛ ليكون عملًا بالمختار بقدر الإمكان، (**وَكَذَا**) أي: كالحال في إلا الحال (**في قَولِهِ: مَا زَيدٌ شَيئًا إلّا شَيءٌ؛ لأنّهُ لَو**) نصب و(**حُمِلَ المُستَثنَى عَلَى لَفظِ المُستَثنَى مِنهُ**) وهو الشيء الأول ولفظه النصب؛ لأنه خبر ما، وقيل: ما زيد شيئًا إلا شيئًا، بالنصب (**لا بُدَّ حِينَئذٍ مِن تَقدِيرِ: ما**) في المستثنى (**كَذَلِكِ**) حقيقة أو حكمًا (**لِتَعمَلَ**) لفظة ما (**فِيهِ**) أي: في المستثنى المحمول على لفظ المستثنى

(وَ«مَا وَلَا» لَا تُقَدَّرَانِ) لا حقيقة إذا لم يكن البدل إلا بتكرير العامل، أو حكمًا إذا اكتفي بدخوله على المبدل منه، واعتبر سراية حكمه إليه، فإنه في قوة التقدير حال كونهما (عَامِلَتَيْنِ) في المستثنى المحمول على البدل (بَعْدَهُ) أي: بعد

منه، وأنها لم تقدر أن تعمل بعد إلا هذا العمل فتعذر الحمل على لفظه فوجب أن يحمل على المحل؛ ليكون عملًا بالمختار بقدر الإمكان، «وما ولا، لا تقدران» هذا من قبيل عطف معمولين على معمولي عامل واحد بعاطف واحد، أي: ولأن ما ولا، لا تقدران، مبني للمفعول في المستثنى المحمول.

واعلم أنه ذهب بعضهم إلى أن العامل في المعطوف والبدل مقدر؛ ليكون كل منهما مستقلا كأنه غير تابع أما في المعطوف فلكون حرف العطف فاصلًا قائمًا مقام العامل، وأما في البدل فلكونه بدلًا مقصودًا بالنسبة فكأنهما خرجا من حكم التبعية وفي سائر التوابع العامل في التوابع هو العامل في المتبوع بحكم الاستصحاب في سراية حكم العامل في المتبوع إليه؛ لأنها عين المتبوع لأن التأكيد عين المؤكد، والصفة تخصص أو توضح متبوعها، وعطف البيان يوضح متبوعه أيضًا، وذهب بعضهم إلى أن البدل والمعطوف كسائر التوابع في الاكتفاء بعامل المتبوع وسراية حكمه إلى التابع، أشار إلى المذهب الأول بقوله: **(لا حَقِيقَةً إذَا لَم يَكُن البَدَلُ إلّا بِتكريرِ العَامِلِ)** فيه وفي بعض النسخ: إذ بكسر الهمزة وسكون الذال، والصواب هو الأول يعرف بالتأمل، وإلى المذهب الثاني بقوله: **(أو حُكمًا إذَا اكتُفِيَ)** مبني للمفعول **(بِدُخُولِهِ)** أي: بدخول العامل **(عَلَى المُبدَلِ مِنهُ، واعتُبِرَ)** مبني للمفعول أيضًا **(سِرَايَةُ حُكمِهِ)** أي: حكم العامل **(إلَيهِ)** أي: إلى البدل.

ولما كان في هذا نوع إبهام؛ لأنه إذا اكتفى بدخوله على المبدل منه لم يكن مقدرًا بينه بقوله: **(فإنَّهُ)** أي: الاكتفاء بدخول العامل على المبدل منه باعتبار السراية **(في قُوَّةِ التَّقدِيرِ)** لأن حكمه إذا كان ساريًا فيه فكأنه كان مقدرًا **(حَالَ كَونِهِمَا)** أي: ما ولا «عاملتين» **(في المُستَثنَى المَحمُولِ عَلَى البَدَلِ)** فيه إشارة إلى أن انتصاب عاملتين على الحال، ويجوز انتصابهما على التمييز عن النسبة أو على أنه مفعول ثانٍ لقوله: تقدران على تضمين معنى الجعل «بعده» **(أي: بَعدَ**

الإثبات، يعني: بعد ما صار الكلام مثبتًا لانتقاضِ النفي بـ«إلا» (لِأَنَّهُمَا) أي: «ما ولا» (عَمِلَتَا لِلنَّفْيِ، وَقَدِ انْتَقَضَ النَّفْيُ بِـ«إِلَّا») وحيث تعذر في هاتين الصورتين البدل على اللفظ حمل على المحل، فـ«عمرو» مرفوع على أنه محمول على محل «أحد»، وهو الرفع بالابتداء، و«شيء» مرفوع على أنه محمول على محل «شيئًا»، وهو الرفع بالخبرية.

الإِثبَاتِ يعني: بعد ما صار الكلام مثبتًا؛ **لانتِقَاضِ النّفي**) الذي هو علة لعملهما (**بإلَّا**) لأن الكلمة ربما تكون عاملة مع زوال معناها إذا لم يكن ذلك المعنى موجبًا لعملها وههنا ليس كذلك؛ «لأنهما» (أي: مَا وَلا) «عملتا» في اسمهما وخبرهما «للنفي» أي: لأجل النفي فكان النفي سببًا للعمل حتى لو لم يكن فيهما نفي لم تعملا؛ لأنه مدار حملهما على ليس وإن «و» الحال أنه «قد انتقض النفي» الذي كان سببًا لعملهما ومدارًا للحمل «بإلا» لما سبق أنها إذا وقعت بعد النفي توجب إثبات ما بعدها، فانتفى السبب والعلة، وانتفاؤهما يوجب انتفاء الحكم وهو العمل، وانتفى مدار الحمل أيضًا (**وَحَيثُ**) أي: ولما (**تَعَذَّرَ في هَاتَينِ الصُّورَتَينِ**) يعني: في لا أحد فيها إلا عمرو وفي: ما زيد شيئًا إلا شيء (**البَدَلُ عَلَى اللَّفظِ**) أي: حملًا على لفظ المستثنى منه (**حُمِلَ**) المستثنى (**عَلَى المَحَلِّ**) أي: على محل المستثنى منه؛ ليكون عملًا بالمختار بقدر الإمكان وذلك لأن النواسخ إذا دخلت على الجملة الاسمية، أعني: على المبتدأ والخبر غلبت على عاملها الذي هو المعنوي؛ لكونها لفظية واللفظي أقوى من المعنوي، إلا أنه يجوز أن يقدر عمل العامل المعنوي إذا كان اللفظي حرفًا لضعفه في العمل مثل: إن زيدًا قائم وعمرو، والعطف على محل اسم لا التبرئة ونعت اسمها على محله (**فَعَمرٌو**) في المثال الأول بدل (**مَرفُوعٌ عَلَى أَنّهُ مَحمُولٌ عَلَى مَحَلِّ أَحَدٍ**) يعني: محله البعيد (**وَهُوَ**) أي: المحل البعيد في أحد (**الرَّفعُ بالابتِدَاءِ**) لتخصصه بالعموم لوقوعه في حيز النفي مثل: ما أحد خير منك لما سبق (**وَشَيءٌ**) في المثال الثاني بدل (**مَرفُوعٌ عَلَى أَنّهُ مَحمُولٌ عَلَى مَحَلِّ شَيئًا وَهُوَ**) أي: محل شيئًا (**الرَّفعُ بالخَبَرِيَّةِ**) على أنه معمول بالعامل المعنوي لما سبق أنه يجوز أن يعتبر العامل المعنوي إذا كان العامل اللفظي ضعيفًا بإن كان حرفًا.

فإن قلت: لـ«أحَد» في هذا المثال محلان من الإعراب: محل قريب وهو نصبه بكلمة «لا»، ومحل بعيد وهو رفعه بالابتداء، فلم اعتبروا حمله على محله البعيد لا القريب؟

قلنا: لأن محله القريب إنما هو لعمل «لا» فيه بمعنى النفي، وقد انتقض بـ«إلا» بخلاف محله البعيد، فإنه لا دخل لعمل «لا» فيه.

(**فإن قُلتَ: لأَحَدٍ في هَذَا المِثَالِ**) أي: في قوله: لا أحد فيها إلا عمرو (**مَحَلَّانِ**) اعتبارًا للعامل اللفظي والعامل المعنوي (**مِن الإعرَابِ مَحَلٌّ قَرِيبٌ**) بدل من قوله: محلان بدل البعض أو خبر مبتدأ محذوف (**وَهُوَ**) أي: ذلك المحل فيه (**نَصبُهُ بِكَلِمَةِ لا**) التي لنفي الجنس؛ لأن اسمها المبني يكون منصوبًا بها محلا، (**وَمَحَلٌّ بَعِيدٌ**) عطف على قوله: محل قريب على التوجيهين، (**وَهُوَ**) أي: المحل البعيد فيه (**رَفعُهُ بالابتِدَاءِ**) يعني: بالعامل المعنوي لما عرفت سابقًا، (**فَلِمَ اعتَبَرُوا**) أي: النحاة (**حَملَهُ**) أي: البدل المستثنى (**عَلَى مَحَلِّهِ البَعِيدِ**) وجعلوه مرفوعًا (**لا القَرِيبِ**) يعني: لم يعتبروا المحل القريب ولم يجعلوه بدلًا منه؛ لأنه إذا كان لشيء اعتباران قريب وبعيد فالقريب وهو الأولى بالاعتبار لقربه فالاعتبار الحمل على المحل البعيد يكون إعراضًا عما هو الأولى والأليق وذا غير جائز، (**قُلنا**) هذا أي: اعتبار محله القريب كاعتبار لفظه غير جائز؛ (**لأنَّ مَحَلَّهُ القَرِيبُ إنَّمَا هُوَ**) يعني: ليس إلا (**لِعَمَلِ لا فِيهِ بِمَعنَى النَّفي، وَ**) الحال أنه (**قَد انتَقَضَ بإلَّا**) فإذا اعتبر محله القريب وجعل بدلًا منه يلزم أن تقدر لا فيه حقيقة أو حكمًا، كما لزم إذا حمل على لفظه وهي لا تقدر عاملة بعد الانتقاض فلفظه ومحله القريب، سواء في تعذر البدل ولهذا لم يعتبروه كما لم يعتبروا لفظه فوجب أن يعتبر محله البعيد وهذا أي: اعتبار محله القريب (**بِخِلافِ مَحَلِّهِ البَعِيدِ، فإنَّهُ**) أي: الشأن (**لا دَخلَ لِعَمَلِ لا فِيهِ**) بل العمل حينئذٍ ليس إلا للعامل المعنوي فحمل عليه عملًا بالمختار بقدر الإمكان.

واعلم أنه إذا جعل المستثنى بدلًا عملًا بالمختار يكون بدل البعض من الكل في هذه الصور كلها؛ لأن المستثنى جزء من المستثنى منه، لأن النكرة وقعت في حيز النفي فعمل ودخل المستثنى في المستثنى منه فيكون جزءًا منه وبدل البعض

(بِخِلَافِ «زيدٌ لَيْسَ زَيْدٌ شَيْئًا إِلَّا شَيْئًا») مع أنه انتقض النفي فيه أيضًا بـ«إلا» (لِأَنَّهَا) أي: «ليس» (عَمِلَتْ لِلْفِعْلِيَّةِ) لا للنفي (فَلَا أَثَرَ لِنَقْضِ مَعْنَى النَّفْيِ) في عملها (لِبَقَاءِ الْأَمْرِ الْعَامِلَةِ هِيَ) أي: «ليس» (لِأَجْلِهِ) أي: لأجل ذلك الأمر، وهو الفعلية.

ما يكون جزءًا من المبدل منه مثل: ضربت زيدًا رأسه، (بِخِلافِ: زَيدٌ لَيسَ شَيئًا إلَّا شَيئًا) متعلق بالتمثيل، وهو قوله: ما زيد شيئًا إلا شيء، تقديره: ومثل ما زيد شيئًا إلا شيء حال كونه ملابسًا بخلاف ما إذا كان المستثنى بدلًا من خبر ليس التي هي من الأفعال الناقصة الناصبة للخبر لا بقوله؛ لأنهما عملتا للنفي وإلا لاكتفى بقوله: ليس بدون إيراد الاسم والخبر؛ لأن المخالف لهما حينئذٍ يكون ليس لا غير، وأما في الأول فالمخالف كونه بدلًا من اللفظ حيث يجوز بل يجب أن يحمل على لفظ المستثنى منه، ويجعل المستثنى بالنصب بدلًا منه فيكون التقدير: ليس زيد شيئًا إلا كان شيئًا؛ لأن النفي لما انتقض بإلا بقي أصل الفعل وصار ليس بمعنى كان، (مَعَ أَنَّهُ انتَقَضَ النَّفيُ فيهِ) أي: في ليس (أَيضًا) أي: كما انتقض في: ما ولا (بإلَّا) وعلل الخلاف بقوله: «لأنها» (أي: لَيسَ) فالتأنيث باعتبار الكلمة أي: كلمة ليس «عملت» في اسمها وخبرها «للفعلية» (لا للنَّفي) لأنها فعل ماض متصرف ببعض تصاريفه على وزن علم لكن أسكن عين فعله للتخفيف مثل: نعم وبئس، ومعناهما النفي وضعًا مثل: زال وامتنع، وبفعليتها تعمل الرفع والنصب كسائر الأفعال المتعدية، فبانتقاض النفي الذي ليس سببًا لعملها لا تنتقض الفعلية فتعمل بعد انتقاضه أيضًا كما كانت تعمل قبله «فلا أثر» موجود «النقض معنى النفي» من إضافة المصدر إلى المفعول والفاعل متروك أي: لنقض إلا معنى النفي (في عَمَلِهَا) أي: عمل ليس يعني: لا يؤثر انتقاض النفي بإلا في عملها حيث لا يبطل عملها بعده «لبقاء الأمر» من إضافة المصدر إلى الفاعل «العاملة هي» صفة جرت على غير من هي له، ولذا أبرز ضميرها (أي: لَيسَ) «لأجله» متعلق بقوله: العاملة (أي: لأَجلِ ذَلِكَ الأَمرِ، وَهُوَ) أي: ذلك الأمر (الفِعلِيَّةُ) لأنه وإن انتقض النفي بإلا بقي فعليتها التي كانت علة لعملها.

(وَمِنْ «ثَمَّةَ») أي: ومن أجل أن عمل «ليس» للفعلية لا للنفي، وعمل «ما ولا» بالعكس (جَازَ «لَيْسَ زَيْدٌ إِلَّا قَائِمًا») بإعمال «ليس» في «قائمًا» وإن انتقض نفيها بـ«إلا» لبقاء فعليتها (وَامْتَنَعَ «مَا زَيْدٌ إِلَّا قَائِمًا») بإعمال «ما» في «قائمًا»؛ لأن عملها فيه إنما هو للنفي، وقد انتقض بـ«إلا».

(وَ) المستثنى (مَخْفُوضٌ) ....

«ومن ثمة» (أي: وَمِن أَجلِ أَنَّ عَمَلَ لَيسَ) في اسمها وخبرها (للفِعلِيَّةِ) أي: لكونها فعلًا وهو الأصل (لا) أي: ليس عملها (للنَّفي) أي: لكونها بمعنى النفي (وَعَمَلُ مَا وَلا) المشبهين بليس ملابس (بالعَكسِ) أي: عملهما للنفي لا الفعلية «جاز» توسط كلمة إلا بين اسم ليس وبين خبرها مع العمل فيهما، ولو كان عملها للنفي لا للفعلية لما جاز توسطها بينهما لانتقاض النفي بإلا نحو: «ليس زيدٌ إلا قائمًا» (بإعمَالِ لَيسَ في) زيد و(قَائِمًا) رفعًا ونصبًا كما كان قبل التوسط كذلك، (وَإن انتَقَضَ نَفيُهَا بإلَّا لبقاء فعليتها) «وامتنع» توسطها بين اسم ما وخبرها مثل: «ما زيدٌ إلا قائمًا» (بإعمَالِ) لفظ (ما، في) زيد و(قَائِمًا) رفعًا ونصبًا، كما كان قبل التوسط ولو كان عملها للفعلية لا للنفي لما امتنع هذا، ولم يقل: وامتنع ما زيدٌ إلا قائمًا، ولا رجل إلا عالمًا مع أنه كافٍ في الفرق بين ما ولا وبين ليس؛ ليكون في ما اشتباهٌ؛ لكونها مشابهة بليس، وكما جاز التوسط فيه جاز أيضًا فيما يشبهها فلما حكم بامتناع: ما زيد إلا قائمًا علم امتناع: لا رجل إلا حاضرًا بطريق الأولى؛ (لأنَّ عَمَلَهَا) أي: عمل ما (فِيهِ) أي: في الاسم والخبر، وإنما أفرده لكون ظهور العمل فيه (إنَّمَا هُوَ) أي: العمل فيه (للنَّفي، وَ) الحال أن النفي (قَد انتَقَضَ بإلَّا) فلا تعمل بعده فيجب الرفع في قائم، يعني: فيجب أن يقال: ما زيدٌ إلا قائمٌ، بالرفع بالابتداء لبطلان عمل ما بتوسط إلا بينهما.

ولما فرغ من بيان أنواع المستثنى من كونه واجب النصب على الاستثناء أو على المفعولية أو الخبرية، ومن كونه جائز النصب عليه والبدل هو المختار، ومن كونه معمولًا على حسب العوامل شرع في بيان كونه مجرورًا إما بالإضافة أو بحرف الجر، وقدم ما كان مجرورًا بالإضافة؛ لأنه لا خلاف في انجراره، وهذا القسم هو القسم الرابع من المستثنى فقال: «و» (المُستَثنَى) «مخفوضٌ» فيه

أي: مجرور (بَعْدَ «غَيْرٍ» وَ«سِوَى») بكسر السين أو ضمها مع القصر (وَ«سَوَاءٍ») بفتح السين وكسرها مع المد، لكونه مضافًا إليه (وَبَعْدَ «حَاشَا» فِي الْأَكْثَرِ) لكونها حرف جر في أكثر استعمالاتهم، وأجاز بعضهم النصب بها على أنها فعل متعد فاعله مضمر، ....

إشارة إلى أن قوله: ومخفوض، معطوف على قوله: منصوب، في أول باب الاستثناء، (أي) المستثنى (مَجرُورٌ) وجوبًا إذا كان واقعًا «بعد غيرٍ، و» بعد «سوى» كائن (بِكَسرِ السِّينِ) المهملة وهو الأشهر لكونه أخف (أَو ضَمِّها) أي: أو ضم السين أيضًا وهو المشهور لكونه أثقل، (مَعَ القَصرِ) فيهما، «و» بعد «سواءٍ» (بفَتحِ السِّينِ) وهو الأشهر فيها؛ لكون الفتح أخف مع طول اللفظ (وَكَسرِها) أي: السين وهو المشهور؛ لكون الكسر في الأصل ثقيلًا، إلا أنه في سوى لم يكن ثقيلًا لقلة حروفه وههنا انضم إليه طول اللفظ (مَعَ المَدِّ) فيهما، وإنما انجر المستثنى إذا كان واقعًا بعد إحدى هذه الأدوات؛ (لِكَونِهِ) أي: المستثنى (مُضَافًا إِلَيهِ)؛ لأنه لازم الإضافة.

«و» المستثنى مخفوض أيضًا إذا كان واقعًا «بعد حاشا» أعاد بعد ليكون قوله: «في الأكثر» مخصوصا بحاشا؛ لأنه لو عطف على ما سبق بلا إعادة بعد لتوهم أن الجر أكثر في الكل فاعاده دفعًا لهذا التوهم، كما أعاد كان في قوله: أو كان بعد عدا وحاشا، إشارة إلى أن المستثنى منصوب على المفعولية لا على الاستثناء، وإنما انجر بعدها (لِكَونِهَا حَرفَ جَرٍّ في أَكثَرِ استِعمَالاتِهِم) وهو مذهب سيبويه، ويقوي حرفيته نحو: حاشاي بلا نون الوقاية، ولو كان فعلًا لم يجز ذلك إلا بإلحاق النون؛ لأنه لا يقال: رماي، بل يقال: رماني، فكان يلزم أن يقال: حاشاني، وعدم صحة دخول ما المصدرية عليها، ولو كان فعلًا لصح دخولها عليها مثل: ما عدا وما خلا، وعند المبرد تكون تارةً فعلًا متعديًا وتارة تكون حرف جر، ويؤيد فعليتها مجيء اللام بعدها نحو: حاشا لله، (وَأَجَازَ بَعضُهُم) أي: جوز بعض النحاة (النَّصبَ) أي: نصب المستثنى (بِهَا) أي: بكلمة حاشا على المفعولية كما جوزوا نصبه بعدا وخلا بناء (عَلَى أَنَّهَا) أي: كلمة حاشا (فِعلٌ) ماض مبني للفاعل (مُتَعدٍّ) بنفسه مثل: عدا (فَاعِلُهُ مُضمَرٌ) أي: ضمير مستكن راجع إلى الله تعالى، وإن لم يسبق ذكره لفظًا أو معنى، ولكنه

ومعناها تبرئة المستثنى عما نسب إلى المستثنى منه، نحو: «ضَرَبَ الْقَوْمُ عَمْرًا حَاشَا زَيْدًا» أي: بَرَّأَهُ اللهُ مَنْ ضَرْبِ عَمْرٍو.

(وَإِعْرَابُ «غَيْرٍ» فِيهِ) أي: الاستثناء دون الصفة؛ إذ هو حينئذ بإعراب موصوفه (كَإِعْرَابِ الْمُسْتَثْنَى بِـ«إِلَّا» عَلَى التَّفْصِيلِ) المذكور فيما سبق، ....

سابق حكمًا لتيقنه في القلوب (وَمَعنَاها) سواء كانت فعلًا أو حرفًا (تَبرِئَةُ المُستَثنَى) المصدر مضاف إلى الفاعل إذا كانت حرف جر أو المفعول إذا كانت فعلًا، ويجوز أن يضاف المصدر إلى ما يقوم مقام الفاعل (عَمَّا) أي: عن الفعل الذي (نُسِبَ إِلَى المُستَثنَى مِنهُ) سواء كانت النسبة إليه إسنادية (نَحوُ: ضَرَبَ القَومُ عَمرًا حَاشَا زَيدًا) بالنصب أو حاشا زيدٍ بالجر أي: تبرأ زيد من ضرب عمرو (أي: بَرَّأَهُ) بالتشديد (اللهُ) بالرفع لأنه فاعل (مِن ضَربِ عَمرٍو) وإيقاعه نحو: ضربت القوم حاشا زيدًا أي: تبرأت من ضرب زيد أو حاشا زيد أي: تبرأ من أن يكون مضروبًا.

«وإعراب» كلمة «غيرٍ» المستعملة «فيه» ولم تبن وإن تضمنت معنى الحرف وهو إلا؛ لأن الإضافة تمنع البناء؛ لكونها من خواص الاسم بحيث تؤثر فيه معنى تعريفًا أو تخصيصًا أو تخفيفًا والإضافة لازمة فيها (أي: الاستثناءُ) وإن كان معنى مجازيًا (دُونَ الصِّفَةِ) وإن كان استعمال غير فيها معنى حقيقيًا؛ (إذ هُوَ) أي: غير (حِينَئِذٍ) أي: حين إذ تكون مستعملة في الصفة تكون (بِإِعرَابِ مَوصُوفِهِ) لاشتراط المطابقة فيه نحو: جاءني رجل غير زيد «كإعراب المستثنى بإلا» وإعرابه النصب على الاستثناء حال كونه مقيسًا «على التفصيل» (المَذكُورِ فِيمَا سَبَقَ) لأن كلمة غير إذا وقعت في القسم الأول الموجب التام أو مقدمًا المستثنى على المستثنى منه أو منقطعًا يجب نصبها على الاستثناء، كما يجب النصب بإلا عليه وإذا وقعت في القسم الثاني يجوز النصب عليه ويختار البدل، كما كان حال المستثنى بإلا فيه وإذا وقعت في القسم الثالث تعرب على ما اقتضاه العامل من الرفع والنصب والجر، كما كان حال المستثنى فيه كذلك، وأمثلة كل قسم لا تخفى على المتأمل الصادق، وإذا تعذر البدل على اللفظ يحمل على المحل عملًا بالمختار على قدر الإمكان نحو: ما جاءني من أحد غير

فكأنه لما انجر به المستثنى للإضافة انتقل إعرابه إليه.

(وَ«غَيْرُ») أي: كلمة «غير» في الأصل (صِفَةٌ) لدلالتها على ذات مبهمة باعتبار قيام معنى المغايرة بها، فالأصل فيها أن تقع صفة كما تقول: «جاءني رَجُلٌ غَيْرُ زَيْدٍ»، واستعمالها على هذا الوجه كثير في كلامهم لكنها (حُمِلَتْ عَلَى «إِلَّا») واستعملت مثلها (فِي الْاسْتِثْنَاءِ) على خلاف الأصل، وذلك لاشتراك كل منهما في مغايرة ما بعده لما قبله ....

زيد، وكذا غيره من الأمثلة، (فَكَأَنَّهُ) أي: وأظن أنه (لَمَّا انجَرَّ بِهِ) أي: بغير (المُستَثنَى للإضَافَةِ) أي: لإضافة غير إليه لكونه اسمًا لازم الإضافة (انتَقَلَ إعرَابُهُ) أي: إعراب المستثنى (إلَيهِ) أي: إلى غير يعني: لما أضيف إلى المستثنى وجعل مجرورًا أخذ إعرابه لكونه اسمًا مستحقا للإعراب.

«وغير» (أي: كَلِمَةُ غَيرٍ) مبتدأ وإن كان نكرة لتخصصه بالإضافة كما خصصه الشارح بقوله: (في الأَصلِ) أي: في أصل وضعه «صفةٌ» يعني: دالة على معنى قائم بالغير وهو المغايرة؛ (لِدَلَالَتِهَا) أي: لكونها دالة (عَلَى ذَاتٍ مُبهَمَةٍ) أي: ذات موصوفة بها (باعتِبَارِ قِيَامِ مَعنَى المُغَايرَةِ بِهَا) أي: لكون الغير بمعنى المغايرة بمعنى مغايرة مجرورها لموصوفها إما بالذات نحو: مررت برجل غير زيد، وإما بغيره نحو: دخلت بوجه غير الوجه الذي خرجت به، (فالأَصلُ فِيهَا أَن تَقَعَ صِفَةً) لما قبلها وإن أضيفت إلى المعرفة (كَمَا تَقُولُ: جَاءَنِي رَجُلٌ غَيرُ زَيدٍ) يعني: مغاير له في الذات (وَاستِعمَالَهَا) أي: استعمال كلمة غير (عَلَى هَذَا الوَجهِ) أي: على معنى الوصفية (كَثِيرٌ في كَلامِهِم) وكثرة الاستعمال تدل على الأصالة؛ لأن الشيء إذا كان أصلًا في شيء يكثر استعماله في ذلك الشيء (لَكِنَّهَا) أي: إلا أن كلمة غير «حملت على إلا» (وَاستُعمِلَت) أي: كلمة غير (مِثلَها) أي: مثل كلمة إلا «في الاستثناء» حال كون هذا الاستعمال واقعًا (عَلَى خِلافِ الأَصلِ) يعني: أصل غير لأن أصلها أن تستعمل في الصفة لما عرفت، (وَذَلِكَ) أي: حمل غير على إلا واستعمالها مثلها في الاستثناء واقع وثابت (لاشتِرَاكِ كُلٍّ) واحد (مِنهِمَا) أي: لكون كل واحد من غير وإلا مشتركًا (في مُغَايَرَةِ مَا بَعدَهُ لِمَا قَبلَهُ) يعني: لأن ما بعد إلا مغاير لما قبله وما بعد غير أيضًا مغاير لما قبله فاشتركا في هذا الحكم

(كَمَا حُمِلَتْ «إِلَّا» عَلَيْهَا) أي: على كلمة «غير» (فِي الصِّفَةِ) لكن لا تحمل «إلا» عليها في الصفة غالبًا إلا: (إِذَا كَانَتْ) أي: «إلا» (تَابِعَةً لِجَمْعٍ) أي: واقعة بعد شيء متعدد، فوجب أن يكون موصوفها مذكورًا لا مقدرًا، كما قد يكون مقدرًا في «غير» مثل: «جاءني غيرُ زيدٍ»، وبعد ما كان مذكورًا يكون متعددًا، ليوافق

فاستعير كل واحد منهما مكان الآخر بعلاقة التشبيه يعني: شبه غير بإلا وإلا بغير في تلك المغايرة فاستعمل أحدهما مكان الآخر «كما حملت إلا» الجار والمجرور صفة مصدر محذوف أي: حملت كلمة غير حملًا مثل حمل إلا «عليها» (أي: عَلَى كَلِمَةِ غَيرٍ) واستعملت «في الصفة» فحينئذٍ يعرب ما بعدها على حسب ما قبلها إن كان مرفوعًا فمرفوع، وإن منصوبًا فمنصوب وإن مجرورًا فمجرور، (لَكِن) أي: إلا أنه (لا تُحمَلُ إِلَّا عَلَيهَا في الصِّفَةِ غَالبًا إِلَّا) «إذا» وجد شروط ثلاثة وأما في حمل غير على إلا لم يشترط شيء؛ لأن إلا أصل في الاستثناء ومحقق فيه بلا شبهة فجعلت كلمة غير تابعة لها؛ لأن الشيء إذا كان أصيلًا وقويا في معنى يستتبع غيره فيه بلا احتياج إلى شيء، ولذا لم تحتج إلا في جعل غير تابعة لها إلى شرط وأما غير فلكونها غير أصيلة في الصفة ووصفيتها ثابتة بكثرة الاستعمال فيها كان استعمالها فيها ضعيفًا، فاحتاجت في استتباع إلا إلى نفسها حتى تستعمل مثلها في الصفة إلى شروط؛ لأن الشيء إذا لم يكن أصيلًا في شيء وقويا فيه لم يقدر أن يستتبع غيره لضعفه.

«كانت» (أي) كلمة (إِلَّا) «تابعةً لجمعٍ» أي: ما يدل على الجمعية (أي: وَاقِعَةً بَعدَ شَيءٍ مُتَعَدِّدٍ) فيه إشارة إلى أن المراد بالجمع معناه اللغوي لما سيبين الشارح (فوَجَبَ أَن يَكُونَ مَوصُوفُهَا) أي: ما وصف بإلا (مَذكُورًا) لفظًا لأن إلا فرع غير في الصفة، فوجب إظهار الموصوف معها للدلالة على كونها فرعًا، ولأن مرتبة الفرع أدنى من مرتبة الأصل، (لا مُقَدَّرًا) أي: لا يجوز أن يكون موصوفها مقدرًا في نظم الكلام (كَمَا) أن موصوف غير يكون مذكورًا غالبًا و(قَد يَكُونُ مُقَدّرًا) في نظم الكلام (في غَيرِ مِثلِ: جَاءَني غَيرُ زَيدٍ) في تقدير: جاءني رجل غير زيد (وَبَعدَ مَا كَانَ) الموصوف (مَذكُورًا) وجوبًا (يَكُونُ) أي: الموصوف (مُتَعَدِّدًا) مثنى أو مجموعًا، وإنما شرط أن يكون متعددًا (لِيُوافِقَ

حالها صفة حالها أداة الاستثناء؛ إذ لا بد لها في الاستثناء من مستثنى منه متعدد، فلا تقول في الصفة: «جاءني رجلٌ إلا زيدٌ»، والمتعدد أعم من أن يكون جمعًا لفظًا كـ«رجالٍ» أو تقديرًا كـ«قومٍ ورهطٍ»، وأن يكون مثنى فيدخل فيه مثل: «جاءني رجلان إلا زيدٌ».

(مَنْكُورٍ) أي: منكر لا يعرف باللام حيث يراد به العهد أو ....

حَالُها) أي: حال إلا حال كونها (صِفَةَ حَالِهَا) أي: حال إلا حال كونها (أَدَاةَ الاستثناءِ) يعني: ليوافق استعمالها في الصفة استعمالها في الاستثناء (إذ لا بُدَّ لَهَا) حال كونها مستعملة (في الاستِثنَاءِ مِن مُستَثنَى مِنهُ مُتَعَدِّدٍ) أي: ذي عدد لفظًا أو تقديرًا؛ لكونها أصلًا فيه، فاشترط أن يكون موصوفًا متعددًا ليوافق حال الفرع حال الأصل إلا أنه لم يقدر الموصوف انحطاطًا لرتبة الفرع عن رتبة الأصل، (فَلا تَقُولُ في الصِّفَةِ) سواء كان في كلام موجب (جَاءَني رَجُلٌ إلّا زَيدٌ) أو غير موجب نحو: ما جاءني زيد إلا زيد، كما لا تقول هكذا في الاستثناء، (وَالمُتَعَدِّدُ أَعَمُّ مِن أَن يَكُونَ جَمعًا لَفظًا) إما مكسرًا مع زيادة (كَرِجَالٍ) وأفراس أو مع نقصان ككتب وزبر، أو مصححًا نحو: مسلمون ومسلمات (أَو) يكون جمعًا (تَقدِيرًا) والمراد به ههنا ما لم يكن له مفرد ويستعمل في معنى الجمع (كَقَومٍ وَرَهطٍ وَ) نفر وأنام، والمتعدد أعم من (أَن يَكُونَ مُثنّىً) فإن المثنى يكون موصوفًا بإلا بمعنى غير أيضًا، قال الرضي: لا يجوز ههنا الاستثناء المتصل؛ لأن المحكوم عليه كل اثنين اثنين، وليس المستثنى باثنين فيضطر في حمل إلا على الاستثناء فيصار إلى حملها على غير، (فَيَدخُلُ فِيهِ) أي: في قوله: لجمع ما إذا كانت إلا فيه تابعة لمستثنى (مِثلُ: جَاءَني رَجُلانِ إلّا زَيدٌ) أي: غير زيد ورأيت رجلين إلا زيدًا ومررت برجلين إلا زيدًا أي: غير زيد.

«منكورٍ» بالجر صفة لجمع، وهو اسم مفعول من نكر بالكسر وفي «الصحاح»: وقد نكر بالكسر نكرًا ونكورًا بضم النون فيهما، وأنكره واستنكره كله بمعنىً، (أَي: مُنكَرٌ) لأن نكر وأنكر بمعنى واحدٍ كما قلنا، (لا يُعَرَّفُ باللَّامِ) فيه إشارة إلى أن قوله: منكور، احتراز به عن المعرف باللام (حَيثُ) أي: لأنه إما أن (يُرَادَ بِهِ) أي: باللام (العَهدُ) الخارجي أو الذهني (أَو) يراد به

الاستغراق، فيعلم التناول قطعًا على تقدير الاستغراق، وعلى تقدير «أن» يشار به إلى جماعة يكون زيد منهم، فلا يتعذر الاستثناء المتصل، أو عدم التناول قطعًا على تقدير «إن» يشار به إلى جماعة لم يكن زيد منهم، فحينئذٍ لا يتعذر المنقطع.

(**الاستِغرَاقُ، فَيُعلَمُ التَّنَاوُلُ**) أي: تناول المستثنى منه (**قَطعًا**) أي: جزمًا ويقينًا (**عَلَى تَقدِيرِ الاستِغرَاقِ**) فيدخل المستثنى في المستثنى منه قطعًا فيصح الاستثناء المتصل فلا يضطر إلى إخراج إلا عن معناها الحقيقي، فلا يحتاج إلى حملها على: غير، كقوله تعالى: ﴿وَٱلۡعَصۡرِ ۝١ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَفِي خُسۡرٍ ۝٢ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ۝٣﴾ [العصر: 1-3] الآية، (**وَ**) يعلم التناول قطعًا (**عَلَى تَقدِيرِ أن يُشَارَ بِهِ**) أي: باللام (**إلى جَمَاعَةٍ يَكُونُ زَيدٌ**) المستثنى (**مِنهُم**) أي: على تقدير أن يكون اللام للعهد، كما تقول إشارة إلى الجماعة التي يكون زيد المستثنى من جملتهم: جاءني القوم إلا زيدًا؛ فحينئذٍ السامع يحمل إلا على أصلها من الاستثناء، فعلى كلا التقديرين (**فَلا يَتَعَذَّرُ الاستِثنَاءُ المُتَّصِلُ**) فلا يحمل إلا على غير؛ لأنه لا يجوز الحمل عليها إلا إذا اضطر وتعذر أن تكون مستعملة في معناها الحقيقي وهو الاستثناء، (**أو عَدَمُ التَّنَاوُلِ**) عطف على قوله: التناول أي: أو يعلم عدم تناول المستثنى منه إلى المستثنى (**قَطعًا**) أي: جزمًا ويقينًا بناءً (**عَلَى تَقدِيرِ أَن يُشَارَ بِهِ**) أي: باللام (**إِلَى جَمَاعَةٍ لَم يَكُن زَيدٌ**) المستثنى (**مِنهُم**) أي: على تقدير أن يكون اللام الذي في المستثنى منه إشارة إلى جماعة لم يكن المستثنى داخلًا فيهم بل خارجًا عنهم (**فَحِينَئِذٍ لا يَتَعَذَّرُ**) المستثنى (**المُنقَطِعُ**) فلا يجوز حمل إلا على غير؛ لأن العمل بالحقيقة أولى عند جواز العمل بها، ولم يذكر الشارح الفاضل أن يكون اللام للجنس لأن لام الجنس إذا دخل على الجمع اضمحل معنى الجمع، فيراد به المفرد والجنسية لا تكون إلا في المفرد لا الجمع، فلم يوجد شرط أن يكون إلا للصفة حملًا على غير فلا تقول: جاءني الرجال إلا زيد، على أن يكون اللام فيها للجنس، كما لا تقول: جاءني رجل إلا زيد، ولأنه يفهم أيضًا عدم كون اللام للجنس من قوله: أعم من أن يكون متعددًا لفظًا أو تقديرًا، وما دخل عليه لام الجنس لا يكون متعددًا لا لفظًا ولا تقديرًا.

(غَيْرِ مَحْصُورٍ) والمحصور نوعان:
إما الجنس المستغرق نحو: «ما جاءني رجلٌ أو رجالٌ».
وإما بعض منه معلوم العدد نحو: «لَهُ عَلَيَّ عَشْرَةُ دَرَاهِمَ أَوْ عِشْرُونَ».
وإنما اشترط أن يكون غير محصور؛ لأنه إن كان محصورًا على أحد الوجهين وجب دخول ما بعد «إلا» فيه، فلا يتعذر الاستثناء نحو: «كُلُّ رَجُلٍ إِلَّا زَيْدًا جَاءَنِي» و«لَهُ عَلَيَّ عَشْرَةٌ إِلَّا دِرْهَمًا». وإنما يصار عند وجود هذه الشرائط ....

«غير محصورٍ» بالجر صفة بعد صفة بقوله: جمعٍ (وَالمَحصُورُ نَوعَانِ: إمَّا الجِنسُ المُستَغرِقُ) جميع أفراده وذلك إما بدخول اللّام الاستغراقية عليه، وقد علم حاله وإما بوقوع النكرة في سياق النفي سواء كانت مفردة (نَحوُ: مَا جَاءَني رَجُلٌ أَو) جمعًا نحو: ما جاءني (رِجَالٌ) أو كانت مضافًا إليها لكل نحو: ما جاءني كل رجل أو كل رجال، (وَإمَّا بَعضٍ مِنهُ) أي: من الجنس (مَعلُومِ العَدَدِ) وذلك لا يكون إلا بالتعبير عنه بأسماء العدد (نَحوُ: لَهُ عليَّ عَشَرَةُ دَرَاهِم أَو عِشرُونَ) أو مائة أو ألف وأيامًا كان لا يتعذر الاستثناء (وَإِنَّمَا اشتُرِطَ أَن يَكُونَ) المستثنى منه (غَيرَ مَحصُورٍ؛ لأنّهُ إِذَا كَانَ) المستثنى منه (مَحصُورًا عَلَى أَحَدِ الوَجهَينِ) أي: على أن يكون المستثنى منه جنسًا مستغرقًا لكونه معرفًا باللام الاستغراقية أو غيرها أو على أن يكون المستثنى منه بعضًا منه معلوم العدد (وَجَبَ دُخُولُ مَا بَعدَ إلّا فِيهِ) أي: في المستثنى المحصور على أحد الوجهين؛ لأن المقصود من الحصر أن يدخل في المحصور أفراده؛ لأنه لا يكون محصورًا ما لم تكن أفراده منحصرة فيه، فيعلم دخول المستثنى في المستثنى منه قطعًا، (فَلا يَتَعَذَّرُ الاستِثنَاءُ) فلا يعدل عنه (نَحو: كُلُّ رَجُلٍ إِلّا زَيدًا جَاءَني) أو جاءني كل رجل إلا زيدًا، مثال للجنس المستغرق لأن كل إذا أضيف إلى النكرة يحيط الأفراد بحيث لا يبقى فرد منها خارجًا؛ ولذا صح قولك: كل رمانٍ مأكولٌ، وإذا كانت الأفراد داخلة في المستثنى منه جاز استثناء فرد منها فيصح الاستثناء المتصل، (وَلَهُ) أي: لفلان خبر مقدم (عَلَيّ) الجار والمجرور حال من ضمير الظرف أي حال كونها لازمة علي (عَشَرَةٌ) مبتدأ (إلّا دِرهَمًا) هذا مثال لكون الجنس بعضًا معلوم العدد (وَإِنَّمَا يُصَارُ عِندَ وُجُودِ هَذِهِ الشَّرَائِطِ) الثلاثة أن تكون

إلى حمل «إلا» على «غير» (لِتَعَذُّرِ الاسْتِثْنَاءِ) عند وجودها، فيضطر إلى حملها على «غير».

وإنما قلنا في صدر هذا الكلام: إن «إلا» لا تحمل على غير في الصفة غالبًا، فقيدناه بقولنا: «غالبًا»؛ لأنه قد يتعذر الاستثناء في المحصور نحو: «جَاءَنِي مِائَةُ رَجُلٍ إِلَّا زَيْدٌ»، وقد لا يتعذر في غير المحصور نحو: «جَاءَنِي رِجَالٌ إِلَّا وَاحِدًا، وَإِلَّا رَجُلًا، وَإِلَّا حِمَارًا»، ولكن لما كان ذلك نادرًا لم يلتفت المصنف إليه في بيان

إلا تابعة لجمع وأن يكون الجمع منكرًا غير معرف باللام، وأن يكون أيضًا غير محصور بأحد الوجهين فيه إشارة إلى أن اللام متعلق بمفهوم الكلام (إِلَى حَملِ إِلَّا عَلَى غيرِ) أي: إلى أن تكون إلا محمولة على غير، ومستعملة في الصفة مثلها على خلاف وضعها (لِتَعَذُّرِ الاستِثنَاءِ) الذي هو المعنى الموضوع له لكلمة إلا (عِندَ وُجُودِها) أي: عند وجود الشرائط المذكورة؛ لأن الاستثناء المتصل يجب دخوله في المستثنى منه قطعًا، والمنقطع يجب عدم دخوله قطعًا والجمع المنكور الغير المحصور يتناول جماعة غير معينة بحيث لا يجزم فيها تناول المستثنى ولا عدم تناوله فيتعذر فيه كلا النوعين من الاستثناء؛ (فَيَضطَرُّ) السامع (إِلَى حَملِهَا عَلَى غيرِ) واستعمالها في الصفة وإن كان معنى مجازيا (وَإِنَّمَا قُلنا في صَدرِ هَذَا الكَلامِ) أي: في قوله: إذا كانت تابعة لجمع (إنَّ إِلَّا لا تُحمَلُ) مبني للمفعول (عَلَى غيرٍ في الصّفَةِ غَالِبًا؛ فَقَيَّدناهُ) أي: فقيدنا هذا القول مع أنه مطلق (بِقَولِنا: غَالبًا) الفاء في قوله: فقيدناه للتعقيب الرتبي؛ لأن مرتبة المفسر بعد مرتبة المفسر؛ (لأنّهُ) أي: لأن الشأن (قَد يَتَعَذَّرُ الاستِثنَاءُ في المَحصُورِ) أي: في المستثنى منه المحصور لعدم دخول المستثنى فيه قطعًا (نَحوُ: جَاءَني مِائَةُ رَجُل إِلّا زَيدٌ) أي: غير زيد، فإنها تابعة لجمع منكور محصور، ومع ذلك يتعذر الاستثناء لعدم دخول المستثنى فيه بيقين (وَقَد لا يَتَعَذَّرُ) الاستثناء بل يصح (في غَيرِ المَحصُورِ نحوُ: جَاءَني رِجَالٌ إِلّا وَاحِدًا وإِلّا رَجُلًا) في المستثنى المتصل (وَإِلّا حِمَارًا) في المستثنى المنقطع (وَلَكِن) إلا أنه (لَمّا كَانَ ذَلِكَ) أي: تعذر الاستثناء في المحصور وعدم تعذره في غيره (نَادِرًا لَم يَلتَفِت المُصَنِّفُ إِلَيهِ) أي: إلى القيد المذكور (في بَيَانِ

هذه القاعدة.

(نَحْوُ: قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ﴾) أي: في السماء والأرض (﴿ءَالِهَةٌ﴾) جمع «إله»، ولا دلالة فيها على عدد معين فتكون غير محصور (﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾) أي: غير الله (﴿لَفَسَدَتَا﴾) [الأنبياء: 22] أي: لخرجتا عن الانتظام، ....

هَذِهِ القَاعِدَةِ) أي: في بيان حمل إلا على غير، بل بنى الكلام في بيانها على الغالب؛ لأن الغالب عدم تعذر الاستثناء في المحصور لدخوله فيه قطعًا، وتعذره في غير المحصور وبناء الكلام على الغالب مما يكثر ويغلب.

«نحو: قوله تعالى:» في نفي تعدد الآلهة «﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ﴾» **(أي: في السَّمَاءِ وَالأَرضِ)** أفردهما باعتبار الجنس أي: في خلقهما والتصرف فيهما «﴿ءَالِهَةٌ﴾» أي: أمر آلهة أي: لو كان في السماء آلهة متعددة يتصرفون فيها خلقًا وإيجادًا أو إعدامًا وإفناءً، وفي الأرض أيضًا آلهة أخرى متعددة يتصرفون فيها ما أرادوا من الخلق والإيجاد والإحياء والإماتة وغير ذلك **(جَمعُ إِلَهٍ)** على وزن فعالٍ بالكسر بمعنى المفعول من: أله إذا عبد فمعنى إله معبود ثم أطلق على المعبود بالحق والمستحق للعبادة، **(وَلَا دَلَالَةَ فِيهَا)** أي: في آلهة **(عَلَى عَدَدٍ مُعَيَّنٍ، فَتَكُونُ غَيرَ مَحصُورٍ)** فإن الحصر لما عرفت لا يكون إلا في الجنس المستغرق جميع أفراده، بأن يكون مثلًا نكرة وقعت في سياق النفي أو مسورة بكلمة كل أو في بعض منه معلوم العدد وفي آلهة لا يكون شيء من ذلك، فلا يوجد فيها الحصر وإن كانت متعددة «﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾» **(أي: غَيرُ اللهِ)** وقال سيبويه: لا يجوز ههنا إلا الوصف لأنك إذا قلت: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ لم يجز لعدم الدخول بيقين، ولا يجوز البدل أيضًا؛ لأن شرط البدل أن يكون الكلام غير موجب، ولا يجري النفي المعنوي كاللفظي، وأيضًا إنما يجوز فيما يجوز فيه الاستثناء وإذا لم يجز الأصل الذي هو الاستثناء فلا يجوز الخلف الذي هو البدل، «﴿لَفَسَدَتَا﴾» **(أي: لَخَرَجَتَا)** أي: السماء والأرض هذا تفسير باللازم لأن الفساد يستلزم الخروج فالإسناد مجاز عقلي بعلاقة اللازمية لأن تعدد الآلهة يستلزم الخروج فهو لازم التعدد، أو الكلام مبني على الاستعارة التبعية أي: لهلكتا وخرجتا **(عَنِ الانتِظَامِ)** أي: الانتساق يقال: انتظم الأمر إذا انتسق واجتمع وبقي على تلك

فـ«إلا» في الآية صفة؛ لأنها تابعة لجمع منكور غير محصور هي آلهة، ويتعذر الاستثناء، لعدم دخول «الله» في آلهة بيقين، فلم يتحقق شرط صحة الاستثناء، وفي الآية مانع آخر عن حملِ «إلا» على الاستثناء، وهو أنه لو حملت عليه صار المعنى: «﴿لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ﴾ مستثنى منها ﴿ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ﴾»، وهذا لا يدل إلا على أنه ليس فيهما آلهة مستثنى منها الله، وبهذا لا تثبت وحدانية الله تعالى لجواز أن يكون حينئذ فيهما آلهة غير مستثنى منها الله، ....

الحالة من: نظمت اللؤلؤ إذا جمعته وبابه: ضرب كذا في «الصحاح» **(فَإلَّا)** أي: فكلمة إلا **(في)** هذه **(الآيَةِ صِفَةٌ)** لما قبلها لكونها بمعنى غير لوجود شرط كونها صفة؛ **(لأَنَّهَا)** أي: لأن كلمة إلا **(تَابِعَةٌ لِجَمعٍ مَنكُورٍ غَيرِ مَحصُورٍ)** على أحد الوجهين **(هِيَ)** أي: تلك الجمع فالتأنيث باعتبارِ الخبر وهو **(آلِهَةٌ)** وأنت قد عرفت أنه ليس في آلهة حصر على أحد الوجهين، **(وَيَتَعَذَّرُ الاستِثنَاءُ)** الذي هو الأصل في إلا؛ **(لِعَدَمِ دُخُولِ اللهِ في آلِهَةٍ بِيَقِينٍ)** لانتفاء شرط دخوله وهو الاستغراق أو العهد أو الحصر وليس في آلهة شيء منها **(فَلَم يَتَحَقَّق شَرطُ صِحَّةِ الاستِثنَاءِ)** وهو وجوب دخول المستثنى في المستثنى منه بيقين، وذا لا يتحقق إلا بأحد الأشياء الثلاثة فلا يصح المتصل ولا المنقطع أيضًا؛ لأن عدم دخوله غير معلوم أيضًا بيقين، **(وَفِي الآيَةِ مَانِعٌ آخَرُ)** أي: غير المانع الأول **(عَن حَملِ إلَّا عَلَى الاستِثنَاءِ)** الذي هو الحقيقة في إلا **(وَهُوَ)** أي: ذلك المانع **(أَنَّهُ)** أي: الشأن **(لَو حُمِلَت)** أي: إلا **(عَلَيهِ)** أي: على الاستثناء لكونها أصلًا فيه **(صَارَ المَعنَى)** أي: معنى الآية (﴿لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ﴾ **مُستَثنَى مِنهَا**) أي: من تلك الآلهة (﴿ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ﴾) لكنهما لم تفسدا فلزم أن يكون فيهما آلهة غير مستثنى منها الله بل فيهما آلهة داخل فيها الله فلا تكون الآية دالة على التوحيد مع أنها مسوقة له، **(وَهَذَا)** المعنى **(لا يَدُلُّ إلَّا عَلَى أنَّهُ لَيسَ فِيهِمَا آلِهَةٌ مُستَثنَى مِنهَا اللهُ)** لأنه إذا لم تفسدا لزم أن يكون فيهما آلهة داخل فيها الله وهذا شركٌ محضٌ، **(وَبِهَذَا)** المعنى **(لا تَثبُتُ وَحدَانيَّةُ اللهِ)** مع أن الآية مسوقة لإثباتها له **(تَعَالَى لِجَوَازِ أَن يَكُونَ حِينئذٍ)** أي: حين كون معنى الآية هكذا **(فِيهِمَا آلِهَةٌ غَيرُ مُستَثنىً مِنهَا اللهُ)** وإذا كان فيهما آلهة غير مستثنى منها الله تكون الآلهة فيهما متعددة؛ فيلزم الآلهة وهو

بخلاف ما إذا كانت للصفة بمعنى «غير»، فإنه يدل على أنه ليس فيهما آلهة غير الله، وإذا لم يكن فيهما آلهة غير الله يجب أن لا تتعدد الآلهة؛ لأن التعدد يستلزم المغايرة.

(وَضَعُفَ) حمل «إلا» على «غير» (فِي غَيْرِهِ) أي: في غير جمع منكور غير محصور لصحة الاستثناء حينئذ. ومذهب سيبويه: جواز وقوع «إلا» صفة مع صحة الاستثناء، قال: يجوز في قولك: «ما أتاني أَحَدٌ إلا زَيْدٌ» أن يكون «إلا زيد» صفة،

غير جائز فوجب الحمل على الصفة، (بِخِلافِ مَا) أي: المعنى الذي (إِذَا كَانَت) إلا فيه (للصِّفَةِ) حال كونها (بِمَعنَى غَيرٍ؛ فإِنَّهُ) أي: حمل غير بمعنى الصفة (يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَيسَ فِيهِمَا آلِهَةٌ غَيرُ اللهِ) يعني: يدل على أنه ليس فيهما إلا الله الواحد الأحد (وَإِذَا لَم يَكُن فِيهِمَا آلِهَةٌ غَيرُ اللهِ يَجِبُ أَن لا تَتَعَدَّدُ الآلِهَةُ) حيث لا يكون جمعًا ولا مثنى؛ لأنه كما يلزم الفساد من المجموع يلزم من المثنى أيضًا فلزم أن لا يكون الإله إلا واحدًا؛ (لأنَّ التَّعَدُّدَ) أي: تعدد الآلهة (يَستَلزِمُ المُغَايَرَةِ) أي: المنازعة والمجادلة ولا يخفى أن وصف الجمع بالمغايرة لشيء أن كل جزء منه غير ذلك الشيء، فقولنا: جاءني رجال غير زيد، بمعنى: أن كل رجل منها غيره؛ لأن الجمع من حيث الجمع غيره كذا في «الحاشية»، ولأن العقل لم يجز المواطأة في كل الأمور وفي كل الأزمان بين الآلهة ولا بين الاثنين فوجب أن يكون الإله واحدًا ليس إلا.

«وضعف» بالضم (حَملُ إِلَّا عَلَى غَيرٍ) أعني: ضعف إخراج إلا عن معناها الحقيقي الذي هو الاستثناء واستعمالها في المعنى المجازي الذي هو الحمل على غير «في غيره» متعلق بقوله: وضعف (أَي: في غَيرِ جَمعِ مَنكُورٍ غَيرِ مَحصُورٍ) يعني: إذا كانت واقعة بعد غير الجمع المنكور (لِصِحَّةِ الأَستِثنَاءِ) ولأن العمل بالمعنى الحقيقي هو الأولى (حِينئِذٍ) أي: حين إذ كانت واقعة بعد غير الجمع المنكور (وَمَذهَبُ سِيبَويهِ جَوَازُ وُقُوعِ إِلَّا صِفَةً) إذا كانت تابعة لغير جمع منكور غير محصور أيضًا من غير ضعف (مَعَ صِحَّةِ الاستِثنَاءِ) الذي هو معناها الحقيقي؛ لأنه يجوز العمل بالمجاز حين يمكن العمل بالحقيقة، (قَالَ) أي: سيبويه (يَجُوزُ في قَولِكَ: مَا أَتَاني أَحَدٌ إِلَّا زَيدٌ، أَن يَكُونَ إِلَّا زَيدٌ صِفَةً) لأحد

وعليه أكثر المتأخرين، تمسكًا بقوله:

وَكُــلُّ أَخٍ مُــفَــارِقُــهُ أَخُــوهُ ... لَـعَـمْـرُ أَبِـيـكَ إِلَّا الْـفَـرْقَـدَانِ

فـ«إلا الفرقدان» صفة لـ«كلُّ أخٍ» لا استثناء منه، وإلا وجب أن يقال: «إلا الفرقدين» بالنصب، وحمل المصنف ذلك على الشذوذ، وقال في البيت شذوذان آخران:

بمعنى غير، وإن لم يكن جمعًا منكورًا غير محصور أي: ما أتاني أحد غير زيد، ويجوز أيضًا أن يكون استثناء فحينئذٍ يجوز النصب على الاستثناء ويختار البدل؛ لأنه من القسم الثاني، (وَعَليهِ) أي: على مذهب سيبويه (أَكثَرُ المُتَأخِّرِينَ) لكونه إمامًا في هذا الفن وقدوة (تَمَسُّكًا) مفعول له أو حال أي: متمسكين (بِقَولِهِ) أي: بقول عمرو بن معدي كرب وهو جاهلي لا يقول بفناء العالم، ويحتمل أن يريد لا يفترقان ما دامت الدنيا باقية، قال أبو سعيد: قائل هذا البيت جاهلي لا يقر بالبعث وينكر فناء العالم، ويجوز أن يريد أنهما لا يفترقان ما دامت الدنيا باقية، وإذا فنيت افترقا ويكون من قبيل إطلاق العام وإرادة الخاص كذا في «اللباب».

(وَكُلُّ) مبتدأ مضاف إلى (أَخٍ مُفَارِقُهُ) إما مبتدأ والضمير راجع إلى المضاف إليه و(أَخُوهُ) فاعله لاعتماده على المبتدأ وإما خبر مقدم، وأخوه مبتدأ مؤخر، والجملة خبر الأول؛ لأنه من قبيل فإن طابقت مفردًا جاز الأمران، (لَعَمرُ) مبتدأ مضاف إلى (أَبِيكَ) وخبره محذوف وجوبًا أي: بقاء أبيك وذاته ما أقسم به أن الأمر في الواقع كذلك (إِلَّا الفَرقَدَانِ) بالفتح والكسر نجمان قريبان من القطب حيث يكون في شماله بحيث لا يفارق أحدهما الآخر (فإِلَّا الفَرقَدَانِ) في البيت بالرفع (صِفَةٌ) للمبتدأ، وهو (لِكُلِّ أَخٍ لا استثناء منه وَإِلَّا) أي: وإن كان استثناء منه (وَجَبَ أَن يُقَالَ: إِلَّا الفَرقَدَينِ بالنَّصبِ) لأن نصب التثنية بالياء والمستثنى إذا كان في كلام موجب يجب نصبه على ما سبق، وههنا كذلك فلما رفع علم أن إلا محمول على غير في الصفة، وإن كانت تابعة لغير الجمع المنكور (وَحَمَلَ المُصَنِّفُ ذَلِكَ) أي: هذا البيت (عَلَى الشُّذُوذِ، وَقَالَ) أي: المصنف بعد ما حمله على الشذوذ (في) هذا (البَيتِ شُذُوذَانِ آخَرَانِ) أي: غير الشذوذ الأول

أحدهما: وصف كل دون المضاف إليه، والمشهور وصف المضاف إليه؛ إذ هو المقصود، و«كل» لإفادة الشمول فقط.

وثانيهما: الفصل بالخبر بين الصفة والموصوف، وهو قليل.

(وَإِعْرَابُ «سِوَى وَسَوَاءٍ» النَّصْبُ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ) أي: بناء على ظرفيتهما؛

وهو حمل إلا على غير عند عدم الشرط (**أَحَدُهُما**) أي: أحد الشذوذين (**وَصفُ كُلٍّ دُونَ المُضَافِ إليهِ**) لأنه لو كان صفة للأخ لقيل: إلا الفرقدين بالجر؛ لأن المطابقة بينهما في الإعراب شرط فلما قيل: إلا الفرقدان بالرفع علم أنه صفة المضاف دون المضاف إليه (**وَالمَشهُورُ**) في الاستعمال (**وَصفُ المُضَافِ إِلَيهِ**) كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾ [الأنبياء: 30] لأن الحي بالجر صفة شيء؛ (**إذ هُوَ المَقصُودُ**) من الكلام (**وَ**) لفظة (**كُلٌّ**) ليست إلا (**لإفَادَةِ الشُّمُولِ**) أي: شمول المضاف إليه أفراده إذا كان المضاف إليه نكرة كقوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾ [آل عمران: 185] (**فَقَط، وَثَانِيهِمَا**) أي: ثاني الشذوذين (**الفَصلُ بالخَبَرِ**) وهو قوله: مفارقه أخوه والفصل بالقسم أيضًا (**بَينَ الصِّفَةِ**) وهي الفرقدان (**وَالمُوصُوفِ**) وهو كل (**وَهُوَ**) أي: الفصل بينهما (**قَلِيلٌ**) لأن الصفة والموصوف لما نزلا منزلة الشيء الواحد في الصدق وغيره؛ لكون الصفة عين الموصوف أبيا أن يقع بينهما أجنبي، ولكن لما تغايرا في اللفظ جاز الفصل بينهما بأجنبي من هذا الوجه وإن كان قليلًا (**وَإِعرَابُ سِوَى وَسَوَاءٍ النَّصبُ عَلَى الظَّرفيَّةِ**) أي: على أن يكون كل واحد منهما مفعولًا فيه للفعل المتقدم (**أي: بِنَاءً**) مفعول له لقوله: النصب أو حال منه أي: مبنيا (**عَلَى ظَرفِيَّتِهِمَا**) لكون كل منهما بمعنى المكان منصوبًا بتقدير في أحدهما لفظًا وفي الآخر تقديرًا كما ينصب لفظة مكان، وفي الرضي: وإنما انتصب سوى لأنه في الأصل صفة ظرف مكان وهو مكان قال الله تعالى: ﴿مَكَانًا سُوًى﴾ [طه: 58] أي: مستويًا ثم حذف الموصوف وأقيم الصفة مقامه مع قطع النظر عن معنى الموصوف أي: معنى الاستواء الذي كان في سوى فصار سوى بمعنى مكان فقط، فاستعمل استعمال لفظ مكان لما قام مقامه انتهى، فقس عليه سواء لاتحادهما في المعنى؛

لأنك إذا قلت: «جاءني القومُ سوى زَيْدٍ أو سواءَ زيدٍ» فكأنك قلت: «مَكَانَ زَيْدٍ» أي: عَلَى المذهب الْأَصَحِّ وهو مذهب سيبويه، فهما عنده لازمَا الظرفية.

وعند الكوفيين: يجوز خروجهما عن الظرفية، والتصرف فيهما رفعًا ونصبًا وجرًّا كـ«غير» متمسكين بقول الشاعر:

وَلَـمْ يَـبْـقَ سِـوَى الْـعُـدْوَا ... نِ دِنَّـاهُـمْ كَـمَـا دَانُـوا

(**لأَنَّكَ إِذَا قُلتَ: جَاءَنِي القَومُ سُوَى زَيدٍ أَو سَوَاءَ زَيدٍ**) ولكن شرط بعضهم وجوب إضافته إلى المعارف؛ فلا يجوز جاءني القوم سوى رجلٍ، أو سواء رجل وهو الظاهر من كلامهم ليكون معرفة بالإضافة إليها، (**فَكَأَنَّكَ قُلتَ**) جاءني القوم (**مَكَانَ زَيدٍ**) حيث هو لم يجئ إلا أن كل واحد منهما ههنا بمعنى غير؛ لأن معنى قولك: جاءني القوم سوى أو سواء زيد غير زيد؛ لأنه ليس فيهما الآن معنى الظرفية، وما قيل: إنهما منصوبان على الظرفية باعتبار الأصل؛ لأنهما من صفات الظروف وإذا حذفت موصوفاتها بقيت هي على حالها، «على الأصح» (أي:) بناء (**عَلَى المَذهَبِ الأَصَحِّ**) لأن فيهما مذهبين (وَ) الأصح (**هُوَ مَذهَبُ سِيبويهِ فَهُمَا عِندَهُ لازِمَا**) أصله: لازمان سقطت النون بالإضافة الخ (**الظَّرفِيَّةِ**) لما قلنا: إن النصب فيهما على الظرفية باعتبار الأصل لا باعتبار الحال ولم يلزم عنده الخروج عن الظرفية (**وَعِندَ الكُوفِيينَ يَجُوزُ خُرُوجُهُمَا عَن الظَّرفِيَّةِ**) وأن يجعلا اسمين برأسهما (**وَالتَّصَرُّفُ فِيهِمَا رَفعًا وَنَصبًا وَجَرًّا**) باقتضاء العوامل (**كَغَيرٍ**) أي: كما يتصرف في غير رفعًا ونصبًا وجرا على حسب العوامل (**مُتَمَسِّكِينَ بِقَولِ الشَّاعِرِ**) وهو سهيل بن شيبان، أوله:

فلما صرح الشر وأمسى وهو عريان

أي: فلما ظهر الشر وكشف واستقر واشتد، (**وَلَم يَبقَ سِوَى العُدوَانِ**) سوى مرفوع تقديرًا على أنه فاعل لم يبق بمعنى: غير والعدوان مصدر من عدا يعدو عدوانًا مثل: غفران أي: ولم يبق غير العداوة (**دِنَّاهُم**) جواب لما وهو ماضٍ معلوم متكلم مع الغير من: دانه يدينه بالكسر من باب: ضرب أذله واستعبده، أصله: ديناهم مثل بيعنا فاعل مثله أي: جازيناهم (**كَمَا دَانُوا**) أي: كما فعلوا لا أزيد ولا أنقص، وأجيب عنه: بأنه محمول على الضرورة أو الشذوذ وإن سوى

وزعم الأخفش: أن «سواء» إذا أخرجوه عن الظرفية أيضًا نصبوه أيضًا استنكارًا لرفعه، فيقولون: «جاءني سَوَاءَكَ، وفي الدارِ سَوَاءَكَ»، ومثل هذا في استنكار الرفع فيما غلب انتصابه على الظرفية قوله تعالى: ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيۡنَكُمۡ﴾ بالنصب.

ليس بفاعل لم يبق على ما قالوا، بل صفة لموصوف مقدر أي: لم يبق شيء سوى العداوة بل بقيت العداوة فقط؛ لأنه يجوز تقدير موصوف سوى كما جاز في غيره.

(**وَزَعَمَ الأَخفَشُ: أَنَّ سَوَاءً**) بالمد (**إِذَا أَخرَجُوهُ**) أي: إذا أخرج الكوفيين سواء (**عَن الظَّرفِيَّةِ نَصَبُوهُ أَيضًا**) أي: كما نصبوه حين كونه ظرفًا (**استِنكَارًا لِرَفعِهِ**) باعتبار أصله، وإنما خص الزعم في سواء بالمد؛ لكون نصبه لفظيا وإذا رفع يكون أيضًا لفظيا، وأما سوى بالقصر فنصبه تقديري ورفعه كذلك فلم يظهر الإعراب فيه، (**فَيَقُولُونَ: جَاءَني سَوَاءَكَ**) بالنصب وإن كان فاعلًا لجاء (**وَ**) يقولون أيضًا (**في الدَّارِ سَوَاءَكَ**) بالنصب وإن كان فاعلًا للظرف لأن عندهم يعمل الظرف في الفاعل الظاهر من غير اعتماد على شيء، (**وَمِثلُ هَذَا**) أي: مثل ما أخرجوه عن الظرفية ونصبوه مبتدأ (**في استِنكَارِ الرَّفعِ**) أي: في استنكار رفعه (**فِيمَا**) أي: في الظرف الذي متعلق باستنكار (**غَلَبَ انتِصَابُهُ عَلَى الظَّرفِيَّةِ، قَولُهُ تَعَالى**) مبتدأ مؤخر فقوله: ومثل هذا خبر مقدم، وهذا أليق بالمعنى (﴿**لَقَد تَّقَطَّعَ بَيۡنَكُمۡ**﴾ [**الأنعام: 94**] **بالنَّصبِ**) أي: بنصب: بينكم، مع أنه فاعل لقوله: لقد تقطع، أي: لقد تقطع وصلتكم وانتصابكم، ومثله قوله: ومنهم دون ذلك، وتقول أيضًا في: فوق السداسي دون السباعي.

* * *

[خبر كان وأخواتها]

(خَبَرُ كَانَ وَأَخَوَاتِهِ) وستعرفها في قسم الفعل - إن شاء الله تعالى - (هُوَ الْمُسْنَدُ بَعْدَ دُخُولِهَا) أي: دخول «كان» أو إحدى أخواتها.

والمراد ببعدية المسند لدخولها أن يكون إسناده إلى اسمها واقعًا بعد دخولها على اسمها وخبرها، ولا شك أن ذلك إنما يتصور بعد تقرر الاسم والخبر، فالإسناد الواقع بين أجزاء الخبر المقدم ....

[خبر كان وأخواتها]

ولما فرغ من المنصوبات الحقيقية والملحقات شرع في بيان المنصوبات الملحق عاملها وهو أربعة وقدم باب كان؛ لأنه فعل ظاهرًا، ولذا ذكره في بحث الفعل لكن لما كان في منصوبه قصور عن اسم المفعول لم يسم مفعولًا، بل يشبه به في وقوعه بعد المرفوع غالبًا كما أن المفعول يقع بعد الفاعل غالبًا، ولأنه لما شبه العامل بالفعل المتعدى شبه ما عمل فيه بالمفعول، فقال: «خبر كان» وما يشتق منه إما داخلة تحت كان أو في قوله: «وأخواته» أي: أشباهها (**وَسَتَعرِفُهَا فِي قِسمِ الفِعلِ**) أي: ستقف على أخوات كان وتفصيلها في بحث الفعل (**إن شَاءَ اللهُ تَعَالَى**) «هو» فصل أو مبتدأ راجع إلى خبر كان والجملة خبر «المسند» أي الذي أسند «بعد دخولها» (**أي**) بعد (**دُخُولُ كَانَ**) وما يشتق منها (**أَو**) بعد دخول (**إِحدَى أَخَوَاتِهَا**) بحذف المضاف (**وَالمُرَادُ بِبَعدِيَّةِ المُسنَدِ لِدُخُولِهَا**) أي: لدخول كان أو إحدى أخواتها (**أَن يَكُونَ إِسنَادُهُ**) أي: إسناد خبر كان أو إحدى أخواتها لا إسناد كان أو إحدى أخواتها كما يتبادر إلى الفهم (**إِلَى اسمِهَا**) متعلق بإسناده والضمير راجع إلى كان أي: إلى اسم كان (**وَاقِعًا**) وثابتًا (**بَعدَ دُخُولِهَا عَلَى اسمِهَا وَخَبرِهَا، وَلَا شَكَّ أَنَّ ذَلِكَ**) أي: البعدية (**إِنَّمَا يُتَصَوَّرُ**) أي: لا يمكن أن توجد البعدية إلا (**بَعدَ تَقَرُّرِ الاسمِ وَالخَبَرِ**) أي: إلا بعد أن يكون الاسم اسمًا لها والخبر خبرًا لها؛ (**فَالإِسنَادُ الوَاقِعُ**) الثابت (**بَينَ أَجزَاءِ الخَبَرِ**) إذا كان الخبر جملة اسمية أو فعلية (**المُقَدَّمِ**) اسم مفعول من قدم بالتشديد بالرفع

على تقرره لا يكون بعد دخولها، بل يكون قبله، فلا ينتقض التعريف بمثل: «كَانَ زَيْدٌ يَضْرِبُ أَبُوهُ»، ولا بمثل: «كَانَ زَيْدٌ أَبُوهُ قَائِمٌ»، بأن يقال: يصدق على «يَضْرِبُ» و«قَائِمٌ» في هذين المثالين المعرف، وليسا من أفراد المعرف. ويمكن أن يقال في جواب هذا النقض: إن المراد بدخولها ورودها للعمل فيما وردت عليه كما سبقت الإشارة إليه في خبر «إن» وأخواتها (مِثْلُ: «كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا»).

صفة بعد صفة للإسناد (**عَلَى تَقَرُّرِهِ**) أي: تقرر الخبر أي: قبل أن يكون خبرًا لكان أو إحدى إخواتها (**لا يَكُونُ**) ذلك الإسناد (**بَعدَ دُخُولِهَا**) أي: دخول كان، (**بَل**) لا (**يَكُونُ**) إلا (**قَبلَهُ**) أي: قبل الدخول فيه رد على الرضي حيث قال: ويدخل في التعريف نحو: قائم في قولك: كان زيد أبوه قائم، مع أنه ليس بخبر كان ويصدق عليه أنه المسند بعد دخول كان، (**فَلا يَنتَقِضُ التَّعرِيفُ**) أي: تعريف خبر كان وأخواتها (**بِمِثلِ**) أي: بما يسند إلى ما ليس باسم كان سواء كان فعلًا نحو: (**كَانَ زَيدٌ يَضرِبُ أَبُوهُ**) أو كان زيد قام أبوه، (**وَلا بِمِثلِ**) يعني: أو اسمًا مثل: (**كَانَ زَيدٌ أَبُوهُ قَائِمٌ، بَأن يُقَالَ**) متعلق بقوله: فلا ينتقض وبيان لوجه الانتقاض وتفسير له (**يَصدُقُ عَلَى**) الفعل الذي هو (**يَضرِبُ**) الاسم الذي هو (**وَقَائِمٌ في هَذَينِ المِثَالَينِ المُعَرَّفُ**) بفتح الراء؛ لأنه مصدر ميمي والمصدر الميمي من الزوائد يجيء على وزن اسم المفعول منه أي: التعريف يعني: يصدق على كل منهما أنه المسند بعد دخول كان وأخواتها، (**وَلَيسَا**) أي: ليس يضرب وقائم (**مَن أَفرَادِ المُعَرّفِ**) بفتح الراء أيضًا اسم مفعول من التفعيل أي: الذي عرف وهو خبر كان يعني: لا يصدق عليه أنه خبر كان فارتفع مثل هذا الاعتراض بقول الشارح: فالإسناد الواقع بين أجزاء الخبر المقدم على تقرره لا يكون بعد دخولها، بل يكون قبله؛ لأن إسناد يضرب وقائم إلى أبوه كان موجودًا قبل دخولها ولم ينفسخ بدخولها، (**وَيُمكِنُ أَن يُقَالَ**) وكأنه جواب ثانٍ (**في جَوَابِ هَذَا النَّقضِ**) الذي أورده الرضي (**إنَّ المُرَادَ بِدُخُولِهَا وُرُودُها**) واستيلاؤها (**للعَمَلِ**) يعني: لرفع الاسم ونصب الخبر (**فِيمَا وَرَدَت عَلَيهِ كَمَا سَبَقَت الإشَارَةِ إِلَيهِ**) يعني: كما بين (**في خَبَرِ إنَّ وَأَخَوَاتِهَا**) في المرفوعات وقد حقق هناك فمن أراده فليرجع إليه وههنا إنما وردت على مجموع يضرب أبوه المسند إلى زيد لا على يضرب وحده حتى يرد ما ورد، «مثل: كان زيدٌ قائمًا»

(وَأَمْرُهُ) أي: أمر خبر «كان» وأخواتها (كَأَمْرِ خَبَرِ الْمُبْتَدَإِ) في أقسامه وأحكامه وشرائطه على ما سبق في بحث المبتدأ والخبر.

(وَ) لكنه (يَتَقَدَّمُ) على اسمها حال كونه (مَعْرِفَةً) حقيقة أو حكمًا كالنكرة المخصصة، لاختلاف اسمها وخبرها في الإعراب، فلا يلتبس أحدهما بالآخر، وذلك إذا كان الإعراب فيهما أو في أحدهما لفظيًّا نحو: «كَانَ الْمُنْطَلِقَ زَيْدٌ»، أو «كَانَ هَذَا زَيْدٌ»، ....

فإن قائمًا مسند إلى زيد بعد دخول كان لزوال الإسناد أي: الحاصل بالعامل المعنوي بدخول العامل اللفظي «وأمره» (**أَي: أَمرُ خَبَرِ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا**) أي: حاله وشأنه «كأمر خبر المبتدأ» أي: كحاله وشأنه (**في أَقسَامِهِ**) من كونه مفردًا وجملة ومعرفة ونكرة (**وَأَحكَامِهِ**) من كونه واحدًا ومتعددًا ومثبتًا ومنفيًّا ومحذوفًا ومذكورًا، (**وَشَرَائِطُهُ**) من أنه لا بد من ضمير إذا كان جملة (**عَلَى مَا سَبَقَ في بَحثِ المُبتدأ وَالخَبَرِ**) ووجوب تقديم الخبر على الاسم إذا كان نكرة والخبر ظرفًا نحو: كان في الدار رجلٌ، وجواز تقديمه عليه إذا كان معرفة نحو: كان في الدار زيدٌ، إلى غير ذلك من الأحوال المذكورة سابقًا.

«و» (**لَكِنَّهُ**) استدراك من التشبيه المفيد للتسوية بينهما وبيان الفرق بينهما أيضًا «يتقدم» خبر كان (**عَلَى اسمِهَا حَالَ كَونِهِ**) أي: كون الخبر «معرفةً» (**حَقِيقَةً**) تمييز مثل: كان المنطلق زيد (**أَو حُكمًا كَالنَّكِرَةِ المُخَصَّصَةِ**) مثل قولك: كان خيرًا من جاهلٍ رجلٌ عالمٌ، وأما إذا كان خبر المبتدأ معرفة أو نكرة فيجب تقديم المبتدأ على الخبر؛ لئلا يقع الالتباس فيها؛ (**لاختِلافِ اسمِهَا وَخَبَرِها في الإعرَابِ**) لأنه في الأول رفع وفي الثاني نصب فيحصل الفرق بينهما سواء قدم أو أخر؛ (**فَلَا يَلتَبِسُ أَحَدُهُمَا بالآخَرِ**) فيجوز التقديم والتأخير في الخبر حينئذٍ مع أن الأصل والأولى هو الثاني لكونه مسندًا، (**وَذَلِكَ**) أي: جواز تقديم الخبر على الاسم إذا كان الخبر معرفة حقيقة أو حكمًا واقع وثابت (**إذَا كَانَ الإعرَابُ فِيهِمَا أو في أَحَدِهِمَا لَفظِيًّا**) هذا إشارة إلى أن إطلاق المصنف ليس على ما ينبغي ولا بد من تقييده (**نَحوُ: كَانَ المُنطَلِقَ زَيدٌ**) مثال لما كان إعرابهما لفظيًّا، (**أَو كَانَ هَذَا زَيدٌ**) مثال لما كان إعراب أحدهما لفظيًّا؛ لأن إعراب اسم الإشارة

بخلاف المبتدأ والخبر، فإن الإعراب فيهما لا يصلح للقرينة، لاتفاقهما فيه، بل لا بد من قرينة رافعة للبس، وكذلك إذا انتفى الإعراب في اسم «كان» وخبرها جميعًا، ولا قرينة هناك لا يجوز تقديم الخبر، نحو: «كَانَ الْفَتَى هَذَا».

فيه محلي لا لفظي، ولا تقديري لأن تخالف إعرابهما بالرفع والنصب رافع اللبس فيجوز التقديم والتأخير إلا أن تقديم الاسم هو الأصل على ما مر في بحث الفاعل، وههنا ستة أقسام باعتبار القسمة العقلية؛ لأن الإعراب إما لفظي أو تقديري أو محلي فكان ثلاثة أقسام ومعمول كان اسم وخبر إذا ضرب الاثنان في الثلاثة صار الحاصل ستة: أما إعرابهما لفظيان نحو: كان المنطلق زيدًا، والأول لفظي والثاني تقديري نحو: كان زيد الفتى، أو بالعكس نحو: كان موسى العالم، أو الأول لفظي والثاني محلي، أو بالعكس نحو: كان زيد هذا، أو كان هذا زيدًا، وفي هذه الأقسام الثلاثة يجوز التقديم والتأخير لعدم الالتباس، وإما تقديريان وإما محليان، وأما الأول تقديري، والثاني محلي أو بالعكس وفي هذه الثلاثة لا يجوز التقديم بل يجب تقديم الاسم على الخبر لدفع الالتباس؛ لأنه إذا انتفى الإعراب لفظيا والقرينة وجب تقديم الاسم لما سبق في الفاعل، (**بِخِلافِ المُبتَدأ وَالخَبَرِ**) لأنه إذا كانا معرفتين أو متساويين في التعريف أو لا يجب تقديم المبتدأ على الخبر سواء كان إعرابهما لفظيا أو غيره لدفع الالتباس، (**فَإنّ الإعرَابَ فِيهِمَا**) أي: في المبتدأ والخبر (**لا يَصلُحُ للقَرِينَةِ**) يعني: للدلالة على أن أحدهما مبتدأ والآخر خبر؛ (**لاتِّفَاقِهِمَا فِيهِ، بَل لا بُدَّ مِن قَرِينَةٍ رَافِعَةٍ**) إما بالراء أو بالدال (**للّبسِ**) وإذا لم توجد وجب أن يكون المقدم مبتدأ والمؤخر خبرًا لهما سواء قدم الاسم أو الصفة نحو: زيد المنطلق، أو المنطلق زيد، إلا أن يكون الأول هو الأولى، وهو ظاهر لمن له قلب سليم، (**وَكَذَلِكَ**) أي: كما أن تقديم المبتدأ على الخبر واجب (**إذَا انتَفَى الإعرَابِ**) اللفظي لا مطلق الإعراب (**في اسم كَانَ وَخَبرِهَا جَمِيعًا وَلا قَرِينَةَ**) تدل على أن أحدهما اسم والآخر خبر (**هُنَاكَ**) أي: عند انتفاء الإعراب اللفظي فيهما جميعًا، (**لا يَجُوزُ تَقدِيمُ الخَبَرِ**) على الاسم بل يجب تقديم الاسم لما بينا لك آنفًا (**نَحوُ: كَانَ الفَتى هَذَا**) أو كان القبعثرى موسى أو كان هذا ذاك.

(وَقَدْ يُحْذَفُ عَامِلُهُ) أي: عامل خبر «كان»، وهو «كان»، لا خبر كان وأخواتها؛ لأنه لا يحذف من هذه الأفعال إلا «كان»، وإنما اختصت بهذا الحذف، لكثرة استعمالها (فِي مِثْلِ: «النَّاسُ مَجْزِيُّونَ بِأَعْمَالِهِمْ إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ وَإِنْ شَرًّا فَشَرٌّ». وَيَجُوزُ فِي مِثْلِهَا) أي: في مثل هذه الصورة، وهي أن يجيء بعد «إن» اسم، ثم فاء بعده اسم ....

«وقد يحذف» جوازًا لكونه مقابلًا لوجوب حذفه في قوله: ويجب الحذف «عامله» (أي: عَامِلُ خَبَرِ كَانَ، وَهُوَ) أي: عامل خبر كان لفظ (كَانَ، لا خَبَرَ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا) يعني: أن هذا الحذف ليس يجري ويعم إلى كان واخواتها بل يكون مخصوصًا بكان فقط؛ (لأَنَّهُ لا يُحذَفُ مِن هَذِهِ الأفعَالِ) أي: الأفعال الناقصة الناصبة للخبر (إِلَّا كَانَ) فانحصر الحذف فيها (وَإِنَّمَا اختَصَّت بِهَذَا الحَذفِ) يعني: إنما جعل هذا الحذف مخصوصا بكان من بين أخواتها؛ (لِكَثرَةِ استِعمَالِهَا) تصرفا ولمجيئها على معانٍ متعددة دون سائرها فكانت أم الباب فيتوسع في استعمالها بالحذف وغيره، ولأن دائرة الأصل أوسع «في مثل» متعلق بقوله: وقد يحذف «الناس» مبتدأ اللام فيه للجنس أو الاستغراق «مجزيون» خبر «بأعمالهم» متعلق بالخبر لقوله تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ تُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍۭ بِمَا كَسَبَتْ﴾ [غافر: 17] ولما قيل: وللعباد أفعال بها يثابون وعليها يعاقبون يعني: الأفعال الاختيارية «إن خيرًا فخيرٌ وإن شرا فشر» وفي الرضي: واعلم أنه يجوز حذف كان مع اسمها بعد إن ولو نحو: لأرتحلن وإن راجلًا ولو فارسًا أي: وإن كنت ولو كنت ونحو: أرحل ولو راجلًا وإن راجلًا، انتهى، ومنه قوله عليه السلام: (أُطلُبُوا العِلمَ وَلَو بالصِّينِ) أي: ولو كان العلم بالصين أو ولو كنتم بالصين، و(تَصَدَّقُوا وَلَو بِظِلفٍ مُحرَقٍ) و(أَولِم وَلَو بِشَاةٍ).

«ويجوز في مثلها» (أي: مِثلِ هَذِهِ الصُّورَةِ) المراد بها هذه الجملة؛ لأنه لا فرق بين أن يقال: هذه الصورة وبين أن يقال: هذه الجملة إذا كان المشار إليه جملة وهها كذلك (وَهِيَ) أي: الصورة المذكورة (أن يَجِيءَ بَعدَ إن اسمٌ، ثُمَّ فَاءٌ بَعدَهُ اسمٌ) يعني: أن تكون مركبة ومصدرة بحرف الشرط الذي هو إن وبعد حرف الشرط يكون اسم وبعد هذا الاسم يكون اسم آخر مصدرًا بالفاء الجزائية نحو:

(أَرْبَعَةُ أَوْجُهٍ):

1 - نصب الأول ورفع الثاني: وهو أقواها، نحو: «إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ»، أي: «إِنْ كَانَ عَمَلُهُ خَيْرًا فَجَزَاؤُهُ خَيْرٌ».

2 - ونصبهما: نحو: «إِنْ خَيْرًا فَخَيْرًا» على المعنى: «إِنْ كَانَ عَمَلُهُ خَيْرًا فَكَانَ جَزَاؤُهُ خَيْرًا».

3 - ورفعهما: نحو: «إِنْ خَيْرٌ فَخَيْرٌ»، أي: «إِنْ كَانَ فِي عَمَلِهِ خَيْرٌ فَجَزَاؤُهُ خَيْرٌ».

المرء مقتولٌ بما قتل إن سيفًا فسيف، وإن خنجرًا فخنجر وإن حجرًا فحجر، وكذا غيره، «أربعة أوجهٍ» بحسب القسمة العقلية على ما أشار إليه الشارح: (نَصبُ الأَوَّلِ) على أن يكون خبر كان المحذوفة مع اسمها جوازًا بقرينة حرف الشرط؛ لأنها تقتضي أن تدخل على الفعل ويكون النصب مشعرًا به، (وَرَفعُ الثَّاني) على أن يكون خبر مبتدأ محذوف جوازًا بقرينة كونه جزاء الشرط والجزء لا يكون إلا جملة اسمية أيضًا (وَهُوَ) أي: نصب الأول ورفع الثاني (أَقوَاهَا) أي: أقوى الوجوه الأربعة لقلة الحذف فيه وقوة المعنى، ولكون الجملة الاسمية جزاء بعد الفاء أكثر وقوعًا من الفعلية، ولكونه عملًا بالقياس وهو حذف المبتدأ (نَحوُ: إن خَيرًا فَخِيرٌ، أي: إن كَانَ عَمَلُهُ خيرًا فَجَزَاؤُهُ خَيرٌ) لأن الجزاء مرتب على العمل في الخيرية؛ لأنه لا يجزى بالشر في مقابلة الخير، ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّـٰمٍ لِّلۡعَبِيدِ﴾ [فصلت: 46]، فحذف كان واسمها لدلالة حرف الشرط؛ لأنه لا يليه إلا الفعل والمبتدأ أيضًا لدلالة حرف الفاء عليه لما قلنا: إنها أكثر في الجملة الاسمية، (وَنَصبُهُمَا) أي: نصب الاسم الأول والثاني أيضًا (نَحوُ: إن خَيرًا فَخِيرًا) بناء (عَلَى المَعنَى إن كَانَ عَمَلُهُ خيرًا فَكَانَ جَزَاؤُهُ خيرًا) أي: فقد كان؛ لأنه لا بد للفاء من قد في الماضي، وقيل أيضًا: إذا حذف فعل الجزاء لا بد له من الجزاء فحذف كان مع اسمها من الشرط لما قلنا في الوجه الأول ومن الجزاء أيضًا تحقيقًا ولمتابعة الشرط؛ لأن قرينة الحذف في الشرط تكون قرينة له أيضًا لكون الشرط والجزاء كالجملة الواحدة، (وَرَفعُهُمَا) أي: رفع الاسمين معًا (نَحوُ: إن خَيرٌ فَخَيرٌ، أي: إن كَانَ في عَمَلِهِ خَيرٌ فَجَزَاؤُهُ خَيرٌ) بناء على أن رفع

4 - وعكس الأول: نحو: «إِنْ خَيْرٌ فَخَيْرًا» أي: «إِنَ كَانَ فِي عَمَلِهِ خَيْرٌ فَكَانَ جَزَاؤُهُ خَيْرًا». وقوة هذه الوجوه وضعفها بحسب قلة الحذف وكثرته.
(وَيَجِبُ الْحَذْفُ) أي: يجب حذف عامله، يعني: «كان» (فِي مِثْلِ: «إِمَّا أَنْتَ

الأول على أنه اسم كان المحذوفة مع خبرها، ورفع الثاني على أنه خبر مبتدأ محذوف إلا أنه ينبغي أن يكون الضمير في فجزاؤه راجعًا إلى العمل أي: فجزاء العمل لأن المجزي هو العمل، (وَعَكسُ) القسم (الأَوَّلِ) يعني: رفع الأول ونصب الثاني (نَحوُ: إن خَيرٌ فَخَيرًا، أي: إن كَانَ في عَمَلِهِ خَيرٌ فَكَانَ جَزَاؤُهُ خَيرًا) على أن يكون رفع الأول على أنه اسم كان المحذوفة مع خبرها، ونصب الثاني على أنه خبر كان المحذوفة مع اسمها، وهذا القسم أقبح الوجوه؛ لأنه عكس الوجه الأول الذي هو أحسن الوجوه، وما يكون مقابلًا لما هو أحسن يكون أقبح، ولأنه لا بد فيه من تقدير عامل في الموضعين فيلزم كثرة المحذوف والمخالفة الأصل الذي هو الوجه الأول في الموضعين، والوجه الثالث والثاني متوسطان لكون الحذف فيهما قليلًا، ولمخالفة الأصل فيهما في موضع واحد فقط؛ لأن الأول: خالفه في الجزاء فقط، والثاني: خالفه في الشرط دون غيره، (وَقُوَّةُ هَذِهِ الوُجُوهِ) الأربعة في المعنى والاستعمال (وَضَعفُهَا بِحَسَبِ قِلَّةِ الحَذفِ وَكَثرَتِهِ) يعني: ما يكون المحذوف فيه قليلًا يكون أقوى وهو الوجه الأول وما يكون المحذوف فيه كثيرًا يكون أضعف كالوجه الرابع وما يكون متوسطًا يكون أيضًا متوسطًا كالوجهين المتوسطين.

«ويجب الحذف» ولم يقل: وقد يجب لانفهامه مما سبق؛ لأن المعطوف في حكم المعطوف عليه؛ ولذا ورد الحذف باللام، وإنما وجب الحذف ههنا لئلا يجتمع العوض والمعوض عنه؛ لأنه لا يحذف ههنا إلا بالعوض والفرق بين الحذفين من وجوه؛ لأنه في الأول جوازًا، وفي الثاني وجوبًا، وفي الأول حذف كان مع اسمها أو خبرها وفي الثاني حذفت وحدها وفي الأول الحذف بلا عوض وفي الثاني مع عوض؛ ولذا وجب (أَي: يَجِبُ حَذفُ عَامِلِهِ) أي: عامل خبر كان (يَعنِي كَانَ) وحدها أيضًا بعد إن معوضًا عنها (في مِثلِ) أي: فيما عوض عن كان بعد حذف كلمة ما الزائدة فيكون الحذف قياسًا لا سماعًا، «إما أنت

مُنْطَلِقًا انْطَلَقْتُ») أي: لِأَنْ كُنْتَ مُنْطَلِقًا انْطَلَقْتُ، فأصل: أَمَّا أَنْتَ: لأَنْ كُنْتَ، حذفت اللام قياسًا، ثم حذفت لفظة «كان» اختصارًا، فانقلب الضمير المتصل منفصلًا، وزيدت لفظة «ما» بعد «أَنْ» في موضع «كان» عوضًا عنها، وأدغمت النون في الميم، وأبقي الخبر على حاله، فصار «أَمَّا أَنْتَ مُنْطَلِقًا انْطَلَقْتُ»، وهذا على تقدير فتح الهمزة.

وأما على تقدير كسرها فالتقدير: ....

منطلقًا انطلقت، أي: لأن كنت» (مُنطَلقًا انطَلَقتُ) وإنما صرح ههنا بأصله دون القسم الأول للاختلاف فيه دون الأول وتنبيهًا على أن المختار عنده ما ذهب إليه البصريون، وقال المحشي: وإنما بين تقدير هذا المثال بقوله: أي: لأن كنت، دون المثال السابق لأن ههنا داعيين الرد على الكوفيين حيث جعلوا أن المفتوحة في هذا المثال كلمة شرط كالمكسورة، والتنبيه على أن إما هذه مفتوحة، وإنما اختاره مع أن إما مكسورة كالمفتوحة في وجوب الحذف بعدها؛ لأنها أكثر استعمالًا صرح به ابن مالك انتهى.

(فَأَصلُ: أَمَّا أَنتَ) عند البصريين (لأن كُنتَ) مصدرًا باللام الجارة وهي متعلقة بقوله: انطلقت (حُذِفَت اللَّامُ) الجارة جوازًا (قِيَاسًا) لأن حذف حرف الجر من أن المصدرية، وأن المشددة قياس فبقي بعده أن كنت، (ثُمَّ حُذِفَت لَفظَةُ كَانَ) وحدها بدون الضمير من كنت (اختِصَارًا فَانقَلَبَ الضَّمِيرُ المُتَّصِلُ) بكنت بعد حذفها (مُنفَصِلًا) لما سيجيء أن حذف العامل وحده يوجب انفصال الضمير مثل: إياك والشر، (وَزِيدَت لَفظَةُ مَا بَعدَ أن في مَوضِعِ كَانَ) بعد حذفه ليكون (عِوَضًا عَنهَا) أي: عن كان فصار أن ما أنت (وَأُدغِمَت النُّونُ) أي: نون إن بعد قلبها ميمًا (في المِيمِ) أي: في ميم ما لقرب النون من الميم في المخرج (وَأُبقِيَ الخَبَرُ) أي: خبر كان (عَلَى حَالِهِ) منصوبًا، وكذا الاسم مرفوعًا بعامله المحذوف فصار كأنه لم يحذف؛ لأن المحذوف في اللفظ دون النية كالمذكور؛ (فَصَارَ) ذلك التركيب بعد هذا العمل (أَمَّا أَنتَ مُنطَلِقًا انطَلَقتُ) برفع الاسم ونصب الخبر كأن لم يحذف كان، (وَهَذَا) العمل (عَلَى تَقدِيرِ فَتحِ الهَمزَةِ) في أما أنت (وَأَمَّا عَلَى تَقدِيرِ كَسرِهَا) أي: كسر الهمزة كما هو عند الكوفيين (فالتّقدِيرِ)

«إِنْ كُنْتَ مُنْطَلِقًا انْطَلَقْتُ»، فعمل به ما عمل بالأول من غير فرق إلا حذف اللام؛ إذ لا لام فيه، واقتصر المصنف على الأول؛ لأنه أشهر.

أي: فأصل إما أنت (**إن كُنتَ**) بحرف الشرط لأن الهمزة فيها مكسورة (**مُنطَلِقًا انطَلَقتُ، فَعُمِلَ**) مبني للمفعول (**بِهِ**) نائبه قوله: (**مَا عُمِلَ**) مبني أيضًا له (**بالأَوَّلِ**) نائبه يعني: ففعل بالثاني ما فعل في الأول من حذف كان وتعويض لفظة ما مكانه وإدغام النون في الميم وانفصال الضمير المتصل بعد حذف كان (**مِن غَيرِ فَرقٍ**) بين العملين في الموضعين (**إِلَّا حَذفُ اللّامِ**) من الثاني؛ (**إِذ لا لامَ فِيهِ**) أي: في الثاني فيحذف فالمعنى فيهما على المعنى؛ لأن حرف الشرط في الثاني لم يغير معنى كان الدال على الماضي فيهما، (**وَاقتَصَرَ المصنف**) في بيان أصله (**عَلَى الأَوَّلِ**) أي: على أن تكون الهمزة مفتوحة، ولم يتعرض لبيان أصل ما تكون الهمزة فيه مكسورة؛ (**لأَنَّهُ**) أي: لأن الأول (**أَشهَرُ**) ولأن الفتحة أخف.

* * *

[اسم إن وأخواتها]

(اسْمُ إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا) وستعرفها في قسم الحرف (هُوَ الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ بَعْدَ دُخُولِهَا) أي: بعد دخول «إن» أو إحدى أخواتها (مِثْلُ: «إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ») وبما عرفت من معنى البعدية والدخول فيما سبق ....

[اسم إن وأخواتها]

«اسم إن» أورد باب إن عقيب باب كان؛ لكونه مشابها للفعل المتعدي مثله بلا واسطة، ولأن معنى الفعل فيه آكد، وأما لا التي لنفي الجنس، وما ولا المشبهتان بليس، فمشابهة الأولى الفعل بالواسطة، والأخريين له بالضعف؛ لكونه غير متصرف وهو ليس، «وأخواتها» أي: أمثالها وأشباهها (**وَسَتَعرِفُهَا في قِسمِ الحَرفِ**) أي: تعرف عن قريب إن وأخواتها، وإنما انتصب اسم إن وأخواتها لشبهه بالمفعول في وقوعه بعد ما يقتضي ما وراء المرفوع، لا في كونه فضلة يتم الكلام بدونه، وقد مر تحقيقه في المرفوعات.

«هو» فصلٌ أو مبتدأ وما بعده خبره والجملة خبر لقوله: اسم إن «المسند إليه» أي: الذي أسند إليه «بعد دخولها» (**أي: بَعدَ دُخُولِ إِنَّ أَو إِحدَى أَخَوَاتِهَا**) «مثل: إن زيدًا قائمٌ» واعلم أنه يجوز حذف خبرها كحذف كان، كقولهم: إن مالًا وإن ولدًا أي: إن لهم مالًا، وإن لهم ولدًا، وغيره كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [الحج: 25] الآية أي: هلكوا وأما اسمها فيجوز حذفه إذا كان ضمير الشأن في الضرورة أو غيرها كقولك: إن زيدٌ قائمٌ في: أنه زيدٌ قائمٌ، وكقولك: وليت دفعت إليهم ساعةً أي: وليته، ويجوز حذفه أيضًا إذا لم يكن ضمير شأن إلا أن حذفه في ضمير الشأن أكثر، ذكره شارح «الديباجة» وغيره (**وَبِمَا عَرَفتَ**) الباء فيه متعلقة بقوله: اندفع (**مِن مَعنَى البَعدِيَّةِ**) بيان ما في قوله: بـ: ما (**وَالدُّخُولِ فِيمَا سَبَقَ**) في بحث خبر إن وأخواتها في المرفوعات، وفي بحث خبر كان وأخواتها في المنصوبات؛ لأنه لم يذكر اسمها في المرفوعات صريحًا، بل أدرجه في الفاعل لكونها أفعالًا، ولم يدرج الخبر

اندفع انتقاض هذا التعريف ههنا أيضًا بمثل: «أَبُوهُ» في مثل: «إِنَّ زَيْدًا أَبُوهُ قَائِمٌ».

في المفعول؛ لأنه ليس على رسمه، وهو أن يكون فضلة في الكلام بخلاف اسمها، وفيه نظر، (اندَفَعَ انتِقَاضُ هَذَا التَّعرِيفِ) أي: تعريف اسم إن (هَهُنَا) أي: في المنصوبات (أَيضًا) كما اندفع انتقاض تعريف خبر كان وخبر إن كل في محله وبحثه، (بِمِثلِ: أَبُوهُ في) قولك: (إِنَّ زَيدًا أَبُوهُ قَائِمٌ) وقولك: إن زيدًا قائم أبوه، بأنه يصدق على أبوه أنه المسند إليه بعد دخول إن واخواتها، ولم يصدق عليه أنه اسم إن وأخواتها، يعني: اندفع هذا بما عرفت.

* * *

[لا التي لنفي الجنس]

(الْمَنْصُوبُ بِـ«لَا» الَّتِي لِنَفْيِ الْجِنْسِ) أي: لنفي صفة الجنس وحكمه، وإنما لم يقل: «اسم لا»؛ لنفي الجنس، مع أنه أخصر لأنه ليس كله ولا أكثره من المنصوبات، فلا يصح جعله مطلقًا من المنصوبات لا حقيقةً ولا مجازًا، بل المنصوب منه أقل مما عداه، فلا بد من التعبير عنه بالمنصوب بها، بخلاف ما عداه

[لا التي لنفي الجنس]

«المنصوب بلا التي لنفي الجنس» أورده عقيب باب إن؛ لكونه فرعه لأن لا لنفي الجنس مشابهة إياه وقد سبق تحقيقه، وقدمه على بيان: خبر ما ولا؛ ليكون عند متبوعه، وفصل أولى من فصلين قوله: لنفي الجنس احتراز به عن لا التي بمعنى ليس، والمراد بالمنصوب أن يكون منصوبًا لفظًا أو تقديرًا **(أي: لِنَفيِ صِفَةِ الجِنسِ وَحُكمِهِ)** بحذف المضاف؛ لأن المنفي بها الصفة والحكم، فإن المقصود في قولك: لا غلام رجلٍ ظريفًا، نفي ظرافة غلام الرجل؛ فكأنك قلت: لا ظرافة لغلام الرجل، فكان المنفي بها الصفة والحكم ولكن حذف اختصارًا **(وَإِنَّمَا لَم يَقُل)** المصنف في هذا الموضع **(اسمَ لا لِنَفيِ الجِنسِ، مَعَ أَنَّهُ أَخصَرُ)** كما قال هو نفسه: اسم إن وكما قال صاحب «اللباب» ههنا: اسم لا لنفي الجنس؛ لقلة النصب في اسم لا هذه؛ **(لأَنَّهُ لَيسَ كُلُّهُ وَلا أَكثَرُهُ مِن المَنصُوباتِ)** كما أن اسم إن أكثره منها، **(فَلا يَصِحُّ جَعلُهُ)** أي: جعل اسمها **(مُطلَقًا)** أي: سواء وجد شرط نصبه أو لا **(مِن المَنصُوباتِ لا حَقِيقَةً)** نصب على التمييز ولا زائدة لتأكيد النفي في قوله: فلا يصح بأن يكون كله من المنصوبات، وهو ظاهر، **(وَلا مَجَازًا)** عطف على حقيقة، بأن يكون أكثره من المنصوبات كما في باب إن وكان، فيكون للأكثر حكم الكل فيكون كله من المنصوبات كما في البابين، **(بَل المَنصُوبُ مِنهُ أَقَلُّ مِمَّا عَدَاهُ)** أي: من غير المنصوب؛ لأن ما دخلت هي عليه ثلاثة أقسام على ما سيأتي، والمنصوبات منها قسم واحد فيكون أقل؛ **(فَلا بُدَّ مِن التَّعبيرِ عَنهُ بالمَنصُوبِ بِهَا، بِخِلاف ما عَدَاهُ**

من المنصوبات، فإن بعضها وإن لم يكن كله من المنصوبات، لكن أكثره منها، فأعطي للأكثر حكم الكل، فعد الكل منها تجوزًا، ولا يبعد أن يقال: اسم «لا» هو المنصوب بها لفظًا ـ كالمضاف وشبهه ـ أو محلًا كما هو مبني منه على الفتح، وأما ما هو مرفوع فليس اسمًا لها، لعدم عملها فيه.

مِن المَنصُوباتِ) بيان ما في: ما عداه (فإنَّ بَعضَهَا) أي: بعض ما عداه فتأنيث الضمير باعتبار المعنى (وَإن) للوصل (لَم يَكُن كُلُّهُ) أي: كل البعض (مِن المَنصُوباتِ) لفظًا أو تقديرًا (لَكِنّ) أي: إلا أن (أَكثَرَهُ مِنهَا) أي: كما إذا كان منصوبًا لفظًا أو تقديرًا، وأما ما كان مبنيًا فليس بمنصوب لفظًا ولا تقديرًا، فلم يعد من المنصوبات فكان أكثرها منها (فأُعطِيَ للأكثَرِ حُكمُ الكُلِّ) وهو كونه منصوبًا لفظًا أو تقديرًا (فَعُدَّ) مبني للمفعول (الكُلُّ مِنهَا) أي: جعل كلها من المنصوبات (تَجَوُّزًا) يعني: مجازًا بعلاقة الجزئية، وفي الرضي: لأن كلامه في المنصوبات وجميع ما هو اسم لا المذكورة ليس منصوبًا، بل بعضه مبني انتهى. فلا يعد المبني من المنصوبات (وَلَا يَبعُدُ) تزييفٌ لما سبق من أن غير المنصوب منها أقل والمنصوب في لا لنفي الجنس أقل (أَن يُقَالَ: اسمُ لا هُوَ المَنصُوبُ بِهَا لَفظًا) أو تقديرًا (كالمُضَافِ) نحو: لا غلام رجل في الدار، ولا ثوبي رجل موجودان (وَشِبهِهِ) بالجر عطف على المضاف أي: وكشبه المضاف نحو: لا خيرًا من زيد جالس عندنا، (أو مَحَلًا كَمَا هُوَ مَبنيٌّ مِنهُ عَلَى الفَتحِ) أي: ما ينصب به نحو: لا رجل في الدار، فإن رجلًا وإن لم يكن منصوبًا لفظًا أو تقديرًا إلا أنه منصوب محلا؛ ولذا يجوز الحمل على محله نحو: لا رجل ظريفًا بالنصب حملًا على محله القريب ولو لم يعتبر الإعراب المحلي لما جاز الحمل عليه، (وَأمَّا مَا هُوَ مَرفُوعٌ) لفظًا أو تقديرًا إذا كان الواقع بعد لا هذه معرفة نحو: لا زيد أو مضافًا إليها نحو: لا غلام زيد أو وقع فصل بينهما وبين ذلك الاسم نحو: لا في الدار رجلٌ على ما سيأتي؛ (فَلَيسَ اسمًا لَهَا) أي: لـ: لا هذه؛ (لِعَدَمِ عَمَلِهَا) من النصب أو البناء (فِيهِ) أي: فيما كان مرفوعًا بعدها لأن العمل فيه حينئذ ليس إلا للعامل المعنوي فعلى هذا يكون كله من المنصوبات؛ لأنه منصوب لفظًا أو تقديرًا أو محلا، فيجوز التعبير عنه حينئذٍ بأن يقال: اسم لا لنفي الجنس.

(هُوَ الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ بَعْدَ دُخُولِهَا) خرج به مثل: «أبُوهُ» في «لَا غُلَامَ رَجُلٍ أَبُوهُ قَائِمٌ» لما عرفت، وهذا القدر كافٍ في حد اسمها مطلقًا؛ لكنه لما أراد حد المنصوب منه زاد عليه قوله: (يَلِيهَا) أي: يلي المسند إليه لفظة «لا»، أي: يقع بعدها بلا فاصلة (نَكِرَةً مُضَافًا أَوْ مُشَبهًا بِهِ) أي: بالمضاف في تعلقه بشيء هو من تمام معناه، ....

«هو المسند إليه بعد دخولها» (خَرَجَ بِهِ) أي: بقوله: بعد دخولها (مِثلُ: أبُوهُ) أي: ما كان مسندًا إليه قبل دخول لا هذه، ولم يكن منسوخًا بدخولها بل بقي على ما كان عليه أيضًا (في: لا غَلامَ رَجُلٍ أَبُوهُ قَائِمٌ) وفي: لا غلام رجلٍ قائم أبوه، (لِمَا عَرَفتَ) فيما سبق من معنى الدخول والبعدية، (وَهَذا القَدرُ) أي: مقدار أن يقال: وهو المسند إليه بعد دخولها (كَافٍ في حَدِّ اسمِهَا) كما أنه كافٍ في سائر الحدود بحيث لم يحتج إلى قيد آخر (مُطلَقًا) أي: سواء كان منصوبًا لفظًا أو تقديرًا أو محلا (لَكِنَّهُ) أي: إلا أن المصنف (لَمَّا أَرَادَ) بيان (حَدَّ المَنصُوبِ) بها (مِنهُ) أي: من اسمها مطلقًا (زَادَ عَلَيهِ) أي: على هذا الحد (قَولَهُ) «يليها» ليعين ما هو المنصوب منه، ولكن له شروط ثلاثة: الأول: أن يقع بعدها بلا فصل، بينه بقوله: يليها (أَي: يَلي المُسنَدُ إِلَيهِ لَفظَةَ: لا) يشير إلى أن الضمير المستكن في: يليها راجع إلى قوله: المسند إليه، والبارز راجع إلى: لا، (أَي: يَقَعُ) المسند إليه (بَعدَها) أي: بعد لا هذه (بِلا فَاصِلَةٍ) بينهما بشيء؛ لأن معنى الولى القرب الذي يكون بلا فصل، والثاني: تنكير المسند إليه، بينه بقوله: «نكرةً»، والثالث: أن يكون «مضافًا أو مشبهًا به» (أي: بالمُضَافِ) وإذا اجتمعت هذه الشروط الثلاثة بأسرها يكون لا هذه ناصبة لاسمها وإلا فلا؛ لأن انتفاء الشرط يستلزم انتفاء المشروط (في تَعَلُّقِهِ) متعلق بقوله: أو مشبهًا أي: في تعلق المضاف (بِشَيءٍ هُوَ) أي: ذلك الشيء (مِن تَمَام مَعنَاهُ) أي: يكون ذلك الشيء متممًا لمعنى ذلك المتعلق حتى إذا لم يكن لا يتم معناه ويكون ناقصًا، يعني: يشبه المضاف في كون الأول عاملًا في الثاني، كما أن المضاف عامل في المضاف إليه، وفي كون الثاني متممًا ومخصصًا للأول، كما أن المضاف إليه يتمم المضاف ويخصصه مثل: لا خيرًا من زيد، ولا عشرين درهمًا لك.

وهذه أحوال مترادفة من الضمير المجرور في «إليه» أو الأولى منه، أو من الضمير المجرور في «دخولها» وما بقي من الضمير المرفوع في «يليها» (مِثْلُ: «لَا غُلَامَ رَجُلٍ») مثال لما يليها نكرة مضافًا. وفي بعض النسخ: «لَا غُلَامَ رَجُل ظَرِيف فِيهَا»، وقد عرفت في المرفوعات تحقيق قوله فيها.

(وَ«لَا عِشْرِينَ دِرْهَمًا لَكَ») ....

(وَهَذِهِ) المذكورات من القيود الثلاثة التي هي: الولى والتنكير والإضافة أو شبهها (أَحوَالٌ مُتَرَادِفَةٌ) أي: متتابعة بعضها إثر بعض، قد سبق معنى الأحوال المترادفة (مِن الضَّمِيرِ المَجرُورِ في: إِلَيهِ) في قوله: المسند إليه؛ فإن الجار والمجرور مفعول ما لم يسم فاعله، لقوله: المسند فتكون الأحوال مبينة هيئة الفاعل، (أَو) الحال (الأُولَى) التي هي قوله: يليها (مِنهُ) أي: من ذلك الضمير؛ لأن الولى صفة المسند إليه فيكون الراجع إلى ذي الحال الفاعل المستكن في: يليها، وإن وقع بينهما فصل، (أَو) الحال الأولى (مِن الضَّمِيرِ المَجرُورِ في) قوله: (دُخُولِهَا) الراجع إلى لفظة: لا؛ ليكون الحال بجنب صاحبه، وهذا أولى فيكون الراجع إلى ذي الحال حينئذٍ ضمير المفعول؛ لأن الولى ليس وصفًا لـ: لا، وكلا المعنيين واحد فعلى الأول: العامل في الأحوال كلها المسند إليه، وعلى الثاني: العامل في الحال دخولها؛ لأن العامل في الحال هو العامل في ذي الحال، (وَمَا بَقِيَ) أي: والحال أن الباقيين حالان (مِن الضَّميرِ المَرفُوعِ) المستكن (في: يَلِيهَا) الراجع إلى ذي الحال على التقدير الأول، وحينئذٍ يكون الحالان الأخيران متداخلين؛ لأن الحال إذا كان حالًا من الضمير المستكن في الحال الأول يكون متداخلًا لا مترادفًا كما سبق؛ ليكون الحال بجنب صاحبه والعامل حينئذٍ فيهما هو: يليها لما قلنا آنفًا.

«مثل» مبتدأ مضاف «لا غلام رجلٍ» حذف خبره؛ لأنه يحذف كثيرًا وهذا المثال لما كثر (مِثَالٌ) خبره (لِمَا يَلِيهَا نَكِرَةٌ مُضَافًا، وَ) وقع (في بَعضِ النُّسَخِ) قوله: (لا غُلامَ رَجُلٍ ظَرِيفٍ فِيهَا) يعني: بذكر خبر لا هذه (وَقَد عَرَفتَ) تفصيلًا (في) بحث (المَرفُوعَاتِ تَحقِيقَ قَولِهِ: فِيهَا) إن أردته فارجع إليه؛ فلا نعيده لئلا يطول الكتاب، «و» مثل «لا عشرين درهمًا لك» بذكر الخبر على قلةٍ؛ لأن ذكر

مثال لما يليها نكرة مشبهًا بالمضاف، وقوله: «لك» على النسخ المشهورة من تتمة المثالين كليهما.

(فَإِنْ كَانَ) أي: المسند إليه بعد دخولها غير واقع على الأحوال المذكورة، بل كان (مُفْرَدًا) بانتفاء الشرط الأخير فقط، وهو كونه مضافًا أو مشبهًا به، أي: يليها نكرة غير مضاف ولا مشبه به، ليترتب عليها ....

خبر: لا هذه قليل، (مِثَالٌ لِمَا يَلِيهَا نَكِرَةٌ مُشَبَّهًا بِالمُضَافِ) سبق تفسيره، (وَقَوْلُهُ: لَكَ) بناء (عَلَى النُّسَخِ المَشهُورَةِ) وهي ما يكون فيه حذف خبر: لا هذه كثيرًا (مِن تَتِمَّةِ المِثَالَينِ كِلَيهِمَا) يشعر بهذا الكلام أن الخبر في المثال الأول محذوف بقرينة كونه مذكورًا في الثاني؛ لأن الخبر المذكور في الثاني يصلح أن يكون خبرًا للأول أيضًا، فيكون تقدير الكلام: لا غلام رجلٍ لك، فلا يستبعد كما قاله البعض، بل مراد الشارح بيان أن الأول على الاستعمال الأكثر والثاني على الاستعمال الأقل، تدبر وكن منصفًا.

ولما فرغ من بيان شرائط ما يكون اسم لا منصوبًا أراد أن يبين كونه مبنيا إلا أنه قدم بيان النصب؛ لكون الإعراب أصلًا، ولأنه في بحث المعرب أيضًا فقال: «فإن كان» (أَي: المُسنَدُ إِلَيهِ) إشارة إلى أن للبناء أيضًا شروطًا ثلاثة: أن يلي المسند إليه لفظة لا، وأن يكون نكرة، وأن يكون مفردًا غير مضاف ولا شبهه، على ما فهم من بيان المصنف والشارح أيضًا بقوله: أن يليها إلى آخره والاستعمال، وفي قوله: أي المسند إليه، إشارة إلى أن الضمير المستكن راجع إلى قوله: المسند إليه في التعريف، لا إلى قوله: المنصوب؛ لأنه لا يكون مبنيا، فلو رجع إليه لا يستقيم أي: إن كان المسند إليه (بَعدَ دُخُولِهَا) أي: بعد دخول لا عليه (غَيرَ وَاقِعٍ عَلَى الأَحوَالِ المَذكُورَةِ) لأنها شروط لكونه منصوبًا، (بَل كَانَ) المسند إليه بعدَ دخولها «مفردًا» (بانتِفَاءِ الشَّرطِ الأَخِيرِ فَقَط) ولم ينتف الشرطان الأولان، وهما: الولي والتنكير (وَهُوَ) أي: الشرط الأخير (كَونُهُ) أي: المسند إليه (مُضَافًا أَو مُشَبَّهًا بِهِ) لأن المراد بالمفرد ههنا ما ليس بمضاف ولا شبهه لما سيصرح الشارح نفسه، (أي: يَلِيهَا نَكِرَةٌ غَيرَ مُضَافٍ وَلا مُشَبَّهٍ بِهِ) قد سبق تفسيرها وبيان إعرابها، قوله: (لِيَتَرَتَّبَ عَلَيهَا) أي: على الشروط،

قوله: (فَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى مَا يُنْصَبُ بِهِ) فإنه لو كان مفردًا معرفة أو مفصولًا، فحكمه غير ذلك.

وقوله: «على ما ينصب به» أي: على ما كان ينصب به المفرد قبل دخول «لا» عليه وهو الفتح في الواحد نحو: «لَا رَجُلَ فِي الدَّارِ»، والكسر في جمع المؤنث السالم بلا تنوين نحو: «لَا مُسْلِمَاتِ فِي الدَّارِ»، والياء المفتوح ما قبلها في المثنى، والمكسور ما قبلها في جمع المذكر السالم ....

متعلق بمفهوم الكلام أي: وإنما فسرناه بقولنا: أي المسند إليه؛ لأن الضمير المرفوع المنفصل راجع إلى المسند إليه؛ لأن المنصوب لا يبنى وإذا رجع اسم كان المستكن فيه إلى المسند إليه أيضًا يترتب عليه الجزاء بالشرط ترتبًا تاما، (قَولُهُ) «فهو» أي: الاسم المسند إليه «مبني على ما ينصب به» من الفتحة أو الألف أو الياء أو الكسر، لكن لا يبنى على الألف لأن ما بالألف لا يكون إلا مضافًا نحو: أباه فبقي ما به البناء ثلاثة (فإِنَّهُ) أي: المسند إليه (لَو كَانَ مُفرَدًا مَعرِفَةً) ولم يكن بعد الإفراد نكرة، (أَو) كان مفردًا نكرة ولكن كان (مَفصُولًا فَحُكمُهُ غَيرُ ذَلِكَ) لما سيجيء، (وَقَولُهُ: عَلَى مَا يُنصَبُ بِهِ أي: عَلَى مَا كَانَ يُنصَبُ بِهِ المُفرَدُ قَبلَ دُخُولِ: لا) هذه (عَلَيهِ) يشير إلى أن هذا الكلام يعني: أن إطلاق النصب عليه مجاز بعلاقة الكونية؛ لأن عند وجود هذه الشرائط لا يكون منصوبًا، بل لا يكون إلا مبنيًّا وإلى أن ينصب مسند إلى ضمير المفرد (وَهُوَ) أي: ما كان ينصب به المفرد (الفَتحُ في الوَاحِدِ) لأن إعراب المفرد المنصرف بالحركات سواء كان الواحد منصرفًا (نَحوُ: لا رَجُلَ في الدَّارِ) أو غير منصرف نحو: لا أحمر في الدار، (وَالكَسرُ) عطف على: الفتح (في جَمعِ المُؤَنَّثِ السّالِمِ) لأن نصبه محمول على جره فيكون نصبه بالكسر عند الجمهور (بِلَا تَنوِينٍ) لأن التنوين لا يدخل المبنيات سواء كان البناء عارضًا أو لا؛ لأنه من خواص المعربات (نَحوُ: لا مُسلِمَاتِ في الدَّارِ) والمازني يفتحه بلا تنوين، (وَاليَاءُ المَفتُوحُ مَا قَبلَهَا في المُثَنَّى) أي: في التثنية (وَ) الياء (المَكسُورُ مَا قَبلَها في جَمعِ المُذَكَّرِ السَّالِمِ) فإن كلا منهما مبني على الياء؛ لأن نصبه كان بالياء خلافًا للمبرد فإن عنده لَا يبنى المثنى ولا الجمع على حدة؛ لأن النون كالتنوين

نحو: «لَا مُسْلِمَيْنِ وَلَا مُسْلِمِينَ لَكَ».

ويعني بالمفرد: ما ليس بمضاف ولا مضارع له، فيدخل فيه المثنى والمجموع.

وإنما بني لتضمنه معنى «من»؛ إذ معنى «لَا رَجُلَ فِي الدَّارِ»: لا من رجل فيها؛ لأنه جواب لمن يقول: «هَلْ مِنْ رَجُلٍ فِي الدَّارِ؟» حقيقة أو تقديرًا، فحذفت تخفيفًا.

وإنما بني على ما ينصب به، ليكون البناء على حركة أو حرف استحقها النكرة في الأصل قبل البناء، ....

دليل الإعراب، (**نَحوُ: لا مُسلِمَينِ لَكَ، وَلا مُسلِمِينَ لَكَ، وَيَعني**) أي: يريد المصنف (**بالمُفرَدِ مَا لَيسَ بِمُضَافٍ وَلا مُضَارِعٍ لَهُ**) لما سبق (**فَيَدخُلُ فيهِ**) أي: في قوله: المفرد (**المُثَنَّى وَالمَجمُوعِ**) على حدةٍ إذا لم يكونا مضافين فيبنيان كما ذكرنا.

(**وَإِنَّمَا بُنِيَ**) أي: المسند إليه بعد دخول لا هذه عند وجود الشروط المذكورة (**لِتَضَمُّنِهِ مَعنى مِن**) الاستغراقية وسقط التنوين أيضًا؛ لأنه للتمكن وهو من خواص المعرب؛ (**إذ مَعنَى: لا رَجُلَ في الدَّارِ، لا مِن رَجُلٍ فِيهَا**) للمطابقة اللازمة بين السؤال والجواب؛ (**لأنَّهُ**) أي: لأن قوله: لا من رجل في الدار (**جَوَابٌ لِمَن يَقُولُ**) سائلًا (**هَل مِن رَجُلٍ في الدَّارِ؟ حَقِيقَةً أو تَقديرًا**) وفرضًا، (**فَحُذِفَت**) لفظة: من، من الجواب، فتضمن معناها فبني؛ لأن المبني هو كل اسم ناسب مبني الأصل، وبينوا وجه المناسبة بستة أوجه على ما سيجيء (**تَخفِيفًا**) تعليل للحذف يعني: أن حذف: من، من الجواب لمجرد التخفيف، (**وَإِنَّمَا بُنِيَ**) اسم لا هذه على الحركة مع أن الأصل في البناء السكون فرقًا بين البناء الأصلي والبناء العارضي، و(**عَلَى مَا يُنصَبُ بِهِ؛ لِيَكُونَ البِنَاءُ**) أي: بناؤه (**عَلَى حَرَكَةٍ**) كالفتحة في المفرد الواحد والكسرة في الجمع المؤنث السالم (**أَو حَرفٍ**) كالياء في التثنية والجمع المذكر السالم (**استَحَقَّهَا النَّكِرَةُ في الأَصلِ قَبلَ البِنَاءِ**) يعني: ليكون اسم لا هذه مبنيا على حركة كالفتحة والكسرة أو حرف كالياء استحقها الاسم قبل أن يكون اسم لا هذه؛ لأن المفرد المنصرف يستحق الفتحة في النصب والجمع المؤنث السالم الكسرة والتثنية والجمع على أحدهما الياء، وإذا لزم البناء ينبغي أن يبنى على ما يستحقه في الأصل؛ لتكون الحركات

ولم يبنِ المضاف ولا المضارع له؛ لأن الإضافة ترجح جانب الاسمية، فيصير الاسم بها مائلًا إلى ما يستحقه في الأصل، أعني: الإعراب.

(وَإِنْ كَانَ) أي: المسند إليه بعد دخولها (مَعْرِفَةً) بانتفاء شرط النكارة (أَوْ مَفْصُولًا بَيْنَهُ) أي: بين المسند إليه (وَبَيْنَ «لَا») بانتفاء شرط الاتصال على سبيل منع الخلو سواء كانا مع انتفاء شرط كونه مضافًا أو مشبهًا به أو لا، وهي ست ....

البنائية والحروف البنائية موافقة للإعرابية من حركة أو حرف، (وَلَم يُبنَ) مبني للمفعول الاسم (المُضَافُ وَلَا) الاسم (المُضَارِعُ لَهُ) على ما سبق (لأَنَّ الإِضَافَةَ) لما كانت من خواص الاسم وتؤثر فيه معنى تعريفًا أو تخصيصًا أو تخفيفًا (تَرَجَّحَ) أي: الإضافة (جَانِبُ الاسمِيَّةِ فَيَصِيرُ الاسمُ) أي: اسم لا هذه (بِهَا) أي: بالإضافة (مَائِلًا) أي: متوجهًا (إِلَى مَا يَستَحِقُّهُ في الأَصلِ، أَعني: الإِعرَابَ) لأن الاسم مطلقًا أصل في الإعراب؛ لوجود المعاني المقتضية للإعراب الفاعلية والمفعولية والإضافة فيه، مع أن الإعراب ههنا مؤكد بالإضافة التي هي من خواص الاسم، ولأنه لا يكون المضاف مبنيا إلا نادرًا نحو: خمسة عشر، أو لأنه يلزم من البناء جعل ثلاثة أشياء واحدًا، وذلك مستكره جدا، فوجب أن يكون المضاف أو شبهه معربًا عملًا بالأصل.

«وإن كان» (أَي: المُسنَدُ إِلَيهِ) عطف على قوله: فإن كان مفردًا (بَعدَ دُخُولِهَا) أي: بعد دخول لا هذه عليه مفردًا «معرفةً» (بانتِفَاءِ شَرطِ النَّكَارَةِ) لا بانتفاء الإفراد يعني: مفردًا معرفة أو مضافًا إليها، «أو» كان المسند إليه «مفصولًا بينه» الظرف مرفوع محلا على أنه مفعول ما لم يسم فاعله (أَي: بَينَ المُسنَدِ إِلَيهِ) «وبين لا» عطف على المجرور في: بينه بإعادة الجار في المعطوف (بانتِفَاءِ شَرطِ الاتِّصَالِ) يعني: يقع فصل بينهما لا بانتفاء التعريف؛ ولذا قال الشارح: (عَلَى سَبِيلِ مَنعِ الخُلُوِّ) أي: لا يخلو من أن يكون المسند إليه مفردًا معرفة أو مفصولًا، ويجوز أن يكون المفصول مفردًا معرفة أيضًا (سَوَاءٌ كَانَا) أي: المعرفة والمفصول ملابسين (مَعَ انتِفَاءِ شَرطِ كَونِهِ) أي: المسند إليه (مُضَافًا أَو مُشَبَّهًا بِهِ) يعني: لا تكون المعرفة ولا المفصول مضافًا ولا مشبهًا به (أَو لا) ينتفي هذا الشرط، بل يكون كل منهما مضافًا أو مشبهًا به، (وَهِيَ) أي: هذه الصور (ستٌّ

صور نحو: «لَا زَيْدٌ فِي الدَّارِ وَلا عَمْرٌو»، و«لَا غُلَامُ زَيْدٍ فِي الدَّارِ وَلَا عَمْرٌو»، و«لَا فِي الدَّارِ رَجُلٌ وَلَا امْرَأَةٌ»، و«لَا فِي الدَّارِ غُلَامُ رَجُلٍ وَلَا امْرَأةٍ»، و«لَا فِي الدَّارِ زَيْدٌ وَلَا عَمْرٌو»، و«لَا فِي الدَّارِ غُلَامُ زَيْدٍ وَلَا عَمْرٌو» (وَجَبَ) في جميع هذه الصورة الست (الرَّفْعُ) على الابتداء.

أما في المعرفة فلامتناع أثر «لا» النافية للجنس فيها.

صُوَرٍ) جمع صورة بالقسمة العقلية؛ لأن المسند إليه إما معرفة أو نكرة والأول إما مفرد أو مضاف (نَحوُ: لا زَيدٌ في الدَّارِ وَلا عَمرٌو، وَلا غُلامُ زَيدٍ في الدَّارِ وَلا عَمرٍو) بالجر عطف على: زيد، أي: ولا غلام عمرو فهذه اثنتان، (وَ) الثاني إما مفرد مفصول أو مضاف مفصول نحو: (لا في الدَّارِ رَجُلٌ وَلا امرَأَةٌ، وَلا في الدَّارِ غُلامُ رَجُلٍ وَلا امرَأَةٍ) بالجر أيضًا فهذه أيضًا اثنتان (وَ) الأول أيضًا إما مفرد مفصول أو مضاف مفصول نحو: (لا في الدَّارِ زَيدٌ وَلا عَمرٌو، وَلا في الدَّارِ غُلامُ زَيدٍ وَلا عَمرٍو) بالجر، فصارت صور المعرفة أربعًا، اثنتان منها بلا فصل، واثنتان منها مع الفصل، وصور النكرة اثنتان فقط وهما ليستا إلا مفصولتين فصار المجموع ستا، فالأنسب أن لا يفصل بين أمثلة المعارف، وكأنه أراد أن يكون صور المفصول أربعًا وغيرها اثنتين؛ ولذا قيل: أربع منها في المفصول واثنتان منها في المعرفة، ولكل وجهةٌ هو موليها.

«وجب» جواب الشرط (في جَميعِ هَذِهِ الصُّورِ السِّتِّ) «الرفع» فاعل وجب أي: رفع الاسم الذي وقع فيها (عَلَى الابتِدَاءِ) أي: على أنه مبتدأ مرفوع بالعامل المعنوي؛ لأن لا إذا لم تعمل فيه وجب أن يعمل العامل المعنوي (أمّا) وجوب الرفع على الابتداء (في المَعرِفَةِ) مفردة كانت أو مضافة مفصولة كانت أو غير مفصولة يعني: بأقسامها الأربعة (فلامتِنَاعِ) نفوذ (أثَرِ لا النّافيةِ للجِنسِ فِيهَا) أي: في هذه المعرفة فإن شرط تأثير لا في مدخولها من النصب أو البناء هو الجنس والإضافة والولى، وذا غير موجود في المعرفة متصلة أو منفصلة، مفردة أو مضافة، وإذا لم يوجد فلا تؤثر فيها ما أثرت في الجنس، فوجب الرفع بالابتداء لرجوعه إلى أصله لكون لا هذه من دواخل المبتدأ.

وأما في المفصول فلضعف «لا» عن التأثير مع الفصل.

(وَالتَّكْرِيرُ) أي: وجب تكرير اسم لا لكن مطلقًا لا بعينه.

أما في المعرفة: فليكون كالعوض عما في التنكير من معنى نفي الآحاد.

وأما في النكرة: فليكون مطابقًا لما هو جواب له من مثل قول السائل: «أَفِي الدَّارِ رَجُلٌ أَمْ امْرَأَةٌ؟»، وهذا التعليل ....

(وَأَمَّا) وجوب الرفع بالابتداء (في المَفصُولِ) وهو في النكرة المفصولة وهذا التعليل يجري أيضًا في المعرفة المفصولة (فَلِضَعفِ لا) هذه (عَن التَّأثيرِ مَعَ الفَصلِ) لأن الشرط على ما سبق في تأثيرها إعرابًا أو بناء الولى فما يوجد بالفصل لم تقدر على العمل فيما هو بعيد عنها، «والتكرير» (أي: وَجَبَ تَكرِيرُ اسمِ لا) فيه إشارة إلى أن قوله: التكرير معطوف على الرفع وإلى أن اللام فيه عوض عن المضاف إليه (لَكِن) أي: إلا أنه يكون التكرير (مُطلَقًا) بحيث (لا) يجب أن يكون (بِعَينِهِ) أي: لا يشترط أن يكون الثاني عن الأول مثل أن تقول: لا زيد في الدار ولا زيد، بل الشرط تكرير الاسم لا التكرير الشخصي مثل: زيد وعمرو، على ما سبق من الأمثلة؛ ولذا قيل: المراد التكرير النوعي لا الشخصي، (أَمَّا) وجوب التكرير (في المَعرِفَةِ) مطلقًا مفردة كانت أو مضافة مفصولة أو غير مفصولة (فَلِيَكُونَ) التكرير (كالعِوَضِ عَمَّا في التَّنكِيرِ مِن مَعنى) بيان لـ:ما في قوله: عما (نَفيِ الآحَادِ) لأن لا هذه موضوعة لنفي الآحاد، وذا لا يكون إلا في الأجناس، وإذا دخلت على المعرفة فات هذا المعنى؛ لأن في المعرفة نفي المفرد لا نفي الآحاد، فينبغي حينئذٍ التكرير ليكون عوضًا عما فات؛ إذ بالتكرير يوجد في الجملة نفي الآحاد؛ لأن في التكرير التعدد، (وَأَمّا) وجوب التكرير (في النّكِرَةِ) المفصولة وإن وجد فيها نفي الآحاد كما في صورة الولى (فَلِيَكُونَ) هذا الكلام (مُطَابِقًا لِمَا) أي: لسؤال حقيقي أو تقديري، (هُوَ) أي: هذا الكلام (جَوَابٌ لَهُ مِن مِثلِ) بيان لـ:ما في قوله: لما هو (قَولِ السَّائِلِ) تحقيقًا أو تقديرًا أو فرضًا (أَفِي الدَّارِ رَجُلٌ أَم امرَأَةٌ) وأجيب: لا في الدار رجل ولا امرأة، فكرر في الجواب ليكون مطابقًا للسؤال؛ لأن فيه يجب التكرار، (وَهَذَا التَّعلِيلُ) أي: المطابقة بين السؤال

جارٍ في المعرفة أيضًا.

(وَنَحْوُ: «قَضِيَّةٌ) أي: هذه قضية (وَلَا أَبَا حَسَنٍ لَهَا») أي: لهذه القضية. هذا جواب دخل مقدر على قوله: «وإن كان معرفة وجب الرفع والتكرير»، فإن اسم «لا» فيه معرفة؛ لأن «أبا حسن» كنية علي ـ رضي الله تعالى عنه ـ ولا رفع فيه ولا تكرير، بل هو ....

والجواب (جَارٍ) على وزن غازٍ أي: يجري (في المَعرِفَةِ) بأقسامها الأربعة (أَيضًا) أي: كما هو جارٍ في النكرة؛ فكأنه قيل: أزيد في الدار أم عمرو، فأجيب: لا زيد في الدار ولا عمرو، وكذا غيره من الأمثلة.

«ونحو: قضيةٌ» بالرفع لأنها خبر مبتدأ محذوف (أَي: هَذِهِ قَضِيَّةٌ) حذف المبتدأ لورود الاستعمال عليه مثل قوله: رميةٌ من غير رامٍ، أي: هذه رمية، «ولا أبا حسنٍ لها» الواو للحال ولا: لنفي الجنس، وأبا حسنٍ: اسمها، ولها: جار ومجرور، والجملة حال من الخبر بالواو، والضمير مثل قولك: هذا زيد قائمًا، والعامل فيها معنى الإشارة أو التنبيه المفهومان من لفظة: هذه، (أَي: لِهَذِهِ القَضِيَّةِ) قيل هو قول الصحابة ـ رضى الله تعالى عنهم ـ كانوا يقولونه عند القضاء، ومعناه: أنحكم نحن وليس علي ـ رضي الله تعالى عنه ـ حاضرًا ههنا أي: هذه قضية لا قاضي لها، مثل قوله ـ عليه السلام ـ: (أَقضَاكُم عَلِيٌّ وَأَفرَضُكُم زَيدٌ) كذا سمعته (هَذَا) أي: قول المصنف: ونحو: قضية ولا أبا حسن لها متأولٌ، (جَوَابُ دَخَلٍ مُقَدَّرٍ) بأن يكون الواو فيه للاستئناف (عَلَى قَولِهِ) متعلق بقوله: دخل (وَإِن كَانَ مَعرِفَةً وَجَبَ الرَّفعُ والتّكرِيرُ) بأن يقال: هذا التعريف غير جامع لخروج مثل هذا القول منه (فَإِنَّ اسمَ لا) وهو قوله: أبا حسن (فِيهِ) أي: في هذا القول (مَعرِفَةٌ؛ لأنّ أبا حَسَنٍ كُنيَةُ عَلِيٍّ ـ رَضِيَ اللهُ تَعَالى عَنهُ ـ) وهي ما صدر بالأب أو الأم، وهي من أقسام العلم؛ لأن أقسامه ثلاثة: كنية ولقب وعلم شخصٍ كلها معارف، فيكون قوله: أبا حسن معرفة، (و) الحال أنه (لا رَفعَ فِيهِ وَلا تَكرِيرِ) فانتقض التعريف به، أما عدم التكرير فيه فظاهر، وأما عدم الرفع فلأنه لو رفع لقيل: ولا أبو حسن بالواو؛ لأن الأسماء الستة إذا أضيفت إلى غير ياء المتكلم يكون رفعها بالواو كما سبق، (بَل هُوَ) أي: قوله: أبا حسن

منصوب غير مكرر، فأجاب عنه: بأنه (مُتَأَوَّلٌ) بالنكرة: إما بتقدير المثل أي: ولا مثل أبي حسن لها، لأن المثل لتوغله في الإبهام لا يتعرف بالإضافة إلى المعرفة، أو بتأويله بفيصل بين الحق والباطل؛ لاشتهاره ـ رضي الله تعالى عنه ـ بهذه الصفة، فكأنه قيل: لا فيصل لها، ويقوي هذا التأويل إيراد حسن بحذف اللام؛ لأن الظاهر أن تنوينه للتنكير.

(مَنصُوبٌ) لأن نصبها أيضًا يكون بالألف (غَيرَ مُكَرَّرٍ) وهو ظاهر، (فَأَجَابَ) المصنف (عَنهُ) أي: عن الدخل المقدر (بِأَنَّهُ) أي: بأن هذا القول «متأولٌ» (بالنَّكِرَةِ) فلا يرد نقضًا على التعريف بأنه غير جامع لخروج مثل هذا القول عنه، وذلك التأويل (إمَّا بِتَقدِيرِ المِثلِ) فيكون من باب حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه (أَي: وَلَا مِثلَ أَبي حَسَنٍ لَهَا) فيكون مبنيا على الفتح؛ (لأنّ المِثلَ لِتَوَغُّلِهِ في الإبهَامِ لا يَتَعَرَّفُ بالإضَافَةِ إِلَى المَعرِفَةِ) فيكون اسم لا هذه حينئذٍ من القسم الثاني، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فأخذ حكمه، فصار كأنه مبني على الألف التي هي أخت الفتحة، وحينئذ قوله: أبا حسن على تعريفه، والمراد به علي ـ رضي الله تعالى عنه ـ، فالمعنى: هذه قضية عظيمة بحيث تحتاج إلى حكم عدل مثل علي ـ رضي الله تعالى عنه ـ والحال أنه لا مثل لها، (أَو بِتَأوِيلِهِ بِفَيصَلٍ) على وزن حيدر وهو القضاء (بَينَ الحَقِّ والبَاطِلِ) فإطلاق الفيصل على علي ـ رضي الله تعالى عنه ـ من قبيل رجل عدل؛ (لاشتِهَارِهِ ـ رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنهُ ـ بِهَذِهِ الصِّفَةِ) أي: بالفصل بين الحق والباطل؛ لأنه كان فيصلًا في الحكومات على ما قال النبي ـ عليه السلام ـ: (أَقضَاكُم عَلِيٌّ) ـ رضي الله تعالى عنه ـ (فَكَأَنَّهُ قِيلَ) هذه قضية (لا فَيصَلَ لَهَا) فصار قوله: أبا حسن كاسم الجنس المفيد لمعنى الفصل والقطع، كما قالوا: لكل فرعون موسى، يعني: يكون من قبيل ذكر الاسم وإرادة الصفة المشتهر صاحبه بها، (وَيُقَوِّي هَذَا التَّأويلَ) أي: التأويل الثاني (إِيرَادُ حَسَنٍ بِحَذفِ اللّامِ) ونصب أبا أيضًا؛ لأن اشتهار الكنية بالرفع والتعريف اللامي يعني: أبو الحسن مثل: ابن الخطاب لعمر ـ رضي الله تعالى عنه ـ؛ (لأنَّ الظَّاهِرَ أنَّ تَنوِينَهُ للتَّنكِيرِ) لأنه لو لم يكن للتنكير لما أعرضوا عما هو المشهور، فالتزامهم نزع اللام ليس إلا لقصد التنكير، وإنما قال: لأن الظاهر لجواز إيراده بالتنكير أيضًا مع كونه كنية

(وَفِي مِثْلِ: «لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ») أي: فيما كررت فيه «لا» على سبيل العطف وكان عقيب كل منهما نكرة بلا فصل، يجوز (خَمْسَةُ أَوْجُهٍ) بحسب اللفظ لا بحسب التوجيه، فإنها بحسب التوجيه تزيد عليها:

له ـ رضي الله عنه ـ إلا أن الظاهر إيراده باللام.

«وفي مثل: لا حول ولا قوة إلا بالله» الحول: القوة وبالحيلة يتوصل إلى المقاصد، كما بالقوة، فقيل في تفسيره مرفوعًا إلى النبي ـ عليه السلام ـ: لا حول ولا خلاص عن معصية الله تعالى إلا بعصمته وعونه، ولا قوة ولا طاعة ولا قدرة على طاعته وعبادته إلا بعونه وتوفيقه، وقيل: لا حول عن المعصية ولا قوة على الطاعة إلا بتوفيق الله تعالى أو لا رجوع لنا عن المعاصي ولا طاقة لنا على مشاق الدين مما أمرنا الله تعالى إلا بعونه وعصمته بها، (أي: فِيمَا كُرِّرَت فِيهِ) لفظ (لا) هذا تفسير للمثل يعني: أن هذه الأقسام الآتية غير مختصة بها بل تجري في كل موضع توجد فيه شروط ثلاثة: أن تكون لفظة لا مكررة، وأن يكون التكرار بالعطف، وأن يلي كلا منهما نكرة مفردة، وبين الشارح الأول بقوله: فيما كررت فيه لا، والثاني بقوله: (عَلَى سَبِيلِ العَطفِ) والثالث بقوله: (وَكَانَ عقيبَ كُلٍّ مِنهُمَا نَكِرَةٌ بلا فَصلٍ) بينهما وبينها، وأما إفراد تلك النكرة فمستفاد أيضًا من المثال، (يَجُوزُ) فيه «خمسة أوجهٍ» (بِحَسَبِ اللَّفظِ) أي: بحسب التلفظ (لا بِحَسَبِ التَّوجِيهِ) وبيان الحال (فَإِنَّهَا) أي: فإن الوجوه في هذه الصورة (بِحَسِبِ التَّوجِيهِ تَزِيدُ) كما في أثناء الوجوه تتقيد يعني: من بيان الشارح في أثنائها تقيد فإنها على ما بينه تكون تسعة، واعتبر اللفظ والتوجيه؛ لأنها في الأول صارت خمسة وفي الثاني زيدت (عَلَيهَا) وأما عند العقل إما مبنيان وإما معربان، وإما الأول مبني والثاني معرب منصوب، ولم يوجد عكسه، وهو إعراب الأول مع نصبه، وبناء الثاني، وإما الأول مبني والثاني معرب مرفوع، وعكس هذا وهو إعراب الأول مع رفعه، وبناء الثاني، فالقياس أن تكون ستة، ولما سقط ما كان الأول فيه معربًا منصوبًا، والثاني مبنيا لعدم وجود شرط نصبه كما سبق بقيت الوجوه بحسب اللفظ خمسة.

الأول: (فَتْحُهُمَا) أي: «لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ» على أن يكون «لا» فيهما لنفي الجنس، و«لَا قُوَّةَ» عطف على «لَا حَوْلَ» عطف مفرد على مفرد، وخبرها محذوف أي: «لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ مَوْجُودٌ إِلَّا بِاللهِ»، أو عطف جملة على جملة أي: «لَا حَوْلَ إِلَّا بِاللهِ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ»، فحذف خبر الجملة الأولى استغناءً عنه بخبر الجملة الثانية.

(وَ) الثاني: (فَتْحُ الأَوَّلِ وَنَصْبُ الثَّانِي) أي: «لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةً إِلَّا بِاللهِ». أما فتح الأول: ....

(الأَوَّلُ:) من تلك الوجوه «فتحهما» أي: فتح الأول والثاني، يعني: بناؤهما على الفتح **(أَي: لا حَولَ وَلا قُوَّةَ إِلَّا باللهِ)** بالبناء على الفتح فيهما؛ بناءً **(عَلَى أَن يَكُونَ لا فِيهِمَا)** أي: في كل واحد منهما **(لِنَفي الجِنسِ)** فيبني اسمها على الفتح كما لو انفردت كل واحدة منهما عن صاحبتها، **(وَلا قُوَّةَ)** مع أن لا فيه لنفي الجنس واسمها مبني **(عَطفٌ عَلَى لا حَولَ، عَطفَ مُفرَدٍ)** بدل من قوله: عطف بدل البعض **(عَلَى مُفرَدٍ)** لأن لا حول مفرد غير جملة، وكذلك لا قوة **(وَخَبَرُهَا)** أي: خبر لا حول؛ لكونه أصلًا لأن المعطوف عليه أصل **(مَحذُوفٌ، أي: لا حَولَ وَلا قُوَّةَ مَوجُودٌ إِلَّا باللهِ)** والخبر الظاهري، وهو قوله: إلا بالله، وهو المستثنى المفرغ المعرب بإعراب المستثنى منه المحذوف القائم مقام متعلقه؛ لأنه ظرف لا بد له من متعلق، هو في الحقيقة خبر فيكون حينئذٍ جملة واحدة، فيكون في قوة: لا شيء له إلا باللهِ، **(أَو عَطفُ جُملَةٍ عَلَى جُملَةٍ)** عطف على قوله: مفرد **(أي: لا حَولَ)** موجود **(إِلَّا باللهِ، وَلا قُوَّةَ)** موجودة **(إِلَّا باللهِ، فَحُذِفَ خَبرُ الجُملَةِ الأُولَى استِغنَاءً عَنهُ)** أي: عن خبر الجملة الأولى **(بِخَبرِ)** أي: بقرينة كون خبر **(الجُملَةِ الثَّانيةِ)** مذكورًا، واختص الحذف بالأولى مع أن الأولى أن يكون الحذف في الثانية؛ ليكون السابق قرينة للاحق، وليكون أولًا فيه إجمال وإبهام، وثانيًا تفصيل وتفسير، وذا أوقع في النفس وألذ؛ إذ المنساق بعد الطلب أعز من المنساق بلا تعب.

«و» **(الثَّاني:)** من تلك الوجوه «فتح الأول» يعني: بناء الأول على الفتح «ونصب الثاني» **(أي: لا حَولَ وَلا قُوَّةً إِلَّا باللهِ، أَمَّا فَتحُ الأَوَّلِ)** أي: أما كون

فلأن «لا» الأولى لنفي الجنس. وأما نصب الثاني: فلأن «لا» الثانية مزيدة لتأكيد النفي والثاني معطوف على الأول، فيكون منصوبًا حملًا على لفظه لمشابهة حركته حركة الإعراب، ويجوز أن يقدر لهما خبر واحد وأن يقدر لكل منهما خبر على حدة.

(وَ) الثالث: (فَتْحُ الأَوَّلِ وَرَفْعُ الثَّانِي) أي: «لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةٌ إلا بِاللهِ». أما فتح الأول: فلأن «لا» الأولى لنفي الجنس.

الأول مبنيًّا عليه (**فَلأَنَّ لا الأُولى لِنَفي الجِنسِ**) وحول: اسم مفرد نكرة قد وليها فيبني على الفتح، (**وَأَمَّا نَصبُ الثَّاني فَلأَنَّ لا الثَّانِيَةَ مَزِيدَةٌ**) يعني: زائدة (**لِتَأكِيدِ النَّفي**) لأن المعطوف على المنفي يكون منفيًّا أيضًا فيكون حرف النفي في المعطوف زائدًا وفائدته التأكيد للنفي المستفاد أولًا كما في قولك: ما جاءني زيد ولا عمرو؛ لأنه إذا قيل: وعمرو بدون لا يستفاد عدم مجيء عمرو أيضًا وزيد لا فيه نصًّا، (**وَالثَّاني**) وهو قوة (**مَعطُوفٌ عَلَى الأَوَّلِ**) الذي هو حول يعني: معطوف على لفظه (**فَيَكُونُ**) أي: ذلك الثاني (**مَنصُوبًا حَملًا عَلَى لَفظِهِ**) أو على محله القريب؛ لما سبق أن له محلين محل قريب وهو منصوب بلا، ومحل بعيد وهو مرفوع؛ (**لِمُشَابَهَةِ حَرَكَتِهِ حَرَكَةَ الإعرَابِ**) قد سبق تحقيقه فيجوز الحمل عليها كما يجوز على الحركة الإعرابية، (**وَيَجُوزُ أَن يُقَدَّرَ لَهُمَا**) أي: للاسمين المعطوف أحدهما على الآخر (**خَبَرٌ وَاحِدٌ**) لأن العامل فيه لا الأولى وحدها فيكون المجموع جملة واحدة، (وَ) يجوز أيضًا (**أن يُقَدَّرَ لِكُلٍّ**) واحد (**مِنهُمَا خَبَرٌ عَلَى حِدَةٍ**) لأن الثاني وإن كان معطوفًا على الأول بحسب الظاهر إلا أنه يجوز أن يجعل مبتدأ باعتبار محله البعيد، كما يجوز في اسمها المبني ويعتبر محله البعيد فيكون هذا القول حينئذٍ جملتين بأن يكون عطف جملة على جملة، وإما جملة واحدة بأن يكون عطف مفرد على مفرد؛ لأنه يجوز أن يعطف اسمان على معمولي عامل واحد بعاطف واحد وقد ذكر غير مرة.

«و» (**الثّالِثُ:**) «فتح الأول» يعني: أن يكون الأول مبنيًّا على الفتح لما سبق في الأول والثاني، «ورفع الثاني» (**أي: لا حَولَ**) بالفتح (**وَلا قُوَّةٌ**) بالرفع (**إلّا باللهِ، أَمَّا فَتحُ الأَوَّلِ**) أي: أما كونه مبنيا على الفتح (**فَلأَنَّ لا الأُولَى لِنَفي الجِنسِ**)

وأما رفع الثاني: فلأن «لا» زائدة والثاني معطوف على محل الأول؛ لأنه مرفوع بالابتداء عطف مفرد على مفرد بأن يقدر لهما خبر واحد، أو عطف جملة على جملة بأن يقدر لكل منهما خبر واحد.

(وَ) الرابع: (رَفْعُهُمَا) بالابتداء، نحو: «لَا حَوْلٌ وَلَا قُوَّةٌ إِلَّا بِاللهِ»؛ لأنه جواب قولهم: «أَبِغَيْرِ اللهِ حَوْلٌ وَقُوَّةٌ؟»، فجاء بالرفع فيهما مطابقة ....

وحول نكرة مفردة قد وقعت بعدها بلا فصل، فينبغي أن تبنى على ما تنصب به وهو الفتح لوجود شرطه، (**وَأَمَّا رَفعُ الثَّاني**) أي: أما كونه مرفوعًا؛ (**فلأنَّ لا**) الثانية (**زَائِدَةٌ**) لتأكيد النفي لما قلنا فيما سبق، (**وَالثَّاني**) وهو قوة (**مَعطُوفٌ عَلَى مَحَلِّ الأَوَّلِ**) لأن لفظه ومحله القريب لكونهما عارضين لا اعتبار لهما في الظاهر؛ (**لأنَّهُ**) أي: لأن الأول (**مَرفُوعٌ**) في الأصل (**بالابتِدَاءِ**) أي: بالعامل المعنوي فإذا جاز الحمل فعلى الأصل هو الأولى وإلا وجب (**عَطفُ**) بدل من قوله: معطوف أو تفسير له أو خبر مبتدأ محذوف أي: هو عطف (**مُفرَدٍ عَلَى مُفرَدٍ**) وذلك لا يكون إلا (**بأن يُقَدَّرَ لَهُمَا خَبَرٌ وَاحِدٌ**) ويكتفى بكون الخبر خبرًا للأول أي: لا حول موجود إلا بالله، ولا قوةٌ، مثل قولك في الإثبات: زيد قائم وعمرو، فيكون جملة واحدة، (**أَو عَطفُ جُملَةٍ عَلَى جُملَةٍ**) وذلك يكون (**بِأَن يُقَدَّرَ لِكُلٍّ مِنهُمَا**) أي: من الأول والثاني (**خَبَرٌ واحد**)؛ لأن لا الأولى عامل لفظي يحتاج إلى خبر مستقل، فتكون مع اسمها وخبرها جملة، ولما كانت الثانية زائدة والاسم بعدها مرفوعًا بالابتداء احتاجت إلى خبر آخر مستقلا، فتكون جملة أخرى، ولذا كان الكلام جملتين عطف الثانية منهما على الأولى.

«و» (**الرَّابعُ:**) من تلك الوجوه «رفعهما» أي: رفع الاسمين معًا (**بالابتِدَاءِ**) لأن النكرة وقعت في حيز النفي فتخصصت كما في قولك: ما أحد خير منك على ما سبق، (**نَحوُ: لا حَولٌ وَلا قُوَّةٌ**) بالرفع على أن يكون كل منهما مبتدأ (**إلا باللهِ؛ لأنَّهُ**) أي: لأن هذا الكلام (**جَوَابُ قَولِهِم: أَبِغَيرِ اللهِ**) خبر مقدم (**حَولٌ وَقُوَّةٌ**) مبتدأ مؤخر، والثاني معطوف على الأول سواء كان هذا السؤال تحقيقًا أو تقديرًا (**فَجَاءَ**) الجواب (**بالرَّفعِ فِيهِمَا**) أي: في حول وقوة (**مُطَابَقَةً**) بالنصب؛ لأنه مفعول له لأن المطابقة مصدر، ويجوز أن يكون حالًا من فاعل: جاء، أي:

للسؤال، ويجوز الأمران ههنا أيضًا.

(وَ) الخامس: (رَفْعُ الْأَوَّلِ) على أن «لا» بمعنى «ليس» (عَلَى ضَعْفٍ) فإن عمل «لا» بمعنى «ليس» قليل (وَفَتْحُ الثَّانِي) نحو: «لَا حَوْلٌ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ» بناءً على أن يكون «لا» لنفي الجنس، وضعف وجه رفع الأول بأنه يجوز أن يكون رفعه لإلغاء عمل «لا» بالتكرير ....

جاء الجواب بالرفع فيهما حال كونه مطابقًا (للسُّؤَالِ) لما عرفت أنهما مرفوعان في السؤال، ومطابقة الجواب في الإعراب وغيره من الأمور المهمة (وَيَجُوزُ الأَمرَانِ هَهُنَا) أي: في القسم الرابع (أَيضًا) أي: كما جازا في الأقسام الأول، أي: إما أن يقدر لكل واحد منهما خبر على حدة نحو: لا حول موجود إلا بالله ولا قوة موجودة إلا بالله، فيكون الكلام جملتين أو يقدر لهما معًا خبر واحد والكلام جملة واحدة، وهذا هو الأولى؛ لأنه عطف مفرد على مفرد وهو الأصل كما هو السؤال، ولأنه يكون أتم في المطابقة، ولأن تقليل الكلام أولى.

«و» (الخَامِسُ:) من الوجوه الخمسة «رفع الأول» يعني: أن يكون الأول مرفوعًا، بناءً (عَلَى أَنَّ لا) هذه تكون (بمَعنَى: لَيسَ) مثل: ما، ولا تكون لنفي الجنس «على ضعفٍ» رفع الأول؛ بناء على أن لا هذه بمعنى ليس لا لنفي الجنس كائن على ضعف؛ (فإنَّ عَمَلَ لا) حال كونها (بمَعنَى لَيسَ قَلِيلٌ) لقلة مشابهة لا بليس، وهي تورث الضعف كما أن كثرة المشابهة تورث القوة، كما في ما فإن كونها بمعنى: ليس قوي؛ لكثرة مشابهتها لها «وفتح الثاني» أي: يكون الثاني مبنيا على الفتح (نَحوُ: لا حَولٌ) بالرفع (وَلا قُوَّةَ) بالبناء على الفتح (إِلَّا باللهِ؛ بِنَاءً عَلَى أَن يَكونَ لا) في الثاني (لِنَفيِ الجِنسِ) وقوة بعدها نكرة مفردة قد وليتها، فتكون مبنية على الفتح كما في قولك: لا رجل في الدار (وَضُعِّفَ) مبني للمفعول من التضعيف ويجوز أن يكون مبنيًّا للفاعل من الثلاثي (وَجهُ) مرفوع ضعف (رَفعِ الأوَّلِ) في هذا القسم، وهو أن تكون لا فيه بمعنى ليس (بأنَّهُ) متعلق بـ: ضعف (يَجوزُ أَن يَكُونَ رَفعُهُ) رفع الأول (لإلغَاءِ عَمَلِ لا) أي: تأثيرها في مدخولها إعرابًا وبناءً، (بالتّكرِيرِ) أي: بسبب أن يكون ما دخلت هي عليه مكررًا؛ لأنها لكونها ضعيفة في العمل إذا كرر اسمها تعزل عن

لا لكونها بمعنى «ليس»؛ لأن شرط صحة إلغائها التكرير فقط، وقد حصل ههنا، ولا دخل فيها، لتوافق الاسمين بعدها في الإعراب، فهذا على التوجيه الأول متعين لعطف جملة على جملة ....

العمل فيه، فيرفع على أنه مبتدأ نكرة تخصص بالعموم، مثل قوله تعالى: ﴿لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَٰعَةٌ﴾ [البقرة: 254]، ورفعه لهذا المعنى ليس بضعيف لوقوعه في النظم المعجز، (لا لِكَونِهَا بمَعنَى لَيسَ) يعني: ليس رفع الأول ههنا لكون لا هذه بمعنى ليس، بل لكونها معزولة عن العمل بسبب التكرير؛ (لأنَّ شَرطَ صِحَّةِ إلغَائِهَا التَّكرِيرُ) أي: تكرير اسمها كما في صورة الرفع في المعطوف والمعطوف عليه في القسم الرابع (فَقَط) أي: سواء توافق الاسمان في الإعراب كما في تلك الصورة وكما في قولك: لا زيدٌ في الدار ولا عمرٌو، وكما في قوله تعالى: ﴿لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ﴾ [البقرة: 254]، أو لا مثل هذه الصورة الخامسة، (وَقَد حَصَلَ) التكرير (هَهُنَا) أي: في هذا القسم فرفع الأول لا يكون ضعيفًا (وَلَا دَخَلَ فِيهَا) أي: في صحة الإلغاء بالتكرير (لِتَوَافُقِ الاسمَينِ) الواقعين (بَعدَها في الإعرَابِ) قوله: ولا دخل، لا فيه لنفي الجنس دخل اسمها المبني وفيها ظرف لغو متعلق به، ولتوافق: الجار والمجرور خبر لها؛ لأنه ليس للتعليل كما هو المتبادر أي: لا يكون لتوافق الاسمين بعدها فيه مدخل في صحة الإلغاء، يعني: يصح الإلغاء بمجرد التكرير سواء توافق الاسمان فيه أو لا، وفي الرضي: اعلم أن لا الأولى للتبرئة ملغاة لجواز ذلك لضعفها، وقد حصل شرط الإلغاء وهو التكرير، ولا يلزم مع تكرير لا أن لا يتوافق الاسمان في الإعراب؛ إذ التكرير هو الشرط فقط، وقد حصل، وإذا تقرر هذا فلا حاجة لنا إلى ما ذكره المصنف من قوله: ورفع الأول على ضعف لكونها بمعنى ليس؛ فإنه لا يضعف هذا الوجه بل هو مثل الوجه الرابع، إلى هنا كلامه.

(فَهَذَا) أي: القسم الخامس أو ما أجري فيه هذا القسم (عَلَى التَّوجِيهِ الأَوَّلِ) أي: على كون لا فيه في الأول بمعنى ليس، أو على أن رفع الأول بناء على أن يكون لا فيه بمعنى ليس (مُتَعَيَّنٌ لِعَطفِ جُملَةٍ عَلَى جُملَةٍ) لأن في عطف المفرد على المفرد يجب اتحاد المعطوفين واشتراكهما في العامل، وهذا غير جائز في

نحو: «لَا حَوْلٌ إِلَّا بِاللهِ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ» وإلا يلزم أن يكون قوله: «إِلَّا بِاللهِ» منصوبًا ومرفوعًا، وعلى التوجيه الثاني يحتمل أن يكون من قبيل عطف مفرد على مفرد أو عطف جملة على جملة كما لا يخفى.

(وَإِذَا دَخَلَتِ الْهَمْزَةُ) على «لا» التي لنفي الجنس (لَمْ تُغَيِّرِ الْعَمَلَ) أي: عمل «لا» أي: تأثيرها في مدخولها إعرابًا وبناءً؛ ....

العطف المذكور؛ لأن الحاصل في الأول لا بمعنى ليس يقتضي رفع الاسم ونصب الخبر، وفي الثاني لا لنفي الجنس يقتضي نصب الاسم أو بناءه ورفع الخبر، وإذا اختلفا في العمل لا يمكن العطف المذكور فتعين العطف الأول (نَحوُ: لا حَولَ) موجود (إلّا باللهِ، وَلَا قُوَّةٌ) موجودة (إلّا باللهِ، وَإلَّا) أي: وإن لم يكن عطف جملة على جملة، بل احتمل أن يكون عطف مفرد على مفرد (يَلزَمُ أَن يَكُونَ قَولُهُ: إلَّا باللهِ) يعني: الخبر المتعلق به قوله: إلا بالله (مَنصُوبًا وَمَرفُوعًا) في حالة واحدة؛ لأن لا الأولى تقتضي أن يكون منصوبًا، ولا الثانية أن يكون مرفوعًا فيكون معمولًا لعاملين مختلفين في حالة واحدة، وذا غير جائز فتعين أن يكون عطف جملة على جملة، (وَعَلَى التَّوجِيهِ الثَّاني) وهو أن يكون رفع الأول على أن يكون مبتدأ باعتبار كون لا ملغاة عن العمل (يَحتَمِلُ أَن يَكُونَ) هذا القول (مِن قَبيلِ عَطفِ مُفرَدٍ عَلَى مُفرَدٍ) لان الأول مرفوع بالابتداء فيجوز عطف الثاني عليه باعتبار محله البعيد، وإلا بالله خبر الأول فيكون جملة واحدة، (أَو) أن يكون (عَطفُ جُملَةٍ عَلَى جُملَةٍ) كما هو الظاهر يعلم وجهه مما سبق (كَمَا لا يَخفَى) وجه العطف الأول والعطف الثاني على المتأمل الصادق.

«وإذا دخلت الهمزة» الاستفهامية «على» لفظة «لا» (الَّتي) تكون (لِنَفِي الجِنسِ) لكون البحث فيها «لم تغير» مبني للفاعل من غير من التفعيل «العمل» مفعوله (أي: عَمَلَ لا) يشير إلى أن اللام للعهد (أي: تَأثِيرِها) فيه إشارة إلى أن المراد بالعمل معناه اللغوي، وهو التأثير وأن هذا تفسير باللازم؛ لأن العمل يلزمه التأثير فيكون من قبيل ذكر الملزوم وإرادة اللازم (في مَدخُولِها) أي: فيما دخلت لا عليه من الاسم والخبر (إعرابًا) تمييز (وَبِنَاءً) يعني: إذا كان مدخول لا قبل دخول الهمزة عليها معربًا أو مبنيا يكون أيضًا بعده معربًا في الأول ومبنيًّا في

لأن العامل لا يتغير عمله، بدخول كلمة الاستفهام (وَمَعْنَاهَا) أي: معنى الهمزة الداخلة على «لا» التي لنفي الجنس:

إما (الاسْتِفْهَامُ) حقيقة، فتقول: «أَلَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ؟» مستفهمًا.

(وَ) أما (الْعَرْضُ) نحو: «أَلَا نُزُولٌ عِنْدِي»، ولم يذكر سيبويه أن حال «ألا» في العرض كحاله قبل الهمزة، بل ذكره السيرافي وتبعه الجزولي ....

الثاني؛ (لأنَّ العَامِلَ) لفظيًّا كان أو معنويًّا سماعيًّا أو قياسيًّا رافعًا أو ناصبًا أو جارًّا (لا يَتَغَيَّرَ عَمَلُهُ) أي: أثره في مدخول من الإعراب والبناء وغيرهما (بِدُخُولِ كَلِمَةِ الاستِفَهَامِ) عليه؛ لأنها لم تعد من العوامل حتى تغير ما دخلت هي عليه وعدم تغير أثر لَا فيه أولى وألزم بخلاف ما إذا دخل الجار عليها نحو: آذيتني بلا جرم ووجدت بلا مال، فإنه يتغير عمله حينئذٍ، وإنما خص الهمزة بالبيان؛ لأنه لما تغير عملها بدخول الجار توهم أنه يتغير بدخول الهمزة أيضًا ولدفع هذا التوهم خصه بالبيان، «ومعناها» (أي: مَعنَى الهَمزَةِ الدَّاخِلَةِ عَلَى لا الَّتي لِنَفي الجِنسِ) أحد ثلاثة أشياء (أمَّا) «الاستفهام» (حَقِيقَةً) نصب على التمييز؛ لأن الهمزة قد تدخل على شيء مجازًا، (فَتَقُولُ: أَلَا رَجُلٌ في الدَّارِ) من غير تغيير تأثيرها من البناء والإعراب في مدخولها حال كونك (مُستَفهِمًا) وقال المحشي: الظاهر أن الشارح نبه على أن مقصود المصنف حصر المعنى في الثلاثة، وقيل: تخصيص الثلاثة بالذكر لمكان الاختلاف فيها دون ما عداها؛ لأنه لا خلاف فيها، انتهى.

«و» (أمَّا) «العرض» بسكون الراء مجازًا (نَحوُ: أَلَا نُزُولٌ عِندِي) عارضًا النزول عليه حيث لا يرجى نزوله وعدمه؛ لأن المجهولية بالشيء كما هو سبب للاستفهام سبب للعرض فاستعمل لفظ أحد السببين المتحدين في السبب في الآخر، (وَلَم يَذكُر سِيبَويهِ أنّ حَالَ أَلَا) المستعمل (في العَرضِ كَحَالِهِ قَبلَ) دخول (الهَمزَةِ) لأنها إذا كانت عرضًا تكون من حروف الأفعال فلا يجوز دخولها على الأسماء؛ لأن العرض لا يكون إلا في الأفعال كما يقال: ألا تنزل (بَل ذَكَرَهُ السِّيرافي) يعني: ذكر السيرافي أن حالها العرض كحاله قبل دخول الهمزة (وَتَبِعَهُ الجُزُوليّ) بالجيم المفتوحة والزاي المعجمة المضمومة،

والمصنف، وردّ ذلك الأندلسي وقال: هذا خطأ؛ لأنها إذا كانت عرضًا كانت من حروف الأفعال مثل: «إنْ وَلَوْ وحروف التحضيض»، فيجب انتصاب الاسم بعدها نحو: «أَلَا زَيْدًا تُكْرِمُهُ».

(وَ) أما (التَّمَنِّي) نحو: «أَلَا مَاءَ أَشْرَبُهُ» حيث لا يرجى ماء، ....

(**وَالمُصَنِّفُ**) لأنها وإن كانت عرضًا وكانت أيضًا من دواخل الأفعال إلا أنها باعتبار أصلها يجوز أن تدخل على الاسم مع أنه معنى مجازي، (**وَرَدَّ ذَلِكَ**) أي: ذكر السيرافي كون حالها في العرض كحالها قبل دخول الهمزة (**الأَندَلُسِيّ**) بفتح الهمزة وسكون النون وفتح الدال المهملة منسوب إلى الاندلس اسم بلدة (**وَقَالَ: هَذَا**) أي: كون حالها فيه كحالها الأول (**خَطَأٌ**) بفتح الخاء والطاء مع القصر ضد الصواب يعني: ليس بصواب؛ (**لأَنَّهَا إِذَا كَانَت عَرضًا**) بدخول الهمزة عليها (**كَانَت مِن حُرُوفِ الأَفعَالِ**) يعني: من الحروف التي تقتضي الأفعال لفظًا أو تقديرًا كحروف الشرط (**مِثلُ: إِن وَلَو وَحُرُوفِ التَّحضِيضِ**) مثل: هلا وألا ولولا ولوما، وهذه كلها تقتضي الأفعال لفظًا أو تقديرًا ولا تدخل على الاسم (**فَيَجِبُ انتِصَابُ الاسمِ**) الواقع (**بَعدَها**) أي: بعد حروف العرض كما يجب انتصابه بعد حروف الشرط والتحضيض لكن بشرط أن يكون بعد الاسم فعل يفسر الفعل الناصب له، (**نَحوُ: أَلَا زَيدًا تُكرِمُهُ**) في تقدير: ألا تكرم زيدًا تكرمه على ما سبق، وأما إذا لم يقع بعدها فعل أو وقع ولكن لم يصح أن يكون مفسرًا له يكون حالها كما قاله السيرافي، ولا وجه لقول من قال في وجوب الانتصاب بحثٌ لجواز أن يكون بعد كلمة إلا فعل لازم نحو: ألا زيدٌ ينـزل، إلا أن يتكلف، ويقال: أراد وجوب انتصاب الاسم في الإضمار على شريطة التفسير.

«و» (**أَمَّا**) «التمني» (**نَحوُ: أَلَا مَاءً أَشرَبُهُ، حَيثُ لا يُرجَى مَاءٌ**) قيد به؛ لأنه عند رجاء الوجود يكون الاستفهام على حقيقته فلا يكون للتمني؛ لأن ما لا يرجى لا يستفهم؛ إذ لا يقال لأحد: أتطير على حقيقته فيحمل على التمني مجازًا يجامع الطلب؛ لأن في التمني معنى الطلب كما في الاستفهام، وكما في قوله:

ألا سبيل إلى خمرٍ فأشربها ألا سبيل إلى نصر بن حجاج

وأما قوله:

أَلَا رَجُــلًا جَــزَاهُ الـلــهُ خَـيْـرًا ... .

فهذه عند الخليل ليست «لا» الداخلة عليها حرف الاستفهام، ولكنه حرف موضوع للتحضيض برأسه، فكأنه قال: «أَلَا تُرُوْنَنِي رَجُلًا» يعني: «هَلَا تُرُوْنَنِي رَجُلًا» ولذلك نصب ونوّن، وهي عند يونس «لا» التي دخلت عليها همزة الاستفهام بمعنى التمني، فكان القياس: ....

(وَأمَا قَولُهُ) يدل على محصلة تبيت ألا رجلا جزاه الله خيرًا، وفي الرضي: روى الإلغاء في إلا التي للتمني نحو: (أَلَا رَجُلًا جَزَاهُ اللهُ خَيرًا) وروى ألا رجلٍ بالجر، أي: ألا من رجلٍ (فَهَذِهِ) أي: كلمة ألا في هذا البيت (عِندَ الخَلِيلِ) بن أحمد الذي هو إمام النحو: (لَيسَت لا الدَّاخِلَةَ) بالنصب صفة سببية لكلمة لا (عَلَيهَا حَرفُ الاستِفهَام) بالرفع؛ لأنه فاعل لقوله: الداخلة مثل قولك: هندٌ حاملٌ وشاحها، (وَلَكَنَّهُ) أي: إلا أنه (حَرفٌ مَوضُوعٌ للتَّحضِيضِ) مستقلا (بِرَأسِهِ) مثل ألا وهلا وغيرهما؛ (فَكَأَنَّهُ) أي: فكأن الشاعر قال: (قَالَ أَلَا تُرُونَنِي) بضم التاء من الإرائة أصله: ترئيون فأعل بحذف الهمزة والياء فصار ترون بضمتي التاء والراء ثم لحقه ياء المتكلم ونون الوقاية فصار ترونني (رَجُلًا) مفعول به (يَعني: هَلَا تُرُونَنِي رَجُلًا) جزاه الله خيرًا، ثم حذف الفعل الناصب بقرينة قوله: جزاه؛ لأنه سبب للفعل الناصب فيكون قرينة لمسببه وبقرينة كلمة التحضيض لما عرفت أنها من دواخل الأفعال؛ (وَلِذَلِكَ) أي: لكون ألا حرفًا برأسه من حروف التحضيض، والاسم بعدها منصوب بالفعل المحذوف (نُصِبَ) رجل فيه (وَنُوِّنَ) وفي الرضي: واعلم أن معناها إذا دخلت في الماضي التوبيخ واللوم على ترك الفعل، وإذا دخلت في المضارع الحض على الفعل والطلب له فهي أي: في المضارع بمعنى الأمر ولا يكون التحضيض في الماضي الذي قد فات إلا أنها تستعمل كثيرًا في لوم المخاطب على أنه ترك الفعل في الماضي، إلى هنا كلامه.

(وَهِيَ) كلمة ألا (عِندَ يُونُسَ لا الَّتي دَخَلَت عَلَيهَا هَمزَةُ الاستِفهَام) يعني: مركبة من همزة الاستفهام ولا لنفي الجنس فكانت (بمَعنَى التَّمَنِّي) مثل قولك: ألا ماء أشربه (فَكَانَ القِيَاسُ) أن تبنى النكرة الواقعة بعدها لكون حالها بعد

«أَلَا رَجُلَ»، ولكنه نوّن، لضرورة الشعر.

(وَنَعْتُ) اسم «لا» (الْمَبْنِيِّ) لا نعت اسمها المعرب. احتراز عن نحو: «لَا غُلَامَ رَجُلٍ ظَرِيفًا» (الْأَوَّلُ) بالرفع صفة للنعت، أي: لا الثاني وما بعده، احتراز عن مثل: «لَا رَجُلَ ظَرِيفٌ كَرِيمٌ فِي الدَّارِ» (مُفْرَدًا) حالٌ من ضمير مبني، ....

الهمزة كحالها قبلها فيقال: (أَلَا رَجُلَ) بالفتح بلا تنوين لكونه جنسًا، (وَلَكِنَّهُ) أي: إلا أنه (نُوِّنَ) أي: جعل رجلٌ في قول الشاعر وهو: ألا رجلًا جزاه الله خيرًا، منونًا (لِضَرُورَةِ) وزن (الشّعرِ) لأن وزنه في كل مصراع: مفاعلتن مفاعلتن فعولن، وإذا لم يكن منونًا يكون الأول أنقص بحرف؛ لأن التنوين يعد حرفًا عند الشعراء على ما سبق من قوله:

صبت علي مصائبٌ لو أنها ... صبت على الأيام صرن لياليا

ولما فرغ من المنصوب بلا التي لنفي الجنس وأحواله الثلاثة من كونه منصوبًا ومبنيا ومرفوعًا شرع في بيان أحوال توابعه من الصفة وغيرها؛ ليستوفي أحواله فقال: «ونعت» مبتدأ (اسمِ لا) بحذف المضاف «المبني» بالجر؛ لأنه صفة الاسم، واللام فيه للعهد أي: الذي هو قسم من أقسام اسم لا؛ لأنه على ما عرفت ثلاثة (لا نَعتُ اسمِهَا المُعرَبِ احتِرَازٌ) به (عَن نَحوِ: لا غُلامَ رَجُلٍ ظَرِيفًا) فإنه لا محالة معرب إما منصوب حملًا على لفظ المنعوت وهو الظاهر، وإما مرفوع حملًا على محله؛ لأن الموصوف إذا كان معربًا لا بد أن تكون الصفة أيضًا معربة، وأما إذا كان مبنيًّا فلا يلزم أن يكون هو أيضًا مبنيًّا «الأول» (بالرَّفعِ) أي: هو بالرفع (صِفَةٌ للنَّعتِ) لا بالجر صفة للاسم؛ لأن المقصود بيان أحوال النعت لا الاسم فتكون القيود قيودًا له (أي: لا) النعت (الثَّاني وَمَا بَعدَهُ) يعني: الثالث والرابع وغير ذلك (اِحتِرَازٌ) به (عَن) النعت الثاني (مِثلُ: لا رَجُلَ ظَرِيفٌ) إما مبني على الفتح موافقة لمنعوته، وإما معرب رفعًا ونصبًا لما سيجيء؛ لأنه نعته الأول (كَرِيمٌ) بالرفع أو كريمًا بالنصب (في الدَّارِ) خبر لها (مُفرَدًا) بالنصب لأنه (حَالٌ مِن ضَميرِ مَبنيٌ) المستكن فيه الذي هو خبر لقوله: ونعت، ولذا أورده بالتنكير؛ لأن الحال لا بد أن يبين هيئة الفاعل أو المفعول به، وقدم عليه لتكون القيود متوالية مجتمعة بلا فصل واقع بينها، ولو جعل حالًا

والعامل فيه «مبني» احترازٌ عن مثل: «لَا رَجُلَ حَسَنُ الْوَجْهِ» (يَلِيهِ) حال بعد حال أو صفة «مفردًا»، احترازٌ به عن المفصول نحو: «لَا غُلَامَ فِيهَا ظَرِيفٌ»، وهذا القيد يغني عن الأول (مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ) حملًا على المنعوت، لمكان الاتحاد بينهما والاتصال وتوجه النفي إليه، أي: إلى النعت حقيقة، ....

من المبتدإ باعتبار كون ذلك الضمير راجعًا إليه لكان أوجه؛ لأنه يوافق قوله: الأول لأن الحال في المعنى صفة، (وَالعَامِلُ فِيهِ مَبنيٌّ) لما تقرر أن العامل في الحال هو العامل في ذي الحال (اِحتِرَازٌ عَن) النعت المضارع (مِثلِ) قولك: (لا رَجُلَ حَسَنَ الوَجهِ) أو لا رجل خيرًا من زيدٍ؛ فإنه لا يبنى بل يجب الإعراب رفعًا ونصبًا لما سيأتي، «يليه» فعل مضارع معلوم (حَالٌ بَعدَ حَالٍ) من ذلك الضمير أيضًا وقدمت لما سبق، ولو جعل أيضًا حالًا من المبتدإ لكان أصوب لما قلنا، أي: يلي النعت الأول اسم لا المبني، (أو صِفَةٌ: مُفرَدًا) أي: يلي النعت الأول المفرد اسم لا المبني لما قلنا إن الحال في المعنى صفة (احتِرَازٌ بِهِ عَن المَفصُولِ) أي: عن النعت الذي وقع بينه وبين المنعوت فصل بشيء (نَحوُ: لا غُلامَ فِيهَا ظَرِيفٌ) فإنه يجب الإعراب نصبًا ورفعًا، ولا يجوز البناء أصلًا، (وَهَذا القَيدُ) يعني: قيد الولى (يُغني عَن الأَوَّلِ) فيه لطافة تعرف لمن له طاقة؛ لأن معنى الأول أن لا يكون مسبوقًا بشيء، ومعنى الولى كذلك فترادفا؛ فيكون أحدهما مغنيا عن الآخر إلا أن الولى اصطلاح ههنا؛ ولذا نسب الإغناء إليه مع أن الأول يغني عنه أيضًا، إلا أنه ذكره ههنا ولم يكتفِ بذكر الأول اهتمامًا، وليكون تأكيدًا له.

«مبني» خبر (عَلَى الفَتحِ؛ حَملًا عَلَى المَنعُوتِ) يعني: يبنى على الفتح كما أن المنعوت كذلك (لِمَكانِ الاتّحَادِ بَينَهُمَا) في الصدق، لأن النعت يصدق على ما يصدق عليه المنعوت فاتحدا فحينئذٍ إذا لم يبن لزم أن يكون الشيء الواحد مبنيا ومعربًا (وَالاتّصَالِ) أيضًا لما عرفت أنه من شرط الولى بحيث لا يجوز أن يقع بينهما فصل، (وَتَوَجُّهِ النَّفي إِلَيهِ أي: إِلَى النَّعتِ حَقِيقَةً) تمييز؛ لأن النفي في قولك: لا رجل ظريفٌ قائمٌ، نفى القيام عن الرجل الموصوف بالظرافة لا عن مجرد الرجل، إلا أن لبناء النعت أربع شرائط: أن يكون نعت المبني بلا، وأن

و«المبني» في قوله: «ونعت المبني» إشارة إلى ما يبنى على الفتح بالأصالة لا بالتبعية، فإنه المذكور سابقًا، فلا يرد أنه إذا كرر المبني وبني على الفتح ثم جيء بنعت لا يجوز بناؤه مثل: «لَا مَاءَ مَاءَ بَارِدًا» مع أنه يصدق عليه أنه «نعت المبني الأول مفردًا يليه»، فإن «باردًا» في هذا المثال نعت للتابع لا المتبوع، كما هو الظاهر، ولو جعل نعتًا للمتبوع فليس مما يليه، لتوسط التابع بينهما (وَمُعْرَبٌ) لأن الأصل في التوابع تبعيتها لمتبوعاتها في الإعراب دون البناء

يكون النعت الأول، وأن يلي النعت المبني، ولا يفصل بينهما، وأن يكون نعتًا مفردًا، وإذا وجدت هذه الشروط يتحد النعت مع المنعوت، فيسري البناء منه إليه فيبنى النعت أيضًا لسرايته إليه، (وَالمَبنيُّ فِي قَولِهِ) أي: في قول المصنف (وَنَعتُ المَبنيّ، إِشَارَةٌ إِلَى مَا يُبنَى عَلَى الفَتحِ بالأَصَالَةِ لا بالتَّبعيَّةِ؛ فإنَّهُ) أي: المبني بالأصالة هو (المَذكُورُ سَابقًا) في قوله: فإن كان مفردًا، فهو مبني بناء على أن اللام فيه للعهد الخارجي، وأن البناء إذا أطلق يراد به البناء بالأصالة لا بالتبعية؛ (فَلا يَردُ أَنَّهُ) أي: الشأن (إِذَا كُرِّرَ المَبنيُّ) الذي هو اسم لا هذه (وَبُنِيَ) المكرر (عَلَى الفَتحِ) كالأول؛ لكونه تأكيدًا (ثُمَّ جِيءَ بِنَعتٍ) وجعل نعتًا للثاني؛ بناءً على ما هو الظاهر (لا يَجُوزُ بِنَاؤُهُ) أي: بناء النعت بل يجب أن يعرب لعدم الأصالة في البناء، (مِثلُ: لا مَاءَ مَاءَ باردًا) بالنصب حملًا على اللفظ أو المحل القريب أو الرفع حملًا على المحل البعيد، (مَعَ أَنَّهُ يَصدُقُ عَلَيهِ) أي: على قوله: باردًا (أَنَّهُ) أي: البارد (نَعتُ المَبنيّ الأَوَّلِ مُفردًا يَلِيهِ) يعني: تصدق هذه الشروط المقتضية بناء النعت الموجودة هي فيه ولا يصح بناؤه، (فَإِنَّ بَارِدًا) الذي هو (في هَذَا المِثَالِ نَعتٌ للتَّابعِ) يعني: الماء الثاني (لا المَتبُوعِ) يعني: الأول (كَمَا هُوَ الظَّاهِرُ) من النعوت؛ لئلا يقع الفصل بينهما؛ لأن الماء الثاني وإن كان تأكيدًا للأول يكون فصلًا إذا جعل نعتًا للأول، (وَلَو جُعِلَ) ذلك النعت (نَعتًا للمَتبوعِ) على خلاف الظاهر، (فَلَيسَ) النعت (مِمَّا يَلِيهِ) أي: يلي النعت المنعوت (لِتَوَسُّطِ التَّابعِ بَينَهُمَا) يعني: لوجود الفصل بالماء الثاني بين النعت والمنعوت.

«ومعربٌ» سواء كان النعت مفردًا أو مضافًا أو مضارعًا له ولي أو لا؛ (لأنَّ الأَصلَ في التَّوابِعِ) كلها (تَبَعِيَّتُهَا لمَتبُوعَاتِهَا في الإعرَابِ دُونَ البِنَاءِ) سواء كان

(رَفْعًا) حملًا على محله البعيد (وَنَصْبًا) حملًا على اللفظ أو على محله القريب (نَحْوُ: «لَا رَجُلَ ظَرِيفَ) بالفتح (وَظَرِيفٌ) بالرفع (وَظَرِيفًا») بالنصب.

(وَإِلَّا) أي: وإن لم يكن النعت كذلك (فَالْإِعْرَابُ) أي: فحكمه الإعراب لا غيرُ، رفعًا حملًا على المحل البعيد، أو نصبًا حملًا على اللفظ أو على ....

المتبوع مبنيًا؛ بناءً لازمًا نحو: جاءني هؤلاء الكرام بالرفع، أو بناء عارضًا نحو: لا غلام ظريفٌ بالرفع أو النصب، إلا أنه يجوز البناء ههنا على الفتح لما عرفت، أو معربًا نحو: لا غلام رجلٍ ظريفٌ أو ظريف؛ لكون الاسم أصلًا في الإعراب والعمل بالأصل أولى «رفعًا» منصوب على المصدرية أو على نزع الخافض أي: يرفع (حَملًا) أي: لكونه محمولًا (عَلَى مَحَلِّهِ البَعِيدِ) «ونصبًا» عطف على رفعًا (حَملًا) أي: لكونه محمولًا (عَلَى اللَّفظِ) أي: لفظ اسم لا المبني وهو الفتح، (أَو عَلَى مَحَلِّهِ القَرِيبِ) وهو النصب بها، «نحو: لا رجل» فإنه اسمها المبني على الفتح «ظريف» وهو (بالفَتحِ) يعني: مبني على الفتح لوجود الشروط المقتضية بناءه عليه «وظريفٌ» معرب (بالرَّفعِ) حملًا على محله البعيد، «وظريفًا» معرب (بالنَّصبِ) حملًا على اللفظ أو على محله القريب، أورد هذه الأمثلة على ترتيب اللف وهو صنعة بديعية «وإلا» عطف على مقدر مفهوم من القيود المذكورة في التعريف، يعني: إن كان نعت اسم لا هذه موجودًا فيه هذه القيود والشروط فهو مبني على الفتح ومعرب رفعًا ونصبًا، وأشار الشارح إلى هذا بقوله: (أي: وَإِن لَم يَكُن النّعتُ كَذَلِكَ) أي: وإن لم يكن نعت اسم لا متصفًا بالصفات المذكورة بأن لم يوجد الشرط الأول مثل: لا غلام رجلٍ ظريفٌ أو لم يوجد الثاني بأن لم يكن مفردًا مثل: لا رجل حسن الوجه، أو لم يوجد الثالث بأن يقع فصل بينهما مثل: لا رجل في الدار ظريفٌ، والحاصل: أنه إن لم توجد الشروط الأربعة بأسرها سواء وجد بعضها أو لا «فالإعراب» (أي: فَحُكمُهُ الإعرابُ) أي: فحكم ذلك النعت أن يكون معربًا لا غير قدر المبتدأ بقرينة حرف الجزاء (لا غَيرُ) إشارة إلى أن الخبر إذا كان معرفًا باللام يفيد الحصر مثل قولك: زيد الجواد وعمرو الشجاع، (رَفعًا حَملًا) سبق إعرابهما (عَلَى المَحَلِّ البَعِيدِ) الذي هو الرفع (أَو نَصبًا حَملًا عَلَى اللَّفظِ أَو عَلَى

المحل القريب، وقد مرت أمثلته في بيان فوائد القيود.

(وَالْعَطْفُ) على اسم «لا» المبني إذا كان المعطوف نكرة بلا تكرير لا في المعطوف، فإنه إذا كان المعطوف معرفة وجب رفعه نحو: «لَا غُلَامَ لَكَ وَالْفَرَسُ».

وإذا كان «لا» مكررًا في المعطوف فحكمه ما علم في قوله: «لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ» فيما سبق بأن يحمل (عَلَى اللَّفْظِ) أي: على لفظ اسم «لا» المبني، ....

المَحَلِّ القَرِيبِ) وهما ظاهران (وَقَد مَرَّت أَمثِلَتُهُ) أي: أمثلة كون النعت معربًا؛ لعدم وجود شرط البناء (في بَيَانِ فَوَائِدِ القُيُودِ) وأنا أوردتها بعد قوله، وإلا تأمل وكن على بصيرةٍ.

«والعطف» أي: عطف شيء (عَلَى) لفظ (اسمِ لا المَبنيّ) إلا أن شرط جواز العطف على اللفظ وعلى محله البعيد على ما فهم من توجيه الشارح وتمثيل المصنف ثلاثة: أن يكون اسم لا مبنيًا، وأن يكون المعطوف نكرة، وأن لا يكون لا فيه مكررًا، وبين الشارح تلك الشروط بقوله: (إذَا كَانَ المَعطُوفُ نَكِرَةً) مثل: لا غلام لك وفرسٌ، وكان ذلك المعطوف معطوفًا (بِلا تَكرِيرٍ، لا في المَعطُوفِ؛ فإنَّهُ) أي: الحال والشأن (إذَا كَانَ المَعطُوفُ مَعرِفَةً) سواء كان علمًا مثل: لا غلام لك وزيدٌ، أو مضافًا مثل: لا غلام لك وعبد الله، (وَجَبَ رَفعُهُ) أي: رفع المعطوف، أو معرفًا باللام (نَحوُ: لا غُلامَ لَكَ وَالفَرَسُ) لأنك لو نصبته حملًا على اللفظ أو على المحل كانت لفظة لا عاملة في المعرفة، وذا محال لما عرفت أنها لا تعمل إلا في النكرة المضافة أو المشابهة، (وَإذَا كَانَ لا مُكَرَّرًا في المَعطُوفِ) مع إفرادهما وتنكيرهما مثل: لا رجل ولا امرأة (فَحُكمُهُ) أي: حكم هذا المعطوف (مَا عُلِمَ في قَولِهِ: لا حَولَ وَلا قُوَّةَ، فِيمَا سَبَقَ) من أنه يكون فيه خمسة أوجه من حيث التلفظ؛ لأنه ذكر وجه التمثيل لا الحصر فيكون حكمه عاما شاملًا لما وجد فيه شرطه، وهو أن تكون لا مكررة بطريق العطف وولي كل واحدة منهما نكرة مفردة، (بأن يُحمَلَ) متعلق بالعطف وهو مبني للمفعول ونائبه ما استكن فيه راجع إلى المعطوف أي: بأن يحمل المعطوف المذكور «على اللفظ» (أي: عَلَى لَفظِ اسمِ لا المَبنيّ) صفة الاسم ولفظه لما

ويجعل منصوبًا (وَ) بأن يحمل (عَلَى الْمَحَلِّ) ويجعل مرفوعًا (جَائِزٌ) ولا يجوز فيه البناء، لمكان الفصل بالعاطف، ولم يجعل في حكم المتصل، لمظنة الفصل بـ«لا» المؤكدة لا بيع فيه ولا خلة ولا شفاعة؛ إذ المعطوف على المنفي يزاد فيه «لا» كثيرًا نحو: «لا حول ولا قوة»، (مِثْلُ: «لَا أَبَ وَابْنًا ....

عرفت غير مرة فتح شبيه بالنصب فيجوز الحمل على اللفظ، (وَيُجعَلَ) المعطوف (مَنصُوبًا) عطف على يحمل «و» (بأن يُحمَلَ) المعطوف عطف على أن يحمل بإعادة الجار لوقوع الفاصلة «على المحل» أي: محل اسم لا المبني، والمراد به ههنا المحل البعيد، وهو رفعه بالابتداء (وَيُجعَلَ) المعطوف (مَرفُوعًا) «جائزٌ» فالوجهان النصب حملًا على اللفظ والرفع حملًا على المحل البعيد جائزان على السوية، إلا أن الأول هو الأولى لكونه ظاهرًا وكون الثاني منفيًا، (وَلا يَجُوزُ فِيهِ) أي: في هذا المعطوف (البِنَاءُ) كما جاز في الوصف لانتفاء مصحح البناء، وهو ما ذكرناه من اجتماع الأمور الثلاثة: الإفراد والتنكير والولي، وهذا لم يوجد ههنا للفصل بالعاطف لأنه يعد فاصلًا في عرفهم لما سيجيء، وإن جاز في النداء نحو: يا زيد وعمرو؛ لضعف لا عن التأثير إلا فيما يليه أو كان في حكمه كما في النعت، وههنا لم يله ولم يكن في حكمه مع أن الأصل هو الإعراب؛ (لِمَكَانِ الفَصلِ بالعَاطِفِ) أي: بواسطة العاطف فالفاصل العاطف والمعطوف عليه كلاهما ولا شك أن البناء مع الفصل ممتنع، والحال أن المعطوف يغاير المعطوف عليه فلم يوجد الاتحاد أيضًا، (وَلَم يُجعَل) المعطوف (في حُكمِ المُتَّصِلِ) بأن تكون الواو زائدة لتأكيد اللصوق كما في عطف بعضها على بعض مثل قولك: جاءني زيد العالم والشاعر والدبير، وكما في النداء مثل: يا زيد وعمرو؛ لأنه في حكم يا عمرو، وإن لم تكن الواو فيه زائدة؛ (لِمَظِنّةِ الفَصلِ) أي: لأن هذا محل أن يظن فيه الفصل (بلا) الزائدة (المُؤَكِّدَةِ) مثل: (لا بَيعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلا شَفَاعَةٌ) بخلاف الصفات والنداء؛ لأنه ليس فيهما هذا الظن فافترقا؛ (إذ المَعطُوفُ عَلَى المَنفِيّ) مطلقًا (يُزَادُ فِيهِ) أي: في المعطوف على المنفي لفظة (لا كَثِيرًا) أي: زيادة كثيرة لتأكيد النفي (نَحوُ: لا حَولَ وَلَا قُوَّةَ) لأن لا الثانية زائدة في بعض التوجيهات كما عرفت سابقًا، «مثل: لا أب وابنًا،

وَابْنٌ») في قول الشاعر:

وَلَا أَبَ وَابْنًا مِثْلُ مَرْوَانَ وَابْنِهِ ... إِذَا هُوَ بِالْمَجْدِ ارْتَدَى وَتَأَزَّرَا

وأما سائر التوابع فلا نص عنهم فيها، لكن ينبغي أن يكون حكمها حكم توابع المنادى، ....

وابنٌ» فيه نشر على ترتيب اللف؛ لأن الأول منصوب والثاني مرفوع عطف على اللفظ وعلى المحل، ويجوز العكس أيضًا مثل: لا أب وابنٌ وابنًا (**في قَولِ الشَّاعِرِ: وَلا أَبَ وَابنًا مِثلُ مَروَانَ وَابنِهِ**) لا فيه لنفي الجنس، والأب: لكونه نكرة مفردة بلا فصل مبني على الفتح، وابنًا: بالنصب عطف على لفظه، والخبر محذوف أي: لا أب وابنًا موجودان، إن كان عطف مفرد على مفرد، أو موجودٌ، إن كان عطف جملة على جملة، فعلى الأول: يكون الكلام جملة واحدة، وعلى الثاني جملتين أي: لا أب موجودٌ وابنًا موجود، مثل مروان وابنه: بالنصب حال من الضمير المستكن في الخبر، فيه نشر على ترتيب اللف؛ لأن الأب يشبه مروان والابن ابنه، ويقال لمثل هذا التشبيه تشبيه ملفوف، وهو أن يأتي بالمشبهات ثم بالمشبهة بها، كقول الشاعر:

كأن قلوب الطير رطبًا ويابسًا ... لدى وكرها العناب والحشف البالي

(**إذ هُوَ بالمَجدِ ارتَدَى وَتَأَزَّرَا**) الجار متعلق بالفعل بعده قدم للحصر، الارتداء: الرجوع يقال: ارتدى إذا رجع من ردأ مهموز اللام بمعنى رجع أيضًا، وتأزر: من أزر مهموز الفاء وبعده زاي معجمة وبعده راء مهملة إذا قوي، يقال: تأزر في الأمر إذا قوي، يعني: لأن مروان رجع إلى المجد وتأزر فيه وتقوى، والألف في تأزر للإشباع كألف أنتا في قول الشاعر، لا للتثنية.

(**وَأَمَّا سَائِرُ التَّوَابِعِ**) أي: باقيها من التأكيد اللفظي أو المعنوي والبدل وعطف البيان (**فَلا نَصَّ عَنهُم فِيهَا**) يعني: لم يصرحوا بحكمها كما صرحوا بالنعت والعطف بالحرف (**لَكِن**) أي: إلا أنه (**يَنبَغِي أَن يَكُونَ حُكمُهَا حُكمَ تَوَابِعِ المُنَادَى**) يعني: يبنى البدل والتأكيد اللفظي إذا كان كل منهما نكرة مفردة نحو: لا رجل صاحب لي، ولا ماء ماء باردًا، وإذا كان معرفة يجوز الوجهان: الرفع والنصب نحو: لا رجل صاحبك، ولا ماء ماءك، وكذا التأكيد المعنوي نحو:

كذا ذكره الأندلسي.

(وَمِثْلُ: «لَا أَبَا لَهُ وَغُلَامَيْ لَهُ») أي: كل تركيب يكون فيه بعد اسم «لا» التي لنفي الجنس لام الإضافة، وأجري على ذلك الاسم أحكام الإضافة من إثبات الألف في نحو: «أب»، وحذف النون من نحو: «غلامَيْنِ» ....

لا رجل نفسه، وكذا عطف البيان نحو: لا رجل أبو عبد الله، (كَذَا) أي: كما يكون حكمها حكم توابع المنادى (ذَكَرَهُ الأَنْدَلُسِيُّ) حيث قال: أما البدل وعطف البيان والتأكيد اللفظي فلا نص لهم فيها، لكن ينبغي أن يكون حكمها مع اسم لا المبني حكمها مع المنادى المضموم، ففي البدل يجوز البناء إن كان مفردًا نكرة نحو: لا رجل صاحب لي، إلى هنا كلامه؛ لأن البدل في حكم تكرير العامل فكأنه قال: لا صاحب لي، والتأكيد اللفظي كذلك؛ لأن المؤكد عين المؤكد لفظًا ومعنىً فكأنه قال: لا ماء في: لا ماء ماء باردًا، فيبنى البدل والتأكيد اللفظي إذا كان مفردًا نكرةً.

«ومثل: لا أبًا له ولا غلامي له» بلا فصل بينهما؛ لأنه إذا فصل نحو: لا أب في الدار لك، أو لا غلامين فيها لك، لم يجز إثبات الألف في الأول ولا حذف النون في الثاني؛ لأنه ينتفى المشابهة بالمضاف حينئذٍ والإثبات والحذف لا يكونان إلا بالمشابهة به (أي: كُلُّ تَرِكِيبٍ) المراد بالتركيب لا مع اسمها وخبرها؛ ولذا قال الشارح: (يَكُونُ فيهِ) أي: في ذلك التركيب (بَعدَ اسمِ لا الَّتي لنَفي الجِنسِ لامُ الإضَافَةِ) سواء دخله الضمير غائبًا أو مخاطبًا أو متكلمًا أو اسمًا ظاهرًا نحو: لا أبا لزيد، وسواء كان الاسم مفردًا لكن بشرط أن يكون من الأسماء الستة غير ذي أو مثنى أو جمعًا على حدة نحو: لا ناصري له ولا مجيري له، (وَأُجرِيَ) مبني للمفعول (عَلَى ذَلِكَ الاسمِ) أي: اسم لا التي لنفي الجنس (أَحكَامُ الإضَافَةِ مِن إثبَاتِ الأَلِفِ) بيان الأحكام (في نَحوِ: أَبٍ) فيه إشارة إلى أن المراد به الأسماء الستة غير ذي؛ فإنه لا يقطع عن الإضافة على ما سيأتي (وَ) من (حَذفِ النُّونِ) أي: نون المثنى والجمع (مِن نَحوِ: غُلامَينِ) أراد به المثنى والجمع على حدة، وأما عند الرضي فهذا الحكم مخصوص بالأب والأخ؛ لكثرة استعمالهما، وأما حذف النون فعام لكل مثنى وجمع على حدة

(جَائِزٌ) يعني: أن الأصل في مثل هذين التركيبين أن يقال: «لَا أَبَ لَهُ، ولا غُلَامَيْنِ لَهُ»، فيكون اسم «لا» فيهما مبنيًا على ما ينصب به، والجار مع المجرور خبرًا لها، وقد جاء على قلة مثل: «لَا أَبَا لَهُ ولا غُلامَيْ لَهُ» بزيادة الألف في مثل: «أب»، وبإسقاط النون في مثل: «غلامين» كما في حال الإضافة ....

حيث قال: في المثنى والجمع وفي الأب والأخ من بين الأسماء الستة إذا وليها لام الجر أن يعطى حكم الإضافة بحذف نوني المثنى والجمع وإثبات الألف في الأب والأخ، فيقال: لا غلامي لك ولا مسلمي لك ولا أبا له ولا أخا له؛ فتكون معربة اتفاقًا، فقوله: مثل لا أبا له، مبتدأ «جائزٌ» خبرٌ، أي: يجوز في هذا اللفظ أن يستعمل بإثبات الألف وحذف النون ويجعل معربًا منصوبًا، (يَعنِي: أنّ الأصلَ في مِثلِ هَذَينِ التَّركِيبَينِ أن) يبنى اسم لا على ما ينصب به لكونه نكرة مفردة وقعت بعدها بلا فصل و(يُقَالُ: لا أَبَ لَهُ) ولا أخ له، بالبناء على الفتح وكذا غيرهما من الأسماء الستة غير ذي، (وَ) يقال: (لا غُلامَينِ لَهُ) ولا مسلمين له، مثنى أو جمعًا بالبناء على الياء (فَيَكُونُ اسمُ لا) التي لنفي الجنس (فِيهِمَا) أي: في مثل هذين التركيبين (مَبنيًّا عَلَى مَا يُنصَبُ بِهِ) الاسم وهو الفتح في الأول والياء في الثاني لوجود شروط البناء التي هي الإفراد والتنكير والولى (وَ) يكون (الجَارُّ مَعَ المَجرُورِ) في مثل: له في محل الرفع (خَبَرًا لَهَا) لـ: لا التي لنفي الجنس والمعنى: لا أب موجود لفلان الآن؛ لأنه قد مات فيكون المنفي ثبوت جنس الأب له الآن، ولا غلامين موجودان لفلان الآن، فيكون أيضًا المنفي ثبوت جنس الغلامين له الآن، (وَ) الحال أنه (قَد جَاءَ) ملابسًا (عَلَى قِلَّةٍ) لكن لا إلى حد الشذوذ؛ لأنه قد استعمله الفصحاء أيضًا بإثبات الألف (مِثلُ: لا أَبَا لَهُ، وَ) حذف النون مثل: (لا غُلامَي لَهُ) ولا مسلمي له، وجعل معربًا منصوبًا (بزِيادَةِ الألِفِ) متعلق بقوله: جاء، (في مِثلِ: أبٍ) ونحوه (وَباسقَاطِ النّونِ في مِثلِ: غُلَامَينِ) ولا مسلمين (كَمَا في حَالِ الإضَافَةِ) يعني: إذا أضيف نحو: الأب أو الغلامين أو المسلمين إلى النكرة يكون معربًا منصوبًا بإثبات الألف وحذف النون نحو: لا أبا رجلٍ في الدار، ولا غلامي رجلٍ ظريفان؛ لوجود شروط النصب التي هي الإضافة إلى النكرة والولى.

(تَشْبِيهًا لَهُ) أي: لاسم «لا» في هذين التركيبين مع أنه ليس بمضاف (بِالْمُضَافِ) وإجراءً لأحكام المضاف عليه بإثبات الألف وحذف النون، فيكون معربًا، وذلك التشبيه إنما هو (لِمُشَارَكَتِهِ) أي: لمشاركة اسم «لا» حين يضاف بإظهار اللام بينه وبين ما يضاف إليه (لَهُ) أي: للمضاف (فِي أَصْلِ مَعْنَاهُ) أي: معنى المضاف من حيث هو مضاف ـ يعني الإضافة ـ وهو الاختصاص، أو المعنى ...

«تشبيهًا» مفعول له لقوله: جائز، أي: أجيز ذلك تشبيهًا، أو مفعول مطلق أي: شبه تشبيهًا، والجملة حال والأول أوجه «له» الجار والمجرور متعلق بالتشبيه، (أي) شبه (لاسمِ لا) هذه التي (في هَذَينِ التَّركِيبَينِ مَعَ أَنَّهُ لَيس بِمُضَافٍ) إلى شيء «بالمضاف» متعلق بالتشبيه أيضًا (وَإِجرَاءً لأَحكَامِ المُضَافِ) بالنصب عطف على قوله: تشبيهًا، وبيان لفائدة التشبيه يعني: المقصود الأصلي من هذا التشبيه إجراء أحكام الإضافة (عَلَيهِ) أي: على اسم لا هذه (بإِثبَاتِ الأَلِفِ) في البعض (وَحَذفِ النُّونِ) في البعض (فَيَكُونُ) اسم لا حينئذٍ (مُعربًا) منصوبًا (وَذَلِكَ التَّشبِيهُ) أي: تشبيه اسم لا هذه في هذين التركيبين (إِنَّمَا هُوَ) فيه إشارة إلى أن اللام في قوله: (لِمُشَارَكَتِهِ) علة للتشبيه ووجه الشبه، لأن وجه الشبه يكون علة للتشبيه كقولك: زيد كالأسد في الشجاعة، وهي علة لتشبيه زيد به (أي: لِمُشَارَكَةِ اسم لا حِينَ يُضَافُ بإِظهَارِ اللَّامِ) متعلق بقوله: يضاف إلى لام الإضافة المقدرة (بَينَهُ) أي: بين المضاف (وَبَينَ مَا يُضَافُ إِلَيهِ)، «له» (أي: لِلمُضَافِ) بدون إظهارها يعني: لمشاركة اسم لا في تركيب لا أبا له ولا غلامي له للمضاف الذي وقع بعد لا في قولك: لا أباه ولا غلاميه، «في أصل معناه» أي: في المعنى الأصلي، (أَي: مَعنَى المُضَافِ مِن حَيثُ هُوَ مُضَافٌ، يَعني: الإِضَافَةَ، وَهُوَ) أي: الإضافة (الاختِصَاصُ) فالتذكير باعتبار الخبر أو باعتبار المضاف، أي: معنى الإضافة، وذلك أن أصل معنى المضاف الذي هو أبوك أبٌ لك، فكان تخصيص الأب بالمخاطب فقط، ثم لما حذف اللام وأضيف صار المضاف معرفة فبقي أبوك على تخصيص أصلي؛ لكونه مضافًا وتعريف حادث بالإضافة، وأب لك يشارك أبوك في التخصيص الذي هو في أصل معناه، فكما تثبت الألف في أباك تثبت في أبا لك، فكما أن الأول معرب كذلك الثاني معرب، كذا في الرضي، (أَو المَعنَى) عطف على قوله: أي اسم لا في

أن مثل: «لَا أَبَا لَهُ، ولا غُلامَيْ لَهُ» جائز تشبيهًا له أي: لمثل هذين التركيبين حيث لا إضافة فيه بالمضاف، أي: بتركيب يشتمل على الإضافة لمشاركته أي: لمشاركة مثل هذين التركيبين له أي: لما يشتمل على الإضافة في أصل معناه أي: معنى ما يشتمل على الإضافة، وهو الاختصاص إلا أن بين الاختصاصين

تفسير قوله: تشبيهًا له من حيث المعنى، تقديره: المعنى هكذا، أو المعنى (**أَنَّ مِثلَ: لا أَبَا لَهُ وَلا غُلامَي لَهُ جَائِزٌ**) بإثبات الألف في الأول، وحذف النون في الثاني على خلاف الظاهر؛ لما عرفت أن الظاهر: لا أب له بدون الألف ولا غلامين له بإثبات النون؛ (**تَشبِيهًا لَهُ أي: لِمِثلِ هَذَينِ التَّركِيبَينِ**) وهما قولك: لا أبا له ولا غلامي له (**حَيثُ لا إِضَافَةَ فِيهِ**) أي: في مثل هذين التركيبين فاللام داخلة على المشبه وصلة للتشبيه أي: لكون مثل هذين التركيبين حيث لا إضافة فيه مشابهًا (**بالمُضَافِ أي: بِتَركِيبٍ يَشتَمِلُ عَلَى الإضَافَةِ**) يريد به أن المراد بالمضاف معناه المجازي، وهو التركيب الذي فيه الإضافة بعلاقة الجزئية، لا معناه الحقيقي وهو كل اسم أضيف إلى اسم آخر كما في التفسير الأول؛ فيكون المشبه والمشبه به هو الهيئة التركيبية، أعني: شبه تركيب: لا أبا له، بتركيب: لا أبا رجلٍ، وتركيب: لا غلامي له، بتركيب: لا غلامي رجلٍ؛ فأثبت الألف وحذف النون كما ثبت وحذف في المشبه به؛ (**لِمُشَارَكَتِهِ، أي: لِمُشَارَكَةِ مِثلِ هَذَينِ التَّركِيبَينِ**) الغير المضاف فيهما اسم لا (**لَهُ أي: لِمَا يَشتَمِلُ عَلَى الإضَافَةِ**) أي: لتركيب يكون اسم لا فيه مضافًا (**في أَصلِ مَعنَاهُ أي: مَعنَى مَا يَشتَمِلُ عَلَى الإضَافَةِ، وَهُوَ**) أي: ذلك المعنى (**الاختِصَاصُ**) فيكون وجه الشبه في كلا التوجيهين الاختصاص والمشاركة فيه، وقال المحشي: لا فرق بين التوجيهين في المآل، وإنما التفرقة في حل تركيب المصنف بارجاع ضمير مشاركته تارةً إلى الاسم لا المضاف بإظهار اللام وبإرجاع ضمير له إلى المضاف في أصل معنى الإضافة وهو الاختصاص، والتعريف متفرع عليه لخصوص المواد وبإرجاع ضمير مشاركته تارةً إلى مثل هذين التركيبين وضمير له إلى تركيب يشتمل على الإضافة، إلى هنا كلامه .(**إِلَّا أَنَّ بَينَ الاختِصَاصَينِ**) أي: الاختصاص المفهوم من تركيب: لا أبا له حيث لا إضافة فيه والاختصاص المفهوم من تركيب يكون

تفاوتًا، فإن الاختصاص المفهوم من التركيب الإضافي أتم مما يفهم من غيره.

(وَمِنْ ثَمَّةَ) أي: ولأجل أن جواز مثل هذين التركيبين إنما هو لتشبيه غير المضاف بالمضاف في معنى الاختصاص (لَمْ يَجُزْ) تركيب («لَا أَبًا فِيهَا») أي: في الدار، لعدم الاختصاص، فإن الاختصاص المفهوم من إضافة الأب إلى شيء إنما هو بأبوته له، وهذا الاختصاص غير ثابت للأب بالنسبة إلى الدار، فلا يصح إضافته إلى الدار، فكيف يشبه تركيب «لا أبًا فيها» بتركيب يضاف فيه الأب إلى الدار

اسم لا فيه مضافًا (**تَفَاوُتًا**) يعني: فرقًا (**فَإِنَّ الاخْتِصَاصَ المَفْهُومَ مِن التَّرْكِيبِ الإِضَافِيِّ أَتَمُّ مِمَّا يُفْهَمُ مِن غَيرِهِ**) أي: من الاختصاص المفهوم من تركيب لا يكون اسم لا فيه مضافًا؛ لأن المضاف والمضاف إليه كشيء واحد لقيام المضاف إليه مقام التنوين أو النون من المضاف؛ ولذا يكتسب المضاف من المضاف إليه التعريف أو التخصيص فصار أحدهما جزء الآخر، بخلاف: لا أبا له ولا غلامي له؛ لأن الثاني أجنبي من الأول، والاختصاص إنما يستفاد من اللام حتى لو لم يكن اللام لم يستفد فيكون الاختصاص في الأول أتم.

«ومن ثمة» قد سبق تفسيره غير مرة (**أي: وَلأجلِ أنَّ جَوَازَ مِثلِ هَذَينِ التَّرْكِيبَينِ**) يعني: بإثبات الألف وحذف النون (**إنَّما هُوَ لِتَشبِيهِ**) اسم لا الذي هو (**غَيرِ المُضَافِ بِـ**) اسم لا الذي هو ا(**لمُضَافُ في المَعنَى الاختِصَاص**) «لم يجز» (**تَركِيبُ**) يكون فيه بعد اسم لا هذه حرف من حروف الجر من غير اللام «لا أبا فيها» (**أي: فِي الدَّارِ**) ولا رقبي عليها ولا غلامي بها (**لِعَدَمِ الاختِصَاصِ**) في مثل هذا التركيب؛ لأن المضاف قبل الإضافة لم يكن بمعنى: في وعلى فانتفت المشاركة له في أصل المعنى؛ فانتفاؤها يستلزم انتفاء الجواز (**فَإِنَّ الاختِصَاصَ المَفهُومَ مِن إِضَافَةِ الأَبِ إِلَى شَيءٍ**) إذا أضيف إليه (**إِنَّمَا هُوَ بِأُبُوَّتِهِ لَهُ**) أي: بكون الأب أبًا له (**وَهَذَا الاختِصَاصُ**) أي: المفهوم من إضافة الأب إلى شيء (**غَيرُ ثَابِتٍ لِلأَبِ بِالنِّسبَةِ إِلَى الدَّارِ**) لأن الأب من حيث إنه أب لا يكون أب الدار، فكيف يوجد الاختصاص بالنسبة إليها؟ (**فَلا يَصِحُّ إِضَافَتُهُ إِلَى الدَّارِ**) وإذا لم يصح إضافته إليها (**فَكَيفَ يُشَبَّهُ تَرْكِيبُ لا أَبا فِيها بِتَرْكِيبٍ يُضَافُ فِيهِ الأَبُ إِلَى الدَّارِ**) يعني: لا يصح إضافة الأب إلى الدار حتى يشبه مثل: لا أبا فيها، به

لمشاركته في أصل معناه.

(وَلَيْسَ) أي: مثل هذين التركيبين (بِمُضَافٍ) حقيقة (لِفَسَادِ الْمَعْنَى) المراد المفاد بهما على تقدير الإضافة، وهو نفي ثبوت جنس الأب أو الغلامين لمرجع الضمير المجرور بالاستقلال من غير احتياج إلى تقدير خبر، وهذا المعنى يفسد على تقدير الإضافة من وجهين:

أما أوَّلًا: فلأن معنى هذا التركيب على تقدير الإضافة: ....

فتثبت الألف كما تثبت في تركيب يضاف الأب فيه إليها؛ (لِمُشَارَكَتِهِ لَهُ) أي: لمشاركة تركيب لا أبا فيها لتركيب يضاف فيه الأب إليها (في أَصلِ مَعنَاهُ).

«وليس» (أي: مِثلُ هَذَينِ التَّركِيبَينِ) «بمضافٍ» على أن تكون اللام الظاهرة لتأكيد اللام المقدرة؛ بناء على أن هذه الإضافة بمعنى اللام؛ لأنه إما أن يبقى لا بلا خبر أو تعمل هي في المعرفة، وكلاهما غير جائز (حَقِيقَةً) كما أنه ليس بمضاف ظاهرًا؛ «لفساد المعنى» (المُرَادِ) صفة المعنى (المُفَادِ) بلا إضافة صفة بعد صفة للمعنى (بِهِمَا) متعلق بقوله: المراد والمفاد على سبيل التنازع أي: بهذين التركيبين (عَلَى تَقدِيرِ الإضَافَةِ) متعلق بالفساد أي: لأنه يفسد المعنى المستفاد بلا إضافة من هذين التركيبين إذا كان اسم لا فيهما مضافا لما سيأتي، (وَهُوَ) أي: المعنى المستفاد منهما بلا إضافة (نَفيُ ثُبُوتِ جِنسِ الأبِ) في الأول (أَو) نفي ثبوت جنس (الغُلامَينِ لِمَرجِعِ) متعلق بالثبوت (الضَّمِيرِ المَجرُورِ) وصفه به احترازًا عن الضمير المستكن في الظرف (بالاستِقلالِ) متعلق بالثبوت، وفسر الاستقلال بقوله: (مِن غَيرِ احتِيَاجٍ إِلَى تَقدِيرِ خَبَرٍ) سوى ما يتعلق به الظرف بخلاف ما إذا كان مضافًا؛ فإنه يحتاج إلى تقدير خبر فيكون المعنى ليس جنس الأب ثابتًا لزيد ولا جنس الغلامين ثابتًا له.

(وَهَذَا المَعنَى) أي: نفي ثبوت جنس الأب أو الغلامين لمرجع ذلك الضمير (يَفسُدُ عَلَى تَقدِيرِ الإضَافَةِ) أي: على تقدير أن يضاف الأب أو الغلامان إلى الضمير بأن تكون اللام زائدة (مِن وَجهَينِ، أَمَّا أَوَّلًا) أي: أما وجه فساد المعنى على تقدير الإضافة في الوجه الأول؛ فنصب قوله: أولًا على الظرفية (فَلأَنَّ مَعنَى هَذَا التَّركِيبِ) وفي بعض النسخ: هذين التركيبين (عَلَى تَقدِيرِ الإضَافَةِ:

«لا أَبَاه ولا غُلامَيْه»، وهذا لا يتم إلا بتقدير خبر أي: «لا أَبَاهُ مَوْجُودٌ ولا غُلَامَيْهِ مَوْجُودَانِ».

وأما ثانيًا: فلأن المراد نفي ثبوت جنس الأب أو الغلامين له، لا نفي الوجود عن ثبوت أبيه المعلوم أو غلاميه المعلومين (خِلَافًا لِسِيبَوَيْهِ) والخليل وجمهور النحاة، وإنما خص سيبويه بهذا الخلاف؛ لأنه العمدة فيما بينهم، ....

لا أَبَاهُ، وَلَا غُلامَيهِ) لما عرفت أن اللام فيهما زائدة والزائد يجوز حذفه وإذا حذف يضاف الاسم إلى الضمير (وَهَذَا) التركيب (لا يَتِمُّ إلَّا بِتَقدِيرِ خَبَرٍ) لكلمة لا فيحتاج إلى تقدير الخبر فيكون محذوفًا بلا قرينة، بخلاف ما إذا كان غير مضاف؛ لأنه لا يحتاج إلى تقديره؛ لأن قوله: له يكون خبرًا فيتم الكلام بدون التقدير، (أي: لا أَبَاهُ مَوجُودٌ، وَلَا غُلامَيهِ مُوجُودَانِ) فعلى هذا تكون لا عاملة في المعرفة وذا غير جائز، (وَأَمَّا ثَانِيًا) أي: أما فساد المعنى على تقدير الإضافة في الوجه الثاني (فلأنَّ المُرَادَ) من هذين التركيبين عند عدم الإضافة (نَفيُ ثُبُوتِ جِنسِ الأَبِ أو) نفي ثبوت جنس (الغُلامَينِ لَهُ) أي: لمرجع الضمير لما عرفت أن هذا المعنى لا يحصل إلا إذا كان الاسم غير مضاف والجار والمجرور خبرًا لها (لا) أن المراد (نَفيُ الوُجُودِ عَن ثُبُوتِ أَبِيهِ المَعلُومِ، أَو) نفيه عن (غُلامَيهِ المَعلُومَينِ) لما عرفت أيضًا أنه إذا كان اللام زائدًا يجوز حذفه وإذا حذف يضاف الاسم إلى الضمير فيحتاج إلى تقدير الخبر الذي هو موجود، فيتعرف الاسم بالإضافة، فيلزم نفي الوجود عن الأب المعلوم والغلامين المعلومين، وهذا المعنى لا يناسب وضع لا؛ لأنها لنفي الجنس، ويخالف القاعدة المذكورة، وهي إذا كان اسم لا معرفة وجب الرفع والتكرير.

«خلافًا لسيبويه» قد سبق نصب قوله: خلافًا، (وَالخَلِيلِ) ابن أحمد أستاذ سيبويه (وَجُمهُورِ النُّحَاةِ) هذا من قبيل عطف العام على الخاص؛ اهتمامًا بشأن المعطوف عليه وإشارة إلى أنه لكماله في هذا الفن صار كأنه ليس منهم، (وَإِنَّمَا خَصَّ) المصنف (سِيبَوَيهِ بِهَذَا الخِلافِ) الباء داخلة على المقصود مثل قولك: نخصك بالعبادة؛ لأنها مختصة لله تعالى مع أن غيره مخالف أيضًا؛ (لأَنَّهُ العُمدَةُ) والمقتدى (فِيمَا بَينَهُم) فخلافه خلافهم فذكره يغني عن ذكرهم؛ لأنهم

أو لأن المقصود بيان الخلاف لا تعيين المخالفين، فمذهب سيبويه والخليل وجمهور النحاة أن اسم لا في مثل هذا التركيب مضاف حقيقة باعتبار المعنى، وإقحام اللام بين المضاف والمضاف إليه تأكيد باللام المقدرة، وحكم المصنف بفساده لما عرفت.

تبع وكثيرًا ما يكتفى بذكر الأصل عن ذكر التبع (**أو لأنَّ المَقصُودَ**) من قول المصنف (**بيَانُ الخِلافِ**) فبيانه يحصل بذكر واحد من جملتهم لا سيما أن يذكر من كان عمدة فيما بينهم، (**لا تَعيينُ المُخَالِفِينَ**) لأن ذكر جملة المخالفين بأسرهم متعسر فاكتفى بذكر من يعتمد بقوله، (**فَمَذهَبُ سِيبَويهِ وَالخَلِيلِ وَجُمهُورِ النُّحَاةِ أَنَّ اسمَ لا**) هذه (**في مِثلِ هَذَا التَّركيبِ مُضَافٌ**) إلى الضمير المجرور (**حَقِيقَةً**) نصب على التميز (**باعتِبَارِ المَعنَى**) متعلق بالمضاف فيكون المعنى نفي الوجود عن أبيه المعلوم وغلاميه المعلومين؛ فحينئذٍ يكون اسم لا معرفة ولا يجب الرفع ولا التكرير؛ لشبهه التنكير بصورة الفصل باللام، (**وَإِقحَامِ اللَّامِ**) عطف على اعتبار المعنى، والإقحام الإدخال يقال: أقحم فرسه النهر أي: أدخله (**بَينَ المُضَافِ وَالمُضَافِ إِلَيهِ تَأكِيدًا**) علة للإقحام (**باللّامِ المُقَدَّرَةِ**) لأن الإضافة ههنا بمعنى اللام لما سيجيء أن المضاف إليه إذا لم يكن من جنس المضاف ولا ظرفه يكون بمعنى اللام، وقضاءً لحق لا وهو أن لا تدخل إلا على المنكر بسبب اللام التي هي علامة في الضمير؛ لان المضاف يصير بهذا الفصل كأنه ليس بمضاف في الظاهر، وإن كان في الحقيقة مضافًا فتدخل لا حينئذٍ على المنكر بحسب الظاهر، (**وَحَكَمَ المُصَنِّفُ بِفَسَادِهِ لِمَا عَرَفتَ**) وفي الرضي: ثم اعلم أن مذهب الخليل وسيبويه وجمهور النحاة أن هذا المذكور مضاف حقيقة باعتبار المعنى، فقيل: اللام لا تظهر بين المضاف والمضاف إليه، بل تقدر، أجابوا: بأن اللام ههنا أيضًا مقدرة، وهذه اللام الظاهرة تأكيد لتلك اللام المقدرة كتيم الثاني في قوله:

يا تيم تيم عدي

وكان الفصل بينهما كلا فصلٍ، فقيل لهم: ما الذي حملهم في هذه الإضافة على الفصل بينهما باللام المقحمة توكيدًا دون سائر الإضافات المقدرة باللام،

(وَيُحْذَفُ) اسم «لا» حذفًا كثيرًا (فِي مِثْلِ: «لَا عَلَيْكَ») أي: «لا بأس عليك»، ولا يحذف إلا مع وجود الخبر، لئلا يكون إجحافًا.

وقولهم: «لَا كَزَيْدٍ» إن جعلنا الكاف اسمًا جاز أن يكون «كزيد» اسمًا، والخبر محذوفًا أي: «لا مثلَه موجودٌ»، وجاز أن يكون خبرًا ....

وأجابوا: بأنهم قصدوا نصب هذا المضاف المعرف بلا من غير تكرير لا تخفيفًا، وحق المعارف المنفية بلا الرفع مع تكرير لا، ففصلوا بين المضافين لفظًا حتى يصير المضاف بهذا الفصل كأنه ليس بمضاف؛ فلا يستنكر نصبه وعدم تكرير لا، انتهى.

«ويحذف» (**اسمُ لا**) هذه إذا وجدت قرينة لفظية أو معنوية قياسًا على حذف المبتدأ (**حَذفًا**) «كثيرًا» يشير إلى أن نصب قوله: كثيرًا على المصدرية، ويجوز أن ينصب على الظرفية أي: زمانًا كثيرًا؛ لأن الكثرة من صفة الأحيان «في مثل: لا عليك» أي: في تركيب ذكر فيه الخبر «أي: لا بأس عليك» لمن له خوف فتحذف الاسم بالقرينة الحالية، (وَ) لكن (**لا يُحذَفُ**) أي: الاسم (**إلَّا مَعَ وُجُودِ الخَبَرِ**) لفظًا كما لا يحذف الخبر إلا مع وجود الاسم لفظًا؛ (**لِئَلَّا يَكُونَ**) الحذف (**إِجحَافًا**) بكسر الهمزة والجيم المقدمة وبعدها حاء مهملة، وهو الإذهاب والتنقيص، ومنه: أجحفته أي: أذهبته كذا في «الصحاح» أي: لئلا يكون الحذف سببًا للإلغاء؛ لأنه إذا حذف الاسم كثيرًا ويحذف الخبر أيضًا كثيرًا فتبقى لا العاملة بدون المعمول، وهو عين الإجحاف فيجب ذكر أحدهما عند حذف الآخر اسمًا كان أو خبرًا؛ ليكون المذكور قرينة المحذوف.

(وَقَولُهُم) أي: قول العرب (**لا كَزَيدٍ**) أورده إيذانا بأنه يحتمل أن يكون من قبيل حذف الاسم، وهو مناسب للمقام، أو حذف الخبر لجواز حذفه أيضًا (**إن جَعَلنَا الكَافَ اسمًا**) بمعنى المثل؛ لأن الكاف من الحروف التي تستعمل اسمًا وحرفًا (**جَازَ أَن يَكُونَ كَزَيدٍ اسمًا**) يعني: جاز أن يكون الكاف وحده منصوبًا محلا على أنه اسم لا (وَ) أن يكون (**الخَبَرُ**) أي: خبر لا (**مَحذُوفًا أي: لا مِثلُهُ**) أي: لا مثل زيد (**مَوجُودٌ**) فحذف الخبر بقرينة لا التي لنفي الجنس؛ لأن النفي يقتضي منفيًا أو قرينة حالية (**وَجَازَ**) أيضًا (**أَن يَكُونَ**) قولهم: لا كزيد (**خَبَرًا**) لها

أي: «لا أحدَ مثلُ زيدٍ»، وإن جعلناه حرفًا، فالاسم محذوف أي: «لا أحدَ كزيدٍ».

فحينئذٍ يكون الاسم محذوفًا بقرينة حالية (أي: **لا أَحَدٌ مِثلَ زَيدٍ**) وهذا هو المناسب للمقام، فالأنسب أن يكون مقدمًا على التوجيه الأول، إلا أنه أخره ليكون قريبًا بما يكون الكاف فيه حرفًا؛ لأن فيه حذف الاسم لا غير لأن الحرف لا يكون مسندًا إليه حتى يكون الخبر محذوفًا، (**وَإن جَعَلنَاهُ**) أي: الكاف في ذلك المثال (**حَرفًا**) عملًا بالظاهر المتبادر (**فالاسمُ**) أي: اسم لا (**مَحذُوفٌ**) لأن الحرف مع متعلقه يجوز أن يكون مسندًا، ولا يجوز أن يكون مسندًا إليه، وإن كان مع متعلقه (أي: **لا أَحَدٌ كَزَيدٍ**) أي: لا أحد كائن كزيد.

* * *

[خبر ما ولا المشبهتين بليس]

(خَبَرُ «مَا» وَ«لَا» الْمُشَبَّهَتَيْنِ) في النفي والدخول على الجملة الاسمية (بِـ«لَيْسَ»: هُوَ الْمُسْنَدُ بَعْدَ دُخُولِهِمَا) أي: دخول «ما» و«لا».

(وَهِيَ) أي: خبرية خبر «ما» و«لا» لهما، وكذا اسمية اسميهما لهما (لُغَةٌ حِجَازِيَّةٌ) وخص الخبرية بالذكر؛ لأن إعمالهما وجعل اسمهما وخبرهما اسمًا وخبرًا لهما إنما يظهر باعتبار الخبر، ....

[خبر ما ولا المشبهتين بليس]

«خبر ما ولا» أوردهما في آخر الملحقات لمشابهتهما فعلًا غير متصرف وهو ليس، وللاختلاف في كونهما عاملتين بخلاف سائر الملحقات «المشبهتين» وصفهما بها لبيان وجه عملهما؛ لأن سبب عملهما عند من يقول به ليس إلا المشابهة (**فِي النَّفِي**) متعلق بالمشابهة (**وَالدُّخُولِ عَلَى الجُملَةِ الاسمِيَّةِ**) قد سبق تحقيقه في آخر المرفوعات «بليس» متعلق بالمشابهة والباء داخلة على المشبه به «هو» فصل أو مبتدأ «المسند» أي: لاسم حقيقة أو حكمًا الذي أسند إلى اسمها «بعد دخولهما» (**أي: دُخُولِ مَا وَلَا**) يعني: بعد دخول واحد منهما «وهي» (**أي: خَبَرِيَّةُ خَبَرِ مَا وَلَا لَهُمَا**) متعلق بالخبرية والضمير المجرور راجع إليهما أي: كون الخبر خبرًا لما ولا، قدر المضاف ليصح إرجاع الضمير المؤنث إلى الخبر، ولك أن تقول: أي: كونهما عاملتين عمل ليس؛ ليعم الاسم والخبر فلا يحتاج إلى قوله: (**وَكَذا اسمِيَّةُ اسمَيهِمَا**) أي: اسم ما ولا (**لَهُمَا**) والتأنيث باعتبار الخبر أو لأن التأنيث أمر هين في عبارات المصنفين، وإنما خص الخبر بالذكر لكون عملهما فيه ظاهرًا وهو ظاهر، «لغةٌ حجازيةٌ» (**وَخَصَّ**) المصنف (**الخَبَرِيَّةِ بالذِّكرِ**) الباء داخلة على المقصور مع أن: ما ولا عاملان أيضًا في الاسم؛ (**لأَنَّ إعمَالَهُمَا**) في الاسم والخبر (**وَجَعلَ**) عطف تفسير لقوله إعمالهما (**اسمَهِمَا وَخَبَرِهِمَا اسمًا وَخَبَرًا لَهُمَا**) فيه ترتيب اللف والنشر، أي: جعل الاسم اسمًا لهما والخبر خبرًا لهما (**إِنَّمَا يَظهَرُ**) من الظهور (**باعتِبَارِ الخَبَرِ**) لأن الخبر

فجعل الخبر خبرًا لهما إنما هو في لغة أهل الحجاز.

وأما بنو تميم فحيث لا يذهبون إلى إعمالهما لا يجعلون الخبر خبرًا لهما، ولا الاسم اسمًا لهما، بل هما مبتدأ وخبر على ما كانا عليه قبل دخولهما عليهما، ولغة أهل الحجاز هي التي جاء عليها التنزيل قال الله تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: 31]، ....

منصوب بهما لفظًا أو تقديرًا غالبًا؛ فيظهر عملهما وكونهما عاملين فيه، وأما الاسم فمرفوع كما كان مرفوعًا قبل دخولهما فلا يظهر أثر عملهما فيه؛ لأنه لا يعلم أنه مرفوع بهما أو لا وإذا جعل الخبر منصوبًا بهما يعلم أن الاسم أيضًا مرفوع بهما؛ لأن الحرف لا يعمل في جزء الجملة فقط بل يعمل في جزأيها، (**فَجَعلُ الخَبَرِ خَبَرًا لَهُمَا إنَّمَا هُوَ في لُغَةِ أَهلِ الحِجَازِ**) ومذهب البصريين (**وَأَمَّا بَنُو تَمِيمٍ**) وهو مذهب الكوفيين (**فَحَيثُ لا يَذهَبونَ إِلَى إِعمَالِهِمَا**) لعدم اختصاصهما بقبيل واحد؛ ولأن مشابهتهما ضعيفة لكونهما مشابهين لفعل غير متصرف، ولأن المقصود من وضعهما مجرد النفي لا العمل، فحينئذٍ (**لا يَجعَلُونَ الخَبَرَ**) أي: ما هو الخبر عند أهل الحجاز ومذهب البصريين (**خَبَرًا لَهُمَا ولا الاسمَ**) أي: ولا يجعلون ما هو الاسم عندهم (**اسمًا لَهُمَا**) بأن يعملا فيهما الرفع والنصب كما كان عند أهل الحجاز (**بَل هُمَا**) أي: ما يقال لهما اسم وخبر عند أهل الحجاز (**مُبتَدأٌ وَخَبَرٌ**) عند بني تميم من غير أن يعملا فيهما، بل المقصود منهما نفي مضمون الجملة لا غير؛ بناءً (**عَلَى مَا كَانَا**) أي: الاسم والخبر (**عَلَيهِ قَبلَ دُخُولِهِمَا عَلَيهِمَا**) لأنهما كانا قبل دخولهما عليهما مرفوعين بالابتدائية وبعد الدخول أيضًا يكونان مرفوعين بهما فلا يتغير العمل بدخولهما وما يتغير بدخولهما ليس إلا حكمهما من الإيجاب إلى السلب.

ولما بين أن ما ولا تعملان في الاسم والخبر رفعًا ونصبًا لمشابهتهما بليس وعملهما ليس إلا عند أهل الحجاز والبصريين، وأما عند بني تميم والكوفيين فلا يعملان وإن شابها لـ: ليس أراد الشارح بيان ما هو الراجح والمختار من المذهبين فقال: (**وَلُغَةُ أَهلِ الحِجَازِ هِيَ الَّتي جَاءَ عَلَيهَا التَّنـزِيلُ**) أي: هي التي أنزل عليها القرآن (**قَالَ اللهُ تَعالَى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾**) وما: فيه هي المشابهة

و﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾ [المجادلة: 2]. (وَإِذَا زِيدَتْ «إِنْ» مَعَ «مَا») أي: بعد «ما»، نحو: «مَا إِنْ زَيْدٌ قَائِمٌ»، قيل: إنما خصت «ما» بالذكر؛ لأنها لا تزاد مع «لا» في استعمالاتهم، وهي زائدة عند البصريين أي: ما عندكم وقوله تعالى: ﴿إِنْ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ﴾، ونافية مؤكدة عند الكوفيين.

بليس، وهذا: في محل الرفع اسمها، وبشرًا: منصوب لفظًا خبرها، ولما عملت في بشرًا عملت أيضًا في هذا؛ لأنها سواء في عمل الرفع والنصب عند من يجوز عملها، (وَ: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾) جمع أم وهي الوالدة، والجمع أمهات، وأصل الأم أمهةٌ حذفت الهاء والتاء حذفًا غير قياسي؛ فبقي أم ولذا جمع على أمهاتٍ، والنص شاهد له.

وقيل: الأمهات للناس والأمات للبهائم كذا في «الصحاح» وهذا صريح في كون ما عاملة رفعًا ونصبًا، وأما لا فمقيسة على ما؛ لكونهما شريكتين في المشابهة بـ: ليس.

ولما بين كون ما ولا عاملتين، وما هو سبب لعملها، وما هو المختار فيه أراد أن يبين ما يبطل عملهما، وهو ثلاثة أشياء فقال: «وإذا زيدت» لفظة «إن» بكسر الهمزة وسكون النون، المراد بها النافية لا الشرطية؛ لأن لها صدر الكلام «مع ما» (أي: بعد ما) بلا فصل؛ لأن مع يجيء بمعنى: بعد كقوله تعالى: ﴿إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ﴾ [الشرح: 6] أي: بعد العسر؛ لأنه لا يكون مع العسر يسر، وإنما يكون بعده، (نَحوُ: مَا إِن زَيدٌ قَائِمٌ، قِيلَ: إِنَّمَا خُصَّت) لفظة (مَا بالذِّكرِ) ممتازًا بها عن: لا؛ (لأَنَّهَا) أي: لأن كلمة إن (لا تُزَادُ مَعَ لا) أي: بعد لا (في استِعمَالاتِهِم، وَهِيَ) أي: كلمة إن بعد ما (زَائِدَةٌ عِندَ البَصرِيِّينَ) لتأكيد النفي؛ لأن إن وضعت للنفي، كقوله تعالى: ﴿إِنْ عِندَكُم مِّن سُلْطَٰنٍ﴾ [يونس: 68] (أي: مَا عِندَكُم وَقَولُهُ تَعَالَى: ﴿إِنْ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ﴾ [يس: 15]) أي: ما أنتم وما وضع للنفي إذا جيء بعد حرف النفي يكون للتأكيد وإلا يكون لغوًا، وذا غير جائز (وَنَافِيَةٌ مؤكدة) من غير أن تكون زائدة (عِندَ الكُوفِيينَ) ولعلهم يقولون: هي نافية زيدت لتأكيد النفي، وإلا فالنفي إذا دخل على النفي أفاد الإيجاب، ويرد عليهم أيضًا أنه لا يجوز الجمع بين حرفين متفقي المعنى إلا مفصولًا بينهما، كما في قولك: إن زيدًا لقائم، كذا في الرضي.

(أَوِ انْتَقَضَ النَّفْيُ بِـ«ـإِلَّا») نحو: «مَا زَيْدٌ إِلَّا قَائِمٌ».

(أَوْ تَقَدَّمَ الْخَبَرُ) على الاسم نحو: «مَا قَائِمٌ زَيْدٌ» (بَطَلَ الْعَمَلُ) أي: عمل «ما» إذا كان مع واحد من هذه الأمور الثلاثة:

أما إذا زيدت «إن» فلأن «ما» عامل ضعيف عمل لشبهه «ليس»، فلما فصل بينها وبين معمولها لم تعمل.

وأما إذا انتقض النفي بـ«إلا» فلأن عملهما لمعنى النفي، فلما ....

«أو انتقض النفي» الذي يكون علة وسببًا لعملهما «بإلا» بتوسط كلمة إلا بين الاسم والخبر (نَحوُ: مَا زَيدٌ إِلَّا قَائِمٌ) ولا رجل إلا حاضرٌ، «أو تقدم الخبر» (عَلَى الاسمِ) أي: نفس الخبر ظرفًا كان أو غيره إلا عند ابن عصفور فإنه يجوز العمل بتقديم الخبر الظرف نحو قوله تعالى: ﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ ۝٤٧﴾ [الحاقة: 47]، وأجيب: بأن المعنى: فما أحد منكم حاجزًا عنه؛ فالجمع لعموم النكرة بوقوعها في سياق النفي، (نَحوُ: مَا قَائِمٌ زَيدٌ) ولا حاضرٌ رجلٌ «بطل العمل» جواب: إذا زيدت، (أَي: عَمَلُ) لفظة (مَا) في الاسم والخبر (إِذَا كَانَ مَعَ) كل (وَاحِدٍ مِن هَذِهِ الأُمُورِ الثَّلاثَةِ) التي هي زيادة إن بعدها، وتوسط إلا بين الاسم والخبر، وتقدم الخبر على الاسم، وإذا بطل العمل وجب رفع الاسم والخبر بالابتداء؛ لأن الاسم لا يخلو عن عامل ما دام مركبًا تركيبًا إسناديًا، وكذا يبطل عمل لا مع كل واحد من الأمرين الأخيرين لما عرفت أن إن لا تزاد بعدها، ولم يذكرها الشارح؛ اكتفاءً بذكر الأصل عن الفرع، (أَمَّا) بطلان عمل ما (إِذَا زِيدَت إِن) بعدها (فَلأَنَّ) لفظ (مَا عَامِلٌ ضَعِيفٌ) لكونه حرفًا غير أصيل في العمل إلا أنه (عَمِلَ لِشِبهِهِ) بفعل غير متصرف وهو (لَيسَ) والمشابهة إذا ضعفت لم توجب العمل، كغير المتصرف مع أنه مشابه بفعل متصرف؛ لكون المشابهة فيه ضعيفة (فَلَمَّا فُصِلَ بَينَهَا وَبَينَ مَعمُولِهَا) أي: ولما وقع الفصل بينها وبين ما عملت هي فيه بأجنبي، وهو إن وإن كان فيها معنى النفي (لَم تَعمَل) لكون الولى شرطًا فيها، ولكراهة إبراز إن النافية مع معرض العامل (وَأَمَّا) بطلان عملهما (إِذَا انتَقَضَ النَّفيُ) الذي هو علة وسبب لعملهما لما عرفت (بِـ) توسط كلمة (إِلَّا) بين الاسم والخبر (فَلأَنَّ عَمَلَهُمَا) في اسمهما وخبرهما (لِمَعنَى النّفي؛ فَلَمَّا

انتقض بطل العمل.

وأما إذا تقدم الخبر فلتغير التركيب مع ضعفها في العمل.

(وَإِذَا عُطِفَ عَلَيْهِ) أي: على خبر ما (بِـمُوجِبٍ) بكسر الجيم أي: بعاطف يفيد الإيجاب بعد النفي، وهو «بل ولكن» نحو: «مَا زَيْدٌ مُقِيمًا بَلْ مُسَافِرٌ»، و«مَا عَمْرٌو

انتَقَضَ) ذلك النفي بتوسط إلا بينهما (بَطَلَ العَمَلُ) أي: عمل ما ولا في الاسم والخبر؛ لأن انتفاء العلة يوجب انتفاء الحكم، وإذا بطل العمل وجب الرفع فيهما بالابتداء؛ لما قلنا: من أنه إذا انتفى عمل العامل اللفظي في التركيب الإسنادي يظهر العامل المعنوي؛ لكونه منسوخًا به، (وَأَمَّا) بطلان العمل (إِذَا تَقَدَّمَ الخَبَرُ) على الاسم فيهما (فَلِتَغَيُّرِ التَّرْكِيبِ) الذي هو شرط في عملهما حطًّا لرتبة الفرع عن رتبة الأصل، وإشعارًا لفرعيتهما (مَعَ ضَعفِهَا فِي العَمَلِ) لما عرفت غير مرة وإذا بطل العمل وجب الرفع، إما بأن الصفة مبتدأ والاسم بعدها فاعلها ساد مسد الخبر، وإما بأن الاسم مبتدأ والصفة خبر مقدم؛ لأنه حينئذٍ يكون من قبيل: فإن طابقت مفردًا جاز الأمران، وقد سبق تحقيق هذه المسألة في بحث المرفوعات، ومن أرادها فليرجع إليها.

«وإذا عطف عليه» (أي: عَلَى خَبَرِ مَا) أي: إذا وقع عطف شيء على خبر ما سواء كان منصوبًا أو مجرورًا بالباء الزائدة وعلى خبر لا أيضًا لكن لا يكون خبرها إلا منصوبًا؛ لأن الباء لا تزاد فيه «بـموجبٍ» (بِكَسرِ الجِيمِ) من أوجب؛ لأن العاطف يوجب الحكم في المعطوف بنقض نفي المعطوف عليه، فيكون المعطوف موجبًا بالفتح، وقد نبه المصنف بقوله: بموجب، أنه من قبيل عطف المفرد على المفرد، وقال عبد القاهر: المعطوف خبر مبتدأ محذوف مثل: ما زيدٌ قائمًا لكن قاعدٌ، أي: لكن هو قاعد، فعلى هذا يكون من قبيل عطف الجملة على الجملة، (أي: بِعَاطِفٍ يُفِيدُ الإِيجَابَ بَعدَ النَّفيِ) أي: بعاطف يفيد إيجاب الحكم المنفي عن المعطوف عليه للمعطوف لكن لا بعينه بل بضده، (وَهُوَ) أي: العاطف الذي يفيد الإيجاب اثنان (بَل، ولَكِن) لأنهما وضعتا للإثبات بعد النفي، يعني: يفيدان إيجاب الحكم في المعطوف بعد أن يكون المعطوف عليه منفيًّا، (نَحوُ: ما زَيدٌ مُقِيمًا بَل مُسَافِرٌ، وَمَا عَمرٌو

قَائِمًا لَكِنْ قَاعِدٌ» (فَالرَّفْعُ) أي: فحكم المعطوف الرفع لا غيرُ؛ لكونهما بمنزلة «إلا» في نقض النفي.

قَائِمًا لَكِن قَاعِدٌ) لأن بل أفاد إيجاب المسافرة لزيد، ولكن القعود لعمرو «فالرفع» (أَي: فَحُكمُ المَعطُوفِ الرَّفعُ) قدر المبتدأ بقرينة الفاء؛ لأن الجملة الاسمية الجزائية تصدر بالفاء وقوله: (لا غَيرُ) إيذانٌ بأن الرفع مخصوص بالمعطوف؛ لحمله على المحل؛ لأن الخبر إذا عرف باللام يفيد الخصوص، يعني: لا يكون منصوبًا عطفًا على اللفظ؛ (لِكَونِهِمَا) أي: لكون: بل ولكن (بِمَنـزِلَةِ إِلَّا) الاستثنائية (في نَقضِ النَّفي) يعني: كما أن ما ولا لا تعملان فيما بعد إلا لانتقاض النفي الذي هو علة لعملهما بإلا كذلك لا تعملان فيما بعد هذين العاطفين؛ لانتقاض ذلك النفي أيضًا بهما؛ لأن انتفاء علة الحكم يستلزم انتفاء الحكم.

* * *

[المجرورات]

(الْمَجْرُورَاتُ: هُوَ مَا اشْتَمَلَ) أي: اسم اشتمل، لتخرج الحروف الأواخر التي هي محلّ الإعراب، فإنه لا يطلق عليها المرفوعات والمنصوبات والمجرورات اصطلاحًا؛ لأنها أقسام الاسم.

(عَلَى عَلَمِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ) أي: علامة المضاف إليه من حيث هو مضاف إليه - يعني وهو الجر - ....

[المجرورات]

ولما فرغ من بيان المنصوبات أصولًا وفروعًا شرع في بيان ما هو شبيه بها فقال: «المجرورات، هو» تبين شرحه بما بين في بحث المرفوعات، ومن أراد فليرجع إليه «ما اشتمل» (**أي: اسمٌ**) لأن البحث فيه (**اشتَمَلَ**) سواء كان ذلك الاشتمال لفظًا أو تقديرًا أو محلا، وإنما فسر لفظة ما بالاسم (**لِتَخرُجَ**) من الخروج (**الحُرُوفُ الأَوَاخِرُ**) جمع آخر صفة الحروف (**الَّتي هِيَ مَحَلُّ الإعرَابِ**) صفة بعد صفة لها، وصفها بها ليخرج مثل: عصا ورحى؛ لأن الحرف الآخر فيهما الصاد والحاء وهما ليسا بمحل للإعراب؛ إذ لو كانا محلا له صار الإعراب فيهما تقديريا، وتلك الحروف مثل الدال في زيد والراء في عمرو (**فإنَّهُ**) يقال: الدال في زيد مرفوع أو منصوب أو مجرور لغةً، ولكن (**لا يُطلَقُ عَلَيهَا**) أي: على تلك الحروف (**المَرفُوعَاتُ والمَنصُوباتُ وَالمَجرُورَاتُ اصطلاحًا**) بل إنما يطلق أحد هذه الأنواع الثلاثة اصطلاحًا على نفس الاسم؛ (**لأنَّهَا**) أي: لأن هذه الأنواع الثلاثة (**أَقسَامُ الاسمِ**) يعني: أوصافه لأن الاسم يكون متصفًا بها، وما في الأواخر حروف وليست بأسماء فلا يليق أن يتصف بأوصاف الاسم.

«على علم المضاف إليه» (**أي: عَلَى عَلَامَةِ المُضَافِ إلَيهِ**) فيه إشارة إلى أن المراد بالعلم ههنا معناه اللغوي وهو العلامة (**مِن حَيثُ هُوَ مُضَافٌ إلَيهِ، يَعنِي**) أن الجر لا يكون علامة لذات المضاف إليه لوصفه يعني: لكونه متصفًا بكونه مضافًا إليه بالفعل، (**وَهُوَ**) أي: علم المضاف إليه (**الجَرُّ**) أراد بالجر الكسرة وما

سواء كان بالكسرة أو الفتحة أو الياء لفظًا أو تقديرًا.

وإنما قلنا: «من حيث هو مضاف إليه»؛ لأن الجر ليس علامة لذات المضاف إليه، بل لحيثية كونه مضافًا إليه، والمضاف إليه وإن كان مختصًّا بما عرفه به، لكن المشتمل على علامته أعم منه، ومما هو مشبه به، فيدخل في تعريف المجرور مثل: «بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ، وَكَفَى بِاللهِ»، ....

يقوم مقامها لا المعنى المصدري وهو ثلاثة؛ ولذا قال الشارح: **(سَوَاءٌ كَانَ)** الجر **(بالكَسرَةِ)** نحو: غلام زيد **(أَو الفَتحَةِ)** نحو غلام أحمد **(أَو الياءِ)** كما في التثنية والجمع المذكر السالم والأسماء الستة المذكورة في أول الكتاب؛ **(لَفظًا أَو تَقدِيرًا)** فبضرب الاثنين في الثلاثة تصير الأقسام ستة يعني: أن الجر اللفظي والتقديري في الأقسام الثلاثة، وقد سبقت أمثلة الجر اللفظي وأما أمثلة الجر التقديري فمثل: غلام فتى وحبلى وأبي العباس، ولم يذكر الجر المحلي لأنه لا يكون بالفتحة ولا بالباء، وإنما يكون بالكسرة المحلية فقط نحو: مررت بهذا، أو بهذين مثنىً، **(وَإِنَّمَا قُلنا)** في تفسير قوله: علم المضاف إليه **(مِن حَيثُ هُوَ مُضَافٌ إِلَيهِ)** فقيدناه بقيد الحيثية **(لأنَّ الجَرَّ)** مطلقًا سواء كان بالكسرة أو الفتحة أو الياء لفظًا أو تقديرًا **(لَيسَ عَلامَةً لِذَاتِ المُضَافِ إِلَيهِ)** كذات زيد مثلًا؛ لأن الإعراب مطلقًا لا يكون علامة إلا لما وجد فيه معنى من المعاني المقتضية له، وذلك لا يكون إلا من حيث إنه متصف بالفاعلية أو المفعولية أو الإضافة فيكون الإعراب لبيان وصفه لا لذاته، **(بَل لِحَيثِيَّةِ كَونِهِ مُضَافًا إِلَيهِ)** لما قلنا **(وَالمُضَافُ إِلَيهِ)** أي: هذا الاسم **(وَإِن كَانَ)** إن للوصل وقد سبق إعرابها مرارًا **(مُختَصًّا بِمَا عَرَّفَهُ بِهِ)** أي: بالمضاف إليه الذي عرفه المصنف به وهو التعريف الآتي بقوله: والمضاف إليه: كل اسم الخ، **(لَكِن المُشتَمِلُ عَلَى عَلامَتِهِ أَعَمُّ مِنهُ)** أي: من المضاف إليه الذي عرفه المصنف، **(وَمِمَّا هُوَ مُشَبَّهٌ بِهِ)** أي: أعم من شيء يشبه المضاف إليه في كونه مجرورًا وإن لم يطلق عليه المضاف إليه قبل؛ لجواز أن توجد علامة الشيء بدون ذلك الشيء؛ **(فَيَدخُلُ في تَعرِيفِ المَجرُورِ)** وهو قوله: ما اشتمل على علم المضاف إليه، ما كان مجرورًا بالحرف الزائد سواء كانت زيادته سماعًا **(مِثلُ)** قولك: **(بِحَسبِكَ دِرهَمٌ، وَكَفَى باللهِ)** الأصل فيه: حسبك

وكذا المضاف إليه بالإضافة اللفظية، وإن لم يكن داخلًا في تعريف.

(وَالْمُضَافُ إِلَيْهِ) وهو ههنا غير ما هو المصطلح المشهور بينهم، وذهب المصنف في ذلك ....

درهمٌ، وكفى الله، مرفوع بالابتداء والفاعلية ثم زيد الباء لتأكيد معنى الكفاية فيهما، أو قياسًا مثل: ما جاءني من أحدٍ، وما زيد بقائم، أو ليس زيد بقائم، **(وَكَذَا)** أي: كما يدخل في التعريف ما كان مجرورًا بالحرف الزائد يدخل فيه أيضًا **(الْمُضَافُ إِلَيهِ بالإضَافَةِ اللَّفظِيَّةِ)** لأن المضاف إليه فيها في الأصل إما منصوب أو مرفوع وإذا كان مجرورًا فجره ليس بمقصود؛ لأن المعنى على الإضافة فجره كلا جر. وفي الرضي: وعمل الجر ههنا لمشابهته المضاف إليه الحقيقي بتجرده عن التنوين أو النون لأجل الإضافة، فما يشمل العلامة أربعة: المضاف إليه بالإضافة الحقيقة، والمضاف إليه بالإضافة اللفظية، والمجرور بالحرف الأصلي، والمجرور بالحرف الزائد، والمضاف إليه منها اثنان الأول والثالث، **(وَإِن لَم يَكُن)** أي: ما دخل في تعريف المجرور من الثاني والرابع **(دَاخِلًا في تَعرِيفِ)** المضاف إليه.

«والمضاف إليه» أظهر في مقام الإضمار، ولم يقل: وهو كل اسم؛ إما إشارة إلى أن الثاني غير الأول إذا كان المقصود من الأول العموم ومن الثاني الخصوص، وإما لأن مقام التعريف يقتضي زيادة تبيين المعرف إذا كان الثاني عين الأول على القاعدة المشهورة من أن المعرف إذا أعيد معرفًا يكون الثاني عين الأول، لا سيما المصنف خالف الجمهور في تعريف المضاف إليه؛ لأن المجرور بالحرف الأصلي لا يسمى مضافًا إليه عندهم، والمصنف سماه أيضًا مضافًا إليه، فالمضاف إليه عنده نوعان: المضاف إليه بالإضافة المحضة، والمجرور بالحرف الأصلي، **(وَهُوَ)** أي: المضاف إليه **(هَهُنَا)** أي: في هذا التعريف **(غَيرُ مَا)** أي: غير المضاف إليه الذي **(هُوَ المُصطَلَحُ المَشهُورُ بَينَهُم)** وهو كل اسم أضيف إليه اسم آخر بواسطة حرف الجر تقديرًا مرادًا، وقيل: المضاف إليه عندهم ما نسب إليه بالجار المقدر المؤثر، فالأقسام الثلاثة لا تكون مضافًا إليها عندهم، **(وَذَهَبَ المصنف في ذَلِكَ)** أي: في مخالفة الجمهور

إلى مذهب سيبويه حيث أطلق المضاف إليه على المنسوب إليه بحرف الجر لفظًا أيضًا.

(كُلُّ اسْمٍ) حقيقة أو حكمًا، ليشمل الجمل التي يضاف إليها نحو: ﴿يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾، فإنها في حكم المصادر.

(نُسِبَ إِلَيْهِ شَيْءٌ) اسمًا كان نحو: «غُلَامُ زَيْدٍ» أو فعلًا نحو: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ».

(بِوَاسِطَةِ حَرْفِ الْجَرِّ لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا) أي: ملفوظًا كان ذلك الحرف ....

أو في إطلاق المضاف إليه على ما أطلقوه وغيره (**إِلَى مَذهَبِ سِيبَوِيهِ**) لما عرفت أن المختار عنده مذهب سيبويه (**حَيثُ أَطلَقَ**) سيبويه (**المُضَافَ إِلَيهِ عَلَى المَنسُوبِ إِلَيهِ بِحَرفِ الجَرِّ لَفظًا**) والمراد بحرف الجر غير الزائد؛ لأنه لا يكون مضافًا إليه عنده أيضًا، وإنما أطلقه عليه؛ لأن الجر علم الإضافة، والمجرور به مجرور أصلًا وحالًا، وأما المجرور بالزائد فليس بمجرور أصلًا، بل ليس جره إلا بحسب الصورة (**أَيضًا**) أي: كما أطلق المضاف إليه على المنسوب إليه بحرف الجر تقديرًا.

«كل اسم» (**حَقِيقَةً**) كزيد في: غلام زيد، ومررت بزيد (**أَو حُكمًا؛ لِيَشمَلَ**) قوله: كل اسم (**الجُمَلَ**) جمع جملة (**الَّتِي يُضَافُ إِلَيهَا**) أسماء الزمان فعلية كانت (**نَحوُ**: ﴿يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [المائدة: 119]) ويوم يقوم زيد، ويوم قدم عمرو، أو اسمية نحو: إذ الخلفية عبد الملك؛ (**فَإِنَّهَا**) أي: تلك الجمل (**فِي حُكمِ المَصَادِرِ**) لأن الجملة من حيث هي جملة لا تكون مضافًا إليها فيكون المضاف إليه مصدرها، فهي في حكم الاسم؛ لكونها مؤولة به أي: يوم نفع الصادقين، ويوم قدوم عمرو، وإذ خلافة عبد الملك، «نسب» مبني للمفعول «إليه» أي: الاسم «شيءٌ» وإنما قال: شيء؛ ليعم الاسم والفعل؛ ولذا قال الشارح: (**اسمًا كَانَ**) الشيء المنسوب إلى ذلك الاسم (**نَحوُ: غُلامُ**) في: غلام (**زيدٍ، أو**) كان (**فِعلًا نَحوُ: مَرَرتُ**) في: مررت (**بِزَيدٍ**) أو اسما أيضًا نحو: أنا مار بزيدٍ، «بواسطة حرف الجر» احتراز عما نسب إليه شيء لا بواسطة كنسبة الفعل إلى الفاعل والمفعول «لفظًا أو تقديرًا» (**أي: مَلفُوظًا كَانَ ذَلِكَ الحَرفُ**) أي: الحرف الذي صار واسطة، وفيه إشارة إلى أن انتصاب لفظًا أو تقديرًا على

كما في مثل: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ»، أو مقدرًا حال كون ذلك المقدر (مُرَادًا) من حيث العمل بإبقاء أثره ـ وهو الجر ـ مثل: «غُلَامُ زَيْدٍ، وَخَاتَمُ فِضَّةٍ، وَضَرْبُ الْيَوْمِ»، بخلاف «صُمْتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ»، فإنه وإن نسب إليه الصيام بالحرف المقدر ـ وهو «في» ـ لكنه غير مراد؛ إذ لو أريد لانجر به.

أنهما خبران لكان المقدر؛ لأن حذفه مع اسمه كثير شائع، وتقديرهم في مثل هذا العطف لفظ كان قرينة دالة عليه، أو إلى أن لفظًا أو تقديرًا مصدران بمعنى: المفعول، (كَمَا فِي) ما إذا كان المنسوب فعلًا (مِثلُ: مَرَرتُ بِزَيدٍ) أو اسمًا نحو: أنا مار بزيد، (أَو مُقَدَّرًا) ولم يذهب إلى كون كل منهما على الحالية؛ لتعسر تقدير العامل، ولأن تقدير كان أسهل (حَالَ كَونِ ذَلِكَ المُقَدَّرِ) «مرادًا» يريد أن قوله: مرادًا حال من قوله: تقديرًا؛ لأنه خبر كان المقدر، والخبر في حكم المفعول به فيكون حالًا من المفعول به حكمًا، والعامل فيه كان (مِن حَيثُ العَمَلُ) لا من حيث المعنى؛ إذ ليس المعنى فيها على ملاحظة معنى الحرف حتى يكون له معنى، (بِإِبقَاءِ أَثَرِهِ، وَهُوَ الجَرُّ) والعامل ههنا إما المضاف؛ لأنه لما حصل في التركيب معنى حرف الجر قوي بذكر العمل فعمل، أو الحرف المقدر، وأشار الشارح إلى الثاني بقوله: من حيث العمل بإبقاء أثره وهو الجر، وذلك الحرف إما اللام (مِثلُ: غُلامِ زَيدٍ، وَ) إما من نحو: (خَاتَمُ فِضَّةٍ، وَ) إما في، نحو: (ضَربُ اليَومِ) على ما سيجيء واحترز بقوله: مرادًا عن المفعول فيه والمفعول له؛ لأن حرف الجر مقدر فيهما؛ لكونه غير مرادٍ؛ لأنه إذا كان مرادًا كما في الإضافة لم ينصب بل حذف نسيًا منسيا (بِخِلافِ: صُمتُ يَومَ الجُمُعَةِ) وضربته تأديبًا (فإِنَّهُ) أي: الحال والشأن (وَإِن نُسِبَ إِلَيهِ) أي: إلى يوم الجمعة (الصِّيامُ) لوقوعه فيه وكونه محلا له (بالحَرفِ المُقَدَّرِ، وَهُوَ) لفظة (في) لأنه كان في الأصل: صمت في يوم الجمعة، ولما أوهم هذا أن الصوم واقع في جزء منه حذف في دفعًا لهذا الإبهام وتعدى الفعل إلى يوم بنفسه فصار اليوم حينئذٍ معيارًا للصوم، (لَكِنَّهُ) أي: لكن ذلك الحرف (غَيرَ مُرَادٍ) لا لفظًا ولا تقديرًا؛ (إِذ لو أُرِيدَ لانجَرَّ) اليوم (بِهِ) أي: بالحرف لفظًا ليكون الانجرار علامة وقرينة لكونه مرادً،ا فلما لم ينجر بل انتصب علم أنه ليس بمراد.

(فَالتَّقْدِيرُ) أي: تقدير الحرف.

(شَرْطُهُ: أَنْ يَكُونَ الْمُضَافُ اسْمًا)؛ إذ لو كان المضاف فعلًا لا بد من أن يتلفظ بالحرف نحو: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ».

(مُجَرَّدًا) أي: منسلخًا عنه.

(تَنْوِينه) أو ما قام مقامه من نوني التثنية والجمع.

(لِأَجْلِهَا) أي: لأجل الإضافة؛ لأن التنوين أو النون دليلُ تمام ما هي فيه،

ولما فرغ من تعريف المضاف إليه المختلف فيه أراد أن يبين المضاف إليه المتفق عليه فقال: «فالتقدير» (أي: **تَقدِيرُ الحَرفِ**) أي: كون المضاف إليه منسوبًا إليه بالحرف المقدر المراد (**شَرطُهُ**) أي: شرط هذا التقدير «أن يكون المضاف» إطلاق المضاف مجاز بعلاقة الأولية كقوله تعالى: ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعۡصِرُ خَمۡرٗاۖ﴾ [يوسف: 36] وإلا يلزم تقدم الشيء على شرطه، وذا غير جائز «اسمًا» (**إذ لَو كَانَ المُضَافُ فِعلًا لا بُدَّ مِن أَن يُتَلَفَّظ بالحَرفِ**) الذي صار واسطة؛ لأن الإضافة لما كانت من خواص الاسم جاز تقدير الحرف فيه، فلزم في الفعل ذكر الحرف؛ لأن الإضافة ليست من خواصه حتى يجوز التقدير والذكر فيه كما في الاسم، (**نَحوُ: مَرَرتُ بِزَيدٍ**) وكذا الاسم الذي فيه معنى الفعل نحو: أنا مار بزيدٍ، «مجردًا» (**أي: مُنسَلِخًا**) يعني: أريد بالتجريد الانسلاخ الذي هو لازم معناه، فلا يرد أن الواجب على المصنف أن يقول: عن تنوينه في مقام تنوينه، أو في العبارة قلب أي: مجردًا هو عن تنوينه، ولو كان التنوين مقدرًا مثل: كم رجلٍ وضاربك وضاربه وضاربي وحواج بيت الله؛ فإن التنوين مقدر فيها وهو ظاهر (**عَنهُ**) «تنوينه» بالرفع على أنه مفعول ما لم يسم فاعله لقوله: مجردًا، والعائد إلى الموصوف محذوف وهو: عنه، (**أَو مَا قَامَ مَقَامَهُ**) أي: مقام التنوين (**مِن نُونَي التَّثنيَةِ وَالجَمعِ**) على حدهما، بيان لقوله: ما في: ما قام؛ «لأجلها» علة للانسلاخ (**أَي: لأجلِ الإضَافَةِ**) لا لغيرها كالتقاء الساكنين وعدم الانصراف والتركيب ولام التعريف وغير ذلك مما يستلزم حذف التنوين؛ (**لأنّ التَّنوينَ أَو النُّونَ**) أي: نون التثنية والجمع على حدهما (**دَلِيلُ تَمَامِ مَا هِيَ فِيهِ**) أي: دليل على تمام الاسم الذي التنوين أو النون فيه؛ لأن التنوين إنما وضع للانفصال

فلما أرادوا أن يمزجوا الكلمتين مزجًا تكتسب به الأولى من الثانية التعريف أو التخصيص أو التخفيف، حذفوا من الأولى علامة تمام الكلمة، وتمموها بالثانية.

ثم المتبادر من هذا التعريف ـ نظرًا إلى كلام القوم ....

والانقطاع، وكذا ما قام مقامه.

(فَلَمَّا أَرادُوا) أي: النحاة (أَن يَمزِجُوا) من المزج بالميم والزاي المعجمة والجيم وهو الاختلاط أي: أراد النحاة اختلاط (الكَلِمَتَينِ) واتصال إحداهما بالأخرى (مَزجًا تُكتَسَبُ بِهِ) أي: بسبب المزج والاختلاط الكلمة (الأُولَى مِن) الكلمة (الثّانيةِ التَّعريفَ) إذا كانت الثانية معرفة (أَو التَّخصِيصَ) إذا كانت نكرة في الإضافة المعنوية (أَو التَّخفِيفَ) وهذا أيضًا يجري في المعنوية والأولان مخصوصان بها؛ لأن أو لمنع الخلو؛ إذ التخفيف لازم في الكل إلا أن التخفيف يوجد في اللفظية أيضًا؛ لأنه لما كان في الامتزاج فيها نقصان؛ لأن المعنى على الانفصال لم يؤثر إلا في التخفيف في اللفظ فقط، وأما في المعنوية فلما امتزجا امتزاجًا تاما اكتسبت الأولى من الثانية التعريف إذا كانت معرفة أو التخصيص إذا كانت نكرة والتخفيف لازم فيهما أيضًا، وإلا يلزم أن تكون الكلمة الواحدة معرفة ونكرة حيث صارتا كلمة واحدة؛ لأن الثانية قامت مقام تنوين الأولى، وامتزجت بها امتزاجًا تاما أو التخفيف فقط كما في الإضافة اللفظية (حَذَفُوا مِن) الكلمة (الأُولَى عَلَامَةَ تَمَامِ الكَلِمَةِ) أي: التنوين أو النون؛ لأنه إن لم تحذف لزم أن يكون التنوين أو النون في الوسط ولفات الغرض المطلوب وهو التعريف أو التخصيص أو التخفيف من الإضافة؛ فلا يكون فيها فائدة فتضيع الإضافة فوجب أن تحذف العلامة، (وَتَمَّمُوهَا بالثَّانِيةِ) أي: وتمموا الكلمة الأولى بالكلمة الثانية بإقامتها مقام ما تمت هي به لما حذف ما تمت هي به صارت ناقصة، ولما قامت الثانية مقامه صارت متممة للأولى ومكملة لها.

(ثُمَّ) أي: بعد علمك المضاف إليه عند المصنف ما هو وشرط تقدير الحروف (المُتَبَادَرُ) من تبادر تسارع أي: المفهوم أولًا (مِن هَذَا التَّعريفِ) أي: تعريف المضاف إليه وهو أنه كل اسم نسب إليه شيء بواسطة حرف الجر لفظًا أو تقديرًا مرادًا (نَظَرًا) منصوب بنزع الخافض أي: بأن ينظر (إِلَى كَلامِ القَومِ)

حيث ليسوا قائلين بتقدير حرف الجر في الإضافة اللفظية ـ أنه غير شامل للمضاف إليه بالإضافة اللفظية، لكن الظاهر من كلام المصنف في المتن والتصريح في شرحه له أن التقسيم إلى الإضافة المعنوية واللفظية، إنما هو للإضافة بتقدير حرف الجر، لكنه لم يبين تقدير حرف الجر فيها لا في المتن ولا في شرحه، ولم ينقل عنه شيء من سائر مصنفاته.

وفسر كلامهم ومرادهم بقوله: (**حَيثُ لَيسُوا**) أي: ليس القوم (**قَائِلِينَ بتَقدِيرِ حَرفِ الجَرِّ في الإضَافَةِ اللَّفظيَّةِ**) لكون الاتصال فيها لفظًا والمعنى على الانفصال، ولذا لم تفد التعريف ولا التخصيص كالمعنوية، والاتصال بهذا القدر لا يحتاج إلى تقدير الحرف؛ لأن المضاف إليه وإن كان مجرورًا لفظًا لكنه إما منصوب أو مرفوع (**أنّهُ**) أي: أن هذا التعريف (**غَيرُ شَامِلٍ للمُضَافِ إلَيهِ بالإضَافَةِ اللَّفظيَّةِ**) قوله: المتبادر مبتدأ وقوله: أنه غير شامل خبره؛ لأنه ليس في الإضافة اللفظية حرف الجر لا لفظًا ولا تقديرًا، فكان ذلك التعريف مخصوصًا بالمضاف إليه بحرف الجر لفظًا أو تقديرًا مرادًا، (**لَكِنَّ الظَّاهِرَ مِن كَلامِ المُصَنِّفِ في المَتنِ**) أي: في متن «الكافية» (**وَالتَّصرِيحِ في شَرحِهِ لَهُ**) أي: في شرح المصنف لهذا المتن (**أنَّ التَّقسِيمَ**) أي: تقسيم الإضافة المطلقة بقوله الآتي: معنوية ولفظية بإرجاع الضمير المرفوع إلى الإضافة بتقدير حرف الجر (**إلَى الإضَافَةِ المَعنويَّةِ**، و) الإضافة (**اللَّفظيّةِ إنَّمَا هُوَ**) أي: ليس ذلك التقسيم إلا (**للإضَافَةِ بِتَقدِيرِ حَرفِ الجَرِّ**) فيفهم منه أن الإضافة اللفظية أيضًا بتقدير حرف الجر (**لَكِنَّهُ**) أي: المصنف (**لَم يُبَيِّن تَقدِيرَ حَرفِ الجَرِّ فِيهَا**) كما بين تقديره في الإضافة المعنوية بقوله: وهي إما بمعنى اللام أو بمعنى من أو بمعنى في بشروط كل منها، ومثل بقوله: غلام زيد، وخاتم فضة، وضرب اليوم؛ للإيضاح كما هو دأبه في وضع القواعد والأصول، (**لا في المَتنِ**) لفظة لا زائدة والظرف متعلق بقوله: لم يبين، (**وَلا في شَرحِهِ، وَلَم يُنقَل عَنهُ**) أي: عن المصنف (**شَيءٌ فِيهِ**) أي: لم ينقل عن المصنف في تقدير حرف الجر فيها شيء يعني: صراحة، وإشارة (**مِن سَائِرِ مُصَنَّفَاتِهِ**) أي: من باقي الكتب المصنفة له فبقي أمر الإضافة اللفظية في حق تقدير الحرف مبهمًا، ولكن المحشي عصام الدين قال: المراد بقوله: بواسطة حرف الجر لفظًا أو تقديرًا أعم من التقدير حقيقة أو حكمًا انتهى.

وقد تكلف بعضهم في إضافة الصفة إلى مفعولها مثل: «ضَارِبِ زَيْدٍ» بتقدير «اللام» لتقويةً العمل أي: «ضاربٌ لزيد»، وفي إضافتها إلى فاعلها مثل: «الحَسَنُ الْوَجْهِ» بتقدير «من» البيانية، فإن ذكر «الوجه» في قولنا: «جَاءَنِي زَيْدٌ الحَسَنُ الوَجْهِ» بمنزلة التمييز، فإن في إسناد «الحسن» إلى «زيد» إبهامًا، فإنه لا يعلم أنه أي شيء منه حسن، فإذا ذكر الوجه فكأنه قال من حيث الوجه.

والأمر كما قال، ويؤيده تقسيم المصنف الإضافة إلى المعنوية واللفظية.

(**وَقَد تَكَلَّفَ بَعضُهُم في إِضَافَةِ الصِّفَةِ إِلَى مَفعُولِهَا**) يعني: في إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله (**مِثلُ**) قولك: (**ضَارِبُ زَيدٍ بِتَقديرِ اللَّامِ**) متعلق بتكلف والمصدر مضاف إلى المفعول (**لِتَقوِيَةِ العَمَلِ**) يعني: زيدت اللام لتقوية عمل العامل كما في: ﴿رَدِفَ لَكُم﴾ [النمل: 72] لأن الصفة ههنا متعدية فلا تحتاج إلى الواسطة (**أي: ضَارِبٌ لِزَيدٍ**) لأن المضاف إليه ليس جنس المضاف ولا ظرفه وما كان كذلك تكون الإضافة بمعنى اللام مثل: غلام زيد، (**وَ**) تكلف بعضهم بنفسها (**في إِضَافَتِهَا**) أي: في إضافة الصفة (**إِلَى فَاعِلِهَا مِثلُ**) قولك: (**الحَسَنِ الوَجهِ بِتَقدِيرِ: مِن البَيَانِيَّةِ**) متعلق بـ: تكلف (**فَإِنَّ ذِكرَ الوَجهِ**) الذي هو (**في قَولِنا: جَاءَني زَيدٌ الحَسَنُ الوَجهِ، بِمَنزِلَةِ التَّمييزِ**) فيكون الوجه مبينًا الموضع الحسن فتناسب من البيانية فتدخل لتأكيد البيان، كما تزاد في التمييز في قولك: لله دره من فارسٍ، وقال عز من قائلٍ؛ لتأكيده أيضًا (**فَإِنَّ في إِسنَادِ الحَسَنِ**) في قولك: زيد الحسن (**إِلَى زَيدٍ**) من قبل ذكر موضع الحسن (**إِبهامًا؛ فَإِنَّهُ لا يُعلَمُ**) منه (**أَنّهُ أي: شَيءٌ مِنهُ**) أي: من زيد (**حَسَنٌ**) يعني: لا يعلم من قولك: زيد حسن أنه أي عضو من أعضائه، وأي وصف من أوصافه حسن، فلزم بيان موضع الحسن ليعلم ما هو المقصود والمراد، (**فَإِذَا ذُكِرَ الوَجهُ**) بقولك: زيد الحسن الوجه، تبين المراد (**فَكَأَنَّهُ قَالَ**) زيد الحسن (**مِن حَيثُ الوَجهُ**) كما في قولك: طاب زيد من حيث النفس، ويحتمل أن تكون الإضافة ههنا بمعنى في؛ لأن المضاف إليه محل للمضاف والمضاف إليه إذا كان محلا للمضاف تكون الإضافة بمعنى في؛ لأن المضاف إليه وهو الوجه محل للحسن حيث وجد فيه، كما أن اليوم في قولك: ضرب اليوم محل للضرب حيث وجد فيه؛ فالمعنى

فإن قلت: هذا في الحقيقة تخصيص، فلا يصح أن يقال: إن الإضافة اللفظية لا تفيد إلا تخفيفًا في اللفظ؟

قلنا: كان هذا التخصيص واقعًا قبل الإضافة، فلا يكون مما تفيده الإضافة، فليست فائدة الإضافة اللفظية إلا التخفيف في اللفظ. (وَهِيَ) أي: الإضافة بتقدير حرف الجر: (مَعْنَوِيَّةٌ) أي: منسوبة إلى المعنى؛ ....

الحسن موجود في الوجه كما أن الضرب موجود في اليوم، فجاز أن تكون الإضافة بمعنى في، كما كانت في: ضرب اليوم.

(فإن قُلتَ: هَذَا) أي: كون الحسن مضافًا إلى الوجه بهذا التوجيه (في الحَقِيقَةِ) والواقع (تَخصِيصٌ) لأن الحسن كان عاما شائعًا قبل الإضافة كما عرفت فلما أضيف إلى الوجه صار خاصا به وأفادت الإضافة التخصيص؛ (فَلا يَصِحُّ أَن يُقالَ: إنّ الإضَافَةَ اللَّفظيّةَ لا تُفيدُ) شيئًا من الأشياء (إلَا تَخفيفًا في اللَّفظِ) فقط، وفي هذا المثال قد أفادت الإضافة اللفظية التخصيص أيضًا لما عرفت أن المضاف قبلها عام صالح لأن يكون في الوجه وغيره، كما أن الغلام في قولك: غلام رجل قبلها عام صالح لأن يكون غلام رجل أو امرأة فلما أضيف إلى الوجه حصل التخصيص جدا كإضافة الغلام إلى الرجل، (قُلنا) لا نسلم أن هذا في الحقيقية تخصيص؛ لأنه (كانَ هَذَا التّخصيصُ وَاقعًا قَبلَ الإضَافةِ) بالفاعل الذي هو الوجه؛ لأن الفاعل مما يخصص لأنك إذا قلت: قام مثلًا لم يعلم أنه ممن صدر فيكون عاما صالحًا لأن يصدر من زيد وعمرو وغيرهما، فلما قلت: زيد خصصته به، كذلك الوجه في قولك: الحسن وجهه يخصص الصفة بكونها قائمة به، (فَلا يَكُونُ) التخصيص (مِمَّا تُفِيدُهُ الإضَافَةُ) لأنه حاصل قبلها بالفاعل والحاصل لا يحصل (فَلَيسَت فَائِدَةُ الإضَافَةِ اللفظية إلّا التَّخفيفُ في اللَّفظِ) في جانب المضاف إليه كما سيأتي.

«وهي» (أي: الإضَافَةُ بتَقدِيرِ حَرفِ الجَرِّ) فالضمير راجع إلى الإضافة المفهومة من قوله: فالتقدير شرطه أن يكون المضاف اسمًا، على منوال قوله تعالى: ﴿ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ﴾ [المائدة: 8] على ما سبق غير مرة، «معنويةٌ» (أي: مَنسُوبَةٌ إلَى المَعنَى) أي: معنى لفظ المضاف لعود أثرها إليه من التعريف أو

لأنها تفيد معنى في المضاف تعريفًا أو تخصيصًا.

(وَلَفْظِيَّةٌ) أي: منسوبة إلى اللفظ فقط دون المعنى، لعدم سرايتها إليه.

(فَالْمَعْنَوِيَّةُ) علامتها: (أَنْ يَكُونَ الْمُضَافُ) فيها (غَيْرَ صِفَةٍ) كاسم الفاعل، والمفعول، والصفة المشبهة.

التخصيص؛ (لأَنَّهَا) أي: لأن هذه الإضافة (تُفِيدُ مَعنى في المُضَافِ تَعريفًا) بدل من معنى بدل البعض من الكل (أو تَخصِيصًا) عطف على تعريفا سميت باسم ما أفادته وهو سراية المعنى الذي في المضاف إليه إلى المضاف من التعريف أو التخصيص؛ لأن كون المضاف إليه معرفة أو نكرة سرى إلى المضاف بسبب الإضافة فصار المضاف معرفة أيضًا أو مخصوصًا، وهو معنى المضاف ولذا نسب إليه، «ولفظيةٌ» (أي: مَنسُوبَةٌ إِلَى اللَّفظِ) أي: لفظ المضاف أو المضاف إليه أو كليهما جميعًا سميت بها ليحسن التقابل لأن القياس أن تسمى أيضًا باسم ما أفادته وهو التخفيف ويقال تخفيفية؛ لإفادتها التخفيف (فَقَط) يعني: فائدتها منحصرة في اللفظ (دُونَ المَعنَى) يعني: لا تفيد شيئًا زائدًا على المعنى الأول؛ (لِعَدَمِ سِرَايَتِهَا إِلَيهِ) أي: لا تسري فائدتها من اللفظ إلى المعنى لأن الاتصال فيها لما كان في اللفظ فقط انحصرت فائدتها فيه أيضًا؛ لأن الفائدة تكون على قدر الاتصال لأن الجزاء على قدر العمل.

ولما قسمها إلى المعنوية واللفظية أراد أن يفصل كل واحدة منهما ويبين أنواعهما وشرائطهما وفوائدهما؛ ليفيد زيادة معرفة بهما كما هو دأبه فقال: مصدرًا بالفاء المشعرة للتفصيل وتعريف اللام للعهد الخارجي على سبيل ترتيب اللف والنشر: «فالمعنوية» التي هي قسم من الإضافة أي: فالإضافة المعنوية، قدمها لظهور شرفها لكثرة فوائدها ولأنها أكثر استعمالًا، ولأنها الأصل لكون الجر فيها على الأصل (عَلامَتُهَا) قدره ليصح الحمل بقوله: «أن يكون» وتقدير العلامة أولى من تقدير المضاف أي: ذات أن يكون كما لا يخفى على من له قلب سليم «المضاف» (فِيهَا) «غير صفةٍ» والصفة المنفية ثلاث؛ ولذا قال الشارح: (كَاسمِ الفَاعِلِ وَ) اسم (المَفعُولِ وَالصِّفَةِ المُشَبَّهَةِ) يعني: لا يكون

(مُضَافَةٍ إِلَى مَعْمُولِهَا) أي: فاعلها أو مفعولها قبل الإضافة، سواء لم يكن صفة كـ«غُلَامُ زَيْدٍ»، أو كان صفة ولكن غير مضافة إلى معمولها، بل إلى غيره كـ«مُصَارِعِ مِصْرَ، وَكَرِيمِ الْبَلَدِ»، واحترز به عن نحو: «ضَارِبِ زَيْدٍ، وَحَسَنِ الْوَجْهِ».

(وَهِيَ) أي: الإضافة المعنوية بحكم الاستقراء:

(إِمَّا بِمَعْنَى «اللَّامُ» ....

المضاف فيها أحد هذه الثلاثة «مضافةٍ» بالجر صفة الصفة «إلى معمولها» **(أي: فَاعِلِهَا)** بدل البعض من معمولها **(أو مَفعُولِهَا قَبلَ الإضَافَةِ)** أي: قبل إضافة الصفة كان فاعلًا لها أو مفعولًا لها وإذا أضيف يصير مضافًا إليه، فحينئذٍ يكون التعبير بالمعمول بمعنى الفاعل والمفعول مجازًا باعتبار الكونية مثل قوله تعالى: ﴿وَءَاتُواْ ٱلْيَتَٰمَىٰٓ أَمْوَٰلَهُمْ﴾ [النساء: 2]، وهي على ضربين: إما أن يكون المضاف غير صفة أصلًا وهو قول الشارح: (سَوَاءٌ لَم يَكُن) المضاف فيها (صِفَةً كَغُلامِ) في قولك: غلام (زَيدٍ) وإما أن يكون المضاف صفة مضافة إلى غير معمولها يعني: إلى الأجنبي حيث لم يكن فاعلها ولا مفعولها قبل الإضافة ولا بعدها، وهو قول الشارح: (أَو كَانَ) المضاف (صِفَةً) اسم فاعل أو اسم مفعول أو الصفة المشبهة **(وَلَكِن غَيرُ مُضَافَةٍ إِلَى مَعمُولِهَا)** فاعلها ومفعولها (بَل) لم يكن مضافة إلا **(إِلَى غَيرِهِ)** أي: غير المعمول (كَمُصَارِعِ مِصرٍ) بالتنوين لأنه اسم جنس وليس بعلم، والمضاف فيه اسم فاعل من صارع مضاف إلى غير معمول وهو المصر، فإنه ليس بمعمول له، بل معموله من صرعه فالإضافة فيه بمعنى في لأن المضاف إليه ظرف للمضاف مثل: ضرب اليوم، (وَكَرِيمِ البَلَدِ) والإضافة أيضًا بمعنى في لأن الكريم لا يقوم بالبلد بل يوجد فيه، والمضاف فيه صفة مضافة إلى غير معمولها، (وَاحتَرَزَ بِهِ) أي: بقوله: مضافة إلى غير معمولها (عَن) أن يكون المضاف صفة مضافة إلى معمولها (نَحوِ: ضَارِبِ زَيدٍ) فإنه في الأصل: ضاربٌ زيدًا بالنصب على أنه مفعول (وَ) عن أن يكون صفة مضافة إلى فاعلها نحو: **(حَسَنِ الوَجهِ)** فالأصل فيه: حسنٌ وجهه بالرفع على أنه فاعله على ما سيجيء لهما زيادة تحقيق.

«وهي» **(أي: الإضَافَةُ المَعنَوِيّةُ بِحُكمِ الاستِقرَاءِ)** ثلاثة أقسام فالحصر استقرائي؛ لأنها «إما بمعنى اللام» سميت لامية؛ لأن المضاف يصير مختصا

فِيمَا) أي: في المضاف إليه الذي (عَدَا جِنْسَ الْمُضَافِ وَظَرْفَهُ) أي: لا يكون صادقًا على المضاف وغيره ولا ظرفًا له نحو: «غُلَامُ زَيْدٍ»، فإن زيدًا ليس جنسًا للغلام صادقًا عليه ولا ظرفه، فإضافة الغلام إليه بمعنى اللام أي: «غلام لزيد».

(وَإِمَّا بِمَعْنَى «مِنْ») البيانية (فِي جِنْسِ الْمُضَافِ) الصادق عليه وعلى غيره، بشرط أن يكون المضاف أيضًا صادقًا ....

للمضاف إليه بالإضافة إليه فناسب الإضافة أن تكون بمعنى اللام، ولذا قيل: المراد بها اللام الاختصاصية لا التعليلية، وإن كان المضاف معلولًا للمضاف إليه مثل قولك: دخان النار «فيما» (أي: في المُضَافِ إِلَيهِ الذي) هو «عدا جنس المضاف» بالنصب لأنه مفعول: عدا، وهو فعل متعد فاعله مستتر فيه راجع إلى الموصول «وظرفه» عطف على: جنس المضاف أي: ظرف المضاف (أي: لا يَكُونُ) المضاف إليه في التركيب الإضافي (صَادِقًا عَلَى المُضَافِ) أي: لا يصح حمل المضاف إليه على المضاف (وَغَيرِهِ) عطف على المضاف يعني: ولا يكون المضاف إليه صادقًا أيضًا على غير المضاف، (وَلا ظَرفًا لَهُ) أي: ولا يكون المضاف إليه ظرفًا للمضاف كما لا يكون صادقًا عليه وعلى غيره (نَحوُ: غُلام زَيدٍ؛ فإنّ) المضاف إليه الذي هو (زَيدًا لَيسَ جِنسًا) المضاف الذي هو (للغُلامِ) حال كونه (صَادقًا عَلَيهِ) وغيره؛ لعدم حمل زيد على الغلام حيث لا يقال: الغلام زيد؛ لعدم الجنسية لأن الغلام رق وزيد حر، (وَلا ظَرفُهُ) لعدم الحلول فيه وهو ظاهر، (فإضَافَةُ الغُلامِ إِلَيهِ) أي: إلى زيد (بمَعنَى اللّامِ) يعني: يكون الغلام مخصوصًا لزيد ومملوكًا له (أي: غُلامٌ لِزَيدٍ).

«وإما بمعنى: من» (البَيَانِيَّةِ) سميت بيانية لأن المضاف إليه فيها يبين أن المضاف من أي جنس هو، ومن البيانية أيضًا تبين أن ما قبلها من أي جنس فتناسبا «في جنس المضاف» يعني: في الإضافة التي يكون المضاف إليه فيها جنس المضاف ويصلح أن يتخذ منه (الصَّادِقِ) بالجر صفة المضاف كما هو المتبادر (عَلَيهِ) أي: على المضاف أي: في المضاف إليه الصادق على المضاف يعني: يصح حمله عليه (وَعَلَى غَيرِهِ) أي: على غير المضاف (بِشَرطِ) متعلق بقوله: الصادق (أَن يَكُونَ المُضَافُ أَيضًا) أي: كالمضاف إليه (صَادِقًا) على

على غير المضاف إليه، فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه. (وَإِمَّا بِمَعْنَى «فِي» فِي ظَرْفِهِ) أي: في ظرف المضاف.

والحاصل: أن المضاف إليه: إما مباين للمضاف، ....

المضاف إليه و(عَلَى غَيرِ المُضَافِ إِلَيهِ) يعني: كما أن الفضة في قولك: خاتم فضة صادقة على المضاف إليه هو الخاتم وعلى غير الخاتم يعني: على ما لا يكون خاتمًا من الفضة، كذلك الخاتم يصدق على الفضة التي جعلت خاتمًا وعلى الخاتم الذي لم يكن فضة، ويقال: هذا الخاتم فضة، وهذه الفضة خاتم، وهذا الذهب خاتم، وهذه الدارهم فضة، (فَيكُونُ بَينَهُمَا) أي: بين المضاف والمضاف إليه في هذه الإضافة (عُمُومٌ وَخُصُوصٌ مِن وَجهٍ) واعلم أن النسب أربع؛ لأنه إما أن لا يصدق أحد الشيئين على ما يصدق عليه الآخر، أو يصدق، والأول: التباين كالإنسان والفرس، والثاني: إما أن يصدق أحدهما على كل ما يصدق عليه الآخر، أو لا والأول التساوي كالإنسان والناطق، والثاني إما أن يصدق أحدهما على كل ما يصدق عليه الآخر من غير عكس أو لا، والأول: العموم والخصوص المطلق كالحيوان والإنسان، فإن الحيوان يصدق على كل ما يصدق عليه الإنسان بلا عكس، والثاني: العموم والخصوص من وجه كالحيوان والأبيض، وههنا ثلاث صور: الأولى ما يجتمعان في شيء كالحيوان والأبيض في الحيوان الأبيض، والثانية والثالثة ما يصدق أحدهما دون الآخر كالحيوان والأسود في الحمار الأبيض، فالنسب الأربع: التباين والتساوي والعموم والخصوص المطلق، والعموم والخصوص من وجه، وهذا القسم الرابع ما يجتمعان في مادة ويفترقان في مادتين، كذا في علم الميزان فمن أراد تفصيله فليرجع إليه، «وإما بمعنى: في، في ظرفه» (أي: في ظَرفِ المُضَافِ) أي: فيما يكون المضاف إليه ظرفًا للمضاف ومحلا له بأن يكون زمانًا أو مكانًا له سميت هذه الإضافة ظرفية؛ لأن المضاف إليه ظرف للمضاف ومحل له.

(وَالحَاصِلُ) أي: حاصل البيان في هذا المقام يعني: حاصل أن تكون الإضافة المعنوية لامية وبيانية وظرفية (أَنَّ المُضَافَ إِلَيهِ) فيها لا يخلو (إِمَّا مُبَاينٌ لِلمُضَافِ) بأن لا يصدق أحدهما على ما يصدق عليه الآخر كالإنسان والفرس

وحينئذ إن كان ظرفًا له، فالإضافة بمعنى «في»، وإلا فهي بمعنى «اللام»، وإما مساوٍ له كـ«ليث وأسد»، أو أعم مطلقًا كـ«أَحَدِ الْيَوْم»؛ فالإضافة على التقديرين ممتنعة. وإما أخص مطلقًا كـ«يَوْمِ الْأَحَدِ، وَعِلْمِ الْفِقْهِ، وَشَجَرِ الْأَرَاكِ»،

لما عرفت من النسب الأربع، (وَحِينَئِذٍ) أي: حين إذ يكون المضاف إليه مباينًا للمضاف على ما قلنا (إن كَانَ) المضاف إليه (ظَرفًا لَهُ) أي: للمضاف بأن يكون زمانًا أو مكانًا باعتبار وقوعه فيه؛ (فالإضَافَةُ بمَعنى: في) لما قلنا (وَإلَّا) أي: وإن لم يكن المضاف ظرفًا للمضاف إليه حين التباين (فَهِيَ) أي: فالإضافة (بمَعنى اللَّامِ) فحصل القسمان الأول والثالث اللامية والظرفية، (وَإمَّا مُسَاوٍ لَهُ) يعني: أن يكون المضاف إليه مساويًا للمضاف بأن يصدق أحدهما على كل ما يصدق عليه الآخر بأن كانا لفظين مترادفين (كَلَيثٍ وَأَسَدٍ) وحبس ومنع (أو أعَمُّ) عطف على مساوٍ يعني: يكون المضاف إليه أعم للمضاف وغيره (مُطلقًا) يعني: يكون بينهما عموم وخصوص مطلق، فيكون العام هو المضاف إليه (كأَحَدِ اليَومِ) فإن اليوم أعم حيث يطلق على الأحد وغيره والأحد يوم خاص لا يصدق على غيره وهو بالفارسية: يكشنبه، (فَالإضَافَةُ عَلَى التَّقدِيرَينِ) أي: على تقدير المساواة بينهما وعلى تقدير أن يكون المضاف إليه أعم مطلقًا (مُمتَنِعَةٌ) لعدم الفائدة في ذكر المضاف إليه لأنك إذا قلت: مررت بالأسد لم يحتج إلى ذكر الليث، وكذا إذا قلت: أحد عند تعداد الأيام لم يحتج إلى ذكر اليوم بعده، بل إنما تقول: يوم الأحد بإضافة العام إلى الخاص كما تقول: يوم الاثنين (وَإمَّا أَخَصُّ مُطلَقًا) يعني: يكون المضاف إليه أخص مطلقًا، بأن تكون النسبة بينهما بالعموم والخصوص المطلق والخاص هو المضاف إليه (كَيَومِ الأَحَدِ) قد عرفت ما بينهما من النسبة (وَعَلِمِ الفِقهِ) لأن علم الفقه علم مخصوص يبين ما يلزم المكلف من المعروف والمنكر، على ما قيل: الفقه معرفة النفس ما لها وما عليها، والمضاف هو المعرفة مطلقًا فيكون عاما يصير خاصا بالإضافة (وَشَجَرِ الأَرَاكِ) وهي جمع أراكة وهي في الأصل شجرة مرة يتخذ منها المسواك الذي يستاك به، ينبت في ديار العرب يجلب منها إلى البلدان التي يسكن أهل الإسلام فيها؛ لكون السواك سنة فيكون خاصا، والشجر بالتحريك نبت له ساق وأغصان

فالإضافة حينئذ أيضًا بمعنى اللام، وإما أخص من وجه، فإن كان المضاف إليه أصلًا للمضاف، فالإضافة فيه بمعنى «من»، وإلا فهي أيضًا بمعنى «اللام»، فإضافة «خاتم» إلى «فضة» بمعنى: من البيانية، وإضافة «فضة» إلى «خاتم» بمعنى اللام،

سواء كان له دوام واستمرار أو لا، فيكون عاما يصير خاصا بالإضافة إلى نوعه مثل: شجر الزيتون وشجر الرمان ومنه: شجر الأراك؛ (فالإِضَافَةُ حِينَئِذٍ) أي: حين كون المضاف إليه خاصا مطلقًا (أَيضًا بمَعنى اللَّامِ) لأن المضاف إليه لما كان أخص مطلقًا صار كأنه مباين للمضاف ولم يكن أيضًا ظرفًا له فكانت الإضافة فيه بمعنى اللام، ولم يكن هذا قسمًا آخر بل كان هذا القسم والقسم الذي يكون المضاف إليه فيه مباينًا ولم يكن ظرفه قسمًا واحدًا، (وَإِمَّا أَخَصُّ مِن وَجهٍ، فإن كَانَ المُضَافُ إِلَيهِ أَصلًا للمُضَافِ) بحيث يجوز أن يتخذ منه كالخاتم والفضة والباب والساج (فالإِضَافَةُ فيهِ) أي: في هذا القسم (بمَعنى: مِن) البيانية؛ لأن المضاف إليه حينئذ يبين المضاف لكونه جنسه وأصله فناسب من البيانية؛ لأنها أيضًا للبيان فهذا القسم ثالث، فصارت أقسام الإضافة المعنوية ثلاثة أقسام (وَإِلَّا) أي: وإن لم يكن المضاف إليه أصلًا للمضاف بحيث يجوز أن يتخذ منه (فَهِيَ) أي: الإضافة على هذا التقدير (أَيضًا) أي: كما أن المضاف إليه إذا كان أخص مطلقًا يكون بمعنى اللام كذلك ههنا يكون (بمَعنَى اللَّامِ) لأن المضاف إليه إذا لم يكن أصلًا للمضاف كان مباينًا له وليس بظرف له فكانت بمعنى اللام لما سبق أن المضاف إليه إذا كان مباينًا للمضاف ولم يكن أيضًا ظرفًا له تكون الإضافة بمعنى اللام فكذلك ههنا، (فإِضَافَةُ خَاتِمٍ) الذي هو متفرع (إِلَى) أصله الذي هو (فِضَّةٍ) في قولك: خاتم فضة (بمَعنى: مِن البيانية) لأن الفضة أصل له، وهو أيضًا متفرع منها والمتفرع إذا أضيف إلى أصله تكون الإضافة بمعنى: من البيانية (وَإِضَافَةُ) الأصل مثل (فِضَّةٍ إِلَى) الفرع مثل: (خَاتَمٍ) تكون (بمَعنَى اللامِ) لأنه ليس أصلًا لها ولا ظرفًا، وإذا كان كذلك تكون بمعنى اللام، ولما كان إضافة الخاتم إلى الفضة كثيرًا شائعًا؛ لأنه إضافة الفرع إلى الأصل لم يأت له مثالًا لما أنه كثير لم يحتج إلى المثال، وأما العكس لما كان نادرًا؛ لأنه إضافة الأصل إلى الفرع لأن الأصل لا يتبع الفرع بل الفرع يتبع

كما يقال: «فِضَّةُ خَاتَمِكَ خَيْرٌ مِنْ فِضَّةِ خَاتَمِي».

واعلم أنه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام أن يصح التصريح بها بل يكفي إفادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام، فقولك: «يَوْمَ الْأَحَدِ، وَعِلْمُ الْفِقْهِ، وَشَجَرُ الْأَرَاكِ» بمعنى «اللام»، ولا يصح إظهار «اللام» فيه، وبهذا الأصل يرتفع الإشكال عن كثير من مواد الإضافة اللامية، ولا يحتاج فيه إلى التكلفات البعيدة

أصله أتى له مثالًا فقال: (**كَمَا يُقَالُ**) عند التمادح والتفاخر كما هو العادة بين الناس (**فِضَّةُ خَاتَمِكَ خَيرٌ**) يعني: جيدة (**مِن فِضَّةِ خَاتَمِي**) أو بالعكس نحو: فضة خاتمي جيدة من فضة خاتمك، بإضافة الأصل إلى الفرع، وكما تقول: حديد سيفي جيد من حديد سيفك.

ولما كانت الإضافة المعنوية منقسمة إلى ثلاثة بالاستقراء، ولكن تقدير الحرف ظاهر في قسمين منها البيانية والظرفية بحيث لم يحتج فيهما إلى البيان، وفي تقديره في قسم منها وهو اللامية نوع خفاء أراد أن يبينه فقال منبهًا: (**وَاعلَم**) أيها الطالب المنصف (**أنّهُ**) أي: الحال والشأن (**لا يَلزَمُ**) أي: لا يجب (**فِيمَا هُوَ بِمَعنَى اللّامِ**) أي: في الإضافة التي تكون بمعنى اللام (**أَن يَصِحَّ التَّصرِيحُ بِهَا**) أي: باللام قوله: أن يصح فاعل: لا يلزم؛ لأن المقصود من هذه الإضافة تخصيص المضاف إليه بالمضاف، ومتى حصل هذا المقصود لا يلزم إظهار اللام المفيدة للتخصيص، (**بَل يَكفِي إِفَادَةُ الاختِصَاصِ الَّذِي هُوَ مَدلُولُ اللَّامِ فَقَولُكَ**) في إضافة العام إلى الخاص (**يَومُ الأَحَدِ، وَعِلمُ الفِقهِ، وَشَجَرُ الأَرَاكِ، بِمَعنَى اللَّامِ**) لما عرفت سابقًا، (**وَ**) الحال أنه (**لا يَصِحُّ إِظهَارُ اللامِ فِيه**) أي: في هذا القول؛ لأنه لم يستعمل يوم للأحد بإظهار اللام كما استعمل في قولك: غلام زيد، غلامٌ لزيد (**وَبِهَذَا الأَصلِ**) الذي هو عدم لزوم صحة التصريح باللام بل يكفي فيها إفادة معنى الاختصاص (**يَرتَفِعُ الإِشكَالُ عَن كَثِيرٍ مِن مَوَادِّ الإِضَافَةِ اللّامِيّةِ**) لأنه إذا لم يجب إظهار اللام لا يرد الإشكال بأنه كيف يصح أن يكون إضافة مثل: يوم الأحد وعلم الفقه لامية مع أنه لم يصح إظهار اللام؛ لأنه لم يرد يوم للأحد وعلم للفقه، (**وَلا يَحتَاجُ**) مبني للمفعول (**فِيهِ**) أي: في مثل قولك: يوم الأحد (**إِلَى التَّكَلُّفَاتِ البَعِيدَةِ**) مثل أن تقول: في يوم الأحد يوم

مثل: «كُلِّ رَجُلٍ وَكُلِّ وَاحِدٍ».

(وَهُوَ) أي: كون الإضافة بمعنى «في» (قَلِيلٌ) في استعمالاتهم، وردَّها أكثر النحاة إلى الإضافة بمعنى «اللام»، فإن معنى «ضَرْبِ الْيَوْمِ»: ضرب له اختصاص باليوم بملابسة الوقوع فيه.

مخصوص للأحد باعتبار أنه من قبيل إضافة المسمى إلى اسمه؛ لأن الأحد اسم يوم من أيام الأسبوع، فأضيف ذلك اليوم إلى اسمه وخص به، وفي علم الفقه علم مخصوص للفقه باعتبار كون الفقه جزءًا منه فأضيف الكل إلى الجزء بعلاقة الجزئية وخص به، وكذا شجر الأراك (مِثلُ) قولك: (**كُلُّ رَجُلٍ، وَكُلُّ وَاحِدٍ**) يعني: أن لفظ الكل عام ويصير خاصا بالإضافة إلى ما يفيد اختصاصه فيكون المعنى الكل مخصوص لرجل ولواحد؛ لأن إضافة العام إلى الخاص توجب اختصاصه له كقولك: غلام رجل فيكون الغلام مخصوصًا به بسبب الإضافة.

ولما بين أنواع الإضافة المعنوية أراد أن يفرق بينهما بالقلة والكثرة في الاستعمال ولكن اكتفى ببيان ما هو القليل في الاستعمال على منوال بيان غير المنصرف فيما سبق فقال: «وهو» (أي: **كَونُ الإضَافَةِ بمَعنَى: في**) «قليلٌ» (**في استِعمَالاتِهم**) أي: في استعمالات النحاة الألفاظ العربية لأن الضرب مثلًا في قولك: ضرب اليوم فعل الفاعل لا الظرف فإضافته إليه تكون مجازًا بعلاقة الزمانية فإضافة الشيء إلى فاعله الحقيقي تكون أولى، وأما المضاف في اللامية فمخصوص بالمضاف إليه ومملوك له، وفي البيانية فمتفرع منه فتكون الإضافة فيهما حقيقة والعمل بالحقيقة في هذا الفن هو الأولى (**وَرَدَّها**) أي: ورد الظرفية (**أَكثَرُ النُّحَاةِ إِلَى الإضَافَةِ بمَعنَى اللّامِ**) وجعل هذه الإضافة لامية لما أن المضاف إليه مباين للمضاف ويصير المضاف بالإضافة مخصوصًا كغلام رجل (**فإنَّ مَعنَى**) قولك: (**ضَربُ اليَومِ ضَربٌ لَهُ اختِصَاصٌ باليَومِ بمُلابَسَةِ الوُقُوعِ فيهِ**) أي: بسبب كون الضرب واقعًا في اليوم، كقول العرب: كوكب الخرقاء لسهيلٍ أي: كوكب له اختصاص بالمرأة الخرقاء بملابسة أنها تسرع للتهيؤ لأسباب الشتاء عند طلوعه لا قبله، كما هو شأن النساء المدبرة للأمور فصار كأن الكوكب مختص للمرأة الخرقاء حتى يقال: كوكب مختص لها.

فإن قلت: فعلى هذا يمكن رد الإضافة بمعنى «من» أيضًا إلى الإضافة بمعنى «اللام» للاختصاص الواقع بين المبيِّن والمبيَّن؟

قلنا: نعم لكن لما كانت الإضافة بمعنى «في» قليلًا، ردوها إلى الإضافة تقليلًا للأقسام. وأما الإضافة بمعنى «مِنْ» فهي كثيرة في كلامهم، فالأولى بها أن تجعل قسمًا على حدة.

(**فإن قُلتَ: فَعَلَى هَذَا**) أي: على رد أكثر النحاة الإضافة الظرفية إلى الإضافة اللامية (**يُمكِنُ رَدُّ الإضَافَةِ**) التي تكون (**بِمَعنَى مِن أيضًا**) أي: كما أمكن رد الإضافة بمعنى: في إلى اللامية (**إلَى الإضَافَةِ**) التي تكون (**بِمَعنَى اللَّامِ**) فتكون الإضافة المعنوية قسمًا واحدًا فقط وهو كونها بمعنى اللام فتقليل الأقسام أولى؛ لأنه يكون الضبط أسهل؛ (**للاختِصَاصِ الوَاقِعِ بَينَ المُبَيِّنِ**) بكسر الياء المنقوطة بنقطتين من تحت؛ لأنه اسم فاعل من بين (**وَالمُبَيَّنُ**) بفتحها لأنه اسم مفعول منه أيضًا؛ لأن الخاتم عام صالح لأن يكون فضة وغيرها، ولما أضيف إلى الفضة تخصص بالإضافة إليها كالغلام المضاف إلى رجل، فيكون التقدير: خاتم له اختصاص بالفضة باعتبار تفرعه منها، (**قُلنا: نَعَم**) يمكن رد الإضافة التي بمعنى: من إلى الإضافة بمعنى: اللام لذلك الاختصاص (**لَكِن**) أي: إلا أنه (**لَمَّا كَانَت الإضَافَةُ بمَعنَى: في**) يعني: الإضافة الظرفية (**قَلِيلَةٌ**) بالنسبة إلى غيرها (**رَدُّوها**) أي: رد النحاة هذه الإضافة (**إلَى الإضَافَةِ**) التي تكون بمعنى اللام (**تَقليلًا**) نصب على العلية لقوله: ردوها (**للأقسَامِ**) أي: أقسام الإضافة المعنوية؛ لأن القليل يسهل ضبطه وارتكب التكلف فيما قل استعماله، (**وَأَمَّا الإضَافَةُ**) التي تكون (**بمَعنَى مِن**) البيانية (**فَهِيَ كَثِيرَةٌ في كلامِهِم**) أي: كلام النحاة أو العرب كما كانت الإضافة بمعنى اللام كثيرة فيه (**فالأَولَى بِهَا**) أي: بالإضافة بمعنى: من (**أن تُجعَلَ قِسمًا عَلَى حِدَةٍ**) أي: برأس من غير أن تنضم إلى الإضافة بمعنى اللام؛ لأن ما كثر استعماله يليق أن يجعل قسمًا برأسه، ولأنه يلزم ارتكاب مجاز كثير؛ لأن الرد يكون لأدنى ملابسة وذلك مجاز، وإذا أردت هذه الإضافة أيضًا يلزم ارتكاب المجاز في أمور شتى.

ولما فرغ من بيان أقسام المعنوية شرع في إيراد أمثلتها ذاهبًا إلى الصنعة

(نَحْوُ: «غُلَامُ زَيْدٍ») مثال للإضافة بمعنى «اللام» أي: «غلام لزيد».

(وَ«خَاتَـمُ فِضَّةٍ») مثال للإضافة بمعنى «من» أي: «خاتم من فضة».

(وَ«ضَرْبُ الْيَوْمِ») مثال للإضافة بمعنى «في» أي: «ضرب واقع في اليوم».

(وَتُفِيدُ) أي: الإضافة المعنوية (تَعْرِيفًا) أي: تعريف المضاف (مَعَ) المضاف إليه (الْمَعْرِفَةِ)؛ لأن الهيئة التركيبية في الإضافة المعنوية موضوعة للدلالة على معلومية المضاف، ....

البديعية التي هي كون النشر على ترتيب اللف ليفيد زيادة معرفة بها كما هو دأبه «نحو» مبتدأ «غلام زيدٍ» (**مِثالٌ**) خبر (**للإضَافَةِ**) التي تكون (**بمَعنَى اللَّامِ**) لأن المضاف إليه وهو زيد ليس جنسًا للمضاف وهو غلام ولا ظرفه أيضًا فتكون لامية؛ لأن وجود الشرط يستلزم وجود المشروط (**أي: غُلامٌ**) مخصوص (**لَزيدٍ**) «و» نحو: «خاتم فضةٍ» (**مِثَالٌ للإضَافَةِ**) التي تكون (**بمَعنَى: مِن**) البيانية لأن المضاف إليه جنس المضاف بمعنى أنه يصح الحمل عليه ويتخذ منه (**أي: خَاتَمٌ**) متخذ (**مِن فِضَّةٍ**) ومصنوع منها، «و» نحو: «ضرب اليوم» (**مِثالٌ للإضَافَةِ**) التي تكون (**بمَعنَى: في**) لأن المضاف إليه ظرف المضاف بحيث وقع فيه؛ ولذا قال الشارح: (**أي: ضَربٌ وَاقِعٌ في اليَومِ**) فأضيف إلى زمانه الذي حل فيه، وإذا كان المضاف إليه كذلك تكون الإضافة ظرفية بمعنى: في.

ولما فرغ من تعريف الإضافة المعنوية وتقسيمها وإيضاحها بالأمثلة شرع فيما هو المقصود منها وهو إما لفظي وهو التخفيف، ولكنه لم ينبه عليه لوضوحه؛ لأن المعنوية تفيد التخفيف أيضًا، وإما معنوي وهو قسمان تعريف المضاف أو تخصيصه فقال: «وتفيد» (**أي: الإضَافَةُ المَعنَويّةُ**) «تعريفًا» (**أي: تَعرِيفَ المُضَافِ**) فيه إشارة إلى أن التنوين عوض عن المضاف إليه يعني: فائدتها أن يكون المضاف معرفة بأن يكتسب تعريفًا من المضاف إليه أو يكون المضاف في التعريف على حسب تعريف المضاف إليه على ما سيأتي من أنه المختار مصاحبًا «مع» (**المُضَافِ إِلَيهِ**) «المعرفة»؛ (**لأنَّ الهَيئَةَ التَّركِيبيَّةِ**) التي هي هيئة: غلام زيد (**في الإضَافَةِ المَعنويَّةِ**) التي يكون المضاف معرفة معها فلا ترد الإضافة المعنوية التي تفيد التخصيص (**مَوضُوعَةٌ**) وضعًا نوعيا (**للدَّلالَةِ عَلَى مَعلُوميَّةِ المُضَافِ**)

لا أن نسبة أمر إلى معين تستلزم معلومية المنسوب ومعهوديته، فإن ذلك غير لازم، كما لا يخفى.

فإن قلت: قد يقال: «جَاءَنِي غُلَامُ زَيْدٍ» من غير إشارة إلى واحد معين، فلا تكون هيئة التركيب الإضافي موضوعة لمعلومية المضاف.

قلنا: ذلك ....

لسراية تعريف المضاف إليه إلى المضاف لمكان الاتصال والامتزاج؛ لأن لفظ المضاف إليه لما امتزج بالمضاف حتى تنزل منه منزلة التنوين وجب أن يمتزج بمعناه ليكون قدر مرتبة المعنى على قدر مرتبة اللفظ فيتعرف المضاف من المضاف إليه المعرفة، (**لا أَنَّ**) عطف على قوله: لأن الهيئة أي: لا لأن (**نِسبَةَ أَمرٍ**) غير معين (**إِلَى**) أمر (**مُعَيَّنٍ**) كنسبة غلام إلى زيد في قولك: غلام زيد (**تَستَلزِمُ**) أي: توجب تلك النسبة (**مَعلُوميَّةَ المَنسُوبِ وَمَعهُودِيَّتَهُ**) أي: كون المنسوب معلومًا ومعهودًا كما قيل إن الإضافة ههنا للعهد حيث تفيد معهودية المضاف، (**فإِنَّ ذَلِكَ**) أي: نسبة أمر إلى أمر معين تستلزم معلومية المنسوب (**غَيرُ لازِمٍ، كَمَا لا يَخفَى**) وجهه لأنه لو كان كذلك لزم تعريف جميع الأمور المنسوبة إلى المعين وليس كذلك، ألا يرى أن نسبة الخبر إلى المبتدأ لا تستلزم تعريفه لعدم الوضع، وكذلك الإضافة اللفظية، وكذا نسبة الفعل إلى الفاعل المعرفة، فعلم أن المستلزم تعريف المضاف إذا كان المضاف إليه معرفة ليس إلا الوضع.

(**فإِن قُلتَ: قَد يُقَالُ: جَاءَنِي غُلامُ زَيدٍ**) وله غلمان كثيرة (**مِن غَيرِ إِشَارَةٍ إِلَى وَاحِدٍ مُعَيَّنٍ**) من غلمان له مزيد اختصاص بزيد، إما بكونه أعظم غلمانه أو أشهر أو غلامًا معهودًا بينك وبين المخاطب بحيث يرجع إطلاق اللفظ إليه دون سائر غلمانه، (**فَلا تَكُونُ هَيئَةُ التَّركِيبِ الإضَافي مَوضُوعَةً لمَعلُوميَّةِ المُضَافِ**) ومعهوديته (**قُلنا: ذَلِكَ**) أي: ما يقال من نحو: جاءني غلام زيد، من غير إشارة إلى واحد معين من غلمانه كما ذكرنا حتى لا تفيد الإضافة المعنوية التعريف، ولو كان المضاف إليه معرفه غير مانع لكون هيئة التركيب الإضافي موضوعة لتعريف المضاف مع المضاف إليه المعرفة؛ لأن ذلك بحسب الاستعمال لا بحسب الوضع والاستعمال لا يزاحم الوضع فالأصل فيها التعريف وضعًا قوله:

كما أن المعرف باللام في أصل الوضع لواحد معين، ثم قد يستعمل بلا إشارة إلى معين، كما في قوله:

وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي ... ...

وذلك على خلاف وضعه، وليس يجري هذا الحكم ....

ذلك مبتدأ، وقوله: كما خبر له، أي: (كَمَا أَنَّ المُعَرَّفَ باللَّامِ) يعني: أن الاسم المعرف بالتعريف الجنسي المنزل منزلة النكارة (في أَصلِ الوَضعِ لِوَاحِدٍ مُعَيَّنٍ) من الجنس حتى يقع صفة للمعرفة نحو: زيد العالم (ثُمَّ قَد يُستَعمَلُ) أي: المعرف باللام (بلا إِشَارَةٍ إِلَى) واحد (مُعَيَّنٍ) على خلاف الوضع (كَمَا في قَولِهِ) أي: قول الشاعر (وَلَقَد) الواو للقسم والمقسم به محذوف أي: والله واللام في: ولقد جواب القسم كما في قوله تعالى: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ﴾ [الأنبياء: 57] (أَمُرُّ) فعل مضارع متكلم وحده من: مر يمر (عَلَى اللَّئِيمِ) متعلق به، واللئيم فعيل بمعنى فاعل للمبالغة من: لأم مثل: سأل يسأل، وهو من كان دني الأصل وشحيح النفس، (يَسُبُّنِي) من سب يسب مثل: مد يمد وهو الشتم والقدح وقع صفة لقوله: اللئيم؛ لأنه في المعنى كالنكرة؛ لأن مناط الفائدة فيه وهو مجهول غير معين، ومثل قوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ ٱلۡحِمَارِ يَحۡمِلُ أَسۡفَارَۢاۚ﴾ [الجمعة: 5]، (وَذَلِكَ) أي: ما يقال من نحو: جاءني غلام زيد، من غير إشارة إلى واحد معين جارٍ (عَلَى خِلافِ وَضعِهِ) وما كان على خلاف الوضع لا يعارض الوضع، والفرق بين: غلامٌ لزيد وغلام زيدٍ أن الأول: واحد من غلمانه غير معين، وهذا لا يقال إلا إذا كان له غلمان كثيرة، والثاني: الغلام المعين إذا كان له غلمان كثيرة، أو ذلك الغلام المعلوم لزيد إن لم يكن له منهم إلا واحد، ويقال هذا سواء كان لزيد غلمان كثيرة أو لا.

قوله: (وَلَيسَ يَجرِي هَذَا الحُكمُ) أي: حكم إفادة هيئة التركيب الإضافي تعريف المضاف وضعًا مع المضاف إليه المعرفة جواب عن سؤال مقدر تقديره: أن قولكم إن هيئة التركيب الإضافي موضوعة لإفادة المضاف التعريف مع المضاف إليه المعرفة منقوض بنحو: غير ومثل وشبه؛ لأنها لا تفيد تعريفًا ولا تخصيصًا، وإن كان المضاف إليه معرفة فأجاب عنه بقوله: وليس يجري هذا

في نحو: «غير ومثل»، فإن إضافتهما لا تفيد التعريف، وإن كانا مع المضاف إليه المعرفة لتوغلهما في الإبهام، إلا أن يكون للمضاف إليه ضد واحد يعرف بغيريته، كقولك: «عَلَيْكَ بِالْحَرَكَةِ غَيْرِ السُّكُونِ»، وكذلك ....

الحكم (في نَحوُ: غيرٍ وَمِثلٍ) وإنما قال الشارح: في نحو؛ ليشمل ما هو بمعناه: كشبهك وشبيهك ونظيرك وسواك إلى غير ذلك، ولم يستثن المصنف هذه الكلمات لعدم الاعتداد بها وكونها قليلة، وبنى الحكم على الغالب والأكثر (فَإِنَّ إِضَافَتَهُمَا لا تُفِيدُ التَّعرِيفَ) أي: لا تجعل كل واحد منهما معرفة (وَإِن كَانَا مَعَ المُضَافِ إِلَيهِ المَعرِفَةِ) أي: وإن كان كل واحد منهما مضافا إلى المعرفة (لِتَوَغُّلِهِمَا في الإِبهَامِ) لأن مغايرة ذات زيد في قولك: جاءني زيد غير زيد ليست صفة تخصص ذاتًا دون ذات؛ لأن كل من في الوجود موصوف بمغايرة زيد، وكذا مثليته في قولك: جاءني مثل زيد لا تخصص ذاتًا، وفي الرضي: واعلم أن بعض الأسماء قد توغل فيها التنكير بحيث لا يتعرف بالإضافة إلى المعرفة إضافة حقيقة نحو: غيرك ومثلك وكل ما كان هو بمعناهما من نظيرك وشبيهك وسواك وشبهها، وإنما لم يتعرف؛ لأن مغايرة المخاطب ليست صفة تخصص ذاتًا دون أخرى، وكل ما في الوجود إلا ذاته موصوف بهذه الصفة، وكذا مماثلته لا تخصص ذاتًا إلا أن المثلية تكون من وجوه من الطول والقصر والشباب والشيب والسواد والعلم إلى غير ذلك، إلى ههنا كلامه. (إِلَّا أَن يَكُونَ للمُضَافِ إِلَيهِ) أي: للذي أريد إضافة غير أو مثل إليه فالإطلاق مجاز بعلاقة الأولية (ضِدٌّ وَاحِدٌ) كالسكون فإنه له ضد واحدٌ وهو الحركة والصوم واليوم والعلم وغير ذلك (يُعرَفُ) مبني للمفعول أي: ذلك الضد (بِغَيريَّتِهِ) أي: بكونه غيرًا لما أضيف إليه غير لانحصار الغير فيه (كَقَولِكَ: عَلَيكَ) اسم من أسماء الأفعال أي: الزم (بالحَرَكَةِ) وداوم عليها فإن البركة مع الحركة (غَيرِ السّكونِ) فإن الله لا يحب البطالين، وغير هنا بالجر صفة للحركة المعرفة باللام، فحكم بتعريفه بالإضافة إلى السكون، وقيل: الحركة الخروج من القوة إلى الفعل على التدريج والسكون ضده، وقيل: الحركة كونان في آنين في مكانين، والسكون: كونان في آنين في مكان واحد، (وَكَذَلِكَ) أي: كما إذا كان للمضاف إليه ضد واحد يعرف غير

إذا كان للمضاف إليه مثل اشتهر بمماثلته في شيء من الأشياء كالعلم والشجاعة، فقيل له: «جَاءَ مِثْلُكَ»، كان معرفة إذا قصد الذي يماثله في الشيء الفلاني.

(وَ) تفيد الإضافة المعنوية (تَخْصِيصًا) أي: تخصيص المضاف (مَعَ) المضاف إليه (النَّكِرَةِ) نحو: «غلام رجل»، فإن التخصيص تقليل الشركاء، ولا شك أن «الغلام» قبل إضافته إلى «رجل» كان مشتركًا بين «غلام رجل، وغلام امرأة»، فلما أضيف إلى «رجل» خرج عنه «غلام امرأة»، وقلت الشركاء فيه. (وَشَرْطُهَا) أي: شرط الإضافة المعنوية: (تَجْرِيدُ الْمُضَافِ) ....

بالإضافة إليه كذلك (إِذَا كَانَ لِلْمُضَافِ إِلَيهِ مِثلُ اشتَهَرَ بِمُمَاثَلَتِهِ فِي شَيءٍ مِن الأَشياءِ كالعِلمِ) كأبي حنيفة وأبي يوسف (وَالشَّجاعَةِ) نحو: علي بن أبي طالب وخالد بن الوليد (فَقِيلَ لَهُ) أي: للشخص المشتهر في ذلك الشيء (جَاءَ مِثْلُكَ كَانَ) مثل (مَعرِفَةً) بالإضافة إليه كما إذا قيل: لأبي حنيفة -رحمه الله- أو لعلي -رضي الله تعالى عنه- جاء مثلك أو شبهك (إِذَا قُصِدَ) بالمثل (الَّذِي يُمَاثِلُهُ فِي الشَّيءِ الفُلاني) يعني: في العلم أو الشجاعة.

«و» (تُفِيدُ الإِضَافَةُ المَعنويَّةُ) «تخصيصًا» (أي: تَخصِيصَ المُضَافِ) أي: فائدتها أن تجعل المضاف مخصوصًا بالمضاف إليه بعد أن كان عاما يقبل الخصوص مصاحبًا «مع» (المُضَافِ إِلَيهِ) «النكرة» لما سبق في إفادتها التعريف مع المعرفة (نَحوُ: غُلامِ رَجُلٍ، فإِنَّ التَّخصِيصَ) في عرف النحاة (تَقلِيلُ الشُّركاءِ، وَلا شَكَّ أَنَّ الغُلامَ) الذي أريد إضافته (قَبلَ إِضَافَتِهِ إِلَى رَجُلٍ كَانَ مُشتَرَكًا بَينَ غُلامِ رَجُلٍ وَغُلامِ امرَأَةٍ) يعني: يصلح لأن يكون مملوكًا لفرد من إفراد الإنسان رجلًا كان أو امرأة غير مختص بواحد منها (فَلَمَّا أُضِيفَ إِلَى رَجُلٍ) كقولك: غلام رجل وصار مملوكًا له (خَرَجَ عَنْهُ غُلامُ امرَأَةٍ) لأن ما يكون غلام رجل لا يكون غلام امرأة واحدة (وَقَلَّت الشُّرَكَاءُ فِيهِ) أي: في الغلام المضاف إلى رجل؛ لأنه لم يتعرف بل صار خاصا بفرد من أفراد الرجال من غير أن يتعين.

ولما فرغ من بيان فائدتها أيضًا شرع في بيان شرطها إلا أنه أخره لكون المقصود الأهم الفائدة فقال: «وشرطها» (أي: شَرطُ الإِضَافَةِ المَعنويَّةِ) ومبناها وما تتوقف عليه «تجريد المضاف» أي: ما أريد إضافته بالإضافة المعنوية

إذا كان معرفة (مِنَ التَّعْرِيفِ) فإن كان ذا اللام حذف لامه، وإن كان علمًا نكّر بأن يجعل واحدًا من جملة من يسمى بذلك الاسم، وإن لم يكن معرفة فلا حاجة إلى التجريد بل لا يمكن أو المراد بالتجريد تجرده وخلوه من التعريف عند الإضافة، سواء كان نكرة في نفسه من غير تجريد أو كان معرفة جردت عن التعريف، وإنما وجب التجريد؛ لأن المعرفة لو أضيفت إلى النكرة ....

فالإطلاق مجاز، والمصدر مضاف إلى المفعول أي: تعريف ما أريد إضافته لا مطلقًا بل (**إِذَا كَانَ مَعرِفَةً**) بأي وجه كان، والمراد ما يقبل التجريد ومن شأنه أن يضاف لأن ما لا يقبل التجريد كالمضمرات والمبهمات ليس من شأنه الإضافة ولا يضاف أيضًا «من التعريف» الذي يصح تجريده كما قلنا ولم يقل: من حرف التعريف ليتناول الأعلام الشخصية (**فإن كَانَ**) ما أريد إضافته (**ذَا اللَّامِ**) كالغلام أو ذا النداء مثل: يا رجل (**حُذِفَ لامُهُ**) أو حرف ندائه (**وَإِن كَانَ عَلَمًا**) مثل زيد وعمرو (**نُكِّرَ**) ذلك العلم أولًا (**بأن يُجعَلَ وَاحِدًا مِن جُملَةِ مَن يُسَمَّى بِذَلِكَ الاسمِ**) سبق تفسيره في آخر مبحث غير المنصرف، أو يجعل عبارة عن وصف اشتهر صاحبه به قد سبق هذا أيضًا هناك (**وَإِن لَم يَكُن**) ما أريد إضافته (**مَعرِفَةً**) من المعارف التي يصح تجريدها بل كان نكرة (**فَلا حَاجَةَ**) فيه (**إِلَى التَّجرِيدِ، بَل لا يُمكِنُ**) التجريد لأن الخالي عن التعريف لا يقبل التجريد؛ لأن التجريد بعد الوجود، (**أَو المُرَادُ**) عطف على مقدر تقديره المراد بالتجريد ههنا تعرية الاسم عن التعريف وتخليته، أو المراد به والحاصل أن التجريد على المعنى الأول مضاف إلى المفعول وعلى الثاني إلى الفاعل (**بالتَّجرِيدِ تَجَرُّدُهُ وَخُلُوُّهُ مِن التّعريفِ**) أي: وجوده مجردًا وعاريًا من التعريف (**عِندَ الإِضَافَةِ سَوَاءٌ كَانَ**) ما أريد إضافته (**نَكِرَةً في نَفسِهِ**) كغلام (**مِن غَيرِ**) احتياج إلى (**تَجرِيدٍ، أَو كَانَ**) ما أريد إضافته (**مَعرِفَةً جُرِّدَت عَن التَّعريفِ**) عند الإضافة على أحد التوجيهين السابقين.

(**وَإِنَّمَا وَجَبَ التَّجريدُ**) في الإضافة المعنوية ولم يضف من غير تجريد؛ (**لأَنّ المَعرِفَةَ**) التي يجوز إضافتها بعد التجريد على قسمين: إما أن يضاف إلى المعرفة أو إلى النكرة؛ لأنها (**لَو أُضِيفَت إِلَى النَّكِرَةِ**) من غير تجريد مثل: الغلام رجل

لكان طلبًا للأدنى ـ وهو التخصيص ـ مع حصول الأعلى ـ وهو التعريف ـ ولو أضيفت إلى المعرفة لكان تحصيل الحاصل، فتضيع الإضافة حيث لا تفيد تعريفًا ولا تخصيصًا.

فإن قيل: لا فرق بين إضافة المعرفة وبين جعلها علمًا في نحو: «النجم، والثريا والصعق، وابن عباس» ....

بالإضافة (**لكَانَ**) هذا العمل أي: إضافة المعرفة إلى النكرة (**طَلَبًا للأدنَى، وَهُوَ التَّخصِيصُ**) الحاصل بالإضافة إلى النكرة (**مَعَ حُصُولِ الأعلَى وَهُوَ التَّعرِيفُ**) لأن التعريف معين والتخصيص مخصص لا يعين، ولا شك أن المعين أقوى من غيره وطلب الأدنى عند حصول الأعلى قبيح جدا؛ لأنه ليس من شأن العاقل أن يتعب نفسه في طلب الأدنى مع وجود الأعلى عنده، (**وَ**) لأنها (**لَو أُضِيفَت إِلَى المَعرِفَةِ**) على سبيل الفرض مثل: الغلام زيد بالإضافة (**لَكَانَ**) هذا أيضًا (**تَحصِيلُ الحَاصِلِ**) وهو لا يحصل. وفي الرضي: لأن الغرض من الإضافة إلى المعرفة تعريف المضاف وهو حاصل في المعرفة فيكون تحصيلًا للحاصل، ومن الإضافة إلى النكرة تخصيص المضاف وفيه التخصيص مع زيادة وهي التعيين، انتهى .(**فَتَضِيعُ الإضَافَةُ**) على كلا التقديرين (**حَيثُ**) أي: لأنها (**لا تُفِيدُ تَعرِيفًا**) أي: تعريف المضاف مع المعرفة (**وَلا تَخصِيصًا**) أي: تخصيصه مع النكرة أما إذا أضيفت إلى المعرفة فلأن الحاصل لا يحصل، وإذا أضيفت إلى النكرة فلا تفيد التعريف ولا التخصيص؛ لأن شرط إفادة التعريف أن يكون المضاف نكرة والمضاف إليه معرفة، وإفادة التخصيص أن يكون كلاهما نكرة؛ فقد فات كلاهما عند كونه معرفة فلا بد من التجريد.

(**فإن قِيلَ: لا فَرقَ بَينَ إِضَافَةِ المَعرِفَةِ وَبَينَ جَعلِهَا عَلَمًا**) في الامتناع يعني: كما يمتنع الأول يمتنع الثاني أيضًا؛ لأن العلة المذكورة فيهما سواء (**في نَحوِ: النَّجمِ وَالثُّريَّا**) تصغير ثروى تأنيث ثروان، مثل: عطشان وعطشى، وثروان ذو ثروة، وهي الاجتماع وأصل ثريا ثريوا قلبت الواو ياء وأدغمت إحدى اليائين في الأخرى، ثم عرف باللام ثم جعل علمًا لنجوم مجتمعة (**وَالصَّعقِ وَابنِ عَبَّاسٍ**) والابن بالإضافة إلى عباس صار معرفة ثم جعل علمًا لعبد الله بن عباس؛ لأنه

في لزوم تعريف المعرف، فما بالهم جوزوا هذا دون ذاك؟

قيل: لا نسلم أن في هذه الأمثلة تعريف المعرف، بل فيها زوال تعريف ـ وهو التعريف الحاصل باللام أو الإضافة ـ وحصول تعريف آخر، وهو التعريف بالعلمية، فإنها حين صارت أعلامًا لم تبقَ فيها الإشارة إلى معلوميتها باللام أو الإضافة، فلا يلزم فيها تعريف المعرف، بل تبديل تعريف بتعريف آخر.

(وَمَا أَجَازَهُ الْكُوفِيُّونَ مِنْ) تركيب («الثَّلَاثَةِ الْأَثْوَابِ» وَشِبْهِهِ ....

إذا قيل: قال ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ هكذا لا يتبادر إلى الفهم إلا عبد الله ابن عباس، (**فِي لُزُومِ تَعرِيفِ المُعَرَّفِ**) متعلق بقوله: لا فرق (**فَمَا بَالُهُم**) أي: ما حالهم وشأنهم (**جَوَّزُوا هَذَا**) أي: جعل المعرفة علمًا (**دُونَ ذَاكَ**) ولم يجوزوا إضافة المعرف إلى المعرفة أو النكرة وأي فرق بينهما مع أنهما في جعل المعرفة معرفة سواء، (**قِيلَ: لا نُسَلِّمُ أَنَّ فِي هَذِهِ الأَمثِلَةِ**) يعني: في النجم والثريا والصعق وابن عباس وأمثالها (**تَعرِيفُ المُعَرَّفِ**) أي: جعل المعرفة معرفة (**بَل فِيهَا**) أي: في هذه الأمثلة (**زَوَالُ تَعرِيفٍ، وَهُوَ التَّعرِيفُ الحَاصِلُ باللّامِ**) في الثلاثة (**أَو الإِضَافَةِ**) في الأخير (**وَحُصُولُ**) عطف على زوال أي: فيها حصول (**تَعرِيفٌ آخَرُ وَهُوَ التَّعرِيفُ**) الحاصل (**بالعَلَمِيَّةِ**) لأن العلمية وضع ثانٍ تزيل التعريف الحاصل قبلها (**فإِنَّهَا**) أي: فإن هذه الأمثلة (**حِينَ صَارَت أَعلامًا لَم تَبقَ فِيهَا الإِشَارَةُ إِلَى مَعلُومِيَّتِهَا باللَّامِ، أو الإِضَافَةِ**) لما قلنا إن العلمية لما كانت وضعًا ثانيًا أزالت مقتضى الوضع الأول، وهو الإشارة إلى المعلومية بخلاف الإضافة فإنها لم تكن وضعًا ثانيًا ولم تقدر أن تزيل مقتضى الوضع الأول، حتى لو أضيفت المعرفة إلى المعرفة لزم اجتماع التعريفين وذا غير جائز بخلاف العلمية، (**فَلا يَلزَمُ فِيهَا تَعرِيفُ المُعَرَّفِ، بَل**) إنما يلزم (**تَبدِيلُ تَعرِيفٍ بِتَعرِيفٍ آخَرَ**) يعني: زال التعريف اللامي أو الإضافي وحصل بدله التعريف العلمي فلم يلزم اجتماع التعريفين، بل لزم إزالة تعريف وإفادة تعريف آخر كالنواسخ.

«وما أجازه» أي: التركيب الذي فيه إضافة المعرف باللام أجازه «الكوفيون من» (**تَركِيبِ**) بيان لـ: ما في قوله: وما «الثلاثة الأثواب» حيث أضيف الثلاثة إلى الأثواب مع أنه معرف باللام من غير تجريدٍ «وشبهه» بالجر عطف على:

مِنَ الْعَدَدِ) المعرف باللام المضاف إلى معدوده، نحو: «الخمسة الدراهم، والمائة الدينار» (ضَعِيفٌ) قياسًا واستعمالًا. أما قياسًا فلما ذكر من لزوم تحصيل الحاصل.

وأما استعمالًا فلما ثبت عن الفصحاء من ترك اللام، قال ذو الرمة:

أيا منزلي سلمى سلامٌ عليكما　　　هل الأزمن اللاتي مضين رواجع

وَهَلْ يَرْجِعُ التَّسْلِيمَ أَوْ يَكْشِفُ الْعَمَى　　　ثَلَاثُ الأَثَافِي وَالدِّيَارُ الْبَلَاقِعُ؟

الثلاثة الأثواب «من العدد» (الْمُعَرَّفِ باللَّامِ الْمُضَافِ إِلَى مَعدُودِهِ) بلا تجريده، وجهه: أن المضاف والمضاف إليه متحدان في المعنى، والمضاف هو المقصود بالنسبة وجيء بالمضاف إليه لغرض بيان أن المضاف من أي جنس هو، فعرف المقصود بالنسبة تعريفًا من حيث ذاته لا تعريفًا مستعارًا من غيره، ثم أضيف بعد التعريف لغرض تبين أن المعرف من أي نوع هو، كذا في الرضي. وهو ليس بصحيح لاستلزامه جواز الخاتم فضةٍ بلا تجريد أيضًا ولم يقل به أحد، (نَحوُ: الخَمسَةِ الدَّرَاهِم، وَالمِائَةِ الدِّينارِ) «ضعيفٌ» (قِيَاسًا) نصب على التمييز (وَاستِعمَالًا، أَمَّا) ضعفه (قِياسًا فَلِمَا ذُكِرَ مِن لُزُوم) بيان ما (تَحصِيلِ الحَاصِل) لأن المراد بالإضافة جنس التعريف وذا حاصل قبل الإضافة، وإذا أضيف للتعريف يكون تحصيل الحاصل وذا لا يحصل (وَأَمَّا) ضعفه (استِعمَالًا فَلِمَا ثَبَتَ عَن الفُصَحَاءِ مِن تَركِ اللَّامِ) من ذي اللام عند الإضافة وهم نقلوه عن قوم غير فصحاء (قَالَ ذُو الرّمَّةِ):

أيا منزلي سلمى سلامٌ عليكما　　　هل الأزمن اللاتي مضين رواجع

وهل يرجع التسليم أو يكشف العمى　　　ثلاث الأثافي والديار البلاقع

(ثَلاثُ الأَثَافِي) جمع أثفيةٍ بضم الهمزة واحد من الأحجار الثلاثة التي يوضع القدر عليها، وصفها بالأثافي وأضاف الثلاثة إلى الأثافي بعد التجريد، (وَالدِّيارُ) جمع كثرة والقلة أدؤرٌ بالهمزة مثل: جبل وأجبل وجبال ودور كأسد وأسد (البَلاقِعُ) صفة الديار جمع بلقعٍ بفتح الباء أي: الخالي، والديار الخاليات عن الماء وأنواع النبات، ويستلزم الخلو عنهما الخلو عن الإنسان والحيوانات، وقول الفرزدق:

ما زال مذ عقدت يداه إزاره　　　قسمًا وأدرك خمسة الأشبار

وأما ما جاء في الحديث من قوله عليه السلام بـ«الألف الدينار»، فعلى البدل دون الإضافة.

(وَ) الإضافة (اللَّفْظِيَّةُ) علامتها: (أَنْ يَكُونَ) المضاف (صِفَةً) احتراز عما إذا لم يكن صفة نحو: «غلام زيد» (مُضَافَةً إِلَى مَعْمُولِهَا) احتراز عما إذا كانت مضافة إلى غير معمولها، ....

(وَأَمَّا مَا جَاءَ فِي الحَدِيثِ) أي: الخبر المنقول عن النبي -عليه السلام- (مِن قَولِهِ ـ عَلَيهِ السَّلامُ ـ) بيان: ما (بالأَلِفِ الدِّينَارِ) بإضافة الألف المعرف باللام إلى معدوده بلا تجريد، والباء فيه متعلق بالفعل المحذوف جوازًا أي: تصدقوا (فَعَلَى البَدَلِ) أي: فمحمول على أن الدينار بدل البعض من الكل، وإنما ذكر الألف للحث على الخير يشعر به ذكر الدينار بعده بدلًا منه دون الدراهم، أو على أنه عطف بيان؛ لأنه يجري مجرى التفسير؛ لأنه لما قيل تصدقوا بالألف لم يعلم أن الألف ما هو، فبينه بجعل الدينار عطف بيان له، (دُونَ الإِضَافَةِ) أي: لا يحمل على أن الألف مضاف إلى الدينار بلا تجريد، كما ذهب إليه الكوفيون، وإلا لكان اختيار غير الفصيح، وهذا ليس من شأن من بحر البلاغة رشحةٌ من أمواجه صلوات الله عليه وعلى أزواجه.

«و» (الإِضَافَةُ) «اللفظية» (عَلَامَتُهَا) أي: قرينتها شيئان أن يكون المضاف مشتقًّا وأن يكون المضاف إليه معمولًا لذلك المشتق، يعني: فاعله أو مفعوله قبلها ثم يضاف إلى أحدهما فإن لم يوجد واحد منهما أو كلاهما لم تكن الإضافة لفظية؛ لانعدام الشرط، وأشار إلى الأول بقوله: «أن يكون المضاف» فالإطلاق مجاز بعلاقة الأولية «صفةً» مشتقة، والمتفق عليها ثلاثة: اسم الفاعل المضاف إما إلى فاعله أو مفعوله واسم المفعول المضاف إلى نائبه والصفة المشبهة المضافة إلى فاعلها (اِحتِرَازٌ) بهذا القول (عَمَّا) أي: عن المضاف الذي (إِذَا لَم يَكُن صِفَةً) بل كان اسمًا محضًا (نَحوُ) غلام في قولك: (غُلامُ زَيدٍ) وخاتم فضة، وأشار إلى الثاني بقوله: «مضافةً» صفة لصفة «إلى معمولها» فاعلها أو مفعولها قبل الإضافة فالإطلاق مجاز بعلاقة الكونية (اِحتِرَازٌ) بهذا القول (عَمَّا) أي: عن المضاف الذي (إِذَا كَانَت) فالتأنيث باعتبار المعنى (مُضَافَةً إِلَى غَيرِ مَعمُولِهَا)

نحو: «مصارع مصر، وكريم البلد» (مِثْلُ: «ضَارِبُ زَيْدٍ») من قبيل إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله (وَ«حَسَنُ الْوَجْهِ») من قبيل إضافة الصفة المشبهة إلى فاعلها.

(وَلَا تُفِيدُ) الإضافة اللفظية فائدة (إِلَّا تَخْفِيفًا) لا تعريفًا ولا تخصيصًا لكونها في تقدير الانفصال (فِي اللَّفْظِ) لا في المعنى ....

يعني: صفة مضافة إلى الأجنبي بحيث لم يكن معمولًا لها فحينئذ تكون الإضافة معنوية لانتفاء شرط الإضافة اللفظية وهو الإضافة إلى المعمول وإن كان المضاف صفة مشتقة (نَحوُ) مصارع في قولك: (مُصَارِعِ مِصرَ، وَ) كريم في قولك: (كَرِيمِ البَلَدِ) فإن المصر والبلد ليسا بمعمولين للصفة بمعنى المفعول به أو الفاعل، وإن كان كل واحد منهما مفعولًا فيه فالإضافة ظرفية فيكون مضافًا إلى ظرفه مثل: ضرب اليوم، «مثل» ضارب في قولك: «ضارب زيدٍ» هذا (مِن قَبِيلِ إِضَافَةِ اسمِ الفَاعِلِ إِلَى مَفعُولِهِ) لأنه كان في الأصل: ضاربٌ زيدًا بالنصب والتنوين ثم أضيف إلى مفعوله للتخفيف، «و» نحو: حسن في قولك: «حسن الوجه» هذا (مِن قَبِيلِ إِضَافَةِ الصِّفَةِ المُشَبَّهَةِ إِلَى فَاعِلِهَا) لأنه في الأصل كان حسنٌ وجهه بالرفع ثم أضيف فاستكن الضمير المجرور في الصفة، فصار حسن وجهٍ فعوض الألف واللام عن ذلك الضمير فصار حسن الوجه، فحصل التخفيف من الجانبين على ما سيجيء، ونحو: معمور الدار في اسم المفعول، ولم يمثل له المصنف ولا الشارح مع أن إضافته لفظية اتفاقًا اكتفاءً بقوله: حسن الوجه، تأمل.

«ولا تفيد» (الإِضَافَةُ اللَّفظِيَّةُ فَائِدَةً) من الفوائد «إلا تخفيفًا» (لا تَعرِيفًا) يعني: لا تفيد تعريف المضاف إذا كان المضاف إليه معرفة (وَلَا تَخصِيصًا) يعني: لا تفيد أيضًا تخصيص المضاف إذا كان المضاف إليه نكرة، بل فائدتها ليس إلا التخفيف؛ (لِكَونِهَا فِي تَقدِيرِ الانفِصَالِ) وإن كان فيها اتصال لفظًا لما عرفت أن المضاف إليه إما فاعل وهو مرفوع، وإن كان مجرورًا ظاهرً، وإما مفعول وهو منصوب كالمجرور بالحرف الزائد، وإذا فات فيها الاتصال المعنوي لم تفد شيئًا من التعريف أو التخصيص، بل لا تفيد إلا تخفيفًا «في اللفظ» (لا فِي المَعنَى) فيه إشارة إلى فائدة الحصر أي: لا تفيد شيئًا من المعنى

بأن يسقط بعض المعاني عن ملاحظة العقل بإزاء ما يسقط من اللفظ، بل المعنى على ما كان عليه قبل الإضافة والتخفيف اللفظي. إما في لفظ المضاف فقط بحذف التنوين حقيقة مثل: «ضارب زيد»، أو حكمًا مثل: «حواجٌ بيت الله»، أو بحذف نوني التثنية والجمع مثل: «ضاربا زيد، وضاربو زيد». وإما في لفظ المضاف إليه فقط بحذف الضمير واستتاره في الصفة ....

وفسر الفائدة المعنوية لو أفادتها (**بأن يَسقُطَ بَعضُ المَعَاني عَن مُلاحَظَةِ العَقلِ بِإزَاءِ مَا يَسقُطُ مِن اللَّفظِ**) كما في: ضارب زيد يسقط من معنى: ضارب شيء في مقابلة التنوين فكان معنى ضارب بالتنوين الضرب الشديد، ولما سقط التنوين بالإضافة سقط الشدة وبقي أصل الضرب وهذا لم يقل به أحد، (**بَل المَعنَى**) في الإضافة اللفظية (**عَلَى مَا كَانَ عَلَيهِ**) من الفاعل أو المفعول (**قَبلَ الإضَافَةِ**) وذلك لأن مشابهة هذه الصفات بالفعل قوية؛ فينبغي أن يكون عمل الفعل مع الرفع والنصب فيها أولى؛ ليظهر أثر المشابهة وفائدتها إلا أنه يطلب التخفيف اللفظي فلهذا جاز إضافتها أيضًا ولإظهار فرعيتها، (**وَالتَّخفِيفُ اللَّفظي**) في هذه الإضافة على ثلاثة أقسام على ما بينه الشارح وعلى ما يقتضيه العقل، (**إمَّا**) أن يكون ذلك التخفيف (**في لَفظِ المُضَافِ فَقَط**) بحيث لم يتجاوز إلى لفظ المضاف إليه ويكون (**بِحَذفِ التَّنوِينِ**) أي: تنوين المضاف (**حَقِيقَةً**) بمعنى لم يكن التنوين ساقطًا قبل الإضافة بشيء آخر، بل إنما يسقط بالإضافة (**مِثلُ: ضَارِبُ زَيدٍ، أَو حُكمًا**) بأن يكون ساقطًا قبل الإضافة بجعله غير منصرف فإن تنوينه وإن كان ساقطًا لفظًا لكنه ثابت حكمًا (**مِثلُ: حَوَاجِّ بِيتِ اللهِ**) تعالى، فإن حواج جمع حاج من: حج أصله: حواججٌ على وزن: مساجد وأساور سقط التنوين منه؛ لكونه غير منصرف إلا أنه ثابت حكمًا؛ إذ يسقط ذلك التنوين بالإضافة وكذا أحمركم، (**أَو بِحَذفِ**) عطف على قوله: بحذف التنوين (**نُونَي التَّثنِيَةِ وَالجَمعِ**) المذكر السالم (**مِثلُ: ضَارِبا زَيدٍ، وَضَارِبُو زَيدٍ، وَإمَّا**) عطف على قوله: إما في لفظ المضاف أي: إما أن يكون التخفيف (**في لَفظِ المُضَافِ إلَيهِ فَقَط**) بحيث لم يتجاوز إلى المضاف ويكون (**بِحَذفِ الضَّمِيرِ**) أي: الضمير المتصل بالفاعل الراجع إلى الموصوف (**وَاستِتَارِهِ**) يعني: لا بحذفه نسيًا منسيًّا، بل بجعله مستترًا (**في الصِّفَةِ**)

كـ«القائم الغلام» كان أصله: «القائم غلامه»، حذف الضمير من «غلامه» واستتر في «القائم»، وأضيف «القائم» إليه للتخفيف في المضاف إليه فقط. وأما في المضاف والمضاف إليه معًا نحو: «زيد قائم الغلام»، أصله: «زيد قائم غلامه»، فالتخفيف في المضاف بحذف التنوين وفي المضاف إليه بحذف الضمير واستتاره في الصفة.

(وَمِنْ ثَمَّةَ) أي: ومن جهة وجوب إفادة الإضافة ....

لكونه رابطًا للصفة بالموصوف حتى لو حذف نسيا لبقيت الصفة بلا رابطة فتقبح على ما سيأتي تحقيقه (كالقَائِمِ الغُلامِ، كانَ أَصلُهُ القَائِمُ غُلامُهُ) برفع غلامه على أنه فاعله والضمير فيه راجع إلى الموصول (حُذِفَ الضَّميرُ مِن غُلامِهِ) للتخفيف (وَاستُتِرَ) عطف تفسير للحذف (فِي القَائِمِ) لئلا يخلو عن الفاعل إذا اضيف؛ لأن المستتر أخف من البارز، ولأنه الأصل (وَأُضِيفَ القَائِمُ إِلَيهِ) أي: إلى الغلام (للتَّخفِيفِ) أي: كل ذلك لا يفعل إلا للتخفيف (في المُضَافِ إِلَيهِ فَقَط) فصار القائم الغلام بالإضافة إلى الفاعل لحصول التخفيف في جانب المضاف إليه (وَأمّا في المُضَافِ والمُضَافِ إِلَيهِ) عطف على لفظ المضاف إليه أو في المضاف، وهذا هو القسم الثالث من أقسام التخفيف (مَعًا) أي: حال كونهما مصاحبين في حصول التخفيف غير مختص بأحدهما (نَحوُ: زَيدٌ قَائِمُ الغُلامِ، أصلُهُ: زيد قَائِمٌ) بالتنوين (غُلامُهُ) بالرفع؛ لأنه فاعله والضمير يرجع إلى الموصوف وهو زيد ثم أضيف قائم إلى الفاعل الذي هو غلامه بناء على العمل السابق (فالتَّخفِيفُ في المُضَافِ) الذي هو قائم حاصل (بِحَذفِ التَّنوِينِ، وَ) التخفيف (في المُضَافِ إِلَيهِ) الذي هو الغلام حاصل (بِحَذفِ الضَّميرِ) منه (وَاستِتَارِهِ) أي: بنقل الضمير من الغلام وجعله مستكنا (في الصِّفَةِ) لأن المستتر أخف من البارز فحصل التخفيف فيهما معًا، والقسمان الأخيران لا يكونان إلا في الوصف اللازم؛ لأن المتعدي يضاف إلى المفعول فلا يحتاج إلى هذا النقل مثل: ضارب زيدٍ.

«ومن ثمة» (أي: وَمِن جِهَةِ) وأجل (وُجُوبِ إِفَادَةِ الإِضَافَةِ) هذا التركيب من قبيل تتابع الإضافات مثل قول الشاعر:

حمامة جرعى حومة الجندل اسجعي

اللفظية التخفيف، وانتفاء كل واحد من التعريف والتخصيص (جَازَ) تركيب («مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الْوَجْهِ») بإضافة الصفة إلى معمولها وجعلها صفة للنكرة، فمن جهة أنها لم تفد تعريفًا جاز هذا التركيب، (وَامْتَنَعَ) تركيب («مَرَرْتُ بِزَيْدٍ حَسَنِ الْوَجْهِ») فلو أفادت تعريفًا لم يجز الأول للزوم كون المعرفة صفة للنكرة، ولجاز الثاني لكون المعرفة إذن صفة للمعرفة.

ومنه قوله تعالى: ﴿ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ﴾ [مريم: 2] ومثل هذا لا يخل بالصفاحة وقد وجد في النظم المعجز (**اللَّفظِيَّةِ التَّخفِيفَ**) والمصدر وهو إفادة جار لفاعله وناصب لمفعوله (وَ) من جهة وجوب (**انتِفَاءِ كُلِّ وَاحِدٍ مِن التَّعرِيفِ وَالتَّخصِيصِ**) اختلف في الأمثلة الأربعة في الجواز والامتناع فهذا استدلال من الأثر إلى المؤثر كما هو المتعارف في مثله «جاز» (**تَركِيبُ**) تكون الصفة المضافة إلى المعرفة فيه صفة للنكرة نظرًا إلى وجود التعريف وانتفاء إفادة التعريف مثل: «مررت برجلٍ حسن الوجه» بجر الحسن على أنه صفة لرجل (**بإِضَافَةِ الصّفَةِ إِلَى مَعمُولِهَا**) فاعلها لما عرفت (**وَجَعلِهَا صِفَةً للنَّكِرَةِ**) بكون الصفة أيضًا نكرة؛ لأنها بالإضافة لم تفد إلا تخفيفًا في اللفظ لكون المعنى على الانفصال، وكذا يكون جر المضاف إليه غير أصلي لكونه مرفوعًا في الأصل، (**فَمِن جِهَةٍ**) وأجل (**أَنَّهَا**) أي: الإضافة اللفظية (**لَم تُفِد**) تلك الإضافة (**تَعرِيفًا**) أي: تعريف المضاف إذا كان المضاف إليه معرفة (**جَازَ هَذَا التّركِيبُ**) وجوازه مبني على أمرين وجوب إفادة اللفظية التخفيف وقد وجد فيه، وعدم إفادتها التعريف وقد وجد فيه أيضًا.

«وامتنع» (**تَركِيبُ**) يكون المضاف بالإضافة اللفظية فيه صفة للمعرفة لعدم وجود المطابقة مع أنها شرط مثل: «مررت بزيدٍ حسن الوجه» بجر الحسن على أنه صفة لزيد المعرفة، (**فَلَو أَفَادَت**) الإضافة اللفظية (**تَعرِيفًا**) أي: تعريف المضاف إذا كان المضاف إليه معرفة (**لَم يَجُز**) التركيب (**الأَوَّلُ للزُومِ كَونِ المَعرِفَةِ صِفَةً للنَّكِرَةِ**) وهو غير جائز؛ لعدم المطابقة فيه تعريفًا وتنكيرًا؛ لأنه يكون المضاف حينئذ معرفة بالإضافة مع كون ما وصف به نكرة، (**وَلَجَازَ**) التركيب (**الثّاني؛ لِكَونِ المَعرِفَةِ إِذَن**) أي: حين أفادت تعريف المضاف (**صِفَةً للمَعرِفَةِ**) لأن الموصوف معرفة بالعلم والصفة معرفة بالإضافة فتطابقا تعريفًا فينبغي أن

والمراد أن المشار إليه بـ«ثمة» وهو مجموع أمور ثلاثة:

1 - وجوب إفادة الإضافة اللفظيّة التخفيف.

2 - وانتفاء التعريف.

3 - وانتفاء التخصيص يستلزم جواز التركيب الأول وامتناع الثاني، ولا يلزم من ذلك أن يكون لكل واحد من تلك الأمور دخل في ذلك الاستلزام، بل يجوز أن يكون باعتبار بعضها، فلا يرد أنه لا دخل في ذلك الاستلزام لانتفاء التخصيص.

يجوز، (**وَالمُرَادُ**) هذا جواب لسؤال مقدر أورده الهندي حيث قال: فإن قيل ثمة إشارة للحصر المذكور وجواز هذا الكلام يبتني على عدم التعريف لا على الحصر المذكور حيث لا تعلق له بعدم إفادتها التخصيص (**أنَّ المُشَارَ إليهِ بِثَمَّةَ، وَهُوَ**) أي: المشار إليه بـ: ثمة (**مَجمُوعُ أُمُورٍ ثَلاثَةٍ**) لا كل واحد منها (**وُجُوبِ**) بدل من أمور بدل البعض (**إفَادَةِ الإضَافَةِ اللّفظِيَّةِ التَّخفِيفَ**) بالنصب لأنه مفعول (**وَانتِفَاءِ التَّعرِيفِ**) عطف على وجوب (**وَانتِفَاءِ التَّخصِيصِ يَستَلزِمُ**) أي: المشار إليه بـ: ثمة والجملة خبر أن، وأن مع اسمها وخبرها خبر المبتدأ وهو قوله: والمراد، (**جَوَازَ التَّركِيبِ الأَوَّلِ**) وهو قوله: مررت برجل حسن الوجه نظرًا إلى الأمر الأول، (**وَ**) يستلزم أيضًا (**امتِنَاعَ**) التركيب (**الثّاني**) وهو قوله: مررت بزيد حسن الوجه نظرًا إلى الأمر الثاني، (**وَلا يَلزَمُ مِن ذَلِكَ**) أي: من كون المشار إليه بـ: ثمة مجموع أمور ثلاثة (**أَن يَكُونَ**) فاعل لا يلزم (**لِكُلِّ وَاحِدٍ مِن تِلكَ الأُمُورِ**) الثلاثة التي هي وجوب إفادة الإضافة اللفظية التخفيف، وانتفاء إفادة التعريف، وانتفاء إفادة التخصيص (**دَخَلَ**) بالرفع لأنه اسم أن يكون (**في ذَلِكَ الاستِلزَامِ**) يعني: في استلزم جواز التركيب الأول، وانتفاء التركيب الثاني؛ لأن المستلزم جواز الأول وجوب إفادة التخفيف وهو موجود فيه، والمستلزم امتناع الثاني انتفاء التعريف، ولا دخل لانتفاء التخصيص في الجواز والامتناع حيث يجوز ويمتنع وإن لم يوجد التخصيص؛ (**بَل يَجُوزُ أَن يَكُونَ**) الاستلزم (**باعتِبَارِ بَعضِهَا**) أي: بعض تلك الأمور؛ لأن للأكثر حكم الكل، فيصح أن يكون المشار إليه مجموع تلك الأمور باعتبار أن يكون لأكثرها دخل في الاستلزام، (**فَلا يَرِدُ**) مبني للمعلوم من: ورد يرد ورودًا (**أَنَّهُ لا دَخَلَ في ذَلِكَ الاستِلزَامِ لانتِفَاءِ التَّخصِيصِ**) لا لنفي الجنس

(وَ) من جهة أنها تفيد تخفيفًا (جَازَ) تركيب («الضَّارِبَا زَيْدٍ»، وَ«الضَّارِبُو زَيْدٍ») لحصول التخفيف بحذف النون (وَامْتَنَعَ تركيب «الضَّارِبُ زَيْدٍ») لعدم التخفيف؛ لأن تنوين «الضارب» إنما سقط للألف واللام لا للإضافة، ولا شك أنه لا دخل في هذا التفريع لانتفاء التعريف ولا لانتفاء التخصيص، ....

ودخل مبني على الفتح اسمها في ذلك الاستلزم ظرف مستقر خبرها، أي: لا دخل موجود في ذلك الاستلزام، واللام في لانتفاء متعلق باسم لا مرفوع محلا على أنه فاعله، تقديره: لا دخل انتفاء التخصيص موجود وكائن في ذلك الاستلزام مثل قولك: لا ضرب رجل كائن في الدار، وهي مع اسمها وخبرها خبر أن وهي مع اسمها وخبرها مرفوعة محلا على أنها فاعل، فلا يرد ولا يفهم لك أن تكون اللام فيه للتعليل، تأمل ولم آل جهدًا.

«و» (**مِن جِهَةِ**) وأجل (**أَنَّهَا**) أي: الإضافة اللفظية (**تُفِيدُ تَخفيفًا**) في اللفظ فقط فيه إشارة إلى أن قوله: جاز وامتنع معطوف الأول على الأول والثاني على الثاني وأنه أيضًا مما يدل على أن الإضافة اللفظية تفيد التخفيف في اللفظ فقط «جاز» (**تَركِيبُ**) يكون المضاف فيه صفة معرفة باللام سواء كانت مثنى مثل: «الضاربا زيدٍ، و» الحسنا وجهٍ، أو جمعا على حده مثل: «الضاربو زيدٍ» والحسنو وجه؛ (**لِحُصُولِ**) المقصود من الإضافة اللفظية وهو (**التَّخفِيفُ**) في اللفظ (**بِحَذفِ النُّونِ**) فيهما بالإضافة لما سيجيء، «وامتنع» (**تَركِيبُ**) يكون المضاف فيه صفة مفردة معرفة باللام والمضاف إليه اسم مجرد عن اللام سواء كان علمًا أو لا مثل: «الضارب زيدٍ» والحسن وجه؛ (**لِعَدَمِ**) حصول (**التَّخفِيفِ**) المقصود من الإضافة اللفظية؛ (**لأنّ تَنوِينَ الضَّارِبِ**) في هذا التركيب (**إِنَّمَا سَقَطَ للأَلِفِ وَاللَّامِ**) أي: لدخول لام التعريف عليه؛ لأن اللام للتعريف والتنوين للتنكير فيستحيل اجتماعهما فإذا دخلت اللام يزول التنوين (**لا للإِضَافَةِ**) لأن الساقط أولًا لا يمكن سقوطه ثانيًا، وإذا أضيف لا يكون في الإضافة فائدة فتضيع فوجب أن يمتنع إضافته، (**وَلا شَكَّ أَنَّهُ لا دَخلَ في هَذَا التَّفرِيعِ**) أي: في جواز التركيب الأول وامتناع الثاني؛ (**لانتِفَاءِ التَّعرِيفِ، ولا لانتِفَاءِ التَّخصِيصِ**) كما لا دخل لانتفاء التخصيص وحده في التعريف الأول وههنا لا دخل

بل يكفي فيه وجوب التخفيف فقط، وعلى هذا كان الأنسب تقديم هذا التفريع، لكنّه أخّره لكثرة لواحقه (خِلَافًا لِلْفَرَّاءِ) فإنه يجوّز تركيب «الضارب زيد»: إما لأنه توهم أن دخول لام التعريف إنما هو بعد الإضافة، فحصل التخفيف بحذف التنوين بسبب الإضافة، ثم عُرِّف باللام.

لانتفائهما معًا؛ لأن المعرف باللام لا يتصور تعريفه، (**بَل يَكفِي فِيهِ**) أي: في هذا التفريع (**وُجُودُ التَّخفِيفِ**) في اللفظ (**فَقَط**) لأن التركيب الأول جائز، والثاني ممتنع لحصول الخفة وعدمها سواء انتفى التعريف أو لا، (**وَعَلَى هَذَا**) أي: على أنه لا دخل فيه لانتفاء التعريف ولا لانتفاء التخصيص (**كَانَ الأنسَبُ**) والأولى (**تَقدِيمُ هَذَا التَّفرِيعِ**) على التفريع الأول ويقول: ومن ثمة جاز الضاربا زيد والضاربو زيد، وامتنع الضارب زيد، وجاز مررت برجل حسن الوجه، وامتنع مررت بزيد حسن الوجه؛ لأن أصل هذا التفريع وهو التخفيف فقط مذكور صريحًا، وأصل التفريع الأول، وهو إفادة التخفيف، وانتفاء التعريف معًا مذكور ضمنًا، فتقديم المتفرع على المصرح يكون أولى من تقديم المتفرع على المضمر، ولأن ما نحن فيه هو التخفيف فقط فناسب تقديم ما نحن فيه على غيره، وأجيب: بأن النفي مقدم على الإثبات، فالترتيب الذكري في الاستدلال مرع فيما فعله المصنف؛ (**لَكِنَّهُ**) إلا أن المصنف (**أَخَّرَهُ**) أي: هذا التفريع (**لِكَثرَةِ لَوَاحِقِهِ**) لئلا يلزم الفصل بين اللاحق والملحوق، ولأن الشيء إذا كثر البحث فيه يجب تأخيره للبحث فيه.

«خلافًا للفراء» أي: خالف الفراء الجمهور فيه خلافًا (**فإِنَّهُ يُجَوِّزُ تَركِيبَ الضَّارِبِ زَيدٍ**) استدلالًا بأحد أربعة أدلة فصلها الشارح بقوله: (**إِمَّا لأَنَّهُ**) أي: لأن الفراء (**تَوَهَّمَ أَنَّ دُخُولَ لامِ التَّعرِيفِ**) على الضارب في: الضارب زيد (**إِنَّمَا هُوَ بَعدَ الإضَافَةِ**) أي: بعد إضافة ضارب إلى زيد فكان ضاربُ زيدًا ثم أضيف إليه (**فَحَصَلَ التَّخفِيفُ**) جدا (**بِحَذفِ التَّنوِينِ**) من المضاف (**بِسَبَبِ الإضَافَةِ**) فلم تكن الإضافة ضائعة (**ثُمَّ عُرِّفَ باللَّامِ**) يعني: ذهب إلى أن الإضافة سابقة على دخول اللام لتصحيح مثل هذا التركيب وعلى هذا تكون الإضافة ضائعة بقاء، وإن كانت مفيدة ابتداء لأنه يلزم بعد إدخال اللام عدم بقائها؛ لأن دخول اللام

وأجاب المصنف عنه في شرحه: بأنه غير مستقيم؛ لأن القول بتأخر اللام المتقدمة حسًّا على الإضافة مجردُ ادّعاء مخالف للظاهر. وأما لما وقع في شعر الأعشى من قوله: «الوَاهِبُ الْمِائَةِ الهِجَانِ وَعَبْدِهَا» فإن قوله: «وَعَبْدِهَا» بالجر معطوف على «المائة»، فصار المعنى باعتبار العطف «الواهب عبدها»، فهو من باب

كما يكون معارضًا لفائدتها ابتداء يكون معارضًا لها بقاء، واعترض على قول الشارح دخول لام التعريف بأن الظاهر أن يقول: دخول اللام لأن هذه اللام موصولة لا أداة تعريف، ودفع بأن التعريف غير منافٍ لكونها موصولة بل الموصولة أيضًا من المعارف، (وَأَجَابَ المُصَنِّفُ) نفسه (عَنهُ) أي: عن هذا الدليل (في شَرحِهِ) على كافيته (بأَنَّهُ) أي: بأن هذا الدليل يعني: تقديم الإضافة على اللام (غيرُ مُستَقيمٍ) بل سقيم (لأنَّ القَولَ بِتَأَخُّرِ اللَّامِ) عن الإضافة (المُتَقَدِّمَةِ) صفة اللام (حِسًّا) تمييز، المراد بالحس: حس البصر واللفظ يعني: أن اللام محسوس وملفوظ بخلاف الإضافة (عَلَى الإضَافَةِ) متعلق بالمتقدمة (مُجَرَّدُ ادِّعَاءٍ) حيث لا دليل له ظاهرًا ولا حقيقة يستدل به، ومع هذا هو (مُخَالِفٌ للظَّاهِرِ) لأنا نرى أن اللام سابقة على الإضافة حسا؛ لأن الإضافة في الظاهر إنما أتت بعد الحكم بذهاب التنوين بسبب اللام، فكيف ينسب حذف التنوين إليها بلا دليل قاطع ولا ظاهر مرجح؟ وفي اللام وإن لم يكن دليل قاطع لكن فيه ظاهر مرجح وكونه محسوسًا ملفوظًا، ولأن اللام لتحقيق ذات الاسم والإضافة لتحقيق ما يعرضه وهو التخفيف، ومحقق الذات سابق على محقق الصفات لتقدم الذات على صفته، (وَأَمَّا لِمَا وَقَعَ في شِعرِ الأَعشَى) وهو اسم شاعر لم يبصر بالليل ويبصر بالنهار ويقال له بالفارسية: شب كور، (مِن قَولِهِ) بيان ما في قوله: لما (الوَاهِبِ المِائَةِ الهِجَانِ وَعَبدِهَا، فإنَّ قَولَهُ: وَعَبدِهَا بالجَرِّ مَعطُوفٌ عَلَى المِائَةِ) المجرورة بكونها مضافًا إليها لقوله: الواهب لكونه مثل: الحسن الوجه؛ لأن العطف على المظهر المجرور بلا إعادة الجار مطلقًا جائز كثير، (فَصَارَ المَعنَى باعتِبَارِ العَطفِ: الوَاهِبِ عَبدِهَا) بالجر عطف على المائة؛ لأن المعطوف في حكم المعطوف عليه: الواهب عبدها (فَهُوَ) أي: الواهب عبدها يكون (مِن بَابِ

«الضَّارِبِ زَيْدٍ» فكما لا يمتنع ذلك حيث أتى به بعض البلغاء لا يمتنع هذا.

فأجاب المصنف عنه بقوله: (وَضَعُفَ «الْوَاهِبُ الْمِاءَةِ الْهِجَانِ وَعَبْدِهَا») يعني: هذا القول ضعيف لا يقوى في الفصاحة بحيث يستدل به، لما عرفت من امتناع مثل: «الضارب زيد» لعدم الفائدة في الإضافة. ولا يخفى أن فيه شوب مصادرة على المطلوب.

اللهم ....

الضَّارِبِ زَيدٍ) يعني: في كون المضاف صفة مفردة معرفة باللام والمضاف إليه اسم مفرد (فَكَمَا لا يَمتَنِعُ ذَلِكَ) أي: الواهب عبدها (حَيثُ أَتَى بِهِ بَعضُ البُلَغَاءِ) حتى لو كان ممتنعًا لما أجازه البليغ وإن كان بواسطة (لا يَمتَنِعُ هَذَا) أي: الضارب زيد (فَأَجَابَ المُصَنّفُ) نفسه (عَنهُ) أي: عن استدلال الفراء بما وقع في شعر الأعشى على جواز الضارب زيد (بقوله): «وضعف: الواهب المائة الهجان وعبدها» الواهب: اسم فاعل من وهب يهب مضاف إلى مفعوله مثل: الضارب الرجل، والمعنى: الذي يهب المائة (يَعنِي) أن (هَذَا القَولَ ضَعِيفٌ) فيه إشارة إلى أن ضعف من الضعف لا من التضعيف كما ذهب إليه البعض، (لا يَقوَى فِي الفَصَاحَةِ بِحَيثُ يُستَدَلُّ بِهِ) على إثبات القواعد لأن الضعيف لا يكون فصيحًا، فكيف يقوى فيها حتى يستدل به (لِمَا عَرَفتَ مِن امتِنَاعِ) بيان لـ: ما (مِثلُ: الضَّارِبِ زَيدٍ) أراد بالمثل كل صفة مفردة معرفة باللام أضيفت إلى العلم مثل: المضروب عمرو؛ (لِعَدَمِ الفَائِدَةِ) المطلوبة إما في المضاف أو المضاف إليه أو فيهما جميعا (في) هذه (الإِضَافَةِ) وعدم الفائدة فيها ظاهر.

(وَلَا يَخفَى) عليك (أنّ فِيهِ) أي: في هذا الجواب (شَوبُ مُصَادَرَةٍ عَلَى المَطلُوبِ) يعني: أن في هذا الجواب رائحة مراجعة على المدعى والمصادرة جعل الدعوى جزءًا من الدليل أي: جعل النتيجة جزء القياس؛ لأن إثبات المطلوب، وهو امتناع الضارب زيد يتوقف على إبطال دليل الخصم، وهو شعر الأعشى، وإبطاله يتوقف على إثبات المطلوب فتراجعا، (اللَّهُمَّ) هذا اعتذار منه عن الحكم بالضعف، اعلم أنه إنما يستعمل في موضع القلة والندرة ويقال متصلًا بالاستثناء في الأكثر لنفي الإثم والخطأ الحاصل بنفي الكل وإثباته

إلا أن يقال: المراد به أنه ضعيف في الاستدلال به؛ إذ لا نص فيه على الجر، فإنه يحتمل النصب حملًا على المحل أو على أنه مفعول معه، أو لأنه قد يتحمل في المعطوف ما لا يتحمل في المعطوف عليه كما في «رُبَّ شَاةٍ وَسَخْلَتِهَا» حيث جاز هذا التركيب ولم يجز نحو: «رُبَّ سَخْلَتِهَا» بإدخال «رُبَّ» على «سَخْلَتِهَا» بدون العطف،

والواقع خلافه نحو: جاءني القوم اللهم إلا زيدًا، فمعناه لا تؤاخذني يا رب فإن كلامي الأول غير تام، بل يحتاج إلى الاستثناء فهنا استثناء من أن يكون فيه شوب المصادرة (**إِلَّا أَن يُقَالَ: المُرَادُ بِهِ**) أي: بقوله وضعف (**أَنَّهُ**) أي: هذا البيت (**ضَعِيفٌ فِي الاستِدلالِ بِهِ**) يعني: أن هذا البيت ضعيف في كونه دليلًا على جواز: الضارب زيد لا في الفصاحة لأنه قوي فيها فحينئذٍ لا يكون فيه شوب مصادرة على المطلوب؛ (**إِذ لا نَصَّ فِيهِ**) أي: في هذا البيت (**عَلَى الجَرِّ؛ فَإِنَّهُ**) لم يصرح فيه أن: وعبدها، مجرور معطوف على: المائة، حتى يصير بواسطة العطف: الواهب عبدها فيكون مثل: الضارب زيد؛ فإنه (**يَحتَمِلُ النَّصبَ**) أي: وعبدها (**حَملًا عَلَى المَحَلِّ**) أي: محل المائة لأنها منصوبة محلا؛ لكونها مفعول الواهب، وهذا التوجيه أولى لأن الأصل في التوابع تبعيتها لمتبوعاتها في محلها، ألا يرى أنه لو وصف المائة لا تنصب الوصف حَملًا عَلَى المَحَلِّ مثل: الواهب المائة الجيدة بالنصب، (**أَو**) حملا (**عَلَى أَنَّهُ مَفعُولٌ مَعَهُ**) بناءً على أن يكون الواو بمعنى مع لمقارنته معمول شبه الفعل ولصحة المعنى عليه، (**أَو لأَنَّهُ**) عطف على قوله: إذ لا نص فيه، فتكون علة أخرى للاستثناء (**قَد يُتَحَمَّلُ**) مبني للمفعول من التفعل (**فِي المَعطُوفِ مَا لا يُتَحَمَّلُ فِي المَعطُوفِ عَلَيهِ**) مبني للمفعول أيضًا من التفعل، والموصول مع صلته مرفوع بأنه مفعول ما لم يسم فاعله لقوله: قد يتحمل، ونائب الثاني ما استكن فيه للفصل بالعطف لأن الشيء إذا كان بعيدًا عن العامل يتسامح فيه، (**كَمَا فِي: رُبَّ شَاةٍ وَسَخلَتِهَا**) ويا زيد والحارث، ولأن مذهب سيبويه هكذا (**حَيثُ جَازَ هَذَا التّركِيبُ**) أي: تركيب: رب شاة وسخلتها ويا زيد والحارث (**وَلَم يَجُز**) أن يدخل رب ويا على المعطوف (**نَحوُ: رُبَّ سَخلَتِهَا**) ويا الحارث (**بِإِدخَالِ رُبَّ**) ويا (**عَلَى سَخلَتِهَا**) والحارث (**بِدُونِ العَطفِ**) لأن رب لما كانت موضوعة للتقليل تقتضي أن تدخل

والبيت بتمامه:

الْوَاهِبُ الْمِائَةِ الْهِجَانِ وَعَبْدِهَا عُوذًا يُزَجِّى خَلْفَهَا أَطْفَالَهَا

أي: ممدوحه الواهب المائة الهجان، أي: البيض من النوق يستوي فيه الجمع والواحد، و«الهجان» صفة للمائة، أو بدل منها، أو من قبيل «الثَّلَاثَةِ الأَثْوَابِ» ....

على النكرة؛ لأنها تقبل التقليل وضده، اعلم أن السخلة تطلق على ولد الضأن والمعز ذكرًا كان أو أنثى إلا أنه صغيره؛ لأنه يقال: رب شاة وسخلتها بدرهم **(وَالبَيتُ بِتَمَامِهِ)** أي: بما ذكر قبله وما يذكر من المصراع الأول والثاني **(الوَاهِبُ المِائَةِ الهِجَانِ وَعَبدِهَا عُوذًا يُزَجَّى خَلفَهَا أَطفَالَهَا، أي: مَمدُوحُهُ)** فيه إشارة إلى أن المبتدأ محذوف أي: من مدحه الشاعر بزيادة السخاء **(الوَاهِبُ المِائَةِ)** أي: الذي يهب المائة ساعة فساعةً يعني: في كل وقت على طريق الاستمرار والتجدد، والعدد ههنا ليس للحصر بل للكثرة؛ فلا يمنع أن يكون ما وهبه أكثر من مائة أو أقل. وفي «الحاشية»: مدح الممدوح بأنه يهب عبدًا يتعهد بمائة من الإبل الحديثات النتاج مع أطفالها، وهذا أعز من المائة إذ المائة كثيرًا ما توجد بخلاف مثل هذا العبد **(الهِجَانِ)** وعبدها **(أي: البِيضِ)** جمع أبيض يستوي فيه جع المذكر والمؤنث مثل: أحمر وحمر إلا أنه كسر الفاء لأجل الياء **(مِن النُّوقِ)** جمع ناقة بضم النون وسكون الواو **(يَستَوِي فيهِ)** أي: في الهجان **(الجَمعُ وَالوَاحِدُ)** كالفلك؛ لأنه إذا كان وزنه على وزن جمال يكون جمعًا، وإذا كان مثل: صراف يكون مفردًا كما أن الفلك إذا كان على وزن أسدٍ يكون جمعًا وإذا كان على وزن قفلٍ يكون مفردًا **(والهِجَانُ صِفَةٌ للمِائَةِ)** باعتبار المعنى يعني: على اعتبار معنى الجمعية فيها بناء على عدم اشتراط الاشتقاق في الصفة، وهذا مذهب المصنف وأما بناء على مذهب الجمهور فيؤول بالمشتق؛ لأنهم شرطوا الاشتقاق فيها فالمعنى المائة البيض من النوق **(أَو بَدَلٌ مِنهَا)** بدل الكل؛ لأن ذكر المائة للحث على الخير والتكثير فيه أو للمدح بأن ما وهبه كثير وهذا المعنى أليق لأن فيه زيادة مدح ليس في الأول، **(أو مِن قَبِيلِ الثَّلاثَةِ الأَثوَابِ)** يعني: من قبيل إضافة العدد المعرف باللام إلى معدوده بلا تجريد عن اللام، وهذا التوجيه

كما هو مذهب الكوفيين، و«عبدها» أي: راعيها تشبيهًا له بالعبد لقيامه بحق خدمتها، أو عبدها حقيقة فإضافته لأدنى ملابسة، «وعوذًا» ـ بالذال المعجمة ـ جمع عائذ أي: حديثات النتاج حال من المائة، «يزجى» ـ بالزاي المعجمة والجيم ـ على صيغة المعلوم المذكر أي: «يسوق»، وفاعله ضمير العبد، و«أطفالها» ....

أضعف الوجوه لما عرفت سابقًا (**كَمَا هُوَ مَذهَبُ الكُوفِيينَ**) حيث جوزوا إضافة العدد المعرف باللام إلى معدوده بلا تجريد عنه (**وَعَبدِهَا**) أي: عبد المائة إضافته إلى المائة إشارة إلى كمال اشتغاله برعاية حقها كأنه مملوكها (**أي: رَاعِيهَا تَشبِيهًا لَهُ**) أي: لتشبيه الراعي (**بالعَبدِ لِقِيَامِهِ**) أي: الراعي (**بِحَقِّ خِدمَتِهَا**) اللام بمعنى في يعني: شبه الراعي بالعبد في القيام بحق خدمتها؛ لأن الراعي قائم بخدمة المواشي كالعبد ثم استعير العبد وهو المشبه به للراعي المشبه بعلاقة التشبيه، فيكون استعارة فيكون العبد حينئذٍ مستعملًا في معناه المجازي وهو الراعي، (**أَو عَبدُها حَقِيقَةً**) تمييز (**فَـ**)حينئذ تكون (**إِضَافَتُهُ**) أي: إضافة العبد إلى المائة (**لأَدنَى مُلابَسَةٍ**) أي: لعلاقة كون عبد المائة هو صاحبها، وهذا شائع في كلام العرب مثل: كوكب الخرقاء، وحدق طرفك، وفي هذا زيادة مدح إذ الممدوح يهب عبدها معها بخلاف الأول؛ لأن الهبة فيه مخصوصة بالمائة فقط، (**وَعُوذًا بالذّالِ المُعجَمَةِ جَمعُ عَائِذٍ**) كهود في جمع هائد من: عاذ يعوذ وبابه: قال يقول (**أي: حَدِيثاتِ النِّتَاجِ حَالٌ مِن المِائَةِ**) فحينئذ يكون مبينًا لهيئة المفعول؛ لأن المائة مفعول الواهب وفي هبة هذه الأشياء زيادة مدح أيضًا؛ لأن المولود قريبًا يكون في القلوب محبوبًا، وما هو محبوب في القلوب تكون هبته أعسر فهبته تكون أفضل (**يُزَجَّى بالزّاي المُعجَمَةِ والجِيمِ**) حال كونه (**عَلَى صِيغَةِ**) المضارع (**المَعلُومِ المُذَكَّرِ**) من: زجى يزجى (**أي: يَسُوقُ**) ويقال: أزجى أي: ساق والتزجية أيضًا السوق (**وَفَاعِلُهُ**) المستكن فيه (**ضَمِيرُ العَبدِ**) يعني: راجع إلى العبد؛ لأن السوق فعل قائم به، والجملة حال منه بالضمير وحده؛ لأن المضارع المثبت إذا وقع حالًا يكفي فيه الضمير وحده؛ لما سبق فيكون مبينًا لهيئة المفعول لأن العبد مفعول به بواسطة العطف سواء عطف على اللفظ أو على المحل أو مفعول معه (**وَأَطفَالُها**) أي: أطفال المائة جمع طفل كفعل

منصوب على المفعولية، أو على صيغة المجهول المؤنث، و«أطفالها» مرفوع على أنه مفعول ما لم يسم فاعله، وحقيقة الأمر لا تنكشف إلا بعد معرفة حركة حرف الروي من القصيدة.

وإما لأنه قاسه على «الضَّارِبِ الرَّجُلِ وَالضَّارِبِكَ».

فأجاب المصنف عنه بقوله: (وَإِنَّمَا جَازَ «الضَّارِبُ الرَّجُلِ») ....

وأفعال، وهو المولود وولد كل وحشية أيضًا قوله: أطفالها (**مَنصُوبٌ عَلَى المَفعُولِيَّةِ**) أي: على أنها مفعول به لقوله: يزجى وفي هذا أيضًا زيادة مدح؛ لأن هبة الطفل مع أمه تكون أشق، (أو) حال كونها (**عَلَى صِيغَةِ المَجهُولِ المُؤَنَّثِ**) يعني: على أنه مبني للمفعول (**وَأَطفَالُهَا**) فيه (**مَرفُوعٌ**) لفظًا بناء (**عَلَى أَنَّهُ**) أي: أطفالها (**مَفعُولُ مَا لَم يُسَمَّ فَاعِلُهُ**) لقوله: يزجى فحينئذ تكون الجملة حالًا من المائة، وعلى كلا التقديرين يكون قوله: خلفها ظرف مكان أي: خلف المائة أي: يسوق العبد خلف المائة الهجان أطفالها أو يساق خلف المائة أطفالها، (**وَحَقِيقَةُ الأَمرِ**) أي: حقيقة كون الفعل مبنيًّا للفاعل والمفعول منصوب أو مبنيًّا للمفعول وهو مرفوع (**لا تَنكَشِفُ**) أي: لا تتبين ولا توضح لنا (**إلّا بَعدَ مَعرِفَةِ حَرِكَةِ حَرفِ الرَّوِي**) الضمة أو الفتحة، وحرف الروي: ما تكرر في كل بيت وهو ههنا قوله: لها (**مِن القَصِيدَةِ**) يعني: إن كان حرف الروي في سائر الأبيات مضمومًا فأطفالها مرفوع فيكون الفعل مبنيًّا للمفعول، وإن كان فيها مفتوحًا فهي منصوبة فحينئذ يكون الفعل مبنيًّا للفاعل؛ لأن رعاية السجع أمر لازم فإذا عرفت يقينًا ينكشف الحال ويتبين ويوضح المآل.

(**وَإِمّا**) عطف على إما لأنه توهمه، عند شرح قوله: خلافًا للفراء؛ (**لأنّهُ**) أي: الفراء (**قَاسَهُ**) أي: جواز الضارب زيد (**عَلَى الضَّارِبِ الرَّجُلِ**) حيث جاز إضافة الضارب إلى الرجل بلا تخفيف في الإضافة فكذلك تجوز إضافة الضارب إلى زيد بدونها، (**وَ**) قاس أيضًا جواز تلك الإضافة على قوله: (**الضَّارِبُكَ**) حيث جازت هذه الإضافة بدون التخفيف فكذلك تجوز فيما نحن فيه (**فَأَجَابَ المُصَنِّفُ عَنهُ**) أي: قاسه على الأول (**بِقَولِهِ:**) «وإنما جاز الضارب الرجل» المراد ههنا اسم الفاعل المتعدي المعرف باللام المضاف إلى اسم الجنس

يعني: كان القياس عدم جوازه لانتفاء التخفيف لزوال التنوين باللام، لكنه جاز (حَمْلًا عَلَى) الوجه (الْمُخْتَارِ فِي «الْحَسَنِ الْوَجْهِ») وهو جر «الوجه» بالإضافة، وفيه وجهان آخران: رفعه على الفاعلية، ونصبه على التشبيه بالمفعولية، ووجه الحمل اشتراكهما في كون المضاف صفة والمضاف إليه جنسًا معرَّفين باللام،

المعرف به المضاف إليه أيضًا (**يَعني: كَانَ القِيَاسُ عَدَمَ جَوَازِهِ**) أي: عدم جواز إضافة الضارب الرجل؛ (**لانتِفَاءِ التَّخفِيفِ**) المقصود من الإضافة اللفظية في أحد الجانبين (**لِزَوَالِ التَّنوينِ باللَّامِ**) وحصول التخفيف ههنا إما بحذف التنوين والتنوين قد يحذف باللام لأن التنوين مع اللام لا يجتمعان لأن التنوين للتنكير غالبًا، واللام للتعريف وإما بحذف النون وههنا ليس فيه نون وهو ظاهر، (**لَكِنَّهُ**) أي: إلا أنه (**جَازَ**) الإضافة فيه مع عدم التخفيف «حملًا على» (**الوَجهِ**) «المختار في: الحسن الوجه» يعني: جواز الإضافة فيه ليس لذاته والقياس على نفسه، بل لكونه محمولًا على غيره وقوله: حملًا مفعول له للفعل المذكور في قوله: وإنما جاز، (**وَهُوَ**) أي: الوجه المختار فيه (**جَرُّ الوَجهِ بالإضَافَةِ**) لحصول الخفة المطلوبة منها في جانب المضاف إليه، ولكون ضمير الموصوف مستكنا في الصفة على ما هو مقتضى الظاهر، (**وَفِيهِ**) أي: في قوله: الحسن الوجه (**وَجهَانِ آخَرَانِ**) أي: غير الإضافة (**رَفعُهُ**) بدل البعض من قوله: وجهان أو خبر مبتدأ محذوف أي: أحدهما رفعه (**عَلَى الفَاعِلِيَّةِ**) تقديره: الحسن الوجه، وهو قبيح لخلو الصفة عن ضمير الموصوف، (**وَنَصبُهُ**) عطف على رفعه على التوجيهين (**عَلَى التَّشبِيهِ بالمَفعُولِ**) لأنها لازمة لا تنصب المفعول به إلا أن الفاعل شبيه بالمفعول فنصب ففيه تكلف، وأما الجر فليس فيه تكلف مثل هذا، ولا خلو الصفة عن الضمير فيكون أحسن ومختارًا وإذا كان كذلك جاز حمل ما هو كثير شائع عليه؛ لأن ما هو الأحسن يليق لأن يحمل عليه غيره، (**وَوَجهُ الحَملِ**) أي: وجه حمل الضارب الرجل على المختار في الحسن الوجه (**اشتِرَاكِهِمَا**) أي: اشتراك هذين التركيبين (**في كَونِ المُضَافِ صِفَةً وَالمُضَافِ إِلَيهِ جِنسًا مُعَرَّفَينِ باللَّامِ**) أي: في كون المضاف فيهما صفة معرفة باللام والمضاف إليه جنسًا معرفًا باللام، وهذا الاشتراك يقتضي أن يأخذ التركيب الأول حكم التركيب

وهذا الاشتراك بين «الضارب زيد والحسن الوجه»، فقياسه عليه قياس مع الفارق (وَ«الضَّارِبُكَ») يعني: إنما جاز «الضاربك» مع أن القياس عدم جوازه لما عرفت.

(وَ) كذا (شِبْهُهُ) وهو «الضاربي والضاربه» وغيرهما (فِيمَنْ قَالَ) أي: في قول من قال يعني: سيبويه وأتباعه (إِنَّهُ) أي: «الضارب» في «الضاربك» (مُضَافٌ) دون من

الثاني، وهو الإضافة وإن لم يكن فيه التخفيف، (**وَهَذَا الاشتِرَاكُ مَفقُودٌ بَينَ الضَّارِبِ زَيدٍ وَالحَسَنِ الوَجهِ**) وإنما قال هكذا وإن كان قياس الفراء قوله: الضارب زيد على قوله: الضارب الرجل؛ لأن الإضافة فيه لما لم تكن قصدًا وأصالة، بل تبعًا وحملًا على الحسن الوجه لم يصح أن يكون مقيسًا عليه وإذا كان جوازه مع القياس فالقياس إلى الأصل أولى؛ ولهذا قال الشارح: وهذا الاشتراك مفقود بين الضارب زيد والحسن الوجه (**فَقِيَاسُهُ**) أي: قياس: الضارب زيد (**عَلَيهِ**) أي: على الحسن الوجه (**قِياسٌ مَعَ الفَارِقِ**) أي: قياس بلا مناسبة؛ لعدم المناسبة بينهما بسبب تجريد المضاف إليه عن اللام أو الجنسية أيضًا، فصار القياس به كقياس الضب بالنون.

«والضاربك» (**يَعني: إنّما جَازَ الضَّارِبُكَ مَعَ أنَّ القِيَاسَ عِدَمُ جَوَازِهِ لِمَا عَرَفتَ**) يعني: لعدم التخفيف «و» (**كَذَا**) «شبهه» أي: شبه الضاربك (**وَهُوَ**) أي: شبه المضاف إلى ياء المتكلم نحو: (**الضَّارِبِي، وَ**) المضاف إلى ضمير الغائب نحو: (**الضَّارِبُهُ وغَيرُهُما**) من التثنية في الصفة والضمير معًا أو في أحدهما فقط نحو: الضارباهما والضاربانا والضارباكما والضارباه والضارباي والضارباك والضاربهما والضاربكما، والجمع في الصفة والضمير معًا أو في أحدهما فقط، وأمثلتها تفهم من أمثلة التثنية «فيمن قال» متعلق بالفعل المقدر، وهو ما قدره الشارح بقوله: وإنما جاز (**أي: في قَولِ مَن قَالَ**) قدر المضاف؛ لأن الجواز في القول لا في القائل وقيل: الأظهر أن يجعل في بمعنى عند لمناسبة الظرفية أي: عند من قال، وهذا أوجه (**يَعنِي**) من قال (**سِيبَوَيهِ وَأتبَاعَهُ**) يعني: أن سيبويه قال: إن الضارب في الضاربك وأمثاله مضاف والضمير مجرور مضاف إليه «إنه» (**أي: الضَّارِبُ في**) قولك: (**الضَّارِبُكَ**) وأمثاله «مضافٌ» كما قلنا (**دُونَ مَن**

قال: «إنه غير مضاف» والكاف منصوب المحل على المفعولية، والتنوين محذوف لاتصال الضمير لا للإضافة، فإنه لا يحتاج جوازه إلى حمل (حَمْلًا) أي: لمحموليته (عَلَى «ضَارِبِكَ») فاتحد فاعل المفعول له والفعل المعلَّل به، أعني: جاز، ....

قَالَ: **إِنَّهُ**) أي: الضارب في الضاربك وأمثاله (**غَيرُ مُضَافٍ**) فقياس الفراء حينئذ: الضارب زيد على: الضاربك وأمثاله منزوع عن أصله، (**وَالكَافُ مَنصُوبُ المَحَلِّ عَلَى المَفعُولِيَّةِ**) لا مجرور المحل على الإضافة (**وَالتَّنوِينُ**) فيه (**مَحذُوفٌ لاتِّصَالِ الضَّمِيرِ**) فإن اتصال الضمير يسقط التنوين كما أن المضاف إليه كذلك يسقطه؛ لأن التنوين للانفصال (**لا للإِضَافَةِ**) لأنه ليس فيه إضافة حتى يسقط التنوين لأجلها ثم علل قوله: دون من قال، بقوله: (**فإِنَّهُ**) أي: الضاربك عند من قال إنه ليس بمضاف بل الكاف ضمير مفعول، (**لا يَحتَاجُ جَوَازُهُ**) أي: جواز الضاربك وأمثاله (**إِلَى حَملٍ**) لأن الضمير ضمير منصوب لا مجرور حتى يحتاج إلى الحمل، فيه إشارة إلى رد قياس الفراء الضارب زيد على: الضاربك من وجه آخرٍ، وهو منع كونه مضافًا، فحاصله: أنه ليس بمضاف فكيف يحمل عليه كما قلنا «حملًا» (أي: **لِمَحمُولِيَّتِهِ**) فيه إشارة إلى أن قوله: حملًا مصدر مبني للمفعول منصوب على أنه مفعول له للفعل المقدر، وهو إنما جاز لوجود شرط نصبه أي: لكونه محمولًا (**عَلَى ضَارِبِكَ**) في صحة الإضافة وإن لم يحصل التخفيف بها (**فاتَّحَدَ فَاعِلُ المَفعُولِ لَهُ وَالفِعلُ المُعَلَّلُ بِهِ، أَعني: جَازَ**) فإن فاعله قوله: الضاربك وشبهه والمحمول أيضًا هو الضاربك وشبهه، فإن في نصب المفعول له ثلاثة شروط: أن يكون مصدرًا وفعلًا لفاعل الفعل المعلل به وأن يكون مقارنًا له في الوجود، وهي ههنا بأسرها موجودة، وقال المحشي: كأنه غفل عن قوله: حملًا على المختار فأخر التأويل إلى ههنا فحق ما قيل الإنسان مشتق من النسيان، أقول: إذا كان في الكلام شيئان أو أشياء في التأويل والاحتياج إليه سواء، فالأولى أن يؤخر التأويل لأن المؤخر يكون دليلًا للسابق والمقدم لا يكون إلا بالقرينة فحق قول من قال: إن من عاب عيب، وقال أيضًا: ويحتمل أن يكون مفعولًا له لقال: أي: إنما جاز عند من قال كذا؛ حملًا، انتهى، وله وجه.

وبيانه: أنهم إذا أوصلوا أسماء الفاعلين والمفعولين مجردة عن اللام بمفعولاتها، وكانت مضمرات متصلات، التزموا الإضافة ولم ينظروا إلى تحقق تخفيف، فقالوا: «ضاربك» وإن لم يحصل التخفيف بالإضافة، بل بنفس اتصال الضمير.

ثم لما لم يعتبروا التخفيف في «ضاربك» وشبهه وجوزوه بدونه، حملوا «الضاربك» عليه؛ لأنهما من باب واحد حيث كان كل منهما ....

(وَبَيَانُهُ) أي: بيان الحمل ووجهه (أَنَّهُم إِذَا أَوصَلُوا أَسمَاءَ الفَاعِلِينَ) كضارب مفردًا (وَ) أسماء (المَفعُولِينَ) كمضروب مفردًا حال كون كل منهما (مُجَرَّدَةً عَنِ اللَّامِ بِمَفعُولاتِهَا) متعلق: بأوصلوا بحيث لم يكن بينهما فصل (وَ) قد (كَانَت) تلك المفعولات (مُضمَرَاتٍ مُتَّصِلاتٍ) يعني: كل واحد من هذه المفعولات ضمير متصل بأحدهما (التَزَمُوا الإِضَافَةَ) جواب إذا يعني: أوجبوا إضافة كل واحد من أسماء الفاعلين والمفعولين إلى مفعوله المضمر (وَلَم يَنظُرُوا إِلَى تَحَقُّقِ تَخفِيفٍ) يعني: لم يلتفتوا إلى وجود التخفيف بالإضافة وعدمها (فَقَالُوا: ضَارِبُكَ) ومضروبك وضاربه وضاربي وغيرها مثنى ومجموعًا؛ لأن سقوط النون في ضاربوك وضارباك والتنوين في ضاربك لرفضهم الجمع بينها وبين المتصل؛ لأن التنوين والنون مشعران بتمام الكلمة، والضمير المتصل في حكم تتمة الأول فلا يجوز الجمع بينهما وبينه، (وَإِن لَم يَحصُلِ التَّخفِيفُ بِالإِضَافَةِ) في أحد الجانبين، (بَل) التخفيف في جانب المضاف إنما حصل (بِنَفسِ اتِّصَالِ الضَّمِيرِ) لأن الاتصال سابق على الإضافة لكون الضمير مفعولًا كما في الفعل مثل: يضربك ثم اعتبرت الإضافة ليحصل كمال الامتزاج؛ لأن المضاف والمضاف إليه في حكم الكلمة الواحدة، وإن كانت إضافة لفظية (ثُمَّ لَمَّا لَم يَعتَبِرُوا التَّخفِيفِ في: ضَارِبِكَ، وَشِبهِهِ) أي: حصول التخفيف بالإضافة لعدم إمكانه؛ لأن الساقط أولًا لا يمكن إسقاطه، (وَجَوَّزُوهُ) أي: وجوزوا ضاربك وشبهه (بِدُونِهِ) أي: من غير أن يحصل التخفيف (حَمَلُوا الضَّارِبَكَ) وشبهه في كونه جائزًا بدون التخفيف (عَلَيهِ) أي: على ضاربك وبين وجه الحمل؛ لأن الشيء لا يحمل على شيء ما لم يكن بينهما مناسبة بقوله: (لأَنَّهُمَا) أي: ضاربك والضاربك (مِن بَابٍ وَاحِدٍ، حَيثُ كَانَ كُلٌّ مِنهُمَا) أي: المضاف

اسمًا فاعلًا مضافًا إلى مضمر متصل محذوفًا تنوينه قبل الإضافة لا للإضافة، ولم يحملوا «الضارب زيد» عليه؛ لأنهما ليسا من باب واحد.

والدليل على أن سقوط التنوين في «ضاربك» لاتصال الكاف لا للإضافة أنها لو سقطت للإضافة لكان ينبغي أن يتصور ذلك أوّلًا على وجه يكون الضمير منصوبًا

والمضاف إليه (اسمًا فَاعِلًا) الظاهر أنه أراد بقوله: اسمًا فاعلًا على وزن فاعل سواء كان محلى باللام أو لم يكن (مُضَافًا إِلَى مَضمَرٍ مُتَّصِلٍ) وأراد أيضًا بالمضمر المتصل أن يكون ضميرًا متصلًا غائبًا كان أو مخاطبًا أو متكلمًا (مَحذُوفًا) صفة لقوله: اسمًا فاعلًا جرت على غير من هي له؛ لأن الحذف ههنا في الحقيقة صفة التنوين حيث يقوم به ولكن أجرى عليه (تَنوِينُهُ قَبلَ الإِضَافَةِ) لاتصال الضمير (لا لـلإِضَافَةِ) يعني: أن حذف التنوين من كل واحد منهما لاتصال الضمير ودخول اللام ليس للإضافة، فاشتركا في حذف التنوين لغير الإضافة مع اتحاد الجزئين، يعني: اشتركا في كون المضاف في كل منهما اسمًا فاعلًا، والمضاف إليه ضميرًا متصلًا؛ ولهذا حمل الضاربك وأمثاله على ضاربك، (وَلَم يَحمِلُوا الضَّارِبَ زَيدٍ عَلَيهِ) أي: على ضاربك؛ لأنه لم يجز أن يحمل على الضاربك؛ لعدم كونه أصلًا؛ (لأَنَّهُمَا) أي: الضارب زيد وضاربك (لَيسَا مِن بَابٍ وَاحِدٍ) لأن المضاف في الأول الصفة المعرفة باللام والمضاف إليه اسم ظاهر هو زيد مثلًا، وفي الثاني صفة مجردة عنه والمضاف إليه ضمير متصل بها فافترقا؛ ولذا لم يحمل لأنه لم يصح الحمل بدون المناسبة.

(وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ سُقُوطَ التَّنوينِ في: ضَارِبِكَ لاتّصَالِ الكَافِ) يعني: لاتصال الضمير وهو الكاف مثلًا (لا للإِضَافَةِ) يعني: ليس سقوط التنوين في ضاربك لإضافة الصفة (أَنَّهَا) أي: التنوين أنث الضمير باعتبار أنها حرف أو كلمة (لَو أُسقِطَت) مبني للمفعول (للإِضَافَةِ) يعني: لو كان سقوطها للإضافة إلى الضمير (لَكَانَ) جواب لو، وهي مع جوابها في محل الرفع خبر أن، وهي مع اسمها وخبرها خبر قوله: والدليل، (يَنبِغي أَن يُتَصَوَّرُ) مبني للمفعول (ذَلِكَ) أي: حصول التنوين ووجوده (أَوَّلًا) منصوب على الظرفية يعني: قبل الإضافة (عَلَى وَجهٍ) متعلق: بيتصور (يَكُونُ الضَّمِيرُ) فيه مضمرًا منفصلًا (مَنصُوبًا

بالمفعولية، ثم تضاف ويقال: «ضاربك» كما يتصور «ضاربٌ زيدًا»، ثم يضاف ويقال: «ضاربُ زيدٍ»، ولم يتصور «ضاربكَ»، فعلم أنها سقطت لاتصال الكاف لا للإضافة.

ولقائل أن يقول: لم لا يجوز أن يكون أصل ضاربك «ضاربٌ إياك» للفصل بالتنوين، ثم لما أضيف حذف التنوين، وصار الضمير المنفصل متصلًا، ....

بالمَفعُولِيَّةِ) لا متصلًا منصوبًا بها (**ثُمَّ تُضَافُ**) الصفة إلى الضمير ويسقط التنوين للإضافة (**وَيُقَالُ: ضَارِبُكَ**) بالإضافة (**كَمَا يُتَصَوَّرُ**) في الإضافة اللفظية أن يكون أولًا منونًا والمضاف إليه منصوبًا بالمفعولية مثل: (**ضَارِبٌ**) بالتنوين (**زَيدًا**) بالنصب على المفعولية (**ثُمَّ يُضَافُ**) أي: ضارب إلى زيد مثلًا (**وَيُقَالُ: ضَارِبُ زَيدٍ**) بالإضافة لحصول التخفيف بها (**وَلَم يُتَصَوَّرُ ضَارِبُكَ**) يعني: لم يرد ضاربك بالتنوين وإيراد الضمير على صورة الانفصال؛ لأنه لما لم يرد في استعمالهم لم يتصور ومع هذا اعتبار المفعولية أولًا، ثم الإضافة وحصول التخفيف بالإضافة يكون أوجب؛ لأنه إذا لم يكن كذلك يلزم أن تكون هذه الإضافة معنوية مفيدة للتعريف، ولم يقل به أحد ولهذا جاز: مررت برجل ضاربك، وامتنع: مررت بزيد ضاربك، (**فَعُلِمَ أَنَّهَا**) إنما (**سَقَطَت لاتِّصَالِ الكَافِ**) مثلًا لأن اتصال ضمير المتكلم والغائب كذلك، ولو قال: لاتصال الضمير لكان أولى؛ لكونه أعم، ولم يقل هكذا، بل قال: لاتصال الكاف؛ لأن الأمثلة السابقة وردت مع الكاف فبنى الكلام عليها لا للاختصاص، (**لا للإضَافَةِ**).

(**وَلِقَائِلٍ**) خبر مقدم (**أَن يَقُولَ**) مبتدأ مؤخر (**لَمَ لا يَجُوزُ**) قوله: لم أصله: لما بالألف ثم حذف إذا دخل اللام الجارة على ما الاستفهامية فرقًا بينها وبين الشرطية مثل قوله تعالى: ﴿فَنَاظِرَةُۢ بِمَ يَرۡجِعُ ٱلۡمُرۡسَلُونَ﴾ [النمل: 35] و﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ ۝١﴾ [النبأ: 1] (**أَن يَكُونَ أَصلُ ضَارِبِكَ ضَارِبٌ إِيَّاكَ**) لا ضاربك (**للفَصلِ**) حقيقة (**بالتَّنوِينِ**) لما سبق غير مرة أن التنوين يمنع الاتصال كسائر موانعه، (**ثُمَّ**) أي: بعد أن يكون الأصل فيه هذا (**لَمَّا أُضِيفَ**) ضارب إلى الكاف (**حُذِفَ التَّنوِينُ**) أي: تنوين ضارب للإضافة (**وَصَارَ الضَّمِيرُ المُنفَصِلُ مُتَّصِلًا**)

فصار «ضاربك»، وحصل التخفيف جدًّا، ثم حمل «الضاربك» عليه؛ لأنهما من باب واحد حيث كان كل واحد منهما اسمًا فاعلًا مضافًا إلى مضمر متصل من غير اعتبار حذف تنوينهما قبل الإضافة لا للإضافة، ولم يحملوا «الضارب زيد» عليه؛ لأنهما ليسا من باب واحد.

بعد الإضافة لا قبلها (**فَصَارَ ضَارِبُكَ**) بالإضافة والاتصال (**وَحَصَلَ التَّخفِيفُ**) بالإضافة من المضاف بحذف تنوينه ومن المضاف إليه باتصاله؛ لأنه أخف من الانفصال (**جِدًّا**) أي: قطعًا وجزمًا، (**ثُمَّ**) بعد هذا (**حُمِلَ الضَّارِبُكَ**) وإن لم يحصل التخفيف فيه قطعًا من كلا الجانبين (**عَلَيهِ**) أي: على ضاربك (**لأَنَّهُمَا مِن بَابٍ وَاحِدٍ حَيثُ كَانَ كُلٌّ واحد مِنهُمَا اسمًا فَاعِلًا مُضَافًا إِلَى مُضمَرٍ مُتَّصِلٍ مِن غَيرِ اعتِبارِ حَذفِ تَنوِينِهِمَا**) أي: حذف تنوين كل منهما (**قَبلَ الإِضَافَةِ**) فاشتركا في هذه الحالة فيصح الحمل لوجود المناسبة (**لا للإِضَافَةِ**) عطف على قوله: قبل الإضافة تقديره: بل باعتبار حذف تنوينهما لأجل الإضافة أما في ضاربك فظاهر مما سبق، وأما في الضاربك فلأنه لما حمل عليه فكأنه كان منونًا حذف للإضافة حكمًا كما فيه حقيقة، (**وَلَم يَحمِلُوا الضَّارِبَ زَيدٍ عَلَيهِ**) أي: على ضاربك؛ (**لأَنَّهُمَا لَيسَا مِن بَابٍ وَاحِدٍ**) كما كان الضاربك وضاربك من باب واحد فلم يصح الحمل، حيث كان المضاف إليه في الضارب زيد اسمًا ظاهرًا، وأجيب عنه: بأنه لا بد في الإضافة اللفظية من وجود الاستعمال بلا إضافة لكونها في تقدير الانفصال؛ لكون المضاف إليه مفعولًا أو فاعلًا أو نائبًا عنه، فكما لم يوجد ضاربك بالتنوين وصورة الانفصال لم يوجد أيضًا ضارب إياك بالتنوين، وحقيقة الانفصال لأن الاتصال أصل في الضمائر التي وضعها للاختصار، ومتى أمكن العمل بالأصل فلا يصار إلى الانفصال، وههنا لم يوجد شيء مما يوجب الانفصال فبقي على أصله فلم يوجد ضاربك ولا ضارب إياك، وما لو يوجد لم يتصور.

ولما فرغ من حمل الأمثلة المذكورة على الأجوبة عن استدلالات الفراء على جواز الضارب زيد شرع في أنها تكون إشارة إلى القواعد منبهًا على ما

واعلم أنا حملنا قوله: «وضعف: الواهب المائة الهجان وعبدها»، وقوله: «الضارب الرجل والضاربك» حملًا على نظيرهما على الأجوبة عن استدلالات الفراء على جواز «الضارب زيد» من جانب المصنف على موافقة بعض الشارحين، ولك أن تجعل كل واحدة منها إشارة إلى مسألة على حِدتها مناسبة للحكم بامتناع «الضارب زيد»، فمعنى قوله: «وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها» أنه ضعف عطف المجرد عن اللام على المحلى به المضاف إليه صفة مصدّرة باللام؛ لأنه بتوسط العطف يصير مثل: «الضارب زيد» كما عرفت، ....

حمل أولًا فقال: (وَاعلَم) فليحصل لك علم يفيد اليقين (أَنَّا حَمَلنَا قَولَهُ: وَضَعفُ الوَاهِبِ المِائَةِ الهِجَانِ وَعَبدِهَا، وَقَولَهُ: الضَّارِبُ الرَّجُلِ، وَ) قوله: (الضَّارِبُكَ؛ حَمَلًا عَلَى نَظِيرِهِمَا) أي: على نظير الأول من المختار في الحسن الوجه، ونظير الثاني من قوله: ضاربك (عَلَى الأَجوِبَةِ) متعلق بقوله: حملنا جمع جواب (عَن استِدلالاتِ) متعلق بالأجوبة (الفَرَّاءِ عَلَى جَوَازِ) متعلق: باستدلالات (الضَّارِبِ زَيدٍ) لما سبق من أنه استدل أولًا على جوازه بشعر الأعشى، وثانيًا استدل عليه بقوله: الضارب الرجل، وثالثًا استدل عليه بقوله: الضاربك، (مِن جَانِبِ المُصَنِّفِ) متعلق بالأجوبة كان المصنف أراد بإيراد هذه الأمثلة الجواب بكل منها عن استدلال الفراء حال كوننا (عَلَى مُوَافَقَةٍ) أي: موافقين (بَعضِ الشَّارِحِينَ وَ) لكن جاز (لَكَ أَن تَجعَلَ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنهَا) أي: من تلك الأمثلة (إِشَارَةً) مفعول ثان (إِلَى مَسأَلَةٍ) متعلق بقوله: إشارة (عَلَى حِدَتِهَا) حال من الواحدة المضاف إليه لكل أي: حال كون كل واحدة منها مستقلة في كونها مسألة واحدة (مُنَاسِبَةٍ) صفة لمسألة (للحُكمِ بامتِنَاعِ الضَّارِبِ زَيدٍ) يعني: تكون تلك المسألة دالة على امتناعه أيضًا، (فَمَعنَى قَولِهِ: وَضَعُفَ الوَاهِبِ المِائَةِ الهِجَانِ وَعَبدِهَا) يعني: معنى الضعف في هذا الشعر (أَنَّهُ) أي: الشأن (ضَعفُ عَطفِ) الاسم (المُجَرَّدِ عَن اللَّامِ) المضاف إلى ضمير المعطوف عليه (عَلَى) الاسم (المُحَلَّى بِهِ المُضَافُ إِلَيهِ صِفَةٌ) بالرفع؛ لأنه قائم مقام فاعل قوله: المضاف لأنه صفة جرت على غير من هي له (مُصَدَّرَةٌ باللَّامِ) وإنما ضعف (لأَنَّهُ بِتَوَسُّطِ العَطفِ يَصِيرُ) ذلك الكلام (مِثلُ: الضَّارِبِ زَيدٍ، كَمَا عَرَفتَ) من امتناعه

وإنما لم يحكم عليه بالامتناع بل بالضعف؛ لأنه قد يتحمل في المعطوف ما لا يتحمل في المعطوف عليه، وحينئذ يندفع ما فيه من توهم شائبة المصادرة على المطلوب على التقدير الأول، وإرجاع كل من الصورتين الأخيرتين إلى مسألة ظاهرة، وتضمن الرد على الفراء في الاستدلال بهما.

لأنه يلزم من هذا العطف ما يمتنع إضافته ويكون مثل هذا الكلام ضعيفًا.

(**وَإِنَّمَا لَم يُحكَم عَلَيهِ بالامتِنَاعِ**) كما حكم على: الضارب زيد به فيما سبق (**بَل**) حكم عليه (**بالضَّعفِ**) حيث قال: وضعف (**لأنّهُ قَد يَتَحَمَّلُ في المَعطُوفِ ما لا يَتَحَمَّلُ في المَعطُوفِ عَلَيهِ**) يعني: قد يجوز في المعطوف ما لا يجوز في المعطوف عليه؛ لأنه لا يلزم من العطف على الشيء أن يكون المعطوف مثل المعطوف عليه في جميع أحواله، حتى يلزم منه امتناع المعطوف إذا كان في المعطوف وصف لا يجوز أن يكون ذلك الوصف وصفًا للمعطوف عليه مثل: يا زيد والحارث، وكما فيما نحن فيه (**وَحِينَئذٍ**) أي: حين إذ كان إشارة إلى مسألة على حدة (**يَندَفِعُ مَا فِيهِ**) أي: في قوله: وضعف الواهب المائة الخ (**مِن تَوَهُّم**) بيان لما (**شَائِبَةِ المُصَادَرَةِ عَلَى المَطلُوبِ عَلَى التّقدِيرِ الأَوَّلِ**) أي: على كونه جوابًا عن استدلال الفراء على جواز الضارب زيد حيث لم يجعل جوابًا عن استدلال الفراء حتى يلزم المصادرة؛ لأنها إنما نشأت من حمله على الجواب عن استدلال الفراء به، (**وَإِرجَاعُ**) عطف على قوله: فمعنى قوله وضعف الواهب الخ، أي: ارجاعهما إلى مسألة ظاهرة لا يحتاج إلى البيان كما يحتاج إرجاع الأولى (**كُلٍّ مِن الصُّورَتَينِ الأخِيرَتَينِ إِلَى مَسأَلَةٍ ظَاهِرَةٌ**) يعني: يجوز أن يضاف الوصف المحلى باللام إلى الاسم المحلى به أيضًا، وإن لم يحصل التخفيف بالإضافة حملًا على الحسن الوجه في المختار لا أصلًا، ويجوز أيضًا أن يضاف الوصف المعرف باللام إلى الضمير دون التخفيف حملًا على الصفة المجردة عن اللام المضاف إلى الضمير (**وَتَضَمَّنَ**) عطف على: أن تجعل أي: ولك أن تجعل كل واحد من الثلاثة إشارة إلى مسألة على حدة وتضمن في كل من المسألتين الأخيرتين، (**الرَّدُّ عَلَى الفَرَّاءِ في الاستِدلالِ بِهِمَا**) لأنه لما لم يمكن الإضافة فيهما إلا بالحمل لا يمكن الاستدلال بهما؛ لأنه كالاستعارة من المستعير والسؤال من المحتاج الفقير.

(وَلَا يُضَافُ مَوْصُوفٌ إِلَى صِفَتِهِ) مع بقاء المعنى المفاد بالتركيب الوصفي بحاله؛ لأن لكل من هيئتي التركيب الوصفي والإضافي معنى آخر لا يقوم أحدهما مقام الآخر(وَ) لهذا المعنى بعينه (لَا) يضاف (صِفَةٌ إِلَى مَوْصُوفِهَا) فلا يقال: «مسجد الجامع» بمعنى: «المسجد الجامع»، و«جرد قطيفة» بمعنى «قطيفة جرد» ....

ولما فرغ من بيان ما تجوز إضافته معنوية كانت أو لفظية أراد أن يبين ما لا تجوز إضافته وإجابة ما يرد عليه فقال: «ولا يضاف موصوفٌ إلى صفته» أي: إلى صفة القائمة به أو بغيره؛ لأنه لا تجوز إضافة زيد الموصوف إلى العالم أبوه حال كونه مصاحبًا، (مَعَ بَقَاءِ المَعنَى المُفَادِ بالتَّركِيبِ الوَصفيّ) أي: بقاء المعنى الذي استفيد بالوصف التركيبي (بِحَالِهِ؛ لأنَّ لِكُلٍّ مِن هَيئَتَي التَّركِيبِ الوَصفي والإضَافي) يعني: لأن لوصف التركيب الوصفي معنى ووصف التركيب الإضافي (مَعنىً آخَرَ) بحيث (لا يَقُومُ أَحَدُهُمَا مَقَامَ الآخَرِ) يعني: أن معنى التركيب الوصفي لا يقوم ولا يستفاد من التركيب الإضافي وبالعكس؛ لأن معنى التركيب الوصفي الاتحاد في المعنى والاتفاق في الإعراب وغيره من الأمور العشرة إذا كان وصفًا له أو الخمسة إذا كان وصفًا لسببه، وأن يكون الثاني تابعًا للأول ومبينًا له، ومعنى التركيب الإضافي: أن يكون الثاني مغايرًا للأول في المعنى والإعراب وغيره من تلك الأمور والاتصال بينهما إنما يكون بواسطة الحرف حقيقة أو حكمًا فتغاير التركيبان فلا يقوم معنى أحدهما بالآخر فلا يضاف موصوف إلى صفته مع بقاء المعنى الوصفي.

«و» (لِهَذَا المَعنَى بِعَينِهِ) أي: للعلة المذكورة في عدم إضافة الموصوف إلى صفته من غير تفرقة «لا» (يُضَافُ) «صفةٌ إلى موصوفها» للزوم تقدم الصفة على موصوفها والصفة لكونها تابعة مخصصة أو موضحة لا يجوز تقديمها على موصوفها (فَلا يُقَالُ: مَسجِدُ الجَامِعِ، بِمَعنَى: المَسجِدِ الجَامِعِ) بإضافة الموصوف إلى الصفة إذ أصله المسجد الجامع ثم أضيف لعد التجريد؛ لأن التجريد شرط في الإضافة المعنوية، (وَ) لا (جَردِ قَطِيفَةٍ بِمَعنَى: قَطِيفَةِ جَردٍ) بإضافة الصفة إلى موصوفها؛ لأن أصله: قطيفة جرد ثم قدمت الصفة وأضيفت إلى موصوفها؛ ولذا قال الشارح بمعنى: المسجد الجامع وقطيفة جرد على

خلافًا للكوفيين، فإن «مسجد الجامع» عندهم بمعنى: «المسجد الجامع»، و«جرد قطيفة» بمعنى: «قطيفة جرد» من غير فرق.

(وَ) يرد على القاعدة الأولى: هي قوله: «ولا يضاف موصوف إلى صفته» (مِثْلُ: «مَسْجِدُ الْجَامِعِ، وَجَانِبُ الْغَرْبِيِّ، وَصَلَاةُ الْأُولَى، وَبَقْلَةُ الْحَمْقَاءِ») فإن في كل واحد من هذه التراكيب أضيف موصوف إلى صفته، فإن «الجامع» صفة المسجد، و«الغربي» صفة الجانب، و«الأولى» صفة الصلاة، و«الحمقاء» صفة البقلة، وقد أضيف إليه موصوفاتها.

التوصيف فيهما (**خِلافًا للكُوفِيَّةِ**) حيث جوزوا إضافة الموصوف إلى صفته والصفة إلى موصوفها؛ (**فإِنَّ مَسجِدَ الجَامِعِ**) بالإضافة (**عِندَهُم بمَعنى: المَسجِدِ الجَامِعِ**) بالتوصيف (**وَجَردَ قَطِيفَةٍ**) بالإضافة أيضًا (**بمَعنَى: قَطِيفَةٍ جَردٍ**) بالتوصيف (**مِن غَيرِ فَرقٍ**) لأنهم قالوا: الإضافة لتخفيف المضاف بحذف التنوين، كما في الثاني أو بحذف اللام كما في الأول، وهذه الفائدة إذا حصلت تجوز الإضافة كيف ما كان.

«و» (**يَرِدُ**) فيه إشارة إلى أن الواو ههنا للاستئناف يعني: جواب عن السؤال المقدر (**عَلَى القَاعِدَةِ الأُولَى**) صفة القاعدة تأنيث أول (**هِيَ**) أي: القاعدة الأولى (**قَولُهُ**) أي: قول المصنف (**وَلا يُضَافُ مَوصُوفٌ إِلَى صِفَتِهِ**) «مثل: مسجد الجامع» بالإضافة «وجانب الغربي» بها أيضًا «وصلاة الأولى، وبقلة الحمقاء» (**فإِنّ في كُلِّ وَاحِدٍ مِن هَذِهِ التَّراكيبِ أُضيفَ مَوصُوفٌ إِلَى صِفَتِهِ؛ فإِنّ الجَامِعَ صِفَةُ المَسجِدِ**) في الأصل لبيان أن في المسجد معنى الجمعية لأن في الجامع معنى الجمع وهو يدل على الجمعية؛ لأن المسجد جامع للجماعة والأفعال التي في الصلاة (**وَالغَربِي صِفَةُ الجَانِبِ**) لبيان أن فيه معنى هو الغربية (**وَالأُولَى صِفَةُ الصَّلاةِ**) لبيان معنى قائم بها وهو الأولية (**وَالحَمقَاءُ صِفَةُ البَقلَةِ**) لبيان معنى قائم بها، وهو الحمق كما أن العالم في قولك: جاءني زيد العالم لبيان معنى قائم به وهو العلم (**وَقَد أُضِيفَ**) بعد التجريد (**إِلَيهَا مَوصُوفَاتُهَا**) يعني: قد أضيف بعد التجريد عن اللام إلى كل صفة موصوفها فالمسجد أضيف إلى الجامع والجانب أضيف إلى الغربي، والصلاة إلى الأولى، والبقلة إلى الحمقاء، وهذا هو

وأجيب: بأن مثل هذه التراكيب (مُتَأَوَّلٌ) فـ«مسجد الجامع» متأول بمسجد الوقت الجامع، وذلك يحتمل معنيين:

أحدهما: أن يكون الوقت مقدرًا في نظم الكلام، ويكون المسجد مضافًا إليه، والجامع صفة للوقت، فيندفع الإيراد بوجهين، فأحدهما أن الجامع ليس مضافًا إليه ولا صفة للمضاف.

وثانيهما: أن يكون «الوقت» محذوفًا، و«الجامع» قائمًا مقامه منطويًا عليه،

السؤال المقدر، (وَأُجِيبَ) عنه (بأنّ مِثلَ هَذِهِ التَّرَاكِيبِ) يعني: كل تركيب يفهم من ظاهره أن الموصوف أضيف إلى صفته «متأولٌ» التأول: التطلب يعني: طلب المآل بالصرف عن ظاهره، (فَمَسجِدُ الجَامِعِ) بالإضافة (مُتَأَوَّلٌ بِمَسجِدِ الوَقتِ الجَامِعِ) بتقدير الموصوف المضاف إليه فلما حذف ذلك اختصارًا أقيمت الصفة مقامه فأخذت حكمه فصار كأنه المضاف إليه في الظاهر، وفي الحقيقة المضاف إليه هو الموصوف المحذوف (وَذَلِكَ) أي: هذا التأويل (يَحتَمِلُ مَعنَيينِ، أَحَدُهُمَا) أي: أحد المعنيين (أَن يَكُونَ الوَقتُ) الموصوف المضاف إليه (مُقَدَّرًا في نَظمِ الكَلامِ) بحيث يكون كأنه مذكور لا يحذف نسيًا منسيًّا؛ لأن المقدر كالمذكور والمحذوف لفظًا كالثابت (وَيَكُونُ المَسجِدُ مُضَافًا إِلَيهِ) أي: إلى الوقت المقدر (وَ) يكون (الجَامِعُ صِفَةً للوَقتِ) يعني: للوقت المقدر، كما كان الحال كذلك إذا كان الوقت مذكورًا لفظًا؛ (فَيَندفِعُ الإِيرَادُ) المذكور (بوَجهَينِ، فأَحدُهُما أنَّ الجَامِعَ لَيسَ مُضَافًا إِلَيهِ) للمسجد بل المضاف إليه له هو الوقت المقدر، (وَ) أن الجامع (لا) يكون (صِفَةً للمُضَافِ) وهو المسجد بل إنما يكون صفة للوقت المقدر (وَثَانِيهِمَا) أي: ثاني الوجهين (أَن يَكُونَ الوَقتُ) المضاف إليه الموصوف (مَحذُوفًا) المراد به ههنا أن يكون محذوفًا نسيا منسيًّا؛ ليكون مقابلًا للقسم الأول؛ لأنه فيه محذوف أيضًا إلا أنه لما كان مقدرًا صار كأنه ليس بمحذوف فكان مذكورًا حكمًا وههنا ليس كذلك، (وَالجَامِعُ) أي: ما كان صفته (قَائِمًا) وهذا من قبيل عطف شيئين على معمولي عامل واحد بعاطف واحد (مُقَامَهُ) أي: مقام ذلك المحذوف حال كونه (مُنطَوِيًا) أي: مشتملًا (عَلَيهِ) لأن النائب مناب الشيء يؤدي مؤداه ويغني عنه؛

فيكون بمنزلة الصفات الغالبة، فيضاف «المسجد» إليه، فيندفع الإيراد بوجه واحد، وهو أن الجامع ليس صفة للمضاف.

وعلى هذا القياس «صلاة الأولى» و«بقلة الحمقاء» يتأول بقوله: صلاة الساعة الأولى، وبقلة الحبة الحمقاء على الاحتمالين المذكورين، ....

(فَيَكُونُ) الجامع القائم مقام الموصوف المحذوف (بِمَنـزِلَةِ الصِّفَاتِ الغَالِبَةِ) لما أضيف إلى موصوفها لأن الصفة إذا جعلت صفة لغير موصوفها بعلاقة تكون بمنـزلة الصفات الغالبة يعني: تكون صفة مجازية كالحكيم والعظيم حيث وقعًا صفة للقرآن في قوله تعالى: ﴿يسٓ ۝١ وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ ۝٢﴾ [يس: 1، 2]، و﴿وَٱلْقُرْءَانَ ٱلْعَظِيمَ﴾ [الحجر: 87] لأن الموصوف بالحكم والعظم في الحقيقة صاحبه كذلك ههنا الموصوف بالجامع في الحقيقة هو الوقت فلما حذف نسيًا منسيًّا جعل وصفًا للمسجد مجازًا، (فَيُضَافُ المَسجِدُ) الموصوف (إِلَيهِ) أي: إلى الجامع بحذف اللام عنه فقيل: قد أضيف الموصوف إلى الصفة (فَيَندَفِعُ الإِيرَادُ) المذكور (بِوَجهٍ وَاحِدٍ، وَهُوَ) أي: ذلك الوجه (أَنّ الجَامِعَ لَيسَ صِفَةً لِلمُضَافِ) الذي هو المسجد في الحقيقة ولا مضافًا إليه له والمضاف إليه والموصوف في الحقيقة هو المحذوف، وهذا قائم مقامه (وَعَلَى هَذَا القِيَاسِ) أي: القياس الذي أجرى في المسجد الجامع (صَلاةُ الأُولَى، وَبَقلَةُ الحَمقَاءِ) حيث (يَتَأَوَّلُ) التركيب الأولى (بِقَولِهِ: صَلاةِ السَّاعَةِ الأُولَى، وَ) الثاني بقوله: (بَقلَةِ الحَبَّةِ الحَمقَاءِ) هي واحد حب الحنطة ونحوها كتمرة وتمر إلا أنها بالكسر بذور الصحراء مما ليس بقوت للبشر، وهذا حق؛ لأن ما كان قوتًا للبشر لشرفه استحق الفتحة؛ لأنها أشرف من الكسرة لكونها علوية وهي سلفية، ولكثرة استعماله أيضًا، وإنما وصفوها بالحمق؛ لأنها تنبت في مجاري السيول ومواطئ الأقدام، وما ينبت ههنا يكون سريع الزوال، ولو كان لها إدراك ما لنبت في الأراضي الخالية فانتهت إلى غايتها، (عَلَى الاحتِمَالَينِ المَذكُورَينِ) أي: على احتمال أن يكون الموصوف مقدرًا في نظم الكلام، ويكون المضاف مضافًا إليه والصفة صفة له فيندفع الإيراد من وجهين وأن يكون محذوفًا نسيًا منسيًّا، فتكون الصفة صفة له مجازية فيندفع الإيراد بوجه واحد. وقال الرضي: ويجوز

لكن هذا التأويل لا يتمشى في جانب الغربي، فإنه لا شك أن المقصود توصيف الجانب بالغربية لا توصيف مكان هو جانبه بها، اللهم إلا أن يقال: هناك مكانان جزء وكل، فالمكان ....

عندي أن تكون أمثلة إضافة الموصوف إلى صفته من باب طور سيناء، وذلك أن تجعل الجامع مسجدًا مخصوصًا، والغربي جانبًا مخصوصًا، والأولى صلاة مخصوصة والحمقاء بقوله: مخصوصة فهي من الصفات الغالبة ثم يضاف المسجد والجانب والصلاة والبقلة المحتملة إلى هذه الصفة المختصة لفائدة التخصيص فتكون صلاة الأولى كصلاة الوتر وبقلة الحمقاء كبقلة الكزبرة وجانب الغربي كجانب اليمين، إلى هنا كلامه، ومن هذا يفهم أنه اختار الاحتمال الثاني، وقوله: صلاة الساعة الأولى هي أول ساعة بعد زوال الشمس يعني: أول وقت الظهر أو أول ساعة فرضت فيها الصلاة أو أول ساعة أديت الصلاة فيها بالجماعة، (لَكِن) استدراك من قوله: وعلى هذا القياس صلاة الأولى على الاحتمالين أي: إلا أن (هَذَا التَّأوِيلِ) المراد به التأويل على الاحتمالين لا على الاحتمال الأخير فقط، كما هو المتبادر من كلمة هذا (لا يَتَمَشَّى) أي: لا يجري (في) المثال الأخير وهو قوله: (جَانِبِ الغَربي، فَإِنّهُ) أي: الشأن (لا شَكَّ أنّ المَقصُودَ) من هذا التركيب (تَوصِيفُ الجَانِبِ بالغَربِيَّةِ) أي: جعل الجانب موصوفًا بكونه منسوبًا إلى الغرب بالإيضاح؛ لأن الجانب اسم جنس وإن كان معرفًا باللام يحتمل أن يكون يمينًا وضده وشرقًا وعكسه فلما وصف بالغربية تبين ما هو المقصود واتضح، (لا تَوصِيفُ) عطف على توصيف الجانب أي: ليس المقصود ههنا توصيف (مَكَانٍ هُوَ) أي: المكان (جَانِبُهُ بِهَا) أي: جانب المكان فالضميران راجعان إلى المكان؛ لأن المكان ههنا ليس بمنسوب إليه بل منسوب والمنسوب إليه ليس إلا الغرب؛ إذ لو كان المكان هو المنسوب إليه لقيل: مكاني كما يقال مكي في المنسوب إلى مكة، فالمعنى: جانب المكان المنسوب إلى الغرب، وهذا ليس بمراد بل المراد الجانب المنسوب إلى الغرب، (اللَّهُمَّ إلَّا أن يُقَالَ: هِنَاكَ) أي: في المواضع التي اعتبرت جانبًا (مَكَانَانِ جُزءٌ) يكون مشمولًا (وَكُلٌّ) يكون شاملًا له؛ (فَالمَكَانُ

الذي أضيف إليه الجانب هو الجزء، والإضافة بيانية، والمكان الذي اعتبر الجانب بالنسبة إليه هو الكل، فيستقيم المعنى. ويرد على القاعدة الثانية: وهي قوله: (وَ) لا صفة إلى موصوفها (مِثْلُ: «جُرْدُ قَطِيفَةٍ، وَأَخْلَاقُ ثِيَابٍ») فإن أصلهما: «قطيفة جرد، وثياب أخلاق» ثم قدمت الصفة على الموصوف وأضيف إليه.

وأجيب عنه: بأنه (مُتَأَوَّلٌ) بأنهم حذفوا «قطيفة» من قولهم: «قطيفة جرد» ....

الَّذِي أُضِيفَ إِلَيهِ الجَانِبُ هُوَ) أي: ذلك المكان **(الجُزءُ)** وهو الموصوف **(وَالإِضَافَةُ)** أي: إضافة الجانب إلى ذلك الجزء **(بَيَانِيَّةٌ)** لأن بين المضاف والمضاف إليه عمومًا وخصوصًا من وجه، **(وَالمَكَانُ الَّذِي اعتُبِرَ الجَانِبُ بالنِّسبَةِ إِلَيهِ)** أي: إلى الجزء المضاف إليه **(هُوَ)** راجع إلى الموصول **(الكُلُّ)** فيكون حينئذ من إضافة العام إلى الخاص مثل: خاتم فضة، فيكون التقدير جانب الجزء المنسوب إلى الغرب **(فَيَستَقِيمُ المَعنَى)**.

«و» **(يَرِدُ عَلَى القَاعِدَةِ الثَّانِيةِ، وَهِيَ)** أي: تلك القاعدة **(قَولُهُ: وَلَا)** يضاف **(صِفَةٌ إِلَى مَوصُوفِهَا)** «مثل: جرد» جمع أجرد مثل: احمر حمر، وفي الحاشية: خرقه بي ريشه ازكهنكى وفرسودكى، «قطيفةٍ» على وزن وظيفة وهي دثار دوريش «وَأخلاقِ» جمع خلق بكسر اللام يقال: ثوب خلق أي: بال «ثياب» جمع: ثوب مثل: دار وديار **(فإِنَّ أَصلَهُمَا)** أي: أصل هذين التركيبين **(قَطِيفَةُ جَردٍ)** وجرد ههنا مصدر بمعنى المفعول؛ لأن المناسب الإفراد لمطابقة الصفة الموصوف لا جمع كما قلنا: جعل صفة للقطيفة على أن يكون في معنى قطيفة مجردة لبيان معنى قائم بها وهو كونها بلا ريش، **(وَثِيَابُ أَخلاقٍ)** لبيان معنى قائم بالثياب وهو كونها خلقة، **(ثُمَّ قُدِّمَت الصِّفَةُ)** فيهما **(عَلَى المَوصُوفِ وَأُضِيفَت)** أي: الصفة **(إِلَيهِ)** أي: إلى الموصوف مع بقاء المعنى المفاد من التركيب الوصفي، **(وَأُجِيبَ عَنهُ)** أي: عن هذا الإيراد **(بأَنَّهُ)** أي: بأن مثل هذا «متأولٌ» يعني: أول مثل هذا بجعله من باب إضافة العام إلى الخاص بيانًا وتخصيصًا، لا من باب إضافة الصفة إلى موصوفها حتى يرد هذا السؤال، وهذا متأول **(بأَنَّهُم)** أي: بأن النحاة أو بأن العرب **(حَذَفُوا قَطِيفَةَ)** يعني: حذفوا الموصوف **(مِن قَولِهِم: قَطِيفَةُ جَردٍ)** حذفًا لازمًا بحيث لم يلتفت إليه

حتى صار كأنه اسم غير صفة، فلما قصدوا تخصيصه، لكونه صالحًا لأن يكون قطيفة وغيرها مثل: «خاتم» في كونه صالحًا لأن يكون فضة وغيرها أضافوه إلى جنسه الذي يتخصص به كما أضافوا خاتمًا إلى فضة، فليس إضافته إليها من حيث إنه صفة لها، بل من حيث إنه جنس مبهم أضيف إليها ليتخصص، وعلى هذا القياس «أخلاق ثياب».

أصلًا، (حَتَّى صَارَ) قوله: جرد (كَأَنَّهُ اسمٌ غَيرُ صِفَةٍ) في أنه يستعمل بدون الموصوف كرجل وفرس؛ لأن الصفات لكونها عرضًا قائمًا بالغير لا بد لها من موصوف مذكور أو مقدر يقوم هو به، فلما لم يكن مذكورًا ولا مقدرًا علم أنها لم تكن صفة وجه صيرورته اسمًا أنه قصد به ذات الجرد مع قطع النظر عن كونه وصفًا قائمًا بالغير فلم يطلب له موصوف، (فَلَمَّا قَصَدُوا تَخصِيصَهُ) ليكون تمييزًا؛ (لِكَونِهِ صَالِحًا) لإبهامه وشيوعه؛ (لأن يَكُونَ قَطِيفَةً وَغَيرَها) يعني: أن جردًا يصلح أن يطلق على كل ما لا ريش له سواء كان في أصله ريش ثم جرد كالقطيفة أو لا كالسمك، (مِثلُ: خَاتِم) وباب (في كَونِهِ) أي: في كون كل من خاتم وباب (صَالِحًا؛ لأن يَكُونَ فُضَّةً وَغَيرَها) يعني: لأن يكون أصله فضة وذهبًا ورصاصًا، ولأن يكون أصل الباب ساجًا وغيره، (أَضَافُوهُ) أي: جرد (إلَى جِنسِهِ) وهو ما كان في أصله ريش ثم جرد عنه كالقطيفة (الَّذِي يَتَخَصَّصُ بِهِ) أي: الجرد بإضافته إلى ذلك الجنس، فقالوا: جرد قطيفة ليعلم أن الجرد من الذي فيه ريش ثم جرد عنه، (كَمَا أضَافُوا خَاتَمًا) وبابا (إلَى فَضَّةٍ) وساج، (فَلَيسَ إضَافَتُهُ) أي: إضافة جرد (إِلَيهَا) أي: إلى قطيفة (مِن حَيثُ إنّهُ) أي: جرد (صِفَةٌ لَهَا) أي: للقطيفة ثم قدم وأضيف إليها حتى يرد ذلك السؤال، (بَل) إضافته إليها (مِن حَيثُ إنّهُ) أي: الجرد (جِنسٌ مُبهَمٌ) يقبل التخصيص (أُضِيفَ إِلَيهَا لِيَتَخَصَّصَ) حتى لو لم يضف يبقي على عمومه ولم يعلم من أي جنس (وَعَلَى هَذَا القِيَاسِ) قوله: (أَخلاقُ ثِيابٍ) يعني: كان في الأصل ثياب أخلاق فحذف ثياب نسيًا منسيًا بحيث لم يلتفت إليه أصلًا حتى صار أخلاق اسمًا مبهمًا يصلح لأن يكون ثيابًا وغيرها، فلما أريد تخصيصه أضيف إلى جنسه الذي يتخصص بإضافته إليه فإضافته إليه ليس من حيث إنه صفة له، بل

(وَلَا يُضَافُ اسْمٌ مُـمَاثِلٌ) أي: مشابه (لِلْمُضَافِ إِلَيْهِ مَن قَتَلَ قَتِيلًا فِي الْعُمُومِ وَالْخُصُوصِ) إلى ذلك المضاف إليه سواء كانا مترادفين (كَـ«لَيْثٍ وَأَسَدٍ») في الأعيان والجثث (وَحَبْسٍ وَمَنْعٍ») في المعاني والأحداث، أو غير مترادفين بل متساويين في الصدق كالإنسان والناطق (لِعَدَمِ الْفَائِدَةِ) في ذكر المضاف إليه، ......

من حيث إنه جنس مبهم أضيف إليه ليتخصص.

«ولا يضاف اسمٌ مماثلٌ» (أي: مُشَابِهٌ) «للمضاف إليه» أي: يصير مضافًا إليه على تقدير الإضافة مجازًا بعلاقة الأولية كقوله تعالى: ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعۡصِرُ خَمۡرٗاۖ﴾ [يوسف: 36]، وقوله عليه الصلاة والسلام: (مَن قَتَلَ قَتِيلًا) «في العموم» مثل: كل وجميع فلا يقال: كل الجميع ولا جميع الكل فإنهما متماثلان في العموم، «والخصوص» (إِلَى ذَلِكَ المُضَافِ إِلَيهِ) متعلق بقوله: ولا يضاف وهذا أيضًا من قبيل المجاز الأولى، (سَوَاءٌ كَانَا) أي: المضاف والمضاف إليه (مُتَرَادِفَينِ) بحيث يكون معناهما واحدًا «كليثٍ وأسدٍ» (في الأعيانِ) جمع عين وهو ما يقوم بذاته كزيد (وَ) رجل و(الجُثَثُ) بضم الجيم وفتح الثاء المثلثة جمع الجثة وهو شخص الإنسان فهي أخص من الأعيان؛ لأن الأعيان تعم الإنسان وغيره فيكون بينهما عموم وخصوص مطلق، «وحبسٌ ومنعٌ» (في المَعَاني) جمع معنى وهو ما يتعلق به القصد (وَالأَحدَاثِ) جمع حدث وهو معنى قائم بالغير كالضرب والطول إلا أنه يختص بالمصادر فتكون المعاني أعم فبينهما عموم وخصوص مطلق أيضًا، ولم يورد مثالًا للعموم لقلته ولانفهامه من أمثلة التخصيص، ولكون هذه الأمثلة صالحة لمثال العموم أيضًا بأن يراد بالعموم عموم النوع لا عموم الجنس فإن أريد به فأمثلته متروكة (أَو غَيرَ مُتَرَادِفَينِ، بَل) يكونان (مُتَسَاوِيينِ في الصِّدقِ) يعني: يصدق أحدهما على ما يصدق عليه الآخر (كالإِنسَانِ) لأن معنى الإنسان باعتبار النوع الحيوان الناطق (وَالنَّاطِقِ) معناه ذات متصف بالنطق إلا أن أحدهما يصدق على ما يصدق عليه الآخر لصحة الحمل حيث يقال: الإنسان ناطق والناطق إنسان، فلا يضاف أحد هذه الأمثلة إلى آخر، فلا يقال: ليث أسد ولا أسد ليث ولا حبس منع ولا منع حبس ولا إنسان ناطق ولا ناطق إنسان بالإضافة فيها؛ «لعدم الفائدة» (في ذِكرِ المُضَافِ إِلَيهِ) من تعريف المضاف أو

فإنك إذا قلت: «رأيتُ ليثَ أسدٍ» لا تفيد إلا ما تفيده «رأيتُ ليثًا» بدون ذكر الأسد، وإضافة الليث إليه، فيكون ذكر الأسد وإضافة الليث إليه لغوًا لا فائدة فيه (بِخِلَافِ) إضافة العام إلى الخاص في مثل: («كُلُّ الدَّرَاهِم، وَعَيْنُ الشَّيْءِ»، فَإِنَّهُ) أي: المضاف فيهما (يَخْتَصُّ) أي: يصير خاصًا بسبب إضافته إلى المضاف إليه، ولا يبقى على عمومه سواء أفادت الإضافة التعريف أو التخصيص، وأعمية العين عن الشيء إذا كان

تخصيصه بالإضافة فيها؛ لأن فيها تخفيف المضاف بحذف التنوين منه فيكون في نفس الإضافة فائدة التخفيف؛ ولذا قال الشارح ذكر المضاف إليه؛ لأنه لا فائدة في ذكره (فَإِنَّكَ إِذَا قُلتَ: رَأَيتُ لَيثَ أَسَدٍ) بالإضافة (لا تُفِيدُ) من هذا القول (إِلَّا مَا تُفِيدُهُ) أي: ما تفيده من قولك: (رَأَيتُ لَيثًا بِدُونِ ذِكرِ الأسدِ) الذي يكون مضافًا إليه (وَإِضَافَةِ اللَّيثِ إِلَيهِ، فَيَكُونُ ذِكرُ الأَسَدِ، وإِضَافَةِ اللَّيثِ إِلَيهِ لَغوًا لا فَائِدَةَ فيهِ) أي: في ذكر الأسد؛ لأنه ليس في ذكر المضاف إليه فائدة، ويجب على العاقل أن يحترز من أن يكون في كلامه لغو لا فائدة فيه؛ لأنه يكون سببًا لحمله على السفه أو الجنون.

«بخلاف» (إِضَافَةِ العَامِّ إِلَى الخَاصِّ) جعل متعلقًا بقوله: لعدم الفائدة ويحتمل أن يتعلق بالأمثلة أي: الاسم المماثل كليث وأسد ملابس بخلاف، فإن لفظ الكل ليس مماثلًا للدراهم ولفظ العين أيضًا ليس مماثلًا للشيء بالإضافة بل يصير خاصا (في مِثلِ) «كل الدراهم وعين الشيء» أراد بالمثال كل تركيب إضافي أضيف فيه العام إلى الخاص، «فإنه» (أَي: المُضَافَ) وهو كل وعين (فِيهِمَا) «يختص» (أَي: يَصِيرُ خَاصًّا) لكونه عاما (بِسَبَبِ إِضَافَتِهِ إِلَى المُضَافِ إِلَيهِ) الخاص (ولا يَبقَى عَلَى عُمُومِهِ) بل يكون خاصا (سَوَاءٌ أَفَادَت الإِضَافَةُ التَّعرِيفَ) أي: تعريف المضاف، لأن المضاف إليه معرف باللام المفيدة تعريف ما دخلت هي عليه والإضافة معنوية (أَو التَّخصِيصَ) أي: تخصيص المضاف إذا كانت اللام للجنس وأعمية لفظ كل من الدراهم ظاهرة بحيث لا تحتاج إلى البيان فيكون بمعنى جميع الدراهم؛ لأن الكل إذا أضيف إلى المعرفة يكون بمعنى الجميع وههنا كذلك وإلى النكرة يكون بمعنى كل واحد قد سبق تحقيقه، (وَ) أما (أَعَمِّيَّةِ العَينِ عَن الشَّيءِ) أي: كون العين عاما والشيء خاصا (إِذَا كَانَ

اللام فيه للعهد ظاهرة. وأما إذا كان للجنس ففيها خفاء.

(وَ) يرد على قولهم: «لا يضاف اسم مماثل للمضاف إليه في العموم والخصوص» (قَوْلُهُمْ: «سَعِيدُ كُرْزٍ» وَنَحْوُهُ) فإن «سعيدًا» و«كرزًا» اسمان لمسمى واحد كـ«ليث وأسد» مع أنه أضيف أحدهما إلى الآخر.

فأجيب عنه: بأنه (مُتَأَوَّلٌ) بحمل أحدهما على المدلول والآخر على اللفظ،

اللَّامُ فِيهِ) أي: في الشيء (للعَهدِ) أي: للعهد الخارجي أو الذهني بحسب القرائن كما تريد مثلًا زيدًا فتقول: عين زيد أو عمرو (ظَاهِرَةٍ) لا تحتاج إلى البيان (وَأَمَّا إذَا كَانَ) اللام فيه (للجِنسِ فَفِيهَا) أي: في أعمية العين عن الشيء (خَفَاءٌ) قلنا: العين قبل الإضافة ما يقوم بذاته سواء كان موجودًا أو معدومًا، فيكون العين عاما والشيء في عرفهم مختص بالموجود فيكون خاصا؛ فلما أضيف العين صار خاصا فيكون التقدير عين الموجود، وقال المحشي: تزيل الخفاء صحة عين اللاشيء ونفس اللاشيء والخفاء إنما جاء من جعل الشيء شاملًا لغير الموجود في الخارج كما هو اللغة انتهى. وفي بعض الشروح أن لفظ العين قبل الإضافة جاز أن يطلق على العدم المحض، والعدم المطلق وبعدها يختص بالشيء الذي لا يطلق إلا على الموجود، تم كلامه وهذا يؤيد ما قلنا أيضًا.

«و» (يَرِدُ عَلَى قَولِهِم) أي: قول النحاة أو العرب (لا يُضَافُ اسمٌ مُمَاثِلٌ للمُضَافِ إِلَيهِ في العُمُومِ والخُصُوصِ) إلى ذلك المضاف إليه «قولهم: سعيد كرزٍ» بضم الكاف «ونحوه» مثل: قبيس قفة، وزيد بطة، اعلم أنه إذا اجتمع لرجل اسم غير مضاف ولقب أضيف اسمه إلى لقبه لكون اللقب أشهر غالبا فقيل: هذا سعيد كرزٍ، وأما إذا كان مضافًا أجرى اللقب على الاسم لكون الاسم أصلًا فقيل: هذا عبد الله بطة أو قفة، والمراد بالإجراء عليه جعله خبرًا أو عطف بيان له، (فَإِنّ سَعِيدًا وَكُرزًا اسمَانِ لِمُسَمًّى) إلا أن الأول اسم والثاني لقب (وَاحِدٍ) تأكيد له (كَلَيثٍ وَأَسدٍ مَع أَنَّهُ أُضِيفَ أَحدُهُمَا إِلَى الآخَرِ) يعني: أضيف الاسم إلى اللقب، (فأُجِيبَ) عنه (بأَنّهُ) أي: مثل هذا القول «متأولٌ» يعني: يأول هذا القول (بِحَملِ أَحَدِهِمَا) أي: أحد اللفظين يعني: الاسم (عَلَى المَدلُولِ) والمسمى (وَالآخِرِ) أي: اللفظ الآخر يعني: اللقب (عَلَى اللَّفظِ)

فكأنك إذا قلت: «جاءني سعيدُ كرزٍ» قلت: جاءني مدلول هذا اللفظ، ولم يقولوا: «كرزٌ سعيدٌ»؛ لأن قصدهم بالإضافة التوضيح، واللقب أوضح من الاسم غالبًا.

(وَإِذَا أُضِيفَ الْاسْمُ الصَّحِيحُ) وهو في عرف النحاة: «ما ليس في آخره حرف علة» (أَوِ الْمُلْحَقُ بِهِ) وهو: «ما في آخره واو أو ياء ما قبلهما ساكن»، وإنما كان ملحقًا بالصحيح؛ لأن حروف العلة بعد ....

والدال، (فَكَأَنَّكَ إِذَا قُلتَ: جَاءَني سَعيدُ كُرزٍ) بالإضافة (قُلتُ: جَاءَني مَدلُولُ هَذَا اللَّفظِ) أي: مدلوله ومسماه (وَلَم يَقُولُوا) جاءني (كُرزُ سَعيدٍ) بإضافة اللقب إلى الاسم مع كون الاسم أصلًا واللقب عارضًا، والأصل في مثل هذا أن يضاف العارض إلى الأصل كخاتم فضة وغلام زيد وضرب اليوم، وغيرها من الإضافة اللفظية من نحو: ضارب زيد وحسن الوجه فعلى هذا إضافة كرز إلى سعيد أولى من عكسه؛ (لأنَّ قَصدَهُم بالإضَافَةِ التَّوضِيحُ) أي: توضيح المضاف إذا كان المضاف إليه معرفة أو تخصيصه إذا كان نكرة (وَاللَّقَبُ أَوضَحُ مِن الاسمِ غَالِبًا) لأن اللقب ما وضعه الناس وما وضعوه يكون أشهر فيما بينهم، والاسم ما وضعه أبوه فيكون أقل استعمالًا فأوضحوه بالإضافة إليه.

ولما فرغ من بيان ما جاز إضافته وما لم يجز شرع في بيان الحروف الأواخر من جواز إثباتها وحذفها فقال: «وإذا أضيف الاسم الصحيح» (وَهُوَ في عُرفِ النُّحَاةِ) احتراز عن عرف الصرفيين، ولذا لم يقيد بيان الملحق بعرفهم إذ ليس لغيرهم فيه عرف (مَا لَيسَ في آخِرِهِ حَرفُ عِلَّةٍ) واو أو ياء أو ألف سواء كان عينه أو فاؤه صحيحين مثل: عمرو أو لا يعني: أو فاؤه مثل زيد أو عينه مثل وعد ويسر؛ لأن غرضهم البحث عن أواخر الكلم حيث يكون الإعراب فيها لفظيًّا أو تقديريًّا «أو الملحق به» أي: الاسم الذي ألحق بالاسم الصحيح حتى يجري مجراه، (وَهُوَ) أي: الاسم الملحق به (مَا في آخِرِهِ وَاوٌ أَو يَاءٌ مَا قَبلَهُمَا) أي: قبل كل واحد منهما حرف (سَاكِنٌ) سواء كان ذلك الساكن حرف علة أيضًا كمرمي ومغزو أو غيره كظبي ودلو، ومعنى إلحاقه بالصحيح على ما قلنا آنفًا أن يكون إعرابه بالحركات الثلاث كالصحيح، (وَإِنَّمَا كَانَ مُلحَقًا بالصَّحِيحِ) في تحمل الحركات الثلاث فيكون الإعراب فيه لفظًا؛ (لأنَّ حُرُوفَ العِلَّةِ بَعدَ

السكون لا يثقل عليها الحركة، لمعارضة خفة السكون ثقل الحركة، ولأن حروف العلة بعد السكون مثلها بعد السكون في الوقوع بعد استراحة اللسان، ولا يثقل عليها الحركة بعد السكون ـ يعني: في الابتداء ـ كذلك بعد السكون (إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ، كُسِرَ آخِرُهُ) للتناسب مثل: «ثوبي وداري» في الصحيح، و«ظبي ودلوي» في الملحق به (وَالْيَاءُ ....

السُّكُونِ) أي: لان حروف العلة الواقعة بعد الحرف الساكن (لا يَثْقُلُ عَلَيهَا) أي: على تلك الحروف (الحَرَكَةُ) ضمة كانت أو كسرة أو فتحة كما لا يثقل على الحرف الصحيح (لِمُعَارَضَةِ خِفَّةِ السُّكُونِ ثِقَلَ الحَرَكَةِ) المصدر مضاف إلى فاعله وناصب لمفعوله يعني: لا تثقل الحركة على حروف العلة التي وقعت بعد الحرف الساكن؛ لأن الساكن خفيف والحركة بعده لا تثقل، (وَلأنّ حُرُوفَ العِلَّةِ) التي وقعت (بَعدَ السُّكُونِ مِثلُهَا) أي: مثل حروف العلة التي وقعت (بَعدَ السُّكُونِ في الوُقُوعِ بَعدَ استِرَاحَةِ اللِّسَانِ) يعني: أن حروف العلة الواقعة بعد الحرف الساكن كحروف العلة الواقعة في الابتداء، (وَلا يَثقُلُ عَلَيهَا) أي: على حروف العلة (الحَرَكَةِ بَعدَ السُّكُونِ، يعني: في الابتدَاءِ) سواء كان ضمة نحو: قفل أو كسرة نحو: فسق أو فتحة نحو: قتل، وسواء كان الفاء واوًا نحو: وعد أو ياء نحو: يسر (كَذَلِكَ) أي: كما لا تثقل الحركة مطلقًا على الحرف الواقع في الابتداء مطلقًا لا تثقل (بَعدَ السُّكُونِ) أي: بعد الحرف الساكن.

«إلى ياءٍ» متعلق بقوله: وإذا أضيف «المتكلم كُسِرَ آخره» جزاء الشرط وهو قوله: وإذا أضيف (للتَّنَاسُبِ) يعني: لتناسب كسرة آخره ياء المتكلم؛ لأن الياء أصلها الكسرة لتولدها منها (مِثلُ: ثَوبَي وَدَارِي في الصَّحِيحِ) يعني: هذان مثالان لكون المضاف صحيحًا؛ لأنه ليس في آخر كل واحد منهما حرف علة، بل حرف صحيح وهو الباء في الأول والراء في الثاني، (وَ) مثل (ظَبي وَدَلوِي في المُلحَقِ بِهِ) هذان مثالان لما ألحق به أي: بالصحيح لأن آخر الأول ياء ما قبلها ساكن وآخر الثاني واو كذلك «والياء» الواو للحال أو لعطف الجملة الاسمية على الفعلية، كقول الشاعر:

لكن يمر عليها وهو منطلق

يعني: الياء اللاحقة للصحيح أو الملحق به على أن يكون اللام فيها للعهد،

مَفْتُوحَةٌ أَوْ سَاكِنَةٌ) وقد اختلف في أن أيهما الأصل، والصحيح أنه الفتح؛ إذ الأصل في الكلمة التي على حرف واحد هو الحركة؛ لئلا يلزم الابتداء بالساكن حقيقة أو حكمًا، والأصل فيما بني على الحركة الفتح، والسكون إنما هو عارض للتخفيف.

(فَإِنْ كَانَ آخِرُهُ) أي: آخر الاسم المضاف إلى ياء المتكلم (أَلِفًا تَثْبُتُ) أي: الألف على اللغة الفصيحة لعدم موجب الانقلاب ....

وأما الياء اللاحقة لغيرهما فمفتوحة للساكنين «مفتوحةٌ أو ساكنةٌ» أو ههنا للتخيير (وَقَد اختُلِفَ) مبني للمفعول (في أنَّ أَيَّهُمَا) من الفتحة والسكون (الأصلُ، وَالصَّحِيحُ) من الأقوال (أنّهُ الفَتحُ) لأن واضع المفردات ينظر إلى الكلمة حال إفرادها دون تركيبها وفي تقديم قوله: مفتوحة إشعار بأن الأصل المختار عند المصنف الفتح؛ (إذ الأصلُ في الكَلِمَةِ الَّتي) وضعت (عَلَى حَرفٍ وَاحِد هُوَ الحَرَكَةُ) لا غير كواو العطف وفائه وباء الجر ولامه وهمزة الاستفهام ولام اللأمر وأمثالها؛ (لِئلّا يَلزَمَ الابتِدَاءُ بالسَّاكِنِ) إذا لم تكن متحركة وهو متعذر كما علم في علم التصريف (حَقِيقَةً) تمييز فيما إذا كانت في صدر الكلام (أو حُكمًا) عطف على حقيقة أي: فيما إذا لم تكن في الصدر فإنها لاستقلالها في حكم الابتداء بها، (وَالأصلُ فِيمَا) أي: في الكلمة التي (بُنِيَ عَلَى الحَرَكَةِ الفَتحِ) لعدم تحمله الحركة الثقيلة من الضمة والكسرة لضعفه بسبب كونه على حرف واحد، فالعمل بالأصل هو الأصل فالفتح هو الأصل، (وَالسُّكُونُ إنَّمَا هُوَ عَارِضٌ للتَّخفِيفِ) وهو إنما يكون إذا كانت الكلمة ثقيلة بنفسها فتخفف بتسكين بعض حروفها، والكلمة التي بنيت على حرف واحد خفيفة بنفسها فلا تحتاج إلى التخفيف بالإسكان، بل لا يمكن لتعذر الابتداء بالساكن.

ولما فرغ من بيان الاسم الصحيح والملحق به حال إضافة كل منهما إلى ياء المتكلم وفرغ أيضًا من بيان حال الياء حين كونها مضافا إليها شرع في بيان الاسم المعتل حين اضافته إليها فقال مصدرا بالفاء التفصيلية: «فإن كان آخره» (أي: آخِرُ الاسمِ المُضَافِ إلَى يَاءِ المُتَكَلِّم) أي: الاسم الذي أريد إضافته إليها «ألفًا» يعني: إن لم يكن آخره صحيحًا ولا ملحقًا به فلا يخلو آخره من أن يكون إلفًا أو واوًا أو ياء فإن كان ألفًا «تثبت» فعل ماضٍ أو مضارع مجزوم أو غير مجزوم (أَي: الأَلِفُ عَلَى اللُّغَةِ الفَصِيحَةِ؛ لِعَدَمِ مُوجِبِ الانقِلابِ) أي: لعدم ما

نحو: «عَصَايَ ورَحَايَ» (وَهُذَيْلٌ) وهي قبيلة من العرب (تَقْلُبُهَا) أي: الألف حال كونها (لِغَيْرِ التَّثْنِيَةِ يَاءً) لمشاكلة ياء المتكلم، وتدغم في الياء نحو: «عِصِيَّ ورَحِيَّ»، ولا تقلب ألف التثنية ياء كـ«غُلَامَايَ»؛ لالتباس المرفوع بغيره بسبب القلب.

(وَإِنْ كَانَ) أي: آخر الاسم المضاف إلى ياء المتكلم (يَاءً ....

يوجب انقلابها إما واوًا وهو انضمام ما قبلها أو ياء وهو انكسار ما قبلها؛ لأن الألف إذا انضم أو انكسر ما قبها تقلب واوًا أو ياء، وههنا ليس شيء من ذلك فبقيت على حالها سواء كانت منقلبة عن واو أو ياء، (نَحوُ: عَصَايَ وَرَحَايَ) أو ألف تأنيث مثل حبلاي وبشراي أو ألف التثنية كمسلماي وغلاماي، «وهذيل» مبتدأ لأنها علم قبيلة (وَهِيَ قَبِيلَةٌ مِن) قبائل (العَرَبِ) «تقلبها» من قلب يقلب من باب ضرب متعد إلى مفعولين وفاعلها ما استكن فيه ومفعولها الأول الضمير المتصل به، (أي) تقلب قبيلة هذيل يعني: أهلها (الألِفَ حَالَ كَونِهَا) أي: حال كون الألف «لغير التثنية ياءً» مفعول ثانٍ، لقوله: تقلبها (لِمُشَاكَلَةِ يَاءِ المُتَكَلِّم) المصدر ههنا مضاف إلى مفعوله والفاعل متروك أي: لمشاكلة تلك الياء المقلوبة ياء المتكلم؛ لأن مشاكلتها الكسر فلما تعذر التزم الياء التي هي أختها، (وَتُدغَمُ) الياء المقلوبة بعد القلب (في اليَاءِ) أي: في ياء المتكلم لاجتماع حرفين من جنس واحد، والأول ساكن والثاني متحرك فيجب الأدغام للتخفيف (نَحوُ: عِصِيِّ) بقلب الألف واوًا؛ لأن أصلها واو فردت إلى أصلها ثم الواو والياء إذا اجتمعا في كلمة والسابق ساكن تقلب الواو ياء (وَرَحِيِّ) وفي الوافية لأن أصل هذه الألف أما الواو أو الياء فإن كانت الواو ترد الألف إلى الواو ثم تقلب الواو إلى الياء ثم تدغم الياء في الياء وإن كانت الياء تقلب الألف إلى الياء ثم تدغم الياء في الياء، (وَلَا تُقلَبُ أَلِفُ التَّثنِيَةِ يَاءً) حين إضافة التثنية إلى ياء المتكلم (كَغُلامَاي) فتكون ألف التثنية متفقًا عليه في عدم القلب حين الإضافة؛ (لالتِبَاسِ المَرفُوعِ بِغَيرِهِ) أي: بغير المرفوع (بِسَبَبِ القَلبِ) أي: بسبب قبلها ياء ولأنها حرف إعراب علامة الرفع ولو قلبت لتغير الإعراب بدون تغير العامل.

«وإن كان» (أي: آخَرُ الاسمِ المُضَافِ إلَى ياءِ المُتَكَلِّمِ) «ياءً» وذلك في المنقوص بالواو نحو: غازٍ أو بالياء نحو: راضٍ وفي المثنى والمجموع على

أُدْغِمَتْ) في ياء المتكلم لاجتماع المثلين فيما هو كالكلمة الواحدة، مثل: «مُسْلِمِينَ» إذا أضيف إلى ياء المتكلم، أسقط النون للإضافة، وأدغم الياء في الياء، فصار «مُسْلِمِيَّ».

(وَإِنْ كَانَ) آخره (وَاوًا قُلِبَتْ) الواو (يَاءً) لاجتماع الواو والياء، والأولى ساكنة، مثل: «مُسْلِمُونَ» إذا أضيف إلى ياء المتكلم، قلبت واوه ياء (وَأُدْغِمَتْ) الياء في الياء وكسر ما قبلها؛ ....

حده نصبًا وجرا «أدغمت» تلك الياء (**في يَاءِ المُتَكَلِّم لاجتِمَاعِ المِثلَينِ**) أي: الحرفين المتجانسين (**فِيمَا هُوَ كَالكَلِمَةِ الوَاحِدَةِ**) لأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة كلمة واحدة، ولذا حذف من المضاف ما يدل على الانفصال من التنوين والنون وقت الإضافة وبقي ما قبلها بعد الإدغام مفتوحًا في التثنية ومكسورًا في الجمع والمنقوص لتدل الفتحة والكسرة على الياء المدغمة، (**مِثلُ: مُسلِمَينِ**) مثنى أو مجموعًا نصبًا وجرا، (**إِذَا أُضِيفَ**) نحو: مسلمين (**إِلَى يَاءِ المُتَكَلِّم أُسقِطَ النُّونُ**) يعني: نون التثنية والجمع (**لِلإِضَافَةِ**) أي: لأجل الإضافة؛ لأنها دليل الاتصال والامتزاج والنون دليل الانقطاع والانفصال، (**وَأُدغِمَ اليَاءُ في اليَاءِ**) لاجتماع المثلين فيما هو كالكلمة الواحدة (**فَصَارَ**) بعد هذا العمل (**مُسلِمِيَّ**) بفتح الميم مثنى وكسرها جمعًا وقاضي ورامي وغازي وداعي بكسر ما قبلها والأدغام.

«وإن كان» (**آخِرُهُ**) أي: آخر الاسم المضاف إلى ياء المتكلم «واوًا» وذلك في موضع واحد وهو المجموع بالواو والنون رفعًا «قلبت» (**الوَاوُ**) وقت الإضافة إلى الياء «ياءً» (**لاجتماع الواو والياء والأولى ساكنة مِثلُ: مُسلِمُونَ**) يعني: الجمع المذكر السالم رفعًا (**إِذَا أُضِيفَ إِلَى يَاءِ المُتَكَلِّم قُلِبَت وَاوُهُ يَاءً**) كراهة اجتماع الواو والياء والسابق ساكن مع ضم ما قبلها فخفف بالقلب والإدغام وتبديل الضمة إلى الكسرة؛ لأن هؤلاء أخف من أضدادها يعني: لأن الياء أخف من الواو والكسرة من الضمة والإدغام من فكه، وفي الرضي: وإنما لم يبقيا كراهة اجتماع المتقاربين في اللين مخففًا بالإدغام «وأدغمت» (**اليَاءُ**) المقلوبة من الواو «في الياء» يعني: في ياء المتكلم (**وَكُسِرَ مَا قَبلَهَا**) أي: كسر

لأنها لما انقلبت ياء ساكنة توجب بقاء الضمة قبلها تغيرها ، فحرّك ما قبلها بالحركة المناسبة لها فقيل : «مُسْلِمِيَّ». وإن كان قبل الياء أو الواو فتحة بقي ما قبلها مفتوحًا كقولك في مُسْلِمَيْنِ : «مُسْلِمِيَّ» ، وفي مُصْطَفَوْنَ : «مُصْطَفَيَّ» لخفة الفتحة.

(وَفُتِحَتِ الْيَاءُ) أي : ياء المتكلم في الصور الثلاث (لِلسَّاكِنَيْنِ) أي : للزوم التقاء الساكنين إن لم تحرك ، واختير الفتح لخفته.

الحرف الذي قبل المنقلبة لتسلم ؛ (**لأَنَّهَا**) أي : لأن الواو (**لَمَّا انقَلَبَت يَاءً سَاكِنَةً**) لما عرفت (**تُوجِبُ بَقَاءَ الضَّمَّةِ قَبلَهَا تُغَيِّرُها**) لا محالة إلى الواو لأن الياء الساكنة إذا انضم ما قبلها تقلب واوًا فتقع فيما تفر فيلزم انكسار ما قبلها (**فَحُرِّكَ مَا قَبلَها**) يعني : بدل حركة ما قبلها (**بالحَرَكَةِ المُنَاسِبَةِ لَهَا**) أي : للياء وهي الكسرة لتسلم الياء لأن انكساره يوجب سلامة الياء (**فَقِيلَ**: مُسلِمِيَّ) بالكسر (**وَإِن كَانَ قَبلَ اليَاءِ**) التي في آخر الاسم المضاف إلى ياء المتكلم (**أو الوَاوِ**) كذلك (**فَتحَةٌ**) يعني : إن كان الحرف الذي قبل الياء أو الواو مفتوحًا قبل الإضافة إلى الياء (**بَقِيَ مَا قَبلَها**) أي : ذلك الحرف الذي قبل الياء (**مَفتُوحًا**) بعد الإضافة على حاله ولم يغير لئلا تلتبس التثنية بالجمع لو كسر لأجل الياء في التثنية ولتكون الفتحة دالة على الألف المقلوبة من الواو في غيرها (**كَقَولِكَ في** : مُسلِمَينِ) مثنى (**مُسلِمَيَّ**) بالفتح (**وَفِي مُصطَفُونَ**) وأعلون في جمع : مصطفى وأعلى (**مُصطَفَيّ**) وأعلي بالفتح واختير الفتحة وإن كان المناسب الضمة لدلالتها على الواو ؛ (**لِخِفَّةِ الفَتحَةِ**) وثقل التركيب والصيغة ولأن المحذوف إما الياء أو الألف والفتحة أولى بهما «وفتحت الياء» (**أي : ياءُ المُتَكَلِّم**) وقت كونها مضافًا إليها (**في الصُّورِ**) جمع صورة (**الثَّلاثِ**) بالتأنيث ؛ لأن العدد يتبع موصوفه في التأنيث على ما سيأتي أي : في صورة كون آخر الاسم المضاف ألفًا أو ياء أو واوًا «للساكنين» (**أي : للزُوم التِقَاءِ السَّاكِنِينِ**) أحدهما آخر الاسم المضاف من الألف أو الياء أو الواو والثاني ياء المتكلم (**إذَا لَم تُحَرَّكَ**) مبني للمفعول والضمير المستكن فيه نائبه وراجع إلى ياء المتكلم يعني : إذا لم تكن ياء المتكلم متحركة ولزوم التقاء الساكنين مشروط بعدم كونها متحركة حتى إذا تحركت لم يلزم ، (**وَاختِيرَ**) بكسر التاء (**الفَتحُ**) من بين الحركات وإن كان المناسب الكسرة لمناسبة الياء (**لِخِفَّتِهِ**)

(وَأَمَّا الْأَسْمَاءُ السِّتَّةُ) التي مر البحث عنها مضافةً إلى غير ياء المتكلم (فـ«أخِي وَأَبِي») أي: فالحال في «أخ وأب» منها ـ إذا أضيفا إلى ياء المتكلم ـ أن يقال: «أخي وأبي» مثل: «يَدِي وَدَمِي» بلا رد المحذوف بجعله نسيًا منسيًّا.

(وَأَجَازَ الْمُبَرِّدُ) فيهما: («أَخِيَّ وَأَبِيَّ») ....

لما مر أن الأصل في الكلمات الموضوعة على حرف واحد الفتحة.

«وأما الأسماء» هذا بمنزلة الاستثناء من قوله: فإن كان آخره ألفًا أو ياء أو واوًا، فكذا إلا هذه الأسماء فإنها ليست مثلها في الحكم وإن كان في أواخرها الحروف الثلاثة في الأحوال الثلاث أو من قوله: وإذا أضيف الاسم الصحيح فحكمه كذا إلا هذه الأسماء فإن آخرها صحيح بعد حذف الآخر، ولذا أورده بأما الاستئنافية «الستة» (**الَّتي مَرَّ البَحثُ عَنهَا**) في بحث الإعراب بالحروف في صدر الكتاب حال كونها (**مُضَافَةً إِلَى غَيرِ يَاءِ المُتَكَلِّم**) ومكبرة وموحدة، وفي الرضي: وهي باعتبار الإضافة إلى ياء المتكلم على ضربين: ضرب لا يقطع عن الإضافة ولا يضاف إلى مضمر وهو ذو وحده فلا كلام فيه في هذا الباب، وضرب يقطع ويضاف إلى مضمر وهو على ضربين: ضرب إعرابه عين الكلمة ولامها محذوف وهو قولك: فوه وحده، وضرب إعرابه لام الكلمة وهو الأربعة الباقية انتهى.

«فأخي وأبي» قدم الأخ مع أن الأب أحق بالتقديم؛ لأنه أصل الأخ؛ لأنه أبعد عن خلاف المبرد وراسخ في هذا الحكم (**أي: فالحَالُ في أَخٍ وَأَبٍ مِنهَا**) أي: من الأسماء الستة (**إِذَا أُضِيفَا**) كل واحد منهما (**إِلَى يَاءِ المُتَكَلِّم أَن يُقالَ**) قدر مبتدأ وخبرًا وجعل (**أَخِي وَأبي**) مفعولا للخبر ليصح الحمل على قوله الأسماء الستة، (**مِثلُ: يَدِي وَدَمِي بِلا رَدِّ المَحذُوفِ**) وهو لام الكلمة يعني: الواو والياء متعلقة بقوله: أن يقال (**بِجعلِهِ**) أي: بجعل المحذوف والباء متعلقة بقوله: بلا رد (**نَسيًا**) بكسر النون وفتحها وسكون السين (**مَنسِيًّا**) تأكيد له مثل قوله تعالى: ﴿وَكُنتُ نَسۡيًا مَّنسِيًّا﴾ [مريم: 23] لأنه إذا أجيز الحذف حال الأفراد فحال الإضافة الحذف أولى؛ لأنها أثقل من الإفراد ولإجرائها بعد الحذف مجرى الصحيح.

«وأجاز المبرد» (**فِيهِمَا**) أي: في أخي وأبي (**أَخِيّ وَأبيّ**) قياسًا على الإضافة

برد لام الفعل فيهما ـ وهي الواو ـ وجعلها ياء، وإدغام الياء في الياء، وتمسك في ذلك بقول الشاعر:

... ... وَأَبِـيَّ مَـالَـكَ ذُو الْـمَـجَـازِ بِـدَارِ

وحمل الأخ على الأب، لتقاربهما لفظًا ومعنى.

وأجاب المصنف عنه: بأن ذلك خلاف القياس واستعمال الفصحاء ....

إلى غير ياء المتكلم (بِرَدِّ لامِ الفِعلِ) يعني: لام الكلمة (فِيهِمَا، وَهِيَ) أي: لام الفعل (الوَاوُ وَجَعلِهَا) أي: جعل الواو (يَاءً وَإِدغَامِ اليَاءِ) المنقلبة عن الواو (فِي اليَاءِ) أي: في ياء المتكلم يعني: أجاز المبرد الرد والقلب والإدغام والتبديل، (وَتَمَسَّكَ) أي: المبرد (فِي ذَلِكَ) أي: في رد لام الفعل حين إضافتهما إلى ياء المتكلم (بِقَولِ الشَّاعِرِ: وَأَبيّ مَالِكٍ ذُو المَجَازِ بِدَارِ) الواو للقسم وما حرف النفي مشابه بليس وذو المجاز اسم ما، وبدار الباء زائدة لتأكيد النفي ودار خبرها ولك صفة بدار أي: وأبي ما ذو المجاز بدار مخصوصة لك ولا ثقة، أوله:

قـدرٌ أحـلـك ذا الـمـجـاز وقـد أرى

قوله: قدر أي: قضاء يعني: تقدير الله وقضاؤه مبتدأ أحلك أنزلك وأسكنك، ذا المجاز اسم سوق بمنى في الجاهلية كانوا يجتمعون فيه ويتبايعون ويتناشدون ويتفاخرون، ومعنى: أرى: أظن، وأرى بصيغة المجهول (وَحَمَلَ) المبرد في ذلك (الأَخَ عَلَى الأَبِ) لأنه لم يجد عليه شاهدًا من كلام العرب وجعل هذا القول شاهدًا لهما صراحة وإشارة (لِتَقَارُبِهِمَا) أي: لتقارب الأب والأخ (لَفظًا وَمَعنىً) أما لفظًا فظاهر لأن في أولهما همزة وآخرهما حرف علة يعني: الواو المحذوف وأما معنى فلقيام الأخ مقام الأب عند عدمه في التصرف في المال والنفس، (وَأَجَابَ المُصَنِّفُ عَنهُ) أي: عما استدل به (بِأَنَّ ذَلِكَ خِلافُ القِيَاسِ وَاستِعمَالِ الفُصَحَاءِ) يعني: وارد على خلاف القياس واستعمال الفصحاء الذين يكون كلامهم دليلًا أو حجة أما كونه واردًا على خلاف القياس فلفوات المقصود من الإضافة وهو التخفيف، وههنا وإن حصل التخفيف بحذف التنوين إلا أنه ارتكب ما هو أشد منه وهو الرد والقلب والإدغام، وأما كونه واردًا على خلاف استعمال الفصحاء؛ فلأنه لم يرد منهم في نظم ولا نثر إعادة

مع أنه يحتمل أن يكون المقسم به -أي: أبي- جمع أب، فأصله «أبِينَ» سقطت النون في الإضافة فاجتمعت ياآن، فأدغمت الأولى في الثانية، فصار «أبِيَّ»، وقد جاء جمعه هكذا في قول الشاعر:

فَلَمَّا تَبَيَّنَّ أَصْوَاتَنَا بَكَيْنَ وَفَدَّيْنَنَا بِالأَبِينَا

أي: لما سمعن وعلمن أصواتنا بكين، وقلن لنا: آباؤنا فداؤكم.

المحذوف عند الإضافة إلى ياء المتكلم على أنه يجوز أن يكون جوازه مختصا بضرورة الشعر، (**مَعَ أَنَّهُ يَحتَمِلُ أَن يَكُونَ المُقَسَمُ بِهِ**، أي: **أبيّ جَمعُ أبٍ**) يعني: أن الأب يجمع جمع المذكر السالم بالواو والنون أو بالياء والنون، ويقال: أبون كما يقال أخون؛ لأنه اسم مذكر يعقل وأريد به معنى العلم أيضًا فحينئذٍ يكون محتملًا لا ينهض حجة ولا يثبت به مطلوبه، (**فَأَصلُهُ: أَبِينَ**) جمع سلامة حالة الجر لما سبق أن الواو للقسم (**سَقَطَت النُّونُ في الإضَافَةِ**) يعني: إضافته إلى ياء المتكلم (**فاجتَمَعَت يَاآنِ**) إحداهما حرف الجمع يعني: ياء الإعراب والثانية ياء الإضافة (**فأدغُمِتَ**) الياء (**الأُولَى**) التي هي حرف الإعراب (**في**) الياء (**الثَّانيةِ**) التي هي ياء الإضافة لاجتماع المثلين فيما هو كالكلمة الواحدة والأول ساكن والثاني متحرك فادغم (**فَصَارَ أبِيّ**) واستدل الشارح على أنه يجوز أن يجمع الأب جمع السلامة بالواو والنون بقوله: (**وَقَد جَاءَ جَمعُهُ**) أي: جمع الأب (**هَكَذَا**) أي: جمع السلامه بالواو والنون أو بالياء والنون (**في قَولِ الشَّاعِرُ: فَلَمَّا تَبَيَّنَ**) من التفعل وهو الظهور والانكشاف لا مؤكد بالنون الثقيلة بل فعل ماض جمع مؤنث (**أصوَاتَنَا**) جمع صوت وروى أشباحنا جمع شبح (**بَكَينَ**) وهو أيضًا فعل ماض جمع مؤنث جواب لما (**وَفَدَّينَنَا**) من التفدية فعل ماض جمع مؤنث وفاعل ومفعول (**بالأَبِينَا**) الألف للإشباع كما في قوله: فكيف أنتا، أردن بهم الآباء والأمهات أيضًا (**أَي: لَمَّا سَمِعنَ وَعَلِمنَ أَصوَاتِنَا**) تنازعا أي: الفعلان في قوله: أصواتنا مثل قولك: ضربت وأكرمت زيدًا (**بَكَينَ وَقُلنَ لَنَا**) أي: خاطبن لنا لأن القول إذا تعدى باللام يكون بمعنى الخطاب (**آباؤُنَا فِدَاؤُكم**) أنتم يريد أنهن لما سمعن وعلمن أصواتهم بكين وتضرعن إليهم أي: إلى الجائين قائلات آباؤنا فداؤكم حتى يستنقذوهن من أيدي من أخذهن أو آذاهن.

(وَتَقُولُ) أي: امرأة قائلة ـ لامتناع إضافة «الحم» إلى المذكر ـ («حَمِي وَهَنِي») بلا رد المحذوف عند الإضافة إلى ياء المتكلم، وإنما فصَّلهما عن «أخي وأبي»؛ لأنه لم ينقل عن المبرد فيهما في المشهور ما يخالف مذهب الجمهور، وإن نقل عنه بعضهم ذلك الخلاف ....

«وتقول» صرح بلفظ تقول ولم يعطف على أخي وأبي، تحرزًا عن نسبة الحم والهن إلى نفسه، ولو قال: يقال مجهولًا؛ لكان أولى للتحرز عن نسبتهما إلى المخاطب أيضًا مع أن إضافة الحم إليه غير صحيحة؛ لأنه لا يضاف إلا إلى الأنثى إلا بحذف مضاف أي: حم زوجتي كذا في الهندي، (أي: اِمرَأَةٌ) مبتدأ (قَائِلَةٌ) خبره على منوال: كوكب انقض الساعة أي: قائلة هذا القول جعله صيغة الغائب مع أن المتبادر في أمثاله صيغة الخطاب دفعًا لما يتجه أن الصواب، وتقولين بصيغة التأنيث واحترازًا عما قاله الهندي كما نقلناه آنفًا؛ (لامتِنَاعِ إِضَافَةِ الحَمُ إِلَى المُذَكَّرِ) لأن الحم قريب المرأة من جانب زوجها كأبيه وأخيه وأمه وغيرها من الذكور والإناث فلا يضاف إلا إليها، أقول: لا يحتاج في التمثيل إلى هذا التكلف لأنه لا يراد ههنا معناه الوصفي، بل المراد مجرد التمثيل فيجوز أن يكون القائل مذكرًا كما جاز أن يكون مؤنثًا؛ فلا يصرف تقول عما هو المتبادر منه وهي صيغة الخطاب «حمي وهني» (بِلَا رَدِّ المَحذُوفِ عِندَ الإضَافَةِ إِلَى يَاءِ المُتَكَلِّم) وهو لام الفعل فيهما (وَإِنَّمَا فَصَلَهُمَا) أي: حمي وهني (عَن أَخِي وَأَبي) مع أن الأولى أن يذكرهما متصلًا بهما لاشتراكهما في حذف لام الفعل وإن اختلفا في الحرف الأول؛ (لأَنّهُ لَم يُنقَل) مبني للمفعول (عَنِ المُبَرِّدِ فِيهِمَا) أي: في حمي وهني (في المَشهُورِ مَا يُخَالِفُ مَذهَبِ الجَمهُورِ) كما نقل عنه في أبي وأخي والموصول قائم مقام فاعل لم ينقل؛ لأنه لم يرد فيهما في نظم ولا نثر دليل قاطع كما ورد في أبي ولا يجوز الحمل على الأب كما حمل الأخ عليه؛ لعدم المناسبة بينهما لا لفظًا ولا معنىً وهو ظاهر، ومع هذا رد المحذوف عند الإضافة إلى الياء خلاف الأصل ويلزم منه الثقل أيضًا والمقصود من الإضافة التخفيف والعمل بالأصل هو الأولى والأحرى، (وَإِن نَقَلَ عَنهُ) أي: عن المبرد (بَعضُهُم) وهو ابن يعيش وابن مالك (ذَلِكَ الخِلافَ) إلا أنه ليس

في الأسماء الأربعة.

(وَيُقَالُ) في «فم» حال إضافته إلى ياء المتكلم («فِيَّ») بالرد والقلب والإدغام (فِي الْأَكْثَرِ) أي: في أكثر موارد استعمالاته (وَ«فَمِي») في بعضها إبقاء للميم المعوّض عن الواو عند قطعه عن الإضافة. (وَإِذَا قُطِعَتْ) هذه الأسماء الخمسة (عَنِ الإِضَافَةِ قِيلَ:

بمشهور (في الأسمَاءِ الأَربَعَةِ) لمناسبة الاتحاد في كون لامهن واوًا والمحذوف منهن أيضًا اللام عند الانفراد، وكون إعرابهن بالحروف عند الإضافة إلى غير الياء فيكونان محمولين على الأب أيضًا.

«ويقال» لم يقل ههنا، وتقول تفننًا؛ لأن الظاهر أن يذكر ههنا وتقول وفي السابق يقال تأمل (في فَم حَالَ إضَافَتِهِ إلَى يَاءِ المُتَكَلِّم) لأن أصله فوهٌ كشيء ووزن الأسماء الستة فعلٌ كفرس حالة الإفراد إلا فوك فإنه بالسكون كشيء؛ لأن الأصل السكون ولا دليل على الحركة وفي البواقي كون اللام حرف علة دليل على أن تكون العين متحركة لأن اللام قد يحذف أو يسكن «في» (بالرَّدِّ) أي: رد العين المقلوبة كما ترد عند الإضافة إلى غير الياء (وَالقَلبِ) أي: قلب الواو ياء لما مر غير مرة (وَالإدغَام) لما مر مرارًا «في الأكثر» متعلق بقوله: يقال (أَي: في أَكثَرِ مَوَارِدِ استِعمَالاتِهِ) أي: في المواضع التي كثر استعمال الفم مضافًا إلى ياء المتكلم «وفمي» بلا رد ولا قلب والإدغام (في بَعضِهَا) أي: يقال فمي في بعض موارد استعمالاته (إبقَاءً) مفعول له لقوله: يقال فمي في بعضها لوجود شرط نصبه كما مر (للمِيمِ) متعلق بقوله: إبقاء (المُعَوَّضِ عَن الوَاوِ عِندَ قَطعِهِ) أي: عند قطع لفظ الفم (عَنَ الإضَافَةِ) مطلقًا سواء كان المضاف إليه ياء المتكلم أو غيره، وإنما عوض عند القطع لئلا يوجد اسم على حرفين آخره واو في كلامهم، واختير الميم في التعويض لمناسبتها الواو في كونها شفوية، وإنما قيل في بعضها فمي إبقاء للميم على حالها لأن الإضافة إلى الياء لا تستوجب ردها إلى الواو.

ولما فرغ من بحث الأسماء الستة عند إضافتها إلى الياء أراد البحث عنها عند قطعها عن الإضافة مطلقًا فقال: «وإذا قطعت» على صيغة المجهول لا الخطاب (هَذِهِ الأَسمَاءُ الخَمسَةُ عَن الإضَافَةِ) مطلقًا؛ لأن لفظ ذو لا يقطع عن الإضافة، ولذا قيد الاسماء بالخمسة مع كونها ستة، «قيل» عند التعداد مقطوعة

«أَخٌ وَأَبٌ وَحَمٌ وَهَنٌ وَفَمٌ») بالحركات الثلاث (وَ) لكن (فَتْحُ الْفَاءِ أَفْصَحُ مِنْهُمَا) أي: من الضم والكسر.

(وَقد جَاءَ «حَمٌ» مِثْلُ «يَدٍ») فيقال: «هذا حمٌ أو حمُكِ»، و«رأيتُ حمًا وحمَكَ»، و«مررتُ بحمٍ أو حمِكَ».

عنها «أخٌ وأبٌ وحمٌ وهنٌ وفمٌ» بلا رد بل بالحذف في الأربعة وبتعويض الميم عن الواو في الأخير وجاء فيه اتباع الفاء الميم في حركات الإعراب، يعني: إن كان إعرابه بالرفع فالفاء تضم وإن كان بالنصب فتفتح وبالجر فتكسر؛ ولذا قال الشارح: (بالحَرَكَاتِ الثَّلاثِ) في الفاء لمتابعة الحركات الإعرابية، وقيل: لأنهم نظروا إلى حالة الإضافة بلا ميم إلى غير الياء، أعني: فوك وفاك وفيك، قيل: ومن البدائع في الفم كونه كمدلوله دئرًا بين الفتح والضم والكسر، وأقول: -وبالله التوفيق، وهو لعبده رفيق-: وإنما جاز في الفم الحركات الثلاث دون أخواته؛ لأن مدلوله لا يبقى على حالة واحدة؛ لأنه دائر بين الأحوال الثلاث الانفتاح والانضمام والانخفاض فجاز فيه الحركات الثلاث لتدل على الأحوال، لأن كون اللفظ متحركًا دليل على كون المعنى متحركًا أيضًا كالحيوان والجولان وحيدى؛ ولأن الفم داخل وخارج عند الانضمام والانفتاح، «و» (لكن) «فتح الفاء» في فم سواء كانت الميم مضمومة أو مفتوحة أو مكسورة «أفصح منهما» (أي: مِن الضَّمِّ وَالكَسرِ) لخفة الفتحة ولموافقة أخواته، لأن الفاء فيها مفتوحة لا محالة، وفي «الوافية»: أما كون فتح الفاء في فم أفصح فلكون الفاء مفتوحًا في الأصل، وأما ضم الفاء فليدل على الواو المحذوفة يعني: المبدلة وأما الكسر فيه فلأنه لما عوض الواو ميمًا كما عوضت ياء فكما أنه إذا عوضت ياء كسر ما قبلها فكذلك إذا عوضت ميمًا انتهى.

وفي حم ست لغات ابتدأ منها بالأفصح، فالأفصح على الترتيب أولها إعرابه بالحروف في الإضافة إلى ياء المتكلم، وثانيها حال القطع عن الإضافة مطلقًا، وثالثها قوله: «وقد جاء حم مثل يدٍ» مطلقًا يعني: حال الإفراد والإضافة إلى غير الياء (فَيُقَالُ: هَذَا حَمٌ أَو حَمُكَ، وَرَأَيتُ حَمًا أَو حَمَكَ، وَمَرَرتُ بِحَمٍ أَو حَمِكَ) بحذف اللام نسيًا منسيًا.

(وَ) مثل («خَبْءٍ») بالهمزة، فيقال: «هذا حَمؤٌ أو حمؤُكِ»، و«رأيتُ حماً أو حمأك»، و«مررتُ بِحَمئٍ أو حمئِك».

(وَ) مثل (دَلْوٍ) بالواو، فيقال: هذا حموٌ أو حَمَوُك»، و«رأيتُ حموًا أو حموك»، و«مررت بحموٍ أو حموكِ».

(وَ) مثل (عَصًا بِالْأَلِفِ) فيقال: «هذا حمًى أو حمَاك»، و«رأيت حمًى أو حمَاك»، و«مررت بحمى أو حماك» (مُطْلَقًا) أي: جواز «حم» مثل هذه الأسماء الأربعة مطلقٌ غير مقيد بحال الإفراد والإضافة، بل تجيء هذه الوجوه فيه في كل من حالتي الإفراد والإضافة.

ورابعها قوله: «و» جاء (مِثْلُ) «خبءٍ» بسكون العين و(بالهَمزَةِ) يعني: بقلب الواو همزة بمناسبة التقابل في المخرج؛ لأن الواو شفوي والهمزة من أقصى الحلق (فَيُقَالُ: هَذَا حَمؤٌ أو حَموئكَ، وَرَأَيتُ حَمأً أو حَمأَكَ، وَمَرَرتَ بِحَمئٍ أو حَمئِكَ) «و» خامسها: جاء (مِثْلُ) «دلوٍ» (بـ) إبقاء (الوَاوِ) على حالها وإسكان ما قبلها مطلقًا (فيُقَالُ: هَذَا حَموٌ أو حَموُك، وَرَأَيتُ حَموًا أو حَموَكَ، وَمَرَرتُ بِحَموٍ أو حَموِكَ) فالإعراب في هذه الأحوال الثلاثة بالحركات مطلقًا يعني: بالضمة رفعًا وبالفتحة نصبًا وبالكسرة جرا، حال الإفراد والإضافة إلى غير ياء المتكلم؛ لكون الأولين صحيحي الآخر والأخير ملحقًا به، «و» سادسها: جاء (مِثلُ) «عصًا» (بالألِفِ) المقدرة أو الملفوظة (فَيُقَالُ: هَذَا حَمَىً أو حَمَاكَ، وَرَأَيتُ حَمَىً أو حَمَاكَ، وَمَرَرتُ بِحَمٍ أو حَمَاكَ) والإعراب في هذا النوع بالحركات تقديري؛ لأن محل الإعراب الألف المقدرة في حال الإفراد والملفوظة في حال الإضافة، وهي لا تقبل الحركة فكيف تقبل الإعراب «مطلقًا» (أي: جَوَازُ حَمٍ) تفسير المفهوم الاطلاق لا لبيان إعرابه؛ لأنه منصوب على الحالية من فاعل جاء وهو الأقسام الأربعة، (مِثلُ: هَذِهِ الأَسمَاءِ الأَربَعَةِ مُطلَقٌ غَيرُ مُقَيَّدٍ بِحَالِ الإِفرَادِ وَالإِضَافَةِ، بَل تَجِيءُ هَذِهِ الوُجُوهُ فِيهِ) أي: في حمٍ (في كُلِّ) واحد (مِن حَالَتَي الإِفرَادِ وَالإِضَافَةِ) من غير تفرقة بينهما.

وأما هنٌ ففيها ثلاث لغات: الإعراب بالحروف عند إضافتها إلى غير ياء المتكلم والإعراب بالحركة لفظًا عند القطع عن الإضافة مطلقًا، أو تقديرًا عند

(وَجَاءَ «هَنٌ» مِثْلُ «يَدٍ» مُطْلَقًا) أي: في الإفراد والإضافة، يقال: «هذا هنٌ، ورأيتُ هنًا، ومررتُ بهنٍ»، و«هذا هَنُكَ، ورأيتُ هَنَكَ، ومررتُ بهنِكَ».

(وَ«ذُو» لَا يُضَافُ إِلَى مُضْمَرٍ)؛ لأنه وضع وصلةً إلى الوصف بأسماء الأجناس، والضمير ليس باسم جنس، وقد أضيف إليه على سبيل الشذوذ كقول الشاعر:

الإضافة إلى الياء، وثالثها: قوله: «وجاء هنٌ مثل: يدٍ مطلقًا» (أي: **فِي الإِفْرَادِ وَالإِضَافَةِ**) سواء أضيف إلى الياء أو إلى غيرها إلا أنها عند الإضافة إلى الياء يكون الإعراب فيها تقديريًّا وعند غيرها لفظيًّا، (**يُقَالُ: هَذَا هَنٌ، وَرَأَيتُ هَنًا، وَمَرَرتُ بِهَنٍ، وَهَذَا هَنُكَ، وَرَأَيتُ هَنَكَ، وَمَرَرتُ بِهَنِكَ**) أورد المثالين مخالفًا لما سبق تفننًا، وأما غيرهما من الأسماء الستة فلها أحوال ثلاث: الإعراب بالحركة لفظًا عند القطع عن الإضافة وبالحركة تقديرًا عند الإضافة إلى الياء والإعراب بالحروف عند الإضافة إلى غيرها هذا عند المصنف، وإن كان فيهما اختلافات «وذو» أصله: عند الفراء ذوو بالواوين أو لامه ياء كفلس وعند غيره كفرس، «لا يضاف إلى مضمرٍ» ويستفاد منه أن المراد سلب إضافة ذو وفروعه من المثنى والمجموع والمؤنث إلى المضمر، ويستفاد أيضًا أن المراد بالمضمر هو المطلق سواء كان ضميرًا متكلمًا أو مخاطبًا أو غائبًا؛ ولذا قال: وذو لا يضاف إلى مضمر على الإطلاق فيها (**لأَنّهُ وُضِعَ وَصلَةً**) نصب على التمييز (**إِلَى الوَصفِ بِأَسمَاءِ الأَجنَاسِ**) متعلق بالوصف يعني: وضع لأن يكون وسيلة إلى جعل اسم الجنس صفة لشيء، وذلك لأنهم أرادوا أن يصفوا شخصًا بالذهب مثلًا فلم يتأت لهم أن يقولوا: جاءني رجل ذهب، أو زيد الذهب فجاؤوا يعني: فوضعوا ذو وأضافوه إليه فتيسر لهم بعده ذلك فقالوا: جاءني رجل ذو ذهب أو زيد ذو الذهب، (**وَالضَّمِيرُ لَيسَ باسمِ جِنسٍ**) حتى يضاف إليه ولأن المضمرات والأعلام لما لم تقع بنفسها صفة لم يتوصل بذو إلى الوصف بها (**وَقَد أُضِيفَ**) أي: ذو (**إِلَيهِ**) أي: إلى الضمير (**عَلَى سَبِيلِ الشُّذُوذِ**) لأن ما خالف القياس يكون شاذًّا، وذلك لأن ضمير الغالب لما كان كاسم الجنس في الإبهام أجازوا إضافة ذو إليه إلا أن مرجعه لما كان سابقًا كان ضمير الغائب في حكم المعرفة، ولأجل هذا صار إضافته إليه شاذًّا، (**كَقَولِ الشَّاعِرِ**): أهنأ المعروف ما لم تبتذل فيه

إِنَّمَا يَعْرِفُ ذَا الْفَضْلِ مِنَ النَّاسِ ذَوُوهُ

ولو قيل: «لا يضاف إلى غير اسم الجنس» لكان أشمل، وكأنه خص المضمر بالذكر؛ لأنه كان لبعض تلك الأسماء حكم خاص عند إضافته إلى ياء المتكلم، فنفى إضافته إلى المضمر مطلقًا نفيًا لاختصاصه بحكم خاص باعتبار إضافته ....

الوجوه، (إِنَّمَا يُعرَفُ ذَا الفَضلِ مِن النَّاسِ ذَوُوهُ) جمع ذو حالة رفعه؛ لأنه فاعل يعرف والضمير راجع إلى المفعول، وهو قوله: ذا الفضل، وكقوله:

صبحنا الخزرجية مرهفاتٍ أبار ذوي أرومتها ذووها

(وَلَو قِيلَ: لا يُضَافُ) ذو (إِلَى غَيرِ اسمِ الجِنسِ) يعني: ولو قال المصنف مكان وذو لا يضاف إلى مضمر، وذو لا يضاف إلى غير اسم الجنس، بل إنما يضاف إليه لا غير (لَكَانَ) قوله هذا (أَشمَلَ) من قوله ذلك؛ لأنه شامل للعلم وغيره لأن ذو لا يضاف إلى العلم ولا إلى اسم الإشارة (وَكَأَنَّهُ) أي: المصنف (خَصَّ المُضمَرَ بالذِّكرِ) الباء دخلت على المقصور؛ لكونه منفردًا في صورة الإضافة إلى مضمر في أخواته فالمناسب للمقام أن يقول: وذو لا يضاف إلى ياء المتكلم لأن ثبوت بعض الأحكام في أخواته إنما كان بالإضافة إليه إلا أنه نفى ما هو الأشمل، وهو إضافته إلى المضمر مطلقًا؛ ليعلم منه أن عدم اضافته إليه كان بالطريق الأولى، وليحصل فائدة أخرى وهي عدم إضافته إلى المضمر مطلقًا؛ (لأَنَّهُ كَانَ لِبَعضِ تِلكَ الأَسمَاءِ) يعني: الأسماء الستة غير ذو (حُكمٌ خَاصٌّ) لذلك البعض بحيث لا يوجد ذلك الحكم في البعض الآخر مثل رد المحذوف عند المبرد في أخي وأبي والرد والقلب والإدغام في الأكثر في فمي، (عِندَ إِضَافَتِهِ) أي: إضافة ذلك البعض (إِلَى يَاءِ المُتَكَلِّمِ، فَنَفَى) المصنف (إِضَافَتَهُ) أي: إضافة ذو (إِلَى المُضمَرِ مُطلقًا) يعني: سواء كان متكلمًا أو مخاطبًا أو غائبًا، يعني: أن المناسب للمقام النظر إلى إضافته إلى المضمر الخاص إلى ياء المتكلم لكن المصنف عدل إلى نوعه وهو المضمر (نَفيًا) مفعول له لقوله: فنفى (لاختِصَاصِهِ) أي: ذو متعلق بقوله: نفيًا لا علة لقوله: فنفى (بِحُكمٍ خَاصٍّ) متعلق بالاختصاص، والباء داخلة على المقصور؛ لأن المقصور عليه هو لفظ ذو، والمعنى: نفيًا لاختصاص حكم خاص بذو (باعتِبَارِ إِضَافَتِهِ)

إليه (وَلَا يُقْطَعُ) أي: «ذو» (عَنِ الإِضَافَةِ)؛ لأن جعله وصلة إلى الوصف بأسماء الأجناس ليس إلا بإضافته إليها.

أي: إضافة ذو (إِلَيهِ) أي: إلى الياء كما أن لكل واحد من أخواته حكمًا خاصا باعتبار إضافته إلى الياء، وكأنه قال: وذو لا يضاف إلى مضمر فضلًا عن أن يكون له حكم خاص عند إضافته إلى الياء.

«ولا يقطع» عطف على قوله: لا يضاف مبني للمفعول مثله (أَي: ذُو) «عن الإضافة» أي: لا يقطع ذو عن أن يكون مضافًا إلى اسم الجنس كما أن أخواته قطعت عن الإضافة مطلقًا، وأعربت بالحركات لما سبق أنه وضع وصلة إلى الوصف بأسماء الأجناس وهذا الغرض يفوت إذا قطع كما إذا أضيف إلى غير اسم الجنس؛ ولذا علله الشارح بقوله: (لأَنَّ جَعلَهُ) أي: جعل ذو (وَصلَةً إِلَى الوَصفِ بأَسمَاءِ الأَجنَاسِ) يعني: لأن إجراء ما هو الغرض والمقصود من وصفه (لَيسَ إِلَّا بإِضَافَتِهِ) أي: ذو (إِلَيهَا) أي: إلى أسماء الأجناس، أي: لا يحصل الغرض من وصفه إلا بالإضافة إليها.

* * *

[التوابع]

(التَّوَابِعُ) وهي: جمع «تابع»، منقول عن الوصفية إلى الاسمية، والفاعل الاسمي يجمع على «فواعل» كـ«الكاهل» على «الكواهل». والمراد بها: توابع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات التي هي من أقسام الاسم، فلا ينتقض حدها بخروج نحو: «إنَّ إنَّ» و«ضَرَبَ ضَرَبَ» لعدم كونهما من أفراد المحدود.

[التوابع]

ولما فرغ من بيان الأصول الثلاثة مع ملحقاتها المرفوعات وأخواتها شرع في بيان ما يتبعها فقال: «التوابع» وهي الأسماء التي لا يمسها الإعراب إلا على سبيل التبع لغيرها، (وَهِي جَمعُ تَابِعٍ) لا تابعة لأن موصوفه الاسم؛ إذ تقديره الاسم التابع وهو مذكر لا يعقل، ويجمع هذا الجمع قياسًا مطردًا على صيغة المذكر الذي لا يعقل كما مر في المرفوعات، (مَنقُولٍ عَن الوَصفِيَّةِ إِلَى الاسمِيَّةِ) فصار كأنه اسم على وزن فاعل، (وَالفَاعِلُ الاسمِي يُجمَعُ عَلَى فَوَاعِلَ) لأن الفاعل الاسمي يجمع بالألف والتاء يعني: على وزن فاعلاتٍ، أقول: لا حاجة إلى النقل؛ لأن الفاعل الوصفي أيضًا يجمع هذا الجمع إلا أن جمعه على فاعلات أكثر منه على فواعل، والفاعل الاسمي لا يكون جمعه إلا على فواعل فقط، ولذا احتاج إلى النقل (كَالكَاهِلِ) وهو ما بين الكتفين وهو اسم بحسب الأصل، بخلاف التابع فإنه اسم بحسب النقل؛ لأنه كان في الأصل وصف جمع، (عَلَى الكَوَاهِلِ، وَالمُرَادُ بِهَا) أي: بالتوابع ههنا (تَوَابِعُ المَرفُوعَاتِ) على أن يكون اللام فيه للعهد الذهني بقرينة المقام؛ لأنه في بحث الاسم (وَالمَنصُوبَاتِ وَالمَجرُورَاتِ، الّتي هِيَ مِن أَقسَامِ الاسمِ) حقيقة أو حكمًا فلا يشكل بالجمل الوصفية والجمل التي هي معطوفات على ما له إعراب؛ (فَلا يُنتَقَضُ حَدُّها) أي: حد التوابع (بِخُرُوجِ نَحوِ: إنَّ إنَّ، وَضَرَبَ ضَرَبَ) عن حد التوابع بأن يقال: يصدق على أن الثانية وضرب الثاني كل ثانٍ، ولا يصدق بإعراب سابقه من جهة واحدة؛ لأن الحرف والفعل ليس لهما إعراب؛ (لِعَدَمِ كَونِهِمَا) أي: كون كل منهما أي: من نحو: إن إن وضرب ضرب، (مِن أَفرَادِ المَحدُودِ) والمحدود ههنا

(كُلُّ ثَانٍ) أي: متأخر متى لوحظ مع سابقه كان في الرتبة الثانية منه، فيدخل فيه التابع الثاني والثالث فصاعدًا ملتبس (بِإِعْرَابِ سَابِقِهِ) أي: بجنس إعراب سابقه بحيث يكون إعرابه من جنس إعراب السابق ناشٍ كلاهما (مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ) شخصية مثل: «جاءني زيد العالم»، فإن «العالم» إذا لوحظ مع «زيد» ....

التوابع، وعرفت أن المراد بها توابع الاسم لا مطلق التوابع، فلا ينتقض الحد بخروج مثل هذا؛ لأن خروج ما لا يكون من أفراد المحدود لا يكون مناقضًا.

«كل ثانٍ» (أي: مُتَأَخِّرٍ) يعني: أن قوله ثانٍ بمعنى المتأخر بعموم المجاز، وهو أن يكون المعنى الحقيقي داخلًا في المعنى المجازي، وههنا كذلك لأن معنى ثانٍ في الحقيقة أن يكون مسبوقًا بواحد، وهذا المعنى داخل في متأخر؛ لأنه أيضًا ما يكون مسبوقًا سواء كان بواحد أو باثنين فصاعدًا (مَتَى لُوحِظَ) ذلك المتأخر (مَعَ سَابِقِهِ كَانَ) المتأخر (فِي الرُّتبَةِ الثَّانِيَةِ مِنهُ) أي: من سابقه، المراد من سابقه ما يكون سابقًا بلا فصل بسابق آخر، وقال المحشي: أراد دفع ما يورد على التعريف من الثاني فصاعدًا، ولدفعه طريقان جعل الثاني بمعنى المتأخر أو اعتباره ثانيًا في الرتبة بالإضافة إلى متبوعه لا في الذكر، والصفة الثانية في الرتبة الثانية من الموصوف وإن كانت ثالثة في الذكر وأول كلامه وهو قوله: أي متأخر ناظر إلى الدفع الأول وآخره وهو متى لوحظ مع سابقه إلى آخره إلى الدفع الثاني انتهى .(فَيَدخُلُ فِيهِ) أي: في حد التوابع (التَّابِعُ الثَّانِي) من التوابع الخمسة (وَ) التابع (الثَّالِثُ فَصَاعِدًا مُلتَبِسٌ) أي: ملابس «بإعراب» يريد أن الباء فيه للمصاحبة «سابقه» أي: كان الثاني ملابسًا لإعراب اللفظ السابق عليه لفظيا كان إعرابه أو تقديريا أو محليًّا على ما سيجيء (أي: بِجِنسِ إِعرَابِ) على حذف المضاف (سَابِقِهِ) يعني: إن كان جنس الإعراب السابق رفعًا يكون إعرابه رفعًا أيضًا وإن كان نصبًا فنصبًا وإن جرًّا فجرًّا، (بِحَيثُ يَكُونُ إِعرَابُهُ) أي: إعراب الثاني (مِن جِنسِ إِعرَابِ السَّابِقِ) كما قلنا آنفًا (نَاشٍ كِلَاهُمَا) أي: إعراب السابق والمسبوق «من جهةٍ واحدةٍ» لا من جهتين (شَخصِيَّةٍ) لا جنسيةٍ ولا نوعيةٍ قوله: شخصية صفة واحدة فالنسبة مجازية أو صفة موصوف محذوف تقديره: وحدة شخصية (مِثلُ: جَاءَنِي زَيدٌ العَالِمُ، فَإِنَّ) صفة (العَالِمَ إِذَا لُوحِظَ مَعَ زَيدٍ)

كان في الرتبة الثانية منه، وإعرابه من جنس إعرابه، وهو الرفع، والرفع في كل منهما ناش من جهة واحدة شخصية، هي فاعلية زيد العالم؛ لأن المجيء المنسوب إلى «زيد» في قصد المتكلم منسوب إليه مع تابعه لا إليه مطلقًا. فقوله: «كل ثان» يشمل التوابع كلها، وخبر المبتدأ، وخبري «كان وإن»، أخواتهما، وثاني مفعولي «ظَنَنْتُ

الموصوف به في أنه موصوف به والعالم وصف له قائم به (كَانَ) العالم (فِي المَرتَبَةِ الثَّانِيةِ مِنهُ) أي: من زيد لأن الصفة لكونها موضحة للموصوف أو مخصصة له لا تكون إلا متأخرة عن الموصوف بمرتبة في الوصف الأول وبمرتبتين أو أكثر (وَإعرَابُهُ) أي: إعراب العالم (مِن جِنسِ إعرَابِهِ) أي: إعراب زيد لأن الصفة يجب أن تكون على إعراب موصوفها لكونها قائمة به (وَهُوَ الرَّفعُ وَالرَّفعُ فِي كُلِّ) واحد (مِنهُمَا) أي: من زيد والعالم أو من الموصوف والصفة (نَاشٍ) أي: حاصل (مِن جِهَةٍ وَاحِدَةٍ شَخصِيَّةٍ) لأن الصفة إذا كانت وصفًا له وقائمة به تكون جهتهما واحدة، وههنا العالم وصف لزيد وقائم به، وأما إذا كانت الصفة وصفًا لسببه وقائمة به لا تكون كذلك، وإن كان إعرابهما من جنس واحد لكن لا يكون ناشئًا من جهة واحدة؛ لأن الصفة حينئذ قامت بسببه ونشأت عنه. فإن قلت: إذا كان كذلك كانت الصفة السببية خارجة عن التعريف فلا يكون جامعًا، قلت: لأنها وصف مجازي لا حقيقي فلا يضر خروجها، و (هِيَ) أي: الجهة الواحدة الشخصية (فَاعِلِيَّةُ زَيدِ العَالِمِ؛ لأنّ المَجِيءَ المَنسُوبَ إِلَى زَيدٍ) الموصوف في قولك: جاءني زيد العالم (فِي قَصدِ المُتَكَلِّم مَنسُوبٌ إِلَيهِ) أي: إلى زيد (مَعَ تَابِعِهِ) العالم إلا أن المجيء منسوب إلى زيد بالأصالة وإلى العالم بالتبع (لا إِلَيهِ مُطلقًا) سواء كان زيد موصوفًا بالعلم أو لا؛ إذ لو كان كذلك لاكتفى بذكر الموصوف فقط فلا يحتاج إلى ذكر الوصف.

(فَقَولُهُ: كُلُّ ثَانٍ) جنس (يَشمَلُ التَّوَابِعَ كُلَّهَا) المقصودة من التعريف مؤخرات كانت هذه الأمور أو مقدمات؛ لأن المراد بالثانوية الثانوية في الرتبة لا الذكر على ما عرفت (وَخَبَرُ المُبَتدأ) مؤخرًا عن المبتدأ أو مقدمًا عليه وجوابًا أو جوازًا (وَخَبَرَي كَانَ وَإِنَّ أَخَوَاتِهِمَا) أي: أشباههما سواء قدم الخبر على اسم كان أو عليها أو لا وسواء قدم على اسم أن أو لا (وَثَاني مَفعُولَي ظَنَنتُ) وأخواته

وَأَعْطَيْتُ». وقوله: «بإعراب سابقه» يخرج الكل إلا خبر المبتدأ وثاني مفعولي «ظَنَنْتُ وأَعْطَيْتُ».

وقوله: «من جهة واحدة» يخرج هذه الأشياء؛ لأن العامل في المبتدأ والخبر وإن كان هو الابتداء، أعني: التجريد عن العوامل اللفظية للإسناد، لكن هذا المعنى من حيث إنه يقتضي مسندًا إليه صار عاملًا في المبتدأ، ومن حيث إنه يقتضي مسندًا صار عاملًا في الخبر فليس ارتفاعهما من جهة واحدة، وكذا «ظَنَنْتُ» من حيث إنه يقتضي مظنونًا فيه ....

(**وَأَعطَيتُ**) وأشباهه أخر أو قدم وكذلك يشمل ثاني وثالث مفاعيل أعلمت وأمثاله والحال والتمييز وغيرها؛ لأن كل واحد منهما ثانٍ متى لوحظ مع سابقه كان في الرتبة الثانية منه فدخلت في التعريف بقوله كل ثانٍ، (**وَقَولُهُ: بِإعرَابِ سَابِقِهُ يُخرِجُ الكُلَّ**) غير التوابع؛ لأنها هي المقصودة منه (**إِلَّا خَبَرَ المُبتدأ وَثَاني مَفعُولَي ظَنَنتُ وَأَعطَيتُ**) وثاني وثالث مفاعيل أعلمت والحال من المنصوب نحو: ضربت زيدًا مجردًا عن الثياب والتمييز عن المنصوب نحو: ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾ [القمر: 12] لأن كل واحد منها بإعراب سابقه (**وَقَولُهُ: مِن جِهَةٍ وَاحِدَةٍ، يُخرِجُ هَذِهِ الأَشيَاءِ**) المستثناة (**لأَنّ العَامِلَ في المُبتدأ وَالخَبَرِ وَإِن كَانَ هُوَ الابتدَاءُ**) على المذهب المنصور (**أعني: التَّجرِيدَ عَنِ العَوَامِلِ اللَّفظِيَّةِ للإِسنَادِ، لَكِن**) أي: إلا أن (**هَذَا المَعنَى**) أي: التجريد عنها للإسناد (**مِن حَيثُ إِنَّهُ يَقتَضِي مُسنَدًا إِلَيهِ**) ليوجد ما يدل على الذات (**صَارَ**) التجريد عنها (**عَامِلًا في المُبتَدأ**) لما مر أن المبتدأ دال عليها إما تحقيقًا أو تأويلًا، (**وَ**) هذا المعنى أيضًا (**مِن حَيثُ إِنّهُ يَقتَضي مُسنَدًا**) ليوجد ما يدل على أمر نسبي (**صَارَ**) التجريد (**عَامِلًا في الخَبَرِ**) لأن الخبر يدل على الأمر النسبي (**فَلَيسَ ارتِفَاعُهُمَا**) أي: ارتفاع المبتدأ والخبر (**مِن جِهَةٍ وَاحِدَةٍ**) بل من جهتين يعني: ارتفاع المبتدأ من جهة كونه مسندًا إليه وارتفاع الخبر من جهة كونه مسندًا، وإن كان إعرابهما من جنس واحد، (**وَكَذَا**) أي: كما أن الابتداء أعني: التجريد عنها للإسناد عامل في المبتدأ والخبر من جهتين كذلك أفعال القلوب منها (**ظَنَنتُ مِن حَيثُ إِنّهُ يَقتَضِي مَظنُونًا فِيهِ**) يعني: اقتضى ما يدل على الذات بحيث يمكن أن يوجد الظن

ومظنونًا عمل في مفعوليه، فليس انتصابهما من جهة واحدة. وكذا «أَعْطَيْتُ» من حيث إنه يقتضي آخذًا ومأخوذًا عمل في مفعوليه، فليس انتصابهما من جهة واحدة.

واعلم أن الإعراب المعتبر في هذا التعريف بالنسبة إلى اللاحق والسابق أعم من أن يكون لفظيًا أو تقديريًّا أو محليًّا، حقيقة أو حكمًا، فلا يرد نحو: «جاءني هؤلاء

فيه ويكون قائمًا به، (وَ) من حيث إنه يقتضي (مَظنُونًا) أن يكون وصفًا يمكن أن يظن (عَمِلَ) أي: ظننت (في مَفعُولَيهِ) يعني: عمل في المفعول الأول من حيث إنه مظنون فيه وفي المفعول الثاني من حيث إنه مظنون؛ (فَلَيسَ انتِصَابُهُمَا) أي: المفعول الأول والمفعول الثاني (مِن جِهَةٍ وَاحِدَةٍ) بل عمل فيهما من جهتين، وإن كانا في جنس الإعراب متفقين مثل: ظننت زيدًا عالمًا؛ لأن انتصاب الأول من جهة كونه مظنونًا فيه وانتصاب الثاني من جهة كونه مظنونًا لما عرفت، (وَكَذَا) الأفعال التي هي تتعدى إلى مفعولين ثانيهما غير الأول (أَعطَيتُ) مثل: أعطيت زيدًا درهمًا فإنه (مِن حَيثُ إنّهُ يَقتَضِي آخِذًا) يعني: ما يدل على الذات بحيث يمكن أن يقوم معنى الفاعلية بها وهو الآخذية (وَ) يقتضي أيضًا (مَأخُوذًا) يعني: ما يدل على ذاتٍ يمكن أن يقوم معنى المفعولية بها وهو المأخوذية (عَمِلَ) أعطيت (في مَفعُولَيهِ فَلَيسَ انتِصَابُهُمَا) أي: انتصاب كل واحد منهما (مِن جِهَةٍ وَاحِدَةٍ) بل من جهتين.

(وَاعلَم أنَّ الإعرَابَ المُعتَبَرَ في هَذَا التَّعرِيفِ) أي: في تعريف التوابع وهو قوله: بإعراب سابقه (بالنِّسبَةِ) أي: بالقياس (إلَى اللَّاحِقِ) وهو التابع سواء كان الأول أو الثاني أو غيرهما وهو الثالث فصاعدًا (وَالسَّابِقِ) أي: ما سبق بلا فصل سواء كان المتبوع أو لا (أَعَمُّ) خبر إن (مَن أَن يَكُونَ) الإعراب فيهما (لَفظِيًّا) من قولك: جاءني زيد العالم (أَو) يكون فيهما (تَقدِيريًّا) نحو: جاءني الفتى القاضي، أو الأول تقديري، والثاني لفظي أو بالعكس، (أَو) من أن يكون الإعراب فيهما (مَحَلّيًّا) نحو: ضربت أنت أو الأول محلي والثاني أما لفظي أو تقديري أو الثاني محلي والأول إما لفظي أو تقديري فأمثلتهما واضحة على الفطن (حَقِيقَةً أو حُكمًا) تفصيل للإعراب أي: سواء كان كذلك الإعراب حقيقيًّا أو حكميا؛ (فَلا يَرِدُ) مثال المحلي في الأول (نَحوُ: جَاءَني هَؤُلاءِ

الرجال»، و«يا زيدُ العاقلَ»، و«لا رَجُلَ ظَرِيفًا».

ثم إعلم أن لفظة «كل» ههنا ليست في موقعها؛ لأن التعريف إنما يكون للجنس، وبالجنس لا للأفراد وبالأفراد، فالمحدود بالحقيقة التابع، والحد مدخول «كل»، وهو ثان بإعراب سابقه من جهة واحدة، لكنه ....

الرِّجالِ) فإن الكسرة فيه ليست بإعراب حقيقة ولا حكمًا لا لفظًا ولا تقديرًا، بل الإعراب فيه محلي؛ ولذا لم يجز الحمل على لفظه بل على محله ومحله الرفع، ولذا وجب رفع الرجال (وَ) مثال الإعراب الحكمي في الأول أيضًا **(يا زَيدُ العَاقِلُ)** فإن ضم زيد وإن لم يكن إعرابًا حقيقة لكنه في حكمه؛ ولذا جاز الوجهان في صفته المفردة على ما سبق، وإن لم يكن في حكم الرفع لم يجز رفع صفته حملًا على اللفظ (وَ) نحو **(لا رَجُلَ)** فإن فتح رجل في حكم الإعراب أعني: به النصب ولذا أجيز حمل **(ظَرِيفًا)** على لفظه بالنصب، ويجوز فيه البناء أيضًا حملًا على المنعوت، والرفع حملًا على المحل البعيد كما سبق.

(ثُمّ) أي: بعد ما عملت الجنس والفصل وغيرهما من القيود المذكورة في التعريف **(اِعلَم أنَّ لَفظَةُ كُلٍّ هَهُنا)** أي: في تعريف التوابع **(لَيسَت في مَوقِعِهَا)** وموقعها ما يكون المراد منه إحاطة الأفراد مثل: كل إنسان ناطق، وكل حيوان جسم نام حساس متحرك بالإرادة؛ **(لأنّ التَّعرِيفَ)** أي: تعريف أي جنس وأي نوع **(إنَّمَا يَكُونُ)** تعريفًا **(للجِنسِ)** كالحيوان والتوابع **(وَبالجِنسِ)** الظرفان متعلقان بالتعريف مثل: جسم نام الخ، وثانٍ بإعراب الخ، ومثل تعريف الكلمة: لفظ وضع لمعنى مفرد، **(لا)** يكون التعريف **(للأفرَادِ)** مثل: زيد ورجل لأن الأفراد من حيث هي هي لا تحتاج إلى التعريف، (وَ) لا يكون التعريف أيضًا **(بالأفرَادِ)** لأن التعريف لا يكون إلا بذكر الجنس والفصل والأفراد لا يكون لها جنس ولا فصل فلا يكون التعريف بها **(فالمَحدُودُ)** ههنا **(في الحَقِيقَةِ التَّابِعُ)** الذي هو أحد التوابع؛ لأن الجنس لا يكون إلا في المفرد وفي الظاهر التوابع، **(وَالحَدُّ مَدخُولُ كُلٍّ وَهُوَ ثَانٍ بإعرَابِ سَابِقِهِ مِن جِهَةٍ وَاحِدَةٍ)** فلما دخل عليه كل كان التعريف للجنس بالأفراد؛ لأن كلمة كل تفيد في مدخولها عموم الأفراد وشمولها إذا كان نكرة، **(لَكِنَّهُ)** استدراك من قوله: ليست في محله وجواب له،

لما دخل عليه «كل» أفاد صدق المحدود على كل أفراد الحد، فيكون مانعًا، والظاهر انحصار المحدود فيها، لعدم ذكر غيرها، فيكون جامعًا، فيحصل حد جامع ومانع يكون جمعه ومنعه كالمنصوص عليه.

وتنبيه على فائدة دخول كل وهي صدق المحدود على كل أفراد الحد يعني: إلا أنه (**لَمَّا دَخَلَ عَلَيهِ**) أي: على التعريف المذكور (**كُلٌّ أَفَادَ**) الضمير المستكن راجع إلى الدخول المستفاد من دخل أي: أفاد دخول كل (**صِدقَ المَحدُودِ**) صريحًا؛ لأن لفظة كل إذا دخلت على المحمول يلزم منه صدق الموضوع (**عَلَى كُلِّ أَفرَادِ الحَدِّ**) نحو: الحيوان كل جسم نام حساس متحرك بالإرادة يعني: يصدق على كل فرد مما صدق عليه الحد، (**فَيَكُونُ**) التعريف (**مَانِعًا**) من دخول غيره فيه؛ لأنه لما صدق على كل الأفراد لا يصح أن يصدق على غيرها؛ لأن الدال على شيء ليس له أن يدل على غيره، (**وَالظَّاهِرُ انحِصَارُ المَحدُودِ فِيهَا**) أي: في إفراد الحد؛ (**لِعَدَمِ ذِكرِ غَيرِها**) أي: غير أفراد الحد (**فَيَكُونُ**) الحد (**جَامِعًا**) لأفراده لانحصار المحدود في أفراد الحد؛ (**فَيَحصُلُ**) لنا (**حَدٌّ جَامِعٌ**) لأفراده بسبب انحصار المحدود فيها (**وَمَانِعٍ**) من دخول غيره فيه بسبب صدق المحدود على كل أفراد الحد بحيث لا يصدق على غيره، (**يَكُونُ جَمعُهُ وَمَنعُهُ كالمَنصُوصِ عَلَيهِ**) أي: كون الحد جامعًا لأفراده ومانعًا من دخول غيرها صار بدخول كل على الحد منصوصًا ومصرحًا، وإذا لم يدخل عليه كل لم يكن الجمع والمنع منصوصًا ومصرحًا بل مضمنًا.

* * *

[النعت]

(النَّعْتُ: تَابِعٌ) جنس شامل للتوابع كلها.

وقوله: (يَدُلُّ عَلَى مَعْنًى فِي مَتْبُوعِهِ) أي: يدل بهيئة تركيبه مع متبوعه على حصول معنى في متبوعه (مُطْلَقًا) أي: دلالة مطلقة غير مقيدة بخصوصية مادة من المواد، ....

[النعت]

ولما فرغ من تعريف جنس التوابع شرع في تعريف أنواعها كما هو دأبه فقال: «النعت» والصفة كلاهما بمعنى واحد قدمه لكونه أشد متابعة للمنعوت لكونه عينه لأن العالم في قولك: جاءني زيد العالم هو زيد لا غير وأكثر استعمالًا وأوفر فائدة، ولكونه مذكورًا سابقًا صريحًا في قوله: ولا يضاف صفة دون غيرها «تابعٌ» لأنه من التوابع (**جِنسٌ شَامِلٌ للتَّوَابِعِ كُلِّهَا**) يعني: شامل لما هو المقصود منه وغيره لكونه جنسًا (**وقَولُهُ**) مبتدأ خبره قوله الآتي، احتراز «يدل على معنًى في متبوعه» صفة للتابع (**أي: يَدُلُّ**) ذلك التابع حقيقيا كان أو سببيا (**بِهَيئَةِ تَركِيبِهِ مَعَ مَتبُوعِهِ**) والهيئة مضافة إلى التركيب ومع متعلق به، والضمير المجرور يرجع إلى التابع أي: دلالة التابع على معنى في متبوعه لا تكون إلا بوصف كونه مركبًا مع متبوعه (**عَلَى حُصُولِ**) متعلق بقوله: يدل (**مَعنًى في مَتبُوعِهِ**) «مطلقًا» (**أي: دَلالَةً مُطلَقَةً**) يريد أن انتصاب مطلقًا على المصدرية أي: على كونه صفة مصدر محذوف وهو الدلالة ولا يلزم من ذلك تأنيث مطلقًا؛ لكون موصوفه مؤنثًا؛ لأن المحذوف ليس كالمذكور ومع هذا الخفة مطلوبة، فلا يرد قول من قال: جعل مطلقًا صفة الدلالة لا تساعده العبارة؛ لأنه حينئذ يجب تأنيث مطلقًا إلا أن يقال: لم يعتد بتأنيث المصدر أو بتأنيث ما لا بد له في الدلالة على معناه من التاء؛ لأن في قوله: هذا وجهًا (**غَيرَ مُقَيَّدَةٍ**) تفسير للإطلاق (**بِخَصُوصِيَّةٍ**) بفتح الخاء إن كان الياء مصدرية لئلا يجتمع المصدران وضمها إن كانت نسبية ومضافة إلى (**مَادَّةٍ مِن المَوَادِّ**) بيانية يعني: دلالة النعت على معنى حاصل في متبوعه مطلقة بحيث تعم جميع الأمثلة غير مخصوصة ببعض الأمثلة

احترازٌ عن سائر التوابع، فلا يرد عليه البدل في مثل قولك: «أَعْجَبَنِي زَيْدٌ عِلْمُهُ»، والمعطوف في مثل قولك: «أَعْجَبَنِي زَيْدٌ وَعِلْمُهُ»، ولا التأكيد في مثل قولك: «جَاءَنِي الْقَوْمُ كُلُّهُمْ» لدلالة «كُلِّهم» على معنى الشمول في «القوم»، فإن دلالة التوابع في هذه الأمثلة على حصول معنى في المتبوع إنما هي بخصوص موادها، فلو جردت عن هذه المواد كما يقال: «أَعْجَبَنِي زَيْدٌ غُلَامُهُ» أو «أَعْجَبَنِي زَيْدٌ وَغُلَامُهُ» أو «جَاءَنِي زَيْدٌ نَفْسُهُ» لا تجد لها دلالة على معنى في متبوعاتها، ....

كما في البدل وغيره (اِحتِرَازٌ عَن سَائِرِ) أي: باقي (التَّوَابِع) لما مر أن السائر بمعنى الباقي؛ (فَلا يَرِدُ عَلَيهِ) أي: على تعريف النعت (البَدَلُ في مِثلِ قَولِكَ: أَعجَبَنِي زَيدٌ عِلمُهُ) لأن علمه بدل اشتمال من زيد؛ لأن نسبة الإعجاب إلى زيد تستلزم نسبته إلى علمه لما سيجيء، (وَالمَعطُوفُ في مِثلِ قَولِكَ: أَعجَبَنِي زَيدٌ وَعِلمُهُ) فإن علمه في المثالين وإن دل على معنى في متبوعه لكن دلالته عليه ليست مطلقة، بل دلالته عليه ليست إلا بخصوص مادة حتى لو جردت عنها لم يدل كل منهما عليه مثل: أعجبني زيد داره أو وداره، (وَلَا التَّأكِيدُ) لفظيا كان أو معنويا (في مِثلِ قَولِكَ: جَاءَني القَومُ كُلُّهُم) أي: جاءني زيد زيد.

ولما كان في دلالة التأكيد على معنى في متبوعه إبهام بينه بقوله: (لِدَلالَةِ كُلِّهِم عَلَى) حصول (مَعنى الشُّمُولِ في القَومِ) يعني: لما قيل جاءني القوم توهم أن المجيء صدر عن القوم كلهم أو عن بعضهم فالنسبة حقيقية أو مجازية اندفع ذلك التوهم بقوله: كلهم، وعلم أن النسبة حقيقية وإذا قيل: جاءني زيد توهم أيضًا أن النسبة إليه حقيقية أو مجازية، فلما أكد بزيد الثاني اندفع، وعلم أن ما هو المراد منها الحقيقية (فإنَّ دَلالَةَ التَّوَابِعِ في هَذِهِ الأَمثِلَةِ) من البدل والعطف والتأكيد (عَلَى حُصُولِ مَعنىً) من العلم في الأولين والشمول في الأخير (في المَتبُوعِ) متعلق بالحصول (إنَّمَا هِيَ) أي: ليس دلالة تلك التوابع إلا (بِخَصُوصِ مَوَادِّهَا) أي: دلالتها ليس إلا ببعض الأمثلة لا كلها، (فَلَو جُرِّدَت) تلك الأمثلة (عَن هَذِهِ المَوَادِّ) بأن يكون التوابع فيها غير ذلك المذكور فيها (كَمَا يُقَالُ: أَعجَبَني زَيدٌ غُلامُهُ) مكان أعجبني زيد علمه (أو أعجَبَني زَيدٌ وَغُلامُهُ) مكان أعجبني زيد وعلمه (أَو جَاءَني زَيدٌ نَفسُهُ) بدل جاءني القوم كلهم (لا تَجِد) بالخطاب (لَهَا) أي: لهذه الأمثلة (دَلالَةً عَلَى مَعنَى في مَتبُوعَاتِهَا) بصيغة الجمع

بخلاف الصفة، فإن الهيئة التركيبية بين الصفة والموصوف تدل على حصول معنى في متبوعها في أي مادة كانت.

(وَفَائِدَتُهُ) أي: فائدة النعت غالبًا (تَخْصِيصٌ) في النكرة كـ«رَجُلٍ عَالِمٍ» (أَوْ تَوْضِيحٌ) في المعرفة كـ«زَيْدٍ الظَّرِيفِ».

المؤنث أي: في متبوع كل واحد منها أما في الأولين فظاهر؛ لأن الغلام يدل على الذات المعينة ولا يدل على معنى قائم بالغير، فضلًا عن أن يدل على معنى في متبوعه، وأما في الثالث فلأن لفظ نفسه لا يدل على معنى قائم بالغير، بل إنما يدل على ما يدل عليه زيد في هذا المثال؛ لأن معنى النفس مطلقًا الذات إلا أنه بالإضافة إلى ضمير زيد كان المدلول عليه ذات زيد أيضًا، فصار كأنه قال: جاءني زيد زيد، بخلاف نحو: جاءني القوم كلهم؛ فإنه يدل على معنى حاصل في القوم وهو الشمول كما عرفت، (**بِخِلافِ الصِّفَةِ، فَإِنَّ الهَيْئَةَ التَّرْكِيبيَّةَ بَيْنَ الصِّفَةِ وَالمَوصُوفِ تَدُلُّ عَلَى حُصُولِ مَعنىً في مَتبُوعِهَا**) أي: في متبوع الصفة (**في أَيِّ مَادَّةٍ كانَت**) الصفة سواء كان عاملها لفظيًّا أو معنويًّا، اعلم أن العامل في الصفة هو العامل في الموصوف عند سيبويه، وقال الأخفش: العامل فيها معنوي سواء كان العامل في الموصوف لفظيًّا أو معنويًّا كما في المبتدأ والخبر، وهو كونها تابعة وقيل: إن العامل الثاني يقدر من جنس العامل الأول، يعني: يقدر في قولك: جاءني زيد العالم جاءني العالم، والأول أولى؛ لأن المنسوب إلى المتبوع في قصد المتكلم منسوب إليه مع تابعه لا إليه وحده، فإن المجيء في قولك: جاءني زيد الظريف ليس في قصدك منسوبًا إلى زيد مطلقًا، بل إليه حال كونه مقيدًا بقيد الظرافة، وكذا الحال في: جاءني زيد العالم كما سبق.

ولما توهم أن لا فائدة في إيراد الوصف؛ لأن الوصف إنما يكون الخطاب به مع من هو عالم بثبوت الصفة دفعه بقوله: «وفائدته» (**أي: فَائِدَةُ النَّعتِ غَالِبًا**) أي: في غالب الأحوال «تخصيصٌ» (**في النَّكِرَةِ**) وهو في عرف النحاة عبارة عن تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات (**كَرَجُلٍ عَالِمٍ**) فإن رجلًا كان محتملًا لكل فرد من أفراد الرجال فلما وصف قل احتماله «أو توضيحٌ» (**في المَعرِفَةِ**) وهو في عرفهم عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل في المعارف (**كَزَيدٍ الظَّرِيفِ**) فإن زيدًا،

(وَقَدْ تَكُونُ لِمُجَرَّدِ الثَّنَاءِ) من غير قصد تخصيص أو توضيح نحو: «بسم الله الرحمن الرحيم» (أَوْ) لمجرد (الذَّمِّ) نحو: «أَعُوذُ بِاللهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ» (أَوْ) لمجرد (التَّأْكِيدِ، مِثْلُ: ﴿نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ﴾)؛ إذ الواحدة تفهم من التاء في ....

وإن كان معينًا إلا أنه يحتمل غيره باعتبار تعدد الوضع فلما وصف بالظريف ارتفع الاحتمال الحاصل فيه «وقد تكون» أي: فائدة النعت «لمجرد الثناء» إذا كان الوصف معلومًا قبل ذكره والثناء بالمد بيان صفة الكمال (مِن غَيرِ قَصدِ) بيان لقوله: لمجرد (تَخصِيصٍ) كما في الأول (أَو) قصد (تَوضِيحٍ) كما في الثاني بأن لا يكون الموصوف نكرة، ولا معرفة يحتاج إلى الإيضاح حتى إذا احتاج إليه لم يكن التوصيف لمجرد الثناء كما سبق، (نَحوُ: بِسمِ اللهِ الرَّحمَنِ الرَّحِيمِ) بالجر فيهما على أن يكونا صفتين للفظ الله تعالى؛ لأن لفظ الله لا يطلق على غيره تعالى لا حقيقة ولا مجازًا، فلا يكون فيه احتمال حتى يحتاج إلى الإيضاح، وأما إذا كانا منصوبين بتقدير أعني، أو أمدح أو مرفوعين بتقدير المبتدأ، فلا يكونان مما نحن فيه وكالأوصاف الجارية على القديم تعالى، «أو» قد يكون (لِمُجَرَّدِ) «الذم» من غير قصد تخصيص أو توضيح، ولا يليق أيضًا المدح والثناء، بل لا يستحق إلا الذم والقدح، (نَحوُ: أَعُوذُ) من: عاذ به وبابه قال، التجأ إليه (بِاللهِ) أي: ألتجئ وأعتمد إليه تعالى وأعتصم (مِن الشَّيطَانِ) شيطان على وزن فيعال من: الشطن وهو البعد، وقيل: على وزن فعلان، من الشيط وهو الهلاك، فعلى الأول منصرف، وعلى الثاني غير منصرف، ويدل على الانصراف في الأول وعلى عدمه في الثاني ما روى أنه جاء رجل اسمه حيان إلى ملك فقيل للملك: أينصرف حيان أم لا؟ فقال: الملك إن أكرمته فلا ينصرف وإلا فينصرف، ووجهوه بأنه إن أكرمه فكأنه أحياه فيكون من الحي فلا ينصرف لزيادة الألف والنون والعلمية وإن لم يكرمه فكأنه أهلكه فيكون من الحين فينصرف (الرَّجِيمِ) فعيل بمعنى مفعول للمبالغة في الرجم، وهو ههنا اللعن والطرد وصف به مبالغة في كونه ملعونًا ومطرودًا، «أو» قد يكون النعت (لِمُجَرَّدِ) «التأكيد» أي: تأكيد معنى الموصوف فيما اشتمل الموصوف على الصفة تضمنًا والتزامًا «مثل: ﴿نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ﴾ [الحاقة: 13]» (إذ الوَاحِدَةُ) المؤكدة (تُفهَمُ مِن التَّاءِ) والبناء (في

«نفخة»، فأكدت بالواحدة، ولما كان غالب مواد الصفة المشتقات، توهم كثير من النحويين أن الاشتقاق شرط في النعت حتى تأولوا غير المشتق بالمشتق، ولما لم يكن هذا مرضيًا للمصنف رده بقوله (وَلَا فَصْلَ) أي: لا فرق (بَيْنَ أَنْ يَكُونَ) النعت (مُشْتَقًّا أَوْ غَيْرَهُ) في صحة وقوعه ....

نَفخةٍ) لأن التاء للوحدة كتاء تمرة، والبناء أيضًا بناء الوحدة كضربة بالفتح **(فأَكَّدَت)** الوحدة المفهومة من التاء **(بالوَاحِدَةِ)** وإنما أورد مثالًا للتأكيد دون البواقي لزيادة الإيضاح؛ لأن الوصف للتأكيد نادر وتلك كثيرة بحيث لا تحتاج إلى التمثيل، وقد يكون الوصف للتعميم نحو: كان ذلك في يوم من الأيام ووقت من الأوقات، والكشف نحو: الجسم الطويل العريض العميق إلا أن المصنف لم يتعرض لهما لدخولهما تحت قوله: أو لمجرد التأكيد، **(وَلَمَّا كَانَ غَالِبُ مَوَادِّ الصِّفَةِ المُشتَقَّاتِ)** خبر كان أي: لما كان أكثر أمثلة الصفة مشتقا كاسم الفاعل وغيره، **(تَوَهَّمَ كَثيرٌ)** جواب لما **(مِن النَّحوِيينَ)** بيان لكثير **(أنّ الاشتِقَاقَ شَرطٌ في النَّعتِ)** لكون دلالة المشتق على معنى في متبوعه ظاهرة؛ لأن أحمر مثلًا يقتضي بذاته شيئًا متصفًا بالحمرة فلذلك استضعف سيبويه نحو: مررت برجل أسد **(حَتَّى تَأَوَّلُوا غَيرَ المُشتَقِّ)** الواقع صفة كالأسد في هذا المثال **(بالمُشتَقِّ)** ثم جعلوه وصفًا يعني: أولوه بما يليق بالمقام.

(وَلَمَّا لَم يَكُن) عطف الجملتين على جملتي لما أي: ولما لم يكن رده لجواز العطف على معمولي عامل واحد، **(هذا)** أي: شرط الاشتقاق في الصفة وتأويل غير المشتق بالمشتق **(مَرضِيًّا)** ومقبولًا **(للمُصَنِّفِ رَدَّهُ بِقَولِهِ)** «ولا فصل» لأن المقصود من النعت الدلالة على معنى في متبوعه؛ لتخصيص المتبوع أو للتوضيح فلما حصل هذا المقصود جاز التوصيف سواء كان الدال مشتقا أو غيره **(أي: لا فَرقَ)** لأن الفصل في اللغة القطع فلازمه الفرق فيكون تفسيرًا باللازم، ولا ههنا لنفي الجنس وفصل في محل النصب اسمها والظرف وهو بين مع متعلقه خبرها أي: لا فرق كائن «بين أن يكون» **(النَّعتُ)** «مشتقا» كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل «أو غيره» أي: أو يكون النعت غير مشتق كغير المذكورات **(في صِحَّةِ)** متعلق بلا فرق **(وُقُوعِهِ)** أي: وقوع غير

نعتًا (إِذَا كَانَ وَضْعُهُ) أي: وضع غير المشتق (لِغَرَضِ الْمَعْنَى) أي: لغرض الدلالة على المعنى الواقع في المتبوع (عُمُومًا) أي: في جميع الاستعمالات (مِثْلُ: «تَمِيمِيٍّ» وَ«ذِي مَالٍ») فإن «التميمي» يدل دائمًا على أن لذات ما نسبة إلى قبيلة تميم، و«ذو مال» يدل على أن ذاتًا ما صاحب مال (أَوْ خُصُوصًا) أي: في بعض الاستعمالات بأن يدل في بعض المواضع على حصول معنى لذات ما وحينئذ يجوز أن يقع نعتًا، ....

المشتق (نَعتًا) مفعول الوقوع الذي هو مضاف إلى الفاعل أي: مشتق وغيره سواء في وقوع كل منهما نعتًا «إذا كان وضعه» (أي: **وَضعُ غَيرِ المُشتَقِّ**) يعني: في التركيب بشرط أن يكون وضع غير المشتق «لغرض المعنى» وغرض المعنى من قبيل: خاتم فضة، والغرض ما يترتب وجوده على شيء ويقصد به (أي: **لِغَرَضِ الدَّلالَةِ عَلَى المَعنَى الوَاقِعِ في المَتبُوعِ**) «عمومًا» أي: دلالة عامة أو وضعًا عاما (أَي: **في جَمِيعِ الاستِعمَالاتِ**) فيه إشارة إلى أن نصب عمومًا على الظرفية، وأن العموم في الاستعمال ويجوز نصبه على المصدرية، كما أشرنا إليه والمراد بالعموم الوضع العام سواء استعمل خبرًا أو حالًا أو نعتًا «مثل: تميمي» فإن النسبة إلى بني تميم لم تزل على المنسوب ما دام منسوبًا في جميع الأزمان يريد بالمثل الاسم المنسوب «وذي مالٍ» يريد به أيضًا ذا وفروعها، (**فَإِنَّ التَّمِيمِي**) لكونه اسمًا منسوبًا (**يَدُلُّ دَائِمًا**) أي: في جميع الأزمان سواء ذكر متبوعه أو لم يذكر (**عَلَى أنّ لِذَاتٍ مَا**) أي: لذات من الذوات (**نِسبَةٌ إِلَى قَبِيلَةِ**) بني (**تَمِيمِ**) فيقع صفة لذات وجد فيها هذا المعنى من غير تأويله بالمشتق، سواء كانت تلك الذات نكرة نحو: رجل تميمي أو معرفة نحو: زيد التميمي (**وَذُو مَالٍ**) لكونه بمعنى الصاحب وضعًا (**يَدُلُّ عَلَى أنَّ ذَاتًا مَا صَاحِبُ مَالٍ**) فتقع صفة لتلك الذات من غير تأويل أيضًا.

«أو خصوصًا» عطف على عمومًا (أَي) إذا كان وضع غير المشتق لغرض المعنى (**في بَعضِ الاستِعمَالاتِ**) يعني: لا يدل على معنى في متبوعه في جميع الأزمان، بل في بعض الأزمان بأن يكون ما وصفه به مذكورا لفظًا (**بأن يَدُلَّ في بَعضِ المَوَاضِعِ**) يعني: عند ذكر الموصوف (**عَلَى حُصُولِ مَعنَى لِذَاتٍ مَا، وَحِينَئِذٍ**) أي: حين كونه دالا على حصول معنى لذات ما (**يَجُوزُ أَن يَقَعَ نَعتًا**)

وفي بعضها لا يدل على ذلك فحينئذ لا يصح جعله نعتًا (مِثْلُ: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَيِّ رَجُلٍ») أي: كامل في الرجولية فـ«أي رجل» باعتبار دلالته في مثل هذا التركيب على كمال الرجولية يصح أن يقع نعتًا، وفي مثل: «أَيُّ رَجُلٍ عِنْدَكَ؟» لا يدل على هذا المعنى، فلا يصح أن يقع نعتًا.

(وَ) مثل: مَرَرْتُ («بِهَذَا الرَّجُلِ») فإن «هذا» يدل على ذات مبهمة، و«الرجل»

لتلك الذات لوجود شرطه وهو الوضع لغرض الدلالة على المعنى الواقع في المتبوع وكون موصوفه مذكورا لفظًا (**وَفِي بَعضِهَا**) أي: بعض المواضع (**لا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ**) أي: المعنى الواقع في المتبوع؛ لعدم ذكر متبوعه لا لفظًا ولا تقديرًا؛ لأن المراد به حينئذٍ الدلالة على الذات فقط، ولو كان المراد الدلالة على المعنى الواقع في المتبوع لوجب ذكره وإذا لم يذكر علم أن المراد الدلالة على الذات فقط، (**فَحِينَئذٍ لا يصح جعله نعتًا**) «مثل: مررت برجلٍ أي رجلٍ» ولكن بشرط أن يضاف إلى لفظ موصوفه، وأن يضاف إلى النكرة؛ لأن المضاف إلى المعرفة ليس فيه إبهام وكذا أنت الرجل كل الرجل، يراد به البليغ الكامل في شأنه، (**أَي: كَامِلٍ فِي الرُّجُولِيَّةِ**) بفتح الراء إن كانت الياء مصدرية وضمها إن كانت نسبية (**فأيّ رَجُلٍ باعتبَارِ دَلالَتِهِ فِي مِثلِ هَذَا التَّركِيبِ**) أي: في تركيب كان موصوفها فيه نكرة وأضيفت هي إلى عينه (**عَلَى كَمَالِ الرّجُولِيَّةِ**) يعني: باعتبار دلالتها على حصول معنى الكمال في موصوفها (**يَصِحُّ أَن يَقَعَ نَعتًا**) لما قلنا، فأي رجل مبتدأ ويصح أن يقع نعتًا خبره والباء في اعتبار متعلق بقوله: يصح، والمعنى فأي رجل في مثل هذا المثال يصح أن يقع نعتًا باعتبار دلالته على معنى الكمال، (**وَفِي مِثلِ: أَيّ رَجُلٍ عِندَكَ، لا يَدُلُّ عَلَى هَذَا المَعنَى**) أي: على معنى الكمال بل يدل على الذات فقط؛ لعدم ذكر شيء قبلها صالح للموصوفية بها لا لفظًا ولا تقديرًا؛ لكونه مبتدأ والظرف خبره، (**فَلا يَصِحُّ أن يَقَعَ نَعتًا**) لعدم كون المراد دلالتها على معنى قائم بالغير، بل المراد ليس إلا الدلالة على الذات فقط، «و» (**مِثلُ: مَرَرتُ**) «بهذا الرجل» فإن الرجل وقع صفة لهذا لدلالته على معنى حاصل فيه وهو الذات المعينة، (**فإنَّ هَذَا يَدُلُّ عَلَى ذَاتٍ مُبهَمَةٍ**) لكون وضع اسم الإشارة ليس إلا لدلالته على الذات المبهمة (**وَالرَّجُلُ**)

على ذات معينة، وخصوصية الذات المعينة بمنزلة معنى حاصل في الذات المبهمة، فلهذا صح أن يقع «الرجل» صفة لـ«هذا»، وفي المواضع الأخر التي لا يدل على هذا المعنى لا يصح أن يقع صفة. وذهب بعضهم إلى أن «الرجل» بدل عن اسم الإشارة، وبعضهم إلى أنه عطف بيان.

(وَ) مثل: «مَرَرْتُ (بِزَيْدٍ هَذَا») أي: بـ«زيد» المشار إليه ....

يدل (**عَلَى ذَاتٍ مُعَيَّنَةٍ**) لكون اللام فيه للتعريف فيكون ما دخلت هي عليه معرفة (**وَخَصُوصِيَّةِ الذَّاتِ المُعَيَّنَةِ**) في الرجل بلام التعريف (**بِمَنزِلَةِ مَعنىً حَاصِلٍ في الذَّاتِ المُبهَمَةِ**) في هذا فيدل الرجل على معنى حاصل في ذات هذا وهو الذات المعينة فيه فيقع صفة له بهذا المعنى فيكون معنى الكلام مررت بهذه الذات المعينة؛ (**فَلِهَذَا**) أي: لكونه دالا على الذات المعينة الحاصلة في هذا (**صَحَّ أن يَقَعَ الرَّجُلُ صِفَةً لِهَذَا**) فتكون الصفة للإيضاح (**وَفِي المَوَاضِعِ الأُخَرِ**) بضم الهمزة وفتح الخاء المعجمة جمع أخرى مؤنث آخر، وآخر اسم التفضيل وههنا بمعنى الغير (**الَّتي لا يَدُلُّ**) الرجل أي: مثل جاءني الرجل بدون ذكر هذا قبله أو الخل حامض والعسل حلو، (**عَلَى هَذَا المَعنَى**) دلالة مقصودة أي: على المعنى الحاصل في المتبوع بل إنما تدل على الذات لا غير، (**لا يَصِحُّ أن يَقَعَ صِفَةً**) لعدم الدلالة على المقصود حيث لا يراد منه الدلالة على حصول معنى في المتبوع.

(**وَذَهَبَ بَعضُهُم**) أي: من القائلين باشتراط الاشتقاق فيه (**إِلَى أَنَّ الرَّجُلَ**) في المثال المذكور (**بَدَلٌ عَن اسمِ الإشَارَةِ**) بدل كل لا صفة له؛ لأنه لا يدل على معنى في متبوعه بل يدل على الذات فكيف يقع صفة فيكون بدلًا منه بدل الكل لأن مدلوله مدلول الأول، (وَ) ذهب (**بَعضُهُم**) أي: بعض منهم (**إِلَى أَنَّهُ**) أي: الرجل فيه (**عَطفُ بَيَانٍ**) لأنه تابع غير صفة يوضح متبوعه، وهذا يصدق عليه فيكون عطف بيان للإيضاح والأكثرون ومنهم المصنف على أن ذا اللام وصف لاسم الإشارة في النداء وغيره؛ لأنه اسم دال على معنى في تلك الذات المبهمة وهو الذات المعينة لما سبق وهذا حد النعت، «و» (**مِثلُ: مَرَرتُ**) «بزيدٍ هذا» فإن اسم الإشارة ههنا في محل الجر على أنه صفة لزيد لدلالته على معنى في متبوعه، وهو المشار إليه ولهذا فسره الشارح بقوله: (**أَي**) مررت (**بِزَيدٍ المُشَارِ إِلَيهِ**) فكما

فـ«هذا» في هذا الموضع يدل على معنى حاصل في ذات زيد، فوقع صفة له، وفي المواضع الأخر التي لا تدل على هذا المعنى لا يصح أن يقع صفة.

(وَتُوصَفُ النَّكِرَةُ) لا المعرفة (بِالْجُمْلَةِ الْخَبَرِيَّةِ) التي هي في حكم النكرة؛ لأن الدلالة على معنى في متبوعها، كما توجد في المفرد ....

يصح هذا يصح أيضًا ما أفاد معناه وهو: مررت بزيد هذا، إلا أن اسم الإشارة لا يقع صفة إلا للعلم أو المضاف إلى العلم أو إلى الضمير أو إلى مثله لما سيجيء أن الموصوف أخص من الصفة أو مساوٍ، وفي الثلاثة الأول يكون أخص وفي الأخير مساويًا له، وأما في غيرها فلا يوجد هذا المعنى فلا يكون اسم الإشارة صفة، (فَهَذَا) أي: لفظ هذا (في هَذَا المَوضِعِ) أي: في موضوع يلي فيه اسم الإشارة الذات المعينة كالعلم وغيره مما يمكن أن يكون موصوفًا به (يَدُلُّ عَلَى مَعَنَى حَاصِلٍ في ذَاتِ زَيدٍ) وذلك المعنى هو المعنى المشار إليه (فَوَقَعَ) اسم الإشارة (صِفَةً لَهُ) أي: لزيد لإيضاح المعنى الحاصل فيه فتكون الصفة للإيضاح (وَفِي المَوَاضِعِ الأُخَرِ الَّتي لا يَدُلُّ) اسم الإشارة (عَلَى هَذَا المَعنَى) أي: على معنى حاصل في الذات، بل المراد منه الدلالة على الذات المشار إليها فقط مثل: مررت بهذا الرجل أو يا هذا الرجل (لا يَصِحُّ) فيها (أَن يَقَعَ صِفَةً) لعدم كون المقصود الدلالة على معنى في غيره؛ إذ لو كان مقصودًا لوجب أن يلي ما يوصف به فلما لم يلِ علم أنه لا يراد منه معنى الوصفية.

ولما فرغ من بيان ما هو الأصل في النعت وهو الأفراد لكون المطابقة فيه أتم شرع في بيان ما هو في حكم الأفراد فقال: «وتوصف النكرة» أو ما في حكمها من ذي لام يقصد به فرد مبهم كما في قوله:

ولقد أمر على اللئيم يسبني

(لا المَعرِفَةِ) لأن الجملة من حيث هي جملة نكرة لا تقع صفة للمعرفة لوجوب المطابقة في التعريف والتنكير فلا توصف المعرفة بالجملة أصلًا «بالجملة» لا مطلقًا بل بالجملة «الخبرية» (الّتي هِيَ في حُكمِ النَّكِرَةِ) فيوجد التطابق بينهما؛ (لأنَّ الدَّلالَةَ عَلَى) حصول (مَعنَى في مَتبُوعِهَا) أي: الصفة (كَمَا تُوجَدُ) أي: الدلالة على حصول معنى في المتبوع (في المُفرَدِ) الذي يكون صفة

كذلك توجد في الجملة الخبرية، وإنما قيد الجملة بالخبرية؛ لأن الإنشائية لا تقع صفة إلا بتأويل بعيد، كما إذا قلت: «جَاءَنِي رَجَلٌ اضْرِبْهُ» أي: مقول في حقه اضربه، أي: مستحق لأن يؤمر بضربه.

(وَيَلْزَمُ) فيها (الضَّمِيرُ) الراجع إلى تلك النكرة ....

(كَذَلِكَ) تأكيد لقوله: كما (تُوجَدُ) الدلالة أيضًا (في الجُملَةِ الخَبَرِيَّةِ) فيصح أن تقع صفة كما يصح وقوع المفرد.

(وَإِنَّمَا قَيَّدَ الجُملَةَ) الواقعة صفة (بالخَبَرِيَّةِ) احتراز عن الإنشائية لأن فائدة الصفة كما سبق تخصيص موصوفها كما في النكرات أو توضيحه كما في المعارف، فوجب أن يكون الوصف موجودًا في الحال والسابق أيضًا حتى يخصص أو يوضح والجملة الإنشائية غير ثابتة في الحال ولا في السابق، بل المراد منها الطلب فكيف تخصص أو توضح، فلا يصح أن تقع صفة لانتفاء الفائدة؛ (لأنَّ الإنشَائِيَّةَ لا تَقَعَ صِفَةً) لما قلنا (إِلَّا بِتَأْوِيلٍ بَعِيدٍ) قيده بالبعيد؛ لأن الجملة الخبرية الواقعة صفة أيضًا موؤلة؛ إذ الجمل التي لها محل من الإعراب في تأويل مفرد مسبوك منها إلا أن ذلك التأويل فيها قريب، (كَمَا إِذَا قُلتَ) في توصيف الجملة الإنشائية بحسب الظاهر (جَاءَني رَجُلٌ اِضرِبهُ) إذا ههنا ليست للشرط ولا للظرف بل زائدة لتحسين الكلام (أَي: مَقُولٍ) يعني: جاءني رجل مقول (في حَقِّهِ اِضرِبهُ) فلما توهم منه أن المأمور بالضرب المتكلم وليس كذلك دفعه بقوله: (أَي: مُستَحِقٌّ لأن يُؤمَرَ بِضَربِهِ) فلا تكون الجملة الإنشائية بعد التأويل صفة، بل تكون مقول قولٍ هو صفة، وهو قوله: مقول أو مستحق، فيكون من قبيل وصف الإفراد لا وصف الجملة.

«ويلزم» (فِيهَا) أي: في الجملة الخبرية الواقعة صفة «الضمير» ولم يقل ويلزم عائد كما قال في الجملة الواقعة خبرًا، فلا بد من عائد لأن المبتدأ لما كان مقتضيا للخبر ولا يوجد بدونه مذكورًا أو محذوفًا كفى في الربط الضمير وغيره، وأما الموصوف فلما كان يوجد بدون الصفة ولا يقتضيها أيضًا وجب أن يكون الرابط ما هو الأصل في الربط وهو الضمير، ولا يجوز ما يقوم مقامه لضعفه (الرَّاجِعُ إِلَى تِلكَ النَّكِرَةِ) لا إلى غيرها لفظًا أو تقديرًا مثل: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي

للربط، نحو: «جَاءَنِي رَجُلٌ أَبُوهُ قَائِمٌ»، وإذا لم يكن فيها الضمير الرابط تكون أجنبية بالنسبة إلى الموصوف، فلا تصح أن تقع صفة لها مثل: «جَاءَنِي رَجُلٌ زَيْدٌ عَالِمٌ».

(وَيُوصَفُ بِحَالِ الْمَوْصُوفِ) أي: بحال قائمة به (نَحْوُ: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ»)؛ إذ الحسن حال الرجل وصفته (وَبِحَالِ مُتَعَلِّقِهِ) أي: متعلق الموصوف،

نَفْسٌ﴾ [البقرة: 48] الآية أي: فيه (للرَّبطِ) أي: ليربط ذلك الضمير برجوعه إلى الموصوف الجملة الواقعة صفة به كي لا يظن المخاطب أنها أجنبية غير قابلة لكونها صفة (نَحوُ: جَاءَني رَجُلٌ أَبُوهُ قَائِمٌ، وَإذَا لَم يَكُن فِيهَا) أي: في الجملة التي وقعت صفة (الضّميرُ الرَّابِطُ) الراجع إلى تلك النكرة بل تكون خالية عنه (تَكُونُ) تلك الجملة (أَجنَبيَّةً بالنِّسبَةِ إِلَى المَوصُوفِ) لأن الجملة من حيث إنها جملة مستقلة في الإفادة لا تقتضي الارتباط بغيرها؛ لاشتمالها على الإسناد التام المقتضي المسند إليه والمسند، فلا بد من رابط يخرجها عن الاستقلال ويحوجها إلى شيء قبلها كي لا تكون أجنبية وهو الضمير وحده لما قلنا؛ ولذا صرح به المصنف (فَلا تَصِحُّ أن تَقَعَ صِفَةً لَهَا) أي: لتلك النكرة؛ لعدم دلالتها على معنى في شيء قبلها بسبب كون الرابط مفقودًا (مِثلُ: جَاءَني رَجُلٌ زَيدٌ عَالِمٌ).

«ويوصف» مبني للمفعول «بحال الموصوف» الجار والمجرور نائبه سواء كان مفردًا أو جملة إلا أنه إذا كان مفردًا يقع صفة للمعرفة والنكرة وأما إذا كان جملة فلا يقع صفة إلا للنكرة لما سبق، ولذا عدل به آخر البحث عن بيان كونه جملة (أَي: بِحَالٍ قَائِمَةٍ بِهِ) أي: بالموصوف فيه إشارة إلى أن الإضافة لأدنى ملابسة (نَحوُ: مَرَرتُ بِرَجُلٍ حَسنٍ) يجوز جعله لوصف المفرد ولوصف الجملة باعتبار أن يكون حسن اسمًا وفعلًا؛ (إذ الحَسَنُ) بضم الحاء (حَالُ الرَّجُلِ وَصِفَتُهُ) وقائم به، لأن الحسن عرض لا يقوم بنفسه «و» يوصف «بحال متعلقه» بكسر اللام أي: بحال (مُتَعَلَّقِ المَوصُوفِ) ولما أشكل عليه الوصف بحال المتعلق غير صحيح؛ لأن النعت على ما سبق تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقًا، وليس حال المتعلق معنى في المتبوع، فكيف يدل عليه أول قول

يعني: بصفة اعتبارية تحصل له بسبب متعلقه (نَحْوُ: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ غُلَامُهُ»)؛ إذ كون الرجل حسن الغلام معنى فيه، وإن كان اعتباريًا.

(فَالْأَوَّلُ) أي: النعت بحال الموصوف (يَتْبَعُهُ) أي: الموصوف في عشرة أمور يوجد منها في كل تركيب أربعة (فِي الإِعْرَابِ) رفعًا ونصبًا وجرًّا (وَالتَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ، وَالإِفْرَادِ وَالتَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ، وَالتَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ) إلا إذا كان ....

المصنف بحال المتعلق بقوله: (يَعنِي: بِصِفَةٍ اعتِبَارِيَّةٍ تَحصُلُ لَهُ) أي: للموصوف (بِسَبَبِ مُتَعَلَّقِهِ) لأن وصف المتعلق لما حصل بتأديب الموصوف وتعليمه إياه وإصلاحه جاز أن يوصف الموصوف بوصف قائم بمتعلقه، (نَحوُ: مَرَرتُ بِرَجُلٍ حَسَنٌ غُلامُهُ) يجوز ههنا الوجهان: الوصف بالمفرد، والجملة (إِذ كَونُ الرَّجُلِ حَسَنَ الغُلام مَعنىً فِيهِ) أي: معنى حاصل في الرجل (وَإِن كَانَ) الوصف وصفًا (اعتِبَارِيًّا) أي: مجازيا؛ لأنه بحسب الحقيقة وصف الغلام.

«فالأول» (أي: النَّعتُ بِحَالِ المَوصُوفِ) أي: بحالة قائمة به «يتبعه» لاتحادهما في الصدق حيث يصدق أحدهما على ما صدق عليه الآخر فكأنهما شيء واحد فلزم المطابقة في هذه الأمور؛ لئلا يلزم كون الشيء مثلًا معرفة ونكرة في حالة واحدة (أي) يتبع الوصف (المَوصُوفُ في عَشرَةِ أُمُورٍ) لكن لا من حيث الاجتماع بل من حيث الوجود؛ ولذا فسره الشارح بقوله: (يُوجَدُ مِنهَا في كُلِّ تَركِيبٍ) من التركيب العربية (أَربَعَةٌ) لأن الشيء الواحد لا يكون واحدًا وتثنية وجمعًا ومذكرًا ومؤنثًا ومعرفة ونكرة وغيرها؛ لكونها أضدادًا، ولأن هذه الأمور العشرة أربعة أنواع: الإعراب والإفراد والتثنية والجمع والتعريف والتنكير والتذكير والتأنيث، فأخذ من كل نوع فرد فاجتمع في كل تركيب أربعة «في الإعراب» سواء كان في كليهما لفظيا أو تقديريا، أو في أحدهما لفظيا وفي الآخر تقديريا أو بالحركة أو بالحرف (رَفعًا وَنَصبًا وَجَرًّا) بالنصب على الظرفية باعتبار المضاف أي: في حالة الرفع والنصب والجر، «والتعريف والتنكير والإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث» يعني: إن كان أحدهما مذكرًا يجب أن يكون الآخر مذكرًا أيضًا وإذا كان أحدهما مؤنثًا يجب أن يكون الآخر أيضًا مؤنثًا وكذا الحال في البواقي، (إِلَّا إِذَا كَانَ) استثناء من قول الشارح يوجد منها

صفة يستوي فيها المذكر والمؤنث، كـ«فَعُولٍ» بمعنى: «فاعل» نحو: «رَجُلٍ صَبُورٍ» و«امْرَأَةٍ صَبُورٍ» أو «فَعِيلٍ» بمعنى «مفعول» كـ«رَجُلٍ جَرِيحٍ» و«امْرَأَةٍ جَرِيحٍ» أو كان صفة مؤنثة تجري على المذكر كـ«علامة».

(وَالثَّانِي) أي: النعت بحال متعلق الموصوف (يَتْبَعُهُ فِي الْخَمْسَةِ الأُوَلِ) وهي: «الرفع والنصب والجر، والتعريف والتنكير» ....

في كل تركيب أربعة أي: الوصف (صِفَةً يَستَوي فِيهَا) أي: في الصفة (المُذَكَّرُ وَالمُؤَنَّثُ) لأن الصفة إذا كانت كذلك لم توجد فيها أربعة منها، بل إنما توجد فيها ثلاثة منها لانتفاء التذكير والتأنيث في تلك الصفة للمساواة بينهما، (كَفَعُولٍ بِمَعنَى فَاعِلٍ) بشرط أن يكون الموصوف مذكورًا (نَحوُ: رَجُلٍ صَبُورٍ) بمعنى صابر (وَامرَأَةٍ صَبُورٍ) بمعنى صابرة اكتفاء في الفرق بين المذكر والمؤنث بالموصوف، واكتفاء بالقرائن في الفرق بين الفاعل والمفعول، وأما إذا لم يذكر الموصوف فلا يستويان فيه؛ لئلا يقع الالتباس بين المذكر والمؤنث، فإنه حينئذ يكون من عداد الأسماء، (أَو فَعِيلٍ) أيضًا (بِمَعنَى مَفعُولٍ) بشرط أن يذكر الموصوف ليكون ذكر الموصوف قرينة (كَرَجُلٍ جَرِيحٍ وَامرَأَةٍ جَرِيحٍ) وأما إذا لم يذكر فإنهما لا يستويان بل يفترقان بالتاء خوف اللبس نحو: مررت بقتيل فلان وقتيلته، وجعل الاستواء في فعيل إذا ذكر الموصوف في المفعول وفي فعول إذا ذكر أيضًا في الفاعل طلبًا للعدل، يعني: لئلا يكون الاستواء لأحدهما وعدمه للآخر ولم يعكس لأن في فعول ثقلًا لاشتماله على الضمة، والفاعل كثير الاستعمال لجريانه في الأفعال كلها والخفة فيه مطلوبة، ولا شك أن الاستواء خفة فأعطي لما هو كثير الاستعمال، (أَو كَانَ) الوصف (صِفَةً مُؤَنَّثَةً تَجرِي عَلَى المُذَكَّرِ) أي: تجعل صفة للمذكر وتطلق عليه (كَعَلَّامَةٍ) ونسابة حيث يقال: رجل علامة بمعنى كثير العلم، ونسابة بمعنى كثير النسبة، وهلباجة وهو الذي جمع كل شر.

«والثاني» (أي: النَّعتُ بِحَالِ مُتَعَلِّقِ المَوصُوفِ) «يتبعه» أي: يتبع الوصف الموصوف «في الخمسة الأول» بضم الهمزة وفتح الواو جمع أولى مؤنث أول، (وَهِيَ) الخمسة الأول (الرَّفعُ وَالنَّصبُ وَالجَرُّ وَالتَّعرِيفُ وَالتَّنكِيرُ) يعني: إذا كان

ويوجد منها في كل تركيب اثنان.

(وَفِي الْبَوَاقِي) من تلك الأمور العشرة، وهي أيضًا خمسة: «الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث» (كَالْفِعْلِ) لشبهه به، يعني: ينظر إلى فاعله، فإن كان مفردًا أو مثنى أو مجموعًا أفرد كما يفرد الفعل، ....

الموصوف معرفًا تكون الصفة أيضًا كذلك كقوله تعالى: ﴿رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا مِنْ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ ٱلظَّالِمِ أَهْلُهَا﴾ [النساء: 75] ومنكرًا تكون الصفة أيضًا كذلك نحو: جاءتني امرأة حاملٍ وشاحها وكذلك البواقي، (وَيُوجَدُ مِنهَا) أي: من تلك الخمسة (في كُلِّ تَرِكِيبٍ اثنَانِ) لأنه لا يكون الشيء الواحد مرفوعًا ومنصوبًا ومجرورًا ومعرفة ونكرة؛ لكونها أضدادًا، ولأن هذه الخمسة نوعان فيؤخذ من كل نوع واحد فحصل اثنان، وإنما يتبع الوصف الثاني موصوفه في هذه الخمسة؛ لأنه لما كان الوصف في هذا النوع وصفًا سببيًا اكتفى في المطابقة بهذا القدر حطا لرتبة الفرع عن رتبة الأصل، «و» لا يتبع الوصف الموصوف «في البواقي» (مِن تِلكَ الأُمُورِ العَشَرَةِ) التي كان الوصف قد طابق الموصوف فيها في القسم الأول، (وَهِيَ) أي: البواقي (أَيضًا) أي: كالأمور التي طابق الوصف الموصوف فيها يعني: كما كانت (خَمسَةٌ: الإفرَادُ وَالتَّثنِيَةُ وَالجَمعُ وَالتَّذكيرُ وَالتَّأنيثُ) يعني: أن الموصوف في هذا القسم إذا كان مذكرًا لا يجب أن يكون الوصف أيضًا مذكرًا نحو: مررت برجل ضاربة امرأته، وإذا كان مؤنثًا لا يجب أيضًا تأنيثه مثل: مررت بهند ضارب أبوها، وكذا الحال في البواقي، فيكون الوصف في هذا القسم في الخمسة الباقية، «كالفعل» في أنه يدور تأنيثه وتذكيره ونظائرهما على الإسناد إلى الفاعل، ولا يكون بالموصوفة فيها لكونه مسندًا إلى الظاهر؛ (لِشِبهِهِ بِهِ) أي: لشبه الوصف بالفعل لكونه مسندًا إلى الظاهر فصار بمنـزلة الفعل، (يَعني: يَنظُرُ إِلَى فَاعِلِهِ) أي: فاعل الوصف (فإن كَانَ) فاعله (مُفرَدًا) مذكرًا أو مؤنثًا (أَو مُثَنًّى) كذلك (أَو مَجمُوعًا) كذلك (أُفرِدَ) الوصف سواء كان موصوفه مفردًا أيضًا نحو: مررت برجل كريم أبوه، أو مثنى نحو: مررت برجلين كريم أبوهما، أو مجموعًا نحو: مررت برجال كريم آباؤهم؛ لئلا يلزم تعدد الفاعل؛ لأنه لو ثني أو جمع حين كون فاعله مثنى أو مجموعًا لزم تعدده وهو ظاهر، (كَمَا يُفرَدُ الفِعلُ) عند

وإن كان مذكرًا أو مؤنثًا حقيقيًا بلا فصل طابقه وجوبًا كما يطابق الفعل فاعله في التذكير والتأنيث، وإن كان فاعله مؤنثًا غير حقيقي أو حقيقيًا مفصولًا عنه يذكر أو يؤنث جوازًا تقول: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَاعِدٍ غُلَامُهُ مثل: «يَقْعُدُ غُلَامُهُ» و«بِرَجُلَيْنِ قَاعِدٍ غُلَامَاهُمَا» مثل: «يَقْعُدُ غُلَامَاهُمَا» و«بِرِجَالٍ قَاعِدٍ غِلْمَانُهُمْ» مثل: «يَقْعُدُ غِلْمَانُهُمْ»، و«مَرَرْتُ بِامْرَأَةٍ قَائِمٍ أَبُوهَا» مثل: «يَقُومُ أَبُوهَا» و«بِرَجُلٍ قَائِمَةٍ جَارِيَتُهُ» مثل: «تَقُومُ جَارِيَتُهُ» و«بِرَجُلٍ مَعْمُورٍ أو مَعْمُورَةٍ دَارُهُ» ....

كون فاعله الظاهر مثنى أو مجموعًا مثل: قام الزيدان وقام الزيدون (**وَإِن كَانَ**) الفاعل (**مُذَكَّرًا أَو مُؤَنَّثًا حَقِيقيًّا بلا فَصلٍ**) واقع بينهما (**طَابَقَهُ**) أي: طابق الوصف فاعله في التذكير والتأنيث وإن كان الموصوف بخلافه ليعلم من أول الأمر أن فاعله مذكر أو مؤنث (**وُجُوبًا**) تمييز من النسبة (**كَمَا يُطَابِقُ الفِعلَ فَاعِلُهُ**) الظاهر وجوبًا للعلة المذكورة (**في التَّذكِيرِ وَالتَّأنيثِ**) مثل: قام زيد وقامت هند (**وَإِن كَانَ فاعِلُهُ**) أي: فاعل الوصف الثاني (**مُؤَنَّثًا غيرَ حَقِيقيٍّ أَو حَقِيقيًّا**) إلا أنه كان (**مَفصُولًا عَنهُ**) حيث وقع فصل بينهما (**يُذَكَّرُ أَو يُؤَنَّثُ**) ذلك الوصف يعني: يخير بينهما يذكر لكونه غير حقيقي أو مفصولًا ووجوب التأنيث إنما يكون إذا كان الفاعل مؤنثًا حقيقيا بلا فصل لما مر، ويؤنث لكون فاعله مؤنثًا وإن كان غير حقيقي أو مفصولًا، (**جَوَازًا**).

ولما فرغ من بيان تشبيه النوع الثاني بالفعل في الخمسة الباقية أورد أمثلتها على ترتيب اللف فقال: (**تَقُولُ**) أيضًا حالها وزيادة في التفهيم (**مَرَرتُ بِرَجُلٍ قَاعِدٍ غُلامُهُ**) كان (**مِثلَ**) مررت برجل (**يَقعُدُ غُلامُهُ، وَ**) مررت (**بِرَجُلَينِ قَاعِدٍ غُلامَاهُمَا**) كان (**مِثلَ**) مررت برجلين (**يَقعُدُ غُلامَاهُمَا، وَ**) مررت (**برجال قَاعِدٍ غِلمَانِهِم**) كان (**مِثلَ**) مررت برجال (**يَقعُدُ غِلمَانُهُم، وَمَرَرتُ بامرَأَةٍ قَائِمٍ أَبُوهَا**) أعاد لفظ مررت تنبيهًا على أن هذه الأمثلة أوردت لتأنيث الفاعل فتكون مغايرة للمعطوف عليه كان (**مِثلَ**) مررت بامرأة (**يَقُومُ أَبُوهَا، وَ**) مررت (**بِرَجُلٍ قَائِمَةٍ جَارِيَتُهُ**) مثال كون الفاعل مؤنثًا حقيقيًا كان (**مِثلَ**) مررت برجل (**تَقُومُ جَارِيَتُهُ، وَ**) مررت (**بِرَجُلٍ مَعمُورٍ أَو مَعمُورَةٍ دَارُهُ**) مثال لكون الفاعل مؤنثًا غير حقيقي، وهذا مثل: مررت برجل يعمر داره، بالياء التحتانية

أو قَائِمٍ أَوْ قَائِمَةٍ فِي الدَّارِ جَارِيَتُهُ» مثل: «يَقُومُ أَوْ تَقُومُ فِي الدَّارِ جَارِيَتُهُ».

فإن قلت: إذا نظرت حق النظر وجدت الأول ـ وهو الوصف بحال الموصوف ـ أيضًا في الخمسة البواقي كالفعل؛ لأن فاعله الضمير المستكن فيه الراجع إلى موصوفه، والفعل إذا أسند إلى الضمير يلحقه الألف في التثنية، والواو في جمع

أو الفوقانية ولم يأت له نظير من الفعل اكتفاء بالسياق والسباق، (أَو) مررت برجل (قَائِمٍ، أَو) برجل (قَائِمَةٍ في الدَّارِ جَارِيَتُهُ) مثال لما كان فاعله مؤنثًا حقيقيا معَ الفصل كان هذا (مِثلَ) مررت برجل (يَقُومُ أو تَقُومُ) بالتذكير والتأنيث، (فِي الدَّارِ جَارِيَتُهُ).

(فَإن قُلتَ) منشأ هذا السؤال التفريق بين النوعين بأن يتبع الوصف الموصوف في الأمور العشرة كلها في الأول ولم يتبع في الثاني إلا في الخمسة الأول، وفي الخمسة الأخر صار كالفعل مع أنه في الأول أيضًا يجوز أن يصير الوصف فيها كالفعل فكان على المصنف أن يقول ويتبعه في الخمسة فقط سواء كان وصفًا بحال الموصوف أو متعلقه فإن كان كذلك فإن قلت: (إِذَا نَظَرتَ) أيها الطالب المستفيد (حَقَّ النَّظَرِ) منصوب بنزع الخافض أي: بحق النظر أي: بعين الإنصاف من غير تعنت ولا عناد في أساليب الكلام وسياقه وسباقه، (وَجَدتَ) النوع (الأَوّلَ وَهُوَ الوَصفُ بِحَالِ المَوصُوفِ) أي: بحال قائمة به (أَيضًا) أي: كالنوع الثاني وهو الوصف بحال متعلق الموصوف (في الخَمسَةِ البَوَاقي) الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير (كالفِعلِ) في أن يدور تذكيره وتأنيثه وإفراده وتثنيته وجمعه على الإسناد إلى الفاعل؛ (لأَنَّ فَاعِلَهُ) أي: فاعل الوصف الذي هو بحال الموصوف (الضَّميرُ المُستَكِنُّ فِيهِ) لكونه مشتقا أو في حكمه يحتاج إلى الفاعل وهو إذا لم يكن ظاهرًا فمضمر إما بارز أو مستكن وفي الصفات لا يكون إلا مستكنا لأن كون الضمير بارزًا مخصوص بالفعل كما سيجيء، (الرَّاجِعُ إِلَى مَوصُوفِهِ) للربط (وَالفِعلُ إِذَا أُسنِدَ إِلَى الضَّميرِ) الراجع إلى شيء قبله يكون مفردًا إذا كان مرجعه مفردًا، و(يَلحَقُهُ) أي: الفعل (الألِفُ) أي: ألف الضمير (في التَّثنِيةِ) إذا كان مرجعه مثنى لوجوب مطابقة الضمير مرجعه (وَ) يلحقه (الوَاوُ) أي: واو الضمير إذا كان المرجع جمعًا مذكرًا عاقلًا (في جَمعِ

المذكر العاقل، والنون في جمع المؤنث السالم، ويؤنث في الواحدة المؤنثة، فلذلك قلت: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ، وَبِرَجُلَيْنِ ضَارِبَيْنِ، وَبِرِجَالٍ ضَارِبَيْنِ، وَبِامْرَأَةٍ ضَارِبَةٍ، وبِامْرَأَتَيْنِ ضَارِبَتَيْنِ، وَبِنِسْوَةٍ ضَارِبَاتٍ»، كما تقول في الفعل: «يَضْرِبُ، ويَضْرِبَانِ، ويَضْرِبُونَ، وتَضْرِبُ، وتَضْرِبَانِ، ويَضْرِبْنَ»، فلم خصصت الثاني بهذا الحكم؟

قلنا: المقصود الأصلي في هذا المقام بيان نسبة الوصفين ....

المُذَكَّرِ العَاقِلِ، وَ) يلحقه (النُّونُ) إذا كان مرجعه جمعا مؤنثًا (في جَمعِ المُؤَنَّثِ السَّالِمِ) لأن النون علامة الجمع المؤنث كما أن الواو علامة الجمع المذكر العاقل (وَيُؤَنَّثُ) الفعل إذا كان مرجع الضمير المستكن فيه مؤنثًا (في الوَاحِدَةِ المُؤَنَّثَةِ) ويذكر أيضًا في الواحد المذكر إذا كان مرجعه مذكرًا.

ولما بين في السؤال أن الوصف بحال الموصوف في الخمسة البواقي كالفعل أورد أمثلتها على ترتيب اللف إيضاحًا فقال: (فَلِذَلِكَ) المذكور (قُلتَ:) بتاء الخطاب (مَررتُ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ) في الإفراد والتذكير مثل: مررت برجل يضرب (وَ) مررت (بِرَجُلَينِ ضَارِبَينِ) في التثنية مثل: مررت برجلين يضربان (وَ) مررت (بِرِجَالٍ ضَارِبَينِ) في الجمع المذكر العاقل مثل: مررت برجال يضربون (وَ) مررت (بامرَأَةٍ ضَارِبَةٍ) في الإفراد والتأنيث (وَ) مررت (بامرَأَتَينِ ضَارِبَتَينِ) في التثنية (وَ) مررت (بِنِسوَةٍ ضَارِبَاتٍ) في الجمع المؤنث (كَمَا تَقُولُ في الفِعلِ) إذا أسند إلى الضمير، مررت برجل (يَضرِبُ، وَ) مررت برجلين (يَضرِبانِ، وَ) مررت برجال (يَضرِبُونَ، وَ) مررت بامرأة (تَضرِبُ، وَ) مررت بامرأتين (تَضرِبانِ، وَ) مررت بنسوة (يَضرِبنَ) هكذا هذا السؤال بعبارة الرضي، (فَلِمَ خَصَصتَ الثَّاني بِهَذَا الحُكمِ؟) الباء دخلت ههنا على المقصور؛ لأن المقصور عليه ههنا هو الثاني، والمعنى: فلم جعلت هذا الحكم أعني: التبعية للموصوف في الخمسة الأول وكونه كالفعل في البواقي مختصا بالنوع الثاني مع أنه يجوز أن يجري هذا الحكم في النوع الأول أيضًا كذلك من غير تفرقة.

(قُلنا) في جوابه (المَقصُودُ الأَصلِي في هَذَا المَقَام) في تبعية الوصف الموصوف وعدم تبعيته (بَيَانُ نِسبَةِ الوَصفَينِ) أي: الوصف بحال الموصوف

إلى الموصوف بالتبعية وعدمها، ولما كان الوصف الأول يتبعه في الأمور العشرة وكان لا يخرجه مشابهته للفعل في الخمسة البواقي عن هذه التبعية، لما عرفت. اكتفى فيه بالحكم عليه بالتبعية، بخلاف الوصف الثاني، فإنه لما حكم عليه بالتبعية في الخمسة الأول لم يكتف فيه بالحكم بعدم التبعية، فإنه غير مضبوط، بل بين ....

والوصف بحال المتعلق (إِلَى المَوصُوفِ) متعلق بالنسبة (بالتَّبعيَّةِ) متعلق بها أيضًا في الأول (وَعَدَمِهَا) أي: عدم التبعية في الثاني يعني: بيان تعلق الوصف وارتباطه بالموصوف بالتبعية له في الأمور المذكورة وعدم تعلق الثاني وارتباطه له بالتبعية فيها بل في بعضها، (وَلَمَّا كَانَ الوَصفُ الأَوَّلُ) أي: الوصف بحال الموصوف (يتبَعُهُ) أي: يتبع الوصف الموصوف (في الأُمُورِ العَشَرَةِ) المذكورة سابقًا وكان يوجد في كل تركيب منها أربعة لما سبق، (وَكَانَ) الوصف الأول (لا يُخرِجُهُ مُشَابَهَتُهُ) أي: مشابهة الوصف الأول (للفِعلِ في الخَمسَةِ البَوَاقِي عَن هَذِهِ) متعلق بلا يخرجه (التَّبَعِيَّةِ) يعني: تبعية الوصف الموصوف في الأمور العشرة (لِمَا عَرَفتَ) أي: لمكان الاتحاد والاتصال بينهما في الصدق، والمعنى كأنهما صارا شيئًا واحدًا (اكتَفَى) جواب لما أي: المصنف (فِيهِ) أي: في الوصف الأول (بالحُكمِ عَلَيهِ) أي: على الوصف الأول (بالتَّبَعِيَّةِ) اختصارًا وإعلامًا بأن هذا الوصف قائم بموصوفه لا بسببه فكأنه مسند إليه لا إلى ضميره (بِخِلافِ الوَصفِ الثَّاني) فإنه قائم بسببه لا بموصوفه (فإنّهُ) أي: المصنف (لَمَّا حَكَمَ عَلَيهِ) أي: على الوصف الثاني (بالتَّبَعِيَّةِ) أي: بأن يتبع الوصف الموصوف (في الخَمسَةِ الأَوَّلِ) الإعراب بأنواعه الثلاثة والتعريف والتنكير بمناسبة كونه وصفًا سببيا، وهذا القدر يوجب المتابعة فيها؛ لأنها أمور ضعيفة تحصل بأدنى مناسبة بخلاف الخمسة الأخر؛ فإنها أمور قوية تقتضي مناسبة قوية، (لَم يَكتِفِ) المصنف (فِيهِ) أي: في الوصف الثاني (بالحُكمِ بِعَدِمِ التَّبَعِيَّةِ) فيها (فَإنّهُ) أي: الحكم بعدمها فيها (غَيرُ مَضبُوطٍ) لأن في بعضها يناسب الإفراد كما إذا كان الفاعل مثنى أو مجموعًا وفي بعضها يجب التذكير أو التأنيث كما إذا كان الفاعل مفردًا مذكرًا أو مؤنثًا حقيقيًّا بلا فصل وفي بعضها جاز التأنيث والتذكير كما إذا كان مؤنثًا حقيقيًّا مع الفصل أو مؤنثًا غير حقيقي بدونه، (بَل بَيَّنَ) المصنف

ضابطة عدم تبعيته له بكونه كالفعل بالنسبة إلى ظاهر بعده، لتبين حاله عند عدم التبعية.

(وَمِنْ ثَـمَّةَ) أي: ومن أجل كون الوصف الثاني في الخمسة البواقي كالفعل (حَسُنَ: «قَامَ رَجُلٌ قَاعِدٌ غِلْمَانُهُ») كما حسن «يَقْعُدُ غِلْمَانُهُ» وحسن أيضًا «قَاعِدَةٌ غِلْمَانُهُ»؛ لأن الفاعل مؤنث غير حقيقي كما حسن «تَقْعُدُ غِلْمَانُهُ».

(وَضَعُفَ) «قَامَ رَجُلٌ («قَاعِدُونَ غِلْمَانُهُ») لأنه بمنزلة «يَقْعُدُونَ ....

(ضَابِطَةِ عَدَمِ تَبَعِيَّتِهِ لَهُ) أي: تبعية الوصف للموصوف (بِكَونِهِ) أي: بكون الوصف الثاني (كالفِعلِ بالنِّسبَةِ إِلَى ظَاهِرٍ بَعدَهُ لِتَبَيَّنَ حَالُهُ) أي: حال ذلك الوصف (عِندَ عَدَمِ التَّبَعِيَّةِ) أي: ليعلم أنه يكون حال الوصف الثاني عند عدم كونه تابعًا لمتبوعه كالفعل كما سبق.

ولما نشأ في الوصف الثاني من تشبيهه بالفعل إبهام وإجمال أراد أن يوضحه ويفسره؛ ليفيد زيادة معرفة به فقال: «ومن ثـمة» (أَي: وَمِن أَجلِ كَونِ الوَصفِ الثَّانِي في الخَمسَةِ البَوَاقِي كالفِعلِ) «حسن قام رجلٌ قاعدٌ غلمانه» لأن الصفة إذا أسندت إلى الاسم الظاهر يحسن إفرادها؛ لأنها حينئذ صارت كالفعل ولو لم تكن كالفعل، وكانت تابعة للموصوف لوجب أن يقال: قام رجل قاعد غلمانه لمطابقته الموصوف وامتنع قام رجل قاعدة غلمانه لعدم المطابقة (كَمَا حَسَنٌ) قام رجل (يَقعُدُ غِلمَانُهُ وَحَسَنٌ أَيضًا) أن يقال: قام رجل (قَاعِدَةٌ غِلمَانُهُ) لكن الأول أحسن لكونه أخف، وعدم كون التأنيث حقيقيًّا؛ لأنه إذا كان كذلك يكون التذكير أولى لكونه أصلًا؛ (لأنّ الفَاعِلَ) وهو غلمانه (مُؤَنَّثٌ) لأن الجمع لكونه بمعنى الجماعة يكون مؤنثًا إلا جمع المذكر السالم وسيأتي إلا أنه (غَيرَ حَقِيقيّ) لما مر أن تأنيثه لكونه بمعنى الجماعة فلا يكون حقيقيًّا (كَمَا حَسَنٌ) أن يقال: قام رجل (تَقعُدُ غِلمَانُهُ) بالتاء المنقوطة بنقطتين من فوق للتأنيث؛ لأنها قد تكون للتذكير كما في المخاطب المذكر.

«وضعف» (قَامَ رَجُلٌ) «قاعدون» بإلحاق علامة جمع المذكر وهو الواو والنون في الرفع «غلمانه» ولو لم يكن كالفعل لامتنع؛ لأنه يلزم منه تعدد الفاعل بلا عطف؛ (لأَنَّهُ) أي: لأن مثل هذا التركيب (بِمَنـزِلَةِ) قام رجل (يَقعُدُونَ

غِلْمَانُه»، ولحاق علامتي المثنى والمجموع في الفعل المسند إلى ظاهرهما ضعيف.

(وَيَجُوزُ) من غير حسن ولا ضعف («قُعُودٌ غِلْمَانُهُ») وإن كان «قعود» جمعًا أيضًا كـ«قَاعِدُونَ»؛ لأنك إذا كسرت الاسم المشابه للفعل خرج لفظًا عن موازنة الفعل ومناسبته؛ لأن الفعل لا يكسر، فلم يكن «قُعُودٌ غِلْمَانُهُ» مثل: «يَقْعُدُونَ غِلْمَانُهُ» ....

غِلمَانُهُ) إلا أن ضعف قاعدون غلمانه أقل من ضعف يقعدون غلمانه؛ لأن الألف والواو في الفعل فاعل في الأغلب وتجريدهما عن كونهما علامتي التثنية والجمع ضعيف بخلافهما في مثنى الاسم ومجموعه، فإنهما حرفان وضعتا علامتين لهما ولم تكونا أصلًا فاعلًا؛ إذ لو كانا كذلك لما انقلبتا في حالتي النصب والجر، بل هما حرفا إعراب سواء كانا في المشتق أو غيره، **(وَلَحَاقُ)** مصدر من لحق على وزن ذهاب كاللحوق ومضاف إلى الفاعل **(عَلَامَتَي المُثَنَّى)** أي: الألف **(وَالمَجمُوعِ)** أي: الواو **(في الفِعلِ المُسنَدِ إِلَى ظَاهِرِهِمَا)** أي: المثنى والمجموع إشعارًا من أول الأمر أن فاعلهما مثنى أو مجموع كما أنث الفعل المسند إلى ظاهر المؤنث الحقيقي بلا فصل إيذانًا من أول الأمر إلى أن فاعله مؤنث **(ضَعِيفٌ)** أي: جائز مع ضعف؛ لإشعاره بحسب الظاهر تعدد الفاعل من غير عطف.

«ويجوز» **(مِن غَيرِ حَسَنٍ)** لكون الصيغة جمعًا **(وَلا ضَعفٍ)** لعدم شبهه الفعل أن يقال: قام رجل «قعودٌ غلمانه» لعدم جريانه على الفعل لأن جمع التكسير في حكم المفرد فكأنه لم يجمع، **(وَإِن)** للوصل **(كَانَ قُعُودٌ جَمعًا)** أي: جمع قاعد كشهود وجلوس وسجود **(أَيضًا)** أي: (كـ)ما أن **(قَاعِدُونَ)** جمع قاعد **(لأَنَّكَ إِذَا كَسَّرتَ)** من التكسير **(الاسمَ المُشَابِهِ للفِعلِ)** لا مطلق الاسم يعني: إذا جعلته جمعًا مكسرًا **(خَرَجَ)** ذلك الاسم لكون التكسير مخصوصًا بالاسم **(لَفظًا عَن مُوَازَنَةِ)** أي: الاسم المجموع المكسر **(الفِعلَ وَمُنَاسَبَتَهُ لَهُ)** في الحركات والسكنات وعدد الحروف مع أنها أقوى وجوه المشابهة؛ **(لأنّ الفِعلَ لا يُكَسَّرُ)** لأنه لا يقبل التغيير فيكون التكسير من خواص الاسم؛ لأنه يقبل التغيير؛ **(فَلَم يَكُن)** قام رجل **(قُعُودٌ غِلمَانُهُ)** بجمع التكسير **(مِثلُ)** قام رجل **(يَقعُدُونَ غِلمَانُهُ)**

الذي اجتمع فيه فاعلان في الظاهر، إلا أن يخرج الواو من الاسمية إلى الحرفية، أو يجعل المظهر بدلًا من المضمر، أو يجعل الفعل خبرًا مقدمًا على المبتدأ.

(وَالْمُضْمَرُ لَا يُوصَفُ)؛ لأن ضمير المتكلم ....

في الضعف لعدم مشابهته له فلم يرث منه الضعف، ولم يكن حسنًا أيضًا لعدم مطابقته موصوفه ولإيذان تعدد الفاعل بلا عطف ضمنًا وإن لم يؤذن لفظًا **(الَّذِي)** صفة للمشبه به، وهو قوله: مثل يقعدون غلمانه ويجوز أن يكون صفة للمشبه وهو قوله: قعود غلمانه **(اجتَمَعَ فِيهِ فَاعِلانِ)** بلا عطف الضمير المرفوع وغلمانه **(في الظَّاهِرِ)** متعلق باجتمع؛ لأنه في الحقيقة لم يجتمع فيه فاعلان **(إِلَّا)** استثناء من قوله: فاعلان في الظاهر، يعني: إلا أن يأول بأحد الوجوه الثلاثة فحينئذٍ لا يلزم اجتماع الفاعلين الأول **(أَن يُخرَجَ الوَاوُ)** سواء كانت في الاسم أو الفعل **(مِن الاسمِيَّةِ إِلَى الحَرفِيَّةِ)** يعني: أن يجعل الواو حرفًا دالا على أن الفاعل الآتي مجموع من أول الأمر وهذا أضعف الوجوه الثلاثة؛ لأنه يلزم منه إلغاء الحرف، **(أَو)** يعني: الثاني أن **(يُجعَلَ المُظهَرَ)** الواقع بعده **(بَدَلًا مِن المُضمَرِ)** يعني: يكون الواو ضميرًا بارزًا والمظهر بعده بدلًا منه بدل الكل؛ لأن الظاهر يبدل من المضمر الغائب بدل الكل على ما سيأتي، وهذا أوسط الوجوه؛ لأنه وإن لم يلزم منه إلغاء الحرف إلا أنه يشعر به، **(أَو)** يعني: الثالث أن **(يُجعَلَ الفِعلُ)** مع فاعله **(خَبرًا مُقَدَّمًا عَلَى المُبتدأ)** الذي هو الاسم المظهر؛ لأنه حينئذ يجعل مبتدأ أي: أن يجعل الفعل مع فاعله جملة في محل الرفع على أنه خبر مقدم، ويجعل الاسم الظاهر الذي وقع بعده مبتدأ وتكون الجملة الاسمية صفة لما قبلها، وهذا أقوى الوجوه لأنه يجوز تقديم الخبر على المبتدأ إذا كان معرفة وإن كان الأصل فيه التقديم لفظًا على ما سبق.

ولما فرغ من تعريف النعت وبيان بعض أحواله شرع في بيان ما لا يجوز وصفه ولا توصيفه فقال: «والمضمر» مطلقًا سواء كان متكلمًا أو مخاطبًا أو غائبًا «لا يوصف» مبني للمفعول نائبه ما استكن فيه راجع إلى المضمر يعني: أن المضمر مطلقًا لا يكون موصوفًا بشيء مثله أو بغيره؛ لأنه لم توجد معرفة مساوية له في التعريف أو أوضح منه حتى يوصف بها للإيضاح، و**(لأَنَّ ضَمِيرَ المُتَكَلِّمِ)**

والمخاطب أعرف المعارف وأوضحها، فلا حاجة لهما إلى التوضيح، وحمل عليهما ضمير الغائب، وعلى الوصف الموضح الوصف المادح والذام وغيرهما طردًا للباب (وَلَا يُوصَفُ بِهِ) لأنه ....

متصلًا كان أو منفصلًا، (وَ) ضمير (الْمُخَاطَبَ) أيضًا كذلك كل واحد منهما (أَعرَفُ المَعَارِفِ وَأَوضَحِها) فتوصيف كل منهما للتوضيح لا يجوز؛ لأنه لا يمكن التوصيف للتخصيص لما أنه مخصوص بالنكرة والتوضيح تحصيل الحاصل، (فَلا حَاجَةَ لَهُمَا) أي: لضمير المتكلم والمخاطب (إِلَى التَّوضِيحِ) لما عرفت أنهما أوضح وأعرف فإذا لم يحتج فيهما إلى التوضيح فلأن لا يحتاج لهما إلى التخصيص أولى، لأنه لا يكون إلا في النكرات فلما ورد أن ذينك الضميرين لكونهما أعرفين وأوضحين لا احتياج لهما إلى التوضيح إلا أن ضمير الغائب لما كان فيه إبهام ما يجوز توصيفه دفعه بقوله: (وَحُمِلَ عَلَيهِمَا) أي: على ضمير المتكلم والمخاطب في عدم التوصيف (ضَمِيرُ الغَائِبِ) وإن كان فيه إبهام من وجه؛ لأنه من جنسهما يعني: كما أن ذينك الضميرين لا يوصفان كذلك ضمير الغائب لا يوصف أيضًا حملًا عليهما وأجاز الكسائي توصيفه متمسكًا بقوله تعالى: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [آل عمران: 18] وحمل الجمهور مثله على البدل أو على أن هو اسم من أسماء الله فحينئذ يكون اسمًا ظاهرًا، يجوز توصيفه كما لو جعل الضمير علمًا وحينئذ يجوز توصيفه، (وَ) حمل (عَلَى الوَصفِ المُوَضِّحِ) اسم فاعل من أوضح في عدم جواز التوصيف (الوَصفَ المَادِحَ) أي: كون الصفة للمدح (وَ) الوصف (الذَّامَّ) أي: كونها للذم (وَغَيرَهُمَا) من كونها للتأكيد يعني: كما أن الضمير بأنواعه لا يوصف للتخصيص والتوضيح لا يوصف أيضًا للمدح والذم والتأكيد؛ لأن هؤلاء فروع الوصف الموضح في الإفادة؛ لأن الأصل في وصف المعارف التوضيح والمضمر لما لم يوصف للتوضيح مع أنه أصل فعدم الوصف بهؤلاء يكون هو الأولى؛ لأن مرتبة الفرع أدنى من مرتبة الأصل فلم يوصف مطلقًا (طَردًا للبَابِ).

«ولا يوصف به» أي: لا يكون الضمير مطلقًا متكلمًا كان أو مخاطبًا أو غائبًا صفة لشيء تخصيصًا أو توضيحًا أو غير ذلك كما لا يكون موصوفًا؛ (لأَنَّهُ) أي:

ليس في المضمر معنى الوصفية ـ وهو الدلالة على قيام معنى بالذات ـ لأنه لا يدل على الذات، لا على قيام معنى بها، وكأنه لم يقع في بعض النسخ قوله: «ولا يوصف به» ولهذا اعتذر الشارح الرضي وقال: لم يذكر المصنف أنه لا يوصف به؛ لأنه تبين ذلك بقوله: (وَالْمَوْصُوفُ أَخَصُّ أَوْ مُسَاوٍ) ....

الشأن (**لَيسَ في المُضمَرِ مَعنى الوَصفِيَّةِ**) بل ليس فيه إلا الدلالة على الذات فقط، (**وَهُوَ**) أي: معنى الوصفية (**الدّلالَةِ**) أي: دلالة اللفظ (**عَلَى قِيامِ مَعنَى بالذَّاتِ**) مثل: أحمر مثلًا فإنه يدل على ذات ما يقوم بها معنى الحمرة وهذا المعنى لا يوجد في الضمير؛ (**لأَنّهُ**) أي: المضمر (**لا يَدُلُّ إلَّا عَلَى الذَّاتِ**) كاسم الجامد مثل: زيد ورجل وفرس (**لا**) يعني: لا يدل (**عَلَى قِيامِ مَعنَى بِهَا**) أي: بالذات؛ لأنه ليس فيه ذلك المعنى حتى يدل عليه، ولأنه لا أعرف منه فلو وقع نعتًا لشيء لزم أن يكون أعرف من المنعوت، وذا غير جائز لأن الموصوف يجب أن يكون أخص من الصفة أو مساويًا، (**وَكَأَنَّهُ**) أي: أظن أنه (**لَم يَقَع في بَعضِ النُّسَخِ**) أي: نسخ «الكافية»، (**قَولُهُ: وَلَا يُوصَفُ بِهِ**) بل اكتفى فيها عنه بقوله: والموصوف أخص أو مساوٍ لما سبق أنه لا أخص من الضمير حتى يقع الضمير صفة له، لأن الضمير أعرف المعارف؛ ولذا لا يقع صفة لشيء؛ (**وَلِهَذَا**) أي: ولعدم وقوع قوله: ولا يوصف به فيه (**اعتَذَرَ الشَّارِحُ الرَّضِي**) أي: بين عذر المصنف في عدم ذكر قوله: ولا يوصف به.

(**وَقَالَ**) أي: الشارح الرضي (**لَم يَذكُر المُصَنِّفُ**) في المتن بعد قوله: والمضمر لا يوصف (**أنّهُ**) أي: المضمر (**لا يُوصَفُ بِهِ**) يعني: أن المصنف بين أن الضمير لا يكون موصوفًا بشيء ولم يبين أنه لا يكون صفة لشيء أيضًا بل سكت عنه مع أنه لا يقع صفة أيضًا (**لأَنّهُ**) أي: الشأن (**تَبَيَّنَ ذَلِكَ**) أي: عدم كونه صفة (**بِقَولِهِ**): «والموصوف أخص أو مساوٍ» فإنه لا شيء أخص من المضمر ولا شيء مساويًا له حتى يكون صفة له، ولأنه لما وجب أن يكون الموصوف أخص منها أو مساويًا لها علم أن المضمر لا يكون صفة له لشيء؛ لأنه لا يوجد في المعارف أخص منه أو مساوٍ له على ما سيأتي حتى يقع صفة له، واعلم أن قوله: والموصوف أخص أو مساوٍ ينقسم بالقسمة العقلية إلى أربعة أقسام: أن يكون

أي: الموصوف المعرفة أشد اختصاصًا بالتعريف والمعلومية من الصفة، يعني: أعرف منها؛ لأنه المقصود الأصلي، فيجب أن يكون أكمل من الصفة في التعريف أو مساويًا لها؛ لأنه لو لم يكن أكمل منها فلا أقل من أن لا يكون أدون منها، والمنقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة: إن أعرفها المضمرات، ثم الأعلام، ثم اسم الإشارة، ثم المعرف باللام والموصولات، فبينهما مساواة.

الموصوف أخص من الصفة مثل: جاءني زيد العالم أو مساويًا لها والصفة مساوية له أيضًا مثل: جاءني الرجل الفاضل، أو تكون الصفة أخص منه، وهذا القسم لا يجوز لئلا يكون الأصل أدنى من الفرع فيكون المقصود أنقص من غيره، **(أي: المَوصُوفُ المَعرِفَةُ)** وصفه بالمعرفة لأن الموصوف النكرة لا يكون أخص من الصفة بل يكون مساويًا لها **(أَشَدُّ)** أي: أقوى **(اختِصَاصًا بالتَّعرِيفِ)** يعني: تعريف الموصوف يجب أن يكون أقوى لدلالته على الذات والنعت على الصفة والدال على الذات يجب أن يكون أقوى، **(وَالمَعلُومِيَّةِ مِن الصِّفَةِ، يَعني)** يجب أن يكون الموصوف **(أَعرَفَ مِنهَا)** أي: من الصفة **(لأَنَّهُ)** أي: الموصوف **(المَقصُودُ الأَصلِيّ)** في التركيب الوصفي **(فَيَجِبُ أَن يَكُونَ)** الموصوف **(أَكمَلَ مِن الصِّفَةِ في التَّعريفِ، أَو)** يعني: إن لم يكن أكمل منها فلا بد أن يكون **(مُسَاوِيًا لَهَا لأَنَّهُ)** أي: الموصوف **(لَو لَم يَكُن أَكمَلَ مِنهَا فَلا أَقَلَّ مِن أَن لا يَكُونَ)** الموصوف **(أَدوَنَ مِنهَا)** يعني: لا يكون أنقص منها بل يكون مساويًا لها **(وَالمَنقُولُ)** أي: الذي نقل **(عَن سِيبَوَيهِ، وَعَلَيهِ)** أي: على ما نقل عنه مشى **(جُمهُورُ النُّحَاةِ)** أي: مشاهيرهم **(إنَّ أَعرَفَهَا)** أعرف المعارف وأقواها **(المُضمَرَاتُ)** بأنواعها؛ ولذا أوردها بصيغة الجمع ليكون دلالة عليها، **(ثُمَّ الأَعلامُ)** الشخصية **(ثُمَّ اسمُ الإشَارَةِ)** مفردًا كان أو مثنى أو جمعًا مذكرًا كان أو مؤنثًا، **(ثُمَّ المُعَرَّفُ باللَّام)** كذلك **(وَالمَوصُولاتُ، فَبَينَهُمَا)** أي: بين المعرف باللام وبين الموصولات **(مُسَاوَاةٌ)** من حيث المعنى واللفظ والاستعمال، أما الأول فلأن اللام للتعريف أو للجنس وكذا الموصول، وأما المثنى فلأن اللام الموصولة أيضًا لام التعريف، وكذا سائر الموصولات مثل الذي والتي، وأما الثالث فلأن لام التعريف تستعمل كاستعمال الموصولات في نحو: الضارب

(وَمِنْ ثَمَّةَ) أي: ومن أجل أن الموصوف أخص أو مساو (لَمْ يُوصَفْ ذُو اللَّامِ إِلَّا بِمِثْلِهِ) أي: بذي اللام الآخر أو الموصول، فإنه أيضًا مماثل لذي اللام، لما عرفت أن بينهما من المساواة في التعريف نحو: «جَاءَنِي الرَّجُلُ الْفَاضِلُ، أَوِ الرَّجُلُ الَّذِي كَانَ عِنْدَكَ أَمْسِ» ....

أبوه زيدًا خالدٌ، أما كون المضمر أخص من غيره فلعدم الالتباس فيه لأنك إذا قلت: أنا وأنت لا يلتبس بغيره دون غيرهما من المعارف وحمل الغائب عليهما؛ لكونه من جنسهما ونوعهما، وأما كون العلم أخص من البواقي فلكونه معرفة وضعًا واستعمالًا إلا أنه لما كان فيه احتمال ما صار أدنى رتبة من المضمر؛ ولذا جاز توصيفه دون المضمر، وأما اسم الإشارة فإنه وإن كان معرفة وضعًا إلا أنه جاز استعماله استعمال الأجناس فيكون نكرة استعمالًا، ولذا وجب توصيفه بذي اللام فقط على ما سيجيء، في قوله: والتزم وصف باب هذا بذي اللام، وبهذا الاعتبار كان أدنى حالًا ومرتبة من الأعلام، ولكون تعريفه وضعًا ذاتيا لا عرضيا كان أخص من ذي اللام، وكذا من الموصولات لما عرفت ما بينهما من المساواة.

«ومن ثمة» (أَي: وَمِن أَجلِ) أي: ولأجل لأن من في مثل هذا الموضع تكون بمعنى اللام التعليلية (أَنَّ المَوصُوفَ أَخَصُّ أَو مُسَاوٍ) «لم يوصف ذو اللام» أي: المعرف بلام التعريف لا يوصف، يعني: لا يكون موصوفًا بشيء من الأشياء، «إلا بمثله» (أي: بِذِي اللَّامِ الآخَرِ) أي: بالمعرف باللام الذي يكون غير الأول لفظًا، ولذا وصفه بالآخر ولئلا يتوهم أنه موصوف بعينه، (أَو) لم يوصف ذو اللام إلا بـ(المَوصُولِ) سواء كان الألف واللام مثل: جاءني الرجل الضارب أبوه عمرًا أو غيره، (فإِنَّهُ) أي: الموصول (أيضًا) أي: كذي اللام (مُمَاثِلٌ لِذِي اللّامِ) يعني: كما إن ذا اللام مماثل لذي اللام الآخر حتى يكون صفة له كذلك الموصول مماثل لذي اللام فيكون صفة له، (لِمَا عَرَفتَ أَنَّ بَينَهُمَا) أي: بين الموصولات وبين ذي اللام (مِنَ المُسَاوَاةِ في التَّعرِيفِ نَحوُ: جَاءَني الرَّجُلُ الفَاضِلُ) مثال لكون ذي اللام موصوفًا بذي اللام الآخر (أَو) جاءني (الرَّجُلُ الَّذي كَانَ عِندَكَ أَمسِ) مثال لكون المعرف باللام موصوفًا بالموصول ونحو قوله

(أَوْ بِالْمُضَافِ إِلَى مِثْلِهِ) أي: مثل المعرف باللام بلا واسطة نحو: «جَاءَنِي الرَّجُلُ صَاحِبُ الْفَرَسِ»، أو بواسطة نحو: «جَاءَنِي الرَّجُلُ صَاحِبُ لِجَامِ الْفَرَسِ»؛ لأن تعريف المضاف مساوٍ لتعريف المضاف إليه أو أنقص منه، على الخلاف الواقع بين سيبويه وغيره، ....

تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ﴾ [الجمعة: 8] الآية.

«أو» لم يوصف ذو اللام إلا «بالمضاف إلى مثله» (أي: **مِثلِ المُعَرَّفِ باللَّامِ**) الذي هو الموصوف يعني: يكون موصوفًا بالمضاف إلى المعرف باللام وذلك إما (**بلا وَاسِطَةٍ**) يعني: لا يكون بين المضاف الذي هو صفة وبين المضاف إليه الذي هو المعرف باللام واسطة (**نَحوُ: جَاءَني الرَّجُلِ صَاحِبِ الفَرَسِ**) والباء في قوله: بلا واسطة متعلق بالمضاف، (**أَو بِوَاسِطَةٍ**) يعني: يكون بينهما فاصل (**نَحوُ: جَاءَني الرَّجُلَ صَاحِبُ لِجَامِ الفَرَسِ لأن تعريف المضاف مساوٍ لتعريف المضاف إليه أَو أَنقَصَ مِنهُ**) يعني: إن تعريف المضاف يكون أنقص من تعريف المضاف إليه (**عَلَى الخِلافِ الوَاقِعِ بَينَ سِيبَويهِ وَغَيرِهِ**) فعند سيبويه تعريف المضاف في مرتبة المضاف إليه؛ لأنه أخذ التعريف منه واكتسبه لأن الآخذ وإن لم يكن أقوى ممن أخذ منه فلا أقل من أن يكون أدون منه، ولأن المضاف والمضاف إليه في حكم الكلمة الواحدة، فلو لم يكن تعريفه مساويًا لتعريفه لكانت الكلمة الواحدة أنقص وأتم في التعريف وذا غير جائز فوجب أن يكون تعريف المضاف على قدر تعريف المضاف إليه لا أنقص منه ولا أزيد.

فإن قلت: إذا كان تعريف المضاف على مرتبة تعريف المضاف إليه لزم أن لا يكون المضاف إلى الضمير صفة ولا موصوفًا كما أن الضمير لا يكون موصوفًا، ولا صفة وهذا ليس بصحيح؛ لأن المضاف إلى الضمير يقع موصوفًا مثل قولك: جاءني غلامك الظريف، ويقع صفة أيضًا مثل: جاءني غلامي صاحبك، قلت: لا يلزم من كون المضاف إلى الضمير مساويًا له في التعريف أن يكون مساويًا له في جميع أحكامه حتى يلزم أن لا يقع صفة ولا موصوفًا مثله؛ لأن المشابه لشيء في وصف له لا يكون مشابهًا له في جميع أو صافه، وفي الرضي: المضاف إلى الضمير ينعت بكل واحد من المبهمين وبذي اللام وبالمضاف إلى

بخلاف سائر المعارف، فإنها أخص من ذي اللام، فلو وقع أخص نعتًا لغير أخص فهو محمول على البدل عند صاحب هذا المذهب.

المضمر وإلى العلم وإلى كل واحد من المبهمين وإلى ذي اللام، وأما المضاف إلى العلم فينعت بكل واحد من المبهمين وبذي اللام وبالمضاف إلى العلم وإلى كل من المبهمين وإلى ذي اللام، وأما المضاف إلى اسم الإشارة فينعت بكل من المبهمين وبذي اللام وبالمضاف إلى أحد هذه الثلاثة، وأما المضاف إلى ذي اللام فينعت بذي اللام وبالمضاف إليه وكذا المضاف إلى الموصوف فينعت بهما، إلى هنا كلامه.

فعلم من هذا ان المضاف إلى الضمير لا يقع صفة إلا إلى المضاف إلى المضمر أيضًا، وأما المضاف إلى العلم أو إلى غيره من المعارف الباقية فلا يقع موصوفًا بالمضاف إلى المضمر كما أن العلم وغيره لا يقع موصوفًا بالمضاف إليه، وأما المضاف إلى اسم الإشارة فلا يكون موصوفًا بالمضاف إلى المضمر وإلى العلم، وأما المضاف إلى ذي اللام والموصول فلا يكون موصوفًا بالمضاف إلى المضمر وإلى العلم وإلى اسم الإشارة، وأما عند غيره فمرتبة المضاف أنقص من مرتبة المضاف إليه؛ لأنه يكتسب التعريف منه ومعلوم أن المكتسب يكون أدون مما اكتسب منه ألا يرى أن المنادى المفرد المعرفة اكتسب البناء من كاف الخطاب مع أن بناءه لا يكون لازمًا بل يكون عارضًا فيجوز أن تتصف المعارف بعضها ببعض على مذهبه، (**بِخِلَافِ سَائِرِ**) أي: باقي (**المَعَارِفِ؛ فإِنَّهَا**) أي: المعارف الباقية (**أَخَصُّ مِن ذِي اللَّامِ**) وكذا الموصول لما عرفت ما نقل عن سيبويه وما عليه الجمهور فلا تكونَ وصفًا؛ لئلا يكون المقصود أدنى من غيره، (**فَلَو وَقَعَ أَخَصَّ نَعتًا لِغَيرِ أَخَصَّ**) مثل: أن يقع ما أضيف إلى الضمير صفة إلى العلم مثل: جاءني زيد صاحبك أو ما أضيف إلى العلم صفة إلى المعرف باللام مثل: جاءني الرجل صاحب زيد، (**فَهُوَ**) أي: الأخص الواقع صفة لغير الأخص كالمثالين المذكورين (**مَحمُولٌ عَلَى البَدَلِ**) دون الصفة (**عِندَ صَاحِبِ هَذَا المَذهَبِ**) يعني: عند سيبويه.

(وَإِنَّمَا الْتُزِمَ وَصْفُ بَابِ هَذَا) أي: باب اسم الإشارة (بِذِي اللَّامِ) مثل: «مَرَرْتُ بِهَذَا الرَّجُلِ» مع أن القياس يقتضي جواز وصفه بذي اللام والموصول والمضاف إلى أحدهما (لِلْإِبْهَامِ) الواقع في هذا الباب بحسب أصل الوضع المقتضي لبيان الجنس، فإذا أريد رفعه لا يتصور بمثله لإبهامه، ولا يليق بالمضاف المكتسب

«وإنما التزم» جواب عن سؤال مقدر، وهو أنه يلزم من أن يكون النعت أخص أو مساويًا أن يجوز وصف باب اسم الإشارة باسم الإشارة؛ لأنه مثله وبالمعرف باللام وبالموصول وبالمضاف إلى أحد هذه الثلاثة لكونه أخص منها والحال أنه لا يجوز وصفه إلا بذي اللام وحده أجاب عنه بطريق الحصر بقوله: وإنما التزم «وصف باب هذا» حين أريد وصفه أي: جعله موصوفًا، (أي: بَابِ اسمِ الإِشَارَةِ) سواء كان مفردًا أو مثنى أو جمعًا مذكرًا كان أو مؤنثًا «بذي اللام» أي: بالجنس المعرف بلام التعريف والباء فيه متعلق بقوله: وصف باب هذا (مِثلُ: مَررتُ بِهَذَا الرَّجُلِ) وبهذه المرأة وبهذين الرجلين وبهؤلاء الرجال والنساء (مَعَ أَنَّ القِيَاسَ) الذي سبق ذكره من كون اسم الإشارة أخص من المعرف باللام والموصول والمضاف إلى أحدهما أو مساويًا لاسم الإشارة وللمضاف لاسم الإشارة، (يَقتَضِي جَوَازَ وَصفِهِ) أي: أن يكون موصوفًا (بِذِي اللَّامِ وَالمَوصُولِ وَالمُضَافِ إِلَى أَحَدِهِمَا) يعني: والمضاف إلى اسم الإشارة وباسم الإشارة لكون اسم الإشارة أخص من بعضها ومساويًا لبعضها، فينبغي أن يوصف بأحد هذه الأشياء الستة إلا أنه لا يجوز توصيفه إلا بأحدها وهو المعرف باللام؛ «للإبهام» علة للالتزام (الوَاقِعِ فِي هَذَا البَابِ) أي: باب اسم الإشارة (بِحَسَبِ أَصلِ الوَضعِ) فإن اسم الإشارة وضع لمفهوم كلي (المُقتَضِي) اسم فاعل صفة بعد صفة للإبهام (لِبَيَانِ الجِنسِ) يعني: يقتضي ذلك الإبهام لكونه وضعيا أن يبين بجعل اسم الجنس المعرف بلام الجنس أيضًا صفة لاسم الإشارة، (فَإِذَا أُرِيدَ) به (رَفعُهُ) أي: رفع ذلك الإبهام (لا يُتَصَوَّرُ) أي: لا يمكن أن يرفع (بِمِثلِهِ) أي: باسم الإشارة؛ لأنه مبهم مثله ومثل الشيء لا يقدر أن يرفع إبهام ذلك الشيء فارتفع توصيفه باسم الإشارة؛ ولذا قال الشارح: (لإبهَامِهِ وَلا يَلِيقُ) أيضًا أن يرفع إبهامه (بالمُضَافِ المُكتَسَبِ

التعريف من المضاف إليه؛ لأنه كالاستعارة من المستعير والسؤال من المحتاج الفقير، فتعين ذو اللام، لتعينه في نفسه وحمل الموصول عليه؛ لأنه مع صلته مثل ذي اللام، مثل: «مَرَرْتُ بِهَذَا الَّذِي كَرُمَ» أي: الكريم.

(وَمِنْ ثَمَّةَ) أي: ومن أجل أن التزام وصف باب هذا بذي اللام لرفع الإبهام ببيان الجنس (ضَعُفَ «مَرَرْتُ بِهَذَا الْأَبْيَضِ») لأنه لا يتبين به جنس المبهم؛ لأن الأبيض عام لا يختص بجنس دون جنس ....

التَّعرِيفِ مِن المُضَافِ إلَيهِ) كالمضاف إلى المعرف باللام وإلى الموصول والمضاف إلى اسم الإشارة فارتفع توصيفه أيضًا بأحد هذه الأشياء الثلاثة؛ **(لأنّهُ)** أي: طلب رفع إبهام اسم الإشارة بأحد هذه الأشياء يكون **(كالاستَعَارَةِ مِن المُستَعِيرِ، وَالسُّؤالِ مِن المُحتَاجِ الفَقِيرِ)** لأن التعريف ليس في ذات هذه الأشياء بل اكتسب التعريف من المضاف إليه فطلب رفع إبهام اسم الإشارة من أحدها يكون محالًا؛ لأن الاستعارة من المستعير والسؤال من الفقير محال، وما علق بالمحال يكون محالًا، **(فَتَعَيَّنَ)** لرفع الإبهام الواقع في باب اسم الإشارة **(ذُو اللَّامِ)** أي: اسم الجنس المعرف باللام **(لِتَعيُّنِهِ في نَفسِهِ)** يعني: بواسطة كون اللام موضوعة للتعريف فيكون معرفة بنفسه فيكون دالا على الجنس فيليق أن يرفع الإبهام المقتضي لبيان الجنس **(وَحُمِلَ المَوصُولُ عَلَيهِ)** لما عرفت من المساواة بينهما و**(لأنَّهُ)** أي: الموصول **(مَعَ صِلَتِهِ مِثلُ ذِي اللَّامِ)** فيأخذ حكمه فيليق أن يرفع ذلك الإبهام، ولأنه معرفة بلا واسطة ودال أيضًا على الجنس **(مِثلُ: مَرَرتُ بِهَذَا الَّذِي كَرُمَ أي: الكَرِيمِ)** فيكون المعنى مررت بهذا الكريم.

«ومن ثمة» **(أي: وَمِن أَجلِ أنَّ التِزَامَ وَصفِ بَابِ هَذَا بِذِي اللَّامِ لِرَفعِ الإبهَامِ بِبَيانِ الجِنسِ)** الباء متعلق بقوله: لرفع «ضعف» وصف اسم الإشارة بالوصف العام؛ لعدم كون الجنس مبينًا ولم يمتنع لكونه معرفًا باللام نحو: «مررت بهذا الأبيض»؛ **(لأنّهُ)** أي: لأن الأبيض وصف عام فمن حيث إن له دلالة على الجنس جاز توصيفه به، ومن حيث إن الجنس المشار إليه لم يتبين به ضعف توصيفه به كما قلنا آنفًا، **(لا يَتَبيَّنُ بِهِ جِنسُ المُبهَمِ)** المشار إليه؛ **(لأنَّ الأَبيَضَ)** وصف **(عَامٌّ لا يَختَصُّ بِجِنسٍ دُونَ جِنسٍ)** آخر يعني: لا يكون مخصوصًا بجنس

(وَحَسُنَ «مَرَرْتُ بِهَذَا الْعَالِمِ»)؛ لأنه يتبين به أن المشار إليه إنسان بل رجل.

كالإنسان أو الفرس، بل يصلح أن يكون وصفًا لجميع الأجناس فاشترك باسم الإشارة في الإبهام، بل هو محتاج أيضًا إلى التفسير فكيف يرفع إبهامه، «وحسن» وصف باب اسم الإشارة بالوصف الخاص بجنس المعرف باللام لدلالته على معنى الجنس المخصوص مثل: «مررت بهذا العالم» والأصل فيه: أن يكون العالم وصفًا لاسم الجنس المعرف الذي وقع صفة لاسم الإشارة لبيان الجنس، ويقال: مررت بهذا الرجل العالم، إلا أن اسم الجنس حذف من البين اختصارًا، وجعل العالم وصفًا لاسم الإشارة لقيامه مقامه؛ (لأنّهُ) أي: لشأن (يَتَبَيَّنُ بِهِ) أي: بجعل العالم وصفًا لاسم الإشارة (أَنَّ الْمُشَارَ إِلَيهِ) أي: ما أشير إليه بهذا (إِنسَانٌ) لأن العلم مختص به ولا يوجد في غيره كالضارب والكاتب، (بَل) المشار إليه بهذا (رَجُلٌ) لأن لفظ هذا مذكر ووصفه أيضًا مذكر يعلم بصيغة التذكير فيهما أن المشار إليه والموصوف فرد من أفراد الرجل؛ لأن بصيغة التذكير لا يشار إلى المؤنث ووصف التذكير أيضًا لا يكون صفة للمؤنث.

* * *

[العطف]

(الْعَطْفُ) يعني: المعطوف بالحرف: (تَابِعٌ مَقْصُودٌ) أي: قصد نسبته إلى شيء أو نسبة شيء إليه (بِالنِّسْبَةِ) الواقعة في الكلام.

فقوله: «بالنسبة» متعلق بالقصد المفهوم من المقصود ....

[العطف]

«العطف» أورده عقيب النعت؛ لأن في العطف معنى الجمع؛ لأنه في اللغة مصدر عطف الوسادة ثناها؛ لأن بالعطف النحوي يثنى طرف النسبة أي: يجمع المعطوف والمعطوف عليه في العامل أو العمل ويوجد أيضًا في بعض حروفه الجمع فناسب الصفة؛ لأن الصفة تجتمع مع الموصوف ويتحدان، وقد يتوسط بعضها بين الصفات ولكثرة استعماله مثل الصفة، (**يَعني: المَعطُوفَ بالحَرفِ**) فيه إشارة إلى أن المصدر بمعنى المفعول أو إلى أن المراد بالعطف العطف بالحرف لا مطلق العطف هذا على اصطلاح البصريين، وأما عند الكوفيين فيقال له: عطف النسق على وزن سمك يقال: ثغر نسق إذا تساوت أسنانه وكلام نسق إذا كان على نظام واحد.

«تابعٌ» جنس شامل للتوابع «مقصودٌ» (**أي: قُصِدَ**) فيه إشارة إلى أن المقصود عامل؛ لأنه وقع صفة أي: اعتمد على الموصوف ففيه معنى الحدث، وأريد منه زمان الحال إلا أن الشارح فسره بالماضي لا لكونه بمعنى الماضي، بل لقصد التحقق والثبوت، (**نِسبَتُهُ**) أي: نسبة المعطوف (**إلَى شَيءٍ**) مثل: زيد قائم وذاهب (**أَو نِسبَةُ شَيءٍ إلَيهِ**) أي: إلى المعطوف مثل قولك: جاءني زيد وعمرو «بالنسبة» (**الوَاقِعَةِ في الكَلامِ**) إسنادية كانت أو إيقاعية إخبارية أو إنشائية أو غيرها والكلام إخباري أو إنشائي، (**فَقَولُهُ: بالنِّسبَةِ مُتَعَلِّقٌ بالقَصدِ المَفهُومِ مِن**) لفظ (**المَقصُودِ**) الذي ذكر منكرًا يعني: إن الباء متعلقة في الحقيقة بالقصد؛ لأن الجار والمجرور يتعلق في الحقيقة بالمصدر، لكونه أصلًا وفي الظاهر بالفعل الاصطلاحي والشارح ههنا مشى على الحقيقة كما يقال: الجار والمجرور في

(مَعَ مَتْبُوعِهِ) أي: كما يكون هو مقصودًا بتلك النسبة يكون متبوعه أيضًا مقصودًا بها نحو: «جَاءَنِي زَيْدٌ وَعَمْرٌو»، فـ«عمرو» تابع؛ لأنه معطوف على «زيد» قصد نسبة المجيء إليه ....

قولك: زيد في الدار، خبر في الظاهر، والخبر في الحقيقة ما تعلق به، وقيل: إن مقصودًا لكونه بمعنى الماضي لا يجوز أن يعمل فيجب أن يقدر قصد ويتعلق قوله: بالنسبة إليه، ولما كان القصد من الأفعال الخاصة وجب أن يكون له قرينة معينة فجعل المقصود المذكور قرينة له، وهذا ليس إلا تكلفًا إذ لو كان مراد المصنف كذلك لقال: العطف تابع قصد بالنسبة بصيغة الفعل الماضي، ولا مانع منه وقيل: إنه ليس متعلقًا بالمقصود وإلا لكان المعطوف نفسه مقصودًا بالنسبة وليس كذلك؛ إذ المقصود بالنسبة نسبة المعطوف، بل هو متعلق بالقصد المفهوم من المقصود، لأنه عبارة عن قصد نسبة المعطوف إلى شيء أو نسبة شيء إليه وهذا أيضًا كذلك لأنه إذا تعلق بالمقصود يكون المقصود أيضًا نسبة المقصود إلى شيء أو نسبة شيء إليه؛ لأن الجار والمجرور يكون في محل الرفع على أنه نائب الفاعل كما أشار إليه الشارح بقوله: أي: قصد نسبته إلى شيء أو نسبة شيء إليه، فيكون المعنى العطف تابع مقصود نسبته مع متبوعه فحينئذ يستقيم الكلام الحمد لله ملهم الصواب وإليه المرجع والمآب.

«مع متبوعه» قوله: مع ظرف مستقر أو صفة لها أي: بالنسبة الكائنة مع متبوعه أو يكون مع بمعنى في أي: تابع قصد نسبته حال كونها مع متبوعه أو الكائنة في متبوعه يعني: يشتركان في تلك النسبة وإلى هذا أشار الشارح بقوله: (**أَي: كَمَا يَكُونُ هُوَ**) أي: التابع أو المعطوف (**مَقْصُودًا بِتِلكَ النِّسبَةِ**) أي: النسبة الواقعة في الكلام (**يَكُونُ مَتبُوعُهُ**) أي: متبوع التابع (**أَيضًا**) أي: كالتابع (**مَقصُودًا بِهَا**) أي: بتلك النسبة فيشتركان فيها فقط لا في الزمان إلا أن نسبة المتبوع مقصودة أولًا ونسبة التابع ثانيًا (**نَحوُ: جاءَني زَيدٌ وَعَمرٌو**) ورأيت زيدًا وعمرًا، ومررت بزيد وعمرو (**فعَمرٌو**) في هذه الأمثلة، (**تَابعٌ؛ لأنّهُ**) ثان بإعراب سابقه من جهة واحدة، ولأنه (**مَعطُوفٌ عَلَى زَيدٍ**) بحرف الواو (**قَصدُ نِسبَةِ المَجِيء**) في الأول ونسبة الرؤية، في الثاني ونسبة الممرورية، في الثالث (**إِلَيهِ**)

بنسبة المجيء الواقعة في الكلام، وكما أن نسبة المجيء إليه مقصودة كذلك نسبته إلى «زيد» الذي هو مبتوعه أيضًا مقصودة. فقوله: «مقصود بالنسبة» احتراز عن غير البدل من التوابع؛ لأنها غير مقصودة بالنسبة، بل المقصود متبوعاتها.

وقوله: «مع متبوعه» احتراز عن البدل؛ لأنه المقصود دونه.

قيل: يخرج بقوله: «مع متبوعه» المعطوف بـ«لا، وبل، ....

أي: إلى عمرو (**بِنِسبَةِ المَجِيءِ**) الباء متعلق بـ: قصد (**الوَاقِعَةِ في الكَلام**) أي: في قوله: جاءني زيد، وهي النسبة الفاعلية أو المفعولية أو الإضافية، (**وَكَمَا أَنَّ نِسبَةَ المَجِيءِ إِلَيهِ**) أي: إلى عمرو أو الرؤية أو الممرورية إليه، (**مَقصُودَةٌ كَذَلِكَ**) تأكيد للتشبيه (**نِسبَتُهُ**) أي: نسبة المجيء (**إِلَى زَيدٍ الَّذِي هُوَ مَتبُوعُهُ**) أي: متبوع عمرو (**أَيضًا**) أي: كما أن تلك النسبة إلى عمرو مقصودة كذلك هي (**مَقصُودَةٌ**) إلى زيد إلا أن بين القصدين فرقًا؛ لأن القصد في النسبة إلى الأول كان بالأصالة وإلى الثاني بالتبع لكونه تابعًا له.

ولما بين فوائد القيود المذكورة من حيث التفسير والإيضاح شرع في بيان فوائدها أيضًا من حيث إنها جنس وفصل فقال: (**فَقَولُهُ**) في التعريف (**مَقصُودٌ بالنِّسبَةِ احتِرَازٌ عَن غَيرِ البَدَلِ**) لأن البدل مقصود بالنسبة في الكلام (**مِن التَّوَابِعِ**) الباقية التي هي الصفة والتأكيد وعطف البيان (**لأَنَّهَا**) أي: لأن هذه التوابع (**غَيرُ مَقصُودَةٍ بالنِّسبَةِ**) في الكلام لأنه لم ينسب إليها شيء ولا هي إلى شيء (**بَل المَقصُودُ**) بالنسبة في الكلام (**مَتبُوعَاتُهَا**) أي: متبوع كل واحد منها، وإنما جيئت هي إما للتخصيص كما في الصفة إذا كان الموصوف نكرة، أو التوضيح كما في الصفة أيضًا عند كون الموصوف معرفة وكما في عطف البيان، أو التقرير والشمول كما في التأكيد وغيرها لا تقصد النسبة إليها (**وَقَولُهُ: مَعَ مَتبُوعِهِ احتِرَازٌ عَن البَدَلِ؛ لأَنَّهُ**) أي: البدل (**المَقصُودُ**) بالنسبة في الكلام (**دُونَهُ**) أي: دون المبدل منه بقرينة ذكر البدل يعني: ليس المبدل منه مقصودًا بالنسبة في الكلام، بل إنما جيء به ليكون توطئة ووسيلة إلى ذكر البدل، (**قِيلَ**) أي: اعترض على هذا التعريف بأنه غير جامع لأفراده؛ لأنه (**يَخرُجُ بقَولِهِ: مَعَ مَتبُوعِهِ**) عن التعريف (**المَعطُوفُ**) فاعل: يخرج (**بلا**) مثل: جاءني زيد لا عمرو، (**وَبَل**) مثل: جاءني زيد بل عمرو، أو ما جاءني زيد بل عمرو، فيكون زيد فيهما

ولكنْ، وأم، وأو، وأمَّا»؛ لأن المقصود بالنسبة معها أحد الأمرين من التابع والمتبوع لا كلاهما.

وأجيب: بأن المراد بكون المتبوع مقصودًا بالنسبة أن لا يذكر لتوطئة ذكر التابع، ويكون التابع مقصودًا بالنسبة أن لا يكون كالفرع على المتبوع من غير استقلال به، ولا شك أن المعطوف والمعطوف عليه بتلك الحروف الستة مقصودان بالنسبة معًا بهذا المعنى.

مسكوتًا عنه، (وَلَكِن) مثل: جاءني زيد لكن عمرو لم يجيء أو ما جاءني زيد لكن عمرو جاء، (وَأَم) مثل: أزيد في الدار أم عمرو (وَأَو) مثل: جاءني زيد أو عمرو (وَإِمَّا؛ لأَنَّ المَقصُودَ بالنِّسبَةِ) في الكلام (مَعَهَا) أي: مع أحد هذه الحروف (أَحَدُ الأَمرَينِ مِنَ التَّابِعِ وَالمَتبُوعِ لا كِلاهُمَا) أي: ليس كلاهما مقصودين بالنسبة في الكلام؛ لأن المقصود بالنسبة في الأول هو المتبوع لا غير، وفي الثاني المقصود هو التابع فقط والمتبوع فيه حكم المسكوت عنه، وفي الثالث كذلك لأن الاستدراك كالإضراب إلا أن الحكم السابق يبطل في الإضراب وفي الاستدراك لا ولكن المقصود هو الثاني، والمقصود بالنسبة في الحروف الباقية وهي أم ولا وإما وأو أحد الأمرين مبهمًا، فلم يكن المعطوف بأحد هذه الحروف داخلًا في التعريف لعدم صدقه عليه مع أنه من أفراد المحدود، (وَأُجِيبَ) عن هذا الاعتراض (بأَنَّ المُرَادَ بِكَونِ المَتبُوعِ مَقصُودًا بالنِّسبَةِ) في الكلام (أن لا يذكر توطئة ذكر التابع ويكون التابع مقصودًا بالنسبة أَن لا يَكُونَ كالفَرعِ عَلَى المَتبُوعِ مِن غَيرِ استِقلالٍ بِهِ، وَلا شَكَّ أنّ المَعطُوفَ وَالمَعطُوفَ عَلَيهِ بِتِلكَ الحُرُوفِ السّتّةِ مَقصُودَانِ بالنِّسبَةِ) في الكلام (مَعًا) أي: حال كونهما مصاحبين في كونهما مقصودين فيهما لأن المعطوف عليه في العطف بلا مقصود ثبوتًا والمعطوف أيضًا لكن نفيًا والمعطوف ببل مقصود نفيًا وثبوتًا، والمعطوف عليه مسكوت عنه وفي لكن كلاهما مقصودان إلا أن أحدهما ثبوتًا والآخر نفيًا أما الأول والثاني بلا شك وفي الثلاثة الباقية كلاهما مقصودان أيضًا إلا أن أحدهما ثبوتًا والآخر نفيًا لكن مبهمات، فثبت أن المعطوف والمعطوف عليه كلاهما مقصودان بالنسبة في الكلام، (بِهَذَا المَعنَى) المذكور، والمراد بقوله: وهذا المعنى ما ذكره الشارح من كون المتبوع مقصودًا

ولما تم الحد بما ذكره جمعًا ومنعًا أردفه لزيادة التوضيح بقوله: (يَتَوَسَّطُ بَيْنَهُ) أي: بين ذلك التابع (وَبَيْنَ مَتْبُوعِهِ أَحَدُ الْحُرُوفِ الْعَشَرَةِ) وسيأتي تفصيلها في قسم الحروف.

(مِثْلُ: «قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو») ولم يكتف بقوله: «تابع ....

أن لا يكون مذكورًا لتوطئة ذكر التابع، ومن كون التابع مقصودًا أن لا يكون فرعًا للمتبوع بل يكون كل واحد من التابع والمتبوع مستقلا في أن يكون مقصودًا بالنسبة في الكلام.

(وَلَمَّا تَمَّ الحَدُّ) أي: حد المعطوف (بِمَا ذَكَرَهُ) المصنف من التعريف (جَمعًا وَمَنعًا) أي: حال كونه جامعًا لأفراده ومانعًا عن دخول غيرها فيه (أَردَفَهُ لِزِيَادَةِ التَّوضِيحِ) أي: لزيادة ايضاح العطف؛ لأنه لا يعلم من التعريف مفصلًا توسط أحد الحروف بينهما بأن تلك الحروف عشرة أم تسعة لأن فيها اختلافًا، وفي الرضي: ليس هذا من تمام الحد، بل شرط عطف النسق ذكره بعد تمام حده انتهى.

وأنه لما فرغ من التعريف شرع في بيان الاحكام وابتدأ بوجوب توسط أحد الحروف العشرة تكميلًا للحد ببيان ما يوجب مزيد توضيح المعطوف، وبيان ما هو المختار في الحروف أيضًا وهو كونها عشرة (بقوله): «يتوسط بينه» (أي: بَينَ ذَلِكَ التَّابِعِ) والجملة الفعلية إما صفة بعد صفة لقوله: تابع، وإليه أشار الشارح بقوله: أي: بين ذلك التابع، وإما حال من المستكن في قوله: مقصود، «وبين متبوعه» أي: متبوع التابع «أحد الحروف» فاعل يتوسط «العشرة» (وَسَيأتِي تَفصِيلُهَا في قِسمِ الحُرُوفِ) أي: في بحثها وبيان الفرق بينها، «مثل: قام زيدٌ وعمرٌو» مثال لقوله: تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه، وإنما فصل بينه وبينه ببيان الحكم وهو قوله: يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة، مع أن الأصل أن يكون المثال بجنب الممثل؛ لأن بيان الحكم لكونه موضحًا كالتتمة للتعريف، ويجوز أن يجعل مثالًا للتوسط، والأولى أن يجعل مثالًا لكليهما؛ ولذا أخره المصنف، (وَلَم يَكتَفِ) في تعريف العطف (بِقَولِهِ) العطف (تَابِعٌ

يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة»؛ لأن الحروف قد تتوسط بين الصفات مثل: «جَاءَنِي زَيْدٌ الْعَالِمُ وَالشَّاعِرُ وَالدَّبِيرُ»، فالصفة الداخلة عليها حرف العطف كـ«الشاعر والدبير» لها جهتان:

إحداهما: كونها صفة لـ«زيد» تابعة له بتبعية المعطوف للمعطوف عليه.

وأخراهما: كونها معطوفًا على الصفة المتقدمة تابعة لها، ....

يَتَوَسَّطُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَتبُوعِهِ أَحَدُ الحُرُوفِ العَشرَةِ) بل عرفه أولًا بقوله: العطف تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه، ثم بين بعض أحكامه بقوله: يتوسط بينه وبين متبوعه إلى آخره؛ **(لأنّ الحُرُوفَ)** التي للعطف **(قَد تَتَوَسَّطُ بَينَ الصِّفَاتِ)** المراد بالحروف ههنا التي تكون لمطلق الجمع وهي: الواو وحدها، ولم يبينه الشارح لوضوحه اكتفاء بالمثال، وقد تتوسط أيضًا بين الأبدال نحو: قطع زيد يده ورجله، على أن يكون رجله بدلًا من زيد لا عطفًا على يده؛ لأنه حينئذ يكون معطوفًا لا بدلًا، **(مِثلُ: جَاءَني زَيدٌ العَالِمُ وَالشَّاعِرُ)** أي: الذي يكتب الشعر أو ينظمه لأنه يقال لمن يكتب الشعر أو ينظمه شاعر، **(والدِّبِير)** بكسر الدال المهملة وبعده باء منقوطة بواحدة من تحت وبعده ياء ساكنة فارسي اللفظ: الكاتب الذي يكتب الكلام المنثور أو يؤلفه **(فالصِّفَةُ الدَّاخِلَةُ عَلَيهَا)** أي: على الصفة **(حَرفُ العَطفِ)** بالرفع لأنه فاعل قوله: الداخل مثل قولك: هند حامل وشاحها، ولا تقول: هند حاملة وشاحها **(كالشَّاعِرِ وَالدِّبِير)** في قولك: جاءني زيد العالم والشاعر والدبير، **(لَهَا)** أي: لتلك الصفة **(جِهَتَانِ)** أي: حالتان معتبرتان **(إحدَاهُمَا)** أي: إحدى الجهتين **(كَونُهَا)** أي: أن تكون التي دخل عليها حرف العطف **(صِفَةً لِزَيدٍ)** كما أن الصفة الأولى التي لم يدخل عليها الحرف صفة لزيد وتابعة له **(تَابِعَةٍ لَهُ)** إلا أنه لا بالأصالة بل كانت تبعيتها **(بِتَبِعِيَّةِ المَعطُوفِ لِلمَعطُوفِ عَلَيهِ)** أي: بواسطة تبعيته والتقدم والتأخر إنما هو في الذكر فقط ويعلم كونها صفة له من أنه لو حذف الحرف لجاز أيضًا، ولو كان عطفا لما جاز حذفه، **(وَأُخرَاهُمَا)** أي: الحالة الثانية **(كَونُهَا مَعطُوفَةً)** أي: تكون تلك الصفة معطوفة على الصفة السابقة عليها ويكون الواو للعطف **(عَلَى الصِّفَةِ المُتَقَدِّمَةِ)** عليها **(تَابِعَةٌ)** خبر بعد خبر للكون أو حال من اسمه المضاف إليه **(لَهَا)** أي:

وحينئذٍ يصدق على هذه الصفة من جهتها الأولى أنها تابعة؛ لأنها صفة لـ«زيد» يتوسط بينها وبين «زيد» حرف العطف؛ لأنه يتوسط حرف العطف بين الشيئين لا يلزم أن يكون لعطف الثاني على الأول، فلو لم يكن قوله: «مقصودًا بالنسبة مع متبوعه» لدخل هذه الصفة من جهتها الأولى في حد المعطوف، وهي من هذه الجهة ليست معطوفة، فلم يبق مانعًا.

للصفة المتقدمة عليها فتكون تلك الصفة صفة من جهة وعطفًا من جهة كالخبر المتعدد بالعطف فإنه خبر من وجه وعطف من وجه آخر، (**وَحِينَئِذٍ يَصدُقُ عَلَى هَذِهِ الصِّفَةِ**) التي دخل عليها حرف العطف (**مِن جِهَتِهَا الأُولَى**) أي: من كونها صفة لزيد تابعة له بتبعية المعطوف عليه (**أَنَّهَا**) أي: هذه الصفة (**تَابِعَةٌ**) تدل على معنى في متبوعاتها مطلقًا (**لأنهاصفة لزيد**) إلا أنه (**يَتَوَسَّطُ بَينَهَا وَبَينَ زَيدٍ**) المنعوت بها (**حَرف**) من حروف (**العَطفِ**) فتكون صفة له لا معطوفة على الصفة المتقدمة عليها؛ (**لأَنَّهُ يَتَوَسَّطُ**) متعلق بقوله: لا يلزم (**حَرف**) من حروف (**العَطفِ بَينَ الشَّيئَينِ**) مطلقًا (**لا يَلزَمُ**) خبر لأنه، أي: لا يجب (**أَن يَكُونَ لِعَطفِ الثَّانِي عَلَى الأَوَّلِ**) بل يجوز عملًا بالأصل؛ لأن الأصل في حروف العطف العطف لجواز أن تكون الواو ابتدائية أو استئنافية أو حالية والفاء تفسيرية وجواب لأما وجزاء الشرط إلى غير ذلك، وفي بعض النسخ لأن توسط بلا حرف الجر وحينئذ يكون قوله: ولا يلزم من الإلزام لا من اللزوم أي: لا يوجب وفي بعضها لا يستلزم أي: لا يستوجب، (**فَلَو لَم يَكُن قوله**) تابع (**مَقصُودًا بالنّسبَةِ مَعَ مَتبُوعِهِ**) واكتفى في التعريف بقوله: العطف تابع يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة؛ (**لَدَخَلَ هَذِهِ الصِّفَةُ**) أي: الصفة التي دخل عليها حرف العطف (**مِن جِهَتِهَا الأُولَى في حَدِّ المَعطُوفِ**) مع أنها ليست بمعطوفة من هذه الجهة فيلزم صدق الحد بدون صدق المحدود فلا يكون الحد مانعًا لأغياره، (**وَهِيَ**) الواو للحال والجملة حال أي: والحال أن هذه الصفة (**مِن هَذِهِ الجِهَةِ**) أي: الحالة الأولى (**لَيسَت مَعطُوفَةً**) في الارادة والقصد بل صفة كما كانت الأولى التي لم يدخل عليها حرف العطف كذلك (**فَلَم يَبقَ**) الحد (**مَانِعًا**) لأغياره لدخول ما ليس من أفراد المحدود فيه كهذه الصفة من جهتها الأولى.

وقيل: قد جوز الزمخشري وقوع الواو بين الصفة والموصوف لتأكيد اللصوق في مواضع عديدة من الكشاف، وحكم المصنف في شرح المفصل في مباحث الاستثناء أن قوله تعالى: (وَلَهَا مُنذِرون) في قوله تعالى: (وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا مُنذِرون) صفة لـ«قرية»، فلو اكتفى بقوله: «العطف تابع ....

ولما ورد أن حرف العطف هل يجوز دخوله بين الصفات وعند جواز دخوله هل فيه دليل عن الثقات أجاب عنه مؤيدًا بقوله: **(وَقِيلَ: قَد جَوَّزَ الزَّمَخشَرِي)** وهو ممن يعتمد عليه ويستدل بكلامه **(وُقُوعَ الوَاوِ)** العاطفة التي لمطلق الجمع **(بَينَ الصِّفَةِ وَالمَوصُوفِ لِتَأكِيدِ اللُّصُوقِ)** مصدر لصق أي: الاتصال أي: لتأكيد اتصال الصفة بالموصوف وللدلالة على أن اتصافه بها أمر ثابت كأنه واجب **(فِي مَوَاضِعَ)** متعلق بيجوز **(عَدِيدَةٍ)** فعيل بمعنى مفعول يستوي فيه المذكر والمؤنث صفة مواضع أي: مواضع معدودة التي هي **(مِن «الكَشَّافِ»)** يعني: كانت تلك المواضع في «الكشاف» ومنها قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ [الكهف: 22] حيث كانت الجملة الاسمية صفة لسبعة فدخلت الواو عليها لتأكيد الاتصال، **(وَحَكَمَ المُصَنِّفُ)** يعني: ابن الحاجب **(في «شَرحِ المُفَصَّلِ»)** أي: في شرحه له وسماه: بـ: «الإيضاح» **(في مَبَاحِثِ الاستِثنَاءِ أنّ قَولَهُ تَعَالَى: (وَلَهَا مُنذِرون)، في قَولِهِ تَعَالَى: وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا مُنذِرون أي: لتلك القرية مُنْذرون)** أي: أنبياء كانوا ينذرونهم وهم لا ينذرون **(صِفَةٌ لِقَريَةٍ)** فالتقدير: إلا قرية لها منذرون، فالجملة الاسمية صفة لقرية فأدخلت الواو التي للجمع المطلق لتأكيد اللصوق فصار التقدير: إلا قرية ولها منذرون، واعلم أن هذه الآية ليس فيها الواو؛ لأنها بدون الواو وهذه الآية في صورة الشعراء فالآية هي قوله: ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ ۝٢٠٨ ذِكْرَىٰ وَمَا كُنَّا ظَٰلِمِينَ ۝٢٠٩﴾ [الشعراء: 208، 209] والآية التي وردت فيها الواو هي في سورة الحجر هكذا: ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ ۝٤﴾ [الحجر: 4]، ووجدت نسخة الآية فيها كما في سورة الحجر، ولعل ما ورد عن الشارح يكون هذه النسخة، وأما النسخة الأولى فهي سهو من الكاتب، لا يخفى وجهه على من له نظر صائب، **(فَلَو اكتَفَى)** المصنف في تعريف العطف **(بِقَولِهِ: العَطفُ تَابِعٌ**

بتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة» لدخل فيه مثل هذه الصفة.

ونقل عن المصنف أنه قال في أمالي الكافية: أن «العاقل» في مثل: «جَاءَنِي زَيْدٌ الْعَالِمُ وَالْعَاقِلُ» تابع يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة، وليس بعطف على التحقيق، وإنما هو باق على ما كان عليه في الوصفية، وإنما حسن دخول العاطف عليها لنوع من الشبه بالمعطوف؛ لما بينهما من التغاير، فلو حد المعطوف كذلك لدخل فيه .....

يَتَوَسَّطُ بَينَهُ وَبَينَ مَتبُوعِهِ أَحَدُ الحُرُوفِ العَشَرَةِ) ولم يعرفه بقوله أولا العطف تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه؛ **(لَدَخَلَ فِيهِ)** أي: في حد العطف **(مِثلُ هَذِهِ الصِّفَةِ)** يعني: التي يدخل عليها حرف من حروف العطف لتأكيد اللصوق، فلم يكن التعريف مانعًا لأغياره لدخول ما ليس من أفراد المحدود فيه، وذا غير جائز.

(وَنُقِلَ عَنِ المُصَنِّفِ) يعني: ابن الحاجب **(أَنَّهُ)** أي: الناقل **(قَالَ فِي: «أَمَالِي الكَافِيَةِ»)** وهو اسم كتاب كتب على «الكافية»، **(أَنَّ العَاقِلَ فِي مِثلِ)** يعني: الصفة التي يدخل عليها حرف العطف في قولك: **(جَاءَنِي زَيدٌ العَالِمُ وَالعَاقِلُ، تَابِعٌ يَتَوَسَّطُ بَينَهُ وَبَينَ مَتبُوعِهِ أَحَدُ الحُرُوفِ العَشَرَةِ)** فصدق عليه هذا القول، **(وَلَيسَ بِعَطفٍ عَلَى التَّحقِيقِ)** بل كونه معطوفًا ليس إلا من حيث الظاهر بدخول حرف العطف عليه لجواز حذفه ولو كان عطفًا على التحقيق لما جاز حذف حرف العطف منه، **(وَإِنَّمَا هُوَ)** أي: العاقل **(بَاقٍ عَلَى مَا كَانَ عَلَيهِ فِي)** حال **(الوَصفِيَّةِ)** وهو كونه تابعًا يدل على معنى في متبوعه مطلقًا، **(وَإِنَّمَا حَسُنَ دُخُولُ العَاطِفِ عَلَيهَا)** مع أن القياس عدم دخوله؛ لأن العطف يقتضي تغاير المعطوفين **(لِنَوعٍ مِن الشَّبَهِ بالمَعطُوفِ)** أي: لمشابهة الصفة المعطوف في كون ما بعد كل منهما مغايرًا لما قبله **(لِمَا بَينَهُمَا)** أي: بين الصفة والموصوف **(مِن التَّغَايُرِ)** لفظًا ومعنى أما لفظًا فلأن لفظ العاقل غير لفظ زيد، وأما معنىً فلأن معنى زيد الحيوان الناطق مع التشخص، ومعنى العاقل ذات متصفة بالعقل إلا أن تلك الذات لما احتملت أن تكون ذات زيد صار العاقل مناسبًا له كما أن المعطوف يغاير المعطوف عليه لفظًا ومعنىً، ويناسبه من وجه آخر ولهذه المناسبة أدخل عليها حرف العطف، **(فَلَو حُدَّ العَطفُ كَذَلِكَ)** يعني: مثل أن يقول: العطف تابع يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة؛ **(لَدَخَلَ فِيهِ)** أي: في هذا الحد

بعض الصفات مع أنه ليس بمعطوف. وقال بعضهم: فيه نظر؛ لأن الحروف المتوسطة بينها عاطفة في الصفات لدلالتها فيها على ما تدل عليه في غيرها من الجمع والترتيب وغير ذلك، ففي جعلها غير عاطفة في الصفات عاطفة في غيرها ارتكابُ أمرٍ بعيد من غير ضرورة داعية إليه.

(**بَعضُ الصّفَاتِ**) كما مر من المثال، (**مَعَ أنّهُ**) أي: البعض (**لَيسَ بِمَعطُوفٍ**) فلم يكن الحد مانعًا لأغياره، وقال المحشي عصام: الفرق بين هذا الوجه والوجه الأول أن في الوجه الأول جعل المعطوف على الصفة صفة من وجه معطوفًا من وجه، وفي هذا الوجه جعله صفة لا محالة من غير أن يكون معطوفا من وجه، إلى هنا كلامه.

(**وَقَالَ بَعضُهُم: فِيهِ**) أي: فيما قيل: من أنه لو اكتفى في تعريف العطف بقوله: العطف تابع يتوسط بينه وبين متبوعه أحد تلك الحروف بحيث لم يعرفه أولًا بقوله: تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه لدخل فيه الصفات التي يدخل عليها حرف العطف، (**نَظَرٌ؛ لأنَّ الحُرُوفَ المُتَوَسِّطَةَ بَينَهَا**) أي: بين الصفات (**عَاطِفَةٌ فِي الصِّفَاتِ**) كما أن الحروف المتوسطة بين غيرها كذلك وإلا يلزم إلغاؤها (**لِدَلالَتِهَا**) أي: لدلالة الحروف المتوسطة بينها (**فِيهَا**) أي: في الصفات التي دخلت هي عليها (**عَلَى مَا تَدُلُّ**) أي: تلك الحروف (**عَلَيهِ فِي غَيرِها**) أي: في غير الصفات (**مِن الجَمعِ**) بيان لما في قوله: على ما تدل كما في الواو، (**وَالتَّرتِيبِ**) كما في الفاء (**وَغَيرِ ذَلِكَ**) من التعقيب والتراخي (**فَفِي جَعلِهَا**) أي: جعل تلك الحروف (**غَيرَ عَاطِفَةٍ فِي الصِّفَاتِ**) وجعلها (**عَاطِفَةٍ فِي غَيرِها**) أي: غير الصفات (**ارتِكَابُ أَمرٍ بَعِيدٍ**) وهو المعنى المجازي؛ لأن كونها لتأكيد اللصوق معنى مجازي لها لا حقيقي؛ وإنما وصفه بالبعيد لأن ما لا يكون حقيقة يكون بعيدًا عن الفهم، ولأنه لما لم يكن له داع كان كأنه بعيد مع جواز وجه آخر فيه أقرب وهو العطف (**مِن غَيرِ ضَرُورَةٍ دَاعِيَةٍ إِلَيهِ**) أي: إلى ارتكاب الأمر البعيد، وفيه كما سبق أن الحرف المتوسط بين الصفات إنما هو الواو دون غيرها بحكم الاستقراء ومعناها الجمعية مطلقًا فقط، ويجوز أن يخرج الواو من أن تكون للعطف في مواضع كثيرة من كونها للابتدائية والحالية والمصاحبة وغير ذلك، فلتكن ههنا لتأكيد معنى الجمعية وهي توجد في صفة بعد صفة بلا ذكر الواو بينهما كما في

(وَإِذَا عُطِفَ عَلَى المضمرِ الْمَرْفُوعِ) لا المنصوب والمجرور (الْمُتَّصِلِ) بارزًا كان أو مستترًا لا المنفصل (أُكِّدَ بِـمُنْفَصِلٍ) أَوَّلًا ثم عطف عليه، وذلك لأن المرفوع المتصل كالجزء مما اتصل به لفظًا من حيث إنه متصل لا يجوز انفصاله، ومعنى من حيث إنه فاعل، والفاعل كالجزء من الفعل، فلو عطف عليه بلا تأكيد كان كما لو عطف على بعض حروف ....

قولك: جاءني زيد العالم العاقل، بل الأنسب إيراد الواو فيهما لبعد الصفة من الموصوف، واعلم أن الأسماء في عطف بعض على بعض على أربعة أنواع عقلًا: عطف ظاهر على ظاهر، وعطف مضمر على مضمر، وعطف ظاهر على مضمر، وعطف مضمر على ظاهر.

ولما كان في عطف بعضها شروط أراد أن يبين العطف فيها وشروطه فقال: «وإذا عطف على» (المُضمَرِ) «المرفوع» (لا) المضمر (المَنصُوبِ) متصلًا كان أو منفصلًا (وَ) لا المضمر (المَجرُورِ) فإنه لا شرط للعطف فيها «المتصل» (بارِزًا كَانَ) المضمر المتصل (أَو مُستَتِرًا) لأنهما في الحكم الآتي سواء مع أن قوله: المضمر المرفوع المتصل يشملهما، (لا) المضمر المرفوع (المُنفَصِلَ) لأن الحكم الآتي لم يجر عليه «أكد» مبني للمفعول من التأكيد أي: أكد المرفوع المتصل بمضمر «بـمنفصلٍ» (أَوّلًا) منصوب على الظرفية أي: قبل العطف عليه (ثُمَ) أي: بعد التأكيد به (عُطِفَ عَلَيهِ) أي: على المضمر المرفوع (وَذَلِكَ) أي: التأكيد أولًا ثم العطف عليه واقع؛ (لأَنَّ) المضمر (المَرفُوعَ المُتَّصِلَ) بارزًا كان أو مستكنا (كالجُزءِ مِمَّا) أي: من الفعل الذي (اتَّصَلَ) ذلك المضمر (بِهِ لَفظًا) تمييز، ولذا وجب إسكان لام الفعل؛ لئلا يجتمع أربع حركات متواليات فيما هو كالكلمة الواحدة، (مِن حَيثُ إِنَّهُ) أي: ذلك الضمير (مُتَّصِلٌ) به (لا يَجُوزُ انفِصَالُهُ) لأن الأصل في الضمير الاتصال، والانفصال خلاف الظاهر فلا يعمل به ما لم يكن مقتض له، (وَمَعنَى) عطف على قوله: لفظًا (مِن حَيثُ إنّهُ فَاعِلٌ) لذلك الفعل (وَالفَاعِلُ) الذي يكون ضميرًا متصلًا (كالجُزءِ مِن الفِعلِ) الذي اتصل به لأن الفعل محتاج إليه؛ لأنه يقوم به ويسند إليه ولأجل ذلك جعل جزءًا منه (فَلَو عُطِفَ عَلَيهِ) أي: على المضمر الذي كان جزءًا منه (بِلا تَأكِيدٍ) بالمضمر المنفصل (كَانَ) ذلك العطف في الامتناع (كَمَا لَو عُطِفَ عَلَى بَعضِ حُرُوفِ

الكلمة، فأكد أوّلًا بمنفصل؛ لأنه بذلك يظهر أن ذلك المتصل وإن كان كالجزء منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز إفراده مما اتصل به بتأكيده، فيحصل له نوع استقلال، ولا يجوز أن يكون العطف على هذا التأكيد؛ لأن المعطوف في حكم المعطوف عليه، فكان يلزم أن يكون هذا المعطوف أيضًا تأكيدًا، وهو باطل، ....

الكَلِمَةِ) وعطف كلمة على بعض حروف كلمة أخرى ممتنع؛ لأنه يلزم منه عطف الاسم على الحرف وعطف كلمة على ما ليس بكلمة (فَأُكِّدَ) ذلك الضمير (أَوَّلًا بِمُنفَصِلٍ) أي: قبل العطف ليظهر أنه وإن كان كالجزء كلمة بنفسه فالعطف عليه لا يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة؛ (لأَنَّهُ) أي: الشأن (بِذَلِكَ) أي: بالتأكيد (يَظهَرُ أَنَّ ذَلِكَ) الضمير (المُتَّصِلَ) بالفعل (وَإِن كانَ) للوصل (كَالجُزءِ) مما اتصل به من حيث الظاهر، والجزء أدنى حالًا من الظاهر القوي، فلا يحسن أن يكون القوي تبعًا للضعيف الذي لا يستقل بنفسه (مُنفَصِلٌ) خبر أن (مِن حَيثُ الحَقِيقَةُ) وكلمة مستقلة بنفسها، يعلم هذا (بِدَلِيلِ جَوَازِ إِفرَادِهِ) أي: إفراد ذلك الضمير الإفراد إما بالدال المهملة وإما بالزاي المعجمة في آخره (مِمَّا) أي: من الفعل الذي (اتَّصَلَ بِهِ) الضمير المرفوع (بِتَأكِيدِهِ) أي: بتأكيد الضمير متعلق بالإفراد؛ لأن التأكيد عين المؤكد اسم فاعل مستقل بنفسه وكذلك اسم مفعول مستقل بنفسه، ولكن اتصل بعامله وجعل جزءًا منه لمكان الاختصار، (فَيَحصُلُ لَهُ) أي: لذلك الضمير بسبب التأكيد بالمنفصل (نَوعُ) قوة و(استِقلالٍ) فيحسن العطف عليه كما يحسن على الاسم الظاهر.

ولما توهم أنه يجوز العطف أيضًا على التأكيد؛ لأنه عين المؤكد فكما جاز العطف عليه جاز أيضًا على التأكيد بل هو أولى لقربه؛ لأنه إذا كان لشيء معطوفان أقرب وأبعد فالأقرب أولى بالعطف لعدم الفصل بينهما دفع هذا التوهم بقوله: (وَلَا يَجُوزُ أَن يَكُونَ العَطفُ عَلَى هَذَا التَّأكِيدِ) بل يجب أن يعطف على الضمير المرفوع المتصل؛ (لأَنَّ المَعطُوفَ فِي حُكمِ المَعطُوفِ عَلَيهِ فَكَانَ يَلزَمُ) من عطفه على هذا التأكيد (أَن يَكُونَ هَذَا المَعطُوفُ أَيضًا) أي: كما كان المعطوف عليه تأكيدًا (تَأكِيدًا) قوله: كان في: فكان ههنا زائدة والمعنى: فيلزم الخ (وَهُوَ) أي: كون المعطوف تأكيدا (باطِلٌ) لما سبق أن التأكيد عين المؤكد، وأنت خبير بأن المعطوف يغاير المعطوف عليه لفظًا ومعنىً فلا يصح أن يعطف

فإن كان الضمير منفصلًا نحو: «مَا ضَرَبَ إِلَّا أَنْتَ وَزَيْدٌ» لم يكن كالجزء لفظًا، وكذا إن كان متصلًا منصوبًا نحو: «ضَرَبْتُكَ وَزَيْدًا» لم يكن كالجزء معنى، فلا حاجة فيهما إلى التأكيد بمنفصل (مِثْلُ: «ضَرَبْتُ أَنَا وَزَيْدٌ») و«زَيْدًا ضَرَبَ هُوَ وَغُلَامُهُ» ....

على التأكيد فيجب أن يكون معطوفًا على الضمير المتصل لما سبق، (فإن كَانَ الضَّميرُ) المرفوع ضميرًا (مُنفَصِلًا) لعارض الانفصال (نَحوُ: مَا ضَرَبَ إِلَّا أَنتَ) أو إلا أنا، أو إلا هو (وَزَيدٌ) فإن أنت وإن كان مرفوعًا إلا أنه منفصل بإلا عن الفعل لغرض لا يكون إلا به وهو قصر الفعل على الفاعل (لَم يَكُن) ذلك الضمير (كالجُزءِ) من الفعل (لَفظًا) وإن كان جزءًا منه معنىً فلا حاجة فيه إلى التأكيد لانتفاء أحد شطري العلة، وهو كونه جزءًا من الفعل لفظًا والعلة أن يكون جزءًا من الفعل لفظًا ومعنىً، وانتفاء أحد جزأي العلة يستلزم انتفاء الحكم، (وَكَذَا إِن كَانَ) الضمير ضميرًا (مُتَّصِلًا) لكن لا مطلقًا بل يكون (مَنصُوبًا نَحوُ: ضَرَبتُكَ) وضربته وضربتني (وَزَيدًا لَم يَكُن) الضمير المنصوب (كَالجُزءِ) من الفعل (مَعنىً) وإن كان جزأ لفظًا على عكس الضمير المرفوع المتصل؛ (فَلا حَاجَةَ فِيهِمَا) أي: في الضمير المرفوع المنفصل والضمير المنصوب المتصل (إِلَى التَّأكِيدِ بِمُنفَصِلٍ) بل يحسن العطف فيهما بلا تأكيد ولا فصل، أما الضمير المرفوع المنفصل فلما مر، وأما الضمير المنصوب المتصل فلانتفاء أحد شطري العلة، وهو الاتصال معنىً؛ لأن انتفاء أحد جزأي العلة يستلزم انتفاء الحكم، وكذا المجرور المتصل نحو: مررت بك بزيد ولا حاجة فيه إلى التأكيد إلا أن إعادة الجار فيه حسن لما سيأتي، «مثل: ضربت أنا» أو أنت «وزيدٌ» مثال لما يكون فيه الضمير المرفوع بارزًا، (وَزَيدٌ ضَرَبَ هُوَ وَغُلامُهُ) أو زيد ضرب هو وعمرو، ومثال لما يكون الضمير المرفوع فيه مستكنا ومنه قوله تعالى: ﴿ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾ [البقرة: 35]، ولما كان التأكيد بالمنفصل يحتاج إلى البيان؛ لأنه يحتمل أن يكون التأكيد مقدمًا على العطف ومتأخرًا عنه بينه وأوضحه بإيراد المثال فقال: ضربت أنا وزيد، ورجحه على نحو: اضرب أنت وزيد، ونحو: زيد ضرب هو وغلامه؛ لأن الداعي إلى الحكم به في الثاني طردًا للباب، وإلا فهو يحتمل أن

إِلَّا أَنْ يَقَعَ فَصْلٌ بين المضمر المرفوع المتصل وبين ما عطف عليه (فَيَجُوزُ تَرْكُهُ) أي: ترك التأكيد؛ لأنه قد طال الكلام بوجود الفصل، فحسن الاختصار بترك التأكيد، سواء كان الفصل قبل حروف العطف (نَحْوُ: «ضَرَبْتُ الْيَوْمَ وَزَيْدٌ») أو بعده كقوله تعالى: ﴿مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾ فإن المعطوف هو «آباؤنا»، و«لا» زائدة بعد حرف العطف لتأكيد النفي، وإنما قال: «يجوز تركه»، فإنه قد يؤكد ....

يكون من قبيل انفصال الضمير للعطف لا من قبيل تأكيد المتصل بالمنفصل.

(إِلَّا أَن يَقَعَ فَصلٌ) استثناء من قوله: أكد أولًا بمنفصل، يعني: أكد ذلك الضمير أولًا بضمير مرفوع منفصل مطابق له في جميع الأوقات إلا وقت وقوع الفصل بشيء (بَينَ المضمر المَرفُوع المُتَّصِلِ وَبَينَ مَا عُطِفَ عَلَيهِ) أي: على المضمر المرفوع المتصل من مظهر أو مضمر آخر «فيجوز» حينئذ «تركه» (أي: تَركُ التَّأكِيدِ) بمتصل اكتفاءً به ولحصول الغرض والاختصار أيضًا؛ (لأَنَّهُ قَد طَالَ الكَلامُ بِوُجُودِ الفَصلِ) ولو جيء بفصل لكان أطول، والطويل يكون أثقل وطول الكلام قد يغني عما هو الواجب فإغناؤه عما هو الأولى أولى وأحرى، (فَحَسُنَ الاختِصَارُ) طلبًا لتخفيف الكلام (بِتَركِ التَّأكِيدِ) به والاكتفاء بالفصل القائم مقامه لإغنائه عنه (سَوَاءٌ كَانَ الفَصلُ قَبلَ حُرُوفِ العَطفِ) «نحو: ضربت اليوم وزيدٌ» ومثله قوله تعالى: ﴿أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ ۝٤٧ أَوَ ءَابَآؤُنَا ٱلْأَوَّلُونَ ۝٤٨﴾ [الواقعة: 47، 48]، لأن الهمزة فيه قبل الحرف (أَو بَعدَهُ) أي: بعد حرف العطف (كقوله تعالى: ﴿مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾) [الأنعام: 147]، ولما كان فيه إبهام بينه بقوله: (فَإِنَّ المَعطُوفَ) في الآية (هُوَ آباؤُنَا) لأن مرادهم نسبة عدم الاشراك إلى ذواتهم وإلى آبائهم، يعني: عدم الشرك مورث لنا من آبائنا (وَ) لفظة (لا) في: ولا آباؤنا (زَائِدَةٌ بَعدَ حَرفِ العَطفِ) الذي هو الواو (لِتأكِيدِ النَّفي) مثل قوله تعالى: ﴿مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ﴾ [المائدة: 19]، ومثل قولك: ما جاءني زيد ولا عمرو، فتكون لفظة لا فصلًا بعد عطف الحرف.

(وَإِنَّمَا قَالَ: يَجُوزُ تَركُهُ) ولم يقل: يجب؛ لأن الفصل إذن قام مقام التأكيد فكان ينبغي أن يقال: ويجب (فَإِنَّهُ) أي: الحال والشأن (قَد يُؤَكَّدُ) الضمير

بالمنفصل مع الفصل، كقوله تعالى: ﴿فَكُبْكِبُوا فِيهَا هُمْ وَالْغَاوُونَ ﴾ وقد لا يؤكد، والأمران متساويان.

هذا، واعلم أن مذهب البصريين أن التأكيد بالمنفصل هو الأولى، ويجوزون العطف بلا تأكيد ولا فصل، لكن على قبح، والكوفيون يجوزونه بلا قبح.

المرفوع المتصل (بِالْمُنفَصِلِ) حال كونه ملابسًا (مَعَ الفَصلِ) بلا اهتمام بالمعطوف عليه للزوم البعد بالفصل، إما بالفصل قبل حرف العطف فقط (كقوله تعالى: ﴿فَكُبْكِبُوا فِيهَا هُمْ وَالْغَاوُونَ ﴾) [الشعراء: 94]، أو بعده وقبله معًا كقوله تعالى: ﴿مَا عَبَدْنَا مِن دُونِهِ مِن شَيْءٍ نَّحْنُ وَلَا ءَابَآؤُنَا﴾ [النحل: 35]، أو بعده فقط مثل: ما ضربت أنا ولا زيد، فالأقسام ثلاثة، (وَقَد لا يُؤَكَّدُ) بل يكتفى بالفصل فقط كقوله تعالى: ﴿فَاسْتَقِمْ كَمَآ أُمِرْتَ وَمَن تَابَ مَعَكَ﴾ [هود: 112]، وقوله: ﴿سَيَصْلَىٰ نَارًا ذَاتَ لَهَبٍ وَامْرَأَتُهُ﴾ [المسد: 3، 4]، (وَالأَمرَانِ) أي: اجتماع الفصل مع التأكيد وانفراد الفصل وحده (مُتَسَاوِيَانِ) فلذا قال: يجوز ترك التأكيد اكتفاء بالفصل، (هَذَا) أي: خذ هذا، أو الأمر هذا، وإنما يؤتى به عند تمام البحث والشروع فيما يناسبه.

ولما فرغ من بيان المسألة أراد أن يبين أنها خلافية والتأكيد استحساني لا واجب قطعًا كما يفيده مقابلة أكد مع جواز الترك فقال: (وَاعلَم أَنَّ مَذهَبَ البَصرِيينَ أَنَّ التَّأكِيدَ بالمُنفَصِلِ هُوَ الأَولَى) عند عدم الفصل، وأما عند الفصل فالأمران متساويان؛ لوقوع كليهما كثيرًا في كلام علام الغيوب، إلا أن الأول هو الأولى؛ لكونه أكثر وقوعًا (وَيُجَوِّزُونَ) أي: البصريون (العَطفَ) المذكور (بِلا تَأكِيدٍ) بالمنفصل وحده أو مع الفصل (وَلَا فَصلَ) وحده أو مع التأكيد؛ لأن الضمير المتصل وإن كان كالجزء من الكلمة التي اتصل بها، وإن كان بعض حروفها إلا أنه لم يكن مثله في جميع أحكامه حتى لا يجوز العطف عليه أصلًا، كما لا يجوز على ما هو جزؤها حقيقة، (لَكِن) أي: إلا أن العطف بلا تأكيد ولا فصل أيضًا يكون (عَلَى قُبحٍ) لمخالفته ما هو الأولى والأحسن، ولولا أنه قبيح لوقع في فصيح الكلام خصوصًا في النظم المعجز، وإذا لم يقع علم أنه قبيح لا أنهم حظروه أصلًا بحيث لا يجوز أن يرتكب، (وَالكُوفِيُّونَ يُجَوِّزُونَهُ) أي: العطف بلا تأكيد ولا فصل (بَلا قُبحٍ) لأن ذلك الضمير وإن كان كالجزء مما

(وَإِذَا عُطِفَ عَلَى الضَّمِيرِ الْمَجْرُورِ أُعِيدَ الْخَافِضُ) أي: الجار حرفًا كان أو اسمًا؛ لأن اتصال الضمير المجرور بجاره أشد من اتصال الفاعل المتصل بفعله؛ لأن الفاعل إن لم يكن ضميرًا متصلًا جاز انفصاله، والمجرور لا ينفصل من جاره، فكره العطف عليه، إذ يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة، وليس للمجرور ضمير منفصل ـ كما يجيء في المضمرات ـ حتى يؤكد به أوّلًا ....

اتصل به إلا أنه كلمة بنفسها كالاسم الظاهر، حيث يجوز انفصاله ويكون أيضًا محكومًا عليه فيجوز العطف عليه كما يجوز على الاسم الظاهر.

«وإذا عطف على الضمير المجرور» لا المرفوع والمنصوب ولم يقيده بالمتصل؛ لأنه لا منفصل له لما سيجيء «أعيد الخافض» **(أي: الجَارُّ)** أي: جار المعطوف عليه حين العطف في المعطوف لئلا يلزم العطف على الجزء كما في المرفوع المتصل **(حَرفًا كَانَ)** ذلك الخافض **(أو اسمًا؛ لأنّ اتّصَالَ الضَّمِيرِ المَجرُورِ)** سواء كان مجرورًا بحرف الجر أو بالإضافة **(بِجَارِّهِ أَشَدُّ)** وأقوى وآكد **(مِن اتّصَالِ الفَاعِلِ المُتَّصِلِ)** أي: الضمير المرفوع المتصل **(بِفِعلِهِ)** لأنه لا يوجد اتصال الفاعل بالفعل إلا في الضمير؛ ولذا عرف الفاعل باللام وقيده بالمتصل؛ **(لأنّ الفاعِلَ إِن لَم يَكُن ضَمِيرًا مُتَّصِلًا)** سواء كان اسمًا ظاهرًا أو ضميرًا منفصلًا **(جَازَ انفِصَالُهُ)** أما إذا كان ظاهرًا فظاهر؛ لأن الانفصال من شأنه، وأما إذا كان ضميرًا يجوز انفصاله إيذانًا بأنه مستقل بنفسه **(وَالمَجرُورُ لا يَنفَصِلُ مِن جَارِّهِ)** أصلًا سواء كان ضميرًا أو ظاهرًا **(فَكُرِهَ العَطفُ عَلَيهِ)** أي: على الضمير المجرور بلا إعادة الخافض، كما كره على الضمير المرفوع المتصل بلا تأكيد ولا فصل أو بلا أحدهما؛ **(إذ يَكُونُ)** هذا العطف بلا إعادة الجار في الخارج **(كالعَطفِ عَلَى بَعضِ حُرُوفِ الكَلِمَةِ)** كما يمتنع هذا لكونه عطف الكل على الجزء، والاسم على الحرف الذي ليس بمستقل يمتنع ذلك أيضًا.

ولما توهم أنه لا يلزم إعادة الجار لجواز وجه آخر فيه وهو أن يؤكد بمنفصل ثم يعطف عليه كما عمل في الضمير المرفوع دفعه بقوله: **(وَلَيسَ للمَجرُورِ ضَمِيرٌ مُنفَصِلٌ)** لأنه متصل فقط مظهرًا كان أو مضمرًا **(كَمَا يَجِيءُ)** وجهه **(في)** بحث **(المُضمَراتِ حَتَّى يُؤَكَّدَ بِهِ)** أي: بالضمير المجرور المنفصل **(أَوَّلًا)** أي: قبل

ثم يعطف عليه كما عمل في المرفوع المتصل، وفي استعارة المرفوع له مذلة ولا يكتفى بالفصل؛ لأن الفصل لا تأثير له إلا في جواز ترك التأكيد بالمنفصل للاختصار، فحيث لا يمكن التأكيد بالمنفصل لعدمه لا يتصور له أثر، فكيف يكتفى به؟ فلم يبق إلا إعادة العامل الأول (نَحْوُ: «مَرَرْتُ بِكَ وَبِزَيْدٍ») و«الْمَالُ بَيْنِي وَبَيْنَ زَيْدٍ»، والمعطوف هو المجرور، والعامل مكرر، ....

العطف (**ثُمَّ يُعطَفُ عَلَيهِ كَمَا عُمِلَ في المَرفُوعِ المُتَّصِلِ**) عرفته سابقًا.

ولما توهم أيضًا أنه إذا لم يجز تأكيده بالمنفصل؛ لعدم كونه موجودًا فيؤكد بالمرفوع المنفصل دفعه بقوله أيضًا: (**وَفي استِعَارَةِ المَرفُوعِ لَهُ**) أي: جعل الضمير المرفوع المنفصل تأكيدًا للضمير المجرور (**مَذَلَّةٌ**) أي: ابتذال؛ لأنه يلزم منه إقامة الأقوى مقام الأدنى وهو عكس المعقول ومخالف أيضًا للقياس.

ولما توهم أيضًا أنه إذا لم يجز التأكيد بالمنفصل وفي إقامة المرفوع المنفصل مقام المجرور ابتذال فليكتف بالمنفصل كما اكتفى في المرفوع المتصل دفعه بقوله: (**وَلا يُكتَفَى بالفَصلِ**) لقيامه مقام الأصل؛ (**لأنّ الفَصلَ لا تَأثِيرَ لَهُ**) يعني: لا وجود للفصل (**إلَّا في جَوَازِ**) أي: إلا عند جواز (**تَركِ التَّأكِيدِ بالمُنفَصِلِ**) لأن الفصل خلف عن الأصل، والأصل لما لم يجز لعدم وجوده فعدم جواز الخلف هو الأولى؛ (**للاختِصَارِ**) أي: لأن يكون في الكلام اختصار؛ لأنه إذا ذكر التأكيد والفصل أيضًا يكون الكلام طويلًا والطول يكون سببًا للثقل، (**فَحَيثُ لا يُمكِنُ التَّأكِيدُ بالمُنفَصِلِ لِعَدَمِهِ**) أي: لعدم الضمير المنفصل فيه (**لا يُتَصَوَّرُ لَهُ**) أي: للفصل (**أَثَرٌ**) أي: عمل لأن الفصل خلف عن الأصل، والأصل لما لم يكن لعدم وجوده فالخلف أولى بعدم الجواز (**فَكَيفَ يُكتَفَى بِهِ؟**) أي: بالأصل الاستفهام ههنا إنكاري، أي: فلا يكتفى بالفصل عند فقد الأصل؛ لأن الأصل إذا لم يجز فكيف يجوز خلفه؛ لأنه نائب عنه فإذا تعذرت الأمور المذكورة كلها (**فَلَم يَبقَ**) لنا شيء (**إلَّا إعَادَةُ العَامِلِ الأَوَّلِ**) سواء كان ذلك العامل حرفًا «نحو: مررت بك وبزيدٍ» (**وَ**) اسمًا مضافًا نحو: (**المَالُ بَيني وَبَينَ زَيدٍ**) ليكون كالاسم المستقل؛ فيصح العطف عليه كما يصح عليه (**وَالمَعطُوفُ**) في هذين المثالين وأمثالهما (**هُوَ المَجرُورُ**) فقط (**وَالعَامِلُ مُكَرَّرٌ**) ليصح العطف؛ لأنه إذا لم يكرر

وجره بالأول، والثاني كالعدم معنى؛ بدليل قولهم: «المَالُ بَيْنِي وَبَيْنَكَ»؛ إذ «بين» لا يضاف إلا إلى المتعدد.

وقيل: جره بالثاني كما في الحرف الزائد في «﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ »، وهذا الذي ذكرناه أعني: لزوم إعادة الجار إذا أريد العطف في حال السعة والاختيار مذهب البصريين، فيجوز عندهم تركها اضطرارًا، وأجاز الكوفيون أيضًا ترك الإعادة في حال السعة مستدلين بما في الأشعار.

العامل لم يصح العطف (وَجَرُّهُ) أي: جر المعطوف (بـ) العامل (الأَوَّلِ) كما عطف الاسم الظاهر على مثله مثل: مررت بزيد وعمرو (وَ) العامل (الثّاني كالعَدَمِ) لأنه لا احتياج له في المعنى والعمل؛ لأنه زيد تأكيدًا ليصح العطف وما كان كذلك لا يعمل فالعمل للأول مثل قولك: ما زيد قائمًا ولا رجل حاضرًا، (مَعنىً) أي: من حيث المعنى؛ لأنه زائد والزائد لا يكون له معنى إلا التأكيد، علم ذلك (بِدَلِيلِ قَولِهِم: المَالُ بَينِي وَبَينَكَ؛ إذ بَينَ لا يُضَافُ إِلَّا إِلَى) الشيء (المُتَعَدِّدِ) الذي يقبل القسمة لأنه من الأمور الإضافية إلا أنه لا يضاف إلا إلى المتعدد كأي وأية وكلا وكلتا، فكان ينبغي أن يقال: المال بيننا إلا أنه فصل شريكه وأضاف ثانيًا لفظ بين إليه للدلالة على كمال الامتياز والافتراق، (وَقِيلَ: جَرُّهُ) أي: جر المعطوف في مثله (بـ) العامل (الثّاني، كَمَا فِي الحَرفِ الزَّائِدِ) سواء كان سماعًا كما (في: ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾) [الرعد: 43]، أو كما في: بحسبك درهم، أو قياسًا كما في قولك: هل زيد بقائم، وما زيد بقائم.

(وَهَذَا الَّذِي ذَكَرنَاهُ أعني: لزوم إعادة الجار إِذَا أُرِيدَ العَطفُ) على المضمر المجرور (في) المعطوف (حَالَ السَّعَةِ وَالاختِيَارِ) من غير ضرورة شعرية داعية إليها (مَذهَبُ البَصرِيينَ) لأنهم قالوا: إذا عطف على المضمر المجرور أعيد الخافض حال السعة، وأما عند غيرها (فَيَجُوزُ عِندَهُم تَركُهَا) أي: ترك الإعادة كما جاز عندهم ترك التأكيد والفصل معًا عند العطف على المضمر المرفوع المتصل لكن مع قبح في حال السعة، والاختيار لا في حال الاضطرار كذلك يجوز تركها لكن (اضطِرارًا) لأن الضرورة تبيح المحظور (وَأَجَازَ الكُوفِيُّونَ أَيضًا تَركَ الإِعَادَةِ فِي حَالِ السَّعَةِ) كما جازت آنفًا حال الاضطرار حال كونهم (مُستَدِلِّينَ بِمَا) وقع (في) بعض (الأَشعَارِ) مثل قوله:

فإن قيل: كيف جاز تأكيد المرفوع المتصل في نحو: «القَوْمُ جَاؤُونِي كُلُّهُمْ»، والإبدال منه نحو: «أعجَبَتنِي جَمَالُكِ» من غير شرط تقدم التأكيد بالمنفصل، وجاز أيضًا تأكيد الضمير المجرور ....

فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والأيام من عجب

لأن الأيام معطوف على الضمير المجرور في قوله: بك بلا إعادة الجار فيه، ولولا أن العطف عليه بلا إعادة الجار جائز لما صح ما اختاره الشاعر، وقاسوا حال السعة أي: ما لم يكن في الشعر عليه؛ لأنه إذا كان جائزًا في الشعر ففي غيره يكون هو الأولى، وأجيب عنه: بأن استدلالهم بما وقع في بعض الأشعار ليس بصحيح؛ لأن وقوع مثل هذا العطف في الشعر للضرورة فلا يستلزم جوازه في غيره، ولولا الضرورة لما اختاره، ولاحتمال أن لا يكون الواو للعطف بل تكون للمصاحبة وما بعدها مفعولا معه.

وقال المحشي عصام: فيه إشعار بضعف استدلالهم يعني: في قول الشارح مستدلين بالأشعار، وقال أيضًا: لكن لا يقتصر استدلالهم على الأشعار بل استدلوا بالقرآن العظيم نحو قوله تعالى: ﴿تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ﴾ وأُجيب عنه أيضًا: بأنه محتمل أن يكون والأرحام قسمًا بأن يكون الواو فيه للقسم أو بالنصب عطف على محل الجار والمجرور، كقوله: مررت بزيد وعمرًا، أو على الله أي: اتقوا الله واتقوا الأرحام فصلوها ولا تقطعوها، كذا قال القاضي البيضاوي، أو على تقدير وصلوا الأرحام.

(**فَإِن قِيلَ: كَيفَ جَازَ تَأكِيدُ**) الضمير (**المَرفُوعِ المُتَّصِلِ**) سواء كان بارزًا (**في نَحوِ القوم جَاؤُونِي كُلُّهُم**) أو القوم جاؤوا أنفسهم أو أجمعون، وضربت أنت، أو مستكنا نحو: زيد ضرب هو، (**وَالإبدَالُ مِنهُ**) أي: من الضمير المرفوع المتصل (**نَحوُ: أَعجَبَتنِي جَمَالُكَ**) في الاشتمال، والقوم جاؤوا أكثرهم، في البعض، وضربتني الحمار، في الغلط (**مِن غَيرِ شَرطِ تَقَدُّمِ التَّأكِيدِ بـ**) الضمير (**المُنفَصِلِ**) ولا الفصل الذي هو خلف عنه مع أنهما من التوابع أيضًا، وهما يجوزان بلا تأكيد ولا فصل، فلم لا يجوز العطف أيضًا (**وَجَازَ أَيضًا**) أي: كما جاز الإبدال والتأكيد بلا شرط (**تَأكِيدُ الضَّمِيرِ المَجرُورِ**) أي: تأكيد الضمير

في نحو: «مَرَرْتُ بِكَ نَفْسِكَ»، والإبدال منه نحو: «أُعجِبتُ بِكَ جَمَالِكَ» من غير إعادة الجار، ولم يجز العطف في الأول إلا بعد التأكيد بالمنفصل، وفي الثاني إلا مع إعادة الجار؟

قلنا: التأكيد عين المؤكد، والبدل في الأغلب إما كل المتبوع أو بعضه أو متعلقه، والغلط قليل نادر، فهما ليسا بأجنبيين لمتبوعهما ....

المجرور بلا شرط شيء من التأكيد بالمنفصل والفصل (في نَحوِ: مَرَرتُ بِكَ نَفسِكَ) وبه نفسه وهذا لا يكون إلا في التأكيد المعنوي؛ لأنه يقال: مررت بك أنت أو إياك، ويكون بالنفس والعين بشرط أن يضاف كل منهما إلى المؤكد بالفتح، يعني: إن كان ضميرًا مخاطبًا يضاف إليه مثل: مررت بك نفسك، وإن كان غائبًا يضاف إليه: مررت به نفسه، (وَالإبدَالُ مِنهُ) أي: من الضمير المجرور (نَحوُ: أُعجِبتُ بِكَ جَمَالِكَ) في الاشتمال، وزيد مررت به أخيه في الكل، والقوم مررت بهم أكثرهم في البعض، وزيد مررت به حماره في الغلط، (مِن غَيرِ إعَادَةِ الجَارِّ) أي: جار المبدل منه في البدل، (وَلَم يَجُز العَطفُ في الأَوَّلِ) أي: في الضمير المرفوع المتصل (إلّا بَعدَ التَّأكيدِ بِـ) الضمير (المُنفَصِلِ) وحده أو بالفصل بدلًا منه أو بالمنفصل والفصل معًا، (وَ) لم يجز العطف (في الثّاني) أي: في الضمير المجرور (إلّا مَعَ إعَادَةِ الجَارِّ) أي: جار المعطوف عليه في المعطوف اسمًا كان أو حرفًا، وأما التأكيد والإبدال في الموضعين فجائز بلا شرط شيء من التأكيد والفصل والإعادة.

(قُلنا) في جوابه (التَّأكِيدُ عَينُ المُؤكَّدِ) بالفتح لفظيا كان أو معنويا فلم يكن أجنبيًا حتى يحتاج إلى التأكيد بالمنفصل أو الفصل لزيادة ارتباط به (وَالبَدَلُ في الأَغلَبِ) لا يخلو (إمَّا) أن يكون (كُلَّ المَتبُوعِ) في بدل الكل (أو) يكون (بَعضَهُ) أي: بعض المتبوع في بدل البعض (أو) يكون (مُتَعَلِّقَهُ) بكسر اللام نحو: سلب زيد ثوبه أو أعجبني زيد علمه في بدل الاشتمال، (وَالغَلَطُ قَلِيلٌ نَادِرٌ) وهو وإن لم يكن بعضه أو كله أو متعلقه فلقلته لا حكم له طردًا للباب، (فَهُما) أي: التأكيد والإبدال (لِيسَا بأَجنَبِيينِ لِمَتبُوعِهِمَا) أما التأكيد اللفظي؛ فلأنه عين المؤكد لفظًا ومعنىً، وأما المعنوي فإنه وإن لم يكن عين المؤكد لفظًا إلا أنه

ولا منفصلين عنه، لعدم تخلل الفاصل بينهما وبين متبوعهما، فلا حاجة في ربطهما إلى متبوعهما إلى تحصيل مناسبة زائدة، بخلاف العطف، فإن المعطوف يغاير المعطوف عليه، ويتخلل بينهما العاطف، فلا بد فيه من تحصيل مناسبة بينهما بتأكيد المتصل بالمنفصل في المرفوع، وبإعادة الجار في المجرور ليخرج المتصل المرفوع عن صراقة الاتصال، وبه يناسب المعطوف عليه ....

متحد معنىً، وأما بدل الكل فهو كالتأكيد المعنوي عين المبدل منه، وأما بدل البعض فهو جزء المبدل منه، وأما بدل الاشتمال فهو صفة، ولما تعلق أحد البدلين بالآخر تعلق المحلية والحالية كانا ليسا بأجنبيين، (**وَلا مُنفَصِلَين عَنهُ**) أي: متبوعهما (**لِعَدَمِ تَخَلُّلِ**) أي: دخول (**الفَاصِلِ**) كحرف العطف (**بَينَهُمَا**) أي: بين الإبدال والتأكيد (**وَبَينَ مَتبُوعِهِمَا**) وهذا ليس إلا اتصالًا؛ (**فَلَا حَاجَةَ في رَبطِهِمَا**) أي: ربط الإبدال والتأكيد (**إِلَى مَتبُوعِهِمَا إِلَى تَحصِيلِ مُنَاسَبَةٍ زَائِدَةٍ**) كالتأكيد بالضمير المنفصل أو الاكتفاء بالفصل أو اجتماعهما معًا، كما في العطف على الضمير المرفوع المتصل أو إعادة الجار كما في العطف على الضمير المجرور، (**بِخِلافِ العَطفِ فَإنّ المَعطُوفَ**) منفصل عن متبوعه لفظًا بحرف العطف ويكون أحدهما مغايرًا للآخر ومعنىً من حيث إن المعطوف في الأغلب (**يُغَايِرُ المَعطُوفَ عَلَيهِ**) مثل: جاءني زيد وعمرو، (**وَ**) مع هذا (**يَتَخَلَّلُ بَينَهُمَا**) أي: بين المعطوفين (**العَاطِفُ**) فكان أحدهما أجنبيا من الآخر (**فَلا بُدَّ فِيهِ**) أي: في العطف (**مِن تَحصِيلِ مُنَاسَبَةٍ**) زائدة على المناسبة الكائنة (**بَينَهُمَا**) من الصداقة والعداوة والمالكية والمملوكية وغيرها (**بِتَأكِيدِ**) الضمير المرفوع (**المُتَّصِلِ بـ**) المضمر المرفوع (**المُنفَصِلِ**) والاكتفاء بالفصل (**في المَرفُوعِ**) أي: عند كون المعطوف عليه ضميرًا مرفوعًا متصلًا (**وَبإعَادَةِ الجَارِّ**) عطف على قوله: بتأكيد المتصل (**في**) الضمير (**المَجرُورِ؛ لِيَخرُجَ**) تعليل لقوله: فلا بد فيه إلى آخره الضمير (**المُتَّصِلُ المَرفُوعُ**) الذي يكون هو المعطوف عليه (**عَن صِرَافَةِ**) متعلق بقوله: ليخرج قوله: صرافة بكسر الصاد المهملة من: صرف يصرف على وزن دراية (**الاتّصَالِ**) أي: ليخرج الضمير المتصل المرفوع عن كونه متصلًا محضًا، (**وَبِهِ يُنَاسِبُ**) عطف على يخرج أي: وليناسب ذلك الضمير (**المَعطُوفَ**) أي: الاسم الذي يعطف (**عَلَيهِ**) أي: على الضمير المرفوع المتصل ويكون كأنه

بتأكيده بالمنفصل، ويقوي مناسبة المجرور بانضمام الجار إليه كما في المعطوف عليه.

(وَالْمَعْطُوفُ فِي حُكْمِ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ) فيما يجوز له ويمتنع له من الأحوال العارضة له نظرًا إلى ما قبلَه بشرط أن لا يكون ما يقتضيها ....

منفصل (بِتَأكِيدِهِ) أي: بتأكيد الضمير المرفوع المتصل الجار متعلق بالفعلين (بـ) الضمير (المُنفَصِلَ، وَيَقوِّي) هذا تعليل بقوله: وبإعادة الجار في المجرور، فالأولى: وليقوى، مكان: ويقوى، بإعادة اللام التعليلية لئلا يفهم عطفه على قوله: ويناسب؛ لقربه فيكون حينئذٍ من توابع: ليخرج؛ لأنه تعليل مستقل فهو معطوف على قوله: ليخرج وتعليل مستقل لقوله: وباعادة الجار في المجرور، كما أن قوله: ليخرج علة مستقلة لقوله: بتأكيد المتصل بالمنفصل في المجرور (مُنَاسَبَةَ) أي: مناسبة المعطوف المجرور المعطوف عليه (المَجرُورِ) المصدر ههنا جار لفاعله وناصب لمفعوله (بانضِمَامِ الجَارِّ) متعلق بالمناسبة، أو بقوله: يقوي الجار الذي في المعطوف عليه بعينه (إِلَيهِ) أي: إلى المعطوف المجرور (كَمَا في المَعطُوفِ عَلَيهِ) أي: كما انضم الجار إلى المعطوف عليه.

واعلم أنه لم يذكر الصفة مع أنها من التوابع أيضًا؛ لما سبق من أن الضمير لا يوصف ولا يوصف به أيًّا ما كان متصلًا أو منفصلًا، ولا عطف البيان أيضًا لما أنه في حكم الصفة في الإيضاح والمدح، فحكمه حكمها، يعني: أن الضمير لا يكون مبنيًّا بعطف البيان، وإن كان أيضًا من التوابع؛ ولهذا سكت عنهما.

«والمعطوف في حكم المعطوف عليه» يعني: أن كل حكم يجب ثبوته للمعطوف عليه بالنظر إلى ما قبله لا بالنظر إلى نفسه يجب ثبوته للمعطوف أيضًا؛ ليكون في العطف فائدة (فِيمَا يَجُوزُ لَهُ) أي: للمعطوف عليه (وَيَمتَنِعُ لَهُ مِن الأَحوَالِ) بيان لما في قوله: فيما (العَارِضَةِ لَهُ) أي: الأحوال التي عرضت للمعطوف عليه حيث لم تكن في ذاته (نَظَرًا إِلَى مَا قَبلَهُ) أي: إلى عامله مثل أن يعرض له الرفع أو النصب أو الجر أو إلى شيء قبله، من كونه جملة ذات ضمير عائد إليه مثل: الذي قام أبوه وقعد أخوه زيد، حيث لا يقال: وقعد عمرو عطفًا على قام أبوه، (بِشَرطِ أَن لا يَكُونَ مَا يَقتَضِيهَا) أي: الشيء الذي في المعطوف

منتفيًا في المعطوف. وإنما قلنا: «من الأحوال العارضة له» نظرًا إلى ما قبله احترازًا عن الأحوال العارضة له من حيث نفسه كالبناء والإعراب والتعريف والتنكير والإفراد والتثنية والجمع، فإن المعطوف فيها ليس في حكم المعطوف عليه. وإنما قلنا: «بشرط أن لا يكون ما يقتضيها منتفيًا في المعطوف» احترازًا عن مثل قولنا: «يَا رَجُلُ وَالْحَارِثَ»، فإن «الحارث» معطوف على «الرجل» وليس في حكمه من حيث تجرده عن اللام، ....

عليه يقتضي الأحوال (مُنتَفيًا) أي: منفيًّا (في المَعطُوفِ) لأنه إذا كان منتفيا لم يكن المعطوف في حكم المعطوف عليه.

(وَإِنَّمَا قُلنا: مِن الأَحوَالِ العَارِضَةِ لَهُ؛ نَظَرًا إِلَى مَا قَبلَهُ إِحتِرازًا عَن الأَحوَالِ العَارِضَةِ لَهُ) أي: للمعطوف عليه (مِن حَيثُ نَفسُهُ) أي: نفس المعطوف عليه (كالبِنَاءِ) يعني: لا يلزم من كون المعطوف عليه مبنيًّا أن يكون المعطوف مبنيًّا أيضًا (وَالإعرَابِ) أي: لا يجب أن يكون المعطوف معربًا إذا كان المعطوف عليه معربًا، المراد بالإعراب ههنا أن يكون معربًا لا أنواعه فإن المعطوف في حكم المعطوف عليه فيها، حيث يجب أن يكون المعطوف مرفوعًا أو منصوبًا أو مجرورًا إذا كان المعطوف معربًا بأحدها وهذا ظاهر، (وَالتَّعرِيفِ) يعني: لا يجب أن المعطوف معرفة عند كون المعطوف عليه معرفة، (وَالتَّنكِيرِ) يعني: إذا كان المعطوف عليه نكرة لا يجب أن يكون المعطوف نكرة، (وَالإفرَادِ) أي: لا يلزم أن يكون الثاني مفردًا إذا كان الأول كذلك، (وَالتَّثنِيةِ وَالجَمعِ) يعني: لا يجب أن يكون المعطوف تثنية أو جمعًا عند كون المعطوف عليه مثنى أو مجموعًا، (فإنّ المَعطُوفَ فِيهَا) أي: في هذه الأحوال (لَيسَ في حُكمِ المَعطُوفِ عَلَيهِ) كما قلنا في ذيل كل واحد منها، (وَإِنَّمَا قُلنا: بِشَرطِ أَن لا يَكونَ مَا يَقتَضِيها مُنتَفيًا في المَعطُوفِ احتِرَازًا عَن) ما إذا كان المعطوف معرفًا باللام والمعطوف عليه منادى مبني على الضم سواء كان معرفة بنفسه مثل: يا زيد والحارث أو معرفة بالنداء (مِثلُ قَولِنا: يا رَجلُ وَالحارثُ) أو كان المعطوف عليه اسم لا لنفي الجنس مثل: لا رجل والغلام، (فإنّ الحَارِثَ) مثلًا (مَعطُوفٌ عَلَى الرَّجُلِ) مثلًا (وَليسَ في حُكمِهِ) أي: في حكم الرجل (مِن حَيثُ تَجَرُّدِهِ عَن اللَّامِ) لأن الرجل في: يا رجل مجرد عن اللام، وأما الحارث فمحلي به فلا يكون في حكمه من

فإن ما يقتضي تجرده عن اللام هو اجتماع اللام وحرف النداء، وهو مفقود في المعطوف، وأما نحو: «رُبَّ شَاةٍ وَسَخْلَتِهَا» فبتقدير النكرة لقصد عدم التعيين أي: «رُبَّ شَاةٍ وَسَخْلَةٍ لَهَا»، أو محمول على نكارة الضمير كـ«رُبَّهُ رَجُلًا» على الشذوذ أي: «رُبَّ شَاةٍ وَسَخْلَةِ شَاةٍ»، ....

حيث التجرد، (فإنّ مَا) أي: الذي (يَقتَضِي تَجَرُّدِهِ عَن اللَّام، هُوَ) أي: الشيء المقتضي (اجتِمَاعُ اللَّام وَحَرفُ النِّداءِ) فحرف النداء أداة التعريف واللام أيضًا أداة التعريف واجتماع آلتي التعريف بلا فصل ممتنع؛ لأنه يكون احدهما لغوًا لا محالة ويجب أن يصان الكلام عن اللغو، (وَهُوَ) أي: اجتماع اللام وحرف النداء (مَفقُودٌ في المَعطُوفِ) فإنه ليس فيه حرف النداء حتي يقتضي تجرده فإن الاسم إذا كان معرفًا باللام يمتنع دخول حرف النداء عليه لما قلنا (وَأَمَّا نَحوُ: رُبَّ شَاةٍ وَسَخلَتِهَا) لفظة إما ههنا استئنافية يعني: جواب عن سؤال نشأ عن قوله: بشرط أن لا يكون ما يقتضيها منتفيا في المعطوف، كما لا يخفى على من له قلب سعيد أو ألقى السمع وهو شهيد، والسخلة: بفتح السين وسكون الخاء المعجمة: ولد الغنم من الضأن والمعز إلى أربعة أشهر ذكرًا كان أو أنثى وجمعه سخل وسخال، (فَبِتَقدِيرِ النَّكِرَةِ) الفاء جواب أما والجار والمجرور خبر المبتدأ الذي هو نحو: (لِقَصدِ عَدَم التَّعيينِ) لأن الضمير وإن كان معرفة فما أضيف إليه يكون أيضًا معرفة إلا أنه لم يقصد سخلة معينة؛ لأن الإضافة المعينة إنما تفيد تعريف المضاف عند كون المضاف إليه معرفة إذا كانت للعهد، وأما إذا كانت للجنس فلا تفيد كما سبق؛ ولذا فسره الشارح بقوله: (أَي: رُبَّ شَاةٍ وَسَخلَةٍ لَهَا، أَو مَحمُولٌ) عطف على محل قوله: فبتقدير النكرة؛ لأن محله كما عرفت رفع على أنه خبر؛ لأن الضمير وإن كان راجعًا إلى الشاة إلا أنه لا يكون معرفة لكون مرجعه نكرة؛ لأنه إذا كان مرجع ضمير الغائب نكرة يستعمل استعمال النكرة، أو لأنه ليس براجع إلى الشاة المذكورة، بل المراد منه الشاة المطلقة والمذكورة تكون قرينة لكون المراد منه شاة ما، (عَلَى نَكَارَةِ الضَّمِيرِ) الذي أضيف إليه السخلة (كَرُبَّهُ رَجُلًا) في تقدير: رب شيء رجلًا، (عَلَى الشُّذُوذِ) لأن الضمير مطلقًا وضع معرفة وإن كان غائبًا وما يكون مخالفًا لوضعه يكون شاذا (أَي: رُبَّ شَاةٍ وَسَخلَةِ شَاةٍ) يعني: كما قلنا الضمير المضاف إليه يكون راجعًا

وكذا المعطوف في حكم المعطوف عليه في الأحوال العارضة له بالنظر إلى نفسه وغيره، إن كان المعطوف مثل المعطوف عليه، فلذا وجب بناء المعطوف في «يَا زَيْدُ وعَمْرُو»؛ لأن ضم «زيد» بالنظر إلى حرف النداء وإلى كونه مفردًا معرفة في نفسه، و«عمرو» مثل «زيد» في كونه مفردًا معرفة، وامتنع بناؤه في «يَا زَيْدُ وَعَبْدَ اللهِ»، فإن «عبد الله» ....

إلى شاة ما لا إلى الشاة المذكورة سابقًا أيضًا، فهو يكون بمنزلة سخلة شاة لا بمنزلة سخلة هذه الشاة أي: المذكورة سابقا إلا أن الظاهر من الضمير أن يراد به السابق بعينه؛ لأنه موضوع لذلك، وأما إذا جعل عبارة عن شيء لا بعينه لكن من جنس السابق يكون شاذا؛ ولذا قال على الشذوذ (وَكَذَا) أي: كالحكم المذكور سابقًا (المَعطُوفُ) يكون (في حُكمِ المَعطُوفِ عَلَيهِ) إلا أن هذا الحكم مختص ببعض العطف على ما أشار إليه الشارح وما ذكره المصنف في المتن يكون عاما (في الأَحوَالِ العَارِضَةِ لَهُ) أي: للمعطوف عليه (بالنَّظَرِ إِلَى نَفسِهِ) أي: ذاته ووصفه (وَ) إلى (غَيرِهِ) أي: غير نفسه أي: ما قبله (إِن كَانَ المَعطُوفُ مِثلَ المَعطُوفِ عَلَيهِ) في الإفراد والتعريف يعني: إذا كان المعطوف مفردًا معرفة كما أن المعطوف عليه كان مفردًا معرفة يكون المعطوف في حكم المعطوف عليه؛ (فَلِذَا) أي: لأجل أن المعطوف في حكم المعطوف عليه في تلك الأحوال بشرط اتحادهما في الإفراد والتعريف (وَجَبَ بِنَاءَ المَعطُوفِ) كما وجب بناء المعطوف عليه (في) قولك: (يَا زَيدُ وَعَمرُو؛ لأَنَّ ضَمَّ زَيدٍ) أي: لأن بناء المعطوف عليه في هذا المثال (بالنَّظَرِ إِلَى) ما قبله أعني: (حَرفَ النِّدَاءِ) لأنه يقتضي بناء المنادى (وَإِلَى) ذاته ووصفه، أعني: (كَونَهُ مُفردًا مَعرِفَةً في نَفسِهِ) وذاته (وَعَمرٌو) المعطوف (مِثلُ زَيدٍ في كَونِهِ مُفرَدًا مَعرِفَةً) في نفسه، وأما إذا كان المعطوف نكرة يقصد بها التعريف مثل: يا زيد ورجل فكذلك الحال، وكذلك عكسه مثل: يا رجل وزيد لما سبق أن المعطوف غير ما ذكر حكمه حكم المنادى المستقل مطلقًا، (وَامتَنَعَ بِنَاؤُهُ) أي: بناء المعطوف إذا كان مضافًا (في) مثل قولك: (يا زَيدُ وَعَبدَ اللهِ) أو شبه مضاف مثل: يا زيد وخيرًا من زيد، أو نكرة لم يقصد تعريفها مثل: يا زيد ورجلًا، وكذا إذا كان المنادى مضافًا أو شبهه أو نكرة لم يبن المعطوف، (فإِنَّ) المعطوف في هذا المثال أعني: (عَبدَ اللهِ) لكونه مضافًا

ليس مثل «زيد»، فإن «زيدًا» مفرد معرفة، و«عبد الله» مضاف.

(وَمِنْ ثَمَّةَ) أي: ومن أجل أن المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز ويمتنع له (لَمْ يَجُزْ) فِي تركيب مثل («مَا زَيْدٌ بِقَائِمٍ ـ أَوْ قَائِمًا ـ، وَلَا ذَاهِبٍ عَمْرٌو» إِلَّا الرَّفْعُ) في «ذاهب»؛ إذ لو نصب أو خفض لكانَ معطوفًا على «قائم» أو «قاعدٍ»، فيكون خبرًا عن «زيد»، وهو ممتنع لخلوه عن الضمير الواقع في المعطوف عليه العائد إلى اسم «ما»، ....

(لَيسَ مِثلَ زَيدٍ؛ فإنَّ زَيدًا مُفردٌ مَعرِفَةٌ، وَعَبدُ اللهِ مُضافٌ) فنصبه واجب؛ لأن المنادي إذا كان مضافًا فنصبه واجب، وإذا كان المعطوف على المنادى مضافًا فوجوب النصب فيه أولى؛ ولذا لم ينصب غلام المعطوف في قولك: لا رجل ولا غلام زيد عندي؛ لأن نصب اسم لا ليس بالنظر إلى لفظة لا بل بالنظر إليها وإلى كونه مضافًا إلى نكرة أو مضارعًا له على ما سبق وهو مفقود في المعطوف.

«ومن ثمة» (أي: وَمِن أَجلِ) أي: ولأجل؛ لأن من في مثل هذه المقام مستعار لمعنى التعليل، (أنَّ المَعطُوفَ في حُكمِ المَعطُوفِ عَلَيهِ) لا مطلقًا، بل في الأحوال العارضة بالشرطين المذكورين (فِيمَا) أي: في الحال الذي (يَجُوزُ) أي: يجري فيه (وَيَمتَنِعُ لَهُ) «لم يجز» العطف على خبر ما الحجازية بالجر أو النصب (في تَركِيبٍ) فيه كان خبر ما هذه مجرورًا بحرف الجر الزائد (مثل:) «ما زيدٌ بقائم، أو» منصوبًا مثل: ما زيد «قائمًا، ولا ذاهبٍ» بالجر أو النصب «عمرٌو إلا الرفعَ» (في ذَاهِبٍ) ففي رفعه وجهان:

أحدهما: أنه مبتدأ؛ لأنه صفة مشتقة وقعت بعد حرف النفي وهو لا رافعة لظاهر وعمرو مرفوع على أنه فاعله ساد مسد الخبر.

وثانيهما: أنه خبر مقدم وعمرو مبتدأ مؤخر لما سبق أنه إذا طابقت مفردًا جاز الأمران؛ (إِذ لَو نُصِبَ) ذاهب عطفًا على قائمًا (أَو خُفِضَ) عطفًا على بقائم (لَكَانَ) أي: ذاهب (مَعطُوفًا عَلَى قَائِمٍ أَو قَاعِدٍ فَيَكُونُ) بواسطة العطف (خَبَرًا عَن زَيدٍ) الذي هو اسم ما كما أن المعطوف عليه أعني: قائمًا خبر عنه (وَهُوَ) أي: كون ذاهب عمرو خبرًا عن زيد (مُمتَنِعٌ؛ لِخُلُوِّهِ عَنِ الضَّميرِ الوَاقِعِ) المستكن (في المَعطُوفِ عَلَيهِ العَائِدُ إلى اسمِ مَا) أي: لخلو ذاهب عن ضمير يرجع إلى اسم

فتعين الرفع على أن يكون خبرًا مقدمًا لمبتدأ مؤخر، وهو «عمرو»، ويكون من قبل عطف جملة على جملة، ولا مانع منه.

ولما كان لقائل أن يقول: هذه القاعدة منتقضة بقولهم: «الَّذِي يَطِيرُ فَيَغْضَبُ زَيْدٌ الذُّبَابَ»، فإن «يطير» فيه ضمير يعود إلى الموصول، و«يغضب» المعطوف معطوف باعتبار اللفظ عليه ليس فيه ذلك الضمير، ....

ما؛ لأن ذاهبًا رافع اسمًا ظاهرًا بعده في وجه وضميرًا مستكنا فيه راجعًا إلى ذلك الظاهر لا إلى إسم ما في وجه فلم يكن فيه ضمير يرجع إلى زيد؛ إذ لو كان لزم أن يتعدد الفاعل وهو ممتنع؛ لأنه واحد ليس إلا (فَتَعَيَّنَ الرَّفْعُ) أي: رفع ذاهب (عَلَى أَن يَكُونَ خَبَرًا مُقَدَّمًا لِمُبتدأ مُؤَخَّرٍ وَهُوَ عَمرٌو) اختار هذا التوجيه وإن احتمل وجها آخر كما ذكرناه لك؛ ليكون المنفي بجنب النفي؛ لأن النفي في الجملة الأولى من زيد هو القيام وفي الثانية هو الذهاب ولزم تقديم الخبر في هذه الجملة؛ لئلا يتوهم أنه عطف مفرد على مفرد؛ لأنه إذا قيل: ولا عمرو ذاهب لتوهم أنه عطف مفرد على مفرد، (وَيَكُونَ) عطف على أن يكون، أي: ويكون هذا الكلام أعني: ولا ذاهب عمرو (مِن قَبلِ عَطفِ جُملَةٍ عَلَى جُملَةٍ) اسميتين (وَ) الحال أنه (لا مَانِعَ مِنهُ) أي: من هذا العطف كما كان في عطف المفرد على المفرد بأن عطف على خبر ما منصوبًا أو مجرورًا مع أنه رافع لعمرو.

(وَلَمَّا كَانَ لِقَائِلٍ أَن يَقُولَ) فيه إشارة إلى أن قول المصنف وإنما جاز إلى آخره جواب عن سؤال مقدر (هَذِهِ القَاعِدَةُ) أي: القاعدة التي يكون حكم المعطوف فيها كحكم المعطوف عليه فيما يجوز ويمتنع (مُنتَقِضَةٌ بِقَولِهِم) أي: بقول العرب (الَّذِي) اسم موصول (يَطِيرُ) من: طار يطير من باب: ضرب، فاعله المستكن فيه راجع إلى الموصول، والفعل مع الفاعل صلته في محل الرفع على أنه مبتدأ (فَيَغضَبُ) من: غضب يغضب من باب: علم (زَيدٌ) فاعله (الذُّبَابُ) وهو على وزن سؤال اسم لما يذب ويدفع مرفوع لفظًا على أنه خبر المبتدأ؛ (فَإِنَّ يَطِيرُ فِيهِ ضَمِيرٌ) مستكن (يَعُودُ إِلَى المَوصُولِ) كما قلنا (وَيَغضَبُ المَعطُوفُ) صفته لأن يغضب (مَعطُوفٌ باعتِبَارِ اللّفظِ) أي: لفظ يغضب (عَلَيهِ) متعلق بالمعطوف والضمير المجرور راجع إلى: يطير (لَيسَ فِيهِ) أي: في يغضب (ذَلِكَ الضَّمِيرُ)

فأجاب عنه بقوله: (وَإِنَّمَا جَازَ «الَّذِي يَطِيرُ فَيَغْضَبُ زَيْدٌ الذُّبَابُ»؛ لِأَنَّهَا) أي: «الفاء» في هذا التركيب (فَاءُ السَّبَبِيَّةِ) أي: فاء لها نسبة إلى السببية بأن يكون معناها السببية لا العطف، فلا يرد نقضًا على تلك القاعدة، أو يكون معناها السببية مع العطف لكنها تجعل الجملتين كجملة واحدة، فيكتفي بالربط في الأولى،

أي: الضمير الراجع إلى الموصول كما في المعطوف عليه الذي هو يطير؛ لأن يغضب رافع لزيد فوجب أن لا يجوز هذا التركيب لعدم كون المعطوف في حكم المعطوف عليه وقد جاز بالإتفاق، (فَأَجَابَ عَنهُ بِقَولِهِ) أي: بالأجوبة الثلاثة التي انفهمت بقوله: «وإنما جاز» مع أن القياس أن لا يجوز لما عرفت «الذي يطير فيغضب زيدٌ الذباب؛ لأنها» (أي: الفَاءُ) والتأنيث باعتبار كونها كلمة وقعت (في هَذَا التَّركِيبِ) «فاء السببية» بالإضافة (أي) لأنها (فَاءٌ لَهَا نِسبَةٌ إِلَى السَّبَبِيَّةِ) فيه إشارة إلى أن إضافة الفاء إلى السبب لأدنى ملابسة كلام الاستغاثة وبين الملابسة بقوله: (بأَن يَكُونَ مَعنَاهَا) أي: معنى الفاء في هذا التركيب (السَّبَبِيَّةَ) يعني: تكون مستعملة في السبب؛ لأن ما قبلها في هذا التركيب سبب لما بعدها؛ لأن طيران الذباب سبب لغضب زيد، كما أن الإتيان في قولك: الذي يأتيني فله درهم، سبب لاستحقاقه الدرهم حتى لو لم يأت لم يستحقه قطعًا، (لا العَطَفَ) أي: لا يكون معناها فيه لعطف ما بعدها على ما قبلها وهذا هو الجواب الأول يعني: أن هذا التركيب مبني على منع كونها للعطف (فَلا يَرِدُ) هذا القول (نَقضًا) أي: حال كونه ناقضًا (عَلَى تِلكَ القَاعِدَةِ) والجواب الثاني (أَو) أن (يَكُونَ مَعنَاهَا) أي: معنى الفاء في هذا التركيب (السَّبَبِيَّةَ مَعَ العَطفِ) أي: مع عطف ما بعدها على ما قبلها لا السببية وحدها فلا يرد أيضًا نقضًا عليها؛ لأن تخصيص تلك القاعدة بما إذا لم يكن بين المعطوف والمعطوف عليه سببية؛ لأن المعطوفين يصيران حينئذ بمنزلة أمر واحد فيكتفي برابطة المعطوف عليه للمعطوف؛ ولذا قال الشارح: (لَكِنَّهَا) أي: لكن الفاء العاطفة التي أفادت معنى السببية (تَجعَلُ الجُملَتَينِ كَجُملَةٍ وَاحِدَةٍ) لأن السبب والمسبب كلاهما واحد مثل الشرط والجزاء، ولأن الفاء لما كانت موضوعة للجمع وإن كان فيه تعقيب جعلت الثانية جزءًا من الأولى (فَيُكتَفَى بالرَّبطِ) الذي كان (في) الجملة (الأُولَى،

والمعنى: «الذي يطير فيغضب زيد الذباب»، أو يفهم منها سببية الأولى الثانية، فالمعنى: «الذي يطير فيغضب زيد بسببه الذباب»، ويمكن أن يقدر فيه ضمير أي: الذي يطير فيغضب زيد بطيرانه الذباب.

(وَإِذَا عُطِفَ) أي: إذا أُوقع العطف بناء (عَلَى) وجود (عَامِلَيْنِ) بأن عطف

وَالمَعنَى) أي: معنى هذا القول على تقدير أن تكون الفاء للسببية والعطف (الَّذِي يَطِيرُ فَيَغضَبُ زَيدٌ) بسبب (الذُّبَابِ) يعني: الذي يكون طيرانه سببًا لغضب زيد مع اجتماع الغضب بالطيران إلا أنه بشرط تقديم الطيران وتعقيب الغضب الذباب، والثالث من تلك الأجوبة أن تكون فيه لمجرد العطف لكونها واحدًا من حروفه لا للسببية (أو يُفهَمُ مِنهَا سَبَبِيّةُ) الجملة (الأُولى لـ) الجملة (الثَّانِيَةِ) لكون الفاء مستعملة في السببية أيضًا فيقدر الضمير في الجملة؛ ليصح العطف لما عرفت أن الفاء لمجرد العطف (فالمَعنَى) أي: معنى هذا القول على تقدير كون الفاء لمجرد العطف، (الَّذِي يَطِيرُ فَيَغضَبُ زَيدٌ) عقيبه (بِسَبَبِهِ) أي: بسبب طيرانه (الذُّبَابُ) فالأولى من هذه الثلاثة الجواب الثاني؛ لأن في الطرفين أحد معني الفاء معنى العطف في الأول ومعنى السببية صريحًا في الثالث، وأما الجواب الثاني ففيه رعاية كلا المعنيين وإعطاء كل ذي حق حقه فكان أولى، (وَيُمكِنُ) عطف على يفهم يعني: أن يكون الفاء لمجرد العطف بلا فهم السببية فيقدر الضمير الراجع إلى الموصول؛ ليصح العطف بإضافة مضمون الطيران إليه متعلقًا بالمعطوف؛ ولذا قال: (أَن يُقَدَّرَ فِيهِ) أي: في المعطوف (ضَمِيرٌ) راجع إلى الموصول (أي: الَّذِي يَطِيرُ فَيَغضَبُ زَيدٌ بِطَيَرَانِهِ الذُّبابُ).

«وإذا عطف» (أي: إِذَا أُوقِعَ العَطفُ) فيه إشارة إلى أن الفعل مبني للمفعول ونائبه ما استكن فيه راجع إلى مصدره على تضمين معنى الإيقاع على منوال قولك: وقد حيل بين العير والنزوان، أي: أوقع الحيلولة؛ (بِنَاءً) مفعول له للشرط؛ لعدم صحة تعلق الجار به؛ لأنه ليس المراد العطف على نفس العاملين، بل المراد ليس إلا العطف على معموليهما، وقيل: منصوب على المصدرية أي: إذا عطف عطفًا مبنيًا أو أوقع العطف إيقاعًا مبنيًّا، والأول أولى «على» (وُجُودِ) «عاملين» قدر مضافًا؛ لأنه لا يبنى الحكم على المعدوم بل إنما يبنى على الموجود (بأَن) متعلق بقوله: أوقع (عُطِفَ

اسمان على معموليهما بعاطف واحد، وقال بعض شارحي اللباب: الأظهر عندي أن العطف ههنا محمول على معناه اللغوي ـ أي: إمالة الاسمين نحو العاملين ـ بأن يجعلا معموليهما وأكثر الشارحين على أن المعنى على معمولي عاملين، وإنما قال: «على معمولي عاملين» لا «على معمولي عامل واحد»، فإنه جائز اتفاقًا ....

اسمَانِ عَلَى مَعمُولَيهِمَا بِعَاطِفٍ وَاحِدٍ) مختلفين كانا في الإعراب كالمنصوب والمرفوع أو متفقين فيه كقولك: إن زيدًا ضرب غلامه، وبكرًا أخوه، في الأول، وقولك: إن زيدًا ضرب عمرًا وبكرًا خالدًا، في الثاني تأمل.

(وَقَالَ بَعضُ شَارِحِي «اللُّبَابِ») أي: شارحي هذا الكتاب؛ لأنه من اللباب لأن اللباب بوزن العباب لب الشيء إن كان اسم جنس أو شارحي المسمى باللباب إن كان اسم كتاب حيث قال: إذا عطف شيئان على معمولي عاملين مختلفين لم يصح مطلقًا عند سيبويه، (الأَظهَرُ عِندي أنَّ العَطفَ هَهُنَا) أي: في هذا البحث لا مطلقًا (مَحمُولٌ عَلَى مَعنَاهُ اللُّغَويّ) لما سبق أن العطف في اللغة الإمالة (أي: إمَالَةُ الاسمَينِ نَحوُ: العَامِلَينِ بأَن يَجعَلا) أي: الاسمان (مَعمُولَيهِمَا) بحرف العطف الواحد، ورد هذان المعنيان كلاهما بأن جعل العطف للمعنى اللغوي ههنا أو جعل على صلة البناء المحذوف تكلف بارز والأظهر والأولى ما ذهب إليه الأكثر، وهو قول الشارح: (وَأَكثَرُ الشَّارِحِينَ عَلَى أَنَّ المَعنَى) الجار والمجرور خبر لقوله: وأكثر الشارحين أي: معنى قول المصنف: وهو إذا عطف الخ، (عَلَى مَعمُولَي عَامِلَينِ) أي: إذا عطف على معمولي عاملين لخلوه عن تكلف المفعول له أو المصدر ويتعلق أيضًا الجار بالشرط بلا تكلف ويبقى العطف على معناه الاصطلاحي.

(وَإنّمَا قَالَ) المصنف (عَلَى مَعمُولَي عَامِلَينِ) بناء على ما ذهب إليه أكثر الشارحين، وفيه إشارة إلى أنه الأولى عند الشارح، (لا عَلَى مَعمُولَي عَامِلٍ وَاحِدٍ) أي: لم يقل وإذا عطف على معمولي عامل واحد (فإنّهُ) أي: هذا العطف (جَائِزٌ اتِّفَاقًا) لأن حروف العطف إنما وضعت لأن تقوم مقام العامل الواحد وتنوب عنه للاختصار في اللفظ؛ لأن قولك: جاءني زيد وعمرو، أصله: جاءني

نحو: «ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا وَبَكرٌ خَالِدًا»، ولا على أكثر من اثنين، فإنه لا خلاف في امتناعه (مُخْتَلِفَيْنِ) أي: غير متحدين بأن يكون الثاني عين الأول، وذلك لدفع وهم من يتوهم أن مثل: «ضَرَبَ ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا وَبَكْرُ خَالِدًا» من هذا الباب مع أنه ليس منه، لعدم تعدد العامل فيه؛ إذ العامل هو الأول، والثاني تأكيد له، وذلك العطف كما وقع في قولهم: ....

زيد جاءني عمرو، فحذف الفعل الثاني وأقيم مقامه حرف العطف للاختصار فيه ولإفادة معنى الحرف من الجمع والتعقيب والمهلة وغير ذلك، (**نَحوُ: ضَرَبَ زَيدٌ عَمرًا وَبَكرٌ خَالِدًا**) وظننت زيدًا قائمًا وعمرًا قاعدًا، واعلم زيد عمرًا بكرًا فاضلًا وبشر خالدًا محمدًا كريمًا، وإن زيدًا قائم وعمرًا ذاهبٌ، وما زيد قائمًا وبكر قاعدا وغير ذلك، (**وَلا عَلَى أَكثَرِ**) أي: لم يقل على معمولي عوامل أكثر (**مِن اثنينِ؛ فإِنّهُ**) أي: هذا العطف (**لا خِلافَ في امتِنَاعِهِ**) لأن الحرف الواحد لا يقوي أن يقوم مقام العوامل وينوب عنها، فظهر أن هذا البحث على ثلاثة أقسام: قسم يجوز بالاتفاق وهو العطف على معمولين أو ثلاثة معمولات لعامل واحد، وقسم لا يجوز بالاتفاق وهو العطف على معمولات عوامل ثلاثة أو أكثر، وقسم مختلف فيه وهو العطف على معمولي عاملين «مختلفين» (**أي: غَيرِ مُتَّحِدَينِ**) ذاتًا وعملًا، وذلك لا يكون إلا (**بأن يَكُونَ**) العامل (**الثّاني غَيرَ**) العامل (**الأَوّلِ، وَذَلِكَ**) أي: قوله مختلفين كائن (**لِدَفعِ وَهمِ مَن يَتَوَهَّمَ أنّ مِثلَ: ضَرَبَ ضَرَبَ زَيدٌ عَمرًا وَبَكرُ خَالِدًا**) وإن إن زيدًا قائم وعمرًا قاعد (**مِن هَذَا البَابِ**) أي: من باب العطف على معمولي عاملين لتعدد العامل فيه ظاهرًا، (**مَعَ أنّهُ لَيسَ مِنهُ؛ لِعَدَمِ تَعَدُّدِ العَامِلِ فِيهِ**) أي: في الحقيقة؛ (**إِذ العَامِلُ**) في هذا المثال وأمثاله (**هُوَ**) العامل (**الأَوّلُ**) فقط (**وَ**) العامل (**الثّاني تَأكِيدٌ لَهُ**) لأن العامل الثاني إذا كان على لفظ الأول يكون كلاهما صالحين للعمل، ولا يجوز أن يعمل عاملان في معمول واحد، فيترجح الأول لسبقه ويكون الثاني تأكيدًا له من غير أن يكون له مدخل في العمل، ولا يكون هذا من باب التنازع؛ لأن التنازع يشترط أن يكون الثاني غير الأول، وأن يكون بالعطف، وههنا ليس كذلك (**وَذَلِكَ العَطفُ**) أي: العطف المختلف فيه مبتدأ (**كَمَا وَقَعَ**) خبره ظاهرًا إلا في الحقيقة (**في قَولِهِم**)

«مَا كُلُّ سَوْدَاءٍ تَمْرَةً وَلا بَيْضَاءٍ شَحْمَةً»، وفي قول الشاعر:

أَكُلَّ امْرِىءٍ تَحْسَبِينَ امْرأً وَنَارٍ تُوْقَدُ بِاللَّيْلِ نَارًا

فهذا ....

أي: في قول العرب (مَا) لفظة ما هذه المشابهة بليس (كُلُّ) إسمها (سَودَاءَ) بالمد كحمراء مضاف إليه لكل غير منصرف، وهي الشونيز بالضم والفتح الحبة السوداء، ويقال لها بالتركي: قرجه أوت، وفي الحديث: (الشونيز دواءٌ من كل داءٍ إلا السام) أي: الموت، وكان علي ـ رضي الله تعالى عنه ـ يستعملها في كل داء يصيبه حتى في الرمد، يعني: إذا رمدت عينه اكتحل بها فبرئ من ساعته، كذا في «شرح شرعة الإسلام»، (تَمرَةً) خبر ما (وَلا بَيضَاءُ) لفظة لا ههنا زائدة لتأكيد النفي مثل قولك: ما زيد قائمًا ولا عمرو حاضرًا، وبيضاء بالمد كحمراء وهي الفضة الخالصة غير منصرف، عطف على سوداء العامل فيها كل (شَحمَةً) وهي ههنا الكمأة البيضاء التي يقال لها: شحمة الأرض، والمراد أيضًا بقوله بيضاء الشيء الأبيض أي: ولا شيء أبيض يرى شحمة الأرض وهي معطوفة على تمرة الذي هو خبر ما، وههنا العامل لفظ ما وكل وقد عطف على معمول الثاني الأول وعلى معمول الأول الثاني بحرف واحد، (وَ) كما وقع (في قَولِ الشَّاعِرِ) وهو أبو ذؤيب (أَكُلَّ امرِئٍ) الهمزة فيه للإنكار والتوبيخ، وهو راجع إلى كل؛ لأن المسؤول عنه بها ما يليها، وكل منصوب مفعول أول وامرئ مضاف إليه لكل و(تَحْسَبِينَ امْرأً) مفعول ثان له أي: أتحسبين كل امرئ امرأً أي: أتظنين أن كل ما هو في شكل الرجل رجلًا وليس كذلك؛ لأن كل ما هو في زي الرجل ليس برجل، (وَنَارٍ) بالجر عطف على امرئ الأول الذي هو مضاف إليه لكل (تُوقَدُ) فعل مضارع مبني للفاعل أصله: تتوقد حذف إحدى التائين كما في قوله تعالى: ﴿نَارًا تَلَظَّىٰ﴾ [الليل: 14] أصله: تتلظى والجملة صفة للنار (باللَّيلِ) الباء فيه للظرفية كالباء في قولك: جلست بالمسجد (نَارًا) بالنصب عطف على المفعول الثاني لتحسبين، وقد عطف في هذا البيت معمولان على معمولي عاملين مختلفين وهما كل وتحسبين بعاطف واحد، ولو لم يجز مثل هذا العطف لما اختاره الشاعر الفصيح، (فَهَذا) العطف أي: عطف معمولين على معمولي

وإن كان جائزًا بحسب الظاهر لكنه (لَمْ يَجُزْ) عند الجمهور بحسب الحقيقة؛ لأن الحرف الواحد لم يقو أن يقوم مقام عاملين مختلفين (خِلَافًا لِلْفَرَّاءِ) فإنه يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة كما جاز بحسب الصورة، ولا يؤول الأمثلة الواردة عليها، ولا يقتصر على صورة السماع، بل يعمها وغيرها، وعدم جواز ذلك العطف مع

عاملين مختلفين (وَإِن كَانَ جَائِزًا بِحَسَبِ الظَّاهِرِ) أي: بمقتضى الظاهر المتبادر من قول العرب وقول الشاعر (لَكِنَّهُ) أي: إلا أن هذا العطف «لم يجز» (**عِندَ الجُمهُورِ**) أي: عند أكثر النحاة (**بِحَسَبِ الحَقِيقَةِ**) أي: بمقتضى وضع حرف العطف؛ لأن وضعه ليس إلا لأن يقوم مقام عامل واحد؛ (**لأَنَّ الحَرفَ الوَاحِدَ**) من حروف العطف (**لَم يَقوَ**) أي: لم يقدر لضعفه ولكونه حرفًا (**أَن يَقُومَ مَقَامَ عَامِلَينِ مُختَلِفَينِ**).

«خلافًا للفراء» يعني: أن الفراء خالف الجمهور في تجويز هذا العطف خلافًا (**فإِنَّهُ**) أي: الفراء (**يُجَوِّزُ هَذَا العَطفَ بِحَسَبِ الحَقِيقَةِ**) والواقع لأن حرف العطف لما لم يكن عاملًا بل وضعه ليس إلا للنيابة عن العامل اختصارًا جاز أن ينوب مناب عاملين مختلفين، كما جاز أن ينوب مناب عامل واحد، ولا يجوز أن ينوب مناب أكثر من عاملين عنده أيضًا للزوم التسلسل؛ ولأنه لا يبلغ من ضعفه أن يقوم مقام العوامل، (**كَمَا جَازَ**) أي: العطف المذكور عندهم و(**بِحَسَبِ الصُّورَةِ**) عنده أيضًا (**وَلا يُؤَوِّلُ**) عطف على خبر إن في: فإنه، وهو قوله: يجوز، أو حال من فاعله؛ لأن المضارع المنفي يجوز أن يكون حالًا بالواو والضمير (**الأَمثِلَةِ الوَارِدَةِ**) عن العرب كالمثال الأول أو عن شعراء العرب كالمثال الثاني (**عَلَيهَا**) أي: على صورة العطف على معمولي عاملين مختلفين بحسب الظاهر، (**ولا يَقتَصِرُ**) أي: الفراء عطف على قوله: ولا يؤول أو يجوز، أو حال بعد حال أي: العطف المجوز عنده (**عَلَى صُورَةِ السَّمَاعِ**) وهي الصورة الآتية في المتن، كما اقتصر الجمهور عليها (**بَل يُعِمُّهَا**) أي: يعم الفراء تجويز العطف المذكور صورة السماع (**وَغَيرَها**) أي: غير صورة السماع.

(**وَعَدَمُ جَوَازِ**) مبتدأ فيه إشارة إلى أن الاستثناء متصل وإلى أنه استثناء من عموم الأحوال المتعلقة بقوله: لم يجز مع تقيده بخلاف الفراء (**ذَلِكَ العَطفَ، مَعَ**

خلاف الفراء جار في جميع المواد عند الجمهور (إِلَّا فِي نَحْوِ: «فِي الدَّارِ زَيْدٌ وَالْحُجْرَةِ عَمْرٌو») و«إِنَّ فِي الدَّارِ زَيْدًا وَالحُجْرَةِ عَمْرًا» يعني: إلا في صورة تقديم المجرور وتأخير المرفوع أو المنصوب، لمجيئه في كلامهم، واقتصر الجواز على صورة السماع؛ لأن ما خالف القياس يقتصر على مورد السماع (خِلَافًا لِسِيبَوَيْهِ) فإنه لا يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة في هذه الصورة ....

خِلافِ الفَرَّاءِ جَارٍ) أي: واقع، خبره (في جَمِيعِ المَوَادِّ) والأمثلة (عِندَ الجُمهُورِ) غير سيبويه «إلا في» تقديم الجار على الرافع «نحو: في الدار زيدٌ والحجرة» بضم الحاء وسكون الجيم «عمرٌو» (وَ) إلا في تقديم الناصب على الجار نحو: (إِنَّ في الدَّارِ زَيدًا وَالحُجرَةِ عَمرًا) وإنما جاز هذا سماعًا عند الكوفيين؛ لأن العامل في زيد هو الظرف، كما أن الظرف وهو لفظ في عامل في الدار، فيكون هذا من قبيل العطف على معمولي عامل واحد عندهم، والمثال الثاني محمول عليه؛ لأنه فرعه وأما عند البصريين فلأنه لما لم يظهر العامل المعنوي كان كالعدم فكأنه كان عطفًا على معمولي عامل واحد، مع أنه يحتمل أن يكون مذهبهم مذهب الكوفيين في هذا المثال؛ ولذا إذا قدم زيد على الظرف وقيل: زيد في الدار لم يجز عندهم أيضًا والمثال الثاني محمول عليه لما سبق، (يَعني: إِلَّا في صُورَةِ تَقدِيمِ المَجرُورِ وَتَأخِيرِ المَرفُوعِ) كما في الصورة الأولى (أَو) تأخير (المَنصُوبِ) كما في الصورة الثانية (لِمَجِيئِهِ في كَلامِهِم) أي: لكون مثل هذا العطف واقعًا في كلام العرب، فوقوعه فيه سماعي.

(وَاقتَصَرَ الجَوَازُ) أي: جواز العطف في هاتين الصورتين (عَلَى صُورَةِ السَّمَاعِ) بحيث لا يتجاوز عنها بأن يقاس عليها غيرها؛ (لأَنَّ مَا خَالَفَ القِيَاسَ يَقتَصِرُ عَلَى مَورِدِ السَّماعِ) وهو ما تقدم فيه المجرور مع تأخر المرفوع أو المنصوب، والعطف على معمولي عاملين مطلقًا خلاف الأصل فإن اطرد في صورة معينة يقتصر عليها ولم يقس عليها غيرها؛ «خلافًا لسيبويه» يعني: خالف السيبويه الجمهور في صورة السماع والفراء مطلقًا في تجويز مثل هذا العطف، (فإنّهُ) أي: سيبويه (لا يُجَوِّزُ هَذَا العَطفَ) أي: في صورة تقديم المجرور وتأخير المرفوع أو المنصوب كما جوزه الجمهور اعتمادًا على السماع (بِحَسَبِ الحَقِيقَةِ) وإن كان بحسب الظاهر جائزًا (في هَذِهِ الصُّورَةِ) أي: المذكورة آنفًا

أيضًا، بل يحملها على حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه على إعرابه، نحو: ﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنْيَا وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلْآخِرَةَ﴾ بجر الآخرة، كما جاء في بعض القراءة، أي: عَرَض الآخرة.

التي جوزها الجمهور (**أَيضًا**) أي: كما لا يجوز الصور التي جوزها الفراء مخالفًا للجمهور للعلة المذكورة هناك، وهي قوله: لأن الحرف الواحد لم يقو أن يقوم مقام العاملين، (**بَل يَحمِلُهَا**) أي: يحمل سيبويه الصور التي جوزها الجمهور والفراء أيضًا (**عَلَى حَذفِ المُضَافِ**) أي: الجار، وكان أصل قولهم: ما كل سوداء تمرة، ولا كل بيضاء شحمة، وأصل قوله:

أكل امرئٍ تحسبين امرأً ونارًا توقد بالليل نارًا

وأصل قوله: في الدار زيدٌ والحجرة عمرو، إن في الدار زيدًا وفي الحجرة عمرًا، فحذف الجار في الكل اختصارًا واكتفاءً بما ذكر في المعطوف عليه، فقد ذهب سيبويه إلى حذف الجار (**وَإِبقَاءِ المُضَافِ إِلَيهِ**) أي: المجرور (**على إعرابه**) الأول، وهو كثير كما في قوله تعالى: ﴿تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامِ﴾ [النساء: 1] بالجر، على تقدير: وبالأرحام، وفي قول الشاعر:

فاذهب فما بك والأيام

على تقدير: وبالأيام، وكما في حذف حرف القسم مثل قول الحالف: الله بالجر على تقدير: والله وغير ذلك مما لا يحصى في كلامهم، (**نَحوُ**: ﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنْيَا وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلْآخِرَةَ﴾ [الأنفال: 67]، **بِجَرِّ الآخِرَةِ، كَمَا جَاءَ**) ذكر المضاف (**فِي بَعضِ القِرَاءَةِ، أَي: عَرَضَ الآخِرَةِ**) لأن القراءة يرجح بعضها بعضًا.

واعلم أن في هذا العطف يعني: العطف على معمولي عاملين مختلفين ثلاثة مذاهب: أحدها: جائز مطلقًا سواء كان سماعًا أو قياسًا وهو مذهب الفراء، وثانيها: غير جائز مطلقًا سواء كان قياسًا أو سماعًا، بل المسموع مطلقًا حذف الجار وإبقاء المجرور على حاله وهو مذهب سيبويه، وثالثها: يقتصر على صورة السماع وفي غيرها يؤول بحذف الجار وهو مذهب الجمهور، والحق من هذه المذاهب الثلاثة مذهب سيبويه؛ لأن الحرف الغير العامل الضعيف لا يقدر أن يقوم مقام العاملين القويين.

* * *

[التأكيد]

(التَّأْكِيدُ: تَابِعٌ يُقَرِّرُ أَمْرَ الْمَتْبُوعِ) أي: حاله وشأنه عند السامع، يعني: يجعل حاله ثابتًا مقررًا عنده (فِي النِّسْبَةِ) أي: في كونه منسوبًا أو منسوبًا إليه، فثبت عنده وتحقق أن المنسوب أو المنسوب إليه في هذه النسبة هو المتبوع لا غير، وذلك:

إما لدفع ضرر الغفلة عن السامع، أو لدفع ظنه بالمتكلم الغلط، ....

[التأكيد]

«التأكيد» إما مهموز من أكد وإما مثال واوي من وكد ومعناهما لغة واحد، وهو التحقيق أورده عقيب العطف؛ لأن في التأكيد اللفظي يزاد حرف العطف لتأكيد اللصوق نحو: والله ثم والله، وكقوله تعالى: ﴿كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ﴿٤﴾ ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ﴿٥﴾﴾ [النبأ: 4] «تابعٌ» جنس يشمل التوابع كلها «يقرر أمر المتبوع» (أَي: حَالَهِ وَشَأْنَهُ عِندَ السَّامِعِ) يعني: في ذهن السامع (يَعني: يَجعَلُ) ذلك التابع (حَالَهُ) أي: حال المتبوع (ثَابِتًا مُقَرَّرًا عِندَهُ) أي: في ذهن السامع أي: يجعله مستقرا متحققًا بحيث لا يظن به غيره، وإن كان أولًا محتملًا عنده فلما أكد زال الاحتمال وتقرر، «في النسبة» متعلق بقوله: يقرر (أي: في كَونِهِ) أي: كون المتبوع (مَنسُوبًا) مثل قوله عليه الصلاة والسلام: (أيما امرأةٍ نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطلٌ باطلٌ باطلٌ)، (أَو مَنسُوبًا إِلَيهِ) مثل: قطع الأمير نفسه أو جاءني زيد زيد، (فَثَبَتَ عِندَهُ) أي: المصنف (وَتَحَقَّقَ أَنَّ المَنسُوبَ) كالمثال الأول (أَو المَنسُوبَ إِلَيهِ) كالمثال الثاني (في هَذِهِ النِّسبَةِ) أي: النسبة المذكورة في التعريف (هُوَ المَتبُوعُ لا غَيرُ) لأن المراد من التأكيد على ما فهم من تعريفه، ومن معناه اللغوي إنما هو تقرير المتبوع وتحقيقه وإزالة احتماله عند السامع لا التابع؛ لأنه مقرر ومحقق، (وَذَلِكَ) يشير إلى فائدة التأكيد والغرض منه أي: الغرض من التأكيد والفائدة التي وضع لها التأكيد أحد ثلاثة أشياء: أحدها (إِمَّا لِدَفعِ ضَرَرِ الغَفلَةِ عَن السَّامِعِ) حين كونه غافلًا عن النسبة فحينئذٍ إذا لم يؤكد لم يفهم فلدفع غفلته وإيقاظه والتنبيه يؤكد، ويقال: جاءني زيد نفسه أو زيد قتيل قتيل، (أَو) ثانيها (لِدَفعِ ظِنِّهِ) أي: ظن السامع (بالمُتَكَلِّمِ الغَلَطِ) في كلامه فيؤكد

وذلك الدفع يكون بتكرير اللفظ نحو: «ضَرَبَ ضَرَبَ زَيْدٌ» أو «ضَرَبَ زَيْدٌ زَيْدٌ» أو لدفع ظن السامع به تجوزًا: إما في المنسوب نحو قولك: «زَيْدٌ قَتِيلٌ قَتِيلٌ» دفعًا لتوهم السامع أن يريد بالقتل الضرب الشديد، فيجب حينئذ أيضًا تكرير اللفظ حتى لا يبقى للسامع شك في إرادة المعنى الحقيقي، أو في المنسوب إليه، فإنه ربما ينسب الفعل إلى شيء، والمراد نسبته إلى بعض متعلقاته، ....

المتكلم لدفع ظن السامع في حقه الغلط والخطأ، (**وَذَلِكَ الدَّفعُ**) أي: كل واحد من الدفعين، (**يَكُونُ بِتَكريرِ اللَّفظِ**) أي: لا يكون إلا بتكرير لفظ المنسوب إن كان ظنه أو الغفلة فيه فقط، (**نَحوُ: ضَرَبَ ضَرَبَ زَيدٌ**) هذا مجرد تمثيل؛ لأن البحث في الاسم أو إشارة إلى أن التأكيد يجري في الأفعال أيضًا، وإن كان البحث في الاسم يدل عليه قوله: ويجري أي: التأكيد مطلقًا في الألفاظ كلها، (**أَو**) بتكرير لفظ المنسوب إليه إن كان كل واحد من الظن أو الغفلة فيه فقط، مثل: (**ضَرَبَ زَيدٌ زَيدٌ**) أو بتكرير لفظهما جميعًا أن الظن أو الغفلة فيهما جميعًا، ضرب ضرب زيدٌ زيدٌ، (**أَو**) ثالثها (**لِدَفعِ ظَنِّ السَّامِعِ بِهِ**) أي: بالمتكلم (**تَجَوُّزًا**) أي: ظن السامع أن المتكلم أراد بهذا اللفظ المعنى المجازي لا الحقيقي؛ لأنه يقال: تجوز في كلامه أي: تكلم بالمجاز لا بالحقيقة، وذلك على قسمين: (**إِمَّا**) أن يكون بظنه (**في المَنسُوبِ نَحوُ قَولِكَ: زَيدٌ قَتِيلٌ قَتِيلٌ**) فإنه لما قيل: قتيل تبادر إلى فهم السامع أن المراد منه الضرب فأكده، بقوله: قتيل (**دَفعًا لِتَوَهُّمِ السَّامِعِ أن يُريدَ**) المتكلم (**بالقَتلِ**) معناه المجازي لا الحقيقي، وهو (**الضَّربُ الشَّدِيدُ**) لأن القتل لما كان محظورًا شرعًا تبادر إلى فهم السامع أن المراد منه المعنى المجازي وهو التأديب بالضرب الشديد بعلاقة الإيلام لحمله على الصلاح، وقيل: المجاز ههنا لغوي من قبيل الاستعارة أو المجاز المرسل، (**فَيَجِبُ حِينَئذٍ أَيضًا**) أي: حين توهم السامع هذا المعنى، (**تَكرِيرِ اللَّفظِ**) أي: لفظ المنسوب (**حَتّى لا يَبقَى للسَّامِعِ شَكٌّ**) واعتذار (**في إِرَادَةِ المَعنَى الحَقِيقيّ**) أي: في أن المتكلم لا يريد بهذا اللفظ إلا المعنى الحقيقي قطعًا، وهو الموت بسبب الغير (**أَو**) إما أن يكون (**في المَنسُوبِ إِلَيهِ فإنّه**) أي: الشأن (**رُبَّمَا**) أي: كثيرًا ما (**يُنسَبُ الفِعلُ إِلَى شَيءٍ، وَ**) الحال أن (**المُرَادَ**) منه (**نِسبَتُهُ**) أي: نسبة الفعل (**إِلَى بَعضِ مُتَعَلِّقَاتِهِ**) كما في الأفعال المنسوبة إلى السلاطين والأمراء وإلى من يلحق بهما؛ لأنهم كثيرًا ما يحيلون الأمور إلى من تبعهم مثل قوله

كما في «قَطَعَ الْأَمِيرُ اللِّصَّ» أي: قطع غلامه، فيجب حينئذ تكرير المنسوب إليه لفظًا نحو: «ضَرَبَ زَيْدٌ زَيْدٌ» أي: ضرب هو لا من يقوم مقامه، أو تكريره معنى نحو: «ضَرَبَ زَيْدٌ نَفْسُهُ أَوْ عَيْنُهُ» (أَوْ) في (الشُّمُولِ) أي: التأكيد ما يقرر أمر المتبوع في النسبة بالتفصيل الذي ذكرناه، أو في شمول المتبوع أفراده دفعًا لظن السامع تجوزًا لا في نفس المنسوب إليه ....

تعالى: ﴿يُذَبِّحُ أَبْنَآءَهُمْ﴾ [القصص: 4] مع أن الذبح ليس بقائم به، وبنى الأمير المدينة، مع أن البناء فعل العملة، (كَمَا في: قَطَعَ الأَمِيرُ اللِّصَّ) فإنه يتوهم أن القطع ليس بقائم به، بل بمن أمره الأمير، ولكن أسند إليه مجازًا بعلاقة الآمرية (أي: قَطَعَ غُلامُهُ) بأمره (فَيَجِبُ حِينَئِذٍ) أي: حين توهم السامع هذا المعنى، (تِكريرِ المَنسُوبِ إِلَيهِ) لدفع توهم السامع (لَفظًا) أي: حال كون المنسوب إليه ملفوظًا في تكريره فالمجاز حينئذٍ ليس إلا في النسبة فقط، كما في قولك: أنبت الربيع البقل، فتقول: قطع الأمير الأمير أو نفسه لا من يقوم مقامه (نَحوُ: ضَرَبَ زَيدٌ زَيدٌ) فإنه إذا قيل: ضرب زيد بدون تكرير لفظ المنسوب إليه يتوهم أن النسبة حقيقية، والفاعل هو زيد، أو مجازية والفاعل غير زيد، وإذا قيل: ضرب زيد زيد علم أن النسبة حقيقية والفاعل هو زيد، (أي: ضَرَبَ هُوَ لا مَن يَقُومُ مَقامَهُ) ممن أمره بالضرب حتى يكون الإسناد إليه مجازيًا بعلاقة الآمرية، (أَو تَكرِيرِهِ) عطف على قوله: تكرير المنسوب إليه أي: ويجب حينئذ تكرير المنسوب إليه (مَعنىً) وذلك يكون بالنفس والعين بشرط أن يضاف إلى ضميره (نَحوُ: ضَرَبَ زَيدٌ نَفسُهُ أَو عَينُهُ) فيكون الإسناد إليه أيضًا حقيقيا.

«أو» في «الشمول» (أي: التَّأكِيدِ) الاصطلاحي قسمان: الأول (مَا يُقَرِّرُ أَمرَ المَتبُوعِ في النِّسبَةِ) إسنادية أو غيرها (بالتَّفصِيلِ الَّذِي ذَكَرناهُ، أَو) الثاني ما يقرر أمر المتبوع أيضًا لكن (في شُمُولِ المَتبُوعِ أفرَادِهِ) يعني: في شمول الأمر المنسوب إلى المتبوع أفراد المتبوع بحيث لا يشذ فرد منها مثل قولك: جاءني القوم كلهم، فإن التأكيد بكلهم أفاد شمول المجيء أفراد القوم جميعًا ووقوع المجيء منهم والتأكيد بأجمعين أفاد أن المجيء صدر منهم دفعة لا على التعاقب بعد إفادة شمول الأفراد؛ (دَفعًا لِظَنِّ السَّامِعِ) بالمتكلم (تَجَوُّزًا) أي: تكلمًا بالمجاز (لا في نَفسِ المَنسُوبِ إِلَيهِ) عطف على قوله: في شمول المتبوع،

بل في شموله لإفراده فإنه كثيرًا ما ينسب الفعل إلى جميع أفراد المنسوب إليه، مع أنه يراد النسبة إلى بعضها، فيندفع هذا الوهم بذكر «كل وأجمع» وأخواته، و«كلاهما وثلاثتهم وأربعتهم» ونحوها، فهذا هو الغرض من جميع ألفاظ التأكيد.

وإذا عرفت هذا فنقول: أخرج المصنف الصفة والعطف والبدل عن حد التأكيد بقوله: «يقرر أمر المتبوع»، أما البدل والعطف فظاهر خروجهما به،

يعني: أن هذا النوع من التأكيد لا يقرر شيئًا في نفس المنسوب إليه من دفع ضرر الغفلة عن السامع ودفع ظنه بالمتكلم، (**بَل**) لا يقرر إلا (**في شُمُولِهِ**) أي: المتبوع يعني: الأمر المنسوب إلى المتبوع (**لأَفرَادِهِ**) فالشمول لا يكون إلا في المنسوب إليه؛ (**فإنّهُ**) أي: الشأن (**كَثِيرًا**) منصوب على الظرفية أو على المصدرية ولفظة (**مَا**) صفة له قد سبق غير مرة (**يُنسَبُ الفِعلُ**) إسناديا أو غير إسنادي (**إلَى جَمِيعِ أَفرَادِ المَنسُوبِ إلَيهِ**) كقولك: زيد قتله بنو فلان، مع أن القتل لم يصدر إلا من واحد منهم (**مَعَ أَنَّهُ يُرَادُ النِّسبَةُ**) أي: نسبة الفعل (**إلَى بَعضِهَا**) أي: إلى بعض الأفراد كالمثال المذكور (**فَيَندَفِعُ هَذَا الوَهمُ بِذِكرِ كُلٍّ**) مثل: اشتريت العبد كله، وقرأت الصحيفة كلها (**وَأَجمَعَ**) مثل: اشتريت العبد أجمع أي: دفعة لا متفرقًا (**وَأَخَوَاتِهِ**) أي: أخوات كل واحد منهما مثل: كلها وكلهم وكلهن واكتع وابتع وأبصع، ومؤنثهن وجمعهن مذكرًا أو مؤنثًا (**وَكِلاهُمَا**) مثل: جاءني الزيدان كلاهما (**وَثَلاثَتُهُم**) مثل: جاءني القوم ثلاثتهم (**وَأَربَعَتُهُم**) حين كون السامع عالمًا بأن القوم الجائين ثلاثة وأربعة؛ لأنه إذا أريد تعيين العدد باعتبار النسبة يضاف العدد إلى ضمير المتبوع وذلك من الثلاثة وما فوقها ولا يؤكد بها إلا بعد أن يعرف المخاطب كمية الجائين قبل ذكر التأكيد وإلا لم يكن تأكيدا، كذا في الرضي، (**وَنَحوُها، فَهَذَا**) أي: تقرير المتبوع في النسبة أو في الشمول (**هُوَ الغَرَضُ مِن جَمِيعِ أَلفَاظِ التَّأكِيدِ**) فالتعريف جامع لأفراده.

(**وَإذَا عَرَفتَ هَذَا**) أي: كونه جامعًا لأفراده (**فَنَقُولُ**) في بيان فوائد القيود فقوله: تابع جنس يشمل التوابع كلها (**أَخرَجَ المُصَنِّفُ الصِّفَةَ وَالعَطفَ**) بالحرف (**وَالبَدَلَ عَن حَدِّ التَّأكِيدِ، بقَولِهِ**) متعلق بأخرج (**يُقَرِّرُ أَمرَ المَتبُوعِ، أَمَّا البَدَلُ**) أي: أما خروج البدل (**وَالعَطفُ**) بالحرف (**فَظَاهِرُ خُرُوجِهِمَا بِهِ**) أما

وأما الصفة فلأن وضعها للدلالة على معنى في متبوعها، وإفادتها توضيح متبوعها في بعض المواضع ليست بالوضع، وأما عطف البيان فهو لتوضيح متبوعه، فهو يقرر أمر متبوعه ويحققه لكن لا في النسبة والشمول، هذا حاصل ما ذكره المصنف في شرحه.

(وَهُوَ) أي: التأكيد (لَفْظِيٌّ) أي: منسوب إلى اللفظ ....

إخراج العطف؛ فلأنه لما كان دالا على معنى غير ما دل عليه المعطوف عليه في مثل: جاءني زيد وعمرو، لم يكن فيه تقرير ولا شمول لا في النسبة ولا في غيرها، وأما البدل فلأنه لما كان المقصود منه الكلام الثاني، والأول توطئة له كان الأول كالعدم فلم يوجد فيه تقرير أيضًا، وإن كان مدلول الثاني مدلول الأول كما في بدل الكل؛ ولأن التقرير مبني على أن يكون التابع والمتبوع كلاهما مقصودين في النسبة إلا أن التابع مقصود للتقرير ويدل الثاني على ما يدل عليه الأول، وهذا المعنى مفقود في البدل، (**وَأَمَّا الصِّفَةُ فَلأنَّ وَضعَها للدَّلالَةِ عَلَى مَعنَىً في مَتبُوعِهَا**) دون التقرير سواء كانت في النكرات والمعارف لا على ما يدل عليه، (**وَإِفَادَتُهَا**) أي: إفادة الصفة (**تَوضِيحُ مَتبُوعِها في بَعضِ المَوَاضِعِ**) كما إذا كان الموصوف معرفة (**لَيسَت بالوَضعِ**) فالتوضيح فيه ليس إلا لعارض الإستعمال فلا تكون الصفة لتقرير موصوفها لا في النسبة ولا في الشمول (**وَأَمَّا عَطفُ البَيَانِ فَهُوَ لِتَوضِيحِ مَتبُوعِهِ**) كالصفة الموضحة (**فَهُوَ يُقَرِّرُ أَمرَ مَتبُوعِهِ وَيُحَقِّقُهُ لَكِن لا**) أي: لا يحقق ولا يقرر أمر المتبوع (**في النِّسبَةِ وَالشُّمُولِ**) بل إنما يقرر نفسه وذاته سواء كان منسوبًا إليه مثل: أقسم بالله أبو حفص عمر، فإن عمر يقرر ويحقق أمر أبي حفص، مع قطع النظر عن النسبة، أو لم يكن مثل: زيد أبو عبد الله أو أبو عبد الله زيد، (**هَذَا**) أي: بيان فوائد القيود (**حَاصِلُ مَا ذَكَرَهُ المُصَنِّفُ فِي شَرحِهِ**) على «الكافية».

«وهو» (**أي: التَّأكِيدُ**) قسمان «لفظي» مختص بالمعارف؛ إذ لا يقال: جاءني رجل رجل؛ لعدم الفائدة فيه إلا في المحكوم به مثل: زيد قائم قائم ومثل: ضرب ضرب زيد، (**أي: مَنسُوبٌ إِلَى اللَّفظِ**) سمي لفظيا؛ لأنه يقرر نفس اللفظ

لحصوله من تكرير اللفظ (وَمَعْنَوِيٌّ) أي: منسوب إلى المعنى لحصوله من ملاحظة المعنى.

(فَاللَّفْظِيُّ) منه: (تَكْرِيرُ اللَّفْظِ الْأَوَّلِ) أي: مكرر اللفظ الأول ومفاده حقيقة (نَحْوُ: «جَاءَنِي زَيْدٌ زَيْدٌ») أو حكمًا نحو: «ضَرَبْتَ أَنْتَ، وَضَرَبْتُ أَنَا»، فإن ذلك في حكم تكرير اللفظ، وإن كان مخالفًا للأول لفظًا؛ إذ الضرورة داعية إلى المخالفة؛ لأنه لا يجوز تكريره متصلًا.

(وَيَجْرِي) أي: التكرير مطلقًا، لا التكرير الذي هو التأكيد ....

(**لِحُصُولِهِ مِن تَكرِيرِ اللَّفظِ**) أي: لفظ المتبوع «ومعنوي» وهو أيضًا مختص بالمعارف مطلقًا عند البصريين ونفسه وعينه منه عند الكوفيين، (**أي: مَنسُوبٌ إِلَى المَعنَى لِحُصُولِهِ مِن مُلاحَظَةِ المَعنَى**) لا من اللفظ وجه الحصر أنه لا يخلو إما أن يكون الثاني عين الأول في اللفظ، أو لا فإن كان الأول فهو التأكيد اللفظي، وإن كان الثاني فهو التأكيد المعنوي وسمي معنويا؛ لأنه لا يقرر إلا المعنى.

«فاللفظي» الذي هو قسم (**مِنهُ**) أي: من مطلق التأكيد «تكرير اللفظ الأول» (**أي: مُكَرَّرُ اللَّفظِ الأَوَّلِ**) فيه إشارة إلى أن المصدر وهو التكرير مبني للمفعول كالخلق بمعنى المخلوق ومضاف إلى ما يقوم مقام الفاعل، (**وَمَفَادُهُ**) أي: مفاد اللفظ الأول عطف تفسير (**حَقِيقَةً**) تمييز (**نَحوُ: جَاءَنِي زَيدٌ زَيدٌ**) ورأيت زيدًا زيدًا، ومررت بزيدٍ بزيدٍ، (**أَو حُكمًا**) كما إذا وقع الضمير المنفصل تأكيدًا للمتصل سواء كان مرفوعًا مستكنا نحو: زيد ضرب هو أو بارزًا (**نَحوُ: ضَرَبتَ أنتَ وَضَرَبتُ أنا**) أو منصوبًا نحو: ضربتك إياك وضربته إياه، (**فَإِنَّ ذَلِكَ**) أي: مثل هذه الأمثلة (**في حُكمِ تَكريرِ اللَّفظِ**) أي: لفظ المتبوع (**وَإِن كَانَ**) الثاني (**مُخَالِفًا للأَوَّلِ لَفظًا**) لأن لفظ الضمير المتصل غير لفظ الضمير المنفصل؛ (**إذ الضَّرورةُ**) أي: ضرورة الاتصال في الأول وضرورة الانفصال في الثاني (**دَاعِيَةٌ إِلَى المُخَالَفَةِ؛ لأنّهُ لا يَجُوزُ تَكريرُهُ**) أي: اللفظ الأول حال كونه (**مُتّصلًا**) لأنه لا يجوز اتصال الثاني ولا منفصلًا؛ لأن الأول مع كونه متصلًا بلا مانع منه لا يجوز انفصاله، وإذا تعذر جعل الأول متصلًا، والثاني منفصلًا بقدر الإمكان «ويجري» (**أي: التّكريرُ مُطلقًا**) الاصطلاحي واللغوي فيصح قوله: في الألفاظ كلها على عمومه، (**لا التّكريرُ**) أي: لا يجري التكرير (**الَّذِي هُوَ التَّأكِيدُ**

الاصطلاحي (فِي الْأَلْفَاظِ كُلِّهَا) أسماء أو أفعالًا أو حروفًا أو جملًا أو مركبات تقييدية أو غير ذلك، ولا يبعد إرجاع الضمير إلى التأكيد اللفظي الاصطلاحي وتخصيص الألفاظ بالأسماء، فيكون المقصود من هذا التعميم عدم اختصاصه بألفاظ محصورة كالتأكيد المعنوي.

الاصطِلاحي) وهو ما عرفه المصنف جعل الضمير المستكن في: يجري راجعًا إلى التكرير مطلقًا؛ ليبقى قوله: «في الألفاظ كلها» على عمومه؛ لأن التأكيد الاصطلاحي لا يجري في الألفاظ كلها، بل يختص بالأسماء فقط سواء كانت تلك الألفاظ (أَسماءً) لفظية أو معنوية مثل: جاءني زيد زيد، أو جاءني نفسه، (أَو أَفعالًا) مثل: ضرب ضرب زيد عمرًا (أَو حُرُوفًا) مثل: إن إن زيدًا قائم، (أَو جُمَلًا) إما اسمية نحو: زيد قائم زيد قائم، أو فعلية مثل: ضرب زيد ضرب زيد، (أَو مُرَكَّباتٍ تَقييديَّةً) أي: غير إسنادية سواء كانت أضافية أو غيرها مثل: غلام زيد غلام زيد أو بعلبك بعلبك، (أَو غَيرَ ذَلِكَ) المذكور إلا أن المظهر يؤكد بالمظهر لا بالمضمر؛ لأن التأكيد مكمل للأول والمقصود هو الأول، والمضمر أقوى من المظهر؛ لأنه أعرف ولا يناسب أن يكون المكمل أقوى من المقصود، فلم يجز ذهب زيد هو، وإن جاز عكسه نحو: ما ذهب إلا هو زيد، والمضمر يؤكد بالمضمر والمظهر مثل قوله تعالى: ﴿ٱسۡكُنۡ أَنتَ﴾ [البقرة: 35]، وضربت أنت أو ضربت أنا، (وَلَا يَبعُدُ إِرجَاعُ الضَّميرِ) المستكن في يجري (إِلَى التَّأكيدِ اللَّفظيّ الاصطِلاحي) أي: ويجري التأكيد اللفظي الاصطلاحي بقرينة المقام؛ لأن الأنسب بالمقام ليس إلا هذا التفسير، ولأن البحث في التأكيد اللفظي لا في مطلق التكرير، وإن كان المعنى الأول أفيد، (وَتَخصِيصِ الأَلفاظِ بالأَسمَاءِ) عطف على إرجاع الضمير، أي: ولا يبعد أن يكون المراد من الألفاظ الأسماء خاصة بعلاقة الجزئية، ويكون التأكيد أيضًا بكلها تأكيدًا لما هو المراد، والمعنى ويجري التأكيد اللفظي الاصطلاحي في الأسماء كلها، (فَيَكُونُ المَقصُودُ مِن هَذَا التَّعمِيمِ) أي: بذكر الألفاظ العامة الغير المراد (عَدَمَ اختِصَاصِهِ) أي: ان لا يكونَ التأكيد اللفظي الاصطلاحي مخصوصًا (بألفَاظٍ مَحصُورةٍ) من الاسم بل يجري في أي اسم كان؛ لأنه لو قال: في الأسماء لتوهم اختصاصه ببعض الأسماء كالمعنوي فعبر عنها بلفظ عام لئلا يتوهم الخصوص، (كالتَّأكيدِ المَعنوي)

(وَ) التأكيد (الْمَعْنَوِيُّ) مختص (بِأَلْفَاظٍ مَحْصُورَةٍ) أي: معدودة ومحدودة (وَهِيَ: «نَفْسُهُ»، وَ«عَيْنُهُ»، وَ«كِلَاهُمَا»، وَ«كُلُّهُ»، وَ«أَجْمَعُ»، وَ«أَكْتَعُ»، وَ«أَبْتَعُ»، وَ«أَبْصَعُ») بالصاد المهملة. وقيل: بالضاد المعجمة. قيل: لا معنى لهذه الكلمات الثلاث في حال الإفراد مثل: «حسن بسن». وقيل: «أكتع» مشتق من «حَوْلٍ كَتِيعٍ» أي: تام، و«أَبْصَعُ» بالصاد المهملة من «بَصَعَ العِرْقُ» أي: سَالَ، وبالضاد المعجمة من «بَضُعَ» أي: رَوِيَ، و«أَبْتَعُ» من «البَتَعِ»، وهو طول العنق مع شدة مَغْرِزه، ....

«و» (التأكيد) «المعنوي» (مُختَصٌّ) «بألفاظ محصورة» (أي: مَعدُودَةٍ وَمَحدُودَةٍ) لأن كون الشيء محصورًا يستلزم العد والحد، «وهي» مبتدأ أي: الألفاظ المحصورة ثمانية، وتنقسم إلى ثلاثة أقسام: ما يؤكد المثنى خاصة وهو كلا مضافًا إلى مضمر، وما يؤكد به الجمع بحسب الأفراد، وهو كل وأجمع وأتباعه وما يؤكد به المفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث وهو النفس والعين، «نفسه وعينه» وقد تزاد الباء فيهما فيقال: جاءني زيد بنفسه وبعينه، «وكلاهما وكله وأجمع وأكتع وأبتع وأبصع» هذا المجموع خبر مثل: السكنجبين خلٌ وعسل وماء، (بالصَّادِ المُهمَلَةِ، وَقِيلَ: بالضَّادِ المُعجَمَةِ) واللغة الفصيحة أن تكون أبصع بالصاد المهملة، (قِيلَ: لا مَعنَى لِهَذِهِ الكَلِمَاتِ الثَّلاثِ) وهي: أكتع وأبتع وأبصع (في حَالِ الإفرَادِ) أي: عند عدم كونها تأكيدًا بل تذكر منفردة (مِثلُ: حَسَنٍ بَسَنٍ) لأنها لا معنى لها عند انفرادها، وعدم كونها صفة وهذا غير صحيح؛ لأنه إذالم يكن لها معنى تكون من الألفاظ المهملة فلا معنى لذكرها في باب التأكيد، إلا أن يقال: ذكرت فيه لكونها بمعنى أجمع فتكون تابعة لها، (وَقِيلَ: أَكتَعُ مُشتَقٌّ مِن حَولٍ كَتِيعٍ، أي: تَامٌّ) لأنه يقال: أتى عليه حولٌ كتيع، أي: تام من باب فتح فيكون حينئذٍ أكتع بمعنى: أتم لأن الكتع هو التمام، (وَأَبصَعُ، بالصّادِ المُهمَلَةِ مِن بَصعَ العِرقُ أي: سَالَ) واجتمع؛ لأن البصع الاجتماع يقال: بصع الماء في نقرة الجبل أي: اجتمع فيها وبابه فتح أيضًا (وَ) أبضع (بالضّادِ المُعجَمَةِ) مشتق (مِن بَضُعَ أي: رَوِيَ) من باب: علم من الري وهو ضد العطش لا من الرواية من باب: ضرب وهو من باب فتح أيضًا، (وَأَبتَعُ مِن البَتَعِ) بوزن التبع (وَهُوَ طُولُ العُنُقِ) كالإبل (مَعَ شِدَّةِ مَغرِزِهِ)

ويمكن استنباط مناسبة خفية بين هذه المعاني ومعناها التأكيد بالتأمل الصادق.

(فَالْأَوَّلَانِ) أي: «النفس والعين» (يَعُمَّانِ) أي: يقعان على الواحد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث (بِاخْتِلَافِ صِيغَتِهِمَا) إفرادًا وتثنية وجمعًا (وَ) اختلاف (ضَمِيرِهِمَا) العائد إلى المتبوع المؤكد (تَقُولُ: «نَفْسُهُ») في المذكر الواحد

اسم مكان من: غرز يغرز من باب: ضرب وهو مكان غرز فيه العنق، وهو لا يتصور بحسب الحقيقة، إلا في الإبل وفي غيره لا يكون إلا على سبيل المجاز، لأن المغرز في الحقيقة موضع يوضع عليه القدم وقت الركوب، ولذا خص بالإبل (وَيُمكِنُ استِنبَاطُ) أي: استخراج (مُنَاسَبَةٍ خَفِيَّةٍ) لا تدرك الا بالتأمل التام، ولا يدركها إلا الأذكياء، (بَينَ هَذِهِ المَعَانِي) الوضعية اللغوية، (وَ) بين (مَعَناها التّأكيدُ بالتَّأَمُّلِ الصَّادِقِ) والعقل الناقد والذهن الثاقب، قيل: لاشتمال كل منها على خروج من النقصان، وعلى تمام يناسب العموم المستلزم لتمام النسبة، أما أكتع فلأن معناه التمام ومعناه التأكيدي العموم وهو تمام الأفراد والأجزاء فوجدت المناسبة بينهما، وأما أبضع فلأن معناه الري وهو شرب الماء على وجه التمام، ومعناه التأكيدي العموم وهو تمام الأفراد والأجزاء فالمناسبة بينهما حاصلة، وأما أبصع فلأن معناه السيلان والاجتماع لما عرفت ومعناه التأكيدي العموم والسيلان أيضًا عام ومنبسط، وأما أبتع فلأن معناه الطول مع الشدة ومعناه التأكيدي أيضًا قوي عام وله طول فوجدت المناسبة بينهما.

ولما فرغ من تعداد ألفاظ التأكيد المعنوي أراد أن يفصلها فقال مصدرًا بالفاء: «فالأولان» على سبيل التغليب جمعهما في فصل واحد؛ لكونهما متحدين في المعنى؛ لأن معنى العين الذات والنفس أيضًا كذلك والاستعمال معنى في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث وإن اختلفا لفظًا (أي: النَّفسُ وَالعَينُ) «يعمان» (أي: يَقَعَانِ عَلَى الوَاحِدِ وَالمُثَنَّى وَالمجموعِ وَالمُذَكَّرِ وَالمُؤَنَّثِ) يعني: يؤكدان كل واحد من هذه الأمور الخمسة بصيغتهما وضميرهما (باختِلافِ صِيغَتِهِمَا) أي: صيغة النفس والعين (إِفرَادًا) تمييز أو حال (وَتَثنِيَةً وَجَمعًا) «و» (اختِلافِ) «ضميرهما» (العَائِدِ إِلَى المَتبُوعِ المُؤَكَّدِ) بفتح الهمزة «تقول» جاءني زيد «نفسه» أو عينه (في المُذَكَّرِ الوَاحِدِ) يعني: إذا كان

(«نَفْسُهَا») في المؤنث الواحدة («أَنْفُسُهُمَا») بإيراد صيغة الجمع في تثنية المذكر والمؤنث، وعن بعض العرب: «نفساهما وعيناهما» («أَنْفُسُهُمْ») في جمع المذكر العاقل («أَنْفُسُهُنَّ») في جمع المؤنث أو غير العاقل من المذكر.

(وَالثَّانِي) لما سمى «النفس والعين» أولين تغليبًا كالقمرين، سمى الثالث ثانيًا

متبوعه مذكرًا واحدًا، وتقول: جاءتني هند «نفسها» باختلاف الضمير وحده (في المُؤَنَّثِ الوَاحِدَةِ) يعني: إذا كان متبوعه مؤنثًا واحدًا، وتقول: جاءني الزيدان أو الهندان «أنفسهما» باختلاف الصيغة والضمير معًا؛ (بإِيرَادِ صِيغَةِ الجَمعِ في تَثنِيَةِ المُذَكَّرِ وَالمُؤَنَّثِ) وهذا أصل في كل ما يضاف إلى ضمير التثنية للاتصال التام بين المضاف والمضاف إليه لكراهة اجتماع التثنيتين المتحدتين معنى، فوجب أن يكون المضاف جمعًا ليتغاير لفظهما وإن كان معناهما متحدًا أيضًا مثل قوله تعالى: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ في موضع قلباكما، فلا يجوز نفساهما، (وَ) حكى ابن كيسان (عَن بَعضِ العَرَبِ: نَفسَاهُمَا وَعَينَاهُمَا) موضع أنفسهما وأعينهما، اعتبارًا لتغاير المضاف والمضاف إليه لفظًا وإن اتحدا معنى، وجاءني القوم «أنفسهم» باختلاف الضمير وحده (في جَمعِ المُذَكَّرِ العَاقِلِ) يعني: إذا كان المتبوع جمعًا مذكرًا عاقلًا، وجاءتني النساء «أنفسهن» (في جَمعِ المُؤَنَّثِ) يعني: إذا كان المتبوع جمعًا مؤنثًا عاقلًا كان أو غير عاقل (أو غَيرِ العَاقِلِ مِن المُذَكَّرِ) يعني: إذا كان المتبوع المؤكد جمعًا مذكرًا غير عاقل يؤكد بالتأكيد الجاري في الجمع المؤنث تقول: اشتريت الأفراس أنفسهن؛ لأن غير العاقل من المذكر جارٍ مجرى المؤنث لقصوره مثله.

«والثاني» (لَمَّا سَمَّى) المصنف (النَّفسَ وَالعَينَ أَوَّلَينِ تَغلِيبًا) في الذكر في الأول لا في الذات؛ لأن غير المسبوق يقال له: الأول، والمسبوق بواحد الثاني، وبالاثنين الثالث؛ فغلب ما هو المذكور أولًا على ما هو المذكور ثانيًا؛ لشرفه لتقدمه فقيل: الأولان ولكن يعتبر فيه الخفة في اللفظ كعمرين لأبي بكر وعمر ـ رضي الله تعالى عنهما ـ، والذكورة (كَالقَمَرَينِ) للشمس والقمر، والشرف كالأبوين للأب والأم، وسيأتي له زيادة تحقيق، (سَمَّى الثَّالِثَ ثَانِيًا)

(لِلْمُثَنَّى وهو «كِلَاهُمَا») للمذكر (وَ«كِلْتَاهُمَا») للمؤنث.

(وَالْبَاقِي) بعد الثلاثة المذكورة (لِغَيْرِ الْمُثَنَّى) مفردًا كان أو جمعًا (بِاخْتِلَافِ الضَّمِيرِ) العائد إلى المتبوع المؤكد (فِي «كُلُّهُ») نحو: «قَرَأْتُ الْكِتَابَ كُلَّهُ» (وَ«كُلُّهَا») نحو: «قَرَأْتُ الصَّحِيفَةَ كُلَّهَا» (وَ«كُلُّهُمْ») نحو: «اشْتَرَيْتُ الْعَبِيدَ كُلَّهُمْ» (وَ«كُلُّهُنَّ») نحو: «طُلِّقَت النِّسَاءُ كُلُّهُنَّ».

(وَ) باختلاف (الصِّيَغِ فِي) الكلمات (الْبَوَاقِي) وهي: «أَجْمَعُ، وأَكْتَعُ وأَبْتَعُ وأَبْصَعُ» بالمهملة أو المعجمة تقول: («أَجْمَعُ») في المذكر الواحد و(«جَمْعَاءُ») في المؤنث الواحدة أو الجمع ....

«للمثنى، وهو كلاهما» تقول: جاءني الزيدان كلاهما (للمُذَكَّرِ) يعني: إذا كان المتبوع المؤكد مثنى المذكر «وكلتاهما» (للمُؤَنَّثِ) إذا كان المؤكد مثنى المؤنث تقول: جاءتني الهندان كلتاهما، «والباقي» من ألفاظ التأكيد المعنوي (بَعدَ الثَّلاثَةِ المَذكُورَةِ) التي هي النفس والعين وكلاهما مؤكد «لغير المثنى» وهو خمسة، (مُفرَدًا كَانَ) ذلك المؤكد (أَو جَمعًا) مذكرًا كان أو مؤنثًا؛ «باختلاف الضمير» (العَائِدِ إِلَى المَتبُوعِ المُؤَكَّدِ) الكائن «في كله» (نَحوُ: قَرَأتُ الكِتَابَ كُلَّهُ) لكن بشرط أن يكون مفردًا مذكرًا «وكلها» إذا كان المتبوع المؤكد مفردًا مؤنثًا (نَحوُ: قَرَأتُ الصَّحِيفَةَ كُلَّهَا) «و» الكائن في «كلهم» عند كون ذلك المتبوع جمعًا مذكرًا عاقلًا (نَحوُ: اشتَرَيتُ العَبِيدَ كُلَّهُم) أو جاءني العبيد كلهم أو القوم كلهم، «و» الكائن في «كلهن» إذا كان المتبوع جمعًا مؤنثًا (نَحوُ: طُلِّقَت النِّسَاءُ كُلُّهُنَّ) أو جمعًا مذكرًا لكن غير عاقل نحو: اشتريت الجمال كلهن وكسرت الجذوع كلهن، «و» (باختِلافِ) «الصيغ» عطف على قوله: باختلاف الضمير بإعادة الجار، والصيغ بكسر الصاد المهملة وفتح الياء جمع صيغة مثل: بيضٍ في بيضة وبيع في بيعة، «في» (الكلمات) «البواقي» (وَهِيَ) أي: الكلمات البواقي أربع: (أَجمَعُ وَأَكتَعُ وَأَبتَعُ وَأَبصَعُ، بـ) الصاد (المُهمَلَةِ، أَو) الضاد (المُعجَمَةِ) «تقول» اشتريت العبد «أجمع» (في المُذَكَّرِ الوَاحِدِ) يعني: إذا كان المتبوع المؤكد مذكرًا واحدًا (وَ) اشتريت الجارية «جمعاء» بالمد (في المُؤَنَّثِ الوَاحِدَةِ) يعني: إذا كان المتبوع مؤنثًا واحدًا، (أَو الجَمعِ) يعني: إذا كان جمعًا

بتأويل الجماعة و(وَ«أَجْمَعُونَ») في جمع المذكر وَ(«جُمَعُ») في جمع المؤنث، وكذا «أَكْتَعُ، كَتْعَاءُ، أَكْتَعُونَ كُتَعُ»، و«أَبْتَعَ، بَتْعَاءَ، أَبْتَعُونَ، بُتَعُ»، و«أَبْصَعَ، بَصْعَاءَ، أَبْصَعُونَ، بُصَعُ».

(وَلَا يُؤَكَّدُ بِـ«كُلٍّ» وَ«أَجْمَعُ» إِلَّا ذُو أَجْزَاءٍ) مفردًا كان أو جمعًا؛ إذ الكلية والاجتماع لا يتحققان إلا فيه، ولا حاجة إلى ذكر الأفراد؛ لأن الكلي ما لم يلاحظ أفراده مجتمعة ولم تصر أجزاء، لا يصح تأكيده بـ«كل وأجمع»، ....

مذكرًا عاقلًا نحو: جاءني الرجال جمعاء أو غير عاقل نحو: اشتريت الجذوع جمعاء، إلا أنه لا يؤكد مثل هذا الجمع به إلا (بِتَأوِيلِ الجَمَاعَةِ) بشرط أن يكون مكسرًا، (وَ) جاءني القوم «أجمعون» (في جَمعِ المذكر، وَ) «جمع» (في جَمعِ المُؤَنَّثِ) يعني: إذا كان المتبوع المؤكد جمعًا مؤنثًا وما في حكمه من جمع المذكر الغير العاقل، وجوز الأندلسي في العاقل السالم (وَكَذَا) أي: مثل أجمع وما تفرع منه (أَكتَعُ كَتعَاءَ أَكتَعُونَ كُتَعُ، وَأَبتَعَ بَتعَاءَ أَبتَعُونَ بُتَعُ، وَأَبصَعَ بَصعَاءَ أَبصَعُونَ بُصَعُ) وتشترك هذه الألفاظ كلها في أنها لا يؤكد بها غير المعارف عند البصرية؛ لأن التأكيد بها لرفع الاحتمال عن أصل النسبة أو عن عمومها وذا لا يتحقق إلا في المعارف.

«ولا يؤكد بكل وأجمع» وما يتفرع منهما بالضمير والصيغة وما لحق بأجمع من أكتع وأخويه؛ لأنهما فرعها اكتفاءً بذكر الأصل عن الفرع «إلا ذو أجزاءٍ» (مُفرَدًا كَانَ) أي: ذو الأجزاء كالعبد (أو جَمعًا) كالقوم؛ (إذِ الكُلّيَّةُ) في كل (وَالاجتِمَاعُ) في أجمع وأخواته (لا يَتَحَقَّقَانِ) أي: لا يوجدان (إلَّا فِيهِ) أي: في كل واحد منهما يعني: يوجد في كل الكلية، وفي أجمع وأخواته الاجتماع لأن كلا وأجمع يستلزمان التعدد بموادهما وصيغتهما، فلا يؤكدان إلا ما يقبل الافتراق والاجتماع أو في ذي أجزاء، (وَلَا حَاجَةَ إِلَى ذِكرِ الأَفرَادِ) بعد قوله: ذو أجزاء، بأن يقال: إلا ذو أجزاء وأفراد، بل لا يصح ذكرها؛ لأنه يفيد جواز جاءني الإنسان كله من غير أن يراد به إلا تلك؛ (لأنّ الكُلّيَّ مَا لَم يُلاحَظ أَفرَادُهُ مُجتَمِعَةً، وَلَم تَصِر) أي: الأفراد (أَجزَاءً) من مجموع المؤكد (لا يَصِحُّ تَأكِيدُهُ بِكُلٍّ وَأَجمَعَ) لعدم وجود شرط كونهما تأكيدًا وهو الكلية

ويجب أن تكون تلك الأجزاء بحيث (يَصِحُّ افْتِرَاقُهَا حِسًّا) كأجزاء القوم (أَوْ حُكْمًا) كأجزاء العبد، ليكون في التأكيد بـ«كل وأجمع» فائدة (مِثْلُ: «أَكْرَمْتُ الْقَوْمَ كُلَّهُمْ»، وَ«اشْتَرَيْتُ الْعَبْدَ كُلَّهُ») فإن العبد قد يتجزأ في الاشتراء، فيصح تأكيده بـ«كل» وأجمع ليفيد الشمول (بِخِلَافِ «جَاءَنِي زَيْدٌ كُلُّهُ») لعدم صحة افتراق أجزائه

والاجتماع، (وَ) لكن (يَجِبُ أَن تَكُونَ تِلكَ الأَجزَاءُ بِحَيثُ) أي: في مكان «يصح افتراقها» وامتيازها «حسا» نصب على التمييز أو على المصدرية أي: افتراقًا حسيا، المراد بالحس ههنا حس البصر والافتراق الحسي في نسبة الكلام ما يشاهد بالحس من ثبوت الفعل لبعض دون بعض، (كأجزاء القوم) في: جاءني القوم فإنه يشاهد بحس البصر ثبوت المجيء لبعض القوم دون البعض؛ فيؤكد بكل ليعلم يقينًا أن المجيء ثابت لكل فرد فرد، وأكد بأجمع ليعلم أن المجيء ثابت لهم دفعة في آنٍ واحد، «أو حكمًا» عطف على حسا، والافتراق الحكمي ما يكون الافتراق فيه بحكم العقل بحيث لا يكون للحس البصري دخل، (كَأَجزَاءِ العَبدِ) فإنه بسيط لا يصح افتراقه حسا إلا أنه يصح حكمًا بالنسبة إلى بعض الأفعال كالشراء والبيع مثل: اشتريت العبد أو بعته، فيصح تأكيده حينئذٍ بكل وأجمع؛ (لِيَكُونَ في التَّأكِيدِ بِكُلٍّ وَأَجمَعَ) وأخواتهما (فَائِدَةٌ) لأن المؤكد إذا لم يكن كذلك لا يحتاج إلى التأكيد بأحدهما أو بهما؛ لأنه لا يقال: جاءني زيد كله أو أجمع؛ لأنه إذا جاء جاء كلًّا فلا يحتمل أن يتوهم ثبوت الفعل لبعض دون بعض حتى يكون في التأكيد بهما فائدة، فلا يؤكد بهما إلا ذو أجزاء «مثل: أكرمت القوم كلهم» وهو نظير ذي أجزاء يصح افتراقها حسا، «واشتريت العبد كله» وأجمع وهو نظير ذي أجزاء يصح افتراقها حكمًا؛ لأنه يجوز اشتراء بعضه دون بعضه إلا أنه لا يصح افتراقه حسا أو حكمًا بالنسبة إلى بعض كالمجيء والذهاب فلا يقال: جاءني العبد كله ولا ذهب العبد كله؛ (فإِنَّ العَبدَ قَد يَتَجَزَّأُ في الاشتِرَاءِ) أي: بالنسبة إلى الاشتراء والبيع (فَيَصِحُّ تَأكِيدُهُ) أي: تأكيد العبد (بِكُلٍّ وَأَجمَعَ؛ لِيُفِيدَ الشُّمُولَ) أي: شمول الاشتراء جميع أجزاء العبد في التأكيد بكل، ويفيد أيضًا أن الشمول في آنٍ واحد ليس بمتفرق، «بخلاف: جاءني زيدٌ كله» وأجمع؛ (لِعَدَمِ صِحَّةِ افتِرَاقِ أَجزَائِهِ) أي: أجزاء زيد

لا حسًّا ولا حكمًا في حكم المجيء.

(وَإِذَا أُكِّدَ الضَّمِيرُ الْمَرْفُوعُ الْمُتَّصِلُ) بارزًا كان أو مستكنًّا (بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ) أي: إذا أريد تأكيده بهما (أُكِّدَ) ذلك الضمير أوَّلًا (بِـمُنْفَصِلٍ) ثم بـ«النفس والعين» (مِثْلُ: «ضَرَبْتَ أَنْتَ نَفْسَكَ») فـ«نفسك» تأكيد لتاء الضمير بعد تأكيدها بمضمر منفصل هو «أنت»؛ إذ لولا ذلك لالتبس التأكيد بالفاعل ....

بالنسبة إلى المجيء المنسوب إليه (لا حِسًّا وَلا حُكمًا فِي حُكمِ المَجِيءِ) لما عرفت أنه إذا جاء جاء كلا، فلا يكون في التأكيد بكل وأجمع بالنسبة إلى المجيء فائدة.

«وإذا أكد الضمير المرفوع» لا المنصوب والمجرور «المتصل» لا المنفصل (بَارِزًا كَانَ) ذلك الضمير المرفوع المتصل (أَو مُستَكِنًّا) واجبًا أو جائزًا «بالنفس والعين» اللذين هما من ألفاظ التأكيد المعنوي (أي: إِذَا أُرِيدَ تَأكِيدَهُ بِهِمَا) أي: تأكيد الضمير المرفوع المتصل بالنفس والعين، فيه إشارة إلى أنه من قبيل ذكر المسبب وإرادة السبب مثل قوله تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [المائدة: 6]، ومثل قوله: ﴿إِذَا نُودِىَ﴾ [الجمعة: 9]، المعرف باللام «أكد» جزاء الشرط (ذَلِكَ الضَّميرُ) أي: الضمير المرفوع المتصل (أَوَّلًا) منصوب على الظرفية أي: قبل تأكيده بالنفس والعين «بـمنفصلٍ» متعلق بـ: أكد أي: ضمير مرفوع منفصل لما سيأتي، (ثُمَّ) يؤكد ذلك الضمير المرفوع المتصل (بالنَّفسِ وَالعَينِ) لكن بشرط أن يضاف كل واحد منهما إلى ضمير المؤكد ليعلم أنهما يؤكدانه إن كان الضمير المؤكد مخاطبًا يضاف إلى المخاطب إما بارزًا «مثل: ضربت أنت نفسك» أو عينك وإما مستكنًا مثل: اضرب أنت نفسك أو عينك، وإن كان متكلمًا فيضاف أيضًا إليه إما بارزًا نحو: ضربت أنا نفسي زيدًا، وإما مستكنًّا نحو: أضرب أنا نفسي زيدًا، وإن كان غائبًا فيضاف أيضًا إليه مثل: زيد ضرب هو نفسه، (فَنَفسُكَ) المضاف إلى المخاطب (تَأكِيدٌ لِتَاءِ الضَّميرِ) المتصل المخاطب الذي في: ضربت (بَعدَ تَأكِيدِهَا) أي: تاء الضمير (بِمُضمَرٍ مُنفَصِلٍ هُوَ) قوله (أَنتَ؛ إِذ لَولَا ذَلِكَ) أي: لأنه لو لم يؤكد الضمير المرفوع المتصل بالمنفصل (لالتَبَسَ التَّأكِيدُ بالفَاعِلِ) أي: لم يعلم أن الكلام مبني على التأكيد

إذا وقع تأكيدًا للمستكن نحو: «زَيْدٌ أَكْرَمَنِي هُوَ نَفْسُهُ»، فلو لم يؤكد الضمير المستكن في «أكرمني» بقوله: «هو» بل يقال: «زَيْدٌ أَكْرَمَنِي نَفْسُهُ» لالتبس «نفسه» الذي هو التأكيد بالفاعل، ولما وقع الالتباس في هذه الصورة أجري بقية الباب عليه.

وإنما قيد الضمير بالمرفوع لجواز التأكيد الضمير المنصوب والمجرور بالنفس والعين بلا تأكيدهما بالمنفصل نحو: «ضَرَبْتُكَ نَفْسَكَ، وَمَرَرْتُ بِكَ نَفْسِكَ»

أولًا (إِذَا وَقَعَ) أي: النفس أو العين (**تَأْكِيدًا لِلْمُسْتَكِنِّ**) جوازًا كان (**نَحوُ: زَيدٌ أَكرَمَني هُوَ نَفسُهُ**) أو عينه، أو وجوبًا نحو: تكرم أنت نفسك أو عينك، (**فَلَو لَم يُؤَكَّد الضَّميرُ**) المرفوع (**المُستَكِنُّ في: أَكرَمَني**) بضمير مرفوع منفصل أي: (**بِقَولِهِ: هُوَ**) ولم يقل: زيد أكرمني هو نفسه، (**بَل يُقَالُ: زَيدٌ أَكرَمَنِي نَفسُهُ**) أو عينه؛ (**لالتَبَسَ نَفسُهُ الَّذِي هُوَ التَّأكِيدُ بالفَاعِلِ**) فحينئذٍ لا يعلم أن هذا الكلام مؤكد يجب أن يعمل بمفهومه ويعتمد عليه، أو أنه خالٍ عن التأكيد فيحتمل الصدق والكذب، كما هو شأن الخبر الخالي عن التأكيد فوجب أن يؤكد أولًا بالضمير المرفوع المنفصل ثم بالنفس والعين حتى يعلم يقينًا أنه كلام مؤكد يعتمد عليه (**وَلَمَّا وَقَعَ الالتِبَاسُ**) أي: التباس التأكيد بالفاعل أو الكلام المؤكد بغيره (**في هَذِهِ الصُّورَةِ**) أي: في صورة كون الضمير مستكنًّا لا بارزًا (**أُجرِيَ**) مبني للمفعول (**بَقِيَّةُ البَابِ**) أي: الضمير المرفوع المتصل البارز (**عَلَيهِ**) أي: على مثل هذه الصورة يعني: وجب التأكيد بالمنفصل أولًا فيما ليس بملتبس أيضًا ليطرد الباب.

(**وَإِنَّمَا قَيَّدَ الضَّمِيرَ بالمَرفُوعِ**) احترازًا عن الضمير المنصوب والمجرور كما أشرنا؛ (**لِجَوَازِ التَّأكِيدِ الضَّميرِ المَنصُوبِ وَالمَجرُورِ بالنَّفسِ والعَينِ بلا تَأكِيدِهِمَا**) أي: بلا تأكيد الضمير المنصوب المتصل (بـ) الضمير المنصوب (**المَنفَصِلِ**) وهذا من باب التغليب وإلا فالمجرور لا منفصل له؛ لأنهما ليسا كالجزء مما اتصلا به كالمرفوع لكونهما فضلة يتم الكلام بدونهما؛ ولأنه يجب الإبراز فيهما حيث لا يستكنان حتى يجب التأكيد في المستكن للالتباس ويحمل البارز عليه طردًا للباب كما عمل في المرفوع (**نَحوُ: ضَرَبتُكَ نَفسَكَ**) وعينك في المنصوب (**وَمَرَرتُ بِكَ نَفسِكَ**) وعينك في

لعدم اللبس، وبالمتصل لجواز تأكيد المرفوع المنفصل بـ«النفس والعين» بلا تأكيده بمنفصل نحو: «أَنْتَ نَفْسُكَ قَائِمٌ» لعدم اللبس.

وإنما قيد بـ«النفس والعين» لجواز تأكيد المرفوع المتصل بـ«كل وأجمعين» بلا تأكيد بالمنفصل نحو: «الْقَوْمُ جَاؤُوا كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ» لعدم التباس التأكيد بالفاعل؛ لأن «كلًّا وأجمعين» يليان العوامل قليلًا، بخلاف «النفس والعين»،

المجرور؛ **(لِعَدَمِ اللَّبسِ)** أي: لعدم التباس التأكيد الذي يكون بالنفس والعين بالمفعول والمضاف إليه لما عرفت أنهما لا يستكنان كالمرفوع والاختصار مطلوب في الكلام.

(وَ) قيده أيضًا **(بالمُتَّصِلِ)** احترازًا عن الضمير المرفوع المنفصل **(لِجَوَازِ تَأكِيدِ)** الضمير **(المَرفُوعِ المُنفَصِلِ)** سواء كان متكلمًا أو مخاطبًا أو غائبًا **(بالنَّفسِ وَالعَينِ بلا تَأكِيدِهِ)** أي: تأكيد الضمير المرفوع المفصل **(بِمُنفَصِلٍ)** أي: بضمير مرفوع منفصل من جنسه ونوعه **(نَحوُ: أَنتَ نَفسُكَ)** أو عينك **(قَائِمٌ)** أو أنا نفسي أو عيني حاضر، وزيد هو نفسه أو عينه حاضر؛ **(لِعَدَمِ اللَّبسِ)** أي: التباس التأكيد بالضمير المؤكد؛ لأنه لما كان منفصلًا بارزًا كان كالمظهر في الاستعمال وعدم الالتباس فلا احتياج إلى التأكيد والاختصار مطلوب.

(وَإِنَّمَا قَيَّدَ) هذا التأكيد **(بالنَّفسِ وَالعَينِ)** ولم يبينه مطلقًا **(لِجَوَازِ تَأكِيدِ)** الضمير **(المَرفُوعِ المُتَّصِلِ بكُلٍّ وأجمَعِينَ)** وما يتفرع منهما؛ لأن كل واحد منهما غير مستقل؛ لأنه لم يوجد في سعة الكلام ما يسند إليه الفعل بالاستقلال فلا يقال في السعة: جاء كلهم وأجمعون، **(بلا تَأكِيدٍ بالمُنفَصِلِ)** أي: من غير تأكيد الضمير المتصل بالضمير المرفوع المنفصل **(نَحوُ: القَومُ جَاؤوا كُلُّهُم أَجمَعُونَ)** بلا تأكيد حيث لا يقال: القوم جاؤوا هم كلهم أجمعون؛ **(لِعَدَمِ التِبَاسِ التَّأكِيدِ)** الذي هو كلهم أجمعون **(بالفَاعِلِ)** الذي هو الضمير المرفوع الراجع إلى القوم؛ **(لأنَّ)** لفظ **(كُلًّا وَأَجمَعِينَ يَلِيَانِ العَوَامِلَ قَلِيلًا)** نصب على التمييز أو على المصدرية يعني: لا يقعان فاعلًا لفعل فلا يقال: القوم جاء كلهم أو جاء أجمعون، وإنما يقال: جاء كل القوم أو جاء جميع الرجال، **(بِخِلافِ النَّفسِ وَالعَينِ)** فإنهما يقعان فاعلًا بأنفسهما يقال: زيد جاء نفسه، أو جاء نفس زيد،

فإنهما يليانها كثيرًا.

(وَ«أَكْتَعُ» وَأَخَوَاهُ) يعني: «أَبْتَع وَأَبْصَع» (أَتْبَاعٌ) بفتح الهمزة على ما هو المشهور (لِـ«أَجْمَعَ») يعني: تستعمل هذه الكلمات الثلاث بتبعيته لا بالأصالة، لكونه أدل منها على المقصود، وهو الجمعية. (فَلَا تَتَقَدَّمُ) يعني: أكتع وأخواه (عَلَيْهِ) أي: على «أجمع» لو اجتمعت معه ....

فلا بد من التمييز بين كونهما تأكيدًا أو فاعلًا، (فإِنَّهُمَا يَلِيَانِهَا) أي: يقعان بعدها على الفاعلية (كَثِيرًا) يعني: يوجد في كلامهم تأكيد الضمير المستكن فلو لم يؤكد أولًا بالمنفصل لالتبس التأكيد بالفاعل كما عرفت سابقًا.

(وَأَكتَعُ) مبتدأ «وأخواه» أي: أخوا أكتع، بالرفع عطف عليه؛ لأن رفع التثنية بالألف والنون سقطت بالإضافة إلى الضمير لما سبق، (يَعني: أَبتَعَ وَأَبصَعَ) أي: هؤلاء الكلمات الثلاث «أتباعٌ» (بفَتحِ الهَمزَةِ) جمع تبعٍ كفرس وأفراس (عَلَى مَا هُوَ المَشهُورُ) يعني: المشهور أن فَعلًا متحرك العين يجمع على أفعال كما صورناه لك، وساكن العين أيضًا كذلك مثل: قول وأقوال؛ ولأن المبتدأ متعدد بالنطق فينبغي أن يكون خبره جمعًا، لا بكسر الهمزة مصدر اتبع، ولا بالفتح أيضًا تابع، فإن جمع فاعل على أفعال مختلف فيه، «لأجمع» متعلق بقوله: أتباع (يعني: تُستَعمَلُ هَذِهِ الكَلِمَاتُ الثَّلاثُ) أعني: أكتع وأبتع وأبصع (بِتَبَعِيَّتِهِ) أي: أجمع الذي هو الأصل في هذه الكلمات (لا بالأَصَالَةِ) أي: لا تستعمل في معنى التأكيد بالاصالة بل إنما تستعمل فيه تبعًا لأجمع (لِكَونِهِ) أي: لكون أجمع (أَدَلَّ مِنهَا) أي: من هذه الكلمات الثلاث (عَلَى المَقصُودِ) أي: لكون دلالة أجمع على ما هو المقصود منها زائدة من دلالة هذه الثلاث، (وَهُوَ) أي: المقصود (الجَمعِيَّةُ) لأن أجمع يدل عليها بالمادة والصيغة معًا، ولأن له معنى عند عدم كونه تأكيدًا، وهو الجمعية دون غيره فيكون أدل منها على المقصود، وإذا كان الأمر كذلك «فلا تتقدم» (يَعني: أَكتَعُ وَأَخَوَاهُ) يعني: أبتع وأبصع في الذكر والترتيب «عليه» (أي: عَلَى أَجمَعَ لَو اجتَمَعَت) هذه الكلمات الثلاث (مَعَهُ) أي: مع أجمع؛ لأنه يلزم منه تقديم الفرع على الأصل والأدنى على الأقوى، وهذا عكس المعقول فينبغي أن يكون أجمع مقدمًا في الذكر

(وَذِكْرُهَا) أي: ذكر «أكتع» مع أخويه (دُونَهُ) أي: دون ذكر «أجمع» (ضَعِيفٌ) لعدم ظهور دلالتها على معنى الجمعية، وللزوم ذكر ما من شأنه التبعية بدون الأصل.

والترتيب عليها «وذكرها» مبتدأ (أَي: ذِكرُ أَكتَعَ مَعَ أَخَوَيهِ) يعني: أبتع وأبصع «دونه» (أَي: دُونَ ذِكرِ أَجمَعَ) يعني: من غير أن يكون أجمع مذكورًا «ضعيفٌ» خبر، فلا يقال: جاءني القوم أكتعون وأبتعون وأبصعون، بدون ذكر أجمعون إلا على ضعف؛ (لِعَدَمِ ظُهُورِ دَلالَتِهَا) أي: دلالة هذه الكلمات الثلاث (عَلَى معنى الجَمعِيَّةِ) المقصود من هذه الكلمات لما سبق (وَلِلُزُومِ ذِكرِ مَا مِن شَأنِهِ التَّبَعِيَّةِ بِدُونِ الأَصلِ) يعني: يلزم ذكر الفرع بدون الأصل والتابع بدون المتبوع، وهذا مخالف لما اتفق عليه الجمهور، وفي الرضي: واعلم أنك لو أردت الجمع بين ألفاظ التأكيد المعنوي قدمت النفس ثم العين ثم الكل ثم أجمعين ثم أخواته من أكتعين إلى أبتعين، أما تقديم النفس والعين على الكل فلأن الإحاطة صفة للنفس ومعنىً فيها فتقديم النفس على صفتها أولى، وأما تقديم النفس على العين فلأن النفس لفظ متبوع لماهيتها حقيقة، ولفظ العين مستعار لها مجازًا من الجارحة المخصوصة، وأما تقديم لفظ الكل على أجمع فلكونه جامدًا واتباع المشتق الجامد أولى، إلى هنا كلامه.

* * *

[البدل]

(الْبَدَلُ: تَابِعٌ مَقْصُودٌ بِـمَا نُسِبَ إِلَي الْمَتْبُوع) أي: يقصد النسبة إليه بنسبة ما نسب إلى المتبوع (دُونَهُ) أي: دون المتبوع، أي: لا تكون النسبة إلى المتبوع مقصودة ابتداء بنسبة ما نسب إليه، بل تكون النسبة إليه توطئة وتمهيدًا لنسبته إلى التابع، سواء كان ما نسب إليه مسندًا إليه أو غيره، مثل: «جَاءَنِي زَيْدٌ أَخُوكَ»،

[البدل]

«البدل» أورده عقيب التأكيد لمناسبة كونه ضدا له في المقصود؛ لأن المقصود ههنا الثاني وثمة الأول والثاني للتقرير والشمول، وهو في اللغة اسم بمعنى الخلف عن الشيء وفي الاصطلاح ما ذكره المصنف والمناسبة بينهما ظاهرة «تابعٌ» جنس يشمل التوابع كلها «مقصودٌ بما نسب» مبني للمفعول «إلى المتبوع» (**أي: يَقصدُ النّسبَةَ إِلَيهِ**) أي: إلى التابع فيه إشارة إلى أن الظرف متعلق بالمقصود؛ لأنه عند وجود عدم شرط عمله يكون بمعنى المضارع المجهول، (**بِنِسبَةِ مَا نُسِبَ إِلَى المَتبُوعِ**) بحذف المضاف «دونه» (**أي: دُونَ المَتبُوعِ**) ظرف أو حال أي: حال كونه مجاوزًا عن المتبوع (**أي: لا تَكُونُ النّسبَةُ إِلَى المَتبُوعِ**) أي: النسبة المأخوذة في الكلام إسنادية كانت أو إيقاعية أو إضافية (**مَقصُودَةً ابتِدَاءً**) منصوب على الظرفية أي: مقصودة في النسبة (**بِنِسبَةِ مَا نُسِبَ إِلَيهِ**) أي: إلى المتبوع؛ لأنه إذا كان الأمر كذلك فلا يحتاج إلى الإبدال من ذلك المتبوع لحصول المقصود، (**بَل تَكُونُ النِّسبَةُ إِلَيهِ**) أي: إلى المتبوع (**تَوطِئَةً**) أي: وسيلة (**وَتَمهِيدًا**) ومقدمة (**لِنِسبَتِهِ إِلَى التَّابِعِ**) حقيقة كما في الأبدال الثلاثة أو حكمًا كما في بدل الغلط؛ فإنه وإن لم يجعل توطئة حقيقة بل كان سبق اللسان لكنه في حكم التوطئة، فإنه في حكم الساقط أيضًا وموجبه التقرير والتمكين في حق البدل، وإنما كانت توطئة ليكون في النسبة أولًا إبهام وإجمال وثانيًا تفسير وتفصيل؛ لتكون النسبة في ذهن السامع أوقع وأثبت، (**سَوَاءٌ كَانَ مَا نُسِبَ إِلَيهِ**) أي: إلى المتبوع للتوطئة (**مُسنَدًا إِلَيهِ أَو غَيرِهِ**) يعني: إسنادية (**مِثلُ: جَاءَني زَيدٌ أَخُوكَ**،

أو «ضَرَبْتُ زَيْدًا أَخَاكَ»، أو «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ أَخِيكَ». واحترز بقوله: «مقصود بما نسب إلى المتبوع» عن النعت والتأكيد وعطف البيان؛ لأنها ليست مقصودة بما نسب إليه، بل المتبوع مقصود به.

وبقوله: «دونه» احترز عن العطف بالحرف، فإن المتبوع فيه مقصود بما نسب إليه مع التابع، ولا يصدق الحد على المعطوف بـ«بل»؛ لأن متبوعه مقصود ابتداء ثم بدا له فأعرض عنه وقصد المعطوف، فكلاهما مقصودان بهذا المعنى.

فإن قيل: هذا الحد لا يتناول البدل ....

أَو) إيقاعية نحو: (**ضَرَبتُ زَيدًا أَخَاكَ، أَو)** إضافية نحو: (**مَرَرتُ بِزَيدٍ أَخِيكَ، وَاحتَرَزَ)** المصنف (**بقَولِهِ)** في التعريف (**مَقصُودٍ، بِمَا نُسِبَ إِلَى المَتبُوعِ عَن)** التوابع الثلاثة (**النَّعتِ والتّأكِيدِ وَعَطفِ البَيَانِ؛ لأَنَّهَا)** أي: لأن هذه التوابع الثلاثة (**لَيسَت مَقصُودَةً بِمَا)** أي: بنسبة ما (**نُسِبَ إِلَيهِ)** أي: إلى المتبوع، (**بَل المَتبُوعُ مَقصُودٌ بِهِ)** بالأصالة والاستقلال، وإنما جيء بالتابع فيها للإيضاح والتقرير، (**وَبِقَولِهِ: دُونَهُ، احتَرَزَ عَن العَطفِ بالحَرفِ، فإِنَّ المَتبُوعَ)** أي: المعطوف عليه (**فِيهِ)** أي: في العطف بالحرف (**مَقصُودٌ بِمَا)** أي: بنسبة ما (**نُسِبَ إِلَيهِ)** أي: إلى المتبوع (**مَعَ التَّابِعِ)** والمقصود بالنسبة من البدل المبدل منه، وهو الثاني لا الأول فافترقا، (**وَلا يَصدُقُ الحَدُّ)** أي: حد البدل (**عَلَى المَعطُوفِ بِبَل)** سواء كان في كلام موجب مثل: جاءني زيد بل عمرو، أو كلام سالب مثل: ما جاءني زيد بل عمرو؛ (**لأنّ مَتبُوعَهُ)** أي: لأن متبوع المعطوف ببل (**مَقصُودٌ)** بالنسبة (**اِبتِدَاءً، ثُمَّ بَدَا)** أي: ظهر (**لَهُ)** حكم غير الحكم الأول، أو رأى غير رأي، (**فَأَعرَضَ عَنهُ)** أي: عن ذلك الحكم أو الرأي (**وَقَصَدَ المَعطُوفَ)** وعطفه ببل (**فَكِلاهُمَا)** أي: المعطوف والمعطوف عليه ببل (**مَقصُودَانِ بِهَذَا المَعنَى)** يعني: الأول مقصود بالنسبة من غير أن يكون توطئة وتمهيدًا للثاني والثاني مقصود بها أيضًا ولكن بالسكوت عن الأول والإعراض عنه لفظًا ومعنىً، فيكون كلاهما مقصودين بالنسبة، بخلاف البدل فإن الأول فيه ليس بمقصود بها بل ليس إلا للتوطئة والتمهيد.

(**فَإِن قِيلَ: هَذَا الحَدُّ)** أي: حد البدل (**لا يَتَنَاوَلُ)** أي: لا يكون شاملًا (**البَدَلَ**

الذي بعد «إلا» مثل: «مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ»، فإن «زيدًا» بدل من «أحد»، وليس نسبة ما نسب إليه من عدم القيام مقصودة بالنسبة إلى «زيد»، بل النسبة المقصودة بنسبة ما نسب إلى «أحد» نسبة القيام إلى زيد؟

قلنا: ما نسب إلى المتبوع ههنا القيام، فإنه نسب إليه نفيًا ونسبة القيام بعينه إلى التابع مقصودة، ولكن إثباتًا، فيصدق على «زيد» أنه تابع مقصود نسبته بنسبة ما نسب إلى المتبوع، فإن النسبة المأخوذة في الحد أعم من أن يكون بطريق الإثبات

الَّذِي) وقع (**بَعدَ إِلَّا**) يعني: البدل الذي وقع بعد إلا في كلام غير موجب، والحال أن المستثنى منه مذكور لما عرفت سابقًا في بحث المستثنى بإلا (**مِثلُ: مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا زَيدٌ**) وما رأيت أحدًا إلا زيدًا، وما مررت بأحد إلا بزيدٍ، (**فإِنَّ زَيدًا**) في هذه الأمثلة (**بَدلٌ مِن أَحدٍ**) بدل البعض من الكل حملًا على لفظه (**وَ**) الحال أنه (**لَيسَ نِسبَةُ مَا نُسِبَ إِلَيهِ**) أي: إلى أحد (**مِن عَدَمِ القِيامِ**) بيان ما في قوله: ما نسب (**مَقصُودَةً**) خبر ليس (**بالنِّسبَةِ إِلَى زَيدٍ**) لأن نسبة القيام إلى أحد مقصودة نفيا وإلى زيد إيجابًا، واشترط في البدل أن تتحد النسبتان في الإيجاب والسلب فلا يصح أن يكون بدلًا، (**بَلِ النّسبَةُ المَقصُودَةُ بِنِسبَةِ مَا نُسِبَ إِلَى أَحَدٍ**) الذي هو مبدل منه (**نِسبَةُ القِيَامِ إِلَى زَيدٍ**) الذي هو البدل وههنا ليس كذلك؛ لما قلنا: إن النسبة في الأول سلب وهي عدم القيام، وفي الثاني إثبات وهو القيام، فلم يوجد شرط البدل وهو اتحاد النسبة فلم يكن التعريف جامعًا .(**قُلنَا**) ليس الشرط في البدل اتحاد النسبة الشخصية، بل الشرط اتحاد النسبة الجنسية؛ لأن (**مَا نُسِبَ إِلَى المَتبُوعِ هَهُنَا**) أي: في المستثنى الذي يختار فيه البدل (**القِيَامُ؛ فإِنَّهُ**) أي: الشأن (**نُسِبَ إِلَيهِ**) أي: إلى المتبوع جنس القيام لكن (**نَفيًا، وَنِسبَةُ القِيَامِ بِعَينِهِ**) أي: حال كون القيام معينًا بجنسه (**إِلَى التَّابِعِ مَقصُودَةٌ، وَلَكِن إِثبَاتًا**) فيكون فيهما نسبة في الأول سلبًا، وفي الثاني إيجابًا، وذلك القدر لا يضر البدل؛ (**فَيَصدُقُ عَلَى زَيدٍ أَنّهُ تَابِعٌ مَقصُودٌ نِسبَتُهُ بِنِسبَةِ مَا نُسِبَ إِلَى المَتبُوعِ**) يعني: يصدق عليه تعريف البدل، وإذا صدق الحد صدق المحدود أيضًا، (**فَإِنَّ النِّسبَةَ المَأخُوذَةَ في الحَدِّ**) أي: في حد البدل (**أَعَمُّ مِن أَن يَكُونَ بِطَرِيقِ الإثبَاتِ**)

أو النفي، فيمكن أن يقصد بنسبة ما نسب إلى شيء نفيًا نسبته إلى شيء آخر إثباتًا، ويكون الأول توطئة إلى الثاني.

(وَهُوَ) أي: البدل أربعة أنواع:

1 - (بَدَلُ الْكُلِّ) أي: بدل هو كل المبدل منه.

2 - (وَ) بدل (الْبَعْضِ) أي: بدل هو بعض المبدل منه، فالإضافة فيهما مثلها في «خَاتَم فِضَّةٍ».

فيهما (أو النَّفي) فيهما أو الإثبات في أحدهما والنفي في الآخر؛ لكونها مذكورة فيه مطلقًا، والمطلق يقبل التعميم، ومع هذا يوجد الاتحاد في جنس النسبة مع قطع النظر عن أن يكون بالإيجاب والسلب، (**فَيُمكِنُ أن يُقصَدَ بِنِسبَةِ مَا نُسِبَ إِلَى شَيءٍ نَفيًا نِسبَتُهُ إِلَى شَيءٍ آخَرَ إثباتًا**) مثلًا يمكن أن يقصد في المثال المذكور بنسبة القيام الذي نسب إلى أحد نفيًا نسبة ذلك القيام إلى زيد إثباتًا لما مر غير مرة، (**وَيَكُونُ الأَوَّلُ تَوطِئَةً إِلَى الثَّاني**) يعني: تكون النسبة إلى الأول توطئة للنسبة إلى الثاني باعتبار جنس النسبة لا شخصها.

«وهو» (**أي: البَدَلُ أَربَعَةُ أَنوَاعٍ**) وقيل في وجه الحصر: إن البدل لا يخلو إما أن يكون عين المبدل منه أو لا، فإن كان الأول فهو الأول، وإلا فلا يخلو إما أن يكون بعضه أو لا، فإن كان الأول فهو الثاني، وإلا فلا يخلو إما أن يكون أجنبيا من المبدل منه أو لا، فإن كان الثاني فهو الثالث، وإن كان الأول فهو الرابع، فالحصر عقلي، وقيل في وجهه وجوه أخر فتطلب في المطولات، وهذا تقسيم الجنس إلى أنواعه كتقسيم الحيوان إلى الإنسان والفرس والإبل، يعني: الكلي إلى الجزئيات لا الكل إلى الأجزاء، «بدل الكل» (**أي: بَدَلٌ هُوَ كُلُّ المُبدَلِ مِنهُ**) أي: عينه ولكن يجب فيه موافقته للمتبوع في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث فقط لا التعريف والتنكير لما سيجيء، «و» (**بَدَلُ**) «البعض» (**أي: بَدَلٌ هُوَ بَعضُ المُبدَلِ مِنهُ**)، يعني: يكون جزءًا منه (**فالإِضَافَةُ**) أي: إضافة الكل أو البعض (**فِيهِمَا**) أي: في هذين النوعين (**مِثلُهَا**) أي: مثل الإضافة التي (**في: خَاتَمِ فِضَّةٍ**) يعني: يشير إلى أن الإضافة بيانية؛ لصحة حمل المضاف إليه فيهما على المضاف كما يقال: الخاتم فضةٌ، يقال: البدل كل المبدل منه أو بعضه.

3 - (وَ) بدل (الاشْتِمَالِ) أي: بدل مسبب غالبًا عن اشتمال أحد المبدلين على الآخر. إما اشتمال البدل على المبدل منه نحو: «سُلِبَ زَيْدٌ ثَوْبُهُ»، أو بالعكس نحو: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِۖ﴾.

4 - (وَ) بدل (الْغَلَطِ) أي: بدل مسبب عن الغلط، فالإضافة في الأخيرين من قبيل إضافة المسبب إلى السبب لأدنى ملابسة.

«و» (بَدَلُ) «الاشتمال» (أي: بَدَلٌ مُسَبَّبٌ غَالِبًا) وإنما قال: غالبًا؛ لئلا يخرج عنه مثل: أعجبني زيد علمه أو حسنه؛ لأنه ليس فيه اشتمال بمعنى أن يكون البدل مسببًا، بل المبدل منه محل للبدل وهو حال فيه، (عَن اشتِمَالِ أَحَدِ المُبدَلَينِ عَلَى الآخَرِ، إِمَّا) بكسر الهمزة (اشتِمَالُ البَدَلِ عَلَى المُبدَلِ مِنهُ) يعني: يكون البدل شاملًا للمبدل منه ومحيطًا به وينتقل بانتقاله (نَحوُ: سُلِبَ زَيدٌ ثَوبُهُ) لأن الثوب شامل لزيد ومحيط به، (أَو بالعَكسِ) يعني: يكون المبدل منه شاملًا له ومحيطًا إياه، إما أن ينتقل بانتقاله مثل: أعجبني زيدٌ علمه، فإن جسم زيد شامل لعلمه ومحيط إياه، وينتقل بانتقاله، وإما أن لا ينتقل به (نَحوُ: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِۖ﴾) [البقرة: 217] فإن الشهر يشمل القتال الذي فيه؛ لأن الزمان يشمل ويحيط الأفعال التي حلت فيه وفعلت فيه أيضًا، ولكن لم ينتقل بانتقالها.

«وبدل الغلط» (أي: بَدَلٌ مُسَبَّبٌ عَن الغَلَطِ) الذي هو سبب البدل فيكون الغلط في المبدل منه لا في البدل؛ لما أن الغلط سبب فسمي باسم السبب وذلك كثير؛ لأن المتكلم أراد أن يقول: مررت بحمارٍ فسبق لسانه فقال: مررت برجل مكان بحمار، ثم تداركه فقال: بحمار، فيكون الغلط في المبدل منه لا في البدل كما قلنا آنفًا؛ (فالإضَافَةُ) أي: إضافة البدل إلى الاشتمال والغلط (في) النوعين (الأخِيرَينِ مِن قَبيلِ إضَافَةِ المُسَبَّبِ إِلَى السَّبَبِ) لما قلنا إن الاشتمال سبب للإبدال والغلط كذلك سبب له؛ (لأَدنَى مُلابَسَةٍ) أي: لأدنى علاقة، وهي كون أحدهما شاملًا للآخر أو كون الأول محلا للثاني في الاشتمال وبملابسة السببية فيهما، ولم تكن الإضافة فيهما بيانية أيضًا؛ لعدم صحة الحمل، أما في الغلط فظاهر، وأما في الاشتمال؛ فلأنه لا يصح حمل المضاف إليه على المضاف، وقيل: بدل الغلط لا يقع في فصيح الكلام؛ لأنه إنما يصدر من غير روية وفكر

(فَالْأَوَّلُ) أي: بدل الكل (مَدْلُولُهُ مَدْلُولُ الْأَوَّلِ) يعني: يتحدان ذاتًا، لا أن يتحد مفهوماهما ليكونا مترادفين نحو: «جَاءَنِي زَيْدٌ أَخُوكَ»، فـ«زيد وأخوك» وإن اختلفا مفهومًا فهما متحدان ذاتًا.

إلا إذا قصد المبالغة فورد حينئذٍ للتدرج مثل: هذا نجمٌ بدرٌ شمسٌ؛ كأنه أخطأ في التثنية فتداركه.

«فالأول» (أي: بَدَلُ الكُلِّ) فيه إشارة إلى اللام للعهد الخارجي مغنية عن الإضافة «مدلوله مدلول الأول» لم يقل: مدلوله بإضافة الضمير إظهارًا للمغايرة؛ إذ لو قيل كذلك لرجع الضميران إلى أمر واحد مع أن المراد ليس كذلك، (يَعني: يَتَّحِدَانِ) أي: البدل والمبدل منه (ذَاتًا) يعني: أن الذات الذي دل عليه البدل هو الذات الذي دل عليه المبدل منه لا غير، (لا أَن يَتَّحِدَ مَفهُومَاهُمَا) لأنه لا يلزم اتحاد مفهوميهما، بل قد يكون نحو: زيد ضربته إياه، وكثيرًا ما لا يكون (لِيَكُونَا) أي: البدل والمبدل منه (مُتَرَادِفَينِ) لاتحادهما مفهومًا (نَحوُ: جَاءَني زَيدٌ أَخُوكَ، فزَيدٌ وَأَخُوكَ، وَإن اختَلَفَا مَفهُومًا فَهُمَا مُتَّحِدَانِ ذَاتًا) لأن مفهوم الأخ غير مفهوم زيد؛ لأن مفهوم الأول الجنسية ومفهوم الثاني الشخصية.

إلى هنا قد انتهى ما جرى به القلم مما كتبه العلامة محرم ـ رحمه الله وأكرم مثواه وجعل جنان النعيم متبوأه ومأواه ـ ويليه ما حرره الفاضل الهمام الحاج عبد الله أفندي الإمام، حيث كتب مكملًا على هذا النمط، مبتدأ من بدل الغلط؛ فالحمد لله على التمام، والصلاة والسلام على خاتم الرسل الكرام، صلى الله تعالى عليه وسلم، وعلى آله وأصحابه المكملين بكماله، آمين اللهم آمين يا رب العالمين.

* * *

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

قال الشيخ الرضي: وأنا إلى الآن لم يظهر لي فرق ....

الجزء الثاني من حاشية محرم
«أتمها: الحاج عبد الله بن صالح بن إسماعيل»

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وبعد:

فلما كانت الحاشية اللطيفة للفاضل النحرير، الشهير بمحرم أفندي -عامله الله تعالى بلطفه الخفي- حاشية مفيدة لمعاني شرح مولانا الجامي ـ قدس سره العالي ـ على كافية ابن الحاجب، ولكنها منتهية إلى قول الشارح المزبور في باب البدل: (**وَإِن اختَلَفَا مَفهُومًا فَهُمَا مُتَّحِدَانِ ذَاتًا**) يعني: وإن اختلف مدلول البدل ومدلول المبدل منه، في بدل الكل في نحو قوله: جاءني زيد أخوك؛ لكون الشخص الذي هو مدلول زيد هو الشخص الذي هو مدلول أخوك.

فأراد العبد الضعيف الفقير المحتاج إلى عناية ربه القدير، الحاج عبد الله بن صالح بن إسماعيل، الإمام بالجامع المنير العالي المنسوب إلى خالد بن زيد أبي أيوب الأنصاري ـ رضي عنه الباري ـ أن يتم ما نقص من هذه الحاشية، بهمة بعض فضلاء الزمان، ويرجو ممن نظر وطالع من الإخوان أن لا ينظر إلى سقطات هذا الفقير وتقصيراته في التعبير، ونسأل الله تعالى أن يوفقه لإتمام هذا الشأن الخطير، والله على كل شيء قدير.

قال الشارح ناقلاً عن الشارح الرضي: (**قَالَ الشَّيخُ الرَّضِي**) أي: في «شرح الكافية» في هذا المقام: (**وَأَنَا إِلَى الآنِ**) أي: إلى هذا الزمان (**لَم يَظهَر لِي فَرقٌ**

جلي بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان، بل لا أرى عطف البيان إلا بدل الكل، وما قالوا من أن الفرق بينهما أن البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه، بخلاف عطف البيان، فإنه بيان، والبيان فرع المبين، فيكون المقصود هو الأول.

فالجواب: أنا لا نسلم أن المقصود في بدل الكل هو الثاني فقط، ولا في سائر الأبدال إلا بدل الغلط.

جَلِيٌّ) أي: بحيث تبين المغايرة الكلية بينهما (بَينَ بَدَلِ الكُلِّ مِن الكُلِّ وَبَينَ عَطفِ البَيَانِ، بَل لا أَرَى عَطفَ البَيَانِ) أي: شيئًا وتابعًا من التوابع (إِلَّا بَدَلَ الكُلِّ) واستدل عليه بأن سيبويه لم يذكر عطف البيان بل قال: إما بدل المعرفة من النكرة نحو: مررت برجل عبد الله، ثم قال: يعني: سيبويه: ومن البدل أيضاً قولك: مررت بقوم عبد الله وزيد وخالد، وقوله: (وَمَا قَالُوا) من تتمة كلام الشيخ المذكور، يعني: والتوجيه الذي قالوا، وهو مبتدأ وخبره قوله: فالجواب (مِن أَنَّ الفَرقَ بَينَهُما) أي: بين بدل الكل وبين عطف البيان (أَنَّ البَدَلَ هُوَ المَقصُودُ بالنِّسبَةِ دُونَ مَتبُوعِهِ) وليس هو فرعًا لمتبوعه بهذه الحيثية، يعني: في كونه مقصودًا من النسبة، (بِخِلافِ عَطفِ البَيَانِ فإِنَّهُ بَيَانٌ) أي: جيء لبيان متبوعه، لا لكونه مقصودًا من النسبة (وَالبَيَانُ) أي: المبين بكسر الياء (فَرعُ المُبَيَّنِ) بفتح الياء؛ (فَيَكُونُ المَقصُودُ) أي: من النسبة في عطف البيان (هُوَ الأَوَّلُ) أي: هو المبين المتبوع لا المبين التابع (فالجَوَابُ) أي: عن قولهم هذا في بيان الفرق (أَنَّا لا نُسَلِّمُ أَنَّ المَقصُودَ في بَدَلِ الكُلِّ) أي: مثل: جاءني أخوك (هُوَ الثَّاني فَقَط) أي: من غير دخل للقصد للمتبوع، (وَلا في سَائِرِ الأَبدَالِ) أي: وأيضًا لا ينحصر القصد في الثاني، فيما عدا بدل الكل من بدل الجزء من الكل، ومن بدل الاشتمال (إِلَّا بَدَلَ الغَلَطِ) أي: فإنا نسلم أن المقصود في غير بدل الغلط هو الثاني فقط، وحاصل ما قالوا في بيان الفرق: ادعاء انحصار القصد في الثاني، وحاصل الجواب: منع ذلك الانحصار في غير بدل الغلط، ومنه وقع الاشتباه الذي ذكر الشيخ الرضي؛ فإنه إذا لم ينحصر المقصود في الثاني، وجاز أن يكون المتبوع داخلاً في كونه مقصوداً لا يظهر الفرق بين عطف البيان وبين

وقال بعض المحققين في جوابه: الظاهر أنهم لم يريدوا أنه ليس مقصودًا بالنسبة أصلًا، بل أرادوا أنه ليس مقصودًا أصليًّا.

والحاصل: أن مثل قولك: «جَاءَنِي أَخُوكَ زَيْدٌ» إن قصدت فيه الإسناد إلى الأول، وجئت بالثاني تتمة له وتوضيحًا، فالثاني عطف البيان، وإن قصدت فيه الإسناد إلى الثاني وجئت بالأول توطئة له ومبالغة في الإسناد فالثاني بدل، وحينئذ يكون التوضيح الحاصل به مقصودًا تبعًا، ....

بدل الكل؛ فإنهما حينئذ يشتركان في أن يكون المتبوع مقصودًا.

ثم نقل الشارح من طرف المجيب تحقيق بعض المحققين فقال: (**وَقَالَ بَعضُ المُحَقِّقِينَ في جَوَابِهِ**) أي: في الجواب عن المذكور (**الظَّاهِرُ**) أي: الراجح (**أَنَّهُم**) أي: أن القائلين في الفرق (**لَم يُرِيدُوا**) أي: من قولهم إن البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان (**أَنَّهُ**) أي: المتبوع في البدل (**لَيسَ مَقصُودًا بالنِّسبَةِ أَصلاً**) أي: لا أصالة ولا تبعًا كما في بدل الغلط (**بَل أَرَادُوا**) أي: بقولهم هذا (**أنّهُ**) أي: متبوع البدل (**لَيسَ مَقصُودًا أَصليًّا**) أي: أوليًا ولا منافاة في أن يكون مقصودًا لإفادة فائدة أخرى، (**وَالحَاصِلُ**) أي: حاصل إرادتهم (**أَنَّ مِثلَ قَولِكَ: جَاءَنِي أَخُوكَ زَيدٌ، إن قَصَدتَ**) أي: أنت (**فِيهِ**) أي: في هذا القول (**الإسنَادَ إِلَى الأَوَّلِ**) أي: إلى أخوك (**وَجِئتَ**) أي: أنت (**بالثَّاني**) أي: بلفظ زيد (**تَتِمَّةً لَهُ**) أي: للفظ أخوك (**وَتَوضِيحًا**) وهذا إذا كان للمخاطب أخوة غير زيد، فيكون زيد موضحًا للمراد ومبينًا؛ لأن الأخ الجائي هو الأخ الذي يسمى زيدًا لا غيره من عمرو وبكر (**فالثَّاني**) جواب إن أي: قصدت ذلك فاللفظ الثاني التابع (**عَطفُ بَيَانٍ**) لكونه مذكورًا للتوضيح، (**وَإن قَصَدتَ فيهِ الإسنَادَ إِلَى الثَّاني**) أي: إلى زيد قصدًا أوليا (**وَجِئتَ بالأَوَّلِ**) أي: بأخوك المتبوع (**تَوطِئَةً لَهُ**) أي: لذلك المقصود وهذا إذا لم يكن للمخاطب أخ غير زيد (**وَمُبَالَغَةً في الإسنادِ**) أي: للقصد إلى مبالغة الإسناد بسبب تكرر ذكره بعنوانين (**فالثَّاني بَدَلٌ**) لعدم مجيئه للإيضاح، (**وَحِينَئِذٍ**) أي: وحين إذ قصد به التوطئة لا الإيضاح (**يَكُونُ التَّوضِيحُ الحَاصِلُ بِهِ**) أي: بذلك القول (**مَقصُودًا تَبَعًا**،

والمقصود أصالة هو الإسناد إليه بعد التوطئة، فالفرق ظاهر.

(وَالثَّانِي) أي: بدل البعض (جُزْؤُهُ) أي: جزء المبدل منه، نحو: «ضَرَبْتُ زَيْدًا رَأْسَهُ».

(وَالثَّالِثُ) أي: بدل الاشتمال (بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْأَوَّلِ) أي: المبدل منه (مُلَابَسَةٌ) بحيث توجب النسبة إلى المتبوع النسبة إلى الملابس إجمالًا نحو: «أَعْجَبَنِي زَيْدٌ عِلْمُهُ» حيث يعلم ابتداء أنه يكون «زيد» معجبًا باعتبار صفاته لا باعتبار ذاته، ويتضمن نسبة الإعجاب إلى «زيد» نسبته إلى صفة من صفاته إجمالًا، وكذا في «سُلِبَ زَيْدٌ ثَوْبُهُ»، ....

وَالمَقصُودُ أَصَالَةً هُوَ الإسنَادُ إِلَيهِ بَعدَ التَّوطِئَةِ، فَالفَرقُ ظَاهِرٌ).

«والثاني» وهو مبتدأ (**أَي: بَدَلُ البَعضِ**) «جزؤه» خبر المبتدأ، (**أي: الجُزءُ المُبدَلُ مِنهُ نَحوُ: ضَرَبتُ زَيدًا رَأسَهُ**).

«والثالث» وهو مبتدأ (**أَي: بَدَلُ الاشتِمَالِ**) وقوله: «بينه» خبر مقدم، وقوله: «وبين الأول» معطوف عليه (**أَي: المَبدَلِ مِنهُ**) وقوله: «ملابسةٌ» مبتدأ مؤخر، والجملة خبر المبتدأ الأول، وقوله: (**بِحَيثُ تُوجِبُ**) تفسير الملابسة أي: المراد بالملابسة ما تقع بينهما ملابسة بحيث توجب (**النِّسبَةُ إِلَى المَتبُوعِ النِّسبَةَ إِلَى المُلابِسِ**) أي: إلى التابع الملابس (**إجمَالاً**) لكونه سببًا للانتظار إلى المقصود (**نَحوُ: أَعجَبَنِي زَيدٌ عِلمُهُ، حَيثُ يُعلَمُ ابتِدَاءً**) أي: بقوله: أعجبني زيد بنسبة الإعجاب إلى ذات زيد، (**أَنَّهُ يَكُونُ زَيدٌ مُعجِبًا باعتِبَارِ صِفَاتِهِ، لا باعتِبَارِ ذَاتِهِ**) لأن ذات زيد ليس بمتعلق بالإعجاب؛ فإنه ليس بأمر غريب حتى تحصل الغرابة، بل عدم الإدراك يحصل بالجهل لصفة من صفاته، التي يتعلق بها الإعجاب، (**وَيَتَضَمَّنُ نِسبَةُ الإعجَابِ إِلَى زَيدٍ نِسبَتَهُ إِلَى صِفَةٍ مِن صِفَاتِهِ إجمالاً**) فإن العقل صارف عن تعلق الإعجاب إلى ذاته، فذات زيد شامل لجميع صفاته، فكان الصفة التي يراد تعلق الإعجاب إليها مذكورة إجمالاً في ذات زيد، وهذا في الصفات التي هي داخلة في الذات، وأما ما تكون غير داخلة فهو قوله: (**وَكَذَا في: سُلِبَ زَيدٌ ثَوبُهُ**) فإن نسبة السلب إلى ذات زيد غير معقولة، بل تلك النسبة توجب أن شيئًا ما مما يتعلق بذات زيد مسلوب، فلما قال: ثوبه، علم من

بخلاف «ضَرَبْتُ زَيْدًا حِمَارَهُ، وَضَرَبْتُ زَيْدًا غُلَامَهُ»؛ لأن نسبة الضرب إلى «زيد» تامة، ولا يلزم في صحتها اعتبار غير «زيد»، فيكون من باب بدل الغلط (بِغَيْرِهِـمَا) أي: تكون تلك الملابسة بغير كون البدل كل المبدل منه أو جزأه، فيدخل فيه ما إذا كان المبدل منه جزءًا من البدل ويكون إبداله منه بناء على هذه الملابسة نحو: «نَظَرْتُ إِلَى الْقَمَرِ فلكِه»، والمناقشة

ذلك أن السلب منسوب إلى الثوب بنسبة إيقاعية، (بِخِلافِ: ضَرَبتُ زَيدًا حِمَارَهُ، وَضَرَبتُ زَيدًا غُلامَهُ؛ لأنَّ نِسبَةَ الضَّربِ إِلَى زَيدٍ) يعني: تعلقه ووقوعه عليه (تَامَّةٌ) إذ ليس فيه قرينة صارفة عن القصد، فإن النفس لا تنتظر إلى غير تعلق الضرب إلى زيد، (وَلا يَلزَمُ في صِحَّتِهَا) أي: في صحة النسبة (اعتِبَارُ غَيرِ زَيدٍ) أي: اعتبار نسبة إلى غير زيد (فَيَكُونُ) أي: فيكون لفظ حماره وغلامه (مِن بَابِ بَدَلِ الغَلَطِ) لعدم مناسبة بين زيد وبين ما بعده بشيء من الملابسة المذكورة.

«بغيرهما» وفسره بقوله: (أَي: تَكُونُ تِلكَ المُلابَسَةُ) للإشارة إلى أن قوله: بغيرهما، ظرف مستقر مرفوع محلا، على أنه صفة احترازية للملابسة، أي: ملابسة تكون (بِغَيرِ كَونِ البَدَلِ كُلَّ المُبدَلِ مِنهُ، أو جُزأَهُ) أي: وبغير كون البدل جزء المبدل منه، واحترز به عن الملابسة بما ذكر من النوعين، أي: بغير الكلية والبعضية؛ (فَيَدخُلُ فِيهِ) أي: في قوله: بغيرهما (مَا) أي: ملابسة حاصلة (إِذَا كَانَ المُبدَلُ مِنهُ جُزءاً مِن البَدَلِ) أي: بعكس النوع الثاني، وهو بدل البعض من الكل، فيكون هذا بدل الكل من البعض، (وَيَكُونُ إِبدَالُهُ مِنهُ) أي: إبدال هذا النوع منه أي: من بدل الاشتمال (بِنَاءً عَلَى هَذِهِ المُلابَسَةِ) فإنه يصدق عليه أن بينهما ملابسة بغير العينية، وبغير كون البدل جزء من المبدل منه، (نَحوُ: نَظَرتُ إِلَى القَمَرِ فَلَكُهُ) فإن المبدل منه، وهو القمر، جزءٌ من البدل، وهو فلكه، وهذا إشارة إلى وقوع الخلاف في إدخال هذا النوع في أنواع البدل، فقال بعضهم: إن هذا النوع لا نسلم جوازه، كيف وهذا غير مروي عن العرب، ولئن سلمنا جوازه لكن لا نسلم أن القمر بعض الفلك، بل هو شيء مركوز في الفلك فيكون الفلك شاملاً له وهو عين بدل الاشتمال انتهى.

يعني: وليس هو بدل الكل من البعض، فأراد الشارح رده بقوله: (وَالمُنَاقَشَةُ

بأن «القمر» ليس جزءًا من فلكه، بل هو مركوز فيه مناقشة في المثال، ويمكن أن يورد لمثاله مثل: «رَأَيْتُ دَرَجَةَ الأَسَدِ بُرْجَهُ»، فإنه لا مجال لهذه المناقشة فيه، فإن البرج عبارة عن مجموع الدرجات، وإنما لم يجعل هذا البدل قسمًا خامسًا ولم يسم ببدل الكل من البعض لقلته وندرته بل قيل: لعدم وقوعه في كلام العرب فإن هذه الأمثلة مصنوعة.

بأَنَّ القَمَرَ لَيسَ جُزءاً مِن فَلَكِهِ، بَل هُوَ مَركُوزٌ فِيهِ مُنَاقَشَةٌ في المِثالِ) وليست هذه المناقشة بمعتبرة، فإن عدم تطبيق المثال بالمثال لا يلزم منه عدم جواز الممثل؛ لجواز وقوع مثال آخر مطابق له، وإليه أشار بقوله: (**وَيُمكِنُ أَن يُورَدَ لِمَثَالِهِ مِثلُ: رَأَيتُ دَرَجَةَ الأَسَدِ بُرجَهُ؛ فإِنَّهُ لا مَجَالَ لِهَذِهِ المُنَاقَشَةِ فِيهِ**) أي: في هذا المثال (**فإِنَّ البُرجَ عِبَارَةٌ عَن مَجمُوعِ الدَّرَجَاتِ**) فيكون برجه بدلاً من الدرجة، التي هي جزء البرج.

وقوله: (**وَإِنَّمَا لَم يُجعَل هَذَا البَدَلُ**) جواب عما يتوهم أن يقال: وإذا كان كذلك، فلم يجعل النحاة هذا النوع نوعًا آخر من البدل، فأجاب عنه بأنه لم يجعل (**قِسمًا خَامِسًا**) أي: غير داخل في بدل الاشتمال (**وَلَم يُسَمَّ بِبَدَلِ الكُلِّ مِن البَعضِ**) أي: ولم يذكر قسمًا مستقلا غير داخل في الأقسام المذكورة بعنوان: أنه بدل الكل من البعض؛ (**لِقِلَّتِهِ وَنُدرَتِهِ**) وقال الشارح الغجدواني في هذا المقام: ولعل التقسيم الذي ذكره العلامة السكاكي مستبد، أي: مستقل بإخراج مثل هذا النقض، حيث قال في «المفتاح»: ووجه الحصر عندي هو أنا نقول: البدل إما أن يكون عين المبدل منه أو لا يكون، فإن كان فهو بدل الكل من الكل، وان لم يكن فإما أن يكون أجنبيا أو لا يكون، فإن كان فهو بدل الغلط، وإن لم يكن فإما أن يكون بعضه فهو بدل البعض من الكل، أو غير بعضه فهو المراد ببدل الاشتمال، وقد سقط بهذا زعم من زعم أن ههنا قسمًا خامسًا أهمله النحويون، وهو بدل الكل من البعض كنحو: نظرت إلى القمر فلكه، وهذا كله لفظ «المفتاح» الذي نقله ذلك الشارح، (**بَل قِيلَ: لِعَدَمِ وُقُوعِهِ**) وهذا إشارة إلى قول البعض الآخر، وهو أنهم لم يجعلوه قسمًا خامسًا؛ لعدم وقوعه (**في كَلامِ العَرَبِ؛ فإِنَّ هَذِهِ الأَمثِلَةَ مَصنُوعَةٌ**) أي: ليست بشواهد بها على وضع القواعد،

(وَالرَّابِعُ) أي: بدل الغلط (أَنْ تَقْصِدَ) أي: يكون بأن تقصد أنت (إِلَيْهِ) أي: إلى البدل من غير اعتبار ملابسة بينهما بَعْدَ أَنْ غَلطتَ (بِغَيْرِهِ) أي: بغير البدل، وهو المبدل منه.

(وَيَكُونَانِ) أي: البدل والمبدل منه (مَعْرِفَتَيْنِ) ....

وإنما قال: بل قيل، ولم يقل: وقيل للإشارة إلى الترقي في النقل، يعني: أن بعضهم لم يعتبر الأمثلة، وأنكر هذا النوع بأسره.

قوله: «والرابع» أي: من أنواع البدل وهو مبتدأ، وفسره الشارح بقوله: **(أَي: بَدَلُ الغَلَطِ)** وقوله: «أن تقصد» خبره، وهو فعل معلوم مسند إلى المخاطب، ولما كان لفظ الرابع عبارة عن بدل الغلط، الذي هو صفة الاسم، وكان قوله: أن تقصد، عبارة عن القصد الذي هو صفة المخاطب لم يتحد المبتدأ والخبر؛ فلا يصح الحمل، أراد الشارح أن يفسره على وجهٍ يحصل به الاتحاد بينهما فقال: **(أَي: يَكُونَ)** يعني: الرابع الذي هو بدل الغلط، هو اللفظ الذي يوجد **(بأَن تَقصِدَ أنتَ)** أي: بسبب قصدك «إليه» **(أَي: إِلَى البَدَلِ)** هذا تفسير للضمير المجرور العائد إلى المبتدأ، ولما كان قوله: أن تقصد، بمنزلة الجنس لحد بدل الغلط؛ لكونه شاملاً للأبدال الثلاثة؛ لأنهن أيضاً يقصد إليها، أخرجه الشارح بقوله: **(مِن غَيرِ اعتِبَارِ مُلابَسَةٍ بَينَهُمَا)** أي: بين البدل والمبدل منه؛ لأن الأبدال الثلاثة، وإن كانت يقصد إليها، لكن ذلك القصد باعتبار الملابسة الواقعة بين البدل والمبدل منه، كالكلية والبعضية وغيرهما، بخلاف القصد في بدل الغلط؛ لأن الملابسة بينهما وإن وجدت في بعض الصور، لكنها غير معتبرة للقاصد، وقوله: **(بَعدَ أَن غَلِطتَ)** ظرف لقوله: أن تقصد، أي: قصدك إلى البدل بعد غلطك بسبب من الأسباب كالسهو والنسيان وغيرهما وقوله: «بغيره» متعلق بقوله: أن غلطت، وقول الشارح: **(أَي: بِغَيرِ البَدَلِ)** تفسير للضمير المجرور وقوله: **(وَهُوَ المُبدَلُ مِنهُ)** بيان للفظ الغير.

ثم شرع المصنف بعد تقسيم البدل إلى الأنواع الأربعة في بيان مسائله وأحكامه التي تجوز وما لا تجوز فيه عمومًا وخصوصا فقال: «ويكونان» وفسر الشارح ضمير التثنية بقوله: **(أَي: البَدَلُ وَالمُبدَلُ مِنهُ)** للاحتراز عن تخصيص المسألة ببدل الاشتمال والغلط؛ لكونهما قريبين للضمير وقوله: «معرفتين» خبر

نحو: «ضربت زَيْدٌ أخاكَ» (وَنَكِرَتَيْنِ) نحو: «جَاءَني رَجُلٌ غُلَامٌ لَكَ» (وَمُخْتَلِفَيْنِ) نحو: ﴿بِٱلنَّاصِيَةِ ﴿١٥﴾ نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ﴾، و«جَاءَني رَجُلٌ غُلَامُ زَيْدٍ».

(وَإِذَا كَانَ) البدل (نَكِرَةً) مبدلة (مِنْ مَعْرِفَةٍ فَالنَّعْتُ) أي: نعت البدل النكرة واجب ....

منصوب: ليكونان، والمراد من المعرفة أعم يعني: أي معرفة كانت من أنواع المعارف مثاله: (**نَحوُ: ضَرَبتُ زَيدًا أَخَاكَ**) وهذا التمثيل تمثيل لبدل الكل؛ لأن مدلول أخاك المعرف بالإضافة مدلول زيدًا المعرف بالتعريف، وإنما مثل الشارح بهذا الكون بدل الكل أشرف الأنواع، ولعدم اختصاص التعريف فيه، ولتعميم المسألة كما ذكرنا، وأما مثال بدل البعض فنحو قولنا: ضربت زيدًا رأسه، ومثاله من الاشتمال نحو: أعجبني زيد علمه، ومن بدل الغلط: جاءني زيد حماره، «ونكرتين» أي: ويكونان نكرتين مثاله من بدل الكل (**نَحوُ: جَاءَني رَجُلٌ غُلامٌ لَكَ**) ومن بدل البعض: أعجبني رجلٌ رأسٌ له، ومن بدل الاشتمال نحو: أعجبني رجلٌ علمٌ له، «ومختلفين» أي: ويكونان مختلفين في التعريف والتنكير، يعني: في كون أحدهما معرفة وكون الآخر نكرة، ومثاله من بدل الكل (**نَحوُ**) قوله تعالى: (﴿بِٱلنَّاصِيَةِ ﴿١٥﴾ نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ﴾) [العلق: 15، 61] وقوله: مختلفين شامل لصورتين: إحداهما كون المبدل منه معرفة والبدل نكرة كما في المثال المذكور، وثانيتهما بالعكس ومثالها ما ذكره الشارح بقوله: (**وَجَاءَني رَجُلٌ غُلامُ زَيدٍ**).

ثم شرع في بيان شرط مختص بالقسم الأول من المختلفين فقال: «وإذا كان» وقوله: (**البَدَلُ**) تفسير لاسم كان وهو الضمير المستتر تحته، وقوله: «نكرةً» إما خبر منصوب لكان، إن كان من الأفعال الناقصة، كما هو مختار الشارح حيث فسر قوله: من معرفة، بقوله: (**مُبدَلَةً**) «من معرفةٍ» للإشارة إلى أنه خبر بعد خبر، ويحتمل أن يكون كان بمعنى وجد، وقوله: نكرة، بالرفع نائب فاعله، وقوله: مبدلة من معرفة صفة للنكرة «فالنعت» تفسير الشارح له بقوله: (**أَي: نَعتُ البَدَلِ النَّكِرَةِ وَاجِبٌ**) لبيان أن الألف واللام في قوله: فالنعت عوض عن المضاف إليه، وأن قوله: فالنعت مبتدأ، وخبره محذوف، وهو لفظ واجبٍ، والجملة الاسمية

لئلا يكون المقصود أنقص من غير المقصود من كل وجه، فأتوا فيه بصفة لتكون كالجابر لما فيه من نقص النكارة (مِثْلُ: ﴿بِالنَّاصِيَةِ ۝١٥ نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ﴾).

(وَيَكُونَانِ ظَاهِرَيْنِ) نحو: «جَاءَنِي زَيْدٌ أَخُوكَ» (وَمُضْمَرَيْنِ) نحو: «الزَّيْدُونَ لَقِيتُهُمْ إِيَّاهُمْ» (وَمُخْتَلِفَيْنِ) ....

جزائية، وقوله: (لِئَلَّا يَكُونَ المَقصُودُ أَنقَصَ مِن غَيرِ المَقصُودِ مِن كُلِّ وَجهٍ) دليل للوجوب، يعني: إنما وجب توصيفه؛ لئلا يكون البدل، الذي هو المقصود بالنسبة أنقص فائدة من غير المقصود، الذي هو المبدل منه من كل وجهٍ؛ لأنه لو كان كذا يكون غير المقصود؛ لكونه معرفة أتم من كل وجه، والبدل مع كونه مقصودًا أنقص من كل وجه من وجوه الإفادة؛ لكونه نكرة محضة، وهذا خلاف المرضي للزوم نقصان المقصود وكمال غير المقصود، (فَأَتَوا) أي: أورد أصحاب اللغة (فِيهِ) أي: في مثل هذا البدل (بِصِفَةٍ) حيث وصفوه بصفة (لِتَكُونَ) ذلك الإيراد (كالجَابِرِ لِمَا) أي: للنقص الذي (فِيهِ) أي: في البدل حال كونه (مِن نَقصِ النَّكَارَةِ) أي: من نقص النكارة المحضة، ولما وصفت النكرة زالت النكارة المحضة، التي هي أنقص الوجوه، ومثله المصنف بالآية؛ ليكون شاهدًا فقال: «مثل» قوله تعالى: «﴿بِالنَّاصِيَةِ﴾» وهو المبدل منه المعرفة «﴿نَاصِيَةٍ﴾» وهو البدل النكرة «﴿كَٰذِبَةٍ﴾» وهذه صفة البدل النكرة.

ثم شرع في مسألة أخرى من مسائل البدل فقال: «ويكونان» أي: المبدل منه والبدل من أي بدل كان «ظاهرين» أي اسمين ظاهرين غير مضمرين (نَحوُ: جَاءَني زَيدٌ أَخُوكَ) هذا مثال لبدل الكل أيضاً، والأمثلة من غيره ظاهرة، «ومضمرين» أي: ويجوز أن يكون المبدل منه والبدل ضميرين غير ظاهرين، سواء كان متكلمين أو مخاطبين أو غائبين، ومثال كونهما ضميرين (نَحوُ: الزَّيدُونَ لَقِيتُهُم إِيَّاهُم) فإن إياهم ضمير بدل من ضمير المفعول المتصل بقوله: لقيتهم، وإنما مثل الشارح بالغائبين لما سيجيء من الاتفاق فيه دون غيره، «ومختلفين» أي: ويجوز أن يكونا مختلفين، بأن يكون أحدهما ظاهرًا والآخر ضميرًا، وذلك يشمل صورتين إحداهما كون المبدل منه ضميرًا، والبدل ظاهرًا

نحو: «أَخُوكَ ضَرَبْتُهُ زَيْدًا»، و«أَخُوكَ ضَرَبَ زَيْدٌ إِيَّاهُ».

(وَلَا يُبْدَلُ ظَاهِرٌ مِنْ مُضْمَرٍ بَدَلَ الْكُلِّ إِلَّا مِنَ الْغَائِبِ، نَحْوُ: «ضَرَبْتُهُ زَيْدًا»)؛ لأن المضمر المتكلم والمخاطب أقوى وأخص دلالة من الظاهر، فلو أبدل الظاهر منهما بدل الكل يلزم أن يكون المقصود أنقص من غير المقصود مع كون مدلوليهما واحدًا، بخلاف بدل البعض والاشتمال والغلط؛ ....

(نَحوُ: أَخُوكَ ضَرَبتُهُ زَيدًا، و) وثانيتهما كونه بالعكس نحو: (أَخُوكَ ضَرَبَ زَيدٌ إِيَّاهُ) فإن إياه، ضمير منفصل منصوب على أنه بدل من: زيدًا، الذي هو الاسم الظاهر.

ثم شرع في مسألة غير جائزة من الصور فقال: «ولا يبدل ظاهرٌ من مضمرٍ بدل الكل» (مِن الكُلِّ) يعني: لا يجوز أن يكون الاسم الظاهر بدلًا من الضمير إذا كان بدل الكل من جميع الضمائر «إلا من الغائب» أي: إلا يجوز أن يبدل الظاهر من الضمير الغائب «مثل: ضربته زيدًا»؛ لأن زيدًا في هذا المثال اسم ظاهر يكون بدلاً من ضمير الغائب في: ضربته، بدل الكل وهو جائز.

ثم شرع الشارح في دليل عدم جواز الإبدال من ضمير المتكلم والمخاطب فقال: (لأنَّ المُضمَرَ المُتَكَلِّمَ وَالمُخَاطَبَ أَقوَى) في المعرفة (وَأَخَصَّ دَلالَةً مِن الظَّاهِرِ) أي: من الاسم الظاهر كما سيأتي في بحث المعرفة، فقوله: أخص دلالة عطف تفسير لقوله: أقوى؛ لأن القوة المعتبرة في باب التعريف بحسب الأخصية، وما هو أخص فهو أقوى، وإذا كان كذلك (فَلَو أُبدِلَ الظَّاهِرُ) أي: ولو جعل الاسم الظاهر بدلاً (مِنهُمَا) أي: من المضمر المتكلم والمخاطب حال كونه (بَدَلَ الكُلِّ يَلزَمُ أَن يَكُونَ المَقصُودُ) الذي هو البدل (أَنقَصَ) لضعفه في التعريف (مِن غَيرِ المَقصُودِ) الذي هو المبدل منه لقوته في التعريف (مَعَ كَونِ مَدلُولَيهِمَا وَاحِدًا) وهذا إشارة إلى وجه تخصيص عدم الجواز في بدل الكل، أي: لكون بدل الكل ما يكون مدلول الأول بعينه يلزم أن يكون كلاهما متساويين في قوة التعريف، كما في التعريف الذي بين ضمير الغائب وبين الاسم الظاهر فإنهما متساويان فيه، (بِخِلافِ بَدَلِ البَعضِ وَالاشتِمَالِ وَالغَلَطِ) فإن البدل في

فإن المانع فيها مفقود؛ إذ ليس مدلول الثاني فيها مدلول الأول، فيقال: «اشْتَرَيْتُكَ نِصْفَكَ، وَاشْتَرَيْتَنِي نِصْفِي، وَأَعْجَبْتَنِي عِلْمُكَ، وَأَعْجَبْتُكَ عِلْمِي، وَضَرَبْتُكَ الْحِمَارَ، وضَرَبْتَنِي الحِمَارَ».

هذه الثلاثة لما لم يكن مدلوله مدلول الأول لا يلزم أن يكونا متساويين كما بينه الشارح بقوله: (فإنَّ المَانِع فِيهَا) أي: الذي يمنع كون الاسم الظاهر بدلاً من المتكلم والمخاطب (مَفقُودٌ) أي: غير موجود؛ (إذ) أي: لأنه (لَيسَ مَدلُولُ الثَّاني فِيهَا) أي: في هذه الثلاثة (مَدلُولَ الأوَّلِ) حتى يكون مانعًا من الإبدال.

ثم شرع في أمثلة كون الاسم الظاهر بدلاً من الضمائر كلها في الأبدال الثلاثة فقال: (فَيُقَالُ) أي: فيجوز أن يقال في بدل البعض (اِشتَرَيتُكَ نِصفَكَ) فنصفك بدل من ضمير المخاطب المنصوب (وَاشتَرَيتَنِي نِصفِي) فنصفي بدل من ضمير المتكلم المتصل المنصوب في: اشتريتني، وهذان المثالان لبدل البعض، (وَ) يقال في بدل الاشتمال (أَعجَبتَنِي عِلمُكَ) فإن علمك مرفوع لفظاً على أنه بدل الاشتمال من ضمير المخاطب (وَأَعجَبتُكَ عِلمِي) فإن علمي مرفوع محلاً في هذا المثال بدل الاشتمال من ضمير المتكلم، (وَضَرَبتُكَ الحِمَارَ) فإن الحمار منصوب لفظاً على أنه بدل غلط من ضمير المخاطب في: ضربتك، (وَضَرَبتَنِي الحِمَارَ) فإن الحمار منصوب لفظاً على أنه بدل غلط من ضمير المتكلم.

* * *

[عطف البيان]

(عَطْفُ الْبَيَانِ: تَابِعٌ) شامل لجميع التوابع (غَيْرُ صِفَةٍ) احترز به عن الصفة (يُوضِحُ مَتْبُوعَهُ) احترز به عن البدل والعطف بالحروف والتأكيد، ولا يلزم من ذلك أن يكون عطف البيان أوضح من متبوعه، بل ينبغي أن يحصل من اجتماعهما إيضاح لم

«عطف البيان»

وهو مبتدأ، وقوله: «تابعٌ» خبره، أي: هذا القول (**شَامِلٌ لِجَمِيعِ التَّوَابِعِ**) من الصفة والعطف والبدل والتأكيد؛ لأنه يصدق على هذه الأربعة أنها توابع، كما يصدق على عطف البيان فيحتاج إلى فصل وإلى قيد حتى يخرج الأربعة فقال: «غير صفةٍ» لأن المقصود من الصفة دلالته على معنى في متبوعه، وعطف البيان ليس كذلك؛ لأن المقصود منه إيضاح متبوعه سواء كان معنى فيه أو لا، ولذا (**اِحتَرَزَ**) أي: المصنف (**بِهِ**) أي: بقوله: غير صفة (**عَنِ الصِّفَةِ**) ولما كان البدل والتأكيد والعطف بالحروف أيضاً توابع غير الصفة ودخلت في التعريف وأراد المعرف إخراج هذه الثلاثة منه فقال: «يوضح متبوعه» وهذه الجملة الفعلية صفة بعد صفة لقوله: تابع، يعني: تابع غير صفة يوضح ذلك التابع متبوعه، كما قال الشارح (**اِحتَرَزَ**) أي: المصنف (**بِهِ**) أي: بقوله: يوضح متبوعه (**عَنِ البَدَلِ**) لأن المقصود بالنسبة دون متبوعه (**وَالعَطفِ**) أي: احترز عن العطف (**بِالحُرُوفِ**) لأنه تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه (**وَالتَّأكِيدِ**) لأنه يقرر أمر متبوعه لا أنه يوضحه.

ولما تبادر إلى الوهم أن عطف البيان لكون المقصود منه إيضاح المتبوع يلزم أن يكون أوضح منه فيلزم خروج بعض مواده عن التعريف أراد الشارح أن يدفع هذا الوهم فقال: (**وَلا يَلزَمُ مِن ذَلِكَ**) أي: من كون عطف البيان لإيضاح المتبوع (**أَن يَكُونَ عَطفُ البَيَانِ أَوضَحَ مِن مَتبُوعِهِ**) لكون الاستقراء شاهدًا على أن بعض صوره ليس بأوضح من متبوعه، (**بَل يَنبَغي**) في عطف البيان (**أَن يَحصُلَ مِن اجتِمَاعِهِمَا**) أي: من اجتماع التابع المتبوع (**إِيضَاحٌ لَم**

يحصل من أحدهما على الانفراد، فيصح أن يكون الأول أوضح من الثاني (مِثْلُ: «أَقْسَمَ بِاللهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ») ... ...

فـ«أبو حفص» كنية أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه، و«عمر» عطف بيان له.

وقصته: أنه أتى أعرابي إلى عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه فقال: إن أهلي بعيد وإني على ناقة دبراءَ عجفاءَ نقباءَ، واستحمله، ....

يَحصُل) ذلك الإيضاح (مِن أَحَدِهِمَا عَلَى الانفِرَادِ) أي: لم يحصل من التابع على الانفراد أو من المتبوع على الانفراد، وإذا لم يلزم الأوضحية (فَيَصِحُّ أَن يَكُونَ الأَوَّلُ) أي: المتبوع (أَوضَحَ مِن الثَّاني) أي: من التابع، مثاله: «مثل» قول الأعرابي:

«أقسم بالله أبو حفصٍ عمر»

(فأَبُو حَفصٍ) أي: الذي يكون فاعلاً لـ: أقسم، (كُنيَةُ أَمِيرِ المُؤمِنِينَ عُمَرَ بِنِ الخَطَّابِ ـ رَضِيَ اللهُ عَنهُ ـ وَعُمَرُ) بالرفع (عَطفُ بَيَانٍ لَهُ) أي: لقوله أبو حفص، لأن عمر تابع غير صفة؛ لعدم دلالته على المعنى لكونه علمًا، وهو أيضاً يوضح قوله: أبو حفص ببيان اسمه العلم، فحصل من اجتماعهما إيضاح لم يحصل من أبي حفص على الانفراد؛ لشموله لعمر وغيره، ولا من عمر على الانفراد أيضاً؛ لأنه شامل لعمر الذي ليس كنيته أبا حفص، ثم شرع الشارح في سبب الورود فقال: (وَقِصَّتُهُ) أي: قصة سبب ورود هذا الكلام (أَنَّهُ) أي: الشأن (أَتَى أَعرَابيّ إِلَى عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ -رَضِيَ اللهُ تَعَالى عَنهُ-) أي: في وقت خلافته (فَقَالَ) أي: الأعرابي على سبيل الاشتكاء (إِنَّ أَهلِي) أي: وطني الذي فيه أهلي (بَعِيدٌ) عن هذا المحل (وَإِنّي عَلَى نَاقَةٍ) أي: راكب على ناقة (دَبرَاءَ) مشتق من الدبر، وهو علة في البعير فسره العصام بقوله: ريش پشت، وهي على وزن حمراء صفة لناقة (عَجفَاءَ) وهي صفة أخرى لها أي: يقال لها لاغر، (نَقبَاءَ) وأيضًا هي صفة لها وهي مؤنث أنقب مشتق من النقب، وهي علة الجرب يكون في الدواب، كذا في «القاموس» (وَاستَحمَلَهُ) هذا تضرع بصيغة الأمر أي:

فظنه كاذبًا، فلم يحمله، فقال: والله ما نقبة الناقة ولا دبرت، فانطلق الأعرابي، فحمل بعيره، ثم استقبل البطحاء، وجعل يقول وهو يمشي خلف بعيره:

أَقْسَمَ بِاللهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرْ ... مَا مَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ وَلَا دَبَرِ

اغْفِرْ لَهُ اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ فَجَرَ ... ...

وعمر مقبل من أعلى الوادي، فجعل إذا قال: «اغْفِرْ لَهُ اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ فَجَرَ»،

أعطني ناقة قوية توصلني إلى أهلي، ولما قال له الأعرابي: (**فَظَنَّهُ**) أي: ظن عمر - رضي الله تعالى عنه - هذا الأعرابي أو كلامه (**كَاذِبًا**) أي: على خلاف الواقع (**فَلَم يَحمِلهُ**) أي: فلم يعطه عمر ناقة، بناء على ظنه (**فَقَالَ**) أي: عمر - رضي الله تعالى عنه - على طريق القسم بناء على ظنه الغالب (**وَاللهِ مَا نَقِبَةُ النَّاقَةِ**)، أي: ليس بها علة النقب كما زعمت (**وَلَا دَبِرَت**) أي: ولا بها علة الدبر، ولما آيس الأعرابي (**فانطَلَقَ الأعرَابي**) أي: ذهب مأيوسًا (**فَحَمَلَ بَعِيرَهُ**) أي: حمل ما له من الزاد وغيره على بعيره (**ثُمَّ استَقبَلَ البَطحَاءَ**) أي: توجه إلى الوادي، الذي فيه حصباء صغار أو إلى الوادي المسمى بالبطحاء، (**وَجَعَلَ يَقُولُ**) أي: شرع في أن يقول (**وَهُوَ**) والحال أن الأعرابي لم يركب عليها بل (**يمشي خلف بعيره**:

أقسم بالله أبو حفصٍ عمر ... ما مسها من نقبٍ ولا دبر)

وقوله: ما مسها جواب للقسم، (**اِغفِر لَهُ اللَّهُمَّ اِن كَانَ فَجَر**) وهذا اعتذار للأعرابي من طرف عمر - رضي الله عنه - يعني: يا رب اغفر لعمر - رضي الله عنه - إن حلف هذا الحلف كاذبًا؛ لأنه يكون حينئذٍ يمينًا غموسًا من الكبائر فيكون فاجرًا به.

واعلم أنه ليس في الواقع من طرف عمر - رضي الله عنه - فجور؛ لأنه يمين على ظنه فيكون يمينًا لغوًا لا يؤاخذ به، ولذا قال الأعرابي الأديب إن كان فجر، يعني: أن عمر - رضي الله عنه - مع ظهور عدالته وشفقته لا يحلف كاذبًا، ولو فرض إنه كذب فاغفر فجوره، (**وَعُمَرُ مُقبِلٌ مِن أَعلَى الوَادِي**) في مكان يسمع مقالته (**فَجَعَلَ**) أي: فشرع عمر (**إِذَا قَالَ**) الأعرابي (**اِغفِر لَهُ اللَّهُمَّ إن كانَ فَجَر**)

قال: اللهم صدق صدق حتى التقيا»، فأخذ بيده، فقال: «ضع عن راحلتك»، فوضع فإذا هي نقبة عجفاء، فحمله على بعيره وزوّده وكساه.

(وَفَصْلُهُ) أي: فرقه مِنَ الْبَدَلِ لَفْظًا أي: من حيث الأحكام اللفظية واقع (فِي مِثْلِ:

«أَنَـا ابْـنُ التَّـارِكِ الْبَـكْـرِيِّ بِـشْـرٍ») ... ...

فإن قولك: «بشر» ....

أي: في وقت قوله هذا (قَالَ) عمر ـ رضي الله عنه ـ: (اللَّهُمَّ صَدَقَ صَدَقَ) كرره لاهتمامه أي: اللهم صدق الأعرابي يعني: تقبل اعتذاره من طرفي، وهذا بناء على كمال تقواه وتنزهه ثم نزل من أعلى الوادي إلى مكان الأعرابي (حَتَّى التَقَيَا) أي: التقى عمر والأعرابي (فَأَخَذَ) عمر (بِيَدِهِ) أي: بيد الأعرابي تلطفًا به، (فَقَالَ) عمر ـ رضي الله عنه ـ متفحصًا عن حال الناقة ومتطلبًا لصدقه (ضَع) أمر من: وضع (عَن رَاحِلَتِكَ) أي: انزل ما عليها من الحمل (فَوَضَعَ) أي: الأعرابي امتثالاً لأمره (فإِذَا هِيَ نَقِبَةٌ) أي: الناقة ناقة نقباء (عَجفَاءُ) على ما أخبر به (فَحَمَلَهُ عَلَى بَعِيرِهِ) أي: فأعطاه بعير نفسه (وَزَوَّدَهُ) وأعطاه زادًا (وَكَسَاهُ) وأعطاه كسوة.

ثم أراد المصنف أن يبين الفرق اللفظي بين تركيب يجوز فيه كون الاسم عطف بيان وبين تركيب لا يجوز كونه بدلاً، فقال: «وفصله» أي: فصل عطف البيان ثم فسر الشارح معنى الفصل بقوله: (أَي: فَرَّقَهُ) وقوله: (مِن البَدَلِ) متعلق بالفصل (لَفظًا) وتفسير الشارح بقوله: (أَي: مِن حَيثُ الأَحكَامُ اللَّفظِيَّةُ) يدل على أن قوله: لفظاً تمييز من الذات المقدرة في إضافة الفصل إلى الضمير، أي: فصل شيء من عطف البيان، وهو لفظه لكن لما لم يكن من فرق اللفظ فائدة فسره بقوله: أي من حيث الأحكام اللفظية، يعني: الفرق بينهما من حيث إن الحكم النحوي الذي يجوز في عطف البيان لا يجوز في البدل، وقول الشارح: (وَاقِعٌ) إشارة إلى أن قوله: وفصله، مبتدأ وخبره: في مثل: أنا ابن، بأن يكون ظرفًا مستقرا، ومتعلقه: واقع «في مثل: أنا ابن التارك البكري بشرٍ» ثم أشار إلى بيان الفرق فقال: (فإِنَّ قَولَكَ: بِشرٍ) بالجر

إن جعل عطف بيان للبكري جاز، وإن جعل بدلًا منه لم يجز؛ لأن البدل في حكم تكرير العامل، فيكون التقدير: «أنا ابن التارك بشر»، وهو غير جائز، كما ذكرنا فيما سبق في «الضَّارِبُ زَيْدٌ»، وآخره:

.... عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وُقُوعَا

(إن جُعِلَ عَطفَ بَيَانٍ للبَكرِي) أي: الذي جعل مضافًا إليه: التارك (جَازَ) أي: جاز كونه عطف بيان من البكري وهذا حكمه اللفظي، الذي يجوز في عطف البيان، وهو أنه لا يشترط جواز إقامته مقام متبوعه، (وَإن جُعِلَ) أي: إن جعل لفظ: بشرٍ، في هذا التركيب (بَدَلًا مِنهُ) أي: من البكري (لَم يَجُز) أي: لم يجز كونه بدلاً، وهذا حكمه اللفظي الذي لا يجوز في البدل؛ لأن جواز إقامة البدل مقام المبدل منه شرط فيه، وحاصله: أن كل تركيب يجوز فيه إقامته مقامه جائز، وكل تركيب لا يجوز هذا لم يجز كما بينه الشارح بقوله: (لأنّ البَدَلَ) أي: إنما لم يجز أن يكون بدلاً؛ لأن البدل يكون (في حُكمِ تَكرِيرِ العَامِلِ) وهو لفظ التارك ههنا (فَيَكُونُ التَّقدِيرُ) أي: تقدير البدل مقام المبدل منه (أَنَا ابنُ التَّارِكِ بَشرٍ، وَهُوَ) أي: تركيب التارك بشر (غَيرُ جَائِزٍ، كَمَا ذَكرنا فِيمَا سَبَقَ) أي: في بحث الإضافة.

وقوله: (في الضَّارِبِ زَيدٍ) بدل من قوله: فيما سبق، أي: ذكرنا في بحث الإضافة بأن تركيب الضارب زيد، لا يجوز وهو كون المضاف صفة معرفًا باللام وكون المضاف إليه اسمًا مجردًا عن اللام وكونه مضافًا بإضافة لفظية؛ لأن شرطًا جواز الإضافة اللفظية وجود التخفيف اللفظي في المضاف فقط، أو في المضاف إليه فقط، أو في كليهما وفي هذا التركيب لم يوجد التخفيف فيهما؛ وذا لا يجوز، ثم إن هذا المصراع للأسدي أراد إظهار شجاعته، ثم أراد الشارح أن يذكر مصراعه الثاني؛ ليظهر معنى الأول فقال: (وَآخِرُهُ) أي: آخر البيت قوله: (عَلَيهِ الطَّيرُ تَرقُبُهُ وُقُوعًا) اعلم أن التارك اسم فاعل من: ترك يترك، من باب: نصر ينصر، وترك يكون بمعنى: ودع فيكون فعلاً تاما متعديا، وبمعنى صير فيكون فعلاً ناقصًا.

و«عليه الطير» ثاني مفعولي «التارك» هذا إن جعلناه بمعنى المصير، وإلا فهو حال، وقوله: «ترقبه» حال من «الطير» إن كان فاعلًا لـ«عليه»، وإن كان مبتدأ فهو حال من الضمير المستكن في «عليه»، و«وقوعًا» جمع «واقع» حال من فاعل «ترقبه»، أي: واقعة حوله مترقبة لإزهاق ....

ولما احتمل ههنا المعنيان أراد الشارح أن ينبه عليهما، وعلى إعرابه في كل من المعنيين فبين أولاً على تقدير كونه من الأفعال الناقصة فقال:

(وَعَلَيهِ الطَّيرُ ثَاني مَفعُولَي التَّارِكِ) يعني: على تقدير كون التارك بمعنى المصير أي: بمعنى جعل يكون قوله: البكري مفعوله الأول، ويكون عليه خبرًا مقدمًا، والطير مبتدأ مؤخرًا والجملة منصوبة المحل على أنها مفعول ثانٍ له، والمعنى: أنا ابن الرجل الذي هو جاعل البكري عليه الطير (هَذَا) أي: هذا الإعراب وهو كونه مفعولاً ثانيًا (إن جَعَلنَاهُ) أي: إن جعلنا لفظ التارك (بمَعنَى المَصِيرِ وَإلَّا) أي: وإن لم نجعل قوله: التارك بمعنى المصير بل جعلناه بمعنى الوادع، (فَهُوَ) أي: فتركيب عليه الطير (حَالٌ) من مفعول التارك وهو البكري المضاف إليه، وهذا يحتمل وجهين: أحدهما أن يكون عليه ظرفًا مستقرا حالاً، والطير بالرفع فاعل له، والآخر أن يكون عليه خبرًا مقدمًا والطير مبتدأ مؤخرًا والجملة الاسمية حال منه بالضمير فقط على ضعف، نحو: كلمته فوه إلى في، وإلى الوجهين أشار بقوله: (وَقَولُهُ: تَرقُبُهُ) أي: جملة ترقبه وهو مضارع من الترقب وهو الانتظار، وأصله: تترقب بتاءين فحذفت إحداهما، وهي (حَالٌ مِن الطَّيرِ إن كَانَ) لفظ الطير مرفوعًا حال كونه (فَاعِلاً لِـ: عليهِ) وهو الوجه الأول فالمعنى: أنا ابن الرجل الذي ترك البكري، والحال أن عليه الطير مترقبًا، ثم أشار إلى الإعراب على الوجه الثاني، فقال: (وَإِن كَانَ) أي: لفظ الطير (مُبتدأً فَهُوَ) أي: تركيب ترقبه (حَالٌ مِن الضّميرِ المُستَكِنِّ في: عَلَيهِ) أي: الضمير الذي انتقل من المتعلق المحذوف فكان فاعلاً للظرف المستقر (وَوُقُوعًا) أي: وقوله: وقوعًا (جَمعُ وَاقِعٍ) كالشهود جمع شاهد (حَالٌ مِن فَاعِلِ تَرَقُبَهُ، أي) الطيور مترقبة حال كونها في الترقب (وَاقِعَةً حَولَهُ) أي: حول البكري (مُتَرَقِّبَةً) ومنتظرة (لإزهَاقِ) أي: لإخراج

روحه؛ لأن الإنسان ما دام به رمق، فإن الطير لا تقربه. وأما الفرق المعنوي بينهما فقد تبين فيما سبق.

والمراد بمثل: «أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبِكْرِيِّ بِشْرٍ»: كل ما كان عطف بيان للمعرف باللام الذي أضيف إليه الصفة المعرفة باللام نحو: «الضَّارِبُ الرَّجُلِ زَيْد»،

(رُوحِهِ) وقوله: (لأَنَّ الإنسَانَ مَا دَامَ فِيهِ رَمَقٌ) أي: علامة حياة (فإنَّ الطَّيرَ لا تَقرَبُهُ) توجيه ودليل لتعبيره بالترقب والانتظار؛ لأنه لو كان ميتًا لـ: وقعن عليه؛ لأجل الأكل ولكن لما ترقبن علم أنه لم يمت بعد، ولا يخفى ما في هذا البيت من إظهار شجاعة أبيه والافتخار بالانتساب إليه، وفهم أن أعوان البكري جبناء كمثله حتى لم يقدروا على التقرب لتخليصه ومحافظته.

ولما قيد المصنف الفرق بقوله لفظاً وفهم منه أن له فرقًا معنويا أيضاً أراد الشارح بيانه فقال: (وَأَمَّا الفَرقُ المَعنويُّ بَينَهُمَا) أي: بين عطف البيان والبدل (فَقَد تَبَيَّنَ) أي: ظهر (فِيمَا سَبَقَ) أي: في تعريفهما بأن البدل تابع مقصود بالنسبة وعطف البيان ليس كذلك، ثم أراد الشارح أن يبين وجه الشبه بين عطف البيان في تركيب إنا ابن التارك البكري، وبين عطف البيان الذي يكون مثالهما فقال: (وَالمُرَادُ) أي: مراد المصنف (بِمِثلِ: أنا ابنُ التَّارِكِ البَكرِيّ بِشرٍ، كُلُّ مَا) أي: كل لفظ (كَانَ عَطفَ بَيَانٍ) كلفظ بشر من الألفاظ التي ليست فيها الألف واللام (للمُعَرَّفِ باللّام) كلفظ البكري (الَّذِي أُضِيفَ إِلَيهِ) أي: إلى ذلك المعرف باللام (الصِّفَةُ المَعرِفَةُ باللّامِ) ومثال هذا (نَحوُ: الضَّارِبُ الرَّجُلِ زَيدٍ) حيث جعل زيد عطف بيان من الرجل المعرف باللام، الذي أضيف إليه صفة الضارب المعرف باللام فيجوز أن يكون زيد عطف بيان من الرجل، فلا يجوز أن يكون بدلاً منه، وهذا البيان مراد المصنف مما هو ظاهر من تركيبه، حيث خصص الفرق بمثل هذا البيت؛ فيكون المراد بالمثل هو إفراد هيئة هذا التركيب، أعني: تركيب التارك البكري بشر، يريد به ما هو مثله في تلك الهيئة.

ثم أراد الشارح أن يبين أنه يجوز توجيه مراد المصنف بوجه هو أعم من هيئة

ويمكن أن يراد به ما هو أعم من هذا الباب، أي: كل ما خالف حكمه إذا كان عطف بيان حكمه إذا كان بدلًا، فيتناول صورة النداء أيضًا، فإنك تقول: «يَا غُلَامُ زَيْدٌ وَزَيْدًا» بالتنوين مرفوعًا، حملًا على اللفظ، ومنصوبًا حملًا على المحل إذا جعلته عطف بيان، و«يَا غُلَامُ زَيْدُ» ـ بالضم ـ ....

هذا التركيب فقال: (وَيُمكِنُ) أي: لا يمتنع (أن يُرادَ بِهِ) أي: بقوله في مثل: أنا ابن التارك. . .الخ (مَا) أي: التوجيه الذي (هُوَ) أي: هذا التوجيه (أَعَمُّ مِن هَذَا البَابِ) أي: من باب الضارب الرجل زيد يعني: من هذه الهيئة (أي: كُلُّ مَا خَالَفَ حُكمَهُ) وهذا تفسير لما هو أعم، أي المراد في مثل:

أنا ابن التارك البكري بشرٍ

كل لفظ خالف حكم ذلك اللفظ من الجواز، (إِذَا كَانَ) ذلك اللفظ (عَطفَ بَيَانٍ) أي: وقت كونه عطف بيان، وقوله: (حُكمُهُ) مفعول خالف أي: خالف حكم كونه عطف بيان حكم ذلك اللفظ، (إِذَا كَانَ بَدَلاً) أي: حكم وقت كونه بدلًا، بأن يجوز كونه عطف بيان ولا يجوز كونه بدلاً، سواء كان في مثل التركيب الذي ذكره أولاً فإذا أريد به هذا (فَيَتَنَاوَلُ) أي: فيشمل قول المصنف، وفصله من البدل الخ (صُورَةَ النِّداءِ أَيضاً) أي: كما يتناول صورة الإضافة (فَإِنَّكَ تَقُولُ: يَا غُلامُ زَيدٌ وَزَيدًا) فقوله: يا غلام منادى مبني على ما يرفع به وهو الضم، لأنه نكرة قصد معينًا، وزيد يجوز أن يكون عطف بيان منه، وأن يكون بدلاً منه، فإن كان عطف بيان يجوز أن يكون بالرفع حملاً على لفظه، وبالنصب حملاً على محل المنادى كما سبق في بحث المنادى كما قال: (بالتَّنوِينِ مَرفُوعًا؛ حَملًا عَلَى اللَّفظِ) أي: لفظ المنادى (وَمَنصُوبًا حَملًا عَلَى المَحَلِّ) أي: على محل المنادى وهو النصب بالمفعولية (إِذَا جَعَلتَهُ) أي: يجوز هذا إذا جعلت لفظ زيد (عَطفَ بَيَانٍ) وهو حكم عطف البيان حيث قال المصنف في بحث المنادى: وتوابع المنادى المبني المفردة من التأكيد والصفة وعطف البيان الخ، ترفع حملاً على لفظه وتنصب حملاً على محله، هذا حكم كونه عطف بيان وهو مخالف لحكم كونه بدلاً حيث قال: (وَيَا غُلامُ زَيدُ، بالضَّمِّ) من غير تنوين

إذا جعلته بدلًا ، والمعنى الأول أظهر ، والثاني أفيد وغيره كما عرفت.

ولا نصب (إِذَا جَعَلتَهُ بَدَلاً) أي : إذا جعلت زيد بدلًا من الغلام يكون حكمه الضم ؛ لأن حكم كونه بدلاً حكم المنادى المستقل وهو الضم على ما يرفع به فقط ، حيث قال في بحث المنادى أيضاً ، والبدل والمعطوف غير ما ذكر حكمه حكم المنادى لمستقل ، ثم بين أحكام التوجيهين فقال : (وَالمَعنَى الأَوَّلُ) أي : تخصيص مراده بمثل هذا التركيب (أَظهَرُ) من المعنى الثاني فوجه أظهرية أن المصنف لم يقل نحو : أنا ابن التارك ، بل قال في مثل : أنا ابن التارك ، فالمتبادر من ذكر المثل ومن إضافته إلى هذا التركيب أن مراده تخصيص ولم يكن دلالته على التعميم ممنوعًا ، لكنه وجه ظاهر مرجوح ، (وَالثَّاني) أي : توجيه مراده إلى التعميم (أَفيَدُ) أي : أكثر فائدة من الأول وجه الأفيدية أن الثاني شامل إلى صور أخرى من المنادى ، (وَغَيرُهُ كَمَا عَرَفتَ).

* * *

[المبني]

(الْمَبْنِيُّ) أي: الاسم المبني، وهذا الحد لا يصح إلا لمن يعرف ماهية المبني على الإطلاق، ولا يعرف الاسم المبني؛ إذ أو لو لم يعرفها لكان تعريفًا للمبني بالمبني؛ لأنه ذكر في حد المبني لفظ المبني(مَا نَاسَبَ) أي: اسم ناسب ....

«المبني»

ولما كان المبني من أقسام الاسم فسره الشارح بقوله: **(أي: الاسمُ المَبنيّ)** يعني: لا المبني المطلق **(وَهَذَا الحَدُّ)** أي: حد المبني بما سيذكره **(لا يَصِحُّ)** أي: الحد **(إلّا لِمَن يُعرِّفُ مَاهِيةِ المَبني عَلَى الإطلاقِ)** أي: سواء كان اسمًا مبنيا أو فعلاً مبنيا أو حرفًا حتى لا يكون التعريف تعريفًا بالمجهول **(وَلا يُعَرِّفُ)** أي: لا يصح إلا لمن لا يعرف **(الاسمَ المَبني)** لأنه لو عرفه يكون تعريفًا للعارف بما يعرفه، وهو منافٍ للمقصود من التعريف، وإنما يصح لمن يعرفه ماهية المبني المطلق **(إذ)** أي: لأنه **(أَو لَو يُعَرِّفُهَا)** أي: لو لم يعرف ماهية المبني على الإطلاق؛ **(لَكَانَ)** أي: هذا الحد **(تَعرِيفًا للمَبني)** أي: الاسم المبني المجهول **(بالمَبنِي)** المطلق المجهول وهو باطل، فثبت أن هذا تعريف لمن يعرف المبني المطلق، وإنما يكون هذا تعريفًا للمبني بالمبني؛ **(لأَنّهُ)** أي: المصنف **(ذَكَرَ في حَدِّ المَبني)** أي: في حد الاسم المبني **(لفظ المبني)** حيث قال: ما ناسب مبني الأصل، فقوله: وهذا الحد الخ، جواب السؤال الوارد على تفسير الشارح بقوله: أي الاسم المبني، تقديره: إن هذا التعريف باطل؛ لأنه تعريف للاسم المبني بالمبني وهو تعريف الشيء بالمجهول، وذا لا يصح، فأجاب: بأنه لا نسلم أنه تعريف الشيء بالمجهول؛ لأنه تعريف بالنسبة إلى من يعرف المبني المطلق.

«ما ناسب» **(أي: اسمٌ نَاسَبَ)** فقوله: اسم تفسير لـ: ما، وهو جنس شامل للمعرب والمبني، وقوله: ناسب فصل يخرج المعرب؛ لأنه لم يناسب فقرينة

(مَبْنِيِّ الْأَصْلِ) وهو: الحرف، والفعل الماضي، والأمر بغير اللام. والمراد بالمشابهة المنفية في تعريف المعرب هو هذه المناسبة.

تخصيص الموصول بالاسم وتفسيره به سياق الكلام، وهو ذكر مبني الأصل بعده «مبني الأصل» وهو مفعول ناسب فإضافة المبني إلى الأصل، إما بيانية والتقدير المبني الذي هو الأصل كما هو مرضي الشارح، أو إضافته لامية، كما هو مرضي عصام الدين؛ لأنه رد كلام الشارح فيما قبل بأن الإضافة البيانية، إنما تصح إذا كان بين المضاف والمضاف إليه عموم من وجه، وههنا ليس كذلك؛ لأن المبني أعم مطلقًا من الأصل فيكون من قبيل إضافة الأعم المطلق إلى الأخص المطلق، وهو الإضافة اللامية كيوم الأحد، ورد بأن هذا الشرط إنما هو في الإضافة البيانية الاصطلاحية، وهذا ليس كذلك؛ لأنه إضافة بيانية لغوية، ويمكن رده بأنا لا نسلم أن بينهما عمومًا مطلقًا، وإنما يكون لو كان المراد بالمبني هو المبني المقيد بالأصل وليس كذلك، بل يجوز أن يراد به المبني المطلق فحينئذٍ يكون المبني أصلاً وغير أصل، والأصل أيضاً يكون مبنيا وغير مبني (**وَهُوَ**) أي: المبني الأصل (**الحَرْفُ**) بجميع أقسامه (**وَالفِعلُ المَاضِي**) بجميع صيغه (**وَالأمرُ بِغَيرِ اللَّامِ**) عند البصريين (**وَالمُرَادُ بالمُشَابَهَةِ المَنفِيَّةِ في تَعرِيفِ المُعرَبِ**) وهو قوله: فالمعرب المركب الذي لم يشبه مبني الأصل، (**هُوَ هَذِهِ المُنَاسَبَةُ**) حيث فسر الشارح قوله: لم يشبه، بقوله: لم يناسب، وهذا جواب للسؤال المقدر، وهو أنه لا تقابل بين تعريف المعرب وبين تعريف المبني؛ لأن المنفي في تعريف المعرب هو المشابهة، والمثبت في تعريف المبني المناسبة فلا تقابل بينهما، فأجاب بأن المراد بالمشابهة المنفية الخ، وإنما فسر المشابهة المنفية في تعريف المعرب؛ لأن المشابهة هي المشاركة في الكيف، والمناسبة أعم منه مطلقًا فمفهوم المعرب هو عدم المشابهة وهو نقيض الأخص المطلق، ومفهوم المبني هو المناسبة، وهو عين الأعم المطلق وعين الأخص عام من وجه من عين الأعم الأهم المطلق، فيلزم أن يكون بعض المعرب مبنيا، وبعض المبني معربًا، وهو باطل؛ لأنه مستلزم

ولقد فصل صاحب المفصل هذه المناسبة بأنها إما بتضمن الاسم معنى مبني الأصل مثل: «أَيْنَ»، فإنه يتضمن معنى همزة الاستفهام، أو شبهه له كالمبهمات، فإنها تشبه الحروف في الاحتياج إلى الصلة أو الصفة أو غيرهما، أو وقوعه موقعه كـ«نَزَالِ» فإنَّهُ وَاقِعٌ مَوقِعَ اِنزِل، ....

لبطلان التعريفين طردًا وعكسًا، وأما إذا فسر المشابهة بالمناسبة فيكونا بينهما تباينٌ كلي فلا محذور.

ثم نقل الشارح تفسير المناسبة من صاحب «المفصل»، وأثبت به وجه تفسيره المشابهة المنفية بالمناسبة، ولذا أورده على طريق النقل فقال: **(وَلَقَد فَصَّلَ صَاحِبُ «المُفَصَّلِ» هَذِهِ المُنَاسَبَةَ)** أي: المناسبة المذكورة في تعريف المبني **(بأَنَّهَا)** أي: مناسبة الاسم المبني لمبني الأصل من الأمور الثلاثة **(إِمَّا)** حاصلة **(بِتَضَمُّنِ الاسم)** أي: الاسم الذي يصدق عليه حد المبني **(مَعنَى مَبنيّ الأصلِ)** فيصدق عليه أنه ناسب مبني الأصل **(مِثلُ: أَينَ، فَإِنَّهُ)** أي: فإن أين اسم مبني **(يَتَضَمَّنُ مَعنَى هَمزَةِ الاستِفهَامِ)** لأن أين، مركب من الظرف والاستفهام، فالاستفهام جزء معناه فيكون متضمنًا لمعنى همزة الاستفهام التي هي مبني الأصل؛ لكونها حرفًا تضمن الكل للجزء فيحصل بينهما مناسبة بالكلية والجزئية، **(أَو شِبهِهِ)** عطف على قوله: بتضمن أي: المناسبة إما بشبه الاسم المبني **(لَهُ)** أي: لمبني الأصل **(كَالمُبهَمَاتِ)** من الموصولات وأسماء الإشارات والمضمرات، **(فإِنَّهَا)** أي: فإن كل ذلك من المبهمات **(تُشبِهُ الحُرُوفَ في الاحتِيَاجِ إِلَى الصِّلَةِ)** كما أن الموصول يحتاج إلى الصلة في تعيين معناه **(أَو الصِّفَةِ)** عطف على قوله: إلى الصلة، كما أن الموصوف من المبهمات يحتاج إلى الصفة في تعيين معناه نحو: مررت بمن هو زيد؟ وكذا احتاج أسماء الإشارات إلى الصفة **(أَو غَيرِهِمَا)** أي: أو يحتاج إلى غير الصلة والصفة من الاحتياج إلى المرجع في المضمرات، **(أَو وُقُوعِهِ)** بالجر عطف أيضاً على قوله: بتضمن أي: المناسبة إما حاصلة بوقوع الاسم المبني **(مَوقِعَهُ)** أي: موقع مبني الأصل **(كَنَزَالِ)** من أسماء الأفعال **(فإِنَّهُ)** أي: لفظ نزال **(وَاقِعٌ مَوقِعَ اِنزِل)** لأن

أو مشاكلته للواقع موقعه كـ«فَجَارِ» أو ووقوعه موقع ما أشبهه كالمنادى المضموم، فإنه واقع موقع كاف الخطاب المشابهة للحرف في نحو: «أَدْعُوكَ»، أو إضافته إليه كقوله تعالى: ﴿مِنْ عَذَابِ يَوْمِئِذٍ﴾ فيمن قرأ بالفتح ....

قولهم: نزال بيتًا مثلاً في موقع قولهم: انزل بيتًا، فانزل أمر بغير اللام وهو مبني الأصل، (أَو مُشَاكَلَتِهِ) أي: المناسبة إما حاصلة بمشاكلة الاسم المبني (للوَاقِعِ) أي: للاسم الواقع (مَوقِعَهُ) أي: موقع مبني الأصل (كَفَجَارِ) لأنها وإن لم تكن بمعنى الأمر؛ لكونها بمعنى: يا فاجرة، لكنها مشاكلة لـ: نزال الذي هو واقع موقع: انزل (أَو وُقُوعِهِ) أي: أو المناسبة حاصلة بوقوع الاسم المبني (مَوقِعَ مَا) أي: موقع الاسم الذي (أَشبَهَهُ) أي: أشبه مبني الأصل، وذلك (كالمُنَادَى المَضمُومِ) أي: كالمنادى الذي يبنى على الضم، وهو الاسم المفرد إذا كان معرفة نحو: يا زيد (فإِنَّهُ) أي: فإن علة بنائه (وَاقِعٌ مَوقِعَ كَافِ الخِطَابِ) لكونه منصوب المحل على أنه مفعول لـ: ادعو، ولو قدر إظهاره يكون: ادعوك، وقوله: (المُشَابِهَةِ) بالجر صفة الكاف في كاف الخطاب، وقوله: (للحَرفِ) متعلق بالمشابهة أي: المنادى المضموم واقع موقع الكاف الاسمي، في كونهما مفعولين منصوبين والكاف الاسمي الذي هو الضمير مشابه للكاف الحرفي الذي في ذلك؛ لأن الكاف المتصل باسم الإشارة حرف عماد مبني الأصل والكاف في نحو: ادعوك كاف اسمية ليست بمبني الأصل بل مشابهة للمبني الأصل الذي هو كاف ذلك، والمنادى المضموم واقع موقع الكاف الاسمية المشابهة لكاف ذلك الحرفية التي هي مبني الأصل والواقع موقع المشابهة للمبني الأصل واقع موقع مبني الأصل بالواسطة، وقوله: (في نَحوِ: أَدعُوكَ) متعلق بقوله: واقع (أَو إِضَافَتِهِ) أي: المناسبة إما بإضافة الاسم الذي أريد بناؤه (إِلَيهِ) أي: إلى مبني الأصل، (كَقَولِهِ تَعَالى: ﴿مِنْ عَذَابِ يَوْمِئِذٍ﴾) وإنما يكون مثالاً (فِيمَن) أي: في مذهب القارئ الذي (قَرَأَ) أي: قرأ لفظ: يومئذ (بالفَتحِ) أي: بفتح الميم وأما في مذهب من قرأ بالجر فهو عنده معرب فوجه من قرأ بالفتح، أن لفظ يوم مجرور بالإضافة؛ لإضافة العذاب إليه، لكنه لما كان مضافًا إلى الظرف المبني

(أَوْ وَقَعَ غَيْرَ مُرَكَّبٍ) مع غيره على وجه يتحقق معه عامله، فعلى هذا المضاف من المركبات الإضافية المعدودة كـ«غلام زيدٍ، وغلام عمرٍو، وغلام بكرٍ» مبني،

الذي هو إذ، الذي هو مضاف إلى جملة كان كذا وعوض عنها التنوين كان لفظ: اليوم مبنيا على الفتح، ومجرورا محلا، أقول: وفيه تساهل؛ لأن لفظ اليوم ليس بمضاف إلى مبني الأصل بل مضاف إلى الظرف الذي هو من الأسماء التي أصلها الإعراب، ولعل مراده أنه مناسب بإضافته إلى المضاف إلى مبني الأصل، أعني: بالواسطة فافهم.

ولما فرغ المصنف من النوع الأول للمبني شرع في تعريف النوع الثاني منه فقال: «أو وقع» أي: المبني ما وقع «غير مركبٍ» أي: وقع حال كونه غير مركب أو صار غير مركب إن كان وقع بمعنى: صار، والحاصل: أن قوله: غير مركب منصوب إما على الحالية من فاعل وقع، أو على أنه خبره المنصوب، ولما كان المراد بالمراد بالمركب المثبت في تعريف المعرب المركب مع عامله على وجه يتحقق مع عامله كان المراد بالمركب المنفي ههنا عدم ذلك المركب، فأراد الشارح تفسيره فقال: (مَعَ غَيرِهِ) أي: مع غير الاسم المبني، وهو الذي لم يقع غير مركب مع غيره حال كون ذلك التركيب (عَلَى وَجهٍ) أي: على طريق (يَتَحَقَّقُ مَعَهُ عَامِلُهُ) فهذا يصدق على غير المركب وعلى المركب مع غيره، لا على وجه يتحقق معه عامله، وقوله: (فَعَلَى هَذَا) متعلق بقوله: مبني فيما سيأتي، والفاء تفريعية يعني: إذا كان المراد بالغير المركب هو ما ليس بمركب مع عدم تحقق عامله سواء كان مركبًا في نفسه أو لا، وقوله: (المُضَافُ) مبتدأ وخبره قوله: مبني، وقوله: (مِن المُرَكَّبَاتِ الإِضَافِيَّةِ المَعدُودَةِ) حال من ضمير المضاف الراجع إلى الألف واللام والموصول أي: الاسم الذي يضاف إلى ما بعده حال كون ذلك الاسم من المركبات الإضافة، وكان الغرض من ذكره تعداده؛ لأنه يتوارد عليه المعاني المقتضية للإعراب، وذلك الاسم (كَغُلامِ زَيدٍ وَغُلامِ عَمرو وَغُلامِ بَكرٍ) فإن المقصود من ذكر كل منها تعداده، ومع هذا كلها مضاف ومركب وذلك الاسم وإن كان مركبًا لكنه (مَبنِيّ) لكونه غير مركب مع عامله، بل

والمضاف إليه معرب.

ولما كان المبني مقابلًا للمعرب، واعتبر فيه أمران: «التركيب وعدم المشابهة لمبني الأصل» كان المبني ما انتفى فيه مجموع هذين الأمرين: إما بانتفائهما معًا أو بانتفاء أحدهما فقط، ....

مركب مع غيره على وجهٍ لم يتحقق معه عامله، وقوله: (**وَالمُضَافُ إِلَيهِ**) مبتدأ وخبره (**مُعرَبٌ**) أي: الاسم الذي أضيف إليه الغلام في هذا التركيب، وهو زيد وعمرو وبكر معرب؛ لكونه مركبًا مع عامله الذي هو الاسم المضاف.

ثم أراد الشارح أن يبين وجه تنويع المبني على نوعين دون المعرب حيث أورد في تعريف المبني بـ: أو وهو ههنا لتقسيم المحدود، فكأنه قال المبني على نوعين: أحدهما ما ناسب مبني الأصل، والثاني ما وقع غير مركب فقال: (**وَلَمَّا كَانَ المَبنيّ مُقَابِلاً للمُعرَبِ**) بتقابل العدم والملكة لكنه بالنسبة إلى النوع الأول المبني ملكة؛ لأن المعتبر فيه المناسبة، والمعرب عدم لكون المعتبر فيه عدم المناسبة وبالنسبة إلى النوع الثاني بالعكس؛ لأن المعتبر في المبني عدم التركيب وفي المعرب وجود التركيب فافهم.

وقوله: (**وَاعتُبِرَ**) عطف على: كان، أي: ولما اعتبر (**فِيهِ**) أي: في المعرب (**أَمرَانِ**) أحدهما (**التَّركِيبُ**) لأنه قال في تعريفه: هو المركب، (**وَ**) ثانيهما (**عَدَمُ المُشَابَهَةِ لِمَبنيّ الأَصلِ**) حيث قال فيه: لم يشبه مبني الأصل، وقوله: (**كَانَ**) جواب لما، يعني: لما كان كذلك كان (**المَبنيّ مَا انتَفَى**) أي: الاسم الذي انتفى (**فِيهِ مَجمُوعُ هَذَينِ الأَمرَينِ**) يعني: المشابهة والتركيب (**إِمَّا بانتِفَائِهِمَا مَعًا**) أي: وذلك الانتفاء يعني: انتفاء المجموع إما حاصل بانتفاء عدم المشابهة والتركيب كهؤلاء الغير المركب (**أَو**) حاصل (**بانتِفَاءِ أَحَدِهِمَا فَقَط**) أي: بانتفاء أحد الأمرين، وذلك مشتمل على قسمين: أحدهما: ما انتفى فيه عدم المشابهة، وذلك بوجود المشابهة التي بمعنى المناسبة دون عدم التركيب كالتراكيب الإضافية المعدودة كما ذكرنا، وثانيهما: انتفاء عدم التركيب، وذلك بأن يكون مركبًا دون عدم المشابهة، وذلك بأن يكون مناسبًا نحو: ضرب هؤلاء، فإن

فكلمة «أو» ههنا لمنع الخلو، ....

هؤلاء مركب مع عامله لكنه مناسب لمبني الأصل، وإذا اعتبر فيه انتفاء مجموع الأمرين يعني: بجواز كذبهما أو بصدق أحدهما وكذب الآخر.

(فَكَلِمَةُ أَو) وهو ما في قوله: أو غير مركب (هَهُنَا) أي: في تعريف المبني (لِمَنعِ الخُلُوِّ) يعني: أنه لا يجوز في المبني كذب الأمرين، ويجوز صدقهما وصدق أحدهما كما هو شأن القضية المنفصلة العنادية المانعة الخلو، فإن الأمرين هما وجود المناسبة وعدم التركيب إذا كذبا معا، لم يصدق عليه المبني؛ لأن كذب المناسبة هو عدم المناسبة وكذب عدم التركيب هو التركيب، وهذا يصدق على نحو: ضرب زيد لأن زيدًا غير مناسب مبني الأصل ومركب مع عامله، فلا يصدق عليه المبني، بل يصدق عليه ضده الذي هو المعرب، فبقيت في المبني الصور الثلاث التي تجوز فيه، أما صورة صدقهما فكما في لفظ هؤلاء فإنه يصدق عليه أنه مشابه لمبني الأصل، وأنه غير مركب، وأما صورة صدق الأول وكذب الثاني فكما في نحو: ضرب هؤلاء، فإنه يصدق عليه أنه مناسب لمبني الأصل ويكذب فيه أنه غير مركب، بل يصدق عليه أنه مركب، وأما صورة صدق الثاني أعني: عدم التركيب وكذب الأول، أعني: المناسبة كما في التراكيب الإضافية المعدودة نحو ما ذكر من قوله: غلام زيد وغلام عمرو؛ فإنه يصدق على الغلام أنه غير مركب بتركيب يتحقق معه عامله، ويكذب فيه أنه مناسب؛ لأنه غير مناسب لمبني الأصل، وهذا اختيار الشارح، لكن قال المحشي عصام الدين: إنه يمكن أن يجعل أو لمنع الجمع بأن يكون المراد بقوله: ما ناسب أنه ما ناسب مناسبة تكون سببًا لبنائه وبقوله: غير مركب أنه ما يكون عدم التركيب سببًا لبنائه، فعلى هذا يمتنع صدقهما معًا على لفظ هؤلاء المفرد؛ فإنه يصدق عليه أنه مناسب لمبني الأصل مناسبة موجبة للبناء، ولا يصدق عليه أن عدم تركيبه سبب لبنائه، بل سبب بنائه مناسبته لمبني الأصل سواء كان مركبًا أو لا.

وقوله: وإنما اختلف الخ توجيه لما ارتكب المصنف من عكس الترتيب في

وإنما اختلف ترتيب ذكر المشابهة والتركيب في تعريفي المعرب والمبني تقديمًا وتأخيرًا؛ إيثارًا لتقدم ما مفهومه وجودي لشرفه.

(وَأَلْقَابُهُ) أي: ألقاب المبني من حيث حركات أواخره وسكونها ....

تعريف المبني، حيث قدم التركيب في تعريف المعرب وأخره ههنا أراد الشارح بيان وجه ارتكابه فقال: (**وَإِنَّمَا اختُلِفَ تَرتِيبُ ذِكرِ المُشَابَهَةِ وَالتَّركِيبِ في تَعرِيفَي المُعرَبِ وَالمَبنيّ**) وقوله: (**تَقدِيمًا وَتَأخِيرًا**) إما تمييزان من نسبة: اختلف ترتيب ذكر المشابهة، يعني: اختلف ترتيب ذكرهما في التعريفين من جهة تقديم ما أخر في أحدهما وتأخير ما قدم، حيث قدم التركيب وأخر المشابهة في تعريف المعرب فيما قال: هو المركب الذي لم يشبه مبني الأصل، وقدم المشابهة وأخر التركيب في تعريف المبني حيث قال: ما ناسب مبني الأصل، أو وقع غير مركب أو مفعولان مطلقان من اختلف أي: اختلافًا تقديمًا وتأخيرًا، وقوله: (**إِيثَارًا**) مفعول له للاختلاف يعني: إنما اختلف الترتيب المذكور لإيثار المصنف واختياره (**لِتَقدُّمِ مَا**) أي: لتقدم الوصف الذي (**مَفهُومُهُ وُجُودِيّ**) وهو المناسبة في تعريف المبني والتركيب في تعريف المعرب، وقوله (**لِشَرَفِهِ**) علة للإيثار يعني: إنما اختار تقديم ما هو وجودي؛ لكون الوجودي أشرف من العدمي، ثم إنه لا يخفى أن إيثار أن جعل مفعولاً له لقوله: اختلف كما هو الظاهر يلزم أن يذكر فيه اللام؛ لأنه ليس فعلاً لفاعل الفعل المعلل؛ لأن الاختلاف مسند إلى الترتيب والإيثار فعل المصنف اللهم إلا أن يوجه بأن المراد هو الإرادة، والمعنى: أراد المصنف اختلافه إيثارًا.

ثم شرع المصنف في بيان ألقاب المبني بعد تعريفه فقال: «وألقابه» أي: ما يعبر به عنه، وقوله: (**أَي: أَلقَابُ المَبنيّ**) تفسير لمرجع الضمير وقوله: (**مِن حَيثُ حَرَكَاتُ آوَاخِرِهِ وَسُكُونُهَا**) تصحيح لصحة إرجاع الضمير إلى المبني؛ لأن اللقب الذي هو الضم مثلاً ليس بلقب للاسم المبني، بل لقبه هو قولنا: المضموم، وأيضًا إن ألقابه ليست بمنحصرة في الثلاثة؛ لأن الألف في يا زيدان والواو في يا زيدون ألقاب المبني أيضاً؛ لأن كلا منهما منادى مبني على ما يرفع

عند البصريين (ضَمٌّ، وَفَتْحٌ، وَكَسْرٌ) للحركات الثلاث (وَوَقْفٌ) للسكون.

وأما الكوفيون فيذكرون ألقاب المبني في المعرب وبالعكس، ....

به، وهو الألف في الأول والواو في الثاني ولا يتوهم أن الألقاب مخصوصة بمبني الأصل؛ لأنا نقول: إنه خلاف الظاهر؛ لأن الضمير رجع إلى المبني المعرف، وهو المبني العارض الذي يوجد في الاسم فيحتاج في التصحيح إلى قيدين: أحدهما أن كون الألقاب للمبني لا من حيث نفسه وذاته، بل من حيث حركات أواخره؛ فاندفع به الأول، وثانيهما أن كون ألقاب المبني منحصرة في الثلاثة يتوقف على تخصيص الألقاب ههنا بالحركات، فبقوله: من حيث حركات آواخره اندفع هذا أيضاً، وقوله: (**عِندَ البَصرِيينَ**) إشارة إلى أن المصنف اختار مذهب البصريين في هذا، وهو تخصيص التعبير في المبني بهذه الالقاب ولا يعبر بها في المعرب؛ إذ الظاهر في الإضافة هو التخصيص، وقوله: «ضمٌ وفتحٌ وكسرٌ» خبر المبتدأ، وهو: ألقابه، وقوله: (**للحَرَكَاتِ الثَّلاثِ**) تعيين لهذا التعبير بالمبني الذي بني على حركة من الثلاثة المذكورة «ووقفٌ» عطف على القريب أو البعيد، وقوله: (**للسُّكُونِ**) تعيين للقب الوقف بالمبني، الذي بني على السكون.

ولما تبين أن المصنف ذهب إلى مذهب البصريين أراد الشارح ـ رحمه الله تعالى- أن يبين مذهب مخالفهم في هذا فقال: (**وَأَمَّا الكُوفَيُّونَ فَيَذكُرُونَ أَلقَابَ المَبنيّ**) التي هي الضم والفتح والكسر والوقف، (**في المُعرَبِ**) ويقولون في نحو: ضرب زيدٌ غلام عمرٍو مثلاً إن زيدًا مضموم، والغلام مفتوح، وعمر ومكسور، وكذا في نحو: لم يضرب مثلاً إنه ساكن (**وَبالعَكسِ**) أي: ويذكرون أنواع الإعراب التي هي الرفع والنصب والجر والجزم في المبني ولا يخصصون أحدهما بأحدهما، ولما كان المفهوم من ظاهر قوله: وأما الكوفيون فيذكرون الخ أن البصريين يخالفون في كل من ذلك، يعني: لا يذكرون ألقاب المبني في المعرب ولا ألقاب المعرب في المبني مع أن المصنف عبر في صدر الكتاب: المعرب بألقاب البناء، حيث قال: بالضمة رفعًا الخ، أراد الشارح أن يبين ما هو

والمراد أن الحركات والسكنات البنائية لا يعبر عنهما البصريون إلا بهذه الألقاب لا أن هذه الألقاب لا يعبر بها إلا عنهما؛ والكوفيون يعبرون بها عن الحركات الإعرابية أيضًا لأنهم كثيرًا ما يطلقونها على الحركات الإعرابية أيضًا كما مر في صدر الكتاب حيث قال: «بالضمة رفعًا، والفتحة نصبًا، والكسرة جرًّا» وعلى غيرها كما يقال: «الراءُ» في «رجل» مثلًا مفتوحة، والجيم مضمومة.

المراد بالاختلاف بينهما فقال: (**وَالمُرادُ**) أي: المراد بما ذكرنا من البصريين يخالفون الكوفيين في هذا (**أنَّ الحَرَكَاتِ وَالسَّكنَاتِ البِنَائِيَّةِ**) التي هي المعبر عنهما (**لا يُعَبِّرُ عَنهُمَا**) أي: عن الحركات والسكنات (**البَصرِيُّونَ إلَّا بِهَذِهِ الأَلقَابِ**) أي: لا يعبرون عنهما بألقاب الإعراب، ولا يقولون: إن يا زيد مثلاً مرفوع وإن لا رجل منصوب وإن فجار مثلاً مجرور، وإن من مجزوم، بل يعبرون عنها ويقولون: إنه مضموم ومفتوح ومكسور وساكن، خلافًا للكوفيين فإنهم يعبرون بها (**لا أنَّ**) أي: لا المراد به أن (**هَذِهِ الأَلقَابَ**) أي: الضمة والفتحة والكسرة (**لا يُعَبَّرُ بِهَا**) أي: بهذه الألقاب (**إلَّا عَنهُمَا، وَالكُوفِيُّونَ يُعَبِّرُونَ بِهَا عَن الحَرَكَاتِ الإعرَابِيَّةِ أيضاً**) أي: إلا عن الحركات والسكنات (**لأَنَّهُم**) أي: البصريين (**كَثِيرًا مَا يُطلِقُونَهَا**) أي: يطلقون ألقاب البناء إطلاقًا كثيرًا (**عَلَى الحَرَكَاتِ الإعرَابِيَّةِ أيضاً**) أي: كما يطلقونها على البنائية، وشاهد هذا الإطلاق (**كَمَا مَرَّ**) أي: كالإطلاق الذي مر (**في صَدرِ الكِتَابِ حَيثُ قَالَ**): أي: المصنف الذي هو على مذهب البصريين، (**بالضَّمَّةِ رَفعًا وَالفَتحَةِ نَصبًا وَالكَسرَةِ جَرًّا**) حيث عبر ههنا عن الحركة الإعرابية بالضمة والفتحة والكسرة التي هي ألقاب المبني، ولو لم يجز التعبير بهذا في مذهبهم لم يجز التعبير للمصنف بها؛ لكونه ذاهبًا إلى مذهبهم لما عبر بها علم أن مرادهم بالتخصيص للبصريين هو تخصيص المعبر عنها بالتعبير لا تخصيص التعبير بالمعبر عنها، قوله: (**وَعَلَى غَيرِهَا**) عطف على قوله: على الحركات الإعرابية، يعني: أن البصريين كما يطلقون ألقاب المبني على الحركات الإعرابية كذلك يطلقونها على غير الحركات الإعرابية، (**كَمَا يُقَالُ: الرَّاءُ في رَجُلٍ مثلاً مَفتُوحَةٌ والجِيمُ مَضمُومَةٌ**) مع أنه ليس

(وَحُكْمُهُ) أي: حكم المبني وأثره المترتب على بنائه (أَنْ لَا يَخْتَلِفَ آخِرُهُ) أي: آخر المبني لكن لا مطلقًا بل (لاخْتِلَافِ الْعَوَامِلِ)؛ إذ قد يختلف آخره لا لاختلاف العوامل نحو: ....

شيء منهما من الحركات البنائية ولا الإعرابية؛ لأنهما مختصان بآخر الكلمة كما عرف في بيان حكمهما حيث قال: في المعرب وحكمه أن يختلف آخره، وفي المبني وحكمه: أن لا يختلف آخره، والحاصل أن ههنا مقامين: أحدهما المعبر عنه، والثاني التعبير فالأول إما الحركة الإعرابية وإما الحركة البنائية، والثاني أيضاً إما ألقاب الإعراب وإما ألقاب البناء، فالأقسام أربعة الأول تعبير الحركة الإعرابية بألقاب الإعراب، والثاني تعبير الحركة البنائية بألقاب البناء والثالث تعبير الحركة الإعرابية بألقاب البناء فهذه الثلاثة متفق عليها، والرابع تعبير الحركة البنائية بألقاب الإعراب، وهذا القسم هو الذي اختلف فيه البصريون والكوفيون، فالبصريون لا يعبرون ولا يطلقون، والكوفيون يطلقون.

ثم شرع في بيان حكمه بعد تعريفه فقال: «وحكمه» وقوله: (أَي: حُكمُ المَبنيّ) تفسير لمرجع الضمير، وقوله: (وَأَثَرُهُ المُتَرَتِّبُ عَلَى بِنَائِهِ) تفسير للفظ الحكم وتفسير الحكم بالأثر يلائم بأن المراد بالحكم ههنا هو ما حكم به، وهو من معاني الحكم؛ لأنه إذا قيل: إن حكم كون فجار مثلاً أنه لا يختلف آخره باختلاف العوامل، فلا شك أن الحكم به أثر لكونه مبنيا وعلامة عليه كما سبق، هذا من كلام عصام الدين في بحث المعرب، «أن لا يختلف آخره»، وقوله: (أَي: آخِرُهُ المَبنِي) تفسير للضمير، وقوله: (لَكِن لا مُطلَقًا) توطئة وتربية للفائدة من التقييد حيث قال: (بَل) «لاختلاف العوامل» يعني: ليس المراد من حكم المبني إلا يختلف آخره أصلاً سواء اختلفت العوامل أو لا، بل المراد به أنه لا يختلف باختلاف العوامل، ولا ينافي هذا اختلاف آخره في بعض المواضع لعلة أخرى غير اختلاف العوامل، وقوله: (إذ قَد يَختَلِفُ) إلخ علة لهذا القيد، أي: وإنما قيد المصنف عدم الاختلاف بهذا القيد؛ لأنه قد يختلف (آخِرُهُ) أي: آخره المبني (لا لاختِلافِ العَوَامِلِ) بل لعلة أخرى (نَحوُ) اختلاف سكون من في

«مِنَ الرجلِ، ومن امرأة، ومن زيدٌ».

(وَهِيَ) أي: المبني والتأنيث باعتبار الخبر (الْمُضْمَرَاتُ، وَأَسْمَاءُ الإِشَارَاتِ، وَالْمَوْصُولَاتُ، وَالْمُرَكَّبَاتُ، والْكِنَايَاتُ، وَأَسْمَاءُ الأَفْعَالِ، وَالأَصْوَاتُ) بالرفع عطف على «أسماء الأفعال» لا على «الأفعال» لتصديره بحث الأصوات فيما بعدُ بالأصوات لا بأسماء الأصوات (وَبَعْضُ الظُّرُوفِ) ....

قولك: (مِن الرَّجُلِ) حيث حركت النون بالفتحة لدفع اجتماع الساكنين (و) من السكون إلى الكسرة نحو: (مِن امرَأَةٍ) فإن نونها حركت بالكسرة لدفع التقاء الساكنين أيضاً (وَ) نحو: (مِن زَيدٍ) لأنه لم يختلف آخره وبقي على الأصل؛ لعدم علة الاختلاف.

ثم شرع في تعداد أنواعه فقال: «وهي» وقوله: (أَي: المَبني) تفسير للضمير، ولما لم يطابق هذا الضمير مرجعه لكون المرجع مذكرًا أراد أن يصححه بقوله: (وَالتَّأنِيثُ) أي: جعل ضمير المبني مؤنثًا ههنا (باعتِبَارِ الخَبَرِ) أي: باعتبار خبر الضمير وهو قوله: «المضمرات وأسماء الإشارات والموصولات والمركبات والكنايات وأسماء الأفعال والأصوات» وهذه كلها مؤنثات والضمير قد يطابق بخبره نحو قوله تعالى: ﴿هَٰذَآ أَكۡبَرُۖ﴾ [الأنعام: 78] وقوله: بالرفع بيان لإعراب لفظ الأصوات؛ لأنه لما لم يكن مضافًا إليه للأسماء احتمل عطفه بالرفع على أسماء الأفعال وبالجر على الأفعال المضاف إليه الأسماء، ولما كان عطفه على الأسماء أولى ليطابق الإجمال بالتفصيل قال: (بالرَّفعِ) أي: قوله: والأصوات بالرفع (عَطفٌ عَلَى: أسمَاءُ الأَفعَالِ لا على الأفعَالِ) أي: لا بالجر على أنه عطف على الأفعال، ثم بين قرينة هذا التوجيه بقوله: (لِتَصدِيرِهِ) أي: إنما يكون كذلك، وقلنا به لتصدير المصنف (بَحثَ الأَصوَاتِ فِيمَا بَعدُ) أي: في مقام التفصيل (بالأَصوَاتِ لا بأَسمَاءِ الأَصوَاتِ) ولو كان مراده بالجر عطفًا على الأفعال لكان المصنف في مقام التفصيل يصدره بالأسماء ويقول: أسماء الأفعال، ولما لم يقل كذلك علم أن مراده في الإجمال عطفه على الأسماء، «وبعض الظروف» أي: المبني بعض

وإنما قال: «بعض الظروف»؛ لأن جميعها ليست بمبنية بل بعضها.

فهذه ثمانية أبواب في بيان الأسماء المبنية، ولا بد لكل واحد منها من علة البناء؛ لأن الأصل في الأسماء الإعراب، وإذا كان مبنيًا على الحركة فلا بد عند ذلك من علتين أخريين:

إحداهما: علة البناء على الحركة؛ فإن الأصل في البناء السكون.

الظروف، ولما غير المصنف أسلوبه في قوله: بعض الظروف حيث قيده بالبعض بخلاف أخواته أراد الشارح أن يذكر وجه تغييره فقال: **(وَإِنَّمَا قَالَ)** أي: المصنف **(بَعضُ الظُّروفِ)** ولم يقل: الظروف كما في أمثالها من المضمرات وغيرها؛ **(لأنَّ جَمِيعَهَا)** أي: لأن جميع الظروف **(لَيسَت بِمَبنِيَّةٍ، بَل بَعضُهَا)** أي: بل بعضها مبنية، ولو قال: الظروف أو كل الظروف لكان خلاف الواقع.

ثم أشار الشارح إلى التنبيه على مقدمة فقال: **(فَهذِهِ)** أي: الأبواب التي ذكرها المصنف في أقسام المبني **(ثَمانِيَةُ أَبوَابٍ)** منحصرة **(في بَيَانِ الأَسمَاءِ المَبنِيّةِ، ولا بُدَّ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنهَا)** أي: من الأقسام الثمانية المذكورة **(مِن عِلَّةِ البِنَاءِ)** مثلاً لا بد من أن يقال في المضمرات: إنها لم تكون مبنية، وأي مناسبة بينها وبين مبني الأصل، وقوله: **(لأنّ الأصلَ في الأَسمَاءِ الإعرَابُ)** دليل لقوله: لا بد الخ، وإنما لزم لها ذكر علة في بنائها؛ لكون البناء خلاف الأصل لأن الأصل في الأسماء أن تكون معربة، والحاصل: أنه لا بد في بنائها من علة لكن تلك العلة إنما تستلزم كونها مبنية على ما هو الأصل في البناء فقط، **(وَإِذَا كَانَ)** أي: إذا كان قسم من الأقسام الثمانية **(مَبنيًّا عَلَى الحَرَكَةِ)** نحو: أنا وهؤلاء **(فَلَا بُدَّ عِندَ ذَلِكَ)** البناء على الحركة **(مِن عِلَّتَينِ أُخرَيَينِ)** أي: من العلتين اللتين هما غير العلة التي كانت علة لبنائه **(إِحدَاهُمَا)** أي: إحدى هاتين العلتين **(عِلَّةُ البِنَاءِ)** أي: علة كونه مبنيا **(عَلَى الحَرَكَةِ)** لأنه خلاف الأصل، **(فَإِنَّ الأَصلَ في البِنَاءِ السُّكُونُ)** فإذا مبنيا على الحركة التي هي خلاف الأصل يقتضي لبنائه على الحركة من علة.

والأخرى: للحركة المعينة، أنها لِمَ اختيرت دون الباقيتين؟

(وَالأُخرَى) أي: وأخرى العلتين اللتين لا بد منهما في بناء المبني على الحركة هي علة البناء، (للحَرَكَةِ المُعَيّنَةِ) من الفتحة والضمة والكسرة وهي (أنَّها) أي: الحركة المعينة من هذه الثلاث (لِمَ) أي: لأي علة (اختِيرَت) أي: تلك الحركة من الثلاث (دُونَ البَاقِيَتَينِ) منها، بأن يقال مثلاً إن أنا من الضمائر لم بني على الفتح دون الكسر والضم، ويا زيد مثلاً لم بني على الضم، ونزال من أسماء الأفعال لم بني على الكسر.

ثم اعلم أن الشارح أشار بقوله: فهذه ثمانية أبواب، حيث ذكر الثمانية بعنوان الأبواب إلى دفع ما يشكل على الحصر في الثمانية من لزوم خروج بعض المبنيات منها؛ لأنه لما قال: الموصولات، دخل فيها ما الموصولة، وخرجت سائر أنواع ما من الشرطية والاستفهامية والصفة والتامة، وكذا في قوله: أسماء الأفعال، خرج منها وزن فعال التي ليست بمعنى الأمر؛ لأن فعال التي تكون بمعنى: يا فاعلة، ليست من أسماء الأفعال؛ لأن أسماء الأفعال كما سيأتي تصدق على ما كان بمعنى الماضي أو الأمر، وكذا خمسة عشر وبعلبك؛ فأنهما مبنيان مع أنهما لم يدخلا في أقسام المركبات، ولما عنونها الشارح بالباب فكأنه قال: باب الموصولات، وباب أسماء الأفعال، وهكذا في غيرهما، كانت شاملة غير الموصولات أيضاً؛ لأن الباب في الاصطلاح: طائفة من مسائل متنوعة، ولا تنحصر في مسألة واحدة، بل كل ما فيها مناسبة تدخل فيه، كذا حققه عصام الدين.

* * *

[المضمر]

(الْمُضْمَرُ: مَا وُضِعَ لِمُتَكَلِّمٍ) من حيث إنه متكلم يحكي عن نفسه ....

[المضمر]

ثم المصنف شرع في التفصيل بعد الإجمال بطريق ترك حرف التفصيل والعطف كما هي عادته فقال: «المضمر» وهو مرفوع على أنه مبتدأ، وقوله «ما وضع لمتكلمٍ» وهذه الموصولة مع صلتها خبره يعني: المضمر الذي هو باب من أبواب المبنيِ، هو اسم وضع لمتكلم، ومما يجب أن يعلم ههنا أن في وضع الضمير مسلكين، أحدهما: المسلك المشهور عند النحاة، وهو أن المضمرات وأسماء الإشارات والموصولات والحروف وأمثالها إنما توضع لمفهوم كلي تحته أفراد، كما في وضع سائر الكليات من الإنسان وغيره، فالمضمر مثلاً وضع لمفهوم المتكلم ليستعمل في كل ما ورد في المتكلم نحو: أنا ونحن وضربت وضربنا ولي ولنا وإياي وإيانا، فيكون الوضع على هذا المسلك عاما والموضوع له أيضاً عاما، وثانيهما: مسلك التحقيق عندهم هو أن المضمر وأمثاله وضع لمعين، مثلاً إذا قلنا: أنا زيد فأنا موضوع لهذا المتكلم المعين، وأما مفهومه وهو ما وضع لمتكلم مثلاً آلة لملاحظة ذلك الموضوع له الخاص؛ فيكون الوضع على هذا عاما والموضوع له خاصا، كما تقرر في علم الوضع، وإذا تقرر هذا فقول المصنف: ما وضع لمتكلم الخ يحتمل المسلكين، فإذا كان الأول فالمعنى: أنه وضع لمفهوم المتكلم مع أفراده، وإذا كان الثاني فمعناه أنه وضع ليستعمل في كل من المتكلم الخاص الذي هو الموضوع له، وعلى كلا التقديرين يكون المراد من المتكلم والمخاطب والغائب الاستغراق يعني: لكل متكلم كما أفاده عصام الدين، ثم قيد الشارح المتكلم بقيد فقال: (**مِن حَيثُ إِنَّهُ مُتَكَلِّمٌ يَحكِي عَن نَفسِهِ**) أي: من حيث كون المتكلم الموضوع له متكلمًا حاكيًا عن نفسه، لا من حيث إنه يتكلم حاكيًا عن غيره، وإنما قيد بالحيثية؛ لأن

(أَوْ مُخَاطَبٍ) من حيث إنه مخاطب يتوجه إليه الخطاب.

وقيل: المراد بالمتكلم من يتكلم به، أو المخاطب من يخاطب به، فإن «أنا» موضوع لمن يتكلم به، و«أنت» لمن يخاطب به، ....

المتكلم اسم فاعل من التكلم، كما أن المخاطب اسم مفعول من المخاطبة، ومعنى المتكلم من أظهر الكلام كما أن المخاطب من يتوجه إليه الخطاب، وهذا المعنى منهما أعم من المتكلم الذي يحكي عن نفسه نحو: ضربته، أو عن غيره نحو: ضرب زيدٌ، أو يحكي عن نفسه بالاسم الظاهر نحو: أنا زيد، فالذي يكون موضوعًا له الضمير هو الذي يحكي عن نفسه بـ: أنا، لا بزيد؛ لأنه قال: أنا حكى عن نفسه بـ: أنا، ولما قال: زيد حكى عن نفسه بالاسم الظاهر، وكذا الحكم في المخاطب؛ لأن من يتوجه إليه الخطاب أعم من أن يخاطب بـ: أنت وأن يخاطب بغيره؛ فالموضوع له المخاطب هو الأول؛ ولذا قيده الشارح أعني: قوله: «أو مخاطبٍ» بقوله: (**مِن حَيثُ إِنَّهُ مُخَاطَبٌ يُتَوَجَّهُ إِلَيهِ الخِطَابُ**) فقوله: يتوجه إليه الخطاب، يحتمل أن يكون صفة كاشفة لأن المخاطب هو الذي يتوجه إليه الخطاب، ولا معنى له غيره كما صرح به عصام الدين، وإن كان المراد بالمخاطب ما به الخطاب فهو خلاف ما أراد به الشارح؛ لأنه حكى هذا التوجيه عن غيره حيث قال: (**وَقِيلَ: المُرَادُ بالمُتَكَلِّمِ**) أي: بلفظ المتكلم الذي هو موضوع له الضمير (**مَن يَتَكَلَّمُ بِهِ**) أي: من يتكلم بـ: أنا مثلاً (**أَو المُخَاطَبُ**) أي: المراد بلفظ المخاطب الذي هو الموضوع له (**مَن يُخَاطَبُ بِهِ**) وإنما أراد هذا القائل هذا المعنى (**فإنّ أَنَا**) مثلاً (**مَوضُوعٌ لِمَن**) أي: لشخص (**يَتَكَلَّمُ بِهِ**) أي: بـ: أنا (**وَأَنتَ**) أيضاً موضوع (**لِمَن**) أي: لشخص (**يُخَاطَبُ بِهِ**) أي: بـ: أنت، والفرق بين ما ارتضاه الشارح من حمل كلام المصنف عليه وبين ما حكاه عن هذا القائل: أن ما اختاره الشارح هو حمل قوله: ما وضع لمتكلم الخ على معنى أن أنا مثلاً موضوع لمفهوم المتكلم والمخاطب لا للفظهما، والقرينة في حمل قيد الحيثية على هذا، قوله فيما بعد: ويخرج بهذا القيد لفظاً المتكلم والمخاطب، ومراد هذا القائل إن أنا موضوع لذات المتكلم والمخاطب،

ويخرج بهذا القيد لفظ المتكلم والمخاطب، فإن الأسماء الظاهرة كلها موضوعة للغائب مطلقًا (أَوْ غَائِبٍ: تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ) ويخرج بهذا القيد الأسماء الظاهرة وإن كانت

والحاصل: أن المراد بالمتكلم إما لفظه أو مفهومه أو ذاته، فالأول ليس بمراد أحد، وكلام المصنف يحتمل الثاني والثالث.

قوله: (**وَيَخرُجُ بِهَذَا القَيدِ**) يحتمل أن يكون المشار إليه قول المصنف، يعني: يخرج بقيد أن المضمر ما وضع لأحد هذه الأمور الثلاثة من المتكلم والمخاطب والغائب المتصف بما وصفه به، وهذا هو ما اختاره عصام الدين، ويحتمل أن يكون إشارة إلى تفسير الشارح فقط، يعني: ويخرج بقيد الحيثية، ويحتمل أن يكون إشارة إلى تفسير ما حكاه الشارح بقوله: وقيل الخ، كما قال به بعضهم؛ لقربه، ولكن قال المحشي عصام الدين: إن المراد به هو قيد المصنف حيث قيد الوضع بكونه لأحد الأمور الثلاثة على تفسير الشارح، وعلى تفسير ما حكاه الشارح، ويدل على كونه كذلك إفراد القيد؛ لأنه لو كان المراد القيد الأخير لكان حق العبارة أن يقول بهذا القيد الأخير، ولو كان المراد القيدين لقال: بهذين القيدين، ويدل عليه أيضاً قوله: (**لَفظُ المُتَكَلِّمِ وَالمُخَاطَبِ**) وقوله: فإن الأسماء الظاهرة بعده يغني، ويخرج بقيد أن المضمر ما وضع لمتكلم أو مخاطب أو غائب، تقدم ذكره لفظاً المتكلم والمخاطب؛ لأن لفظيهما موضوعان لمن يتكلم ولمن يخاطب، لا أنهما موضوعان للمتكلم أو المخاطب؛ لعدم التغير بين الموضوع والموضوع له، ولأن لفظي المتكلم والمخاطب غائبان، (**فإنَّ الأسمَاءَ الظَّاهِرَةَ كُلَّهَا**) أي: سواء كانت لفظ المتكلم أو المخاطب أو الغائب الغير الموصوفة بما وصف (**مَوضُوعَةٌ للغَائِبِ مُطلَقًا**) أي: من غير اشتراط تقدم الذكر نحو: المتكلم زيد والمخاطب عمرو والغائب بكر وهم أخوة.

«أو غائبٌ تقدم ذكره» أي: أو المضمر ما وضع للغائب الذي تقدم ذكره (**وَيَخرُجُ بِهَذَا القَيدِ**) أي: بقيد تقدم ذكره (**الأسمَاءُ الظَّاهِرَةُ**) نحو: جاءني رجل، وأكرمت الرجل، وقوله: (**وَإِن كَانَت**) الخ وصلية، ودليل للخروج بهذا القيد،

موضوعة للغائب؛ إذ ليس تقدم ذكر الغائب شرطًا فيها (لَفْظًا، أَوْ مَعْنًى، أَوْ حُكْمًا) أراد بالتقدم اللفظي ما يكون المتقدم ملفوظًا: إما متقدمًا تحقيقًا مثل: «ضَرَبَ زَيْدٌ غُلَامَهُ»، أو تقديرًا مثل: «ضَرَبَ غُلَامَهُ زَيْدٌ»، ....

يعني: أن الأسماء الظاهرة تخرج بقيد الغائب بتقدم الذكر؛ لأن الأسماء الظاهرة ولو كانت (مَوضُوعَةً للغَائِبَ) مطلقًا كما ذكر فيما قبل، لكنه باشتراط تقدم الذكر في ضمير الغائب خرج من التعريف (إِذ لَيسَ تَقَدُّمُ ذِكرِ الغَائِبِ شَرطًا فِيهَا) أي: في الأسماء الظاهرة كما كان شرطًا في الضمير؛ لأن الفرق بينهما هو اشتراط تقدم الذكر وعدم اشتراطه؛ لأنه إن وجد تقدم الذكر في بعض صور الأسماء الظاهرة لكن وجوده فيها ليس لكونه شرطًا لها، وأما في الضمير فتقدم ذكره شرط له، وقوله: «لفظًا أو معنىً أو حكمًا» إما تمييز من ضمير ذكره أو مفعول مطلق مجازي لقوله: تقدم إما بتأويله بالاسم المنسوب، أي: تقدمًا لفظيا أو معنويا أو حكميا، فحذفت أداة النسبة أو بحذف المضاف، أي: تقدم لفظ وتقدم معنى وتقدم حكم؛ فحذف المضاف فيه (أَرَادَ) أي: المصنف (بالتَقَدُّمِ اللَّفظِيّ: مَا يَكُونُ) أي: تقدمًا يكون (المُتَقَدِّمُ) أي: اللفظ المتقدم (مَلفُوظًا إمَّا مُتَقَدِّمًا تَحقِيقًا) بأن يذكر المرجع أولاً والضمير ثانيًا، (مِثلُ: ضَرَبَ زَيدٌ غُلامَهُ) فزيد في هذا المثال مرفوع على أنه فاعل، وغلامه بالنصب مفعوله، والضمير الغائب المضاف إليه راجع إلى زيد الملفوظ المتقدم تحقيقًا على الضمير، (أَو تَقدِيرًا) أي: أو التقدم اللفظي يكون تقدمًا تقديرًا لا تحقيقًا بأن يذكر الضمير أولاً والمرجع ثانيًا، لكن ذلك المرجع مقدم على الضمير تقديرًا، يعني: أن رتبته ومقامه قبل الضمير، وإن كان متأخرًا في الذكر (مِثلُ: ضَرَبَ غُلامَهُ زَيدٌ) فغلامه في هذا بالنصب على أنه مفعول للفعل، والضمير المجرور المضاف إليه راجع إلى زيد المتأخر، الذي هو بالرفع فاعل للفعل وهو متقدم على الضمير تقديرًا؛ لأنه وإن كان متأخرًا عنه في الذكر، لكنه مقدم عليه في الرتبة وموضعه قبل الضمير لكونه فاعلاً، وإنما حمل الشارح كلام المصنف على أن مراده بقوله: لفظاً أنه شامل على تقدم اللفظي التحقيقي والتقديري؛ لأن

وبالتقدم المعنوي أن يكون المتقدم مذكورًا من حيث المعنى لا من حيث اللفظ، وذلك المعنى إما مفهوم من لفظ بعينه كقوله تعالى: ﴿ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾، فإن مرجع الضمير هو «العدل» المفهوم من قوله تعالى: ﴿ٱعْدِلُوا۟﴾، فكأنه متقدم من حيث المعنى أو من سياق الكلام ....

التقدم اللفظي التقديري وهو تأخر المرجع في اللفظ وتقدمه في الرتبة خرج عن الأقسام فوجب أن يدخله في أحد هذه الأقسام فناسب أن يدخله في قوله: لفظاً؛ لأنه يقال: المقدر كالملفوظ، وأما ما قيل: إنه مخل فمخل؛ لأن المصنف لما ذكر لفظاً مقابلاً للمعنى والحكم ظهر أن مراده باللفظ ههنا ما لا يكون معنى وحكمًا، وهذا لا ينافي أن يكون اللفظ مقابلاً للتقدير في مواضع أخر، ولا يعترض أيضاً بأن صاحب «الامتحان» أدخل أمثاله من قوله: ضرب غلامه زيد في المتقدم المعنوي؛ لأن الأقسام في متنه اثنان أي: التقدم لفظاً ومعنى؛ بخلاف متن المصنف، هذا.

(**وَبالتَّقَدُّمِ المَعنَويّ**) أي: أراد المصنف بالتقدم المعنوي (**أَن يَكُونَ المُتَقَدِّمُ**) أي: المرجع (**مَذكُورًا مِن حَيثُ المَعنَى**) فقط (**لا مِن حَيثُ اللَّفظُ، وَذَلِكَ المَعنَى إمَّا مَفهُومٌ مِن لَفظٍ بِعَينِهِ**) يعني: بأن يكون المرجع جزءاً للفظ المتقدم، (**كَقَولِهِ تَعالَى**: ﴿ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة: 8]؛ **فإنَّ مَرجِعَ الضَّمِيرِ**) أي: مرجع هو في قوله: هو أقرب، (**هُوَ العَدلُ المَفهُومُ**) أي: هو لفظ العدل الذي يفهم (**مِن قَولِهِ تَعَالَى**: ﴿ٱعْدِلُوا۟﴾) لكونه مصدره الذي هو الحدث وهو الجزء من الفعل، وإذا كان العدل منفهمًا من: اعدلوا (**فَكَأَنَّهُ**) أي: فصار كأنه (**مُتَقَدِّمٌ**) على الضمير الغائب (**مِن حَيثُ المَعنَى**) وإن لم يكن متقدمًا عليه صراحة لفظاً مقدمًا أو مؤخرًا، وقوله: (**أَو مِن سِيَاقِ الكَلَامِ**) معطوف على قوله: من لفظه، وسياق الكلام بالياء التحتية يطلق على المتأخر من الكلام، كما أن السباق بالموحدة يطلق على المتقدم، لكن المراد ههنا معنى السياق؛ لأنه أعم من المعنيين في بعض المواضع، كما ذكره المحشي حسن چلبی في حاشية «المطول» أي: ذلك المعنى الذي هو المرجع إما مفهوم من سباق الكلام أي:

كقوله تعالى: ﴿وَلِأَبَوَيۡهِ﴾؛ لأنه لما تقدم ذكر الميراث دل على أن ثمة موروثًا فكأنه تقدم ذكره معنى.

من ما قبل الكلام الذي هو فيه بأن يكون المرجع لازمًا لذكر لفظ مصرحًا، ويدل الكلام عليه التزامًا، (**كَقَوْلِهِ تَعَالَى**: ﴿وَلِأَبَوَيۡهِ﴾) وهو الذي ذكر في آية الميراث في سورة النساء وهي آية: ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِيٓ أَوۡلَٰدِكُمۡۖ﴾، ولم يذكر في هذه الآية مرجع ضمير ﴿وَلِأَبَوَيۡهِ﴾ [النساء: 11] لا حقيقةً ولا تقديرًا، بل ذكر معنىً؛ (**لأَنَّهُ لَمَّا تَقَدَّمَ ذِكرُ المِيرَاثِ دَلَّ**) أي: هذا الكلام دلالة التزامية (**عَلَى أَنَّ ثَمَّةَ**) أي: في باب ذكر الميراث (**مُوَرِّثًا**) أي: ميتًا تاركًا، وإذا دل ما قبل الكلام وما بعده على أن ههنا مورثًا لازمًا للميراث (**فَكَأَنَّهُ**) أي: فصار كأنه (**تَقَدَّمَ ذِكرُهُ مَعنىً**) أي: ذكر المرجع معنىً فصار معنى الآية: ولأبوي المورث، وجعل صاحب «المتوسط» هذه الآية داخلة في المتقدم الحكمي، والحاصل: أنه إذا دل الكلام على المرجع بدلالة المطابقة مقدمًا أو مؤخرًا صار التقدم لفظاً، وإذا دل تضمنًا أو التزامًا صار التقدم معنويًا.

وقال في «الامتحان» وكذا قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ تَوَارَتۡ بِٱلۡحِجَابِ﴾ [ص: 32] إذ العشي يدل على تواري الشمس، وهي مرجع المستتر في: توارت، قال بعضهم: ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ فِي لَيۡلَةِ ٱلۡقَدۡرِ ۝١﴾ [القدر: 1]؛ إذ النزول في ليلة القدر دليل على أن المنزل هو القرآن، مع قوله تعالى: ﴿شَهۡرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِيٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلۡقُرۡءَانُ﴾ [البقرة: 185] وكذا قوله تعالى: ﴿مَا تَرَكَ عَلَىٰ ظَهۡرِهَا مِن دَآبَّةٖ﴾ [فاطر: 45] فإن ذكر: من دابة، مع ذكر: على ظهرها، دال على أن المراد ظهر الأرض، وكذا الفناء، مع لفظة: على، في قوله تعالى: ﴿كُلُّ مَنۡ عَلَيۡهَا فَانٖ ۝٢٦﴾ [الرحمن: 26].

وقال صاحب «الامتحان»: إن في قول ذلك البعض وإلحاق الآيات الثلاثة بالمعنوي نظرًا؛ فإن بعض الدال لما تأخر كيف يقال: إن المدلول متقدم ذكره معنىً؟ بل المناسب أن يجعل من التقدم الحكمي انتهى، ثم قال: وأما التقدم الحكمي بتصدير أما، ولعل وجه تغيير العبارة ههنا حيث لم يقل: وأراد بالتقدم

وأما التقدم الحكمي فإنما جاء في ضمير الشأن والقصة؛ لأنه إنما جيء به من غير أن يتقدم ذكره، قصدًا لتعظيم القصة ....

الحكمي كما قال في اللفظي والمعنوي: هو أن مراد المصنف غير معلوم في الحكمي؛ لأن بعض المصنفين كالبيضاوي لم يذكر التقدم الحكمي أصلاً، وقال الفاضل البركَوي ـ رحمه الله ـ في «امتحانه»: وإنما لم يذكره المصنف؛ لأن في ذكره تناقضًا؛ إذ مثل ما ذكر فيه قول الرضي التقدم الحكمي أن يكون المفسر مؤخرًا لفظاً وليس هناك ما يقتضي تقدمه على محل الضمير إلا ذلك الضمير، فنقول: إنه وإن لم يكن مقدمًا على الضمير لا لفظاً ولا معنىً إلا أنه في حكم المتقدم نظرًا إلى وضع ضمير الغائب، ثم قال ـ أي: الرضي ـ: فإن قلت: فأي شيء الحامل لهم على مخالفة مقتضى وضعه بتأخير مفسره عنه؟ قلت: قصد التفخيم والتعظيم الخ، ثم قال الفاضل صاحب «الامتحان» بعد ما نقل عن الرضي هذا الكلام: فظهر من هذا أن ضمير الغائب في التقدم الحكمي مجازٌ انتهى.

وغاية ما في الباب بعد التي واللتيا أن الحكم يأتي لمعنيين: أحدهما الأثر الثابت للشيء منه، وثانيهما قصد الحاكم مثلاً قولهم: المستتر في حكم الملفوظ، معناه: النحاة يحكمون بملفوظيته لوجود آثاره فيه من كونه فاعلاً ومؤكدًا ومعطوفًا عليه، وههنا يحكمون بأن المفسر المؤخر مقدم؛ لوجود أثره وهو صحة ذكر الضمير، وهذا مبني على كونه مجازًا وهو في غاية البعد، وأيضًا لا يلزم في المجاز الاتحاد في اللوازم ولا المشابهة، فمن أين يلزم الحكم بالتقدم انتهى ما في «الامتحان».

ولما كان في كون التقدم الحكمي حقيقة أو مجازًا اشتباه، وكلام المصنف محتملاً لهما ولم يعلم ما أراد به قال الشارح العلامة: (**وَأَمَّا التَّقَدُّمُ الحُكمِيُّ فإنَّمَا جَاءَ في ضَمِيرِ الشَّأنِ وَالقِصَّةِ؛ لأنَّهُ إنَّمَا جِيءَ بِهِ**) أي: إنما اختير ذكر الضمير في هذا المقام (**مِن غَيرِ أَن يَتَقَدَّمَ ذِكرُهُ**) كما هو الحقيقة في سائر الضمائر الغائبة (**قَصدًا**) أي: لقصد المتكلم (**لِتَعظِيمِ القِصَّةِ**) وقوله: قصدًا مفعول له الحصولي لقوله: جيء، واللام في: لتعظيم، متعلق بالقصد، يعني: وإنما جيء

بذكرها مبهمة، ليعظم وقوعها في النفس ثم تفسيرها، فيكون ذلك أبلغ من ذكره أوَّلًا مفسَّرًا فصار كأنه في حكم العائد إلى الحديث المتقدم المعهود بينك وبين مخاطبك، وكذا الحال في ضمير «نعم رجلًا زيدٌ، وربه رجلًا».

بمثل هذا الضمير الذي لم يتقدم مرجعه لإظهار قصده لتعظيم القصة التي تذكر بعده، وقوله: (بِذِكرِهَا) متعلق بالتعظيم يعني: حصول التعظيم بسبب ذكر القصة بعده، (مُبهَمَةً) وقوله: (لِيَعظُمَ وُقُوعُهَا في النَّفسِ ثُمَّ تَفسِيرُها) علة لاقتضاء الإبهام للتعظيم، وهو مفعول له الحصولي أيضاً يعني: أن حصول تعظيم وقوع هذه القصة يقتضي ظهورها وظهورها يقتضي عدم جهل المخاطب وعدم جهله يقتضي ذكرها مبهمة (فَيَكُونُ ذَلِكَ) أي: الإبهام ثم التفسير (أَبلَغَ مِن ذِكرِهِ أَوَّلاً) أي: ابتداء (مُفَسَّرًا) أي: حال كون الضمير مفسرًا بتقديم ذكر مرجعه (فَصَارَ) أي: ذلك الصنع (كَأَنَّهُ في حُكمِ العَائِدِ إِلَى الحَدِيثِ المُتَقَدِّمِ) لذكر الضمير الذي هو موضوع لما تقدم ذكره (المَعهُودِ بَينَكَ وَبَينَ مُخَاطَبِكَ) لكونه مذكورًا بالضمير الذي هو من المعارف، يعني: أن المتكلم ادعى ظهور القصة عند المخاطب؛ لكونها عظيمة عنده بحيث إنها لم تخف لأحد فضلاً للمخاطب، وأنه لو ذكرها أولاً مفسرة لكان غير مفيد لعدم الجهل فيه.

ثم اعلم أن الحصر في قوله: فإنما جاء في ضمير الشأن بالنظر إلى قصد التعظيم، يعني: إنما جاء التقدم الحكمي في ضمير الشأن؛ لأن قصد التعظيم لا يوجد إلا فيه لا بالنظر إلى وجود التقدم الحكمي؛ لأنه يوجد فيه وفي غيره كما قال: (وَكَذَا الحَالُ في ضَمِيرِ: نِعمَ رَجُلاً زَيدٌ، وَرُبَّهُ رَجُلاً) حيث جعل فاعل: نعم ضميرًا غائبًا مستترًا من غير سبق مرجع، ومفسرًا بالنكرة التي بعده وهو: رجلاً؛ لأن مرجعه هو المخصوص الذي ذكر بعده، وهذا إذا كان المخصوص خبر مبتدأ محذوف أي: هو زيد، وأما إذا كان مبتدأ وخبره جملة: نعم، فالأنسب أن يكون من التقدم اللفظي التقديري؛ فاعرف، وربه رجلاً على أن يكون الضمير مبهمًا مفسرًا بالنكرة وهو رجلاً، ولا يخفى جريان الادعاء المذكور فيهما.

(وَهُوَ) أي: المضمر بالنظر إلى ما قبله قسمان: (مُتَّصِلٌ وَمُنْفَصِلٌ).

(فَالْمُنْفَصِلُ: الْمُسْتَقِلُّ بِنَفْسِهِ) غير محتاج إلى كلمة أخرى قبله ليكون كالجزء منها، بل هو كالاسم الظاهر سواء كان مجاورًا لعامله نحو: «مَا أَنْتَ مُنْطَلِقًا» عند الحجازية، ....

ثم لما كان للمضمر تقسيمات متداخلة بعضها بالنظر إلى ما قبله من الكلمة من حيث اتصاله بها وانفصاله عنها، وبعضها بالنظر إلى إعرابه أراد المصنف أن يبين القسم الأول فقال: «وهو» وقوله: (أَي: المُضمَرُ) إشارة إلى مرجع الضمير، وقوله: (بالنَّظَرِ إِلَى مَا قَبلَهُ) أي: إلى كلمة قبله قيد لهذا التقسيم وهو للاحتراز عن التقسيم باعتبار إعرابه، وقوله: (قِسمَانِ) إشارة إلى أن قوله: «متصلٌ ومنفصلٌ» خبر للمبتدأ بعد ملاحظة العطف.

ثم شرع إلى تعريف كل من القسمين فقال: «فالمنفصل» هو «المستقل بنفسه» وإنما قدم المتصل في الإجمال وقدم المنفصل في التعريف للإشارة إلى أن المتصل هو الأصل، وقدمه في الإجمال لأصالته، ولما كان تعريف المنفصل وجوديا لكونه عبارة عن المستقل، ولكون المتصل عبارة عن غير المستقل قدم المنفصل لكونه كالملكة للمتصل والملكة مقدمة على عدمها، وقوله: (غَيرُ مُحتَاجٍ إِلَى كَلِمَةٍ أُخرَى قَبلَهُ) تفسير لمعنى المستقل بنفسه، يعني: أن الضمير المنفصل سواء كان متكلمًا أو مخاطبًا أو غائبًا هو ما لا يحتاج في تلفظه إلى الكلمة الأخرى، أي: غير نفسه من الكلمة التي قبل ذلك الضمير كما هو شأن المتصل، فعلى هذا قوله: قبله صفة للكلمة، وقوله: (لِيَكُونَ) صفة بعد صفة للكلمة، وهو كالبيان للاحتياج المعتبر فيه، وهو كون الضمير كالجزء من الكلمة التي قبله، وهو داخل في مدخول الغير، يعني: في المنفي ومعناه أنه غير محتاج بأن لا يكون (كالجُزءِ مِنهَا) أي: من الكلمة التي قبله، (بَل هُوَ) أي: الضمير المنفصل (كالاسمِ الظَّاهِرِ) في عدم الاحتياج إلى ما قبله وفي عدم كونه كالجزء (سَوَاءٌ كَانَ) أي: الضمير المنفصل الغير المحتاج (مُجَاوِرًا لِعَامِلِهِ نَحوُ: مَا أَنتَ مُنطَلقًا) لأن ما في هذا هي المشبهة بليس وهو عامل (عِندَ الحِجَازِيَّةِ) أي: عند

أو غير مجاور له نحو: «مَا ضَرَبْتُ إِلَّا إِيَّاكَ».

(وَالْمُتَّصِلُ: غَيْرُ الْمُسْتَقِلِّ بِنَفْسِهِ) المحتاج إلى عامله الذي قبله، ليتصل به ويكون كالجزء منه.

(وَهُوَ) أي: المضمر باعتبار الإعراب أقسام: («مَرْفُوعٌ، وَمَنْصُوبٌ، وَمَجْرُورٌ») ....

اللغة الحجازية، فيرفع الاسم وينصب الخبر، وهذا وإن كان مجاورًا ومحتاجًا إلى عامله الذي قبله لكنه غير محتاج إليه في التلفظ، وإلا يكون كالجزء المتصل به (أَو) سواء كان (غَيرَ مُجَاوِرٍ لَهُ، نَحوُ: مَا ضَرَبتُ إِلَّا إِيَّاكَ) لأن إياك وإن لم يكن مجاورًا لعامله الذي هو: ضربت، بل كان مجاورًا لـ: إلا لكنه غير محتاج إلى ما قبله، بل يمكن أن يوقف على إلا ويبتدأ بـ: إياك.

ولما فرغ من تعريف المنفصل شرع في تعريف المتصل فقال: «والمتصل غير المستقل بنفسه» وفسره أيضاً بقوله: (المُحتَاجُ إِلَى عَامِلِهِ الَّذِي قَبلَهُ لِيَتَّصِلَ) أي: ذلك المضمر (بِهِ) أي: بعامله، وإنما قال في التفسير الأول: إلى كلمة، وقال ههنا: إلى عامله؛ لأن الاحتياج لما كان منفيا في الأول وكان ما قبله أعم من العامل وغيره قال: إلى كلمة؛ لكونها أعم من العامل وغيره، وقد أشار إلى هذا العموم بقوله سواء كان إلى آخره، ولما كان المذكور ههنا هو الاحتياج، وهو الاحتياج في التلفظ، وكان ذلك منحصرًا في الاتصال بالعامل فإن المحتاج إلى عامله لا إلى غيره من الكلمات؛ لأن الغرض منه الاتصال به، (وَيَكُونُ) ذلك الضمير باحتياجه واتصاله (كالجُزءِ مِنهُ) أي: من العامل.

ولما فرغ من تقسيم المضمر باعتبار ما قبله شرع في تقسيمه باعتبار إعرابه فقال: «وهو»، وقوله: (أَي: المُضمَرُ) إشارة إلى مرجعه، واحترز به من إرجاعه إلى أحد القريبين من المتصل والمنفصل؛ ليكون هذا التقسيم تقسيمًا آخر للمضمر، أي: لا أنه تقسيم لأحد قسميه وأشار أيضاً إلى تغير هذا التقسيم وإلى ما به يمتاز عن التقسيم الأول بقوله: (باعتِبَارِ الإعرَابِ) وقوله: (أَقسَامٌ) إشارة أيضاً إلى أن الخبر أمور لا أمر واحد، وهو قوله: «مرفوعٌ ومنصوبٌ ومجرورٌ»

لقيامه مقام الظاهر، وانقسام الظاهر إليها.

(فَالأَوَّلَانِ) أي: المرفوع والمنصوب، كل واحد منهما قسمان: (مُتَّصِلٌ)؛ لأنه الأصل (وَمُنْفَصِلٌ) لمانع من الاتصال (وَالثَّالِثُ) أي: الضمير المجرور (مُتَّصِلٌ فقط)؛ لأنه لا مانع فيه من الاتصال الذي هو الأصل، ....

وقوله: (لِقِيَامِهِ) علة للتعبير عن المضمر بهذه الصفات التي هي مختصة بالمعرب، يعني: وإنما عبر عن المضمر بالمرفوع وأخويه لقيام المضمر فيما وجد فيه، (مُقَامَ الظَّاهِرِ) أي: مقام الاسم الظاهر المعرب مثل كونه مبتدأ وخبرًا وفاعلاً ومفعولًا ومضافاً إليه، وقوله: (وَانقِسَامِ الظَّاهِرِ) بالجر عطف على قوله: لقيامه، أي: ولانقسام الاسم الظاهر (إِلَيهَا) أي: إلى هذه الأقسام الثلاثة يعني: المرفوع والمنصوب والمجرور.

ولما كان الحصر العقلي قاضيًا يكون الأقسام ستة بضرب القسمين الأولين، أعني: المتصل والمنفصل في هذه الأقسام الثلاثة، وكان الاستقراء قاضيًا بكونها خمسة أراد أن يبين الأقسام الموجودة بالاستقراء فقال: «فالأولان»، وقوله: (أَي: المَرفُوعُ وَالمَنصُوبُ) تفسير للأولان، وقوله: (كُلُّ وَاحِدٍ مِنهُمَا) أي: من الأولين إشارة إلى أنه كما يجوز أن يضرب المرفوع في القسمين الأولين كذلك يجوز أن يضرب المنصوب فيهما أيضاً بخلاف المجرور كما سيأتي، وقوله: (قِسمَانِ) وقد عرفت الفائدة بهذا التفسير، «متصلٌ» أي: القسم الأول منهما متصل، وقوله: (لأَنّهُ الأَصلُ) دليل للاتصال يعني: أن المضمر إنما كان متصلاً لكون الاتصال أصلاً في الضمير، فلا يعدل عنه إلا لمانع يمنع الاتصال، وسيأتي ذكر الموانع منه، «ومنفصلٌ» أي: القسم الثاني منهما منفصلٌ، وإنما كان منفصلاً مع أنه خلاف الأصل؛ (لِمَانِعٍ مِن الاتِّصَالِ) أي: لوجود مانع من الموانع الآتية؛ لكونه متصلاً، «والثالث» وقوله: (أَي: المُضمَرُ المَجرُورُ) تفسير للثالث، أي: القسم الثالث الذي هو الضمير المجرور «متصلٌ فقط» أي: هو متصل فلا يتجاوز إلى كونه منفصلاً، وإنما لا يوجد المجرور المنفصل (لأَنّهُ لا مَانِعَ فِيهِ) أي: في المجرور (مِن الاتِّصَالِ الَّذِي هُوَ الأَصلُ)

وستعرف المانع من الاتصال إن شاء الله تعالى (فَذَلِكَ) أي: المضمر تفسير (خَمْسَةُ أَنْوَاعٍ) المرفوع المتصل والمنفصل، والمنصوب المتصل والمنفصل، والمجرور المتصل.

النوع (الْأَوَّلُ) يعني: المرفوع المتصل ضمير (ضَرَبْتُ) على صيغة المتكلم الواحد المعلوم الماضي (وَضُرِبْتُ) على صيغة المتكلم ....

في المضمر، وكل ما لم يوجد فيه المانع فلا يعدل فيه عن الأصل، ولما ذكر المانع إيجابًا وسلبًا أحال معرفته إلى ما سيأتي؛ فقال: (**وَسَتَعرِفُ المَانِعَ مِن الاتِّصَالِ، إن شَاءَ اللهُ تَعَالَى**).

وقوله: «فذلك» إجمال بعد التفصيل ونتيجة له وقوله: (**أَي: المُضمَرُ تَفسِيرٌ**) للمشار وهو مبتدأ، وقوله: «خمسة أنواعٍ» خبره، ثم بين الشارح هذه الخمسة بقوله: (**المَرفُوعُ المُتَّصِلُ**) أي: أول الأنواع من الخمسة المرفوع المتصل نحو: ضربت، (**وَ**) ثانيها (**المُنفَصِلُ، أي**) المرفوع المنفصل كأنا (**وَ**) ثالثها (**المَنصُوبُ المُتَّصِلُ**) مثل: ضربك، (**وَالمُنفَصِلُ**) أي: رابعها المنصوب المنفصل مثل: ما ضربت إلا إياك، (**وَ**) خامسها (**المَجرُورُ المُتَّصِلُ**) نحو: أعجبني ضربه فيه.

ثم شرع المصنف في تفصيله فقال: (**النَّوعُ**) «الأول» وقوله: (**يَعني: المَرفُوعَ المُتَّصِلَ**) تفسير للنوع الأول، أي: يريد المصنف بالنوع الأول المرفوع المتصل على طريق مطابقة النشر للف، وقوله: (**ضَمِيرُ**) تفسير للمضاف المحذوف ليطابق الخبر وهو قوله: «ضربت» بالمبتدأ، وهو قوله: النوع الأول؛ لكونه عبارة عن الضمير أي: مثال النوع الأول من الضمائر ضمير نحو: ضربت، ولما كان لفظ: ضربت، محتملاً لثلاث صيغ من المتكلم والمخاطب والمخاطبة أراد الشارح أن يعينه فقال: (**عَلَى صِيغَةِ المُتَكَلِّمِ**) لكونه مضمومًا (**الوَاحِدِ**) لكونه تاء (**المَعلُومِ المَاضِي**) أي: مراد المصنف بهذا اللفظ هو ما كان مبنيا على صيغة المتكلم الخ، يعني: بفتح الضاد والراء وسكون الباء وبضم التاء الخ، والقرينة في هذا عادة النحاة في الابتداء من المتكلم كما سيأتي، «وضربت» وقوله: (**عَلَى صِيغَةِ المُتَكَلِّمِ**) تفسير للفظ: ضربت، يعني: أن هذا اللفظ ههنا كائن على

الواحد المجهول الماضي المنتهيين أولهما (إِلَى ضَرَبْنَ) صيغة جمع الغائبة المعلوم الماضي (وَ) ثانيهما إلى (ضُرِبْنَ) صيغة جمع الغائبة المجهول الماضي. وإنما بدأ بالمتكلم؛ لأن ضمير المتكلم أعرف المعارف، وأخَّر ضمير الغائب؛ لأنه دون الكل، وصورة التصريف هكذا: «ضَرَبْتُ، ضَرَبْنَا، ضَرَبْتَ، ضَرَبْتُمَا، ضَرَبْتُمْ، ضَرَبْتِ، ضَرَبْتُمَا، ضَرَبْتُنَّ، ضَرَبَ، ضَرَبَا، ضَرَبُوا، ضَرَبَتْ، ....

صيغة المتكلم (**الوَاحِدِ**) لا له ولغيره كما في: ضربنا (**المَجهُولِ المَاضِي**) كما أن الأول لمعلومه، يعني: أنها بضم الضاد وكسر الراء وسكون الباء وبضم التاء وقوله: (**المُنتَهِيَينِ أَوَّلُهُمَا**) إشارة إلى متعلق الجار في قوله: «إلى ضربن» والمراد بأولهما هو اللفظ الأول، أعني: ضربت المعلوم، وقوله: (**صِيغَةُ جَمعِ الغَائِبَةِ المَعلُومِ المَاضِي**) تفسير للفظ: ضربن، يعني: أنه بفتح الضاد والراء وسكون الباء وبنون ضمير الغائب.

«و» (**ثَانِيهِمَا**) أي: ثاني اللفظ وهو: ضربت المجهول منتهياً (**إِلَى**) «ضربن» (**صِيغَةِ جَمعِ الغَائِبَةِ المَجهُولِ المَاضِي**) يعني: بضم الضاد وكسر الراء وسكون الباء ونون الضمير المؤنث، (**وَإِنَّمَا بَدَأَ**) أي: المصنف (**بالمُتَكَلِّمِ**) دون الغائب والمخاطب (**لأنَّ ضَمِيرَ المُتَكَلِّمِ أَعرَفُ المَعَارِفِ**) كما سيأتي في باب المعرفة، وكل ما هو أعرف يكون أشرف لقوة معروفيته، فتقديم الأشرف أنسب.

ولما كان هذا الدليل دالا على تقديم المتكلم فقط لا على تأخير الغائب عن المخاطب أراد أن يذكر دليل تأخير الغائب فقال: (**وَأَخَّرَ**) أي: المصنف (**ضَمِيرَ الغَائِبِ**) حيث جعل ضربن وضربن مغيا لهما؛ (**لأَنَّهُ**) أي: لأن ضمير الغائب (**دُونَ الكُلِّ**) أي: دون كل من المتكلم والمخاطب (**وَصُورَةُ التَّصرِيفِ**) التي ذكرها المصنف أولها ومنتهاها من النوعين المعلوم والمجهول (**هَكَذا**) أي: مثل ما أقول (**ضَرَبتُ**) بضم التاء لمعلوم المتكلم وحده (**ضَرَبنَا**) للمتكلم مع غيره (**ضَرَبتَ**) للمخاطب (**ضَرَبتُمَا**) لتثنيته (**ضَرَبتُم**) لجمعه (**ضَرَبتِ**) بكسر التاء للمخاطبة (**ضَرَبتُمَا**) لتثنيتها أيضاً (**ضَرَبتُنَّ**) لجمع المؤنث المخاطبة (**ضَرَبَ**) لمفرد الغائب والضمير مستتر فيه (**ضَرَبَا**) لتثنيته (**ضَرَبُوا**) لجمعه (**ضَرَبَت**) بفتح

ضَرَبَتَا، ضَرَبْنَ» وعلى هذا القياس المجهول.

(وَ) النوع (الثَّانِي) أي: المرفوع المنفصل («أَنَا» إِلَى «هُنَّ») «أَنَا، نَحْنُ، أَنْتَ، أَنْتُمَا، أَنْتُمْ، أَنْتِ، أَنْتُمَا، أَنْتُنَّ، هُوَ، هُمَا، هُمْ، هِيَ، هُمَا، هُنَّ».

والضمير في «أَنْتَ» إلى «أَنْتُنَّ» هو «أَنْ» إجماعًا، والحروف الأواخر لواحق

الضاد والراء والباء وسكون التاء لمفرد المؤنث الغائبة وضميره هي مستترة أيضاً (ضَرَبَتَا) لتثنيتها (ضَرَبنَ) لجمعها وقوله: (وَعَلَى هَذَا القِيَاسُ) ظرف مستقر خبر مقدم لقوله: (المَجهُولُ) أي: إذا قرئ بضم الضاد وكسر الراء يكون التصريف تصريف المجهول، والضمائر في هذه الصيغ مرفوعة على أنه فاعل في المعلوم ونائبة في المجهول، والتاء المضمومة في المتكلم الواحد والمفتوحة في المخاطب والمكسورة في المخاطبة، ونا في المتكلم مع الغير والألف في التثاني والنون في جمع المؤنث والمستتر في الغائبين وفيهما متصل مستتر، وفي باقيهما متصلات بارزات.

«و» (النَّوعُ) «الثاني» وقوله: (أَي: المَرفُوعُ المُنفَصِلُ) تفسير له أي: للنوع الثاني من المتصل والمنفصل اللذين من قسم المرفوع ضمير «أنا» للمتكلم وحده حال كونه منتهيًا «إلى هن» وهو ضمير جمع المؤنث الغائبة كما عده الشارح بقوله: (أَنَا) للمتكلم وحده (نَحنُ) للمتكلم مع غيره (أَنتَ) بفتح التاء للمفرد المذكر المخاطب (أَنتُمَا) لتثنيته (أَنتُم) لجمعه (أَنتِ) بكسر التاء للمفرد المؤنث الغائبة (أَنتُمَا) لتثنيته (أَنتُنَّ) لجمعه (هُوَ) للمفرد المذكور الغائب (هُمَا) لتثنيته (هُم) لجمعه (هِيَ) للمفرد المؤنث الغائبة (هُمَا) لتثنيته (هُنَّ) لجمعه، وهذه نهايتها التي ذكرها المصنف.

ثم لما كان أنت مركبًا من: أن ومن: ت، بالحركات الثلاث والضمير من هذين الجزأين هل هو المجموع المركب أو أحدهما والآخر لبيان أحوالها أراد الشارح أن يبين ما ذكره النحاة فيها فقال: (وَالضَّمِيرُ في: أَنتَ، إلى أَنتُنَّ هُوَ أن) أي: النون الساكنة مع الهمزة القطعية المفتوحة قبلها (إِجماعًا) أي: أجمعوا فيها إجماعًا (وَالحُرُوفُ الأَوَاخِرُ لَوَاحِقُ) أي: الحروف التي في آخر أنت

دالة على أحواله من الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث.

(وَ) النوع (الثَّالِثُ) أي: المنصوب المتصل، وهو قسمان:

القسم الأول: المتصل بالفعل نحو («ضَرَبَنِي» إِلَى «ضَرَبَهُنَّ») «ضَرَبَني، ضَرَبَنَا، ضَرَبَكَ، ضَرَبَكُمَا، ضَرَبَكُمْ، ضَرَبَكِ، ضَرَبَكُمَا، ضَرَبَكُنَّ، ضَرَبَهُ، ضَرَبَهُمَا،

وأخواتها من التاء المتحركة بالحركات الثلاث مجردة أو مع ألف التثنية أو مع نون الجمع (دَالَّةٌ عَلَى أَحوَالِهَا) أي: على أحوال الضمائر حال كون الأحوال (مِن الإِفرَادِ) إذا كانت مقارنة بالتاء وحدها (وَالتَّثنِيَةِ) إذا كانت مقارنة بالتاء والألف (وَالجَمعِ) إذا كانت مقارنة بالتاء والواو في الجمع المذكر وبالتاء والنون في جمع المؤنث (وَالتَّذكِيرِ) وهو في المفرد بفتح التاء وفى الجمع بالواو (وَالتَّأنيثِ) وهو في المفرد بكسر التاء وفى الجمع بالنون. وقال بعض المحشين: وليس نقل الإجماع في هذا المحل بصحيح، وإنما هو مذهب الجمهور فإن الفراء قال: إن أنت بكماله اسم، والتاء من نفس الكلمة، وقال بعضهم: إن الضمير هو التاء المتصرفة كانت مرفوعة متصلة فلما أرادوا انفصالها ضموا لفظ أن إليها، فإن قيل: لعل مراده إجماع البصريين كما حمل عليه صاحب «اللباب» عبارة «اللباب» قبل هذا، لا يدفع الاعتذار، قال ابن كيسان من البصريين، وهو قائل بأن التاء في أنت هي الاسم، وهي والتي في نحو: قمت سيان، ولكنها كثرت بأن؛ فلا إجماع من الكل، ولا من البصريين انتهى. وأقول: ولعل مراد الشارح بالإجماع الإجماع الأكثري لا الإجماع الكلي، والله أعلم.

«و» (النَّوعُ) «الثالث» (أَي: المَنصُوبُ المُتَّصِلُ، وَهُوَ) أي: المنصوب المتصل (قِسمَانِ) بحسب أنواع عامله (القِسمُ الأَوَّلُ) من النوع الثالث (المُتَّصِلُ) أي: الذي اتصل (بالفِعلِ) لكونه عامله (نَحوُ) «ضربني» منتهيًا «إلى ضربهن» ثم قال الشارح على طريق التفصيل (ضَرَبَنِي) للمتكلم وحده (ضَرَبَنَا) بفتح الباء للمتكلم مع غيره (ضَرَبَكَ) للمفرد المخاطب (ضَرَبَكُمَا) لتثنيته (ضَرَبَكُم) لجمعه (ضَرَبَكِ) بكسر الكاف للمخاطبة (ضَرَبَكُمَا) لتثنيته (ضَرَبَكُنَّ) بتشديد النون المفتوحة لجمعه (ضَرَبَهُ) للمفرد الغائب (ضَرَبَهُمَا) لتثنيته

ضَرَبَهُمْ، ضَرَبَهَا، ضَرَبَهُمَا، ضَرَبَهُنَّ».

والقسم الثاني: المتصل بغير الفعل نحو («إِنَّني») إِنَّنَا، إِنَّكَ، إِنَّكُمَا، إِنَّكُمْ، إِنَّكِ، إِنَّكُمَا، إِنَّكُنَّ إِنَّهُ (إِلَى «إِنَّهُنَّ»).

(وَ) النوع (الرَّابِعُ) أي: المنصوب المنفصل («إِيَّايَ») إِيَّانَا، إِيَّاكَ، إِيَّاكُمَا، إِيَّاكُمْ، إِيَّاكِ، إِيَّاكُمَا، إِيَّاكُنَّ إِيَّاهُ (إِلَى «إِيَّاهُنَّ»).

وفي «إياي» اختلافات كثيرة، ....

(ضَرَبَهُم) لجمعه (ضَرَبَهَا) للمفرد المؤنث الغائبة (ضَرَبَهُمَا) لتثنيته (ضَرَبَهُنَّ) لجمعه المؤنث.

«و» (القِسمُ الثَّاني) من القسمين للمنصوب (المُتَّصِلِ) أي: الذي اتصل (بغَيرِ الفِعلِ) من الحروف النواصب التي تنصب اسمها (نَحوُ) «إنني» لأنه ضمير متكلم منصوب لكون اسم إن متصلاً بعامله الذي هو إن، وقوله: (إِنَّنَا) للمتكلم مع الغير (إِنَّكَ) بفتح الكاف للمفرد المخاطب (إِنَّكُمَا) لتثنيته (إِنَّكُم) لجمعه (إِنَّكِ) بكسر الكاف للمفرد المخاطبة (إِنَّكُمَا) لتثنيته (إِنَّكُنَّ) لجمعه (إِنَّهُ) للغائب منتهيًا «إلى إنهن».

«و» (النَّوعُ) «الرابع» (أَي: المَنصُوبُ) المنفصل وقوله: النوع في الموضعين تفسير لموصوف، قوله: الثالث والرابع، وقوله: أي المنصوب المتصل والمنصوب (المُنفَصِلُ) تفسيران لنفس الثالث والرابع وهو مبتدأ، وقوله: «إياي» خبره، وهذا للمتكلم وحده (إِيَّانَا) للمتكلم مع غيره (إِيَّاكَ) بفتح الكاف للمفرد المخاطب (إِيَّاكُمَا) لتثنيته (إِيَّاكُم) لجمعه (إِيَّاكَ) بكسر الكاف للمخاطبة (إِيَّاكُمَا) لتثنيته (إِيَّاكُنَّ) لجمعه (إِيَّاهُ) منتهيًا «إلى إياهن» ثم بين الشارح الاختلاف الواقع في إياي وأخواته فقال: (وَفِي إِيَّاي اختِلافَاتٌ كَثِيرَةٌ) مبنية على أن الضمير فيها هل هو إيا وحده، أو ما يتصل به وحده؛ بناء على أنه اسم ظاهر مضاف أو مجموعه، فقال الخليل والأخفش والمازني: إن الاسم المضمر هو إيا وما يتصل به أسماء أضيف إيا إليها لقولهم: فإياه وإيا الشواب، وهو ضعيف؛ لأن الضمير لا يضاف فإياه وإيا الشواب، شاذ، وقال الزجاج والسيرافي: إيا اسم

والمختار أن الضمير هو «إيا»، واللواحق للدلالة على التكلم والمخاطب والغيبة والإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث.

(وَ) النوع (الْخَامِسُ: «غُلَامِي») مثال المتصل بالاسم ....

ظاهر مضاف إلى المضمرات كأن إياك بمعنى نفسك، وقال قوم: إياك وإياه وإياي كما لها أسماء، وهو ضعيف؛ إذ ليس في الأسماء الظاهرة ولا المضمرة ما يختلف آخره كفاء وهاء وياء، وقال بعض الكوفيين وابن كيسان من البصريين: إن الضمائر هي اللاحقة بإيا وإيا دعامة لها لتصير بسببها منفصلة، قال الرضي: وليس هذا القول ببعيد من الصواب، وقال سيبويه ـ وهو المختار ـ: إن الضمير هو إيا وما يتصل به بعده حرف يدل على أحوال المرجوع إليه من التكلم والغيبة والخطاب، واختار الشارح في هذا مذهب سيبويه حيث قال: (**وَالمُخْتَارُ أَنَّ الضَّمِيرَ هُوَ إِيَّا وَاللَّوَاحِقُ**) أي: وما يتصل به بعده من الهاء والكاف والياء وغيرها (**للدَّلالَةِ عَلَى التَّكَلُّمِ**) أي: لتدل على أنه متكلم كالياء في إياي ونا في إيانا (**وَالمُخَاطَبِ**) كالكاف في إياك (**وَالغَيبَةِ**) كالهاء في إياه (**وَالإفرَادِ**) كإياك وإياه (**وَالتَّثْنِيَةُ**) كإياهما وإياكما (**وَالجَمعُ**) كإياهم وإياهن وكإياكم وإياكن (**وَالتَّذْكِيرُ وَالتَّأْنيثُ**) ثم قال بعض المحشين في بيان دليل هذا المذهب: وذلك أن اللواحق لو كانت أسماء لزم إضافة الضمير إليها وهو أمر لم يثبت في كلامهم كما تقدم، فلم يبق إلا أن يكون إيا هو الضمير واللواحق المتصلة حروف تدل على أحوال المقصودين كما أن إيا مشترك.

ثم شرع في بيان النوع الخامس الذي هو المجرور المتصل فقال: «و» (**النَّوعُ**) «الخامس» اكتفى الشارح ههنا بتفسير موصوف الخامس وهو قوله: النوع، لم يذكر تفسير الخامس كما ذكر في الأولين لظهوره وانحصاره في المتصل فقط، وأقول: وهو أيضاً قسمان قسم منهما متصل بالاسم المضاف كقول المصنف «غلامي» وهو خبر للخامس، وقوله: (**مِثَالُ المُتَّصِلِ بالاسمِ**) أي: لفظ غلامي مثال المضمر المجرور المتصل، الذي اتصل بالاسم المضاف الجار له؛ لكونه متضمنًا لمعنى الحروف الجارة، وثانيهما: متصل بالحروف

(وَ«لِي») مثال المتصل بالحرف، «غلامي، غلامنا، غلامك» (إِلَى «غُلَامِهِنَّ» وَ) «لي، لنا، لك» إلى («لَهُنَّ»).

وكان القياس أن تكون ضمائر كل من المتكلم والمخاطب والغائب ستة، لكنهم وضعوا للمتكلم لفظين يدلان على ستة معان كـ«ضَرَبْتُ وضَرَبْنَا»، ....

الجارة كقول المصنف: «ولي» وهذا معطوف على غلامي وقوله: (مِثَالُ الْمُتَّصِلِ بِالحَرفِ) تفسير له أي: لفظ لي مثال للمضمر المجرور المتصل، الذي اتصل بأحد الحروف الجارة، وهي اللام ههنا، ثم ذكر الشارح سائر الضمائر من المجرور المتصل بالاسم حتى ينتهي إلى ما ذكره المصنف من غاية القسمين فقال: (غُلامِي) هذا مثال المجرور المتصل بالاسم للمتكلم وحده (غُلامُنَا) مثال للمتكلم مع الغير (غُلامُكَ) مثال للمفرد المذكر المخاطب، ثم ترك باقي الأمثلة؛ لظهورها وهي: غلامكما غلامه غلامهما غلامهم، وهذا نهايتها كما ذكره المصنف بقوله: «إلى غلامهن»، ثم ذكر بعض أمثلة القسم الثاني فقال: «و» (لِي) هذا مثال لما يتصل بالحرف للمتكلم وحده (لَنَا) للمتكلم مع الغير (لَكَ) لما يتصل بالحروف للمفرد المخاطب، وكذا لكما لكم لك لكما لكن له لهما لهم لها لهما لهن، وهذه نهايتها التي ذكرها المصنف بقوله: (إِلَى) «لهن».

ثم لما كانت الأقسام الجائزة في الضمائر أكثر من التي وجدت في اللغات أراد الشارح أن يذكر وجه حصرها بما ذكر فقال: (وَكَانَ القِيَاسُ) أي: الأصل في حكم العقل (أن تَكُونَ ضَمَائِرُ كُلٍّ مِن المُتَكَلِّمِ) سواء كان مرفوعًا أو منصوبًا أو مجرورًا متصلاً أو منفصلاً (وَالمُخَاطَبِ) أي: من المخاطب كذلك (وَالغَائِبِ) أي: ومن الغائب كذلك، وقوله: (سِتَّةً) خبر لكان أي: يقتضي أن يكون للمتكلم ستة صيغ؛ لأن المتكلم إما واحد أو اثنان أو ثلاثة فصاعداً، وكل منها إما مذكر أو مؤنث؛ فهذه معان ستة، وكذا القياس في المخاطب والغائب، (لَكِنَّهُم) أي: لكن أهل اللغة (وَضَعُوا لِلمُتَكَلِّمِ) أي: لمفهوم المتكلم أو لمن يتكلم (لَفظَينِ يَدَلَّانِ) بالاشتراك المعنوي (عَلَى سِتَّةِ مَعَانٍ، كَضَرَبتُ وَضَرَبنَا) أي: مثال اللفظين الموضوعين لستة معان من الضمائر كالتاء المرفوعة المتصلة

فضمير «ضَرَبْتُ» مشترك بين الواحد المذكر والمؤنث، وضمير «ضَرَبْنَا» مشترك بين الأربعة: «المثنى المذكر، والمثنى المؤنث، والجمع المذكر، والمجموع المؤنث»، ووضعوا للمخاطب خمسة ألفاظ، أربعة غير مشتركة، وواحد مشترك بين المثنى المذكر والمثنى المؤنث، وأعطوا الغائب حكم المخاطب في ذلك، فإن الضمير في مثل: «ضَرَبَا ....

بالفعل، ونا المتصلة به، ثم فصله بتعيين الموضوع له لكل منهما فقال: (**فَضَميرُ ضَرَبتُ**) وهو التاء المضمومة (**مُشتَرَكٌ**) أي: لفظ مشترك بالاشتراك المعنوي (**بَينَ الوَاحِدِ المُذَكَّرِ وَالمُؤَنَّثِ**) يعني: أن لفظ: ضربت إذا صدر من المتكلم المذكر يكون موضوعًا للمذكر، وإذا صدر من المؤنث يكون موضوعًا للمؤنث وهو مشترك بين هذين المعنيين، وموضوع لهما بوضعين مستقلين، (**وَضَمِيرُ ضَرَبنَا مُشتَرَكٌ بَينَ الأَربَعَةِ**) أي: ضمير ضربنا أيضاً مشترك بين أربعة معان من الستة، وقوله: (**المُثَنَّى**) بدل بعض من أربعة أي: أحد المعاني الأربعة التي وضع لها لفظ: ضربنا هو تثنية (**المُذَكَّرِ وَالمُثَنَّى المُؤَنَّثِ**) أي: تثنية المؤنث (**وَالجَمعِ المُذَكَّرِ وَالجَمعِ المُؤَنَّثِ**) أي: وثالثها الجمع المذكر ورابعها الجمع المؤنث، وهذه الأربعة معان وضع لها لفظ: ضربنا (**وَوَضَعُوا**) أي: وضع أهل اللغة أيضاً (**للمُخَاطَبِ خَمسَةَ أَلفَاظٍ، أربَعَةٌ**) من هذه الخمسة (**غَيرُ مُشتَرَكَةٍ**) وهي: ضربت بالفتح وضربت بالكسر وضربتم وضربتن؛ لأن كل واحد من هذه الأربعة موضوع لمعنى مستقل (**وَوَاحِدٌ**) أي: وواحد من هذه الخمسة وهو لفظ ضربتما (**مُشتَرَكٌ بَينَ المُثَنَّى المُذَكَّرِ**) إذا كان تثنية ضربت وضربتم (**وَالمُثَنَّى المُؤَنَّثِ**) إذا كان تثنية ضربت وضربتن، ثم شرع في بيان الغائب بطريق المقايسة فقال: (**وَأَعطَوا**) أي: أعطى أهل اللغة (**الغَائِبِ حُكمَ المُخَاطَبِ في ذَلِكَ**) أي: في أن تكون الأربعة موضوعة لأربعة معانٍ، واللفظ الواحد موضوعًا لمعنيين.

ولما توهم أن تثنية الغائب ليس كتثنية المخاطب والقياس، وفيه قياس مع الفارق؛ لأن تثنية المخاطب لفظ واحد، وتثنية الغائب ليس كذلك؛ لأنهما لفظان مغايران أجاب بقوله: (**فإنّ الضّميرَ**) وهو الألف فقط (**في مِثلِ: ضَرَبا**)

وضَرَبْتَا» هو الألف المشترك بينهما، والتاء حرف تأنيث، وبقيت الأنواع الخمسة جارية على هذا المجرى أعني: أن للمتكلم لفظين، وللمخاطب خمسة، وللغائب خمسة، فصار المجموع اثنتي عشرة كلمة لثمانية عشر معنى، فإذا كان لكل من الأنواع الخمسة اثنتي عشرة كلمة لثمانية عشرة معنى تكون جملتها ستين كلمة لتسعين معنى،

لتثنية المذكر (وَضَربتَا) لتثنية المؤنث (**هُوَ الأَلِفُ المُشتَرَكُ بَينَهُمَا**) أي: بين المذكر والمؤنث والواحدة المعتبرة بالنظر إليه (**وَالتَّاءُ**) أي: التي في ضربتا (**حَرفُ تَأنِيثٍ**) أي: لبيان تأنيثه، لا أنها ضمير حتى يكون مانعاً لوحدته، والحاصل: أن ما به الاشتراك غير ما به الافتراق، فلا يكون اللفظان واحدًا (**وَبَقِيَت الأَنوَاعُ الخَمسَةُ**) أي: بقيت الأنواع الخمسة المذكورة أحدها المرفوع المتصل، وثانيها المرفوع المنفصل، وثالثها المنصوب المتصل، ورابعها المنصوب المنفصل، وخامسها المجرور المتصل، وقوله: (**جَارِيَةً**) بالنصب حال من أنواع، أي: بقيت الخمسة المذكورة حال كونها جارية (**عَلَى هَذَا المَجرَى**) أي: مجرى المرفوع المتصل ثم فسره بقوله: (**أَعني**) أي: أريد بقوله: جارية هذا المجرى (**أَنَّ للمُتَكلِّمِ لَفظَينِ**) يعني: من المعانى الستة للمتكلم لفظان (**وَللمُخَاطَبِ**) أي: عين للمخاطب المذكور مع مؤنثه (**خَمسَةً**) أربعة منها مغايرة وهي المفرد المذكر والمؤنث والمجموع المذكر والمؤنث وواحد منها مشترك وهو تثنيته (**وَللغَائِبِ**) أي: وعين للغائب المذكر مع مؤنثه (**خَمسَةً**) أيضاً (**فَصَارَ المَجمُوعُ**) أي: فصار مجموع الألفاظ الموضوعة (**اثنَتَي عَشَرَةَ كَلِمَةً**) يعني: لفظين للمتكلم وخمسة للمخاطب وخمسة للغائب، وقوله: (**لِثَمَانِيَةَ عَشَرَ مَعنىً**) صفة للكلمة أي: معينة لثمانية عشر معنىً، يعني: ستة للمتكلم وستة للمخاطب وستة للغائب، (**فإِذَا كَانَ لِكُلٍّ**) أي: لكل واحد (**مِن الأَنوَاعِ الخَمسَةِ**) يعني: المرفوع مع قسميه والمنصوب مع قسميه والمجرور المتصل (**اثنَتَي عَشَرَةَ كَلِمَةً لِثَمَانِيَةَ عَشَرَ مَعنىً**) يعني: اللفظين المتكلمين والمخاطب الخمسة والغائب الخمسة (**تَكُونُ جُملَتُهَا سِتِّينَ كَلِمَةً**) بضرب الأنواع الخمسة في الكلمات اثنتي عشرة (**لِتِسعِينَ مَعنىً**) أي: موضوعة لتسعين معنىً؛ لأنا إذا ضربنا معاني الأنواع

وبينوا لتلك الأمور عللًا ومناسبات لا نطول الكلام بذكرها.

(فَالْمَرْفُوعُ الْمُتَّصِلُ خَاصَّةً) يعني: لا المنصوب والمجرور المتصلان (يَسْتَتِرُ)؛ لأنهما فضلة، ....

الخمسة في المعاني الثمانية عشر يحصل تسعون معنىً، (وَبَيَّنُوا) أي: بين أهل التصريف (لِتِلْكَ الأُمُورِ) أي: لوضع كل لفظ معين لمعنى معين على حدة أو بالاشتراك (عِلَلًا) أي: علة لتعيينه له (وَمُنَاسَبَاتٍ) بين اللفظ والمعنى، وهو عطف تفسير للعلل، كذا قيل، لكنه لما بين في محله الذي هو ليس من علم النحو قال: (لا نُطَوِّلُ الكَلامَ بِذِكرِهَا) أي: بذكر العلل؛ لأنها مذكورة مفصلة في «المراح» وغيره، فليرجع إليه.

ولما فرغ المصنف من الضمائر البارزات في الأنواع الخمسة شرع في بيان المستترات فيها فقال: «فالمرفوع المتصل» وهو الذي يكون إما فاعلاً أو نائبه في الأفعال التامة أو اسمًا للأفعال الناقصة وقوله: «خاصةً» إما ضد العامة كما في «القاموس»، وإما مصدر بوزن العافية، بأن يكون أصله خاصصةٌ، فأدغمت فإن كانت ضد العامة تكون حالًا من فاعل: يستتر، وهو الضمير الراجع إلى المبتدأ، أو من المبتدأ على مذهب من جوزه، وإن كانت مصدرًا يكون مفعولًا مطلقًا للفعل المحذوف، أي: خص خصوصًا، وهذه الجملة إما معترضة أو حالية بـ: قد المقدرة، أي: قد خص خصوصًا، وتاؤه إما للتأنيث أو للنقل أو للمبالغة كما فصله المحشي عصام الدين، وقوله: (يَعنِي: لا المَنصُوبُ وَالمَجرُورُ المُتَّصِلانِ) تفسير للقصر المستفاد من لفظ: خاصة، يعني: أن القصر فيه إضافي بالنظر إلى المتصلات وإلى المنفصلات، فعدم جواز الاستتار فيه بين؛ لأن الانفصال يمتنع فيه الاستتار، والقصر فيه من قبيل قصر الصفة على الموصوف، يعني: الاستتار مقصور في المرفوع المتصل دون المنصوب والمجرور، فقوله: فالمرفوع مبتدأ، وقوله: «يستتر» خبره، وقوله: (لأَنَّهُمَا فَضلَةٌ) دليل لعدم وجود الاستتار في المنصوب والمجرور المتصلين، يعني: إنما لم يستتر هذان النوعان لكونهما فضلة في كلام لا عمدة فيه، وقوله:

والمرفوع فاعل، وهو كجزء الفعل، فجوزوا في باب الضمائر التي وضعها للاختصار استتار الفاعل، فاكتفوا بلفظ الفعل كما يحذف في آخر الكلمة المشتهرة شيء، ويكون فيما بقي دليل على ما ألقي على ما مضى ....

(وَالمَرفُوعَ) بالنصب عطف على اسم إن ودليل لاختصاص الاستتار بالمرفوع المتصل، يعني: إنما اختص الاستتار بالمرفوع؛ لأن المرفوع (فَاعِلٌ) لاتصاله بالفعل أو شبهه بصفة المرفوعية (وَهُوَ) أي: والحال أن الفاعل (كَجُزءِ الفِعلِ) لأن الفعل مركب من ثلاثة معان وهي: الحدث والزمان والنسبة إلى فاعل ما، والفاعل الغير المعين جزء منه، والفاعل المعين ليس بجزء، لكنه مشبه بالجزء؛ فالفاعل يكون كالجزء والجزء لا بد من ذكره فالفاعل لا بد من ذكره.

ولما كان محصل هذا الدليل وجوب ذكر الفاعل ووجوبه يقتضي امتناع حذفه لزم على النحاة أن يذكروا دليلاً يهدم هذا الوجوب فذكره الشارح بقوله: (فَجَوَّزُوا) أي: فجوز النحاة (في بَابِ الضَّمَائِرِ الَّتي وَضعُهَا للاختِصَارِ) وقوله وضعها على صيغة المصدر مبتدأ، وللاختصار ظرف مستقر خبره والجملة صلة للتي، وقوله: (استِتَارَ الفَاعِلِ) بالنصب على أنه مفعول لجوزوا، يعني: جوز النحاة استتار الفاعل مع كونه واجب الذكر ممتنع الحذف؛ لأن كون الضمائر موضوعة للاختصار كان معارضًا لكونه واجب الذكر؛ لأن الاختصار يقتضي عدم الذكر وهو منافٍ لوجوب الذكر اللازم لكونه فاعلاً، وقوله: (فَاكتَفَوا بِلَفظِ الفِعلِ) عطف على قوله: فجوزوا، وبيان لعلة ترجيح الاستتار اللازم للاختصار، يعني: إنما رجحوا جانب الاختصار دون جانب لازم الفاعلية، حيث اكتفوا بلفظ الفعل فقط، دون ذكر الفاعل الذي هو كالجزء؛ لأن حذف جزء الكلمة شائع في كلام العرب، حيث قال في مقام الاستشهاد له: (كَمَا يُحذَفُ في آخِرِ الكَلِمَةِ المُشتَهِرَةِ شَيءٌ) أي: حرف من حروفه؛ لعدم لزوم الغرابة بحذفه لدلالة الشهرة عليه، (وَيَكُونُ) أي: ويوجد (فِيمَا بَقِيَ) من الحروف (دَلِيلٌ عَلَى مَا) أي: على الحرف الذي (أُلقِيَ) فعل مجهول من الإلقاء والمراد منه ههنا الحذف أي: على ما حذف منه من حرف أو من حرفين، وقوله: (عَلَى مَا مَضَى)

في الترخيم، ولكن هذا الاستتار ليس في جميع الصيغ، بل (فِي) الفعل (الْمَاضِي لِلغَائِبِ) الواحد المذكر إذا لم يكن مسندًا إلى الظاهر نحو: «زَيْدٌ ضَرَبَ» ....

لتقوية الاستشهاد وهو خبر للمبتدأ المحذوف، يعني: حذف شيء في آخر الكلمة المشتهرة مبني على الجواز الذي سبق (في التَّرخِيمِ) أي: في باب الترخيم، وهو حذف آخر الكلمة الجائز في المنادى من غير ضرورة، وفي غيره بضرورة.

اعلم أن ههنا مقدمة مطوية لا بد من انضمامها، وهي أنهم عبروا عن الحذف بالاستتار كراهة تعبير الحذف في باب الفاعل، كما أشار إليه الفاضل المحشي عصام الدين ـ عصمه الله تعالى ـ بقوله: ظاهره يدل على أن الفاعل المستتر هو محذوف، وهو الذي ذهب إليه المصنف، وقال: إلا أن النحاة لا يطلقون المحذوف على المستتر كراهة التعبير بحذف الفاعل، انتهى، يعني: أن ظاهر كلام الشارح وهو قوله: فجوزوا الخ، وقوله: كما يحذف يقتضي أن الحذف جائز مع أن المطلوب ههنا جواز الاستتار، فبعد انضمام هذه المقدمة يندفع هذا بأن المراد من الأدلة إثبات جواز الحذف في الحقيقة، لكنهم عبروا عن هذا الحذف بالاستتار للكراهة المذكورة.

ثم إنه لما كان مقتضى هذا الدليل أنه يجوز الحذف والاستتار في الفاعل مطلقًا مع أنه خاص في بعض صيغه أراد الشارح دفع هذا الوهم المتولد فقال: (وَلَكِنَّ هَذَا الاستِتَارِ لَيسَ في جَمِيعِ الصِّيَغِ) كما هو المفهوم من الدليل المذكور، (بَل) أي: بل هو خاص في بعض الصيغ، وهي ما ذكرها المصنف بقوله:

«في» (الفِعلِ) «الماضي للغائب» ولما كان قوله: للغائب شاملاً لتثنيته وجمعه ومؤنث الغائب وصفه الشارح للاحتراز عنهما فقال: (الوَاحِدِ) احترازًا عن التثنية والجمع (المُذَكَّرِ) احترازًا عن المؤنثة الغائبة؛ لأنها تذكر فيما بعد، وقوله: (إذَا لَم يَكُن مُسنَدًا إِلَى الظَّاهِرِ) احتراز أيضاً عن المذكر الغائب المسند إلى الاسم الظاهر نحو: ضرب زيدٌ؛ لأنه غير مستتر فيه، ومثال المستتر (نَحوُ: زَيدٌ ضَرَبَ) لأن ضرب ماضٍ معلوم غائب واحد وغير مسند إلى ظاهر، بل هو

(وَ) للواحدة المؤنثة (الْغَائِبَةِ) إذا لم يكن مسندة إلى الظاهر نحو: «هِنْدٌ ضَرَبَتْ»، فإن التاء علامة التأنيث لا الضمير المرفوع، وإلا لم يجتمع مع الفاعل الظاهر في نحو: «ضَرَبَتْ هِنْد»، وفي الفعل (الْمُضَارِعِ لِلْمُتَكَلِّمِ مُطْلَقًا) سواء كان مثنى أو مجموعًا واحدًا أو فوق الواحد، مذكرًا أو مؤنثًا ....

مسند إلى ضمير مستتر تحته راجع إلى زيد، «و» (للوَاحِدَةِ المُؤَنَّثَةِ) «الغائبة» قوله: والغائبة بالجر عطف على قوله: للغائب، وقول الشارح: فيما بين حرف العطف ومعطوفه أعني: الواحدة المؤنثة للاحتراز عن تثنيته وجمعه، وعن المذكر الغائب كما احترز في الأول، ولكن قدم الشارح الأوصاف ههنا وأخرها في الأول للتفنن في العبارة، وقوله: (إذَا لَم تَكُن مُسنَدَةً إِلَى الظَّاهِرِ) يحترز به كالأول عن نحو: ضربت هند؛ لأنه غير مستتر فيه، ومثال المستتر (نَحوُ: هِندُ ضَرَبَت) لأن ضربت ماضٍ معلوم واحدة مؤنثة أسندت إلى الضمير المؤنث المستتر تحته راجعًا إلى هند، ولما توهم ههنا أن الاستتار في المذكر الغائب مسلم؛ لأنه ليس فيه شيء زائد يحتمل الفاعلية، ولكن كونه مستترًا ههنا غير مسلم ولم لا يجوز أن تكون التاء في ضربت ضميرًا بارزًا فاعلاً له أراد أن يدفع هذا بقوله: (فإنَّ التَّاءَ) أي: إنه مستتر ههنا أيضاً فإن التاء الساكنة في آخره (عَلامَةُ التَّأنِيثِ لا الضَّميرُ المَرفُوعُ) أي: لا أنه الضمير المرفوع، وقوله: (وَإلَّا لَم يَجتَمِع مَعَ الفَاعِلِ الظّاهِرِ) دليل لقوله: لا الضمير المرفوع، يعني: لأنه لو كان ضميرًا مرفوعًا وفاعلاً لم يجتمع مع الفاعل الظاهر (في نَحوِ: ضَرَبَت هِندُ) لامتناع اجتماع الفاعلين لفعل واحدٍ، فلما اجتمع مع الفاعل الظاهر كما في هذا المثال علم أنه ليس بفاعل.

قوله: «وفي» (الفِعلِ) «المضارع للمتكلم مطلقًا» عطف على قوله: وفي الغائبة، يعني: أن المرفوع المتصل يستتر أيضاً في متكلم المضارع، وقوله: (سَوَاءٌ كَانَ مثنى أو مجموعًا وَاحِدًا أو فَوقَ الوَاحِدِ مُذكَّرًا أَو مُؤَنَّثًا) تفسير لقوله: مطلقًا، يعني: يستتر في المتكلم حال كون المتكلم مطلقًا أي: سواء كان مثنى أو مجموعًا مع مذكر ومؤنث؛ فيشمل أربعة معانٍ وهي:

نحو: «أَضْرِبُ وَنَضْرِبُ» (وَ) للواحد المذكر (الْمُخَاطَبِ) المذكر نحو: «تَضْرِبُ وَاضْرِبْ» (وَ) للواحد (الْغَائِبِ وَالْغَائِبَةِ) ....

المثنى المذكر والمؤنث والمجموع المذكر والمؤنث، فوضعت لهذه الأربعة صيغة المتكلم مع غيره، وقوله: واحدًا يشمل معنيين أعني: الواحد المذكر والواحد المؤنث، مثال الواحد المذكر والمؤنث (نَحوُ: أَضرِبُ) لأن فاعله ضمير مستتر تحته وهو أنا، سواء كان عبارة عن المتكلم المؤنث أو المذكر، ومثال ما فوق الواحد الذي هو عبارة عن أربعة معان قوله: (وَنَضرِبُ) بالعطف على قوله: أضرب، فإن نضرب موضوع للمثنى والمجموع المذكرين والمؤنثين، اعلم أن النسخ المنقولة عن الشارح هكذا كما نقلناه عنه في تفسير المطلق، وتوجه عليه بأن قوله: أو فوق الواحد مستدرك بعد قوله: مثنى أو مجموعًا، ولذا قال المحشي عصام الدين -عصمه الله-: إن هذا -يعنى قوله: مثنى أو مجموعًا- سهوٌ من قلم الناسخ، ثم قال: فالصحيح أنه ليس في عبارة الشارح قوله مثنى أو مجموعًا، بل الشارح أراد أن يغير عبارة الهندي، أعني قوله: مثنى أو مجموعًا إلى قوله: ما فوق الواحد؛ فالناسخ جمع بين اللفظ المغير وبين المغير منه، وإنما غيره الشارح؛ لأن لفظ المثنى لا يطلق على الاثنين في العرف، بل يطلق فيه على لفظ مخصوص نحو: رجلان، فاعلمه.

وقوله: «و» (للوَاحِدِ المُذَكَّرِ) «المخاطب» عطف على ما قبله أي: يستتر المرفوع المتصل أيضاً في المضارع للواحد المخاطب، وإنما فسره بالواحد؛ لأنه لو كان مثنى أو مجموعًا يكون الضمير فيهما بارزًا، وقوله: (المُذَكَّرِ) قيد أيضاً للمخاطب؛ لأنه لو كان مؤنثًا يكون الضمير بارزًا أيضاً نحو: تضربين، ومثال المضارع الواحد المخاطب المذكر (نَحوُ: تَضرِبُ، واضرِب) فإن فاعله الضمير وهو أنت مستتر فيه، «و» (للوَاحِدِ) «الغائب والغائبة» وهما أيضاً معطوفان على ما قبله، يعني: ويستتر أيضاً في المضارع الواحد الغائب الواحدة الغائبة، لكن لما كان الاستتار فيهما غير واجب جاز أن يكونا مسندين تارةً إلى الضمير الذي تحته وتارةً إلى الاسم الظاهر، وأراد الشارح أن يقيد بأن استتاره

إذا لم يكونا مسندين إلى الظاهر نحو: «زَيْدٌ يَضْرِبُ، وَهِنْدٌ تَضْرِبُ» (وَفِي الصِّفَةِ مُطْلَقًا) سواء كانت اسم فاعل أو مفعول أو صفة مشبهة أو أفعل التفضيل، وسواء كان مفردًا أو مثنى أو مجموعًا مذكرًا أو مؤنثًا إذا لم تكن مسندًا إلى الظاهر نحو: «أَقَائِمٌ

فيها ليس مثل ما قبلهما بل الضمير مستتر فيهما (إِذَا لَم يَكُونَا) أي: الواحد الغائب والغائبة (مُسنَدَينِ إِلَى الظَّاهِرِ) نحو: يضرب زيد، وتضرب هند، ومثال الاستتار ما مثله الشارح بقوله: (نَحوُ: زَيدٌ يَضرِبُ، وَهِندُ تَضرِبُ) فإن الضمير المذكر في الأول والمؤنث في الثاني مستتران فيهما.

وقوله: «والصفة مطلقًا» معطوف على ما قبله أيضاً، يعني: أن الضمير المرفوع مستتر في الصفة أيضاً، وقوله: مطلقًا، حال من قوله: في الصفة، وتذكير مطلقًا مع وجوب مطابقته لذي الحال إما بتأويل الصفة بالوصف، أو بالنعت أو على عدم الاعتداد بتأنيث الصفة؛ لكونها مصدرًا، هذا إذا كان مطلقًا اسم مفعول، وأما إذا كان مصدرًا ميميًا فهو مفعول مطلق لفعل محذوف وهو أطلق، ثم فسره الشارح بقوله: (سَوَاءٌ كَانَ اسمَ فَاعِلٍ أَو مَفعُولٍ أَو صِفَةً مُشَبَّهَةً أو أَفعَلَ التَّفضِيلِ) وهذا تفسير المطلق بالنسبة إلى نفس الصفة، باعتبار أنواعها، وعلى تقدير كونه حالاً من الصفة، وقوله: (وَسَواءٌ كَانَ مُفردًا أو مُثَنّى أَو مَجمُوعًا مُذَكَّراً أو مُؤَنَّثًا) تفسير له أيضاً باعتبار أفرادها، ولا يخفى أن في حمل المطلق الذي هو لفظ واحد على معنى هذين التفسيرين محل نظر، والحق ما قاله المحشي عصام الدين في ما قال في إعراب مطلقًا، بأنه ظرف زمان، أي: زمانًا مطلقًا ليشتمل على هذين التفسيرين، يعني: سواء كانت الصفة في زمان كونها اسم فاعل أو غيره، وسواء كان مفردًا أو غيره، والأحسن ما قال صاحب «الوافية» حيث خصص لفظ المطلق بالتفسير الثاني وحمله عليه، ثم فسر الأول بقوله: ثم المراد بالصفة اسما الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وأفعل التفضيل، ولما كان الاستتار جائزًا ههنا كذلك قيده بقوله: (إِذَا لَم يَكُن مُسنَدًا إِلَى الظَّاهِرِ) يعني: أن الاستتار في الصفة ليس في جميع الأوضاع والأزمان بل وقت عدم كونها مسندة إلى الظاهر، وأما إذا كانت مسندة إلى الاسم الظاهر (نَحوُ: أَقَائِمٌ

الزَّيْدَانِ»، كقولك: «زَيْدٌ ضَارِبٌ، وَهِنْدٌ ضَارِبَةٌ، وَالزَّيْدَانِ ضاربان، والهندان ضَارِبَتَانِ، وَالزَّيْدُونَ ضَارِبُونَ، وَالْهِنْدَاتُ ضَارِبَاتٌ»، وليست الألف في «ضاربان»، والواو في «ضاربون» بضميرين؛ لأنهما ينقلبان «ياء» في النصب والجر، والضمائر لا تتغير عن حالها إلا أن يتغير عاملها، والعامل ههنا ليس عاملًا في الضمير، ....

الزَّيدَانِ) فلا يكون مستترًا فإن أقائم لكونه متعديًا على همزة الاستفهام يكون مسندًا إلى الظاهر وهو الزيدان، ثم مثل لما أسند إلى المستتر بقوله: **(كَقَولِكَ: زَيدٌ ضَارِبٌ)** فإن ضارب مسند إلى مستتر تحته، **(وَهِندٌ ضَارِبَةٌ)** فإن ضاربة مسندة إلى ضمير المؤنث تحته، **(وَالزَّيدَانِ ضَارِبَانِ)** فإن ضاربان مسند إلى ضمير التثنية تحته، **(وَالهِندَانِ ضَارِبَتَانِ)** فإن ضاربتان مسندة إلى ضمير تثنية المؤنث أيضاً، **(وَالزَّيدُونَ ضَارِبُونَ)** مثال لما أسند إلى ضمير جمع المذكر، **(وَالهِندَاتُ ضَارِبَاتٌ)** مثال لما اسند إلى ضمير جمع المؤنث تحته.

وقوله: **(وَلَيسَت الأَلِفُ)** الخ، يحتمل أن يكون أول مسألة، ويحتمل أن يكون جوابًا لمقدر تقديره: أن الاستتار في مفردات الصفة مسلم، ولكن في التثاني والجموع غير مسلم، لم لا يجوز أن يكون الألف في التثنية والواو في الجمع المذكر ضميرين بارزين وفاعلين كما في الفعل؛ فأجاب بأن الألف **(في: ضَارِبَانِ، وَالوَاوُ في: ضَارِبُونَ)** ليست **(بضَمِيرَينِ؛ لأَنَّهُمَا يَنقَلِبَانِ يَاءً فِي النَّصبِ وَالجَرِّ)** أي: في حالة نصبهما وجرهما نحو: رأيت ضاربين، وهذا مثال لحالة النصب، ومررت بضاربين هذا مثال لحالة الجر، ثم هذان المثالان إن قرئ باؤهما بالفتح يكونان مثالين للتثنية فيكون ياؤهما مقلوبًا من الألف، وإن قرئ بالكسر يكونان للجمع فيكون ياؤهما مقلوبًا من الواو.

(وَالضَّمَائِرُ لا تَتَغَيَّرُ عَن حَالِهَا) في جميع الأحوال **(إلَّا أن يَتَغَيَّرَ عَامِلُهَا)** أي: إلا في حال تغير عاملها مثلاً إذا اقتضى عاملها تثنية الفاعل يكون ألفاً، وإن اقتضى جمعه يكون واوًا وإن اقتضى مخاطبة مفردة يكون ياء فتقول: يضربان ويضربون وتضربين، وهذه التغيرات من اقتضاء العامل وهو الفعل الذي اقتضى هذه التغيرات **(وَالعَامِلُ هَهُنَا)** أي: في الصفة **(لَيسَ عَامِلًا في الضَّمِيرِ)** حتى

وإنما هو عامل في اسم الفاعل، والضمير فاعل له، والضمير باقٍ على ما كان عليه في الرفع، فلو كانت ضمائر لا تتغير، ألا يُرى أن الياء في «تَضْرِبِينَ»، والنون في «يَضْرِبْنَ»، والواو في «تَضْرِبُونَ»، والألف في «يَضْرِبَانِ» لا تتغير، فهما أي: الألف والواو في الصفة حرف التثنية والجمع، وليستا بضميرين.

يكون تغيرهما بسبب تغير العامل، (**وَإِنَّمَا هُوَ**) أي: إنما العامل في الصفة (**عَامِلٌ فِي اسمِ الفَاعِلِ**) أي: في نفس اسم الفاعل مثلاً (**وَالضَّميرُ**) أي: والضمير الذي هو مستتر تحت الصفة (**فَاعِلٌ لَهُ**) أي: لاسم الفاعل مثلاً، وقوله: (**وَالضَّميرُ بَاقٍ**) خبر بعد خبر يعني: هذا الضمير باق (**عَلَى مَا**) أي: على الهيئة التي (**كَانَ عَلَيهِ فِي الرَّفعِ**) يعني: أن ضمير ضاربان في حالة رفعه وهو هما باقٍ على ما كان عليه في ضاربين في حالة نصبه وجره، فعدم تغيره دليل على أن ضميره هو ذلك الضمير الذي تحته لا الألف والياء، وكذلك في ضاربون من أن الضمير هو هم لا الواو والياء؛ لأن العامل الذي هو اسم الفاعل اقتضى فاعلاً مثنى في الأول وجمعًا في الثاني؛ فلذا كانت حال الضمير عدم التغير (**فَلَو كَانَت**) أي: الألف والواو وغيرهما في الصفة (**ضَمَائِرُ لا تَتَغَيَّرُ**) أي: يلزم أن لا تتغير، ثم إن هذا من المجيب يحتمل أن يكون إبطالاً لسند منع السائل، وقوله: (**أَلَا يُرَى**) الخ، تتمة للإبطال يعني: يشهد على ما قلنا (**أَنَّ اليَاءَ**) أي: التي هي ضمير فاعل (**فِي: تَضرِبِينَ والنُّونَ**) أي: وأن النون (**فِي: يَضرِبنَ**) وكذا في: تضربن (**وَالوَاوَ**) أي: أن الواو (**فِي تَضرِبُونَ**) وكذا في: يضربون (**وَالأَلِفَ**) أي: وأن الألف (**فِي: يَضرِبَانِ**) وكذا في: تضربان (**لا تَتَغَيَّرُ**) أي: هذه المذكورات من الضمائر لا تتغير في الفعل المضارع في حالة رفعه ونصبه وجزمه، وعدم تغيرها دليل على كونها ضمائر، وقوله: (**فَهُمَا، أَي: الأَلِفُ**) تفسير لحاصل ما ذكر في الفرق، يعني: أن الألف (**وَالوَاوَ فِي الصّفَةِ حَرفُ التَّثنيَةِ وَالجَمعِ**) أي: الألف حرف دال على تثنيتها والواو حرف دال على جمعها (**وَلَيسَتَا**) أي: الألف والواو المذكورتان (**بِضَمِيرَينِ**) أي: على أن تكونا اسمين ضميرين كما كانتا في الفعل، يعني: حاصل الفرق أنهما حرفان في الصفة، واسمان في الفعل والضمير من

(وَلَا يَسُوغُ) أي: لا يجوز الضمير (الْمُنْفَصِلُ) أي: مرفوعًا كان أو منصوبًا لأجل شيء (إِلَّا لِتَعَذُّرِ الْمُتَّصِلِ) أي: لأجل تعذره؛ لأن وضع الضمائر للاختصار، والمتصل أخصر، فمتى أمكن الاتصال لا يسوغ الانفصال.

(وَذَلِكَ) أي: تعذر المتصل (بِالتَّقْدِيمِ) أي: تقديم الضمير (عَلَى عَامِلِهِ)؛ ....

أقسام الاسم لا من أقسام الحرف.

ثم المصنف لما قسم الضمائر إلى المتصل والمنفصل أراد ان يبين أن أيهما من القسمين أصل في الضمائر وبأي علة يعدل بها عن الأصل فقال: «ولا يسوغ» وفسره الشارح بقوله: (أي: لا يَجُوزُ) لأن السواغ بمعنى الجواز، وبقوله: (الضَّميرُ) لأن فاعله هو قوله: «المنفصل» وموصوفه الضمير، وفائدة التفسير في قوله: (أي: مَرفُوعًا كَانَ أَو مَنصُوبًا) تعميم المنفصل إلى النوعين، يعني: أن الأصل في الضمائر أن يكون متصلًا ولا يعدل عنه إلا لعلة، وإذا كان الأصل فيها هو الاتصال فلا يجوز إتيان المرفوع المنفصل ولا المنصوب كذلك؛ (لأَجلِ شَيءٍ) من العلل «إلا لتعذر المتصل» وقوله: (أي: لأَجلِ تَعَذُّرِهِ) إشارة إلى أن اللام في: لتعذر، أجلية وإلى أن الاستثناء مفرغ والمستثنى منه محذوف، وهو ما قدره الشارح فيما قبل بقوله: لأجل شيء، وقوله: (لأنّ وَضعَ الضَّمَائِرِ للاختِصَارِ وَالمُتَّصِلُ أَخصَرُ) دليل لكون الاتصال أصلاً فيه، وقوله: (فَمَتَى أَمكَنَ) تفريع لكونه هو الأصل، يعني: إذا كان الاتصال أصلاً، فمتى أمكن أي (الاتصال) الذي هو الأصل (لا يَسُوغُ الانفِصَالُ) أي: لا يعدل عن الأصل إلى الفرع الذي هو الانفصال إلا في الموضع الذي يمتنع فيه إتيان المتصل الذي هو الأصل.

ثم أراد أن يفصل مواضع تعذر الاتصال فقال: «وذلك» وقول الشارح: (أي: تَعَذُّرُ المُتَّصِلِ) تفسير للمشار إليه أي: ذلك التعذر ثابت «بالتقديم» وقوله: (أي: تَقدِيمِ الضَّميرِ) تفسير للمضاف إليه التقديم بأن يكون الألف واللام عوضًا عن المضاف إليه الذي هو مفعوله وبيان للمقدم والمقدم عليه هو قوله: «على عامله» يعني: إذا أريد تقديم ضمير الفاعل والمنصوب على عامله تعذر

لأنه إذا تقدم على عامله لا يمكن أن يتصل به؛ إذ الاتصال إنما يكون بآخر العامل.

(أَوْ بِالْفَصْلِ) الواقع (لِغَرَضٍ) لا يحصل إلا به؛ إذ الفصل ينافي الاتصال، وبتركه يفوت الغرض.

الاتصال، وقوله: (لأَنَّهُ إِذَا تَقَدَّمَ عَلَى عَامِلِهِ لا يُمكِنُ أن يَتَّصِلَ بِهِ) دليل للتعذر في تلك الصورة، يعني: إذا قدم على عامله لا يمكن أن يتصل الضمير بعامله وقوله: (إذ الاتّصَالُ) به (إِنَّمَا يَكُونُ بآخِرِ العَامِلِ) دليل للملازمة أي: إنما يلزم عدم إمكان اتصال الضمير وقت تقدمه على عامله؛ لأن الاتصال المعتبر في الضمير إنما يكون باتصاله بآخر العامل لا بأوله؛ لأن الأصل في العامل التقدم.

قوله: «أو بالفصل» عطف على قوله: بالتقديم، وقول الشارح: (الوَاقِع) ظاهره أنه لتصحيح تعلق اللام في قوله: «لغرضٍ» بقوله: بالفصل، وقال المحشي عصام الدين: إنه لا حاجة إلى تفسيره بها؛ لأنه لا يفيد إلا تعلق اللام به، وهو حاصل بغير هذا التفسير، وأقول: لعل فائدته الإشارة إلى أن اللام إنما يتعلق بالفصل مع تضمينه لمعنى الوقوع؛ لأن المقام مقام العدول عن الأصل، ولا يعدل عنه إلا بتحقق الفصل لا بتوهمه، يعني: أن تعذر المتصل لا يوجد إلا بوقوع الفصل الذي يقع لغرض، لا بوقوعه لا لغرض، وقول الشارح: (لا يَحصُلُ إلَّا بِهِ) للإشارة إلى أن الغرض قد يحصل بالفصل وقد يحصل بغيره مثل: ضربت زيدًا أنا؛ فإن الغرض وهو الاهتمام بشأن زيد، وإن كان يحصل ههنا إلا أنه لم يتعين لهذا الغرض؛ إذ يحصل بدونه أيضاً كما يحصل بالتقديم نحو: زيدًا ضربت، وجواز الانفصال مختص بالفصل الذي لا يحصل غرض المتكلم إلا به؛ لأنه لو حصل بغير الفصل لا يجوز الانفصال كما في: ضربت زيدًا أنا، وقوله: (إِذ الفَصلُ يُنَافي الاتّصَالَ) دليل لقوله: لتعذر الاتصال، يعني: إنما يتعذر الاتصال؛ لأن الفصل اللازم للغرض ينافي الاتصال اللازم للأصالة، وقوله: (وَبِتَركِهِ يَفُوتُ الغَرَضُ) دليل لانتفاء اللازم، يعني: ولأن ترك الفصل يقتضي فوت الغرض المقصود، ومحصله أن فيه مقامين: أحدهما ترك

(أَوْ بِالْحَذْفِ) أي: حذف عامله؛ لأنه إذا حذف عامله لا يوجد ما يتصل به.
(أَوْ بِكَوْنِ الْعَامِلِ) أي: عامله (مَعْنَوِيًّا) لامتناع اتصال اللفظ بالمعنى.

الاتصال، وثانيهما ترك الانفصال، فالأول للأول والثاني للثاني، ثم اعلم أن ذلك الغرض المقتضي للانفصال.

وقوله: «أو بالحذف» عطف أيضاً على ما قبله، يعني: ذلك التعذر إما حاصل بسبب الفصل أو الحذف، وقول الشارح: (أي: حَذفِ عَامِلِهِ) تفسير للحذف بأن يكون إشارة إلا أن الألف واللام عوض عن المضاف إليه وهو مفعول الحذف، وقوله: (لأَنّهُ إِذَا حُذِفَ عَامِلُهُ) الخ، دليل على أن حذف عامل الضمير سبب للتعذر المذكور؛ لأنه إذا حذف عامل الضمير (لا يُوجَدُ مَا) أي: لفظ (يَتَّصِلُ) أي: الضمير (بِهِ) أي: بذلك اللفظ، ولما تعذر الاتصال لعدم ما يتصل به تعين الانفصال، وقال عصام الدين ـ عصمه الله ـ: ينبغي أن يراد حذف عامله دونه، يعني: أن حذف العامل أعم من أن يحذف دون الضمير، وأن يحذف مع الضمير؛ فالمراد ههنا هو الأول؛ لأنه إذا حذف العامل مع ذلك الضمير يكون الضمير المقدر متصلاً بالعامل المقدر نحو: زيدًا ضربته؛ لأن عامل زيدًا وهو ضربت محذوف مفسر مع فاعله الضمير المتصل به، وهو ضمير الفاعل.

وقوله: «أو بكون العامل» عطف على ما قبله أيضاً، وقوله: (أي: عَامِلِهِ) تفسير أيضاً للمضاف إليه المعوض عنه بالألف واللام أي: ذلك التعذر إما حاصل بسبب كون عامل الضمير «معنويا» بأن يكون الضمير مبتدأ وخبرًا، وقوله: (لامتِنَاعِ اتّصَالِ اللَّفظِ بالمَعنَى) دليل أيضاً على كونه سببًا للتعذر المذكور، يعني: إنما كان كون عامله معنويا سببًا للتعذر؛ لأنه حينئذ يلزم اتصال الضمير الملفوظ بالعامل الغير الملفوظ وهو ممتنع، فتعين الانفصال أيضاً، والفرق بين كون العامل محذوفًا وبين كونه معنويا هو أن العامل في الأول هو الموجود وفي الثاني هو المعدوم؛ لأن العامل في زيدًا ضربته، هو لفظ ضربت، الذي قدر، ثم حذف وفي: زيد قائم هو عدم العامل اللفظي في أوله.

(أَوْ) بكون عامله (حَرْفًا، وَالضَّمِيرُ) المعمول له (مَرْفُوعٌ) إذ الضمير المرفوع لا يتصل بالحرف؛ لأنه خلاف لغتهم، بخلاف المنصوب نحو: «إِنَّنِي وَإِنَّكَ».

(أَوْ بِكَوْنِهِ) أي: كون الضمير (مُسْنَدًا إِلَيْهِ) أي: إلى ذلك الضمير (صِفَةٌ جَرَتْ عَلَى غَيْرِ مَنْ هِيَ) أي: تلك الصفة كائنة ....

وقوله: «أو» (بِكَونِ عَامِلِهِ) «حرفًا» عطف على قوله: معنويا، كما أشار إليه الشارح في أثنائه بقوله: أو بكون عامله؛ لأنه يفيد أنه عطف على خبر الكون، ولما لم يكن سببية كون العامل حرفًا على إطلاقه بل كان مقيدًا بكون الضمير مرفوعًا أراد أن يقيد بقوله: «والضمير» أي: والحال أن الضمير (المَعمُولُ لَهُ) أي: لذلك الحرف العامل «مرفوعٌ»، وقوله: (إِذِ الضَّميرُ المَرفُوعُ لا يَتَّصِلُ بالحَرفِ) دليل لكون عامل الضمير المرفوع سببًا للتعذر، يعني: إنما كان هذا سببًا للتعذر؛ لأن اتصال الضمير المرفوع بالحرف العامل وإن كان ممكنًا لكنه لا يتصل؛ (لأنّهُ) أي: لأن الاتصال (خِلافُ لُغَتِهِم) إذ لم يوجد في لغة العرب شاهد على ذلك الاتصال فكان متعذرًا بالنظر إليه، وقوله: (بِخِلافِ المَنصُوبِ) دليل على تقيد المصنف يعني: أنما خص تعذر الاتصال بالحرف في المرفوع؛ لأنه غير متعذر في غيره؛ لأنه يوجد في لغتهم اتصال الضمير المنصوب بالحرف العامل (نَحوُ: إِنَّنِي، وَإِنَّكَ) لأنهما ضميران منصوبان متصلان بعاملهما الحرف، وإنما لم يذكر المجرور مع أنه متصل أيضاً لأن الكلام دائر بين جواز الاتصال والانفصال، والمجرور ليس كذلك؛ لأنه غير جائز الانفصال.

وقوله: «أو بكونه» عطف أيضاً على ما قبله، وهو من أسباب التعذر، وقول الشارح: (أي: كَونِ الضَّمِيرِ) تفسير للضمير الذي هو مضاف إليه: لكون، واسم له، وقوله: «مسندًا إليه» خبره وقوله: (أي: إِلَى ذَلِكَ الضَّمِيرِ) تفسير للضمير في إليه، وهو ظرف للمسند، وقوله: «صفةٌ» بالرفع نائب فاعل للمسند، ولا يضر كون المسند مذكرًا؛ لأن تأنيث الصفة غير حقيقي، وقوله: «جرت» صفة للصفة، وقوله: «على غير من» أي: صارت تلك الصفة صفة لغير الموصوف الذي «هي»، وقول الشارح: (أي: تِلكَ الصِّفَةُ) تفسير لمرجع هي، وقوله: (كَائِنَةٌ)

(لَهُ) فإنه لو لم ينفصل الضمير عن هذه الصفة لزم الالتباس في بعض الصور، كما إذا قلت: «زَيْدٌ عَمْرٌو ضَارِبُهُ هُوَ»، فإنه لو قيل: «زَيْدٌ عَمْرٌو ضَارِبُهُ» التبس على السامع أن الضارب زيد أو عمرو، بل المتبادر أنه عمرو؛ لأنه أقرب إلى الضمير المستتر، بخلاف ما إذا قيل: «ضَارِبُهُ هُوَ»، فإنه لما انفصل الضمير على خلاف الظاهر يُعلَمُ أن مرجعه ما هو خلاف الظاهر، وهو «زيد»، ....

تفسير لمتعلق قوله: «له» وإيذان بكون هي مبتدأ، وله ظرفًا مستقرا خبره، يعني: أن ذلك التعذر حاصل أيضاً بسبب كون ذلك الضمير بحال يسند إليه صفة جرت على غير فاعلها، وقوله: (فإنّهُ لَو لَم يَنفَصِل) دليل على كون الاتصال متعذرًا في تلك الصورة يعني: لو لم ينفصل (الضَّميرُ) في هذه الصورة (عَن هَذِهِ الصِّفَةِ لَزِمَ الالتِبَاسُ) أي: التباس غير الفاعل بالفاعل (في بَعضِ الصُّورِ) أي: في بعض صور هذا الباب، وإن لم يلزم في بعض صور أخرى مثال الصورة التي التبس فيها (كَمَا إِذَا قُلتَ: زَيدٌ) وهو مبتدأ أول وقوله: (عَمرٌو) مبتدأ ثانٍ، وقوله: (ضَارِبُهُ) خبر للمبتدأ الثاني والجملة خبره والضمير المجرور راجع إلى عمرو، وقوله: (هُوَ) ضمير مرفوع منفصل على أنه فاعل للصفة التي هي جرت على عمرو، الذي ليست هي له، بل لزيد، ثم فصله الشارح بقوله: (فإنّهُ لَو قِيلَ) أي: فلو لم ينفصل الضمير الذي هو فاعل ضاربه، بل اتصل واستتر فيه وقيل: (زَيدٌ عَمرٌو ضَارِبُهُ) بلا ذكر هو (التَبَسَ عَلَى السَّامِعِ أنَّ الضّارِبَ زَيدٌ أَو عَمرٌو) يعني: التبس أن ضمير ضاربه الذي تحته هل هو راجع إلى زيد بأن يكون هو الضارب، أو إلى عمرو بأن يكون هو الضارب، (بَل المُتَبَادَرُ) إلى الفهم (أنّهُ) أي: مرجع ضمير ضاربه (عَمرٌو؛ لأنّهُ) أي: لأن عمرًا (أَقرَبُ عَلَى الضَّميرِ المُستَتِرِ) من زيد، أي: إلى الذي استتر تحت ضاربه (بِخِلافِ) أي: هذا القول فيه التباس بخلاف (مَا) أي: بخلاف الذي (إِذَا قِيلَ: ضَارِبُهُ هُوَ) بإبراز الضمير فلا التباس فيه؛ (فإنّهُ لَمَّا انفَصَلَ الضَّميرُ) عن عامله (عَلَى خِلافِ الظَّاهِرِ) لأن الظاهر أن يتصل به لما عرفت أن الأصل في الضمير هو الاتصال، (يُعلَمُ أنَّ مَرجِعَهُ) أي: مرجع الضمير (مَا هُوَ خِلافُ الظَّاهِرِ، وَهُوَ) أي: المرجع الذي هو خلاف الظاهر (زَيدٌ) لأن

وإلا لا حاجة إليه، وإذا وقع الالتباس بدون الانفصال في بعض الصور حمل عليه ما لا التباس فيه لاطراد الباب، وإنما قال: «من هي له» لا «ما هي له» كما هو الظاهر ليكون أشمل اقتصارًا على ما هو الأصل.

(مِثْلُ: «إِيَّاكَ ضَرَبْتُ») مثال لتقديم الضمير على العامل.

الظاهر في باب الإرجاع أن يرجع إلى قريبه الذي هو عمرو ههنا، وقوله: **(وَإلّا لا حَاجَةَ)** إشارة إلى أن المقتضي للانفصال ليس مثل الأسباب السابقة؛ لأنه لو لم يوجد الالتباس المذكور لا حاجة **(إلَيهِ)** أي: إلى انفصاله هنا، ثم الشارح لما قال: إن الالتباس مختص ببعض الصور دون الأخرى أراد ان يذكر وجه شمول هذا الحكم في غير هذه الصورة مع انعدام ذلك المحذور فيها فقال: **(وَإذَا وَقَعَ الالتِبَاسُ بِدُونِ الانفِصَالِ في بَعضِ الصُّورِ حُمِلَ عَلَيهِ)** أي: حمل على ذلك البعض **(مَا)** أي: الصورة التي **(لا التِبَاسَ فِيهِ لاطِّرَادِ البَابِ)** أي: لتكون الصورة التي لا التباس فيها والصورة التي التبس فيها على نسق واحد.

ثم إن الشارح أراد أن يذكر نكتة لاختيار المصنف للفظ من مع أن المناسب فيه لفظ ما لعمومه دون من فقال: **(وَإنَّمَا قَالَ)** أي: المصنف **(مَن هِيَ لَهُ، لا)** أي: لم يقل **(مَا هِيَ لَهُ)** وقوله: **(كَمَا هُوَ الظَّاهِرُ)** متعلق بقوله: لا ما هي له، أعني: أنه متعلق بالمنفي أي: لم يقل: ما هي له بلفظ ما، كما أن الإتيان به هو الظاهر، وقوله: **(لِيَكُونَ أشمَلَ)** متعلق بالمنفي دليل على كون لفظ ما ظاهرًا، يعني: أن وجه الظهور كونه أشمل للعقلاء وغيرهم، وقوله: **(اقتِصَارًا)** علة لقوله: وإنما قال، يعني: إنما اختار لفظ من للاختصار **(عَلَى مَا هُوَ الأَصلُ)** يعني: بالأصل هو العقلاء، وقال المحشي عصام الدين: إن كون العقلاء أصلا ممنوعٌ؛ لأن الأصل هو الأكثر وهو غير العقلاء انتهى، ويمكن أن ينتصر جانب الشارح بإثبات المقدمة الممنوعة بدليل آخر بأن يقال: إن العقلاء هو الأصل لشرفه، والله أعلم.

ثم شرع في أمثلة المنفصل الذي تعذر فيه الاتصال فقال: «مثل: إياك ضربت» **(مِثَالٌ)** أي: هذا مثال للتعذر **(لِتَقدِيمِ الضَّمِيرِ عَلَى العَامِلِ)** هكذا في ما

(وَ«مَا ضَرَبَكَ إِلَّا أَنَا») مثال الفصل لغرض، وهو التخصيص ههنا.

(وَ«إِيَّاكَ وَالشَّرَّ») مثال لحذف العامل أي: «اتَّقِ نَفْسَكَ وَالشَّرَّ».

(وَ«أَنَا زَيْدٌ») مثال كون العامل معنويًا. (وَ«مَا أَنْتَ قَائِمًا») مثال كون العامل حرفًا والضمير مرفوعًا.

(وَ«هِنْدٌ زَيْدٌ ضَارِبَتُهُ هِيَ») مثال الضمير الذي أسند إليه صفةٌ جرت على غير من هي له، فإنه أسند إليه الضاربة الجارية على «زيد» حيث وقعت ....

وجدته من نسخ الشرح، لكن الأحسن أن يقال: مثال للتقديم على العامل أو لتقدمه على العامل، كما لا يخفى، «وما ضربك إلا أنا»، وقوله: (**مِثَالُ الفَصلِ**) خبر للمبتدأ أيضاً أي: هذا المثال مثال لتعذر الاتصال لتحقق الفصل بينه وبين عامله؛ (**لِغَرَضٍ، وَهُوَ**) أي: الغرض (**التَّخصِيصُ هَهُنا**) أي: في هذا المثال حيث أريد اختصاص الفعل بالفاعل، وذا لا يحصل إلا بالفصل بإلا وبمعناه نحو: إنما، «وإياك والشر» (**مِثَالٌ**) للتعذر (**لِحَذفِ العَامِلِ**) والعامل المحذوف هو ما قدره بقوله: (**أي: اتَّقِ نَفسَكَ وَالشَّرَّ**) فإن الضمير الذي هو إياك لما حذف عامله الذي هو اتق ههنا حذفًا واجبًا؛ لكونه من باب التحذير كما تقدم تعذر اتصاله فانفصل لذلك، «وأنا زيدٌ» (**مِثَالُ كَونِ العَامِلِ**) أي: مثال لتعذر المتصل بسبب كون عامله (**مَعنَويًّا**) فإن أنا لما كان مبتدأ كان عامله معنويا فتعذر اتصال المعمول اللفظي بالعامل المعنوي، «وما أنت قائمًا» (**مِثَالُ كَونِ العَامِلِ حَرفًا**) يعني: مثال للتعذر الحاصل بسبب كون عامل الضمير حرفًا (**وَالضَّمِيرُ**) أي: والحال أن الضمير المذكور فيه (**مَرفُوعًا**) لكونه اسم ما التي تشبه بليس، وهو من المرفوعات، «وهند زيدٌ ضاربته هي» (**مِثَالُ الضَّمِيرِ الَّذِي أُسنِدَ إِلَيهِ**) أي: إلى ذلك الضمير وهي هي ههنا حيث أسند إليه (**صِفَةٌ**) وهي ضاربته (**جَرَت**) أي: صارت تلك الصفة خبرًا لزيد فكانت جارية (**عَلَى غَيرِ مَن**) أي: على غير فاعله الذي (**هِيَ**) أي: تلك الصفة (**لَهُ**) أي: فاعل وصفة له وهي هند ههنا، كما قال الشارح: (**فإِنَّهُ**) أي: الشأن (**أُسنِدَ إِلَيهِ**) أي: إلى لفظ هي (**الضَّارِبَةُ**) أي: الصفة (**الجَارِيَةُ عَلَى زَيدٍ**) وهو غير من هي له، وإنما جرت عليه (**حَيثُ وَقَعَت**) أي:

خبرًا له، وهي صفة لـ«هند» حيث قام الضرب بها، وإنما يصح ذلك إذا كان هي فاعلًا لا تأكيدًا، وإلا لكان داخلًا في صورة الفصل لغرض التأكيد، ولكنه تأكيد لازم لا فاعل بدليل: نَحْنُ «الزَّيْدُونَ ضَارِبُوهُمْ نَحْنُ»، وروي عن الزمخشري «ضَارِبُهُمْ نَحْنُ»، وعلى ....

الضاربة (**خَبَرًا لَهُ**) أي: لزيد (**وَهِيَ**) أي: والحال أنها (**صِفَةٌ لِهِندَ**) في الحقيقة (**حَيثُ قَامَ الضَّربُ بِهَا**) أي: بهند في الواقع؛ لأنها هي الضاربة لزيد، ثم قال: (**وَإِنَّمَا يَصِحُّ ذَلِكَ**) أي: يصح أن يكون هذا المثال مثالاً للتعذر بكونه أسند إليه صفة (**إِذَا كَانَ هِيَ**) أي: لفظ هي في هذا المثال (**فَاعِلًا**) للصفة المذكورة (**لا تأكِيدًا**) أي: لا يكون هذا المثال من هذا القبيل إذا كان لفظ هي تأكيدًا، بأن يكون فاعل الضاربة ضميرًا متصلاً مستترًا تحته راجعًا إلى هند، ويكون لفظ هي تأكيدًا لذلك الضمير المستتر، (**وَإِلّا**) أي: وإن صح أيضاً أن يكون مثالا للصفة المذكورة على تقدير كون هي تأكيدًا (**لَكَانَ**) أي: هذا المثال على ذلك التقدير (**دَاخِلًا في صُورَةِ الفَصلِ لِغَرَضِ التَّأكيدِ**) قوله: (**وَلَكِنَّهُ**) استدراك من قوله: وإنما يصح ذلك، يعني: تولد توهم من قوله: وإنما يصح ذلك، إذا كان فاعلاً لا تأكيدًا، بأن هي في هذا المثال هل هو فاعل على أنه داخل فيما نحن فيه أو تأكيد على أنه داخل في صورة الفصل؛ فدفعه بقوله: ولكنه أي: ولكن لفظ هي ههنا (**تَأكِيدٌ لازِمٌ**) أي: لازم للتركيب (**لا فَاعِلٌ**) أي: لا أنه فاعل أسند إليه الصفة المذكورة، (**بِدَليلِ: نَحنُ الزَّيدُونَ**) والعمرون (**ضَارِبُوهُم نَحنُ**) فإن قولهم: نحن ليس بفاعل لضاربوهم؛ لأنه لما جمع بالواو علم أن فاعله تحته وهو ضمير جمع المذكور، ولما كانت الصفة غير مختلفة بالغيبة والمخاطبة والمتكلم احتمل أن يكون الضمير الذي فيه لفظ هم، ولفظ انتم، ولفظ نحن، فإن كان الأول يكون راجعًا إلى العمرون وليس كذلك؛ لأن المراد بالفاعل هو المتكلم، فلزم ههنا أن يؤكد الضمير الذي تحته وهو نحن بالمنفصل، حتى لا يلتبس غير الفاعل بالفاعل (**وَرُوِيَ عَنِ الزَّمَخشَرِيِّ**) في هذا المثال (**ضَارِبُهُم نَحنُ**) يعني: الزيدون والعمرون ضاربهم نحن، أي: بإفراد لفظ ضاربهم (**وَعَلَى**

هذا يكون فاعلًا كما قال، واختار بالتمثيل صورة لا لبس فيها ليثبت الحكم في صورة اللبس بالطريق الأولى.

(وَإِذَا اجْتَمَعَ ضَمِيرَانِ، وَلَيْسَ أَحَدُهُمَا مَرْفُوعًا) احترازٌ عن نحو: «أَكْرَمْتُكَ»؛

هَذَا) أي: وعلى ما روي عنه بإفراد ضاربهم **(يَكُونُ)** أي: لفظ نحن **(فَاعِلًا)** لأن ضاربهم لما كان بلفظ الإفراد لم يستتر تحته ضمير؛ لأنه لو استتر يلزم أن يكون مفردًا مذكرًا فالمرجعان وهما الزيدون والعمرون لا يساعدانه، وقوله: **(كَمَا قَالَ)** يحتمل أن يكون نقلا لتوجيه الزمخشري، يعني: أن الزمخشري بعد ما مثل به قال على طريق الاعتذار **(وَاخْتَارَ بِالتَّمْثِيلِ صُورَةً لا لَبسَ فِيهَا)** يعني: الزمخشري اختار في التمثيل الصفة المذكورة باللفظ ضاربهم بالإفراد، ولا التباس في كون نحن فاعلاً لتعيينه في هذه الصورة، بخلاف نحو: ضاربوهم بالجمع؛ لأنه لما كان بلفظ الجمع التبس فاعله، وإنما اختار صورة عدم اللبس **(لِيُثبِتَ الحُكمَ)** أي: حكم وجوب الانفصال **(في صُورَةِ اللَّبسِ بالطَّرِيقِ الأَولَى)** يعني: إذا وجب انفصال الضمير في صورة لا لبس فيها فوجوبه في صورة اللبس أولى، ويحتمل أن يكون قوله: كما قال، إشارة إلى كلام المصنف، يعني: كون نحن في هذا المثال فاعلاً كما قال به المصنف في تمثيله في المتن بقوله: هند زيد ضاربته هي؛ لأنه مثال لا التباس فيه، لأن ضاربته لما كانت بصيغة التأنيث تعين أن يكون فاعله راجعًا إلى هند لا إلى زيد، فعلى هذا يكون قوله: واختار عطفًا على قوله: قال، فيكون توجيبًا لاختيار المصنف هذا المثال.

ولما فرغ من مسائل الضمير من حيث وجوب الاتصال والانفصال شرع في مسائله من حيث جواز الاتصال والانفصال فقال: «وإذا اجتمع ضميران وليس أحدهما مرفوعًا» ولما قيد المصنف في هذه المسألة بقوله: وليس أحدهما مرفوعًا أراد الشارح أن يبين وجه هذا التقييد فقال: **(احتِرَازٌ)** أي: قوله: وليس أحدهما مرفوعًا احتراز **(عَن نَحوِ: أَكرَمتُكَ)** فإن في أكرمتك ضميرين أحدهما ضمير المتكلم وهو ضمير مرفوع؛ لكونه فاعلاً، والثاني الضمير المنصوب المخاطب؛ فالأول متصل بعامله بالفعل وكذا الثاني؛ لأن اتصاله بالضمير الأول

إذ المرفوع كالجزء من الفعل، فكأنه لم يتحقق الفصل بين الفعل والضمير الثاني أصلًا، فيجب اتصاله.

(فَإِنْ كَانَ) على تقدير اجتماعهما، وعدم كون (أحدهما مرفوعًا أَحَدُهُمَا) أي: أحد الضميرين (أَعْرَفَ) من الآخر، احتراز عما إذا تساويا نحو: «أعطاها إياه» حيث يجب الانفصال في الثاني، ....

كاتصاله بنفس الفعل (**إذ المَرفُوعُ كالجُزءِ مِن الفَعلِ فَكَأَنَّهُ**) أي: فصار كأنه (**لَم يَتَحَقَّق الفَصلُ بَينَ الفِعلِ**) أي: بين مجموع الفعل وفاعله (**وَالضَمِيرِ الثَّاني**) أي: وبين الضمير الثاني، وهو كاف الخطاب (**أَصلاً**) فإذا تشابه هذا بالجزء (**فَيَجِبُ اتِّصَالُهُ**) أي: اتصال الضمير الثاني بالفعل؛ لكون الاتصال أصلاً، ولا مانع فيه.

ثم شرع المصنف في بيان حكمها على تقدير عدم ذلك فقال: «فإن كان» وقيد الشارح هذه المسألة بقيدين: أحدهما قوله: (**عَلَى تَقدِيرِ اجتِمَاعِهِمَا**) أي: اجتماع الضميرين، وثانيهما قوله: (**وَعَدَمِ كَونِ**) أي: وعلى تقدير عدم كون «أحدهما» أي أحد الضميرين «مرفوعًا» ليحترز بالقيد الأول عن كون الضمير واحدًا، وبالقيد الثاني عن كون أحدهما مرفوعًا؛ ليطابق الإجمال بالتفصيل، وقوله: «أحدهما» بالرفع على أنه اسم كان، وفسر الشارح ضمير التثنية بقوله: (**أي: أَحَدُ الضَّمِيرَينِ**) وقوله: «أعرف» بالنصب خبر كان، وفاعله راجع إلى الأحد والمفضل عليه هو ما فسره الشارح بقوله: (**مِن الآخَرِ**) وكون أحدهما أعرف من الآخر بأن يكون أحدهما متكلمًا والآخر مخاطباً أو غائبًا أو يكون أحدهما مخاطبًا والآخر غائبًا، ثم بين فائدة التقييد بأعرفية أحدهما في إجراء حكم التخيير فقال: (**احتِرَازٌ**) أي: فائدة هذا القيد احتراز (**عَمَّا**) أي: عن الضميرين الذين (**إِذَا تَسَاوَيَا**) في التعريف بأن يكون كلاهما متكلمين أو مخاطبين أو غائبين (**نَحوُ: أَعطَاهَا إِيَّاهُ**) فإن كلا الضميرين في هذا المثال غالبًا وليس أحدهما أعرف من الآخر، فيتغير حكم التخيير فيدخل في الحكم الذي سيأتي، وهو قول المصنف: وإلا فهو منفصل، وذكره الشارح ههنا بقوله: (**حَيثُ يَجِبُ الانفِصَالُ في الثَّاني**) أي: في ثان الضميرين، ثم بين الشارح علة

للتحرز عن تقدم أحد المتساويين من غير مرجح (وَقَدَّمْتَهُ) أي: أحد الضميرين الذي هو أعرف على الآخر احتراز عما إذا كان الأعرف مؤخرًا نحو: «أعطيته إياك»، فيلزم انفصاله ليعذر المتكلم في تأخير الأعرف، ....

حكم وجوب الانفصال في صورة كون أحدهما أعرف فقال: (للتَّحَرُّزِ عَن تَقَدُّمِ) يعني: أنه إنما وجب الانفصال في الثاني في هذه الصورة ليتحرز به عن تقدم (أَحَدِ المُتَسَاوِيَينِ مِن غَيرِ مُرَجِّحٍ) لأن المرجح في صورة أعرفية أحدهما للتقديم الذي يقتضي جواز الانفصال في الثاني هو كون المقدم أعرف، ولما انتفت هذه العلة المرجحة للتقديم تعين وجوب الانفصال الثاني منه، وقوله: «وقدمته» عطف على قوله: إن كان، أعني: الجملة الشرطية أي: إن كان أحد الضميرين أعرف وأردت تقديم ذلك الأعرف، وقوله: (أي: أَحَدَ الضَّمِيرَينِ) تفسير لضمير قدمته؛ لأنه راجع إلى أحد المضاف في قوله: أحدهما، ولما كان المتبادر من إضافة الأحد إلى ضمير التثنية كون الإضافة فيه للاستغراق أشار الشارح إلى أنه ليس كذلك ههنا بقوله: (الَّذِي هُوَ أَعرَفُ) يعني: أن الأحد الذي قدم معين وإضافته للعهد الخارجي، وهو أعرفهما، وقوله: (عَلَى الآخَرِ) متعلق بقدمته أي: قدمت الأعرف على غير الأعرف، ثم أشار إلى فائدة ضم هذا الشرط فقال: (احتِرَازٌ) أي قوله: وقدمته احتراز (عَمَّا) أي: عن الصورة التي (إِذَا كَانَ الأَعرَفُ مُؤَخَّرًا) لنكتة اقتضت تأخيره إما بأن يكون المقام مقتضيًا لتقديم غير الأعرف فيلزم لأجله تأخير الأعرف أو بأن يكون مقتضيًا لتأخيره في أول الوهلة (نَحوُ: أَعطَيتُهُ إِيَّاكَ) فإن أحد مفعولي أعطيت ضمير غائب، وثانيهما ضمير مخاطب، والمخاطب أعرف من الغائب، فوجد فيه الشرط الأول ولكن لم يرد المتكلم تقديم المخاطب الذي هو أعرفهما؛ لأن ضمير الغائب لكونه مفعولاً أولاً لأعطيت لزم تقديمه على المخاطب الذي هو المفعول الثاني له مع أعرفيته؛ (فَيَلزَمُ انفِصَالُهُ) أي: انفصال الضمير الثاني، وقوله: ليعذر علة للزوم الانفصال ههنا يعني: إنما يلزم انفصاله (لِيُعذَرَ المُتَكَلِّمُ) أي: ليصح اعتذار المتكلم (في تَأخِيرِ الأَعرَفِ) مع وجود المرجح لتقديمه، وإذا قيل له: لم أخرت المؤخر

ولا يلحقه طعن في أول الوهلة بإيراده على خلاف الأصل، وحكى سيبويه تجويز الاتصال أيضًا نحو: «أعطيتهوك» (فَلَكَ الْخِيَارُ) أي: الاختيار (فِي) الضمير (الثَّانِي) ....

الذي حقه أن يتقدم؛ لكونه أعرف فيصح له أن يقول: إني وإن أردت تقديمه ولكن انفصاله مانع لتقديمه، وقوله: (وَلَا يَلحَقُهُ) عطف على ليعتذر أي: ليعتذر المتكلم ولئلا يلحقه (طَعنٌ في أَوَّلِ الوَهلَةِ) وإن كان لا يلحقه بعد التفكر بكونه مفعولاً ثانيًا يجب تأخيره، وقوله: (بإِيرَادِهِ) من قبيل التنازع لجواز تعلقه بقوله: ليعذر، وبقوله: لا يلحقه، يعني: إنما حصل التعذر به أو إنما لا يلحقه طعن بسبب إيراده أي: إيراد المتكلم ذلك الأعرف (عَلَى خِلافِ الأصلِ) أي: الذي هو الاتصال وخلافه إيراده منفصلاً، وهذا الذي اختاره المصنف من المذهب هو مذهب الجمهور، (وَحَكَى سِيبَويهِ تَجوِيزَ الاتِّصَالِ) في صورة تقديمه غير الأعرف (أَيضًا) أي: كما مع الجمهور في صورة تقديم الأعرف، ويحتمل أن يكون قوله أيضاً إشارة إلى جواز الانفصال يعني: أن سيبويه جوز الانفصال أيضاً كما جوز الجمهور الانفصال (نَحوُ: أَعطَيتُهُوكَ) ثم قوله: وحكى سيبويه أي: وحكاه عن النحاة بلا التزام صحته كذا في العصام، وقال بعض المحشين في الاستدلال على ما حكاه سيبويه: لأن الثاني وإن كان أعرف لكن الأول فيه معنى الفاعلية لكونه المفعول الأول وهو عبارة عن الآخذ، وإذا كان كذلك فهو يستحق التقدم نظرًا إلى الترجيح المعنوي، الذي هو مغنٍ عن الترجيح اللفظي كذا في الحواشي الهندية، وحكى العصام أيضاً حكاية التضعيف عن سيبويه نفسه حيث قال بعد حكايته عن النحاة: إنه فاسد؛ لأنه لم يسمع أمثاله من العرب، والله أعلم وقوله: «فلك الخيار» جملة جزائية مجزومة المحل على أنه جزاء الشرط، أعني: قوله: فإن كان والجملة الشرطية صغرى جواب لقوله: إذا اجتمع ضميران، وقوله: (أي: الاختِيَارُ) تفسير للفظ الخيار مطابقًا لما فسره به صاحب «القاموس» فعلى هذا يجوز أن يكون قوله: «في» (الضَّمِيرِ) «الثاني» ظرفًا لغوًا ومتعلقًا بلفظ الخيار، وإن جاز كونه ظرفًا للظرف المستقر وهو قوله:

إن شئت أوردته متصلًا (نَحْوُ: «أَعْطَيْتُكَهُ») باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بما هو متصل، وإن شئت أوردته منفصلًا نحو: «أعطيتك إياه» باعتبار الاعتداد بالفصل بما يفصله، وإن كان متصلًا (وَ) نحو («ضَرْبِيكَ») فإنه اجتمع فيه ضميران ليس أحدهما

فلك، ثم فسر الشارح لفظ الخيار بقوله: (إن شِئتَ أَورَدتَهُ) أي: الضمير الثاني (مُتَّصِلًا) ليكون توطئة لقوله: «نحو: أعطيتكه»، وقوله: (باعتِبَارِ عَدَمِ الاعتِدَادِ بالفَصلِ) دليل وبيان لسبب جواز الاتصال يعني: إن شئت أوردت الضمير الثاني متصلاً بسبب اعتبارك لعدم الاعتداد بانفصاله عن العامل، (بِمَا هُوَ) أي: بسبب الضمير الذي هو (مُتّصِلٌ) بالعامل وهو الضمير المخاطب ههنا؛ لأنه لما قدم لأعرفيته لزم أن يعتبر فيه زيادة فضيلة ومزية على غير الأعرف، وتلك المزية اعتباره كالجزئية، ثم فسر الشق الثاني المنفهم من قوله الخيار بقوله: (وَإِن شِئتَ أورَدتَهُ مُنفَصلًا) أي: ويجوز لك إيرادك الضمير الثاني منفصلاً كما مثل به المصنف بقوله: (نَحوُ: أَعطَيتُكَ إِيَّاهُ) حيث جعل الضمير الثاني من غير المرفوع منفصلاً، ثم بين سبب الإيراد بقوله: (باعتِبَارِ الاعتِدَادِ) أي: إنما جاز فيه أن توره منفصلاً بسبب أنه يجوز لك الاعتبار للاعتداد (بالفَصلِ) أي: بانفصال الثاني (بِمَا) هو، أي: بسبب الضمير الذي (يَفصِلُهُ) أي: يفصل بينه وبين عامله، وذلك الضمير هو الضمير المخاطب الذي يفصل بين الضمير الغائب وبين العامل ههنا، (وَإِن كَانَ مُتَّصِلًا) ولما كان الأعرف من الضمائر ضميرين؛ أحدهما المخاطب لكونه أعرف بالنسبة إلى الغائب، وثانيهما المتكلم لكونه أعرف بالنسبة إلى المخاطب.

ولما أورد المصنف مثال الأول أراد أن يورد مثال الثاني فقال: «و» (نَحوُ) «ضربيك» ثم الشارح أراد تطبيق المثال بالممثل فقال: (فإِنَّهُ) يعني: هذا المثال مطابق للممثل؛ لأنه (اجتَمَعَ فِيهِ ضَمِيرَانِ) أحدهما الضمير المتكلم المجرور المتصل لكونه مضافًا إليه، وثانيهما الضمير المخاطب المنصوب المتصل فحينئذٍ قد وجد الشرط الأول وهو كون أحدهما أعرف والشرط الثاني أيضاً كما قال: (لَيسَ أَحَدُهُمَا) أي: الضميرين من المتكلم والمخاطب

مرفوعًا بجر الأول بالإضافة، ونصب الثاني بالمفعولية، وقدم الأعرف الذي هو ضمير المتكلم، فلك الوصل باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بالمتصل ولك الفصل نحو: «ضَرْبِي إِيَّاكَ» للاعتداد بالفصل.

(وَإِلَّا) أي: وإن لم يكن أحدهما أعرف، أو يكون ولكن ما قدمته (فَهُوَ) ....

(مَرفُوعًا) ولما توهم منه أن الضمير الأول لما كان فاعلاً للمصدر يكون مرفوعًا فحينئذ يكون مخالفًا للشرط الثاني أراد الشارح دفع هذا التوهم فقال: (**بِجَرِّ الأَوَّلِ بالإِضَافَةِ وَنَصبِ الثَّاني بالمَفعُولِيَّةِ**) يعني: أن أحدهما ليس بمرفوع كما توهم؛ لأن الأول مجرور بالإضافة أي: بإضافة المصدر إليه وهو محله القريب، وإن كان محله البعيد مرفوعًا؛ لكونه فاعلاً للمصدر والاعتبار بمحله القريب فيقال: إنه ضمير مجرور متصل والضمير الثاني منصوب متصل لكونه مفعولًا للمصدر قوله: (**وَقُدِّمَ**) عطف على قوله: اجتمع، وبيان لوجود الشرط الثالث وهو قوله: وقدمته، يعني: أن هذا المثال مطابق أيضاً بالنسبة إلى الشرط الثالث أيضاً؛ لأنه قدم فيه (**الأَعرَفُ الَّذِي هُوَ ضَمِيرُ المُتَكَلِّمِ**) وإنما قدم لكونه فاعلاً، ولكون الأصل فيه هو التقديم فإذا وجدت الشروط الثلاثة المذكورة فيه (**فَلَكَ**) أي: فجاز لك (**الوَصلُ**) أي: اتصال الثاني (**باعتِبَارِ عَدَمِ الاعتِدَادِ**) أي: بسبب اعتبارك لعدم الاعتِدَادِ (**بالفَصلِ**) أي: بانفصاله (**بالمُتَّصِلِ**) أي: بسبب الضمير المتصل (**وَلَكَ**) أي: وجاز لك (**الفَصلُ**) أي: بجعل الضمير الثاني منفصلاً (**نَحوُ: ضَربي إيَّاكَ للاعتِدَادِ**) أي: بسبب اعتبارك للاعتداد (**بالفَصلِ**) أي: بانفصاله بالمتصل.

ولما فرغ المصنف من المسألة التي حكمها بالتخيير شرع في المسألة التي حكمها وجوب الانفصال فقال: «وإلا» وفسره الشارح بقوله: (**أي: وَإن لَم يَكُن أَحَدُهُمَا أعرَفَ**) بأن تساويا في المعرفة ككونهما غائبين أو مخاطبين أو متكلمين، وهذا إشارة إلى انعدام الشرط الأول، وقوله: (**أَو يَكُونُ وَلَكِن مَا قَدَّمتَهُ**) إشارة إلى انعدام الشرط الثاني، يعني: وإن لم يكن أحد الضميرين أعرف من الآخر أو يكون أحدهما أعرف ولكن ما أردت تقديم ما هو أعرف، «فهو»

أي: الضمير الثاني على كل من التقديرين (مُنْفَصِلٌ) لا غير، إما على التقدير الأول، فلئلا يلزم الترجيح في تقديم أحد المثلين على الأخر فيما هو كالكلمة الواحدة بلا مرجح، وإما على التقدير الثاني فلكراهتهم تقديم الأنقص على الأقوى فيما هو كالكلمة الواحدة ....

وقوله: (أي: الضَّميرُ الثَّاني) تفسير للمرجع، وقوله: (عَلَى كُلٍّ مِن التَّقدِيرَينِ) قيد للجزاء، وقوله: «منفصلٌ» خبر للمبتدأ والجملة جزائية وقوله: (لا غيرُ) تأكيد له أي: لا يجوز فيه غير المنفصل كما يجوز الوجهان في الباب السابق، ثم شرع الشارح في أدلة وجوب الانفصال فقال: (أَمَّا عَلَى التَّقدِيرِ الأَوَّلِ) أي: أما تعيين الانفصال على تقدير عدم كون أحدهما أعرف ثابت (فَلِئلَّا يَلزَمَ التَّرجِيحُ فِي تَقدِيمِ أَحَدِ المِثلَينِ عَلَى الآخَرِ) يعني: لو جاز الاتصال والانفصال على تقدير عدم أعرفية أحدهما لزم ترجيح أحد المثلين أي: أحد المتساويين في المعرفة (فِيمَا) أي: في اللفظ الذي (هُوَ) أي: ذلك اللفظ مع ما يتصل به (كالكَلِمَةِ الوَاحِدَةِ) لكون الفعل الأول فاعلاً في المعنى؛ لأنه الآخذ في باب أعطيت (بِلا مُرَجِّحٍ) لأن المرجح في صورة الأولى هو الأعرفية أو تقديم المتكلم فإذا لم يوجد أحد هذين الأمرين لم يوجد مرجح يقتضي تقديم أحدهما واتصاله، فإذا لم يوجد مرجح يلزم اكتساب مرجح آخر؛ لأنهما إذا تعارضا تساقطا والمرجح جعل الثاني منفصلاً حتى يتعين الأول للاتصال الموجب للتقديم، (وَأَمَّا عَلَى التَّقدِيرِ الثَّاني) أي: وأما تعين الانفصال ووجوبه على تقدير كون أحدهما أعرف، ولكن ما قدمته (فَلِكَرَاهَتِهِم) أي: فالانفصال لكراهتهم (تَقدِيمَ الأَنقَصِ) وهو الأعرف الذي لا يكون كالكلمة الواحدة؛ لعدم كونه فاعلاً لفظاً كما في: ضربتك، أو معنى كما في: أعطيتك إياه، وقوله: (عَلَى الأَقوَى) متعلق بالتقديم، وقوله: (فِيمَا هُوَ كالكَلِمَةُ الوَاحِدَةُ) صفة للأقوى أي: على الأقوى الذي هو كالكلمة الواحدة؛ لكونه فاعلاً معنىً لكون الضمير الغائب مفعولًا أولاً لأعطيت، ولكون المخاطب الأعرف مفعولاً ثانيًا له؛ فإنه وإن كان أعرف وكانت الأعرفية مرجحة لتقديمه ولكن كون الغائب كالكلمة الواحدة

(نَحْوُ: «أَعْطَيْتُهُ إِيَّاهُ») مثال لما لم يكن أحدهما أعرف، لكونهما ضميرين غائبين (أو) أعطَيتُهُ («إِيَّاكَ») مثال لما يكون أحدهما أعرف، وهو ضمير المخاطب ولكن ما قدمته.

(وَالْمُخْتَارُ فِي خَبَرِ) بَابِ («كَانَ») أي: خبر كان وأخواتها، إذا كان ضميرًا (الانْفِصَالُ) كما تقول: «كان زَيْدٌ قَائِمًا، وَكُنْتَ إِيَّاهُ»؛ ....

مرجح لتقديمه، ولو قدم الأعرف ههنا يلزم تقديمه بلا مرجح، أي: زائد على الأعرفية فحينئذٍ يورد منفصلاً حتى يتعين الأول للاتصال، ومثال ما لا يكون أحدهما أعرف «نحو: » زيدًا «أعطيته إياه» كما قال الشارح: (مِثَالٌ) أي: هذا مثال (لِمَا) أي: للضميرين اللذين (لَم يَكُن أَحَدُهُمَا أعرَفُ) وقوله: (لِكَونِهِمَا) دليل لعدم الأعرفية، يعني: أن أحدهما ليس بأعرف في هذا المثال؛ لكونهما (ضَمِيرَينِ غَائِبَينِ) «أو» (أَعطَيتُهُ) «إياك» وإنما فسره الشارح بأعطيته للإشارة إلى أن قوله: إياك، عطف على قوله: إياه والتقدير نحو: أعطيته إياك (مِثَالٌ) أي: هذا مثال (لِمَا) أي: للضميرين الذين (يَكُونُ أَحَدُهُمَا أَعرَفُ، وَهُوَ) أي: الأعرف (ضَمِيرُ المُخَاطَبِ) وهو إياك (وَلَكِن مَا قَدَّمتَهُ) للنكتة السابقة.

ولما فرغ المصنف من المسائل التي تعين فيها أحد الأمرين من إيراده متصلاً ومنفصلاً، أو تخير فيها المتكلم في إيراد أيهما شاء شرع في المسألة التي اختير فيها أحد الأمرين مع جوازهما فقال: «والمختار» أي الذي يكون مختارًا للنحاة من الأمرين «في خبر» (بَابِ) «كان» أي: إذا وقع الضمير خبرًا له وزاد الشارح لفظ: باب للإشارة إلى أن المراد بالخبر ههنا أعم من خبر كان وصار وغيرهما من الأفعال الناقصة؛ دفعًا لإيهام أنه مختص بـ: كان، ولذا فسره بقوله: (أي: خَبَرُ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا) وقوله: (إِذَا كَانَ ضَمِيرًا) تطبيق لهذه المسألة بمسائل الضمير وإلا فلا فائدة فيه وقوله: «الانفصال» خبر لقوله: والمختار، ومثاله: (كَمَا تَقُولُ: كَانَ زَيدٌ قَائِمًا) أي: مثاله قولك: وكنت إياه في أثناء مجموع قولك: كان زيد قائمًا، (وَكُنتَ إِيَّاهُ) وإنما أورد قوله: كان زيد قائمًا، مع أن المثال: وكنت إياه، ليحصل مرجع للضمير الغائب، حتى يصح به التركيب.

لأنه كان في الأصل خبر المبتدأ، ويجب أن يكون خبر المبتدأ ضميرًا منفصلًا؛ لأن عامله معنوي.

ويجوز أن يكون ضميرًا متصلًا أيضًا نحو: «كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا وَكُنْتُهُ»؛ لأنه شبيه بالمفعول، وضمير المفعول في مثل: «ضَرَبْتُهُ» واجب الاتصال، ففي شبه المفعول إن لم يكن واجب الاتصال، فلا أقل من أن يكون جائز الاتصال، لكن الانفصال

ثم شرع الشارح في بيان دليل كون الانفصال مختارًا مع جواز الأمرين، بل المختار أن يكون متصلًا؛ لكونه هو الأصل فقال: (**لأَنَّهُ**) أي: إنما اختاروا الانفصال ههنا؛ لأن خبر باب كان (**كَانَ فِي الأَصلِ خَبرَ المُبتدأ**) لكون باب كان من نواسخ المبتدأ (**وَيَجِبُ**) أي: وحينئذٍ يجب (**أَن يَكُونَ خَبرُ المُبتَدأ ضَمِيرًا مُنفَصِلًا**) وقوله: (**لأنَّ عَامِلَهُ**) علة لقوله: يجب، أي: وإنما يجب كون خبر المبتدأ منفصلاً إذا كان ضميرًا؛ لأن عامله أي: عامل خبر المبتدأ (**مَعنَويّ**) وقد عرفت أنه إذا كان عامل الضمير معنويا يجب الانفصال، ولذا يختار الانفصال بالنظر إلى أصله، ثم شرع الشارح في بيان علة جواز الاتصال فقال: (**وَيَجُوزُ**) أي: جوازًا مرجوحًا (**أَن يَكُونَ**) أي: خبر باب كان (**ضَمِيرًا مُتّصلًا أَيضاً**) أي: كما يجوز جوازًا راجحًا أن يكون منفصلاً (**نَحوُ**) كنته في قولك: (**كَانَ زَيدٌ قَائِمًا وَكُنتُهُ**) وإنما جاز ذلك؛ (**لأَنَّهُ**) أي: لأن خبر باب كان (**شَبِيهٌ بالمَفعُولِ**) في وقوعه بعد الفعل وفاعله لا أنه مفعول حقيقة لما عرفت (**وَضَمِيرُ المَفعُولِ في مثل**): زيدًا (**ضَرَبتُهُ وَاجِبُ الاتّصالِ، ففي شَبيهِ المَفعُولِ إن لَم يَكُن وَاجِبَ الاتّصَالِ**) لكون اللازم في المشبه به وجود مزية على المشبه (**فَلَا أَقَلَّ**) في فائدة التشبيه وثمرته، وقوله: (**مِن أَن يَكُونَ جَائِزَ الاتّصالِ**) بيان للمفضل عليه لقوله: أقل، يعني: لا حكم أقل من جواز الاتصال؛ لأن الأقل من الجواز هو الامتناع، ولو حكم به لم يبق فائدة للتشبيه، ولو حكم بالوجوب كما هو حكم المشبه به لم تحصل مزية المشبه به على المشبه؛ فروعي للجانبين وحكم بالجواز، ولما تولد من ههنا أنه لما وقع المشابهة بالمفعول واعتبر علة للاتصال مع كونه أصلاً فكان الانفصال مختارًا استدرك الشارح بقوله: (**لَكِن الانفِصَالُ**

مختار؛ لأن رعاية الأصل أولى من رعاية المشابهة بالمفعول.

(وَالأَكْثَرُ) في الاستعمال انفصال الضمير المرفوع بعد «لولا» لكون ما بعد «لولا» مبتدأ محذوف الخبر تقول: («لَوْلَا أَنْتَ» إِلَى آخِرِهَا) يعني: «لولا أنتَ، لولا أنتما، لولا أنتم، لولا أنت، لولا أنتما، لولا أنتن، لولا هو، لولا هما، لولا هم، لولا هي، لولا هما، لولا هن، لولا أنا، لولا نحن»، ....

مُختَارٌ) في خبر كان (لأنَّ رِعَايَةَ الأَصلِ) وهو كون مقتضى انفصاله كون أصله خبرًا للمبتدأ (أَولَى مِن رِعَايَةِ المُشَابَهَةِ بالمَفعُولِ) المجوزة للانفصال يعني: تعارض المرجحان أحدهما يرجح الانفصال والآخر يرجح الاتصال فرعاية الأول كان أولى، ووجه الأولوية ما ذكره المحشي عصام الدين: وهو أن الخبرية حقيقة؛ لكونها لازم الذات وكونه مشابهًا بالمفعول تشبيهية، وهي لازم الصفات فرعاية الحقيقية أولى من رعاية التشبيهية.

ثم شرع المصنف في بيان مسألة أخرى فقال: «والأكثر» ولما كان المتبادر من الأكثر أنه أكثر المذاهب أراد الشارح أن يبين أن المراد بالأكثرية بالنسبة إلى الاستعمال فقال: (في الاستِعمَالِ) ولما انفهم منه أن الضمير الذي بعد لولا يجوز فيه الانفصال والاتصال، لكن أكثر الاستعمال هو الانفصال كما ستعرف من مثال المتن الذي سيورده المصنف أراد الشارح أن يذكر دليل الانفصال بقوله: (انفِصَالُ الضَّميرِ) أي: وجه كون الضمير (المَرفُوعِ) الذي (بَعدَ لَولا) منفصلاً في أكثر الاستعمال ثابت (لِكَونِ مَا) أي: لكون الاسم الذي وقع (بَعدَ لَولا مُبتَدأً) هذا بالنصب خبرًا لكون، وقوله: (مَحذُوفَ الخَبرِ) صفة (تَقُولُ) «لولا أنت إلى آخرها» أي: إلى آخر الضمائر، وفسر الشارح قوله: إلى آخرها بقوله: (يَعنِي) أي: يريد المصنف بقوله: إلى آخرها (لَولا أَنتَ، لَولَا أَنتُمَا، لَولَا أَنتُم، لَولَا أَنتِ، لَولَا أَنتُمَا، لَولَا أَنتُنَّ، لَولَا هُوَ، لَولَا هُمَا، لَولَا هُم، لَولَا هِيَ، لَولَا هُمَا، لَولَا هُنَّ، لَولَا أَنَا، لَولَا نَحنُ) وهذه الضمائر المتصلة بلولا كلها منفصلة؛ لكونها مبتدأ وأخبارها محذوفة وجوبًا كما سبق في بحث الخبر، والخبر المحذوف هو موجود؛ لكون الوجود مدلولاً لها وداخلاً في

وكان الأوفق بما سبق أن يقول: «لولا أنا، لولا نحن إلى آخرها»، لكن غير الأسلوب تنبيهًا على أنه ليس بضروري (وَ) كذلك الأكثر في الاستعمال اتصال الضمير المرفوع بعد «عسى» لكون ما بعد «عسى» فاعلًا، تقول: («عَسَيْتَ» إِلَى آخِرِهَا).

مفهومها؛ لأنها لامتناع الشيء لوجود غيره، ثم المصنف لما ابتدأ في بحث الضمائر من المتكلم وختم بالغائب على ترتيبها بحسب الأعرفية، وابتدأ ههنا من المخاطب أراد الشارح أن يذكر له نكتة فقال: (وَكَانَ الأَوفَقُ) أي: وكان الأسلوب الأوفق للمصنف وقوله: (بِمَا سَبَقَ) متعلق بالأوفق، أي: الذي يوافق موافقة زائدة على ما ابتدأ ههنا بالأسلوب الذي سبق في مقام تعداد الضمائر، حيث ابتدأ بالمتكلم ثم المخاطب وانتهى بالغائب، وقوله: (أَن يَقُولَ) خبر لكان أي: كان الأوفق أن يقول المصنف: (لَولَا أَنَا، لَولَا نَحنُ) أي: الابتداء بالمتكلم أيضاً (إِلَى آخِرِها) أي: الانتهاء بالغائب، ولما كان هذا الأسلوب مخالفًا لما سبق تولد منه توهم أنه لا وجه له استدركه بقوله: (لَكِن) أي: لكن المصنف (غَيَّرَ الأُسلُوبَ) حيث ابتدأ ههنا بالمخاطب (تَنبِيهًا) أي: للتنبيه (عَلَى أَنَّهُ) أي: الابتداء بالمتكلم (لَيسَ بِضَرُورِي) يعني: أنه أمر ليس بواجب الرعاية، بل يجوز الابتداء به وبغيره.

ولما كان الأكثر في باب لولا هو الانفصال وفي باب عسى بخلافه شرع المصنف في بيان الحكم المذكور في باب عسى فقال: «و» ولما كان عسيت معطوفًا على لولا أنت، وهو خبر قوله: والأكثر أراد الشارح أن ينبه على هذا العطف، وعلى كون الحكم ههنا مخالفًا للحكم الذي سبق في لولا، وعلى وجه كون الأكثر هو الاتصال ههنا؛ فأورد هذا التشبيه بين حرف العطف وبين المعطوف فقال: (كَذَلِكَ الأَكثَرُ) أي: كما كان أكثر الاستعمال في لولا انفصال الضمير كان الأكثر (في الاستِعمَالِ اتِّصَالُ الضَّمِيرِ المَرفُوعِ بَعدَ عَسَى لِكَونِ مَا) أي: لكون الاسم الذي (بَعدَ عَسَى فَاعِلًا) وقد عرفت أن الضمير إذا كان فاعلاً وجب اتصاله بعامله اللفظي المذكور (تَقُولُ) في باب عسى على أكثر الاستعمال «عسيت إلى آخرها» يعني: عسيت عسيتما عسيتم عسيت عسيتما عسيتن عساه

(وَ) قد (جَاءَ) في بعض اللغات («لَوْلَاكَ» وَ«عَسَاكَ» إِلَى آخِرِهِمَا).

فذهب الأخفش إلى أن الكاف بعد «لولا» ضمير مجرور وقع موقع المرفوع، فإن الضمائر قد يقع بعضها موقع بعض، كما تقول: «ما أنا كأنت» فـ«أنتَ» في

عساهما عساهم عساها عساهما عساهن عسيت عسينا، ومما يجب أن يعلم أن الضمائر في صيغ الغائب مستترة كما في سائر الماضيات، لكن لما لم يكن لهذا الفعل صيغ مخصوصة للغائب؛ لكونه غير متصرف كان الضمير في جميع صيغ الغائب مستترًا بخلاف سائر الماضيات المتصرفة؛ لأنه يكون الضمير المرفوع فيها بارزًا في التثنية والجمع؛ فافهم.

ثم المصنف لما بين ما هو الأكثر في البابين أراد أن يذكر ما هو غير الأكثر فقال: «و» (قَد) «جاء» ولما كان هذا المجيء مقابلًا للأكثر أشار إليه الشارح بقوله: (في بَعضِ اللُّغَاتِ) وهو غير الأكثر، وقوله: «لولاك» مع ما عطف عليه فاعل لقوله: جاء، أي: جاء لفظ لولا إذا استعمل مع الضمير لولاك أي: كون الضمير متصلاً به على خلاف الأكثر «و» جاء «عساك إلى آخرهما» أي: إلى آخر لولاك وعساك، فالأول: لولاك، لولاكما، لولاكم، لولاك، لولاكما، لولاكن، لولاه، لولاهما، لولاهم، لولاها، لولاهما، لولاهن، لولاي، لولانا، والثاني: عساك، عساكما، عساكم، عساك، عساكما، عساكن، عساه، عساهما، عساهم، عساها، عساهما، عساهن، عساي، عسانا.

ولما كان توجيه الضميرين في البابين على هذه اللغة التي هي خلاف الأكثر مذهبًا للأخفش وسيبويه أراد الشارح أن ينبه على توجيه الإمامين فقال: (فَذَهَبَ الأَخفَشُ إِلَى أَنَّ الكَافَ) أي: المتصل الذي (بَعدَ لَولا ضَمِيرٌ مَجرُورٌ) أي: مجرور متصل كما في: بك وضربك (وَقَعَ) أي: لكنه واقع (مَوقِعَ المَرفُوعِ) لكون المقام مقام المبتدأ كما عرفت، ثم أشار إلى جواز وقوع المجرور موقع المرفوع بقاعدة وهي قوله: (فإِنَّ الضَّمَائِرَ) مطلقًا (قَد يَقَعُ بَعضُهَا مَوقِعَ بَعضٍ) آخر ثم استشهد عليه بقوله: (كَمَا تَقُولُ: مَا أَنَا كَأَنتَ) ثم أشار إلى مقام الاستشهاد فقال: (فأَنتَ) أي: الذي هو مدخول الكاف الجارة، وقوله: (في

هذا المقام مع أنه ضمير مرفوع وقع موقع المجرور.

وذهب سيبويه إلى أن «لولا» في هذا المقام حرف الجر، والكاف ضمير مجرور واقع موقعه، فالأخفش تصرف فيما بعد «لولا»، وسيبويه في نفسه. وأما «عساك» فذهب الأخفش ....

هَذَا المقَامِ) متعلق بـ: وقع المتأخر (مَعَ أَنَّهُ ضَمِيرٌ مَرفُوعٌ) أي: مع أنه موضوع على الضمير المرفوع المنفصل (وَقَعَ مَوقِعَ المَجرُورِ) أي: موقع المجرور المتصل، وكذلك الضمير في لولاك كان في صورة المجرور المتصل، ثم وقع موقع المرفوع المنفصل على عكس قوله: كانت، ثم شرع في بيان توجيه سيبويه في لولا فقال: (وَذَهَبَ سِيبويهِ إِلَى أَنَّ لَولا في هَذَا المقَامِ) أي: فيما إذا دخل على الضمير المجرور (حَرفُ الجَرِّ) أي: بمعنى اللام التعليلية كان معنى قولك: لولاك كذا لكان كذا، في معنى: لم يكن كذا لوجودك، كما في حاشية العصام، وقوله: (وَالكَافَ) بالنصب عطف على لولا، أي: وإن الكاف في: لولاك (ضَمِيرٌ مَجرُورٌ وَاقِعٌ مَوقِعَهُ) لا موقع غيره، كما ذهب إليه الأخفش، ثم أشار إلى الفرق بين المذهبين فقال: (فَالأَخفَشُ تَصَرَّفَ فِيمَا بَعدَ لَولا) حيث أبقى لولا على حاله وتصرف في الضمير بما تصرف، وقوله: (وَسِيبويهِ) مرفوع على أنه عطف على الضمير المتصل في تصرف، وقوله: (في نَفسِهِ) معطوف على قوله: بعد لولا، فيكون من قبيل عطف الشيئين على معمولي عامل واحد، وإما أن عطف سيبويه على قوله فالأخفش، وفي: نفسه على قوله: بعد لولا، يكون من قبيل عطف الشيئين على معمولي عاملين مختلفين، ولا يجوز، يعني: محصل مذهب سيبويه أنه تصرف في نفس لولا حيث ألحقه بالحروف الجارة، وقدم الشارح مذهب الأخفش تنبيهًا على أنه هو المذهب المنصور، لما قال المحشي العصام: إن التصرف في ما بعد لولا أولى من التصرف في نفسه؛ لأنه معمول والمعمول محل تصرف الإعراب، وأيضا إنه متأخر، والمتأخر أولى في التصرف.

ولما فرغ من نقل المذهبين في ما بعد لولا على بعض اللغات شرع في نقلهما في باب عسى فقال: (وَأَمَّا عَسَاكَ فَذَهَبَ الأَخفَشُ) على سباق ما ذهب إليه في

إلى أنه ضمير منصوب واقع موقع المرفوع، وسيبويه إلى أن «عسى» محمول على «لعل» لتقاربهما في المعنى، فههنا أيضًا الأخفش تصرف في الضمير، وسيبويه في العامل.

(وَنُونُ الْوِقَايَةِ مَعَ الْيَاءِ) أي: ياء المتكلم (لَازِمَةٌ فِي الْمَاضِي) إذا لحقه تلك

لولا، يعني: (إِلَى أَنَّهُ) أي: الكاف في: عساك (ضَميرٌ مَنصُوبٌ) في الصورة (وَاقِعٌ مَوقِعَ المَرفُوعِ) لكونه فاعلاً لعسى (وَسِيبَويهِ) أي: وذهب سيبويه (إِلَى أَنَّ عَسَى مَحمُولٌ عَلَى لَعَلَّ) أي: التي للترجي (لِتَقَارُبِهِمَا) أي: لتقارب عسى ولعل (في المَعنَى) أي: في كونهما للطمع والإشفاق، ثم ذكر محصل المذهبين أيضاً بقوله: (فَهُنَا) أي: في التصرف في عسى (أَيضًا) كالتصرف في لولا (الأَخفَشُ تَصَرَّفَ في الضَّميرِ) بناء على ما نقله من قاعدة أن بعض الضمائر وقع في موقع بعض، وقوله: (وَسِيبَويهِ) أيضاً عطف على المستتر في: تصرف، لما قلنا في ما سبق وقوله: (في العَامِلِ) عطف على قوله: في الضمير، وهما معمولا: تصرف.

ولما فرغ المصنف من المباحث التي تتعلق بالضمائر من حيث ذاتها ومن حيث صفاتها التي تلحقها بالذات كالاتصال والانفصال شرع في المباحث التي تلحقها بالواسطة فقال: «ونون الوقاية» وإضافة النون إلى الوقاية إضافة لامية من قبيل إضافة السبب إلى المسبب، أي: نونٌ هي سبب الوقاية، أو بيانية أي: النون التي هي الوقاية، كذا في العصام، وهو مبتدأ وقوله «مع الياء» ظرف مستقر إما على أنه حال من المبتدأ أو من الضمير المستتر في قوله: لازمة، وفسر الشارح الياء بقوله: (أَي: ياءِ المُتَكلِّمِ) وباعث التفسير ظاهر، وقوله: «لازمةٌ» بالرفع خبر المبتدأ، وقال العصام: إن خبر المبتدأ هو قوله: مع الياء، ولازمة بالنصب حال من ضمير الظرف المستتر انتهى، ولعل وجه التخصيص أن فائدة الخبر تظهر من جعل قوله: مع الياء خبرًا؛ لأن المقام فيمن جهل أن نون الوقاية في أي وضعِ الضمائر يحتاج إليها، وإفادةِ بأنها يحتاج إليها إذا كان ما قبلها مع ياء المتكلم، وأما لزومها للكلمة وعدم لزومها فمقصد آخر، والله أعلم.

وقوله: «في الماضي» متعلق بلازمة، وتفسير الشارح بقوله: (إِذَا لَحِقَهُ تِلكَ

الياء، لتقي آخر الماضي عن الكسرة المختصة بالاسم التي هي أخت الجر، ولهذا سميت نون الوقاية نحو: «ضَرَبَنِي» (وَ) كذلك نون الوقاية لازمة (فِي الْمُضَارِعِ) ......

اليَاءُ) بيان وتنبيه على أن لزومها للماضي ليس بمقيد بشرط، بل لحوق ياء المتكلم سبب للزومه واسطة له بخلاف المضارع، كما سيأتي أنه مشروط بشرط لا شيء، وهو عدم نون الإعراب فيه، وقوله: **(لِتَقِيَ)** متعلق بقوله: لازمة أي: لازمة لتحفظ تلك النون **(آخِرَ المَاضِي)** أي آخر الذي هو مبني، إما على الفتح كما في المفرد، أو فيما اتصل به نون الجماعة أو ضمير المفرد المخاطب نحو: ضربني وضربتني وضربتني، أو السكون كما إذا اتصل به الواو والألف والتاء في المفرد الغائبة نحو: ضربتني وضرباني وضربوني، أو على الضم فيما إذا اتصل به ضمير المتكلم نحو: ضربتني، أو على الكسر فيما إذا اتصل به ضمير المخاطبة المفردة نحو: ضربتني، ونون الوقاية تحفظ حركة هذه الأواخر في كل منها **(عَنِ الكَسرَةِ المُختَصَّةِ)** أي: عن الكسرة التي هي مختصة **(بالاسمِ)** أي: بالاسم المعرب، وقوله: **(الَّتي)** صفة ثانية للكسرة، واحتراز عن وجوب المحافظة عن كل الكسرة يعني: إنما تجب المحافظة عن الكسرة التي **(هِيَ أُختُ الجَرِّ)** أي: مشبهة بالجر في كونها في آخر الكلمة، وعلم من هذا القيد أن نون الوقاية نفسها لا تحتاج إلى محافظة؛ لأن كسرتها ليست أخت الجر؛ لأن وجه الشبه هو كونهما في آخر الكلمة، ولا يطلق على آخر حرف واحد مبني على الكسر أنه آخر الكلمة، وقوله: **(وَلِهَذَا سُمِّيَت)** أي: سميت تلك النون **(نُونَ الوِقَايَةِ)** بيان لوجه التسمية الذي فهم من مجموع قول المصنف والشارح: **(نَحو: ضَرَبَنِي)** وكذا ضرباني وضربوني وضربتني وضربتاني وضربتني وضربتني وضربتماني وضربتموني وضربتني وضربتماني وضربتنني وضربتني وضربناني.

وقوله: «و» **(كَذَلِكَ نُونُ الوِقَايَةِ لازِمَةٌ)** إشارة أن قوله: وفي المضارع، عطف على قوله: في الماضي، والمعطوف في حكم المعطوف عليه بالنظر إلى ما قبله؛ ولذا فصل الشارح بين حرف العطف والمعطوف بما فصل، يعني: كما أن نون الوقاية لازمة في مطلق الماضي كذلك لازمة «في المضارع» واستدرك الشارح

لكن لا مطلقًا، بل حال كونه (عَرِيًّا عَنْ نُونِ الإِعْرَابِ) أي: عن نون هي الإعراب، نحو: «يَضْرِبُنِي» لتقي آخر المضارع أيضًا عن تلك الكسرة، بخلاف كسرة «تَضْرِبِينَ»؛ لأنها في الوسط حكمًا، وبخلاف كسرة ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾، ﴿وَقُلِ ٱلْحَقُّ﴾ لعروضها.

بقوله: (لَكِن لا مُطلَقًا) ليكون توطئة لما قيد به المصنف، يعني: أن لزوم نون الوقاية للمضارع ليس على إطلاقه كما في الماضي (بَلْ حَالَ كَونِهِ) أي: كون المضارع «عريا عن نون الإعراب» وهي نون التثنية والجمع المذكر والمخاطبة المفردة نحو: يضربان وتضربان ويضربون وتضربون وتضربين، وأما نون جمع المؤنث فليست للإعراب فيلزم معها نون الوقاية؛ لأنها ثابتة في كل حال المضارع، ولا تختلف بالثبوت والحذف باختلاف العوامل، وقوله: (أي: عَن نُونٍ هِيَ الإعرَابُ) إشارة إلى أن إضافة النون إلى الإعراب إضافة بيانية؛ لقوله: (نَحوُ: يَضرِبُنِي) وكذا: تضربني ويضربنني وأضربني ونضربني، وإنما لزمت تلك النون في ذلك المضارع العاري عن نون الإعراب؛ (لِتَقِيَ) أي: لتحفظ تلك النون (آخِرَ المُضَارِعَ أَيضاً) أي: كما تحفظ آخر الماضي (عَن تِلكَ الكَسرَةُ) وهي الكسرة المختصة بالاسم، يعني: الكسرة التي تكون في آخر الكلمة المركبة من حرفين فصاعدًا؛ لأن آخر المضارع إما مرفوع بالضمة وإما منصوب بالفتحة وإما ساكن بالجزم وإما محذوف، والكسرة مخالفة له على جميع التقادير، وإنما قيدنا الكسرة بما ذكرنا ليكون توطئة لقوله: (بِخِلافِ كَسرَةِ: تَضرِبِينَ) على صيغة المفرد المخاطبة يعني: كسرة باء تضربين، خارجة عن الكسرة التي يجب التحفظ عنها؛ (لأنّهَا) أي: لأن كسرة باء تضربين مثلاً واقعة (في الوَسَطِ حُكمًا) أي: لا حقيقة؛ لأنها في الحقيقة في آخر الكلمة ولكن لما لحقت به ياء الضمير في كل حالة والنون في حالة رفعه كانت الكسرة بسبب لحوقهما في الوسط (وَبِخِلافِ كَسرَةِ ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾) [البينة: 1] حيث كسرت النون لالتقاء الساكنين (وَ) كسرة لام (قُلِ الحَقُّ) لأنهما مجزومان، أو الثاني في حكم المجزوم وحركت النون واللام بالكسرة لكن تلك الكسرة ليست هي الكسرة التي يجب التحفظ عنها (لِعَرُوضِهَا) أي: لعروض الكسرة فيهما، ولم تلزم نون الوقاية في أمثالهما.

(وَأَنْتَ مَعَ النُّونِ) الإعرابية الكائنة (فِيهِ) أي: في المضارع (وَ) مع («لَدُنْ» وَ«إِنَّ» وَأَخَوَاتِهَا) يعني: «أَنَّ وكَأَنَّ ولَكِنَّ ولَيْتَ ولَعَلَّ» (مُخَيَّرٌ) بين الإتيان بنون الوقاية للمحافظة على الحركات البنائية في غير «لَدُنْ» وعلى السكون في: «لَدُنْ»

ولما فرغ المصنف من بيان المواضع التي التزم فيها إتيان النون شرع في بيان المواضع التي لم يلزم فيها إتيانها فقال: «وأنت مع النون» ولما كان المراد بالنون ههنا هي نون الفعل المضارع وصفها الشارح بقوله: (الإعرَابِيَّةِ) أي: مع النون المنسوبة إلى الإعراب، وقوله: (الكَائِنَةِ) للتنبيه على أن قوله: «فيه» ظرف مستقر مجرور المحل على أنه صفة للنون المعرف باللام، وعلى أن الظرف المستقر وإن كان نكرة لا يجوز كونه صفة للمعرف للزوم المطابقة بالتعريف لكن يقدر في أمثال هذا المقام الاسم المعرف باللام، وقوله: (أَي: في المُضَارِعِ) تفسير للضمير المجرور، يعني: إذا كان الفعل المضارع مع النون الإعرابية وهي نون التثنية والجمع المذكر والمخاطبة «و» (مَعَ) «لدن وإن وأخواتها» ثم فسر الشارح أخوات إن بقوله: (يَعنِي: أَنَّ) بفتح الهمزة (وَكَأَنَّ وَلَكِنَّ وَلَيتَ وَلَعَلَّ) وإنما فسر الأخوات بهذا لئلا يتوهم اختصاص هذا الحكم بما في آخره النون، بل إنه يعم جميع الحروف المشبهة، وقوله: «مخيرٌ» خبر المبتدأ، ولما كان التخيير عبارة عن استواء الأمرين من غير ترجيح أحدهما أراد الشارح أن يذكر الأمرين فقال: (بَينَ الإتيَانِ بِنُونِ الوِقَايَةِ) ثم إن اختيار هذا الإتيان لما احتاج إلى مرجح أشار إليه بقوله: (للمُحَافَظَةِ عَلَى الحَرَكَاتِ البِنَائِيَّةِ) يعني: يجوز لك في هذه الكلمات الإتيان بنون الوقاية في أواخرها، وإنما يجوز ذلك لتحصيل المحافظة، وتلك المحافظة في بعضها محافظة حركتها وفي بعضها محافظة سكونها، أما محافظة حركتها (في غَيرِ لَدُن) من المضارع الذي فيه نون الإعراب وإن وأخواتها؛ لأن حركتها البنائية إما كسرة كما في: يضربان وإما فتحة كما في البواقي، وإذا لم تلحق نون الوقاية يلزم أن يكسر لملاقاتها بياء المتكلم، وإذا كسر تزول الفتحة التي بنيت عليها (وَ) أما المحافظة (عَلَى السُّكُونِ) فحاصلة (في: لَدُن) لأنه لو لم تلحق النون بها لزم تحريك نون لدن بالكسر فيزول سكون

وبين تركها تحرزًا عن اجتماع النونات ولو حكمًا، كما في «لَعَلَّ» لقرب اللام من النون في المخرج، وحملًا على أخواتها كما في «لَيْتَ».

(وَيُخْتَارُ) لحوق نون الوقاية (فِي «لَيْتَ») من بين أخوات «إِنَّ» لعدم مانع في ذاتها، والحمل على ....

آخرها، ثم فسر الأمر الآخر فقال: (وَبَينَ تَركِهَا) يعني: يجوز لك ترك إتيان نون الوقاية في الكلمات المذكورة، وإنما يجوز تركه (تَحَرُّزًا) أي: لتحرز المتكلم (عَن اجتِمَاعِ النُّونَاتِ) والمراد بالنونات ههنا ما فوق الواحد؛ لأن النونات لم تجتمع في كل من تلك الكلمات بل تجتمع في بعضها وهي: إن وأن ولكن وكأن، وأما في لدن فتجمع فيها النونان، وكذا في يضربان ويضربون، ويحتمل أن يكون من باب التغليب، ولما لم يتمش هذا الحكم في: لعل وليت أشار إلى تعميم هذا الحكم ليحصل الشمول إليهما فقال: (وَلَو حُكمًا) أي: ولو كان ذلك الاجتماع اجتماعًا حكميًا بأن يجتمع مع النون الحكمي (كَمَا فِي لَعَلَّ) لأنه ليس في آخره نون، بل فيه لام ولكن اللام في حكم النون (لِقُربِ اللَّامِ) أي: لقرب مخرج اللام (مِن النُّونِ) أي: من مخرج النون، وقوله: (فِي المَخرَجِ) متعلق بالقرب، ثم أراد الشارح وجه جواز الترك في ليت فقال: (وَحَملًا عَلَى أَخَوَاتِهَا) يعني: وإنما يجوز ترك النون في ليت مع عدم جريان علة الترك فيه؛ لأنه ليس في آخره نون، ولا ما هو في حكمها، بل فيه تاء ولا قرب لمخرجه من النون، وجواز ذلك فيه ليس لجريان علة الترك بل جاز فيه حملاً على أخواتها (كَمَا فِي: لَيتَ) ثم استثنى منها ما يختار فيها أحد الأمرين وإن استويا في الجواز فقال: «ويختار» وقوله: (لُحُوقُ نُونِ الوِقَايَةِ) تفسير لنائب الفاعل المستتر في: يختار، يعني: ويكون لحوق نون الوقاية مختارًا على عدم لحوقها «في ليت» وقوله: (مِن بَينِ أَخَوَاتِ إِنَّ) حال من: ليت، أي: مميزًا من سائر الحروف المشبهة، وإنما كان مختارًا (لِعَدَمِ مَانِعٍ) وهو اجتماع النونات الذي هو علة الترك وهذه العلة معدومة (فِي ذَاتِهَا) أي: في ذات ليت؛ لأنه ليس في آخره نون، ولا ما هو في حكمها، ثم أشار إلى دفع المرجح الذي يجوز الإتيان بقوله: (وَالحَملُ عَلَى

أخواتها خلاف الأصل (وَ) في «مِنْ»، وَ«عَنْ» ولد، وَ«قَدْ»، وَ«قَطْ») وهما بمعنى «حَسْبُ» للمحافظة على السكون اللازم الذي هو الأصل في البناء مع قلة الحروف.

(وَعَكْسُهَا) أي: عكس «ليت» («لَعَلَّ») في الاختيار، فالمختار فيها ترك النون لثقل التضعيف وكثرة الحروف.

أَخَوَاتِهَا خِلافُ الأَصلِ) ولا يصار إليه إلا لضرورة صارفة عن العدول عنه، ولا يخفى أن قوله: ويختار، بمنزلة الاستثناء من مسألة التخيير.

«و» (في) «من وعن ولد وقد وقط» أي: ويختار لحوقها أيضاً في: من وعن، ولما كان لفظ قد محتملاً للحرف الذي يختص بالفعل وهو قد التحقيقية أو التقليلية أراد الشارح دفع هذا الاحتمال فقال: (وَهُمَا) أي: لفظ قد وقط يراد بهما ما هو (بِمَعنى حَسب) أي: الاسمان لا أن المراد بقد هو الحرف، وهذا التفسير يحتاج إليه بالنسبة إلى قد؛ لأن قط ليس بحرف بل اسمية ظاهرة لا تحتاج إلى التفسير، بل يذكر استتباعًا، وإنما كان اللحوق مختارًا في الكلمات المذكورة (للمُحَافَظَةِ عَلَى السُّكُونِ) أي: على سكون أواخرها (اللّازمِ الَّذِي) أي: السكون الذي (هُوَ الأصلُ في البِنَاءِ) ولما انتقض هذا الدليل بكلمة لَدن بأن يقال: إن هذا الدليل بعينه جارٍ على كلمة لدن؛ لكون آخرها ساكنًا أشار إلى دفعه بقوله: (مَعَ قِلَّةِ الحُرُوفِ) يعني: لا نسلم جريان دليل الاختيار في كلمة لدن؛ لأن تمام العلة هو انضمام قلة الحروف وحروف لدن كثيرة؛ لكونها على ثلاثة أحرف.

ثم أشار إلى ما هو المختار في لعل فقال: «وعكسها» (أي عكس ليت) هو مبتدأ، وقوله: «لعل» خبره، وقوله: (في الاختِيَارِ) متعلق بالعكس، يعني: أن ليت ليست بالعكس في معناها أو في غيره من الأحكام، بل في كون لحوق النون مختارًا فيها ويكون العكس ههنا بمعنى النفي كما قال: (فَالمُختَارُ) يعني: أن معنى العكس هو أن المختار (فِيهَا) أي: في لعل (تَركُ النُّونِ) الذي هو عكس الإتيان، وإنما كان ترك النون مختارًا في لعل (لِثِقَلِ التَّضعِيفِ) وهو تشديد اللام في آخرها بخلاف ليت؛ لأنه ليس في آخرها تضعيف (وَكَثرَةِ الحُرُوفِ) أي: لكثرة حروفه أي: حصل من مجموع الأمرين ثقل ليس في غيرها.

(وَيَتَوَسَّطُ بَيْنَ الْمُبْتَدَإِ وَالْخَبَرِ قَبْلَ الْعَوَامِلِ) مثل: «زَيْدٌ هُوَ الْقَائِمُ» (وَبَعْدَهَا) أي: بعد العوامل نحو قوله تعالى: ﴿كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ﴾ (صِيغَةُ مَرْفُوعٍ) ولم يقل: «ضمير مرفوع» لمكان الاختلاف في كونه ضميرًا ....

ثم شرع في مسألة ضمير الفصل فقال: «ويتوسط بين المبتدأ» أي: يقع أو يدخل بين المبتدأ «والخبر» قال بعض الشراح: وإنما قال يتوسط للاحتراز عن الضمير الذي يتقدم أو يتأخر انتهى. فعلى هذا يكون قوله: بين المبتدأ مستدركًا؛ لأن التوسط لا يكون إلا بين الشيئين، ولهذا يحمل التوسط على التجريد أي: على معنى مطلق الوقوع أو الدخول كما فسر به بعض المحشين، وقوله: بين مشترك بين الزمان والمكان، فهنا متعين للمكان، فتأمل، وقوله: «قبل العوامل» أي: قبل دخول العوامل اللفظية عليهما (مِثلُ: زَيدٌ هُوَ القَائِمُ) لأن هو دخلت بين زيد الذي هو المبتدأ الآن وبين القائم الخبر الآن، «وبعدها» (أي) ويدخل (بَعدَ) دخول (العَوَامِلِ) اللفظية عليهما (نَحوُ قُولِهِ تَعَالى: ﴿كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ﴾) [المائدة: 117] فإن أنت دخلت بين اسم كان وبين خبره، وهما وإن كانا بعد دخول العوامل اللفظية اسمًا وخبرًا له لكنهما باقيان على حقيقتهما وهي المبتدئية والخبرية حقيقة؛ فيصح إطلاق المبتدأ والخبر عليهما، كذا في العصام، وعلله بأن المراد بالمبتدأ والخبر ذاتهما لا أوصافهما، ولا شك أن الذات باقية فيهما، وقوله: «صيغة مرفوعٍ» بالرفع على أنه فاعل يتوسط، ولما كان الظاهر من التعبير أن يقول: ضمير مرفوع، فعدل المصنف عن هذا التعبير أراد الشارح أن يبين وجه العدول فقال: (وَلَم يَقُل) أي: المصنف (ضَمِيرٌ مَرفُوعٌ) على مقتضى الظاهر، والواو في: ولم يقل إما عاطفة أي: قال: صيغة مرفوع، ولم يقل: ضمير مرفوع، ويحتمل أن تكون استئنافية بأن يكون جوابًا للسؤال المقدر؛ (لِمَكَانِ الاختِلافِ) أي: لوجود الاختلاف بين النحاة في هذا المكان، وقوله: (في كَونِهِ) متعلق بالاختلاف، أي: في كون المتوسط بين المبتدأ والخبر (ضَمِيرًا) فعند أكثر البصريين وعند الخليل أنه حرف وعند غير الخليل أنه اسم لكن لا محل له من الإعراب، وقال الكوفيون: له محل ثم اختلفوا في أن محله

مُنْفَصِلٍ (مُطَابِقٍ لِلْمُبْتَدَإِ) إفرادًا وتثنية وجمعًا، وتذكيرًا وتأنيثًا، وتكلمًا وخطابًا وغيبة (وَيُسَمَّى) هذا المرفوع (فَصْلًا) وذلك التوسط (لِيَفْصِلَ) ذلك المرفوع المتوسط (بَيْنَ كَوْنِهِ) أي: بين كون الخبر (نَعْتًا وَخَبَرًا) ....

بحسب ما بعده أو بحسب ما قبله، فقال الكسائي: بالأول والفراء بالثاني، وهذا هو الاختلاف الذي نقله ابن هشام والرضي نقله على خلاف ذلك فقال: أكثر البصريين أنه اسم، وقال بعض البصريين: إنه حرف، ولما تشعب هذا الاختلاف عدل المصنف عن التعبير بالضمير؛ لأن من جعله حرفًا لم يكن ضميرًا عنده؛ لأن الضمائر من أقسام الاسم فأورد ما هو المتفق عليه وهو التعبير بالصيغة؛ لأنه يطلق عليه لفظ الصيغة سواء كان ضميرًا أو لا، وقوله: (مُنفَصِلٍ) بالجر صفة مرفوع وهو أنا إلى هن كما سبق، وقوله: «مطابقٍ» صفة بعد صفة وقوله: «للمبتدأ» متعلق بالمطابق، ثم أراد الشارح أن يفصل المطابقة بقوله: (إِفرَادًا) نحو: زيد هو القائم، وعند هي القائمة (وَتَثنِيَةً) نحو: الزيدان هما القائمان (وَجَمعًا) نحو: الزيدون هم القائمون (وَتَذكِيرًا وَتَأنِيثًا وَتَكَلُّمًا) نحو: إني أنا القائم (وَخِطَابًا) نحو: إنك أنت القائم (وَغَيبَةً) نحو: زيد هو القائم.

ثم شرع في بيان اسم تلك الصيغة بين النحاة فقال: «ويسمى» وقوله: (هَذَا المَرفُوعُ) تفسير لنائب الفاعل المستتر في يسمى أي: ويصطلح عليه بين أهل العربية أن تلك الصيغة التي هي على صورة ضمير المرفوع تسمى «فصلًا» ولما احتمل أن يكون ليفصل سببًا للتسمية وسببًا للتوسط وكان الظاهر هو الثاني، أراد الشارح أن يحمل قوله: ليفصل على ما هو الظاهر، فقال: (وَذَلِكَ التَّوَسَّطُ) أي: توسط ذلك الضمير، وقوله: وذلك مبتدأ وخبره قول المصنف: «ليفصل» أي: كي أن يفصل، وفسر الشارح الضمير المستتر في: ليفصل بقوله: (ذَلِكَ المَرفُوعُ المُتَوَسِّطُ) وقوله: «بين كونه» ظرف: ليفصل، وتفسير الشارح بقوله: (أي: بَينَ كَونِ الخَبَرِ) تفسير للضمير المجرور في كونه أي: إنما يوقع ذلك المرفوع بين المبتدأ والخبر؛ ليميز ذلك بين كون ما بعده «نعتًا» لما قبله «وخبرًا» أي: وبين كون الخبر خبرًا له يعني: أنه خبر لا نعت، ولما جرى هذا السبب في

فيما يصلح لهما، ثم اتسع فأدخل فيما لا لبس فيه، وذلك عند اختلاف الإعراب، وكون المبتدأ ضميرًا، وغير ذلك بالحمل على صورة اللبس.

كونه سببًا للتمييز فيما يلتبس الخبر بالنعت وفيما لا يلتبس كما شهد به الاستعمال أراد الشارح أن يبين بأن كون المرفوع سببًا للتمييز بين كونه نعتًا وخبرًا (**فِيمَا يَصلُحُ لَهُمَا**) أي: في التركيب الذي يصلح ما وضع في مقام الخبر أن يكون نعتًا لما وضع مبتدأ بأن يوجد فيه شروط كونه نعتًا من التعريف وغيره؛ فيلتبس الخبر في هذا التركيب بالنعت فيحتاج إلى التمييز، وأما في التركيب الذي لم يصلح فيه ما وضع في موضع الخبر أن يكون نعتًا بأن لم يوجد فيه شروط النعتية فهو ما قاله الشارح، (**ثُمَّ اتَّسَعَ**) أي: أعطى الرخصة في الاستعمال (**فأُدخِلَ**) أي: أدخل بسبب الرخصة لا بسبب الاحتياج إلى التمييز (**فِيمَا**) أي: فيما فيه الالتباس، وقوله: فيما، نائب فاعل لا دخل أي: أدخل في أنواع التركيب الذي فيه لبس التركيب الذي (**لا لَبسَ فِيهِ وَذَلِكَ**) أي: سبب عدم اللبس واقع (**عِندَ اختِلافِ الإعرَابِ**) كما في قوله: كان زيد هو القائم؛ لأن القائم ما دام منصوبًا على أنه خبر كان لا يحتمل أن يكون نعتًا لزيد المرفوع لما عرفت أن الصفة تابعة للموصوف في الإعراب (**وَكَونِ المُبتدأ**) أي: وذلك عند كون المبتدأ (**ضَميرًا**) فإنه لا لبس فيه أيضاً؛ لأن الضمير لا يوصف به (**وَغَيرَ ذَلِكَ**) ككونه نكرة مع كون المبتدأ معرفة، وقوله: (**بالحَملِ**) متعلق باتسع، أي: اتسع ذلك بسبب حمل الصورة التي لا لبس فيها (**عَلَى صُورَةِ اللَّبسِ**) أي: على الصورة التي لها لبس من قبيل حمل النقيض على النقيض.

واعلم أن الشارح إنما حمل قوله: ليفصل على كونه سببًا للتوسط ولم يحمله على كونه سببًا للتسمية لقرينة السياق؛ لأن السبب للتميز بين كونه نعتًا وخبرًا، إنما هو التوسط لا التسمية ولذا قيل: إنه هو الظاهر وبعضهم جعله سببًا لوجه التسمية حيث قال: وإنما تسمى فصلاً؛ لأنه فصل بين كون ما بعده نعتًا وكونه خبرًا؛ لأنك إذا قلت: زيد القائم، جاز أن يتوهم السامع كون القائم صفة فينتظر الخبر فجئت بالفصل لتعين كونه خبرًا، وقال الخليل وسيبويه: سمي فصلًا

(وَشَرْطُهُ) أي: شرط الفصل بذلك المرفوع (أَنْ يَكُونَ الْخَبَرُ مَعْرِفَةً)؛ لأن الفصل إنما يحتاج إليه فيها (أَوْ «أَفْعَلَ مِنْ كَذَا») لإلحاقه بالمعرفة لامتناع اللام (مِثْلُ: «كَانَ زَيْدٌ هُوَ أَفْضَلَ مِنْ عَمْرٍو») ....

لفصله الاسم الذي قبله عما بعده بدلالته على أن ما بعده ليس من تمامه، بل هو خبره ومآل المعنيين إلى شيء واحد إلا أن تقديرهما أحسن من تقديرهم، والكوفيون يسمونه عمادًا؛ لكونه حفظًا لما بعده حتى لا يسقط عن الخبرية كالعماد في البيت الحافظ للسقف عن السقوط.

ولما كان جواز التوسيط بشرط شيء لا مطلقًا شرع المصنف في بيان ذلك الشرط فقال: «وشرطه» ثم فسر الشارح الضمير المجرور بقوله: (**أَي: شَرَطَ الفَصلَ بِذَلِكَ المَرفُوعِ**) وإنما فسر الضمير بهذا ولم يقل وشرط التوسيط؛ لأن الفصل قريب والإرجاع إلى القريب أولى مع عدم المانع، وشرط الفصل على ما ذكره أحد أمرين أولهما: «أن يكون الخبر معرفةً» في تأويل المفرد وهذا خبر لقوله: وشرطه، أي: وشرطه الأول كون الخبر معرفة، ثم ذكر الشارح علة الاشتراط بذلك فقال: (**لأنَّ الفَصلَ**) يعني: إنما يشترط الفصل بكون الخبر معرفة؛ لأن الفصل خلاف الظاهر، وإنما يصار إليه للاحتياج إلى شيء آخر، والفصل الذي هو خلاف الظاهر (**إِنَّمَا يُحتَاجُ إِلَيهِ**) أي: إلى الفصل (**فِيهَا**) أي: في المعرفة وفي صورة كون الخبر معرفة، وثاني الأمرين الذي هو شرط له أيضاً ما ذكره بقوله: «أو أفعل من كذا» الخبر صيغة أفعل التي استعملت بمن لا بألف واللام ولا بالإضافة، وقوله: (**لإلحَاقِهِ بالمَعرِفَةِ**) دليل لاشتراط الفصل فيه يعني: إنما اشترط الفصل فيه؛ لأن أفعل إذا استعمل بمن يكون ملحقًا بالمعرفة فأعطي حكم المعرفة الملحق بها الذي هو الاحتياج إلى الفصل لهذا الاسم، وقوله: (**لامتِنَاعِ اللَّامِ**) دليل للإلحاق يعني: إنما ألحق أفعل من بالمعرفة لاشتراكهما في عدم جواز لام التعريف فيهما؛ لأن المعرفة بعد كونها معرفة بأحد أسباب التعريف لا يجوز دخول اللام فيها، وكذا أفعل من بعد كونه مستعملاً بمن لا يجوز دخول اللام فيه، ثم مثله بقوله: «مثل: كان زيدٌ هو أفضل من عمرٍو» ولما

واقتصر على مثال: «أفعل من كذا» بعد دخول العوامل دون المعرفة ودون الخبر قبل العوامل لاستغنائهما عن المثال، لكثرتهما.

(وَلَا مَوْضِعَ لَهُ) أي: للفصل من الإعراب (عِنْدَ ....

كان هذا القسم منقسمًا أيضاً إلى كون الفصل داخلاً قبل دخول العوامل اللفظية وإلى كونه داخلاً بعد دخولها، وترك المصنف مثال الأول واقتصر على المثال الثاني احتاج إلى بيان وجه الاقتصار، وأيضًا يلزم على المصنف أن يأتي مثالًا لكون الفصل مع كون الخبر معرفة فتركه أيضاً أراد الشارح أن يذكر وجه ترك الأول فقال: (وَاقتَصَرَ) أي: المصنف في عبارته (عَلَى مِثَالٍ) أي: على إتيان مثال (أَفعَلَ مِن كَذَا، بَعدَ دُخُولِ العَوامِلِ) حيث أورده بـ: كان، وقوله: (دُونَ المَعرِفَةِ) إشارة إلى الترك الثاني أي: واقتصر على مثال أفعل من، ولم يؤت مثال الخبر المعرفة، وقوله: (وَدُونَ الخَبَرِ قَبلَ العَوَامِلِ) ناظر إلى الاقتصار على تمثيل أفعل من، يعني: وإنما اقتصر في أفعل من على تمثيل كون الفصل داخلاً بعد دخول العوامل لإيراده بـ: كان ولم يؤت فيه مثال ما كان دخلاً قبل دخول العوامل بأن يقول: نحو: زيد هو أفضل من عمرو، وقوله: (لاستِغنَائِهِمَا) دليل على الاقتصار في البابين أي: لاستغناء كون الفصل مع الخبر المعرفة وكونه مع أفعل من قبل دخول العوامل (عَنِ المِثَالِ) أي: عن التمثيل لهما بالاستقلال، وقوله: (لِكَثرَتِهِمَا) دليل الاستغناء أي لكثرة أمثلة الخبر المعرفة مطلقًا أي: قبل دخول العوامل وبعده ولكثرة أمثلة مثال أفعل من قبل دخولها، وقال العصام في توجيه ترك مثال الخبر المعرفة: وإنما اقتصر على هذا؛ لأنه لما احتاج إلى الفصل في صورة أفعل من مع عدم الالتباس فيه فاحتياجه إليه في صورة كون الخبر معرفة بالطريق الأولى، واقتصار المصنف فيه للإشارة إلى هذا فافهم.

ثم شرع المصنف في ذكر الاختلاف الواقع بين النحاة في محل هذا المرفوع فقال: «ولا موضع له» وقول الشارح: (أي: للفَصلِ) يعني: للمرفوع الذي يسمى فصلاً، وقوله: (مِنَ الإعرَابِ) بيان للموضع يعني: من مواضع الإعراب من المرفوعات والمنصوبات والمجرورات لا لفظاً ولا تقديرا ولا محلا «عند

الْخَلِيلِ) لأنه عنده حرف على صيغة الضمير، وعند بعضهم: اسم مبني لا مقتضى فيه للإعراب، ولا عامل، لكن الخليل استبعد إلغاء الاسم، فذهب إلى حرفيته (وَبَعْضُ الْعَرَبِ يَجْعَلُهُ مُبْتَدَأً) ....

الخليل» وإنما ذهب الخليل إلى الحكم بعدم المحل له من الإعراب؛ (**لأَنَّهُ**) أي: لأن الفصل (**عِندَهُ**) أي: عند الخليل (**حَرفٌ**) أي: من نوع الحرف لكن لا على صورة من الصور المختصة به بل هو (**عَلَى صِيغَةِ الضَّمِيرِ**) أي: على صورة الضمير الذي هو من نوع الاسم وقد عرفت أن الحرف من المبني الأصل، ثم نقل الشارح مذهبًا آخر فيه وهو المذهب الذي استبعده الخليل فقال: (**وَعِندَ بَعضِهِم اسمٌ**) أي: أن هذا المرفوع اسم (**مَبنيّ**) كسائر الضمائر لكن (**لا مُقتَضَى فِيهِ**) من المقتضيات المذكورة (**للإعرَابِ**) من الفاعلية والمفعولية والإضافة ومن لواحقها، وقوله: (**وَلَا عَامِلَ**) أي: وليس لهذا المرفوع عامل من العوامل اللفظية والمعنوية وهذا كالعلة لقوله: لا مقتضى للإعراب؛ لأنه لما لم يوجد له عامل لم يوجد له مقتضى الإعراب كما سبق في تعريف العامل بأنه ما به يتقوم المعنى المقتضي للإعراب (**لَكِنَّ الخَلَيلَ استَبعَدَ**) أي: نسب إلى البعد (**إِلغَاءَ الاسمِ**) أي: جعل هذا الاسم لغوًا معطلًا بأن لا يكون حاملاً لمعنى من المعاني المعتورة على الاسم فيفضي إلى وجود واسطة بين قسمي الاسم بأن يوجد اسم لا إعراب له لفظاً أو تقديرًا كما في المعرب أو محلا كما في المبني منه (**فَذَهَبَ إِلَى حَرفِيَّتِهِ**) لأن وجود الحرف على صورة الاسم أولى من وجود الاسم الذي لا إعراب له لفظاً ولا تقديرًا ولا محلا، وهذه المذاهب التي ذكرها المصنف على تقدير أن لا يكون له محل.

ثم شرع في نقل المذهب الذي على تقدير كونه اسمًا له محل من الإعراب فقال: «وبعض العرب يجعله مبتدأً» أي: بعض أهل اللسان من العرب، ولما كان المراد من الجعل المسند إلى بعض العرب ليس معناه الحقيقي بقرينة كون المراد من بعض العرب هم الواضعون، وأنت خبير بأن أصل العرب لم يسموا الألفاظ بالألقاب التي أطلقها النحاة من المبتدإ والخبر وغيرهما، بل إطلاق

أي: يستعمله بحيث يحكم النحاة بكونه مبتدأ، وإلا فالعرب لا تعرف المبتدأ والخبر (وَمَا بَعْدَهُ خَبَرُهُ) فقوله: «خبره» إما مرفوع على أنه خبر، والجملة حال،

هذه الألقاب على تلك الألفاظ بعد وضع علم النحو وهو متأخر أراد الشارح أن يفسر الجعل بتفسير يصحح إسناده إلى العرب الواضعين فقال: (أَي: يَستَعمِلُهُ) أي: بعض العرب يستعمل ذلك المرفوع المسمى بالفصل ملابسًا (بِحَيثُ) أي: بالحيثية التي (يَحكُمُ النُّحَاةِ) أي: يحكم النحويون الذين وضعوا فن النحو وسموا الألفاظ بالألقاب المخصوصة، قوله: (بِكَونِهِ) متعلق بقوله: يحكم أي: يحكمون بكون ذلك الفصل (مُبتدأً) لما رأوا فيه من المعنى الذي يقتضي الحكم بكونه مبتدأ، ثم أشار إلى القرينة الصارفة عن هذا بقوله: (وَإِلَّا فالعَرَبُ) يعني: وإن لم يكن الجعل بمعنى الاستعمال على ما فسر به وأبقى على معنى الحقيقي، وأسند إلى العرب إسنادًا حقيقيًا فلا يصح هذا الإسناد؛ لأن العرب (لا تَعرِفُ المُبتَدأَ وَالخَبَرَ) أي: الاسم الذي وضع بالوضع الصناعي على الفهم الذي يحصل فيه المعنى المقتضي للإعراب فلا يصح هذا الإسناد وأما إذا فسر الجعل بما فسره فإسناد الاستعمال الملابس بتلك الحيثية صحيح، وقال العصام: هذا التفسير إنما يحتاج إليه إذا كان الجعل بمعنى الحكم بكونه مبتدأ وأما إذا كان المراد بالجعل استعماله في أفراد المبتدأ كما هو الظاهر فلا يحتاج إلى تفسيره بهذا؛ لأن العرب سواء عرفوا اسم المبتدأ أو لم يعرفوا استعملوه وألحقوه في عداد المفهومات التي وضع النحاة عليها اسم المبتدأ بعد وضع الفن انتهى خلاصة ما في العصام.

ولما لم يظهر كون الفصل مبتدأ لعدم الإعراب فيه وظهر جعله مبتدأ بالإعراب الذي فيما ذكر بعد فقال: «وما بعده» أي: والاسم الذي بعد الفصل «خبره» أي: خبر ذلك الفصل، ثم شرع الشارح في بيان الإعراب الجائز في قوله خبره فقال: (فَقَولُهُ: خَبَرُهُ) أي: لفظ خبره في قول المصنف يحتمل إعرابين أحدهما قوله: (إِمَّا مَرفُوعٌ عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ) أي: خبر للموصول (وَالجُملَةُ) أي: وجملة ما بعد خبره (حَالٌ) أي: جملة اسمية حالية والواو فيها للحال من قوله

أو منصوب عطفًا على ثاني مفعولي «يجعله»، وإنما يعرف من العرب جعله مبتدأ برفع ما بعده في مثل: ﴿كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ﴾، و«عَلِمْتُ زَيْدًا هُوَ الْمُنْطَلِقُ»، وفي بعض نسخ المتن: «مبتدأ ما بعده خبرُه» بدون الواو، وحينئذ ....

مبتدأ يعني: بعض العرب يجعل الفصل مبتدأ حال كون ما بعده خبرًا له، وثاني الإعرابين ما قال: (أَو مَنصُوبٌ) أي: فقوله خبره إما منصوب (عَطفًا) أي: حال كونه معطوفًا (عَلَى ثَاني مَفعُولَي يَجعَلُهُ) وهو قوله: مبتدأ فتكون الواو عاطفة والموصول معطوفًا على المفعول الأول لقوله: يجعله، يعني: ويجعلون ما بعد الفصل خبرًا له فهذا الإعراب جائز أيضاً؛ لكونه من قبيل عطف الشيئين بحرف واحد على معمولي عامل واحد، ثم أراد الشارح أن يذكر العلامة التي يعرف بها جعله مبتدأ فقال: (وَإِنَّمَا يَعرِفُ مِن العَرَبِ جَعَلَهُ مُبتَدأً) مع أن العلامة التي هي الإعراب مفقودة في ذلك الفصل فلا يعرف في نفسه بل يعرف (بِرَفعِ) أي: برفعهم (مَا) أي: الاسم الذي (بَعدَهُ) أي: يقع بعد الفصل كما قرئ (فِي مِثلِ) قوله: (﴿كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ﴾) برفع الرقيب، وكما قرئ برواية شاذة في قوله تعالى: ﴿وَمَا ظَلَمْنَٰهُمْ وَلَٰكِن كَانُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ [النحل: 118] برفع الظالمون، وفي قوله تعالى: ﴿إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ﴾ [الكهف: 39] برفع أقل، والمراد بقوله في مثل قوله: أن يتوسط الفصل بعد دخول العوامل اللفظية المقتضية للنصب فيما بعده فإن الرقيب في هذا المثال يقتضي عامله أن يكون هو منصوبًا؛ لكونه خبرًا لكنت إذا رفع على تقدير وجود قراءة الرفع فيه تعين كونه خبرا للمبتدأ الذي هو الفصل، (وَ) في مثل قولك: (عَلِمتُ زَيدًا هُوَ المُنطَلِقُ) لأن المنطلق في هذا المثال إن قرئ بالنصب يكون مفعولاً ثانيًا لعلمت، وإن قرئ بالرفع يكون خبرًا للمبتدأ الذي هو الفصل، ولما كانت النسخ مختلفة بوجود الواو في بعضها وعدمها في البعض الآخر وكان ما ذكره الشارح من التوجيهين بناء على النسخة الواردة بالواو أراد أن يذكر التوجيه الذي تقتضيه النسخة الواردة بغير الواو فقال: (وَفِي بَعضِ نُسَخِ المَتنِ) أي: وقع في بعض نسخة هكذا (مُبتَدأٌ مَا بَعدَهُ خَبَرُهُ بِدُونِ الوَاوِ) في أول قوله: ما بعده (وَحِينَئِذٍ) أي: وحين إذا كان بلا واو أو حين إذ لم

الرفع متعين.

(وَيَتَقَدَّمُ قَبْلَ الْجُمْلَةِ) وإيراد لفظ «قبل» لتأكيد التقدم؛ لأن تقدم الضمير على مرجعه غير معهود، ولا يبعد أن يقال معنى الكلام: ويقع متقدمًا من غير سبق مرجع، ....

يكن بالواو (الرَّفعُ) أي: رفع قوله خبره (مُتَعَيَّنٌ) لأنه لا يجوز حينئذ كونه معطوفًا على المعمول المنصوب؛ لعدم أداة العطف فيه فتعين كون الموصولات مبتدأ وخبره خبرًا والجملة الاسمية حالية بدون الواو، كما في قوله: كلمته فوه إلى في، أقول: وإنما اختار الشارح النسخة الأولى مع كون الثانية أخصر؛ ليصرف العبارة على الاستعمال القوى وهو استعمال الاسمية الحالية بذكر الواو على تقدير جعلها حالية، وإنما قدم كونه مرفوعًا للمطابقته النسخة الثانية والله أعلم.

ولما فرغ المصنف من مسألة ضمير الفصل شرع في مسألة ضمير يقال له ضمير الشأن فقال: «ويتقدم قبل الجملة» ولما أورد في الحواشي الهندية بأن لفظ قبل حشوٌ لا فائدة فيه؛ إذ الغرض يحصل بأن يقول: ويتقدم الجملة ضمير غائب أراد الشارح أن يدفع هذا الإيراد فقال: (وَإِيرَادُ لَفظِ قَبلَ لِتَأكِيدِ التَّقَدُّمِ) يعني: أنه ليس بحشو زائد كما قيل، ولما كان الظاهر كون هذا التأكيد تأكيدًا معنويًا؛ لكونه بعد تكرير اللفظ الأول وكان فائدة التأكيد إما دفع توهم التجوز أو عدم الشمول أراد الشارح أن يذكر بيان فائدة منه ههنا فقال: (لأنّ تَقَدُّمَ الضَّميرِ) يعني: إنما يحتاج إلى هذا التأكيد لدفع توهم التجوز في التقديم، وإنما يتوهم التجوز فيه؛ لأن تقديم الضمير (عَلَى مَرجِعِهِ غَيرُ مَعهُودٍ) ويكون هذا قرينة مانعة عن إرادة المعنى الحقيقي، ثم ذكر وجهًا آخر لدفع توهم كونه حشوًا بحمله على التأسيس فقال: (وَلَا يَبعُدُ) في دفع توهم الحشو بأن يحمل لفظ قبل على بيان الفائدة اللازمة ههنا وهي (أَن يُقَالَ: مَعنَى الكَلامِ) أي: معنى قوله: ويتقدم قبل الجملة ضمير غائب (وَيَقَعُ) أي: الضمير الغائب المسمى بضمير الشأن (مُتَقَدِّمًا) أي: حال كونه متصفًا بصفة التقدم، وقوله: (مِن غَيرِ سَبقِ مَرجِعٍ) ليس بداخل في المراد لدفع الحشو، وإنما هو تخصيص آخر لدفع الانتقاض بنحو الشأن هو

وذلك بحسب المفهوم أعم من أن يكون قبل الجملة أو لا ، فلذلك قيده بقوله : «قبل الجملة» أي : قبل هذا الجنس من الكلام ....

زيد قائم كما سيصرح به الشارح بقوله : لو لم يحمل التقدم على ما ذكرنا انتقضت القاعدة بقولنا الشأن هو زيد قائم ، فلما قيد التقدم وخصص بكونه متقدمًا من غير سبق مرجع لم تصدق هذه القاعدة على مثل هذا التركيب الخارج عن أفراد تلك القاعدة ؛ لأن الضمير في ذلك التركيب وقع مقدمًا لكنه بسبق المرجع وهو لفظ الشأن ، (**وَذَلِكَ**) أي : وقوع الضمير متقدمًا (**بِحَسَبِ المَفهُومِ أَعَمُّ مِن أَن يَكُونَ**) أي : تقدمه (**قَبلَ الجُملَةِ أَوَّلًا**) أي : قبل المفرد وإن كان بحسب التحقق مختصا بقبلية الجملة لكونه مفسرًا بها ؛ (**فَلِذَلِكَ**) أي : فلكون التقدم المذكور أعم بحسب المفهوم محتاجًا إلى قيد يخصصه بالتقدم قبل الجملة (**قَيَّدَهُ**) أي : المصنف قوله : يتقدم (**بِقَولِهِ قَبلَ الجُملَةِ**) ولما كانت الجملة المفسرة التي تقدم عليها الضمير حصة معينة من جنس الكلام كما سيأتي في تفسيرها بحصة معينة أراد أن يفسر الجملة هنا بقوله : (**أي : قَبلَ هَذَا الجِنسِ مِن الكَلَامِ**) واعلم أن الفائدة في تفسير الجملة في قوله : ويتقدم قبل الجملة بالجنس ، وفي تفسيرها في قوله الآتي ، ويفسر بالجملة بقوله : أي بهذه الحصة المعينة إنما هي لتربية الفائدة بذكر الثاني بالاسم الظاهر ؛ إذ الظاهر في العبارة أن يقول : يفسر بها بعد ، ولما ذكر في موضع الضمير الذي هو مقتضى الظاهر باسمها الظاهر الذي هو خلاف مقتضاه أشار إلى أن الجملة في الموضعين متغايرة ؛ لأن المراد بالأولى جنس الجملة وبالثاني الحصة المعينة.

ثم اعلم أن تصدير الشارح على هذا التوجيه بقوله : ولا يبعد يقتضى كون هذا التوجيه لا يبعد كل البعد لكونه وجهًا وجيهًا ، ولكن اعترض عليه العصام بأن هذا التوجيه بعيد غاية البعد ؛ لأنه مستلزم لتغيير عبارة المصنف بوجوه : الأول أنه جعل صيغة التقدم على خلاف مقتضاه ؛ لأنه لما فسره بقوله : ويقع متقدمًا اقتضى كون المتقدم متأخرًا ، وهذا التوجيه إخراج لمقتضى قوله : ويتقدم عن مقتضاه ، والثاني : أنه لما قيد قوله : متقدمًا بقوله : من غير سبق مرجع ، جعل

(ضَمِيرُ غَائِبٍ يُسَمَّى «ضَمِيرَ الشَّأْنِ») إذا كان مذكرًا رعاية للمطابقة، لا أن الضمير راجع إليه ....

التقدم لمجرد أن لا يسبق عليه المرجع وهذا أيضاً خروج عن مقتضى التقدم، أقول: وهذا إذا جعل قوله: من غير سبق، قيد التقدم وداخلاً في المراد في دفع توهم الحشو، وقد عرفت فيه أنه لدفع انتقاض آخر، والثالث: أنه جعل الجملة غير مضاف إليه للتقدم بل جعله بمعنى المتقدم مطلقًا؛ لأنه جعل التقدم بمعنى عدم سبق المرجع وإضافة التقدم إلى الجملة هو معنى تركيب المصنف، وهذا أيضاً إخراج تركيبه عن مقتضاه انتهى.

ثم قال: ولا يبعد أن يقال: أراد بقوله: قبل الجملة كونه قبلاً بلا فصل وذكر أي: لفظ قبل ليعلم به عدم جواز الفصل بين ضمير الشأن والجملة بغير الضمير أو بجملة معترضة، وقال أيضاً في وجه تفسير الجملة في قوله: قبل الجملة، بقوله: أي قبل هذا الجنس من كلام أن هذا التفسير من الشارح للرد على من وجه وضع الظاهر موضع الضمير بأن تفسير الضمير بالجملة خلاف ما هو شأن الضمير؛ فيتوهم فيه أن المراد بقوله: يفسر بها أي: يفسر بما يتعلق بها لا بنفسها، فوضع الظاهر موضع الضمير حيث قال: ويفسر بالجملة دفعًا لهذا التوهم فرد الشارح التوهم بأن الجملة في الموضعين متغايرة، فقال المحشي: إن ما قيل أهون مما ارتكبه الشارح من ادعاء التغاير بينهما، فافهم واختر ما شئت.

قوله: «ضمير» فاعل يتقدم وهو مضاف إلى قوله: «غائبٍ» إضافة العام إلى الخاص، وقوله: «يسمى ضمير الشأن» إن كان داخلاً في القاعدة فجملتها صفة للضمير، وإن كان غير داخل فيها فاعتراضية وإضافة الضمير إلى الشأن من قبيل إضافة الدال إلى المدلول، أي: الضمير الذي بمعنى الشأن، وقول الشارح: (**إِذَا كَانَ مُذَكَّرًا**) تقييد للتسمية بضمير الشأن، وقوله: (**رِعَايَةً لِلْمُطَابَقَةِ**) مفعول له ليسمى فحذف فيها اللام؛ لكون التسمية والرعاية فعلين لمن وضع هذا الاسم يعني: إذا وقع الضمير مذكرًا يسمى ضمير الشأن؛ لتحصيل الرعاية لمطابقة لفظ الشأن لذلك الضمير، وقوله: (**لا أَنَّ الضَّميرَ رَاجِعٌ إِلَيهِ**) لدفع التوهم الناشئ من

(وَ) ضمير (الْقِصَّةِ) إذا كان مؤنثًا، ويحسن تأنيثه إذا كان العمدة فيها مؤنثًا لتحصل المناسبة ....

وجوب مطابقة الضمير للمرجع وهو عطف على قوله: رعاية وتصريح للحصر يعني: أن تسمية ذلك الضمير إذا كان مذكرًا بضمير الشأن أو إنما هي للرعاية بين كونه مذكرًا وبين تسميته للمطابقة في الجملة لا لكون الضمير راجعا إلى لفظ الشأن المذكر ولتحصيل المطابقة بينه وبين مرجعه.

«و» (ضمير) «القصة» مجرور على أنه معطوف على الشأن كما أشار إليه الشارح بتوسيط لفظ الضمير بين حرف العطف وبين لفظ القصة، وقول الشارح: (إِذَا كَانَ مُؤَنَّثًا) تقييد أيضاً لتسمية بالقصة يعني: ذلك الضمير بضمير القصة إذا كان الضمير واقعًا على صيغة المؤنث رعاية للمطابقة في الجملة؛ لأنه لو سمي أيضاً بضمير الشأن وقت وقوعه مؤنثًا توجد الرعاية؛ لأن لفظ الشأن مذكر وأما إذا سمي بالقصة وهي لفظ مؤنث وجدت الرعاية بين اللفظ والمعنى في الجملة، ولما لم يعين المصنف موقع إيراده مذكرًا ومؤنثًا أراد الشارح أن يذكره فقال: (وَيَحسُنُ تَأنِيثُهُ) أي: تأنيث الضمير الواقع قبل الجملة من غير سبق مرجع (إِذَا كَانَ العُمدَةُ فِيهَا) أي: في الجملة المؤخرة عنه (مُؤَنَّثًا) والعمدة هي المسند إليه؛ لأنه لكونه ذاتًا وموضوعًا، كما في الجملة الاسمية أو فاعلاً أو ما يقوم به الفعل كما في الجملة الفعلية يكون عمدة بالنسبة إلى المسند الذي هو وصف أو فعل، وقوله: (لِتَحصُلَ) علة (المُنَاسَبَةُ) دليل لقوله: يحسن، يعني: إنما يحسن هذا التحصيل المناسبة بين الجملة التي وقعت العمدة فيها مؤنثًا وبين الضمير الذي وقع مبهمًا ومفسرًا بها، وحاصلة بتحصيل المناسبة بين المفسر، مثال الأول: هو زيد قائم، ومثال الثاني نحو قوله تعالى: ﴿فَإِذَا هِىَ شَٰخِصَةٌ أَبۡصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [الأنبياء: 97]، ونحو قوله تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعۡمَى ٱلۡأَبۡصَٰرُ﴾ [الحج: 46]، وإنما قال: ويحسن، ولم يقل: ويجب؛ لأن اختيار كونه مؤنثًا أمر استحساني لا أمر وجوبي؛ لأنه يجوز تذكيره أيضاً إذا كانت العمدة مؤنثًا، وإنما لم يتعرض الشارح للشق الأخير، وهو استحسان كونه مذكرًا إذا كانت العمدة فيها مذكرً؛ا لأنه إن لم

(يُفَسَّرُ) ذلك الضمير الغائب لإبهامه (بِالْجُمْلَةِ) المذكورة (بَعْدَهُ) أي: بهذه الحصة من الجنس المذكور.

تتضمن الجملة مؤنثًا لم يسمع تأنيثه وإن كان قياسًا باعتبار القصة، وإنما اعتبرت العمدة في استحسان هذا الإيراد؛ لأنه لم كان المؤنث فضلة أو كالفضلة نحو: إنها بنيت غرفة لاختار تأنيثه بل يكون الأمران متساويين فيه.

ولما كان ذلك الضمير مبهمًا يحتاج إلى التفسير أراد المصنف أن يذكر ما يفسره فقال: «يفسر» على صيغة المجهول، وقوله: (ذَٰلِكَ الضَّميرُ الغَائِبُ) نائب فاعله، والجملة صفة للضمير الغائب إن كان قوله: يسمى، اعتراضية، أو صفة بعد صفة إن كان صفة كما عرفت، وقوله: (لإِبهَامِهِ) علة لاحتياجه إلى التفسير، يعني: يفسر ذلك الضمير الغائب المسمى بضمير الشأن أو القصة لكونه ضميرًا مبهمًا؛ لعدم سبق مرجعه ولاحتياجه إلى التفسير، «بالجملة»، وقوله: (المَذكُورَةِ) صفة للجملة، أي: بالجملة التي تذكر «بعده» أي: بعد ذلك لا الضمير، وزاد الشارح لفظ: المذكورة، للإشارة إلى أن قوله: بعده، ظرف مستقر على أنها صفة للجملة بتقدير المتعلق معرفة، وإنما وجب أن يفسر هذا الضمير بالجملة؛ لأنها هي المرادة من ذلك الضمير، وإنما كانت بعد الضمير لوجب كون مفسر الشيء بعد، وإنما اختير تقدم هذا الضمير على الجملة ليحصل التعظيم لمضمون الجملة والإجلال له؛ لأن ذكر الشيء مبهمًا ثم ذكره مفسرًا أوقع في النفس تعظيمًا وإجلالًا، ولئلا يفوت الكلام عن السامع عند غفلته، حتى إنه يورد إذا لم يكن شأن للجملة، فلا يقال: هو الذباب يطير، وإنما فسر الشارح قوله بالجملة بقوله: (أي: بِهَذِهِ الحِصَّةِ مِن الجِنس المَذكُورِ) وهو جنس الكلام كما سبق؛ لأنه إذا حمل معنى هذه الجملة على معنى تلك الجملة المذكورة في قوله: قبل الجملة بعينها، لم يكن بينهما تغاير في اللفظ والمعنى فيحتاج إلى نكتة في اختياره الظاهر مقام الضمير، كما عرفت في ضمن التوجيه الثاني الذي ذكره الشارح بعنوان: ولا يبعد، لأن هذا التفسير وإن كان مذكورًا في ضمن التوجيه لكنه مرضي الشارح العلامة.

والظاهر أن قوله: «يسمى ضمير الشأن والقصة» جملة معترضة، بيان للواقع ليس داخلًا في بيان القاعدة، فإنه لا دخل للتسمية في هذا الحكم، فإنه ثابت سواء وقع هذه التسمية أو لا، وأيضًا ....

ولما جاز كون جملة يسمى ضمير الشأن داخلة في قاعدة ضمير الشأن بأن تكون صفة، وخارجة عنها بأن تكون معترضة، وكان الراجح عند الشارح أن تكون خارجة؛ لكونه وجه التسمية عنده لئلا يتوجه عليه لزوم الاستدراك أراد الشارح أن يذكر ما هو الراجح منهما فقال: (**وَالظَّاهِرُ**) أي: الراجح (**أَنَّ قَوْلَهُ**) أي: قول المصنف (**يُسَمَّى ضَمِيرَ الشَّأنِ وَالقِصَّةِ**) هذا بدل من إن قوله، وقوله: (**جُملَةٌ مُعتَرِضَةٌ**) أي: جملة متعرضة في أثناء القاعدة خبر إن، قوله: (**بَيَانٌ للوَاقِعِ**) خبر بعد خبر أي: ليس بقيد مخرج أو مدخل، وقوله: (**لَيسَ دَاخِلًا في بَيَانِ القَاعِدَةِ**) كالتأكيد لم يلزم لكونه لبيان الواقع؛ لأن ما لا يكون قيدًا احترازيًا عن خروج فرد أو دخوله يكون خارجًا ألبتة في بيان القاعدة، يعني: الراجح أن يكون جملة يسمى جملة معترضة، وقيدًا وقوعيًا لا احترازيًا وغير داخل في الجملة المبنية لقاعدة ذلك الضمير، ثم أثبت كون الراجح هذا التوجيه بأمرين، أحدهما ما ذكره بقوله: (**فَإِنَّهُ لا دَخَلَ للتَّسمِيَةِ في هَذَا الحُكمِ**) أي: في حكم بيان القاعدة، وقال المحشي العصام عليه: بأنا لا نسلم أن كون عدم المدخلية في البيان مستلزم لعدم الدخول في القاعدة؛ لأن علة الدخول في القاعدة لا تنحصر في البيان والإثبات، بل يجوز أن تكون للتقييد وغيره، ويمكن أن يجاب عنه: بأن المراد بالمدخلية ما يكون على طريق البيان والإثبات؛ لكون عامة الفائدة فيه، وقوله: (**فَإِنَّهُ ثَابِتٌ سَوَاءٌ وَقَعَت هَذِهِ التَّسمِيَةُ أَو لَا**) دليل لقوله: فإنه لا دخل الخ، يعني: أن ما يكون له دخل في بيان القاعدة يشترط أن لا يكون ثابتًا قبل البيان، ووقوع ذلك الضمير المقيد بتلك القيود ثابت قبل التسمية؛ فينتج أن ما له دخل في القاعدة غير التسمية من القيود.

ثم شرع في الدليل الثاني لإثبات عدم المدخلية فقال: (**وَأَيضًا**) أي: كما يدل على خروج هذا القول من القاعدة كونه لبيان التسمية يدل أيضاً على خروج

يلزم استدراك قوله: «يفسَّر بالجملة بعده»، فعلى هذا لو لم يحمل التقدُّمُ على ما ذكرنا انتقضت القاعدة بقولنا: «الشأن هو زَيْدٌ قَائِمٌ» على أن يكون «هو» مبتدأ راجعًا إلى الشأن، و«زَيْدٌ قَائِمٌ» خبرًا عنه، ....

شيء آخر، وهو لزوم الاستدراك يعني: أنه لو دخل قوله: يسمى ضمير الشأن في القاعدة (**يَلزَمُ استِدرَاكُ قَولِهِ: يُفَسَّرُ بالجُملَةِ بَعدَهُ**) أي: يلزم لدخوله أن يكون قوله: يفسر بالجملة بعده، مستدركًا زائدًا، وما يلزم له الاستدراك باطل؛ فكون هذا القول داخلاً في القاعدة باطل، أما الصغرى فلأنه لو كان قوله: يسمى ضمير الشأن والقصة داخلاً في القاعدة يكون مغنيًا عن قوله: يفسر بالجملة؛ لأن ما يسمى بضمير الشأن يكون مفسرًا بالضرورة؛ لأنه لإبهامه يحتاج إلى التفسير؛ فمجرد قوله: يسمى ضمير الشأن أفاد ما أفاده قوله: يفسره؛ فيلزم أن يكون قوله: يفسر الخ مستدركًا زائدًا، بخلاف ما إذا قلنا: إن قوله: يسمى، ليس بداخل في القاعدة؛ لأنه حينئذ لا يعلم كونه مبهمًا، الظاهر في الضمائر أن يكون لها مرجع يعين معناها فيحتاج إلى قيد يبين كونه مبهمًا، وذلك القيد قوله: يفسر الخ؛ فلا استدراك على هذا التقدير.

ولما توجه على تقدير عدم دخول التسمية انتقاض آخر أراد الشارح أن يبين اندفاعه فقال: (**فَعَلَى هَذَا**) والفاء في: فعلى، فصيحة والجار متعلق بقوله: انتقضت، واسم الإشارة إشارة إلى تقدير عدم مدخولية التسمية، يعني: إذا اندفع لزوم الاستدراك بحمل قوله: على عدم المدخلية فيلزم على هذا الحمل محذور آخر، فيحتاج لدفعه إلى حمل التقدم على معنى أن المراد بتقدم ذلك الضمير قبل الجملة كونه مسبوق المرجع؛ لأنه (**لَو لَم يُحمَلِ التَّقَدُّمُ**) في قوله: ويتقدم (**عَلَى مَا**) أي: على المعنى الذي (**ذَكَرنَا**) في أثناء قوله: ولا يبعد، حيث قال: متقدمًا من غير سبق مرجع (**انتَقَضَت القَاعِدَةُ**) أي: قاعدة ضمير الشأن (**بِقَولِنا: الشَّأنُ هُوَ زَيدٌ قَائِمٌ**) وإنما يرد الانتقاض به إذا بني هذا القول (**عَلَى أَن يَكُونَ هُوَ**) أي: ضمير في هذا التركيب (**مُبتَدأً رَاجِعًا إِلَى الشَّأنِ**) أي: إلى هذا اللفظ (**وَ**) أي: يكون قوله: (**زَيدٌ قَائِمٌ**) أي: جملة (**خَبَرًا عَنهُ**) أي: عن الضمير

فإنه يصدق عليه أنه ضمير غائب، تقدم الجملة، مفسرًا بالجملة بعده، فإنه باعتبار رجوعه إلى الشأن لا يخرج عن الإبهام بالكلية، بل إنما يرتفع بجملة «زَيْدٌ قَائِمٌ» كما لا يخفى.

(فإنَّهُ) على هذا التقدير (يَصدُقُ عَلَيهِ) أي: على هذا الضمير (أَنَّهُ ضَميرٌ غَائِبٌ تَقَدَّمَ عَلَى الجُملَةِ) يعني: بمعنى: أنه ذكر قبلها (مُفَسَّرًا) أي: حال كونه مفسرًا (بالجُملَةِ بَعدَهُ) يعني: أن هذه القاعدة جارية بعينها على هذا الضمير مع أنه لا يطلق عليه أنه ضمير الشأن؛ لأنه خارج عن أفراده قوله: (فإنَّهُ باعتِبَارِ رُجُوعِهِ) هذا دفع لما ورد من جانب المعلل لدفع النقض، وتقرير الدفع هو: أنا لا نسلم جريان هذه القاعدة فإن هذا الضمير مادام أنه راجع إلى الشأن لا يحتاج إلى التفسير وإذا لم يحتج إليه فلا يصدق عليه أنه مفسر بالجملة بعده، ولا تجري القاعدة المذكورة على هذا الضمير، ثم إن هذا الإيراد يحتمل أن يكون معارضة في المقدمة بأن يقول: إن هذا المثال لا تجري عليه القاعدة؛ لأن الضمير فيه غير مبهم، وغير المبهم لا يحتاج إلى التفسير؛ فالضمير فيه لا يحتاج إلى التفسير، فإذا لم يحتج إلى التفسير لا يكون مفسرًا بالجملة، وإذا لم يفسر بالجملة فلا تجري عليه تلك القاعدة، ويحتمل أن يكون منعًا كما قررناه بأن يقول: لا نسلم جريانها وإنما تجري إذا كان الضمير مبهمًا، فأجاب عنه بقوله: فإنه أي: فإن الضمير باعتبار رجوعه (إِلَى الشَّأنِ لا يَخرُجُ عَنِ الإبهَامِ بالكُلِّيَّةِ) لأن لفظ الشأن مبهم أيضاً؛ لاحتياجه إلى المضاف إليه وإن خرج عنه في الجملة بسبب كون المرجع معينًا، (بَل إِنَّمَا يَرتَفِعُ) أي: الإبهام الحاصل في هذا الضمير (بِجُملَةِ: زَيدٌ قَائِمٌ) لأنه به يعلم أن مرجعه هو شأن زيد قائم؛ لا شأن غيره من الجمل (كَمَا لا يَخفَى) اعلم أن هذا الدفع يكون منعًا للمقدمة القائلة: بأنه غير مبهم، فيكون قوله: فإنه الخ مسندًا له إن كان السؤال الوارد مقررًا على طريق المعارضة، ويكون إبطالًا للسند إن كان مقررًا على طريق المنع، وقوله: لا يخفى، يحتمل أن يكون إشارة إلى وجه آخر لدفع الانتقاض بأن يقول: إن مادة النقض يجب أن تكون محققة فلا ينتقض بالمثال المصنوع، واليه مال عصام الدين.

(وَيَكُونُ) ضمير الشأن والقصة (مُتَّصِلًا وَمُنْفَصِلًا) وإذا كان متصلًا يكون (مُسْتَتِرًا وَبَارِزًا عَلَى حَسَبِ الْعَوَامِلِ) فإن كان عامله معنويًا بأن كان مبتدأ كان منفصلًا، وإن كان لفظيًا يصلح لاستتار الضمير فيه كان مستترًا، وإلا كان بارزًا (مِثْلُ: «هُوَ زَيْدٌ قَائِمٌ») مثال للمنفصل، ....

ثم شرع المصنف في بيان مسائل ضمير الشأن من حيث انه يجوز اتصاله وانفصاله واستتاره وعدم استتاره فقال: «ويكون» وقوله: (ضَمِيرَ الشَّأْنِ وَالقِصَّةِ) تفسير لضمير يكون؛ لكونه راجعًا إلى الضمير الذي قبله، سواء سمي بضمير الشأن أو القصة، يعني: ويجوز أن يكون ذلك الضمير «متصلًا ومنفصلًا» قوله: (وَإِذَا كَانَ مُتّصِلًا يَكُونُ) إشارة إلى أن قوله: «مستترًا وبارزًا» قسمان من المتصل لا أنهما قسمان من مطلق الضمير، وقوله: يكون للإشارة إلى أن مستترًا خبر بعد خبر ليكون، وإنما غير العبارة حيث ترك العطف ههنا؛ لكون المستتر والبارز قسم القسم، يعني: قسم المتصل، وقوله: «على حسب العوامل» متعلق بقوله: يكون، وإشارة إلى أن تنوعه إلى الأنواع المذكورة إنما هو على ما اقتضته العوامل بأن تقتضي العوامل اتصاله وانفصاله واستتاره وبروزه، ثم فصله الشارح بقوله: (فَإِن كَانَ عَامِلُهُ مَعنَوِيًّا) ثم بين طريق كون عامله معنويًا بقوله: (بأَن كَانَ) أي: كون عامله معنويا إنما يكون بكون ذلك الضمير (مُبتَدأً كَانَ) أي: يقع حينئذ ذلك الضمير (مُنفَصِلًا) لتعذر الاتصال كما عرفت، (وَإِن كَانَ) أي: وإن كان عامله (لَفظِيًّا) وقوله: (يَصلُحُ) صفة لفظيا وقوله: (لاستِتَارِ الضَّمِيرِ) أي: لاستتار الضمير (فِيهِ) متعلق بـ: يصلح (كَانَ) أي: يقع الضمير حينئذ (مُستَتِرًا، وَإِلَّا) أي: وإن لم يكن العامل معنويا، أو كان لفظيا ولكن لا يصلح لاستتار الضمير فيه بأن كان اسم باب إن نحو قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥ لَمَّا قَامَ عَبۡدُ ٱللَّهِ﴾ [الجن: 19] وكان أول مفعول باب علمت نحو قوله الشاعر:

علمته الحق لا يخفى على أحد

(كَانَ) أي: يقع الضمير حينئذ (بَارِزًا) لتعذر الاستتار «مثل: هو زيدٌ قائمٌ» (مِثَالٌ) أي: هذا مثال (للمُنفَصِلِ) أي: الذي كان منفصلاً بسبب كونه مبتدأ،

(وَ«كَانَ زَيْدٌ قَائِمٌ») مثال للمتصل المستتر. (وَ«إِنَّهُ زَيْدٌ قَائِمٌ») مثال للمتصل البارز.
(وَحَذْفُهُ) عن اللفظ بإضماره لا نسيًا مِنْسِيًّا ....

وكذا قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴿١﴾﴾ [الإخلاص: 1]، على رأي بعض المفسرين، «وكان زيدٌ قائمٌ» (مِثَالٌ) أي: هذا مثال (للمُتَّصِلِ المُستَتِرِ) لأن ضمير الشأن مستتر في: كان، على أن يكون اسمها وجملة: زيد قائم يفسره والقرينة عليه رفع قائم؛ لأنه لو لم يكن كذلك لكان حقه النصب، «وإنه زيدٌ قائمٌ» (مِثَالٌ) أي: هذا مثال (للمُتَّصِلِ البَارِزِ) لأنه اسم إن، وإن العامل لفظي؛ لكنه لا يصلح لاستتار الضمير فيه، وقال في «الامتحان»: إن كان اسم باب كان أو كاد كان مستترًا، وإن كان اسم باب إن أو أول مفعولي باب علمت كان بارزًا مثال الأول: كان زيد قائم، ومثال الثاني نحو قوله تعالى: ﴿مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ﴾ [التوبة: 117] ومثال الثالث: إنه زيد قائم، ومثال قائم ومثال الرابع كما سبق في بيت الشاعر.

اعلم أنه بقي ههنا شيء وهو أن الحصر المستفاد من قول الشارح غير حاصر لأقسامه؛ لأنه حصر كونه منفصلاً على كون العامل معنويا، وليس كذلك، بل إذا كان العامل اللفظي حرفًا مشابهًا بليس يكون أيضاً منفصلاً؛ ولذا قال العصام: إن الشارح لم يأت بحق التفصيل وحقه أن يقال: إن كان معنويًا أو حرفًا وهو مرفوع كان منفصلاً، وإلا فإن كان مرفوعًا يكون مستترًا، وإلا فبارز انتهى. وأقول: لعل الشارح أراد ذكر ما هو متفق عليه وهو المبتدأ الذي عامله معنوي، واسم ما فكونه مرفوعًا بها ليس بمتفق عليه؛ لأنه مختص بلغة، وأما في بعض اللغات فهو أيضاً مرفوع، والله أعلم.

ثم شرع المصنف في بيان جواز حذفه وفي تفاوته بالقوة والضعف فقال: «وحذفه» وهو مبتدأ، أي: حذف ضمير الشأن، ولما كان قوله: وحذفه، محتملًا للحذف عن اللفظ مع بقاء التقدير، وللحذف عن اللفظ بلا تقدير أشار الشارح إلى أن المراد به من الاحتمالين هو الاحتمال الأول فقال: (عَنِ اللَّفظِ) ثم بين طريق الحذف عن اللفظ بقوله: (بإِضمَارِهِ) وقوله: (لا نَسيًا مَنسِيًّا) إشارة

حال كونه (مَنْصُوبًا ضَعِيفٌ) أي: جائز مع ضعف، بخلاف ما إذا كان مرفوعًا، فإنه لا يجوز أصلًا، لكونه عمدة. أما جوازه فلكونه على صورة الفضلات، وأما ضعفه فلأنه حذف ضمير مراد بلا دليل عليه؛ لأن الخبر كلام مستقل، مثاله:

إلى أن المراد ليس الاحتمال الثاني بأن يكون محذوفًا عن اللفظ، والتقدير: وأن يكون نسيًا، وقوله: (حَالَ كَونِهِ) إشارة إلى أن قوله: «منصوبًا» حال من الضمير المجرور في: حذفه، وهو مفعول للحذف وقوله: «ضعيفٌ» خبر لقوله: وحذفه، يعني: أن حذف ضمير الشأن من اللفظ في حال كونه منصوبًا جائز مع الضعف، كما فسره الشارح بقوله: (أي: جَائِزٌ مَعَ ضَعفٍ) وقوله: (بِخِلافِ مَا) للإشارة إلى بيان الحكم للمفهوم المخالف من قوله: منصوبًا، يعني: أن جواز الحذف مختص بكونه منصوبًا بخلاف الحكم الذي (إِذَا كَانَ) الضمير المذكر (مَرفُوعًا؛ فإِنَّهُ لا يَجُوزُ) حذفه (أَصلًا) أي: لا بالضعف ولا بالقوة، وإنما لا يجوز حذفه إذا كان مرفوعًا؛ (لِكَونِهِ) أي: لكون المرفوع (عُمدَةً) أي: في الكلام لوقوعه مبتدأً، والعمدة لا يجوز حذفها إلا بإقامة القرينة في مقامها، وحذفها بلا دليل عليها غير جائز (أَمَّا جَوَازُهُ) أي: أما جواز الحذف في المنصوب مع كونه عمدة أيضاً لكونه اسم إن (فَلِكَونِهِ) أي: فلكونه المنصوب (عَلَى صُورَةِ الفَضلاتِ) لكونه ضميرًا منصوبًا صورةً، وإن كان عمدة حقيقة، والفضلة يجوز حذفها بلا قرينة (وَأَمَّا ضَعفُهُ) أي: وأما كون جواز حذفه ضعيفًا (فَلأَنَّهُ) أي: فلأن ذلك الحذف (حَذفُ ضَمِيرٍ مُرَادٍ)، أي يلزم لحذفه حذف الضمير الذي يراد إيراده (بِلا دَلِيلٍ عَلَيهِ) أي: بغير قرينة دالة على وجوده وإرادته، وقوله: (لأَنَّ الخَبَرَ كَلامٌ مُستَقِلٌّ) دليل لقوله: بلا دليل، يعني: أن هذا الحذف حذف بلا دليل؛ لأن الخبر الذي يفسره ليس بدليل عليه كما يتوهم؛ لأنه كلام مستقل مشتمل على المسند إليه والمسند والضمير المذكور مفرد، والكلام المستقل لا يدل على اللفظ المفرد.

ثم شرع في التمثيل استشهادًا بقول الشاعر على جواز الحذف فقال: (مِثَالُهُ)

إِنَّ مَنْ يَدْخُلُ الْكَنِيسَةَ يَوْمًا يَلْقَ فِيهَا جَآذِرًا وَظِبَاءَ

(إِلَّا مَعَ «أَنَّ») المفتوحة (إِذَا خُفِّفَتْ، فَإِنَّهُ) أي: حذفه بنية الإضمار ههنا مع كونه منصوبًا (لَازِمٌ) ....

أي: مثال المنصوب الذي حذف مع ضعفٍ:

(إِنَّ مَن يَدخُلِ الكَنِيسَةَ يَومًا يَلقَ فِيهَا جَآذِرًا وَظِبَاءَ)

أي: إنه من يدخل فاسم إن ضمير شأن، ومن: من كلم المجازاة، ويدخل: بكسر اللام فعل شرط، والكنيسة: مفعول فيه له، وقوله: يلق مجزوم بحذف الألف في آخره على أنه جزاء الشرط، والجآذر: جمع جؤذر وهو ولد البقر، والمراد ههنا فتيان يشبهن في الحسن والجمال بأولاد البقرة الوحشية والظباء، ومعنى البيت: إن الشأن من يدخل معبد النصارى صادف هناك ولدانًا يشبهن بأولاد البقرة، وإنما عملت في ضمير الشأن المقدر؛ لأنه لو لم يقدر بل أعمل إن في من لبطلت الصدارة لأن كلمة من تقتضي الصدارة؛ فلهذا لم يدخل إن على كلم المجازاة.

ولما كان الجواز مع الضعف على تقدير كون الضمير منصوبًا بإن المشددة أراد أن يذكر حكمه في حالة كونه منصوبًا بأن المخففة فقال: «إلا» ولما كان هذا استثناء من المواضع التي يجوز فيها حذفه مع ضعف أراد الشارح أن يشير إليه بقوله: «مع أن» (المَفتُوحَةِ) يعني: جاز حذفه في كل موضع يكون ذلك الضمير منصوبًا على أنه اسم لـ: أن إلا مع كونه اسمًا لـأن المفتوحة «إذا خففت» أي: في وقت كون المفتوحة مخففة، ولما كان المستثنى منه مركبًا من الجواز والضعف، وكلمة إلا ناظرة إليهما وكان الجواز ههنا بمعنى الإمكان الخاص، وهو استواء وجوده وعدمه فيحتمل لإثبات الامتناع أو الوجوب فقال: «فإنه» فسر الشارح الضمير المنصوب بقوله: (أَي: حَذفُهُ بِنِيَّةِ الإِضمَارِ) يعني: حذفه من اللفظ لا من النية كما سبق (هَهُنَا) أي: في موضع يكون مع أن المفتوحة المخففة (مَعَ كَونِهِ) أي: مع كون الضمير (مَنصُوبًا) بأن، وعلى صورة الفضلات «لازمٌ» أي: المراد بنفي الإمكان الخاص الذي ليس طرفاه ضروريين هو الوجوب لا الامتناع، وأن

كقوله تعالى: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ وذلك لأنه قد خففت «إن وأن» لثقلهما بالتشديد الواقع فيهما، وبعد تخفيفهما وجدوا «إن» المكسورة المخففة عاملة في الملفوظ، كما قال الله تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾ ولم يجدوا أن المفتوحة المخففة عاملة في الملفوظ، مع أن «أنْ» المفتوحة أقوى شبهًا بالفعل من المكسورة، ....

كلمة لا ليس لنفي الضعف بل لنفي الجواز، ومثال في التنزيل: (**كَقَولِهِ تَعَالَى**: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ﴾) أي: آخر دعوى أهل الجنة، وهو مبتدأ، وقوله: (**أَن**) مخففة أن، وإنما فتحت لوقوعه خبرًا عن اسم المعنى وهو الدعوة؛ لأنها لم كانت خبرًا عن اسم الذات لكانت مكسورة نحو: زيد أنه قائم، واسمه ضمير الشأن؛ لأن قراءة رفع الحمد تدل على أن لفظ الحمد ليس باسم لها، وجملة: (﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾) [يونس: 10] خبر لها ومفسرة للشأن المقدر.

ثم شرع الشارح في بيان وجه كون لزوم تقديره مع أن المفتوحة المخففة دون المشددة فقال: (**وَذَلِكَ**) أي: ذلك اللزوم أعني: لزوم تقدير الضمير المذكور مع أن المفتوحة المخففة ثابت (**لأَنَّهُ**) أي: الشأن (**قَد خُفِّفَت إِن**) بالكسر (**وَأَن**) بالفتح أو بالعكس، وإنما خففتا (**لِثِقَلِهِمَا بالتَّشدِيدِ**) أي: بتشديد النون (**الوَاقِعِ فِيهِمَا**) أي: في المكسورة والمفتوحة (**وَبَعدَ تَخفِيفِهِمَا**) متعلق بقوله: (**وَجَدُوا**) يعني: بعد اشتراكهما في إيقاع التخفيف وفي العلة وجد أهل اللغة (**إِنَّ المَكسُورَةَ المُخفَفَةَ عَامِلَةً**) أي: حال كونها عاملة (**في المَلفُوظِ**) ومؤثرة فيه بتأثيرها الخاص، وهو كونها ناصبة له نصبًا لفظيا، (**كَمَا قَالَ اللهُ تَعَالَى**: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾) [هود: 111] حيث قرئ إن في التواتر بالتخفيف حال كونها عاملةً في: كلا، وناصبة ولم يلغ عملها بالتخفيف، (**وَلَم يَجِدُوا أَنَّ المَفتُوحَةَ المُخَفَّفَةَ عَامِلَةً**) كذلك (**في المَلفُوظِ مَعَ أَنَّ أَن**) أي: مع أن لفظ: أن (**المَفتُوحَةَ أَقوَى شَبَهًا**) أي: من وجهة المشابهة (**بالفِعلِ مِن المَكسُورَةِ**) أي: للمفتوحة مشابهة زائدة من المشابهات المشتركة بينهما، وهي كون أولها مفتوحًا ولم توجد هذه المشابهة في المكسورة، فإذا كانت المفتوحة أقوى مشابهة من

فهي أجدر بالعمل، فإذا لم يجدوها عاملة في الملفوظ قدروا عملها في ضمير الشأن؛ لئلا تزيد المكسورة عليها عملًا، مع أنه أجدر به، ولم يجوزوا إظهار ذلك الضمير، لئلا يفوت التخفيف المطلوب ههنا، كما يدل عليه حذف النون،

المكسورة (فَهِيَ) أي: المفتوحة (أَجدَرُ) أي: أليق من المكسورة (بالعَمَلِ) لقوة المشبهة فيها من المكسورة (فإِذَا لَم يَجِدُوهَا) أي: المفتوحة في الاستعمال (عَامِلَةً في المَلفُوظِ) أي: في الاسم الملفوظ حال تخفيفها (قَدَّرَوا عَمَلَهَا) أي: عمل المفتوحة المخففة (في ضَمِيرِ الشَّأنِ) أي: المقدر والتزموه؛ (لِئَلَّا تَزِيدَ المَكسُورَةُ عَلَيهَا) أي: على المفتوحة (عَمَلًا) أي: من جهة العمل بأن تعمل إن المكسورة في حالة تخفيفها في الملفوظ مع نقصان مشابهتها، وتعمل المفتوحة مع زيادة مشابهتها (مَعَ أَنَّهُ) أي: مع أن لفظ: أن (أَجدَرُ بِهِ) أي: بالعمل، ولما كان في المفتوحة المخففة حكمان أحدهما: كون الإعمال لازمًا، وثانيهما: كون حذف الضمير المذكور لازمًا، وقد بين وجه كون الأول لازمًا أراد أن يبين وجه الحكم الثاني فقال: (وَلَم يُجَوِّزُوا) وهو معطوف على قوله: وقدروا أي: فإذا لم يجدوها كذلك قدروا عملها في ضمير الشأن ولم يجوزوا (إِظهَارَ ذَلِكَ الضَّمِيرِ) أي: الضمير المقدر المعمول (لِئَلَّا يَفُوتَ التَّخفِيفُ المَطلُوبُ هَهُنَا) أي: لأنهم إذا جوزوا إظهار ذلك الضمير يفوت الغرض من تخفيف أن؛ لأنها إنما خففت لثقل التشديد الذي حصل بحرف واحد، وإذا ظهر ذلك الضمير يحصل حرفان فيكون أثقل من الأول، وقوله: (كَمَا يَدُلُّ عَلَيهِ حَذفُ النُّونِ) لإثبات كون التخفيف مطلوبًا، يعني: يدل حذف إحدى النونين على مطلوبية التخفيف في أن المشددة، ولما كان قوله: ولم يجوزوا بمعنى: أنهم لم يجعلوا الإظهار ممكنًا، وكان المراد من الممكن النفي ههنا هو الإمكان العام المقيد بجانب الوجود أعني: نفي الضرورة عن الإظهار فقط، كان عدم إظهاره ضروريًا واجبًا، ولذا لم يكتف الشارح بقوله: ولم يجوزوا حيث عطف عليه قوله: وحكموا، أي: لما نفوا الضرورة عن الإظهار واحتمل كلامهم النفي أيضاً عن عدم الإظهار مع أن ذلك ليس بمرادهم لزم على الشارح بيان مرادهم بالإمكان

وحكموا بلزوم حذف ضمير الشأن مع «أنْ» المفتوحة إذا خففت.

المنفي؛ فقال: (وَحَكَمُوا) أي: أنهم حكموا (بِلُزُومِ حَذفِ ضَمِيرِ الشَّأنِ مَعَ أَن المَفتُوحَةِ) دون المكسورة؛ لأنه جائز الحذف فيه، وإنما التزموا حذفه (إذَا خُفِّفَت) أي: حالة تخفيف المفتوحة بخلاف حالة تشديدها؛ لأنه واجب الإظهار.

* * *

[أسماء الإشارة]

(أَسْمَاءُ الْإِشَارَةُ) أي: أسماء الإشارة المعدودة في المبنيات بحسب الاصطلاح (مَا وُضِعَ) أي: أسماء وضع كل واحد منها (لِمُشَارٍ إِلَيْهِ) أي: لمعنى مشار إليه

[أسماء الإشارة]

ولما فرغ المصنف من بيان مسائل الضمائر من أنواع المبني شرع في بيان مسائل أسماء الإشارة وأنواعها فقال: «أسماء الإشارة» وإضافة الأسماء إلى الإشارة لامية؛ لأنه من قبيل اضافة الدال إلى المدلول، ولما كان هذا التركيب دالا على كونه معرفة، وكان تعريفه للعهد الخارجى بقرينة سبق ذكرها، ولكون العهد الخارجي أصلاً في مقام التعريف ولا يعدل عنه لا للضرورة أراد الشارح أن يذكر القيودات التي بها حصل تعريفه فقال: (أي: **أَسمَاءُ الإشَارَةِ المَعدُودَةِ في المَبنِيَّاتِ**) قوله: أسماء الإشارة أي: الأسماء التي تدل على الإشارة شامل للغوي ولغيره، لقوله: المعدودة في المبنيات يخرج منها ما لا يعد منها، وقوله: (**بِحَسَبِ الاصطِلاحِ**) بيان لكون هذا المعنى حقيقة اصطلاحية لا لغوية، ومتعلق بالنسبة التي بين المبتدأ والخبر أعني: بين المحدود والحد؛ لأن قوله: أسماء الإشارة مبتدأ، وقوله: «ما وضع» أي: الموصول خبره يعني: أسماء الإشارة ما وضع، ولما كان الغرض من التعريف أن يكون للماهية وكان إيراد صيغة الأسماء بالجمع منافيًا له ولم يوجد له مفهوم كلي يشمل لكل أفراده؛ لكون كل أفراده موضوعًا لمعنى مستقل كما هو شأن وضعه، وكان المبتدأ على صيغة الجمع أراد الشارح أن يفسر الموصول بما يطابق المبتدأ والغرض فقال: (أي: **أَسمَاءٌ**) يعني: أن الموصول عبارة عن الأسماء ليطابق بالمبتدأ، لكن ليس المراد به مجموع الاسماء الذي وضع لمعنى، بل المراد به أنه (**وُضِعَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنهَا**) أي: من الأسماء «لمشارٍ إليه» ولما كان المشار إليه ههنا عبارة عن المعنى بقرينة كونه الموضوع له فسر الشارح بقوله: (أي: **لِمَعنَى مُشَارٍ إِلَيهِ**) يعني: أن كل

إشارةً حسية بالجوارح والأعضاء؛ لأن الإشارة عند إطلاقها حقيقة في الإشارة الحسية، فلا يرد ضمير الغائب وأمثاله، فإنها للإشارة إلى معانيها إشارةً ذهنية لا حسية، ومثل قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ﴾ مما ليس الإشارة إليه حسية محمول على التجوز، وإنما بنيت ....

واحد منها موضوع لمعنى يصدق عليه أنه يشار إليه وقوله: (**إِشَارَةً حِسّيَّةً بالجَوَارِحِ وَالأعضَاءِ**) قيد للإشارة التي دل عليها لفظ المشار ومنصوب على أنه مفعول مطلق للفعل المحذوف الذي يدل عليه قوله: لمشار إليه، أي: يشار إليه إشارة حسية، وإنما حمل الإشارة على هذا المعنى وخص به؛ (**لأنَّ الإشَارَةَ عِنْدَ إطلَاقِهَا**) أي: عند ذكرها مطلقًا (**حَقِيقَةٌ في الإشَارَةِ الحِسّيَّةِ**) وإذا كان المراد بالإشارة إشارة حسية لا ذهنية، وكان استعمال أسماء الإشارة في هذا المعنى حقيقة لكونه استعمالاً في معناه الموضوع له في الاصطلاح؛ (**فَلَا يَرِدُ**) على التعريف معنا (**ضَمِيرُ الغَائِبِ وَأَمثَالِهِ**) من المعارف بأن يقال: إن هذا التعريف منقوض بدخول ضمير الغائب فيه؛ لأنه أيضاً موضوع لمعنىً يشار إليه يعني: إلى مرجعه، وإنما لا يرد (**فإِنَّهَا**) أي: فإن الضمائر ليست موضوعة للمعنى المشار إليه بالإشارة الحسية؛ بل هي موضوعة (**للإشَارَةِ إِلَى مَعَانِيهَا إِشَارَةً ذِهنِيّةً لا حِسّيَّةً**) فإنا إذا قلنا: زيد هو قائم، فهو موضوع للإشارة إلى زيد الموجود في الذهن لا إلى زيد الموجود الحاضر المحسوس المشاهد (**وَمِثلُ قَولِهِ تَعَالَى**: ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ﴾) [الأنعام: 102] وكذا قوله تعالى: ﴿تِلْكَ ٱلْجَنَّةُ ٱلَّتِى﴾ [مريم: 63] (**مِمَّا**) أي: أسماء الإشارة التي (**لَيسَ الإشَارَةُ إِلَيهِ**) فيها (**حِسّيَّةً**) أي: مثل ما في هذه الآية لا يدخل في أفراد أسماء الإشارة التي يطلق عليها في الاصطلاح حقيقة؛ لوجود القرينة المانعة فيه وهو عدم كون المشار اليه محسوسًا مشاهدًا، بل مثل الإشارة في هذا (**مَحمُولٌ عَلَى التَّجَوُّزِ**) أي: على المجاز، أي: على الاستعارة المصرحة يشبه غير المحسوس بالمحسوس المشاهد في غاية الظهور، ويطلق عليه لفظ موضوع للمحسوس، ثم بين الشارح علة بناء أسماء الإشارة بقوله: (**وَإِنَّمَا بُنِيَت**) أي: أسماء الإشارة مع كون الأصل

لشبهها بالحروف كما سبق.

(وَهِيَ) أي: أسماء الإشارة («ذَا») حال كونها (لِلْمُذَكَّرِ) الواحد، والعامل في الحال معنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر إلى المبتدأ.

فيها الإعراب لكونها أسماء؛ (لِشِبهِهَا) أي: لمشابهتها (بالحُرُوفِ) التي هو مبني الأصل في احتياجها إلى الصفة في تعيين معناها كما أن الحروف احتاجت إلى المتعلق في الدلالة (كَمَا سَبَقَ) وفائدة ذكر علة البناء ههنا مع معلوميتها تعيين أسماء الإشارة في النوع الأول من المبني، أعني: أنه داخل في نوع ما ناسب مبني الأصل، لا في النوع الثاني الذي هو غير المركب.

ثم شرع في تقسيمها فقال: «وهي» (أي: أَسمَاءُ الإشَارَةِ) «ذا» فقوله: هي مبتدأ، ومجموع ذا وما عطف عليه خبره، وهذا هو التوجيه المرضي عند الشارح بقرينة أنه جعل قوله: للمذكر حالاً لا خبرًا حيث قال: (حَالَ كَونِهَا) أي: حال كون ذا «للمذكر» ولما كان المذكر اسم جنس شامل للتثنية والجمع أراد الشارح أن يبين أن المراد بالمذكر (الوَاحِدِ) لا المثنى والمجموع بقرينة المقابلة، ولما حمل الشارح قوله: للمذكر على أنه ظرف مستقر حال من ذا، ورد عليه: إنه يلزم أن يكون حالاً من الجزء أي: من جزء الخبر، وذلك خلاف ما ارتضاه الجمهور ومنهم المصنف، حيث عرف الحال فيما سبق بما تبين هيئة الفاعل أو المفعول به، وحمل كلام المصنف على خلاف ما ارتضاه غير مرضي؛ فأجاب بقوله: (وَالعَامِلُ في الحَالِ مَعنَى الفِعلِ المَفهُومِ مِن نِسبَةِ الخَبَرِ) أي: ذا (إلى المُبتَدأ) يعني: هي فيكون معناه نسبة ذا إلى هي فيكون لفظ ذا نائب فاعل نسبة فكانت حالاً من الفاعل معنى، واعترض العصام على هذا التوجيه بمنع كون ذا فاعلاً للنسبة؛ لأن ذا وحده ليس بخبر للمبتدأ، بل هو المجموع فيكون المنسوب إلى المبتدأ هو المجموع لا ذا وحده، وهذه يقتضي أن يكون فاعل النسبة هو المجموع مع أن قوله: للمذكر حال من ذا وحده، ثم العصام بعد ما بين ركاكة الشارح رجح أن يكون خبر هي محذوفًا أي: خمسة وأن يكون ذا مبتدأ وللمذكر خبره كما رجحه صاحب «الامتحان»، وزيني زاده وغيرهما، أقول: لعل ترجيح

(وَلِمُثَنَّاهُ «ذَانِ») رفعًا (وَ«ذَيْنِ») نصبًا وجرًّا، أي: «ذان وذين» حال كونهما لمثنى المذكر، قدم ليكون الضمير أقرب إلى مرجعه، وعلى هذا القياس في التراكيب الثلاثة الباقية، فقوله: «هي» مبتدأ، وقوله: «ذا» مع ما عطف عليه مقيدًا كل واحد منها بحال كان خبرًا له، ويجيء في بعض اللغات «ذان» ....

الشارح هذا التوجيه وتكلفه بما عرفت لسلامته من الحذف، والله أعلم.

قوله: «ولمثناه: ذان» معطوف على ذا قبل الربط كما هو مرضي الشارح يعني: وذان حال كونها لمثنى ذا، ولما كانت حالات الإعراب ثلاثًا أعني: الرفع والنصب والجر، وعين لتلك الحالات الثلاثة لفظين وهما: ذان وذين أشار الشارح إلى تعيين كل منهما بالحالات الثلاثة فقال: (رَفعًا) أي: ذان بالألف في حالة الرفع، «وذين» بالياء الساكنة المفتوح ما قبلها (نَصبًا وَجَرًّا) أي: في حالة النصب والجر، ثم فسره بما يطابق به مرضيه فقال: (أي: ذَانِ وَذَينِ حَالَ كَونِهِمَا لِمُثَنَّى المُذَكَّرِ) ولما كان لفظ لمثناه حالاً، وحقها أن تكون مؤخرة عن ذي الحال احتاج إلى نكتة لتقديمه؛ لكونه على خلاف مقتضى الظاهر فقال: (قُدِّمَ) على صيغة المجهول أي: قدم لمثناه مع أن رتبته تقتضي تأخره؛ (لِيَكُونَ الضَّمِيرُ) أي: الضمير المجرور الراجع إلى المذكر (أَقرَبَ إِلَى مَرجِعِهِ) مما يكون مؤخرًا عنه (وَعَلَى هَذَا القِيَاسُ في التَّراكِيبِ الثَّلاثَةِ البَاقِيَةِ) وهي قوله: للمؤنث: تا، وما عطف عليه ولمثناه: تان، ولجمعها: أولاء، ثم صرح بذلك الإعراب فقال: (فَقَولُهُ) أي: قول المصنف (هِي، مُبتَدأٌ، وَقَولُهُ: ذَا) ليس وحده، بل (مَعَ مَا عُطِفَ عَلَيهِ مُقَيَّدًا كُلُّ وَاحِدٍ مِنهَا) أي: من ذا وما عطف عليه (بِحَالٍ) من كونه للمذكر وللمؤنث وغيرهما (كَانَ) أي: ذلك المجموع المركب من ذا، وما عطف عليه (خَبَرًا لَهُ) أي: للفظ هي.

ولما كان في لفظ ذان لغتان أحداهما: ما اختاره المصنف، وهو كونه مبنيا على ما يرفع به إذا استعمل في حالة الرفع، وعلى ما ينصب به إذا استعمل في حالة النصب والجر، وثانيتهما أن يكون مبنيا على ما يرفع به فقط أراد الشارح أن يذكره فقال: (وَيَجِيءُ في بَعضِ اللُّغَاتِ ذَانِ) يعني: حال كونه مبنيا على الألف

في جميع الأحوال الرفع والنصب والجر، منه قوله تعالى: ﴿إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ على أحد الوجوه.

(وَلِلْمُؤَنَّثِ) الواحدة («تَا») قيل: هي الأصل في لغات المؤنث الواحدة؛ لأنه لم يثن منها إلا هي (وَ«ذِي») وقيل: هي الأصل، ....

(في جَمِيعِ الأَحوَالِ مِن الرَّفعِ وَالنَّصبِ وَالجَرِّ) وقوله: (مِنهُ) خبر مقدم (قَولُهُ تَعَالَى) مبتدأ مؤخر أي: من هذا القبيل قوله تعالى: (﴿إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾) [طه: 63] أي: على قراءة من قرأ إن بالتشديد حتى يكون هذان منصوب المحل اسمًا له؛ ولذا قال: (عَلَى أَحَدِ الوُجُوهِ) أي: وكونه من هذا القبيل على أحد الوجوه المقروءة في هذه الآية الكريمة.

وقال بعض المحشين: المراد بقوله على أحد الوجوه بمعنى أنه على أحد التوجيهات في قراءة التشديد مع قراءة هذان بالألف، فإن فيها توجيهات أحدها هذا.

وثانيها: أن إن ههنا بمعنى نعم، وهذان مبتدأ، وساحران خبره.

وثالثها: أن ضمير الشأن محذوف والجملة خبر لضمير الشأن مفسرة له، كذا نقل عنه، وإنما دخل اللام في خبر المبتدأ إن كان قليلاً؛ لأنه يجوز مع قلة، وهذا هو الأولى؛ لأنه نقل من الشارح نسخة مشتملة لها.

«وللمؤنث» (الوَاحِدَةِ) «تا» أي: أسماء الإشارة حال كونها موضوعة للمؤنث الواحدة سبعة أحدها: تا فقط، والأقوال بين النحاة في أصالة أحد السبعة ثلاثة الأول أنه هو تا فقط، والثاني: إنه هو ذي فقط، والثالث: كلاهما أصلان، وذكر الشارح القول الأول بقوله: (قِيلَ هِيَ) أي: كلمة تا هي (الأَصلُ) فقط (في لُغَاتِ المُؤَنَّثِ الوَاحِدَةِ) وهي اللغات السبع التي بذكرها المصنف؛ (لأَنَّهُ) أي: أصالتها ثابتة؛ لأنه (لَم يُثَنَّ مِنهَا) أي: لم يكن مثنى من لفظها من اللغات (إِلَّا هِيَ) أي: إلا تا، «وذي» وهي ثانية من السبعة الموضوعة للمؤنث الواحدة، ثم ذكر القول الثاني من الأقوال الثلاثة فقال: (وَقِيلَ: هِيَ) أي: لغة ذي بالذال (الأَصلُ) فقط

لكونها بإزاء «ذا» للمذكر، فينبغي أن يناسبها.

وقيل: هما أصلان، وللقول بأصالتهما قدمتا على سائرهما لفرعيتها (وَ«تِي») بقلب ألف ياء(وَ«تِهْ» وَ«ذِهْ») بقلب الألف والياء هاءً بغير وصل الياء بهاء (وَ«تِـهِي» وَ«ذِهِي») بوصل الياء بهاء.

(وَلِمُثَنَّاهُ) أي: لمثنى المؤنث («تَانِ») في الرفع (وَ«تَيْنِ») في النصب والجر،

في اللغات المذكورة إنما تكون الأصل؛ (لِكَونِهَا) أي: لكون ذي (بإِزَاءِ ذَا للمُذَكَّرِ) أي: لكونها بالذال المعجمة تكون بإزاء اللغة الموضوعة للمذكر وهي ذا، (فَيَنبَغي أَن يُنَاسِبَهَا) أي: فينبغي أن يناسب المؤنث لمقابله من المذكر في بعض الحروف مع أن الياء فيها يصلح أن تكون أداة التأنيث كما في تضربين، ثم ذكر القول الثالث من الثلاثة فقال: (وَقِيلَ: هُمَا) أي: تا وذي كلاهما (أَصلَانِ) والبواقي فروعات لوجود المرجح في كل واحد منهما من غير زيادة في أحدهما، ثم ذكر وجه تقديمهما على سائرها فقال: (وَللقَولِ) أي: ولوقوع القول من النحاة (بأَصَالَتِهِمَا) أي: بأصالة تا وذي (قُدِّمَتَا عَلَى سَائِرِهِمَا) أي: على سائر اللغات الموضوعة للمؤنث الواحدة (لِفَرعِيَّتِهَا) أي: لفرعية سائر اللغات، «وتي» (بِقَلبِ الأَلِفِ) من (يَاءٍ) وهي ثالث اللغات، «وته وذه» وهي خامسها، حال كونها (بِقَلبِ الأَلِفِ) من: تا في ته (وَاليَاءِ) أي: بقلب الياء في ذي (هَاءً) فتكون تا مقلوبة إلى ته، وذي مقلوبة إلى ذه (بِغَيرِ وَصلِ اليَاءِ) أي: بغير جعل الياء موصولاً (بِهَاءٍ) أي: بهاء ثابت فيهما بل الهاء فيهما مكسورة بالقصر، «وتهي» وهي سادس السبعة، «وذهي» وهي سابعها حال كونهما (بِوَصلِ اليَاءِ) أي: بجعل الياء موصولاً (بِهَاءٍ) بخلاف الأولين، «ولمثناه» (أي: لمُثَنَّى المُؤَنَّثِ) «تان» أي: لفظ تان حال كونه موضوعًا لمثنى المؤنث (في الرَّفعِ) أي: في حالة الرفع وفي العبارة تفنن حيث قال في الأول: رفعًا وهما مفيدان لمعنى الواحد، «وتين» بفتح التاء وسكون الياء (في النَّصبِ والجَرِّ) أي: في حالة النصب والجر، ولما اختص التثنية من اللغات المذكورة دون سائرها أراد الشارح أن يذكر وجه الاختصاص بها فقال:

ولا يثنى من لغاته إلا «تا» لكثرة دورها على الألسنة، وتوهم بعضهم من اختلاف أواخر «ذَانِ وذَيْنِ، وتَانِ وتَيْنِ» باختلاف العوامل أنها معربة، والجمهور على أن هذا الاختلاف ليس بسبب اختلاف العوامل، بل «ذَانِ وتَانِ» موضوعان لتثنية المرفوع، و«ذَيْنِ وتَيْنِ» لتثنية المنصوب والمجرور، ووقوعها على صورة المعرب اتفاقي، لا لقصد الإعراب لوجود علة البناء فيها.

(وَلَا يُثَنَّى) أي: ولا يورد التثنية (مِن لُغَاتِهِ) أي: من الألفاظ السبعة المستعملة في المؤنث الواحدة (إِلَّا تَا) أي: إلا لغة تا دون اللغات السائرة، وإنما اختص هذا الإيراد بها (لِكَثرَةِ دَورِها عَلَى الأَلسِنَةِ) أي: على ألسنة النحاة بخلاف اللغات الستة الباقية (وَتَوَهَّمَ بَعضُهُم) أي: بعض النحاة (مِن اختِلافِ أَوَاخِرِ ذَانِ وَذَينِ) في تثنية المذكر (وَتَانِ وَتَينِ) في تثنية المؤنث، وقوله: (باختِلافِ العَوَامِلِ) متعلق بقوله: من اختلاف آواخر أي: منشأ التوهم والاختلاف الواقع في أواخرهما حال كونه بسبب اختلاف العوامل، وقوله: (أَنَّهَا مُعرَبَةٌ) مفعول توهم والضمير راجع إلى المذكورات بمعنى توهم بعض النحاة أن اللغة المخصوصة في تثنية ذا وتا وهي ذان وتان معربة، وهذا التوهم الذي يقتضي كونها معربة ناشئ من الاختلاف الواقع فيها بإيرادها بالألف مرة بالياء أخرى بسبب اختلاف العوامل كما في تثاني الأسماء المعربة، (وَالجُمهُورُ) أي: وجمهور النحاة ثابتون (عَلَى أَنَّ هَذَا الاختِلافَ) أي: اختلاف ذان وتان بأن يكونا بالألف إذا اقتضى العامل رفعهما وبالياء إذا اقتضى نصبها أو جرهما (لَيسَ) أي: ذلك الاختلاف (بِسَبَبِ اختِلافِ العَوَامِلِ) كما توهم ذلك البعض (بَل ذَانِ وَتَانِ) بالألف (مَوضُوعَانِ لِتَثنِيَةِ المَرفُوعِ، وَذَينِ وَتَينِ) بالياء (لِتَثنِيَةِ المَنصُوبِ وَالمَجرُورِ، وَوُقُوعِهَا) أي: وعلى أن وقوع المذكورات حال كونها (عَلَى صُورَةِ المُعرَبِ اتِّفَاقِي لا لِقَصدِ الإعرَابِ) أي: لا أن وقوعها عليها لقصد الإعراب الدال على المعاني المتعورة حتى تكون معربة مخالفة لأخواتها في الإعراب والبناء، وإنما حكم الجمهور بعدم كونها معربة (لِوُجُودِ عِلَّةِ البِنَاءِ فِيهَا) أي: في المذكورات وهي المشابهة لمبني الأصل الذي هو الحرف ووجوب علة

(وَلِجَمْعِهِمَا) أي: لجمع المذكر والمؤنث («أُولَاءِ» مَدًّا وَقَصْرًا) أي: ممدودًا ومقصورًا وإذا كان مقصورًا يكتب بالياء.

(وَيَلْحَقُهَا) أي: أسماء الإشارة، يعني: يَدُلُّ على أوائلها على سبيل اللحوق

البناء محقق واتفاق بعض المبنيات على صورة المعرب واقع والحكم الناشئ من هذا الوقوع وهمي، مع أن الحكم ببنائها عقلي لوجود علته، والسلوك إلى مسلك العقل أولى من السلوك إلى مسلك الوهم.

«ولجمعهما» (أي: لِجَمعِ المُذَكَّرِ وَالمُؤَنَّثِ) «أولاء مدا وقصرًا» وتفسير الشارح بقوله: (أي: مَمدُودًا وَمَقصُورًا) إشارة إلى أن قوله: مدا وقصرًا حالاً من لفظ أولاء، يعني: من أسماء الإشارة أولاء حال كونها موضوعة لكل واحد من جمع المذكر والمؤنث بالاشتراك اللفظي، وحال كون لفظ أولاء مقروءاً بالمد، أي: بوجود الهمزة المكسورة بعد الألف بأن يكون مبنيا على الكسر، وبالقصر بعدم الهمزة بعدها بأن يكون مبنيا على السكون، ثم أشار إلى الصورة الدالة على قصره، بقوله: (وَإِذَا كَانَ) أي: لفظ أولاء ومادته (مَقصُورًا) يعني: إذا أريد إيراده على هيئة المقصور (يُكتَبُ باليَاءِ) على صورة كتابة الألفات المقصورة كطوبى وقصوى.

ولما فرغ المصنف من مسائل أسماء الإشارة من حيث تجردها عن الملحقات شرع في مسائلها من حيث لحوق بعض الحروف بأولها أو بآخرها فقال: «ويلحقها» وقوله: (أي: أَسمَاءُ الإشَارَةِ) تفسير لمرجع الضمير المنصوب، ولما كان اللحوق مشعراً بالكون في الآخر أراد أن يفسره على وجه يدل على كونه في الأول، وأيضًا على وجه يدل على عدم الجزئية فقال: (يَعنِي) أي: يريد المصنف بقوله: يلحقها يعني: أنه (يَدُلُّ عَلَى أَوَائِلِهَا) بذكره اللحوق الأخص وإرادة الدخول الأعم، أو بذكر المقيد وإرادة المطلق دخولاً مقيدًا بقوله: (عَلَى سَبِيلِ اللُّحُوقِ) وإنما قيد به لأن الدخول يشعر بالجزئية، فاحترز به عن الدخول على سبيل الجزئية، والحاصل: أن قيد الدخول بـ: على أوائلها للدلالة على الغرض الأول، وقيده بـ: على سبيل اللحوق للدلالة على الثاني،

والعروض بعد اعتبار أصالتها (حَرْفُ التَّنْبِيهِ) وهي كلمة «ها»، فهو ليس في الحقيقة منها، وإنما هو حرف جيء به للتنبيه على المشار إليه قبل لفظه، كما جيء به للتنبيه على النسبة الإسنادية، كقولك: «هَا زَيْدٌ قَائِمٌ» و«هَا إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ».

وقوله: (وَالعُرُوضِ) عطف تفسير للحوق؛ لأن اللحوق هو العروض (بَعدَ اعتِبَارِ أَصَالَتِهَا) أي: أصالة أسماء الإشارة يعني: لاعتبار كونها مركبة مع ما لحق بها، وقوله: «حرف التنبيه» فاعل يلحقها، (وَهِيَ) أي: حرف التنبيه (كَلِمَةُ هَا) وتأنيثه هي باعتبار الخبر، وقوله: (فَهُوَ لَيسَ في الحَقِيقَةِ مِنهَا) بيان لفائدة التعبير باللحوق ودفع لما يتوهم من اتصاله في الخطاب جزء منها، والفاء في: فهو، ينبغي أن يكون للتفصيل أي: والهاء في كلمة هذا ليس جزء من أسماء إشارة في الحقيقة وإن كان جزءاً منها في صورة الخط، (وَإِنَّمَا هُوَ) أي: إنما لفظها (حَرفٌ جِيءَ بِهِ) أي: ألحق بأوائل أسماء الإشارة (للتَّنبِيهِ عَلَى المُشَارِ إِلَيهِ قَبلَ لَفظِه كَمَا جِيءَ بِهِ للتَّنبِيهِ) أي: لإفادة تنبيه المخاطب (عَلَى النِّسبَةِ الإسنَادِيَّةِ) أي: الاستعمال والحفظ بمضمون الجملة التي بعدها لكونها من الأمور التي يجب ويستحب الاعتناء بها (كَقَولِكَ: هَا زَيدٌ قَائِمٌ، وَهَا إِنَّ زَيداً قَائِمٌ) وقال البيضاوي في متن «الامتحان»: ويدخل الهاء ما لم يلحق اللام بينهما انتهى، يعني: أن هاء التنبيه لا تدخل على كلمة ذلك وتلك، فلا يقال: ها ذلك، وإنما لم يقيد المصنف بها الشرط يعني: بقوله ما لم يلحق اللام كما اشترط به البيضاوي في متن «الامتحان»؛ ولذا قال بعض شراح «الكافية» إن المراد بقوله: يلحقها أي: يلحق بعضها؛ لأن بعض أسماء الإشارة لا يلحقها حرف التنبيه، ورده الشارح الغجدواني عليه: بأن عدم دخول حرف التنبيه على بعضها من قبيل التخالف لمانع وجد في إجراء القاعدة وتقييد القاعدة الكلية بعدم المانع ليس بشرط، والمانع في عدم الدخول اجتماع الحرفين الدالين على معنى واحد، وهي إفادة التبعيد، وقال العصام: وإنما لم يقل: ويتصل بها لئلا يوهم عدم جواز الفصل بينهما وبين ذا، مع أنه بكلمة أنا وأنتم وهو وأخواتها كثير، ومنه قوله تعالى: ﴿هَٰٓأَنتُمۡ أُوْلَآءِ﴾ [آل عمران: 119].

(وَيَتَّصِلُ بِـهَا) أي: بأواخر أسماء الإشارة (حَرْفُ الْخِطَابِ) وهو الكاف تنبيهًا على حال المخاطب من الإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث، وإنما

ثم شرع في مسألة أخرى من مسائل أسماء الإشارة فقال: «ويتصل بها» ولما كان المراد من الاتصال ههنا اتصال لفظ بآخر، وكان هذا الاتصال أعم من الاتصال بالأول وبالآخر، وكان الواقع ههنا هو الثاني أراد أن يفسر الضمير على وجه يطابق الواقع، وهذا لا يحصل إلا بحذف المضاف، فقال: (أي: بأَوَاخِرِ أَسمَاءِ الإشارة) والباعث لهذا التفسير بيان الواقع؛ والمصحح له هو شمول مطلق اتصال لا الاتصال بآخر، ويجوز أن يكون تفسيره به للإشارة إلى المجاز بطريق ذكر اسم الكل وإرادة الجزء والله أعلم.

وإنما جمع لفظ الأواخر؛ لأن أسماء الإشارة متعددة ولكل واحد منها آخر مخصوص فيكون داخلاً في القاعدة المقررة بأنه إذا قوبل الجمع بالجمع يراد به انقسام الآحاد على الآحاد، وقوله: «حرف الخطاب» فاعل: يتصل أي: حرف يخاطب به (وَهُوَ) والحرف الذي يتصل بالأواخر المسمى بحرف الخطاب (الكَافُ) أي: مسمى الكاف، وقوله: (تَنبِيهًا) مفعول له بقوله: يتصل، وإنما حذفت اللام مع أنه ليس فعلاً لفاعل الفعل المعلل لكونه صفة الحرف بخلاف التنبيه؛ فإنه صفة المتكلم لكن الاتصال وإن لم يكن نفسه صفة المتكلم لكن لكونه مطاوع: أوصل، يجوز أن يكون صفة له، كأنه قال: أوصله المتكلم للتنبيه فاتصل (عَلَى حَالِ المُخَاطَبِ) أي: على حال الشخص الذي وقع به التخاطب بأسماء الإشارة لا قوله: (مِن الإِفرَادِ) ظرف مستقر على أنه صفة للحال يعني: تنبيهًا على الحال التي هي جزء من مجموع الأفراد (وَالتَّثنِيَةِ وَالجَمعِ وَالتَّذكِيرِ والتَّأنِيثِ) مثلاً إذا قلت: يكون ذلك تنبيهًا على حال المخاطب بأنه مفرد مذكر والإفراد والتذكير جزآن من مجموع تلك الأحوال، ثم لما كان كاف الخطاب معدودة من الضمائر، والضمائر معدودة من الاسم، وكان المناسب أن يكون الكاف اسمًا وقد جعل حرفًا فاقتضى وجهًا للعدول وقد أطلق عليه أنه حرف احتاج إلى بيان نكتة لوجه العدول فقال: (وَإِنَّمَا

جعلت هذه الكاف حرفًا لامتناع وقوع الظاهر موقعها، ولو كانت اسمًا لم يمتنع ذلك مثل: «ضَرَبْتُكَ، وَبِكَ».

(وَهِيَ) أي: حروف الخطاب ....

جُعِلَت هَذِهِ الكَافُ حَرفًا لامتِنَاعِ وُقُوعِ الظَّاهِرِ مَوقِعَهَا) فلا يقال: ذا زيد، **(وَلَو كَانَت)** أي: تلك الكاف **(اسمًا لَم يَمتَنِع ذَلِكَ)** أي: وقوع والظاهر موقعها **(مِثلُ: ضَرَبتُكَ، وَ)** مررت **(بِكَ)** حيث يجوز فيهما أن يقول: ضربت زيدًا وبزيد، وهذا الاستدلال بإبطال اللازم للاسمية وهو جواز وقوع الظاهر موقعها، وقيل عليه: إنا لا نسلم كون جواز ذلك الوقوع لازماً للاسمية؛ لأن الضمائر المستترة في: أفعل ونفعل وتفعل، من المتكلمين والمخاطب اسمًا مع أنه لا يجوز وقوع الظاهر موقعها لوجوب الاستتار فيها، ولو كان جواز الوقوع لازمًا لامتنع انفكاك الاسمية عنها، فأجيب بتحرير المراد، بأن يقال: إن مرادنا من الاسم الذي يلزمه الجواز هو الذي يكون من مقولة الصوت اللفظي، والضمائر المستترة ليست من مقولة الصوت، فأجاب عنه الهندي: بأن فيه دليل الاسمية وهو الإسناد إليه، قال في «الامتحان»: ولا يخفى هذا كلام على السند، واللازم إثبات المقدمة الممنوعة وأنى هذا، وأجيب أيضاً: بتغير الدليل بأن يقول: وإنما جعلت هذه الكاف حرفًا؛ لكونها غير مستقلة بالمفهومية؛ إذ معنى ذلك أنيت بسكون الياء، فحينئذٍ لا إشكال وهذا ما اختاره العصام، وقيل: والدليل على حرفيته عدم حظه من الإعراب؛ إذ لا يمكن جعله تابعًا لاسم الإشارة بأن يكون صفة أو بدلًا أو تأكيدًا؛ لأنه متباين ولا جعله مضافًا إليه لاسم الإشارة؛ لعدم القصد، ولأن اسم الإشارة لا يضاف لكونه معرفة، وإذا امتنع الإعراب فيه يكون حرفًا لكون الإعراب من لوازم الاسمية، وهذا الدليل هو ما اختاره صاحب «الامتحان»، وأشار إليه العصام بتصوير، ولا يبعد.

ثم شرع في بيان أنواعها فقال: «وهي» **(أَي: حُرُوفُ الخِطَابِ)** وإنما فسر به ليصح إرجاع ضمير المؤنث حيث رجع إلى الحروف الجمع، ثم إن الضمير

(خَمْسَةٌ) والقياس يقتضي الستة، واشترك خطاب الاثنين، فرجعت إلى خمسة مضروبة (فِي خَمْسَةٍ) من أنواع أسماء الإشارة، يعني: المفرد المذكر والمؤنث، ومثناهما وجمعهما، وهي ستة راجعة إلى خمسة؛ لاشتراك جمعهما، وإنما قلنا: «من أنواع أسماء الإشارة»؛ لأن أفراد المفرد المؤنث ترتقي إلى ستة ....

مبتدأ وقوله: «خمسةٌ» خبره، وإنما جيء في اسم العدد بالتاء مع أن الظاهر أن يكون خمسة حتى بكون موافقًا للمبتدأ؛ لكون مميزه حرفًا والحرف يجوز تذكيره وتأنيثه، وإنما ترك ما هو الأولى وهو اعتبار التأنيث ههنا حتى بكون مقر الحرفية حروف الخطاب؛ لتحصل الموافقة بقوله: في خمسة، كذا في العصام، (وَالقِيَاسُ) أي: الأصل في بيان عدد حروف الخطاب (يَقتَضِي) ذلك الأصل (السّتَّةَ) لكون الأحوال المعتبرة في المخاطب ستة ثلاثة للمذكر المخاطب وثلاثة للمؤنث المخاطبة، ثم ذكر وجه كونها خمسة بقوله: (وَاشتَرَكَ خِطَابُ الاثنَينِ) أي: ولما اشترك تثنية المخاطبين في اللفظ (فَرَجَعَت) أي: وبهذا السبب رجعت حروف الخطاب (إِلَى خَمسَةٍ) وقوله: (مَضرُوبَةٍ) مجرور على أنه صفة لقوله: إلى خمسة، في تركيب الشارح لمزجه قول المصنف بقوله، ومرفوع على أنه صفة لقول المصنف خمسة، أي: حروف الخطاب بحسب اللفظ خمسة مضروبة «في خمسةٍ» أخرى، حال كون تلك الخمسة التي ضربت حروف الخطاب فيها (مِن أَنوَاعِ أَسمَاءِ الإِشَارَةِ، يَعنِي) أي: يريد من الأنواع (المُفرَدَ المُذَكَّرَ وَالمُؤَنَّثَ وَمُثَنَّاهُمَا وَجَمعُهُمَا، وَهِيَ) أي: وأنواع أسماء الإشارة أيضاً (سِتّةٌ) لأن المعاني فيها ستة ثلاثة للمذكر، وثلاثة للمؤنث وهذه الستة (رَاجِعَةٌ إِلَى خَمسَةٍ) كما رجعت حروف الخطاب إلى خمسة لكن رجوع حروف الخطاب إلى الخمسة لاشتراك تثنيتهما ورجوع أسماء الإشارة (لاشتِرَاكِ جَمعِهِمَا) أي: جمع المذكر والمؤنث حيث اشترك فيهما لفظ واحد وهو أولاء، ولما فسر الشارح الخمسة بالأنواع مع أن الظاهر أن يفسر بالأفراد أراد أن يبين باعث التفسير فقال: (وَإِنَّمَا قُلنا: مِن أَنوَاعِ أَسمَاءِ الإِشَارَةِ) ولم نقل من أفرادها؛ (لأنَّ أَفرَادَ المُفرَدِ المُؤَنَّثِ) من الأنواع (تَرتَقِي إِلَى سِتَّةٍ) لأن أفرادها المفرد المؤنث على ما سبق من اللغات

(فَيَكُونُ) أي: الحاصل من الضرب (خَمْسَةٌ وَعِشْرِينَ، وَهِيَ) أي: تلك الخمسة والعشرون («ذَاكَ إِلَى ذَاكُنَّ») يعني: «ذاك» إذا أشرت إلى مذكر وخاطبت مذكرًا، و«ذاكما» إذا أشرت إلى مذكر وخاطبت مذكرين، و«ذاكم» إذا أشرت إلى مذكر وخاطبت مذكرين (وَ) على هذا القياس («ذَانِكَ») ....

الواقعة فيه سواء كان بعضها أصلاً، وبعضها فرعًا له أو كان كلها أصولًا برأسها ستة وهي: تا وذي وته وذه وتهي وذهي، فلو اعتبر الإفراد فيها لكان إفراد المفرد المؤنث ستة فيقتضي أن يكون المضروب فيه ههنا عشرة، ستة للمفرد المؤنث وواحد للمفرد المذكر واثنان لتثنيتهما وواحد لجمعهما.

ولما اعتبر المصنف في المضروب فيه الخمسة علم أن مراده بحسب الأنواع لا الإفراد، وإنما اعتبر المصنف لأنواع دون الإفراد؛ لأنه في صدد تعداد الأسماء التي يدخل فيها حرف الخطاب لا في صدد مطلق التعداد، ولاشك أنه لا يدخل على كلها يشهد عليه موارد الاستعمال، ثم الفاء في قوله: «فيكون» إما للتفصيل وإما للجواب فعلى الأول يكون المراد به تفصيل الحاصل من الضرب، وعلى الثاني تفريع الحاصل وعلى كلا التقديرين يرجع اسم فيكون إلى الحاصل؛ ولذا فسره الشارح بقوله: (أي: **الحَاصِلُ مِنَ الضَّربِ**) يعني: فيكون الحاصل من ضرب حروف الخطاب الخمسة مضروب أنواع أسماء الإشارة الخمسة «خمسةً وعشرين، وهي» (أي: **تِلكَ الخَمسَةُ العِشرُونَ**) «ذاك» بفتح الكاف أي ابتداؤها ذاك منتهًا «إلى ذاكن» (**يَعنِي**) أي: المصنف بقصد بقوله هذا إن تلك الخمسة والعشرين أولها (**ذَاكَ**) بفتح الكاف (**إِذَا أَشَرتَ**) أي: إذا أردت الإشارة (**إِلَى مُذَكَّرٍ وَخَاطَبتَ مُذَكَّرًا**) أي: وأردت الخطاب إلى مفرد مذكر أيضاً، (**وَذَا كَمَا إِذَا أَشَرتَ إِلَى مُذَكَّرٍ وَخَاطَبتَ مُذَكَّرَينِ**) بفتح الراء وحيث أردت المعنيين قلت ذلك اللفظ (**وَذَاكُم**) أي: أحدها ذاكم (**إِذَا أَشَرتَ إِلَى مُذَكَّر**) أي: المفرد مذكر (**وَخَاطَبتَ مُذَكَّرِينَ**) بكسر الراء «و» (**عَلَى هَذَا القِيَاسُ**) **«ذانك»** وتوسيط الشارح قوله: على هذا القياس بين حرف العطف وبين ذانك لإرادة مزج لفظ ذانك فيما قبله من بيان تبين مواقع الاستعمال وإلا فهذا اللفظ في كلام

و«ذينك» إذا أشرت إلى مذكرين وخاطبت مذكرًا (إِلَى «ذَانِكُنَّ») و«ذينكن» إذا أشرت إلى مذكرين وخاطبت مؤنثات (وَكَذَلِكَ الْبَوَاقِي) يعني: «تاك إلى تاكن» و«تيك إلى تيكن»، و«تانك وتينك إلى تانكن وتينكن»، و«أولئك بالمد وأولاك» بالقصر إلى «أولائكن وأولاكن».

وأما «ذيك» فقد أورده الزمخشري ....

المصنف، معطوف على قوله: ذاك من قبيل عطف أحد جزاء الخبر على جزء آخر فيكون المعنى على إرادة الشارح، وتقول: ذاك على هذا القياس، يعني: على القياس الذي قلت بقولي: إذا أشرت الخ، وعلى إرادة المصنف عطفه على ما قبله، وهي ذانك في حالة الرفع (وَذَينِكَ) في حالي النصب والجر (إِذَا أَشَرتَ) أي: إذا أردت الإشارة (إِلَى مُذَكَّرَينِ) بفتح الراء (وَخَاطَبتَ مُذَكَّرًا) أي: مفردًا مذكرًا حال كونه منتهيًا «إلى ذانكن» في حالة الرفع (وَذَينكُنَّ) في حالتي النصب والجر (إِذَا أَشَرتَ إِلَى مُذَكَّرَينِ) بفتح الراء (وَخَاطَبتَ مُؤَنَّثَاتٍ) أي: جمعًا مؤنثًا «وكذلك البواقي» (يَعنِي) أي: يريد المصنف بالبواقي (تَاكَ) إذا أشرت إلى مفرد مؤنث وخاطبت مفرد مذكرًا منتهيًا (إِلَى تَاكِنَّ) يعني: تاك تاكما تاكم تاك تاكما تاكن، والمشار إليه في كلها مفرد مؤنث وقوله: (وَتَيكَ إِلَى تَيكُنَّ) إشارة إلى أن كاف الخطاب إنما يدخل في اللفظين من اللغات الواقعة في مفرد المؤنث، وهما: نا وتي؛ لأن تي مقلوب تاكما مر وإلى الثاني أشار بقوله: تيك يعني: تيك إذا أشرت إلى المفرد المؤنث وخاطبت مفردًا مذكرًا إلى تيكن أي: منتهيًا إلى تيكن تيك تيكما تيكم تيك تيكما تيكن، وقوله: (وَتَانِكَ) في حالة الرفع (وَتَينِكَ) في حالتي النصب والجر إذا أشرت إلى تثنيه المؤنث وخاطبت مفردًا مذكرًا منتهيًا (إِلَى تَانِكِنَّ وَتَينِكِنَّ) إذا أشرت إلى مؤنثين وخاطبت مؤنثات يعني: تانك تانكما تانكم تانك تانكما تانكن (وَأُولَئِكَ بالمَدِّ) بالهمزة بعد الألف إذا أشرت إلى المذكرين أو المؤنثات (وَأُولَاكَ بالقَصرِ) أي: بغير الهمزة بعد الألف منتهيًا (إِلَى أُولائِكِنَّ وَأُولَاكِنَّ) ولما وقع الاختلاف في ذي بأنه هل يتصل به حرف الخطاب أو لا ذكره الشارح بقوله: (وَأَمَّا ذَيكَ، فَقَد أَورَدَهُ الزَّمَخشَرِي

والمالكي، وفي الصحاح لا تقل: «ذيك»، فإنه خطأ. (وَيُقَالُ: «ذَا» لِلْقَرِيبِ، وَ«ذَلِكَ» لِلْبَعِيدِ، وَ«ذَاكَ» لِلْمُتَوَسِّطِ) وأخّر المتوسط؛ لأن المتوسِّط لا يتحقق إلا بعد تحقق الطرفين، ولما رأى المصنف كثرة استعمال كل من هذه الكلمات الثلاث مقام الأخريين منها لم يتخذ هذا الفرق مذهبًا وأحاله إلى غيره، ....

والمَالِكي، وفي «الصَّحَاحِ» لا يُقَال: ذَيكَ فإنَّهُ خَطَأٌ).

ولما فرغ من المسائل التي تتعلق بأسماء الإشارة من حيث ما يدخل فيها ويتصل بها شرع فيها يتعلق باستعمالها فقال: «ويقال» أي: يستعمل «ذا» يعني: من غير اتصال حرف الخطاب ومن غير زيادة اللام «للقريب» أي: إذا أردت الإشارة إلى المشار إليه القريب بالنسبة إلى البعيد، «وذلك» أي: ويستعمل لفظ ذلك باللام والكاف، «للبعيد» أي: إذا أشرت إلى المشار إليه البعيد بالنسبة إلى القريب منه «وذاك» أي: يستعمل لفظ ذاك بالكاف بدون اللام «للمتوسط» أي: إذا أردت إشارة إلى المشار إليه الذي يقع في الوسط بالنسبة إلى الطرفين، ولما كان المناسب له أن يقول: ذا للقريب وذاك للمتوسط، وذلك للبعيد حتى يكون الوضع مطابقًا للطبع لزم أن يبين نكتة لهذا العدول فقال: (وَأَخَّرَ) أي: المصنف (**المُتَوَسِّطَ**) عن البعيد (**لأنَّ المُتَوَسِّطَ**) لكونه من الأمور النسبية (**لا يَتَحَقَّقُ إِلَّا بَعدَ تَحَقُّقِ الطَّرَفَينِ**) من البعد والقرب لكونه عبارة عن المتخلل بين الشيئين فاعتبر جانب التحقق، ولما كان عادة المصنف في بيان المسائل هو ذكر أحكامها من غيرا حالة إلى قائلها من غير التصدير بلفظ قيل، أو يقال: وعدل ههنا عن عادته حيث صدرها بلفظ يقال أراد الشارح أن يذكر نكتة عدوله فقال: (**وَلَمَّا رَأَى المُصَنِّفُ كَثرَةَ استِعمَالِ كُلٍّ مِن هَذِهِ الكَلِمَاتِ الثَّلاثِ**) أي: ولما تتبع المصنف موارد الاستعمال وعلم أن كل واحد من ذا والأخوين يستعمل استعمالاً كثيرًا (**مُقَامَ الأُخرَيَينَ مِنهَا**) بأن يستعمل ذا للبعيد والمتوسط وذلك أيضاً للقريب والمتوسط وذاك للقريب والبعيد (**لَم يَتَّخِذ**) أي: ولهذا لم يتخذ المصنف (**هَذَا الفَرَقَ**) أي: فرق ذا من أخويه مثلاً باستعماله في القريب (**مَذهَبًا**) أي: مذهبًا خاصاً يستند إلى النحاة ويتبع لهم المصنف (**وَأَحَالَهُ إِلَى غَيرِهِ**) أي: نقل هذا

فقال: يقال: (وَ«تِلْكَ» وَ«تَانِّكَ» وَ«ذَانِّكَ») حال كون هاتين الأخريين (مُشَدَّدَتَيْنِ. وَ«أُولَالِكَ») باللام، أي: هذه الكلمات الأربع (مِثْلُ) كلمة («ذَلِكَ») في إفادة البعد، ولا يبعد ....

الفرق عن غيره (فَقَالَ) في صدره (يُقَالُ) أي: لفظ يقال ولم يقل: وهي ذا للقريب ونحوه من العبارات كما هي عادته في غير هذا المقام.

ثم شرع في بيان أحوال الكلمات التي تستعمل في البعيد أيضاً فقال: «وتلك» أي: الموضوعة للمفرد المؤنث مقارنة باللام والكاف «وتانك» أي: الموضوعة لتثنية المؤنث مقارنة بالكاف «وذانك» أي: الموضوعة لتثنية المذكر مقارنة بالكاف وقوله: (حَالَ كَونِ هَاتَينِ الأُخرَيَينِ) تفسير لقوله: «مشددتين» وبيان على أنه حال من ذانك وتانك، يعني: أنهما تدخلان هذا الحكم إذا كانت نونهما بالتشديد، «وأولالك» أي: الموضوعة لجمع المذكر والمؤنث بالاشتراك (باللَّامِ) أي: إذا استعملت الأخيرة باللام المتوسط بين أولا وبين الكاف وقوله: (أَي: هَذِهِ الكَلِمَاتُ الأَربَعُ) تفسير وبيان في أن قوله: «مثل» (كَلِمَةِ «ذلك») خبر للمبتدأ، وهو كلمة تلك مع ما عطف عليه، وإنما وسط الشارح بين مثل وبين ذلك لفظ: الكلمة، للإشارة إلى أن لفظ ذلك هنا يراد لفظه كما هي الظاهر؛ لأنه إذا أريد معناه كان إشارة إلى كل ما سبق من ذا وأخويه فيكون خلاف الواقع وقوله: (في إِفَادَةِ البُعدِ) تفسير لوجه الشبه بين ذلك وبين ما ذكر، يعني: أن تلك المذكورات مثل كلمة ذلك في أن كل واحد منهما إذا استعمل بتلك الصورة يفيد كون المشار إليه بعيدًا، ولما كان في قوله مثل ذلك احتمالات ثلاثة أحدها ظاهر وثانيها غير جائز وثالثها بعيد أما الظاهر فهو كون المراد منه لفظه كما فسره به وأما الغير الجائز فهو أن يكون المراد به معناه ويشار به إلى المجموع، وأما البعيد فهو أن يكون المراد به معناه، ويشار به إلى ذلك المذكور كما قلنا كلمة ذلك أراد الشارح أن يشير إليه أي: إلى هذا الاحتمال الثالث فقال: (وَلَا يَبعُدُ) أي: لا يبعد كل البعد بحيث يصير إلى حد الامتناع وان كان احتمالاً بعيدًا في نفسه، فلا يرد بهذا ما يقال بأن هذا الاحتمال بعيد؛ فلا وجه

أن يجعل ذلك إشارة إلى كلمة «ذلك» المذكورة سابقًا. وأما «تاك» و«تانك» و«ذانك» مخففتين، و«أولاك» بغير اللام فللمتوسط، وما هو للمتوسط بعد حذف حرف الخطاب منه للقريب. (وَأَمَّا «ثَـمَّة» وَ«هُنَا») بضم الهاء وتخفيف النون (وَ«هَنَّا») بفتح الهاء وتشديد النون وهو الأكثر، ....

في تصديره بقوله: ولا يبعد، (أَن يَجعَلَ ذَلِكَ) أي: أن يراد بلفظ ذلك معناه بأن يجعل (إِشَارَةً إِلَى كَلِمَةِ ذَلِكَ المَذكُورِة سَابِقًا) وهي ما ذكره بقوله: وذلك للبعيد فيكون المعنى: أن تلك الكلمات مثل المشار إليه الذي هو كلمة ذلك المذكور، والأولى أن يقول: إلى لفظ ذلك؛ لأنه إذا أشير إلى الكلمة يكون المناسب أن يقول: تلك، وأما وجه البعيد فما أفاده العصام من أنه لو كان المراد ذلك، لكن على المصنف أن يقول: هذاك بدون اللام، يعني: بما استعملا في المتوسط؛ لأن لفظ ذلك مذكور فيما سبق في الوسط.

ولما حصر المصنف الحكم المذكور في لفظ تلك وتانك وذلك المشددتين وأولالك حال كونها مقرونة باللام، وكان حكم ما عداها مجملاً أراد الشارح بيان أحكام تاك وتانك وذانك المخففتين وأولاك الغير المقرونة باللام فقال: (وَأَمَّا تَاكَ) أي: حال كونها بغير اللام (وَتَانِكَ وَذَانِكَ) حال كونهما (مُخَفَّفَتَينِ، وَأُولَاكَ بِغَيرِ اللَّامِ) وقوله: (فَلِلمُتَوَسِّطِ) خبر المبتدأ أي: الكلمات المذكورة مستعملات للمتوسط، وهذا من الشارح لبيان ما هو المفهوم من قول المصنف، لكن لما كان المفهوم ههنا محتملاً للاستعمال في القريب والمتوسط احتاج إلى التعيين.

ثم شرع في بيان قاعدة فقال: (وَمَا هُوَ لِلمُتَوَسِّطِ) أي: الألفاظ التي تعيين استعمالها للمتوسط بأن تكون مقارنة بالكاف دون اللام (بَعدَ حَذفِ حَرفِ الخِطَابِ مِنهُ) يكون (لِلقَرِيبِ) نحو ذاك إذا حذفت الكاف منه يكون ذا فيكون للقريب وكذلك ذانك وتانك بعد حذف الكاف ذان وتان فيكونان للقريب «وأما ثمة وهنا» حال كون هنا (بِضَمِّ الهَاءِ وتَخفِيفِ النُّونِ) «وهنا» حال كونه (بِفَتحِ الهَاءِ وَتَشدِيدِ النُّونِ) وقوله: (وَهُوَ الأَكثَرُ) ناظر إلى فتحة الهاء يعني: إذا شدد

وجاء كسر الهاء أيضًا (فَلِلْمَكَانِ) الحقيقي الحسي (خَاصَّةً) لا يستعمل في غيره إلا مجازًا على سبيل التشبيه. وأما ما عداها من أسماء الإشارة فقد يستعمل في المكان وغيره.

النون كان فتح الهاء أكثر استعمالاً من كسرها (وَجَاءَ) في بعض اللغة (كَسرُ الهَاءِ) إذا شدد نونه (أَيضًا) أي: كما جاء بفتح الهاء «فللمكان» أي: ثمة وهنا بلفظية فموضوع للإشارة إلى المكان وفسره الشارح بقوله: (الحَقِيقِي) للاحتراز عن المكان الشبهي المجازي، وبقوله: (الحِسِّي) للاحتراز عن المكان الذهني وقوله: «خاصةً» أي حال كون الموضوع للمكان مخصوصاً أي: بملاحظة الاختصاص وهذا احتراز عن سائر أسماء الإشارة؛ لأنها أيضاً للإشارة إلى المكان كما يقال: هذا المسجد وذلك البيت ونحوه لكنها ليست بموضوعة بصفة الاختصاص، بل هي عامة للمكان وغيره كما أشار إلى فائدة القيود بقوله: (لا يُستَعمَلُ) أي: لا يستعمل ثمة وأخواته (في غَيرِهِ) أي: في غير المكان المذكور هذا ناظر إلى فائدة توصيف الشارح للمكان بالحقيقي والحسي، أي: لا يستعمل في غير المكان الحقيقي الحسي سواء كان مستعملاً في غير المكان أو في المكان الغير الحسي (إِلَّا مَجَازًا) وقوله: (عَلَى سَبِيلِ التَّشبِيهِ) بيان لعلاقة المجاز، يعني: إنما تستعمل هذه الألفاظ في غير المكان مجازًا على سبيل الاستعارة المصرحة التبعية بأن يشبه الزمان كما في قوله تعالى: ﴿هُنَالِكَ ٱلْوَلَٰيَةُ﴾ [الكهف: 44] أو غيره، كما يشار بها إلى القواعد والمباحث على طريق تشبيهها بالمكان في القوة والتمكن؛ فاستعمل فيه ما وضع للإشارة إلى الأماكن، وقرينته ما ذكر بعدها من الأوصاف وقوله: (وَأَمَّا مَا عَدَاها) إشارة إلى فائدة تقييده بقوله: خاصة؛ بأنه للاحتراز عن سائر أسماء الإشارة، يعني: أن المذكورات من أسماء الإشارة موضوعة بالحقيقة للإشارة إلى المكان خاصة، وأما ما عداها أي: ما عدا المذكورات (مِن أَسمَاءِ الإِشَارَةِ) مثل: هذا وغيره (فَقَد يُستَعمَلُ في المَكَانِ) كالمذكورات ههنا في نحو: هذا المسجد (وَغَيرِهِ) أي: ويستعمل أيضاً في غير المكان في نحو: هذا الرجل، وهذا محل الفرق

....

بينهما ، والحاصل : أن الفرق بينهما وبين سائر أسماء الإشارة أن هذه المذكورات تستعمل في المكان حقيقة في غيره مجازًا بخلاف البواقي ، فإنها مستعملة في المكان وغيره حقيقة ، وله فرق آخر ذكره العصام وهو : أن هذه الألفاظ مستلزمة للظرفية ، فلا تكون مبتدأ أو غيره ، وأما البواقي فلا يلزم ظرفيتها فتكون ظرفًا أو غيره.

* * *

[اسم الموصول]

(الْمَوْصُولُ) أي: الموصولات المعدودة من المبنيات في اصطلاح النحاة: (مَا لَا يَتِمُّ جُزْءًا) أي: اسم لا يتم من حيث جزئيته يعني: لا يكون جزءًا تامًّا إن كان جزءًا تمييزًا، أو لا يصير ....

[اسم الموصول]

ثم شرع في مسائل الموصولات من المبني فقال: «الموصول» وقوله: (أي: **المَوصُولاتُ المَعدُودةُ مِن المَبنِيَّاتِ**) إشارة إلى أن الألف واللام في قوله: الموصول للعهد الخارجي، وقوله: (**في اصطِلاحِ النُّحَاةِ**) إشارة إلى أن ما ذكر بعده من التعريف تعريف اصطلاحي لا لغوي وإلى أن المراد به اصطلاح النحويين لا اصطلاح غيرهم من الأقوام، «ما لا يتم جزءاً» وقول الشارح: (**أي: اسمٌ**) تفسير لما أشار إلى أنه موصوف نكرة لا موصول معرفة حيث لم يفسر بالمعرفة؛ لأن المقام مقام التعريف، والفائدة من التعريف هو الإعلام للجاهل لا للعالم، ولو كان معرفة لزم معلوميته، وقوله: (**لا يَتِمُّ**) يتعلق به قوله: (**مِن حَيثُ جُزئِيَّتُهُ**) وفى هذا التعبير إشارة إلى أن قوله: جزءاً، تمييز من الذات المقدرة في نسبة: لا يتم، إلى فاعله يعني: لا يتم جزئيته، وقوله: (**يَعنِي: لا يَكُونُ جُزءاً تامًّا**) تفسير على طريق يوضح أن التمامية صفة للجزء؛ لأن التمييز ههنا بمعنى الفاعل وأفاد أيضاً أن النفي راجع إلى القيد، أعني: نفي التمامية لا الجزئية، وقوله: (**إِن كَانَ جُزءاً**) أي: تفسير التركيب بهذا إن كان لفظ جزءٍ (**تَمييزًا**) أي: إن كان نصبه على التمييز، وهذا التفسير موافق لما عليه الجمهور من أن: لا يتم، ليس من الأفعال الناقصة؛ لأن الأفعال عندهم منحصرة في المعدودات منها، ولفظ: لا يتم خارج عنها، وأما عند من قال بعدم الانحصار فيجوز كونه من الأفعال الناقصة على أن يكون بمعنى صار في نحو قولهم: ثم التسعة بهذا عشرة، وإليه أشار الشارح بقوله: (**أَو لا يَصِيرُ**) عطف على قوله: لا

جزءًا تامًّا إن كان يتم من الأفعال الناقصة، والمراد بالجزء التام ما لا يحتاج في كونه جزءًا أوليًا ينحل إليه المركب أوّلًا إلى انضمام أمر آخر معه كـ«المبتدأ والخبر والفاعل والمفعول» وغيرها، وإنما نفى كونه جزءًا تامًّا لا جزءًا مطلقًا؛ لأنه

يكون، يعني: إما أن يفسر بما سبق أو يفسر بأن معناه لا يصير (**جُزءاً تَامًّا إن كَانَ يَتِمُّ**) أي: لفظه (**مِن الأَفعَالِ النَّاقِصَةِ**) وقال العصام: وبعد جعله فعلاً ناقصاً جعله بمعنى: صار ظاهر؛ الظاهر أنه بمعنى كان انتهى، اللهم إلا أن يقال: لما كان في التمامية بعد النقصان تحول وانتقال فسره به لتلك الإشارة، أو لأنه لما فسره على التقدير الأول بلا يكون فسره في الثاني بلا يصير للتفنن والله أعلم.

ثم قال: (**وَالمُرَادُ بالجُزءِ التَّامِّ**) أي: الذي اعتبر عدمه في الموصول (**مَا لا يَحتَاجُ**) أي: جزء الجملة الذي لا يحتاج (**في كَونِهِ جُزءاً أَوَّلِيًّا يَنحَلُّ إِلَيهِ**) بحيث ينحل إليه (**المُرَكَّبُ أَوَّلاً**) إلا انحلالاً أوليا؛ لأنه إذا انحل إليه انحلالاً ثانويًا يكون ذلك الجزء جزءاً ناقصًا لكونه جزء الجزء، يعني: أن الجزء التام هو الجزء الذي لا يحتاج في كونه جزءاً أوليا، وإن كان غير محتاج بعد انضمام شيء إليه لكنه لا يحتاج قبل الانضمام (**إِلَى انضِمَامِ أَمرٍ آخَرَ مَعَهُ**) مثال الأولى (**كالمُبتَدَأ وَالخَبَرِ وَالفَاعِلِ وَالمَفعُولِ وَغَيرِها**) من أجزاء الجملة سواء توقفت الجملة عليه من حيث الإسناد كما في المبتدأ والخبر والفاعل أو من حيث التعلق كالمفعول، فهذا المبتدأ مثلاً جزء أولي للجملة، وتنحل الجملة إليه انحلالاً أوليا؛ فإن لم يحتج إلى انضمام أمرٍ آخر نحو: زيد في قائم فهو جزء تام، وإن احتاج إلى انضمام أمر آخر في كونه جزءاً أوليا فهو جزء ناقص نحو: الذي فإنه إذا كان مبتدأ يحتاج في كونه مبتدأ إلى انضمام الصلة.

ثم لما كان الظاهر للمعرف أن يقول في التعريف: ما لا يكون جزءاً؛ لأن المبتدأ إذا احتاج إلى انضمام أمر في كونه مبتدأ لا يكون مبتدأ فلا يكون جزءاً أصلاً فعدل المصنف عن هذه العبارة الظاهرة أراد الشارح أن يبين وجه العدول فقال: (**وَإِنَّمَا نَفَى**) في التعريف (**كَونَهُ جُزءاً تَامًّا**) بناء على أن النفي يرجع إلى القيد (**لا جُزءاً مُطلقًا**) يعني: سواء كان تاما أولًا (**لأَنَّهُ**) أي: عدم نفي الجزئية

إذا كان مجموع الموصول والصلة جزءًا من المركب يكون الموصول وحده أيضًا جزءًا لكن لا جزءًا تامًا أوليًا (إِلَّا بِصِلَةٍ وَعَائِدٍ) والمراد بالصلة معناها اللغوي لا الاصطلاحي، فإن الاصطلاحي عبارة عن جملة مذكورة بعد الموصول مشتملة على ضمير عائد إليه، فمعرفتها موقوفة على معرفة الموصول، فلو عرف الموصول بها لزم الدور، ....

ثابت؛ لأنه (إِذَا كَانَ مَجمُوعُ المَوصُولِ وَالصِّلَةِ جُزءاً مِن المُرَكَّبِ) بعد كونه جزءاً تاما بانضمام الصلة إليه (يَكُونُ المَوصُولُ وَحدَهُ) أي: من غير ملاحظة الصلة (أَيضًا) أي: كما كان المجموع (جُزءاً) أي: من المركب فلما كان الموصول قبل انضمام الصلة إليه غير خارج عن الجزئية كان نفي الجزئية عنه نفيا للجزئية عما تحققت جزئيته وهو على خلاف الواقع (لَكِن لا جُزءاً تَامًّا) لكونه جزء الجزء (أَوَّلِيًّا) أي: ولا أوليا؛ لأنه إذا انحلت الجملة إليه تنحل أولاً إلى مجموع الموصول والصلة، وثانيًا إلى الموصول وحده، وبهذا ظهر فائدة تقيد الكون والانحلال بقوله: أولًا، قوله: «إلا بصلةٍ» استثناء مفرغ يعني: لا يتم بشيء إلا بصلة «وعائدٍ» ولما يوهم توجه النقض على التعريف بأنه باطل لكونه مستلزمًا للدور حيث ذكر فيه الصلة الموقوفة على الموصول أراد الشارح منعه بتحرير المراد فقال: (وَالمُرَادُ بالصِّلَةِ) أي: المذكورة في التعريف (مَعنَاهَا اللُّغَوي) وهو ما يتصل به (لا الاصطِلاحِي) أي: ليس المراد به الموقوف على معرفة الموصول، وإنما لم يكن المراد به معناها الاصطلاحي (فإِنَّ الاصطِلاحِي عِبَارَةٌ عَن جُملَةٍ مَذكُورَةٍ بَعد المَوصُولِ، مُشتَمِلَةٍ عَلَى ضَميرٍ عَائِدٍ إِلَيهِ) يعني: أن اصطلاحي ليس بعبارة عن مطلق اتصال شيء بآخر، بل هو عبارة عن الاتصال المخصوص وهو اتصال الجملة المشتملة على العائد، وإذا كان الاصطلاحي عبارة عن هذا المعنى (فَمَعرِفَتُهَا) أي: فمعرفة تلك الصلة (مَوقُوفَةٌ عَلَى مَعرِفَةِ المَوصُولِ) لأن قوله: بعد الموصول، مذكور فيه وإذا كانت معرفتها موقوفة على معرفة الموصول (فَلَو عَرَّفَ المَوصُولُ بِهَا) أي: بالصلة (لَزِمَ الدَّورُ) ولما توهم من جانب الناقض أن يقال: لا نسلم أن يكون المراد بالصلة معناها اللغوي أراد

والقرينة على أن المراد بها معناها اللغوي لا الاصطلاحي هي قوله: «وعائد»، فإنه لو أريد بها معناها الاصطلاحي لكان هذا القول مستدركًا؛ لأنه لإخراج مثل: «إِذْ وَحَيْثُ»، وليس لهما صلة اصطلاحية.

والقائل أن يقول: يمكن أن يعرف الصلة بما لا يتوقف معرفته على معرفة الموصول، بأن يقال: الصلة جملة متصلة باسم لا يتم جزء إلا مع هذه الجملة مشتملة على عائد إليه، فعلى هذا يجوز أن يكون المراد بالصلة معناها الاصطلاحي، ولا يلزم الدور، ....

المعرف أن يثبت المقدمة الممنوعة بقوله: (**وَالقَرِينَةُ عَلَى أَنَّ المُرَادَ بِهَا**) أي: بصلة (**مَعنَاهَا اللُّغَوي لا الاصطِلاحِي هِيَ قَولُهُ**) أي: قول المعرف (**وَعَائِدٍ، فإِنَّهُ لَو أُرِيدَ بِهَا**) أي: بالصلة (**مَعنَاهَا الاصطِلاحِي لكَانَ هَذَا القَولُ**) أي: قوله وعائد (**مُستَدرَكًا**) لكنه ليس بمستدرك فلا يكون المراد بها معناها الاصطلاحي، وقوله: (**لأَنَّهُ لإخرَاجِ**) الخ دليل للمقدمة الاستثنائية، يعني: أن قوله: وعائد، ليس بمستدرك؛ لأنه قيد لازم لإخراج (**مِثلِ إذ وحَيثُ**) من تعريف الموصول؛ لأنهما ليسا بموصولين لأنهما وإن وجدت بعدهما جملة (**وَ**) لكن (**لَيسَ لَهُمَا صِلَةٌ اصطِلاحِيَّةٌ**) لعدم العائد فيها، وإذا كان لفظ عائد؛ لأخرج شيء مغاير للمعرف لم يكن مستدركًا، وإذا لم يكن مستدركًا يكون قيد الأزمان وإذا كان القيد لازمًا لم يكن المراد من الصلة معناها الاصطلاحي؛ لأنه لو كان المراد بها الاصطلاحي لم يلزم ذكر العائد لكونه مندرجًا فيه.

ثم شرع احتمال جواب آخر عنه بتغيير التعريف فقال: (**وَالقَائِلُ**) أي: ويجوز لقائل (**أن يَقُولَ**) في الجواب عنه (**يُمكِنُ**) أي: لا يمتنع (**أَن يُعَرِّفَ الصِّلَةِ بِمَا**) أي: بتعريف (**لا يَتَوَقَّفُ مَعرِفَتُهُ**) أي: معرفة التعريف (**عَلَى مَعرِفَةِ المَوصُولِ، بأَن يُقَالَ**) في تعريف (**الصِّلَةُ: جُملَةٌ مُتَّصِلَةٌ باسمٍ لا يَتِمُّ**) أي: ذلك الاسم (**جُزءاً إِلَّا مَعَ هَذِهِ الجُملَةِ**) وقوله: (**مُشتَمِلَةٌ**) صفة بعد صفة للجملة أي: الصلة جملة متصلة مشتملة (**عَلَى عَائِدٍ إِلَيهِ**) أي: إلى ذلك الاسم (**فَعَلَى هَذَا**) أي: بناء على تعريف الصلة بهذا التعريف (**يَجُوزُ أَن يَكُونَ المُرَادُ بالصِّلَةِ**) في تعريف الموصول (**مَعنَاهَا الاصطِلاحِي، وَلَا يَلزَمُ الدُّورُ**) المحذور؛ فإنه لما لم يكن الموصول

وذكر العائد مع أنه مأخوذ في مفهوم الصلة الاصطلاحية تصريح بما علم ضمنًا مبالغة في الاحتراز عن مثل: «إِذْ وحَيْثُ».

مذكورًا في هذا التعريف الذي عرف به الصلة يلزم الدور؛ لأنه لم يتوقف معرفة الصلة على الموصول في التعريف الذي عرفناها به، ولما توجه على هذا التعريف أيضاً أنه وإن اندفع بهذا التعريف لزوم الدور لكنه بقي فيه محذور آخر وكون ذكر العائد مستدركاً فإنه لما اعتبر في الجملة التي أريد اتصالها بالموصول كونها مشتملة على العائد، وكان العائد أيضاً مأخوذًا في تعريف الصلة، وإذا اشتملت الصلة الاصطلاحية على هذا المعنى يكون ذكر العائد بعدها مستدركًا لا محالة؛ لكون هذا التعريف مغنيًا على ذكره أجاب عنه بقوله: (**وَذَكَرَ العَائِدَ مَعَ أَنَّهُ مَأخُوذٌ في مَفهُومِ الصّلَةِ الاصطِلاحِيَّةِ**) على تعريف هذا القائل ليس بمستدرك، وإنما كان مستدركاً إذا لم يحصل منه فائدة أصلاً، وليس كذلك بل في ذكره مكررًا فائدة وهي (**تَصرِيحٌ بِمَا**) أي: بالمعنى الذي (**عُلِمَ ضِمنًا**) أي: في ضمنه لا مصرحًا، وقوله: (**مُبَالَغَةً**) مفعول له للتصريح أي: قد تصريحه بعد ما علم في ضمن التعريف لقصد المبالغة (**في الاحتِرَازِ**) أي: في الذي قد حصل في ذكره ضمنًا (**عَن مِثلِ: إذ وَحَيثُ**) أي: عن الأسماء التي التزم ذكر الجملة بعدها وليست بموصول فإن ذكر العائد في هذه الجملة التي وقعت بعد إذ وحيث ليس بملتزم، وبهذا حصل الفرق بينهما وبين الموصول فخرجت أمثال هذه الأسماء التي يلزمها الجملة بذكر العائد، ولكن لما كان ذكره في التعريف على طريق الفضلة أعني: بقوله مشتملة على عائد، ذكره ثانيًا للاهتمام بشأنه، ومن البين أنه لا يلزم من ذكر الشيء مرتين بل مرات إذا كان للاهتمام استدراك منكر، وقال العصام: ولا يخفى ما في كلام هذا القائل الذي غير التعريف من التكلف ومع ذلك يلزم عليه أن يكون أن ذكر ما لا يتم جزءاً في تعريف الموصول لغوًا؛ لدخوله في مفهوم الصلة، يعني: مفهوم الصلة التي عرفت بهذا التعريف فهرب هذا القائل من محذور ووقع في محذور آخر، وهو اشتمال تعريف المصنف للموصول على اللغو، وهو ذكر ما لا يتم جزءاً؛ إذ اللازم عليه أن يكتفي بقوله: ما لا يكون إلا بصلة، أو أن يقول: ما لا يذكر إلا بصلة.

ولما كانت الصلة بمعنيَيْها أعم بحسب المفهوم من أن تكون خبرية أو غير خبرية، ولا تكون بحسب الواقع إلا خبرية، والعائد أعم من أن يكون ضميرًا أو غيره، وإذا كان ضميرًا أعم من أن يكون ....

ثم إن قوله: وذكر العائد من مقول هذا القائل والظاهر أن هذا منع للزوم الدور الاستدراك على تقدير إرادة المعنى الاصطلاحي من الصلة، يعني: أنا لا نسلم لزوم الدور إذا أريد بالصلة معناها الاصطلاحي، وإنما يلزم إذا عرفت بالتعريف السابق، وأما إذا عرفناها بهذا التعريف فلا دور، ولا نسلم أيضاً لزوم الاستدراك بذكر العائد إنما يلزم لو كان ذكره من غير فائدة وليس كذلك، وقوله: (**وَلَمَّا كَانَت الصلة**) الخ توطئة لقول المصنف: وصلته، وإنما احتاج إلى هذه التوطئة لدفع إيهام كون المقصود من قوله: وصلته، تعريفًا للصلة؛ لكونه في صدد التعريف حيث عرف أولًا الموصول فيوهم كونه في صدد التعريف أن قوله: وصلته شروع في تعريف الصلة لوجود التضايف بينهما فأراد الشارح أن يدفع هذا الإيهام بهذه التوطئة بأن مقصود المصنف بقوله: وصلته، ليس تعريف الصلة كما توهم؛ لأنه لو كان كذلك لزم بطلان التعريف بكونه غير مانع لكونه تعريفًا بالأعم، بل المقصود من ذكره أنه لما كانت الصلة أي: المذكورة في تعريف الموصول بقوله: إلا بصلة (**بِمَعنَيَيهِا**) أي: بالمعنيين اللذين يجوز إرادة أحدهما ههنا وهما معناها اللغوي ومعناها الاصطلاحي، الذي عرف به القائل (**أَعَمَّ بِحَسَبِ المَفهُومِ**) وإن كانت مساوية بحسب التحقق؛ لأن الصلة لم يتحقق في الواقع إلا بالوصف المقصود، وإما بحسب المفهوم فهي أعم (**مِن أَن تَكُونَ**) جملة (**خَبرِيَّةً أَو غَيرَ خَبَرِيَّةٍ**) بأن تكون إنشائية طلبية أو غير طلبية لذكر الجملة في التعريف مطلقة (**وَلَا تَكُونَ بِحَسَبِ الوَاقِعِ**) أي: ولا يجوز أن تكون الصلة في الواقع (**إِلَّا**) جملة (**خَبَرِيَّةً**) فإن هذا التخصيص لا يفهم من التعريف، قوله: (**وَالعَائِدُ**) عطف على والصلة أي: ولما كان العائد المذكور في التعريف (**أَعَمَّ**) أيضاً بحسب الفهم (**مِن أَن يَكُونَ ضَمِيرًا أَو غَيرَهُ**) بأن يكون الألف واللام أو غيره من العائدات (**وَإِذَا كَانَ ضَمِيرًا**) أي: وأيضًا إذا كان العائد ضميرًا (**أَعَمَّ مِن أَن يَكُونَ**) ذلك الضمير

للموصول أو لغيره، والواجب أن يكون ضميرًا للموصول، عيّنهما بقوله: (وَصِلَتُهُ) أي: صلة ما لا يتم جزءاً إلا بصلة وعائد (جُمْلَةٌ خَبَرِيَّةٌ) أو في معناها كاسمي الفاعل والمفعول ....

(للمَوصُولِ) بأن يكون راجعًا إليه (أَو لِغَيرِهِ، وَالوَاجِبُ) أي: والحال أن الذي وجب في الضمير الذي اشترط في الصلة (أَن يَكُونَ ضَميراً للمَوصُولِ) وإنما ذكر الشارح والواجب اهتمامًا بشأن كون الضمير ضمير للموصول؛ لأنه متفق عليه بخلاف وجوب كون العائد ضميرًا؛ لأنه مختلف فيه، حيث ذهب المالكي إلى جواز كونه أعم من الضمير لما ذكره في «التسهيل» بعدم الفرق من أن العائد إلى المبتدأ أعم اتفاقًا من أن يكون ضميرًا أو غيره، وإذا قيس عليه عائد الموصول بقي على عمومه، ورجح العصام كونه عاما ههنا أيضاً وتبعه صاحب «الامتحان»، وقوله: (عَيَّنَهُمَا) جواب: لما، يعني: ولوجوب التخصيصات الغير مفهومة من التعريف عين المصنف الصلة (بِقَولِهِ) «وصلته» (أي: صِلَةُ مَا لا يَتِمُّ جُزءاً إِلَّا بِصِلَةٍ وَعَائِدٍ) تفسير لمرجع ضمير: وصلته، وإنما فسر الضمير بها أو لم يجعله راجعًا إلى الموصول كما هو الظاهر؛ لأنه قريب بالنسبة إلى الموصول، ولأن السبب لتعيين الصلة إنما هي الصلة التي ذكرت في تعريف الموصول والتصريح بها في المرجع إنما يحصل بذكره مفصلاً بذكره مجملاً، ولا يحصل الذكر التفصيلي إلا بالإرجاع إلى المذكر في التعريف، وقوله: «جملةٌ خبريةٌ» خبر للمبتدأ وهو صلته، وقوله: (أَو مَا في مَعنَاهَا كاسمَي الفَاعِلِ وَالمَفعُولِ) كعطف التلقين الذي هو عطف قول القائل على قول القائل الآخر، نحو قوله تعالى: ﴿وَمِن ذُرِّيَّتِي﴾ [البقرة: 124] يعني: أن الصلة ليست بمنحصرة بالجملة الخبرية التي هي المركبة بالتركيب الإسنادي الخبري، بل مراد المصنف بها أنها أعم من أن تكون مركبة بالتركيب الإسنادي الخبري، أو بالتركيب الغير الإسنادي بقرينة قوله بعده: وصلته الألف واللام اسم الفاعل، واقتصار المصنف على الجملة الخبرية؛ لكونها أصلًا في الصلة؛ لأن الذي والتي وغيرهما من الموصولات وضعت لجعلها صفة للمعرفة بواسطتها؛ لأن الجملة نكرة لا تكون صفة

(وَالْعَائِدُ ضَمِيرٌ) لا غير ضمير(لَهُ) أي: للموصول لا لغيره.

(وَصِلَةُ الْأَلِفِ وَاللَّام اِسْمُ فَاعِلٍ أَوْ مَفْعُولٍ) لأن اللام الموصولة تشبه اللام الحرفية، فجعلت لذلك صلتها ما كانت جملة معنى مفردة صورة؛ ....

للمعرفة، فحمل أخوات باب الذي عليها، وإنما وجب أن تكون خبرية؛ لأن الإنشائية كالأمر والنهي غير موضحة للموصولات، والصلة يجب أن تكون موضحة لها.

قوله: «والعائد» مبتدأ، قوله: «ضميرٌ» خبره، أي: العائد الذي ذكر في ضمن تعريف الموصول هو ضمير فقط، وقوله: (لا غَيرُ ضَمِيرٍ) تأكيد للقصر المستفاد من سوق الكلام أي: المراد بالعائد هو الضمير لا غيره من العائدات، وقوله: «له» ظرف مستقر صفة للضمير أي: ضمير كائن له، وقوله: (أي: لِلمَوصُولِ) تفسير لمرجع الضمير المجرور، وقوله: (لا لِغَيرِهِ) تفسير للتخصيص المستفاد من سوق الكلام؛ لأجل التعيينات الثلاثة، أحدهما: تعيين الصلة للجملة الخبرية فأفاده بقوله: وصلته، وثانيها: تعيين العائد للضمير فأفاده بقوله: والعائد ضمير، وثالثها: تعيين الضمير؛ لكونه للموصول فأفاده بقوله ههنا: له.

ولما كانت الألف واللام الداخلتان على اسم الفاعل والمفعول معدودتين من الموصولات؛ لكونهما اسمين ولم تكن صلتهما جملتين في الحقيقة، بل في معنى الجملة أراد أن يبين صلتهما فقال: «وصلة الألف واللام اسم فاعلٍ أو مفعولٍ» وإنما لم تكن صلتهما جملة مع أنها هي الأصل فيها (لأَنَّ اللّامَ المَوصُولَةَ تُشبِهُ اللّامَ الحَرفِيَّةَ) أي: في الصورة فتكون اسمًا في الحقيقة وحرفًا في الصورة (فَجُعِلَت لِذَلِكَ صِلَتُهَا) أي: صلة اللام (مَا) أي: لفظاً (كَانَت جُملَةً مَعنىً) لكونها مشتملة على المسند والمسند إليه والإسناد التام؛ لأن اسم الفاعل مشتمل على الفاعل الراجع إلى اللام وعلى الحدث المسند به، وكذلك اسم المفعول مشتمل على نائب الفاعل المرفوع وعلى الحدث، وكان أصل صورتهما جملة فعلية لكن جعلت (مُفرَدَةً صُورَةً) أي: من حيث الصورة أو في

عملًا بالحقيقة والشبه جميعًا. (وَهِيَ) أي: الموصولات (الَّذِي) للمفرد المذكر (وَالَّتِي) للمفرد المؤنث (وَاللَّذَانِ) لمثنى المذكر (وَاللَّتَانِ) لمثنى المؤنث، ويكونان ....

الصورة (**عَملاً بالحَقِيقَةِ وَالشَّبَهِ جَمِيعًا**) أي: ليحصل العمل بالحقيقة وبالشبه، بأن اعتبرت حقيقتها حتى جعلت صلة؛ لأن الصلة من أفراد الجملة واعتبر أفرادها في الصورة؛ لكون الموصول الداخل عليها في صورة الحرف، وقال العصام: ليس تعرض المصنف لصلة الألف واللام لعدم دخولها في تعريف الصلة؛ فإنها داخلة في تعريف الصلة؛ لأن هذا الاسم الذي هو في صورة اسم الفاعل أو المفعول جملة سبكت وصيغة على تلك الصورة، بل تعرض لها لبيان أن صلة للام الموصول هذه الجملة من بين الجمل، والأولى للمصنف أن يقيد بقوله: فقط؛ ليوجد الاحتراز عن اسم التفضيل والصفة المشبهة من بين الصفات؛ لأنهما لبعدهما عن الفعل لا يكونان صلة، انتهى، وحاصل مراده: أن فائدة الخبر في قوله: وصلة الألف واللام أمران، أحدهما: تعيين صلته من بين الجمل، وثانيهما: تخصيصه باسم الفاعل والمفعول فيستفاد الأول من كلام المصنف على ما قرره، والثاني من إشارة الكلام بمعونة القاعدة المقررة بأن السكوت في محل البيان يفيد الحصر، ولما سكت عن نحو قوله: مثل اسم الفاعل، وعن قوله: أو نحوهما، أو وأمثالهما، فهم منه الحصر؛ ولذا قال المحشي: والأولى.

ثم شرع المصنف في تعداد الموصولات فقال: «وهي» وفسره الشارح بقوله: (**أي: المَوصُولاتُ**) لئلا يتوهم إرجاعه إلى الصلة في أول الوهلة، وإن لم يصح رجوعه إليها بعد إيراد الخبر «الذي» أي: لفظ الذي حال كونه موضوعًا (**للمُفرَدِ المُذَكَّرِ**) «والتي» حال كونه موضوعًا (**للمُفرَدِ المُؤَنَّثِ**) «واللذان» حال كونه موضوعًا (**لمُثَنَّى المُذَكَّرِ**) «واللتان» حال كونه موضوعًا (**لِمُثَنَّى المُؤَنَّثِ**) ولما توهم أن اللذان واللتان مبنيان على الألف في كل الأحوال كما هو مقتضى كونهما من المبنيات أراد بيان حالهما فقال: (**وَيَكُونَانِ**) أي: ويكون لفظ اللذان

(بِالْأَلِفِ) في حالة الرفع (وَالْيَاءِ) في حالة النصب والجر. (وَالْأُولَى) على وزن «العُلَى» لجمع المذكر والمؤنث، إلا أنه في جمع المذكر أشهر (وَالَّذِينَ) كـ«اللَّائِينَ» لجمع المذكر (وَاللَّائِي) بالهمزة والياء (وَاللَّاءِ) بالهمزة المكسورة فقط

واللتان مقارنين «بالألف» وقوله: (في حَالَةِ الرَّفعِ) تعيين لكنهما بالألف، يعني: لا مطلقًا بل إذا استعملا في مقام الرفع «والياء» أن يكونان بالياء (في حَالَةِ النَّصبِ وَالجَرِّ).

«والأولى» ولما كان هذا اللفظ مرسومًا بالواو بعد الألف والتبس بأنه هل يقرأ الواو حتى يقرأ على وزن طوبى، كما كانت عليه مؤنث الأول أو لا يقرأ الواو فيكون ارتسامه به لبيان ضمة الهمزة، كما في أولئك أراد الشارح دفع هذا الالتباس فقال: (عَلَى وَزنِ العُلَى) يعني: أنه بضم الهمزة من غير وصل حال كونه موضوعًا بالاشتراك (لِجَمعِ المُذَكَّرِ وَالمُؤَنَّثِ) يقال: الذي اللذان الأولى والتي اللتان الأولى، (إِلَّا أَنَّهُ) أي: لا فرق بين الوضعين إلا فرقًا وهو أن لفظ الأولى (في جَمعِ المُذَكَّرِ) أي: استعماله فيه (أَشهَرُ) من استعماله في جمع المؤنث «والذين» بالياء الساكنة المكسور ما قبلها والنون المفتوحة وجاء الذون بالواو الساكنة المضموم ما قبلها وجاء الذين وكذا اللذان واللتان بحذف النونات، إذا طالت صلتها كذا في «الامتحان»، ولما التبس لفظ الذين بلفظ اللذين في التثنية أراد دفعه بقيد قوله: (كَاللَّائِينَ) وقوله: (لِجَمعِ المُذَكَّرِ) يعني: الذين واللائين كلاهما لجمع المذكر، لكن الأول جمع من لفظه والثاني جمع من غير لفظه كما قيل في الحاشية: إن اللائين رفعًا ونصبًا وجرا جمع الذي من غير لفظه، ويحذف نونه فيقال: اللائي بهمزة بعدها ياء ساكنة كالقاضي وهو قليل، وقد جاء اللاؤون رفعًا ونصبًا وجرا انتهى، وقد أهمل الشارح ذكر هذا النقل وأهمل أيضاً ما ذكره في «الامتحان» من أن الأولى والذين مختصان بأولي العلم فلا يقالان في غيرهم، ولا يخفى أن الشارح العلامة معذور في هذا الإهمال؛ لإهمال المصنف فيه «واللائي» (بالهَمزَةِ وَاليَاءِ) أي: حال كونه بالهمزة المكسورة وبالياء الممدودة بعدها «واللاء» حال كونها (بالهَمزَةِ المَكسُورَةِ فَقَط) أي: من غير ياء بعدها

(وَاللَّاي) بالياء فقط مكسورة أو ساكنة إجراءً للوصل مجرى الوقف لجمع المذكر والمؤنث، إلا أنها في جمع المؤنث أشهر (وَاللَّاتِي وَاللَّوَاتِي) لجمع المؤنث. وجاء في اللاتي «اللَّاتِ» بحذف الياء وإبقاء الكسرة على التاء، وفي اللواتي «واللوا» بحذف التاء والياء معًا.

(وَمَا) بمعنى: الذي فيما لا يعقل غالبًا ....

«واللاي» (**باليَاءِ فَقَط**) أي: من غير همزة، وقوله: (**مَكسُورَةً**) يعني: حال كون تلك الياء مكسورة (**أَو سَاكِنَةً**) أي: وهما لغتان فيها لكن اللغة الثانية فرع للأولى؛ ولذا قال: (**إِجرَاءً لِلوَصلِ**) أي: وصل كلمة اللاي (**مَجرَى الوَقفِ**) وهذا الإجراء جائز وواقع، كما قرئ متواترًا قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكَنِهِمْ﴾ [سبأ: 15] بسكون الهمزة في: لسبأ، (**لِجَمعِ المُذَكَّرِ وَالمُؤَنَّثِ**) يعني: حال كون كل من الكلمات الثلاث موضوعة لجمع المذكر والمؤنث (**إِلَّا أَنَّهَا**) أي: لكن استعمال تلك الثلاث (**فِي جَمعِ المُؤَنَّثِ أَشهَرُ**) من استعمالها في جمع المذكر على عكس لفظ الأولى «واللاتي واللواتي» (**لِجَمعِ المُؤَنَّثِ**) يعني: حال كونها موضوعتين لجمع المؤنث ومختصتين به (**وَجَاءَ فِي اللَّاتِي اللَّاتِ بِحَذفِ اليَاءِ وَإِبقَاءِ الكَسرَةِ عَلَى التَّاءِ**) وهذا فرع اللغة الأولى، وقوله: (**وَفِي اللَّوَاتِي**) الخ فرع للثانية يعني: وجاء في اللواتي (**واللَّوَا بِحَذفِ التَّاءِ وَاليَاءِ مَعًا**) وحاصل ما ذكره الشارح: أن المصنف قد ذكر ههنا سبع لغات وهي: الأولى واللذين واللائين واللاء واللاي واللاتي واللواتي، مع فروعات بعضها لفظاً أن منها مختصان في جمع المذكر وهما الذين واللائين ولفظًا أن منها مختصان في جمع المؤنث وهما اللاتي واللواتي، وثلاثة منها مشتركة فيهما لكن يفرق بينهما بزيادة الشهرة وقلتها، فإن الأولى منها أشهر في المذكر واللائي مع فرعيتها أشهر في المؤنث.

«وما» عطف على ما قبله أي: الموصولات ما إذا كان مقارنًا (**بِمَعنَى الَّذِي**) أي: معناه معنى الذي وهذا بيان ما به الاشتراك بين وما بين من، وهو كونهما بمعنى الذي، وقوله: (**فِيمَا لا يَعقِلُ**) لبيان الافتراق بينهما وهو كون ما مستعملا فيما لا يعقل، وقوله: (**غَالِبًا**) لتقييد الاستعمال فيما لا يعقل بابه أكثري لا كلي،

نحو: «عَرَفْتُ ما عَرَفْتَهُ»، وجاء فيما يعقل نحو: ﴿وَٱلسَّمَآءِ وَمَا بَنَىٰهَا ۝٥﴾ (وَمَنْ) أيضًا بمعناه فيمن يعقل، ويستوي فيهما المفرد والمثنى والمجموع، والمذكر والمؤنث (وَأَيٌّ) بمعنى «الذي»، نحو: «اضْرِبْ أَيَّهُمْ فِي الدَّارِ» أي: اضرب الذي في الدار (وَأَيَّةٌ) بمعنى: «التي»، نحو: «اضْرِبْ أَيَّتَهُنَّ فِي الدَّارِ» أي: اضرب التي في الدار (وَ«ذُو» الطَّائِيَّةُ) أي: المنسوبة إلى بني طيّئ لاختصاص مجيئها موصولة بلغتهم بمعنى «الذي ....

وأما استعمال من فيما يعقل فكلي، وقوله: (نَحوُ: عَرَفتُ مَا عَرَفتَهُ) مثال الاستعمال الغالبي فيما لا يعقل؛ لأن معنى ما في عرفته ليس من ذوي العقول، وأما مثال استعماله فيما يعقل فهو ما قال: (وَجَاءَ فِيمَا يَعقِلُ) أي: وقد استعمل لفظ ما بعد كونه بمعنى الذي فيما يعقل (نَحوُ: ﴿وَٱلسَّمَآءِ وَمَا بَنَىٰهَا ۝٥﴾) [الشمس: 5] حيث ورد في هذه الآية وما بينها مستعملاً بما مع أن المقام يقتضي أن يستعمل فيما بمن؛ لأنه عبارة عن الله عز وجل، «ومن» عطف على ما قبله، وقوله: (أَيضًا بِمَعنَاهُ) بيان لما به الاشتراك بينهما، وهو كونهما بمعنى الذي، وقوله: (فِيمَن يَعقِلُ) لبيان ما به الافتراق أيضاً وهو كونه مختصا فيمن يعقل، ثم شرع الشارح في بيان أحكامهما المشتركة بينهما فقال: (وَيَستَوِي فِيهِمَا) أي: في ما ومن (المُفرَدُ وَالمُثَنَّى وَالمَجمُوعُ وَالمُذَكَّرُ وَالمُؤَنَّثُ) أي: يكون كل منهما عبارة عن مفرد نحو: وما آذاك حجر واحد أو حجران أو أحجار، وكذلك يقال: ومن آذاك زيد أو زيدان أو زيدون أو هند أو هندان أو هندات.

«وأي» عطف على ما قبله أيضاً وهو (بِمَعنَى الَّذِي) كما في الأولين (نَحوُ: اِضرِب أَيَّهُم فِي الدَّارِ، أي: اِضرِب الَّذِي في الدَّارِ) وهذا للمذكر «وأية» للمؤنث حيث قال: (بمَعنَى الَّتي نَحوُ: اِضرِب أَيَّتُهُنَّ في الدَّارِ، أي: اِضرِب الَّتِي في الدَّارِ) «وذو الطائية» يعني: لفظ ذو أيضاً من الموصولات، ثم فسر الشارح لفظ الطائية بقوله: (أَي: المَنسُوبَةُ إِلَى بَنِي طَيِّئٍ) وإنما نسبت إليهم (لاختِصَاصِ مَجِيئِهَا) أي: مجيء ذو (مَوصُولَةً) أي: حال كونها موصولة كسائر الموصولات (بِلُغَتِهِم) أي: بلغة بني طيئ وهو أيضاً (بمَعنَى الَّذِي) إذا استعملت

والتي»، قال الشاعر:

... . وَبِـئْـرِي ذُو حَـفَـرْتُ وَذُو طَـوَيْـتُ

أي: التي حفرتها والتي طويتها (وَ«ذَا» بَعْدَ «مَا») الكائنة (لِلاسْتِفْهَامِ) نحو: «مَاذَا صَنَعْتَ؟» أي: ما الذي صنعتَ (وَالْأَلِفُ وَاللَّامُ) أي: مجموعهما ....

صفة للمذكر (وَالَّتِي) أي: بمعنى التي استعملت صفة للمؤنث (قَالَ الشَّاعِرُ:

وَبِئـرِي ذُو حَفَـرتُ وَذُو طَوَيـتُ)

أوله:

فـإن الـمـاء مـاء أبـي وجـدي

وقوله: بئري عطف على قوله: ماء أبي فيكون ذو صفة أو مبتدأ أو خبراً له، وذو في الموضعين اسم موصول بمعنى التي، وحفرت: صفة المتكلم صلته والعائد إلى الموصول محذوف كما فسره بقوله: (أي: الَّتي حَفَرتُهَا) والموصول مع صلته خبر للمبتدأ، وذو طويت عطف على ذو حفرت، كما قال: (وَالَّتِي طَوَيتُهَا) ويقال: طويت البئر إذا بنيتها بالحجارة، ولا يخفى ما في قوله:

فـــإن الـــمـــاء مـــاء أبـــي

وفي قوله:

وبـــئـــري ذو حـــفـــرت

من الحصر الادعائي المستلزم للمدح كما هو الأنسب لمقام الافتخار.

«وذا بعد ما» أي: بعض الموصولات لفظ ذا حال كونه بعدما (الكَائِنَةِ) إشارة إلى أن قوله: «للاستفهام» ظرف مستقر صفة لـ: ما بتقدير المتعلق معرفة مثاله: (نَحوُ: مَاذَا صَنَعتَ، أي: مَا الَّذي صَنَعتَ) وسيجيء إعرابه في مقام التفصيل، «والألف واللام» أي: وبعض الموصولات الألف واللام، وأشار الشارح بتفسيره بقوله: (أي: مَجمُوعُهُمَا) إلى أن المختار في الألف واللام الموصول هو كون مجموعهما اسم موصول، كذا في «شرح المفتاح» للشريف والتفتازاني؛ لأنه اللام وحده على ما هو المختار في حرف التعريف، فعلى هذا فالوجه أن يقول: وال كـ: هل، كذا في «الامتحان»، ثم أشار إلى معانيهما

بمعنى: الذي أو التي، أو المثنى، أو المجموع.

(وَالْعَائِدُ الْمَفْعُولُ) أي: العائد الذي لا يتم الموصول إلا به إذا كان مفعولًا (يَجُوزُ حَذْفُهُ) إذا لم يمنع مانع؛ لأنه فضلة، لا إذا كان فاعلًا؛ ....

بقوله: (بِمَعنَى الَّذِي) أي: إذا دخلا على اسم الفاعل أو المفعول المفردين المذكرين (أَو الَّتِي) أو بمعنى التي إذا دخلا على مؤنثهما المفرد (أَو المُثَنَّى) أي: بمعنى اللذان واللتان إذا دخلا على تثنيتهما مذكرًا أو مؤنثًا (أَو المَجمُوعِ) أي: بمعنى الذين أو اللاتي إذا دخلا على جمعهما مذكرًا أو مؤنثًا أيضاً.

ولما فرغ المصنف من تعداد أسماء الموصول إجمالًا شرع في بيان مسائلها فقال: «والعائد المفعول» (أي: العَائِدُ الَّذِي لا يَتِمُّ المَوصُولُ) جزءاً (إِلَّا بِهِ) وهذا إشارة إلى أن الألف واللام للعهد الخارجي، بأن يكون المراد من العائد ما سبق ذكره صريحًا في تعريف الموصول الذي هو من شروط الموصول جزءاً تاما، وقوله: (إِذَا كَانَ مَفعُولًا) أي: إذا كان العائد مفعولًا للصلة قيد لجواز الحذف، وقوله: والعائد مبتدأ، وجملة «يجوز حذفه» خبره، وقوله: (إِذَا لَم يَمنَع مَانِعٌ) إشارة إلى أن جواز الحذف مقيد بشرط وهو عدم المانع للحذف، والمانع للحذف هو كون العائد ضميرًا منفصلاً واقعًا بعد إلا نحو: الذي ما ضربت إلا إياه، فحينئذٍ لا يجوز حذفه؛ إذ لو حذف لا يعلم أن العائد إلى الموصول، هل هو المنفصل الذي بعد إلا، أو الضمير المتصل قبل إلا فيفوت الغرض الذي لأجله الانفصال، فعدم جواز الحذف ههنا المانع، وكذا عائد الألف واللام؛ فإنه لا يجوز حذفه لمانع وهو خفاء كونهما موصولًا، والضمير أحد دلائل موصوليتهما، ولو حذف الضمير خفي علينا أنهما موصول أو حرف تعريف، كذا في حاشية العصام، ولهذا قيد بقوله: إذ لم يمنع مانع؛ لئلا يرد ذلك، وقوله: (لأَنَّهُ فَضلَةٌ) دليل لاختصاص جوازًا حذف في العائد بالمفعول، يعني: أنه إنما يجوز الحذف في العائد المفعول دون غيره؛ لأن المفعول فضلة فلا يبالي بذكره مع أن الإيجاز مطلوب.

وقوله: (لا إِذَا كَانَ فَاعِلًا) دليل لعدم جواز الحذف في غيره المفعول،

لكونه عمدة، ....

وإشارة إلى أن القصر المستفاد منه قصر إضافي، يعني: بالنسبة إلى الفاعل لا إلى غيره من المرفوعات والمجرورات، وقوله: (لِكَونِهِ عُمدَةً) دليل لعدم جواز الحذف في الفاعل، يعني: أن جواز الحذف مختص بالمفعول دون الفاعل؛ لأن الفاعل لما كان عمدة لم يجز حذفه، والمفعول لما كان فضلة يجوز حذفه، وإنما حمل الشارح العلامة القصر المستفاد من مفهوم كلام المصنف حيث قيد العائد بالمفعول؛ لئلا يرد على القصر لزوم جواز حذف المبتدأ والمجرور؛ لأنه يجوز حذف المرفوع إذا كان مبتدأ بشرط أن لا يكون الخبر جملة نحو: الذي هو زيد يقوم غلامه، ولا ظرفًا نحو: الذي هو في داره، ويجوز حذفه أيضاً إذا كان مبتدأ في صلة أي نحو قوله تعالى: ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ﴾ [مريم: 69] أي: أيهم هو أشد كما سيجيء، وإذا كان مبتدأ وطالت صلته، كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾ [الزخرف: 84] أي: وهو الذي هو في السماء إله، ولما طالت الصلة بالعطف عليه جاز حذفه، وكذا يجوز حذف المجرور بشرط أن ينجر بحرف متعين تطلبه الصلة وتتعدى به، نحو قوله تعالى: ﴿فَٱصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾ [الحجر: 94]، ولا تعين تؤمر في التعدية بالباء طلبه، فكان طلبه قرينة للمحذوف، أي: بما تؤمر به، أو بشرط أن ينجر بإضافة صفة ناصبة له تقديرًا نحو: الذي أنا ضارب زيد فإن أنا مبتدأ، وضارب زيد خبره، والجملة صلة للموصول والعائد إليه محذوف، وهو ضاربه.

اعلم أن تخصيص المصنف جواز الحذف بالمفعول قطعًا، ومنه لما عداه خلاف الواقع، بل اللازم عليه أن يقول: وحذف العائد المفعول كثير، وحذف المبتدأ والمجرور قليل، كما قال البيضاوي في «متن الامتحان» حيث قال: وكثر حذفه مفعولًا، وقل مبتدأ ومجرورًا، وصوبه شارحه البركوي في زيادة لفظ: وكثر، حيث قال في «الامتحان»: وقد أصاب، يعني: المصنف، في زيادة: الـ: كثر؛ إذ لولاها لأوهم اختصاص الجواز، واعتذار الشارح العلامة عن المصنف بحمل القصر على الإضافي، بقوله: إلا إذا كان فاعلاً؛ لئلا يختص

نحو قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ وَيَقْدِرُ لَهُۥٓ﴾ أي: لمن يشاءه.

واعلم أن النحاة وضعوا بابًا يسمونه «باب الإخبار بالذي أو ما يقوم مقامه»، ومقصودهم من وضعه تمرين المتعلّم ....

عدم الجواز بما عدا المفعول حيث خصص عدم الجواز بالفاعل؛ ليدخل حكم المبتدأ والمجرور، والمذكورين في جواز الحذف، ولذا قال العصام: ولا يخفى أن عذر التقييد ضعيف، والأولى أن الحذف فيه أكثر انتهى.

ويمكن أن يعتذر بأن مراد المصنف بالجواز بلا شرط، وهو الجواز المترتب على كونه فضلة، وأما كثرة الوقوع وقلته فشيء آخر، ولا شك أن الجواز فيما عداه مشروط بالشرائط المذكورة، وإن قلت: إن الجواز في العائد المفعول مشروط أيضاً بعدم المانع كما قيده الشارح، قلت: المانع الذي قيد بعدمه ليس بمانع للجواز؛ لأن علة الجواز وهي كونه فضلة باقية، والمانع الذي يكون عدمه شرطًا هو مانع للوقوع، والوقوع أخص من الجواز ولا يلزم أن يكون شرط الأخص شرطًا للأعم، بخلاف الشروط المذكورة للمبتدأ والمجرور؛ لأنها شروط للجواز كما أفصحت به عبارة العصام، حيث قال: وحذف المرفوع إذا كان مبتدأ يجوز بشرط أن لا يكون الخ، ليس جعل بشرط متعلقًا بالجواز، والله أعلم.

ثم قال: (نَحوُ قَولِهِ تَعَالَى: ﴿ٱللَّهُ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ وَيَقْدِرُ لَهُۥٓ﴾ [العنكبوت: 62]، أي: لِمَن يَشَاؤُهُ) يعني: أن المفعول العائد إلى من محذوف في هذه الآية، ثم المصنف لما وسط مسألة الإخبار بالذي بين مقام الإجمال والتفصيل اتباعًا للنحاة أراد الشارح بيان فائدة توسيطهم لها فقال: (وَاعلَم أَنَّ النُّحَاةَ وَضَعُوا بابًا يُسَمُّونَهُ بَابُ الإِخبَارِ بالَّذِي) مع ما يلحق به كالتي (أَو مَا يَقُومُ مَقَامَهُ) أي: وأما يقوم مقام الذي يعني: به الألف واللام (وَمَقصُودُهُم) أي: مقصود النحاة (مِن وَضعِهِ) أي: من وضع هذا الباب (تَمرِينُ المُتَعَلِّمِ) وفي «القاموس»: مرنه تمرينًا فتمرن دربه فتدرب انتهى، والتدرب: التعود أي: ألقاه في المهالك حتى تعود الجرأة كما هو عادة الفرسان في تعليم الفرس، فمعنى

فيما تعلَّمه في هذا الفن من مسائل النحو وتذكيره إياها، فإنهم إذا قالوا لأحد: أخبر عن الاسم الفلاني في الجملة الفلانية بـ«الذي» بعد بيانهم طريقة الإخبار به لا بد له من تذكير كثير من مسائل النحو وتدقيق النظر فيها حتى يعلم أي: ذلك الإخبار في أي اسم يصح وفي أي اسم يمتنع، فأراد المصنف الإشارة إلى هذا الباب، فقال: (وَإِذَا أَخْبَرْتَ) أي: إذا أردت أن تخبر ....

تمرين المتعلم تعوده في الجملة بإلقاء فكره في المسائل العميقة، كما قال: (فِيمَا تَعَلَّمَهُ في هَذَا الفَنِّ مِن مَسَائِلِ النَّحوِ وَتَذكِيرِهِ) أي: لتذكير المتعلم (إِيَّاهَا) أي: تلك المسائل؛ لأنه ميزان يعلم به مراتب المتعلمين في الاستحضار والسرعة في الانتقال، ولأنه لا بد في الإخبار بالذي من تذكير كثير من المسائل مثلاً لا بد من تذكير الحال والتمييز بأنه يجب أن يكونا نكرتين حتى يعلم أنهما لا يخبر عنهما وإن المجرور بحتى وكاف التشبيه لا يقعان مضمرين حتى يعلم أنهما لا يخبر عنهما، وإن ضمير الشأن يجب تقديره لغرض الإبهام قبل التفسير، حتى يعلم أنه لا يخبر عنه وعلى هذا فقس غيره، (فَإِنَّهُم) أي: فإن النحاة (إِذَا قَالُوا لأَحَدٍ) من المتعلمين (أَخبِر عَن الاسمِ الفُلاني في الجُملَةِ الفُلانِيَّةِ بالّذِي بَعدَ بَيَانِهِم) له أنه قبل البيان تعجيز وهو غير جائز (طَرِيقَةَ الإخبَارِ بِهِ) أي: بالذي (لا بُدَّ لَهُ) أي: لذلك المتعلم (مِن تَذكُّرِ كَثيرٍ مِن مَسَائِلِ النَّحوِ) أي: مما يجوز فيه التقديم والتأخير وما لا يجوز، ومما يجوز فيه الإضمار وما لا يجوز كما أشرنا فيما سبق إلى نبذة منها (وَتَدقِيقِ النَّظرِ) أي: لا بد له أيضاً من تدقيق النظر (فِيهَا) أي: في تلك المسائل (حَتَّى يُعلَمَ) بسبب التدقيق (أي: ذَلِكَ الإخبَارُ في أَيِّ اسمٍ) من الأسماء (يَصِحُّ، وَفي أَيِّ اسمٍ) منها (يَمتَنِعُ) كما ستطلع عليهما، وإذا كانَ الأمر كذلك (فَأَرَاد المُصَنِّفُ) لهذا السبب (الإشَارَةَ إِلَى هَذَا البَابِ فَقَالَ:) «وإذا أخبرت» وتفسير الشارح لقوله: أخبرت بقوله: (أَي: إِذَا أَرَدتَ أَن تُخبِرَ) للإشارة إلى أن أخبرت ههنا مجاز مرسل تبعي بذكر المسبب الذي هو أخبرت وإرادة السبب الذي هو إرادة الإخبار، وفائدة المجاز ههنا بيان قوة القصد والإرادة للإخبار بأنه لا يختلف الفعل المراد عنها، وأما القرينة المانعة عن إرادة

عن جزء جملة (بـ«الَّذِي») أي: باستعانة «الذي، أو التي، أو الألف واللام» فإن الباء ليست صلة للإخبار؛ لأن «الذي» مخبر عنها لا مخبر بها (صَدَّرْتَهَا) أي: أوقعت كلمة «الذي» أو ما يقوم مقامها في صدر الجملة الثانية ....

معناه الحقيقي فهو أن أخبرت لما كان بصيغة الماضي أفاد تحقق الإخبار والحال أنه لم يتحقق بعد، بل ستحقق بعد هذا، وقوله: (**عَن جُزءِ جُملَةٍ**) متعلق بـ: تخبر وتفسير للمخبر عنه بأنه يكون جزء جملة كالمبتدأ والمفعول، «بالذي» وتفسير الشارح بقوله: (**أي: باستِعَانَةِ الَّذِي أَو الَّتِي أَو الأَلِفِ وَاللَّامِ**) للإشارة إلى أن الباء في بالذي للاستعانة كالباء في كتبت بالقلم من قبيل الاستعانة على الفعل بآلته، وأيضًا فيه إشارة إلى أن المراد بالذي أعم من التي وغيرها من الموصولات فكأنه قال: إذا أخبرت باستعانة الذي وأخواته وبما يقوم مقامه، قال العصام: إن قوله: وما يقوم مقامه هو الألف واللام، وأما باقي الموصولات فالأظهر أنه يجري هذا الإخبار في كلها أي نحو: التي واللذان والذين، وكذا ما ومن، وقوله: (**فَإِنَّ البَاءَ لَيسَت صِلَةً للإخبَارِ**) بيان الوجه حمل الباء على الاستعانة دون الصلة، وقوله: (**لأنَّ الَّذِي**) الخ علة لقوله: ليست صلة، يعني: أن كون الباء في قوله: بالذي، يحتمل أن تكون صلة لقوله: أخبرت، وأن تكون للاستعانة لكن الظاهر أنها ليست بصلة؛ لأنها لو كانت صلة يلزم أن يكون لفظ الذي مخبرًا بها وليس كذلك، بل مقتضى المقام أن الذي مخبر عنها لا مخبر بها؛ لقوله: لأن الذي (**مُخبَرٌ عَنهَا لا مُخبَرٌ بِهَا**) دليل للمقدمة الاستثنائية الرافعة، وإنما قلنا: إن الظاهر هذا؛ لأن المنفهم من كلام العصام جواز الحمل على الصلة، بأن يفسر قوله: بالذي بقوله: بما يعبر عنه بالذي، يعني: أن المراد إذا أخبرت بالاسم الذي يعبر عنه بلفظ الذي، فعلى هذا يكون المخبر عنه الاسم الذي يعبر عنه بالذي فيكون الذي مخبراً به فحينئذٍ تكون الباء صلة للإخبار، وقوله: «صدرتها» جواب لـ: إذا (**أي**) إذا أردت الإخبار بالذي (**أَوقَعتَ كَلِمَةَ الَّذي أَو مَا يَقُومُ مَقَامَهَا في صَدرِ الجُملَةِ الثَّانِيَةِ**) يعني: الجملة الحاصل بعدها الإخبار إنما فسر صدرتها بقوله: أوقعت إلى آخرها؛ لعدم تأتي

(وَجَعَلْتَ مَوْضِعَ الْمُخْبَرِ عَنْهُ) أي: في موضع ما هو مخبر عنه بالذي في الجملة الثانية، يعني: في موضعه الذي كان له في الجملة الأولى (ضَمِيرًا لَهَا) أي: لكلمة الذي (وَأَخَّرْتَهُ عَنْهُ) أي: المخبر عنه عن الضمير(خَبَرًا) نصب على الحال،

معنى التصدير في الحقيقة؛ لأن التصدير عبارة عن جعل شيء في صدر شيء، وفيه تعميم الضمير بإرجاعه إلى الذي وإلى ما يقوم مقامه، وتعيين المضاف إليه الذي أضيف إليه الصدر المذكور في ضمن التصدير «وجعلت موضع المخبر عنه» قوله: (**أي: في مَوضِعِ مَا هُوَ**) إشارة إلى أن قوله موضع مفعول فيه لجعلت وتفسير المخبر عنه بقوله: ما هو (**مُخبَرٌ عَنهُ**) إشارة إلى أن المراد بالمخبر عنه هو الذات الذي قصد الإخبار عنه حال كون ذلك القصد (بـ) استعانة (**الَّذِي في الجُملَةِ الثَّانِيَةِ**) بجهة غير معلومة في الجملة الأولى التي كان فيها قبل قصد الإخبار، وإن كان معلومًا فيها بجهة أخرى وفي تقصير المخبر عنه بقوله: بما هو مخبر عنه إشارة إلى أن المراد به هو الذات التي تكون مخبرًا عنه في الجملة الثانية، وأن إطلاق المخبر عنه عليه مجاز أولى باعتبار ما يؤول إليه؛ لأنه باعتبار وجوده في الجملة الأولى قبل الإخبار ليس بمخبر عنه، فلم يكن موضعه أيضاً موضع المخبر عنه الحقيقي، ثم أشار إلى كون هذا الموضع ليس بموضع المخبر عنه الحقيقي بقوله: (**يَعنِي**) أي: يريد المصنف بقوله: وجعلت موضع المخبر عنه (**في مَوضِعِهِ الَّذِي كَانَ**) أي: ذلك الموضع (**لَهُ**) أي: للذات الذي يكون مخبرًا عنه في الجملة الثانية أي: في المآل، وقوله: (**في الجُملَةِ الأُولَى**) متعلق بـ: كان يعني: كان ذلك الموضع موضعًا له في الجملة الأولى، وقوله: «ضميرًا لها» مفعول ثانٍ لجعلت، وقوله: (**أي: لِكَلِمَةِ الَّذِي**) تفسير لمرجع الضمير في: لها، مع التنبيه على أن تأنيث الضمير بتأويل الكلمة «وأخرته» وقوله: (**أي: المُخبَرِ عَنهُ**) تفسير لمرجع الضمير المنصوب في: أخرته، وقوله: (**عَن الضَّمِيرِ**) للإشارة إلى المؤخر عنه أي: أخرت اللفظ الذي يكون مخبرًا عنه في الثانية حيث وضعت موضعه الضمير الراجع إلى كلمة الذي «خبرًا» (**نُصِبَ عَلَى الحَالِ**) أي: قوله خبرًا منصوب على أنه حال من الضمير المنصوب في

أو ضمن «أخّرته» معنى جعلته، أي: جعلته، خبرًا متأخرًا.

(فَإِذَا أَخْبَرْتَ) مثلًا (عَنْ «زَيْدٍ» مِنْ) جملة («ضَرَبْتُ زَيْدًا») بكلمة الذي أوقعتها في صدر الجملة الثانية، وجعلت في موضع ما هو مخبر عنه في هذه الجملة، أعني: «زيدًا»، والمراد بموضعه محله الذي كان له في الجملة ....

أخرته، يعني: أخرت المخبر عنه عن الضمير الراجع إلى كلمة الذي حال كون ذلك المؤخر خبرًا للمبتدأ الذي هو الموصول (أَو ضَمَّنَ أَخَّرتَهُ) يعني: يحتمل أن يكون في نصب خبرًا توجيه آخر وهو كونه مفعولاً ثانيًا لأخرته على تضمين أخرت، يعني: (مَعنَى جَعَلتَهُ) لأن التأخير عبارة عن جعل الشيء مؤخرًا عن الشيء الآخر، فجاز أن يريد به معنى جعلته (أي: جَعَلتَهُ خَبَرًا مُتَأَخِّرًا) والحاصل أن الإخبار بالذي يحصل بعده أشياء بتصديرك الذي وبوضعك الضمير الراجع إلى الذي في موضع الاسم الذي أريد إخباره، وتأخيرك لذلك الاسم عن ذلك الضمير وبجعلك إياه خبرًا عن ما صدر من الموصول، ثم مثل له مثالاً فقال: «فإذا أخبرت» وزاد الشارح ههنا كلمة (مَثلاً) احترازًا عن التخصيص في المفعول «عن زيدٍ من» (جُملَةِ) «ضربت زيدًا» والتفسير بتوسيط الجملة بين من وبين مدخولها للإشارة إلى أن المراد من ضربت زيدًا لفظه.

ولما ذكر المصنف موضوع التمثيل على طريق الإجمال اعتمادًا على التفصيل السابق أراد الشارح أن يذكره تفصيلاً فقال: (بِكَلِمَةِ الَّذِي) يعني: إذا أردت الإخبار عن زيد بكلمة الذي (أَوقَعتَهَا) أي: أوقعت كلمة الذي (في صَدرِ الجُملَةِ الثَّانِيَةِ) يعني: الجملة التي تحصل بعد الجعل المخصوص (وَجَعَلتَ في مَوضِعِ مَا) أي: في موضع الاسم الذي (هُوَ مُخبِرٌ عَنهُ) أي: كان مخبرًا عنه وأخرته وبقي موضعه خاليًا وذلك الموضع (في هَذَا الجُملَةِ) أي: في الجملة الثانية التي أريد تحصيلها (أَعني) أي: أريد بذلك المخبر عنه الذي أخر وبقي موضعه خاليًا (زَيدًا) أي: لفظ زيدًا أي: الذي كان مفعولاً في الجملة الأولى وهذا التفسير الثاني وهو قوله: (وَالمُرَادُ بِمَوضِعِهِ) مبني على أن المراد بموضع المخبر عنه (مَحَلُّهُ الَّذِي كَانَ) ذلك المحل (لَهُ) أي: للمخبر عنه (في الجُملَةِ

الأولى، وهو محل في المفعول من «ضَرَبْتُ» ضمير الذي، وأخرت المخبر عنه يعني: زيدًا وجعلته خبرًا عن «الذي»، و(قُلْتَ: «الَّذِي ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ»).

(وَكَذَلِكَ) أي: مثل «الذي» (الْأَلِفُ وَاللَّامُ فِي الْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ خَاصَّةً؛ ....

الأُولَى) يعني: في جملة ضربت زيدًا (وَهُوَ) أي: ذلك المحل (مَحَلُّ المَفعُولِ مِن ضَرَبتُ) فيكون المراد بالموضع محل الإعراب الذي وجد فيه المفعول، لا ذات المفعول، والحاصل أنك إذا جعلت في موضع ما هو مخبر عنه سواء كان موضوع المؤخر في هذه الجملة، أو موضع زيد المفعول في الجملة الأولى (ضَمِيرَ الَّذِي) أي: راجعًا إلى الذي (وَأَخَّرتَ المُخبَرَ عَنهُ، يعني: زَيدًا) في المثال المصنوع (وَجَعَلتَهُ) أي: وجعلت ذلك المؤخر (خَبَرًا عَن الَّذِي وَ) «قلت: الذي ضربته زيدٌ» والواو في قلت: ليس في نسخة «الكافية»؛ لأن قلت فيها جواب لقوله: وإذا أخبرت؛ فلا يقتضي الواو وأما باعتبار مزج الشارح لكلام المصنف مع كلامه فيقتضي الواو؛ لأنه على هذا معطوف على جعلته الذي هو بعضٌ من كلام الشارح.

ولما اختص الإخبار بالألف واللام في الجملة الفعلية من الحمل أراد المصنف أن ينبه عليه فقال: «وكذلك» وفسره الشارح بقوله: (أي: مِثلُ الَّذِي) للإشارة إلى أن الكاف في كذلك بمعنى المثل، وإلى أن اسم الإشارة إشارة إلى لفظ الذي، والكاف إن كانت حرفًا تكون ظرفًا مستقرا على أنه خبر مقدم، وقوله: «الألف واللام» مبتدأ مؤخر، كذا في «المعرب»، ويحتمل أن تكون الكاف اسمية مع بقاء خبريته ويبعد أن يكون مبتدأ؛ لأن الفائدة من هذا الخبر إفادة كون الألف واللام مثل ذلك؛ لأن الجهل في حكمهما في جواز الإخبار لا في تجسس الأمثال لكلمة الذي في هذا الحكم، وقوله: «في الجملة الفعلية» يجوز أن تكون ظرفًا مستقرا مرفوعة المحل على أنها صفة الألف واللام أو ظرفًا مستقرا منصوبة المحل على أنها حال من الألف واللام، كذا في زيني زاده.

وقوله: «خاصةً» حال من الجملة الفعلية، يعني: أن الألف واللام اللتين تدخلان في الجملة الفعلية حال كونها خاصةً فحكمهما في جواز الإخبار عن

لِيَصِحَّ بِنَاءُ اسْمَي الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ) منها، فإن صلة الألف واللام لا تكون إلا اسم الفاعل أو اسم المفعول، ويمكن أن يؤخذ ....

جزء من أجزاء تلك الجملة مثل حكم الذي في الجواز وفي الكيفية المخصوصة، وهو بأن تصدر الألف واللام وبأن تجعل موضع المخبر عنه ضمير الألف واللام، وبأن تؤخر المخبر عنه خبرًا له مثلاً إذا أردت الإخبار عن زيد في: ضربت زيدًا بالألف واللام بدلت الفعل الذي هو: ضربت إلى اسم الفاعل، وإلى اسم المفعول فتقول في الأول: الضاربه أنا زيد، والثاني: المضروب لي زيد، وعلى جواز الأمرين من أخذ اسم الفاعل ومن أخذ اسم المفعول نبه المصنف بصورة الدليل فقال: «ليصح بناء اسم الفاعل والمفعول» (**مِنهَا**) أي: من الجملة الفعلية، وإلا فليس من دأب المصنف تعليل المسائل، كما نبه عليه العصام، ثم اللام في ليصح متعلق بالاشتراط المنفهم من الكلام السابق، يعني: إنما يشترط كون صلته جملة فعلية، ثم أراد الشارح أن يبين علة اختصاص الألف واللام في هذا الحكم بالجملة الفعلية، فقال: (**فَإِنَّ صِلَةَ الأَلِفِ وَاللَّامِ لا تَكُونُ إِلَّا اسمَ الفَاعِلِ أَو اسمَ المَفعُولِ**) كما عرفت فيما سبق فلا تكون غيرهما من الأسماء والأفعال والجمل صلة لهما، فإذا انحصر جواز صلته بهما لزم أن يكون أن كل ما يمكن أن يؤخذ منه اسم الفاعل أو المفعول يجوز أن يكون صلة لهما، وأن ما لا يمكن أخذهما منه لا يجوز أن يكون صلة لهما، والجملة الاسمية لا تجوز أن تكون صلة لهما؛ لأنها مما لا يمكن أخذهما منه، فإن قلت: يجوز أن يخبر عن زيد في مثل: زيد قائم، وفي: زيد أخوك؛ فإنه يجوز بناء اسم الفاعل منه، قلت: لا يجوز بناؤهما بحيث يصح كونها صلة للألف واللام؛ لأنه إنما يصح لو قال: القائم زيدًا أو المؤاخيك زيد، وليس كذلك بل يقال: الهو قائم، والهو مؤاخيك، والضمير لا يصح أن يكون صلة، فعلى هذا لزم أن يفيد قولنا كل ما يمكن بقولنا، بحيث يصح كونها صلة للألف واللام.

ولما كانت علة الجواز إمكان أخذهما ولم يمكن الأخذ من كل الجمل بل من بعضها أراد الشارح أن يذكر شروطًا لإمكان الأخذ فقال: (**وَيُمكِنُ أَن يُؤخَذَ**

اسم الفاعل من المبني للفاعل، واسم المفعول من المبني للمفعول: بشرط أن يكون الفعل الذي يتضمنه الجملة الفعلية متصرفًا؛ إذ غير المتصرف نحو: «نِعْمَ، وَبِئْسَ، وَحَبَّذَا، وَعَسَى، وَلَيْسَ» لا يجيء منه اسم الفاعل ولا المفعول، فلا يخبر بالألف واللام عن زيد في «لَيْسَ زَيْدٌ مُنْطَلِقًا».

وبشرط أن يكون في أول ذلك الفعل حرف لا يستفاد من اسمي الفاعل والمفعول معناها؛ كـ«السين وسوف وحرف النفي والاستفهام»، فلا يخبر باللام عن زيد في جملة «سَيَقُومُ زَيْدٌ»، فإنه إذا بني اسم الفاعل من «سَيَقُومُ» يكون «قَائِمًا»، فيفوت معنى السين.

اسمُ الفَاعِلِ مِن الفِعلِ المَبني للفَاعِلِ وَاسمِ المَفعُولِ) أي: كذا يمكن أن يؤخذ اسم المفعول (مِن) الفعل (المَبني للمَفعُولِ) لا مطلقًا، بل (بِشَرطِ أَن يَكُونَ الفِعلُ الَّذِي تَتَضَمَّنُهُ الجُملَةُ الفِعلِيَّةُ مُتَصَرِّفًا) أي: ما يجيء منه الفاعل والمفعول بصيغة مخصوصة، وإنما اشترط هذا (إِذ غَيرُ المُتَصَرِّفِ) أي: لأن الفعل الذي لا يتصرف (نَحوُ: نِعمَ وَبِئسَ وَحَبَّذَا وَعَسَى وَلَيسَ، لا يَجَيءُ مِنهُ) أي: من غير المتصرف (اسمُ الفاعِلِ وَلا المَفعُولِ) فإذا لم يجيء منه اسم فاعل ولا مفعول لم يكن أخذهما منه وإذا لم يمكن أخذهما منه (فَلا يُخبَرُ بالأَلِفِ وَاللَّامِ عَن زَيدٍ) مثلاً (في: لَيسَ زَيدٌ مُنطَلقًا) ولا يخفى أن هذا شرط وجودي، فشرع في بيان شرط آخر عدمي فقال: (وَبِشَرطِ أَن لا يَكُونَ في أَوَّلِ ذَلِكَ الفِعلِ) أي: الفعل الذي أريد الإخبار عن أحد أجزائه بالألف واللام، (حَرفٌ لا يُستَفَادُ مِن اسمَي الفَاعِلِ وَالمَفعُولِ مَعنَاهَا) أي: معنى تلك الحروف، ومثال الحروف التي لا يستفاد معناها منهما (كالسِّينِ وسَوفَ وَحَرفِ النَّفي وَالاستِفهَامِ؛ فلا يُخبَرُ باللَّامِ عَن زَيدٍ) أي: الداخل (في جُملَةِ سَيَقُومُ زَيدٌ) وكذا سوف يقوم، ولا يقوم، وهل يقوم، وإنما لم يخبر بها من أجزاء هذه الجمل (فإِنَّهُ إِذَا بُنِيَ اسمُ الفَاعِلِ مِن: سَيَقُومُ) أي: مثلاً (يَكُونُ) ذلك المبني (قَائِمًا) أي: دالا على مجرد نسبة القيام إلى الفاعل من غير دلالة على الزمان المستقبل، ومن غير دلالة على معنى السين الذي هو تقريب الاستقبال (فَيَفُوتُ مَعنَى السِّينِ) الذي هو الغرض من تصدير

....

المضارع به، وفي «حاشية العصام»: إن فيه بحثًا؛ لأن السين تفيد التأخير كما أن صيغة المستقبل تفيد ذلك، وصيغة الماضي تفيد التقديم، فإذا لم يبالوا في الإخبار بالألف واللام بفوت الزمان الدال عليه الجملة جاز أن لا يبالوا بفوت ما يفيد السين أو سوف؛ فإنه بمنزلة الزمان، ولأنه يجوز أن يؤخذ من الفعل المنفي اسم الفاعل المعدول، فيقال في الإخبار عن زيد في: لا يقوم زيد، لا قائم انتهى.

وأقول: حاصل بحثه أن الشارح لما اشترط جواز الإخبار بالألف واللام بعد كون الفعل محليً بالسين وسوف، وحرف النفى وغيرها، وأثبت هذا الاشتراط بأنه لو جاز كون الفعل على تلك الصفة وأريد اشتقاق اسم الفاعل والمفعول منه لفات الغرض من تلك الحروف؛ لأنه لم يكن اشتقاق أحدهما من الفعل الذي يتحلى بهذه الحروف، مع بقاء المعنى المستفاد منها توجه عليه نقض بأن يقال: إن استدلال الاشتراط بهذا الدليل باطل؛ لأن هذا الدليل بعينه جاز في اسم الفاعل أو المفعول المشتقين من الفعل الماضي أو المستقبل؛ لأنه لم يمكن أيضاً اشتقاق أحدهما من أحد الفعلين مع بقاء زمانهما المعين مع أنهما جائزان، وأجيب: بدعوى الفرق بينهما بأن النحاة لم يبالوا بفوت ما يفيد الفعل من الزمان المعين، ورد بأنه لو جاز عدم مبالاتهم بفوت ما يفيد الفعل من الأزمنة، فلم لا يجوز عدم مبالاتهم أيضاً بفوت ما تفيد تلك الحروف، ويمكن أن يجاب بإبطال الفوت، أعني: فوت الغرض المستفاد من الأزمنة في الفعل المجرد بأن اسم الفاعل والمفعول وغيرهما من الصفات المشتقة تدل على الزمان في الجملة، فإذا اشتقت من فعل تفيد البتة مقارنته بزمان وأما التعيين فيجوز ان يستفاد من القرائن بخلاف ما يستفاد من الحروف المذكورة من التقريب والنفى لأن الصفة لا تدل بذاتها عليها مع ان الغرض والمقصود من بناء الفعل المذكور انما هو افادة ذلك المعنى المقيد بقيد مخصوص فلا يلاحظ فيه وجود القرينة الدالة على معنى السين والنفي.

(فَإِذَا تَعَذَّرَ أَمْرٌ مِنْهَا) أي: من الأمور الثلاثة التي هي تصدير الموصول، ووضع عائد للموصول مقام ذلك الاسم، وتأخير ذلك الاسم خبرًا (تَعَذَّرَ الْإِخْبَارُ).

(وَمِنْ ثَمَّةَ) أي: ومن أجل أنه إذا تعذر أمر منها تعذر الإخبار (امْتَنَعَ) الإخبار بالذي (فِي ضَمِيرِ الشَّأْنِ) بأن يكون ضمير الشأن مخبرًا عنه لامتناع تصدير الجملة بالذي،

ثم شرع المصنف في فائدة ذكر القيود اللازمة في الإخبار فقال: «فإذا تعذر أمرٌ منها» وقوله: (أي: **مِن الأُمُورِ الثَّلاثَةِ**) تفسير لمرجع الضمير المجرور في: منها، وقوله: (**الَّتي هِيَ تَصدِيرُ المَوصُولِ**) صفة كاشفة للأمور الثلاثة وهي تصدير الموصول (**وَوَضعُ عَائِدٍ للمَوصُولِ مُقَامَ ذَلِكَ الاسمِ، وَتَأخِيرِ ذَلِكَ الاسمِ خَبَرًا**) وهذه الثلاثة هي أو كان جواز الإخبار وإذا جاز اجتماع كلها جاز الإخبار وإن لم يجز واحد من الثلاثة (**تَعَذَّرَ الإخبَارُ**) أي: لم يجز الإخبار المذكور سواء وجد جواز الأمرين الأخيرين، أو لم يوجد.

ثم شرع المصنف في إثبات اشتراط وجود الأمور الثلاثة بالاستدلال بحكمهم في امتناع الإخبار المذكور فقال: «ومن ثمة» والجار متعلق بالمذكور بعدها على منها تعذر سبيل التنازع، والمشار اليه بثمة هو ما فسره الشارح بقوله: (**أي: وَمِن أَجلِ أَنَّهُ إِذَا تَعَذَّرَ أمر منها تعذر الإخبار**) يعني: أن الحكم بامتناع الأمر الآتي يلزم من ثبوت تلك القضية الشرطية، وفي هذا التفسير إشارة إلى أن من في: من ثمة، تعليلية بمعنى اللام، وإلى أن المشار إليه بثمة هو تلك القضية، ولا يخفى ما في إطلاق الاسم الموضوع للإشارة إلى المكان على القضية الكلية من المجاز، فافهم.

«امتنع» (**الإخبَارُ**) وقوله: (**بالَّذِي**) قيد وقوعي «في ضمير الشأن» ثم شرع الشارح في تصوير جريان الإخبار بقوله: (**بأَن يَكُونَ**) أي: لو فرض الإخبار الممتنع بطريق أن يكون (**ضَمِيرُ الشَّأنِ مُخبَرًا عَنهُ**) وقوله: (**لامتِنَاعِ تَصدِيرِ الجُملَةِ**) دليل لامتناع إخبار الذي يتوقف جوازه على جواز مجموع الأمور الثلاثة؛ فامتناعه يحصل بامتناع أمر منها، وههنا امتنع الإخبار بامتناع أمر منها وهو امتناع تصدير الجملة (**بالَّذِي**) أي: جعل الجملة الأولى مصدرة بالذي

وتأخير المخبر عنه خبرًا؛ لوجوب تقديمه على الجملة.

(وَ) كذلك امتنع في (الْمَوْصُوفِ) بدون الصفة (وَ) فِي (الصِّفَةِ) بدون الموصوف، فلا يجوز في «ضَرَبْتُ زَيْدًا الْعَاقِلَ» أن يخبر بـ«الذي» عن «زيد» بدون العاقل، ولا عن «العاقل» بدون زيد لاستلزامه وقوع الضمير صفة أو موصوفًا، ......

(وَتَأخِيرِ المُخبِرِ عَنهُ خَبَرًا) واعلم أن المنفهم من ظاهر هذا الكلام أن الممتنع الذي يقتضي الإخبار هو الشيئان تصدير الجملة وتأخير المخبر عنه، وليس كذلك، بل هو أمر واحد وهو تأخير المخبر عنه؛ لأنه استدل على امتناعه، بقوله: (لِوُجُوبِ تَقدِيمِهِ) أي: تقديم ضمير الشأن (عَلَى الجُملَةِ) فيكون تأخيره منافيًا لهذا الوجوب، وأما ذكر التصدير فلكونه سببًا موجبًا للتأخير، يعني: أن هذا الامتناع لترتب الأمرين المنافقين على ضمير الشأن؛ لأنه ترتب على كونه ضمير الشأن تقديمه على الجملة، وعلى كونه مخبرًا عنه تأخيره واجتماع هذين الأمرين هو اجتماع النقيضين؛ لأنه يلزم حينئذ أن يكون ضمير الشأن موجبًا للتقديم، واللا تقديم، فرجح مقتضى كونه ضمير الشأن وهو وجوب التقديم وامتناع التأخير، «و» (كَذَلِكَ امتَنَعَ) أي: الإخبار (في) «الموصوف» أي: في الاسم الذي كان موصوفًا بتوصيفه بصفة، وأريد بالإخبار بالذي عن هذه الموصوف فقط (بِدُونِ الصِّفَةِ) أي: بأن لا يراد الإخبار به مع صفة؛ لأنه لو أريد بالموصوف مع صفته لم يمتنع، وقوله: «و» (في) «الصفة» عطف على قوله: في الموصوف، أي: امتنع الإخبار أيضاً في الصفة التي أريد الإخبار عنها (بِدُونِ المَوصُوفِ؛ فَلا يَجُوزُ فِي: ضَرَبتُ زَيدًا العَاقِلَ، أَن يُخبِرَ بالَّذِي عَن زَيدٍ) أي: عن الذي هو الموصوف (بِدُونِ العَاقِلِ) الذي هو الصفة (وَلا عَن العَاقِلِ) أي: ولا يجوز أيضاً أن يخبر بالذي عن العاقل فقط (بِدُونِ زَيدٍ) الموصوف؛ لأنه لا يجوز كل منهما وهو الإخبار عن الموصوف بدون الصفة، والآخر هو الإخبار عن الصفة بدون الموصوف (لاستِلزَامِهِ) أي: لاستلزام الإخبار (وُقُوعَ الضَّمِيرِ صِفَةً) في الشق الثاني (أَو مَوصُوفًا) في شق الأول وفيه لف ونشر مشوش كما لا يخفى؛ لأنه لو أمكن الإخبار عن زيد فقط في المثال المذكور، لزم تأخيره عن محله خبرًا

بخلاف ما إذا أخبر عن مجموعهما، فيقال: «الَّذِي ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ الْعَاقِلُ». (وَ) كذلك امتنع في (الْمَصْدَرِ الْعَامِلِ) بدون المعمول، فلا يجوز في نحو: «عَجَبْتُ مِنْ دَقِّ الْقَصَّارِ الثَّوْبَ» أن يخبر بـ«الذي» عن «دق القصار» بدون الثوب، لأنه يؤدي إلى أن يعمل الضمير الذي جعل في موضع «دق القصار» عاملًا في الثوب، بخلاف «الَّذِي عَجَبْتُ مِنْهُ دَقُّ الْقَصَّارِ الثَّوْبَ». (وَ) كذلك امتنع في (الْحَالِ) ....

للموصول الذي صدر ولزم أيضاً جعل محل زيد ضميرًا وإبقاء لفظه في محله صفة لذلك الضمير، بأن يقال: الذي ضربته العاقل زيد، فحينئذٍ يلزم أن يكون الضمير موصوفًا وهو غير جائز، وكذا لو أريد الإخبار عن لفظ العاقل فقط يلزم تأخيره، وإقامة الضمير في محله فيؤول التركيب إلى أن يقول: الذي ضربت زيدًا هو العاقل؛ فحينئذٍ يلزم أن يكون الضمير صفة لزيد وهو غير جائز أيضًا؛ لأن الضمير كما لا يجوز كونه موصوفًا كذلك لا يجوز كونه صفة لما سبق في باب الصفة.

(**بِخِلافِ مَا**) أي: الامتناع في الصورتين حاصل ملابسًا بخلاف جواز الإخبار (**إِذَا أَخبَرَ عَن مَجمُوعِهِمَا**) أي: عن مجموع الموصوف والصفة بجعل المجموع مخبرًا عنه (**فَيُقَالُ**) أي: فيجوز أن يقال (**الَّذِي ضَرَبتُهُ زَيدٌ العَاقِلُ**) فإنه لا محذور في هذا التركيب من حمل الضمير موصوفًا أو صفة «و» (**كَذَلِكَ امتَنَعَ فِي**) «المصدر العامل» أي: كما امتنع الاخبار بالذي فيما ذكر امتنع أيضاً في المصدر الذي يعمل بدون المعمول بأن أريد الإخبار عنه فقط، (**بِدُونِ المَعمُولِ؛ فَلَا يَجُوزُ**) أي: الإخبار (**في نَحوِ: عَجِبتُ مِن دَقِّ القَصَّارِ الثَّوبَ، أن يُخبِرَ بِالَّذِي عَن دَقِّ القَصَّارُ**) أي: عن المصدر مع فاعله الذي أضيف هو إليه (**بِدُونِ الثَّوبِ**) أي: بدون مفعوله الذي هو الثوب فيؤول إلى أن يقول: الذي عجبت منه الثوب دق القصار، وإنما امتنع هذا؛ (**لأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى أَن يَعمَلَ الضَّمِيرُ الَّذِي جُعِلَ فِي مَوضِعِ دَقَّ القَصَّارِ**)، وهو الضمير المجرور في: منه (**عَامِلًا فِي الثَّوبِ**) ناصبًا له فلا يجوز إعمال الضمير (**بِخِلافِ الَّذِي عَجِبتُ مِنهُ دَقُّ القَصَّارِ الثَّوبَ**) بأن أريد الإخبار عن مجموع المصدر وفاعله ومفعوله فلا محذور فيه «و» (**كَذَلِكَ امتَنَعَ فِي**) «الحال» أي: كما امتنع الإخبار المذكور فيما ذكر من الموصوف

لأن الحال يجب أن تكون نكرة، فلا يجوز أن يقع الضمير الذي هو معرفة في موضعه بالحالية. (وَ) كذلك امتنع في (الضَّمِيرِ الْمُسْتَحِقِّ لِغَيْرِهَا) أي: لغير كلمة «الذي» لامتناع تصدير «الذي» لاستلزام ذلك عود الضمير إليها، فيبقي ذلك الغير بلا ضمير.

(وَ) كذلك امتنع في الاسْمِ الْمُشْتَمِلِ عَلَيْهِ أي: على الضمير المستحق لغيرها، نحو قولك: «زَيْدٌ ضَرَبْتَ غُلَامَهُ»، ....

وغيره امتنع أيضاً في الحال أي: في الاسم الذي وقع حالاً؛ لأنك إذا أخبرت عن قائمًا في قولك: ضربت زيدًا قائمًا فقلت: الذي ضربته زيدًا إياه قائم، يمتنع أن يقع إياه مقام قائمًا، وإنما امتنع فيها؛ (**لأَنَّ الحَالَ يَجِبُ أَن تَكُونَ نَكِرَةً**) كما قال في باب الحال، وأصلها أن تكون نكرة وإذا وجب في الحال أن تكون نكرة، (**فَلَا يَجُوزُ أَن يَقَعَ الضَّمِيرُ الَّذِي هُوَ مَعرِفَةٌ فِي مَوضِعِهِ**) أي: في موضع الاسم الذي وقع حالًا (**بالحَالِيَّةِ**) أي: يحمل الصفة التي كانت في الاسم المخبر عنه المتأخر عن الضمير الذي جعل في موضعه فإذا حصل التنافي بين مقتضى الحالية وبين مقتضى الضمير امتنع إيقاع الضمير موقعه، فإذا امتنع الإيقاع المذكور امتنع الإخبار عنه لامتناع أحد شروط الإخبار.

«و» (**كَذَلِكَ امتَنَعَ في**) «الضمير المستحق لغيرها» يعني: وكذلك امتنع الإخبار عن الضمير الذي هو مستحق لغيرها (**أي: لِغَيرِ كَلِمَةِ الَّذِي**) وفسر الشارح الضمير المؤنث الراجع إلى الذي بالكلمة؛ ليصح رجوع ضمير المؤنث أعني: ضمير لغيرها إلى الذي وهذا كما إذا أردت الإخبار عن الضمير المنصوب المتصل الراجع إلى زيد ضربته، وصدرت الذي وأخرت الضمير المنصوب على محله وقلت: الذي زيد ضربته هو امتنع هذا التركيب؛ (**لامتِنَاعِ تَصدِيرِ الَّذِي**) وإنما امتنع التصدير (**لاستِلزَامِ ذَلِكَ**) أي: التصدير (**عَودَ الضَّمِيرِ**) أي: عود ضمير ضربته مثلاً (**إِلَيهَا**) أي: وإلى كلمة الذي وإذا أرجع ذلك الضمير إليها (**فَيَبقَى ذَلِكَ الغَيرُ**) وهو زيد (**بِلَا ضَمِيرٍ**) فامتنع إرجاع الضمير الواحد إلى المستحقين فامتنع الإخبار «و» (**كَذَلِكَ امتَنَعَ**) أي: الإخبار (**في الاسمِ المُشتَمِلِ عَلَيهِ**) يعني: في الاسم الذي يشتمل عليه (**أي: عَلَى الضَّمِيرِ المُستَحِقِّ لِغَيرِهَا**) أي: لغير كلمة الذي (**نَحوُ قَولِكَ: زَيدٌ ضَرَبتُ غُلامَهُ**) أي: مثال الاسم المشتمل

فلا يصح الإخبار عن «غلامه» بأن يقال: «الَّذِي زَيْدٌ ضَرَبْتَهُ غُلَامُهُ»؛ لأنك إذا جعلت الضمير عائدًا إلى الموصول بقي المبتدأ بلا عائد، وإذا جعلته عائدًا إلى المبتدأ بقي الموصول بلا عائد، وكل منهما ممتنع.

(وَ«مَا»: الْاسْمِيَّةُ) لا الحرفية، فإنها: إما كافة نحو: «إِنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ»، وإما نافية نحو: «مَا ضَرَبْتُ زَيْدًا، أَو مَا زَيْدٌ قَائِمًا».

على الضمير نحو: غلامه في تركيب: زيد ضربت غلامه؛ (**فَلَا يَصِحُّ الإخبَارُ عَن غُلامِهِ**) لكونه اسمًا مشتملًا على الضمير الذي يستحق لزيد الذي هو غير كلمة الذي، (**بأن يُقَالَ: الَّذِي زَيدٌ ضَرَبتُهُ غُلامَهُ؛ لأنّكَ إِذَا جَعَلتَ الضَّمِيرَ**) أي: الذي في غلامه (**عَائِدًا إِلَى المَوصُولِ**) أي: الذي صدرته (**بَقِي المُبتدأُ**) وهو زيد (**بلا عَائِدٍ**) وهو لا يجوز (**وَإِذَا جَعَلتَهُ عَائِدًا إِلَى المُبتَدأ بَقِيَ المَوصُولُ بلا عَائِدٍ وَكُلٌّ مِنهُمَا**) أي: كل واحد من بقاء المبتدأ بلا عائد وبقاء الموصول بلا عائد (**مُمتَنِعٌ**) فإن كل واحد منهما مستلزم للعائد أما المبتدأ فحذف العائد إليه في الجملة شاذ، وأما الموصول وإن جاز فيه حذف العائد المفعول لكن فلا يجوز في باب الإخبار.

«وما الاسمية» الواو استئنافية وما مبتدأ والاسمية صفتها وما بعده من قوله: موصولة وما عطف عليه خبره، وإنما قيدها بالاسمية لا لها هي الموصولة (**لا**) ما التي هي (**الحَرفِيَّةِ، فأَنَّهَا**) أي: فإن ما الحرفية لا تكون موصولة؛ لأن الحرفية قسمان (**إِمَّا كَافَّةٌ**) أي: مانعة لعمل إن وغيرها من تأثر العوامل (**نَحوُ: إِنَّمَا زَيدٌ قَائِمٌ**) وكذا أنما بالفتح، وكأنما ولكنما (**وَإِمَّا نَافِيَةٌ**) إما داخلة على الفعل (**نَحوُ: مَا ضَرَبَ زَيدٌ، أَو**) إما داخلة على الاسم نحو: (**مَا زَيدٌ قَائِمًا**) وكلاهما ليستا بموصولتين، قال العصام: إن في ذكر المصنف لفظ ما بوصف الاسمية، وبيان معانيها التي هي غير كونها موصولة فائدتين، إحداهما: أن لفظة ما مشتركة بين الحرفية والاسمية حيث وصفها بالاسمية للاحتراز عن الحرفية، ففهم منه أنها كما تكون اسمية تكون حرفية، وثانيهما: بيان أن ما الاسمية لا تختص بالموصول بل هي كما تكون موصولة كذلك تكون استفهامية وغيرها؛ ليصل به

(مَوْصُولَةٌ) نحو: «عَرَفْتُ مَا اشْتَرَيْتَهُ».
(وَاسْتِفْهَامِيَّةٌ) نحو: «مَا عِنْدَكَ؟ وَمَا فَعَلْتَ؟». (وَشَرْطِيَّةٌ) نحو: «مَا تَصْنَعْ أَصْنَعْ».

الاستعناء عن وضع باب مخصوص لغيره من المعاني، وهذا عادة المصنف حيث استغنى بذكر باب أسماء الأفعال عن ذكر باب مستقل لغير أسماء الأفعال وأدرج في بابه ما ليس من أسماء الأفعال، هذا خلاصة ما في العصام، وهذا البيان من العصام على ما ذكرنا من حمل كلام المصنف على هذا المعنى دفعٌ لما ظن بعض الشراح بحمل مراده على أنه أراد به بيانًا لما ليس بموصول في بابه، وليس كذلك؛ لفوات الفائدتين فيه، وقال أيضًا: إن في حصر الحرفية في الكافة والنافية نظرًا؛ لأن المصدرية وكذا بالزائدة حرفية أيضًا، ويمكن أن يقال: إن مراد الشارح حصر الحرفية التي يعم دخولها على الفعل والاسم، مع كونها موضوعة لمعنى، وأما المصدرية فمختصة بالدخول على الفعل والزائدة ليس لها معنى، والله أعلم.

وقوله: «موصولةٌ» خبر لـ: ما ومثالها من غير العقلاء (نَحوُ: عَرَفتُ مَا اشتَرَيتَهُ) ومن العقلاء نحو قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءِ وَمَا بَنَىٰهَا ۝٥﴾ [الشمس: 5]، وإنما اكتفى الشارح بمثال واحد إشارة إلى التمثيل بالأصل واستغناء بتمثيله في الإجمال، «واستفهاميةٌ» أي: ما الاسمية كما تكون موصولة كذلك تكون استفهامية، يعني: أنها منسوبة إلى الاستفهام الذي هو جزء معناها من قبيل نسبة الكل إلى الجزء، كذا في «الامتحان» سواء كانت داخلة على الاسم أو على الفعل، فمثال الأول (نَحوُ: مَا عِندَكَ، وَ) مثال الثاني نحو: (مَا فَعَلتَ) وتحذف ألفها مع الجار المضاف نحو: كتاب منه عندك، ومع الجار الحرف نحو قوله تعالى: ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ ۝١﴾ [النبأ: 1] للفرق بينها وبين الموصولة من نحو: ﴿عَمَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [الحجر: 93] ولذا لا تحذف قبل ذا الموصول لاختصاصه بالاستفهام وتلحقها هاء السكت في الوقف، كمه، وقد تستعار لمعنى من معان يناسب الاستفهام كالتحقير والتعظيم والتعجب والإنكار، «وشرطيةٌ» أي: تكون بمعنى الشرط ولها جزاء (نَحوُ: مَا تَصنَع أَصنَعُ) وكذا قوله تعالى: ﴿مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ

(وَمَوْصُوفَةٌ) إما بمفرد نحو: «مَرَرْتُ بِمَا مُعْجِبٍ لَكَ» أي: بشيء يُعْجِبُكَ.

وإما بجملة نحو:

رُبَّمَا تَكْرَهُ النُّفُوسُ مِنَ الأَمْـ ـرِ لَهُ فَرْجَةٌ كَحَلِّ الْعِقَالِ

أي: رُبَّ شَيْءٍ تَكْرَهُهُ النُّفُوسُ.

(وَتَامَّةٌ ....

لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا﴾ [فاطر: 2]، «وموصوفة» أي: بمعنى شيء (إمَّا) موصوفة (بِمُفرَدٍ نَحوُ: مَرَرتُ بِمَا مُعجِبٍ لَكَ، أي: بِشَيءٍ يُعجِبُكَ) فإن معجب مفرد أي: ليس بجملة، (وَإمَّا) موصوفة (بِجُملَةٍ نَحوُ:

رُبَّمَا تَكرَهُ النُّفُوسُ مِن الأَمْـ ـرِ لَهُ فَرجَةٌ كَحَلِّ العِقَالِ)

وفسره الشارح بقوله: (أَي: رُبَّ شَيءٍ تَكرَهُهُ النُّفُوسُ) للإشارة إلى أن ما بمعنى شيء، وإلى أنه مفعول لقوله: تكره، وقدم عليه للصدارة اللازمة لرب، وجملة تكره صفتها، فقوله: فرجة بفتح الفاء وسكون الراء انفراج الغم وانكشافه، والعقال بكسر العين حبل تشد به الدابة ليمنعها عن القيام، والمعنى: رب أمر تكرهه النفوس له انفراج سهل سريع كحل عقال الدابة بالسهولة، فإنه لا يحكم ربطه غاية الإحكام بل يشد على وجه يكون حله سهلًا، وقوله: له فرجة جملة فعلية حالية متعلقة بالأمر، يعني: ورب ما تكره النفوس من الأمر والحال أنه قد حصل له الانفراج؛ لأنه قبل الحل لم يدرك كونه مشدودًا لسهولة الحل، فلما انفرج بحل العقال علم في ذلك الوقت أنه كان مشدودًا به، «وتامةٌ» أي: ما الاسمية تكون تامة، يعني: غير محتاجة إلى صلة ولا صفة، كذا فسره بعض الشراح، وقال العصام: قلت: ولا موصوف، انتهى، يعني: أنه كما يجب تفسيرها بأنها غير محتاجة إلى صلة ولا صفة يجب أيضًا أن يقول: ولا موصوف؛ لأنه كما يجب الاحتراز عن الموصولة والموصوفة يجب الاحتراز أيضًا عن الصفة كما سيجيء بعدها، أقول: بل يجب أيضًا أن يحترز عن الاستفهامية بأن يقول: ولا استفهام كما في «الامتحان»، ويمكن أن يقال: إن مراد الشارح الذي فسرها به وحصر الاحتراز عن الأمرين ليس تفسيرًا حقيقيا لها

بِمَعْنَى «شَيْءٍ») منكر عند أبي علي، و«الشيء» المعرف عند سيبويه، نحو قوله تعالى: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾ أي: نِعْمَ شَيْئًا هِيَ، أو نِعْمَ الشيء هي (وَصِفَةٌ) نحو: «اضْرِبْه ضَرْبًا مَا» أي: ضربًا أيَّ ضربٍ كان.

(وَ«مَنْ» كَذَلِكَ) ....

بل مراده منه الاحتراز عن بعض ما عداه، ويحتمل أن يقال: إن مراده بالاحتياج احتياج المقدم إلى المؤخر، واحتياج الموصول والموصوف من هذا القبيل، وأما احتياج الصفة إلى الموصوف عن قبيل احتياج المتأخر إلى المتقدم فتأمل، وقوله: «بمعنى شيءٍ» ظرف مستقر مرفوعٌ محلا على أنه صفة التامة، ولما وقع الاختلاف بين النحاة في أن التامة هل هي بمعنى شيء المنكر أو المعرف أراد الشارح أن يذكر هذين المذهبين فقال: (مُنَكَّرٍ) أي: التامة التي تكون بمعنى شيء إنما هي بمعنى شيء منكر (عِندَ أَبي عَلِيّ، وَالشَّيءِ المُعَرَّفِ) أي: وأنها بمعنى الشيء المعرف باللام (عِندَ سِيبَوَيهِ) ولما ذهب المصنف إلى مذهب أبي علي قدمه الشارح، ومثاله (نَحوُ قَولِهِ تَعَالَى: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾) [البقرة: 271]) فإذا فسرت على المذهب الأول قيل: (أَي: نِعمَ شَيئًا هِيَ أَو نِعمَ الشَّيءُ هِي) بأن يكون فاعل نعم هو ما، وإنما يجوز كونه فاعلًا؛ لكونه بمعنى الشيء المعرف، وسيذكر الشارح سائر أحوالها في أفعال المدح.

«وصفةً» أي: ما الاسمية صفة يعني: تكون صفة لنكرة لإفادة الإبهام في تلك النكرة (نَحوُ: اِضرِبهُ ضَربًا مَا) ثم فسره الشارح بقوله: (أي: ضَربًا أيَّ ضَربٍ كَانَ) يعني: فائدة توصيف تلك النكرة بما تعميم الضرب بأنه بأي ضرب تضربه يحصل المطلوب، واختلف في حال التي تلي النكرة من إفادة الإبهام وتوكيد التنكير، فقال بعضهم: إنها اسم فمعنى: مثلًا ما، مثلًا مثل، وقال بعضهم: إنها زائدة، وقيل: إنها حرف للتقليل، وفائدة ما هذه إما التحقير أو التعظيم أو التنويع، فمعنى: اضربه ضربًا ما هو: ضربًا حقيرًا أو عظيمًا أو نوعًا من الضربات أو ضربًا قليلًا.

وقوله: «ومن كذلك» جملة اسمية معطوفة على جملة ما الاسمية

أي: تكون موصولةً نحو: «أَكْرَمْتُ مَنْ جَاءَكَ»، واستفهاميةً نحو: «مَنْ غُلَامُكَ؟ وَمَنْ ضَرَبْتَ؟»، وشرطيةً نحو: «مَنْ تَضْرِبْ أَضْرِبْ»، وموصوفةً إما بمفرد نحو قوله:

وَكَفَى بِنَا فَضْلًا عَلَى مَنْ غَيْرِنَا ... حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إِيَّانَا

أي: شخص غيرنا. أو بجملة نحو: و«مَنْ جَاءَكَ قَدْ أَكْرَمْتُهُ» (إِلَّا فِي التَّامَّةِ

موصولة الخ، يعني: إن من التي من أقسام الاسم كما في كونها مشتركة بين ما ذكرت من المعاني، وإنما لم يقيد من بالاسمية ولم يقل: ومن الاسمية كما قال: وما الاسمية؛ لأن من لا تجيء حرفًا عند البصرية، ولا عند الكوفية إلا أنها قد تزاد عند الكوفية؛ بناء على تجويزهم زيادة الأسماء، (أي: تَكُونُ) من (مَوصُولَةً) وهو ما نحو فيه (نَحوُ: أَكرَمتُ مَن جَاءَكَ، وَاستِفهَامِيَّةً) أي: وتكون استفهامية (نَحوُ: مَن غُلامُكَ؟ وَمَن ضَرَبتَ؟) فمن في المثال الأول إما مبتدأ وما بعده خبره أو على العكس، وفي المثال الثاني مفعول لضربت، (وَشَرطِيَّةً) أي: تكون شرطية كما تكون ما كذلك (نَحوُ: مَن تَضرِب أَضرِب، وَمَوصُوفَةً) أي: وتكون من موصوفة كما تكون ما كذلك (إِمَّا بِمُفرَدٍ) أي: وبعد كونها موصوفة إما أن تكون موصوفة بمفرد (نَحوُ قَولِهِ) أي: قول حسان بن ثابت ـ رضي الله عنه ـ في مقام الافتخار والابتهاج كوننا من أمة محمد صلى الله تعالى عليه وسلم، أي: نحو قوله: من غيرنا في قوله:

(وَكَفَى بِنَا فَضلًا عَلَى مَن غَيرِنا ... حُبُّ النَّبِيِّ محمدٍ إِيَّانا

أي) على (شَخصٍ غَيرُنا) وحب النبي فاعل كفى، وهو مضاف إلى فاعله، وهو النبي، وإيانا مفعوله، وقوله: فضلًا حال من حب النبي، وحب النبي وإن كان مؤخرًا لكنه مقدم في الرتبة لكونه فاعل كفى، وقوله: على من متعلق بالفضل، ومن موصوفة، وغيرنا بالجر صفة، يعني: كفى حب نبينا محمد ـ عليه السلام ـ إيانا، يعني: أصحابه وأمته حال كون ذلك الحب فضيلة عظيمة على أمة غيرنا، أي: غير أمة محمد ـ عليه السلام ـ من الأمم، (أَو) تكون موصوفة (بِجُملَةٍ نَحوُ: وَمَن جَاءَكَ قَد أَكرَمتُهُ) فمن مبتدأ، وجملة جاءك صفته، وجملة قد أكرمته خبره، وقوله: «إلا في التامة» استثناء من الظرف المستقر،

وَالصِّفَةِ) فإن كلمة «مَنْ» لا تجيء تامة ولا صفة.

(وَ«أَيٌّ») للمذكر (وَ«أَيَّةٌ») للمؤنث (كَـ«مَنْ») في ثبوت الأمور الأربعة، وانتفاء التامة والصفة، ....

وظرف له، أي: إن لفظ من كائن مثل ما في جميع الأمور المذكورة إلا في التامة، «والصفة» يعني: لا تكون من تامة ولا صفة كما قال الشارح، (**فإنَّ كَلِمَةَ مَن لا تَجِيءُ تَامَّةً وَلا صِفَةً**) وأشار بقوله: لا تجيء، إلى أن عدم كونها مستعملة في التامة والصفة إنما هو لعدم ورودها في كلام العرب، وقال العصام: وفيه رد لأبي علي حيث أثبت مجيء كلمة من في التامة، وقال في «القاموس»: إنها تجيء نكرة تامة، فاختار المصنف عدم ثبوته حيث نص عليه، وفيه مباحث أهملها المصنف منها: أن كلمة من خصت بما يعلم وخصت ما بما لا يعلم، وإنما جاء نحو قوله تعالى: ﴿فَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ بَطْنِهِۦ﴾ [النور: 45]، ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّىٰهَا ۝٧﴾ [الشمس: 7] حيث استعملت من في الآية الأولى فيما لا يعقل، واستعملت كلمة ما في الآية الثانية فيما يعلم، فقال صاحب «الامتحان»: إنهما مجازان، ومنها: أنهما يقعان على الواحد والمذكر والمثنى والمجموع والمؤنث، ومنها: أن لفظهما مفرد مذكر، وقد يعبر بهما عن المؤنث والمثنى والمجموع، فيحمل تارة على اللفظ ويقال: ضربت من قام من الإنسانين، أو الأناسي أو الهندين أو الهندات، ويقال أيضًا: عرفت ما فعلته من الأمرين، أو الأمور، وقد يحمل تارة على المعنى فيقال: ضربت من قام وقاما وقاموا وقامت وقمن، وعرفت ما فعلته وفعلتها، والحمل على اللفظ أكثر من الحمل على المعنى، كذا في «الامتحان».

«وأي» أي: حكم هذا اللفظ الذي كان معدود من الموصولات حال كونه (**لِلْمُذَكَّرِ**) إذا كان مجردًا عن التاء، «وأية» أي: وحكم لفظ أية حال كونها (**لِلْمُؤَنَّثِ**) إذا كان بالتاء «كـ: من» أي: حكمهما مثل حكم من (**في ثُبُوتِ الأُمُورِ الأَرْبَعَةِ**) وهي وقوعها موصولة واستفهامية وشرطية وموصوفة (**وَانتِفَاءِ التَّامَّةِ وَالصِّفَةِ**) أي: في انتفاء التامة والصفة، يعني: أن هاتين الكلمتين تقعان موصولة

فـ«أي» الموصولة نحو: «اضْرِبْ أَيَّهُمْ لَقِيْتَ»، والاستفهامية نحو: «أَيُّهُمْ أَخُوكَ؟ وَأَيَّهُمْ لَقِيْتَ؟»، والشرطية نحو قوله تعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾، والموصوفة نحو: «يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ». قيل: «أي» تقع صفة اتفاقًا، فلم جعلها المصنف

واستفهامية وشرطية وموصوفة، ولا تقعان تامة وصفة، ولا يخفى أن وجه الشبه متعدد من ثبوت الأمور ومن انتفاء الأمرين، لا أنه مركب منهما؛ فلا يتوهم أن المركب من الثبوت ولانتفاء عدمي، على أنه يمكن أن يأخذه مركبًا مع اندفاع التوهم بأن الثابت غير المنتفي فافهم.

ولما اكتفى المصنف بالتشبيه ولم يتعرض لأمثلتها أراد الشارح أن يبين الأمثلة فقال: (**فأيّ المَوصُولَةُ**) أي: مثال كلمة أي التي وقعت موصولة (**نَحوُ: اِضرِب أَيَّهُم لَقِيتَ**) فأي بالنصب لكونه مفعول اضرب، وهو مضاف إلى ضمير الجمع وجملة لقيت صلتها (**وَالاستِفهَامِيَّةُ**) أي: مثال هذه الكلمة التي وقعت استفهامية (**نَحوُ: أَيُّهُم أُخُوكَ، وَأَيَّهُم لَقِيتَ**) فأي مرفوع لفظًا على أنه مبتدأ ومضاف إلى الضمير، وأخوك خبره (**وَالشَّرطِيَّةُ**) أي: ومثال كلمة أي التي وقعت شرطية (**نَحوُ قَولِهِ تَعَالى**: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾) [الإسراء: 110] فقوله: أيا منصوب لفظًا على أنه مفعول لفعل الشرط وهو تدعو، وما زائدة وجملة له الأسماء الحسنى جزاء الشرط، ومعنى الآية: أي اسم من الاسمين المذكورين وهما ما ذكر في أول الآية من قوله تعالى: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَٰنَ﴾ [الإسراء: 110] فنداؤه تعالى بهما جائز؛ لأن لله أسماء كثيرة حسنة (**وَالمَوصُوفَةُ**) أي: مثال الكلمة التي وقعت موصوفة (**نَحوُ: يا أَيُّهَا الرَّجُلَ**) فأي منادى مبني على ما يرفع به وهو الضمة ومعرفة لكونه منادى، والرجل صفة، واختلفوا في أن أي هل تكون موصوفة بالنكرة؟ فالأخفش أجاز كونها نكرة موصوفة وخص الشيخ الرضي كونها معرفة بالنداء.

ولما توجه على هذا الحصر سؤال وجواب ذكره الشارح بقوله: (**قِيلَ: أيّ**) أي: كلمة أي (**تَقَعُ صِفَةً اتِّفاقًا**) بين النحاة في قوله: مررت برجل أي رجلٍ، فيلزم على المصنف أن يقول: وأي كـ:ما إلا في التامة، (**فَلِمَ جَعَلَهَا المُصَنِّفُ**

كـ«من» التي لا تقع صفة أصلًا؟

وأجيب: بأن «أيًا» الواقعة صفة هي في الأصل استفهامية؛ لأن معنى «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَيِّ رجلٍ»: رجل عظيم يسأل عن حاله لا يعرفه كل أحد، فنقلت عن الاستفهامية إلى الصفة.

(وَهِيَ) أي: كل من «أي» و«أية» (مُعْرَبَةٌ) بالاتفاق (وَحْدَهَا) لا يشاركهما في الإعراب غيرها من الموصولات، إلا على اختلاف في «اللذان واللتان» وفي «ذو الطائية»، ....

كَمَن الَّتي لا تَقَعُ صِفَةً أَصلًا، ا وَأُجِيبَ بأَنَّ أَيًّا الوَاقِعَةُ صِفَةً هِيَ في الأَصلِ) ليست بصفة، بل هي (استِفهَامِيَّةٌ) في الأصل؛ (لأنَّ مَعنَى: مَرَرتُ بِرَجُلٍ أَيِّ رَجُلٍ) ليس معناه توصيف الرجل الأول بأي، بل معناه أن هذا الرجل (رَجُلٌ عَظِيمٌ يُسألُ عَن حَالِهِ) أي: عن حاله التي تكون سببا لعظمة لأنه عظيم (لا يَعرِفُهُ كُلُّ أَحَدٍ) وهذا الجهل يكون سببًا للسؤال، وإذا كان معناه هذا (فَنُقلَت) تلك الكلمة (عَن الاستِفهَامِيَّةِ إِلَى الصِّفَةِ) فإن سبب الاستفهام هو الجهل في ذات المسؤول عنه أو في صفته، وسبب الجهل توصيف الرجل بالعظمة فيكون من قبل إطلاق المسبب على السبب، «وهي» ولما كان هذا الضمير مفردًا مع أن كلمة أي وأية مشتركتان في الحكم الآتي أراد الشارح أن يصحح إرجاع الضمير المفرد المؤنث فسره بقوله: (أَي: كُلٌّ مِن أَيٍّ وَأَيَّةٍ) يعني: كل واحدة من هاتين الكلمتين «معربةٌ» وقيد الشارح كونها معربة بقوله: (بالاتّفَاقِ) ليظهر فائدة التقييد بقوله «وحدها» يعني: أن تقييد المصنف بقوله: وحدها، وأن القصر المستفاد منه إنما هو قصر إضافي بالنسبة إلى الاختلاف الواقع في البواقي من الموصولات كما هو مقتضى تفسير الشارح بقوله: (لا يُشَارِكُهُمَا) أي: لا يشارك كل واحدة من الكلمتين (في الإعرَابِ) أي: في كونها معربة (غَيرُها) أي: غير وكل واحدة من الكلمتين حال كون ذلك الغير (مِن المَوصُولاتِ) أي: من باقي الموصولات (إلّا عَلَى اختِلافٍ) أي: لا يشارك في كونها معربة إلا مع وصف الاختلاف وتلك المشاركة (في) كلمة (اللّذَانِ وَاللّتَانِ، وَفي) كلمة (ذُو الطَّائِيَّةِ) يعني: اتفاق

....

النحاة في كون بعض الموصولات معربًا محصور في هاتين الكلمتين دون سائر الموصولات؛ لأن بعض البواقي من الموصولات معرب أيضًا، لكنه معرب بالاختلاف كما في اللذان واللتان وذو الطائية، وقد سبق بيان الاختلاف الواقع في الإعراب والبناء في اللذان واللتان، وأما في ذو فإن منهم من يعربه مع لزوم صيغة الإفراد والتذكير في استعمال أية نحو قوله:

فإما رجالٌ موسرون أتيتهم فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا

يعني: أما الرجال الأغنياء الذين أتيتهم فالذي تكفيين من الذي حصل عندهم ما كفاني من المؤنة وغيرها، فإن قوله: من ذي مجرور بالياء بالجار الذي هو من فاستعمل ذو معربًا في هذا القول، وقال في «الامتحان»: وذو الطائية مبنية في أشهر اللغات لا تتصرف تقول: جاءني ذو فعل، وذو فعلا، ورأيت ذو فعلوا، وقد تغير في التذكير والإفراد وغيرهما، أي: التأنيث والتثنية والجمع مع إعراب جميع متصرفاتها حملًا على الذي بمعنى: صاحب نحو: هذان ذو أعرف، وهاتان ذواتا أعرف، وهؤلاء ذوو أعرف، وذوات أعرف، ومنهم من يقول: ذو للمذكر وذات مضمومة للمؤنث، ويوجدان في كل حال، ومنهم من يقول في جمع المؤنث: ذوات مضمومة في كل الأحوال انتهى.

واعترض العصام على الشارح على حمل قوله: وحدها، على الحصر بالإعراب الاتفاقي، وإثبات الإعراب الاختلافي لبعض الموصولات الباقية حيث قال: نص المصنف بقوله: وحدها على رد إعراب اللذان وذو الطائية، يعني: أنهما ليستا بمعربتين عند المصنف، فقوله: وهي معربة وحدها، محمول على أن مطلق الإعراب مختص بهاتين الكلمتين دون سائر الموصولات، ثم قال: وقد ضيع الشارح ما قصده يعني: ما قصد المصنف بجعل بيانه مختصا بما هو المتفق عليه، ويمكن أن يجاب من طرف الشارح: بأن وجود الاختلاف بين النحاة في اللذان وذو الطائية مشهور، وإن لم يذهب إليه المصنف ومع قيام جواز كون المصنف غير منكر لهذا الخلاف يكون حمله على وجه لا يشعر

وإنما أعربت؛ لأنه التزم فيها الإضافة إلى المفرد التي هي من خواص الاسم المتمكن، فلا يرد «حَيْثُ وَإِذْ وَإِذَا» (إلَّا إِذَا) كانت موصولة (حُذِفَ صَدْرُ صِلَتِهَا) نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴿٦٩﴾﴾ فيمن قرأ بالضم، أي: أيهم هو أشدُّ، ....

بالإنكار، كما حمله الشارح عليه أولى من حمله على وجه يشعر بالإنكار كما حمله عليه المحشي؛ فلذا اختار الشارح العلامة هذا الوجه الأول.

ثم شرع الشارح في بيان وجه كون الكلمتين معربتين من بين الموصولات فقال: (وَإِنَّمَا أُعرِبَت) أي: إنما أعرب كل واحدة من أي وأية مع أن الأصل فيهما هو البناء، وكونهما معربين على خلاف ما هو الأصل فيهما؛ (**لأَنَّهُ التُزِمَ فِيهَا**) أي: في كل واحدة من كلمة أي وأية (**الإِضَافَةُ**) أي: إضافتهما (**إِلَى المُفرَدِ**) وقوله: (**الَّتِي**) صفة الإضافة، أي: الإضافة التي (**هِيَ مِن خَوَاصِّ الاسمِ المُتَمَكِّنِ**) أي: الاسم المنصرف الذي يقبل الجر بالكسر بخلاف غير المنصرف، وقوله: (**فَلَا يَرِدُ**) تفريع على قوله: الإضافة إلى المفرد فحينئذٍ لا يرد النقض بكلمة (**حَيثُ وَإِذ وَإِذَا**) لأنها وإن كانت أسماء التزم فيها الإضافة لكن الإضافة الملتزمة فيها هي الإضافة إلى الجملة لا إلى المفرد، التي هي من خواص الاسم المتمكن، وقوله: «إلا» استثناء مفرغ، وقوله: «إذا» ظرف لقوله: معربة، وتوسيط الشارح قوله: (**كَانَت مَوصُولَةً**) ليحصل الاحتراز عما إذا كانت موصوفة؛ لأنها إذا كانتا موصوفتين فهما مبنيتان مطلقًا كما سيجيء، ولم يتعرض له المصنف؛ لأن سياق كلامه يدل على هذا القيد، وهو قوله: «حذف صدر صلتها» فإن ذكر الصلة مغنٍ عنه، يعني: أن كل واحدة من الموصولتين معربة في جميع الأوقات إلا وقت كونها موصولة وحذف صدر صلتها، أي: صلة كل واحدة من الكلمتين المعربتين، ومثال حذف صدر الصلة (**نَحوُ قَولِهِ تَعَالَى**: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴿٦٩﴾﴾) [مريم: 69] وهذا (**فِيمَن**) أي: في قراءة من (**قَرَأَ**) كلمة أشد (**بِالضَّمِّ**) على أنه خبر للمبتدأ وهو الضمير المرفوع المنفصل في التفسير الذي فسر به الشارح بقوله: (**أي: أَيُّهُم هُوَ أَشَدُّ**).

وإنما بنيت موصولة عند حذف صدر صلتها لتأكيد شبهه الحرف من جهة الاحتياج إلى أمر غير الصلة، وبنيت على الضم تشبيهًا لها بالغايات؛ لأنه حذف منها بعض ما يوضحها كما حذف من الغايات ما يبينها، وهو المضاف إليه، ولم يستثن الموصوفة، لبنائه مثل: «يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ» كما استثنى التي حذف صدر صلتها؛ لأنه ذكر في قسم المنادى أن كل ما يقع منادى مفردًا معرفة فهو مبني، وبناء الموصوفة

ثم شرع في بيان وجه كونها مبنية في هذه الصورة فقال: (وَإِنَّمَا بُنِيَت) أي: إنما كل واحد منهما حال كونها (مَوصُولَةً عِندَ حَذفِ صَدرِ صِلَتِهَا؛ لتَأَكُّدِ شَبَهِهِ) أي: لوجود تأكد مشابهة المذكور (الحَرفَ) لأنها لما كانت موصولة كانت مشابهة للحرف في الاحتياج وهو احتياجه إلى الصلة، ثم لما حصل لها المشابهة الأخرى (مِن جِهَةِ الاحتِيَاجِ إِلَى أَمرٍ غَيرِ الصِّلَةِ) وهو حذف صدر الصلة زاد لها الاحتياج الآخر فتأكد احتياج القديم فاضمحلت علة الإعراب، ولما كان الأصل في المبني أن يبنى على السكون احتاج إلى أخرى للبناء على الحركة فقال: (وَبُنِيَت) كل واحدة منهما (عَلَى الضَّمِّ تَشبِيهًا لَهَا) هي لجعلها مشبهة (بالغَايَاتِ) نحو: قبل وبعد، وقوله: (لأَنَّهُ حُذِفَ مِنهَا) أي: من كل واحدة منهما بيان لوجه التشبيه يعني: أنها مشبهة بالغايات في الحذف في كل منهما ومن الغايات (بَعضُ مَا يُوَضِّحُهَا) وينيينها؛ لأنه حذف منها بعض ما يوضحها وهو صدر الصلة (كَمَا حُذِفَ مِن الغَايَاتِ مَا يُبَيِّنُهَا، وَهُوَ المُضَافُ إِلَيهِ).

ثم شرع في بيان الفرق بين كونها موصولة وبين كونها موصوفة حيث استثنى الأول ولم يتعرض للثاني فقال: (وَلَم يَستَثنِ) أي: وإنما لم يستثن المصنف (المَوصُوفَةَ) أي: الحال التي كانت كل واحدة منهما موصوفة مع أن استثناءها لازمًا أيضًا؛ (لِبِنَائِهِ) وعدم استثنائه مستلزم لدخولها في المستثنى (مِثلُ: يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ) لأن أي ههنا موصوفة مبنية، (كَمَا استَثنَى الَّتِي) أي: كما استثنى المصنف الموصولة التي (حُذِفَ صَدرُ صِلَتِهَا؛ لأَنَّهُ) أي: لأن المصنف (ذَكَرَ فِي قِسمِ المُنَادَى أَنَّ كُلَّ مَا يَقَعُ مُنَادىً) حال كونه (مُفرَدًا مَعرِفَةً فَهُوَ مَبنِيٌّ) سواء كان من لفظ أي وأية أو غيرهما (وَبِنَاءُ المَوصُوفَةِ) أي: وبناء كل واحدة من الكلمتين

لهذا، فلا حاجة إلى الذكر ثانيًا.

(وَفِي) قولهم: («مَاذَا صَنَعْتَ؟» وَجْهَانِ):

(أَحَدُهُمَا:) إن معناه (مَا الَّذِي) على أن يكون «ذا» بمعنى الذي، فيكون التقدير: أي شيء الذي صنعتَ؟ ....

حال كونها موصوفة (لِهَذَا) أي: لكونها داخلة في المنادى المفرد المعرفة، فإذا بنيت لكونها منادى حصل المقصود (فَلا حَاجَةَ إِلَى الذِّكرِ ثَانِيًا) لأنه حينئذ يلزم تحصيل الحاصل.

ثم شرع المصنف في مسائل ماذا من حيث الاحتمالات الجارية في معناها، ومن حيث إن تغير معناها يقتضي التغير في جوابها فقال: «وفي» توسيط الشارح بين الجار والمجرور لفظ (قولهم) يفيد أن استعمال «ماذا صنعت» ليس بكلام شاعر مخصوص بل مشهور متداول في محاوراتهم، ويحتمل أن تكون فائدة الزيادة تصحيح دخول الجار فيه، بأن يكون المراد من: ماذا صنعت، لفظه والحاصل: أن ماذا صنعت، ظرف مستقر خبر مقدم، وقوله: «وجهان» مبتدأ مؤخرًا يعني: أن ماذا صنعت أي المركب من ما الاستفهامية الواقعة بعدها لفظة ذا الموصولة ومن فعل مخاطب غير مشتمل على ضمير المفعول الراجع إليه توجيهان في معنى ماذا «أحدهما» أي: أحد الوجهين، وتوسيط الشارح قوله: (أَنَّ مَعنَاهُ) للإشارة إلى أن قوله: «ما الذي» خبر لقوله: أحدهما، لكن مجرد قوله: ما الذي لا يرتبط بالمبتدأ؛ لأن المبتدأ عبارة عن الوجه بمعنى التوجيه، والتوجه يقتضي أن يكون تصديقًا؛ لأنه لا يقال: وجهت زيدًا بل يقال: وجهت بأن زيدًا قائم أو قاعد، فيقتضي أن يصح قول المصنف بأن يقال: إن مراده من أحد الوجهين أن معنى ماذا هو ما الذي، وقوله: (عَلَى أَن يَكُونَ) بيان لطريق التوجيه الأول بأن يقول: إن كون معنى ماذا بمعنى: ما الذي؛ بناء على أن يكون (ذا) أي: لفظ ذا وحده (بمَعنَى الَّذِي فَيَكُونُ التَّقدِيرُ) أي: تقدير مجموع الكلام (أَيَّ شَيءٍ الَّذِي صَنَعتَ) فقوله: أي شيء مأخوذ من ما الاستفهامية وقوله: الذي مأخوذ من ذا، ولما كان ذا على هذا التقدير موصولًا وجملة صنعت صلة

أي: صَنَعْتَهُ، فـ«ما» مبتدأ، وما بعده خبره، أو بالعكس (وَ) حينئذ (جَوَابُهُ: رَفْعٌ) أي: مرفوع على أنه خبر مبتدأ محذوف، كما إذا قلت: «الإكرامُ» أي: «الذي صنعتَ الإكرامُ»؛ ليكون الجواب مطابقًا للسؤال في كون كل منهما جملة اسمية.

فيقتضي العائد فسره الشارح بقوله: (أي صَنَعتُهُ) يعني: العائد إلى الموصول محذوف.

ثم أراد توجيه إعراب ماذا بعد توجيه معناه فقال: (فَمَا) أي: كلمة ما في ماذا (مُبتَدأٌ وَمَا) أي: والكلمة التي (بَعدَهُ) بعد ما وهو ذا بمعنى الذي ههنا (خَبَرُهُ) والجملة الحاصلة منهما جملة اسمية (أَو بالعَكسِ) بأن يكون ما الاستفهامية خبرًا مقدمًا والموصول مبتدأ مؤخرًا، ثم شرع في بيان كيفية الجواب المطابق لهذا التوجيه فقال: «و» (حِينَئِذٍ) أي: حين إذ كان ماذا بمعنى الذي «جوابه» أي: يكون المناسب في جواب السؤال «رفعٌ» ولما احتمل أن يكون قوله: رفع اسمًا وأن يكون فعلًا مجهولًا حيث يساعد الخط كلا الاحتمالين اختار الشارح الاحتمال الأول حيث فسره بقوله: (أي: مَرفُوعٌ) وأشار العصام في حاشيته إلى الاحتمال الثاني حيث قال: ولك أن تجعله فعله مجهولًا انتهى، يعني: بأن يكون رفع فعلًا مجهولًا ونائب الفاعل الذي تحته راجعًا إلى المبتدأ والجملة الفعلية خبرًا له، ولا يخفى أن ما اختاره الشارح أولى وإن كان محتاجًا إلى جعل المصدر بمعنى المفعول؛ لأنه مفرد مطابق لما هو الأصل في الخبر، ثم أشار إلى المعنى المقتضي للرفع بقوله: (عَلَى أَنَّهُ) أي: على أن اللفظ الذي يجاب به (خَبَرُ مُبتَدأ مَحذُوفٍ كَمَا إِذَا قُلتَ) في جوابه (الإكرَامُ) أي: لفظ الإكرام بالرفع وتقدير الكلام مع المبتدأ المحذوف ما فسره بقوله: (أي: الَّذي) وهو المبتدأ، وقوله: (صَنَعتَ) بصيغة المتكلم صلة والضمير المنصوب في صنعته راجع إلى الموصول، وقوله: (الإكرَامُ) خبر المبتدأ وقوله: (لِيَكُونَ) الخ دليل على كون الجواب مرفوعًا يعني: إنما يكون جوابه رفع على هذا التوجيه ليكون (الجَوَابُ مُطَابِقًا للسُّؤَالِ في كَونِ كُلٍّ مِنهُمَا) أي: من السؤال والجواب (جُملَةً اسمِيَّةً).

(وَ) الوجه (الآخَرُ) أن معناه (أَيُّ شَيْءٍ)، وههنا عبارتان:

إحداهما: أن «ماذا» بكمالها بمعنى: «أيُّ شيءٍ».

والثانية: أن «ما» معناه: «أَيُّ شيءٍ»، و«ذا» زائدة.

والظاهر أن مؤدّاهما واحد، فإن معنى قولهم: «إنها بكمالها بمعنى: «أيُّ شيء» أنه ليس لكل منهما معنى بالاستقلال؛ لكون كلمة «ذا» زائدة، ....

ثم شرع في بيان الوجه الآخر وفي جوابه المناسب فقال: «و» **(الوَجهُ)** «الآخر» وزاد الشارح كلمة الوجه ليظهر موصوف كلمة الآخر الذي هو اسم التفضيل، أي: الوجه الآخر من الوجهين **(أَنَّ مَعنَاهُ)** أي: معنى ماذا مطلقا «أي شيءٍ» ولما كان لفظ ماذا في الوجه الأول مركبًا من: ما ومن: ذا، فـ: ما وحده يدل على معنى: أي شيء من قبيل لفظ واحد دال على معنى المركب، وذا وحده يدل على معنى الذي لم يبق في هذا الوجه احتمال كون ذا زائدة، وأما في هذا الوجه فيحتمل كونها زائدة، كما قال الشارح: **(وَهَهُنَا عِبَارَتَانِ)** أي: في هذا الوجه يحتمل التعبيران **(إِحدَاهُمَا)** أي: إحدى العبارتين **(أَنَّ مَاذَا بِكَمَالِهَا)** أي: بمجموع ما وذا يعني بهيئته الاجتماعية **(بِمَعنَى: أَيِّ شَيءٍ)** أي: بمعنى: أي شيء مأخوذ من المجموع لا أن: أي شيء مأخوذ من ما وحده كما في الوجه الأول، **(وَالثَّانِيَةُ)** أي: العبارة الثانية من العبارتين المحتملين **(أَنَّ مَا)** وحده **(مَعنَاهُ: أَيُّ شَيءٍ)** أي: مجموع أي شيء مأخوذ من: ما، كما كان في الوجه الأول **(وَذَا زَائِدَةٌ)** أي: وحينئذٍ تكون ذا زائدة؛ لأنه لم يبق لها معنى حتى تدل عليه، ثم قال: **(وَالظَّاهِرُ)** أي: الراجح من العبارتين هي العبارة الأولى وهي **(أَنَّ مُؤَدَّاهُمَا)** أي: مؤدى ما وذا **(وَاحِدٌ)** لا ينفك أحدهما عن الآخر في الدلالة على هذا المعنى، **(فإِنَّ مَعنَى قَولِهِم)** أي: معنى قول القوم **(إِنَّهَا)** كلمة ماذا **(بِكَمَالِهَا)** أي: بمجموعها **(بِمَعنَى: أَيِّ شَيءٍ)** فالمعنى المفهوم من هذا القول **(أَنَّهُ)** أي: الشأن **(لَيسَ لِكُلٍّ مِنهُمَا)** أي: من ما وذا **(مَعنىً بالاستِقلالِ)** بأن يكون لـ: ما معنىً مستقل؛ ولذا معنى مستقل آخر، وإنما لم يكن كذلك **(لِكَونِ كَلِمَةِ ذا زَائِدَةً)** ههنا فالمعنى الذي هو أي شيء، ليس معنى ما وحده، وإلا لم تحصل

فالمفهوم من مجموعهما «أي شيء».

(وَ) حينئذ (جَوَابُهُ: نَصْبٌ) أي: منصوب على أنه مفعول لفعل محذوف، كما إذا قلت: «الإكرامَ» أي: صنعتُ الإكرامَ ليكون الجواب مطابقًا للسؤال في كون كل منهما جملة فعلية، ويجوز في الأول نصب الجواب بتقدير الفعل المذكور، وفي الثاني رفعه على أن يكون خبر مبتدأ محذوف، ولم يعتبره المصنف، ....

المقابلة بين هذا الوجه وبين الوجه الأول؛ فلا يحصل الفرق بينهما، ولا معنى ذا وحده؛ لكونها زائدة ههنا فتعين أن يكون معنى المجموع منهما، وإليه أشار الشارح بقوله: (**فَالمَفهُومُ مِن مَجمُوعِهِمَا أيُّ شَيءٍ**) وفي العصام: والأولى أن ذا لا تجيء موصولة ولا زائدة إلا بعد ما، ومن، الاستفهاميتين، والأولى في ماذا هو، أو من ذا هو خير منك؟ الزيادة، ويجوز على بعدٍ أن يكون بمعنى الذي، وأما قولك: من ذا قائمًا، فذا اسم إشارة لا غير، ويحتمل في: من ذا الذي أن تكون زائدة، وأن تكون اسم إشارة، كما في قوله تعالى: ﴿أَمَّنْ هَٰذَا ٱلَّذِى﴾ [الملك: 20] فإن هاء التنبيه لا تدخل إلا على اسم الإشارة انتهى ملخصًا.

شرع في بيان كيفية جواب هذا الوجه فقال: «و» (**حِينَئِذٍ**) أي: وحين إذ كان ماذا بمعنى: أي شيء «جوابه» أي: يكون المناسب في جواب السؤال بما ذا صنعت؟ على هذا التوجيه منصوب؛ لأن جوابه المناسب «نصبٌ» (**أَي: مَنصُوبٌ عَلَى أَنَّهُ**) أي: بناء على أنه أي: على أن اللفظ الذي يجاب به (**مَفعُولٌ لِفِعلٍ مَحذُوفٍ، كَمَا إِذَا قُلتَ الإكرَامَ**) بالنصب (**أَي: صَنَعتَ الإكرَامَ؛ لِيَكُونَ الجَوَابُ مُطَابِقًا للسُّؤَالِ في كَونِ كُلٍّ مِنهُمَا جُملَةً فِعلِيّةً**) أما في الجواب فظاهر.

وأما في السؤال فلأن ماذا مفعول للفعل الذي بعده، ولما لم تكن علة الرفع في الأول وعلة النصب في الثاني وهو مطابقة الجواب للسؤال علة واجبة؛ لوقوع التخلف فيها أشار الشارح بقوله: (**وَيَجُوزُ في الأَوَّلِ نَصبُ الجَوَابِ بِتَقدِيرِ الفِعلِ المَذكُورِ، وَفِي الثَّاني رَفعُهُ عَلَى أَن يَكُونَ خَبَرَ مُبتَدَأ مَحذُوفٍ، وَلَم يَعتَبِرهُ المُصَنِّفُ**) حيث لم يقل: والأولى في جوابه، أو الأحسن وأمثالهما من

لفوات المطابقة بين السؤال والجواب.

العبارات الدالة على استحسان قوله، (لِفَوَاتِ المُطَابَقَةِ بَينَ السُّؤَالِ وَالجَوَابِ) مغنٍ عنه؛ لأن من المعلوم أن مراعاة مطابقة الجواب للسؤال ليست بواجبة، بل هي أمر استحساني؛ لأنه قد يتخلف، ولو كانت واجبة لم يجز تخلفها.

* * *

[أسماء الأفعال]

(أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ: مَا كَانَ) أي: اسمٌ كان (بِمَعْنَى الْأَمْرِ أَوْ الْمَاضِي) اللذين هما من أقسام المبني الأصل فعلة بنائها كونها مشابهة لمبني الأصل، فما قيل: إنَّ «أُفٌّ» بمعنى أَتَضَجَّرُ، و«أَوَّهْ» ....

[أسماء الأفعال]

ولما فرغ المصنف من مسائل الموصولات شرع في مسائل أسماء الأفعال التي هي معدودة من المبنيات فقال: «أسماء الأفعال» أي: الأسماء التي معانيها معاني الأفعال وهو مبتدأ، وقوله: «ما كان» خبر، وقول الشارح: (أي: اسمٌ كَانَ) للإشارة إلى أن ما عبارة عن الاسم بقرينة كونها من المبنيات العارضة، وإنما فسره بمفرد لكون المقام مقام التعريف الذي هو للجنس لا للإفراد، وقوله: «بمعنى الأمر» خبر منصوب لكان، أي: اسم كان معناه المفهوم منه مقارنًا بالمعنى المفهوم من لفظ الأمر، كما سيجيء وجهه، وقوله: «أو الماضي» بيان لنوعي أسماء الأفعال يعني: أن أسماء الأفعال نوعان أحدهما ما كان مقارنًا بمعنى الأمر، والآخر ما كان مقارنًا معنى الماضي، ثم أشار الشارح إلى دليل بناء هذه الاسماء بصورة الصفة، فقال: (اللَّذَينِ) بصيغة التثنية أي: بمعنى الأمر أو الماضي اللذين (هُمَا) أي: الأمر والماضي (مِن أَقسَامِ المَبنيّ الأَصلِ) وكل اسم يكون معناه كذلك فهو مبني فإذا كانا موصوفين بكونهما من أقسام مبني الأصل (فَعِلَّةُ بِنَائِهَا) أي: علة بناء أسماء الأفعال مطلقًا (كَونُهَا) أي: كون تلك الأسماء (مُشَابِهَةً) أي: مناسبة (لِمَبنيِّ الأَصلِ) في وقوعها موقعه، ولما وقع الاعتراض على التعريف بانتقاضه بالأسماء التي ليست بمعنى الأمر أو الماضي، فيلزم أن يكون غير جامع دفعه بقوله: (فَمَا قِيلَ) أي: إذا انحصرت أسماء الأفعال بكونها بمعنى أحد الأمرين فقط، فتحتاج في دفع ما قيل (إنَّ أُفّ) يعني: أن لفظ أف ليس بمعنى الأمر ولا بمعنى الماضي، بل بمعنى المضارع لكونه (بِمَعنَى أَتَضَجَّرُ) على صيغة المتكلم للمضارع (وَأَوَّهُ) بتشديد الواو يعني:

بمعنى: أَتَوَجَّعُ، فالمراد به «تَضَجَّرْتُ وَتَوَجَّعْتُ» عبر عنه بالمضارع؛ لأن المعنى على الإنشاء، وهو أنسب بأن يعبر عنه بالمضارع الحالي.

(مِثْلُ: «رُوَيْدَ زَيْدًا» أي: أَمْهِلْهُ) مثال لما هو بمعنى الأمر.

(وَ«هَيْهَاتَ ذَاكَ») بفتح التاء في الحجاز، وبكسرها في بني تميم، وبالضمّ في لغة بعضهم (أَيْ: بَعُدَ) مثال لما هو بمعنى الماضي، ....

وكذا لفظ أوه ليس بمعنى هما بل هو بمعنى المضارع أيضًا لكونه (بِمَعنَى أَتَوَجَّعُ) مع أنهما من أسماء الأفعال فحينئذٍ نحتاج إلى أن نقول: (فَالمُرَادُ بِهِ) يعني: لا نسلم لزوم عدم صدق التعريف عليهما، وإنما يلزم لو كان المراد بكل واحد من: أتضجر وأتوجع معناهما الأصلي الذي هو المضارع، بل المراد بكل واحد منهما معنى الماضي فإن المراد باقٍ معنى (تَضَجَّرتُ و) باتو جمع معنى (تَوَجَّعتُ) ولما كانت القاعدة في الإنشائيات في نحو: بعت واشتريت أن يعبر عنها بالمضارع الحال لوقوعها وقت التكلم (عَبَّرَ عَنهُ) أي: عن كل واحد من تضجرت وتوجعت (بالمُضَارِعِ) أي: بـ:أتضجر وأتوجع؛ (لأَنَّ المَعنَى عَلَى الإنشَاءِ) أي: معناهما محمول على إنشاء التضجر والتوجع، (وَهُوَ) أي: المعنى المحمول على الإنشاء (أَنسَبُ بأن يُعَبَّرُ عَنهُ) أي: عن ذلك المعنى الإنشائي (بالمُضَارِعِ الحَالِي) أي: بصيغة المضارع الذي يراد به الحال.

ثم شرع في أمثلتهما مع الإشارة إلى التمثيل بنوعي الفعل من اللازم والمتعدي فقال: «مثل رويد زيدًا، أي: أمهله» وقوله: (مِثَالٌ) خبر للمبتدأ المحذوف أي: مثل رويد زيدًا مثال (لِمَا) لاسم الفعل الذي (هُوَ) مقارن (بمَعنَى الأَمرِ) وهو فعل متعد، وهو معنى أمهله، «وهيهات ذاك» وفي هيهات ثلاث لغات إحداها: (بِفَتحِ التَّاءِ) وهو (في) لغة (الحِجَازِ، وَبِكَسرِهَا) أي: وثانيتها بكسر التاء وهو (في) لغة (بَنِي تَمِيمٍ، وَبالضَّمِّ) أي: وثالثتها بضم التاء وهو (في لُغَةِ بَعضِهِم) أي: بعض بني تميم أو بعض العرب، «أي: بعد» (مِثَالٌ) أي: قوله: هيهات مثال (لِمَا) أي: لاسم الفعل الذي (هُوَ) مقارن (بمَعنَى المَاضِي) وهو فعل لازمٌ.

ثم أراد الشارح أن يذكر وجه تقديم الأمر على الماضي؛ لتقدمه بالطبع لكونه

وقدم الأمر لأن أكثر أسماء الأفعال بمعناه، والذي حملهم على أن قالوا: إن هذه الكلمات وأمثالها ليست بأفعال مع تأديتها معاني الأفعال أمر لفظي، وهو أن صيغتها مخالفة لصيغ الأفعال، وأنها لا تتصرف تصرفها، لا أنها موضوعة ليصغ الأفعال على أن يكون «رُوَيْدَ» مثلًا موضوعًا لكلمة «أمْهِلْ».

مشتقًّا منه فقال: (وَقَدَّمَ الأمرَ) أي: وإنما قدم المصنف الأمر في التعريف على الماضي؛ (لأنَّ أَكثَرَ أَسمَاءِ الأَفعَالِ بمَعنَاهُ) يعني: أن أكثر ما وقع من أسماء الأفعال ورد بمعنى الأمر فقدم في التعريف للإشارة إلى هذا، ثم إنه لما اختلف أقوالهم في هذا الباب في أن أسماء الأفعال هل هي موضوعة لمعنى يشيبه معنى الأمر أو الماضي، بأن يكون علمًا له أراد الشارح أن يبين مرادهم بما هو الظاهر من الاحتمالات فيه فقال: (وَالَّذِي) أي: الأمر الذي (حَمَلَهُم) أي: حمل النحاة (عَلَى أَن قَالُوا: إنَّ هَذِهِ الكَلِمَاتِ) من رويد وهيهات (وَأَمثَالَهَا) من الأسماء التي يفهم منها معنى الفعل (لَيسَت بأَفعَالٍ) أي: حقيقة بل هي أسماء (مَعَ تَأدِيَتِهَا) أي: مع أن كلا منها يؤدي (مَعَانِيَ الأَفْعَال) من الأمر والماضي وغيرهما، وقوله: والذي مبتدأ، وقوله: (أَمرٌ لَفظِيٌّ) خبره، أي: الذي حملهم على هذا القول أمر لفظي حقيقي، يعني: نفي الفعلية عنها ليس لعدم كون معناها فعلًا بل لأمر آخر (وَهُوَ) أي: الأمر اللفظي الذي هو الحامل لهم على هذا القول (أَنَّ صِيَغَهَا) أي: أن صيغ هذه الأسماء (مُخَالِفَةٌ لِصِيَغِ الأفعَالِ) أي: لصورة الأفعال المضبوطة بوزن معلوم من هيئة الماضي والأمر الحاضر، وقوله: (وَأَنَّهَا) عطف على أن صيغها، كعطف التفسير أو كعطف الخاص على العام يعني: وأن هذا الأمر الحامل أن تلك الأسماء (لا تَتَصَرَّفُ تَصَرُّفَهَا) يعني: أنها لا تقبل التصرف كتصرف الأفعال، بأن يكون لها مفرد وتثنية وجمع ومذكر ومؤنث، وقوله: (لا أَنَّهَا) معطوف على قوله: أمر لفظي، يعني: أنه ليس مرادهم بقولهم في مقام الإثبات مع تأديتها معاني الأفعال أن أسماء الأفعال وإن لم تكن أفعالًا لكنها (مَوضُوعَةٌ لِصِيَغِ الأَفعَالِ) لكونها مؤدية لمعانيها (عَلَى أَن يَكُونَ) أي: بناء على أن يكون لفظ (رُوَيدَ، مَثَلًا مَوضُوعَةً لِكَلِمَةِ أَمهِل) ثم أيد

قال الشارح الرضي: وليس ما قال بعضهم: إن «صَهْ» مثلًا اسم للفظ «اسْكُتْ» الذي هو دال على معنى الفعل، فهو علم للفظ الفعل لا لمعناه بشيء؛ إذ العربي القُح ربما يقول: «صَهْ» مع أنه لم يخطر بباله لفظ «اسْكُتْ»، وربما لم يسمعه أصلًا»، ولهذا قال المصنف: «ما كان بمعنى الأمر أو الماضي»، ولم يقل: ما كان معناه الأمر أو الماضي، ....

هذا بتزييف الشارح الرضي لهذا القول حيث قال: (قَالَ الشَّارِحُ الرَّضي: وَلَيسَ مَا) أي: ليس القول الذي (قَالَ بَعضُهُم) ناشئًا عن التوهم من كون أسماء الأفعال مؤدية لمعاني الأفعال وهو (أَنَّ صَه مَثَلًا اسمٌ للفظِ: اسكُت، الَّذِي هُوَ دَالٌّ عَلَى مَعنَى الفِعلِ) وهو ما يدل بهيئته على الزمان وبمادته على الحدث كما هو شأن الفعل، وإذا كان لفظ صه اسمًا للفظ اسكت الدال على معنى الفعل (فَهُوَ) أي: لفظ صه (عَلَمٌ للفظِ الفِعلِ) وهو: اسكت (لا لِمَعنَاهُ) أي: ليس أسمًا إلا على معناه، فقوله: ما قال اسم ليس، وقوله: (بِشَيءٍ) خبره، يعني: ليس ما قال هذا البعض بشيء معتبر مسموع في هذا الباب؛ لأنه لو كان اسم صه علمًا موضوعًا للفظ اسكت، لفظهم لفظ اسكت في كل وقت من أوقات إطلاق لفظة صه، وليس كذلك؛ (إِذ العَرَبيّ القُحُّ) بضم القاف الخالص يعني: لأن العربي الخالص (رُبَّمَا يَقُولُ: صَه) ويفهم منه طلب السكوت من المخاطب (مَعَ أَنَّهُ لَم يَخطُر بِبَالِهِ) أي: بقلبه (لَفظُ أُسكُت) ولو كان معناه لخطر بقلبه، وقوله: (وَرُبَّمَا) توقى يعني: وربما (لَم يَسمَعهُ) أي: ذلك العربي القح لفظ اسكت (أَصلًا) فضلًا عن أن يخطر بباله (وَلِهَذَا) أي: ولكون أسماء الأفعال غير موضوعة لألفاظ الأفعال (قَالَ المُصَنِّفُ) في تعريفها (مَا كَانَ بمَعنَى الأَمرِ أَو المَاضِي، وَلَم يَقُل: مَا كَانَ مَعنَاهُ الأَمرُ أَو المَاضِي) ثم أراد الشارح أن يدفع الانتقاض الوارد على تعريف المصنف بأن هذا التعريف صادق على مثل الضارب أمس؛ لأنه بمعنى الماضي أيضًا فأجاب عنه: بأنا لا نسلم أن هذا التعريف يصدق على مثل: الضارب أمس؛ لأن دلالة هذا ليست بدلالة وضيعة، أعني: التي هي دلالة اللفظ المفرد؛ لأن الضارب وحده يدل على ذات يصدر عنه الضرب غير مقترن

والمتبادر أن يكون هذا بحسب الوضع، فلا يرد مثل: «الضاربُ أمسِ» نقضًا على التعريف.

(وَ«فَعَالِ») أي: ما يوزن بـ«فَعَالِ» الكائن (بِمَعْنَى الْأَمْرِ) المشتق (مِنَ الثُّلَاثِيِّ) المجرد (قِيَاسٌ) أي: قياسي ....

بزمان معين، وأمس وحده يدل على زمان معين بخلاف: رويد وهيهات، (وَالْمُتَبَادَرُ) من قوله: ما كان بمعنى الأمر أو الماضي (أَن يَكُونَ هَذَا) أي: كونه بمعناه (بِحَسَبِ الوَضعِ) بأن وضع هذا اللفظ لمعنى هو معنى الفعل، يعني: وضع هذا اللفظ المفرد لمعنى مركب من الحدث والزمان، وإذا كان المتبادر منه أن يكون بحسب الوضع (فَلَا يَرِدُ مِثلُ: الضَّارِبُ أَمسِ) حال كونه (نَقضًا عَلَى التَّعرِيفِ) لأنه لا يصدق عليه أنه اسم موضوع لمعنى هو معنى الفعل، بل إنه يصدق عليه أنهما اسمان وضع أحدهما لمعنى والآخر لمعنى آخر.

ثم إنه لما وقع الخلاف في أن وزن فعال من الثلاثي المجرد هل هو قياسي في معنى الأمر أو لا أراد المصنف أن يبينه بقوله: «وفعال» بفتح الفاء (أي: مَا يُوزَنُ) يعني: المراد من فعال ليس حصره في تلك المادة بل يعم لكل ما يوزن (بِفَعَالِ) وقوله: (الكَائِنِ) إشارة إلى أن قوله: «بمعنى الأمر» ظرف مستقر بتقدير المتعلق معرفة؛ لكونه صفة للمعرفة وهو فعال، فإن المراد به اللفظ، وقال بعضهم: إن فعال مبتدأ، وبمعنى الأمر خبره، ولعل ذلك البعض اختار كونه خبرًا لتحصيل الفائدة، وهو تعيين معناه بخلاف كونه صفة؛ لأنه لا فائدة في التوصيف بكونه بمعنى الأمر؛ لأنه لم يوجد فعال بمعنى الماضي حتى يحترز عنه، ويمكن أن يقال: إن التوصيف للاحتراز عن كونه مصدرًا أو غيره كما سيجيء، وكذا قوله: (المُشتَقُّ) للإشارة إلى أن قوله: «من الثلاثي» (المُجَرَّدِ) ظرف مستقر صفة الأمر، هذا ما اختاره الشارح والعصام، وضعفه المعرب المشهور بزيني زاده، واختار كونه صفة بعد صفة لـ: فعال، أو حالا واختار في «الامتحان» كونهما حالًا، وقوله: فعال مبتدأ، وقوله: «قياسٌ» خبره، وفسره الشارح بقوله: (أَي: قِيَاسِيٌّ) لتصحيح الحمل؛ لأن القياس بدون حرف النسبة

(كَـ«نَزَالِ» بِـمَعْنَى اِنْزِلْ) قال سيبويه: هو مطرد في الثلاثي المجرد. ويرد عليه: أنه لا يقال: «قَوَامِ وقَعَادِ» في «قُمْ وَاقْعُدْ»، فلهذا تأول بعضهم قول سيبويه: بأنه أراد بالاطراد الكثرة، فكأنه قياس لكثرته، وأما في الرباعي ....

لا يتحد بالمبتدأ فاحتاج إلى التصحيح إما بالتزام حذف حرف النسبة حتى يكون معناه: أن فعال بمعنى الأمر منسوب إلى القياس، أو بتقدير ذو، أي: كونه كذلك ذو قياس، مثال ما كان كذلك: «كنزال بمعنى: انزل» مشتقا من النزول الثلاثي.

ولما وقع الخلاف بين سيبويه والمبرد في كون فعال بمعنى الأمر قياسيا أو مسموعًا، فقال سيبويه: إنه قياسي، وقال المبرد: إنه مسموع؛ لأنه لو كان قياسيا لجاز أن يقال: قوام وقعاد في: وقم اقعد وليس لأحد يبتدع صيغة لم تقلها العرب أراد الشارح أن يبين أن المصنف اختار مذهب سيبويه، وإنه كيف يجاب عن الإيراد الوارد على سيبويه فقال: (**قَالَ سِيبويهِ: هُوَ**) أي: كون فعال بمعنى الأمر (**مُطَّرِدٍ فِي الثُّلاثِي المُجَرَّدِ، وَيَرِدُ عَلَيهِ**) أي: على كونه مطردًا؛ (**أَنَّهُ لا يُقَالُ: قَوَامِ وَقَعَادِ في: قُم وَاقعُد**) فيحتاج إلى أن يؤول قول سيبويه وهو مطرد؛ (**فَلِهَذَا تَأَوَّلَ بَعضُهُم**) وهو أندلسي (**قَولَ سِيبَويهِ**) أي: قوله مطرد (**بأنّهُ**) أي: سيبويه (**أَرَادَ بالاطِّرَادِ الكَثرَةَ**) يعني: بقوله مطرد أنه كثير الوقوع يعني: أنه مسموع كما قال المبرد لكن لما كثرت المسموعات (**فَكَأَنَّهُ**) أي: فبلغ في الكثرة حتى صار كأنه (**قِيَاسٌ لِكَثرَتِهِ**) وفي قوله: فكأنه إشارة إلى أن الاطراد ههنا مجاز عن كثرة الوقوع، وقال العصام وصاحب «الامتحان»: إنه لا يحتاج إلى حمل كلامه على المجاز؛ ليندفع هذا الإيراد لأن كون الشيء قياسيا لا يقتضي أن يجيء في جميع المواد؛ فلا ينافي عدم وروده في مادة القيام والقعود؛ لكونه قياسيًّا حتى يحتاج إلى التأويل، وزاد صاحب «الامتحان» اشتراط كون الفعل المذكور فعلًا تاما فلا يجيء إنعام وكون، انتهى.

ولما كان الخلاف في كونه قياسيا إنما هو في مجيئه من الثلاثي أراد أن يبين ما هو حكمه من الرباعى فقال: (**وَأَمَّا فِي الرُّبَاعِي**) أي: وأما حكمه في الرباعي

فاتفقوا على أنه لم يأت إلا نادرًا.

(وَ«فَعَالِ») حال كونه (مَصْدَرًا مَعْرِفَةٌ، كَـ«فَجَارِ») بمعنى: الفَجْرَة أو الفُجُور.

(فَاتَّفَقُوا) أي: فاتفقت النحاة من سيبويه وغيره (عَلَى أَنَّهُ) أي: على أن اسم الفعل الكائن بمعنى الأمر (لَم يَأتِ) أي: لم يجئ (إِلَّا نَادِرًا) وهذا المعنى الذي حمل عليه قوله: على أنه لم يأت إلا نادرًا هو ما اختاره العصام وغيره من المحشين في توجيه كلام الشارح؛ لأنه إذا حمل على ظاهره وقيل: إن معناه أن فعال لم يأت من الرباعي إلا نادرًا؛ فلا يجوز لأن فعال لم يتصور مجيئه من الرباعي وما يجيء نادرًا هو قرقار وعرعار وليس بوزن فعال، بل فعفال، وقرقار بمعنى صوت من التصويت وعرعار بمعنى تلاعبوا أيها الصبيان بالعرعرة، وهي لعبة لهم؛ لأن الصبي إذا لم يجد أحدًا رفع صوته فقال: عرعار فاذا سمعوا خرجوا إليه وتلاعبوا بتلك اللعبة، قال:

يدعو وليدهمو بها عرعار

قال المبرد: قرقار حكاية صوت الرعد، وعرعار حكاية صوت الصبيان، كما قال: غاق غاق، وقال السيرافي في الجواب على المبرد: إن الحكاية لا تغير، فلو كانا صوتين لقيل: قارقار وعارعار بالألف، وعند الأخفش: أن فعال بمعنى الأمر من الرباعى قياس، والله أعلم.

ثم شرع في بيان باقي المعاني لهذا الوزن فقال: «وفعال» وهو مبتدأ وزاد الشارح قوله: (حَالَ كَونِهِ) للبيان في: أي: أن قوله: «مصدرًا» حال من الضمير المستتر في خبره الآتى، أعني: قوله: مبني، وقوله: «معرفةً» بالنصب صفة لقوله: مصدرًا، وقوله: «كفجار» صفة أخرى للمصدر، يعني: حال كون هذا الوزن موصوفًا بصفتين إحداهما المصدرية وثانيتهما التعريف، ينبغى أن يكون قوله: كفجار خبرا للمبتدأ المحذوف بتقدير هو مثل: فجار، لكن الزيني زاده قدم كونه صفة بعد صفة، فتأمل.

ولما خفي كونه معرفة أشار في تفسيره بقوله: (بِمَعنَى الفَجَرَةِ أَو الفُجُورُ) يعني: أنهم يستعملون مثل هذا بمعنى الفجور أو الفجرة المعرفة باللام بأن يكون

قال الشارح الرضي: وهو على ما قيل مصدر معرّفٌ مؤنث، ولم يقم لي إلى الآن دليل قاطع على تعريفه ولا تأنيثه.
(وَ) حال كونه (صِفَةٌ) لمؤنث (مِثْلُ: «يَا فَسَاقِ») بمعنى: «يا فاسِقَةُ» (مَبْنِيٌّ)

علمًا للمصدر المعرفة، لا بمعنى فجرة أو فجور، وأشار الشارح أيضًا بقوله: بمعنى الفجرة أو الفجور إلى وقوع التردد بين كونه مستعملًا في المؤنث والمذكر، وأيده بما نقله عن الشارح الرضي حيث قال: (**قَالَ الشَّارِحُ الرَّضِي: وَهُوَ**) أي: هذا الوزن (**عَلَى مَا قِيلَ: مَصدَرٌ مُعَرَّفٌ مُؤَنَّثٌ، وَلَم يَقُم لي إِلَى الآنَ دَلِيلٌ قَاطِعٌ عَلَى تَعرِيفِهِ وَلا تَأنِيثِهِ**) وإنما قال هذا؛ لأن أدلتهم مرددة ومعارضة لأن من كان مذهبه أن جميع أوزان فعال أمرًا أو صفة أو مصدرًا أو علمًا مؤنثة، فإذا سمي بها مذكر وجب عدم انصرافها، ويجوز عند النحاة جعلها منصرفة، وهذا منهم دليل على التردد في كونها مؤنثة كذا في العصام، ومحصل التردد في الدليل أنهم ربما استدلوا على تأنيث اسم الفعل والمصدر الواقعين على وزن فعال بكونه مؤنثًا في استعماله صفة وعلم الشخص طردًا؛ فإنهما مؤنثان كما يجيء، وهذا استدلال عجيب، ثم قيل في الاستدلال على تعريفه بقرينة الواقع معرفة في قوله:

إنا اقتسمنا خطتينا بيننا فحملت برةً واحتملت فجار

وجه الاستدلال: أن برة علم للمرأة، وفجار بمعنى الفجار، ولما كانت برة معرفة لكونه علمًا حكم بتعريف فجار؛ لكونه قرينة ولاشك أن هذا الاستدلال كالأول في الغرابة، وحمل كلامه على الأخرى في التأنيث والتعريف مع عدم الاستدلال على المحمولة معرفة مؤنثة بديع، بل لو ثبت وصف فجار بالمؤنث المعرف بفجار القبيحة مثلًا جاز الاستدلال به على الأمرين التأنيث والتعريف.

وقوله: «و» (حَالَ كَونِهِ) «صفةً» عطف على قوله: مصدرًا، وقيد الشارح بقوله: (**لِمُؤَنَّثٍ**) إشارة إلى قول الشارح الرضي حيث قال: الثالث أي: من هذا الوزن الصفة المؤنث ولم يجئ في الصفة المذكورة «مثل: يا فساق» (**بِمَعنَى: يَا فَاسِقَةُ**) وقوله: «مبني» خبر للمبتدأ وهو فعال مصدرًا، كما فسره الشارح

أي: كل واحد من القسمين الآخيرين مبني (لِمُشَابَهَتِهِ لَهُ) أي: لـ«فَعَالِ» بمعنى الأمر (عَدْلًا وَزِنَةً) أما زنة فظاهر. وأما عدلًا فلما ذهب إليه النحاة أن «فَعَالِ» بمعنى الأمر معدول عن الأمر الفعلي للمبالغة، وهذه الصيغة للمبالغة في الأمر كـ«فَعَّالِ وفَعُول» للمبالغة في الفاعل.

قال الشارح الرضي: والذي أرى أن كون أسماء الأفعال معدولة عن ألفاظ الفعل شيء لا دليل لهم ....

بقوله: (أي: كُلُّ وَاحِدٍ مِن القِسمَينِ الآخِيرَينِ) وهما فعال مصدرًا وفعال صفة، هذا احترازًا من القسم الأول وهو فعال بمعنى الأمر؛ لأنه اسم فعل (مَبنِيٌّ) ثم ذكر وجه بناء هذين القسمين بقوله: «لمشابهته» أي: لمشابهة كل من القسمين «له» (أي: لِفَعَالِ بمَعنى الأَمرِ) وهو القسم الأول كما سبق من أنه مبني لكونه بمعنى الأمر ثم ذكر وجه المشابهة بقوله: «عدلًا وزنةً» وهما تمييزان من الذات المقدرة في النسبة بين المشابهة وبين فاعله (أمَّا زِنَةً) أي: مشابهته من جهة الوزن (فَظَاهِرٌ، وَأمَّا عَدلًا) أي: وأما مشابهة عدلًا (فَلِمَا) أي: فثابت للذي (ذَهَبَ إِلَيهِ النُّحَاةُ مِن أَنَّ فَعَالِ) أي: أن هذا الوزن في طرف المشبه به الذي هو (بمَعنَى الأَمرِ مَعدُولٌ عَن الأَمرِ الفِعلِي) يعني: أن نزال مثلًا معدول عن انزل (للمُبَالَغَةِ، وَهَذِهِ الصِّيغَةُ للمُبَالَغَةِ في الأَمرِ) هذا بيان لعلة العدول أي: إنما عدل عن الأمر الفعلي لقصد المبالغة في الأمر ونظيره (كَفَعَّالٍ) بفتح الفاء وتشديد العين (وَفَعُولٍ للمُبَالَغَةِ في الفَاعِلِ) يعني: كما أن فعال وفعول يجيئان لقصد المبالغة في فاعل كذلك يجيء فعال في مكان افعل، وإنما لم يبين وجه العدول في ظرف المشبه لكونه ظاهرًا فيه، أما في فعال بمعنى المصدر فلكون نحو فجار معدولًا عن الفجور أو الفجرة، وفي فعال صفة فلكون يا فساق معدولًا عن يا فاسقة.

ثم اعلم أن المشابهة من جهة الزنة ظاهرة، وأما من جهة العدل ففيها شيء على ما حكاه الشارح بقوله: (قَالَ الشَّارِحُ الرَّضِيُّ: وَالَّذِي) أي: والرأي الذي (أَرَى أَنَّ كَونَ أَسمَاءِ الأفعَالِ مَعدُولَةً عَن أَلفَاظِ الفِعلِ) بأن يكون هيهات مثلًا معدولًا عن بعد، وريد معدولًا عن امهل (شَيءٌ) أي: حكم (لا دَلِيلَ لَهُم) أي:

عليه، كيف؟ والأصل في كل معدول عن شيء أن لا يخرج عن النوع الذي ذاك الشيء منه؟ فكيف يخرج الفعل بالعدل من الفعلية إلى الاسمية؟ وأما المبالغة فهي ثابتة في جميع أسماء الأفعال. وبَيَّنَ وجهها في كلام طويل، فمن أراد الاطلاع عليه، فليرجع إليه.

للنحاة (عَلَيهِ) أي: على جوازه فضلًا عن وقوعه (كَيفَ؟ وَالأَصلُ) يعني: كيف يكون مع أن القاعدة (فِي كُلِّ مَعدُولٍ عَن شَيءٍ أَن لا يَخرُجَ) ذلك الاسم المعدول إليه (عَنِ النَّوعِ الَّذِي ذَاكَ الشَّيءُ) أي: المعدول (مِنهُ) أي: من ذلك النوع يعني: إن كان من نوع الاسم فالواجب في المعدول أن يكون اسمًا أيضًا، فإذا كان الأصل في كل معدول أن يكون كذا (فَكَيفَ يَخرُجُ الفِعلُ بالعَدلِ) يعني: فكيف يجوز أن يخرج الفعل مثل: بعد وامهل وأمثالهما من المعدولات بسبب كونه معدولًا (مِنَ الفِعلِيَّةِ) أي: من نوع الفعل (إِلَى الاسمِيَّةِ) أي: إلى نوع الاسم حتى جاز بعد العدل أن يقال: إنها أسماء الأفعال، (وَأَمَّا المُبَالَغَةُ) وأما تشبيه هذا القسم بـ: فعال بمعنى الأمر في كونه معدولًا؛ لتحصل المبالغة المقصودة به (فَهِيَ) أي: فالمبالغة المقصودة لا يحتاج حصولها إلى هذا التكلف؛ لأنها (ثَابِتَةٌ فِي جَمِيعِ أَسمَاءِ الأَفعَالِ، وَبَيَّنَ) أي: الشارح الرضي (وَجهَهَا) أي: وجه حصول المبالغة في جميع أسماء الأفعال وعدم اختصاصها في الصورة المخصوصة حيث بين هذا (فِي كَلامٍ طَوِيلٍ) وكان المناسب تركه لطوله، (فَمَن أَرَادَ الاطِّلاعَ عَلَيهِ) أي: على ذلك الكلام (فَليَرجِع إِلَيهِ) أي: إلى ما في شرح الشيخ الرضي، وقال العصام في حاشيته: ويرد عليه، يعني: يرد النقض على قوله: والأصل في كل معدول عن شيء أن لا يخرج عن النوع الذي ذاك الشيء منه، يقال: إن ثلاث معدود عن ثلاثة ثلاثة، وثلاثة ثلاثة لفظ مركب، وكل مركب ليس باسم؛ فالمعدول اسم والمعدول منه ليس باسم.

وأجيب عنه: بأن المراد أن الأصل أن لا يخرج عن نوع أصله أو عن نوع ما التأم منه أصله، ومادة النقض من قبيل الثاني؛ فلا نقض.

(وَ) «فَعَالِ» حال كونه (عَلَمًا لِلْأَعْيَانِ) أي: لعين من الأعيان، إنما قال: علمًا ليخرج باب «فَسَاقِ»، وإنما قال: للأعيان ليخرج باب «فجار»؛ لأنه وإن كان علمًا كما قالوا لكنه للمعاني لا للأعيان، وقوله: (مُؤَنَّثًا) صفة علمًا، وذكره للتنبيه على أنه لم يقع إلا كذلك (كَـ«قَطَامِ») علمًا للمؤنث (وَ«غَلَابِ») كذلك (مَبْنِيٌّ فِي) استعمال أَهْلِ (الْحِجَازِ) ....

«و» (فَعَالِ حَالَ كَونِهِ) «علمًا للأعيان» وزاد الشارح بين حرف العطف وبين قوله: علمًا قوله: فعال حال كونه؛ للإشارة إلى أن قوله: علمًا حال من المستكن في مبني؛ كما سيأتي، ولما كان لفظ أعيان جمعًا ولفظ فعال ليس بعلم لهذا الجمع فسره بقوله: (أي: لِعَينٍ مِن الأَعيَانِ) أي: لذات من الذوات، ثم بين فائدة قوله: علمًا، وقوله: للأعيان، بقوله: (إِنَّمَا قَالَ) أي: المصنف (عَلَمًا؛ لِيَخرُجَ بَابُ فَسَاقِ) لأنه صفة لا علم (وَإِنَّمَا قَالَ: للأَعيَانِ؛ لِيَخرُجَ بَابُ فَجَارِ؛ لأَنَّهُ وَإِن كَانَ عَلَمًا كَمَا قَالُوا) أي: بناءً على ما قال النحاة: علم للفجرة أو الفجور خلافًا لما نقل عن الشيخ الرضي كما عرفت، (لَكِنَّهُ) علم (للمَعَاني لا للأَعيَانِ) أي: لأنه علم للأعيان والذوات (وَقَولُهُ) أي: المصنف «مؤنثًا» بالنصب (صِفَةُ عَلَمًا) أي: صفة لفظ: علمًا، ثم بين وجه زيادة هذا القيد فقال: (وَذَكَرَهُ) أي: إنما ذكر المصنف لفظ مؤنثًا (للتَّنبيهِ) أي: لقصد التنبيه (عَلَى أَنَّهُ لَم يَقَع) أي: لم يقع هذا العلم الذي هو علم للأعيان (إِلَّا كَذَلِكَ) أي: إلا وقع علمًا مؤنثًا وإن جاز وقوعه علمًا مذكرًا عند العقل، وحاصل التنبيه: أن هذا القيد قيد وقوعي لا احترازي، ومثال ما وقع كذلك «كقطام» (عَلَمًا للمُؤَنَّثِ) أي: لامرأة «وغلاب» (كَذَلِكَ) أي: إنه علم لامرأة أيضًا، وقوله: «مبني» خبر للمبتدأ، وقوله: «في» (استِعمَالِ أَهلِ) «الحجاز» تقييد لكونه مبنيا، وزاد الشارح لفظ: استعمال ولفظ: أهل؛ للإشارة إلى أن الاختلاف الذي حصل في بنائه وإعرابه إنما هو بين أهاليه، يعني: أن قوله في الحجاز مجازٌ حذفي كما في قوله تعالى: ﴿وَسۡـَٔلِ ٱلۡقَرۡيَةَ﴾ [يوسف: 82] لأن الحجاز اسم أرض ولا يسند اليها الاستعمال، وإلى أنه مخالفة في الاستعمال لا في الحقيقة، ثم بين وجه

لمشابهته لـ «فعال» بمعنى الأمر عدلًا وزنة (وَمُعْرَبٌ فِي) استعمال (بَنِي تَـمِيم، إِلَّا مَا فِي آخِرِهِ) أي: إلا في «فعال علمًا للأعيان» الذي يكون في آخره (رَاءٌ) فإن بني تميم اختلفوا فيه، فأكثرهم يوافقون الحجازيين في بنائه، وأقلهم لا يفرقون بين ذات الراء وغيرها بل يحكمون بإعراب الكل(نَحْوُ: «حَضَارِ») عَلَمًا للـ«كوكب»،

استعمال أهل الحجاز بقوله: (لِمُشَابَهَتِهِ لِفَعَالِ بِمَعنَى: الأمرِ) يعني: إنما استعملوه كذلك لكون هذا اللفظ مشابها بباب فعال الذي هو بمعنى الأمر (عَدلًا وَزِنَةً) أي: من جهة العدل والزنة، يعني: أن قطام مثلًا معدول عن قاطمة كما أن نزال معدول عن انزل.

وقوله: «ومعربٌ» عطف على قوله: مبني، يعني: أن مثل هذا من فعال معرب «في» (استِعمَالِ) «بني تميم» ولا يحتاج ههنا إلى تقدير الأهل؛ لأن بني تميم اسم قبيلة لا اسم مكان كما في الأول، وقوله: «إلا ما في آخره» استثناء من نائب الفاعل الذي استكن في: معرب، يعني: معرب كل ما كان على هذا الوزن عندهم (أَي: إِلَّا في فَعَالِ) أي: إلا في الوزن الذي وقع (عَلَمًا للأعيَانِ الَّذِي) وهذا التفسير للفظ ما، وقوله: (يَكُونُ) الخ تفسير للفظ (في آخِرِهِ) وإشارة إلى أنه ظرف مستقر صلة لـ: ما، وقوله: «راءٌ» فاعل للظرف ويجوز أن يكون في آخره خبرًا مقدمًا، وراء: مبتدأ مؤخرًا، والجملة الاسمية صلة للموصول، كما جوزه صاحب المعرب زيني زاده، لكن تفسير الشارح بهذا يأبى عنه.

وقوله (فإِنَّ بَني تَمِيمِ) دليل للاستثناء يعني: إنما يستثنى من هذا الحكم ما في آخره راء فإن بني تميم (اختَلَفُوا فِيهِ) أي: في ما يكون في آخره راء (فأَكثَرُهُم) أي: فأكثر بني تميم (يُوَافِقُونَ الحِجَازِيينَ في بِنَائِهِ) أي: ما في آخره راء (وَأَقَلُّهُم) أي: وأقل بني تميم (لا يُفَرِّقُونَ) في هذا الوزن (بَينَ ذَاتِ الرَّاءِ وَغَيرِها) أي: وغير ذات الراء (بَل يَحكُمُونَ) أي: يحكم أولئك الأقلون من بني تميم (بإعرَابِ الكُلِّ) أي: بإعراب كل واحد من ذلك الوزن، وقوله: «نحو: حضار» (عَلَمًا للكَوكَبِ) مثال للمستثنى عند أكثرهم.

ثم أراد الشارح أن يبين وجه الفرق بين ذوات الراء وغيرها حيث حكم

ووجه الأكثرين أن الراء حرف ثقيل لكونه في مخرجه كالمكرر، فاختير فيه البناء؛ لأنه أخف؛ إذ سلوك طريقة واحدة أسهل من سلوك طرائق مختلفة.

الأكثرون بإعراب ما ليس فيه راء وببناء ما فيه راء؛ فقال: (**وَجهُ الأكثَرِينَ**) أي: وجه حكم أكثر بني تميم ببناء ما فيه راء هو (**أَنَّ الرَّاءَ حَرفٌ ثَقِيلٌ**)، وقوله: (**لِكَونِهِ**) علة لكونه مستثقلا، يعني: إنما حكم للراء بالثقل لكون الراء (**في مَخرَجِهِ كالمُكَرَّرِ**) لوجود صفة التكرير فيه (**فاختِيرَ فيهِ**) يعني: فلكونه كالمكرر اختير فيه (**البِنَاءُ**) دفعًا للثقل العارض له بسبب التكرير؛ (**لأَنَّهُ**) أي: لأن البناء (**أَخَفُّ**) من الإعراب، وقوله: (**إِذ سُلُوكُ طَرِيقَةٍ وَاحِدَةٍ**) دليل على أن البناء أخف، يعني: إنما يكون البناء أخف؛ لأنه لعدم اقتضائه لاختلاف آخر الكلمة كان طريقة واحدة بخلاف الإعراب؛ لأنه لكونه مقتضيًا لاختلاف الآواخر كان طرائق مختلفة والسلوك في الطريقة الواحدة (**أَسهَلُ مِن سُلُوكِ طَرَائِقَ مُختَلِفَةٍ**) وهو بديهي، وقال في «الامتحان»: وفيه نظر؛ لأن هذا يقتضى اختيار الفتح على الكسر، وقال العصام: هذا وجه بديع ذكره الفاضل الهندي وأوضحه الشارح، والمشهور في كتبهم وجه آخر وهو أن الإمالة في ذوات الراء مستحسنة، والمصحح له كسرها انتهى، وإنما كانت الإمالة مستحسنة؛ لأن بني تميم أحرص للإمالة لاسيما في ذوات الراء.

* * *

[الأصوات]

(الْأَصْوَاتُ) اعلم أن الأصوات الجارية على لفظ الإنسان، إما منقولة إلى باب المصادر، ولزمت المصدرية ولم تصر اسم فعل، أو لم تلزم المصدرية وصارت اسم فعل.

فالأول: مثل: «وَاهًا» للتعجب، وحكمه حكم المصادر.

والثاني: مثل: «صَهْ ومَهْ»، وحكمه حكم أسماء الأفعال.

[الأصوات]

«الأصوات» أي: الأصوات التي عدت من المبنيات، وهو مبتدأ خبره سيأتي، وهو قوله: كل لفظ، ولما كان لفظ الأصوات الذي هو المعدود من المبنيات أخص من مطلق الأصوات احتاج إلى مقدمة تبين بها أنواعها وظهر من تلك الأنواع ما هو معرب وما هو مبني منها فأراد الشارح أن يذكر تلك المقدمة فقال: **(اِعلَم أنَّ الأَصوَاتَ)** أي: الأصوات الغير الموضوعة للمعنى **(الجَارِيَةَ عَلَى لَفظِ الإنسَانِ)** بل على لفظ العرب **(إمَّا مَنقُولَةٌ)** أي: من الصوت **(إِلَى بَابِ المَصَادِرِ)** وهي أيضًا نوعان؛ لأنها إما منقولة إلى المصادر **(وَلَزِمَت المَصدَرِيَّةُ وَلَم تَصِر اسمَ فِعلٍ أَو)** منقولة إلى المصادر **(لَم تَلزَم المَصدَرِيَّةُ، وَصَارَت اسمَ فَعلٍ، فالأَوَّلُ)** وهو ما نقل من الأصوات إلى المصادر ولزمت المصدرية ولم تصر اسم فعل **(مِثلُ: وَاهًا للتَّعَجُّبِ)** فإن واهًا أصله صوت ثم نقل إلى المصدرية ولزوم المصدرية وهو ليس باسم فعلي **(وَحُكمُهُ)** أي: وحكم هذا النوع من الأصوات **(حُكمُ المَصَادِرِ)** في أنه يكون مفعولًا مطلقًا بالنصب، **(وَالثَّاني)** وهو ما نقل من الأصوات إلى المصادر ولم تلزم المصدرية فصارت اسم فعل **(مِثلُ: صَه وَمَه، وَحُكمُهُ)** أي: وحكم هذا القسم **(حُكمُ أسمَاءِ الأفعَالِ)** من كونها مبتدأ وفاعلها سادا مسدا الخبر، فتكون الجملة اسمية أو كونها مع فاعلها جملة فعلية أو غيرها من الأحكام الجارية عند النحاة في أسماء الأفعال، وقال

وإما غير منقولة، بل باقية على ما كانت عليه حين كونها أصواتًا ساذجة، ولم تصر مصادر ولا أسماء أفعال، وهي على أنواع:

فمنها: ما يعرض للإنسان عند عروض معنى له، كقول المتندِّم أو المتعجِّب «وَيْ، وَحِينَئِذٍ»، لا تقدر ....

الرضي: وإنما سميت هذه الأقسام أصواتًا وإن كان غيرها من الكلام أيضًا؛ لأن صوتًا هذه في الأصل إما أصوات ساذجة لحكاية أصوات العجماوات والجمادات أو أصوات مقطعة معتمدة على المخارج؛ لكونها غير موضوعة لمعانٍ كالألفاظ الطبيعية مثل: أح وأف ولا يصوت به الحيوان، فسميت باسم ساذج الصوت فقيل: أصوات، وقوله: (**وَإِمَّا غَيرُ مَنقُولَةٍ**) عطف على قوله: إما منقولة يعني: الأصوات الجارية إما غير منقولة من الأصوات الصرفة إلى غيرها، (**بَل بَاقِيَةٌ عَلَى مَا**) أي: على الصفة التي (**كَانَت**) تلك الأصوات الصرفة (**عَلَيهِ**) أي: على تلك الصفة، وقوله: (**حِينَ كَونِهَا**) ظرف لكانت أي: على ما كانت عليه حين كون تلك الأصوات (**أَصوَاتًا سَاذِجَةً**) أي: صرفة (**وَلَم تَصِر**) تلك الأصوات الغير المنقولة (**مَصَادِرَ وَلا أَسمَاءَ أفعَالٍ، وَهِي**) أي: والتي كانت كذلك من غير المنقولة (**عَلَى أَنوَاعٍ**):

(**فَمِنهَا**) أي: فبعض تلك الأنواع (**مَا**) أي: صوت (**يَعرِضُ للإنسَانِ عِندَ عُرُوضِ مَعنىً لَهُ**) أي: للإنسان من الندامة من شيء والتعجب من شيء (**كَقَولِ المُتَنَدِّمِ**) أي: من تعرض له الندامة وأراد إظهارها (**أَو المُتَعَجِّبِ**) أي: من يعرض له إدراك أمر غريب وينشأ منه التعجب فأراد إظهاره (**وَي**) قال في «الصحاح»: هو كلمة تعجب ويقال: ويك ووي لعبد الله، وقد تدخل وي على كأن المخففة والمشددة تقول: ويكأن، قال الخليل: هي مفصولة، تقول: وي، ثم تبتدئ فتقول: كأن، وقال الكسائي: هو ويك فأدخل عليه أن ومعناه: ألم ترها، أقول: ومنه قوله تعالى: ﴿وَيْكَأَنَّ ٱللَّهَ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ﴾ [القصص: 82] وقوله تعالى: ويكأنه، (**وَ**) قوله: (**حِينَئِذٍ**) ظرف لقوله: (**لا تَقدِرُ**) يعني: حين كانت الأصوات باقية على أصلها ولم تنقل إلى المعنى الآخر لم تكن مبتدأ ولا

أن تحكم عليه بشيء، أو به على شيء.

ومنها: ما يجري على لفظ الإنسان على سبيل الحكاية، بأن يصدر من نفسه ما يشابه صوت شيء، كما إذا قلت: «غَاقِ» قاصدًا لإصدار ما يشابه صوت الغراب على نفسك، وحينئذ لا تقدر أن تحكم عليه أو به.

ومنها: ما يصوّت به لأجل حيوان: إما لزجر، أو دعاء، أو غير ....

خبرًا ولا فاعلًا ولا غيرها؛ لأن المبتدأ ما يمكن أن تحكم عليه بشيء والخبر ما يمكن أن تحكم به على شيء والأمران محالان هنا لأنك لا تقدر **(أَن تَحكُمَ عَلَيهِ)** أي: على ذلك الصوت **(بِشَيءٍ)** حتى يكون مبتدأ **(أَو)** أن تحكم **(بِهِ)** أي: بذلك الصوت **(عَلَى شَيءٍ)** حتى يكون خبرًا، وإنما امتنعت القدرة بذلك؛ لأن وضعه لإظهار الندم أو التعجب أو الوجع كما في أح، وكذا وضع غاق لحكاية صوت الغراب لا غير، ونخ ونحوه للبعير لإسماعه لهذا الصوت لجري العادة بإناخته؛ فلم يحتج باعتبار المعنى الذي وضع له إلى جزء آخر يركب معه حتى يحكم عليه أو به؛ فإن وقع شيء من هذا الباب مركبًا؛ فإنما يقصد به اللفظ كقولك: نخ صوتٌ لإناخة البعير، وغاق حكاية صوت الغراب، لا ما هو وضع الباب عليه من حكاية الصوت أو تصويت البهائم أو إظهار الندم.

(وَمِنهَا) أي: ومن الأنواع التي بقيت الأصوات فيها على أصلها **(مَا يَجرِي عَلَى لَفظِ الإنسَانِ عَلَى سَبِيلِ الحِكَايَةِ)** أي: هذا الجريان (بـ)سبب **(أَن يَصدُرَ مِن نَفسِهِ)** أي: من ذلك الإنسان المتلفظ به **(مَا)** أي: لفظ **(يُشَابِهُ)** ذلك اللفظ الصادر **(صَوتَ شَيءٍ)** من الأصوات **(كَمَا إِذَا قُلتَ: غَاق، قَاصِدًا لإصدَارِ مَا)** لإصدار لفظ **(يُشَابِهُ صَوتَ الغُرَابِ عَلَى نَفسِكَ، وَحِينَئِذٍ لا تَقدِرُ)** أنت أيضًا **(أَن تَحكُمَ عَلَيهِ أَو بِهِ)** إلا إذا أردت لفظه، وتقول: قلت غاق، أو لفظ غاق صوت غراب.

(وَمِنهَا) أي: ومن الأنواع التي بقيت الأصوات فيها على حالها **(مَا)** أي: صوت **(يُصَوَّتُ بِهِ)** أي: يراد بإصداره التصويت **(لأجلِ حَيوَانٍ)** لا على قصد الحكاية وعلى قصد إظهار معنى يعرضه له، وقوله: **(إِمَّا لِزَجرٍ أَو دُعَاءٍ أَو غَيرِ**

ذلك، كما إذا قلت: «نخْ» لإناخة البعير، وحينئذ أيضًا لا تقدر أن تحكم عليه أو به. وهذه الأقسام كلها مبنيات؛ لانتفاء التركيب فيها، وإذا تلفظ بها على سبيل الحكاية، كما إذا قلت: «قال زيد عند التعجب: «وَيْ»، أو عند إناخة البعير «نخْ»، أو «غَاقِ» عند حكاية صوت الغراب، فهي في هذه الحالة أيضًا مبنية، لكن لا من حيث إنها أصوات، بل من حيث إنها حكاية عنها.

والمراد بالأصوات ههنا: ما كانت باقية على ما هي عليه من غير نقلها على

ذَلِكَ) بدل بعض من لأجل (**كَمَا إِذَا قُلتَ: نخْ لإنَاخَةِ البَعِيرِ وَحينئذٍ**) أي: وحين إذا كان المقصود منه ذلك (**أَيضًا**) كالنوعين السابقين (**لا تَقدِرُ أَن تَحكُمُ عَلَيهِ أَو بِهِ، وَهَذِهِ الأَقسَامُ**) أي: وهذه الأقسام الثلاثة التي هي أقسام لغير المنقولة (**كُلُّهَا مَبنِيَّاتٌ؛ لانتِفَاءِ التَّركِيبِ فِيهَا**) أي: في تلك الأقسام فيصدق على كل منها أنه غير مركب؛ لعدم القدرة على جعل كل منها محكومًا عليه أو به (**وَإِذَا تَلَفَّظَ بِهَا**) أي: إذا أريد أن يجري واحدًا من هذه الأقسام (**عَلَى سَبيلِ الحِكَايَةِ كَمَا إِذَا قُلتَ**) في النوع الأول (**قَالَ زَيدٌ عِندَ العَجَبِ: وَي أَو**) أي: إذا قلت في النوع الثالث (**عِندَ**) قصد (**إِنَاخَةِ البَعيرِ**) قال زيد: (**نخ أَو**) أي: إذ قلت في النوع الثاني قال زيد: (**غَاق، عِندَ حِكَايَةِ صَوتِ الغُرَابِ**)، وقوله: (**فَهِيَ**) جواب إذا تلفظ أي إذا أريد أن يتلفظ بتركيب من تلك الأصوات مع العوامل فتلك الأصوات (**في هَذِهِ الحَالَةِ**) أي: في حالة التركيب (**أَيضًا**) كما كانت غير مركبة (**مَبنِيَّةٌ**) من غير تفرقة بين كونها مركبة أو غير مركبة في كونها مبنية (**لَكِن**) أي: لكن كون الأصوات المركبة مبنية (**لا مِن حَيثُ إِنَّهَا أَصوَاتٌ**) كما كانت مبنية في حالة عدم التركيب (**بَل مِن حَيثُ إِنَّهَا**) أي: من حيث إن هذه الأصوات (**حِكَايَةٌ عَنهَا**) أي: عن الأصوات الساذجة المبنية.

(**وَالمُرَادُ بالأَصوَاتِ هَهُنَا**) أي: في القسم الذي عد من المبنيات (**مَا**) أي: أصوات (**كَانَت بَاقِيَةً عَلَى مَا**) أي: على حالها التي (**هِيَ**) أي: الأصوات (**عَلَيهِ**) وهو قسم غير المنقولة بثلاثة أنواعه المذكورة، هذا احتراز عن القسم المنقول إلى المصادر وأسماء الأفعال، وقوله: (**مِن غَيرِ نَقلِهَا عَلَى**

سبيل الحكاية، وهي بهذا الاعتبار ليست بأسماء، لعدم كونها دالة بالوضع، وذكرها في باب الأسماء لإجرائها مجراها، وأخذها حكمها، وبنيت لجريها مجرى ما لا تركيب فيه من الأسماء. فالأصوات ....

سَبِيلِ الحِكَايَةِ) احتراز عن حالتها التي ذكرها بقوله: وإذا تلفظ إلى آخره، يعني: أن المراد ههنا ما كانت باقية على التصويت ولم تنقل على سبيل الحكاية بأن جعلت مقول القول، وقوله: **(وَهِيَ بِهَذَا الاعتِبَارِ)** بيان لقرينة كون المراد بها هو ما كان كذلك معنى، وإنما يكون المراد بها ههنا ما لم تكن منقولة على سبيل الحكاية؛ لأنها باعتبار كونها محكية **(لَيسَت بِأَسمَاءٍ؛ لِعَدَمِ كَونِهَا دَالَّةً بالوَضعِ)** لأن الأول كـ: وي في التعجب دال بالطبع، وإن الثاني كـ: غاق حكاية للصوت وإصداره على لسان الإنسان تشبيهًا بشيء لا يخفى أنه ليس بوضع، وكذا الثالث؛ لأنه لم يوضع لإناخة البعير وإنما هو لجري عادة الله تعالى بإناخته عند إسماعه، وما ليس بأسماء ليس بمبني؛ لأن المبني الذي هو من أقسام الاسم أخص، والاسم أعم منه، ونفي الأعم يستلزم نفي الأخص **(وَذِكرُها)** جواب للسؤال الذي ورد على قوله: ليست بأسماء؛ بأنها إذا لم تكن أسماء ينبغي أن لا تذكر في عداد الأسماء، فأجاب عنه: بأن ذكرها أي: بأن ذكر النحويين لتلك الأصوات **(في بَابِ الأسمَاءِ)** إنما هو **(لإجرَائِهَا)** أي: لإجراء تلك الأصوات **(مَجراهَا)** أي: مجرى الأسماء **(وَأَخذِهَا)** أي: ولأخذ الأصوات **(حُكمَهَا)** أي: حكم الأسماء بأن حكمت عليها بأنها مرفوعة محلا لكذا أو منصوبة لكذا **(وَبُنِيَت)** يعني: وبعد إجرائها مجرى الأسماء وأخذها حكمها ألحقت بالمبنيات منها لا بالمعربات **(لِجَريهَا)** أي: لجري الأصوات **(مَجرَى ما)** أي: مجرى الاسم الذي **(لا تَركِيبَ فيهِ مِن الأسمَاءِ)**.

ولما لم يكن كل الأصوات معدودًا من الاسم المبني، بل كان بعضها معربًا كما إذا كانت منقولة إلى المصادر وكان بعضها داخلًا في أسماء الأفعال ولم يكن المراد بها هذا الداخل بقرينة كونها بابًا آخر أراد الشارح بعد سرده في المقدمة المذكورة بيان ما هو المراد من تعريف المصنف فقال: **(فالأصوات)**

بهذا الاعتبار: (كُلُّ لَفْظٍ) إنما قال: «لفظ» ولم يقل: «اسم» لعدم الوضع فيها كما عرفت (حُكِيَ بِهِ صَوْتٌ) أي: أصدر على لسان الإنسان تشبيهًا بصوت شيء كما عرفت في القسم الثاني من الأصوات الغير المنقولة ....

هذا تفريع لتفسيره بقوله: والمراد بالأصوات، وتطبيق لتعريف المصنف بالحدود يعني: أن تعريف المصنف إنما يطابق بمطلق الأصوات لأن الأصوات (بِهَذا الاعتِبَارِ) «كل لفظٍ» (إِنَّمَا قَالَ) أي: المصنف (لَفظٌ) مع أن الأصوات من أنواع الاسم (وَلَم يَقُل اسمٌ) أي: كل اسم (لِعَدَمِ الوَضعِ فِيهَا) أي: في الأصوات بهذا الاعتبار (كَمَا عَرَفتَ) في قول الشارح: بأنها ليست بأسماء؛ لعدم كونها دالة بالوضع «حكي به» أي: بهذا اللفظ «صوتٌ» من أصوات الحيوانات أو من الأصوات الحاصلة من التصاق جسم بجسم أو غيرها كما مثل لها في متن «الامتحان» بطق بفتح الطاء وكسرها وسكون القاف حكاية وقوع الحجارة بعضها على بعض، وفسر الشارح قوله: حكي، بقوله: (أي: أُصدِرَ عَلَى لِسَانِ الإنسَانِ) لأن الحكاية إما بنفس المحكي عنه نحو: قال زيد غاق، أو قال زيد: نخ أو أخ، وإما بمشابهه نحو: قال الغراب: غاق، أو غاق صوت الغراب، أو قلت: غاق قاصدًا إصدار ما شابه صوت الغراب عن نفسك من غير تركيب.

ولما خص الشارح مراد المصنف بالقسم الأخير كما فصله سابقًا فسر الحكاية به، يعني: أن الأصوات كل لفظ قصد به إصدار صوت، وقوله: (تَشبِيهًا) مفعول له لقوله: أصدر، وبيان لغرض الإصدار ليحصل تشبيه لفظه (بِصَوتِ شَيءٍ) من أصوات الحيوانات والجمادات، ثم أحال الشارح مصحح تفسيره به إلى ما بينه في السابق فقال: (كَمَا عَرَفتَ في القِسمِ الثَّاني مِن الأَصوَاتِ) أي: من الأقسام الثلاثة التي هي من الأصوات (الغَيرِ المَنقُولَةِ) وهو قوله: ومنها ما يجري على لفظ الإنسان على سبيل الحكاية الخ، هذا ما اختاره الشارح والفاضل الهندي وقال في «الامتحان»: وتخصيص الحكاية بآخر القسم الثاني وهمٌ؛ لشمولها للكل معنى وحكمًا، والغرض الأصلي من النحو معرفة التركيب فإخراج ما وقع فيها وإدخال ما يقع غير معقول، مع أنه حينئذٍ لم تنحصر

(أَوْ صُوِّتَ بِهِ لِلْبَهَائِمِ) يعني: مثلًا: أي: لإناختها، أو زجرها، أو دعائها، أو غير ذلك. وإنما قلنا: «مثَلًا»؛ لأن المتبادر من البهائم ذات القوائم الأربع، فلا يتناول ما هو للطيور، بل لبعض أفراد الإنسان أيضًا، كالصبيان والمجانين، وإذا كان ذكرها ....

المبنيات فيما ذكر، انتهى، وقال العصام: والحق أن المراد بالأصوات وكذا بكل قسم من أقسام المبني ما يشمل المراد به نفسه والمستعمل لما هو الغرض منه وإلا لكان بيان المبنيات في الكتب النحوية قاصرًا، وتعريف الأصوات يشمل كلها باعتبار الحكاية بها؛ لأنه يصدق على الجميع أنه حكي به صوت.

ثم عرف المصنف القسم الآخر من الأصوات فقال: «أو صوت به للبهائم» يعني: القسم الآخر من الأصوات كل لفظ صوت به للبهائم أي: للحيوان الذي هو ذوات القوائم الأربع، ولما اقتصر في التعريف على البهائم كان التعريف غير جامع فأراد أن يفسر كلامه بالحمل على التمثيل حتى يشمل فقال: **(يَعني مَثَلًا)** أي: يريد المصنف بقيد التصويت بقوله: للبهائم أنه صوت به مثلًا للبهائم وغيرها، وقوله: **(أي: لإنَاخَتِهَا)** تفسيرًا للتصويت، يعني: أن التصويت للبهائم يكون لأناختها كـ: نخ مشددة أو مخففة لإناخة البعير **(أَو زَجرِهَا أَو دُعَائِهَا)** كـ: هس بكسر الهاء وبالسين المشددة، وهج بفتح الهاء وسكون الجيم لزجر الغنم، ونحو بس بضم الموحدة وسكون السين لدعاء الغنم، **(أَو غَيرِ ذَلِكَ)** نحو: سع لحث الإبل وهدع لتسكين صغار الإبل إذا نفرت، ثم بين الباعث لتفسيره بقوله مثلًا فقال **(وَإِنَّمَا قُلنا مَثَلًا)** أي: وإنما فسرنا كلام المصنف بقولنا: مثلًا؛ **(لأَنَّ المُتَبَادَرَ مِن البَهَائِمِ ذَاتِ القَوَائِمِ الأَربَعِ)** كالبعير والغنم دون الطيور فإذا حمل البهائم على هذا المعنى المتبادر منها **(فَلَا يَتَنَاوَلُ)** أي: التعريف **(مَا)** أي: التصويت الذي **(هُوَ)** أي: ذلك التصويت **(للطُّيورِ)** أي: لأجل الطيور، **(بَل لِبَعضِ أَفرَادِ الإنسَانِ)** أي: بل لأجل بعض أفراد الإنسان **(أَيضًا)** كما لا يتناول ما هو للطيور **(كالصِّبيَانِ وَالمَجَانِينَ)**.

ثم ذكر إفادة هذا التفسير للشمول فقال: **(وَإِذَا كانَ ذِكرُها)** أي: ذكر البهائم

على سبيل التمثيل يتناول التعريف كلها.

(فَالْأَوَّلُ: كَـ«غَاقِ») إذا صوت به إنسان تشبيهًا بالغراب.

(وَالثَّانِي: كَـ«نخٍ») مشددة ومخففة عند إناخة البعير، ولم يذكر المصنف القسم الأول: وهو ما كان صوت الإنسان ابتداء من غير تعلق بالغير.

(عَلَى سَبِيلِ التَّمثِيلِ) لا على سبيل التقييد والتخصيص (يَتَنَاوُلُ التَّعرِيفُ) أي: تعريف هذا القسم من الأصوات (كُلَّها) أي: كلا من الطيور وأفراد الإنسان «فالأول» أي: مثال القسم الأول المعرف بقوله: كل لفظ حكي به صوت «كغاق» ولما كان للفظ غاق اعتباران أحدهما اعتبار كونه نفس المحكي عنه ولم يبق على الصوتية نحو: قال زيد غاق، وثانيهما اعتبار كونه تشبيهًا لصوته بصوت الغراب نحو: قال الغراب غاق، والأول ليس بصوت عند الشارح أراد أن يحمل كلام المصنف على ما ارتضاه فقال: (إِذَا صَوَّتَ بِهِ) يعني: إنما يكون لفظ غاق مثالًا إذا صوت به (إِنسَانٌ) أي: يصوت به على سبيل الحكاية عن إنسان، بل عن الغراب نفسه (تَشبِيهًا) له أي: لقصد تشبيه صوته (بالغُرَابِ) أي: بصوت الغراب، «والثاني» أي: ومثال القسم الثاني المعرف بقوله صوت به للبهائم «كنخ» حال كونها (مُشَدَّدَةً وَمُخَفَّفَةً عِندَ إِنَاخَةِ البَعيرِ) وقال بعض النحاة إن هذا القسم داخل في أسماء الأفعال وارتضاه الرضي، وقال صاحب «الامتحان»: وأرى أنه الحق لدخوله في حدها انتهى.

ولما ذكر الشارح في الأصوات الغير المنقولة ثلاثة أنواع فيما سبق وأدخل كلا من الثلاثة في الأصوات المبنيات حيث قال: وهذه كلها مبنيات، والمصنف لم يذكر إلا تعريف القسمين الأخيرين أراد الشارح أن يذكر وجه ترك المصنف للقسم الأول على طريق النقل فقال: (وَلَم يَذكُر المُصَنِّفُ القِسمَ الأَوَّلَ، وَهُوَ) أي: القسم الأول المتروك (مَا) أي: صوت (كَانَ) أي: ذلك الصوت (صَوتُ الإِنسَانِ) لا صوت الحيوان والجمادات هذا احتراز عن مثل: غاق، وقوله: (ابتِدَاءً مِن غَيرِ تَعَلُّق بالغَيرِ) احتراز عن مثل: نخ؛ لأنه وإن كان صوت الإنسان لكن المقصود به إناخة البهائم أو غيرها فيكون متعلقًا بالغير، بخلاف القسم

قيل: ذلك؛ لأنه لما كان هذان القسمان مع تعلقهما بالغير ملحقين بالأسماء المبنية، كان كون ذلك القسم كذلك أولى، لكونه صوت الإنسان من غير تعلق بغيره.

الأول؛ لأنه صوت الإنسان نفسه عند عروض المعنى له (**قِيلَ**) أي: في تعليل تركه، والقائل هذا هو الفاضل الهندي (**ذَلِكَ**) أي: وجه عدم ذكر المصنف لهذا القسم ثابت (**لأَنَّهُ**) أي: الشأن (**لَمَّا كَانَ هَذَانِ القِسمَانِ**) يعني: الأخيرين المذكورين (**مَعَ تَعَلُّقِهِمَا**) أي: مع تعلق كل منهما (**بالغَيرِ**) بأن يكون المقصود بالأول حكاية الغير وبالثاني التصويت للغير فقوله: مع تعلقهما متعلق بقوله: (**مُلحَقَينِ**) الذي هو خبر كان يعني: لما ألحق القسمان اللذان وجد فيهما ما ياتي عن إلحاقهما (**بالأسمَاءِ المَبنِيَّةِ**) وهو وجود التعلق بالغير؛ فإن البناء من خواص الأسماء وهذه الأصوات ليست بأسماء كما مر؛ لأنها لما تعلقت بغير الإنسان بالتعلقين يوهم ذلك التعلق أنه من جنس أصوات الحيوانات تتكلم فيما بينها، ويحكى فيما بينها عن غيرها التي ليست من الأسماء المبنية، فقوله: (**كَانَ**) جواب لما، أي: لما كان هذان القسمان ملحقين مع وجود التعلق بالغير كان (**كَونُ ذَلِكَ القِسمِ**) أي: القسم الأول الغير المذكور (**كَذَلِكَ**) ملحقًا بالأسماء المبنية (**أَولَى**) بالإلحاق من القسمين الآخرين (**لِكَونِهِ**) أي: إنما كان هذا الأولى بالإلحاق لكون القسم الأول (**صَوتُ الإنسَانِ**) ابتداء (**مِن غَيرِ تَعَلُّقٍ بِغَيرِهِ**) من الحيوانات والجمادات كـ: وي للتعجب فإنه يتلفظ به بمقتضى الطبع من غير نظر إلى الغير، وما لم يتعلق بالغير في غاية البعد من التركيب مع الغير، فإذا لم يكن ما هو أقرب إلى الغير معربًا فما هو أبعد منه بالطريق الأولى أن لا يكون معربًا.

ثم إنه لا يخفى أن هذا التعليل على هذا التوجيه إنما يدل ويثبت أولوية كون القسم الأول أبعد عن كونه معربًا من القسمين الأخرين، وكان حاصله إثبات البعدية عن الإعراب وهذا لا يستلزم إلحاقها بالمبنيات؛ إذ يمكن لقائل أن يقول: إنا لا نسلم أن عدم كون معربًا يوجب إلحاقها بالمبنيات؛ لجواز سقوطها عن درجة الاعتبار بحيث لا تكون أسماء معربة ولا مبنية كما في العصام، ولعل الشارح أشار إلى ضعفه بصيغة التضعيف ولم يلتزمه واكتفى بالنقل، والوجه

....

لتركه ما علله في «الامتحان» حيث قال: بقي قسم ثالث للصوت وهو لفظ غير موضوع صادر عن الإنسان، ودال على معنى بالطبع كـ: وي للمتندم وآه للمتوجع وأح للسعال، وهذا القسم ليس بكلمة وحكم آخر على ما يقتضيه الطبع، فإذا حكي دخل في القسم الأول يعني: بقوله كل لفظ حكي به صوت انتهى.

وأقول: إن حاصل التعليلين أنه إن أريد بالحكاية في ضمن حكي أنه أعم من الحكاية بنفس المحكي عنه وبمشابهه كان مثل: قال زيد وي، داخلًا في القسم الأول، وإن أريد بها الحكاية بما يشبه صوت غير الإنسان كما تكلف به الشارح وحمل الحكاية عليه يكون مثل هذا خارجًا عن القسمين؛ فحينئذٍ يحتاج إلى أن يقول في إلحاقه بالمبنيات بأنه علم إلحاقه من إلحاق القسمين الآخرين بالدلالة، والله أعلم.

* * *

[المركبات]

(الْمُرَكَّبَاتُ) أي: المركبات المعدودة من المبنيات (كُلُّ اسْمٍ) حاصل (مِنْ) تركيب (كَلِمَتَيْنِ) ....

[المركبات]

«المركبات» الظاهر أنها مبتدأ وخبره ما سيأتي من قوله: كل اسم وفسرها الشارح بقوله: (أي: **المُرَكَّبَاتُ المَعدُودَةُ مِن المَبنِيَّاتِ**) والمتبادر منه أن باعث التفسير الإشارة إلى أن اللام للعهد يعني: أن المراد بالمركبات المذكورة سابقًا، وهي التي عدت في أقسام المبنيات أعم من أن يكون مبنيا بكلا جزأيه كخمسة عشر أو بأحد جزأيه كبعلبك، صرح بذلك في «المفصل» وقال العصام: جعل اللام للعهد فحمل كل اسم عليها مما لا يصح؛ فلا يصح التعريف لتوقفها على صحة الحمل وجعلها بتقدير هذا باب المركبات وجعل كل اسم تعريف المحدود، أي: المركبات كل اسم لا يلائم جعل التعريف في أخواته للمذكورات على ما هو ظاهر كلام المصنف وبيان الشارح، وجعل اللام للجنس ومبطلة للجمعية لا يلائم جعل نظائرها معهودات فهذه العبارة من المصنف داعية إلى حمل المذكورات على الأجناس لا المعهودات انتهى، والحاصل أن حمل اللام على الجنس لأجل حمل التعريف عليه في المركبات، وفيما سبق من أخواتها يكون أولى مما يشعر كلام الشارح به من حملها على العهد بقرينة هذا التفسير، ويمكن أن يقال: إن مراد الشارح من قوله: أي المركبات المعهودة من المبنيات، ليس لبيان كون اللام للعهد بل لتعيين المحدود وهو المركبات المعهودة من المبنيات لا المركبات المعدودة من المعرب.

«كل اسم» أي: المركبات كل اسم صريح، وقوله: (حَاصِلٌ) للإشارة إلى أن قوله: «من» (تَركِيبِ) «كلمتين» ظرف مستقر على أنه صفة للاسم، وزاد الشارح لفظ التركيب للإشارة إلى أن حصول الاسم المركب ليس من ذات الكلمتين بل

حقيقة أو حكمًا، اسمين أو فعلين أو حرفين أو مختلفين، وجعلهما كلمة واحدة (لَيْسَ بَيْنَهُمَا نِسْبَةٌ) أصلًا لا في الحال ولا قبل التركيب. وإنما قلنا: «حقيقة أو حكمًا» لئلا يخرج مثل: «سِيبَوَيْهِ»، فإن الجزء الأخير منه صوت غير موضوع لمعنى،

من تركيبهما، وقوله: من كلمتين فصلٌ يخرج به الاسم المفرد فإنه اسم لكنه ليس بحاصل من كلمتين، هذا هو المتبادر من العبارة ولكن الأولى أن يكون مجموع قوله: كل اسم من كلمتين جنسًا لا الاسم فقط، حتى يرد عليه اعتراض الرضي بأنه لا حاجة إليه أيضًا كما في سائر الحدود المتقدمة؛ لأنه في قسم الأسماء، وإن جاب عنه العصام بأنه لو لم يصرح لكانت العبارة هكذا، وهو قولنا: كل ما هو من كلمتين وعدم صحة جعلها قسمان من الاسم يدعو إلى التصريح بقوله: كل اسم، وفائدة ضم الشارح قوله: (حَقِيقَةً أَو حُكمًا) سيذكرها، وقوله: (اسمَينِ) الخ لبيان الكلمتين، أي: سواء كانت الكلمتان اسمين: كبعلبك، خمسة عشر، (أَو فِعلَينِ) نحو: ضرب يضرب (أَو حَرفَينِ) نحو: من عن، وقوله: (أَو مُختَلِفَينِ) يشمل على المركب من اسم وفعل نحو: أنا أضرب، ومن اسم وحرف نحو: من زيد، ومن فعل وحرف نحو: ضرب من، قوله: (وَجَعلُهُمَا كَلِمَةً وَاحِدَةً) ناظر لكل من الأقسام، يعني: سواء لم يجعل كل واحد من المركبات من الكلمتين كلمة واحدة، أو جعلهما كلمة واحدة بأن يجعل المركب اسمًا واحدًا إما بالعلمية كبعلبك أو بغيرها كما في خمسة عشر.

وإنما ذكر الشارح هذا التعميم لتحصل الفائدة فيما قيد به المصنف وهو قوله: «ليس بينهما نسبةٌ» (أَصلًا) وقوله: (لا في الحَالِ ولا قَبلَ التَّركِيبِ) تفسير لقوله: أصلًا، ثم ذكر فائدة قوله: حقيقة أو حكمًا فقال: (وَإِنَّمَا قُلنَا) أي: وإنما قيدنا الكلمتين بالوصف العام الشامل للكلمتين سواء كانتا كلمتين (حَقِيقَةً أَو) كلمتين (حُكمًا؛ لِئَلَّا يَخرُجَ) من تعريف المركب (مِثلُ سِيبَوِيهِ) أي: ما تركب من اسم ومن صوت؛ لأنه إن كان المراد من الكلمتين ما يكون كلمتين حقيقة بأن تكونا موضوعتين لمعنى خرج منه نحو: سيبويه؛ (فَإِنَّ الجُزءَ الأَخِيرَ مِنهُ) وهو لفظ: ويه (صَوتٌ غَيرُ مَوضُوعٍ لِمَعنىً) كما هو شأن الأصوات فإذا كان صوتًا

فلا يكون كلمة، لكنه في حكم الكلمة حيث أجري مجرى الأسماء المبنية.

وقوله: «ليس بينهما نسبة» ليخرج مثل: «عَبْدِ اللهِ، وتَأَبَّطَ شَرًّا»؛ لأن بين جزأي كل واحد منهما نسبة قبل العلمية. ولا يخفى أنه يخرج بهذا القيد مثل: «خَمْسَةَ عَشَرَ» ....

(فَلا يَكُونُ كَلِمَةً) حقيقة فلا يصدق حينئذ تعريف المركب عليه (لَكِنَّهُ) أي: لكن الجزء الأخير (في حُكمِ الكَلِمَةِ حَيثُ أُجرِيَ) أي: لأنه أجري (مُجرَى الأسمَاءِ المَبنِيَّةِ) كما عرفت في الأصوات، (وَقَولُهُ) أي: قول المصنف في التعريف (لَيسَ بَينَهُمَا نِسبَةٌ) فصل للتعريف أتى به (لِيَخرُجَ) عن تعريف الاسم المركب المبني (مِثلُ: عَبدِ اللهِ) أي: مثل العلم الذي أصله مركب بتركيب إضافي بينهما نسبة إضافية (وَ) يخرج أيضًا مثل (تَأَبَّطَ شَرًّا) أي: مثل العلم الذي أصله مركب وبين: تأبط وشرا نسبة تعلقية، وقوله: (لأَنَّ بَينَ جُزأَي كُلِّ وَاحِدٍ مِنهُمَا) دليل لدخول هذين المركبين في التعريف قبل هذا القيد؛ لأن بين جزأي كل من عبد الله وتأبط شرا (نِسبَةٌ قَبلَ العَلَمِيَّةِ) وإن اضمحلت النسبة بعد كونهما علمين فيصدق عليهما أنهما اسمان مركبان من الكلمتين، لكنه لا يصدق عليهما المحدود فيقتضي إتيان فصل حتى يخرجهما.

ثم إن قول المصنف: ليس بينهما نسبة، كان فصلًا يخرج من الحد بذكره ما وجدت فيه نسبة قبل العلمية مثل: عبد الله، لكن يخرج به أيضًا مثل: خمسة عشر؛ فلا بد من فصل آخر حتى لا يخرج منه مثل هذا، وقيد الفاضل الهندي النسبة المذكورة بقيد حتى لا يخرج هذا التركيب وهذا القيد هو قوله: إن المراد بالنسبة المنفية في قوله: ليس بينهما نسبة، هي ما ليست نسبة إسناد نحو: زيد قائم، حال كونه علمًا، ولا نسبة إضافة نحو: عبد الله، ولا نسبة عمل نحو: تأبط شرا، فيدخل في التعريف نحو: خمسة عشر؛ فأشار الشارح إلى ركاكة هذا القيد فقال: (وَلَا يَخفَى أَنَّهُ يَخرُجُ بِهَذَا القَيدِ) أي: بقيد ليس بينهما نسبة (مِثلُ خَمسَةَ عَشَرَ) وكذا مثل: بيت بيت مما يتضمن الثاني منه لمعنى حرف العطف، أو حرف الجر كما في: بيت بيت؛ لأن الأول متضمن لمعنى خمسة وعشر،

عن الحد مع أنه من أفراد المحدود؛ لأن بين جزأيه قبل التركيب نسبة العطف، وتعيين النسبة على وجه يخرج منها هذه النسبة أصعب من خَرْطِ القَتَاد، والأحسن أن يقال: المراد بالنسبة نسبة مفهومة من ظاهر هيئة تركيب إحدى الكلمتين مع الأخرى، ولا شك أنه يفهم من ظاهر الهيئة التركيبية التي في «عَبْدِ اللهِ» ....

والثاني متضمن لمعنى: من بيت إلى بيت، (عَنِ الحَدِّ) أي: عن الحد المركب (مَعَ أَنَّهُ) أي: مع أن مثل هذا التركيب (مِن أَفرَادِ المَحدُودِ) أي: من أفراد الاسم المركب المبني، وكل حد لا يصدق على كل ما يصدق عليه المحدود ليس بحد صحيح؛ فحد المركب ليس بحد صحيح، وقوله: (لأَنَّ بَينَ جُزأَيهِ) الخ دليل للصغرى، يعني: إنما يخرج عن التعريف مثل هذا التركيب؛ لأن بين كل من الجزأين اللذين أحدهما خمسة والأخر عشر (قَبلَ التَّركِيبِ) أي: قبل إتيانه بهذه الصورة (نِسبَةَ العَطفِ) لأن أصله: خمسة وعشر؛ فحينئذ لم يصدق عليه قوله: ليس بينهما نسبة؛ لأنه سالبة كلية؛ لكون النكرة في سياق النفي، وقد صرح المصنف بقوله: أصلًا، فصار نصا للسلب الكلي، فوجب الحمل على ما حمل عليه الشارح بقوله: في الحال، لا قبل التركب.

ثم أشار إلى رد قول الفاضل الهندي كما عرفت آنفًا من تعيين النسبة المنفية بقوله: (وَتَعيِينُ النّسبَةِ عَلَى وَجهٍ) آخر أي: على وجه لا يخرج عن الحد مثله (يَخرُجُ مِنهَا) أي: من النسبة المنفية (هَذِهِ النّسبَةُ) أي: مثل بسبب العطف، وقوله: وتعيين مبتدأ وخبره قوله: (أَصعَبُ مِن خَرطِ القَتَادِ) ووجه الأصعبية أنه لا قرينة على تخصيص النسبة ببعض أفرادها؛ فلا يكون خروج خمسة عشر قرينة؛ لأنه يؤدي إلى الدور، ثم الشارح لما رد التوجيه بالتعيين أراد أن يبين توجيها بوجه آخر لا يخرج مثله فقال: (وَالأَحسَنُ) في توجيه هذا التعريف بوجه لا يخرج مثله (أَن يُقَالَ: المُرَادُ بالنِّسبَةِ) يعني: بالنسبة المنفية بقوله: ليس بينهما نسبة (نِسبَةٌ مَفهُومَةٌ) أي: المراد بها النسبة التي تفهم (مِن ظَاهِرِ هَيئَةِ تَركِيبِ إِحدَى الكَلِمَتَينِ مَعَ الأُخرَى) سواء كانت تلك النسبة باقية في المعنى المراد الآن، أو لم تكن (وَلا شَكَّ أَنَّهُ يُفهَمُ مِن ظَاهِرِ الهَيئَةِ التَّركِيبِيَّةِ الَّتِي في: عَبدِ اللهِ)

النسبة الإضافية، ومن ظاهر الهيئة التركيبية التي في «تَأَبَّطَ شَرًّا» النسبة التعليقية التي تكون بين الفعل والمفعول، بخلاف مثل: «خَمْسَةَ عَشَرَ»، فإن هيئة تركيب أحد جزئيه مع الآخر لا تدل على نسبة أصلًا، كما أن هيئة تركيب أحد شطري «جَعْفَر» مع الآخر لا تدل عليها من غير فرق، فانطبق الحد على المحدود طردًا وعكسًا.

(فَإِنْ تَضَمَّنَ) الجزء (الثَّانِي حَرْفًا) أي: حرف عطف أو غيره ....

إذا كان علمًا (النِّسبَةُ الإِضَافِيَّةُ) يعني: إذا نظر إليه يعلم أنه ـ قد كان في الأصل ـ تركيبٌ إضافي (وَ) يفهم أيضًا (مِن ظَاهِرِ الهَيئَةِ التَّركِيبيَّةِ الَّتي في: تَأَبَّطَ شَرًّا النِّسبَةُ التَّعَلُّقِيَّةِ الَّتي تَكُونُ بَينَ الفِعلِ) وهو تأبط (وَالمَفعُولِ) وهو شرا، فحينئذٍ يصدق على مثل: عبد الله وتأبط شرا أن بينهما نسبة في الظاهر فيخرجان عن الحد، (بِخِلافِ مِثلِ: خَمسَةَ عَشَرَ، فَإِنَّ هَيئَةَ تَرِكِيبِ أَحَدَ جُزئيه مَعَ الآخَرِ لا تَدُلُّ عَلَى نِسبَةٍ أَصلًا) لأن من نظر إليه لا يشاهد فيه التركيب العطفي؛ لأنه ليس فيه حرف العطف في الظاهر، (كَمَا أَنَّ هَيئَةَ تَرِكِيبِ أَحَدِ شَطرَي جَعفَرٍ) يعني: الكلمة التي ركبت من الحروف الهجائية من الجيم والعين (مَعَ الآخرِ) أي: مع الفاء والراء (لا تَدُلُّ عَلَيهَا) أي: على لهيئة التركيبة (مِن غَيرِ فَرقٍ) أي: من غير فرق بين تركيب خمسة عشر من الكلمتين وبين تركيب جعفر مثلًا من جع وفر؛ (فَانطَبَقَ الحَدُّ عَلَى المَحدُودِ طَردًا) أي: جمعًا، وهو صدق القضية القائلة بأنه كلما صدق المحدود صدق الحد (وَعَكسًا) أي: معنىً وهو صدق القضية القائلة بأنه كلما صدق الحد صدق المحدود.

اعلم أن المركب ثلاثة، الأول: ما كان على هيئة المركب النسبي نحو: عبد الله وتأبط شرا، وزيد قائم، والثاني: ما لم يكن على هيئة المركب النسبي وبني الجزءان، والثالث: كذلك لكن لم يبين كلا الجزأين، بل أحدهما فالأول خارج عن التعريف والأخيران داخلان فيه فأراد المصنف بيان القسمين الأخيرين الداخلين فيه فقال: «فإن تضمن» (الجُزءُ) «الثاني حرفًا» وإنما زاد الشارح لفظ الجزء لبيان موصوف الثاني سواء كان الحرف المذكور الذي تضمنه الجزء الثاني عطفًا (أي: حَرفَ عَطفٍ) كخمسة عشر (أَو غَيرَهُ) كبيت بيت هذا

(بُنِيَا) أي: الجزءان معًا:

الأول: لوقوع آخره في وسط الكلمة الذي ليس محلاً للإعراب.

والثاني: لتضمنه الحرف (كَـ«خَمْسَةَ عَشَرَ») فإن أصله «خَمْسَة وَعَشَر»، حذفت الواو، وركبت «عَشَرَة» مع «خَمْسَة» (وَ) مثل («حَادِي عَشَرَ» وَأَخَوَاتِهَا) يعني: أخوات حادي عشر من ثاني عشر إلى تاسع عشر، أو أخوات كل من خمسة عشر وحادي عشر، وإنما أورد مثالين ....

تفسير للحرف على وجه التعميم «بنيا» (أي: **الجُزءَانِ مَعًا**) ثم بين الشارح علة البناء في كل من الجزأين فقال: (**الأَوَّلُ**) يعني: أن وجه بناء الجزء الأول ثابت (**لِوُقُوعِ آخِرِهِ فِي وَسَطِ الكَلِمَةِ**) وقوله: (**الَّذِي**) صفة للوسط أي: في الوسط الذي (**لَيسَ مَحَلًّا للإعرَابِ**) لأن الإعراب يكون في الآخر (**وَالثَّانِي**) أي: ووجه بناء الجزء الثاني واقع (**لِتَضَمُّنِهِ**) أي: لتضمن الجزء الثاني (**الحَرفَ**) فناسب لهذا بمبني الأصل فوجب البناء «كخمسة عشر» أي: مثال المركب الذي تضمن الجزء الثاني فيه الحرف فبنيا لذلك مثل: خمسة عشر؛ (**فإنَّ أَصلَهُ خَمسَةَ وَعَشَرَةَ**) بعطف العشرة على الخمسة (**حُذِفَت الوَاوُ**) أي: واو العطف التي عطفت الثاني على الأول ليحصل التركيب (**وَرُكِّبَت عَشَرَةُ مَعَ خَمسَةٍ**) تركيبًا تعداديا، «و» (**مِثلُ**) «حادي عشر وأخواتها» وسط الشارح لفظ المثل للإشارة إلى أنه معطوف على مدخول الكاف من: كخمسة عشر، يريد ما دون العشرين وفوق العشرة، ولما احتمل إرجاع ضمير أخواتها إلى القريب كما هو المتبادر في الضمائر وإلى مجموع المثالين ليكون شاملًا أراد الشارح أن يشير إلى جواز كل من الاحتمالين فقال: (**يَعني**) أي: إنما يريد المصنف من أخواتها (**أَخَوَاتَ حَادِي عَشَرَ**) فقط، وهي (**مِن ثَانِي عَشَرَ**) منتهيًا (**إِلَى تَاسِعَ عَشَرَ**) وقوله: (**أَو أَخَوَاتَ**) إشارة إلى الاحتمال الثاني يعني: أخوات (**كُلٍّ مِن خَمسَةَ عَشَرَ وَحَادِي عَشَرَ**) ولما كانت عادة المصنف الاكتفاء بمثال واحد في مثال هذا، أعني: في مقام لا يحتاج فيه إلى الإشارة إلى نكتة ولم يكتف في هذا الباب بمثال واحد أراد الشارح أن يبين وجه إيراد المثال فقال: (**وَإِنَّمَا أَورَدَ**) أي: المصنف (**مِثَالَينِ**) في أسماء العدد

ليعلم أن البناء ثابت في هذا المركب، سواء كان أحد جزأيه العدد الزائد على العشرة أو صيغة الفاعل المشتقة منه.

وقيل: فيه نظر؛ لأن الثاني فيه لا يتضمن الحرف؛ لأنه لا يراد به «حَادِي وعَشَر»؟

وجوابه: إن المراد بصيغة الفاعل إذا اشتق من أسماء العدد واحد من المشتق منه، لكن لا مطلقًا، ....

المركبات (لِيُعلَمَ) أي: للإشارة إلى ما يجب علمه وهو (أَنَّ البِنَاءَ) أي: كونه مبنيا (ثَابِتٌ فِي هَذَا المُرَكَّبِ) أي: في التركيب التعدادي (سَوَاءٌ كَانَ أَحَدُ جُزأَيهِ) أي: جزأي المركب بالتركيب التعدادي (العَدَدَ الزَّائِدَ عَلَى العَشْرَةِ) وهو من أحد عشر إلى تسعة عشر (أَو صِيغَةِ الفَاعِلِ) أي: أو كان احد جزئيه صيغة الفاعل (المُشتَقَّةِ مِنهُ) أي: من احد ونحوه وهذا التعميم مبني على أن المراد من مدار البناء هو العدد مطلقًا، سواء كان تضمنه لمعنى الحرف ظاهرًا كما في أحد عشر أو غير ظاهر في حادي عشر؛ إذ ليس المعنى حادي وعشر.

ولما كان تضمن التركيب الثاني لمعنى الحرف غير ظاهر وكان مدار البناء على ذلك التضمن واردًا على تمثيل المصنف بالمثال الثاني أراد الشارح أن يقرر ذلك الإيراد وجوابه فقال: (وَقِيلَ: فِيهِ نَظَرٌ) أي: في التمثيل للمبني بالمثال الثاني (لأنَّ الثَّاني) أي: لأن الجزء الثاني (فِيهِ) أي: في نحو حادي عشر (لا يَتَضَمَّنُ الحَرفَ) أي: حرف العطف (لأَنَّهُ) أي: عدم تضمنه ثابت؛ لأنه (لا يُرَادُ بِهِ) أي: بحادي عشر (حَادِي وَعَشَر) أي: مجموع الحادي والعشر كما يراد به في نحو: أحد عشر، بل يراد به الجزء الأخير منه فقط (وَجَوَابُهُ) أي: جواب هذا النظر بتحرير المراد بأن يقال: (إِنَّ المُرَادَ بِصِيغَةِ الفَاعِلِ إِذَا اشتُقَّ مِن أَسمَاءِ العَدَدِ) أي: من أحد عشر وثلاثة عشر مثلًا حادي عشر وثالث عشر إنما يراد به (وَاحِدٌ مِن المُشتَقِّ مِنهُ) لأن المراد به هو المجموع كما هو وجه النظر، وحاصل تسليم قوله: لا يتضمن، يعني: إنا نسلم أن المراد به واحد هذا العدد لا المجموع وأنه لا يتضمن معنى الحرف، (لكن لا مطلقًا) يعني: لا نسلم أنه يراد

بل باعتبار وقوعه بعد العدد السابق على المشتق منه، فإن الثالث مثلًا واحد من الثلاثة لكن لا مطلقًا، بل باعتبار وقوعه بعد الاثنين، فلما أخذوا هذه الصيغة من المفردات للدلالة على ما ذكرنا، أرادوا أن يأخذوا مثل ذلك من المركبات، ولا يتيسر ذلك من مجموع الجزأين؛ لأن صيغة فاعل لا تسع حروفها جميعًا، فاقتصروا ....

به اشتقاق لفظ حادي من لفظ أحد مطلقًا أي: سواء اعتبر فيه تركيبه مع العشر أو لا، (بَل) يراد به (**باعتِبَارِ وُقُوعِهِ**) أي: باعتبار وقوع الحادي عشر (**بَعدَ العَدَدِ السَّابِقِ عَلَى المُشتَقِّ مِنهُ**) أي: بعد العدد الناقص منه، يعني: بعد تمام العدد العشرة بأن يراد عليه واحد وأريد إخبار ذلك الواحد الزائد على العشرة.

ثم أراد إيضاح ذلك بقوله: (**فإِنَّ الثَّالِثَ مَثلًا**) أي: الواقع المرتبة الثالثة (**وَاحِدٌ مِن الثَّلاثَةِ**) أي: من مجموع الثلاثة (**لَكِن لا مُطلَقًا**) أي: لكن لأنه واحد منه من غير اعتبار وقوعه في المرتبة؛ لأنه لم كان كذلك لا يقال فيه: إنه أحد الثلاثة (**بَل**) المراد به أنه واحد منه (**باعتِبَارِ وُقُوعِهِ**) أي: وقوع ذلك الواحد (**بَعدَ الاثنَينِ**) أي: بعد تمام الاثنين السابق على الثلاثة (**فَلَمَّا أَخَذُوا هَذِهِ الصِّيغَةَ**) أي: صيغة الثالث (**مِن المُفرَدَاتِ**) أي: من الأحد إلى العشرة (**للدَّلالَةِ**) أي: ليدل (**عَلَى مَا ذَكَرنا**) أي: على الواحد الذي هو آخر وحدات ذلك العدد الذي بلغ به ذلك المبلغ (**أَرَادُوا أَن يأخُذُوا مِثلَ ذَلِكَ**) أي: أرادوا مثل أخذهم في المفردات أن يأخذوا (**مِن المُرَكَّبَاتِ**) أي: من أحد عشر إلى تسعة عشر (**وَلا يَتَيَسَّرُ ذَلِكَ**) أي: ولا يتيسر اشتقاق اسم الفاعل (**مِن مَجمُوعِ الجُزأَينِ**) أي: من مجموع الأحد والعشر وأخواته، وإنما لا يتيسر ذلك من المجموع (**لأَنَّ صِيغَةَ فَاعِلٍ لا تَسَعُ حُرُوفُهَا**) أي: حروفها الثلاثة الأصلية مع الألف الزائدة، وقوله: (**جَمِيعًا**) حال من حروفها أي: لا تسع حروفها حال كونها مجموعة بحيث تفيد صيغة واحدة معنى المجموع من الأحد والعشر، فاحتاج بالضرورة إلى الصيغتين وهما: الحادي والعاشر، فلو بنيت كذلك لحصل أسماء الفاعل الدالان على المفردين فالتبس حينئذٍ منه المقصود (**فَاقتَصَرُوا**) أي: فلذلك اضطروا إلى

على أخذها من أحد الجزأين؛ إذ في أخذ بعض الحروف من كل جزء مظنة الالتباس، واختاروا الأول ليدل على المقصود من أول الأمر، فأخذوا مثلًا من «أَحَدَ عَشَرَ» المتضمن حرف العطف «حادي عشر» بمعنى الواحد من أحد عشر بشرط وقوعه بعد العشرة، فـ«حادي عشر» متضمن حرف العطف باعتبار أنه مأخوذ من «أَحَدَ عَشَرَ» المتضمن حرف العطف، ....

الاقتصار (عَلَى أَخذِهَا) أي: على أخذ تلك الصيغة المشتقة (مِن أَحدِ الجُزأَينِ) أي: من أيهما كان (إِذَا فِي أَخذِ بَعضِ الحُرُوفِ مِن كُلِّ جُزءٍ) أي: وإنما اضطروا إلى الأحد من أحدهما لامتناع أخذها من كل جزء من الجزأين؛ لأن في أخذها كذلك (مَظِنَّةُ الالتِبَاسِ) أي: التباس المقصود بغير المقصود لما عرفت من أن المقصود منه العدد الأخير فقط فإذا أخذناها من الجزأين يحصل منه الاسمان المشتقان وهما الحادي والعاشر، وهما يدلان على العددين الأخيرين وهو خلاف المقصود، (وَاختَارُوا) أي: لاضطرارهم إلى الأخذ من الجزأين تعين الأخذ من أحد الجزأين فثبت من هذا جواز الأخذ من أحد كل من الجزأين كما هو مقتضى الدليل، ولكنهم اختاروا (الأَوَّلَ) أو اختاروا الأخذ من الجزء الأول، وإن جاز الأخذ من الجزء الثاني بمقتضى الدليل (لِيَدُلَّ) أي: ليدل الاسم المأخوذ (عَلَى المَقصُودِ) وهو إرادة الجزء الواحد الأخير فقط (مِن أَوَّلِ الأَمرِ) بخلاف الأخذ من الجزء الثاني؛ لأنه لا يدل عليه من أول الأمر، بل من ثاني الأمر وما يدل على المقصود من أول الأمر أولى مما دلالته عليه من ثاني الأمر.

ثم أشار إلى منشأ غلط السائل حيث توهم أن المراد من التضمن لمعنى المعروف هو تضمن نفس تركيب الحادي عشر وبني عليه السؤال وليس كذلك بل تحقيقه ما قال بقوله: (فَأَخَذُوا مثلًا من أَحَدَ عَشَرَ المُتَضَمِّنِ) معنى (حَرفِ العَطفِ حَادِي عَشَرَ بِمعنى الوَاحِدِ) الأخير (مِن أَحَدَ عَشَرَ) لكنه لا مطلقًا، بل (بِشَرطِ وُقُوعِهِ) أي: وقوع ذلك الواحد الأخير (بَعدَ العَشرَةِ) وإذا كان حادي مشتقا من الأحد بشرطه وقوعه بعد العشرة (فَحَادِي عَشَرَ) أي: فتركيب حادي عشر (مُتَضَمِّنٌ حَرفَ العَطفِ باعتِبَارِ أَنَّهُ مَأخُوذٌ مِن) مجموع (أَحَدَ عَشَرَ المُتَضَمِّنِ حَرفَ العَطفِ،

لا باعتبار أن أصله: «حادي وعَشَر»؛ إذ لا معنى له، وعلى قياس «الحادي والعشرون» لا فرق بينهما إلا بذكر الواو وحذفه، (إلّا «اثْنَى عَشَرَ») واثنَتَي عَشَرَة» فإنه لا يبنى فيهما الجزآن، بل يبنى الثاني لِتَضَمُّنِهِ، ويعرب الأول لشبهه بالمضاف بسقوط النون.

لا باعتِبَارِ) أي: ليس تضمنه لحرف العطف باعتبار نفسه يعني: باعتبار (أَنَّ أَصلَهُ حَادِي وَعَشَرَ؛ إِذ لا مَعنَى لَهُ) لأنه لو كان أصله حادي وعشر يكون المقصود منه مجموع الحادي والعشر وليس كذلك كما عرفت (وَعَلَى قِيَاسٍ) أي: على قياس حادي عشر في كونهما متضمنين لحرف العطف (الحَادِي وَالعِشرُونَ لا فَرقَ بَينَهُمَا) في كونهما بعطف الجزء الثاني على الأولى بشيء (إِلَّا بِذِكرِ الوَاوِ) في الحادي والعشرون لكونهما معربين (وَحَذفِهِ) أي: وبحذف الواو في الحادي عشر باعتبار أنه مأخوذ من أحد عشر يعني: حذف الواو في الثاني وبقي في الأول.

وقوله: «إلا اثني عشر» استثناء من قوله: كخمسة عشر، أي: كل واحد من أحد إلى التسمية إذا تركب العشرة بني الجزآن منه إلا اثني عشر للمذكر، ولما اكتفى المصنف بذكر مثال المذكر أراد الشارح أن يبين أن مؤنثه كذلك بقوله: (وَاثنَتَي عَشَرَةَ) ولما استثنى المصنف تركيب اثني عشر من تركيب خمسه عشر الذي بني فيه الجزآن احتمل حكم المستثنى أن لا يبنى الجزآن، وأن يبنى أحدهما ويعرب الآخر، فأراد الشارح بيان حكم المستثنى بقوله: (فإِنَّهُ لا يُبنَى فِيهِمَا) أي: في كل من اثني عشر واثنتي عشرة (الجُزآنِ) أي: الجزآن الأولان وهما: اثنا واثنتا (بَل يُبنَى الثَّاني) منهما وهو العشر (لِتَضَمُّنِهِ) أي: لتضمنه معنى حرف العطف (وَيُعرَبُ الأَوَّلُ) أي: يعرب الجزء الأول منهما (لِشِبهِهِ) أي: لشبه الجزء الأول (بالمُضَافِ) أي: بالتثنية المضاف؛ لأن أصلها اثنان واثنتان لإلحاقهما بالتثنية كما عرفت، ولما ركبا مع العشرة سقطت النون منهما فأشبها سائر التثاني، (بِسُقُوطِ النُّونِ) أي: بسبب سقوط النون منهما في كونهما معربين بالألف والياء، وفي سقوط نونهما بالإضافة.

(وَإِلَّا) أي: وإن لم يتضمن الثاني حرفًا (أُعْرِبَ الثَّانِي) مع منع صرفه، إن لم يكن قبل التركيب مبنيًا (كَـ«بَعْلَبَكَّ»، وَبُنِيَ الْأَوَّلُ) للتوسط ....

وقوله: «وإلا» شروع في بيان القسم الثاني من المركب المبني وهو معطوف على قوله: فإن تضمن، يعني: أن المركب المعدود من المبني قسمان أحدهما: ما تضمن فيه الجزء الثاني لمعنى الحرف فحكمه بناء الجزأين، والثاني: ما لم يتضمن فحكمه بناء الجزء الأول فقط، فالأول هو المراد بقوله: فإن تضمن والثاني هو المراد بقوله: وإلا، ولما كان قوله: وإلا، مركبًا من إن الشرطية ولا الحرفية القائمة مقام الفعل فسره الشارح بقوله: (أي: وَإِن لَم يَتَضَمَّن الثَّانِي) أي: الجزء الثاني (حَرفًا) أي: معنى حرف من الحروف «أعرب الثاني» أي: إعراب الجزء الثاني منهما، وقوله: (مَعَ مَنعِ صَرفِهِ) لتقييد الإعراب الذي في الثاني بالإعراب الناقص، وقوله: (إِن لَم يَكُن قَبلَ التَّركِيبِ مَبنِيًّا) قيد آخر لبيان أن إعراب الجزء الثاني منهما مقيد بكونه معربًا قبل التركيب؛ فإنه إن لم يكن معربًا قبله بل كان مبنيا لم يعرب كما في نحو سيبويه.

وإنما قيد الشارح بقوله: مع منع صرفه؛ ليظهر ما به الفرق بين الأفصح والفصيح؛ لأن إعراب الثاني متفق عليه في الفصيح والأفصح، والفرق بين الأفصح وغيره إنما هو في منع صرفه وفي صرفه فالأول الأفصح، والثاني غير الأفصح وكذا فائدة القيد بقوله: وإن لم يكن الخ؛ لتطبيق قول المصنف على ما هو الأشهر، والأولى؛ لأنه قد نقل الرضي جواز إعراب الجزء الثاني المبني بعد التركيب كما هو ظاهر عبارة المصنف في هذا المقام، حيث أطلق إعراب الثاني وفي بحث غير المنصرف حيث اكتفى فيه ببيان الشرطين في كون التركيب مانعًا للصرف بقوله هناك: وشرطه أن لا يكون بالإضافة ولا بإسناد، ولم يتعرض لكونه غير صوت، وقد وجه الشارح كلامه هناك بما وجهة تطبيقًا لكلامه بما هو المشهور «كبعلبك، وبني الأول» ولعل المصنف قدم المثال على بعض أجزاء الأحكام؛ ليكون كالتقيد للإعراب بكون كإعراب بعلبك وهو إعرابه مع منع الصرف، والله أعلم.

وقوله: (لِلتَّوَسُّطِ) بيان لوجه بناء الجزء الأول وهو وقوع آخره في وسط

المانع من الإعراب، وعلى الفتح؛ لأنه أخف (فِي الْأَفْصَحِ) أي: إعراب الثاني مع منع الصرف، وبناء الأول إنما هو في أفصح اللغات، وفيه لغتان أخريان:

إحداهما: إعراب الجزأين معًا، وإضافة الأول إلى الثاني، ومنع صرف المضاف إليه.

وأخراهما: إعراب الجزأين معًا، وإضافة الأول إلى الثاني، وصرف الثاني.

اللفظ المركب، وقوله: (المَانِعُ مِن الإعرَابِ) صفة كاشفة للتوسط بمنزلة علة كون الوقوع في الوسط موجبًا للبناء وهو أنه لما لم يكن تركيب بعلبك نسبيًّا وجعلتا كلمة واحدة لكونه علمًا وقع آخر الجزء الأول في وسط الكلمة والوسط ليس محلا للإعراب فيكون مانعًا له، فتعين البناء ولما كان الأصل في البناء هو السكون احتاج إلى توجيه آخر لبنائه على الفتح فقال: (وَعَلَى الفَتحِ) أي: وإنما بني على الفتح (لأنَّهُ) أي: لأن الفتح من بين الحركات (أَخَفُّ) قال في «الامتحان»: وسكنوا آخر الأول إن كان حرف لين نحو: معدي كرب، وفتحه في غيره انتهى، وإنما لم يتعرض الشارح لعلة الإعراب في الثاني لكونه في غاية الظهور؛ لأن الأصل في الاسم هو الإعراب.

وقوله: «في الأفصح» متعلق بإعراب الثاني، وبقوله: بني، الأول على سبيل التنازع فبأيهما تعلق حذف المفعول من الأخر كذا في «المعرب» لزيني زاده، وتفسير الشارح بقوله: (أي: إعرَابِ الثَّاني مَعَ مَنعِ الصَّرفِ) لبيان ما هو الأفصح، وإنما منع الصرف لوجود العلتين فيه وهما التركيب والعلمية، (وَبِنَاءُ الأَوَّلِ إِنَّمَا هُوَ في أَفصَحِ اللُّغَاتِ) وفي هذا التفسير تأييد لكون قوله: في الأفصح من التنازع، ثم شرع في بيان اللغتين الغير الأفصحين بقوله: (وَفِيهِ) أي: في مثل بعلبك من المركبات التي لا يتضمن الثاني فيها معنى الحرف (لُغَتَانِ أُخرَيَانِ) أي: فصيحتان (إحدَاهُمَا) ما يقابل قوله: بني الأول، وهو (إِعرَابُ الجُزأَينِ مَعًا وَإِضَافَةُ الأَوَّلِ إِلَى الثَّاني وَمَنعُ صَرفِ المُضَافِ إِلَيهِ، وَأُخرَاهُمَا) أي: وأخرى اللغتين الفصيحتين ما يقابل منع الصرف في الثاني، وهي (إِعرَابُ الجُزأَينِ مَعًا وَإِضَافَةُ الأَوَّلِ إِلَى الثَّاني وَصَرفُ الثَّاني).

* * *

[الكنايات]

(الْكِنَايَاتُ) جمع كناية، وهي في اللغة والاصطلاح: أن يعبر عن شيء معين بلفظ غير صريح في الدلالة عليه، لغرض من الأغراض كالإبهام على السامعين، كقولك: «جَاءَنِي فُلَانٌ» وأنت تريد «زيدًا»، والمراد بها ههنا ما يكنى به لا المعنى المصدري، ....

[الكنايات]

ولما فرغ المصنف من المركبات شرع في بيان الكنايات التي هي من جملة المبنيات فقال: «الكنايات» وهو مبتدأ وخبره قوله: كم وما عطف عليه، ثم شرع الشارح في بيان النكتة في عدم تعرض المصنف لتعريفها فقال: (جَمعُ كِنَايَةٍ) أي: لفظ الكنايات جمع، والمراد بها ههنا جمعيتها؛ لأن المقام ليس بمقام التعريف حتى يحتاج فيه إلى أن يقال بأن جمعيتها مضمحلة (وَهِيَ) أي: الكناية (في اللُّغَةِ وَالاصطِلاحِ: أَن يُعَبِّرَ عَن شَيءٍ مُعَيَّنٍ) أي: غير مبهم (بِلَفظٍ غَيرِ صَرِيحٍ في الدّلَالَةِ عَلَيهِ) أي: على ذلك الشيء المعين، وإنما يعبر عنه بلفظ صريح؛ (لِغَرَضٍ مِن الأَغرَاضِ كالإبهَامِ) أي: وذلك الغرض مثل إرادة إبهام الشيء المعين (عَلَى السّامِعِينَ) إما لمحافظته عن السامعين أو محافظة السامعين عنه (كَقَولِكَ: جَاءَنِي فُلانٌ وَأَنتَ تُرِيدُ زَيدًا) فإنه عبر فيه عن شخص معين بلفظ فلان، ولم يعبر عنه باسمه الصريح الذي هو زيد لغرض إبهامه على السامعين لإحدى المحافظتين.

ثم لما توهم ههنا أن مراد المصنف من لفظ الكنايات إن كان تعريفها لزم عليه أن يعرفها، وإن لم يكن المراد تعريفها لزم عليه أن يذكر جميع الألفاظ المستعملة في الكناية، فكلا اللازمين منتفيان ههنا أراد الشارح أن يفسرها بوجه يندفع به هذا التوهم فقال: (وَالمُرَادُ بِهَا) أي: بالكنايات (هَهُنَا) أي: مباحث المبنيات (مَا يُكنَى بِهِ) أي: لفظ يكنى به (لا المَعنَى المَصدَرِيّ) أي: ليس المراد

ولا كل ما يكنى به بل بعضه، ولا كل بعض، بل بعض معين، فكأنهم اصطلحوا في باب المبنيات أن يريدوا بها ذلك البعض المعين، ولذلك لم يقل: «بعض الكنايات» كما قال: «بعض الظروف»، ويتعذر تعريفه إلا بالتصريح به مفصّلًا، فلذلك ....

بها معناها المصدري وهو التكنية والتعبير بقرينة إطلاقها على نفس الأسماء، وبه يندفع توهم لزوم التعريف على المصنف (وَلا كُلُّ مَا يُكنَى بِهِ، بَل بَعضُهُ) بقرينة أن كثيرًا منها معرب كهن كناية عن الفرج أو عن القبيح الذي يستهجن ذكره، وفلان وفلانة وأيضا كثير منها ليس من هذا الباب كالمضمر الغائب ومن ما، وبه يندفع توهم لزوم ذكر الجميع، (وَلَا كُلُّ بَعضٍ) أي: ولا كل بعض أي: عام بعموم الأفراد، وقال بعض المحشين: إن في دلالة العبارة عليه خفاء.

وقال العصام: لا فرق بينه وبين كل ما يكنى به، والصواب مبهم أي: والصواب أن يقول: ولا بعض مبهم، (بَل بَعضٌ مُعَيَّنٍ) أي: بالمراد بالكنايات بعض معين لا مبهم، وقوله: (فَكَأَنَّهُم اصطَلَحُوا) لبيان لقرينة على تعيين ذلك البعض؛ لأن حاصل كلامه أن العهد في قوله: الكنايات هو العهد الخارجي، فلا بد له من قرينة وأظن أن النحاة اتفقوا (في بَابِ المَبنِيَّاتِ أَن يُرِيدُوا بِهَا) أي: على أن يريدوا بالكنايات (ذَلِكَ البَعضُ المُعَيَّنُ) من الألفاظ المعينة التي قد ذكرت فيما بعد وقوله: (وَلِذَلِكَ لَم يَقُل) بيان للقرينة على ذلك الاصطلاح يعني: ولاصطلاحهم على هذا لم يصدر المصنف لفظ البعض بأن يقول: (بَعضُ الكِنَايَاتِ كَمَا قَالَ) أي: كما هو دأبه في مقام يراد به البعض المعين حيث صدره على الظروف فقال: (بَعضُ الظُّرُوفِ) وتصديره في الظروف وتركه في الكنايات يدل على أن تركه للاعتماد على الاصطلاح، (وَيَتَعَذَّرُ) أي: فحين إذا أريد بها البعض المعين لا يمكن (تَعرِيفُهُ) أي: تعريف ذلك البعض المعين (إِلَّا بالتَّصرِيحِ بِهِ مُفَصَّلًا) أي: بتصريح كل واحد من البعض المعين على طريق التفصيل لتعذر الجمع في لفظ واحد؛ لاختلاف ألفاظه ومعانيه، ولأن التعريف يكون للجنس لا للأفراد.

وقوله: (فَلِذَلِكَ) تفريع على هذا التحقيق أي: فلكون المراد بها البعض

أعرض عن تعريفها مطلقًا، وتعرض لذلك البعض المعين، فقال: الكنايات:

(«كَمْ») وبناؤها لكونها موضوعة وضع الحروف، أو لكون الاستفهامية متضمنة معنى الحروف، وحمل الخبرية عليها.

(وَ«كَذَا») وبناؤها؛ لأنها في الأصل «ذا» من أسماء الإشارة، دخل عليها كاف التشبيه، فصار المجموع بمنزلة كلمة واحدة بمعنى: «كم»، وبقي «ذا» على أصل بنائه، وكل واحد منهما يكون ....

المعين (**أَعرَضَ**) أي: المصنف (**عَن تَعرِيفِهَا**) أي: عن تعريف الكنايات مطلقًا، وقوله: (**مُطلَقًا**) يحتمل أن يكون إشارة إلى الأغراض عن تعريف مطلق الكنايات من المبني والمعرب، وأن يكون إشارة إلى ترك مطلق التعريف من المطلق الكنايات ومن تعريف البعض المعين، (**وَتَعَرَّضَ**) أي: فلذلك تعرض المصنف (**لِذَلِكَ البَعضِ المُعَيَّنِ**) أي: لذكر ألفاظ ذلك المعين مع التعيين لمعاني كل منها (**فَقَالَ: الكِنَايَاتُ**) «كم» ثم ذكر الشارح وجه كونها مبنية فقال: (**وَبِنَاؤُهَا**) أي: ووجه بناء هذه الكلمة لأحد وجهين إما (**لِكَونِهَا**) أي: لكون كلمة كم (**مَوضُوعَةً وَضعَ الحُرُوفِ**) أي: كوزن الحروف في كونها موضوعة على حرفين وهما الكاف والميم فأشبهت الحروف، وهذا وجه مشترك بين الخبرية والاستفهامية، وقوله: (**أَو لِكَونِ الاستِفهَامِيَّةِ مُتَضَمِّنَةً مَعنَى الحُرُوفِ**) وجه خاص بالاستفهامية فاحتاج إلى وجه آخر لبناء الخبرية؛ فلذلك قال: (**وَحُمِلَ الخَبَرِيَّةُ**) أي: فوجه بناء الخبرية حملها (**عَلَيهَا**) أي: على الاستفهامية من قبيل حمل النظير على النظير، «وكذا» أي: ومن البعض المعين كلمة: كذا (**وَبِنَاؤُهَا**) أي: ووجه بناء هذه الكلمة (**لأَنَّهَا**) أي: لأن هذه الكلمة (**في الأَصلِ: ذَا مِن أَسمَاءِ الإِشَارَةِ**) أي: التي من جملة أسماء الإشارة (**دَخَلَ عَلَيهَا**) أي: على كلمة ذا (**كَافُ التَّشبِيهِ فَصَارَ المَجمُوعُ**) منهما (**بِمَنزِلَةِ كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ**) لكون المجموع موضوعًا للمعنى الذي يلابس (**بِمَعنى كَم**) وهو العدد (**وَبَقِيَ ذَا عَلَى أَصلِ بِنَائِهِ**) فلا يحتاج إلى ذكر وجه آخر زائدًا على أصل بنائه، وقوله: (**وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنهُمَا يَكُونُ**) للإشارة إلى اشتراك معناهما يعني: وكل واحد من كم وكذا يكون

(لِلْعَدَدِ) أو الكناية عنه، وجاء «كذا» كناية عن غير العدد أيضًا، نحو: «خَرَجْتُ يَوْمَ كَذَا» كناية عن يوم السبت أو غيره.

(وَ«كَيْتَ» وَ«ذَيْتَ» لِلْحَدِيثِ) أي: للكناية عن الحديث والجملة، ....

موضوعًا «للعدد» وقوله: **(أَو الكِنَايَةِ عَنهُ)** لبيان أنهما ليسا بلفظين صريحين للعدد، بل كني بهما عن العدد.

ولما ذكر المصنف في معانيهما ما به الاشتراك أراد الشارح أن يذكر معنى آخر للفظ كذا بحيث لم يوجد في كم فقال: **(وَجَاءَ كَذَا)** أي: وجاء لفظ كذا في اللغة **(كِنَايَةً عَن غَيرِ العَدَدِ أَيضًا)** كما يجيء للعدد **(نَحوُ: خَرَجتُ يَومَ كَذَا، كِنَايَةٌ عَن يَومِ السَّبتِ)** مثلًا، وقوله: **(أَو غَيرِهِ)** بالجر عطف على قوله: عن يوم السبت، والمعنى: حينئذ أنه يجيء أيضًا كناية عن غير يوم السبت من الأيام الأسبوعية.

ويحتمل أن يكون مرفوعًا على أنه معطوف على قوله: نحو خرجت، ويكون المعنى: إن غير العدد إما خرجت يوم كذا أو غيره، نحو: خرجت يوم كذا، بل نحو: كيت وذيت؛ فإنه يجيء بمعنى: كيت وذيت أيضًا، «وكيت وذيت للحديث» يعني: ومن البعض المعين من الكنايات لفظ: كيت وذيت وهما للحديث يعني: يقال: إن زيدًا قال: كيت وذيت، وقد سبق وجه التفسير بقوله: **(أي: للكِنَايَةِ عَن الحَدِيثِ)**، وقوله: **(وَالجُملَةُ)** عطف تفسير للحديث وهو للإشارة إلى أن المراد بالحديث هو الحديث الطويل الذي أطلق عليه القصة، وقوله: كيت وذيت بحركات التاء والفتح أشهر أي: كذا وكذا، وقال العصام: وتفصيله أنهما في الأصل كيتة وذيتة على وزن المرة، حذف اللام وأبدل منهما تاء التأنيث، كما في بنت، ومن العرب من يستعملهما على الأصل والوقف عليهما حينئذ بالتاء، ولا يكونان إلا مفتوحتين، كذا في الرضي، يعني: أنهما إذا استعملا على الأصل ووقف عليهما بالهاء لا يكونان إلا مفتوحتين، فلا ينافي ما نقل عن غيره من جواز حركات التاء كما سيجيء؛ لأنه محمول على الاستعمال بكيت وذيت، فافهم والله أعلم.

وإنما بنيا؛ لأن كل واحد منهما كلمة واقعة موقع الجملة التي هي من حيث هي لا تستحق إعرابًا ولا بناءً، فلما وقع المفرد موقعها، ولم يجز خلوه عنهما، رجح البناء الذي هو الأصل في الكلمات قبل التركيب.

ومن الكنايات «كَأَيِّنْ»، وإنما بني لأن كاف التشبيه دخلت على «أي»، ....

(وَإِنَّمَا بُنِيَا) أي: وإنما بني لفظ كيت وذيت (لأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنهُمَا كَلِمَةٌ وَاقِعَةٌ مَوقِعَ الجُملَةِ الَّتي هِيَ) أي: الجملة (مِن حَيثُ هِيَ) أي: من حيث كونها جملة (لا تَستَحِقُّ إِعرَابًا وَلا بِنَاءً) لأنهما من خواص المفردات بل استحقاقهما للإعراب، إنما هو إذا وقعت موقع المفرد كما عرفت؛ لأن الإعرب والبناء من خواص الاسم الذي هو من أنواع الكلمة التي هي المفرد، ثم إنه لا يخفى أن هذا التعليل إنما هو لدفع كونه معربًا، وأما الدليل لإثبات كونه مبنيا فقوله: (فَلَمَّا وَقَعَ المُفرَدُ مَوقِعَهَا) يعني: ولما وقع الاسم المفرد الذي هو كل واحد من كيت وذيت موقعها أي: موقع الجملة المذكورة (وَلَم يَجُز خُلُوُّهُ) أي: خلو الاسم المفرد (عَنهُمَا) أي: عن الإعراب والبناء لزم اتصاف ذلك المفرد بأحدهما (رُجِّحَ البِنَاءُ الَّذِي هُوَ الأَصلُ في الكَلِمَاتِ قَبلَ التَّركِيبِ) هذا جواب لما؛ لأن للاسم حالتين، إحداهما قبل التركيب والأخرى بعد التركيب، والأصل في الأولى البناء وفي الثانية إعراب، قال الشيخ الرضي: وبناؤهما على الفتح لثقل البناء كما في أين وكيف، وقال أيضًا: ويجوز بناؤهما على الضم والكسر أيضًا تشبيهًا بحيث وجير، ولا يستعملا إلا مكررين بواو العطف نحو: قال فلان: كيت وكيت، وكان من الأمر ذيت وذيت انتهى، وقد عرفت أن هذا النقل منه محمول على استعمالهما على خلاف الأصل، أي: على خلاف كونها مشددتين؛ لأنه علل قوله: فلا تكونان المفتوحتين، بقوله: لثقل التشديد.

ولما كان اللائق بالمصنف أن يذكر كلمة كأين فتركها أراد الشارح العلامة أن يذكرها وأن يذكر في وجه تركه نكتة فقال: (وَمِنَ الكِنَايَاتِ) أي: ومن جملة الكنايات التي بنيت (كَأَيِّن) وهو بفتح الكاف وفتح الهمزة وتشديد الياء (وَإِنَّمَا بُنِيَ) أي: ذلك اللفظ (لأَنَّ) أي: لأن لفظه (كَافَ التَّشبِيهِ دَخَلَت عَلَى أيّ) أي:

و«أي» كان في الأصل معربًا، لكنه محي عن الجزأين معناهما الإفرادي، وصار المجموع كاسم مفرد بمعنى «كَمْ» الخبرية، فصار كأنه اسم مبني على السكون آخره نون ساكنة، كما في من لا تنوين تمكن، ولهذا يكتب بعد الياء نون مع أن التنوين لا صورة لها ....

على لفظة أي بتشديد الياء، ولما فرغ من بيان حال الكاف التي هي الجزء الأول من المركب شرع في بيان حال الجزء الثاني فقال: (وَأيّ) أي: لفظ أي (**كَانَ في الأصلِ**) أي: في أصل وضعه (**مُعربًا**) كما سبق في الاستفهام (**لَكِنَّهُ**) أي: لكن الشأن (**مُحِيَ**) بضم الميم وكسر الحاء مجهول محا يمحو أي: أزيل (**عَن الجُزأَينِ**) من الكاف ومن لفظ: أي (**مَعنَاهُمَا الإفرَادِي**) أي: معنى التشبيه من الكاف ومعنى الاستفهام من: أي (**وَصَارَ المَجمُوعُ**) من اللفظين (**كاسمٍ مُفرَدٍ**) في كون المجموع دالا على معنى مفرد وليس ذلك المعنى المفرد ملابسًا بمعنى أحد الجزأين، بل (**بِمَعنَى كَم الخَبَرِيَّةِ**) وهو الإخبار بالكثرة (**فَصَارَ**) أي: فلذلك صار لفظ كأين (**كَأَنَّهُ اسمٌ مَبنيٌّ عَلَى السُّكُونِ**) لكونه بمعنى الاسم المبني الذي هو كم الخبرية ومناسبًا له في البناء على السكون، وقوله: (**آخِرُهُ**) مبتدأ أي: آخر الاسم المبني، وقوله: (**نُونٌ سَاكِنَةٌ**) خبر والجملة صفة بعد صفة للاسم يعني: صار ذلك الاسم مشبهًا للاسم المبني الذي آخره نون ساكنة (**كَمَا**) أي: كالنون الذي وقع (**في**) آخر (**مَن**) بفتح الميم وهو الأنسب لكونه اسمًا، وقوله: (**لا تَنوِينُ تَمكُّنٍ**) عطف على قوله: نون ساكنة، أي: ليست النون الساكنة التي في آخر تنوين تمكن، كما كانت تلك النون الساكنة في الأصل تنوين تمكن، استشهد على كونها نونًا ساكنة لا تنوينًا بقوله: (**وِلِهَذَا**) أي: ولكونها نونًا ساكنة كما في سائر المبنيات عليها لا تنوينًا (**يُكتَبُ**) فيه (**بَعدَ اليَاءِ**) أي: بعد ياء أي (**نَونٌ**) في الرسم يعني: الشاهد على كونها نونًا ساكنة لا تنوينًا أنه يكتب بعد الياء نون، وقوله: (**مَعَ أنَّ التَّنوِينَ لا صُورَةَ لَهَا**) دليل على أن كتابتها بالنون علامة على عدم كونها تنوينًا يعني: أن كتابة النون بعد الياء علامة على أن تلك النون الساكنة ليست بتنوين؛ لأنها لو كانت تنوينًا لم تكتب على صورة النون؛ لأنه لا

في الخط، فمرتبته في البناء منحطة عن أخواتها، فلذلك لم يذكره المصنف معها.

(فـ«كَمْ» الاسْتِفْهَامِيَّةِ) المتضمنة معنى الاستفهام (مُمَيِّزُهَا) أي: الذي يرفع الإبهام عن جنس المسؤول عنه (مَنْصُوبٌ) على التمييز (مُفْرَدٌ)؛ لأنها لما كانت للعدد، ووسط العدد وهو من ....

صورة للتنوين (في الخَطِّ) وإذا كانت تلك الكلمة المركبة مركبة من المبني والمعرب وكانت الكسرة فيها كسرة إعراب وكان أصل النون تنوينا (فَمَرتَبَتُهُ) أي: فمرتبة لفظه: كأين (في البِنَاءِ مُنحَطَّةٌ عَن أَخَوَاتِهَا) لكون أخواتها مركبة من المبني الصرف (فَلِذَلِكَ) أي: فلانحطاط رتبتها عن رتبة أخواتها (لَم يَذكُره المُصنِّفُ) أي: ذلك اللفظ (مَعَهَا) أي: مع أخواتها، وقال العصام: ويحتمل أن لا يقول المصنف ببنائه.

ثم شرع المصنف في تفصيل كل من كم الاستفهامية والخبرية وفي بيان الفرق بينهما وبين مميزهما فقال: «فكم الاستفهامية» وهو مبتدأ وقول الشارح: (المُتَضَمِّنَةُ مَعنَى الاستِفهَامِ) إشارة إلى أن النسبة نسبة المتضمن بكسر الميم إلى المتضمن بفتح الميم، وقوله: «مميزها» أي: مميز الاستفهامية مبتدأ ثانٍ، وتفسير الشارح بقوله: (أَي: الَّذِي يَرفَعُ الإبهَامَ عَن جِنسِ المَسؤُولِ عَنهُ) للإشارة إلى أن رفعه للإبهام إنما هو عن جنس الذي سئل عنه، يعني: أن المسؤول عنه من أي جنس ملك أو إنس، رجل أو امرأة، وقوله: «منصوبٌ» خبر للمبتدأ الثاني، والجملة الاسمية خبر للأول، وقوله: (عَلَى التَّمييزِ) لبيان المعنى المقتضي للإعراب وهو التمييزية، وقوله: «مفردٌ» إما خبر بعد خبر، أو صفة للمنصوب.

ثم شرع في وجه كون مميز هذا القسم منصوبًا مفردًا فقال: (لأَنَّهَا) أي: وإنما اختير لمميزها النصب والإفراد لأن كلمة كم (لَمَّا كَانَت) موضوعة (للعَدَدِ) وكناية عنه، وكان لمميز العدد ثلاثة أنحاء كما سيجيء في أسماء العدد أن مميز الثلاثة إلى العشرة مخفوض مجموع، ومميز أحد عشر إلى تسعة وتسعين منصوب مفرد، ومميز مائة إلى ما فوقها مخفوض مفرد، (وَوَسَطُ العَدَدِ وَهُوَ مِن

أحد عشر إلى تسعة وتسعين مميزه مفرد منصوب، جعل مميزها كذلك؛ لأنه لو جعل كأحد الطرفين لكان تحكمًا.

(وَ) كَمْ (الْخَبَرِيَّةُ) مميزها (مَجْرُورٌ) ....

أَحَدَ عَشَرَ إِلَى تِسعَةٍ وَتِسعِينَ، مُمَيِّزُهُ مَنصُوبٌ مُفرَدٌ جُعِلَ مُمَيِّزُهَا) وهو جواب لما أي: جعل مميز كم الاستفهامية (كَذَٰلِكَ) كمميز أحد عشر، وقوله: (لأَنَّهُ لَو جُعِلَ) الخ دليل الاختيار حال العدد الأوسط، يعني: وإنما جعل مميزه كمميز العدد الأوسط؛ لأنه لو جعل (كَأَحَدِ الطَّرَفَينِ) بأن جعل مجموعًا مجرورًا كما في الطرف الأول، أو مفردًا مجرورًا كما في الطرف الثاني (لَكَانَ تَحَكُّمًا) أي: لكان دعوى بلا دليل وترجيحًا بلا مرجح؛ لتساويهما في الطرفية بخلاف الوسطية؛ إذ ليس لهما مساوٍ في الوسطية مع أن فيه رجحانًا من وجه؛ لأنه خير الأمور أوسطها، ووجه الفاضل الهندي بأن اختيار حال أوسط العدد؛ لأن هذا النوع من العدد أكثر من الطرفين، ووجه الشيخ الرضي: بأن السائل لا يعرف القلة والكثرة فحملها على الدرجة الوسطى أولى، وقال العصام بعد نقله عنهما ودفعه عليهما: والأوجه أن يقال: نصب مميز كم الاستفهامية لأنه جعل مميز كم الخبرية كالطرفين دفعًا للتحكم، فلو جعل مميز كم الاستفهامية مثلهما أو مثل أحدهما لالتبس بكم الاستفهامية، فجعل كالوسط تمييزًا ولم بعكس؛ لأن كم الخبرية متقدمة على الاستفهامية، لكن الاستفهام فرع الخبر فجعلت كالطرفين؛ لأن الطرف مقدم على الوسط انتهى، ولكل وجهة.

ثم شرع المصنف في بيان حال مميز كم الخبرية فقال: «و» (كَم) «الخبرية» وقوله: الخبرية مبتدأ أول، وموصوفها محذوف، وهو لفظ كم، وإليه أشار الشارح بتوسيطه بينه وبين العطف والمبتدأ الثاني محذوف، وأشار إليه الشارح بقوله: (مُمَيِّزُها) وقرينة الحذف عدم جواز كون قوله: «مجرورٌ» خبرًا عن الخبرية لفظًا ومعنىً، أما لفظًا فلعدم المطابقة اللفظية، وأما معنىً فلعدم جواز الحمل، وقرينة المحذوف سياق الكلام، الحاصل: أن الجملة الصغرى خبر المبتدأ الأول، وهو مع خبره جملة اسمية كبرى معطوفة على الجملة الأولى،

بالإضافة (مُفْرَدٌ) تارة (وَمَجْمُوعٌ) أخرى، تقول: «كَمْ رَجُلٍ عِنْدِك وَكَمْ رِجَالٍ عندك» كما تقول: «مِائَةُ ثَوْبٍ، وثَلَاثَةُ أَثْوَابٍ»، وإنما جاء مفردًا؛ لأن العدد الكثير مميزه كذلك، وإنما جاء مجموعًا؛ لأن العدد الكثير فيه ما ينبئ عن كثرته صريحًا، ولما كان هذا ....

هذا على ما قدر به الشارح، على خلاف ما قدر به الفاضل الهندي؛ لأنه قدر لفظ المميز حيث قال: ومميز كم الخبرية مجرور، لكن الشارح اختار هذا المسلك؛ ليحصل التطابق بينه وبين ما قبله، وأشار الشارح بقوله: **(بالإِضَافَةِ)** إلى الواسطة للجر، وهي إضافة كم إليه، وإنما كان مميز الخبرية مجرورًا؛ لأنها نقيضة رب فحملت عليها في الخبر، كذا في «الامتحان».

وقوله: «مفردٌ» مرفوع على أنه خبر بعد خبر، أو صفة لقوله: مجرور، وأشار الشارح بقوله: **(تَارَةً)** إلى أنه لا تناقض بين قوله: مفرد، وبين قوله، مجموع؛ لأنه مفرد تارة «ومجموعٌ» **(أُخرَى، تَقُولُ: كَم رَجُلٍ عِندَكَ)** بالمميز المفرد **(وَكَم رِجَالٍ عِندَكَ)** بالمميز المجموع **(كَمَا تَقُولُ)** في المميز للمائة وما فوقها من أسماء العدد التي هي أحد الطرفين **(مِائَةُ ثَوبٍ)** بالجر والإفراد **(وَ)** تقول في المميز للثلاثة إلى العشرة التي هي الطرف الآخر منهما **(ثَلاثَةُ أَثوَابٍ)** بالجر والجمع.

ثم أراد الشارح أن يبين وجه جواز كون مميز الخبرية مفردًا ومجموعًا فقال: **(وَإِنَّمَا جَاءَ)** مميز الخبرية **(مُفرَدًا)** أي: حال كونه مفردًا في بعض الاستعمال؛ ليوافق مميز العدد الكثير وهو مائة وما فوقها؛ **(لأَنَّ العَدَدَ الكَثِيرَ)** وهو مائة وما فوقها **(مُمَيِّزُهُ)** أي: مميز ذلك العدد **(كَذَلِكَ)** أي: مفرد مجرور، هذا وجه استعماله مفردًا، وأما وجه استعماله مجموعًا فما قال: **(وَإِنَّمَا جَاءَ)** أي: مميز الخبرية حال كونه **(مَجمُوعًا)** في بعض الاستعمال؛ لقصد التصريح بتكثيره الذي يحتاج فيه إلى التصريح ولا يحتاج إليه في أصل العدد **(لأَنَّ العَدَدَ الكَثِيرَ)** نحو: مائة ثوب **(فِيهِ)** أي: حاصل فيه **(مَا)** أي: لفظ **(يُنبِئُ)** أي: يخبر **(عَن كَثرَتِهِ)** أي: عن كونه كثيرًا **(صَرِيحًا)** أي: إنباء صريحًا؛ لأن لفظ المائة مثلًا ينبئ صراحة بكثرته، **(وَلَمَّا كَانَ هَذَا)** أي: ولما كان المذكور من كم الخبرية لكونه

ليس مثله في التصريح بالكثرة، جعل جمعية مميزه، كأنها نائبة عن معنى التصريح بها.

(وَتَدْخُلُ «مِنْ» فِيهِمَا) أي: في مميزي «كم» الاستفهامية والخبرية، تقول: «كَمْ مِنْ رَجُلٍ ضَرَبْتَ» و﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا﴾.

كناية عن العدد الكثير وليس بصراحة عنه (لَيسَ) أي: هذا المذكور من العدد الكثير بالكناية (مِثلَهُ) أي: مثل العدد المذكور المصرح كثرته من لفظه (في التَّصرِيحِ بالكَثرَةِ) فيحتاج إلى لفظ ينوب عن التصريح فلذلك (جَعَلَ جَمعِيَّةَ مُمَيِّزِهِ) أي: قصد بجعل مميزه مجموعًا أن يصير الجعل المذكور (كَأَنَّهَا) أي: مثل إن تلك الجمعية تصير (نَائِبَةً) تنوب (عَن مَعنَى التَّصرِيحِ) وتقوم مقامه في التصريح (بِهَا) أي: بالكثرة.

ثم شرع المصنف بعد بيان ما به الفرق بين الاستفهامية والخبرية بحسب التمييز في بيان ما به الاشتراك بينهما من المسائل فقال: «وتدخل من» أي: وتدخل لفظة: من الجارة «فيهما» أي: عليهما أي: جوازًا إذا لم يفصل بينهما وبين مميزها بفعل متعد، فإنه لو فصل وجب دخول من عليهما؛ لئلا يلتبس المميز بمفعول نحو قوله تعالى: ﴿كَمْ تَرَكُوا مِن جَنَّٰتٍ﴾ [الدخان: 25]، كذا في «الامتحان». ولما احتمل كون الضمير المجرور راجعًا إلى ذات كم الاستفهامية والخبرية، وهو خلاف الواقع أراد الشارح أن يفسر مرجح ضمير التثنية بقوله: (أي: في مُمَيِّزِ كَم الاستِفهَامِيَّةِ وَالخَبَرِيَّةِ) يعني: إن الضمير راجع إلى قوله: مميزها، وهو وإن كان مفردًا بحسب كونه مذكورًا مرة في كلام المصنف لكنه مثنى بحسب الإضافة إلى النوعين، كما في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُم﴾ [البقرة: 74] (تَقُولُ) في مميز الاستفهامية في مقام السؤال عن عدد المضروب من الرجال (كَم مِن رَجُلٍ ضَرَبتَ) أيها المخاطب، وتقول أيضًا في مميز الخبرية بطريق الاقتباس في مقام الإخبار عن كثرة ما أهلكت من القرى (﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا﴾) [الأعراف: 4] ولما انفهم من كلام المصنف المساواة في جواز دخول من في مميز الاستفهامية والخبرية على خلاف ما قاله الشارح الرضي أراد

قال الشارح الرضي: هذا في الخبرية كثير، نحو: ﴿وَكَم مِّن مَّلَكٍ﴾، ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ﴾، وذلك لموافقته جرًّا للمميز المضاف إليه «كم»، وأما مميز «كم» الاستفهامية، فلم أعثر عليه مجرورًا بـ«من» في نظم ولا نثر، ولا دل على جوازه كتاب من كتب هذا الفن. لكن جوز الزمخشري أن يكون «كم» في قوله تعالى: ﴿سَلْ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ كَمْ ءَاتَيْنَٰهُم مِّنْ ءَايَةٍۭ بَيِّنَةٍ﴾ استفهامية وخبرية.

الشارح العلامة أن يبين ما هو الحق منهما فقال: (**قَالَ الشَّارِحُ الرَّضِي: هَذَا**) أي: دخول من (**في الخَبَرِيَّةِ**) أي: في مميز الخبرية (**كَثِيرٌ نَحوُ: ﴿وَكَم مِّن مَّلَكٍ﴾**) [النجم: 26]، ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ﴾) [الأعراف: 4] وهاتان في الآيتين للخبرية، أي: كثيرًا من ملك، وكثيرًا من قرية، وقوله: (**وَذَلِكَ**) مبتدأ أي: كونه كثيرًا، وقوله (**لِمُوَافَقَتِهِ**) ظرف مستقر خبره، والموافقة مصدر مضاف إلى فاعله وهو الضمير المضاف إليه وهو راجع إلى مميز الخبرية، وقوله: (**جَرًّا**) بالنصب مفعول المصدر، وقوله: (**لِلمُمَيِّزِ**) متعلق بجرا، ويجوز أن يكون بنزع الخافض، أي: في الجر متعلقًا بموافقته، وقوله: للمميز صلة للموافقة، وقوله: (**المُضَافِ**) بالجر صفة للمميز، واللام بمعنى الذي، وقوله: (**إِلَيهِ**) راجع إلى الموصول، وقوله: (**كَم**) نائب الفاعل يعني: أن وجه كثرة دخول من البيانية في مميز الخبرية إنما هو لكونه موافقًا في الجر للمميز، الذي أضيف إليه لفظ كم الخبرية، (**وَأَمَّا مُمَيِّزُ كَم الاستِفهَامِيَّةِ**) يعني: وأما حال مميز كم الاستفهامية (**فَلَم أَعثُر**) أي: فلم اطلع (**عَلَيهِ**) أي: استعمال ذلك المميز (**مَجرُورًا**) أي: حال كونه مجرورًا (**بِمِن فِي نَظمٍ وَلا نَثرٍ، ولا دلَّ عَلَى جَوَازِهِ كِتَابٌ مِن كُتُبِ هَذَا الفَنِّ**) أي: من كتب النحو، والحاصل من كلام الشارح الرضي عدم جواز دخولها في مميز كم الخبرية، فضلًا عن وقوعه وكثرته، عارضه الشارح على قوله: ولا دل على جوازه كتاب من كتب هذا الفن، بتجويز الزمخشري في تفسير الآية فقال: (**لَكِن جَوَّزَ الزَّمَخشَرِي**) يعني: إن قولك: ولا دل على جوازه، باطل؛ لأن الزمخشري جوز (**أَن يَكُونَ كَم**) أي: كلمة كم (**فِي قَولِهِ تَعَالَى: ﴿سَلْ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ كَمْ ءَاتَيْنَٰهُم مِّنْ ءَايَةٍۭ بَيِّنَةٍ﴾** [البقرة: 211] **استِفهَامِيَّةً وَخَبَرِيَّةً**) مع أن من داخل فيهما.

(وَلَهَا) استفهامية كانت أو خبرية (صَدْرُ الْكَلَام)؛ لأن الاستفهامية تتضمن الاستفهام، وهو يقتضي صدر الكلام ليعلم من أول الأمر أنه من أي نوع من أنواع الكلام، والخبرية أيضًا تدل على إنشاء التكثير، وهو أيضًا نوع من الكلام، فيجب التنبيه عليه من أول الأمر.

(وَكِلَاهُمَا) ....

ثم ذكر المصنف مسألة أخرى مشتركة بينهما فقال: «ولها» بضمير المفرد المؤنث على النسخة التي وجدها الشارح بقرينة إرجاعه إلى كلمة كم حيث فسره بقوله: (**اسْتِفهَامِيَّةً كانت أَو خَبَرِيَّةً**) لأنه لو كان ما وجده من النسخة مثنى للزم عليه أن يفسره بقوله: أي: لـ:كم الاستفهامية والخبرية؛ فعلى النسختين يكون ظرفًا مستقرا على أنه خبر مقدم، وقوله: «صدر الكلام» مبتدأ مؤخر، أما اقتضاء الاستفهامية للصدارة فثابت؛ (**لأنَّ الاستِفهَامِيَّةَ تَتَضَمَّنُ الاستِفهَامُ**) أي: معنى الاستفهام (**وَهُوَ**) أي: الاستفهام (**يَقتَضِي صَدرَ الكَلَامِ**) وإنما اقتضى الاستفهام الصدارة (**لِيُعلَمَ مِن أَوَّلِ الأَمرِ أَنَّهُ**) أي: الكلام الذي قصد الاستفهام به (**مِن أَيِّ نَوعٍ مِن أَنوَاعِ الكَلامِ**) حتى يتفرغ ذهن السامع لفهم ذلك الكلام، وهذا في الاستفهامية ظاهر، وأما في الخبرية فما قال: (**وَالخَبَرِيَّةُ أَيضًا**) أي: كالاستفهامية (**تَدُلُّ عَلَى إِنشَاءِ التَّكثِيرِ**) كما أن رب تدل على إنشاء التقليل؛ فلا يخرج الكلام الذي فيه أحدهما عن الخبرية؛ لأن كونهما خبرين إنما هو باعتبار الإخبار عن الكثرة والقلة لخارجتين كما نبه عليه العصام بقوله: لأن الإنشاء راجع إلى استكثار المتكلم واستقلاله، (**وَهُوَ**) أي: الكلام الذي قصد به إنشاء التكثير (**أيضًا**) أي: كالكلام الذي قصد به الاستفهام (**نَوعٌ مِن**) أنواع (**الكَلَامِ**) وإذا كان كذلك (**فَيَجِبُ التَّنبِيهُ**) من المتكلم (**عَلَيهِ**) أي: على أنه من أي نوع من أنواع الكلام (**مِن أَوَّلِ الأَمرِ**) كما يجب في الاستفهامية.

ثم شرع المصنف في بيان إعراب كل من الاستفهامية والخبرية فقال: «وكلاهما» أي: كلا الاستفهامية والخبرية، ولما كان في لفظ كلا ههنا إشكالان أحدهما في تذكيره لأن الظاهر أن يكون مؤنثًا، والآخر في تثنيته؛ لأن الخبر

لو قال: «كلتاهما» لكان أوفق؛ لتأنيث الاستفهامية والخبرية، فهو على تأويل «كلا هذين النوعين»، وهما «كم» الاستفهامية والخبرية، أي: كل واحد منهما (يَقَعُ مَرْفُوعًا وَمَنْصُوبًا وَمَجْرُورًا) ....

ـ وهو قوله: يقع ـ مفرد، والظاهر إما أن يقول: كل واحد منهما يقع، أو يقول: كلاهما يقعان؛ ليطابق الخبر بالمبتدأ، أراد الشارح أن يبين هذين الإشكالين فقال: (لَو قَالَ) أي: المصنف (كِلتَاهُمَا) بلفظ المؤنث (لَكَانَ) أي: لكان هذا اللفظ (أَوفَقَ) من لفظ المذكر؛ لأن المذكر وإن كان موافقًا أيضًا بتأويل اللفظين أو الاسمين لكن زيادة الموافقة في إيراده مؤنثًا (لِتَأنِيثِ الاستِفهَامِيَّةِ وَالخَبَرِيَّةِ) هذا دليل للأوفقية، يعني: إنما كان الإيراد بالتأنيث أوفق؛ لأن تأنيث كم شاع في ألسنة النحاة، أما وجه الموافقة فللإشارة إلى أن تأنيثه بتأويليه مبني على ما شاع بين النحاة وللتذكير وجه أيضًا.

ثم شرع الشارح في رفع الإشكال الثاني، وهو أن الظاهر أن يكون لفظ كلا مفردًا؛ لأن شرطه أن يكون مضافًا إلى التثنية والضمير المضاف إليه ينبغي أن يكون مفردًا؛ لأن لفظ كم واحدٌ بالذات فدفعه بقوله: (فَهُوَ) أي: فوجه إيراده بلفظ كلا الذي للتثنية مبني (عَلَى تَأوِيلِ كِلَا هَذَينِ النَّوعَينِ) يعني: أن لفظ كم وإن كان واحدًا بالذات لكنه اثنان بحسب النوع (وَهُمَا) أي: النوعان (كَم الاستِفهَامِيَّةُ وَالخَبَرِيَّةُ) وقوله: (أَي: كُلُّ وَاحِدٍ مِنهُمَا) أي: من كم الاستفهامية والخبرية إشارة إلى وجه إفراد الخبر وهو قوله: «يقع» ونقل الزيني زاده في «معرب الكافية» قاعدة في استعمال كلا عن «مغني اللبيب» فقال: وقد سئلت قديمًا عن قول القائل: زيد وعمرو كلاهما قائم أو كلاهما قائمان، أيهما الصواب؟ فكتبت إن قدر كلاهما توكيدًا قيل: قائمان؛ لأنه خبر عن زيد وعمرو، وإن قدر مبتدأ فالوجهان، والمختار هو الإفراد؛ فعلى هذا فإذا قيل: إن زيدًا وعمرًا فإن قيل: كليهما قيل: قائمان، أو كلاهما فالوجهان، ويتعين مراعاة اللفظ في نحو: كلاهما محب لصاحبه؛ لأن معناه كل منهما انتهى، وهذا النقل منه يقتضي أن يكون الإفراد في يقع مختارًا؛ لكونه خبرًا ههنا، وقوله: «مرفوعًا ومنصوبًا ومجرورًا» إما

ثم بين موقع كل واحد منهما بقوله: (فَكُلُّ مَا) أي: كل واحد من «كم» الاستفهامية والخبرية يكون (بَعْدَهُ فِعْلٌ) أو شبه فعل لفظًا أو تقديرًا (غَيْرُ مُشْتَغِلٍ عَنْهُ بِضَمِيرِهِ) ....

حال من المستكن الذي في يقع، أو خبر منصوب له إن كان يقع بمعنى يصير، (ثُمَّ بَيَّنَ) أي: المصنف (مَوقِعَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنهُمَا) أي: من الاستفهامية والخبرية، وفي نسخة منها، فيكون راجعًا إلى الثلاثة من المرفوع والمنصوب والمجرور (بِقَولِهِ) «فكل ما» فأشار الشارح بتفسير ما بقوله: (أي: كُلُّ وَاحِدٍ مِن كَم الاستِفهَامِيَّةِ وَالخَبَرِيَّةِ) إلى أن لفظ كل ههنا إفرادي لا مجموعي؛ لأنه إذا دخل على المعرفة يكون مجموعًا، ولما دخل ههنا على ما الموصولي توهم أنه مجموعي فدفع الشارح هذا التوهم بهذا التفسير، وأشار إلى أنه ليس بموصول، بل هو نكرة موصوفة عبارة عن أفراد نوعي لفظ كم كما قال زيني زاده: إن لفظ ما ههنا لا يجوز أن يكون موصولًا؛ لهذا السبب، وقوله: (يَكُونُ) إشارة إلى أن قوله: «بعده» ظرف مستقر ومتعلقه يكون على صيغة المضارع بمعنى: يوجد والجملة صفة ما، قوله: «فعلٌ» مبتدأ مؤخر، ثم الشارح أراد أن ينبه بقوله: (أَو شِبهُ فِعلٍ) على أن المراد بالفعل ما يعمه وشبهه ليشمل نحو: كم يومًا أنت سائر، كم رجلًا أنت ضارب؟ ووجه الزيادة بقوله: (لَفظًا أَو تَقدِيرًا) سيبينه فيما بعد، وقوله: «غير مشتغلٍ» بالرفع على أنه صفة فعل، وقوله: «عنه» متعلق بمشتغل، بتضمين معنى الفراغ، والضمير المجرور راجع إلى ما وقوله: «بضميره» متعلق أيضًا بمشتغل وصلة له على أصل معناه، يعني: فكل من الاستفهامية والخبرية إذا وقع بعد كل منهما فعل غير فارغ عن عملهما سبب اشتغاله يكون بالضمير الراجع، ولما كانت النسخة الصحيحة: غير مشتغل عنه، ولم يكن فيها قوله: بضميره، وكان الغير المشتغل أي: الفارغ عن عمل كم أعم من أن يكون سبب فراغه اشتغاله بالضمير أو بالمتعلق لم يحتج على هذه النسخة إلى زيادة قوله: أو متعلق ضميره، وأما على النسخة التي زيد فيها قوله: بضميره، يعني: بتخصيص سبب الفراغ بالاشتغال بالضمير فاحتاج إلى زيادة

أو متعلق ضميره، فهو من حيث هو كذلك (كَانَ مَنْصُوبًا مَعْمُولًا عَلَى حَسَبِهِ) أي: على حسب عمل هذا الفعل، وعمله لا يكون إلا بحسب المميز، وذلك أنك تقول: «كَمْ يَوْمًا ضَرَبْتَ؟» فـ«كم» منصوب على الظرفية مع اقتضاء الفعل للمفعول به والمصدر ....

قيد يندفع به توهم تخصيص سبب الفراغ بالضمير فقط؛ ولذا زاد الشارح قوله: (أَو مُتَعَلَّقِ ضَمِيرِهِ) فمثال المشغول بالضمير نحو: كم رجلًا ضربته، ومثال المشغول بمتعلق ضميره نحو: كم رجلًا ضربت غلامه، وإنما زاد الشارح: (فَهُوَ مِن حَيثُ هُوَ كَذَلِكَ) ليكون إشارة إلى أن قوله: «كان منصوبًا» خبر لقوله: فكل ما، يعني: أن كل واحد من هذين النوعين لـ:كم إذا كان مقيدًا بهذه القيود يكون إعرابه نصبًا «معمولًا» لما وجد بعده من الفعل أو شبهه «على حسبه» أي: على اقتضائه، ولما كان ضمير حسبه راجعًا إلى الفعل، والفعل يقتضي معمولات كثيرة توهم منه أن كونه منصوبًا متعلق عن نفسه اقتضاء الفعل مثلًا إذا قلنا: كم يومًا ضربت، ونظرنا فيه إلى اقتضاء الفعل كان اللائق في كم أن يكون مفعولًا به للفعل، وإن نظرنا إلى المميز الذي هو الظرف يكون اللائق فيه أن يكون مفعولًا فيه فأراد الشارح أن يفسر الضمير على وجه يندفع به هذا التوهم فقال: (أي: عَلَى حَسَبِ عَمَلِ هَذَا الفِعلِ) يعني: المراد باقتضاء الفعل أنه باقتضاء عمل هذا الفعل الذي وقع بعد هذا من كم حال كونه مضافًا إلى هذا المميز، فإن كان المميز مفعولًا نحو: كم رجلًا ضربت، يكون اقتضاؤه مفعولًا به، وإن كان ظرفًا يكون اقتضاؤه مفعولًا فيه، وليس المراد به اقتضاء الفعل مطلقًا من غير نظر إلى المميز.

ثم فسر الشارح العمل المخصوص بهذا الفعل بقوله: (**وَعَمَلُهُ لا يَكُونُ إلَّا بِحَسَبِ المُمَيِّزِ**) وقوله: (**وَذَلِكَ أَنَّكَ**) الخ دليل على قوله: لا يكون إلا بحسب المميز أي: ودليل كونه كذلك أنك (**تَقُولُ: كَم يَومًا ضَرَبتَ**) مثلًا (**فَكَم**) في هذا التركيب (**مَنصُوبٌ عَلَى الظَّرفِيَّةِ**) أي: على كونه ظرفًا لضربت باقتضاء مميز يكون كذلك (**مَعَ اقتِضَاءِ الفِعلِ**) من غير نظر إلى المميز (**للمَفعُولِ بِهِ وَالمَصدَرِ**

والمفعول فيه وغير ذلك من المنصوبات، فتعينه لأحد المنصوبات إنما هو بحسب المميز، فالاستفهامية نحو: «كَمْ رَجُلًا ضَرَبْتَ؟» في المفعول به، و«كَمْ ضَرْبَةً ضَرَبْتَ؟» في المفعول المطلق، و«كَمْ يَوْمًا سِرْتَ؟» في المفعول فيه، والخبرية مثل: «كَمْ غُلَامٍ مَلَكْتَ، وَكَمْ ضَرْبَةٍ ضَرَبْتَ، وَكَمْ يَوْمٍ سِرْتَ». وإنما جعلنا الفعل أو شبهه

وَالمَفعُولِ فِيهِ وَغَيرِ ذَلِكَ مِن المَنصُوبَاتِ؛ فَتَعَيُّنُهُ) أي: فكون كم ههنا معينًا (لأَحَدٍ مِن المَنصُوبَاتِ) وهو المفعول فيه (إِنَّمَا هُوَ) أي: التعين (بِحَسَبِ المُمَيِّزِ) وهو اليوم، لأنه لو لم تكن كذلك يلزم ترجيح تعيين الضعيف وهو المفعول فيه من معمولات الفعل على الأقوى المحتاج إليه وهو المفعول به، سيما إذا كان الفعل متعديًا.

واعلم أن هذا التفسير من الشارح ووجه تشمير ساقه في الاستدلال عليه؛ لدفع ما اعترض عليه الشارح الرضي بقوله: إن الأولى أن يقول: معمولًا على حسبه، وحسب المميز معًا، وذلك أنك تقول: كم يومًا ضربت، فكم منصوب على الظرفية؛ لاقتضاء الفعل للمفعول به والمصدر والمفعول فيه وغير ذلك من المنصوبات فتعينه لأحد المنصوبات إنما هو بحسب الفعل والمميز انتهى، ووجه الدفع أنه لما فسر بتقييد عمل هذا الفعل لم يحتج إلى ما قاله الرضي؛ لأن عمل ضربت ههنا مثلًا إنما هو على وجه الظرفية لا على وجه آخر.

ثم شرع الشارح في أمثلة كل منهما فقال: (فَالاستِفهَامِيَّةُ) أي: فمثال كم استفهامية المنصوبة هو مبتدأ وقوله: (نَحوُ: كَم رَجُلًا ضَرَبتَ) خبره، وقوله: (في المَفعُولِ بِهِ) متعلق بالنسبة (وَكَم ضَربَةً ضَرَبتَ، في المَفعُولِ المُطلَقِ، وَكَم يَومًا سِرتَ، في المَفعُولِ فِيهِ، وَالخَبَرِيَّةُ مِثلُ: كَم غُلامٍ مَلَكتَ، وَكَم ضَربَةٍ ضَرَبتَ، وَكَم يَومٍ سِرتَ) لأن كلا من هذه وقع بعدها فعلٌ غير فارغ عن عملها بسبب الاشتغال بعمل ضمائرها، فاقتضى كل من هذه الأفعال بحسب المميز ما اقتضى من المفعول به في الأول، والمصدر في الثاني، والظرف في الثالث.

ثم أراد الشارح أن يبين وجه تقييد الفعل بقوله: لفظًا أو تقديرا فقال: (وَإِنَّمَا جَعَلنَا الفِعلَ) أي: وإنما جعلنا الفعل المذكور في قول المصنف (أَو شِبهَهُ) أي:

أعم من أن يكون ملفوظًا أو مقدرًا، ليدخل في قاعدة النصب مثل قولك: «كَمْ رَجُلًا ضَرَبْتهُ؟»؛ إذا جعلته من قبيل الإضمار على شريطة التفسير، وقدرتَ بعده فعلًا غير مشتغل عنه، أي: «كَمْ رَجُلًا ضَرَبْتُ ضَرَبْتُهُ؟»، ....

وجعلنا قولنا: أو شبهه (أَعَمَّ مِن أَن يَكُونَ) أي: ذلك الفعل الذي وقع بعد كم مع عدم اشتغاله بضميره (مَلفُوظًا) في نحو: كم رجلًا ضربت (أَو مُقَدَّرًا) أي: وكان الفعل الغير المشتغل بالضمير مقدرًا بعد كم أي: بين كم وبين الفعل المذكور المشتغل الضمير في نحو: كم رجلًا ضربته، لأنه اضطربت أقول النحاة في هذا الصورة؛ لأنها حينئذ تدخل في قاعدة الرفع؛ لأنه لم يصدق عليها قاعدة النصب؛ لكون الفعل الذي بعد لفظ كم مشتغلًا بالضمير، مع أنهم صرحوا بجواز النصب في تلك الصورة أيضًا، ولذلك أجاز الفاضل الهندي دخول هذه الصورة في قوله: وإلا فمرفوع، بمعنى: أنه يجوز رفعه، وحمل قول المصنف كان منصوبًا على وجوب النصب، يعني: أن المنصوب نوعان: نوع وجب نصبه كما في نحو: كم رجلًا ضربت، ونوع جاز نصبه ورفعه كما في نحو: كم رجلًا ضربته، وقال العصام: ويرده ما ذكره الرضي أن كم رجلًا ضربت يجوز رفعه، لكنه ضعيف انتهى، يعني: أن هذا الكلام من الرضي يمنع النوع الذي يجب فيه النصب، بل يقتضي أن قول المصنف: كان منصوبًا بمعنى منصوبًا جوازًا، وتكلف الشارح الرضي في نحو: كم رجلًا ضربته حيث جوز تقدير الفعل قبل كم، وقال: ولا منع من تقدير الناصب قبل كم، ثم دفع ما قيل: إن كم يقتضي الصدارة، والتقدير قبله ممتنع بقوله: لأن المقدر معدوم لفظًا والتصدر اللفظي هو المقصود انتهى، ثم مقصود الشارح الجامي ههنا توجيهه على وجه لم يحتج إلى ما تكلف به الفاضلان من حمل النصب على الوجوب كما ذهب إليه الهندي، ومن تقدير الفعل قبله كما ذهب إليه الرضي، بتعميم الفعل الغير المشتغل من الملفوظ والمقدر؛ (**لِيَدخُلَ في قَاعِدَةِ النَّصبِ، مِثلُ قَولِكَ**: كَم رَجُلًا ضَرَبتُهُ، **إِذَا جَعَلتَهُ مِن قَبِيلِ الإضمَارِ عَلَى شَرِيطَةِ التَّفسِيرِ**) وقوله: (**وَقَدَّرتَ بَعدَهُ فِعلًا غَيرَ مُشتَغِلٍ عِنهُ، أي**: كَم رَجُلًا ضَرَبتُ ضَرَبتُهُ) لقوله: إذا جعلته من

فهو من حيث إن ما بعده فعلًا مقدرًا غير مشتغل عنه داخل في قاعدة النصب، وإن لم تجعله من قبيله، ولم تقدر بعده فعلًا غير مشتغل عنه، فهو من هذه الحيثية مرفوع داخل في قاعدة الرفع.

(وَكُلُّ مَا قَبْلَهُ) أي: كل واحد من «كم» الاستفهامية والخبرية وقع قبله (حَرْفُ جَرٍّ) نحو: «بِكَمْ دِرْهَمًا اشْتَرَيْتَ؟ وَبِكَمْ رَجُلٍ مَرَرْتَ» (أَوْ مُضَافٌ) نحو: «غُلَامُ كَمْ رَجُلًا ضَرَبْتَ؟ وعَبْدُ كَمْ رَجُلٍ اشْتَرَيْتَ» (فَمَجْرُورٌ) بحرف الجر أو الإضافة،

قبيل الإضمار على شريطة التفسير يعني: أن طريق جعله من هذا القبيل أن تقدر بعد كم فعلًا غير مشتغل أي: غير فارغ عن عمله بسبب الاشتغال بالضمير وهو ضربت ههنا، (فَهُوَ) أي: فمثل هذا التركيب يجوز نصبه ورفعه؛ لأنه (مِن حَيثُ إنَّ مَا بَعدَهُ فِعلٌ مُقَدَّرٌ غَيرُ مُشتَغَلٍ عَنهُ دَاخِلٌ فِي قَاعِدَةِ النَّصبِ) فيجوز نصبه (وَإِن لَم تَجعَلهُ) أي: وإن لم تجعل مثله (مِن قَبِيلِهِ) أي: من قبيل الإضمار (وَلَم تُقَدِّر بَعدَهُ) أي: بعد كم (فِعلًا غَيرَ مُشتَغَلٍ عَنهُ فَهُوَ) أي: فمثله (مِن هَذِهِ الحَيثِيَّةِ مَرفُوعٌ دَاخِلٌ فِي قَاعِدَةِ الرَّفعِ).

ثم شرع المصنف في بيان المحل الذي يكون كم مجرورًا فيه فقال: «وكل ما قبله» وفسره الشارح بقوله: (أَي: كُلُّ وَاحِدٍ مِن كَم الاستِفهَامِيَّةِ وَالخَبَرِيَّةِ) للإشارة إلى أن لفظ كل مضاف إلى ما الموصوفة بالنكرة، التي هي عبارة عن النوعين من الاستفهامية والخبرية وقوله: (وَقَعَ قَبلَهُ) للإشارة إلى أن: قبله، ظرف مستقر صفة لـ: ما، وقوله: «حرف جر» فاعل للظرف، ومثال الاستفهامية (نَحوُ: بِكَم دِرهَمًا اشتَرَيتَ) وقوله: (وَبِكَم رَجُلٍ مَرَرتَ) إشارة إلى مثال الخبرية، «أو مضافٌ» أي: أو وقع اسم مضاف إلى أحدهما مثال الاستفهامية التي وقعت بعد الاسم المضاف (نَحوُ: غُلامُ كَم رَجُلًا ضَرَبتَ، وَ) مثال الخبرية نحو: (عَبدُ كَم رَجُلٍ اشتَرَيتَ) فقوله: وكل ما قبله مبتدأ والفاء في قوله: «فمجرورٌ» جوابية، وقوله: مجرور خبر للمبتدأ لذي تضمن معنى الشرط لدخول لفظ كل على موصوف بالظرف، وأشار الشارح بقوله: (بِحَرفِ الجَرِّ أَو الإِضَافَةِ) إلى عامل المجرور.

وإنما جاز تقدم حرف الجر أو المضاف عليهما مع أن لهما صدر الكلام؛ لأن تأخير الجار عن المجرور ممتنع لضعف عمله، فجوز تقديم الجار عليهما على أن يجعل الجار اسمًا كان أو حرفًا مع المجرور ككلمة واحدة مستحقة للصدر.

(وَإِلَّا) أي: وإن لم يكن بعده لا لفظًا ولا تقديرًا فعل ولا شبه فعل غير مشتغل

وقوله: (**وَإِنَّمَا جَازَ تَقدِيمُ حَرفِ الجَرِّ أَو المُضَافِ عَلَيهِمَا مَعَ أَنَّ لَهُمَا صَدرُ الكَلامِ**) جواب للسؤال الذي ورد بأن تقديم حرف الجر أو الاسم المضاف على كم الاستفهامية أو الخبرية منافٍ لصدارتهما فأجاب بأنه جائز للضرورة؛ (**لأنَّ تَأخِيرَ الجَارِّ**) سواء كان حرفًا أو اسمًا (**عَنِ المَجرُورِ مُمتَنِعٌ؛ لِضَعفِ عَمَلِهِ**) أي: عمل الجار مطلقًا وإذا امتنع التأخير (**فَيَجُوزُ**) أي: وجب (**تَقدِيمُ الجَارِّ عَلَيهِمَا**) أي: على الاستفهامية والخبرية مع اقتضائهما الصدارة، وهذا الجواب على تقدير اعتبار كون الجار كلمة منفصلة عنهما مع إعطاء حكم الصدارة لهما، وقوله: (**عَلَى أن يَجعَلَ الجَارُّ**) الخ جواب على اعتبار كل من الجار وما بعده كلمة واحدة؛ فلا يلزم حينئذ أن يعطى حكم الصدارة للجار، يعني: مع أنا لا نحتاج إلى ما قلنا من الجواز للضرورة، وإنما نحتاج إليه إذا لم يكن الجار مع المجرور كالكلمة الواحدة، مع أنه جاز أن يجعل الجار (**اسمًا كَانَ أَو حَرفًا**) فقدم الشارح الاسم ههنا على الحرف؛ ليكون إشارة إلى أن الجعل المذكور في الاسم أبعد من الجعل في الحرف فإذا جاز في الأبعد فجوازه في البعيد أولى (**مَعَ المَجرُورِ**) أي: مجرور كل منهما (**كَكَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ**) أي: مثل كلمة واحدة (**مُستَحِقَّةٍ للصَّدرِ**) فإن الجار حينئذ يكون كجزائهما، وقال الرضي: حتى لا يسقط المجرور عن مرتبته.

ثم شرع المصنف في الحكم الثالث من إعراب كل من الاستفهامية والخبرية فقال: «وإلا» ولما كان قوله: وإلا، عبارة عن انتفاء كل من الشروط المتقدمة فسره الشارح بقوله: (**أَي: وإِن لَم يَكُن**) وأشار به إلى أن إلا، مركبة من حرف الشرط ولا النافية، يعني: وإن لم يوجد (**بَعدَهُ**) أي: بعد كل واحد الاستفهامية والخبرية (**لا لَفظًا وَلَا تَقدِيرًا فِعلٌ وَلَا شِبهُ فِعلٍ غَيرُ مُشتَغَلٍ**) أي:

عنه بِضَمِيرِهِ أو مُتَعَلِّقِ ضَمِيرِهِ، ولا قبله حرف جر أو مضاف وكان مجردًا عن العوامل اللفظية (فَمَرْفُوعٌ) أي: فهو مرفوع (مُبْتَدَأٌ إِنْ لَمْ يَكُنْ ظَرْفًا) نحو: «مَنْ أَبُوكَ؟» وهذا مبني على مذهب سيبويه، فإنه يخبر عنده بمعرفة عن نكرة متضمنة استفهامًا، وأما عند غير سيبويه فهذا ....

غير فارغ (عَنهُ بِضَمِيرِهِ أَو مُتَعَلِّقِ ضَمِيرِهِ) بسبب الاشتغال بالضمير كما هي شروط النصب (وَلَا قَبلَهُ) أي: قبل كل منهما (حَرفُ جَرٍّ أَو مُضَافٌ) كما هي شروط الجر، وزاد الشارح قوله: (وَكَانَ مُجَرَّدًا عَن العَوَامِلِ اللَّفظِيَّةِ) ليكون جوابًا حقيقيا للشرط، وليكون كالعلة لقوله: «فمرفوعٌ» يعني: وإن لم يكن كذلك فيكون مرفوعًا؛ لكونه مجردًا عن العوامل اللفظية من الفعل الملفوظ أو المقدر، ومن الجار، وإنما فسر الشارح بقوله: (أي: فَهُوَ مَرفُوعٌ) للإشارة إلى أن الفاء جزائية داخلة على الجملة الاسمية التي حذف فيها المبتدأ فتكون جملتها جزاء لقوله: وإلا، وقوله: «مبتدأٌ» خبر بعد خبر أو صفة للمرفوع، يعني: أن مثل هذا مرفوع على أنه مبتدأ «إن لم يكن ظرفًا» أي: ذلك المرفوع يريد به المنصوب بتقدير في على طبق قوله: في بحث وما وقع ظرفًا، فالأكثر أنه مقدر بجملة لا ما يدل على مكان أو زمان على طبق قوله: وظروف الزمان كلها تقبل النصب وظرف المكان إن كان مبهمًا قبل وإلا فلا كذا في متن العصام، وقول الشارح: (نَحوُ: مَن أَبُوكَ) تنظير لا تمثيل يعني: كما أن من الاستفهامية في قولك: من أبوك؟ مبتدأ، وإن كانت نكرة وخبره أعني: أبوك معرفة كذلك يجوز أن يكون كم مع كونه نكرة مبتدأ وما بعده خبرًا له، وإن كان معرفة يجوز أن يكون خبرًا عنه.

ثم إنه لما كان كون النكرة مبتدأ لا يجوز في صورة كون خبره معرفة عند غير سيبويه من النحاة أراد الشارح أن يذكره فقال: (وَهَذا) أي: كون كم مبتدأ على إطلاق (مَبنيّ عَلَى مَذهَبِ سِيبَوِيهِ) إذ يلزم حينئذ التزام كون المبتدأ نكرة متضمنة استفهام ما مع كون خبره معرفة ولا يلزم ذلك إلا على مذهب سيبويه (فَإِنَّهُ يُخبَرُ عِندَهُ بِمَعرِفَةٍ عَن نَكِرَةٍ) لا مطلقًا بل عن نكرة (مُتَضَمِّنَةً استِفهامًا) كمن وما وكم (وَأَمَّا عِندَ غَيرِ سِيبَوِيهِ) من النحاة (فَهَذَا) أي: النكرة المتضمنة استفهامًا ليس

خبر مقدم على المبتدأ، لكونه نكرة وما بعده معرفة (وَخَبَرٌ إِنْ كَانَ ظَرْفًا) نحو: «كَمْ يَوْمًا سَفَرٌ؟» فـ«كم» ههنا منصوب المحل أوَّلًا داخل تحت قاعدة النصب، باعتبار إعمال الكائن فيه، وداخل في قاعدة الرفع ثانيًا لقيامه مقام عامله الذي هو خبر المبتدأ.

بمبتدأ عنده غيره حتى يلزم ما ذكر، بل هو في مثل تلك الصورة (**خَبَرٌ مُقَدَّمٌ عَلَى المُبتَدأ**) وجوابًا ولم يجز كونه مبتدأ (**لِكَونِهِ نَكِرَةً وَ**) لكون (**مَا بَعدَهُ مَعرِفَةٌ**) وقوله: «وخبرٌ إن كان ظرفًا» عطف على قوله: مبتدأ (**نَحوُ: كَم يَومًا سَفَرٌ، فَكَم**) أي: لفظ كم (**هَهُنَا**) أي: في هذا المثال الذي كان مميزه ظرفًا (**مَنصُوبُ المَحَلِّ**) أي: منصوب محله (**أَوّلًا**) أي: باعتبار الأصل (**دَاخِلٌ تَحتَ قَاعِدَةِ النَّصبِ**) لكون شبه الفعل بعده وهو كائن المحذوف؛ إذ هو غير مشتغل عنه؛ لأن لفظ الكائن ههنا رافع للضمير الذي فيه على الفاعلية وناصب لكم على الظرفية، وهذا يدل على أن لفظ الكائن مقدر بعدكم، وقوله: (**باعتِبَارِ إِعمَالِ الكَائِنِ**) متعلق بالدخول الذي في ضمن قوله: داخل، أي: دخوله تحت هذه القاعدة باعتبار جعل الكائن عاملًا (**فِيهِ**) أي: في كم، وقال العصام: هكذا ذكره الرضي وهو غير مرضي؛ لأن المرفوع محلا ليس كم، بل الجملة الظرفية وهي النائبة على الخبر انتهى، وقال ابن قاسم العبادي ردا على العصام: إن ما قاله الرضي مرضي موافق لكلام النحاة كابن هشام؛ لأن الظرف لما ناب عن الخبر ثبت له حكمه من الرفع انتهى، إليه أشار الشارح بقوله: (**وَدَاخِلٌ في قَاعِدَةِ الرَّفعِ**) أي: وكم ههنا كما يدخل في قاعدة النصب باعتبار أصله داخل أيضًا في قاعدة الرفع؛ لأنه ليس بعده فعل أو شبهه مشتغل عنه لا لفظًا ولا تقديرًا ولا قبله جارٍ (**ثَانِيًا**) أي: بعد إعمال الكائن فيه، وإنما دخل بهذا الاعتبار تحت قاعدة الرفع (**لِقِيَامِهِ**) أي: لقيام لفظ كم (**مُقَامَ عَامِلِهِ الَّذي هُوَ خَبَرُ المُبتدأ**) لأن القاعدة هي أن الظرف إذا قام مقام عامله ثبت له حكم العامل.

ولما فرغ المصنف من بيان إعراب كم الاستفهامية والخبرية شرع في بيان أحوال سائر أسماء الاستفهام والشرط، ولما كانت أكثر أحكام أسماء

(وَكَذَلِكَ) أي: مثل «كَمْ» في تأتي الوجوه الأربعة الإعرابية بالشرائط المذكورة (أَسْمَاءُ الاسْتِفْهَامِ وَالشَّرْطِ) بمعنى أنه تتأتى تلك الوجوه الأربعة في جميع هذه الأسماء، لا في كل واحد منها، ....

الاستفهام والشرط مثل أحكامهما أحال البيان المذكور بقوله: «وكذلك» أي: أحكام كم ولما احتمل أن يكون المشار إليه عبارة عن قوله: فكل ما بعده، وعن قوله: ولها صدر الكلام، فسره الشارح بقوله: (أَي: مِثْلُ كَم) وهذا إشارة إلى أن الكاف بمعنى المثل، وإلى أن الإشارة إلى كم لكن ليس وجه التشبيه في جميع أحكامهما، بل (في تَأَتِّي الوُجُوهُ الأَربَعَةُ الإعرَابِيَّةُ) يعني: أحدهما كونه منصوبًا معمولًا على حسبه، وثانيها كونه مجرورًا بحرف الجر والإضافة، وثالثها كونه مرفوعًا بالابتداء بشرط أن لا يكون ظرفًا، ورابعها كونه مرفوعًا بالخبرية بشرط أن يكون ظرفًا (بالشَّرَائِطِ المَذكُورَةِ) وهي اشتراط نصبه بكون ما بعده فعلًا واشتراط جره بكون مدخول أحد الجارين واشتراط رفعه بكونه مجردًا عنهما.

وقوله: وكذلك، ظرف مستقر خبر مقدم، وقوله: «أسماء الاستفهام والشرط» مبتدأ مؤخر، ولما لم يتأتى جميع الوجوه الأربعة في كل واحد من هذه الأسماء أوله الشارح بقوله: (بمَعنَى أَنَّهُ تَتَأَتَّى تِلكَ الوُجُوهُ الأَربَعَةُ) يعني: المراد بما ذكرنا في وجه التشبيه بمعنى أن تلك الوجوه تتأتى (في جَمِيعِ هَذِهِ الأَسمَاءِ) لا في كلها وهذا لا ينافي أن لا يوجد بعض الوجوه في بعض تلك الأسماء، وهذا من التأويل لكلامه في وجه التشبيه، وهو المفهوم من تشبيه هذه الأسماء بما ذكر في: كم من الأحكام لا عرابية؛ فإنه يفهم منه أن هذا الوجوه الأربعة تجري في كل واحد من هذه الأسماء، وليس كما فهم بل تجرى في بعضها وبجريانها في البعض يصدق عليه أنها تتأتى في المجموع بالجملة، (لا) المراد به أنها تأتى (في كُلِّ وَاحِدٍ مِنهَا) أي: من هذه الأسماء كما سيفصله الشارح، وفي العصام: إن هذا التأويل من الشارح في طرف المشبه، وهو قوله: أسماء الاستفهام، حيث أراد بها أن ما شبه منها بكم جميعًا من حيث المجموع، لا كل واحد منها، وبعضهم أوله في التشبيه فقال: ذلك البعض، يعني: وكذلك إنها

وهي: «مَنْ، وَمَا، وَأيُّ، وَأيْنَ، وَأنَّى، وَمَتَى» مشتركة بين الاستفهام والشرط، و«إذا» مختصة بالشرط، و«كَيْفَ» و«أيَّانَ» مختصتين بالاستفهام.

فـ«مَنْ وَمَا» إذا كانتا استفهاميتين يتأتى فيهما الوجوه الثلاثة الأُوَل، نحو: «مَنْ ضَرَبْتَ؟ وَمَا صَنَعْتَ؟ وَبِمَنْ مَرَرْتَ؟ وغُلَام مَنْ ضَرَبْتَ؟ وَمَنْ ضَرَبْتَهُ؟ وَمَا صَنَعْتَهُ؟»، ولا يتأتى فيهما الرفع على الخبرية لامتناع ظرفيتهما، وإذا كانتا شرطيتين فكذلك يتأتى فيهما تلك الوجوه الثلاثة، ....

مثل كم في بعض تلك الوجوه، أو جميعها أسماء الشرط والاستفهام، ثم قال العصام: ولا يخفى أن في قوله: وكذلك أسماء الاستفهام والشرط حزازة؛ لأنه لا بد أن يراد جميع أسماء الشرط وباقي أسماء الاستفهام، انتهى.

ثم بين الشارح ما هو مشترك بين الاستفهام والشرط وبين ما هو مختص بأحدهما فقال: (وَهِيَ) أي: تلك الأسماء المشبهة بكم (مَن) أي: لفظ: من (وَمَا وَأيُّ وَأَينَ وَأَنَّى وَمَتَى مُشتَرَكَةٌ) أي: حال كون كل من هذه الستة مشتركة (بَينَ الاستِفهَامِ وَالشَّرطِ، وَإِذَا) أي: وكلمة: إذا حال كونها (مُختَصَّةً بالشَّرطِ، وَكَيفَ) أي: وكلمة: كيف (وَإِيَّانَ) حال كونهما (مُختَصَّتَينِ بالاستِفهَامِ) ثم فصل الشارح كل واحد منها من حيث يتأتى فيها بعض تلك الوجوه فقال: (فَمَن وَمَا: إذَا كَانَتَا استِفهَامِيَّتَينِ يَتَأَتَّى فِيهِمَا) أي: في من وما وقت كونهما استفهاميتين (الوُجُوهُ الثَّلاثَةُ الأُوَلُ) وهي كونهما منصوبتين بما بعدهما من الفعل، وكونهما مجرورتين بأحد الجارين، وكونهما مرفوعتين بالابتداء، ومثال كونهما منصوبتين بما بعدهما في كلمة من (نَحوُ: مَن ضَرَبتَ، وَ) في كلمة: ما نحو: (مَا صَنَعتَ، وَ) مثال كونهما مجرورتين في كلمة من بحرف الجر نحو: (بِمَن مَرَرتَ، وَ) الاسم المضاعف نحو: (غُلامُ مَن ضَرَبتَ، وَ) مثال كونهما مرفوعتين بالابتداء في كلمة من نحو: (مَن ضَرَبتَهُ، وَ) في كلمة ما نحو: (مَا صَنَعتَهُ).

ثم بين وجه عدم تأتى الوجه الآخر فيهما فقال: (وَلا يَتَأَتَّى فِيهِمَا) أي: في من وما (الرَّفعُ عَلَى الخَبَرِيَّةِ؛ لامتِنَاعِ ظَرفِيَّتِهِمَا) لأنها شرط الخبرية كما مر (وَإِذَا كَانَتَا) أي: كلمة من وما (شَرطِيَّتَينِ فَكَذلِكَ يَتَأَتَّى فِيهِمَا تِلكَ الوُجُوهُ الثَّلاثَةُ)

نحو: «مَنْ تَضْرِبْ أَضْرِبْ، وَمَا تَصْنَعْ أَصْنَعْ، وَبِمَنْ تَمْرُرْ أُمْرُرْ، وغُلَامُ مَنْ تَضْرِبْ أَضْرِب، وَمَنْ يَأْتِنِي فَهُوَ مُكْرِمٌ»، ﴿وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِندَ اللَّهِ﴾.

ولا يتأتى فيهما ـ بل في جميع أسماء الشرط ـ الرفع على الخبرية، فإنه لا يقع بعدها إلا الفعل، ولا يصلح الفعل للابتداء.

وما هو لازم الظرفية من هذه الأسماء كـ«مَتَى وَأَيْنَ وَأَيَّانَ وَأَنَّى وَكَيْفَ وَإِذَا» إن لم ينجر بجار نحو: «مِنْ أَيْنَ» ....

أي: كما تتأتى تلك الثلاثة فيما إذا كانتا استفهاميتين من النصب والجر والرفع بالابتداء (نَحوُ) أي: مثال النصب في من نحو: (مَن تَضرِب أَضرِب، وَ) في ما نحو: (مَا تَصنَع أَصنَع، وَ) مثال المجرور بحرف الجر نحو: (بِمَن تَمرُر أَمْرُر، وَ) بالمضاف نحو: (غُلامُ مَن تَضرِب أَضرِب، وَ) مثال رفعهما بالابتداء في من نحو: (مَن يَأتِنِي فَهُوَ مُكرَمٌ) وفي ما نحو قوله تعالى: (﴿وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِندَ اللَّهِ﴾ [البقرة: 110]، وَلَا يَتَأَتَّى فِيهِمَا) أي: من وما إذا كانتا شرطيتين، (بَل) لا يتأتى (في جَمِيعِ أَسمَاءِ الشَّرطِ) سواء كانت مما عداهما مشتركة نحو: أي وأين أو مختصة بالشرط نحو: إذا، وعلى كل تقدير فيها لا يتأتى (الرَّفعُ عَلَى الخَبَرِيَّةِ)، وقوله: (فَإِنَّهُ لا يَقَعُ) إشارة إلى أن عدم وقوعها خبرًا ليس لعدم استعداد تلك الأسماء للخبرية، بل لأنه لا يقع (بَعدَها) أي: بعد تلك الأسماء (إلّا الفِعلُ) لكونها شرطية مستلزمة للدخول على الفعل (وَلا يَصلُحُ الفِعلُ للابتِدَاءِ) إلا شاذا نحو: تسمع بالمعيدي، أو: ما ولا بالاسم في نحو: ﴿وَأَن تَصُومُوا﴾ [البقرة: 184].

(وَمَا هُوَ لازِم الظَّرفِيَّةِ) أي: والاسم الذي هو لازم ظرفيته، وقوله: (مِن هَذِهِ الأَسْمَاء) بيان لـ: ما أي: حال كون تلك الأسماء من الأسماء المذكورة السابقة (كَمَتَى وَأَينَ وَإِيَّانَ وَأَنَّى وَكَيفَ، وَإِذَا) قوله: وما هو مبتدأ، وقوله: (إِن لَم يَنجَرَّ بِجَارٍّ) جملة شرطية خبره، يعني: وما هو لازم الظرفية من أسماء الشرط يتأتى فيه وجهان من الوجوه الأربعة أحدهما الجر بحرف الجر إن دخل عليه، وثانيهما النصب على الظرفية إن لم يدخل فإن دخل عليه الجار ينجر به (نَحوُ: مِن أَينَ)

فلا بد من كونها منصوبة على الظرفية.

وعن بعضهم: أن «إذا» قد يخرج عن الظرفية، ويقع اسمًا صريحًا، نحو: «إذا يَقُومُ زَيْدٌ إِذَا يَقْعُدُ عَمْرٌو» أي: وقتُ قيام زيد وقتُ قعود عمرو، فهي مرفوعة بالابتداء.

وقال الشارح الرضي: وأنا لم أعثر لهذا على شاهد من كلام العرب، وما هو لازم الظرفية يرتفع في الاستفهام محلًّا مع انتصابه على الظرفية ....

وإن لم يدخل (فَلا بُدَّ مِن كَونِهَا مَنصُوبَةً عَلَى الظَّرفِيَّةِ) أبدًا باعتبار أنه مفعول لمقدر (وَعَن بَعضِهِم) أي: ونقل عن بعض النحاة (أَنَّ إِذَا قَد يَخرُجُ عَن الظَّرفِيَّةِ) وقوله: (وَيَقَعُ اسمًا صَرِيحًا) كعطف لتفسير لقوله: قد يخرج عن الظرفية، يعني: إذا يخرج عن الظرفية يبقى اسمًا صريحًا مجردًا عن معنى الظرف (نَحوُ: إِذَا يَقُومُ زَيدٌ إِذَا يَقعُدُ عَمرٌو) وقوله: (أي: وَقتُ قِيامِ زَيدٍ وَقتُ قُعُودِ عَمرٍو) تفسير وإشارة إلى أن إذا الأول مبتدأ وإذا الثاني خبره وكلاهما بمعنى الوقت (فَهِيَ) أي: كلمة إذا في قوله: إذا يقوم زيد (مَرفُوعَةٌ بالابتِدَاءِ).

وقوله: (وَقَالَ الشَّارِحُ الرَّضي) للإشارة إلى أن قول هذا البعض غير ثابت؛ لأنه قال: (وَأَنَا لَم أَعثُر) أي: لم اطلع (لِهَذَا) أي: لكون إذا مستعملًا في غير الظرف (عَلَى شَاهِدٍ مِن كَلامِ العَرَبِ) نظمًا ونثرًا، وهذا من الشارح تأكيد لقوله: فلا بد من كونها منصوبة على الظرفية، يعني: لا يجوز استثناء إذا من هذه الأسماء لما نقله عن الشارح الرضي من عدم الإطلاق؛ لأنه يشعر بعدم ثبوته فلا يجوز نقض القاعدة بمثل هذا، وقال بعض المحشين: إن قوله: (وَمَا هُوَ لازِمُ الظَّرفِيَّةِ) الخ داخل فيما نقل عن الشارح المذكور، يعني: والاسم الذي هو لازم الظرفية (يَرتَفِعُ في الاستِفهَامِ مَحَلًّا) وقوله: في الاستفهام احتراز عن الشرط؛ إذ لا يتصور فيه الخبرية كما تقدم قريبًا، وإنما قيد الارتفاع بقوله محلا؛ لأنه إذا كان مبنيا صار له محلان أحدهما الرفع وهو محله البعيد، والثاني النصب على الظرفية وهو محله القريب كما أشار إليه بقوله: (مَعَ انتِصَابِهِ عَلَى الظَّرفِيَّةِ) بإيراد مع؛ فإنه يدل على أن الانتصاب على الظرفية محله القريب؛ لأن مع يدخل على

إذا كان خبر مبتدأ مؤخر نحو: «مَتَى عَهْدُكَ بِفُلَانٍ؟» أي: مَتَى كَائِنٌ عَهْدُكَ بِهِ؟».

وأما «أيٍ» فيتأتى فيه الوجوه الأربعة كلها، فإنه قد يقع في محل الرفع بالخبرية أيضًا على تقدير انتصابه على الظرفية نحو: «أيَّ وَقْتٍ مَجِيئُكَ؟» أي: إلى وقتٍ كائن مجيئُكَ؟ فـ«أيَّ وَقْتٍ» على تقدير انتصابه بالظرفية مرفوع المحل بالخبرية، والوجوه الباقية مثل: «أَيَّهُمْ ضَرَبْتَ؟ وَبِأَيِّهِمْ مَرَرْتَ؟ وَأَيُّهُمْ قَائِمٌ؟».

(وَفِي مِثْلٍ:

«كَـمْ عَـمَّـةٍ لَـكَ يَـا جَـرِيـرُ وَخَـالَـةٍ») ....

المتبوع الدال على التقدم، وقوله: (إِذَا كَانَ خَبَرُ مُبتَدأ مُؤَخَّرٍ) احتراز عما إذا كان بعده فعل كما تقدم (نَحوُ: مَتَى عَهدُكَ بِفُلَانٍ) فإن متى لكونه لازم الظرفية له محلان أحدهما انتصابه على الظرفية بكونه ظرفًا لمتعلق محذوف، ولما احتمل أن يقدر المحذوف مقدمًا ومؤخرًا أراد أن يفسره بقوله: (أي: مَتَى كَائِنٌ عَهدُكَ بِهِ) لإفادة أن المتعلق قدر مؤخرًا على وفق ما تقدم في قوله: وقدرت بعده فعلًا، (وَأَمَّا أيّ) أي: وأما لفظ أي من هذه الألفاظ (فَيَتَأَتَّى فِيهِ الوُجُوهُ الأَربَعَةُ كُلُّهَا؛ فإِنَّهُ قَد يَقَعُ فِي مَحَلِّ الرّفعِ بالخَبَرِيَّةِ أَيضًا عَلَى تَقدِيرِ انتِصَابِهِ عَلَى الظَّرفِيَّةِ) من الجر والنصب ومن الرفع بالابتداء وعلى الخبرية فأما رفعه بالخبرية ففي هذا المثال وهو: (نَحوُ: أَيَّ وَقتٍ مَجِيئُكَ أي: إِلَى وَقتٍ) إشارة إلى ظرفيته (كَائِن) إشارة إلى المتعلق المؤخر للظرف وهو الخبر في الحقيقة (مَجِيئُكَ) مبتدأ مؤخر ثم فصله بقوله: (فأَيَّ وَقتٍ على تَقدِيرِ انتِصَابِهِ) لفظًا (بالظَّرفِيَّةِ) أي: بكونه ظرفًا (مَرفُوعُ المَحَلِّ) أي: مرفوع محله (بالخَبَرِيَّةِ) يعني: أنه منصوب لفظًا لكونه معربًا ومرفوع محلا لكونه خبرًا (وَالوُجُوهُ البَاقِيَةُ) وهي الوجوه الثلاثة الباقية أحدها النصب (مِثلُ: أَيُّهُم ضَرَبتَ، وَ) ثانيها الجر نحو: (بأَيِّهِم مَرَرتَ، وَ) ثالثها الرفع على الابتدائية نحو: (أَيُّهُم قَائِمٌ).

ثم شرع المصنف في مسألة من مسائل كم بعد قياس سائر أسماء الاستفهام والشرط بها وهي جواز الوجوه الثلاثة فيها فقال بطريق الاستشهاد «وفي مثل: كم عمةٍ لك يا جرير وخالةٍ» ثم فسر الشارح هذا المثل بقوله:

يعني: فيما احتمل الاستفهام والخبر وذكر التمييز وحذفه (ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ) هكذا في كثير من النسخ، وفي بعضها: «وفي مثل تمييز كم عمة» أي: ما هو تمييز باعتبار بعض الوجوه. فعلى النسخة الأولى: ويحتمل أن يعتبر الأوجه الثلاثة في «كم»:

أحدها: رفعه بابتداءٍ.

(**يَعني: فِيمَا احتَمَلَ الاستِفهَامَ وَالخَبَرَ وَذِكرِ التَّمييزِ وَحذِفِهِ**) أي: يريد المصنف بالمثل أنه في التركيب الذي وقع فيه لفظ: كم واحتمل من حيث نفسه؛ لأن يكون للاستفهام والخبر ومن حيث تمييزه أن يكون مميزه مذكور، أو أن يكون محذوفًا فإن الحال في تركيب: كم عمة كذلك، فقوله: في مثل خبر مقدم، وقوله «ثلاثة أوجهٍ» مبتدأ مؤخر، ثم لما اختلف النسختان عند الشارح ففي بعضها: وفي مثل كم عمة، بحذف المميز كما هي مختار الشارح، فإن النسخة تقتضي التعميم في المسألة من حيث المميز كما فسره بإشارة العموم إلى احتمال الاستفهام والخبر وذكر المميز وحذفه أراد أن يوجه قوله: ثلاثة أوجه على وجه يوافق لكل واحدة من النسختين فقال: (**هَكَذَا**) أي: كما نقلت وفسرت عليه يعني: بحذف لفظ المميز (**في كَثِيرٍ مِن النُّسَخِ**) ثم بين النسخة الأخرى بقوله: (**وَفِي بَعضِهَا**) أي: وفي بعض النسخ (**وَفِي مِثلِ تَمييزِ: كَم عَمَّةٍ**) يعني: بزيادة لفظ التمييز فحينئذ يكون مراد المصنف بقوله: في مثل، (**أي: مَا هُوَ تَمِييزٌ باعتِبَارِ بَعضِ الوُجُوهِ**) أي: في مثل الاسم الذي وقع تمييز يجرى فيه بعض الوجوه الثلاثة المذكورة، وهو كون عمة منصوبًا ومجرورًا، وأما إذا كان مرفوعًا فلا يكون فيما وقع تمييز ثلاثة أوجه من الإعراب؛ (**فَعَلَى النُّسخَةِ الأُولَى**) وهي النسخة التي اختارها الشارح أعني: ما لم يذكر فيها لفظ التمييز فبناء عليها (**وَيَحتَمِلُ**) أي: احتمالًا عنده راجحًا كما سيصرح (**أن يَعتَبِرَ الأَوجَهَ الثَّلاثَةَ**) أي: التي أرادها المصنف بقوله: ثلاثة أوجه أي: يجوز أن تعتبر تلك الثلاثة الجائزة (**في: كَم**) أي: في ذاتها (**أَحَدُها**) أي: أحد الثلاثة (**رَفعُهُ**) أي: محل كم مرفوعًا (**بابتِدَاءٍ**) لعدم شرط النصب والجر، وعلى هذا التقدير كون المميز

والآخران: نصبه على الظرفية، وعلى المصدرية، فإنه أشار فيما سبق بقوله: «منصوبًا معمولًا على حسبه» إلى كثرة وجوه النصب، ولا يخفى أن هذا أليق بما سبق من وجوه إعراب «كم»، ويحتمل أن تعتبر الأوجه في مميزها ـ أعني: «عمة» ـ فأحدها: الرفع ....

مذكورًا وهو لفظ عمة، ويحتمل أن يكون محذوفًا مقدرًا بكم شخص أو شخصًا، **(وَالآخَرَانِ)** أي: والوجهان الآخران من الثلاثة **(نَصبُهُ عَلَى الظَّرفِيَّةِ، وَعَلَى المَصدَرِيَّةِ)** أي: الثاني من الوجوه جعله منصوبًا على الظرفية، والثالث منها نصبه على المصدرية، وهذان الوجهان على تقدير كون المميز محذوفًا.

وإنما احتمل اعتبار الوجوه في كم **(فَإِنَّهُ)** أي: لأن المصنف **(أَشَارَ فِيمَا سَبَقَ)** في بيان وجوه إعراب كم **(بِقَولِهِ: مَنصُوبًا مَعمُولًا عَلَى حَسَبِهِ إِلَى كَثرَةِ وُجُوهِ النَّصبِ)** حيث لم يقل: منصوبًا بالمفعولية، بل قال: على حسبه؛ ليعم كل المنصوبات التي اقتضاها الفعل فحينئذ يجوز أن يعتبر في هذا البيت على تقدير كون عمة مميزًا أن يكون مرفوعًا بالابتداء، وخبره قوله: حلبت، في المصراع الثاني، وعلى تقدير كون المميز محذوفًا وكون عمة مرفوعًا بالابتداء يحتمل أن يكون المحذوف زمانًا أو مصدرًا، فتقدير الأول: كم زمانٍ فيكون منصوبًا؛ لكونه ظرفًا لقوله: حلبت، وتقدير الثاني: كم حلبة، فيكون منصوبًا على أنه مفعول مطلق لقوله: حلبت، ثم أشار الشارح إلى موافقة هذا التوجيه لما سبق من بيان المصنف فقال: **(وَلا يَخفَى أَنَّ هَذَا)** أي: وجه اعتبار الوجوه الثلاثة في نفس كم **(أَلَيَقُ)** من الوجهين الآخرين **(بِمَا سَبَقَ)** في كلام المصنف **(مِن وُجُوهِ إِعْرَابِ كم)** وجه الأليقية أن في هذه التوجيه تخليصًا لكلام المصنف عن ورود لزوم الإخلال بذكره ما لم يذكر قبله.

ثم شرع الشارح في بيان احتمال التوجيه الآخر في الوجوه الثلاثة عن النسخة الأولى فقال: **(وَيَحتَمِلُ)** أي: احتمالًا مرجوحًا عنده **(أَن تُعتَبَرَ الأَوجُهُ)** أي: الأوجه الثلاثة المذكورة **(في مُمَيِّزِها)** أي: في مميز كلمة كم **(أَعني)** أي: بذلك المميز هو **(عَمَّةٌ)** أي: كلمة عمة **(فَأَحَدُهَا)** أي: فأحد الأوجه الثلاثة **(الرَّفعُ)**

بالابتداء استفهامية كانت أو خبرية، والآخران: النصب على تقدير كونها استفهامية، والجر على تقدير كونها خبرية، ولا يخفى أن هذا الوجه مبني على اعتبار جواز حذف مميزها، وهو غير مذكور فيما سبق، فكان الأليق تأخير هذا عن قوله: «وقد يحذف في مثل: كَمْ مَالُكَ؟».

أي: رفع عمة (بالابتِدَاءِ) أي: بكونه مبتدأ وحلبت خبرًا له فحينئذٍ لا يكون مميزًا؛ لأن المميز لا يكون مرفوعًا فلزم ارتكاب كون المميز محذوفًا أيضًا (استِفهَامِيَّةً كَانَت) أي: سواء أن تكون كلمة كم استفهامية فيكون مميزها المحذوف منصوبًا مفردًا (أَو خَبَرِيَّةً) فيكون المحذوف مجرورًا مفردًا أو مجموعًا، ولا يخفى أن الاعتبار لا يكون في هذا التقدير إلا بحذف المميز؛ فلا يكون داخلًا في الوجوه الثلاثة اللهم إلا أن يقال: إن المراد بقوله: أن تعتبر الأوجه، أي: بعض الأوجه.

(وَالآخَرَانِ) أي: الوجهان الآخران (النَّصبُ) أي: أحدهما نصب كلمة عمة (عَلَى تَقدِيرِ كَونِهَا) أي: كون كم (استِفهَامِيَّةً) بأن يكون عمة تمييزًا لها (وَ)الآخر من الوجهين (الجَرُّ) أي: جر عمة (عَلَى تَقْدِير كَوْنهَا) أي: كون كم (خَبَرِيَّةً، وَلا يَخفَى أَنَّ هَذَا الوَجهُ مَبنِيّ عَلَى اعتِبَارِ جَوَازِ حَذفِ مُمَيِّزِهَا، وَهُوَ غَيرُ مَذكُورٍ فِيمَا سَبَقَ).

ولما كان اعتبار الأوجه كما ذكره الشارح فرعًا على جواز حذف المميز أراد أن يشير إليه بقوله: (فَكَانَ الأَليَقُ) أي: على المصنف (تَأخِيرَ هَذَا) أي: تأخير قوله: وفي مثل كم عمة الخ، (عَن قَولِهِ) أي: قوله الآتي بعده وهو قوله: (وَقَد يُحذَفُ فِي مِثلِ: كَم مَالُكَ) حتى يكون قوله على الترتيب الأليق، وهو تقديم الأصل على الفرع، وإن جاز في بعض المواضع تقديم الفرع على الأصل؛ ليكون توطئة للقاعدة، فإن قيل: إن الوجه الأول مبني أيضًا على ذلك الاعتبار؛ لأن الوجهين الآخرين أعني: نصب كم على الظرفية أو المصدرية مبنيان أيضًا على حذف المميز، ولم خصص الشارح الأليقية بهذا الوجه الثاني فأجاب عنه الفاضل الأمير: بأن الوجه الأول ليس فيه عكس الترتيب؛ لأن جميع الوجوه فيه

وأما النسخة الأخرى: فلا يحتمل إلا الوجه الأخير، والبيت للفرزدق يهجو جريرًا وتمامه:

... . فَدَعَاء قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِي

معتبرة في نفس كم كموافقة لما سبق من الوجوه الإعرابية، وأما الوجه الثاني ففيه عكس الترتيب؛ لأن الوجهين الآخرين فيه متعلقان بحذف المميز، وقال العصام بعد إثبات التمحل في التمييز في الحمل على التمييز في بعض الوجوه: فالأولى أن يقال: المراد بالأوجه الثلاثة نصب عمة وجرها مع الإفراد وجرها مع الجمعية، والمراد بقوله: وقد يحذف أنه قد يحذف مثل مميز كم عمة لك يا جرير وخالة؛ فإنه الذي ذكر آنفًا فيكون إشارة إلى ثلاثة أوجه أخر باعتبار المميز المحذوف، ويكون نحو: كم مالك، وكم ضربت تنظيرًا بحذف هذا التمييز، وتبيينًا لاحتمال المحذوف بأن يكون المحذوف المصدر كما في: كم ضربت، أو المقدر كما في: كم مالك انتهى، وفيه أن الوجه الأخير منها وهو: جر عمة مع الجمعية محتاج إلى إثبات وقوع نسخة في البيت المذكور بالجمع بأن تكون: كم عمات وخالات، ولعل الفاضل المذكور اطلع على تلك النسخة.

ثم أراد الشارح توجيه الوجوه المذكورة على النسخة التي ذكر فيها التمييز فقال: (**وَأَمَّا النُّسخَةُ الأُخرَى**) أي: وأما باعتبار الوجوه على النسخة الأخرى وهي: وفي مثل تمييز كم عمة، بزيادة ذكر التمييز؛ (**فَلَا يَحتَمِلُ**) فلا يحتمل الاعتبار في الوجوه (**إِلَّا الوَجهَ الأَخِيرَ**) وهو اعتبار بعض الوجوه في عمة على تقدير عدم كونه مميزًا وهو تقدير رفعه بالابتدأ بأن يكون المميز محذوفًا، واعتبار بعضه في عمة أيضًا على تقدير كونه مميز.

ثم شرع في بيان معنى البيت المذكور بعده تطبيقه بما سبق فقال: (**وَالبَيتُ لِلفَرَزدَقِ**) هذا بيان لقائله (**يَهجُو جَرِيرًا**) يعني: مراده بهذا البيت أن يهجو جريرًا بترذيل أقاربه (**وَتَمَامُهُ**) أي: وتمام البيت:

(**فَدعَاءُ قَد حَلَبَت عَلَيَّ عِشَارِي**)

ثم شرع في بيان بعض المفردات من حيث اللغة والتصريف فقال:

الفَدْعَاء: المعوَّجة الرُسْغ من اليد أو الرجل، فتكون منقلبة الكف أو القدم؛ بمعنى أنها لكثرة الخدمة صارت كذلك، أو هذا خلقة لها نسبها إلى سوء الخلقة، وإنما عدي «حَلَبَتْ» بـ«على» لتضمنه معنى «ثَقلَتْ» أي: «كُنْتُ كَارِهًا لخدمتها مستنكفًا منها، فخدمتي على كره مني»، واختار من أنواع خدمتها الحلب؛ لأنه خدمة المواشي، وهي أبلغ في الذم من خدمة الأناس، ....

(الفَدعَاءُ) على وزن حمراء مؤنث الأفدع ومعناه: (المُعوَجَّةُ الرّسغِ مِن اليَدِ أَو الرِّجلِ) وفي «شرح الأبيات»: الفدع بالتحريك عوج في المفاصل، كأنها قد زالت عن أما كنها، ويقال: رجل أفدع وهو المعوج الكف والذراع أو القدم والساق؛ لأن في مفاصله انحرافًا وانقلابًا، (فتكون) حينئذ معنى الفدعاء (مُنقَلِبَةُ الكَفِّ أَو القَدَمِ بمَعنَى أَنَّهَا) أي: الكف أو القدم (لِكَثرَةِ الخِدمَةِ) أي: لكثرة خدمتها مع المهانة والترذيل (صَارَت) أي: رجعت كل واحدة من الكف والقدم بعد كونها مستقيمة سالمة (كَذَلِكَ) أي: معوجة (أَو هَذَا) أي: أو معنى الانقلاب أن هذا الاعوجاج يعني: اعوجاج الأعضاء المذكورة (خِلقَةٌ لَهَا) أي: للعمات والخالات (نَسَبَهَا) أي: نسب الشاعر في مقام الهجو عمات جرير وخالاته (إِلَى سُوءِ الخِلقَةِ) من أول الأمر لا لكثرة الخدمة فيحصل الهجو المطلوب في كل من الاعتبارين، (وَإِنَّمَا عُدِّيَ) على صيغة المجهول (حَلَبَت) أي: لفظ حلبت (بِعَلَى) مع أن الأصل فيه أن يتعدى باللام كما يقال: حلبت له ماشيته وههنا تعدى بعلى الاستعلائية (لِتَضَمُّنِهِ) أي: لتضمن لفظ حلبت (مَعنَى ثَقُلَت) مبالغة في الهجو أي: حلبت وثقلت تلك الحلبة علي، ثم بين وجه كونه استثقل خدمتها بقوله: (أَي: كُنتُ كَارِهًا لِخِدمَتِهَا) لسوء خلقتها (مُستَنكِفًا مِنهَا) أي: من خدمتها (فَخَدَمَتنِي عَلَى كُرهٍ مِنِّي، وَاختَارَ) أي: ولذلك الإكراه اختار (مِن أَنوَاعِ خِدمَتِهَا الحَلبَ؛ لأَنَّهُ) أي: لأن الحلب (خِدمَةُ المَوَاشِي، وَهِيَ) أي: خدمة المواشي (أَبلَغُ في الذَّمِّ مِن خِدمَةِ الأُنَاسِ) الخدمة مصدر مضاف إلى المفعول ومن متعلق بأبلغ أي: خدمة المواشي أبلغ في الذل من الخدمة للإنسان.

والعِشَار: جمع عُشَرَاء، وهي الناقة التي أتى على حملها عشرة أشهر، واختارها لأنها تتأذى من الحلب ولا تطيع بسهولة، ففي حلبها زيادة مشقة، وفي ذكر «عمة وخالة» إشارة إلى رذالة طرفي أبيه وأمه، فالاستفهام على تقدير النصب على سبيل التهكم، كأنه ذهَل عن كمية عدد عماته وخالاته، فسأل عنه، ....

(وَالعِشَارُ) بكسر العين (جَمعُ عُشَرَاءَ) بضم العين وفتح الشين (وَهِيَ) أي: العشراء (النّاقَةُ الّتي أَتَى عَلَى حَملِهَا عَشَرَةُ أَشهُرٍ، وَاختَارَها) أي: واختار الشاعر من المواشي خدمة الناقة الموصوفة دون خدمة الغنم والمعز وغيرها من المواشي؛ (لأَنَّهَا) أي: لأن الناقة الموصوفة (تَتَأَذَّى مِن الحَلبِ) أشد تأذيا (وَلا تُطِيعُ) تلك الناقة لمن حلبها (بِسُهُولَةٍ) وإن أطاعت بكره وضرب وإذا لم تطع بسهولة (فَفِي حَلبِهَا) أي: فيحصل في حلب الناقة (زِيَادَةُ مَشَقَّةٍ) لمن حلبها وزيادة مشقة الحالب هي مقصود الشاعر لاستكراهه من خدمتها، (وَفِي ذِكرِ عَمَّةٍ وَخَالَةٍ) أي: في ذكر الشاعر عمة جرير وخالته من بين الأقارب (إِشَارَةٌ إِلَى رَذَالَةِ طَرَفَي) وقوله: (أَبِيهِ وَأُمِّهِ) بدل من الطرفين؛ لأن العمة أخت الأب والخالة أخت الأم، يعني: إن نسبك يا جرير رذيل مطلقًا لا شرف في واحد من الطرفين، وهذا أبلغ في مقام الهجو المطلوب.

ثم شرع في تطبيق لفظ كم بالمقصود على تقدير كونها استفهامية وخبرية فقال: (فالاستِفهَامُ) أي: المستفاد من كم وهو مبتدأ وقوله: (عَلَى تَقدِيرِ النَّصبِ) أي: نصب عمة خبر للمبتدأ وقوله: (عَلَى سَبِيلِ التَّهَكُّم) خبر بعد خبرٍ أو أحدهما خبر والآخر حال من فاعل الظرف في الخبر، يعني: الاستفهام ههنا ليس على حقيقته؛ لأن حقيقة الاستفهام تقتضي جهالة المتكلم وعالمية المخاطب، وههنا ليس كذلك؛ لأن المتكلم عالم وليس الغرض من سؤاله استفادة العلم بل غرضه الاستهزاء مجازًا بعلاقة اللزوم؛ لأن كثرة الشيء ملزوم للجهل، فكأنه من ذكر الملزوم وإرادة للازم وإليه أشار الشارح بقوله: (كَأَنَّهُ) أي: كأن المتكلم ههنا (ذُهِلَ) أي: غفل (عَن كَمِّيةِ عَدَدِ عَمَّاتِهِ وَخَالَاتِهِ) أي: لكثرتهما (فَسَأَلَ عَنهُ) أي: عن عدده، وهذا ما اختاره الشارح العلامة وقيل:

وكونها خبرية على تقدير الجر على سبيل التحقيق، أي: كثير من عماتك وخالاتك حلبت علي عشاري، وإذا حذفت المميز أي: كم مرة أو كم حلبة على التهكم، أو كم مرة أو كم حلبة على التكثير، فارتفاع «عمة» على الابتداء، ومصححه توصيفه بقوله: «لَكَ» وخبره: «قَدْ حَلَبَتْ»، و«كم» استفهامية كانت أو خبرية على تقدير ارتفاع «عمة» في موضع النصب؛ لأن الفعل الواقع بعدها ....

الاستفهام يجري على الحقيقة كأنه قال: أخبرني أي عدد من العمات والخالات حلبت على عشاري، أي: ذلك كثير لا أعرف عدده في الحقيقة.

قوله: (وَكَونُهَا) مبتدأ أراد به بيان كونها (خَبَرِيَّةً) وقوله: (عَلَى تَقدِيرِ الجَرِّ) أي: جر عمة على التمييز (عَلَى سَبِيلِ التَّحقِيقِ) أي: على سبيل الحقيقة (أَي: كَثِيرٌ مِن عَمَّاتِكَ) يا جرير (وَخَالاتِكَ قَد حَلَبَت عَلَيَّ عِشَارِي) والمراد بكم على هذا التقدير الإخبار بكثرة الخدمة، وهذان الوجهان على تقدير كون عمة مميزًا منصوبًا في الاستفهامية ومجرورًا في الخبرية، وأما على تقدير كون المميز محذوفًا فعمة مرفوع على الابتدائية، وهو الوجه الثالث من الوجوه الثلاثة وإليه أشار الشارح بقوله: (وَإِذَا حَذفتَ المُمَيِّزَ) فنصب كم إما على الظرفية وإليه أشار بقوله: (أَي: كَم مَرَّةً) أو على المصدرية وإليه أشار بقوله: (أَو كَم حَلبَةً) النصب أيضًا فتكون كم على هذين التقديرين استفهامية (عَلَى) سبيل (التَّهَكُّمِ) كما عرفت (أَو كَم مَرَّةٍ أَو كَم حَلبَةٍ) بالجر فيهما فتكون كم خبرية على سبيل التحقيق، وبقوله: (عَلَى التَّكثِيرِ) أشار إليه تسامحًا (فارتِفَاعُ عَمَّةٍ) أي: فعلى تقدير كون المميز محذوفًا وكون عمة مرفوعًا يكون ارتفاعه (عَلَى الابتِدَاءِ) أي: على كونه مبتدأ، ولما كان عمة نكرة احتاج إلى تخصيص ما حتى يصح كونه مبتدأ فقال: (وَمُصَحِّحُهُ) أي: مصحح كونه مبتدأ (تَوصِيفُهُ) أي: جعله موصوفًا (بِقَولِهِ: لَكَ) حتى يكون نكرة موصوفة (وَخَبَرُهُ) أي: خبر ذلك المبتدأ (قَد حَلَبَت) أي: جملة قد حلبت والعائد إلى المبتدأ الضمير المستتر تحته راجعًا إلى المبتدأ (وَكَم) أي: وإعراب كم (استِفهَامِيَّةً كَانَت أَو خَبَرِيَّةً عَلَى تَقدِيرِ ارتِفَاعِ عَمَّةٍ في مَوضِعِ النَّصبِ) لكونه داخلًا في قاعدة النصب؛ (لأنّ الفِعلَ الوَاقِعَ بَعدَها) أي: بعد كم

مسلط عليها تسلط الظرفية أو المصدرية، وإذا رفعت «عمة» رفعت «خالة وفدعاء»، وإذا نصبتها نصبتهما، وإذا خفضتها خفضتهما، وذلك واضح.

(وَقَدْ يُحْذَفُ) مُمَيِّزُ «كَمْ» استفهامية كانت أو خبرية (فِي مِثْلِ: «كَمْ مَالُكَ؟ وَكَمْ ضَرَبْتَ») أي: في كل مثال قامت قرينة دالة على المحذوف، فإنه إذا سئل عن كمية مالك أو أخبر عن كثرته فظاهر الحال ....

وهو حلبت (مُسَلَّطٌ عَلَيهَا) أي: على كم؛ لعدم شغله بالضمير أو غيره (تَسَلُّطَ الظَّرفِيَّةِ) على تقدير المميز بمرة (أَو المَصدَرِيَّةِ) أو تسليط المصدرية على تقدير بحلبة كما مر، (وَإِذَا رَفَعتَ عَمَّةً رَفَعتَ خَالَةً وَفَدعَاءَ) لأنهما تابعان لعمة فإن الأول عطف عليه والثاني صفة له، (وَإِذَا نَصَبتَهَا) أي: إذا نصبت عمة على التمييزية على تقدير الاستفهام (نَصَبتَهُمَا) أي: نصبت خالة وفدعاء (وَإِذَا خَفَضتَهَا) أي: وإذا خفضت عمة على التمييزية على تقدير الخبرية (خَفَضتَهُمَا) أي: خفضت خالة وفدعاء أيضًا (وَذَلِكَ وَاضِحٌ).

ولما فرغ المصنف من مسألة كم من حيث معناه ومن حيث إعرابه وإعراب تمييزه شرع في بيان مميزه من حيث ذكره وحذفه فقال: «وقد يحذف» قال في «المعرب»: هذا عطف على المحذوف وهو قد يكثر ذكر المميز فيكون من قبيل عطف بعض المسائل الشتى على بعضها، وتفسير الشارح بقوله: (مُمَيِّزُ كَم) لبيان الضمير المستتر تحته يعني: أي نائب الفاعل الفعل يحذف مستتر تحته وراجع إلى مميز كم لا إلى نفس كم وقوله: (استِفهَامِيَّةً كَانَت أَو خَبَرِيَّةً) لتعميم هذه المسألة إلى كل من النوعين «في مثل: كم مالك» في الجملة الاسمية «وكم ضربت» في الجملة الفعلية، ولما كان قوله: في مثل إشارة إلى تعميم هذه المسألة فيما هو مشابه بهذين التركيبين فسر الشارح وجه المشابهة بقوله: (أَي: في كُلِّ مِثَالٍ قَامَت قَرِينَةٌ دَالَّةٌ عَلَى المَحذُوفِ) ثم أراد الشارح أن يفصل توجيه الاستدلال بالقرينة فقال: (فَإِنَّهُ) أي: في مثال المصنف قرينة دالة على المميز المحذوف وهي أنه (إِذَا سُئِلَ عَن كَمِيَّةِ مَالِكَ) على تقدير كونها استفهامية (أَو أُخبِرَ عَن كَثرَتِهِ) أي: كثرة المال على تقدير كونها خبرية، وقوله: (فَظَاهِرُ الحَالِ) مبتدأ، وقوله:

قرينة على أنه سؤال عن كمية دراهمك أو دنانيرك أو إخبار عن كثرتهما، فمعناه: «كَمْ دِرْهَمًا أَوْ دِينَارًا، أَوْ كَم دِرْهَمٍ أَوْ دِينَارٍ مَالُكَ؟»، فـ«كَمْ» في هذا المثال مرفوع على الابتداء، و«مالك» خبره.

وإذا سئل عن ضربك بعد العلم بوقوعه أو أخبر به فظاهر أن السؤال أو الإخبار إنما هو ....

(قَرِينَةٌ) خبره، والجملة الاسمية جواب لقوله: إذا سئل عن المال أو أخبر بكثرته؛ فالقرينة للمحذوف قرينة حالية؛ لأن ظاهر حال المتكلم دال (عَلَى أَنَّهُ) أي: السؤال: بكم مالك (سُؤَالٌ عَن كَمِيَّةِ دَرَاهِمَكَ أو دَنَانِيرُكَ) لأن المال يطلق عليهما كما يطلق على غيرهما، لكن العرف خصصه بهما هذا على تقدير استفهاميتها (أَو إِخبَارٌ) أي: أو ظاهر الحال قرينة دالة على أنه أي: الإخبار بكم مالك إخبار (عَن كَثرَتِهِمَا) أي: دراهمك ودنانيرك، وهذا على تقدير خبريتها (فَمَعنَاهُ) أي: فمعنى تركيب: كم مالك (كَم دِرهَمًا أَو دِينَارًا) بنصب التمييز في الاستفهامية (أَو) معناه (كَم دِرهَمٍ أَو دِينارٍ مَالُكَ) بجرهما في الخبرية.

ثم شرع في بيان إعراب كم في مثال كم مالك فقال: (فَكَم) أي: لفظ كم (في هَذَا المِثَالِ) أي: في مثال كم مالك يعني: في كل مثال يكون بعد كم اسم فكم (مَرفُوعٌ عَلَى الابتِدَاءِ) لكونه اسمًا صالحًا للابتداء مع اقتضائه الصدارة (وَمَالُكَ) مرفوع أيضًا على أنه (خَبَرُهُ) أي: خبر لفظ كم (وَإِذَا سُئِلَ عَن ضَربِكَ) يعني: إذا قيل في التركيب الثاني كم ضربت، وأريد به الاستفهام وسئل عن عدد الضرب بضم قرينة أخرى وهي أن يكون السؤال المذكور (بَعدَ العِلمِ بِوُقُوعِهِ) أي: إذا سئل بعد على المتكلم بوقوع الضرب من المخاطب؛ لأنه لو لم يعلم بوقوعه كان الظاهر أن يسأل عنه بالهمزة أو بهل ويقول: أضربت؟ أو هل ضربت؟ ولكن لما سئل بكم كان ظاهره أنه علم بوقوعه ولكن جهل عدده وسأل كذلك (أَو أَخبَرَ بِهِ فَظَاهِرٌ) أي: الراجح في المراد أن يقدر المرة أو الضربة، وإن احتمل احتمالًا مرجوحًا أن يقدر مفعولًا كما سيجيء (أَنَّ السُّؤَالَ) حين كونها استفهامية (أَو الإِخبَارَ) حين كونها خبرية (إِنَّمَا هُوَ) أي: كل واحد منهما

بالنسبة إلى مرات ضربك أي: «كَمْ مَرَّةً أَوْ مَرَّةٍ ضَرَبْتَ»، أو إلى ضرباتك أي: «كَمْ ضَرْبَةً أو كَمْ ضَرْبَةٍ ضَرَبْتَ»، فـ«كم» في هذا المثال إما منصوبٌ على الظرفية أو المصدرية، والفرق بين المعنيين وإذا كان المصدر للنوع فظاهر، وأما إذا كان للعدد فالملحوظ في الظرفية أوّلًا الزمان الدال عليه الألفاظ الموضوعة للزمان، .....

(**بالنِّسبَةِ إِلَى مَرَّاتِ ضَربِكَ أَي: كَم مَرَّةً**) بنصب المميز في الاستفهام (**أَو كَم مَرَّةٍ**) بالجر (**ضَرَبتَ**) في الخبرية (**أَو إِلَى ضَربَاتِكَ**) يعني: أو النسبة إلى ضرباتك (**أَي: كَم ضَربَةً**) بالنصب إذا كانت استفهامية (**أَو كَم ضَربَةٍ ضَرَبتَ**) بالجر إذا كانت خبرية (**فَكَم في هَذَا المِثَالِ**) أي: في مثال كم ضربت يعني: في كل مثال دخلت لفظة كم على فعل غير مشتغل عنه (**إِمَّا مَنصُوبٌ عَلَى الظَّرفِيَّةِ**) أي: على أن يكون ظرفًا للفعل الذي بعده (**أَو المَصدَرِيَّةِ**) أي: أو على أن يكون مصدرًا مفعولًا مطلقًا له.

ولما كان المصدر الذي للعدد مشتركًا مع المرة في الدلالة على الكمية احتاج إلى الفرق بينهما فأراد الشارح أن يفرقه بقوله: (**وَالفَرقُ بَينَ المَعنَيَينِ**) أي: بين جعله ظرفًا وبين جعله مصدرًا (**وَإِذَا كَانَ المَصدَرُ**) في قوله: كم ضربة (**للنَّوعِ**) بأن يكون بكسر الضاد (**فَظَاهِرٌ**) لأنه حينئذٍ لا يشتركان؛ لأن المراد في المرة هو السؤال أو الإخبار عن عدد الضربات وفي الضربة عن نوعها فلا اشترك حينئذٍ حتى يحتاج إلى التفريق، (**وَأَمَّا إِذَا كَانَ للعَدَدِ**) أي: وأما إذا كان المصدر للعدد بأن يكون يفتح الضاد فحينئذٍ تشترك المرة والضربة في السؤال عن العدد، فتحتاج إلى الفرق حتى يجوز أن يعتبر في الأول الظرفية وفي الثاني المصدر مع اتحاد مآلهما فيفرق بينهما بالملاحظة (**فالمَلحُوظُ فِي الظَّرفِيَّةِ**) أي: المعنى الذي لوحظ في جعله منصوبًا على الظرفية (**أَوَّلًا**) أي: قبل ملاحظة كونه حدثًا (**الزَّمَانُ**) لأن الحدث لا يخلو من أن يقع في زمان، لكن المراد بذلك الزمان ليس هو الزمان الذي دل عليه الفعل بالتضمين بل المراد به هو الزمان (**الدَّالّ عَلَيهِ الألفَاظُ المَوضُوعَةُ للزَّمَانِ**) نحو: أمس والآن وغدًا؛ لأن هذا زمان مدلولات لهذه الألفاظ؛ لأنها مدلولات الفعل، ولعل الفرق بين الزمان الذي

وفي المصدرية أوَّلًا الحدث الدال عليه لفظ المصدر، ويحتمل أن يكون المثال الثاني بتقدير: «كَمْ رَجُلًا أَوْ رَجُلٍ ضَرَبْتَ»، فعلى هذا التقدير يكون «كم» منصوبًا على المفعولية.

هو مدلول الفعل وبين الذي هو مدلول هذه الألفاظ هو أن مدلول الفعل لا يقبل التعدد، بل هو واحد ممتد من وجود الفعل إلى انقضائه، وما لا يقبل التعدد يلغو السؤال عن عدده، بخلاف الزمان الذي هو مدلول هذه الألفاظ؛ لأن تكرر الضرب يقتضي تعدد أزمنته والله أعلم.

(**وَفِي المَصدَرِيَّةِ**) أي: المعنى الذي لوحظ حين جعله مصدرًا (**أَوَّلًا**) أي: قبل الزمان (**الحَدَثُ**) وليس المراد به أيضًا الحدث الذي هو جزء الفعل؛ لأنه للجنس فلا يقبل النوعية والعدد، بل المراد به الحدث (**الدَّالُّ عَلَيهِ لَفظُ المَصدَرِ**) لأنه قابل للعدد والنوع، وهذان التوجيهان في إعراب كم إذا قدر المميز بالمرة لو بالضربة.

ولما فرغ من بيان الاحتمال الراجح أراد أن يبين المرجوح فقال: (**وَيَحتَمِلُ أَن يَكُونَ المِثَالُ الثَّانِي**) وهو كم ضربت أي: ما كان بعده فعل غير مشتغل (**بِتَقدِيرِ كَم رَجُلًا**) بالنصب إذا كانت استفهامية (**أَو رَجُلٍ ضَرَبتَ**) بالجر إذا كانت خبرية (**فَعَلَى هَذَا التَّقدِيرِ يَكُونُ كَم مَنصُوبًا عَلَى المَفعُولِيَّةِ**) لأنه مقتضى الفعل بحسب المميز.

* * *

[الظروف]

(الظُّرُوفُ) أي: الظروف المعدودة من المبنيات المعبر عنها عند تعدادها ببعض الظرفِ، فلا حاجة إلى ذكر البعض ههنا.

(مِنْهَا) أي: من تلك الظروف (مَا) أي: ظرف (قُطِعَ عَنِ الْإِضَافَةِ) بحذف المضاف إليه عن اللفظ دون النية، فإنه عند نسيانه أعرب مع التنوين ....

[الظروف]

ولما فرغ المصنف من مسائل الكنايات من المبنيات شرع في مسائل الظروف منها فقال: «الظروف» ولما عبر عنهما المصنف في تعداد المبنيات ببعض الظروف وأسقط ههنا لفظ البعض احتاج إلى توجيه العهد الخارجي المستفاد من حرف التعريف دفعًا لتوهم المغايرة؛ فلذلك فسره الشارح بقوله: (**أَي: الظُّرُوفُ المَعدُودَةُ مِن المَبنِيّاتِ المُعَبَّرُ عَنهَا عِندَ تِعدَادِهَا**) أي: تعداد المبنيات (**بِبَعضِ الظُّرُفِ**) يعني: أن الألف واللام للعهد الخارجي، وهو إشارة إلى ما ذكر في تعداد المبنيات بعنوان: إن بعض الظروف، وإذا كان العهد إشارة إليه لا إلى مطلق الظروف يكون مغنيا، (**فَلا حَاجَةَ إِلَى ذِكرِ البَعضِ هَهُنَا**) فكأنه قال: الظروف المذكورة بعنوان بعض الظروف، وقوله: الظروف مبتدأ، «منها» ظرف مستقر خبره فسر الضمير المجرور بقوله: (**أَي: مِن تِلكَ الظُّرُوفِ**) وقوله: «ما» (**أي: ظَرفٌ**) الموصول مع صلة التي هي «قطع» على صيغة المجهول فاعل للظرف، كذا في «المعرب» يعني: أن الظروف يكون بعضها الظرف الذي قطع «عن الإضافة» وبعضها غير ذلك، وقوله: (**بِحَذفِ المُضَافِ إِلَيهِ**) بيان لسبب القطع يعني: أن سبب قطع هذا الظروف عن الإضافة هو حذف المضاف إليه (**عَن اللَّفظِ**) فقط (**دُونَ النِّيَّةِ**) أي: دون الحذف من النية ونسيانه (**فَإِنَّهُ عِندَ نِسيَانِهِ أُعرِبَ مَعَ التَّنوِينِ**) يعني: إنما أريد بالحذف الحذف من اللفظ دون النية؛ لأنه إن حذف من النية بأن كان منسيا لم يكن من الظروف المقطوعة التي عدت من المبنيات؛ لأنه حينئذٍ يكون معربًا مع وجود التنوين الذي هو من خواص المعرب

نحو: «رُبَّ بَعْدٍ كان خَيْرًا مِنْ قَبْلُ»، وسميت الظروف المقطوعة على الإضافة غايات؛ لأن غاية الكلام كانت ما أضيفت هي إليه، فلما حذف صِرْنَ غايات ينتهي بها الكلام، وإنما بنيت لتضمنها معنى حرف الإضافة، ولشبهها بالحروف

(نَحو: رُبَّ بَعدٍ كَانَ خَيرًا مِن قَبلٍ) فإنه لما حذف المضاف إليه منهما في اللفظ حذف أيضًا النية؛ لأنه لم يرد خبرية بعدية شيء من قبليته، بل أراد بهما أن كل متأخر كان خيرًا من متقدم.

ثم إنه لما كان وجه التسمية لتلك الظروف بالظروف المقطوعة ظاهرًا عبر عنها بالغايات أيضًا أراد الشارح أن يبين وجه تسميتها بالغايات فقال: (وَسُمِّيَت الظُّرُوفُ المَقطُوعَةُ عَلَى الإضَافَةِ غَايَاتٍ) كما سميت بالمقطوعة (لأنَّ غَايَةَ الكَلامِ) أي: غاية كل كلام صدر من العقلاء (كَانَت) تلك الغاية (مَا) أي: اسم الذي (أُضِيفَت هِيَ) أي: تلك الظروف (إِلَيهِ) أي: إلى ذلك الاسم؛ لأن غاية الكلام في كل أمر نسبي يجب أن تكون في ذلك المنسوب إليه؛ إذ غاية الكلام فيما قصد إضافة يجب أن تكون في المضاف إليه (فَلَمَّا حُذِفَ) ذلك الاسم الذي أضيفت هي إليه بلا عوض (صِرنَ) تلك الظروف المضافة (غَايَاتٌ) وقوله: (يَنتَهِي بِهَا الكَلامُ) صفة كاشفة للغايات أي: معنى صيرورتها غايات أنه ينقضي بها الكلام، وإنما قيد الحذف بلا عوض؛ إذ عوض عنه لصار كأنها لم تقطع فتعرف، وهو في غير الظروف كثير نحو قوله تعالى: ﴿وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ ٱلْأَمْثَٰلَ﴾ [الفرقان: 39] وفي الظروف قليل كما سيجيء في ما بعد من كلام الشارح.

ثم شرع في بيان وجه بنائها فقال: (وَإِنَّمَا بُنِيَت) أي: إنما بنيت تلك الغايات مع أن الأصل فيها هو الإعراب (لِتَضَمُّنِهَا) أي: لتضمن تلك الظروف (مَعنَى حَرفِ الإِضَافَةِ) فيكون مناسبًا لمبني الأصل بهذا السبب، والمراد بحرف الإضافة هي اللام، والظاهر أن هذا سبب مستقل لبنائها، (وَ) قوله: (لِشِبهِهَا) شروع في بيان السبب الآخر فحينئذٍ ينبغي أن تكون النسخة بـ: أو، كما ضبط في بعض الحواشي المرئية، يعني: أن سبب بنائها إما تضمنها معنى اللام الذي هو الأصل في الإضافة أو لمشابهة تلك الغايات (بالحُرُوفِ) التي هي مبني الأصل

في الاحتياج إلى المضاف إليه، واختير الضم، لجبر النقصان (كَـ«قَبْلُ» وَ«بَعْدُ») وما أشبههما من الظروف المسموع قطعها عن الإضافة، مثل: «تَحْت، وَفَوْق، وَقُدَّام، وَخَلْف، وَوَرَاء»، ولا يقاس عليها ما بمعناها، ويجوز في هذه الظروف على قلة أن يُعَوَّضَ ....

(في الاحتِيَاجِ إِلَى المُضَافِ إِلَيهِ) وإن كان هذا الاحتياج باقيًا في حال إضافته بالفعل؛ لأن في حال إضافته بالفعل مرجحًا لإعرابه، وهو وجود الإضافة التي هي من خواص الاسم، هذا بخلاف حال عدم الإضافة فإنه حينئذٍ لم يوجد المعارض لمرجح البناء، وأما عدم اعتبار مرجح الإعراب في الاسم الذي أضيف إلى الجملة فلعدم ظهور أثر الإعراب في المضاف إليه لكونه جملة، كذا في العصام.

وقوله: (وَاختِيرَ) عطف على مدخول إنما أي: وإنما اختير (الضَّمُّ) من بين ألقاب البناء (لِجَبرِ النُّقصَانِ) لأنه لما حذف المضاف إليه حصل للكلام نقصان فأريد جبره باختيار الأقوى من الألقاب وهو الضم؛ لأنه أقوى الحركات، وقوله: «كقبل وبعد» إما ظرف مستقر خبر للمبتدأ المحذوف أي: هي كائن كقبل أو صفة للمصدر المحذوف أي: قطع قطعًا كقبل، وقول الشارح: (وَمَا أَشبَهَهُمَا) تفسير للتمثيل أي: والذي كان مشابها بها وقوله: (مِن الظُّروفِ) بيان لـ: ما، أي: من الظروف (المَسمُوعِ قَطعُهَا عَن الإضَافَةِ، مِثلُ: تَحتُ وَفَوقُ، وَقُدَّامُ، وَخَلفُ، وَوَرَاءُ) وفائدة التفسير بقوله: من الظروف للإشارة إلى أن وجه الشبه بين تلك المذكورات وبين قبل ليس هذه الظرفية، ولا كونها من الجهات الست، بل ما به الاشتراك بينهما هو كونها مستعملة بالقطع عن الإضافة ومسموعة به؛ ولذا قال: (وَلا يُقَاسُ عَلَيهَا) أي: على المذكورات (مَا) أي: ظروف ملابسة (بِمَعنَاهَا) أي: بمعنى المذكورات من مثل: تحت وفوق وذلك نحو اليمين والشمال، فإذا لم يقس عليها ما بمعناها فعدم جواز القياس في غيرها أولى.

ولما كان في ما قطع عن الإضافة تجويز وجيه آخر وقد تركه المصنف لقلته قال: (وَيَجُوزُ في هَذِهِ الظُّرُوفِ عَلَى قِلَّةٍ) أي: بناء على استعمال قليل (أن يُعَوَّضَ

التنوين من المضاف إليه فتعرب، قال الشاعر:

فَسَاغَ لِيَ الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا ... أَكَادُ أَغَصُّ بِالْمَاءِ الْفُرَاتِ

فلا فرق بين ما أعرب من هذه الظروف المقطوعة وبين ما بني منها.

التَّنوِينُ مِن المُضَافِ إِلَيهِ فَتُعرَبُ) أي: فحينئذٍ تعرف الظروف المذكورة؛ لعدم جريان أدلة البناء وهي ترك المضاف إليه بلا عوض ثم استشهد لهذا **(قَالَ الشَّاعِرُ:**

فَسَاغَ لِيَ الشَّرَابُ وَكُنتُ قَبلًا ... أَكَادُ أَغُصُّ بالمَاءِ الفُرَاتِ)

قوله: فساغ أي: سهل، وقوله: لي متعلق به، والشراب: فاعل فساغ، وضمير المتكلم في كنت اسمه، وقوله: قبلًا منصوب لفظًا على الظرفية والتنوين عوض عن المضاف إليه، أي: كنت قبل هذا الزمان، وأكاد: من أفعال المقاربة، وأغص: فعل مضارع من غص يغص غصة من باب علم، أو فتح وهو بفتح الغين المعجمة والصاد المهملة ضد السهولة، وهو خبرا كاد، وجملة أكاد خبر كنت، والفرات: هو الماء لعذب، يعني: أصابني فرح فسهل دخول الشراب في حلق بعد الغم الذي أصابني قبل هذا بحيث أكون قريبًا إلى عدم دخول الماء العذب في حلقي؛ لشدة غمي، وقصته أنه قتل قريب هذا الشاعر فصار من الغم والغصة بحيث لا يجري الطعام والشراب في حلقه من عدم التمكن من اقتصاص قاتله، ولما تمكن من قصاصه بأن قتل قاتله زال الغم فسهل مدخوله.

وقوله: **(فَلا فَرقَ)** دفع للاعتراض الوارد على هذا القاعدة بأنه لا نسلم أن يكون قوله: قبلًا مما عوض فيه التنوين عن المضاف إليه فلم لا يجوز أن يكون من قبيل ما حذف فيه المضاف إليه لفظًا ونيةً، فيكون من قبيل: رب بعدٍ كان خيرًا من قبلٍ، كما تقدم، فدفعه الشارح بإبطال السند بأن يقول: إن هذا ليس من قبيل ذلك؛ لأنه لا فرق في هذا المضاف إليه لفظًا لا نية **(بَينَ مَا أُعرِبَ)** أي: بين الظروف التي أعربت حال كونها **(مِن هَذِهِ الظُّرُوفِ المَقطُوعَةِ)** عنها كما في قول الشاعر، **(وَبَينَ مَا بُنِي)**، أي: وبين الظروف التي بنيت، **(مِنهَا)** أي: من تلك الظروف، ولو كان هذا من قبيل الأول لحذف فيه المضاف إليه ونسي نسيًا منسيا،

وقال بعضهم: بل إنما أعربت لعدم تضمنها معنى الإضافة، فمعنى كنت قبلًا أي: قديمًا.

وقال الشارح الرضي: «والأول هو الحق».

(وَأُجْرِيَ مَجْرَاهُ) أي: مجرى الظروف المقطوعة عن الإضافة («لَا غَيْرُ» وَ«لَيْسَ غَيْرُ») في حذف المضاف إليه، والبناء على الضم وإن لم يكن «غيرُ» من الظروف

وليس كذلك؛ لأنه وإن كان المضاف إليه محذوفًا ههنا لكنه منوي لتعويض التنوين عنه، حاصله: أنه لا فرق بين ما بني وبين ما أعرب في تضمنهما معنى الإضافة، (**وَقَالَ بَعضُهُم**) ليس كون قوله: وكنت قبلًا، معربًا، لكنه معوضًا بالتنوين المرجح لجانب الإعراب، (**بَل إِنَّمَا أُعرِبَت لِعَدَمِ تَضَمُّنِهَا**) أي: الظروف المذكورة (**مَعنَى الإِضَافَةِ**) كما لم تتضمن الظروف التي تنزع عنها معنى الإضافة كما سبق في قوله: رب بعدٍ الخ، وإذا لم تتضمن لمعنى الإضافة ههنا كذلك (**فَمَعنَى**) قبلًا في (**كُنتُ قَبلًا**) في هذا البيت (**أي: قَدِيمًا**)، ثم أراد الشارح أن ينقل محاكمة الشارح الرضي بين هذين المذهبين وترجيح أحدهما فقال: (**وَقَالَ الشَّارِحُ الرَّضِي: وَالأَوَّلُ**) أي: عدم الفرق بين ما أعرب في كون المضاف إليه منويا (**هُوَ الحَقُّ**).

ثم شرع المصنف في بيان ما ألحق بتلك الظروف فقال: «وأجري مجراه» وفسر الشارح الضمير المجرور في مجراه بقوله: (**أي: مَجرَى الظُّرُوفِ المَقطُوعَةِ عَنِ الإِضَافَةِ**) للإشارة إلى أنه راجع إلى الظروف المذكورة، لكن لا إلى مطلق الظروف؛ لأنه يقتضي تأنيثه بل إلى لفظ ما في قطع عن الإضافة، وقوله: «لا غير وليس غير» أي: لفظهما نائب فاعل أجري، وقوله: (**فِي حَذفِ المُضَافِ إِلَيهِ**) أي: وإنما أجري هذان اللفظان مجرى ما قطع من الظروف؛ لاشتراكهما في حالين أحدهما حذف المضاف إليه في كل من اللفظين ومن الظروف المذكورة (**وَالبِنَاءُ عَلَى الضَّمِّ**) أي: وثانيهما كون كل منهما من الظروف مبنيين على الضم، وقوله: (**وَإِن لَم يَكُن**) الخ، شروع في علة البناء على الضم، وجملة وإن لم يكن اعتراضية، يعني: وإن لم يكن (**غَيرُ**) أي: لفظ غير في اللفظين (**مِنَ الظُّروفِ**) أي: معدودًا منها، لكنه بني على الضم

لشبهه بالغايات، لشدة الإبهام الذي فيه كما فيها، ولا يحذف منه المضاف إليه إلا بعد «لا وليس» نحو: «افْعَلْ هذا لا غَيْرُ، وجَاءَنِي زَيْدٌ لَيْسَ غَيْرُ» لكثرة استعمال «غير» بعدهما (وَ) كذلك أجرى مجرى الظروف المَقطُوعَةِ عَن إضَافَةِ («حَسْبُ») لشبهها بـ«غير» في كثرة الاستعمال، وعدم تعرفها بالإضافة.

(**لِشِبهِهِ**) أي: لشبه غير (**بالغَايَاتِ**) وهي لفظ: قبل وبعد، وشبهه بها (**لِشِدَّةِ الإبهَامِ**) أي: لوجود شدة الإبهام (**الَّذِي فِيهِ**) أي: في لفظ غير؛ لأن صفة الغيرية لا تختص بذات دون ذات حتى لا يكتسب التعريف بالإضافة إلى المعرفة، وقال الرضي: وهي أشد إبهامًا من مثل، فلهذا لم يبن مثل على الضم، (**كَمَا**) أي: كالإبهام الذي هو حاصل (**فِيهَا**) أي: في الظروف المقطوعة (**وَلَا يُحذَفُ مِنهُ**) أي: من لفظ غير (**المُضَافُ إِلَيهِ**) في أي موضوع كان (**إِلَّا بَعدَ: لا وَلَيسَ**) أي: في موضع كونه واقعًا بعد لا وليس (**نَحوُ: اِفعَل**) يحتمل الأمر والتكلم (**هَذَا لا غَيرُ، وَجَاءَني زَيدٌ لَيسَ غَيرُ**) وقال في «شرح اللب»: إن لا في لا غير لنفي الجنس، وتقدير: جاءني زيد لا غير، جاءني زيد لا الجائي غير زيد، ويجوز أن يكون التقدير: جاء زيد لا غير زيد جاء، وغير التي في ليس غير بمعنى الأول المضاف إليه المحذوف هو المستثنى، كأنه قيل: ليس إلا، كذا قاله الرضي، وقال العصام في متنه: والظاهر أن غير في: لا غير وليس على نحوٍ واحدٍ، وليس في: ليس ضمير، والتقدير: ليس غيره جائيا، كما أن لا غير تقديره: لا غيره جاء، وإنما خصص حذف المضاف إليه في حال وقوعه بعدهما؛ (**لِكَثرَةِ استِعمَالِ غَيرِ بَعدَهُمَا**) بخلاف كونه خاليًا عنهما.

«و» لما كان إلحاق لفظ حسب بالظروف المقطوعة بواسطة مشابهته بغير فسره الشارح بتوسط (**كَذَلِكَ أُجرِيَ مَجرَى الظُّرُوفِ المَقطُوعَةِ عَن إضَافَةٍ**) بين العاطف وبين قوله: «حسب» أي: كما أجرى لا غير وليس غير مجرى الظروف كذلك أجري لفظ حسب مجراها لكن ليس إجراؤه مجراها لشبهه بالغايات، بل (**لِشِبهِهَا**) أي: لشبه كلمة حسب (**بِغَيرِ**) أي: لفظ غير (**في كَثرَةِ الاستِعمَالِ**) كما في: غير بعد لا وليس (**وَعَدَمِ تعرفها**) أي: وفي عدم اكتساب كلمة حسب للتعريف (**بالإِضَافَةِ**) كما في غير مطلقًا، وقال العصام: ولا عجب أن يقال: إن حسب

(وَمِنْهَا) أي: من الظروف المبنية («حَيْثُ») للمكان. وقال الأخفش: قد يستعمل للزمان (وَلَا يُضَافُ إِلَّا إِلَى جُمْلَةٍ) اسمية كانت أو فعلية (فِي الْأَكْثَرِ) أي: في أكثر الاستعمالات، وقد جاء:

أَمَا تَرَى حَيْثُ سُهَيْلٍ طَالِعًا ... ...

فـ«حيث» فيه مضاف إلى مفرد، وهو «سهيل» ....

بمعنى لا غير؛ إذ لا فرق بين أن يقال: جاء زيد فحسب، وبين أن يقال: جاء زيد لا غير، والقلة عن هذا الوجه أعجب، وليت شعري إنه لم لم يجعل حسب مناسبًا للغايات في الإبهام؛ لأنه لإبهامه لا يتعرف كغير، انتهى، وحاصله: اعتراض على الشارح في حمل حسب على غير مع أنهما متساويتا الأقدام.

«ومنها» (أَي: مِنَ الظُّرُوفِ المَبنِيَّةِ) أي: المعدودة من المبني وفي «الامتحان»: إن ترك قوله: ومنها أنسب انتهى، ولعل مراده ترجيح قول من قال: إن حيث مشترك في علة البناء مع: لا غير ونحوه؛ فلا يحتاج إلى كلمة: منها؛ لأنها تقتضي التغاير، «حيث» أي: لفظ حيث (للمَكَانِ) وفي «الصحاح»: إن حيث في المكان بمنزلة حين في الزمان، وهو موضوع للمكان في اللغة نحو: قمت حيث قام زيد، أي: مكان قيامه، (وَقَالَ الأَخفَشُ: قَد يُستَعمَلُ) أي: استعمالًا قليلًا (للزَّمَانِ) نحو: قمت حيث قام زيد، أي: زمان قيامه، «ولا يضاف» أي: لا يضاف للفظ حيث إلى شيء من شأنه أن يضاف إليه «إلا» يضاف «إلى جملةٍ» وقوله: (اِسمِيَّةً كَانَت) أي: الجملة (أَو فِعلِيَّةً) تفسير للجملة النكرة في قول المصنف نحو: قمت حيث زيد قائم أو حيث يقوم زيد، وقوله: «في الأكثر» متعلق بقوله: يضاف إلى جملة، يعني: أن إضافته إلى الجملة (أَي: في أَكثَرِ الاستِعمَالاتِ) لا في أكثر اللغات، ثم شرع في بيان ما هو الأقل من الاستعمال فقال: (وَقَد جَاءَ) أي: وقد جاء هذا البيت وهو قوله:

(أَمَا تَرَى حَيثُ سُهَيلٍ طَالِعًا

فَحَيثُ) أي: لفظ حيث (فِيهِ) أي: في هذا البيت (مُضَافٌ إِلَى مُفرَدٍ، وَهُوَ) أي: ذلك المفرد (سُهَيلٌ).

مفعول «ترى» أي: «أما ترى مكان سهيل طالعًا» آخره:

... ... نَجْمًا يُضِيءُ كَالشِّهَابِ سَاطِعًا

وإنما بنيت على الضم كالغايات؛ لأنها غالبة الإضافة إلى الجملة، والمضاف إلى الجملة في الحقيقة مضاف إلى المصدر الذي تضمنته الجملة، فهي وإن كانت في الظاهر مضافة إلى الجملة، فإضافتها إليها كلا إضافة، فشابهت الغايات المحذوف ما أضيفت إليه، ....

وقوله: (مَفعُولُ تَرَى) خبر بعد خبر أي: لفظ حيث مضاف إلى مفرد مفعول ترى، ثم فسره بقوله: (أَي: أَمَا تَرَى مَكَانَ سُهَيلٍ طَالِعًا، آخِرِهِ) أي: آخر البيت (نَجمًا يُضِيءُ كالشِّهَابِ سَاطِعًا) وقال بعض المحشين: فعلى هذا يكون مفعولًا كما صرح به بعضهم من أن حيث ليست بلازمة الظرفية؛ فإنها في البيت مفعول ترى أي: مكان سهيل كما في قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ أَعۡلَمُ حَيۡثُ يَجۡعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ [الأنعام: 124]، هذا بناء على أن نجمًا بالحركات كما ذكره الشارح، بدلًا من سهيل، والظاهر أن حيث باقٍ على الظرفية ونجمًا بالنصب مفعول ترى كما قال بعض شراح الأبيات، وطالعا حال من سهيل، والمعنى: أما ترى في مكان سهيل حال كونه طالعًا نجمًا ساطعًا كالشهاب.

ثم شرع في بيان وجه كونه مبنيا بقوله: (وَإِنَّمَا بُنِيَت) أي: وإنما بنيت كلمة حيث (عَلَى الضَّمِّ كالغَايَاتِ) أي: كبناء الغايات المذكورة فيما سبق (لأَنَّهَا) أي: لأن تلك الكلمة (غَالِبَةُ الإِضَافَةِ) أي: غالبة إضافتها (إِلَى الجُملَةِ) وإن كانت في الأقل مضافة إلى مفرد؛ لأنه نادر فلا يضر النادر للقاعدة الكلية، (وَالمُضَافُ) أي: الاسم الذي يضاف (إِلَى الجُملَةِ في الحَقِيقَةِ مُضَافٌ إِلَى المَصدَرِ الَّذِي تَضَمَّنَتهُ الجُملَةُ، فَهِيَ) أي: كلمة حيث (وَإِن كَانَت في الظَّاهِرِ مُضَافَةً إِلَى الجُملَةِ فَإِضَافَتُهَا) أي: فإضافة كلمة حيث (إليها) أي: إلى تلك الجملة المؤولة بالمفرد (كَلَا إِضَافَةٍ) يعني: وجود الإضافة مشابه لعدمها (فَشَابَهَت) كلمة حيث (الغَايَاتِ المَحذُوفَ مَا أُضِيفَت) هي (إِلَيهِ) وقوله: المحذوف بالنصب صفة الغايات على أنها صفة جرت على غير من هي له؛ لأن

فبنيت على الضم مثلها، ومع الإضافة إلى المفرد يعربه بعضهم، لزوال علة البناء أي: الإضافة إلى الجملة، والأشهر بقاؤه على بنائه لشذوذ الإضافة إلى المفرد.

(وَمِنْهَا) أي: من الظروف المبنية («إِذَا») زمانية كانت أو مكانية، وإنما بنيت لما ذكرنا في «حيث» وَهِيَ إذا كانت زمانية ....

قوله ما أضيفت إليه نائب فاعله أي: الغايات التي حذف الاسم الذي أضيفت تلك الغايات إليه كقبل وبعد، (فَبُنِيَت) أي: حيث (عَلَى الضَّمِّ مِثلَها) أي: مثل الغايات في البناء على الضم، وهذا بالاتفاق (وَ) أما (مَعَ الإِضَافَةِ إِلَى المُفرَدِ) ففيه قولان أحدهما: أنه (يُعرِبُهُ بَعضُهُم لِزَوَالِ عِلَّةِ البِنَاءِ، أي: الإِضَافَةِ إِلَى الجُملَةِ) والثاني: بقاؤه على بنائه وإليه أشار بقوله: (وَالأَشهَرُ بَقَاؤُهُ) أي: بقاء حيث المضاف إلى المفرد (عَلَى بِنَائِهِ لِشُذُوذِ الإِضَافَةِ إِلَى المُفرَدِ) فلا تنهدم القاعدة بخروج فرد من حكمها.

«ومنها» (أي: مِن الظُّرُوفِ المَبنِيَّةِ) «إذا» أي: لفظ إذا (زَمَانِيَّةً كَانَت) كانت هو وضعها (أَو مَكَانِيَّةً) وهي التي للمفاجأة ومكانيتها قوله كما سيأتي في الشرح، (وَإِنَّمَا بُنِيَت) أي: وإنما بنيت كلمة إذا (لِمَا) أي: للعلة التي (ذَكَرنَا فِي حَيثُ) وفيه أن ما ذكره الشارح في علة بناء حيث هي علة بنائه على الضم، وإذا ليست مشاركة لها في تلك العلة؛ لأنها مبنية على السكون فعلة أصل البناء التي تشتركان فيها هي أنهما لما كانتا موضوعتين لمبهم احتاجتا الجملة المضاف إليها فشابهتها في الاحتياج إلى الجملة الموصول، وأنهما شابهتا الحرف في مطلق الاحتياج؛ لأنهما محتاجتان إلى الإضافة، ولعل الشارح أراد بقوله: لما ذكرنا ما ذكره في بيان مذهب بعضهم آنفًا بقوله: لزوال علة البناء أي: الإضافة إلى الجملة، كذا في حاشيته لابن قاسم العبادي، وقال بعض المحشين: ويحتمل أن تكون علة بناء إذا إسكان الآخر وقلة الحروف بلا إعلال وترخيم نحو من، بخلاف نحو: عدا انتهى، فعلى هذا لاشتراك بينهما في العلة (وَهِيَ» أي: كلمة إذا، ولما عمم الشارح بقوله: زمانية كانت أو مكانية احتاج إلى التقييد بقوله: (إِذَا كَانَت زَمَانِيَّةً) أي: كلمة إذا إما زمانية

(فهي لِلْمُسْتَقْبَلِ) أي: للزمان المستقبل، وإن كانت داخلةً على الماضي، وذلك لأن الأصل في استعمالاتها أن تكون لزمان من أزمنة المستقبل مختص من بينهما بوقوع حدث فيه مقطوع بوقوعه في اعتقاد المتكلم، والدليل عليه استعمالها في الأغلب الأكثر في هذا المعنى، نحو: «إِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ»، وقوله تعالى: ﴿إِذَا ٱلشَّمْسُ كُوِّرَتْ ۝١﴾، ولهذا كثر في الكتاب العزيز استعماله، لقطع علام الغيوب بالأمور المتوقعة، وقد استعمل في الماضي كما في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ بَيْنَ

وإما مكانية فإن كانت زمانية «فهي للمستقبل» (أي: للزَّمَانِ المُستَقبَلِ، وَإن كَانَت) أي: ولو كانت لفظة إذا (دَاخِلَةً عَلَى المَاضِي) يكون معناها أيضًا للمستقبل، هكذا في بعض النسخ بالتأنيث وهي الموافقة لما قبلها، وفي بعضها بتذكير وإن كان (وَذَلِكَ) أي: كونها للمستقبل في حالتي دخولها على المستقبل والماضي حاصل (لأنَّ الأَصلَ في استِعمَالاتِهَا) أي: في استعمال إذا (أن تَكُونَ لزَمَانٍ مِن أَزمِنَةِ المُستَقبَلِ مُختَصٍّ مِن بَينِهِمَا) أي: من بين تلك الأزمنة المستقبلة (بوُقُوعِ حَدَثٍ فِيهِ) أي: في ذلك الزمان (مَقطُوعٍ بِوُقُوعِهِ) أي: بوقوع ذلك الحدث (في اعتِقَادِ المُتَكَلِّمِ) سواء كان وقوعه عن مقطوع في الواقع أو لا.

(وَالدَّلِيلُ عَلَيهِ) أي: على كونها كذلك (استِعمَالُهَا) أي: استعمال لفظة إذا (في الأَغلَبِ الأَكثَرِ في هَذَا المَعنَى) أي: في الحدث المقطوع وقوعه في زمان من أزمنة المستقبل (نَحوُ: إِذَا طَلَعَت الشَّمسُ) فإن وقوع طلوعها مقطوع محقق عند المتكلم وفي الواقع أيضًا (وَقَولُهُ تَعَالَى) أي: ونحو قوله (﴿إِذَا ٱلشَّمْسُ كُوِّرَتْ ۝١﴾) [التكوير: 1] أي: عورت أو إذا ذهب ضوءها.

وقال أبو عبيد: كورت مثل تكوير العمامة كذا في «الصحاح»، وتكوير الشمس أيضًا مقطوع بوقوعه (وَلِهَذَا) أي: ولكون أكثر محل إذا فيما تحقق وقوعه وقطع به (كَثُرَ في الكِتَابِ العَزِيزِ استِعمَالِهِ لِقَطعِ عَلَّامِ الغُيُوبِ بالأُمُورِ المُتَوَقَّعَةِ، وَقَد يُستَعمَلُ) أي: لفظ إذا (في المَاضِي كَمَا في قَولِهِ تَعَالَى) أي: قصة ذي القرنين ـ عليه السلام ـ (﴿حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ﴾) أي: ذو القرنين (﴿بَيْنَ

﴿ٱلسَّدَّيْنِ﴾، و﴿حَتَّىٰٓ إِذَا سَاوَىٰ بَيْنَ ٱلصَّدَفَيْنِ﴾، و﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَعَلَهُۥ نَارًا﴾.

(وَفِيهَا) أي: في «إذا» (مَعْنَى الشَّرْطِ) وهو ترتب مضمون جملة على أخرى، فتضمنت معنى حرف الشرط، فهذا علة أخرى لبنائها (وَلِذَلِكَ) ....

ٱلسَّدَّيْنِ﴾، وَ) كذا قوله تعالى: (﴿حَتَّىٰٓ إِذَا سَاوَىٰ﴾) أي: سوى (﴿بَيْنَ ٱلصَّدَفَيْنِ﴾)، أي: بين منقطع الجبلين المرتفعين (وَ) كذا في قوله تعالى في تلك القصة (﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَعَلَهُۥ نَارًا﴾) وفاعل كل من الأفعال الثلاثة هو ذو القرنين، وصدور هذه الأفعال منه في الزمان الماضي بالنسبة إلى نزول تلك الآيات، وهذا كله إذا استعمل مجردًا عن معنى الشرط.

وأما استعماله في الشرط فما قال: «وفيها» (أي: في إِذَا) يعني: في كلمة إذا «معنى الشرط» يعني: تدل عليه بالدلالة التضمنية، وإن لم تكن موضوعة له، ثم أراد الشارح أن يبين معنى الشرط الذي تضمنته فقال: (وَهُوَ) أي: معنى الشرط (تَرَتُّبَ مَضمُونُ جُملَةٍ) وهو مضمون الجملة الجزائية (عَلَى أُخرَى) أي: على مضمون الجملة الأخرى التي وقعت شرطًا فإذا قلنا مثلًا: إذا غربت الشمس جئتك، ففيها ترتب مضمون جئتك وهي مجيء المتكلم على مضمون غربت وهو غروب الشمس، فإذا كان حال الجملتين اللتين وقعتا بعدها كذلك (فَتَضَمَّنَت) أي: فظهر منه أنها تضمنت (مَعنَى حَرفِ الشَّرطِ) وهي كلمة أن هذا إشارة إلى صورة الاستدلال، وهي أن إذا تضمنت معنى الشرط؛ لأن بعدها جملتين يترتب مضمون إحداهما على الأخرى وكل أداة شأنها كذلك ففيها معنى الشرط، فكذا كلمة إذا فيها معنى الشرط، ثم أراد الشارح أن يشير إلى فائدة أخرى مستفادة منها فقال: (فَهَذَا) أي: فالبيان بأن كلمة إذا متضمنة لمعنى الشرط (عِلَّةٌ أُخرَى لِبِنَائِهَا) أي: لبناء كلمة إذا مع العلل التي ذكرت فيما قبل من كونها مبنية ثم أيد المصنف كلامه، «ولذلك» وهو بالواو واللام متعلق بما بعده فتعيين الجملة حينئذ؛ لأن تكون معترضة أو استئنافية، وفي بعض النسخ بالفاء فتكون الجملة جوابية أي: إذا كانت كلمة إذا متضمنة لمعنى الشرط، ويحتمل مع الفاء للاعتراض والاستئناف كما في «معرب» زيني زاده، ثم فسره الشارح المشار إليه

أي: لكون معنى الشرط فيها(اخْتِيرَ) أي: جعل مختارًا (بَعْدَهَا الْفِعْلُ) لمناسبة الفعل الشرط، وجوّزوا الاسم أيضًا على الوجه الغير المختار، لعدم تأصلها في الشرط، مثل: «إِنْ ولَوْ».

بقوله: (أي: **لِكَونِ مَعنَى الشَّرطِ فِيهَا**) لتعيين علة عدم وجوب الفعل بعدها، وتقديم قوله: لذلك على متعلقه للقصر، يعني: ولتضمنها معنى الشرط فقط لا لأصالتها فيه كما في كلمة إن «اختير» (أي: **جُعِلَ مُختَارًا**) وإنما فسره به للإشارة إلى أن اختير متضمن لمعنى جعل، وقوله: «بعدها الفعل» يعني: اختير ولم يجب يعني: أن أهل الكلام إنما لم يجعلوا وقوع الفعل بعد إذا واجبًا كما هو شأن حروف الشرط، بل جوزوا وقوعه بعدها وعدمه، ثم اختاروا وقوعه على عدمه؛ لكونها متضمنة لمعنى الشرط، وتلخيصه: أن ههنا دعويين إحداهما عدم الحكم بوجوب الفعل بعدها، وثانيتهما اختيار الفعل، وقوله: لذلك دليل على الأولى على ما فسره به الشارح، وعلى ما يفهم من القصر المستفاد من التقديم، يعني: إنما لم يجب وقوع الفعل؛ لعدم أصالتها في الشرط، وعلى هذا التقدير لا يتجه عليه ما قال الفاضل العصام بأن أولى فيه أن يراد بقوله: ولذلك، ولكون معنى الشرط فيها غير قوي اختير الفعل ولم يجب، كما في متى وأخواتها؛ لأنا جعلنا القصر بالنسبة إلى حروف الشرط الموضوعة للشرط، لا بالنسبة إلى سائر الظروف المتضمنة لمعنى الشرط.

ثم أراد الشارح أن يبين دليل اختيار الفعل على الاسم فقال: (**لِمُنَاسَبَةِ الفِعلِ الشَّرطَ**) لأن الشرط يقتضي الفعل، ثم أراد أن يبين الوجه الغير المختار فقال: (**وَجَوَّزُوا الاسمَ**) أي: وجوزوا وقوع الاسم بعد إذا (**أَيضًا عَلَى الوَجهِ الغَيرِ المُختَارِ؛ لِعَدَمِ تَأَصُّلِهَا**) أي: لعدم كون كلمة إذا أصلًا (**في الشَّرطِ، مِثلُ: إن وَلَو**) اعلم أن في هذا المقام اختلافًا بين النحاة فقال ابن مالك في «نكت الكافية»: بل وقوع الفعل بعدها واجب؛ لأنها شرطية فوجب الفعل بعدها لفظًا أو تقديرًا كان الشرطية، ولم يجوز بعدها الاسم إلا الأخفش فإنه جوز وقوع الاسم بعدها، وعبارة الشيخ الرضي تقتضي أن يكون وقوع الاسم بعدها شاذًا،

(وَقَدْ تَكُونُ) إذا (لِلْمُفَاجَأَةِ) مجردة عن معنى الشرط، يقال: فَاجَأَ الأَمرُ مفاجأَةً من قولهم: فَجِئْتُهُ فُجَاءَةً ـ بالضم والمد ـ إذا لقيته وأنت لا تشعر به (فَيَلْزَمُ الْمُبْتَدَأُ بَعْدَهَا) فرقًا بين «إذا» ....

وفي شرح نجم الدين سعيد: والذي يدل على تجويز الأمرين الإطباق على جواز الرفع فيما أضمر عامله إذا وقع بعدها، أي: نحو إذا زيدٌ ضربته ضربته، ولو كان تقدير الفعل واجبًا لم يجز الرفع بحال؛ لأن تقدير الفعل حينئذ واجب فتعين النصب انتهى، والحاصل: أن ما فهم من عبارة المصنف جواز الأمرين، واختيار الفعل كما هو مذهب الأخفش.

ثم أشار المصنف إلى استعمال آخر فقال: «وقد تكون» وقوله: (إِذَا) تفسير للضمير في تكون، وقوله: «للمفاجأة» ظرف مستقر على أنه خبر لتكون، وإنما أتى بتكون مصدرًا بقد للإشارة إلى أن استعمال إذا في المفاجأة قليل بالنسبة إلى ما قبله من الظرفية الصرفة ومن الشرطية، وإنما قيده الشارح بقوله: (مُجَرَّدَةً عَن مَعنَى الشَّرطِ) للإشارة إلى المنافاة بين كونها للشرط وكونها للمفاجأة وليكون توطئة لقول المصنف بعده فيلزم المبتدأ بعدها، ثم بين الشارح لغة المفاجأة بقوله: (يُقَالُ: فَاجَأَ الأَمرُ مُفَاجَأَةً) يعني: أنها من مهموز اللام، ومن باب المفاعلة مأخوذة (مِن قَولِهِم) أي: من قول العرب (فَجَئتُهُ) بكسر الجيم على أنه من باب سمع أو بفتحه على أنه من باب منع، بمعنى هجمت عليه كذا في «القاموس» (فُجَاءَةً بالضَّمِّ وَالمَدِّ) أي: بالضم الفاء، وإنما قيد به؛ لأنه بفتح الفاء كالضربة مصدر فجأه من الحدين بمعنى: أخذه بغتةً، والمراد أي بلفظ المفاجأة المأخوذة من فجئته فجاءً الذي تكون إذا بمعناه أنه بمعنى (إِذَا لَقِيتَهُ وَأَنتَ لا تَشعُرُ بِهِ) أي: الملاقاة من غير شعور في حضوره ههنا، وقال الهندي: إن الفجأة كالضربة بمعنى «كسى راناكاه دريا فتن» وبالمد بمعنى «ناكاه رسيدن» انتهى، فيكون الأول بمعنى الوجدان، والثاني بمعنى الوصول.

وقوله: «فيلزم المبتدأ بعدها» عطف على قوله: وقد تكون، ويحتمل أن تكون الفاء جوابية للمحذوف كذا في «المعرب»، وقول الشارح: (فَرقًا بَينَ إِذَا

هذه، وبين «إذا» الشرطية، والمراد بلزوم المبتدأ غلبة وقوعه بعدها، فلا ينافي ما سبق من عدم وجوب الرفع بعدها في باب الإضمار على شريطة التفسير نحو: «خَرَجْتُ فَإِذَا السَّبُعُ» أي: «فإذا السَّبُعُ حَاضِرٌ أو وَاقِفٌ» على حذف الخبر، والعامل في «إذا» هذه معنى المفاجاة، وهو عامل لا يظهر وقد استغنوا عن

هَذِهِ) أي: بين إذا التي للمفاجأة (وَبَينَ إِذَا الشَّرطِيَّةِ) لبيان علة لزوم المبتدأ، يعني: إنما يلزم المبتدأ بعد إذا المفاجأة لتحصيل الفرق بين المفاجأة والشرطية، ولما توهم المنافاة بين قوله: فيلزم ههنا، وبين عدم وجوب الرفع في باب الإضمار على شريطة التفسير أراد الشارح أن يدفعه بقوله: (وَالمُرَادُ) أي: مراد المصنف (بِلُزُومِ المُبتَدأ) أي: بقوله: فيلزم المبتدأ بعد إذا المفاجأة، إنما هو (غَلَبَةُ وُقُوعِهِ) أي: وقوع المبتدأ (بَعدَهَا) أي: بعد إذا المفاجأة، وغايته أن المراد باللزوم هو اللزوم الكلي وإذا كان كذلك (فَلا يُنَافي) أي: لا ينافي قوله: فيلزم (مَا سَبَقَ مِن عَدَمِ وُجُوبِ الرَّفعِ بَعدَهَا) أي: بعد إذا المفاجأة (في بَابِ الإضمَارِ عَلَى شَرِيطَةِ التَّفسِيرِ) وقال العصام: وهذا بعيد، يعني: حمل الإرادة باللزوم على معنى الغلبة بعيد، وقيل: معنى اللزوم أنه يلزم فيما سوى باب الإضمار على شريطة التفسير، وقيل: إن في دعوى لزوم المبتدأ بعدها ردا على الكوفيين حيث جوزوا أن يكون المرفوع بعدها فاعل الظرف على مذهبهم الذي لا يشترطون الاعتماد على المبتدأ أو غيره في عمل الظرف، فأراد المصنف أن يرد عليهم بأن المرفوع الذي بعدها يلزم أن يكون مبتدأ لا فاعلًا للظرف، ولما لم يتعرض للمثال أراد الشارح بيانه فقال: (نَحوُ: خَرَجتُ) يعني: مثال كون إذا للمفاجأة نحو خرجت (فَإِذَا السَّبُعُ، أي: فإِذَا السَّبُعُ حَاضِرٌ أَو وَاقِفٌ عَلَى حَذفِ الخَبَرِ) أي: على طريق حذف خبره (وَالعَامِلُ في إِذَا هَذِهِ) أي: التي للمفاجأة (مَعنَى المُفَاجَأَةِ) هذا عند المصنف، وقال بعضهم: إن العامل هو الخبر المحذوف، كذا في «المتوسط» أي: لمعنى الذي هو المفاجأة بأن يشتق منه فعل يتضمن معناه (وَهُو) أي: العامل في إذا ههنا (عَامِلٌ) أي: من العوامل التي (لا يَظهَرُ) أي: لا يجوز إظهاره كالعامل في المنادى وغيره (وَقَد استَغنَوا عَن

إظهاره، لقوة ما فيه من الدلالة عليه، وأما الفاء فهي للسببية، فإن مفاجاة السبع مسببة عن الخروج.

وقيل: والأقرب إلى التحقيق أنها للعطف من جهة المعنى، أي: «خَرَجْتُ فَفَاجَأْتُ»، وحاصل المعنى: «خَرَجْتُ فَفَاجَأْتُ زَمَانَ وُقُوفِ السَّبُعِ»، كما هو مذهب الزجاج أي إن «إذا» هذه زمانية، أو مكان وقوف السبع، كما ذهب إليه المبرد، فإنها عنده مكانية، وقولنا: «زمان وقوف السبع أو مكانه» مفعول فيه لـ«فَاجَأْتُ» لا مفعول به، وإلا لم يبق «إذا» ظرفية، بل تصير اسمية، بل المفعول به محذوف أي: فَاجَأْتُ في زمانِ ....

إظهَارِهِ) أي: عن إظهار العامل (لِقُوَّةِ مَا) أي: لقوة المعنى الذي (فِيهِ) أي: في هذا المعنى (مِنَ الدَّلالَةِ عَلَيهِ) أي: من كونه مدلولًا على معنى هذا العامل؛ لأن معنى المفاجأة يدل عليه لفظ إذا (وَأَمَّا الفَاءُ) أي: وأما الفاء التي قبل إذا (فَهِيَ) أي: تلك الفاء (للسَّبَبِيَّةِ) أي: للسببية ما قبلها لما بعدها (فإنَّ مُفَاجَأَةَ السَّبُعِ) وهي المعنى المفهوم من إذا (مُسَبَّبَةٌ) يعني: أنها حاصلة (عَنِ الخُرُوجِ) المفهوم من خرجت.

(وَقِيلَ) أي: في تحقيق الفاء (وَالأَقْرَبُ إِلَى التَّحقِيقِ أَنَّهَا) أي: الفاء (للعَطفِ مِن جِهَةِ المَعنَى) فلا ينافي إفادتها السببية (أي: خَرَجتُ فَفَاجَأتُ، وَحَاصِلُ المَعنَى) أي: حاصل معناه حين كونها للعطف (خَرَجتُ فَفَاجَأتُ زَمَانَ وُقُوفِ السَّبُعِ كَمَا هُوَ مَذهَبُ الزَّجَّاجِ) يعني: تقدير الزمان مبني على مذهب الزجاج (أَي: إنَّ إِذَا هَذِهِ) أي: التي للمفاجأة (زَمَانِيَّةٌ، أَو) التقدير (مَكَانَ وُقُوفِ السَّبُعِ كَمَا ذَهَبَ إِلَيهِ المُبَرِّدُ فَإِنَّهَا) أي: إذا هذه (عِندَهُ) أي: عند المبرد (مَكَانِيَّةٌ، وَقَولُنا: زَمَانَ وُقُوفِ السَّبُعِ) على ما هو مذهب الزجاج (أَو مَكَانَهُ) أي: مكان وقوف السبع على ما ذهب إليه المبرد، وعلى كلا التقديرين أنه (مَفعُولٌ فِيهِ لِفَاجَأتُ، لا مَفعُولٌ بِهِ وإِلَّا) أي: وإن لم يكن مفعولًا فيه، بل كان مفعولًا به (لَم يَبقَ إِذَا ظَرفِيَّةً) وقوله: (بَل تَصِيرُ اسمِيَّةً) عطف على قوله: لم يبق، وقوله: (بَل المَفعُولُ بِهِ مَحذُوفٌ) عطف على قوله: لا مفعول به (أي: فَاجَأتُ فِي زَمَانِ

وقوفِ السَّبُع أو مكانِهِ إياه؛ أي: السبع. وقد يكون لمجرد الزمان، نحو: «آتيكَ إِذَا احْمَرَّ البُسْرُ» أي: وقت احمرار البُسر. وقد يستعمل اسمًا مجردًا عن معنى الظرفية في نحو: «إِذَا يَقُومُ زَيْدٌ إِذَا يَقْعُدُ عَمْرٌو»، وقد سبقت إليه إشارة.

(وَمِنْهَا) أي: من الظروف المبنية («إِذْ») الكائنة (لِلْمَاضِي) وبناؤها لما مر في «حَيْثُ»، أو لكون وضعها وضع الحروف، ....

وُقُوفِ السَّبُعِ أَو مَكَانِهِ) وهذا تفسير لكونه مفعولًا فيه (إِيَّاهُ أي: السَّبُعَ) وهذا تفسير للمفعول به المحذوف.

ولما ذكر المصنف من استعمال كلمة إذا استعمالها لمعنى الشرط واستعمالها للمفاجأة ولها استعمال آخر لم يذكره أراد الشارح أن يذكره فقال: (وَقَد يَكُونُ) أي: كلمة إذا (لِمُجَرَّدِ الزَّمَانِ) أي: على وجه الظرفية دون الشرطية والمفاجئية (نَحوُ: آتِيكَ إِذَا اِحمَرَّ البُسرُ، أي: وَقتَ اِحمِرَارِ البُسرِ) فإن كلمة إذا في إذا احمر لمجرد الزمان على وجه الظرفية؛ لكونها مفعولًا فيه ومنه قوله تعالى: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ ۝١﴾ [الليل: 1] كما في «الامتحان»، (وَقَد يُستَعمَلُ) أي: كلمة إذا (اسمًا مُجَرَّدًا عَن مَعنَى الظَّرفِيَّةِ فِي نَحوُ: إِذَا يَقُومُ زَيدٌ إِذ يَقعُدُ عَمرٌو) أي: وقت قيام زيد وقت قعود عمرو، وقد منعه الشيخ الرضي، (وَقَد سَبَقَت إِلَيهِ) أي: إلى جواز استعمالها ومنعه (الإِشَارَةُ) في باب الكنايات حيث قال الشيخ الرضي: أنا لم أعثر الخ، وقد مر أن الراجح عند الشارح عدم ثبوته.

ولما فرغ من بيان إذا بالألف بعد الذال شرع في بيان؛ إذ بسكون الذال فقال: «ومنها» (أي: مِن الظُّرُوفِ المَبنِيَّةِ) «إذ» أي: كلمة إذ بسكون الذال وقوله: (الكَائِنَةُ) إشارة إلى أن قوله: «للماضي» صفة لكلمة إذ، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذۡ يَمۡكُرُ بِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [الأنفال: 30] (وَبِنَاؤُها) أي: وجه بناء إذ حاصل (لِمَا) أي: للوجه الذي (مَرَّ) أي: ذلك الوجه (فِي حَيثُ) أي: في كلمة حيث وهي إضافتها إلى الجملة (أَو) وجه بنائها (لِكَونِ وَضعِهَا) أي: وضع كلمة إذ (وَضعَ الحُرُوفِ) أي: مثل وضع الحروف أي: كما أن الحروف وضعت لمعنى غير مستقل كذلك هذه الكلمة، وإن كانت اسمًا موضوعًا للمعنى

وقد تجيء للمستقبل كقوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ۝٧٠ إِذِ ٱلْأَغْلَٰلُ فِىٓ أَعْنَٰقِهِمْ﴾.
(وَتَقَعُ بَعْدَهَا الْجُمْلَتَانِ) الاسمية والفعلية لعدم اشتمالها على معنى الشرط المقتضي اختصاصها بالفعلية، ....

المستقل، لكن استعمالها يحتاج إلى ضم ضميمة وهي المضاف إليه، (**وقد تجيء**) أي: قَد تَجِيءُ كلمة إذ (**لِلْمُستَقبَلِ**) أي: مثل إذا بقرينةٍ مجازًا (**كَقَولِهِ تَعَالَى**: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾) [غافر: 70] أي: الذين يجادلون في آيات الله (﴿إِذِ ٱلْأَغْلَٰلُ فِىٓ أَعْنَٰقِهِمْ﴾) [غافر: 71] أي: في الوقت الذي الأغلال في أعناقهم، والقرينة قوله: فسوف يعلمون؛ لأنها للمستقبل، ولما كانت كلمة إذ ظرفًا له تكون للمستقبل أيضًا ووجه استعمال إذ ههنا لتنزيل المستقبل مكان الماضي في تحقق الوقوع، كما استعملت الأفعال الماضيات في مثل هذا المقام في المستقبل نحو: ﴿وَنُفِخَ فِى ٱلصُّورِ﴾ [الكهف: 99] وقال العصام: ويمكن منع كونه في الآية للمستقبل بجواز أن يكون لمطلق الوقت، كأنه قيل: فسوف يعلمون زمان الأغلال في أعناقهم انتهى، ويمكن أن يوجد فيه شاهد آخر نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ءَأَنتَ قُلْتَ﴾ [المائدة: 116] كما في تفسير «التيسير».

«وتقع بعدها» أي: بعد كلمة إذ «الجملتان» وقوله: (**الاسمِيَّةُ وَالفِعلِيَّةُ**) تفسير للجملتين على طريق البدل، وإنما احتاج إلى التفسير؛ لأنه يجوز أن يتوهم أن المراد من الجملتين الماضوية والاستقبالية كما في إذا، يعني: أن كلمة إذ تدخل على الاسمية والفعلية الماضوية والاستقبالية، وإنما يجوز وقوع الجملتين فيها (**لِعَدَمِ اشتِمَالِهَا**) أي: لعدم اشتمال كلمة إذ (**عَلَى مَعنَى الشَّرطِ**) وقوله: (**المُقتَضِي**) صفة للشرط وفاعله راجع إليه، وقوله: (**اختِصَاصَهَا**) بالنصب على أنه مفعول للمقتضي؛ لوجود شرط العمل في المفعول وهو كونه باللام، وقوله: (**بالفِعلِيَّةِ**) متعلق بالاختصاص وهذا التوصيف كبيان علة اختصاص ما عدا إذ بالفعلية، يعني: أن إذ غير مختصة بالفعلية؛ لأنها غير مشتملة على معنى الشرط وغيرها من نحو: إذا مختصة بالفعلية؛ لأنها مشتملة على معنى الشرط، وكل ما

مثل: «كَانَ ذَلِكَ إِذْ زَيْدٌ قَائِمٌ، وَإِذْ قَامَ زَيْدٌ». وقد تجيء للمفاجأة، نحو: «خَرَجْتُ فَإِذْ زَيْدٌ قَائِمٌ»، ولقلة مجيئها لم يذكرها المصنف.

هو مشتمل على معناه مختص بالفعلية؛ لأن الشرط يقتضي اختصاصها بها (مِثْلُ كَانَ ذَلِكَ) أي: مثل قولك: كان ذلك (إِذ زَيدٌ قَائِمٌ) وهذا مثل لوقوع الاسمية (وَإِذ قَامَ زَيدٌ) وهذا مثل لوقوع الفعلية، وإنما صدر المثال بكان ذلك ليكون تنصيصًا لمعنى الماضي على أصل وضعها، وقد جمع في التنزيل وقوع الجمل الثلاث في آية واحدة في قوله تعالى: ﴿إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ﴾ [التوبة : 40].

ثم بين الشارح استعمالا آخر لم يذكره المصنف فقال: (وَقَد تَجِيءُ) أي: لفظة إذ (لِلمُفَاجَأَةِ) كما استعمل إذا فيها (نَحوُ: خَرَجتُ فَإِذ زَيدٌ قَائِمٌ، وَلِقَلَّةِ مَجِيئِهَا) أي: مجيء إذ في المفاجأة (لَم يَذكُرها المُصَنِّفُ) والأنسب في المثال نحو: بينا أنا عند فلان إذ زيد طالع، حتى يوافق ما نقل عن الرضي من أنه قد يجيء للمفاجأة والأغلب في جواب: بينما إذ، وفي جواب بينا إذا، ولا يجيء بعد إذا إلا الفعل الماضي، وبعد إذا إلا الجملة الاسمية، والأكثر خلو جوابهما عنهما؛ ولذا لا يستفصحهما الأصمعي في جوابهما لكن خطئ في إنكار الفصاحة، كذا في العصام.

وفي «الامتحان»: وأتى إذا للمفاجأة فيدخل حينئذ الماضي، ومثل بقوله: بينا أنا عند فلان إذ طلع زيد، ولا يخفى أن هذا مخالف لما نقل من أنه لا يجيء بعدها إلا الاسمية، ولعل مراد من حصرها في الاسمية أنه في الاستعمال الأغلب، ومراد صاحب «الامتحان» جوازه على خلاف الأغلب، ولعل الشارح لم يتعرض لوقوعها بين بينا وبينما للاختلاف الواقع بين الأصمعي وغيره، وأتى بالجملة الاسمية في المثال للتنبيه على الاستعمال الأغلب، وقد يجيء للتعليل فهو بمعنى اللام دون الوقت فكما تستعار اللام للوقت تستعار إذ للتعليل، قال الرضي: الأولى جعلها حينئذ حرفًا، وكأنه للتردد في الاسمية لم يذكره الشارح هنا.

(وَمِنْهَا: «أَيْنَ» وَ«أَنَّـى») فهما (لِلْمَكَانِ اسْتِفْهَامًا وَشَرْطًا) أي: حال كونهما للاستفهام والشرط، وبناؤهما لتضمنهما معنى حرف الاستفهام أو الشرط، نحو: «أَيْنَ زَيْدٌ؟ وَأَيْنَ تَكُنْ أَكُنْ، وَأَنَّى زَيْدٌ؟ وَأَنَّى تَجْلِسْ أَجْلِسْ».

وقد جاء «أَنَّى زَيْدٌ؟» بمعنى: كَيْفَ، ....

«ومنها» أي: ومن الظرف المبنية «أين وأنى» وتوسيط الشارح قوله: (فَهُمَا) للإشارة إلى أن قوله: «للمكان» خبر للمبتدأ المحذوف، وإنما فسر ههنا كذلك وفيما قبل بتوسيط الكائنة للتفنن يعني: أن في مثل هذا يجوز كون الظرف المستقر صفة وخبرًا للمحذوف، وكذا يجوز أن يكون حالًا كذا في «المعرب»، وقوله: «استفهامًا وشرطًا» يجوز أن يكون حالًا من الضمير المستكن في الظرف المستقر، وأن يكون تمييزًا من نسبة الظرف المستقر إلى فاعله، أي: من حيث الاستفهام والشرط، وأن يكون منصوبًا على الظرفية أي: وقت الاستفهام والشرط كما اختاره العصام بقرينة ما بعده، وهو قوله: ومتى للزمان فيهما، أي: في الاستفهام والشرط، واختار الشارح أول الوجوه حيث فسره بقوله: (أي: حَالَ كَونِهَا للاستِفهَامِ وَالشَّرطِ) أي: لذاتي استفهام وشرط كذا في العصام، أو بطريق تسمية الدال وهو ذاتهما باسم المدلول وهو معناها، كذا في «الامتحان»، ثم بين وجه كونهما مبنيين بقوله: (وَبِنَاؤُهُمَا) أي: وجه بناء كلمة أين وأنى حاصل (لِتَضَمُّنِهِمَا) أي: لتضمن كل واحد من أين وأنى (مَعنَى حَرفِ الاستِفهَامِ أَو الشَّرطِ) مثال تضمن أين حرف الاستفهام (نَحوُ: أَينَ زَيدٌ؟ وَ) مثال تضمنها حرف الشرط (أَينَ تَكُن أَكُن، وَ) مثال تضمن أنى حرف الاستفهام (أَنَّى زَيدٌ؟ وَ) مثال تضمنها حرف الشرط (أَنَّى تَجلِس أَجلِس) أراد الشارح أن يذكر استعمالا خاصا بـ: أنى فقال: (وَقَد جَاءَ) أي: جاء في الكلام تركيب (أَنَّى زَيدٌ؟) لا بمعنى الاستفهام عن مكان زيد، ولا بمعنى الشرط بل (بِمَعنَى كَيفَ) نحو قوله تعالى: ﴿فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾ [البقرة: 223] أي: كيف شئتم، يعني: من أي جهة شئتم كذا في «البيضاوي» والقرينة الصارفة عن إرادة معناه الحقيقي، هو وجود فعل بعده مجردًا عن معنى الشرط.

و«أَنَّى الْقِتَالُ؟» بمعنى: مَتَى.

(وَ) منها: («مَتَى» لِلزَّمَانِ) فِيهِمَا أي: في الاستفهام والشرط، نحو: «مَتَى الْقِتَالُ، وَمَتَى تَخْرُجْ أَخْرُجْ».

(وَ) منها: («أَيَّانَ» لِلزَّمَانِ ....

(وَ) جاء أيضًا في الكلام (أَنَّى القِتَالُ) لا بمعنى السؤال عن مكانه، بل (بمَعنَى مَتَى) يعني: للسؤال عن زمانه، قال الرضي: ولأنى ثلاثة معان استفهامية كانت أو شرطية أحدها بمعنى أين إلا أن أين مع من في الاستعمال ظاهرة أو مقدرة، ويجيء أنى بمعنى كيف نحو: أنى يؤفكون، ويجيء أنى بمعنى متى، ولا يجيء بمعنى متى وكيف إلا وبعده فعل انتهى، قال ابن قاسم العبادي: قوله: ولا يجيء بمعنى متى وكيف إلا وبعده فعل مخالف لما مثله الشارح بقوله: أنى زيد وأنى القتال، وقال سيري زاده: والحق ما قاله الرضي، ثم قال بعدما رجح قول الرضي: بقي ههنا شيء وهو أن أنى في قوله تعالى: ﴿أَنَّىٰ لَهُمُ ٱلذِّكْرَىٰ﴾ [الدخان: 13] بمعنى كيف، على ما صرح في «الكشاف» ولم يدخل على الفعل، ثم قال: ويمكن دفعه فليتأمل، أقول: وجه التأمل أنه يجوز أن يكون الفعل مقدرًا بعد أنى في هذه، ويشعر بهذا تفسير «البيضاوي» بقوله: وكيف يتذكرون، والله أعلم.

«و» (مِنهَا) «متى» ووسط الشارح بين حرف العطف وبين متى بقوله: منها، للإشارة إلى أن قوله: متى عطف على قوله: ومنها أين، يعني: ومن الظروف المبنية متى، وإنما ترك المصنف لفظ منها ههنا للإشارة إلى كمال اتصال متى بما قبلها من أين وأنى في كونهما للمكان والزمان، وقوله: «للزمان» إما صفة لمتى بتقدير الكائنة أو خبر للمحذوف بتقدير هو للزمان أو حال منه أي: كائنًا للزمان، وقوله: (فِيهِمَا) ظرف لقوله للزمان يعني: متى للزمان فيهما (أَي: في الاستِفهَامِ وَالشَّرطِ) ومثال كونه في الاستفهام (نَحوُ: مَتَى القِتَالُ، وَ) في الشرط نحو: (مَتَى تَخرُج أَخرُج).

«و» (مِنهَا) «إيان» أي: ومن الظروف المبنية إيان «للزمان» أي: الكائنة

اسْتِفْهَامًا) مثل: «مَتَى» نحو: ﴿أَيَّانَ يَوْمُ ٱلدِّينِ﴾، والفرق بينهما أن «أَيَّانَ» مختص بالأمور العظام وبالمستقبل، فلا يقال: «أَيَّانَ يَوْمُ قِيَام زَيْدٍ؟» و«أَيَّانَ قَدِمَ الحُجَّاجُ؟» بخلاف «متى» فإنه غير مختص بهما، والمشهور فتح الهمزة والنون، وقد جاء كسرهما أيضًا.

للزمان أو هي للزمان «استفهامًا» أي: حال كونها للاستفهام، وقوله: (**مِثْلُ مَتَى**) يريد به أنه مثله في كونه للزمان وللاستفهام، وهذا كلام يشير به إلى مآل كلام المصنف وإلى تعبيره بلفظ أخصر منه مثاله: (**نَحوُ**: ﴿أَيَّانَ يَوْمُ ٱلدِّينِ﴾) فأيان ظرف زمان خبر مقدم، ويوم الدين مبتدأ مؤخر (**وَالفَرقُ بَينَهمَا**) أي: بين متى وإيان بعد وضع كل منهما للزمان استفهامًا (**أنَّ أَيَّانَ مُختَصٌّ**) أي: مقصور (**بالأُمُورِ العِظَامِ**) أي: الأمور التي تعظم عند المتكلم؛ لكونها هائلة وعامة للكل (**وَبالمُستَقبَلِ**) أي: ومختص أيضًا بالزمان المستقبل (**فَلا يُقَالُ**) أي: إذا كان لفظ أيان مختصا بالأمور العظام لا يقال: (**أيَّانَ قِيَامُ زَيدٍ**) لأن قيام زيد ليس من الأمور العظام (**وَ**) لا يقال أيضًا (**أَيَّانَ قَدِمَ الحُجَّاجُ**) بلفظ الماضي؛ لأنه سؤال عن زمان قدم الحجاج في الماضي، وليس هو سؤالًا عن الزمان المستقبل، (**بِخَلافِ مَتَى**) أي: أيان ملابس بخلاف متى (**فَإنَّهُ**) أي: لفظ متى (**غَيرُ مُختَصٍّ**) أي: غير مقصور (**بِهِمَا**) أي: بالأمور العظام بالمستقبل بل يستعمل فيهما وفي غيرهما من غير الأمور العظام ومن الزمان الماضي فيقال: متى هذا الوعد ومتى قيام زيد ومتى يقوم زيد ومتى قام زيد.

ولما كان في لغة أيان اختلاف بين أهل اللغة بينه الشارح بقوله: (**وَالمَشهُورُ فِيهِ**) أي: في أيان (**فَتحُ الهَمزَةِ وَالنُّونِ**) أي: فتح النون (**وَقَد جَاءَ**) أي: في غير المشهور (**كَسرُهُمَا**) أي: كسر الهمزة والنون وهي لغة سليم (**أَيضًا**) أي: كما جاء فتحهما وقال العصام: وقوله: وقد جاء كسرهما يتبادر من هذه العبارة، أي: مجيء كسرهما كمجيء فتحهما وليس كذلك انتهى، يعني: أن المتبادر منه أن كسرهما معًا في لغة واحدة وليس الأمر كذلك لعبارة الرضي، وهي أن كسرهما لغة سليم، وقال الأندلسي: كسر نونها لغة انتهى، وقد يتبادر من هذه العبارة أن

(وَ) منها: («كَيْفَ») الكائنة (لِلْحَالِ اسْتِفْهَامًا) أي: لحال الشيء وصفته، فالمراد بالحال صفة الشيء لا زمان الحال كما توهمه بعض الشارحين.

قال صاحب المفصل: و«كيف» جار مجرى الظروف، ومعناها السؤال عن الحال، تقول: «كَيْفَ زَيْدٌ؟» أي: على أيِّ حال هو.

كلام الأندلسي متعلق باللغة المشهورة، أعني: فتح الهمزة وحاصل ما تقيد عبارة الشارح أن فتحهما لغة مشهورة وكسرهما معًا لغة غير مشهورة، وما تفيد عبارة الرضي أن اللغة المشهور فتح الهمزة مع فتح النون وكسرها، وأن غير المشهورة منها كسر الهمزة والنون والمتبادر من إحدى العبارتين مخالف للأخرى.

«و» (**مِنهَا**) «كيف» (**الكَائِنَةُ**) «للحال استفهامًا» وما صرح الشارح بتوسيط الكائنة ههنا ليكون إشارة إلى المغايرة بين متى وأيان، وبين كيف في كون معناهما للزمان في ما سبق وللحال في كيف، ولما كان لفظ الحال موضوعًا في اللغة للزمان أعني: نهاية الماضي وبداية المستقبل، وحمل بعض الشارحين وهو صاحب «الوافية» الحال ههنا على هذا المعنى أراد الشارح العلامة أن يرد هذا الحمل بأن يفسره بقوله: (**أي**) استفهامًا (**لِحَالِ الشَّيءِ وَصِفَتِهِ**) يعني: المراد من الحال ههنا معنى الصفة، ثم أشار إلى باعث التفسير بقوله: (**فَالمُرَادُ بالحَالِ صِفَةُ الشَّيءِ لا زَمَانُ الحَالِ كَمَا تَوَهَّمَهُ بَعضُ الشَّارِحِينَ**) وهو صاحب «الوافية» حيث قال: كيف لزمان الحال تقول: كيف زيد؟ وبني لتضمنه همزة الاستفهام وهو من ظروف الزمان عنده؛ لأنه سؤال عن حال المسؤول عنه في الحال أو في حال التكلم بالسؤال انتهى.

ولعل منشأ التوهم كونه مستعملًا الظرف، ثم أيد الشارح تفسيره به بالنقل عن صاحب «المفصل» فقال: (**قَالَ صَاحِبُ «المفصل»: وَكَيفَ جَارٍ مَجرَى الظُّرُوفِ**) لا ظرف (**وَمَعنَاهَا السُّؤَالُ عَن الحَالِ**)؛ لأنه السؤال عن حال المسؤول عنه في الحال كما هو المتوهم، (**تَقُولُ: كَيفَ زَيدٌ؟ أي: عَلَى أَيِّ حَالٍ هُوَ**) وقال نجم الدين سعيد ما نصه: قال تلميذ المصنف: كيف جارٍ مجرى الظروف، وليس بظرف؛ إذ يبدل منه غير الظرف نحو: كيف زيدٌ أصحيحٌ أم

وتستعمل للشرط مع «ما» على ضعف عند البصريين، نحو: «كَيْفَمَا تَجْلِسْ أَجْلِسْ»، أي: على أي هيئة تَجْلِسُ أَجْلِسُ، ومطلقًا عند الكوفيين نحو: «كَيْفَ تَجْلِسْ أَجْلِسْ»، فإن كان بعده اسم فهو في محل الرفع بالخبرية عنه، وإن كان بعده فعل نحو: «كَيْفَ جِئْتَ؟» فهو في محل النصب على الحالية، أي: على أي حال جئت أراكبًا أو ماشيًا؟

(وَمِنْهَا) أي: من الظروف المبنية («مُذْ» وَ«مُنْذُ») ....

سقيم؟ يعني: ولو كان ظرفًا لا بدل منه الظرف نحو: متى يوم الجمعة يوم السبت، وهذا مذهب سيبويه فإنه عنده اسم لا ظرف، وإنما أجرى مجرى الظرف؛ لأنه بمعنى على أي حال، والجار والمجرور والظرف متقاربان، وقال الأخفش: وهو ظرف إذ تقديرك له بقولك: في أي حال مؤذن بذلك وترد عليه الحال، يعني: الحال الاصطلاحية النحوية؛ فإنها مقدرة بفي مع أنها ليست بظرف، ثم هو معارض بصحة تقديره بعلى، وبأنه يجاب بالأسماء انتهى.

(وَ) هي قد (**تُستَعمَلُ**) أي: كلمة كيف (**للشَّرطِ**) أي: لمعنى الشرط مطلقًا، بل إذا كانت (**مَعَ مَا عَلَى ضَعفٍ**) أي: على استعمال ضعيف (**عِندَ البَصرِيِّينَ**) يعني: شرطية المقارنة بكلمة ما في استعمالها في الشرط عند البصريين (**نَحوُ: كَيفَمَا تَجلِس أَجلِس، أي: عَلَى أَيِّ هَيئةٍ تَجلِس أَجلِس، وَمُطلقًا**) وهو عطف على قوله: مع ما يعني استعمالها في الشرط غير مشروط بمقارنة ما (**عِندَ الكُوفِيِّينَ نَحوُ: كَيفَ تَجلِس أَجلِس**) وسيجيء في بحث الحروف أن كون كيفما من كلم المجازاة شاذ، غير موجود في كلام البلغاء، ثم فصل الشارح إعرابها فقال: (**فَإِن كَانَ**) أي: إن وجد (**بَعدَهُ**) أي: بعد لفظ كيف حال كونه للاستفهام (**اسمٌ فَهُوَ**) أي: فلفظ كيف (**في مَحَلِّ الرَّفعِ بالخَبَرِيَّةِ**) أي: بسبب كونه خبرًا (**عَنهُ**) أي: عن ذلك الاسم مثاله ما مر، وهو قوله: كيف زيد؟ (**وَإِن كَانَ**) أي: وإن وجد (**بَعدَهُ**) أي: بعد لفظ كيف (**فَعَلَ نَحوِ: كَيفَ جِئتَ؟ فَهُوَ**) أي: فلفظ كيف (**في مَحَلِّ النَّصبِ عَلَى الحَالِيَّةِ، أي: عَلَى أَيِّ حَالٍ جِئتَ أَرَاكِبًا أَو مَاشِيًا**).

«ومنها» (**أَي: مِن الظُّرُوفِ المَبنِيَّةِ**) «مذ ومنذ» والنسخة التي اختارها الشارح

بُنِيَا لموافقتهما «مذ ومنذ» حرفين.

ويكونان تارةً (بِمَعْنَى: «أَوَّلِ الْمُدَّةِ») أي: أول مدة زمان الفعل المتقدم عليهما، نحو: «مَا رَأَيْتُهُ مُذْ ـ أَوْ مُنْذُ ـ يَوْم الجُمُعَةِ» أي: أول مدة زمان عدم رؤيتي يوم الجمعة ....

الهندي ليس فيها لفظ منها، وقال في «الامتحان»: ذكرهما يعني: مذ ومنذ في الظروف وإن لم يكونا ظرفين لمشابهتهما له في الدلالة على الزمان انتهى، وسيجيء في قوله الشارح أيضًا بقوله: اعلم أنهما الخ، ما يؤيد النسخة التي اختارها الهندي، وما قاله صاحب «الامتحان»، (بُنِيَا) أي: بني مذ ومنذ مع اسمان عند المصنف؛ لكونهما ظرفين وأن الأصل في الاسم هو الإعراب؛ (لِمُوَافَقَتِهِمَا مُذ وَمُنذُ حَرفَينِ) أي: لموافقة مذ ومنذ حال كونهما اسمين لمذ ومنذ حال كونهما حرفين في اللفظ، والمعنى: وهما أشبه شيء بالحروف؛ لكونهما مثل الحرف صورة ومعنى، وكذا لفظ عن وعلى والكاف إذا وقعت أسماء، اعلم أن مذ مبني على السكون وإذا التقى الساكن بضم آخره فيقال: مذ اليوم بضم الذال، وفي بعض اللغات مضموم أبدًا أو كسر ميمه وميم منذ لغة سليمة، والله أعلم.

وقول الشارح: (وَيَكُونَانِ تَارَةً) توطئة لقوله: «بمعنى أول المدة» وبيان بأنه ظرف مستقر خبر للكون، وقوله: تارة للإشارة إلى أنهما يكونان بمعنى آخر كما سيجيء، يعني: يكون هذان اللفظان في بعض الأوقات مستعملين بمعنى أول مدة (أَي: أَوَّلِ مُدَّةِ زَمَانِ الفِعلِ المُتَقَدِّم عَلَيهِمَا) أو الفعل الذي تقدم عليهما، وهو ما رأيته في قوله: (نَحوُ: مَا رَأَيتُهُ مُذ أَو مُنذُ يَومِ الجُمُعَةِ) بالرفع في يوم الجمعة (أَي: أَوَّلُ زَمَانِ عَدَمِ رُؤيَتِي) وهو مبتدأ (يَومُ الجُمُعَةِ) بالرفع خبره، والضمير في قوله: عدم رؤيته راجع إلى المفعول على أن الرؤية مصدر مضاف إلى المفعول وفاعله محذوف أي: عدم رؤيتي إياه ليس الضمير راجعًا إلى الرائي الذي هو فاعل ما رأيته؛ ليطابق المفسر المفسر، وهذا خلاصة ما قال العصام، من أن الضمير في قوله في التفسير، أي: أول زمان عدم رؤيته كضمير رأيته،

(فَيَلِيهِمَا) أي: يقع بعدهما، أي: بعد «مُذْ ومُنْذُ» (الْمُفْرَدُ) أي: الاسم المفرد، لا المثنى والمجموع حقيقةً كالمثال المقدّم، أو حكمًا نحو: «مَا رَأَيْتُهُ مُذِ الْيَوْمَانِ اللَّذَانِ صَاحَبْنَا فِيهِمَا» أي: أول مدة عدم رؤيته هذان اليومان، فما دام لا يلاحظ ....

أي: في المفسر وليس فاعلًا، ولا يتجه أن الظاهر أول مدة زمان عدم رؤيتي كما يتوهم انتهى.

ثم أراد المصنف أن يفصل حكم ما كان بهذا المعنى فقال: «فيليهما» وقوله: (أَي: يَقَعُ بَعدَهُمَا) تفسير بالأولى وهو وقوع شيء من غير فصل، وقوله: (أَي: بَعدَ مُذ وَمُنذُ) تفسير الضمير التثنية والفاء في فيليهما للتفصيل، وقوله: «المفرد» فاعل لقوله: يليهما، يعني: إذ كانا بمعنى أول المدة يقع بعدهما المفرد، (أَي: الاسمُ المُفرَدُ) وهذا تفسير لموصوف المفرد احتراز على الفعل المفرد، وقوله: (لا المُثَنَّى وَ) لا (المَجمُوعُ) لبيان أن المراد بالمفرد ههنا ما ليس بمثنى ولا بمجموع، ولما فسر الشارح المفرد ههنا بما يقال: المثنى والمجموع توهم أن ما وقع المثنى بعدهما من المثال غير صحيح فاحتاج إلى تأويل لفظ المفرد بما يشمل لما وقع فيه المثنى فقال: (حَقِيقَةً) يعني: المراد بالمراد المقابل للمثنى والمجموع أعم من أن يكون مفردًا حقيقة (كَالمِثالِ المُقَدَّمِ) يعني: قوله ما رأيته مذ يوم الجمعة؛ لأن الاسم الذي وقع بعدهما في هذا المثال يوم الجمعة وهو مفردًا حقيقة (أَو حُكمًا) أي: أو يكون المفرد مفردًا حكمًا، وإن كان مثنى حقيقة (نَحوُ: مَا رَأَيتُهُ مُذ اليَومَانِ اللَّذَانِ صَاحَبَا) بفتح الباء أي: كان مصاحبان أو بسكون الباء أي: وقع المصاحبة بيني وبينه (فَيهِمَا) أي: في هذين اليومين.

ولما كان المقصود ههنا من أول المدة أول مدة الزمان الذي هو زمان عدم الرؤية فالمقصود هو أخبار أول هذا الزمان فالأول هذا الزمان هو الزمان الذي وقعت فيه المصاحبة وهو اليومان، وإلى هذا أشار الشارح بقوله: (أَي: أَوَّلُ مُدَّةِ عَدَمِ رُؤيَتِهِ هَذَانِ اليَومَانِ) وقوله: (فَمَا دَامَ) الخ شرع في بيان أن المقصود من اليومين ليس عددهما، بل المقصود به الأمر الواحد؛ لأنه مادام (لا يُلاحظُ

«هذان اليومان» أو أمرًا أحدًا لا يحكم عليهما بأولية المدة؛ لأن أول المدة إنما يكون أمرًا واحدًا إلّا شيئين أو أشياء، في المثنى والمجموع إذا وقعا أول المدة يكونان في حكم المفرد (الْمَعْرِفَةُ) حقيقةً كالمثال المتقدم، أو حكمًا نحو: «مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمٌ لَقِيْتَنِي فِيهِ» لحصول التعيين المقصود من كونه معرفة، وإنما كان التعيين مقصودًا؛ لأنه لا فائدة في جعل الوقت المجهول أول مدة فعل؛ ....

هَذَانِ اليَومَانِ أَو أَمرًا أَحَدًا لا يُحكَمُ عَلَيهِمَا) أي: على اليومين (بِأَوَّلِيَّةِ المُدَّةِ) بناء على أن صحة الحمل اتحاد المبتدأ والخبر في الخارج وقوله: (لأَنَّ أَوَّلَ المُدَّةِ) الخ دليل لقوله: لا يحكم، وتقرير الكلام أن اليومان يلاحظ أمرًا واحدًا؛ لأنه لو لم يلاحظ لا يحكم عليهما بالأولية، لكنه يحكم فثبت أنه يلاحظ أمرًا واحدًا، أما الملازمة فلأن أول المدة (إِنَّمَا يَكُونُ أَمرًا وَاحِدًا إِلَّا شَيئَينِ) في صورة المثنى (أَو أَشيَاءَ) في صورة المجموع، وقوله: (في المُثَنَّى وَالمُجمُوعِ) الخ تفريع، يعني: إذا ثبت أن يكون ما يعبر عنه بأول المدة أمرًا واحدًا فثبت أن المثنى والمجموع (إِذَا وَقَعَا أَوَّلَ المُدَّةِ) بأن يكونان خبرين عنه، ويحملا عليه (يَكُونَانِ) أي: يكون ذلك المثنى والمجموع (في حُكمِ المُفرَدِ) لأنه يعبر عنهما بالمفرد وهو أول المدة ههنا.

وقوله: «المعرفة» صفة المفرد، ثم أراد تعميم المعرفة للمعرفة الحقيقية والحكمية فقال: (حَقِيقَةً) أي: سواء كان ذلك المفرد معرفة في الحقيقة (كَالمِثَالِ المُتَقَدِّمِ) يعني: اليومان المذكور في قوله: ما رأيته مذ اليومان (أَو) معرفة (حُكمًا) أي: في الحكم لا في الحقيقة (نَحوُ: مَا رَأَيتُهُ مُذ يَومِ لَقِيتَنِي فِيهِ) فإن قوله: يوم ليس بمعرفة في الحقيقة لكنه لما اكتسب التخصيص بوقوع ملاقاة المخاطب فيه صار معينًا، وإنما يكفي كون المعرفة حكمًا في الجواز؛ (لِحُصُولِ التَّعيِينِ المَقصُودِ مِن كَونِهِ مَعرِفَةً، وَإِنَّمَا كَانَ التَّعيِينِ) بوجه ما (مَقصُودًا لأَنَّهُ) لو لم يتعين الوقت لكان مجهولًا، ولا يخفى أنه (لا فَائِدَةَ في جَعلِ الوَقتِ المَجهُولِ أَوَّلَ مُدَّةَ فِعلٍ) بوجه ما قصد إعلامه أي: زيادة على تعيين أول الزمان الذي فهم من الفعل.

لأن أولية وقت ما لزمان مدة الفعل معلوم بالضرورة.

(وَ) تارةً يكونان (بِمَعْنَى: «جَمِيعِ الْمُدَّةِ») أي: جميع مدة زمان الفعل (فَيَلِيهِمَا) أي: «مُذْ ومُنْذُ» (الْمَقْصُودُ) أي: الزمان الذي قصد بيانه حال كونه ملتبسًا (بِالْعَدَدِ) ....

وقوله: (لأَنَّ أَوَّلِيَّةَ وَقتٍ مَا لِزَمَانِ مُدَّةِ الفِعلِ مَعلُومٌ بالضَّرُورَةِ) دليل لقوله: لا فائدة في جعل الوقت المجهول؛ لأنه يجوز أن يتوهم أن في جعل الوقت المجهول أول مدة فعل فائدة، وهي تعيين وقت ما من الأوقات للفعل؛ لأن كل زمان له أول وآخر فحينئذٍ تكفي إفادته من غير تعيين فأراد دفعه بأن الفائدة ما يترتب على الفعل؛ فيلزم أن يكون مفيدًا لغير ما أفاده الأول فأولية وقت مذ معلوم بالضرورة؛ فلا حاجة إلى إفادته فيحتاج إلى فائدة زائدة في ذكر أول المدة بمذ ومنذ، فهذا الذكر إنما هو لتعيين ذلك الأول المفهم من الفعل.

ثم شرع في بيان الاستعمال الثاني فيهما فقال: «و» (تَارَةً يَكُونَانِ) «بمعنى: جميع المدة» وقوله: بمعنى عطف على قوله: بمعنى أول المدة؛ ولذا وسط الشارح بين العاطف والمعطوف بقوله: تارةً يكونان وقوله: (أَي: جَمِيعِ مُدَّةِ زَمَانِ الفِعلِ) المتقدم للإشارة إلى أن المراد بجميع المدة جميع مدة زمان الفعل المتقدم عليهما كما تقدم، يعني: تكون مذ ومنذ تارة بمعنى جمع المدة كما يكونان بمعنى أول المدة «فيليهما» (أَي: مُذ وَمُنذُ) أي: فحينئذٍ يليها «المقصود» وتفسير الشارح بقوله: (أي: الزَّمَانِ الَّذي قُصِدَ بَيَانُهُ حَالَ كَونِهِ مُلتَبِسًا) «بالعدد» للإشارة إلى أن الألف واللام في المقصود موصول وإلى أن الباء في قوله: بالعدد ليست بصلة للمقصود، ولا ظرف لغويا الظرف مستقر حال من الضمير الذي هو نائب الفاعل الراجع إلى الموصول، وإلى أن المضاف محذوف أي: بيان ذلك الزمان؛ لأنه هو فعل القاصد؛ لأن الباء في قوله: بالعدد للمصاحبة يعني: بمعنى: مع، يعني: يلي مذ ومنذ الزمان الذي قصد بيانه مع العدد، وهذا التفسير مأخوذ من قول الرضي حيث قال: ولو لم يؤول بهذا لكانت العبارة فيليهما المقصود به العدد انتهى، وتحقيق هذا أن المتبادر من كلام المصنف من

أي: بعدده المستغرق جميع أجزائه بحيث لا يشذ منه شيء، نحو: «مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمَانِ» أي: جميعُ أجزاءِ مُدَدِهِ زمانِ عدمِ رؤيتِي يومان؛ لا أزيد ولا أنقص.

دخول الباء في العدد أن المقصود من العدد هو بيان الزمان، وفيه إشكال لأن المقصود ههنا هو البيان المذكور والعدد معًا فمراد الرضي أن يدفع إشكال عن العبارة يحملها على المعنى الغير المتبادر، وتبعه الشارح العلامة، وأما الفاضل العصام فدفعه بإبقاء العبارة على المتبادر، يعني: على كون الباء صلة وبالتجريد بأن المراد بالعدد اسم العدد، يعني: يليهما الزمان الذي قصد هو باسم العدد بقرينة جعله مقصودًا به والكون مقصودًا به شان اللفظ، وإنما شأن المبني كونه مقصودا انتهى، ثم قال: واختار يعني: المصنف المقصود بالعدد، يعني: أنه قال: المقصود بالعدد ولم يقل باسم العدد؛ ليشتمل المثنى والمجموع المفرد المقيد بالوحدة نحو: ما رأيته مذ يوم ومذ يومان؛ لأنها ليست باسم العدد بل هي أعداد لكونها تقيد المقصود بالعدد من تقييد الآحاد، (أي: بِعَدَدِهِ المُستَغرِقِ) أي: بعده الذي يستغرق (جَمِيعَ أجزَائِهِ) أي: جميع أجزاء زمان الفعل السابق، وإنما فسره الشارح قوله: بالعدد بهذا التفسير لبيان الفرق بين ما كان بهذا المعنى؛ لأن المراد في قولنا: ما رأيته مذ يوم الجمعة بالمعنى السابق أن الرؤية منقطعة في يوم الجمعة بعد أن تكون متحصلة في جزء منه، بخلاف ما أريد به بهذا المعنى؛ لأنه يراد به أن الرؤية منتفية في جميع أجزاء يوم الجمعة فالعدد مستغرق الثاني دون الأول، ثم أكد الاستغراق بقوله: (بِحَيثُ لا يَشُذُّ) أي: لا يخرج (مِنهُ) أي: من العدد المذكور (شَيءٌ نَحوُ: مَا رَأَيتُهُ مُذ يَومَانِ) فقوله: (أي: جَمِيعُ أَجزَاءِ مُدَدِهِ زَمَان عَدَمِ رُؤيَتِي) تفسير لمعنى مذ، وقوله: (يَومَانِ لا أَزيَدُ وَلا أَنقَصُ) بيان لاستغراقه، وفرق صاحب «المتوسط» بين الزمان الذي في السابق وبينه ههنا بأن الزمان الذي في الأول هو الزمان الذي يصلح أن يكون جوابًا لمتى، والزمان الذي في الثاني ما يصلح أن يكون جوابًا لكم، يعني: إذا قيل: متى عدم رؤيتك؟ تقول: ما رأيته مذ يوم الجمعة، وإذا قيل: كم عدم رؤيتك؟ تقول: مذ يومان، فسئل في الأول عن حد الزمان وفي الثاني عن عدده.

(وَقَدْ يَقَعُ) بعدهما (الْمَصْدَرُ) نحو: «مَا خَرَجْتُ مُذْ ذَهَابكَ» (أَوْ الْفِعْلُ) نحو: «مَا خَرَجْتُ مُذْ ذَهَبْتَ» (أَوْ «أَنْ») أي: ما كتب على هذه الصورة مثقلة كانت أو مخففة نحو: «مَا خَرَجْتُ مُذْ أَنَّكَ ذَاهِبٌ» أو «مَا خَرَجْتُ مُذْ أَنْ ذَهَبْتَ» ....

ولما فرغ المصنف من بيان الاستعمال المشهور لمذ ومنذ شرع في بيان بعض الاستعمالات القليلة فقال: «وقد يقع» ولما ذكر ههنا لفظ الوقوع وهو أعم من الولي وغيره فسره الشارح بقوله: (بَعدَهُمَا) أي: بعد مذ ومنذ سواء كانا بالمعنى الأول أو بالمعنى الثاني؛ ليخص الوقوع بمعنى الولي «المصدر» (نَحوُ: مَا خَرَجتُ مُذ ذَهَابكَ) فتقديره على المعنى الأول أول مدة زمان عدم خروجي زمان ذهابك، وعلى الثاني جميع مدة عدم خروجي مدة ذهابك، «أو الفعل» أي: وقدر يقع بعدهما الفعل (نَحوُ: مَا خَرَجتُ مُذ ذَهَبتَ) فالتقدير على الأول أيضًا أول مدة عدم خروجي زمان صدور الذهاب منك، وعلى الثاني جميع مدة عدم خروجي زمان صدور الذهاب منك، يعني: أوله مع أول الذهاب وآخره مع آخره، وقال العصام: الأولى أو الجملة ليعلم أن الزمان المقدر مضاف إلى الجملة لا إلى مجرد الفعل كما توهمه عبارته «أو أن»، ولما كان مراد المصنف بهذه الكلمة لفظًا شاملًا لما هي المثقلة والمخففة بقرينة جواز الاستعمال بكل منهما فسره الشارح بقوله: (أَي: مَا كُتِبَ) يعني: ليس المراد بـ: أن هي ما كانت مثقلة داخلة على الاسمية أو مخففة داخلة على الفعلية على التعيين لإحداهما، بل المراد به ما كتب (عَلَى هَذِهِ الصُّورَةِ) يعني: بالهمزة والنون (مُثَقَّلَةً كَانَت) بأن قرئت بتشديد النون (أَو مُخَفَّفَةً) بأن قرئت بسكونها؛ لاشتراكهما في الاقتضاء لتأويل ما بعدهما من الجملة بالمفرد، ولا شك أن تلك الصورة شاملة لهما، ومثال المثقلة (نَحوُ: مَا خَرَجتُ مُذ أَنَّكَ ذَاهِبٌ) وتقديره على المعنى الأول أول مدة عدم خروجي زمان ذهابك، وعلى الثاني جميع مدة عدم خروجي زمان وقوع الذهاب منك، ومثال المخففة قوله: (أَو مَا خَرَجتُ مُذ أن ذَهَبتَ) والتقدير في الوجهين كالأول وإنما أورد المثال ههنا بـ: أو دون الواو كما هو الظاهر للإشارة إلى أن حمل هذه الصورة على هذين الوجهين أعني: على المثقلة

أو الجملة الاسمية نحو: «مَا خَرَجْتُ مُذْ زَيْدٌ مُسَافِرٌ» ولم يذكره المصنف لقلته (فَيُقَدَّرُ) بعدهما (زَمَانٌ مُضَافٌ) إلى أحد هذه الأمور ليصح حمل ما بعدهما عليهما، فكان التقدير في «مَا خَرَجْتُ مُذْ ذَهَابكَ»: مذ زمانُ ذهابِك، وعلى هذا القياس فيما بقي.

والمخففة إنما هو بالترديد؛ لأنه لا يمكن الحمل عليهما جمعًا.

ولما كان في هذا الباب وجه آخر وهو وقوع الجملة الاسمية بعدهما بلا دخول حرف من حروف المصدر أشار الشارح إليه بقوله: (**أَو الجُملَةُ الاسمِيَّةُ**) أي: أو تقع بعدهما الجملة الاسمية (**نَحوُ: مَا خَرَجتُ مُذ زَيدٌ مُسَافِرٌ، وَلَم يَذكُرهُ المُصَنِّفُ**) أي: لم يذكر المصنف وقوع الاسمية (**لِقِلَّتِهِ**) بالنسبة إلى وقوع غيرها، ثم عطف المصنف قوله: «فيقدر» على قوله: يقع أي: قد يقع بعدهما المذكورات من المصدر وغيره فقدر حينئذ (**بَعدَهُمَا**) أي: بعد مذ ومنذ «زمانٌ» أي: لفظ زمان أو بمعناه نحو: ساعة أو وقعت أو يوم أو ليلة لو ساعدتهما القرينة؛ فلذا نكر الزمان ولم يقل: فيقدر الزمان المضاف، كذا في حاشية العصام، «مضاف» (**إِلَى أَحَدِ هَذِهِ الأُمُورِ**) من المصدر وأن والفعل، وإنما يقدر ذلك؛ (**لِيَصِحَّ حَملُ مَا**) أي: حمل المصادر التي (**بَعدَهُمَا**) أي: بعد مذ ومنذ (**عَلَيهِمَا**) أي: على مذ ومنذ حملًا متواطئًا؛ لأن مذ ومنذ عبارتان عن الزمان فلا يحمل عليهما إلا ما هو بمعنى الزمان حتى يوجد الاتحاد الخارجي بينهما، (**فَكَانَ التَّقدِيرُ فِي**) تركيب (**مَا خَرَجتُ مُذ ذَهَابكَ**) أن تقول: (**مُذ زَمَانِ ذَهَابكَ، وَ**) قس (**عَلَى هَذَا القِيَاسُ فِيمَا بَقِي**) من قولك: ما خرجت مذ ذهبت، وما خرجت مذ أنك ذاهب، أو مذ أن ذهبت، وقال ابن مالك في «نكته»: وتقدير هذا في المصدر وإن صحح؛ لأنهما مفردان فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه، وأما تقديره قبل الفعل فليس مذهب سيبويه؛ لأن الزمان حينئذٍ يكون مضافًا إلى الجملة؛ لأن الفعل إذا وقع بعدها كان جملة فيلزم حذف المضاف وإقامة الجملة المضاف إليها مقامه كالمضاف إليه، وقيام الجملة مقام المفرد والمضاف إليه ضعيف لقلة الإضافة إلى الجملة؛ فلا يلحق بالكثير المطرد، انتهى.

(وَهُوَ) أي: كل واحد من «مذ ومنذ» اسمين (مُبْتَدَأٌ) وهما معرفتان لكونهما في تأويل الإضافة؛ لأنهما إما بمعنى: «أول المدة»، أو «جميع المدة» (وَخَبَرُهُ مَا بَعْدَهُ) أي: خبر كل منهما ما يقع بعده (خِلَافًا لِلزَّجَّاجِ) فإنهما عنده خبر المبتدأ، والمبتدأ ما بعدهما.

ويرد عليه أنه يلزم أن يكون المبتدأ في مثل قولك: «مذ يومان» نكرة، والخبر معرفة، ....

ولما فرغ المصنف من بيان أقسام مذ ومنذ وأقسام ما بعدهما شرع في إعرابهما وإعراب ما بعدهما مع التنبيه على وقوع الاختلاف بين الجمهور والزجاج في التعيين فقال: «وهو» (أي: **كُلٌّ وَاحِدٍ مِن مُذ وَمُنذُ**) حال كونهما (**اسمَينِ**) أي: لا حرفين، وإنما فسره بكل واحد ليصح إفراد الضمير الراجع إليهم «مبتدأٌ»، وقوله: (**وَهُمَا مَعرِفَتَانِ**) جواب للمقدر، يعني: كأنه قيل: لم يجوز أن يكونان مبتدأين مع أن شرط المبتدأ أن يكون معرفة أو نكرة مخصصة أجاب عنه: بأن شرط المبتدأ موجود فيهما؛ لأنهما وإن لم يكونا معرفتين بالنظر إلى ذاتهما لكنهما معرفتان بالنظر إلى مآلهما؛ (**لِكَونِهِمَا في تَأوِيلِ الإِضَافَةِ؛ لأَنَّهُمَا إِمَّا بِمَعنَى أَوَّلِ المُدَّةِ، أَو**) بمعنى (**جَمِيعِ المُدَّةِ**) كما عرفت وعلى التقديرين يكونان معرفتين بالإضافة «وخبره ما بعده»، وقوله: (**أي: خَبَرُ كُلٍّ**) واحد (**مِنهُمَا**) تفسير لمرجع ضمير وخبره، وقوله: (**مَا يَقَعُ بَعدُ**) أي: بعد كل منهما تفسير لصلة ما بأنها لفظ بعده بتقدير يقع، «خلافًا للزجاج» أي: يخالف هذا القول خلافا للزجاج، يعني: بعد الاتفاق على أن أحدهما من كل واحد منهما، ومن ما بعدهما مبتدأ وخبر لكن المبتدأ عنه الجمهور مذ ومنذ، وخبره ما بعده، وعند الزجاج على العكس، وإنما خولف هذا القول؛ (**فَإِنَّهُمَا**) أي: لأن مذ ومنذ (**عِندَهُ**) أي: عند الزجاج ليسا بمبتدأ، بل هما (**خَبَرُ المبتدأ، والمبتدأ ما بعدهما، وَيَردُ عَلَيهِ**) أي: على الزجاج من طرف الجمهور (**أَنَّهُ**) على هذا التقدير (**يَلزَمُ أَن يَكُونَ المُبتَدأُ في مِثلِ قَولِكَ: مُذ يومَانِ، نَكِرَةً**) وهو يومان (**وَالخَبَرُ**) وهو مذ أو منذ (**مَعرِفَةٌ**) لكونه إما بمعنى أول المدة أو بمعنى

وذلك غير جائز. واعلم أنهما إذا كانتا مبتدأ أو خبرًا فهما اسمان صريحان لا ظرفان، فلا يصح عدهما من الظروف المبنية، إلا أن يراد بظرفيتهما كونهما من أسماء الزمان، لا أنهما يقعان ظرفين في تراكيبهم.

(وَمِنْهَا) أي: من الظروف المبنية («لَدَى») بالألف المقصورة (وَ«لَدُنْ») بفتح اللام، وضم الدال، وسكون النون ....

جميع المدة كما سبق، (وَذَلِكَ) أي: كون النكرة مبتدأ والمعرفة خبرًا (غَيرُ جَائِزٍ) بالاتفاق، وكما ورد عليه هذا يرد عليه أيضًا أنه غير جائز من حيث المعنى أيضًا؛ لأن المقصود هو الإخبار عن أول المدة أو جميعها، بأنه يوم الجمعة أو يومان لا أن المقصود هو الإخبار عن يوم الجمعة بأنه أول المدة أو جميعها.

ولما ورد على المصنف أن بين كلاميه مخالفة من جهة أن مذ ومنذ كانا ظرفين على ظاهر قوله: ومنها مذ ومنذ، وهذا يقتضي أن يكونا خبرين لا مبتدئين؛ لأن الظرف إذا وقع في التركيب يتعين للخبرية فقوله: وهو مبتدأ، يخالف هذا، أراد الشارح أن يدفع هذا الإيراد بقوله: (وَاعلَم أَنَّهُمَا) أي: مذ ومنذ (إِذَا كَانَتَا مُبْتَدَأً أَو خَبَرًا فَهُمَا اسمَانِ صَرِيحَانِ لا ظَرفَانِ) لأنهما ليسا بتقدير في، وإذا كانا كذلك (فَلا يَصِحُّ عَدُّهُمَا) أي: عد مذ ومنذ (مِنَ الظُّرُوفِ المَبنِيَّةِ) كما سبق التنبيه عليه بأنه على النسخة التي اختارها الشارح، (إِلَّا أَن يُرَادَ بِظَرفِيَّتِهِمَا كَونِهِمَا مِن أَسمَاءِ الزَّمَانِ) يعني: أن المراد من عدهما في عداد الظروف كونهما اسمين صريحين وضعا لزمان (لا أَنَّهُمَا يَقَعَانِ ظَرفَينِ) بمعنى أن لفظ في مقدر فيهما كما في سائر الظروف، وقوله: (في تَرَاكِيبِهِم) متعلق بـ: يقعان.

«ومنها» (أي: مِنَ الظُّروفِ المَبنِيَّةِ) «لدى» ولما جاء في لدى لغات أشار إليها المصنف فإحداها: لدى (بالأَلِفِ المَقصُورَةِ) «ولدن» (بفَتحِ اللَّامِ وَضَمِّ الدَّالِ وَسُكُونِ النُّونِ) وقال الرضي: لدن مثل عضدٍ ساكنة النون هي المشهورة، ومعناها أول غاية زمان أو مكان نحو: لدن صباح، ومن لدن حكيم، ومعناها

(وَقَدْ جَاءَ «لَدْنِ») بفتح اللام، وسكون الدال، وكسر النون (وَ«لَدَنْ») بفتح اللام والدال، وسكون النون (وَ«لُدْنِ») بضم اللام، وسكون الدال، وكسر النون (وَ«لَدْ») بفتح اللام، وسكون الدال (وَ«لُدْ») بضم اللام، وسكون الدال (وَ«لُدُ») بفتح اللام، وضم الدال، وبناؤها لوضع بعضها وضع الحروف ....

أول غاية زمان أو مكان، وقلما تفارقها من فإذا أضيفت إلى الجملة تمحضت للزمان، ثم قال: ولدى بمعنى لدن إلا أن يقال لدن ولغايتها المذكورة يلزمها معنى الابتداء، فكذا يلزمها من إما ظاهرة وهو الأغلب أو مقدرة فهو بمعنى من عند، وأما لدى فهو بمعنى عند ولا يلزمه معنى الابتداء انتهى، ولكونهما أصلين في الجميع وأكثر لغة فرق بينهما وبين ما بعدهما بقوله: «وقد جاء لدن» (**بِفَتحِ اللّامِ وَسُكُونِ الدَّالِ وَكَسرِ النُّونِ**) «ولدن» (**بفَتحِ اللّام وَالدَّالِ وَسُكُونِ النُّونِ**) «ولدن» (**بضَمّ اللّامِ وَسُكُونِ الدَّالِ وَكَسرِ النُّونِ**) وهذه كلها بالنون، وقد جاء بغير النون وهو قوله: «ولد» (**بفتحِ اللّامِ وسُكُونِ الدَّالِ**) «ولد» (**بضَمّ اللّامِ وسُكُونِ الدَّالِ**) «ولد» (**بفَتحِ اللّامِ وضَمّ الدّالِ**) وهذه سبع لغات مع أن فيها ثمان لغات، فبقي في بيان الشارح لغة لدن بفتح اللام وكسر الدال لكونه في صدد التقييد، وأما المصنف فلعدم تقييده بشيء اكتفى بقوله لدن من غير إشارة إلى حركات الدال، فيحتمل التقييد بالفتح والكسر في الدال، وإنما لم يكتف في بيان لدن بضم الدال أيضًا بالتقييد بأن يقيد الدال بحركات ثلاث معًا؛ لئلا يفوته التنبيه على أصالة لدن بضم الدال، كذا في العصام.

ثم شرع الشارح في وجه بنائها فقال: (**وَبِنَاؤُهَا**) أي: بناء لدى وما بعدها، وإنما فسرنا الضمير كذلك لما قال بعض المحشين إن ضمير بناؤها راجع إلى لدى وما بعدها كما يدل عليه قوله: الآتي: والفرق الخ، يعني: أن الشارح مثل في بيان الفرق بقوله: لدى زيد أو لدن زيد، ولو خصص الضمير بـ: لدى؛ لكونها أصلًا لم يناسب التمثيل بـ: لدن يعني: بناء المجموع حاصل (**لِوَضعِ بَعضِهَا**) أي: لكون بعض لغاتها وهي: لد ولد ولد، يعني: ما كانت بغير النون والألف موضوعات (**وَضعَ الحُرُوفِ**) في كونها موضوعات على حرفين كـ: من

وحمل البقية عليه.

وكلها بمعنى: «عند»، والفرق أنه يقال: «الْمَالُ عِنْدَ زَيْدٍ» فيما يحضر عنده وفيما في خزائنه؛ وإن كان غائبًا عنه، ولا يقال: «المالُ لَدَى زيدٍ، أو لَدُنْ زَيْدٍ»، إلا فيما يحضر عنده. وحكمًا أن يجر بها على الإضافة نحو: «المالُ لدى زيدٍ»،

وعن، وإن كانت مشتركة في المعنى بخلاف: لدى ولدن؛ فإنها موضوعات كوضع الاسم يعني: أنها على ثلاثة أحرف (وَحَمَلَ البَاقِيَةَ) أي: وحمل ما بقي من هذه الثلاثة من البعض الذي لم يكن على وضع الحرف (عَلَيهِ) أي: على البعض الذي وضع وضع الحرف من حمل النظير على النظير في المعنى.

ثم إشارة إلى اشتراك الكل في المعنى بقوله: (وَكُلُّهَا) أي: وكل واحدة من اللغات المذكورة (بمَعنَى عِندَ) أي: ملابسة بمعناه في الجملة، وإنما قيدنا بقولنا في الجملة؛ لئلا يرد عليه بيان الفرق فإن معنى قوله: وكلها بمعنى عند، في أصل اللغة، والفرق بينهما في استعمال حيث قال: (وَالفرقُ) أي: الفرق بين كل منها وبين عند (أَنّهُ يُقَالَ) أي: في عند (المَالُ عِندَ زَيدٍ، فِيمَا) أي: في المال الذي (يَحضُرُ عِندَهُ) أي: في كيسه وبيته (وَفِيمَا) أي: ويقال أيضًا في المال الذي ليس عنده، بل (في خَزَائِنِهِ) أي: في خزائن زيد (وَإن كَانَ) أي: ولو كان ذلك المال (غَائِبًا عَنهُ) أو عن حضور زيد (وَلَا يُقَالُ) أي: ولا يجوز في باب لدى أن يقال (المَالُ لَدَى زَيدٍ أو لَدُن زَيدٍ إلَّا فِيمَا) أي: في المال الذي (يَحضُرُ عِندَهُ) لا فيما يكون غائبًا أو في خزائنه، ولذا يقال: عند الله ولا يقال: لدى الله لإيهامه المكان (وَحُكمًا) أي: وحكم كل من اللغات بحسب العمل (أَن يُجَرَّ) على صيغة المجهول ونائب تحته راجع إلى المجرور المنفهم منه وقوله: (بِهَا) أي: بكل من اللغات المذكورة متعلق بقوله: يجر والباء سببية، وقوله: (عَلَى الإضَافَةِ) أيضًا متعلق به يعني: حكم كل واحدة من اللغات المذكورة في الإعراب بحسب ما بعده أن تكون مضافة إلى ما بعدها، وأن يكون ما بعدها مجرورًا بها على الإضافة، (نَحوُ: المَالُ لَدَى زَيدٍ) وهذا الحكم في أكثر لغات

وقد ينصب في بعض لغات العرب بـ«لَدُنْ» خاصة «غُدْوَةٌ» خاصة سماعًا تشبيهًا لنونها بنون التنوين في مثل: «رطل زيتًا»، ولذلك يحذف عنها ويثبت، ولكون «غُدْوَة» أكثر استعمالًا من «سُحْرَة» وغيرها.

العرب، (وَقَد يُنصَبُ في بَعضِ لُغَاتِ العَرَبِ بِلَدُن) أي: بلفظ لدن من بين تلك المذكورات (خَاصَّةً) أي: خص النصب بلدن لا بغيرها من البقية وقوله: (غُدوَةٌ) نائب الفاعل لقوله: ينصب لفظ غدوة (خَاصَّةً) بلدن خاصة على التمييزية (سَمَاعًا) أي: حال كون ذلك النصب من جهة السماع من العرب (تَشبِيهًا لِنُونِهَا) أي: لتشبيه نون لدن (بِنُونِ التَّنوينِ في مِثلِ: رَطلٍ زَيتًا) فصار لدن كأنها اسم تام بالتنوين فصار عاملًا وناصبًا لتمييزها وهو لفظ غدوة، قال الرضي: فنصبها تشبيها بالتمييز أو تشبيها بالمفعول في نحو: ضارب زيدًا انتهى، وفي «نكت ابن مالك»: أن النصب على التمييز، وكذا نقله الدماميني عن «المغني» لابن هشام، واختاره الشارح العلامة.

ثم أراد الشارح أن يبين دليلًا يدل على كون نون لدن كالتنوين فقال: (وَلِذَلِكَ) أي: ولكون نون لدن كالتنوين (يُحذَفُ) على صيغة المجهول أي النون (عَنهَا) أي: عن كلمة لدن (وَيَثبُتُ) وكذا على صيغة المجهول أي: تحذف النون تارة وتثبت أخرى حال كونها مع غدوة كما هو شأن سائر الأسماء التامة المنونة مع التمييز، اعلم أن العصام ذكر فيه توجيهًا حاصله: أن حذف النون من قوله لدن غدوة إن كان قبل مقارنتها بغدوة يحمل على حذف التنوين كما في سائر الأسماء المنونة تارة لمانع، وإثباتها أخرى وإن كان الحذف بعد مقارنتها بغدوة يحمل على أن حذفها كحذف التنوين في الأسماء التامة المنونة انتهى.

يعني: أن حذف التنوين منه جائز في كل حال سواء حذف بعد كونه اسمًا تاما أو قبله، وقوله: (وَلِكَونِ غُدوَةً) عطف على قوله: ولذلك يعني: أن حذف النون وإثباتها من لفظ لدن عند مقارنتها بكلمة الغدوة كما يكون جائزًا؛ لكونها مشابهة للتنوين كذلك يجوز لكون غدوة (أَكثَرَ استِعمَالًا مِن سُحرَةٍ) بضم السين وسكون الحاء وهي السحرة الأعلى، يعني: أن لدن إذا نصبت به لفظ سحرة، وقيل: لدن سحرة لم يجز حذف النون منها (وَغَيرِهَا) أي: وغير السحرة، وهذا يشعر

(وَ«قَطُّ») مفتوح القاف، ومضموم الطاء المشددة، وهذه أشهر لغاته، وقد يخفف الطاء المضمومة، وقد يضم القاف إتباعًا لضمة الطاء المشددة أو المخففة، وقد جاء «قَطُّ» ساكنة الطاء مثل: «قَطْ» الذي هو اسم فعل، ....

أن حذف التنوين بعد مقارنتها بغدوة؛ لأن كثر الاستعمال كانت كالدليل على تعينه للتمييز.

«و» منها: «قط» ترك الشارح ههنا تفسير مرجع الضمير في قوله: ومنها ولعل وجه تركه عدم تلك الكلمة في النسخة التي وصلت إلى الشارح كما هي أكثر النسخ التي وصلت إلى غيره من الشراح، ويحتمل أن يكون لفظ منها من كلام الشارح، وإنما زاده لتصحيح عطف قوله: قط على قوله: لدى كما هو الأليق ههنا لقوله: منها، خبر مقدم، وقط مبتدأ مؤخر، ولما اختلف اللغات في لفظ قط واحتمل رسم ما ذكره المصنف الكل أراد الشارح أن يفسره على وجه يشمل الكل فقال: (**مَفتُوحُ القَافِ**) أي: حال كون اللفظ الذي اشتمل القاف والطاء مفتوح القاف (**وَمَضمُومُ الطّاءِ**) أي: ومضمومًا طاؤه (**المُشَدَّدَةِ، وَهَذِهِ**) أي: وهذا اللفظ بهذه الصفة (**أَشهَرُ لُغَاتِهِ**) أي: لغات قط، ولكونه أشهر يحمل كلام المصنف على هذا، ثم شرع في بيان اللغات الأخر فيه بقوله: (**وَقَد تُخَفَّفُ الطَّاءُ المَضمُومَةُ**) فصار قط بفتح القاف وضم الطاء مخففة، (**وَقَد يُضَمُّ القَافُ**) أي: قاف كل من اللغتين فصار بضم القاف والطاء مخففة (**إتبَاعًا**) يعني: لا لأصالتهما، بل لجعل القاف في كل منهما تابعًا (**لِضَمَّةِ الطَّاءِ المُشَدَّدَةِ**) كما في اللغة الأولى (**أَو المُخَفَّفَةِ**) كما في اللغة الثانية فيحصل منها أربع لغات الأولى اللغة الأشهر، والثانية الغير الأشهر وهما أصلان، والثالثة فرع الأولى الأشهر والباقية فرع الثانية الغير الأشهر، ثم ذكر لها لغة خامسة غير أصل ولا فرع لأحد الأصلين فقال: (**وَقَدْ جَاءَ قَط**) حال كونها (**سَاكِنَةَ الطَّاءِ**) من غير تشديد، وإنما أهمل الشارح بيان حركة القاف لكونها معلومة في الجملة من قوله: (**مِثلُ قَط الَّذِي هُوَ اسمُ فِعلٍ**) فإنه بفتح القاف كقولنا: جاءني زيد فقط.

فهذه خمس لغات كلها (لِلْمَاضِي الْمَنْفِيِّ) أي: لأجل الفعل الماضي المنفي، أو الزمان الماضي المنفي وقوع شيء فيه؛ ليستغرق النفي جميع الأزمنة الماضية نحو: «مَا رَأَيْتُهُ قَطُّ»، ....

(فَهَذِهِ خَمسُ لُغَاتٍ) فيه (كُلُّهَا) يعني: أن هذه اللغات الخمس وإن كانت مختلفة في التكلم لكنها ليست بمختلفة في المعنى؛ لأن كل واحدة من اللغات الخمس مستعملة «للماضي المنفي» وقوله: للماضي تعيين للخبرية في كلام الشارح لتقديره كلمة كلها، وأما في تركيب المصنف فيحتمل أن يكون حالًا أو صفة أو خبر المحذوف، وإنما فسر الشارح بقوله: (أي: لأَجلِ الفِعلِ المَاضِي المَنفِي) للإشارة إلى أن اللام للأجل لا للصلة، وإنما حمل اللام عليه؛ لأنه لو كان للصلة لزم أن يكون الفعل معناه الموضوع له وليس كذلك، فإن معناه هو الزمان لا الفعل، ومعنى كونه للفعل أن يكون مذكورًا في عقبه؛ ليفيد معنى الاستغراق في الزمان الذي نفى وجود الحدث فيه، وهذا التفسير على تقدير كون الماضي صفة للفعل، وأما إذا كان صفة للزمان فإليه أشار بقوله: (أَو الزَّمَانِ المَاضِي المَنفِى) فعلى هذا تكون اللام للصلة؛ لأنه موضوع للزمان الماضي المنفي، فقوله: المنفي صفة للماضي في اللفظ وجار عليه، وأما في الحقيقة فالمنفي هو (وُقُوعُ شَيءٍ) أي: حدث (فِيهِ) أي: في ذلك الزمان فيكون قوله: وقوع شيء فيه مرفوعًا على أنه نائب الفاعل لقوله: المنفي، والفرق بين التفسيرين أنه في الأول إشارة إلى أن كون لفظ المنفي في قول المصنف صفة للماضي حقيقة عقلية؛ لكونه مسندًا إلى الفعل الماضي، وفي الثاني إشارة إلى أن كونه صفة للماضي ومسندًا إليه مجاز عقلي، لأنه لا معنى المنفي الزمان بل المنفي وقوع الحدث فيه وأيضًا إن الأول على عدم تقدير كون الماضي موضوعًا له، والثاني على تقدير كونه موضوعًا له لهذا اللفظ، وقوله: (لِيَستَغرِقَ النَّفِي) للإشارة إلى علة زيادة هذا اللفظ وفائدته يعني: إنما أتى بهذه اللفظ مع إفادة الفعل السابق لما يفيده ليستغرق النفي المستفاد من الفعل السابق (جَمِيعَ الأَزمِنَةِ المَاضِيَةِ) لأن هذا الاستغراق لا يستفاد من الفعل المنفي السابق (نَحوُ: مَا رَأَيتُهُ قَطُّ) يعني: أن نفي

وبناء المخففة لوضعها وضع الحروف، وبناء المشددة لمشابهتها لأختها المخففة، وقيل: حمل على أختها «عَوْضُ».

(وَ) مِنْهَا: («عَوْضُ») بفتح العين، وضم الضاد، وقد جاء فتح الضاد وكسرها (لِلْمُسْتَقْبَلِ) أي: لأجل الفعل المستقبل (الْمَنْفِيِّ) أو الزمان المستقبل المنفي فيه وقوع شيء ....

الرؤية مستغرق جميع الأزمنة الماضية، وكذا نحو: هل رأيت الذئب قط، فإنه أيضًا معنى: ما رأيت.

ثم شرع في بيان وجه البناء فقال: (**وَبِنَاءُ المُخَفَّفَةِ**) يعني: أن وجه بناء ما كانت مخففة من هذه الخمس (**لِوَضعِهَا**) أي: لكون ذلك اللفظ موضوعًا ومطبوعًا (**وَضعَ الحُرُوفِ**) أي: مشابهًا لبعض أفراد الحروف في كونه على حرفين وفي سكون آخره مثل عن وهل، بخلاف المشددة منها فإنها على ثلاثة أحرف مثل وضع الاسم فحينئذٍ لم تشابه المشددة الحرف، بلا واسطة فيحتاج إلى بيان سبب آخر في بنائه؛ ولذا قال: (**وَبِنَاءُ المُشَدَّدَةِ لِمُشَابِهَتِهَا**) أي: لكونها مشابهة (**لأُختِهَا المُخَفَّفَةِ، وَقِيلَ**) في وجه بناء المشددة أنه (**حُمِلَ عَلَى أُختِهَا عَوضُ**) في كونه لاستغراق النفي، ولما بني عوض لكونه مقطوعًا عن الإضافة كما سيجيء بني قط أيضًا لكونه محمولًا عليه من قبيل حمل النظير على النظير.

«و» (**مِنهَا**) «عوض» وتوسيط الشارح لفظ: منها؛ لتصحيح العطف كما سبق، وقوله: (**بِفَتحِ العَينِ وَضَمِّ الضَّادِ**) تفسير لتصحيح اللغة، وهو إما حال أو خبر مبتدأ محذوف كونه بضم الضاد هي اللغة المشهورة، (**وَقَد جَاءَ**) أي: وجاء في عوض (**فَتحُ الضَّادِ**) في لغة (**وَكَسرِهَا**) أي: وكسر الضاد في اللغة الأخرى، وقوله: «للمستقبل» أو حال أو صفة أو خبر مبتدأ محذوف كما سبق في قوله: للماضي، (أي: **لأجلِ الفِعلِ المُستَقبَلِ**) وهذا إذا كان قوله: المستقبل صفة للفعل، وكان قوله: «المنفي» مسندًا في الحقيقة إلى المستقبل، وعلى تقدير كون اللام للأجل لا للصلة، وقوله: (**أَو الزَّمَانِ المُستَقبَلِ المَنفِي فيهِ وُقُوعِ شَيءٍ**) تفسير على تقدير كون اللام للصلة، وكون المستقبل صفة للزمان الموضوع له،

ليستغرق النفي جميع الأزمنة المستقبلة نحو: «لَا أَرَاهُ عوضُ»، وبناء «عوضُ» على الضم لكونه مقطوعًا عن الإضافة كـ«قَبْلُ وبَعْدُ» بدليل إعرابه مع المضاف إليه نحو: «عَوْضَ الْعَائِضِينَ» أي: دهر الداهرين، ومعنى «الداهرين والعائضين»: الذي يبقى على وجه الدهر.

(وَالظُّرُوفُ الْمُضَافَةُ إِلَى الْجُمْلَةِ وَ) إلى كلمة (إِذْ) المضافة إلى الجملة ....

وكون إسناد المنفي إلى الزمان مجازًا عقليًا كما عرفت فيما سبق، وقوله: (لِيَستَغرِقَ النَّفيُ جَمِيعَ الأَزمِنَةِ المُستَقبَلَةِ) بيان أيضًا لفائدة زيادة اللفظ كما عرفت (نَحوُ: لا أَرَاهُ) بفتح الهمزة (عَوضُ) يعني: أنه لا تتعلق به رؤيتي في جميع الأزمنة المستقبلة.

(وَبِنَاءُ عَوضُ) أي: ووجه بناء عوض (عَلَى الضّمُّ لِكَونِهِ مَقطُوعًا عَنِ الإِضَافَةِ كَقَبلُ وَبَعدُ) وقد عرفت أن ما قطع عن الإضافة من الظروف مشابه للحرف في الاحتياج، والباء في قوله: (بِدَلِيلِ إِعرَابِهِ) للاستعانة، يعني: إنما حكم على عوض بأنه مقطوع على الإضافة باستعانة دلالة كونه معربًا إذا كان (مَعَ المُضَافِ إِلَيهِ نَحوُ: عَوضَ العَائِضِينَ، أي) يعني: أنه بمعنى (دَهرَ الدَّاهِرِينَ، وَمَعنى الدَّاهِرِينَ وَالعَائِضِينَ الَّذِي) أي: معناهما هو الموجود الذي (يَبقَى عَلَى وَجهِ الدَّهرِ) وأكثر ما يستعمل عوض في مقام انقسم، وقال العصام: إن الاستدلال بكونه معربًا على أنه مقطوع عن الإضافة تحكم؛ لجواز أن تكون الفتحة التي ترى في لفظ الدهر في قوله: دهر الداهرين فتحة بناء لا فتحة إعراب؛ لأنه كما سبق يجوز بناؤه على الفتح والكسر، بخلاف نحو: قبل وبعد؛ لأنه لم يسمع بناؤهما كذلك فتعين فتحهما الإعراب.

ثم شرع في بيان أحكام الظروف المضافة إلى الجملة غير مقطوعة عن المضافة، وإلى لفظ إذ بعد بيان أحكام ما قطع عن الإضافة فقال: «والظروف المضافة إلى الجملة، و» (إِلَى كَلِمَةِ) «إذ» وقوله: (المُضَافَةِ) بالجر صفة لكلمة إذ، وفيه إشارة إلى أن هذا الحكم للظروف المضافة إلى إذ ليس على إطلاقه، بل هو مشروط بكون هذه الكلمة مضاف (إِلَى الجُملَةِ) فقوله: الظروف مبتدأ،

(يَجُوزُ بِنَاؤُهَا) لاكتسابها البناء من المضاف إليه ولو بواسطة (عَلَى الْفَتْحِ) للخفة، نحو قوله تعالى: ﴿يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾، وقوله تعالى: ﴿وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ﴾ فيمن قرأ بالفتح، ويجوز إعرابها أيضًا لكونها أسماء مستحقة للإعراب، ولا يجب اكتساب المضاف إلى المبني البناء منه.

وقوله: «يجوز بناؤها» خبره، أي: يجوز بناء هذه الظروف كما يجوز إعرابها كما بينه الشارح، وقول الشارح: (لاكتِسَابِهَا) دليل لجواز بنائها، يعني: وإنما يجوز بناؤها لاكتسابها أي: لاكتساب لظروف المذكورة (**البِنَاءَ مِن المُضَافِ إِلَيهِ**) وهي الجملة التي هي مبني الأصل، ولما ظهر الاكتساب المذكور في الظروف المضافة إلى الجملة، ولم يظهر في الظروف المضافة إلى كلمة إذ أشار الشارح إليه بقوله: (**وَلَو بِوَاسِطَةٍ**) يعني: المراد من الاكتساب أعم من الاكتساب بلا واسطة كما فيما عدا إذ، أو بواسطة كما في كلمة إذ، وقوله: «على الفتح» متعلق بالبناء، وقوله: (**للخِفَّةِ**) دليل لتعيين الفتحة من بين ألقاب البناء (**نَحوُ قَولِهِ تَعَالَى**: ﴿يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾) [المائدة: 119] هذا مثال للظرف المضاف وهو: يوم إلى الجملة وهي جملة: ينفع، (**وَقَولُهُ تَعَالَى**: ﴿وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ﴾) [هود: 66] وهذا مثال للظرف المضاف إلى كلمة إذ المضافة إلى الجملة وهي جملة: كان كذا فحذفت جملة كان كذا وعوض عنها التنوين، وقوله (**فِيمَن قَرَأَ بالفَتحِ**) متعلق بالمثالين يعني: أن هذين المثالين إنما يجوز كونهما مثالين لما بني على الفتح في قراءة من قرأهما بالفتح، كما قرئ به فيهما في القراءة المتواترة، وأما فيمن قرأهما بالرفع في الأول وبالجر في الثاني كما هي المتواترة أيضًا فيكونان مثالين لكونهما معربين.

ولما لم يتعرض المصنف لمقابلة جواز البناء؛ لكونه معلومًا؛ لأصالته أراد الشارح أن يذكره فقال: (**وَيَجُوزُ إِعرَابُهَا**) يعني: أنه كما يجوز بناؤها على الفتح يجوز إعرابها (**أَيضًا؛ لِكَونِهَا**) أي: لكون الظروف المذكورة (**أَسمَاءً مُستَحِقَّةً للإعرَابِ**) بالنسبة إلى ذاتها لبقاء الظرفية ولعدم ثبوت الاحتياج إلى شيء، وهذا بيان لمرجع الإعراب وقوله: (**وَلَا يَجِبُ اكتِسَابُ المُضَافِ إِلَى المَبنِي البِنَاءَ مِنهُ**)

(وكَذَلِكَ) أي: كالمذكور من الظروف في جواز البناء على الفتح والإعراب («مِثْلُ» وَ«غَيْرُ») مذكورين (مَعَ «مَا» وَ«أَنْ») مخففة ومشددة، مثل: «قِيَامِي مِثْلُ مَا قَامَ زَيْدٌ» و«قِيَامِي مِثْلُ أَنْ تَقُومَ أَوْ مِثْلُ أَنَّكَ تَقُومُ»؛ لمشابهتهما ....

أي: من ذلك المبني إثبات لمرجح الإعراب برد مرجح البناء، يعني: أن الإضافة إلى المبني وإن كانت موجودة حين كونها معربة لكن لا يجب اعتبارها حتى يجب البناء، فجائز الاعتبار يقتضي الجواز لا الوجوب، «وكذلك» وفسر الشارح المشار إليه بقوله: (أي: كالمَذكُورِ مِن الظُّرُوفِ) يعني: أنه إشارة إلى الظروف بتأويل المذكور؛ لأنه لو لم يؤول به لكان اللائق في العبارة أن يقول: ومثلها، وقوله: (في جَوَازِ البِنَاءِ عَلَى الفَتحِ وَالإعرَابِ) بيان لوجه التشبيه، «مثل وغير» وتوسيط الشارح قوله: (مَذكُورَينِ) للإشارة إلى أن قوله: «مع ما وأن» حال من: مثل وغير، أو صفة لهما، ثم إن ما اختاره الفاضل الهندي وعصام الدين من نسخ المتن هكذا: مع ما وأن وأن، بزيادة الألف والنون الأخريين؛ فلا يحتاج إلى التقييد بقوله مشددة ومخففة؛ إذ لفظهما مغنٍ عنه لتكررهما فيها، وأما النسخة التي اختارها الشارح فالألف والنون ليس بمكرر فيجب عليه حينئذٍ أن يؤوله، ويقول: (مُخَفَّفَةً) وهي التي تدخل على الفعل (وَمُشَدَّدَةً) وهي التي تدخل على الجملة الاسمية، وأن يؤول أيضًا قوله: وإن بما يكتب على هذه الصورة (مِثلُ: قِيَامِي مِثلُ مَا قَامَ زَيدٌ) وهذا مثال للفظ مثل المذكور مع المصدرية، (وَقِيامِي مِثلُ أَن تَقُومَ) وهذا مثال المذكور مع أن المخففة المصدرية (أَو) قيامي (مِثلُ أَنَّكَ تَقُومُ) وهذا مثال ما ذكر من لفظ المثل مع أن المشددة، وأما عطفه بـ: أو لأن النسخة التي اختارها الشارح هي ما ليس الألف والنون مكررًا فيها فيقتضي أن يمثل مثالًا؛ لأن سواء كانت مشددة أو مخففة؛ فلا يجتمعان في مادة واحدة، فيكون الممثل أحد الأمرين، فيقتضي أن يأتي في المثالين بـ: أو الداخلة على أحد الأمرين كما ذكرنا في أمثاله.

ثم شرع الشارح في توجيه وجه جواز البناء والإعراب في المذكورات فقال: (لِمُشَابِهَتِهِمَا) أي: وإنما الحق مثل وغير حال كونهما في هذه الصفات بالظروف

الظروف المضافة إلى الجملة نحو: «إذا وحَيْثُ»، ولهذه المشابهة ذكرهما في بحث الظروف، ويجوز إعرابهما لكونهما اسمين مستحقين للإعراب.

المضافة في جواز البناء والإعراب لكونهما مشابهتين (**الظُّرُوفَ المُضَافَةَ إِلَى الجُملَةِ**) في كونهما مضافين في المعنى إلى المصدر مع وقوع المبني، وهو ما وأن مشددة ومخففة بموقع المضاف إليه نحو: إذا وحيث، يعني: أن الظروف المضافة إلى الجملة وهي التي كان مثل وغير مشبهتين لها (**نَحوُ: إِذَا وحَيثُ**) وقوله: (**وَلِهَذِهِ المُشَابَهَةِ**) يعني: بسبب هذه المشابهة لا بغيرها من الأسباب (**ذَكَرَهُمَا**) أي: المصنف (**في بَحثِ الظُّرُوفِ**) مع أنهما ليسا بظرفين (**وَيَجُوزُ إِعرَابُهُمَا**) أي: وكما يجوز بناؤهما يجوز أيضًا إعرابهما (**لِكَونِهِمَا اسمَينِ مُستَحِقَّينِ للإعرَابِ**) كما هو التوجيه في إعراب الظروف المذكورة، وقال الشيخ الرضي: إن قوله: والظروف المضافة إلى الجملة يجوز بناؤها ينبغي أن لا يكون على إطلاقه؛ لأن الظروف المضافة إلى الجملة على ضربين واجبة الإضافة إليها وهي حيث في الأغلب وإذ، وأما إذا ففيها خلاف، هل هي مضافة إلى شرطها أو لا؟ وجائزة الإضافة وهي غير هذه الثلاثة؛ فالواجبة الإضافة إليها واجبة البناء، وأما جائزة الإضافة إليها فهي أيضًا على ضربين؛ لأنها إما أن تضاف إلى جملة ماهية المصدر، فيجوز بالاتفاق بناؤها وإعرابها، وإما أن لا تضاف إلى الجملة المذكورة، وذلك بأن تضاف إلى الفعلية التي صدرها مضارع أو إلى الاسمية سواء كان صدرها معربًا أو مبنيا في اللفظ نحو: جئتك يوم أنت أمير؛ إذ لا بد له من الإعراب محلا، فعند بعض البصريين لا يجوز في مثله إلا الإعراب في الظروف المضافة، وعند الكوفيين وبعض البصريين يجوز بناؤه، انتهى ملخصًا.

* * *

[المعرفة والنكرة]

الْمَعْرِفَةُ وَالنَّكِرَةُ أي: هذا باب بيان المعرفة والنكرة من أقسام الاسم.

[المعرفة والنكرة]

(المَعرِفَةُ وَالنَّكِرَةُ) أي: المتداولتان في ألسنة النحاة وكثرة ذكرهما فيما تقدم من المباحث قائمة مقام ذكرهما صريحًا، واللازم لكثرة الاحتياج إليهما أن يقدم بحثهما على بحث غير المنصرف، لكن لما كانت أنواع المعرفة من أقسام المبني كانت معرفتها موقوفة على معرفة المبني؛ فلهذا أخرهما المصنف عنه، كذا في العصام، ثم فسره الشارح بقوله: (أي: هَذَا بَابُ بَيَانِ المَعرِفَةِ وَالنَّكِرَةِ) لبيان أن هذين اللفظين خبر للمبتدأ المحذوف، وهو هذا مشيرًا إلى ما سيجيء من المسائل المستحضرة، وقدر كلمة الباب للإشارة إلى مباحثهما مباحث مستقلة ليست من مباحث المبني بقرينة ترك العاطف كما هي عادة المصنف، حيث أقام ترك العاطف مقام الباب، وإنما قدر البيان لئلا يلزم اتحاد المبين بالكسر بالمبين بالفتح، ولما قدر البيان كان المعنى: أن المسائل التي كانت جزءًا من الكتاب مبينة للمسائل التي كانت جزءًا من الفن وقوله: (مِن أَقسَامِ الاسمِ) للإشارة إلى أنهما من أقسام الاسم مطلقًا، لا من الاسم المبني؛ لأن للاسم تقسيمات متداخلة باعتبارات مختلفة، فتقسيمه تارة إلى المعرب والمبني باعتبار اختلاف آخره بالعامل وعدم اختلافه، وتقسيمه إلى المعرفة والنكرة باعتبار الإشارة إلى معين وعدم الإشارة إليه، وتقسيمه إلى المؤنث والمذكر باعتبار وجود علامة التأنيث وعدم وجودها، وتقسيمه إلى المثنى والمجموع والمراد باعتبار دلالته على اثنين أو أكثر وعدمها، وتقسيمه إلى المتصرف والجامد باعتبار الاشتقاق وعدمه، ثم يقسم المتصرف إلى المصدر وغيره، كذا في «الامتحان».

ولما كان تعريف المعرفة وجوديا والنكرة عدميا قدم تعريف المعرفة فقال:

(الْمَعْرِفَةُ: مَا) أي: اسم (وُضِعَ) بوضع جزئي أو كلي (لِشَيْءٍ) متلبس ....

«المَعرِفَةُ» يعني: ماهيتها على أن يكون اللام لجنس كما هو الأليق بمقام التعريف وهو مبتدأ، وقوله: «مَا» أعني: الموصول مع صلته خبره وتفسير الشارح بقوله: (أي: اسمٌ) «وُضِعَ» تفسير ل: ما بأنه عبارة عن المقسم، وهو الاسم المطلق، ولما كان للوضع أقسام أربعة عقلًا وهي: أن الوضع إما عام وإما خاص، وعلى التقديرين فالموضوع له إما عام وإما خاص، فامتنع من هذه الأقسام قسم وهو كون الوضع خاصا والموضوع له عاما، فبقي ثلاثة أقسام منها استقراءً، الأول: الوضع العام مع الموضوع له العام وهو وضع الكليات لأفرادها كوضع الإنسان لزيد وعمرو مع وضعه للحيوان الناطق الموجود فيهما، أو الثاني: الوضع الخاص مع الموضوع له الخاص، وهو وضع الأعلام الشخصية والجنسية، والثالث: الوضع العام مع الموضوع له الخاص وهو وضع الحروف والمضمرات وأسماء الإشارات وغيرها كما سيجيء، أراد الشارح أن يفسر الوضع على وجه يشمل الأعلام وغيرها من المعارف فقال: (بِوَضعٍ جُزئِيّ) كوضع الأعلام (أو كُلّيٍّ) كوضع غيره والوضع الجزئي أن يتصور الواضع مفهومًا جزئيا للاسم بإزائه كوضع زيد لذاته بتصور مشخصاته المنحصرة له، وكوضع الأسامة لماهية الأسد بأن يتصور ماهيتها من حيث خصوصها لا من حيث كليتها وصدقها على كثيرين، فهي بمنزلة المفهوم الجزئي لا تحتمل غيرها، والمراد بالوضع الكلي أن يتصور المفهوم الكلي سواء جعل ذلك المفهوم آلة لملاحظة الجزئيات فوضع اللفظ بإزاء كل واحد من تلك الجزئيات بأن يكون الوضع عاما والموضوع له خاصا، ولم يجعل ذلك المفهوم آلة لملاحظة الجزئيات بل وضع اللفظ بإزاء ذلك المفهوم بأن يكون الوضع والموضوع له كلاهما عامين؛ فالمعرفة منها ما كان الموضوع له خاصا سواء كان الوضع أيضًا خاصا كما في الأعلام أو عاما كما في البواقي من المعارف، والنكرة ما كان الموضوع له عاما، فافهم هذا فإنه نافع جدا.

واللام في قوله: «لِشَيءٍ» متعلق بوضع وصلة ووسط الشارح قوله: (مُلتَبِسٍ)

(بِعَيْنِهِ) أي: بذاته المتعينة المعلومة للمتكلم والمخاطب المعهودة بينهما، فالشيء مقيدًا بهذه المعلومية والمعهودية إذا وضع له ....

ليكون قوله: «بِعَيِنِهِ» صفة لشيء والضمير المجرور في قوله: بعينه راجع إلى الشيء، فقوله: ما وضع، بمنزلة الجنس فتعريف المعرفة يشمل الأسماء المعارف والنكرات، وقوله: لشيء بعينه، بمنزلة الفصل أخرج النكرات؛ إذ هي لم توضع لشيء بعينه، ثم الشارح أراد تفسير الشيء الملتبس بعينه فقال: (أي: بِذَاتِهِ المُتَعَيَّنَةِ) فأراد بظاهره أن الشيء إذ قيد بعينه يراد به ذاته المتعينة، يعني: شخصه اعتمادًا على ما شاع بين الأدباء من استعمال أمثال هذا التركيب، أعني: تقييدهم للشيء بقولهم: بعينه، يريدون به ذاته المتعينة المشخصة وإلا فمجيء العين بمعنى الذات المتعينة مما لم تساعد عليه اللغة؛ إذ ما يناسب هذا المقام من معانيه هو ذات الشيء ونفس الشيء كما في قولهم: جاءني زيد بنفسه، بالباء الزائدة فيكون معنى المعرفة: ما وضع لشيء نفسه لا لأمر متعلق به، وهو حينئذٍ يتناول كل لفظ موضوع لشيء؛ إذ ما من موضوع لشيء إلا أنه موضوع لذلك الشيء نفسه؛ فيشمل جميع الألفاظ الموضوعة بالنسبة إلى معانيها الحقيقة، فلا يوجد الاحتراز عنها فضلًا عن النكرة، كذا في العصام، وقد سمع من بعض الأساتذة أنه لا يرد على الشارح ما أورده العصام من أنه إذا لم يحمل هذا التفسير على ما هو الشائع بين الأدباء لزم المحذور المذكور، أعني: الالتباس؛ لأن المراد من الشيء المذكور هو الذات، وهو مع قطع النظر عن التوصيف بالتعيين أعم من المتعينة وغيرها، ولما وصف بقوله: الملتبس بعينه يراد به تعيين ذاته فيكون بعد التوصيف ذاتًا متعينةً لا قبله، انتهى ما سمع منه رحمه الله تعالى.

وقوله: (المَعلُومَةِ للمُتَكَلِّمِ وَالمُخَاطَبِ) بالجر صفة بعد صفة لقوله: بذاته، وكذا قوله: (المَعهُودَةِ بَينَهُمَا) صفة ثالثة للذات (فالشَّيءُ) يعني: إنما قيدنا بهذه؛ لأن الشيء المذكور في التعريف حال كونه (مُقَيَّدًا بِهَذِهِ المَعلُومِيَّةِ) وهي كونه معلومًا لهما (وَالمَعهُودِيَّةِ) وهي كونه معهودًا بينهما (إِذَا وُضِعَ لَهُ) أي:

اسم فهو المعرفة، وإذا وضع له اسم باعتبار ذاته مع قطع النظر عن هذه الحيثية فهو النكرة، فقوله: «ما وضع لشيء» شامل للمعرفة والنكرة.

وقوله: «بعينه» يخرج به النكرة.

(وَهِيَ) أي: المعرفة ستة أنواع بالاستقراء، وأشار بترتيبها في الذكر إلى ترتيبها بحسب المرتبة:

لذلك الشيء (اسمٌ فَهُوَ) أي: فذلك الاسم هو (المَعرِفَةُ، وَإِذَا وُضِعَ لَهُ اسمٌ) يعني: إذا وضع لذلك الشيء (باعتِبَارِ ذَاتِهِ مَعَ قَطعِ النَّظَرِ عَن هَذِهِ الحَيثِيَّةِ) وهي كونه من حيث إنها معلومة ومعهودة (فَهُوَ) أي: فذلك الاسم الموضوع لذلك الشيء باعتبار ذاته فقط هو (النَّكِرَةُ، فَقَولُهُ: مَا وُضِعَ لِشَيءٍ) مع قطع النظر عن معلوميته ومعهوديته (شَامِلٌ للمَعرِفَةِ وَالنَّكِرَةِ، وَقَولُهُ: بِعَينِهِ) مع القيود المذكورة (يَخرُجُ بِهِ النَّكِرَةُ).

ثم شرع المصنف في تعداد أنواعها فقال: «وَهِيَ» (أي: المَعرِفَةُ) وقوله: هي مبتدأ وخبره في تركيب المصنف قوله: المضمرات الخ، وفى تركيب الشارح قوله: (سِتَّةُ أَنوَاعٍ) والضمير راجع إلى المعرفة، المعرفة بما ذكر لكنها من حيث أفرادها النوعية كما سبق في أول الكتاب في قوله: وهي اسم الخ، وقوله: (بالاستِقرَاءِ) إشارة إلى أن الحصر في هذه الأنواع الستة ليس بعقلي ولا جعلي، بل هي منحصرة فيها بحكم الاستقراء، ثم قال: (وَأَشَارَ) أي: المصنف (بِتَرتِيبِهَا) أي: بترتيب تلك الأنواع بجعل كل واحد منها في مرتبته بأن ذكر بعضها أولًا وبعضها ثانيًا بعده (في الذِّكرِ) أي: حال كون ذلك التركيب ذكريا (إِلَى تَرتِيبِهَا) أي: إلى ترتيب تلك الأنواع (بِحَسَبِ المَرتَبَةِ) بأن كان بعضها أعرف من بعض، وبعضها أعلى مرتبة في الأعرفية، والحاصل: أن المعرفة بالنسبة إلى أفرادها كلي مشكلٌ؛ فإن بعضها أعرف من بعض وبعض الأعرف أعلى من الأعرف الآخر الخ، وقيل: إلى مرتبة ليس فوقها أعرف منها، وقيل: الشارح تبع في ذلك للفاضل الهندي؛ لأن الترتيب الذكري ليس بمطابق للترتيب الرتبي في الأعرفية؛ فإن المبهمات منها: ما يساوي ذا اللام والمضاف إلى

فالأول: (الْمُضْمَرَاتُ) فإنها موضوعة بإزاء معان معينة مشخصة باعتبار أمر كلي، فإن الواضع لاحظ أوَّلًا مفهوم المتكلم الواحد من حيث إنه يحكي عن نفسه مثلًا، وجعله آلة لملاحظة أفراده، ووضع لفظ «أنا» بإزاء كل واحد من تلك الأفراد بخصوصه، بحيث لا يفاد ولا يفهم إلا واحد بخصوصه ....

أحدها، ومنها: ما يساوي المعرفة باللام، ومنها: ما يفوته، فأجيب: بأن ما ذهب إليها الشارح هو المشهور من مذهب سيبويه صرح بذلك في «المتوسط»، ثم قال: وفيه اختلافات، وسيصرح به الشارح أيضًا، واختار المصنف ما هو المشهور من مذهب سيبويه؛ فلا يعترض بأن الشارح تبع في ذلك الفاضل الهندي وليس كذلك، وكون المبهمات مساوية لذي اللام والمضاف إلى أحدها هو غير المشهور من مذهبه.

(فَالأَوَّلُ) مبتدأ، وقوله: «المُضمَرَاتُ» خبره، يعني: أول أنواع المعرفة هي المضمرات، وهي أعرف باقي الأنواع (فَإِنَّهَا) أي: إنما كانت المضمرات معرفة مع أنها وضعت بوضع كلي لأنها (مَوضُوعَةٌ بِإِزَاءِ مَعَانٍ مُعَيَّنَةٍ مُشَخَّصَةٍ) وكل لفظ شأنه كذلك فهو معرفة؛ فالمضمرات معرفة بحسب تعين الموضوع له وتشخصه، لكن ذلك الوضع ليس باعتبار أمر جزئي كما في الأعلام، بل (باعتِبَارِ أَمرٍ كُلّيّ) كما مر لكن ذلك الأمر الكلي الغير المعين ليس هو الموضوع له للضمير بل هو آلة لملاحظته (فَإِنَّ الوَاضعَ لاحَظَ أَوَّلًا) أي: قبل الوضع (مَفهُومَ المُتَكَلِّمِ الوَاحِدِ) لكن لا من حيث كونه زيدًا، ولا من حيث كونه متصفًا بصفات أخرى، بل (مِن حَيثُ إِنَّهُ) أي: من حيث إن المتكلم الواحد (يَحكِي عَن نَفسِهِ مَثَلًا) بأن يقول: أنا فعلت كذا (وَجَعَلَهُ) أي: وجعل الوضع ذلك المفهوم بعد ملاحظته بهذه الحيثية (آلَةً لِمُلاحَظَةِ أَفرَادِهِ) من المتكلمين الحاكين عن أنفسهم (وَوَضَعَ) بعد ذلك من الملاحظة (لَفظَ أَنَا بإِزَاءِ كُلِّ وَاحِدٍ مِن تِلكَ الأَفرَادِ بِخَصُوصِهِ) مثلًا إذا قال زيد: أنا قائم وضع لفظ أنا لزيد، وإذا قال عمرو: أنا قائم وضع لفظ أنا لعمرو، مع ملاحظة كل منهما متكلمًا واحدًا يحكى عن نفسه (بِحَيثُ لا يُفَادُ وَلا يُفهَمُ إِلَّا وَاحِدٌ بِخَصُوصِهِ) يعني: لا يفيد لفظ أنا في أنا قائم مثلًا إذا قاله زيد إلا

دون القدر المشترك، فَتَعَقُّلُ ذلك المشترك آلة للوضع، لا أنه الموضوع له، فالوضع كلي والموضوع له جزئي مشخص.

(وَ) الثاني: (الْأَعْلَامُ) الشخصيَّة، كما إذا تصور ذات «زيد» ووضع لفظ «زيد» بإزائه من حيث معلوميته ومعهوديته أو الجنسية، كما إذا تصور مفهوم «الأسد» وهو الحيوان المفترس، ووضع بإزائه من حيث معلوميته ومعهوديته ....

أنه وفي تركيب الثاني إلا أنه، ولا يفهم منهما إلا أنه زيد في الأول وعمرو في الثاني (دُونَ القَدرِ المُشتَرَكِ) يعني: لأن الواضع لاحظه لوضع لفظ أنا لذلك القدر المشترك بين الأفراد وهو مفهوم المتكلم الواحد، قوله: (فَتَعَقُّلُ ذَلِكَ المُشتَرَكِ) إما مصدر مضاف مبتدأ وقوله: (آلَةٌ) خبره، وهذا أولى لإفادته الحصر؛ لأن المصدر المضاف إذا كان مبتدأ يكون لحصره على الخبر ففي كلامه حصر بقرينة قوله: لأنه الموضوع له، وإما على صيغة الماضي المجهول والمضارع المجهول فيكون قوله: ذلك المشترك نائب فاعله، وقوله: آلة بالنصب حال منه، يعني: تعقل الواضع لذلك القدر المشترك إنما هو (للوَضعِ) وقوله: (لا أَنَّهُ المَوضُوعُ لَهُ) عطف على قوله: آلة بتقدير اللام، يعني: أن ذلك التعقل لكونه آلة لا لأنه الموضوع له؛ (فالوَضعُ كُلّيٌّ) أي: إذا كان الحال كما قررنا فالوضع في المضمرات وأمثالها كلي لملاحظة المفهوم الكلي (وَالمَوضُوعُ لَهُ جُزئِيٌّ مُشَخَّصٌ) وهو زيد المتكلم وعمرو المتكلم المشخصان وموضعه علم الوضع.

«وَ» (الثَّانِي) «الأَعلامُ» أي: الثاني الأنقص من مرتبة المضمرات في التعين هو الأعلام (الشَّخصِيَّةُ) يعني: سواء كانت تلك الأعلام شخصية (كَمَا إِذَا تُصُوِّرَ ذَاتُ زَيدٍ) مع جميع صفاته (وَوُضِعَ لَفظُ زَيدٍ بِإِزَائِهِ) أي: بإزاء زيد المتصور (مِن حَيثُ مَعلُومِيَّتِهِ) للمتكلم والمخاطب (وَمَعهُودِيَّتِهِ) أي: معهودية ذلك المتصور بينهما (أَو الجِنسِيّةُ) عطف على الشخصية يعني: وسواء كانت تلك الأعلام جنسية (كَمَا إِذَا تُصُوِّرَ مَفهُومُ الأَسدِ وَهُوَ الحَيوَانُ المُفتَرِسُ وَوُضِعَ بِإِزَائِهِ مِن حَيثُ مَعلُومِيَّتُهُ وَمَعهُودِيَّتُهُ) بين المتكلم والمخاطب وبعد تلك الملاحظة وضع له

لفظ «أسامة»، فهذا اللفظ بهذا الاعتبار علم لهذا المعنى الجنسي ومعرفة، بخلاف ما إذا وضع لفظ «الأسد» بإزاء هذا المفهوم الجنسي مع قطع النظر عن معلوميته ومعهوديته، فإنه بهذا الاعتبار نكرة.

(**لَفظُ أُسَامَةَ، فَهَذَا اللَّفظُ**) أي: لفظ أسامة (**بِهَذَا الاعتِبَارِ عَلَمٌ لِهَذَا المَعنَى الجِنسِي وَمَعرِفَةٌ**) وأعطي له أحكام المعرفة حيث استعمل بمنع الصرف للتعيين فيه، وهما التأنيث والعلمية، ولا يجوز أيضًا دخول حرف التعريف عليه كما في زيد (**بِخِلافِ**) أي: وضع لفظ أسامة للحيوان المفترس ملابس بخلاف (**مَا**) أي: بخلاف وضع كائن (**إِذَا وُضِعَ لَفظُ الأَسَدِ بِإِزَاءِ هَذَا المَفهُومِ الجِنسِي**) أي: مفهوم الحيوان المفترس (**مَعَ قَطعِ النَّظَرِ عَن مَعلُومِيَّتِهِ ومَعهُودِيَّتِهِ؛ فَإِنَّهُ**) أي: فإن لفظ الأسد (**بِهَذَا الاعتِبَارِ**) وهو قطع النظر عن معلوميته ومعهوديته (**نَكِرَةٌ**) اعلم أن النحاة اتفقوا على علمية نحو أسامة للأسد، ولفظ سبحان للتسبيح، لكن اضطربت أقوالهم في الفرق بينه وبين الأسد مع اشتراكهما في الوضع للمفهوم الكلي، فادعى بعضهم الفرق بينهما أن استعمال الأسد في أفراده حقيقة، واستعمال أسامة مجاز، فقال صاحب «الامتحان»: والحق ما قاله ابن الحاجب والرضي من أن تعريف مثلها تقديري كعدل عمر؛ لأمور لفظية مثل: امتناع اللام ومنع الصرف وبقي ههنا ما قال العصام حيث قال: ويشكل تصور العلم الشخصي بأنه تصور الذات بعينه، ووضع اللفظ بإزائه بلفظ الله تعالى؛ فإنه لم يمكن تصوره تعالى لغيره بشخصه؛ فلا يمكن وضعه إن كان الواضع غيره، وإن كان إياه تعالى فلا يمكن معرفة وضعه لغيره حتى تترتب فائدة الوضع العلمي وهو فهم الشخص بعينه انتهى.

أقول: إن أقوال النحاة في هذا الاسم الشريف كثيرة فقال الفاضل العالم الأفكرماني في شرح لطيف على الخطبة: إن الأظهر أنه وصف في أصله بدليل كونه صفة الاسم الآخر الشريف في قوله تعالى: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡحَمِيدِ ۝١ ٱللَّهِ﴾ [إبراهيم: 1، 2] الذي على قراءة من قرأ بالجر على أنه صفة وإن أمكن الجواب عنه بجواز كونه عطف بيان، لكن القول بأنه وصف غلبة بحث لا

(وَ) الثالث: (الْمُبْهَمَاتُ) يعني: أسماء الإشارات والموصولات، وإنما سميت مبهمات؛ لأن اسم الإشارة من غير إشارة مبهم، وكذا الموصول من غير صلة، وهذا القسم من قبيل الوضع العام والموضوع له الخاص، فإنها ....

يستعمل في غيره وصار كالعلم مثل الثريا والصعق أجري مجراه في إجراء الأوصاف عليه، وامتناع الوصف به وعدم تطرق احتمال الشركة إليه؛ لأن ذاته تعالى من حيث هو بلا اعتبار أمر آخر خفي غير معقول للبشر، فلا يمكن أن يدل عليه بلفظ، ولأنه لو دل على مجرد ذاته المخصوصة لما أفاد ظاهر قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [الأنعام: 3] معنىً صحيحًا، ولأن معنى الاشتقاق هو كون أحد اللفظين مشاركًا للآخر في المعنى والتركيب وهو حاصل بينه وبين الأصول المذكورة انتهى، ولا يخفى أن توجيه الأفكرماني وإن كان توجيهًا إقناعيا لكنه لا يكون سببًا للتخلص عما استشكله العصام.

«وَ» (الثَّالِثُ) أي: الذي في المرتبة الثالثة من مراتب التعريف هو ما ذكره المصنف في المرتبة الثالثة في الذكر، وهو «المُبهَمَاتُ» (يَعنِي) أي: يريد المصنف بالمبهمات (أَسمَاءَ الإِشَارَةِ، وَ) أسماء (المَوصُولاتِ) فعلى هذا يكون قوله: والموصولات عطفًا على قوله: أسماء لا يراد بصيغة الجمع (وَإِنَّمَا سُمِّيَت) أي: تلك الأسماء (مُبهَمَاتٍ؛ لأنّ اسمَ الإشَارَةِ مِن غَيرِ إِشَارَةٍ مُبهَمٌ) أي: عند المخاطب (وَكَذَا المَوصُولُ) أي: كما إن اسم الإشارة من غير إشارة مبهم فالموصول أيضًا (مِن غَيرِ صِلَةٍ) مبهم صرح به الرضي حيث قال: لأن بحضرة المشير أشياء متعددة كل يحتمل أن يكون مرجع الإشارة، ثم قال: وإنما يجعل الضمير الغائب من المبهمات؛ لأن ما يعود إليه متقدم فلا يكون مبهمًا عند المخاطب عند النطق به، وكذا ذو اللام العهدية بخلاف اسم الإشارة والموصول، (وَهَذَا القِسمُ) وهو المضمرات والمبهمات مخالف لقسم العلم؛ لأن قسم العلم من قبيل الوضع الخاص والموضوع له الخاص، بخلاف هذا القسم من المعرفة فإنه (مِن قَبِيلِ الوَضعِ العَامِّ، وَالمَوضُوعُ لَهُ) أي: والحال أن الموضوع له (الخَاصُّ) وقوله: (فإِنَّهَا) دليل للمجموع، يعني: وإنما يكون

موضوعة بإزاء معان متعينة معلومة معهودة من حيث معلوميتها ومعهوديتها وضعًا عامًّا كليًّا، فإن الواضع إذا تعقل مثلًا معنى المشار إليه المفرد المذكّر، وعين لفظًا بإزاء كل واحد من أفراد هذا المفهوم كان هذا وضعًا عامًّا؛ لأن التصور المعتبر فيه عام ـ وهو المشترك بين تلك الأفراد ـ ....

الوضع هذا القسم عاما والموضوع له خاصا؛ لأن ألفاظ الأسماء المبهمات (مَوضُوعَةٌ بإِزَاءِ مَعَانٍ مُتَعَيِّنَةٍ مَعلُومَةٍ مَعهُودَةٍ) وهي هذا الحجر والذي خرج من الدار مثلًا؛ لأن الأول حجر معين معلوم، وكذا الشخص الذي في الثاني معلوم ومعهود بعنوان الخارج من الدار، فلفظ هذا في الأول والذي في الثاني موضوعان لهذا الحجر المعين والخارج المعين (مِن حَيثُ مَعلُومِيَّتُهَا وَمَعهُودِيَّتُهَا) يعني: بعد ملاحظة التعيين لكن لا بملاحظة تخصيص هذين اللفظين لهذين المعنيين كما في العلم حتى يكون الوضع أيضًا خاصا، بل هما موضوعان لهما حال كون ذلك الوضع (وَضعًا عَامًّا) أي: شاملًا لهذا الشجر؛ ولهذا الإنسان وللذي دخل وللذي أكل مثلًا (كُلّيًّا) أي: حال كونه وضعًا كليا غير مانع من وقوع الشركة بين كثيرين، (فَإِنَّ الوَاضِعَ) أي: وإنما كان الوضع عاما كليًا؛ لأن الواضع (إِذَا تَعَقَّلَ مَثَلًا مَعنَى المُشَارِ إِلَيهِ المُفرَدِ المُذَكَّرِ) وتعقل أيضًا المشار إليه المثنى المذكر أو المجموع المذكر، وقس عليه المفرد المؤنث والمثنى والمجموع المؤنثين (وَعَيَّنَ لَفظًا) أي: لفظ هذا وهذان وهؤلاء وغيرها (بإِزَاءِ كُلِّ وَاحِدٍ مَن أَفرَادِ هَذَا المَفهُومِ) أي: من أفراد المشار إليه المفرد المذكر؛ فدخل فيه كل مفرد مذكر يشار إليه، فإذا وضع اللفظ بملاحظة هذا المفهوم (كَانَ هَذَا) أي: هذا الوضع (وَضعًا عَامًّا).

وقوله: (لأنّ التّصَوُّرَ) دليل الملازمة يعني: وإنما يكون إذا كان حال الوضع كذلك وهو الوضع للمعين مع بملاحظة المفهوم يلزمه أن الأمر أعني: كون الوضع عاما وكون الموضوع له خاصا أما لزوم الأول فثابت؛ لأن التصور (المُعتَبَرَ فِيهِ) أي: في هذا الوضع (عَامٌّ، وَهُوَ) أي: ذلك العام المعتبر هو (المُشتَرَكُ) أي: هو المفهوم الذي اشترك (بَينَ تِلكَ الأَفرَادِ) أي: أفراد مفهوم

والموضوع له خاصًا؛ لأنه خصوصية كل واحد من تلك الأفراد، لا المفهوم المشترك بينها.

(وَ) الرابع والخامس: (مَا عُرِفَ بِاللَّامِ) العهدية أو الجنسية والاستغراقية.

المشار إليه المفرد المذكر مثلًا حيث دخل فيه كل معنى مشار إليه مفردٌ مذكرًا (وَالمَوضُوعِ لَهُ خَاصًّا) يعني: إما لزوم كون الموضوع له خاصًا فثابت؛ (**لأَنَّهُ**) أي: لأن الموضوع له (**خَصُوصِيّةُ كُلِّ وَاحِدٍ مِن تِلكَ الأَفرَادِ**) مثل خصوصية المشار إليه بالحجر غير المشار إليه بالشجر، وقوله: (**لا المَفهُومُ المُشتَرَكُ**) عطف على قوله: خصوصية، يعني: الموضوع له ليس هذا المفهوم المشترك (**بَينَهَا**) أي: بين تلك الأفراد حتى يكون الموضوع له علمًا بخلاف وضع مثل الإنسان؛ لأنه موضوع للحيوان الناطق المشترك بين أفراد.

«وَ» (**الرَّابِعُ وَالخَامِسُ**) «مَا عُرِّفَ باللَّامِ» يعني: الرابع من المعارف هو الاسم الذي عرف باللام والخامس منها ما عرف بالنداء أي: الاسم الذي عرف بالنداء وسيجيء، وإنما جمع الشارح بينهما بقرينة عطف المصنف في ما سيجيء في قوله: أو النداء بـ: أو، وإنما جمع المصنف بينهما؛ لأنهما مشتركان في كون التعريف الواقع فيهما من خارج بخلاف البواقي، ولما كان اللام له معان أربعة أراد الشارح أن يفسر اللام على وجه يعم لكل من المعاني الأربعة فقال: (**العَهدِيَّةِ أَو الجِنسِيَّةِ وَالاستِغرَاقِيَّةِ**) يعني: سواء كانت اللام التي عرف بها الاسم لا ما تفيد العهد أو الجنس أو الاستغراق وسواء كان العهد خارجيا أو ذهنيا كما عممه الفاضل الأمير في «حاشيته»، وقال صاحب «الامتحان» في تعليقاته: إن أريد بالجنس من حيث هو هو فاللام لام الحقيقة نحو: الإنسان نوع، والعسل حلو، وإن أريد من حيث وجوده في ضمن كل الأفراد، فلام الاستغراق كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلۡإِنسَـٰنَ لَفِى خُسۡرٍ ۝٢ إِلَّا ٱلَّذِينَ﴾ [العصر: 2، 3] الآية، وإن أريد من حيث وجود في بعض الأفراد بلا تعيين فلام العهد الذهني نحو: اشتر اللحم حيث لا عهد، فتكون اللام الجنسية المطلقة منقسمة إلى الحقيقة والاستغراق والعهد الذهني؛ فعلى هذا لا يرد على الشارح أنه جعل قسم الشيء وهو

وإنما لم يقل: «ما دخله اللام» لئلا يدخل فيه ما دخله اللام الزائدة لتحسين اللفظ، والميم في: «لَيْسَ مِنَ امْبِرِّ امْصِيَامُ فِي امْسَفَرِ» بدل من اللام، فلا يعد ما دخلته قسمًا آخر من المعارف ....

الاستغراق قسميًا له أي: للجنس كما أورده عصام الدين؛ لأنه يجوز أن يندرج العهد الذهني وههنا في اللام العهدية كما نقلناه عن الفاضل الأمير، وأن يراد بالجنسية لام الحقيقة القسمية للاستغراق لا معناها الأعم منهما، (**وإِنَّمَا لَم يَقُل**) أي: المصنف (**مَا دَخَلَهُ اللَّامُ**) حيث عدل عنه إلى قوله: ما عرف الخ؛ (**لِئلَّا يَدخُلَ فِيهِ**) أي: في المعرف باللام (**مَا**) أي: الاسم الذي (**دَخَلَهُ اللَّامُ الزَّائِدَةُ؛ لِتَحسِينِ اللَّفظِ**) فإنه لو قال: ما دخله اللام يصدق على اللام التي دخلت لتحسين اللفظ دون إفادة التعريف، ولما قال: ما عرف باللام لم يصدق على مثل هذا اللام، فيخرج منه وهو المطلوب.

ثم إنه لما كان للمصنف في حق العبارة أن يقول: ما عرف باللام والميم حتى يدل فيه ما عرف بالميم؛ لأنه معرفة أيضًا أراد الشارح أن يذكر وجها لتركه فقال: (**وَالمِيمُ**) أي: الميم التي (**في**) قوله عليه السلام: (**لَيسَ مِن امبِرِّ امصِيَامُ فِي امسَفَرِ**) في مقام ليس من البر الصيام في السفر، حيث أجاب عليه السلام لسائل حميري سأل بلغته: بإبدال اللام إلى الميم، فقال: أمن امبر امصيام في امسفر، وإنما لم يذكرها المصنف؛ لأن تلك الميم (**بَدَلٌ مِن اللَّام**) فكان ذكر اللام مغنيًا عنها وإذا كان ذكر اللام مغنيًا عنها لكونه بدلًا منها (**فَلا يُعَدُّ مَا**) أي: لا يعد الاسم المعرف الذي (**دَخَلَتهُ**) أو دخلت الميم إياه نحو: لفظ بر ولفظ صيام (**قِسمًا آخَرَ**) أي: قسمًا آخر غير القسم الذي دخلته اللام (**مِن المَعَارِفِ**) بأن يقال: ما عرف باللام والميم، وقال العصام: فحينئذٍ سقط ما ذكره في قوله: ومن خواصه دخول اللام، أنه لو قال: دخول حرف التعريف لكان شاملًا للميم انتهى، يعني: أن بين قول الشارح ههنا وبين قوله: هناك تناقضًا؛ لأن اللازم لقوله لو قال: دخول حرف التعريف؛ لكان شاملًا هو أن يكون الميم فردًا آخر للتعريف كاللام فلا يكون بدلًا منه، واللازم لقوله هنا هو أن الميم ليس فردًا آخر

(أَوَ) عرف (بِالنِّدَاءِ) نحو: «يَا رَجُلُ» إذا قصد به معين، بخلاف «يَا رَجُلًا» لغير معين، فإنه نكرة، ولم يذكره المتقدمون؛ لرجوعه إلى ذي اللام؛ إذ أصل «يَا رَجُلُ»:

للتعريف، بل هو بدل من اللام فاللازمان متناقضان وكذا الملزومان، ويمكن أن يرفع التناقض من طرف الشارح بأن يقال: إنا لا نسلم التناقض؛ لأن ما ذكره المصنف في أول الكتاب بيان خواص الاسم ولا شك أن اللام والميم يشتركان في كونها من خواصه؛ فيكون المراد من التعريف هناك ما يكون خاصة للاسم فيلزم حينئذٍ شمول التعريف للميم؛ لأنه يكون من أفراد ما هو الخاصة، وما ذكره ههنا تعريف المعرف باللام، ولا شك أن دخول الميم في أفراده ليس بقطعي حتى يحكم أنه من أفراده كاللام، فاحتمل أن يكون خارجًا بدلًا من اللام فحمله الشارح ههنا على البدلية؛ لعدم القاطع في دخوله، والله أعلم.

«أَو» (عَرَّفَ) «بالنِّدَاءِ» وإنما وسط الشارح قوله: عرف بين العاطف والمعطوف للإشارة إلى أن قوله: بالنداء معطوف على قوله: باللام وإلى أن أو ههنا لتقسيم المحدود حيث ذكر ما به الاشتراك بينهما كما هي أمارة؛ لكونه لتقسيم المحدود ويؤيده عد المصنف كلًا منهما نوعًا على حدة حيث قدر الشارح بقوله: والرابع والخامس، وقد أشرنا أيضًا في تفسيره (**نَحوُ: يَا رَجُلُ**) ولما كان المعرف بالنداء مشترك بين كونه نكرة وبين كونه معرفة احتاج إلى قرينة تعين ما هو المعرفة من المنادى وما هو النكرة منه فأراد الشارح أن يبين تلك القرينة فقال: (**إذا قُصِدَ بِهِ مُعَيَّنٌ**) يعني: إنما يكون نحو: يا رجل مثالًا للمعرفة إذا قصد بالنداء نداء لمعين (**بِخِلافِ**) نحو (**يَا رَجُلًا**) أي: قصد به النداء (**لِغَيرِ مُعَيَّنٍ؛ فإِنَّهُ**) أي: فإن قوله: يا رجلًا مع هذا القصد (**نَكِرَةٌ**) فلا يكون مثالًا للمعرفة، ولما ذكر المصنف المعرف بالنداء والمتقدمون من النحاة تركوا ذكر في كتبهم حيث اكتفوا بذكر المعرف باللام أراد الشارح أن يذكر وجه تركهم فقال: (**وَلَم يَذكُرهُ المُتَقَدِّمُونَ**) أي: إنما لم يذكر المتقدمون هذا النوع (**لِرُجُوعِهِ**) أي: لرجوع هذا النوع (**إِلَى ذي اللَّامِ**) بأن يكون من قبيل رجوع الفرع إلى أصله كما بينه (**إذ أَصلُ**) أي: لأن أصل قولنا: (**يَا رَجُلُ**) هو

يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ. (وَ) السادس: (الْمُضَافُ إِلَى أَحَدِهَا) أي: إلى أحد الأمور الخمسة المذكورة، ولا يستلزم صحة الإضافة إلى أحدها صحيحًا بالنسبة إلى كل واحد، فلا يرد أنها لا تصح إلا بالنسبة إلى الأربعة الأوَل، فإن المنادى لا يضاف إليه.

قولنا: (يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ) لاتحاد المعنى الذي قصد من قولنا: يا رجل للمعنى الذي دل عليه قولنا: يا أيها الرجل.

«وَ» (السَّادِسُ) «المُضَافُ إِلَى أَحَدِهَا» أي: النوع السادس من المعارف هو الاسم الذي يضاف إلى أحد المعارف المذكورة، ولما توهم من عدم جواز الإضافة في القسم السادس، أعني: ما عرف بالنداء أنه لا يجوز إرجاع الضمير إلى جميع ما سبق من أنواع المعرفة أراد الشارح بيان صحة الإرجاع إلى كلها (أي إِلى أحَدِ الأُمُورِ الخَمسَةِ) يعني: أن مراد المصنف بقوله: والمضاف إلى أحدها هو المضاف إلى أحد الأمور الخمسة (المَذكُورَةِ) ولو بالجملة قوله: (وَلا يَستَلزِمُ) دفع لمنشأ التوهم، وهو أن الضمير المذكور لو كان راجعًا إلى الخمسة المذكورة يتبادر منه أن تصح الإضافة إلى كل منها مع أنه لا تصح الإضافة إلى ما عرف بالنداء، فأجاب عنه بأنه لا تستلزم (صِحَّةُ الإضَافَةِ إِلَى أَحَدِهَا صَحِيحًا) أي: صحة الإضافة (بالنّسبَةِ إِلَى كُلِّ وَاحِدٍ) منها (فَلا يَرِدُ) أي: فحينئذٍ لا يرد (أَنَّهَا) أي: الإضافة (لا تَصِحُّ إِلَّا بالنِّسبَةِ إِلَى الأَربَعَةِ الأُوَلِ) وهو الأعلام والمضمرات والمبهمات وما عرف باللام، لا بالنسبة إلى المنادى كما أرجعه الفاضل الهندي كذلك، (فَإِنَّ المُنَادَى لا يُضَافُ إِلَيهِ) وقال العصام: لا يخفى أن إرجاع الضمير إلى الكل ودفع استلزام الصحة لصحة الإضافة تكلف، ولهذا جعل الهندي المرجع الأمور الأربعة، وهو إن كان بعيدًا في اللفظ لكنه عار عن التكلف في المعنى، ولأن عبارة المتقدمين الذين يذكره ابتداء لم يسبق في كلامهم، زيادة على هذه الأربعة فلما زاده المصنف وأورد هذه العبارة اختار الضمير انتهى، فكأن الشارح ذهب إلى أن القضية المستنبطة من قوله: إلى احدها، في قولنا: أحد الأمور الخمسة المذكورة يضاف إليه، وهذه القضية

قيل: كان عليه أن يقول: «والمضاف إلى المعرفة» ليدخل فيه المضاف إلى المضاف إلى المعرفة أيضًا مثل: «غُلَامُ أَبِيكَ»؟

والجواب: أن المراد بالمضاف إلى أحدها أعم من أن يكون بالذات أو بالواسطة، ....

المستنبطة هي الموجبة الجزئية وهو أعم من الموجبة الكلية القائلة: بأن كل واحد من الأمور يضاف إليه من السالبة الجزئية القائلة: بأن بعض الأمور يضاف إليه، والأعم لا يستلزم الأخص، والله أعلم.

ثم لما كان المتبادر من قوله: والمضاف إلى أحدها هو الاسم الذي يضاف إلى أحد المذكورات بلا واسطة أنه أعم من المضاف بالذات وبالواسطة، ورد على تركيب المصنف نقض بأنه غير شامل فأشار الشارح إلى هذا النقض مع جوابه فقال: (قِيلَ) أي: على المصنف (كَانَ عَلَيهِ) أي: كان واجبًا عليه (أَن يَقُولَ: وَالمُضَافُ إِلَى المَعرِفَةِ) يعني: سواء كان ذلك المعرفة مكتسبًا لتعريفه من الأمور المذكورة أو من المضاف إلى أحد المذكورة، وإنما كان الواجب عليه ذلك (لِيَدخُلَ فِيهِ) أي: في النوع السادس (المُضَافُ إِلَى المُضَافِ إِلَى المَعرِفَةِ أَيضًا) أي: كما دخل فيه المضاف إلى المعرفة بالذات (مِثلُ: غُلامِ أَبِيكَ) فإن الغلام في هذا التركيب مضاف إلى الأب، والأب مضاف إلى الضمير الذي هو من المعارف المذكورة، فاكتسب الأب من الضمير تعريفًا فصار معرفة، ثم اكتسب الغلام من الأب لكونه مضافًا إليه (وَالجَوَابُ) أي: عن هذا الإيراد بتحرير المراد وهو: (أَنَّ المُرَادَ بالمُضَافِ إِلَى أَحَدِها أَعَمُّ مِن أَن يَكُونَ) أي: ذلك المضاف مضافًا (بالذَّاتِ) كقولنا: غلامك (أَو بالوَاسِطَةِ) كقولنا: غلام أبيك، اعلم أن هذا السؤال نقض شبيهي، تقريره: أن عبارة المصنف باطلةٌ؛ لأنها عبارة غير شاملة للاسم المضاف، وكل عبارة شأنها كذلك فهي باطلة، والجواب: منع الصغرى يعني: لا نسلم أنها غير شاملة لم لا يجوز أن يكون المراد منه أعم منهما.

ولما كان بعض الأسماء مستثنى من تلك القاعدة وقد ذكره الشارح في بحث

ولا يخفى عليك نظرًا إلى ما سبق أن المضاف إذا كان لفظ الغير أو المثل أو الشبه؛ فهو مستثنى من هذا الحكم(مَعْنًى) أي: إضافة معنى، يعني: إضافة معنوية.

فقوله: «معنى» مفعول مطلق بحذف مضاف. واحترز به عن المضاف إلى أحد هذه الأمور إضافة لفظية، ....

الإضافة أراد أن ينبه عليه ههنا فقال: (وَلا يَخفَى عَلَيكَ نَظَرًا إلَى مَا سَبَقَ) أي: في بحث الإضافة (أَنَّ المُضَافُ إِذَا كَانَ لَفظَ الغَيرِ أَو المِثلِ أَو الشّبهِ فَهُوَ) أي: ذلك اللفظ (مُستثنىً مِن هَذَا الحُكمِ) أي: حكم كون المضاف معرفة بالإضافة إلى أحد الأمور، والأولى أن يقيد قوله: والمضاف بقوله: إن لم يتوغل، كما قيد به صاحب «الامتحان»، ولعل المصنف أهمل هذا القيد ههنا وفي بحث المضاف؛ لأن التوغل أمر زائد ولا تنقض القاعدة بمثله والله أعلم.

وقوله: «مَعنىً» قيد للمضاف الذي اكتسب التعريف بالإضافة إلى أحد هذه الأمور، وهو مفعول مطلق مجازي لقوله: والمضاف إما بتقدير المضاف أي: إضافة معنى، أو بتقدير الموصوف أي: إضافة معنوية، ويحتمل أن يكون مفعولًا فيه بحذف مضافين لقوله: أو المضاف أي: وقت إفادة معنى، وأن يكون مفعولًا له بحذف مضاف أي: لإفادة معنى، وهذه الوجوه الأربعة نقلها زيني زاده من الحواشي الهندية، ثم قال: والأول أظهر واختاره الشارح أيضًا حيث فسره بقوله: (أَي: إِضَافَةَ مَعنىً) ثم فسره بقوله: (يَعني: إِضَافَةً مَعنَوِيَّةً) للإعلام بأن إضافة الإضافة من قبيل إضافة المنسوب إلى المنسوب إليه، ولما كان تفسير الشارح بقوله: إضافة معنى ثم تفسيره بقوله: إضافة معنوية موهمًا بكون المختار عنده أن يكون من قبيل حذف الموصوف أراد أن ينبه على أن مراده منه حذف المضاف إليه (فَقَولُهُ) أي: فقول المصنف (مَعنىً) بدل منه، وقوله: (مَفعُولٌ مُطلَقٌ) خبر لقوله فقوله، وقوله: (بِحَذفِ مُضَافٍ) متعلق بالنسبة يعني: أن قوله: معنى مفعول مطلق بطريق حذف المضاف لا بطريق حذف الموصوف كما ترى، (وَاحتَرَزَ) أي: المصنف (بِهِ) أي: بقوله معنى (عَن المُضَافِ إِلَى أَحَدِ هَذِهِ الأُمُورِ إِضَافَةً لَفظِيَّةً) نحو: حسن الوجه، وضارب زيدٍ، وإنما احترز عنها

فإنها لا تفيد تعريفًا. ولما سبق تعريف المضمرات، والمهبمات، ومعنى المضاف إلى أحدها معنى ظاهر، والمعرف باللام والنداء مستغنٍ عن التعريف، خص العَلَم بالتعريف فَقال (الْعَلَمُ) اسمًا كان أو لقبًا أو كنية؛ لأنه إن صدر بالأب أو الأم أو الابن أو البنت فهو كنية، وإلا فإن قصد به مدح أو ذم ....

(فَإِنَّهَا) أي: الإضافة اللفظية (لا تُفِيدُ تَعرِيفًا) بل تفيد التخفيف في اللفظ فقط، كما سبق في بحث الإضافة.

ولما ترك المصنف تعريفات المعارف وعرف من بينها العلم لا غير أراد الشارح بيان وجه تركه فقال: (وَلَمَّا سَبَقَ) في بحث المبني (تَعرِيفُ المُضمَرَاتِ وَالمُبهَمَاتِ) يعني: الموصولات وأسماء الإشارات، وقوله: (وَمَعنى المُضَافِ إِلَى أَحَدِها) حال من فاعل سبق أي: والحال أن معنى المضاف إلى أحدها (مَعنىً ظَاهِرٍ) وكذا قوله: (وَالمُعَرَّفُ باللَّامِ وَالنِّدَاءِ مُستَغنٍ عَن التّعريفِ) حال أيضًا يعني: لما سبق تعريف النوعين الأولين من ظهور القسم السادس واستغناء القسم الرابع والخامس عن التعريف، وقوله: (خَصَّ العَلَمَ) جواب لما، وقوله: (بالتّعرِيفِ) متعلق بخص والباء داخلة على المقصور فيكون خص بمعنى امتاز، يعني: امتاز العلم بين المعارف بذكر تعريفه فقط، وقوله: (فَقَالَ) عطف على خص أي: خص المصنف، وقال: «العلم» ولما كان المراد بالعلم المعرف ههنا هو العلم الشامل لأقسامه الثلاثة بصدق تعريفه عليها أراد الشارح أن يفسره بحيث يشملها فقال: (اسمًا كَانَ) أي: سواء كان العلم اسمًا يعني: غير كنية ولقب (أَو لَقَبًا أَو كُنيَةً) وقال العصام: هذا معنى ثالث للاسم أخص من العلم فله معان ثلاثة مرتبة في العموم انتهى، يعني: أن لفظ الاسم يطلق في الاصطلاح على كلمة دلت على معنى مستقل، وعلى اسم غير صفة، وعلى علم غير لقب ولا كنية، فالأول أعم من الثاني والثاني أعم من الثالث؛ (لأَنَّهُ) أي: لأن العلم (إِن صُدِّرَ بالأَبِ) نحو: أبو بكر (أَو الأُمِّ) نحو: أم أيمن (أَو الابنِ) نحو: ابن عامر (أَو البِنتِ) نحو: بنت عمرو (فَهُوَ) أي: فذلك العلم (كُنيَةٌ وَإِلَّا) أي: وإن لم يصدر بما ذكر فهو قسمان (فإن قُصِدَ بِهِ مَدحٌ) نحو: صالح (أَو ذَمٌّ) نحو:

فهو اللقب، وإلا فهو الاسم (مَا وُضِعَ لِشَيْءٍ بِعَيْنِهِ) شخصًا أو جنسًا. واحترز به عن النكرات، والاعلام الغالبة التي تعينت لفرد معين بغلبة الاستعمال فيه داخلة في التعريف؛ ....

طالح (فَهُوَ) أي: فذلك العلم (اللَّقَبُ، وإِلَّا) أي: وإن لم يصدر ولم يقصد به مدح أو ذم (فَهُوَ) أي: فذلك العلم (الاسمُ) نحو: زيد وعمرو، وقال بعضهم: إن تخصيص الكنية بما صدر بالأمور الأربعة للاتباع لما قال القدماء، وإلا فالتخصيص غير لائق؛ لأن ما صدر بالأخت والأخ خارج عنه، وأورد عليه أيضًا أن قوله: وإلا فإن قصد قضية مباينة الكنية؛ لأن المفهوم منها أن الكنية ما لم يقصد به المدح ولا الذم، مع أن بعض الكنية صدر بالأب والأم مع قصد المدح كأبى الخير وأم الخير، فإن قيل: إن بينهما عمومًا وخصوصًا من وجه وإنهما قد يتصادقان قلنا: فحينئذٍ يلزم أن يكون التقسيم غير حقيقي، والمخلص أن يلتجأ إلى ما حققه الرضي من أن الفرق بينهما معنوي، وهو أن اللقب يمدح الشخص أو يذم بمعناه، والكنية لا يعظم بمعناها، بل لعدم التصريح بالاسم فأم بعض النفوس تأنف من أن تخاطب باسمها.

فقوله: العلم مبتدأ، وقوله: «ما وضع لشيءٍ بعينه» في مقام الجنس خبره، أي: اسم وضع لشيء معين (شَخصًا) أي: سواء كان ذلك الشيء شخصًا (أَو جِنسًا) لأن الشيء المعين إما شخص كزيد وإما حقيقة مستقلة متعينة في الذهن عينًا كأسامة لحقيقة الأسد المعينة عند العقل عينًا عند دخول لام الجنس، (وَاحتَرَزَ) أي: المصنف (بِهِ) أي: بقوله بعينه (عَنِ النَّكِرَاتِ) لأنها وإن وضعت لشيء لكنها لم توضع له مع ملاحظة التعيين، ولما ذكر الوضع ههنا توهم خروج الأعلام التي لم يكون اختصاصها لمعين من الوضع، بل من غلبة الاستعمال فأراد الشارح أن يدفع هذا التوهم فقال: (وَالأَعلَامُ الغَالِبَةُ الَّتِي تَعَيَّنَت) أي: لم يكن التعين فيها من الوضع بل تعينها (لِفَردٍ مُعَيَّنٍ بِغَلَبَةِ الاستِعمَالِ) أي: بسبب غلبة استعمال المستعملين (فِيهِ) أي: في ذلك الفرد كالنجم حيث تعين للثريا لغلبة الاستعمال، فمثل تلك الأعلام (دَاخِلَةٌ في التَّعرِيفِ) أي: في تعريف العلم؛

لأن غلبة استعمال المستعملين بحيث اختص العلم الغالب بفرد معين بمنزلة الوضع من واضع معين، فكأنَّ هؤلاء المستعملين وضعوا له ذلك غَيْر مُتَنَاوِلًا غَيْرَهُ أي: حال كون ذلك الاسم الموضوع لشيء تَعَيُّنُهُ غير متناول غير ذلك الشيء باستعماله فيه. واحترز به عن المعارف كلها.

وقوله: (بِوَضْعٍ وَاحِدٍ) ....

(لأنَّ غَلَبَةَ استِعمَالِ المُستَعمِلِينَ) إذا كانت ملابسة (بِحَيثُ اختَصَّ العَلَمُ الغَالِبُ بِفَردٍ مُعَيَّنٍ) تكون تلك الغلبة ملابسة (بِمَنزِلَةِ الوَضعِ مِن وَاضِعٍ مُعَيَّنٍ، فكَأَنَّ هَؤُلاءِ المُستَعمِلِينَ وَضَعُوا لَهُ) أي: لذلك المفرد المعين (ذَلِكَ) الاسم، يعني: أن الاستعمال لمعين شابه الوضع لمعين في كونهما لمعين فصار هؤلاء المستعملين مشابهين للواضعين فيصدق على تلك الأعلام أنها وضعت بعينها، وقوله: (غَيرَ مُتَنَاوِلًا) بالنصب حال من الضمير الذي في وضع، وقوله (غَيرَهُ) بالنصب أيضًا مفعول متناول، كما أشار إليه الشارح بقوله: (أي: حَالَ كَونِ ذَلِكَ الاسمِ المَوضوعِ لشَيءٍ تَعَيُّنُهُ غَيرُ مُتَناوِلٍ غَيرَ ذَلِكَ الشَّيءِ) وقوله: (باستِعمَالِهِ فِيهِ) بيان للتناول أي: التناول والشمول لغير المعين مع كونه موضوعًا له إنما يكون بسبب استعمال ذلك الاسم الموضع لمعين في غير ذلك المعين، يعني: ذلك التناول لا ينافي ذلك الوضع، (وَاحتَرَزَ) أي: المصنف (بِهِ) أي: بقوله: غير متناول غيره (عَنِ المَعَارِفِ) أي: التي سوى العلم (كُلِّهَا) من المضمرات والمبهمات وما عرف باللام أو النداء ومن المضاف إلى أحدها، فإن كلا منها وإن وضعت بخصوصيات كل من أفرادها المعينة كما قررها إلا أنها إذا استعملت فيها تتناول غيرها وتحتمله كأنا ومن وهذا؛ فإنها وإن وضعت لمتكلم معين والمشار إليه معين لكنها تتناول بهذا الوضع غيره من المتكلمين؛ لكون وضعها عاما بملاحظة القدر المشترك، فإن قيل: هذا لا يتأتى في المعروف بلام الجنس؛ فإنه لا يتناول غيره قلنا: يمكن أن يقال المعروف باللام وضع للجنس من حيث هو بعينه ويتناول غيره كالجنس الاستغراق، كذا في حاشية ابن قاسم العبادي.

(وَقَولُهُ) هو مبتدأ أي: وقول المصنف في تعريف العلم «بوضعٍ واحدٍ»

أي: تناولًا بوضع واحد؛ لئلا يخرج الأعلام المشتركة.

ولما أشار إلى ترتيب أنواع المعارف في الأعرفية بترتيبها في الذكر أراد التنبيه على ترتيب أصنافها ....

وتفسيره بقوله: (أي: تَنَاوُلًا بِوَضعٍ وَاحِدٍ) للإشارة إلى أن قوله: بوضع ظرف مستقر منصوب محلا على أنه صفة لمصدر محذوف، أي: تناولًا كائنًا بوضع واحد، وقوله: (لِئلّا يَخرُجَ الأَعلامُ المُشتَرَكَةُ) خبر للمبتدأ وهو: قوله، يعني: أن هذا القيد في التعريف قيدٌ مدخل لا مخرج؛ لأن المراد من قوله: غير متناول ليس هو عدم التناول المطلق بل عدم التناول بوضع واحدٍ، فلا ينافي هذا تناوله بوضع آخر غير الواضع الأول، فإن من وضع زيدًا لشخص معين لم يتناول ذلك زيدًا آخر بذلك الوضع، بل يتناوله بوضع آخر؛ لأن زيدا علم مشترك بين الأشخاص المعينة فهو صفة لشخص بعينه غير متناول لشخص آخر مسمى بزيد؛ لأن الأوضاع مختلفة، وقال العصام دفعًا لما ورد على الشارح من أنه يلزم عليه أن يقول: ليدخل، بدل قوله: لئلا يخرج؛ لأنه يوهم أن الأعلام المشتركة داخلة قبل هذا القيد، وليس كذلك؛ لأنها تخرج بقوله: غير متناول، فاحتاج إلى إدخالها بقوله: بوضع واحد، كما ذهب إليه صاحب «الامتحان»، ووجه الدفع: أنه لا نسلم خروجها بقوله: غير متناول، وإنما تخرج إذا كان المراد بها الغير المتناول المطلق، يعني: سواء كان بوضع واحد أو بأوضاع لم لا يجوز أن يكون المراد به الغير المتناول المقيد بوضع واحد، فحينئذٍ لا تخرج عن التعريف؛ لأن الأعلام المذكورة أيضًا غير متناولة غيرها بوضع واحد، وإنما تتناوله بأوضاع متعددة.

ثم أشار الشارح إلى توطئة لقوله: وأعرفها فقال: (وَلَمَّا أَشَارَ) أي: المصنف (إِلَى تَرتِيبِ أَنواعِ المَعَارِفِ في الأَعرَفِيَّةِ بِتَرتِيبِهَا) أي: بسبب جعل كل من الأنواع في مرتبتها في الأعرفية (في الذِّكرِ) أي: في ذكر الأعرف من الأنواع أو لا وما دونه ثانيًا وهكذا كما سبق (أَرادَ) أي: المصنف (التَّنبيهَ) ههنا (عَلَى تَرتِيبِ أَصنَافِهَا) يعني: أن المضمرات نوع واحد وتحتها أصناف ثلاثة وهي:

فيما يكون فيه هذا الترتيب، فقال: (وَأَعْرَفُهَا) أي: أعرف المعارف، يعني: أقلها لبسًا عند المخاطب من حيث أصنافها (الْمُضْمَرُ الْمُتَكَلِّمُ) لبعد وقوع الالتباس فيه.

(ثُمَّ) المضمر (الْمُخَاطَبُ) فإنه يتطرق فيه ما لا يتطرق في المتكلم، ألا يُرى أنك إذا قلت: «أنا» لم يلتبس ....

المتكلم والمخاطب والغائب، وبين كل من الأصناف الثلاثة مرتبة في الأعرفية، لكن ليس مراده بيان الترتيب في كل من الأنواع مما سوى المضمرات، بل (فِيمَا) أي: في النوع الذي (يَكُونُ فيهِ) أي: في أصناف ذلك النوع (هَذَا التَّرتِيبُ) في الأعرفية كما فيما بين أصناف المضمرات (فَقَالَ) «وَأَعرَفُهَا» (أي: أعرَفُ المَعَارِفِ) أي: أعرف كل من أصناف تلك الأنواع، وقوله: (يَعني: أَقَلَّهَا لَبسًا) تفسير لسبب أعرفية بعضها من الآخر مع اشتراكها في الوضع للمعين، يعني: أن التفاوت بين المعارف في إفادتها عدم الالتباس فإنها تفيد تقليل الشركاء مع التعيين أكثر مما تفيد الأخرى فهو أعرف، لكن المعتبر في إفادة عدم اللبس ليس عدم اللبس عند المتكلم أو غيره، بل المعتبر عدم اللبس (عِندَ المُخَاطَبِ مِن حَيثُ أَصنَافُهَا) لا من حيث أنواعها.

وإنما قيد بالحيثية فإن أعرفها من حيث أنواعها هو المضمر مطلقًا كما عرفت وقوله: «المضمر المتكلم» خبر لقوله: أعرفها، وقوله: (لِبُعدِ وُقُوعِ الالتِبَاسِ فيهِ) دليل الأعرفية، فإن المتكلم إذا قال: أنا وسمعه المخاطب لم يقع الالتباس في كون أن الموضوع له لأنا هو المتكلم المعين «ثم» (المُضمَرُ) «المخاطب» أي: ثم الإعراب بعد المضمر المتكلم هو المضمر المخاطب، وإنما المخاطب أنقص معرفة المتكلم (فإنَّهُ يَتطرَّقُ) أي: يحدث (فِيهِ) أي: في المخاطب (مَا) أي: طريق يسلك إليه ويكون ذلك الطريق سببًا لوقوع الالتباس المانع لكمال التعريف بخلاف المتكلم؛ فإنه (لا يَتَطَرَّقُ) ذلك السبب (في المُتَكَلِّمِ) وإنما فسرنا التطرق بهذا؛ لأنه في الأصل حدوث الطريق وكلما كثر حدوثه كثر سبب الالتباس له فيكون من قبيل ذكر السبب وإرادة المسبب.

ثم أراد الشارح بقوله: (أَلَا يُرَى أَنَّكَ إِذَا قُلتَ: أَنَا لَم يَلتَبِس) أي: لفظ أنا

بغيره، وإذا قلت: «أنت» جاز أن يلتبس بآخر، فيتوهم أن الخطاب له، وليس المراد بالأعرفية إلا كون المعرفة أبعد من اللبس.

ثم المضمر الغائب، ولم يذكره؛ لأنه علم من أعرفية المتكلم والمخاطب أنه أدون منهما، واقتصر على بيان النسبة بين أصناف المضمرات، ....

(**بغَيرِهِ**) أي: بغير من يقوله ويتكلمه، (**وَإِذَا قُلتَ: أَنتَ جَازَ أَن يَلتَبِسَ بآخَرَ**) فإنه يجوز أن يكون في حضورك أشخاص يكون كل منها قابلًا للخطاب (**فَيُتَوهَّمُ**) أي: بسببه (**أَنَّ الخِطَابَ لَهُ**) أي: لغيره من يخاطب فحينئذٍ يحتاج إلى قرينة لفظية أو حالية على تعيين المخاطب الذي يراد بقولك: أنت، فإن قيل: كيف يكون المضمر المتكلم أعرف مع أنه بما يكون ملتبسًا بغيره أيضًا كما إذا قيل: أنا من وراء الجدار فإنه لا يعلم منه أنه فلان، وأجيب: بأن احتمال من خوطب به في أنت شائع بخلاف أنا، فإن الاحتمال فيه بعرض حيلولة الجدار، أقول: وهذا الجواب مبني على أن المعتبر في الأعرفية أن لا يوجد الالتباس أصلًا، وهذا الاعتبار غير معلوم فإن تفسيره فيما قبل بقوله يعني: أقلها لبسا عند المخاطب، وبقوله: (**وَلَيسَ المُرادُ بالأَعرَفيَّةِ أَلّا كَونَ المَعرِفَةِ**) أي: التي يعتبر فيه الأعرفية (**أَبعدَ مِن اللَّبسِ**) يدلان على خلافه فحينئذٍ يجوز أن يوجد اللبس في المضمر المتكلم وفي المخاطب، لكن يكون اللبس الذي يوجد في المتكلم أقل من الذي في المخاطب.

ولما بقي حكم صنف المضمر الغائب أراد الشارح أن يذكره فقال: (**ثُمَّ المُضمَرُ الغَائِبُ**) أي: المضمر الغائب أدون منهما في الرتبة، وقوله: (**وَلَم يَذكُرهُ**) إشارة إلى وجه عدم ذكر المصنف ذلك الصنف أي: وإنما لم يذكر المضمر الغائب لتعينه بعدم الأعرفية التي بالنسبة إليهما؛ (**لأَنَّهُ عُلِمَ مِن أَعرفيَّةِ المُتَكلِّمِ المُخَاطَبِ أَنَّهُ**) أي: المضمر الغائب (**أَدوَنُ مِنهُمَا**) أي: من المتكلم والمخاطب، ثم أراد الشارح أن يذكر وجهًا لاقتصار المصنف في بيان النسبة على أصناف المضمرات فقال: (**وَاقتَصَرَ**) أي: المصنف في مقام بيان النسب بين أصناف الأنواع الستة (**عَلَى بَيَانِ النِّسبَةِ بَينَ أَصنَافِ المُضمَراتِ**) وترك بيان

فإن سائر المعارف لا تفاوت بين أصنافها إلا المضاف إلى أحدها، **فإن فيه تفاوتًا** باعتبار تفاوت المضاف إليه، ولهذا ما أثبت التفاوت بين أصنافه بعد بيانه بين أنواع المضاف إليه وأصنافه، وهذا الترتيب الذي ذكره إنما هو مذهب سيبويه، فإن فيه اختلافات كثيرة.

(النَّكِرَةُ: مَا وُضِعَ لِشَيْءٍ لَا بِعَيْنِهِ) أي: لا باعتبار ذاته المتعينة المعلومة

ما عداها (**فإِنَّ سَائِرَ المَعَارِفِ**) من غير المضمرات (**لا تَفَاوُتَ بَينَ أَصنَافِهَا إِلَّا المُضَافُ إِلَى أَحَدِهَا**) يعني: أنه لا تفاوت بين أصناف المعارف الباقية من غير المضمرات إلا بين أصناف المعرفة التي تعريفها بسبب الإضافة إلى أحد المذكورات (**فإِنَّ فيهِ**) أي: في المضاف (**تَفاوُتًا**) بين أصنافها لكن ليس ذلك التفاوت باعتبار نفسه، بل (**باعتِبَارِ تَفَاوُتِ المُضَافِ إِلَيهِ**) مثلًا إن الغلام المضاف إلى المتكلم أعرف من المضاف إلى المضاف إليه المخاطب (**وَلِهَذَا**) أي: ولكون التفاوت بين أصناف المضاف إليه باعتبار تفاوت المضاف إليه (**مَا أَثبَتَ**) أي: لم يثبت المصنف (**التَّفاوُتَ بَينَ أَصنَافِهِ**) أي: بين أصناف المضاف مع وجود التفاوت فيها (**بَعدَ بَيَانِهِ**) أي: بعد بيان التفاوت (**بَينَ أَنوَاعِ المُضَافِ إِلَيهِ**) من المضمرات والمبهمات وغيرهما (**وَأَصنَافِهِ**) أي: وبعد بيان التفاوت بين أصناف بعضه يعني: المضمر.

ثم أراد الشارح أن يشير إلى أن الترتيب الذي ذكره المصنف بين المعارف ليس متفقًا عليه فقال: (**وَهَذَا التَّرتِيبُ الَّذِي ذَكَرَهُ**) أي: المصنف (**إِنَّمَا هُوَ**) أي: هذا الترتيب (**مَذهَبُ سِيبَوَيهِ**) وعليه جمهور النحاة كما سبق في بحث النعت (**فإِنَّ فِيهِ**) أي: في هذا الترتيب (**اختِلافَاتٍ كَثِيرَةً**) بين النحاة فائدة الخلاف تظهر في الوصف فقط؛ لأن الموصوف يجب أن يكون أخص من الصفة أو مساويًا لها فأي منها يقع موصوفًا فالآخر يكون أعرف بالنسبة إليه.

«النكرة» أي: الاسم النكرة «ما» أي: الاسم الذي «وضع لشيء» أي: لمعنى «لا بعينه» وقوله: (**أَي: لا باعتِبَارٍ**) تفسير لقوله: بعينه المنفي، يعني: أنه وضع لشيء لكن لا باعتبار (**ذَاتِهِ**) أي: ذات ذلك الشيء (**المُتَعَيِّنَةِ المَعلُومَةِ**

المعهودة من حيث هو كذلك.

فقوله: «ما وضع لشيء» شامل للمعرفة والنكرة.

وبقوله: «لا بعينه» خرجت المعرفة.

المَعهُودَةِ مِن حَيثُ هُوَ كَذَلِكَ) كما كان ذلك الوضع في المعرفة كذلك، بل هو موضوع لمعنى من غير اعتبار تعينه ومعلومة سواء كان ذلك الاسم منقولًا أو مرتجلًا، مفردًا أو مركبًا، لقبًا أو كنيةً، موضوعًا لمعين حدثًا أو وقتًا أو لفظًا يؤذن به أو مرادًا به أو محض عدد؛ فإنه إذا لم يعتبر التعين في كل منها يكون نكرة، وأما نحو: ادخل السوق، فمعرفة وإن وقع على فرد غير معين؛ لأن وضعه باعتبار وضع اللام للجنس للماهية المعينة ووقوعه على غير معين لعارض، وكذا وقوع أسامة على فرد غير معين لا يوجب النكارة؛ لعدم الوضع، ولا يرد نحو: وجه لك، ورأس لك؛ لأن ذلك وضع لشيء لا بعينه، وإن وقع على معين لعارض انتهى من في شرح الفاضل الهندي.

ثم أراد الشارح أن يبين فائدة قيد التعريف فقال: (فَقَولُهُ) أي: قول المصنف في تعريف النكرة (مَا وُضِعَ لِشَيءٍ) جنس (شَامِلٌ للمَعرِفَةِ وَالنَّكِرَةِ) فيكون ما به الاشتراك بينهما (وَبِقَولِهِ) أي: بقول المصنف (لا بِعَينِهِ خَرَجَت المَعرِفَةُ) من تعريف النكرة فيكون هذا القول إشارة إلى ما به الامتياز بينهما.

* * *

[أسماء العدد]

(أَسْمَاءُ الْعَدَدِ) إنما أفردها بالذكر؛ لأن لها أحكامًا خاصة ليست لغيرها، وهي (مَا وُضِعَ) أي: ألفاظ وضعت (لِكَمِّيَّةِ آحَادِ الْأَشْيَاءِ) منفردة كانت تلك

[أسماء العدد]

«أسماء العدد» وهو إما مبتدأ خبره محذوف أي: أسماء العدد ما سيأتي، أو خبر لمبتدأ محذوف أي: هذا البحث أسماء العدد، أو مبتدأ وقوله: ما وضع الخ خبره، ولما كانت أسماء العدد من جملة الأسماء احتاج إلى وجه لتخصيصها بالذكر، فأراد الشارح أن يبين وجه اختصاصها فقال: (**إِنَّمَا أَفرَدَها**) أي: إنما أفرد المصنف إياها (**بالذِّكرِ**) أي: بذكرها من بين الأسماء ولم يدرجها فيها؛ (**لأَنَّ لَهَا**) أي: لأسماء العدد (**أَحكَامًا خَاصَّةً لَيسَت**) أي: تلك الأحكام (**لِغَيرِهَا**) من الأسماء الباقية فحصل لها نوع استقلال، ولما بعد المبتدأ بتوسيط ذكر وجه الإفراد أراد الشارح أن ينبه على كون أسماء العدد مبتدأ بذكر الضمير المرضي عند الشارح؛ لكون أسماء العدد حذف الجزاء الآخر جملة مستقلة فحينئذ يكون قوله: ما وضع خبر المبتدأ المحذوف كما أشرنا إليه، وإليه أشار بقوله:

(وَهِيَ) أي: أسماء العدد «ما وضع» وإنما فسر الشارح الموصول بقوله: (**أي: أَلفَاظٌ وُضِعَت**) ولم يقل: أسماء وضعت، مع أنها من نوع الاسم للإشارة إلى أن بعضها مركب وبعضها مفرد، فإن مثل خمسة عشر ليس بكلمة واحدة بل هي كلمتان، فإذا لم يكن كلمة لم يكن اسمًا فحينئذٍ لو جعل الموصول عبارة عن الاسم لم يشمل التعريف مثل خمسة عشر؛ فلذا فسره الشارح بلفظ أعم من الكلمة حتى يشمل التعريف لمثل هذا من الألفاظ المركبة «لكمية آحاد الأشياء» يعني: أنها ألفاظ وضعت للفظ أجيب بها عن السؤال بكم، يعني: عن السؤال من العوارض التي تعرض للأشياء من حيث آحادها (**مُنفَرِدَةً كَانَت**) أي: (**تِلكَ**

الآحاد أو مجتمعة، فالأشياء هي المعدودات، وآحادها كل واحد واحد منها، وكمية الآحاد ما يجاب به إذا سئل عن واحد أو عن أكثر من واحد من تلك المعدودات بـ«كم» والألفاظ الموضوعة بإزاء تلك الكميات، بأن يكون كل واحد منها موضوعًا لكمية واحدة منها أسماء العدد، فالواحد موضوع لكمية آحاد الأشياء إذا أخذت ....

الآحَادُ) كما كانت في لفظ الواحد **(أَو مُجتَمِعَةً)** كما في غيره، وإنما فسره الشارح به ليكون إشارة إلى جواب الفاضل الهندي للإشكال الذي أورده الشارح الرضي بأن التعريف غير شامل للواحد والاثنين؛ لأنهما لم يوضعا لكمية الآحاد بل لكمية الواحد أو الاثنين فأجاب عنه الفاضل الهندي: بأن المراد من الآحاد أعم من أن تكون منفردة أو مجتمعة فتشمل الواحد والاثنين.

ثم ذكر الشارح المعنى المراد من الأشياء والآحاد والكمية فقال: **(فالأَشيَاءُ)** أي: المراد بالأشياء **(هِيَ المَعدُودَاتُ)** كرجل ورجلان ورجال **(وَآحَادُها)** أي: المراد بآحاد الأشياء **(كُلُّ وَاحِدٍ وَاحِدٍ مِنهَا)** أي: من الأشياء **(وكَمِيَّةُ الآحَادِ)** أي: المراد منها **(مَا)** أي: لفظ **(يُجَابُ بِهِ)** أي: بذلك اللفظ **(إِذَا سُئِلَ عَن وَاحِدٍ أَو عَن أَكثَرَ)** وقوله: **(مِن وَاحِدٍ)** متعلق بأكثر، وقوله: **(مِن تِلكَ المَعدُودَاتِ)** ظرف مستقر صفة لواحد قوله: **(بِكَم)** متعلق بسئل، يعني: إذا سئل بكم عن واحد واحد أي: على حدة منفردة، أو سئل عن أكثر من الواحد الذي هو من تلك الأشياء المعدودات حال كونها مجتمعة، وهذا هو المراد من الآحاد، **(وَالأَلفَاظُ المَوضُوعَةُ)** أي: المراد من الألفاظ الموضوعة **(بِإِزَاءِ تِلكَ الكَمّيَاتِ)** نحو واحد واثنان وثلاثة **(بِأَن يَكُونَ)** أي: بطريق أي أن يكون **(كُلُّ وَاحِد مِنهَا)** أي: من تلك الألفاظ **(مَوضُوعًا لِكَمّيَةٍ وَاحِدَةٍ مِنهَا)** أي: من تلك الآحاد وقوله والألفاظ الموضوعة مبتدأ وقوله: **(أَسمَاءُ العَدَدِ)** خبره يعني: المراد بأسماء العدد هي تلك الألفاظ.

ثم بين الشارح بالصراحة دخول الواحد في التعريف في اصطلاح النحاة فقال: **(فالوَاحِدُ)** أي: لفظ الواحد **(مَوضُوعٌ لِكَمّيَةٍ آحَادِ الأَشياءِ إِذَا أُخِذَت)**

منفردة، فإذا سئل عن معدود منها بـ«كم» هو يجاب بالواحد والاثنان موضوع لكميتها إذا أخذت مجتمعة متكررة مرة واحدة، فإذا سئل عن معدودين يجاب بالاثنين، وهكذا إلى ما لا نهاية له.

فظهر من هذا التقرير أن لفظ الواحد والاثنين داخلًا في هذا التعريف؛ لأنهما من أسماء العدد في عرف النحاة، وإن لم يكونا عند بعض أهل الحساب من العدد، ....

أي: أخذت الآحاد (مُنفَرِدَةً، فإِذَا سُئِلَ) أي: فعلى هذا إذا سئل (عَن مَعدُودٍ مِنهَا) أي: من الأشياء (بِكَم هو) أي بكم آحاد هو (يُجَابُ بالوَاحِدِ) إن كان شيئًا واحدًا هذا إذا أخذت منفردة، وأما إذا أخذت مجتمعة فبينها بقوله: (وَالاثنَانِ) أي: لَفظُ الاثنَانِ مَثلًا (مَوضُوعٌ لِكَمّيّتِهَا)، أي: لِكَمّيّةِ آحَادِهَا (إذا أخذت) أي تلك الآحاد حال كونها (مُجتَمِعَةً مُتَكَرِّرَةً مَرّةً وَاحِدَةً) فإنه إذا تكرر الواحد مرة حصل الواحدان، فيقال: اثنان (فَإِذَا سُئِلَ عَن مَعدُودَينِ يُجَابُ بالاثنَينِ، وَهَكَذَا إِلَى مَا لَا نِهَايَةَ لَهُ) يعني: إذا تكرر الواحد مرتين يجاب بالثلاثة وإذا تكرر ثلاث مرات يجاب بالأربعة وقس عليه ما فوقها، (فَظَهَرَ مِن هَذَا التَّقرِيرِ أَنَّ لَفظَ الوَاحِدِ وَالاثنَينِ دَاخِلًا في هَذَا التّعرِيفِ؛ لأَنَّهُمَا مِن أَسمَاءِ العَدَدِ في عُرفِ النُّحَاةِ، وَإِن لَم يَكُونا) أي: الواحد والاثنان (عِندَ بَعضِ الحُسَّابِ مِن العَدَدِ) يعني: أنهما داخلًا عند بعض أهل الحساب غير داخلين عند بعض والاثنان داخل عند بعض دون الواحد، والحاصل أن في دخولهما وعدم دخولهما ثلاثة مذاهب، الأول: أنهما داخلان في أسماء العدد وهذا مذهب النحاة لإطباقهم على عدمهما في الأصول كما سيأتي، والثاني: أنهما ليسا من أسماء العدد؛ لأن العدد عندهم هو نصف مجموع الحاشيتين أي: الطرفين، فالواحد ليس له حاشية واحدة وهو الاثنان فالواحد ليس بعدد لانعدام الحاشيتين، ولما لم يكن الفرد الأول وهو الواحد عددًا ينبغي أن لا يكون الزوج الأول وهو الاثنان أيضًا عدد أو هذا هو مذهب بعض أهل الحساب، والثالث: أن أحدًا ليس بعدد لعدم صدق تعريف العدد عليه، ولكن الاثنان عدد؛ لأن العدد عند ذلك البعض ما يقع نصف

ولما كان المتبادر من هذه العبارة أن نفس الكمية هي الموضوع له من غير اعتبار معنى آخر معه، لا ينتقض التعريف بمثل: «رَجُلٌ ورَجُلَيْنِ، أو ذِرَاعٌ وذِرَاعَيْنِ، ومَنٌّ ومَنَّيْنِ» حيث لا تفهم منها الواحدة والاثنينية فقط.

مجموع الطرفين فأحد طرفي الاثنان وهو الواحد وطرفه الآخر هو الثلاثة، فالواحد مع الثلاثة أربعة وهو مجموع الحاشيتين، فالاثنان نصف أربعة التي هي مجموع الحاشيتين فيكون عددًا وهذا هو مذهب بعض أهل الحساب؛ فحصل أن الواحد ليس بعدد عند أهل الحساب اتفاقًا والاختلاف في الاثنان عندهم، وقول الفاضل الشارح ينطبق على المذهب الثاني كما أشار إليه العصام.

ولما توهم أن تعريف أسماء العدد صادق على مثل رجل ورجلين لكونهما موضوعين للكمية في الجملة مع أن أمثالهما ليست من العدد أراد الشارح أن يتعين التعريف المذكور بحيث يندفع هذا الوهم فقال: (**وَلَمَّا كَانَ الْمُتَبَادَرُ مِن هَذِهِ العِبَارَةِ**) أي: من قوله ما وضع لكمية الخ (**أَنَّ نَفسَ الكَمّيّةِ**) أي: من غير أن ينضم إليهما شيء آخر من الجنس وغيره (**هِيَ**) أي: نفسها (**المَوضُوعُ لَهُ**) فقوله: هي ضمير فصل لقصر الموضوع له على نفس الكمية فالقصر فيه قصر إفراد إضافي، وإليه أشار بقوله: (**مِن غَيرِ اعتِبَارِ مَعنىً آخَرَ مَعَهُ**) يعني: به الجنسية فإن المعنى الموضوع له في نحو رجل ورجلين مركب من الكمية وجنس الرجلية فيكون الرجل مثلًا موضوعًا على رجل واحد والرجلان موضوع للعدد والجنس معًا فلا يكون موضوعًا للكمية فقط، بل تكون دلالته عليها بالتضمن بخلاف وضع أسماء العدد فالكمية فيها هي الموضوع له، وقوله: (**لا يَنتَقِضُ التَّعرِيفُ**) جواب لما أي: فحينئذٍ لا ينتقض تعريف أسماء العدد منعًا (**بِمِثلِ رَجُلٍ وَرَجُلَينِ**) هذا مثال كون المعنى الآخر جنسًا (**أَو ذِرَاعٍ وَذِرَاعَينِ**) هذا مثال لكونه مساحة (**وَمَنٍّ وَمَنَّينِ**) هذا مثال لكونه مقدارًا مخصوصًا فإن هذا المذكورات وإن وضعت للكمية لكنها لم توضع للكمية فقط بل وضعت لها مع اعتبار معنى آخر (**حَيثُ لا تُفهَمُ**) أي: لأنها لا تفهم (**مِنهَا**) أي: من هذه الكلمات (**الوَاحِدَةُ وَالاثنَينِيَّةُ فَقَط**) بل يفهم منها معنى آخر، وكل شيء شأنه كذلك ليس بداخل في تعريف أسماء العدد.

(أُصُولُهَا) أي: أصول أسماء العدد التي يتفرع منها باقيها: إما بإلحاق تاء التأنيث كـ«واحدة» و«اثنتان» أو بإسقاطها كـ«ثلاث» إلى «تسع»، أو بالتثنية كـ«مِائَتَيْنِ وأَلْفَيْنِ»، أو بالجمع كـ«مِئَات وأُلُوف وعِشْرين»، أو بالتركيب إضافيًّا كان كـ«ثلاثمائة»، وامتزاجيًّا كـ«خَمْسَةَ عَشَرَ»، أو بالعطف كـ«خَمْسَةٌ وَعِشْرِينَ» (اثْنَتَا عَشَرَةَ كَلِمَةٍ: وَاحِدٌ إِلَى عَشْرَةٍ، ....

«أصولها» (أي: أُصُولُ أَسمَاءِ العَدَدِ) هذا تفسير للضمير (الَّتِي يَتَفَرَّعُ مِنهَا) أي: من تلك الأصول (باقِيهَا) أي: باقي أسماء العدد هذا تفسير للأصول بأن المراد بها ههنا ما يتفرع عليه الغير، يعني: أنها ما تقابل الفروع لا المراد بها معانيها الأخر، وقوله: (إِمَّا بإلحَاقِ تَاءِ التّأنيثِ) الخ تفصيل للفروع بيان أسباب تفرعها من الأصول، يعني: أنها يتفرع منها إما بسبب إلحاق تاء التأنيث (كوَاحِدة وَاثنَتَانِ) لأن أصلهما واحد واثنان (أَو بإسقَاطِهَا) أي: وإما يتفرع بإسقاط تاء التأنيث (كَثَلاثٍ إِلَى تِسعٍ) فإن أصولها ثلاثة إلى تسعة (أَو بالتّثنيّةِ) أي: يتفرع منها بسبب جعل ذلك الأصل تثنية (كمِائَتَينِ وأَلفَينِ) فإن أصل الأول مائة وأصل الثاني ألف (أَو بالجَمعِ) أي: إما يتفرع بجعله جمعًا حقيقة (كمِئاتٍ وَأُلوفٍ، وَ) مشبهة نحو: (عِشرِينَ) وأخواته (أَو بالتّركيبِ) أو يتفرع منها بسبب كونه مركبًا من أصلين (إِضَافيًا كَانَ) أو سواء كان ذلك التركيب تركيبًا إضافيا بأن يكون أحد الأصلين مضافًا إلى الآخر (كثَلاثِمِائَةٍ) فإنه تركيب إضافي حيث أضيف فيه الثلاث إلى المائة (أَو امتِزَاجِيًّا) بأن لا يكون بينهما نسبة من الإضافة أو العطف (كخَمسَةَ عَشَرَ) فإنه مركب من الأصلين اللذين ليس أحدهما مضافًا أو معطوفًا في الحال وإن كان الثاني معطوفًا في الأصل (أَو بالعَطفِ) أو يتفرع منها بسبب عطف أحدهما على الآخر (كَخَمسَةٍ وَعِشرِينَ) لأن هيئتها الاجتماعية التي لها وحدة اعتبارية فرع لكل جزء من الخمسة منفردة ومن العشرين كذلك.

فقوله: «اثنتا عشرة كلمةً» خبر لقوله: وأصولها، يعني: أن أصول العدد هذه الكلمات، وقوله: «واحدٌ إلى عشرةٍ» إما بدل من اثنتا عشرة أو خبره للمحذوف أي: هي لفظ واحد منتهيًا إلى عشرة أو مع العشرة يعني: واحد اثنان ثلاثة أربعة

وَمِائَةٌ، وَأَلْفٌ).

(تَقُولُ) في الإعداد مذكرة، ومؤنثة، ومفردة، ومركبة، ومعطوفة: (وَاحِدٌ،

خمسة ستة سبعة ثمانية تسعة عشرة، فهذه عشر كلمات «و» الحادي عشر منها «مائةٌ و» الثاني عشر «ألفٌ» قال في «الامتحان» فإن قيل: لا امتداد في ثلاثة فلا انتهاء وأنه يلزم أن يخرج عشرة من الحكم؛ لعدم تناول صدر الكلام له على سبيل القطع كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ [البقرة: 187] وإنما الدخول في التناول القطعي كقوله تعالى: ﴿وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ [المائدة: 6] قلنا: تقدير الكلام وثلاثة والزائد عليها إليها؛ فالامتداد والتناول قطعيان فتكون الغاية لإسقاط ما وراءها لا لمد الحكم إليها الذي هو حكم عدم التناول القطعي الملابس انتهى.

وأقول: هذا السؤال والجواب إشارة إلى المسألة الأصولية ألا وهي: أن الغاية قد تكون داخلة في المغيا وقد لا تكون فإن كانت الممتدة زائدة مجاوزة للغاية كما في قوله تعالى: ﴿وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ [المائدة: 6] لأن اليد تطلق من رؤوس الأصابع إلى العضدين فالمرافق داخلة في اليد فتتناول اليد إليها فتكون المرافق داخلة، وإن كان الممتد منقطعًا كالنهار المنقطع عند الغروب فلا يتجاوز بحيث يتناول الليل كما في قوله تعالى ﴿أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ [البقرة: 187] فلا تدخل الغاية فيها، فالسائل بنى سؤاله على أن أسماء العدد من قبيل الثاني؛ فاعترض بخروج العشرة، والمجيب أجابه بناء على أن أسماء العدد من قبيل الأول؛ لأن الزائد يتناول ما فوق العشرة؛ فالعشرة داخلة فيه كما في المرافق، وقد أشرنا إليه في التفسير.

ثم شرع المصنف في بيان كيفية تفريع كل فرع منها على أصوله فقال: «تقول» ولما كان هذا القول من المصنف مجملًا أراد الشارح أن يفصله بقوله: **(في الإعدَادِ)** الظاهر أنه بكسر الهمزة على أنه مصدر أعد لأنه الملائم لما يكون ظرفًا له وهو تقول؛ فإنه فعل المخاطب والأعداد يناسب أن يكون كذلك لا أنه بفتحها على أنه جمع العدد يعني: أنك تقول حين قصدت استعمال كل منها حال كون تلك الكلمة **(مُذَكَّرَةً وَمُؤَنَّثَةً وَمُفردَةً وَمُرَكَّبَةً ومَعطُوفَةً)** «واحدٌ

إِثْنَانِ) في المفرد المذكر، وتثنيته (وَاحِدَةٌ، اثْنَتَانِ، وَثِنْتَانِ) في المفردة المؤنثة وتثنيتها على ما هو القياس.

(وَ) تقول في المذكر (ثَلَاثَةٌ إِلَى عَشَرَة) بالتاء لجماعة المذكر (اعتبار التأنيث) الجماعة، نحو: «ثَلَاثَة رِجَالٍ إِلَى عَشَرَة رِجَالٍ» (ثَلَاث إِلَى عَشَر) بدونها لجمع المؤنث فرقًا بين المذكر والمؤنث، نحو: «ثَلَاث نِسْوَةٍ، وَعَشْر نِسْوَةٍ»، ولم يفعل الأمر بالعكس لكون المذكر أسبق.

اثنان» (في المُفرَدِ المُذَكَّرِ وَتَثنِيَتِهِ) أي: الواحد في المفرد المذكر والاثنان في تثنية المذكر «واحدةٌ اثنتان وثنتان» (في المُفرَدَةِ المُؤَنَّثَةِ وَتَثنِيَتِهَا) يعني: أن واحدة في المفرد المؤنث واحد اللفظين وهما اثنتان وثنتان في تثنية المؤنث، وقوله (عَلَى مَا هُوَ القِيَاسُ) إشارة إلى أن هذه ألفاظ غير خارجة عن القاعدة، وهي أن ذوات التاء للمؤنث والمجرد عنها للمذكر فيكون المجرد منها أصلًا وما بالتاء فرعًا.

(وَتَقُولُ) أي: فيما زاد على اثنين على خلاف القياس يعني: أنك تقول (في المُذَكَّرِ) «ثلاثةٌ إلى عشرةٌ» يعني: ثلاثة أربعة خمسة ستة سبعة ثمانية تسعة عشرة، حال كون كل منها ملابسة (بالتَّاءِ) وقوله: (لِجَمَاعَةِ المُذَكَّرِ) إشارة إلى تصحيح دخول التاء فيها وهو كون الثلاثة وما فوقها جمعًا مذكرًا فأتت كلها بالتاء (اعتِبَارِ التَّأنيثِ الجَمَاعَةِ نَحوُ: ثَلاثَةِ رِجَالٍ إِلَى عَشَرَةِ رِجَالٍ) و «ثلاث إلى عشر» فقوله: ثلاث بالرفع على الحكاية منصوب محلا على أنه معطوف على ما قبله والعاطف مقدر كذا في المعرب لزيني زاده أي: ثلاثة أربع خمس ست سبع ثمان تسع عشر حال كون كل منها (بِدُونِهَا) أي: بدون التاء (لِجَمعِ المُؤَنَّثِ فَرقًا بَينَ المُذَكَّرِ وَالمُؤَنَّثِ) يعني: أنما تركت التاء فيها مع أن كلها للمؤنث ليحصل الفرق بين المذكر الذي أتى بالتاء وبين المؤنث؛ لأن المذكر لما كان أصلًا أتى بالتاء لما سبق فيجب أن يفرق بينه وبين ما يتفرع عليه من المؤنث فذلك الفرق يحصل بتركها (نَحوُ: ثَلاثِ نِسوَةٍ وَعَشَرِ نِسوَةٍ، وَلَم يُفعَلِ الأَمرُ) يعني: وإنما لم يفعل الأمر (بالعَكسِ) بأن يكون مذكره بغير التاء ومؤنثه بها كما هو القياس (لِكَونِ المُذَكَّرِ أَسبَقَ) أي: من المؤنث فإذا كان ما هو أسبق في الاعتبار بغير التاء يكون

وتقول إذا جاوزت عشرًا («أَحَدَ عَشَرَ»)، («اثْنَا عَشَرَ») في المذكر، نحو: «أَحَدَ عَشَرَ رَجُلًا وَاثنَا عَشَرَ رَجُلًا» («إِحْدَى عَشَرَةَ»، «اثْنَتَا عَشَرَةَ»)، و«ثِنْتَا عَشْرَةَ» في المؤنث، نحو: «إِحْدَى عَشَرَةَ امْرَأَةً» على الأصل بتذكير المذكر وتأنيث المؤنث، وغير «الواحد» إلى «أحد»، و«الواحدة» إلى «إحدى» للتخفيف.

مؤنثه بأداة التأنيث كما كان في نحو: ناصر وناصرة والواحد والاثنان، وإذا كان مذكره بالتاء يكون مؤنثه بحذفها، والأصل ههنا بعكس السابق يعني: ما بالتاء أصل وما بتركها فرع.

ثم شرع المصنف في بيان أحوال ما فوق العشرة فقال: (وَتَقُولُ إِذَا جَاوَزتَ عَشَرًا) قدره الشارح كذا للإشارة إلى أن قوله: «أحد عشر» وما بعده مفعول لمقدر وهو تقول، يعني: إذا جاوزت العشر تقول أحد عشر «اثنا عشر» (في المُذَكَّرِ) أي: إذا كان معدودة وتمييزه مذكرًا فإنهما بحذف الألف في إحدى وبحذف التاء في اثنا وبحذفها في الجزء الثاني أيضًا (نَحوُ: أَحَدَ عَشَرَ رَجُلًا وَاثنَا عَشَرَ رَجُلًا) «إحدى عشرة، اثنتا عشرة» (وَثِنتَا عَشَرَةَ) أي: وتقول كذا بزيادة ألف التأنيث في الأول وبزيادة التاء في اثنتا وثنتا وبزيادتها في الجزء الثاني (في المُؤَنَّثِ) أي: إذا كان معدودة مؤنثًا (نحو إحدى عشرة امرأة) حال كونها (عَلَى الأَصلِ) أي: على القاعدة الجارية ثم بين تلك القاعدة بقوله: (بتَذكِيرِ المُذَكَّرِ) كما في الأولين (وَتَأنيثِ المُؤَنَّثِ) كما في الأخيرين، قوله: (وَغَيرُ الوَاحِدِ) جواب لما يرد عليه من أن الأحد ليس من الأصول بل المذكور فيها هو الواحد فأجاب عنه: بأن أصل الأحد هو الواحد وأصل الإحدى هو الواحدة لكن الواحد غير (إِلَى أَحَدٍ وَالوَاحِدَةُ) غيرت (إِلَى إحدى للتّخفيفِ) ولا يستعمل الأحد ولا الإحدى إلا في تركيب كما سبق في: أحد عشر وإحدى عشرة، أو مضافين نحو: أحدهم وإحداهن، ولا يستعمل واحد وواحدة في التركيب إلا قليلًا، وأيضا تحذف النون في: اثنان واثنتان وثنتان حين التركيب، وفي العصام: أن أصل الأحد واحد على وزن حسن صفة مشبهة من وحد يحد، قلبت واوه ألفًا على سبيل الشذوذ عند الجميع، وفي إحدى كذلك عند غير المازني،

(وَ) تقول: (ثَلَاثَةَ عَشَرَ إِلَى تِسْعَةَ عَشَرَ) في المذكر نحو: «ثَلَاثَةَ عَشَرَ رَجُلًا» (ثَلَاثَ عَشْرَةَ إِلَى تِسْعَ عَشْرَةَ) في المؤنث نحو: «ثَلَاثَ عَشْرَةَ امرَأَةً» إبقاءً للجزء الأول فيهما بحاله قبل التركيب، وتذكير الثاني في المذكر كراهة اجتماع التأنيثين من جنس واحد فيما هو كالكلمة الواحدة، بخلاف «إحدى عشرة، واثنتا عشرة»

وأما عنده فقلبت الواو المكسورة في الأول قياسًا كالمضمومة.

(وَتَقولُ) «ثلاثة عشر إلى تسعة عشر» يعني: أربعة عشر وخمسة عشر وستة عشر وسبعة عشر وثمانية عشر وتسعة عشر بالتاء في الجزء الأول وبحذفها في الجزء الثاني يعني: تقول كذا (في المُذَكَّرِ نحوُ: ثَلاثَةَ عَشَرَ رَجُلًا) وقوله: «ثلاث عشرة إلى تسع عشرة» معطوف على قوله: ثلاثة عشر بالعاطف المقدر يعني: وتقول كذا (في المُؤَنَّثِ نحوُ: ثَلاثَ عَشرَةَ امرَأَةً) وكذا ما فوقها من أربع عشرة وخمس عشرة وست وعشرة وسبع عشرة وثماني عشرة وتسع عشرة حال كون كلها بحذف التاء في الجزء الأول وبإثباتها في الجزء الثاني (إِبقَاءً) أي: لقصد الإبقاء (للجُزءِ الأَوَّلِ فِيهِمَا) أي: في النوعين المذكورين من ثلاثة عشر وثلاث عشرة (بِحَالِهِ) أي: إبقاء مع حاله التي كان عليها (قَبلَ التَّركِيبِ) وحال الجزء الأول قبل التركيب كون مذكره بالتاء ومؤنثه بتركها، وهكذا يجعل بعد التركيب بأن يكون بغير تاء المؤنث؛ لأنهما لما نزلا منزلة اسم واحد صار آخر الأول كأنه وسط الكلمة فصار ذلك الآخر محفوظًا عن التغيير.

ثم أراد أن ينبه على توجيه كون الجزء الثاني بترك التاء في المذكر وبإثباتها في المؤنث فقال: (وَتَذكِيرُ الثّاني) أي: جعل الواضع الجزء الثاني وهو عشر بغير التاء كما هو الأصل (في المُذَكّرِ كَرَاهَةَ اجتِمَاعِ التَّأنِيثَينِ) أي: كراهة ذلك الواضع لاجتماع أداتي تأنيث (من جِنسٍ وَاحِدٍ) بأن يكونا تاء (فِيمَا) أي: في المركب الذي (هُوَ كالكَلِمَةِ الوَاحِدَةِ) يعني: أن تركيب ثلاثة عشر مثلًا وإن كانتا كلمتين لكنهما لما اعتبرتا واحدًا كانتا كالكلمة الواحدة وحدةً اعتبارية (بِخِلافِ إِحدَى عَشرَةَ) يعني: أن اجتماع التأنيثين من جنس واحد كذلك إنما يلزم في المذكر وأما إحدى عشرة (وَاثِنتَا عَشرَةَ) وكذا ثنتا عشرة فلا يلزم فيهما هذا

فإن التأنيث فيهما من جنسين. وأما تذكير الثاني في «أحد عشر واثني عشر» فمحمول على التذكير في «ثلاثة عشر».

والتاء في «ثنتان» بدل من لام الكلمة، فلم يتمحض للتأنيث، ولهذا حكمنا عليه بأنه جنس آخر من التأنيث، ....

المحذور؛ (فَإِنّ التّأنِيثَ فِيهِمَا) أي: في كل من إحدى واثنتا مع العشرة (مِن جِنسَينِ) فإن الجزء الأول في إحدى عشرة مؤنث بالألف والثاني بالتاء فلا يكونان من جنس واحد.

ولما كانت علة ترك التاء في الجزء الثاني لزوم اجتماع التأنيثين أورد عليه بأن الجزء الثاني في أحد عشرة واثني عشر بغير تاء أيضًا مع عدم اجتماع التأنيثين فيهما فأجاب عنه بقوله: (وَأَمَّا تَذكِيرُ الثَّانِي) أي: تذكير الجزء الثاني (في أَحَدَ عَشَرَ وَاثني عَشَرَ فَمَحمُولٌ) أي: فليس للاحتراز عن المحذور المذكور بل تذكيره في التركيبين محمول (عَلَى التَّذكِيرِ) أي: على تذكير الجزء الثاني (في ثَلاثَةَ عَشَرَ) لكونهما من نوع واحد.

ثم أورد على قوله: من جنسين، بأن يقال: إن كون التأنيثين في إحدى عشرة من جنسين مسلم لكن كونهما في اثنتا عشرة من جنسين غير مسلم؛ لأنهما من جنس واحد لكون كل منهما تاء فأجاب عنه بإثبات المقدمة الممنوعة فقال: (وَالتّاءُ في ثِنتَانِ) ليست أداة التأنيث بل هي (بَدَلٌ مِن لامِ الكَلِمَةِ) لأن أصله: ثنو فإذا كانت كذلك (فَلَم يَتَمَحّض) أي: ذلك التاء (للتّأنيثِ) أي: لم يكن ذلك التاء لمحض التأنيث بل هو مشوب بين البدلية والتأنيثية (وَلِهَذَا) أي: ولعدم كونه لمحض التأنيث (حَكَمنَا عَلَيهِ) أي: على هذا التاء (بِأَنَّهُ) أي: بأن تأنيثه (جِنسٌ آخَرُ مِن التّأنيثِ) مخالف لسائر الأجناس من التاء التي لمحض التأنيث ومن الألف كذلك، ونظيره الواو التي في أواخر الأسماء الستة نحو: أبوك فإنها ليست لمحض الإعراب ولا لمحض جوهر الكلمة.

ولما أورد عليه النقض بأن يقال: إن التاء في اثنتان للتأنيث لا مع البدل؛ لأن البدل من لام الكلمة هي الهمزة التي للوصل في أول الكلمة فيعود المحذور وهو

وفي «اثنتان» وإن كانت للتأنيث، إلا أنها حملت على «ثنتان».

وأما تأنيث الجزء الثاني في المؤنث؛ لأنه لما وجب تذكيره المذكر ـ لما عرفت ـ وجب تأنيثه للمؤنث لانتفاء المانع، وهو عدم الفرق بين المذكر والمؤنث.

(وَتَمِيمٌ تُكَسِّرُ الشِّينَ) ....

اجتماع علامتي التأنيث من جنس واحد أجاب عنه بقوله: (وَفِي اثنَتَانِ) أي: والتاء في كلمة اثنتان (وَإِن كَانَت للتَّأنيثِ) أي: لمحض التأنيث لا مع البدلية (إِلَّا أَنَّهَا) أي: لكن تلك الكلمة (حُمِلَت عَلَى ثِنتَانِ) في إبقاء التاء، هذا ما أفاده الشارح، وقال صاحب «الامتحان»: وتاء ثنتان واثنتان لما لزمتا الوسط لعدم مفرديهما وكانتا بدلين من لام الكلمة وهمزة الوصل للابتداء لا للتعويض كانتا كجنس آخر، انتهى. حاصله: عدم التفريق بين ثنتان واثنتان في هذا الحكم أراد أن ينبه على وجه إتيان التاء في المؤنث فقال: (وَأَمَّا تَأنيثُ الجُزءِ الثَّاني) أي: الجزء الثاني وهو عشرة (في المُؤَنَّثِ) أي: في نحو ثلاث عشرة امرأة فثابت (لأَنَّهُ) أي: الشأن (لِمَا وَجَبَ تَذكِيرُه) ضمير (المُذَكَّرِ) وهو حذف التاء من الجزء الثاني في المذكر يعني: في: ثلاثة عشر رجلًا (لِمَا عَرَفتَ) من كراهة اجتماع علامتي التأنيث من جنس واحد فيما هو كالكلمة الواحدة (وَجَبَ تَأنِيثُهُ) أي: تأنيث الجزء الثاني بالتاء (للمُؤَنَّثِ) في نحو: ثلاث عشرة امرأة (لانتِفَاءِ المَانِعُ وَهُوَ) أي: المانع المنتفي (عَدَمُ الفَرقِ بَينَ المُذَكَّرِ والمُؤَنَّثِ) يعني: أنه لما سبق أن علة حذف التاء من آخر العشرة في المؤنث إذا استعملت مفردة هي الفرق بين المذكر الذي بالتاء وبين مؤنثه؛ لأنه إذا قيل: عشرة نسوة بالتاء لم يحصل الفرق بينه وبين عشرة رجال فحذفت التاء في مذكره؛ ليحصل ذلك الفرق، وأما إذا ركبت العشرة مع ثلاثة ونحوه فقيل في المذكر: ثلاثة عشر وفي المؤنث: ثلاث عشرة فقد حصل الفرق بينهما؛ لأن الجزء الأول بالتاء في الأول وبتركها في الثاني، ولما حصل الفرق الذي هو انتفاء عدم الفرق وجب تأنيثه بناء على القاعدة.

ثم أراد المصنف أن يبين اختلافًا في شين عشرة من الكسرة والإسكان بين تميم والحجاز فقال: «وتميم» أي: قبيلة تميم «تكسر الشين» بضم التاء الإكسار

عند التركيب (فِي الْمُؤَنَّثُ) أي: من «عَشَرَةَ» تحرزًا عن توالي أربع فتحات مع ثقل التركيب في «إِحْدَى عَشَرَةَ، وَاثْنَتَا عَشَرَةَ»، أو خمس فتحاتٍ في «ثَلَاثَ عَشَرَةَ إِلَى تِسْعَ عَشَرَةَ» وَالْحِجَازِيُّونَ يُسَكِّنُونَهَا وهي اللغة الفصيحة؛ لأن السكون أخفُّ من الفتحة.

وَتقول: (عِشْرُونَ ....

أي تجعلها مكسورة بان تبدل فتحتها إلى الكسرة، وإنما زاد الشارح قوله: (عِندَ التَّركِيبِ) للاحتراز عن انفراد؛ لأنه لا خلاف في فتحتها وقيده المصنف بقوله: «في المؤنث» للاحتراز عن المذكر؛ فإنه لا خلاف فيه أيضًا تفسير الشارح بقوله: (أي: مِن عَشرَةٍ)؛ لبيان محل الشين، وقوله: (تَحَرُّزًا) علة لقوله: تكسر، يعني: أن تلك القبيلة يتبدل فتحة الشين عن عشرة إلى الكسرة ليحصل التحرز عن أحد الأمرين، إما (عَن تَوَالِي أَربَعِ فَتحَاتٍ مَعَ ثِقَلِ التَّركِيبِ فِي إِحدَى عَشرَةَ وَاثنَتَا عَشرَةَ) لأنه اجتمعت في كل منهما أربع فتحات وهي فتحة العين وفتحة الشين وفتحة الراء وفتحة التاء (أَو) التحرز عن توالي (خَمسُ فَتحَاتٍ فِي ثَلاثَ عَشرَةَ إِلَى تِسعَ عَشرَةَ) فإنه اجتمع في كل من التراكيب التي ابتداؤها ثلاث عشرة وانتهاؤها تسع عشرة خمس فتحات متوالية، وهي فتحة ما قبل العين وفتحها وفتحة الشين وفتحة الراء وفتحة التاء (وَالحِجَازِيُّونَ يُسَكِّنُونَها) أي: يخففون فتحة الشين بإسكانها لا بكسرها (وَهِيَ) أي: لغة الحجازيين هي (اللُّغَةُ الفَصِيحَةُ) كما ورد به في القرآن في قوله تعالى: ﴿وَقَطَّعْنَٰهُمُ ٱثْنَتَىْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا﴾ [الأعراف: 160] بسكون الشين في القراءة المتواترة، وإن قرئ بكسرها في الشواذ، وقوله: (لأَنّ السُّكُونَ) متعلق بقوله بسكونها يعني: أنما اختار الحجازيون الإسكان في التخفيف دون الإكسار لأن السكون (أَخَفُّ مِن الفَتحَةِ) بالنسبة إلى الكسرة فإنها وإن كانت مفيدة في دفع المحذور لكنها ليست أخف من الفتحة بل الأمر بالعكس.

ثم شرع المصنف في بيان العقود الثمانية يعني: فيما زاد على تسعة عشر من الأعداد ثم أشار الشارح بقوله: (وَتَقُولُ) إلا أن قوله: «عشرون» معطوف

وَأَخَوَاتِهَا) بكسر التاء؛ لأنه منصوب بالعطف على «عِشْرُونَ» المنصوب محلًا بمقولية القول، وهي: «ثَلَاثُونَ وَأَرْبَعُونَ وَخَمْسُونَ إِلَى تِسْعِينَ» (فِيهِمَا) أي: في المذكر والمؤنث من غير ....

بعاطف مقدر على ما قبله من مفعول تقول، يعني: وتقول فيما زاد على تسعة عشر عشرون «وأخواتها» أي: أخوات كلمة عشرون من العقود الثمانية، ولما ظهر الإعراب في كلمة أخواتها المعطوفة على عشرون، ولم تكن النسخة التي رويت عن المصنف مضبوطة احتمل الإعراب في أخواتها أن تكون بالضمة رفعًا وبالكسرة نصبًا وجرا لكن الجر على تقدير الكسرة ليس بصحيح؛ لكون المتبوع غير محتمل للجر فتعين الضمة رفعًا والكسرة نصبًا، وما اختاره الفاضل الهندي هو الأول على أن يكون أخواتها مبتدأ وخبره محذوف أي: وأخواتها مثلها، فالجملة حينئذٍ متعرضة، ولما كان الأعرف المختار عند الشارح هو النصب بالعطف على ما قبله أشار إلى ما اختاره على خلاف الهندي فقال: (**بِكَسرِ التَّاءِ**) يعني: أن لفظ أخوات ينبغي أن يكون بكسر التاء، ثم إنه لما كانت كسرة التاء في جمع المؤنث السالم مشتركة بين النصب والجر بينه بقوله: (**لأَنَّهُ مَنصُوبٌ**) يعني: أن كونه بكسر التاء لكونه منصوبًا مجرورًا، ثم بين المعنى الذي اقتضى النصب له بقوله: (**بالعَطفِ عَلَى عِشرُونَ**) أي: نصبه بسبب كونه معطوفًا على عشرون (**المَنصُوبِ**) أي: الذي نصب (**محلًا بِمَقُولِيَّةِ القَولِ**) بسبب كونه مفعولًا للفظ تقول المقدر المعطوف على لفظ تقول الذي في كلام المصنف حيث صدر به. اعلم أنه إنما يصح أن يجعل عشرون وما عطف عليه مفعولًا للقول إذا كان القول بمعنى الذكر لأن مقول القول ههنا مفرد وهو لفظ عشرون، ومقول القول يكون مركبًا لكون القول بمعنى المركب، كذا قيل في بعض الحواشي، ثم فسر الأخوات بقوله: (**وَهِيَ ثَلاثُونَ وَأَربَعُونَ وَخَمسُونَ إِلَى تِسعِينَ**) أي: منتهيًا إلى تسعين يعني به: ستون وسبعون وثمانون.

ولما كانت تلك القعود مشتركة بين المذكر والمؤنث نبه المصنف عليه بقوله: «فيهما» (**أي**) تقول كذا (**فِي المُذَكَّرِ وَالمُؤَنَّثِ**) حال كون ذلك اللفظ (**مِن غَيرِ**

فرق، وهي عقود ثمانية.

وتقول فيما زاد على كل عقد من تلك العقود إلى عقد آخر (أَحَدٌ وَعِشْرُونَ) في المذكر إِحْدَى وَعِشْرُونَ في المؤنث، ولما غير «الواحد والواحدة» ههنا بدون التركيب؛ لأن المعطوف والمعطوف إليه ....

فَرقٍ) في اللفظ بأن يزاد فيه حرف في المؤنث أو ينقص كما يفرق في غيره، ثم نبه على اصطلاح آخر فيه بقوله: (وَهِيَ عُقُودٌ ثَمَانِيَةٌ) يعني: كما يقال لهذه الألفاظ إنها أخوات عشرون يقال لها أيضًا قعود ثمانية، مع ضم عشرون لها وأيضا يقال لها: باب نوع عشرون، وباب عشرون كما هو المذكور في متن «الامتحان».

ثم شرع المصنف في بيان أحوال الأعداد التي بين القعود المذكورة وفسره الشارح أيضًا بقوله: (**وَتَقُولُ فِيمَا زَادَ عَلَى كُلِّ عِقدٍ مِن تِلكَ العُقُودِ إِلَى عِقدٍ آخَرَ**) للتنبيه على أن قوله: «أحدٌ وعشرون» معطوف بعاطف مقدر على لفظ عشرون وقيده الشارح بقوله: (**في المُذَكَّرِ**) لأنك تقول: أحد وعشرون بتجريد الجزء الأول من علامة لتأنيث في المذكر وتقول: (**إِحدَى وَعِشرُونَ**) بإلحاق ألف التأنيث بالجزء الأول (**في المُؤَنَّثِ**) وقوله: (**وَلَمَّا غَيَّرَ الوَاحِدَ وَالوَاحِدَةَ**) الخ بيان من الشارح لنكتة في تغيير المصنف لعبارته ههنا، حيث لم يقل مثل ما سبق من ذكر ابتداء عدد في كل نوع وانتهائه حيث قال: أحد عشر إلى تسعة عشر، ولم يكتف ههنا بذكر الانتهاء بقوله: إلى تسعة وتسعين، بل زاد قوله: ثم بالعطف فاحتاج إلى نكتة الزيادة ههنا وهي أنه لما غير الواحد إلى لفظ أحد وغير الواحدة إلى لفظ إحدى (**هَهُنَا**) أي: في استعمالهما مع أحد العقود الثمانية حال كون كل منهما مفردًا (**بِدُونِ التَّركِيبِ**) أي: بدون أن يكون كل منهما جزءًا من التركيب بخلاف نوع أحد عشر وإحدى عشرة فإن تغيير الواحد إلى أحد والواحدة إلى إحدى كان في حال التركيب لا في حال الانفراد وقوله: (**لأَنَّ المَعطُوفَ**) الخ علة لتغييرهما ههنا مع كونهما غير مركبين، يعني: إنما غيرا ههنا مع عدم التركيب بالفعل لكون المعطوف وهو عشرون مثلًا (**وَالمَعطُوفَ عَلَيهِ**) وهو أحد وإحدى وان لم يكونا مركبين بالفعل لكنهما مركبان بالقوة؛ لكونه

في قوة التركيب، لم يكن استعمالهما بالعطف على صورة لفظ ما تقدم بعينه، فلذلك لم يُدْرَجهما في قاعدة العطف بلفظ ما تقدم، بل خصها بما عداهما، فقال: (ثُمَّ بِالْعَطْفِ) ....

اجتماع المعطوف مع المعطوف عليه (في قُوَّةِ التَّركِيبِ) وقوله: (لَم يَكُن استِعمَالُهُمَا) جواب لما (بالعَطفِ) يعني: أنه لما كانت حال كل واحد من لفظ الأحد ولفظ الإحدى مخالفة لحال غيرها مما استعمل مع العقود المذكورة من الآحاد بسبب التغيير لم يكن استعمال لفظي الأحد والإحدى حال كون استعمالهما بعطف العقود عليهما، وقوله: (عَلَى صُورَةٍ) متعلق بالاستعمال والصورة مضاف إلى (لَفظٍ) الذي هو مضاف إلى (مَا تَقَدَّمَ) يعني: أنهما يستعملا في حال العطف على صورة لفظ الأعداد الذي تقدم استعمالًا مثل استعماله (بِعَينِهِ) أي: بعين ما تقدم من كون مذكرهما بالتاء ومؤنثهما بحذفها؛ (فَلِذَلِكَ) أي: فلكونه استعمال هذين التركيبين من أحد وعشرون وإحدى وعشرون مخالفًا لاستعمال ما فوقهما (لَم يَدرُجهُمَا) أي: لم يجعل المصنف هذين التركيبين مندرجين (في قَاعِدَةِ العَطفِ بِلَفظِ مَا تَقَدَّمَ) كما في ثلاثة عشر للمذكر بالتاء وفي عشرة للمؤنث بحذفها، فإن قاعدة العطف على ما سيجيء أن العقود الثمانية إذا عطف على الزائد يستعمل ذلك الزائد على القاعدة المتقدمة، أعني: أنه بالتاء للمذكر وبحذفها للمؤنث، (بَل) أي: بل المصنف (خَصَّهَا) قصر تلك القاعدة (بِمَا عَدَاهُمَا) أي: بما عدا أحد وعشرون أو إحدى وعشرون، ولم يكتف بقوله: أحد وعشرون إلى تسعة وتسعين بل توسط بعد ذكرهما بذكر حكم ما عداهما (فَقَالَ) «ثم بالعطف» قال العصام: وللتصريح بقوله أحد وعشرون وإحدى وعشرون نكتة أخرى سوى ما ذكرها، وهو أنه أراد التنبيه على أن المراد بقوله: ثم بالعطف بلفظ ما تقدم عطف العقود على الزائد عليها فصرح بصورة العطف فقال: بالعطف لتتبادر منه تلك الصورة؛ ولهذا لم يصرح في مائة وألف بصورة العطف المطلق الأعم من عطف الأكثر على أقل والعكس هذا على طبق ما ذكره الشارح متابعة لما في حواشي الهندي أما على ما ذكره الرضي من أن عطف

أي: عطف تلك العقود على الزائد عليها كائنًا ذلك الزائد (بِلَفْظِ مَا تَقَدَّمَ) من أسماء الأعداد بعينه من غير تغيير، ....

الأقل على الأكثر جائز في الكل والعكس أكثر فلا تتم هذه النكتة انتهى كلامه.

وحاصل هذه النكتة أنه قال ههنا: ثم بالعطف بلفظ ما تقدم بالباء، وقال في المسألة الآتية: ثم بالعطف على ما تقدم بـ: على للإشارة إلى أن عطف الأكثر على الأقل مطابق بصورة ما تقدم من نحو: خمسة عشرة حيث تقدم الأقل على الأكثر فيه واجب فلا يعكس، وأما في المسألة الآتية فيجوز فيها الوجهان، يعني: عطف الأكثر على الأقل وعكسه والله أعلم.

فقوله: ثم عاطفة وقوله: بالعطف عطف على ما قبله بحسب المعنى، فكأنه قال: تقول هكذا، وتقول هكذا، ثم تقول بعطف أحدهما عن الآخر كما استفيد من تفسير الشارح حيث قال: (أي: عَطَفَ تِلكَ العُقُودِ) من عشرين وثلاثين مثلًا (عَلَى الزَّائِدِ) متعلق بقوله: عطف أي: على العدد الزائد (عَلَيهَا) متعلق بقوله: الزائد أي: الزائد على العقود من ثلاثة إلى تسعة، ولا يخفى أن هذا التفسير يفيد أنه لا يجوز عكسه ههنا، كما هو في حواشي الهندي، وتبعه الشارح، وقوله: (كَائِنًا ذَلِكَ الزَّائِدُ) إشارة إلى أن قوله: (بِلَفظِ مَا تَقَدَّمَ) ظرف مستقر حال المعطوف عليه المفهوم من لفظ العطف وليس بصلة للعطف؛ لأنه لو كان ظرفًا لغوًا متعلقًا بقوله: ثم بالعطف، توهم أن ما تقدم من نحو: ثلاثة وأربعة معطوف على العقود وليس كذلك، بل الأمر بالعكس كما عرفت، يعني: أنك تقول في هذا النوع فيما عدا المذكورين بعطف الأكثر من العقود على الأقل الزائد عليها حال كون ذلك الزائد المعطوف عليه ملابسًا بلفظ العدد الذي تقدم كما هو المفهوم من تفسير الشارح بقوله: (مِن أَسمَاءِ الأَعدَادِ) وهذا بيان لما أي: المراد من قوله: ما تقدم هو أسماء العدد المذكورة من ثلاثة إلى تسعة في المذكر ثلاث إلى تسع في المؤنث حال كونه (بِعَينِهِ) وقوله: (مِن غَيرِ تَغيِيرٍ) عطف تفسير لقوله: بعينه، يعني: المراد بكونه بعين ما تقدم أنه لا يتغير بصورة أخرى بخلاف الواحد والواحدة؛ لأنهما ليستا بصورة ما تقدم كما عرفت، وأنه على القاعدة السابقة في

فتقول: «اثنان وعشرون» في المذكر، و«اثنتان أو اثنتان وعشرون» في المؤنث، و«ثلاثة وعشرون» في المذكر، و«ثلاث وعشرون» في المؤنث، هكذا (إِلَى تِسْعَةٍ وَتِسْعِينَ) بل إلى «تسعةٍ وتسعين».

وَتقول فيما زاد على «تسعة وتسعين» (مِائَةٌ وَأَلْفٌ) في الواحد (مِائَتَانِ وَأَلْفَانِ) في التثنية (فِيهِمَا) أي: في المذكر والمؤنث من غير فرقٍ بينهما.

(ثُمَّ) تقول فيما زاد على «مائة وألف» وما يتفرع عنهما (بِالْعَطْفِ) ....

كون اثنا بغير التاء في المذكر وبالتاء في المؤنث، وفي كون ثلاثة وما فوقها إلى تسعة بعكسه كما فصله الشارح بقوله: (فَتَقُولُ: اِثْنَانِ وَعِشرُونَ في المُذَكَّرِ) أي: تقول فيه كذا كما تقول فيما تقدم اثنا عشر فيه (وَ) تقول (اِثْنَتَانِ أَو اِثْنَتَانِ وَعِشرُونَ فِي المُؤَنَّثِ) كما تقول: اثنتا عشرة فيه، وهذان على القياس كما كانتا فيما تقدم (وَثَلاثَةٌ وَعِشرُونَ) أي: وتقول ثلاثة وعشرون كما تقول: ثلاثة عشر فيه فيما تقدم، يعني: بالتاء (في المُذَكَّرِ وَثَلاثٌ) أي: وتقول وثلاث (وَعِشرُونَ) كما تقول ثلاث عشرة يعني: بغير التاء (في المُؤَنَّثِ) ثم قال: (هَكَذَا) ليكون قوله: «إلى تسعةٍ وتسعين» متعلقًا بـ: منتهيًا، ولما اكتفى المصنف ببيان منتهى المذكر زاد عليه الشارح بيان منتهى المؤنث بقوله: (بَل إِلَى تِسعَةٍ وَتِسعِينَ).

ثم شرع المصنف في مسألة ما فوقها وجعله الشارح على دأبه مفعولًا للمقدر وفسره بقوله: (وَتَقُولُ فِيمَا) أي: في العدد الذي (زَادَ) أي: ذلك العدد (عَلَى تِسعَةٍ وَتِسعِينَ) «مائةٌ وألفٌ» (في الوَاحِدِ) أي: إذا كان كل منهما واحدًا «مائتان وألفان» أي: وتقول كذا (في التّثنِيَةِ) أي: في تثنية كل منهما وأيضًا بالألف رفعا بالياء نصبًا وجرا على قاعدة التثنية، وقوله: «فيهما» ظرف لتقول وقوله: (أي: في المُذَكَّرِ وَالمُؤَنَّثِ) تفسير لضمير التثنية، وقوله: (مِن غَيرِ فَرقٍ بَينَهُمَا) للتنبيه على عدم الفرق بين المذكر والمؤنث، يعني: تقول كذا في مذكر كل من لفظ المائة ولفظ الألف، وفي مؤنثهما من غير تفريق بينهما بلفظ للمذكر وبلفظ للمؤنث، بل هي متساوية في الكل.

ثم شرع في بيان حكم ما زاد عليهما فقال: «ثم» ووسط الشارح قوله: (تَقُولُ فِيمَا زَادَ عَلَى مِائَةٍ وَأَلفٍ وَمَا يَتَفَرَّعُ عَنهُمَا) بين العاطف وبين قوله: «بالعطف»

أي: بعطف الزائد عليهما، أو عطفهما على الزائد حال كون الزائد واقعًا (عَلَى) صورة (مَا تَقَدَّمَ) من أسماء الأعداد من غير تغيير وتبديل، فتقول: «مِائَةٌ، وَوَاحِدٌ، أَوْ وَاحِدَةٌ»، و«مِائَةٌ وَاثْنَانِ، أو اثْنَتَانِ»، ....

لبيان أن قوله: بالعطف متعلق بلفظ تقول المقدر، وقوله: فيما زاد على مائة وألف أي: في العدد الذي زاد على مفرد مائة وألف، وقوله: وما يتفرع عنهما إشارة إلى أن المزيد عليه ليس مختصا بمفرديهما بل حكم ما يتفرع عليهما وما يكون فروعًا لهما من تثنيتهما وجمعهما من المائتين والألفين ومن المئات والألوف كذلك، وهذا هو الظاهر من تلك العبارة، لكن الاستقراء يحكم أن المراد بقوله: وما يتفرع هو تثنية المائة وتثنية الألف لا جمعهما؛ لأن جمعهما لا يدل على عدد معين، وما لا يدل على عدد معين ليس من أسماء العدد كما صرح به في «الامتحان»؛ لأن المئات والألوف لا يدل على معين من ثلاثمائة وثلاثة آلاف بل يحتاج في كل منهما إلى تقييد وتفسير الشارح بقوله: (أي: بِعَطفِ الزَّائِدِ عَلَيهِمَا) أي: على المائة والألف نحو: مائة وواحد وألف وواحد (أَو عَطفِهِمَا) أي: إما بعطف المائة والألف (عَلَى الزَّائِدِ) نحو: واحد ومائة وواحد وألف، يعني: أن حكم العطف في هذا النوع مخالف لما قبله؛ لأن كلا من عطف الأقل على الأكثر ومن عكسه جائز ههنا، وقوله: (حَالَ كَونِ الزَّائِدِ وَاقِعًا) تمهيد لقول المصنف: «على» (صُورَةِ) «ما تقدم» بأنه ظرف مستقر وحال من الزائد المفهوم من قوله: بالعطف، يعني: أن كلا الأمرين جائزان ههنا حال كون العدد الزائد الذي عطف على عدد المائة والألف أو عطفا هما عليه واقعًا ومستعملًا على الصورة التي تقدمت (مِن أَسمَاءِ الأَعدَادِ مِن غَيرِ تَغيِيرٍ وَتَبدِيلٍ) يعني: على ما كانت عليه قبل العطف من كون الواحد والاثنين للمذكر والواحدة والاثنتان بالتاء للمؤنث، ومن كون ثلاثة إلى تسعة بالتاء للمذكر وبحذفها للمؤنث، كما فصله الشارح بقوله: (فَتَقُولُ: مِائَةٌ وَوَاحِدٌ، أَو وَاحِدَةٌ) هذا مثال ما وقع الزائد الأقل معطوفًا على المزيد عليه الأكثر مذكرًا أو مؤنثًا، وقوله: (وَمِائَةٌ وَاثنَانِ أَو اثنَتَانِ) معطوف على قوله: واحد، يعني: أنك تقول: مائة

و«مِائَةٌ وثَلَاثَةُ رِجَالٍ، أو ثَلَاث نِسْوَةٍ»، و«مِائَةٌ وَأَحَدَ عَشَرَ رَجُلًا، أو إِحْدَى عَشْرَةَ امرَأَةً»، و«مِائَةٌ وَأَحَدٌ وَعِشْرُونَ رَجُلًا، أو إِحْدَى وعِشْرُونَ امْرَأَةً»، و«مِائَةٌ وَاثْنَانِ وَعِشْرُونَ رَجُلًا، أو اثنتان وعشرون امرأة» و«مائة وثلاثة وعشرون رجلًا، أو ثلاث وعشرون امرأة» إلى «مائة وتسعة وتسعين رجلًا، أو تسع وتسعين امرأة»، وكذا الحال في تثنية «المائة والألف» وتثنيته وجمعهما، ....

واثنان للمذكر ومائة واثنتان للمؤنث، وهذه الأمثلة لما كان الزائد فيها على القياس، وقوله: (وَمِائَةٌ وَثَلاثَةُ رِجَالٍ) في المذكر بالتاء (أَو ثَلاث) أي: مائة وثلاث (نِسوَةٍ) مثال لما كان الزائد فيها عددًا منفردًا حال كونه معطوفًا على الأكثر وعلى هذا القياس، وقوله: (وَمِائَةٌ وَأَحَدَ عَشَرَ رَجُلًا أَو إحدَى) أي: أو مائة وإحدى (عَشرَةَ اِمرَأَةً) مثال لما كان الزائد فيها عددًا مركبًا حال كونه معطوفًا على الأكثر وعلى القياس، وقوله: (وَمِائَةٌ وَأَحَدٌ وَعِشرُونَ رَجُلًا أَو إِحدَى) أي: مائة وإحدى (وَعِشرُونَ امرَأَةً، وَمِائَةٌ وَاثنَانِ وَعِشرُونَ رَجُلًا أو اثنَتَانِ) أي: مائة واثنتان (وَعِشرُونَ امرَأَةً) مثال لما كان الزائد المعطوف على الأكثر عددًا مركبًا بالقوة، وعلى القياس في العدد الزائد، وقوله: (وَمِائَةٌ وَثَلاثَةٌ وَعِشرُونَ رَجُلًا أو ثَلاثٌ) أي: أو مائة وثلاث (وَعِشرُونَ امرَأَةً) مثال لما كان الزائد معطوفًا كذلك مع كونه على خلاف القياس، بأن كان مذكره بالتاء ومؤنثه بحذفها، وقوله: (إِلَى مِائَةٍ وَتِسعَةٍ وَتِسعِينَ رَجُلًا أَو تِسعٍ وَتِسعِينَ امرَأَةً) بيان لمنتهى هذا الحكم.

وقوله: (وكَذَا الحَالُ في تَثنِيَةِ المِائَةِ) أي: مائتين (وَالأَلفِ) أي: في الألف (وَتَثنِيَتِهِ) أي: في تثنية الألف أي: ألفين بيان لحكم ما يتفرع عليهما كما مر، وقوله: وتثنيته الظاهر عدم صحة هذه النسخة بعد قوله: والألف بناء على أن الألف معطوف على المائة كذا قيل في حاشية الفاضل الأمير، وإنما قال: الظاهر لأنه يجوز أن يعطف قوله: والألف على قوله: في تثنية المائة لا على المائة، ووجه أن الشارح لما أورد في الأمثلة المذكورة مثالًا للفظ المائة المفردة قاس عليها أمثلة الألف المفردة فحينئذٍ لا يكون قوله: وتثنيته على ما في بعض النسخ مستدركًا زائدًا؛ لأن في ذكر هكذا فائدة ما بالجملة، (وَجَمعِهِمَا) أي:

ويجوز أن يعكس العطف في الكل، فتقول: «واحد ومائة» إلى آخر ما ذكرنا.

(وَ) الأصل (فِي ثَمَانِيَ عَشَرَةَ فُتِحَ الْيَاءُ) لبناء صدور الأعداد المركبة على الفتح كـ«ثلاثة عشر» (وَجَاءَ إِسْكَانُهَا) أي: إسكان الياء لتثاقل المركب بالتركيب كما في «معدي كرب» ....

في جمع المائة وفي جمع الألف، ثم ذكر حكم ما كان الأكثر منه معطوفًا على الأقل فقال: (وَيَجُوزُ أن يُعكَسَ العَطفُ في الكُلِّ) أي: بأن يعطف الأكثر على الأقل (فَتَقُولُ: وَاحِدٌ وَمِائَةٌ إِلَى آخِرِ مَا ذَكَرنا).

ثم شرع المصنف في بيان اللغة الثالثة الجائزة في تركيب مخصوص وبيان ما هو الأصل منها، وما هو شاذ منها فقال: «و» (الأَصلُ) «في» ياء الجزء الأول في «ثماني عشرة فتح الياء» أي: إذا كان مستعملًا في المؤنث، وإنما وسط الشارح قوله: الأصل للتنبيه على أصالة هذا الوجه بالنسبة إلى إسكانها لما دل عليه قول المصنف حيث قال: وجاء، فإن مثل هذه العبارة وتصديرها بـ: جاء يدل على هذا، وإنما كان فتح الياء أصلًا؛ (لِبِنَاءِ صُدُورِ الأَعدَادِ المُرَكَّبَةِ) أي: أجزاؤها الأول من الأعداد التي تركبت من أخواتها، وقوله: (عَلَى الفَتحِ) متعلق بالبناء (كَثَلاثَةَ عَشَرَ) لأن آخر الجزء الأول الذي في صدر التركيب مبني على الفتح وهو التاء، ثم لما بين ما هو فرع عقبه بقوله: «وجاء إسكانها» (أي: إسكَانُ اليَاءِ) وإنما عدل عن الفتح الذي هو الأصل إلى الإسكان (لِتَثَاقُلِ المُرَكَّبِ) أي: لحصول التثاقل في هذا التركيب التعداد (بالتَّركِيبِ) أي: بسبب كونه مركبًا مع إمكان إسكان آخر الجزء الأول لكونه ياء (كَمَا) أي: كما أسكن آخر الجزء الأول (في مَعدِي كَرِبِ) يعني: مر، كما أن التثاقل في معدي كرب يوجب إسكان الياء كذلك يجيزه فيما نحن فيه، وإنما فسرناه هكذا لما قال العصام: إن تشبيه ثماني عشرة في إسكان يائها بتركيب معدي كرب إنما هو في التثاقل علة للإسكان مع قطع النظر عن كونها علة موجبة أو مصححة، وإلا فلا يصح التشبيه؛ لعدم القدر المشترك؛ لأن التثاقل في معدي كرب علة موجبة وفي ثمان عشرة علة مصححة؛ فإن الإسكان واجب في الأول وجائز في الثاني.

(وَشَذَّ حَذْفُهَا) أي: حذف الياء بِفَتْحِ النُّونِ؛ لأنها إذا حذفت الياء فالوجه بقاء الكسرة كما في قولك: «جاءني القاضي» إذا حذفت الياء إلا أن الذي سوَّغ ذلك فيه كونه مركبًا، فروعي زيادة استثقاله، فجعل موضع الكسرة فتحة.

قال الشارح الرضي: ويجوز كسرها، ليدل على الياء المحذوفة، لكن الفتح أولى، ليوافق أخواته؛ لأنها مفتوحة الأواخر مركبة مع العشرة.

ثم شرع في بيان الوجه الشاذ فقال: «وشذ حذفها» (أي: حَذفُ اليَاءِ) هذه النسخة التي بتقديم شذ هي ما اختاره الشارح، وأما النسخة التي أخذها الفاضل الهندي فهي: وحذفها بفتح النون شاذ، فتكون الجملة حينئذٍ اسمية يعني: خرج حذف الياء في ثماني عشرة حال كونها (بِفَتحِ النُّونِ) على غير القياس، وقوله: (لأَنَّهَا إِذَا حُذِفَت اليَاءُ) علة لقوله: شذ يعني: إنما شذ فتح النون بعد حذفها؛ لأن الياء إذا حذفت في أواخر أمثالها (فالوَجهُ) أي: فالقياس (بَقَاءُ الكَسرَةِ كَمَا في قَولِكَ: جَاءَني القَاضِي إِذَا حُذِفَت اليَاءُ) أي: للتخفيف، وقوله: (إِلَّا أَنَّ الَّذِي) الخ شروع في بيان وجه العدول ههنا عن القياس الذي هو الكسر إلى غير القياس الذي هو الفتح، يعني: أنه وإن كان القياس ههنا بقاء الكسر لكن الوجه الذي (سَوَّغَ) أي: جوز (ذَلِكَ) أي: الفتح (فِيهِ) أي: في لفظ ثماني بعد حذف يائها (كَونُهُ) أي: كون ثماني (مُرَكَّبًا) أي: مع عشرة؛ لأن زيادة الياء في آخره ثقيل في مثال القاضي منفرد الوجود سبب واحد من أسباب التثقيل لكن حدوث التي تركيب يكون سببًا آخر له فزاد في ثماني سبب على أصل السبب ولهذا عدل عن القياس (فَرُوعِي زِيادَةُ استِثقَالِهِ فَجُعِلَ) أي: فتلك الرعاية جعل (مَوضِعَ الكَسرَةِ فَتحَةً) ثم نقل ما ارتضاه الرضي بقوله: (قَالَ الشَّارِحُ الرَّضِي: ويَجُوزُ كَسرُها) أي: كسر النون في ثمان عند التركيب مع العشرة؛ (لِيَدُلَّ) ذلك الكسر (عَلَى اليَاءِ المَحذُوفَةِ، لَكِنَّ الفَتحَ أَولَى) أي: من الكسر؛ (لِيُوَافِقَ) ذلك التركيب يعني: ثمان عشرة (أَخَوَاتِهِ) من ثلاث عشرة وغيرها؛ (لأَنَّها) أي: لأن أخواتها (مَفتُوحَةَ الأَوَاخِرِ) أي: مفتوحة أواخر أجزائها الأولى في كلها حال كونها (مُرَكَّبَةً مَعَ العَشَرَةِ).

ولما فرغ من بيان حال أسماء الأعداد شرع في بيان حال مميزاتها، وابتدأ من ثلاثةٍ؛ لأنه لا مميز للواحد والاثنين كما سيصرح به فقال: (وَمُمَيِّزُ الثَّلَاثَةِ إِلَى الْعَشَرَةِ) و«الثلاث إلى العشر» (مَخْفُوضٌ) أي: مجرور (وَمَجْمُوعٌ لَفْظًا) نحو: «ثلاثة رجال» (أَوْ مَعْنًى) نحو: «ثلاثة رهط» ....

اعلم أن توجيه الشارح لكلام المصنف مخالفًا لما نقله عن الرضي يقتضي أن لا يجوز الكسر في النون؛ فإنه يكون أصلاً مرفوعًا ما يفهم من تقريره، ولذا قال عصام الدين: إن الشارح نبه بذلك على أن ما يتبادر من عبارة المصنف مما لا يرتضيه الرضي فإن المتبادر من كلام الرضي أن حذف الياء مع الكسرة غير شاذ، بل واقع من غير شذوذ انتهى ملخصًا، أقول: والحق مع الرضي؛ فإن الشذوذ في كلام المصنف راجع إلى القيد، وهو فتح النون يعني: الشاذ مجموع الحذف والفتح، ولا يلزم منه أن لا يجوز الحذف مع الكسر على القياس، ولذا قال في أصل «الامتحان»: وجاز الحذف مع كسر النون وضعف مع فتحها، والله أعلم.

(وَلَمَّا فَرِغَ مِن بَيَانِ حَالِ أَسمَاءِ الأَعدَادِ) تمهيد لقول الآتي: ومميز الثلاثة الخ، وتنبيه على أن مسائل التمييز غير مسائل أسماء العدد، لكن لما كان بينهما نوع اتصال (شَرَعَ) المصنف (فِي بَيَانِ حَالِ مُمَيِّزَاتِهَا) أي: مميزات أسماء العدد بعد بيان أحوال أنفسها، وهذا بيان وجه ذكر المميز ثم نبه على وجه الابتداء من مميز الثلاثة ووجه ترك الواحد والاثنين فقال: (وَابتَدَأَ) أي: إنما ابتدأ المصنف (مِن ثَلاثَةٍ) أي: من بيان حال مميز الثلاثة (لأَنَّهُ) أي: الشأن (لا مُمَيِّزَ للوَاحِدِ وَالاثنَينِ، كَمَا سَيُصَرِّحُ) المصنف (بِهِ) أي: بعدم وقوع المميز لهما (فَقَالَ) «ومميز الثلاثة» منتهيًا «إلى العشرة» في المذكر (وَالثَّلاثَةِ إِلَى العَشرِ) أي: في المؤنث «مخفوضٌ» (أي: مَجرُورٌ) بحسب الإعراب «ومجموعٌ» بحسب الكلمة وهو خبر بعد خبر، وقوله: «لفظًا» إما حال من الضمير المستكن في قوله: مجموع، أي: سواء كان ذلك الذي يكون مميز مجموعًا بحسب اللفظ (نَحوُ: ثَلاثَةُ رِجَالٍ) فإن لفظ الرجال فيه جمع في اللفظ «أو معنىً» أي: أو كان مجموعًا بحسب المعنى (نَحوُ: ثَلاثَةِ رَهَطٍ) فإن الرهط مفرد في اللفظ وجمع في المعنى؛

أما كونه مخفوضًا؛ فلأنه لما كثر استعماله آثروا فيه جر التمييز بالإضافة للتخفيف؛ لأنها تسقط التنوين والنونين. وأما كونه مجموعًا فليطابق المعدود العدد (إِلَّا فِي ثَلَاثِمِائَةٍ إِلَى تِسْعَمِائَةٍ) استثناء من قوله: «مجموع»؛ لأنهم لم يجمعوا «مائة» حين ميزوا بها ثلاثًا وأخواته (وَكَانَ قِيَاسُهَا) أن تجمع ....

لأنه يطلق على ما دون العشرة من الرجال، ثم بين الشارح وجه كونه مخفوضًا مع أن الأصل فيه هو النصب فقال: (**أَمَّا كَونُهُ**) أي: أما وجه كون مميز هذا النوع من العدد (**مَخفُوضًا**) فثابت؛ (**فلأَنَّهُ**) أي: الشأن (**لَمَّا كَثُرَ استِعمَالُهُ**) أي: استعمال مميز هذا النوع من العدد فإن استعمال العدد كثير مع أن احتياجه إلى التمييز أشد، وقوله: (**آثَرُوا**) بمد الهمزة جواب أي: اختاروا (**فِيهِ جَرَّ التَّمييزِ**) وقدموه على النصب الذي هو مقتضى معنى التمييز؛ لأن الجر إنما يكون (**بالإِضَافَةِ**) والإضافة أليق (**للتَّخفِيفِ؛ لأَنَّهَا**) أي: لأن الإضافة (**تُسقِطُ التَّنوينَ وَالنُّونَينِ**) وبحذف التنوين يحصل تخفيف في اللفظ وهو المطلوب فيما كثر استعماله.

ثم شرع في بيان وجه كونه مجموعًا فقال: (**وَأَمَّا كَونُهُ مَجمُوعًا فَـ**) ثابت (**لِيُطَابِقَ المَعدُودُ**) أي: لتحصيل مطابقة المعدود الذي هو جمع لكونه ثلاثة آحاد (**العَدَدَ**) أي: الاسم العدد الذي وضع له «إلا في ثلاثمائةٍ» منتهيًا «إلى تسعمائةٍ» أي: (**استِثنَاءٌ**) أي: قوله إلا في ثلاثمائة استثناء (**مِن قَولِهِ: مَجمُوع**) يعني: مميز الثلاثة إلى عشرة مجموع في كلها إلا إذا أضيف إلى لفظ المائة، فإن المائة الذي هو تمييز الثلاثة مجرور ومفرد في نحو: ثلاثمائة، وإنما استثنى منه (**لأَنَّهُم**) أي: لأن أهل الكلام (**لَم يَجمَعُوا مِائَةً حِينَ مَيَّزُوا بِهَا**) أي: بكلمة المائة (**ثَلاثًا**) أي: لفظ ثلاث (**وَأَخَواتِهِ**) أي: أخوات ذلك اللفظ من الأربع وغيره، يعني: لم يجمعوا لفظ المائة حين جعلوه تمييز اللفظ الثلاث وأخواته، بل تلفظوا به مفردًا في كلها «وكان قياسها» أي: قياس ثلاثمائة جملة معترضة، وفائدتها بيان ما هو القياس في استعمال لفظ المائة إذا قصد جمعها، يعني: أنه كان القياس والقاعدة في لفظ المائة إذا فرض القصد بجعلها جمعًا (**أَن تُجمَعَ**) تلك الكلمة

فيقال: (مِئَاتٌ أَوْ مِئِينَ)؛ لأن للمائة جمعين:

أحدهما: في صورة جمع المذكر السالم، وهو «مئون».

والثاني: جمع المؤنث السالم، وهو مئات، ولا يجوز إضافة العدد إلى جمع المذكر السالم، فلا يقال: «ثلاثة مسلمين»، فلم يبق إلا «مئات»، لكنهم كرهوا أن يلي التمييز المجموع بالألف والتاء بعد ما تعود ....

(**فَيُقَالُ**) «مئاتٌ» بالألف والتاء على صورة جمع المؤنث السالم «أو» يقال: «مئين» بالياء والنون على صورة جمع المذكر السالم، وإنما كان القياس فيها أن تجمع أحد الجمعين؛ (**لأَنَّ للمِائَةِ جَمعَينِ أَحَدُهُمَا في صُورَةِ جَمعِ المُذَكَّرِ السَّالِمِ، وَهُوَ**) أي: الجمع الذي يكون على صورته (**مِئُونَ، وَالثَّانِي**) أي: والجمع الثاني (**جَمعُ المُؤَنَّثِ السَّالِمِ وَهُوَ**) أي: ذلك الجمع (**مِئَاتٌ**) وإنما زاد الشارح لفظ الصورة في جمع المذكر السالم ولم يزده في جمع المؤنث؛ لأنه لا اختلاف في الثاني في كونه جمعًا للمائة، وأما جمع المذكر السالم ففيه خلاف بين الأخفش في كونه جمعًا فقال الأخفش: إنه جمع على وزن غسلين، وقال الآخر: إنه مفرد في صورة الجمع فإن أصله: مئي على وزن عضي أبدل الياء الأخيرة نونًا فصار مئين، كذا في العصام.

ثم شرع في بيان وجه رفض القياس المذكور في نحو ثلاثمائة وأخواته فقال: (**وَلَا يَجُوزُ إِضَافَةُ العَدَدِ إِلَى جَمعِ المُذَكَّرِ السَّالِمِ، فَلا يُقَالُ: ثَلاثَةُ مُسلِمِينَ**) وإنما لم يجز إضافة هذا العدد إلى جمع المذكر السالم؛ لأن تأنيث صورة ثلاثة إنما يكون بتأويل الجماعة في المعدود، ومسلمون ليس في تأويل الجماعة، ولا يمكن أن يقال: ثلاث مسلمين؛ لأن الثلاث إلى العشر على القياس كما عرفت، وإذا لم يجز الإضافة إلى جمع المذكر (**فَلَم يَبقَ**) في جواز الإضافة إليه من الجمعين (**إلّا مِئَاتٌ**) فإنه يجوز إضافته إليها لعدم المانع فيها (**لَكِنَّهُم**) أي: لكن أهل اللغة (**كَرِهُوا أَن يَلِيَ التَّمييزُ**) فقوله: التمييز بالرفع فاعل يلي، ومفعوله محذوف وهو العدد المذكور معه أي: كرهوا أن يلي العدد المذكور من الثلاثة وأخواته التمييز (**المَجمُوعَ بالأَلِفِ والتاء**) بأن يقال: ثلاث مئات (**بَعدَ مَا تَعَوَّدَ**) وهذا كالعلة لوجه

المجيء بعد ما هو في صورة المجموع بالواو والنون، أعني: «عشرين إلى تسعين»، فاقتصر على المفرد مع كونه أخصر.

(وَمُمَيِّزُ «أَحَدَ عَشَرَ» إِلَى «تِسْعَةٍ وَتِسْعِينَ») بل إلى تسع وتسعين (مَنْصُوبٌ مُفْرَدٌ) أما نصبه في العقود فلتعذر الإضافة؛ إذ لا يستقيم إبقاء النون معها؛ إذ هي في صورة نون الجمع، ولا حذفها؛ ....

الكراهة أي: بعد العادة التي تعود بها التمييز (المَجِيءَ بَعدَ مَا) أي: بعد العدد الذي (هُوَ في صُورَةِ المَجمُوعِ بالوَاوِ وَالنُّونِ أعني) أي: أريد بالعدد الذي هو في صورة المجموع لفظ (عِشرِينَ) منتهيًا (إِلَى تِسعِينَ) فإنه يقال فيها: عشر درهمًا فإذا لم يجز في المذكر السالم وصار مكروها في المؤنث السالم (فاقتَصَرَ) أي: التمييز (عَلَى المُفرَدِ) أي: على لفظ المائة دون المئين والمئات (مَعَ كَونِهِ) أي: مع قطع النظر عن عدم جوازه أو عن كراهته؛ لأن ما يجمع بالجمعين المذكورين يكون لإفراده فائدة أخرى وهي كون المفرد (أَخصَرَ) من الجمع.

ثم شرع في بيان حال مميز نوع آخر من أسماء العدد فقال: «ومميز أحد عشر» في المذكر منتهيًا «إلى تسعةٍ وتسعين» ولما اكتفى المصنف في ذكر مميز هذا النوع بذكر مذكره أضرب الشارح بقوله: (بَل إِلَى تِسعٍ وَتِسعِينَ) لبيان أن مميز مؤنثه كذلك، يعني: إحدى عشرة إلى تسع وتسعين «منصوبٌ مفردٌ» فقوله: منصوب بالرفع خبر لقوله: ومميز، وقوله: مفرد خبر بعد خبر، ثم شرع الشارح في بيان علل كل من كونه منصوبًا ومفردًا فقال: (أَمَّا نَصبُهُ) أي: نصب المميز ما (في العُقُودِ) الثمانية وأما فيما بينها من الأعداد المركبات أي: في نحو: عشرين وثلاثين (فلتعذر الإضَافَةِ) أي: لامتناع إضافة العقود امتناعًا عاديًا إلى تمييزاتها حتى تكون مجرورة، وإنما تعذرت الإضافة (إذ) أي: لأنه (لا يَستَقِيمُ إبقَاءُ النُّونِ) أي: النون الواقع في آخر كل من العقود (مَعَهَا) أي: مع الإضافة وإنما لا يستقيم إبقاء النون مع أنها ليست بنون الجمع (إِذ هِيَ) أي: لأن النون الواقعة في العقود المذكورة وإن لم تكن نون الجمع حقيقة حتى يمتنع إبقاؤها مع الإضافة، ولكنها (في صُورَةِ نُونِ الجَمعِ)، وقوله: (وَلَا حَذفُهَا) بالرفع معطوف على قوله:

إذا ليست هي في الحقيقة نون الجمع. وأما في ما عداها فلأنهم كرهوا أن يصيروا ثلاثة أسماء كالاسم الواحد، ولا يرد عليه «خمسة عشرك»؛ لأن المضاف إليه فيه لما كان غير مميز العدد لم يمتزج امتزاج ذلك المميز، فلم يلزم ....

إبقاء النون، أي: ولا يستقيم حذف النون أيضًا بأن تكون تلك العقود مضافة إلى تمييزاتها (إِذَا) أي: لأن النون في أواخر العقود (لَيسَت هِيَ) أي: النون المذكورة (في الحَقِيقَةِ) أي: في نفس الأمر (نُونَ الجَمعِ) حتى يجري فيها ما جرى في نون الجمع من الأحكام، فإذا امتنع الشقان المذكوران تعيين إبقاؤها مع غير الإضافة فإذا تعين عدا الإضافة امتنع الجر فتعين النصب، (وَأَمَّا في ما عَدَاهَا) أي: وأما نصب التمييز فيما عدا العقود من الأعداد المركبة فيما بين العقود (فَلأَنَّهُم) أي: فلأن العرب (كَرِهُوا) أي: جعلوا مكروها فيما بينهم (أَن يُصَيِّرُوا) أي: أن يجعلوا (ثَلاثَةَ أَسمَاءٍ) وهي التمييز والعددان اللذان تضمنهما المركب العددي (كالاسمِ الوَاحِدِ) لأن العددين لما تركبا جعلا كاسم واحد، فيكون الاسم الواحد بالوحدة الاعتبارية مركبًا من اسمين فإذا أريد إضافة ذلك المركب إلى ما بعده يلزم أن يكون الاسم الواحد مركبًا من ثلاثة أسماء؛ لأنه حينئذ يكون تركيبًا إضافيا.

قوله: (وَلَا يَرِدُ عَلَيهِ) جواب للنقض الوارد على هذا الدليل بأن هذا الدليل، وهو جعل ثلاثة أسماء كالاسم الواحد بعينه جارٍ في التركيب الصحيح فيما بينهم وهو تركيب (خَمسَةَ عَشرِكَ) بإضافة خمسة عشر إلى كاف الخطاب مع أن حكم المدعى متخلف، وهو كراهتهم لذلك الجعل، فأجاب عنه: بمنع الجريان بأن يقول: لا نسلم جريان الدليل المذكور على هذا التركيب لأن خمسة عشرك ليست من قبيل جعل ثلاثة أسماء كالاسم الواحد؛ (لأنَّ المُضَافَ إِلَيهِ) الواقع (فِيهِ) أي: في تركيب خمسة عشرك (لَمَّا كَانَ) أي: ذلك المضاف إليه (غَيرَ مميز العَدَدِ) لكونه كاف الخطاب (لَم يَمتَزِج) أي: مع العدد المضاف (امتِزَاجَ ذَلِكَ المُمَيِّزِ) أي: امتزاجًا مثل امتزاج المميز الوقع في خمسة عشر رجلًا الذي هو إضافته إليه (فَلَم يَلزَم) أي: إذا لم يمتزج ذلك مثل امتزاج العدد مع مميزه لم يلزم

صيرورة ثلاثة أشياء شيئًا واحدًا، وإنما جوزوا «ثلاثمائة امرأة» مع أن فيها صيرورة ثلاثة أشياء شيئًا واحدًا ليطرد بـ«مائة امرأة»، وأما إفراده فلأنه لما صار منصوبًا صار فضلة، فاعتبارُ إفراده لتكون الفضلة قليلة.

(وَمُمَيِّزُ «مِائَةٍ» وَ«أَلْفٍ» وَ) مميز (تَثْنِيَتِهِمَا وَ) مميز (جَمْعِهِ) أي: جمع الألف،

منه المحذور المذكور، وهو (صَيرُورَةُ ثَلاثَةِ أشيَاءٍ شَيئًا وَاحِدًا).

قوله: (وَإِنَّمَا جَوَّزُوا) جواب لما يرد على أصل الدعوى بأنهم إن كرهوا امتزاج المميز بالعدد المركب يلزمهم أن يكرهوا أيضًا إضافة ثلاثمائة إلى مميز؛ لأنه مركب أيضًا من ثلاثة أسماء؛ فأجاب عنه بأنهم إنما جوزوا تركيب (ثَلاثمِائَةِ امرَأَةٍ مَعَ أَنَّ فِيهَا) أي: في كلمة ثلاثمائة (صَيرُورَةَ ثَلاثَةِ أَشيَاءٍ) يعني: ثلاث ومائة وامرأة (شَيئًا وَاحِدًا) أي: اعتبار شيء واحد وليس هذا التجويز لعدم المحذور، بل (لِيَطَّرِدَ) أي: ليكون التركيب الذي تركب من لفظ المائة مع الثلاث مطردًا (بِمِائَةِ امرَأَةٍ) أي: بالتركيب الذي ذكر فيه لفظ المائة منفرد ولا يخفى أن كراهة شيء لعلة لا ينافي تجويزه لعلة أخرى.

ثم شرع في بيان وجه إفراد مميز هذا النوع فقال: (وَأَمَّا إِفرَادُهُ فَلأَنَّهُ) أي: وأما جعل مميز هذا النوع مفردًا فمبني على كونه منصوبًا؛ لأنه (لَمَّا صَارَ) أي: المميز في هذا النوع (مَنصُوبًا صَارَ فَضلَةً) لأن النصب علم المفعولية التي هي الفضلة في الكلام (فاعتِبَارُ إِفرَادِهِ) أي: إفراد ذلك المميز المنصوب (لِتَكُونَ الفَضلَةُ قَلِيلَةً) بسبب كونه مفردًا؛ لأن المفرد أقل حروفًا من الجمع لفظًا وأقل معنىً أيضًا، بخلاف كونه جمعًا؛ لأنه أكثر حروفًا من المفرد غالبًا، وأكثر معنىً منه أيضًا؛ لكونه جمعًا لثلاثة آحاد أو أكثر في كلمة واحدة، وقال العصام: الظاهر أن يكون لفظ قليلًا مؤنثًا؛ لأن موصوفه مؤنث.

ثم شرع المصنف في بيان أحوال مميز المائة والألف اللذين من الأصول فقال: «ومميز مائةٍ وألفٍ و» (مُمَيِّزُ) «تثنيتهما» أي: تثنية المائة والألف، يعني: به المائتان والألفان «و» (مُمَيِّزُ) «جمعه» (أي: جَمعِ الأَلفِ) وإنما زاد الشارح لفظ المميز في الموضعين للإشارة إلى أن قوله: تثنيتهما، وقوله: جمعه،

وإنما لم يقل: «وجمعهما» كما قال: «وتثنيتهما» لأن استعمال جمع «مائة» مع مميزها في الأعداد مرفوض، فلا يقال: «ثلاث مئات رجل» كما يقال: «ثلاثة آلاف رجل» بخلاف التثنية، فإنه يقال: «مائتا رجل» مثل «ألفا رجل» (مَخْفُوضٌ مُفْرَدٌ) لأنه لما كانت «مائة» و«ألف» من أصول الأعداد كالآحاد، ناسب أن يكون مميزهما على طبق مميزها، ....

معطوفان على قوله: مائة، ولما غير المصنف عبارته في قوله: وجمعه حيث إفراد الضمير فيه أراد الشارح أن يذكر وجهه فقال: (**وَإِنَّمَا لَم يَقُل**) أي: المصنف (**وَجَمعُهُمَا**) يعني: لم يقل بتثنية الضمير (**كَمَا قَالَ: وَتَثنِيَتِهِمَا**) لأن لو قال كذلك لكان خلاف الواقع؛ (**لأَنَّ استِعمَالَ جَمعِ مِائَةٍ**) وهو مئين أو مئات كما مر (**مَعَ مُمَيِّزِهَا**) أي: حال كون ذلك الجمع مستعملًا مع المميز (**في الأَعدَادِ**) أي: في باب الأعداد وهو بفتح الهمزة جمع عدد (**مَرفُوضٌ**) أي: متروك، ثم بين هذا المرفوض بقوله: (**فَلا يُقالُ: ثَلاثُ مِئَاتِ رَجُلٍ، كَمَا يُقالُ**) أي: كما يجوز أن يقال: (**ثَلاثَةُ آلافِ رَجُلٍ**) فإنه لا يجوز في الأول ويجوز في الثاني، هذا (**بِخِلافِ التَّثنِيَةِ، فإِنَّهُ يُقَالُ**) أي: يجوز أن يقال في تثنية المائة (**مِائَتَا رَجُلٍ**) بحذف النون لكونه مضافًا، وقوله: (**مِثلَ أَلفَا رَجُلٍ**) بنصب المثل على أنه مفعول مطلق تشبيه لقوله: يقال أي: يجوز فيه أن يقال قولًا مماثلًا في الجواز لقوله ألفا رجل، وقوله: «مخفوضٌ» خبر لقوله: ومميز مائة، وقوله: «مفردٌ» خبر بعد خبر له، الظاهر من كلام المصنف والشارح أن هذا الحكم، أعني: كونه مخفوضًا مفردًا على سبيل الوجوب، ولكن قال في حاشية العصام: مميز المائة قد يجمع مخفوضًا في نحو: مائة رجال، وقد يفرد منصوبًا كما في قوله:

إذا عاش الفتى مئاتين عامًا ... فقد ذهب اللذاذة والفتاء

انتهى، وإنما أفرد مميز هذا النوع (**لأَنَّهُ**) أي: الشأن (**لَمَّا كَانَت مِائَةٌ وَأَلفٌ مِن أُصُولِ الأَعدَادِ**) كما عرفت في صدر الباب (**كَالآحَادِ**) أي: كما كانت الآحاد العشرة من واحد إلى عشرة من الأصول (**نَاسَبَ**) جواب لما أي: لما اشتركا مع الآحاد في كونهما من أصول الأعداد ناسب (**أَن يَكُونَ مُمَيِّزُهُمَا**) أي: مميز المائة والألف جاريًا (**عَلَى طِبقِ مُمَيِّزِهَا**) يعني: أنه ناسب للاشتراك بينهما أن يكون مميز هذين اللفظين مطابقًا في الأحوال لمميز الآحاد، ولما اقتضت

لكنه لما كانت الآحاد في جانب القلة من الأعداد، و«المائة والألف» في جانب الكثرة منها، اختير في مميزها الجمع الموضوع للكثرة، وفي مميزهما المفرد الدال على القلة رعاية للتعادل.

(وَإِذَا كَانَ الْمَعْدُودُ مُؤَنَّثًا وَاللَّفْظُ) المعبر به عنه (مُذَكَّرًا) كلفظ الشخص إذا عبرت بها عن المؤنث (أَوْ بِالْعَكْسِ) بأن يكون المعدود مذكرًا، واللفظ مؤنثًا، كلفظة النفس إذا عبرت بها عن المذكر ....

هذه المناسبة أن يكون مميزهما مجموعًا مع أنه لم يكن ذلك مختارًا استدرك الشارح عنه بقوله: (لَكِنَّهُ) أي: وإن كان المناسب أن يكون مميزهما مجموعًا كالآحاد لكنه ترك كونه مجموعًا ههنا؛ لأنه (لَمَّا كَانَت الآحَادُ) واقعة (في جَانِبِ القِلَّةِ مِن الأَعدَادِ وَالمِائَةُ وَالأَلفُ) أي: وكانت المائة والألف واقعتين (في جَانِبِ الكَثرَةِ مِنهَا) أي: من الأعداد، وقوله: (اختِيرَ) جواب لما أي: لما كان بينهما فرق بوقوع الآحاد في جانب القلة وبوقوعهما جانب الكثرة جعل الفرق بينهما مختارًا في مميزهما أيضًا بأن يختار (في مُمَيِّزِهَا) أي: مميز الآحاد (الجَمعُ المَوضُوعُ لِلكَثرَةِ وَ) بأن يختار (في مُمَيِّزِهِمَا) أي: في مميز المائة والألف (المُفرَدُ الدَّالُّ عَلَى القِلَّةِ)، وقوله: (رِعَايَةً للتَّعَادُلِ) مفعول له لقوله: اختير، أي: اختير ذلك لتحصيل الرعاية للتعادل المطلوب، وهو ذكر ما دل على الكثير في موضع القليل، وذكر ما دل على القليل في موضع الكثير.

ثم شرع المصنف في بيان قاعدة يجوز فيها الوجهان فقال: «وإذا كان المعدود» سواء كان مذكرًا بطريق التمييز نحو: ثلاثة أشخص أو بطريق الموصوف نحو: أشخاصًا ثلاثة ولهذا التعميم لم يقل: وإذا كان المميز «مؤنثًا، واللفظ» أي: وكان اللفظ (المُعَبَّرُ بِهِ عَنهُ) أي: الذي يعبر بهذا اللفظ عنه «مذكرًا» وذلك المذكر (كَلَفظَةِ الشَّخصِ إِذَا عبَّرتَ بِهَا) أي: إذا قصدت التعبير بها (عَن المُؤَنَّثِ) أي: إذا قصدت التعبير عن مؤنث كامرأة مثلًا بأنها شخص، وقلت: جاءني ثلاثة أشخص في مقام ثلاث امرأة «أو بالعكس» (بأَن يَكُونَ المَعدُودُ مُذَكَّرًا وَاللَّفظُ مُؤَنَّثًا) وذلك (كَلَفظَةِ النَّفسِ إِذَا عَبَّرتَ بِهَا عَن المُذَكَّرِ) نحو:

(فَوَجْهَانِ) أي: ففي العدد وجهان: التذكير والتأنيث، فإن شئت قلت: ثلاثة أشخص وأنت تريد النساء اعتبارًا باللفظ، وهو الأكثر في كلامهم، وإن شئت قلت: ثلاث أشخص اعتبارًا بالمعنى.

(وَلَا يُمَيِّزُ وَاحِدٌ) وواحدة (وَلَا اثْنَانِ) واثنتان وثنتان بمميز، فلا يورد الواحد مع مميزه فلا يقال: ....

رجل، والفاء في قوله: «فوجهان» جوابية لإذا، وتفسير الشارح بقوله: (أي: فَفِي العَدَدِ وَجهَانِ) إشارة إلى أن قوله: وجهان مرفوع على المبتدأ وخبره محذوف وجملته جوابية، وقوله: (التَّذكِيرُ) بأن يعبر بالثلاثة إلى العشرة (وَالتَّأنيثُ) أي: بأن يعبر بالثلاث إلى العشر، ثم فصله الشارح بقوله: (فإن شِئتَ قُلتَ: ثَلاثَةُ أَشخُصٍ، وَأَنتَ) أي: والحال أنت (تُرِيدُ) بذلك اللفظ (النِّساءِ) وإنما أتى بالثلاثة الدال على التذكر (اِعتِبارًا) أي: للنظر (باللّفظِ) وهو الشخص (وَهُوَ) أي: الاعتبار باللفظ (الأَكثَرُ في كَلامِهِم) دون الاعتبار الآخر؛ لأن مراعاة جانب اللفظ في الأحكام اللفظية أولى من عكسه، (وَإن شِئتَ قُلتَ: ثَلاثَ أَشخُصٍ) بحذف التاء في ثلاث كما هو شأن المؤنث فيه، قلت: ثلاث أشخص (اِعتِبَارًا بالمَعنَى) وكذلك إن شئت قلت: ثلاث أنفس وأنت تريد الرجال اعتبارًا باللفظ، وإن شئت قلت: ثلاثة أنفس اعتبارًا بالمعنى؛ لأن معناه الذي يعبر به عنه مؤنث وهو امرأة.

ثم شرع المصنف في بيان العدد الذي ليس له تمييز فقال: «ولا يميز واحدٌ» (وَوَاحِدَةٌ) «ولا اثنان» (وَاثنَتَانِ وَثِنتَانِ) وقوله: (بِمُمَيِّزٍ) بكسر الياء المشددة متعلق بقوله: ولا يميز، في كلام المصنف، وقيدٌ له من الشارح؛ ليكون إشارة إلى أن قوله: ولا يميز بصيغة المجهول مجازٌ بمعنى: لا يورد كل منهما، وإنما حمله على المجاز؛ لأنه لو لم يكن مجازًا؛ لكان المعنى: أن المذكورين لا يقصد تمييزهما بل قصد بقاؤهما على الابهام وليس كذلك، بل المراد أن تمييزهما مقصود لكنه حصل ذلك المقصود من لفظهما؛ ولذا قال: (فَلَا يُورَدُ الوَاحِدُ) أي: لفظ الواحد (مَعَ مُمَيِّزِهِ) لعدم احتياجه إليه (فَلَا يُقَالُ) عطف على

واحد رجل، ولا اثنان معه كما يقال: اثنا رجلين، بل يذكرون ما يصلح أن يكون تمييزًا لهما على تقدير ذكر التمييز معهما، ويطرحون الواحد والاثنين (اسْتِغْنَاءً بِلَفْظِ التَّمْيِيزِ) أي: الصالح لأن يكون تمييزًا على تقدير ذكره معهما، الدال بجوهره على الجنس، وبصيغته على الواحد أو الاثنينية (عَنْهُمَا) أي: عن الواحد إذا كان التمييز ....

قوله: فلا يرد، من قبيل عطف المفصل على المجمل يعني: لا يقال على تقدير إيراد المميز (وَاحِدٌ رَجُلٌ، وَلا اثْنَانِ مَعَهُ) أي: ولا يرد لفظ اثنان أيضًا مع مميزه (كَمَا يُقَالُ: اِثْنَا رَجُلَينِ) ثم أراد أن يذكر حالهم إذا أراد أن يذكروا هذين العددين مع بيان جنسهما فقال: (بَل يَذكُرونَ) أي: أهل اللسان (مَا) أي: اللفظ الذي (يَصلُحُ) ذلك اللفظ (أَن يَكُونَ تَمييزًا لَهُمَا) أي: للواحد والاثنان (عَلَى تَقدِيرِ) أي: على قصد (ذِكرِ التَّميِيزِ) المبين للجنس (مَعَهُمَا) أي: مع الواحد أو الاثنين (وَيَطرَحُونَ) أي: يتركون (الوَاحِدَ وَالاثنَينِ) إذا قصدوا ذكر اللفظ الصالح للتمييز فيقولون: رجلًا حيث يعلم وحدته وجنسه من هذا اللفظ، ويقولون: رجلان حيث عرف تثنيته وجنسه منه أيضًا.

وقوله: «استغناءً» بالنصب على أنه مفعول لقوله: ولا يميز، وعلة لعدم إيراد تمييزهما يعني: معهما يعني: إنما لا يميزان لحصول الاستغناء «بلفظ التمييز» وإنما فسره الشارح بقوله: (أي: الصَّالِحُ) ليكون إشارة إلى أن المراد بلفظ التمييز المستغنى به هو التمييز بالقوة لا التمييز بالفعل يعني: ما من شأنه (لأَن يَكُونَ تَميِيزًا عَلَى تَقدِيرِ ذِكرِهِ) أي: ذكر ذلك اللفظ الصالح (مَعَهُمَا) أي: مع لفظ الواحد والاثنين يعني: أنه ليس مذكورًا معهما بالحقيقة، بل إذا قدر ذكره معهما يكون صالحًا للتمييزية؛ لوجود رفع الإبهام عنهما فيه، وقوله: (الدَّالَّ) صفة أخرى للتمييز أي: اللفظ الذي يدل (بِجَوهَرِهِ) أي: بحروفه الأصلية (عَلَى الجِنسِ وَ) يدل (بِصِيغَتِهِ عَلَى الوَاحِدِ) في نحو: رجل (وَ) على (الاثنَينِيَّةِ) في نحو: رجلان فحينئذٍ يكون لفظ الرجل والرجلين اللذين هما التمييزان التقديريان مستغنيًا «عنهما» (أي: عَنِ الوَاحِدِ) أي: عن ذكر الواحد بعد ذكر تمييزه (إِذَا كَانَ التَّميِيزُ)

مفردًا، وعن الاثنين إذا كان مثنى (مِثْلُ: «رَجُلٌ وَرَجُلَانِ») فإن من صيغة «رجل» يفهم الجنس والوحدة، ومن صيغة «رجلان» يفهم الجنس والاثنينية، فبذكرهما استغنى على المميز.

فإن قلت: هب أن مميز الواحد مغنٍ عنه، لكنَّا لا نسلم أن مميز الاثنين كذلك، نعم إذا كان مميزه مثنى يغني عنه ....

أي: هذا إذا كان التمييز (مُفرَدًا، وَ) مستغنيًا (عَن الاثنَينِ) أي: عن ذكر لفظ الاثنين، وهذا (إِذَا كَانَ) التمييز (مُثَنىً) ومثلهما المصنف بقوله: «مثل: رجلٌ ورجلان» أي: مثال التمييز المستغنى به عن لفظ الواحد لفظ: رجل، وعن لفظ الاثنين رجلان، وقوله: (فَإِنَّ مِن صِيغَةِ رَجُلٍ) علة لصحة التمثيل بهما ومن متعلق بقوله: (يُفهَمُ الجِنسُ) يعني: يصح التمثيل برجل ورجلان؛ فإنه يفهم من صيغة رجل الجنس الذي هو الرجلية كما هو مدلول جوهره (وَ) يفهم أيضًا من كونه واحدًا (الوَحدَةُ) التي هي مدلول صيغة هذا في لفظ الرجل، وأما في لفظ الرجلان فأفاده بقوله: (وَمِن صِيغَةِ رَجُلانِ يُفهَمُ) أي: وكذا يفهم من جوهر صيغة رجلان (الجِنسُ وَ) من صيغته الدلالة على التثنية (الاثنَينِيَّةِ؛ فَبِذِكرِهِمَا) متعلق بقوله: (استَغنَى) يعني: بذكر هذين اللفظين الدالين على الجنس والعدد المقصود كان الواحد والاثنان مستغنيين (عَلَى المُمَيِّزِ) وفى بعض نسخ الشرح استغينا بصيغة التثنية، وهذه النسخة تدل صريحًا على أن المستغنى هو الواحد والاثنان.

(فإِن قُلتَ) هذا شروع في تقرير منع ورد على قوله: استغناء بلفظ التمييز فقال: (هَب) هذا اللفظ أمر من وهب يهب، والعادة أنهم يصدرونه على سؤالهم الذي يرد على التسليم بالنظر إلى شق، وعلى المنع بالنظر إلى شق آخر وهو ههنا (أَنَّ مُمَيِّزَ الوَاحِدِ مُغنٍ عَنهُ) يعني: أن يكون مميز لفظ الواحد مستغنيًا عن ذكر لفظ الواحد مسلم (لَكِنَّا لا نُسَلِّمُ أَنَّ مُمَيِّزَ الاثنَينِ) أي: لا نسلم أن كون مميز لفظ الاثنين مستغنيًا (كَذَلِكَ) أي: كمميز الواحد، وقوله: (نَعَم) إشارة إلى تسليم استغناء شق الاثنين أيضًا يعني: أنه (إِذَا كَانَ مُمَيِّزُهُ) أي: مميز لفظ الاثنين (مُثَنىً) كما في الأمثلة المذكورة (يُغني عَنهُ) أي: في الاستغناء بلفظ التمييز عن

لم لا يجوز أن يكون مفردًا كما يقال: اثنا رجل؟

قلت: لما التزموا الجمعية في مميز سائر الآحاد، ينبغي أن يعتبر فيما لم يتيسَّر الجمعية فيه ما هو أقرب إليها، وهو الاثنينية، ولا يبعد أن يقال: ....

لفظ الاثنين مسلم، لكن لا مطلقا بل إذا كان مميزه مثنىً أيضًا، وقوله: (**لِمَ لا يَجُوزُ أَن يَكُونَ**) أي: المميز (**مُفرَدًا كَمَا يُقَالُ: اِثنَا رَجُلٍ**) سند للمنع والدليل على جواز كون مميز الاثنين مفردًا، وروده في الشعر، وهو:

اثـنـا رجـلٍ حـنـظـل

كذا في العصام، وقال أيضًا: ومن أسانيد المنع الذي ذكره الرضي نحو: واحد رجال، واثنا رجال انتهى؛ فعلى هذا يكون الاستغناء في الواحد غير مسلم أيضًا.

ثم شرع الشارح في الجوابين عن طرف المصنف لالتزامه صحة كلامه فقال: (**قُلتُ: لَمَّا التَزَمُوا الجَمعِيَّةَ**) هذا تقرير الجواب الأول بإثبات المقدمة الممنوعة، يعني: أن مميز لفظ الاثنين مستغنٍ عن ذكر الاثنين، كذا في بعض الحواشي، وأقول: يحتمل أن يكون هذا الجواب بإبطال السند وهو أنه لا يجوز أن يكون المميز مفردًا ههنا لأنهم لما التزموا الجمعية يعني: لما جعلوا أن يكون المميز (**في مُمَيِّزِ سَائِرِ الآحَادِ**) مجموعًا، يعني: في ثلاثة إلى عشرة على وجه اللزوم غير متخلف عنه كما عرفت فيما سبق، (**يَنبَغِي**) جواب لما، يعني: أنه ينبغي لهم (**أن يَعتَبِرُ فِيمَا**) أي: في التمييز الذي (**لَم يَتَيَسَّر الجَمعِيَّةُ فِيهِ**) أي: في ذلك التمييز لكونه تمييزًا للاثنين؛ لأنه لو جعل التمييز فيه أيضًا يكون مخالفًا لما يميزه من العدد، وقوله: (**مَا هُوَ أَقرَبُ**) نائب فاعل لقوله: أن يعتبر أي: ينبغي في تمييز الاثنين الاسم الذي يدل على المعنى الأقرب (**إِليهَا**) أي: إلى الجمعية من الفرد؛ لأن اللائق عند تعذر شيء هو المصير إلى ما هو الأقرب (**وَهُوَ**) أي: وذلك المعنى الأقرب إلى الجمعية (**الاثنَينِيَّةُ**) لا الإفراد؛ لأنه أبعد منها بالنسبة الاثنينية.

ثم شرع في جواب آخر فقال: (**وَلَا يَبعُدُ أَن يُقَالَ**) أي: ولا يبعد أن يجاب

معنى الكلام أنه لا يميز واحد ولا اثنان استغناءً بلفظ التمييز، أي: بجواهر حروفه المصورة بهيئة خاصة، القابلة للحوق علامة الإفرادية، أعني: التنوين أو علامة الاثنينية، أعني: حروف التثنية، فإذا اعتبر مع علامة الإفراد، استغنِي به عن ذكر الواحد على حدة، وإذا اعتبر مع علامة التثنية استغنِي به عن ذكر الاثنين على حدة، فاختاروا لحوق العلامة التي هي أخف عن ذكرهما، ولا شك أن رجلان

عنه بتحرير المراد بأن يقال: (مَعنَى الكَلام) يعني: أن مراد المصنف من قوله: بلفظ المميز في قوله: (إِنَّهُ لا يُمَيِّزُ وَاحِدٌ وَلَا اثنَانِ؛ استِغنَاءً بلَفظِ التَّميزِ) ليس أنهما مستغنيان عنهما بذكر تمييز آخر غير لفظهما، بل مراده منه أنهما مستغنيان عنهما بلفظ التمييز، (أي: بِجَوَاهِرِ حُرُوفِهِ) أي: حروف التمييز (المُصَوَّرَةِ) التي صورت (بـ) صورة (بِهَيئَةٍ خَاصَّةٍ) نحو: رجل على هيئة الواحد ورجلان على هيئة التثنية الدالتين على الإفراد والتثنية اللتين هما بعينهما هو المعنى الذي أفاده لفظ الواحد والاثنين، وقوله: (القَابِلَةِ) بالجر صفة بعد صفة للحروف أو صفة المصورة أي: التي صورت بصورة قابلة (لِلُّحُوقِ عَلامَةَ الإفرَادِ بهِ، أَعني) أي: بتلك العلامة (التَّنوِينَ أَو عَلامَةَ الاثنَينِيّةِ) أي: القابلة للحقوق علامة الاثنينية (أَعنِي) بتلك العلامة (حُرُوفَ التَّثنِيَةِ) وهما الألف أو الياء والنون، (فإِذَا اعتُبِرَ) أي: ذلك التمييز (مَعَ عَلامَةِ الإفرَادِ) وقيل: رجل بالتنوين (استُغنِيَ) أي: ذلك التمييز (بِهِ) أي: بذكر رجل بالتنوين (عَن ذِكرِ الوَاحِدِ عَلَى حِدَةٍ) فإنه حينئذٍ يكون مستدركًا وحشوًا لإفادة التنوين لما أفاده الواحد، (وَإِذَا اعتُبِرَ) التمييز يعني: الرجال مثلًا (مَعَ عَلامَةِ التَّثنِيَةِ) وهي إدخال الألف والنون (استُغنِيَ) أي: كان التمييز مستغنيًا (بِهِ) أي: بلفظ الدال على الاثنينية (عَن ذِكرِ الاثنَينِ عَلَى حِدَةٍ) فإذا تردد الأمر بين أن يستدل عليه بصورة الكلمة وبذكر الواحد والاثنان سلكوا إلى طريق أخف من الآخر، (فَاختَارُوا لُحُوقَ العَلامَةِ الَّتِي هِيَ أَخَفُّ عَلَى ذِكرِهِمَا) أي: على طريق هي الاستدلال عليه بذكر الواحد أو الاثنين.

ولما كان أخفية الطريق الأول بديهيًا نبه عليه بقوله: (وَلَا شَكَّ أَنَّ رَجُلانِ)

أخف من اثني رجل، وذلك الاستغناء إنما يكون (لِإِفَادَتِهِ) أي: لإفادة لفظ التميز (النَّصَّ الْمَقْصُودَ) أي: التنصيص على العدد، والتصريح به الذي قصد ذلك التنصيص والتصريح (بِالْعَدَدِ) أي: بذكر اسم العدد، فلما أفاد التمييز ذلك التنصيص استغني في إفادته عن ذكر العدد على حدة.

(وَتَقُولُ ....

أي: الاستدلال على الاثنينية بعلامة التثنية في رجلان **(أَخَفُّ مِن اِثنَي رَجُلٍ)** أي: من الاستدلال عليه بلفظ اثني، ثم شرع المصنف في بيان دليل الاستغناء ونبه عليه بقوله: **(وَذَلِكَ الاستِغنَاءُ)** يعني: استغناء ذكر التمييز الصالح للتمييزية عن ذكر العدد الدال على الإفرادية والتثنية **(إِنَّمَا يَكُونُ)** ذلك الاستغناء «لإفادته» **(أي: لِإفَادَةِ لَفظِ التَّمييزِ)** أي: ما من شأنه يجوز أن يكون تمييزًا وهو رجل ورجلان مثلًا فقوله: لإفادته مفعول له لقوله: استغناءً، وهو مصدر مضاف إلى فاعله وهو ضمير التمييز، وإنما لم يحذف اللام لعدم كونه فعلًا لفاعل الفعل المعلل؛ لأن الاستغناء فعل المتكلم والإفادة فعل التمييز، وقوله: «النص المقصود» وإنما فسر الشارح النص بقوله: **(أي: التَّنصِيصَ)** للتنبيه على أن المراد به ههنا ليس معناه الاصطلاحي أصولي، وهو ما سبق له الكلام بل المراد به المصدري، أعني: بمعنى جعل الشيء منصوصًا **(عَلَى العَدَدِ)**، وقوله: **(وَالتَّصرِيحَ بِهِ)** أي: بذلك العدد عطف على قوله: التنصيص عطف تفسير، يعني: لإفادته التصريح به **(الَّذِي قُصِدَ ذَلِكَ التَّنصِيصُ وَالتَّصرِيحُ)** وهذا هو المفهوم من قوله: المقصود، وفيه الإشارة إلى أن قوله: «بالعدد» متعلق بالمقصود يعني: التنصيص الذي قصد بذلك العدد، وإنما فسره الشارح بقوله: **(أي: بِذِكرِ اسمِ العَدَدِ)** للتنبيه على أن نفس العدد هو المقصود لا المقصود به، وإنما المقصود به هو ذكر اسم العدد إذ المقصود مذكور والمقصود به متروك، ثم أشار إلى النتيجة بقوله: **(فَلَمَّا أَفَادَ التَّمييزُ ذَلِكَ التَّنصِيصَ)** وحصل به المقصود **(استغني في إفادته عَن ذِكرِ العَدَدِ عَلَى حِدَةٍ)**.

ثم شرع في مسألة أخرى من مسائل اسم العدد فقال «وتقول» على صيغة

فِي الْمُفْرَدِ مِنَ المتعَدّدِ) أي: في الواحد من المتعدد (بِاعْتِبَارِ تَصْيِيرِهِ) أي: بسبب اعتبار تصييره، أي: تصيير ذلك المفرد عددًا أنقص أزيد عليه بواحد (الثَّانِي) في المذكر.

المخاطب كما نبه عليه في «الحاشية الهندية» بقوله: وتقول: أنت، وتركه الشارح لكونه معلومًا بقرينة ما ذكر في صدر الباب، وهو قوله: تقول: واحد اثنان الخ، وإنما قيده به ذلك الفاضل لبيان وقوعه في نسخته أو لأخذه من الأفاضل كذلك، وإلا فيحتمل أن يكون على صيغة الغائبة المؤنثة، وأن يرجع ضميره إلى العرب، كذا في العصام، يعني: أنه لما كان بين حكم اسم الفاعل من العدد باعتبار تصييره وبين حكمه باعتبار تذكيره وتأنيثه فرق ظاهر في الاستعمال قال: وتقول «في المفرد» وهو متعلق بـ: تقول، وقوله: «من المتعدد» ظرف مستقرا ما صفة من المفرد بتقدير المتعلق المعرفة أي: الكائن من العدد وأما حال كونه من المتعدد ثم فسر الشارح المراد بقوله: (أي: في الوَاحِدِ) للإشارة إلى أن المراد من المفرد اللفظ الدال على العدد الواحد سواء كان بلفظ الواحد أو الثاني أو غيره، وقوله: (مِن المُتَعَدِّدِ) ليس بداخل في باعث التفسير لكنه ذكر تبعًا للواحد، ويحتمل أن يكون له فائدة أيضًا وهي التصريح بلزوم كون الواحد جزء من المتعدد، وقوله: «باعتبار تصييره» إما ظرف مستقر على أنه حال من المستتر في: تقول؛ فتكون الباء للملابسة أي: تقول حال كونك ملابسًا بتصييره، وإما مفعول مطلق من: تقول، أي: قولًا باعتبار تصييره فيكون بيانًا لنوعه، وإما ظرف لغوٌ متعلق بـ: تقول، فتكون الباء سببية وهذا الأخير اختاره الشارح حيث فسره بقوله: (أي: بِسَبَبِ اعتِبَارِ) وهذا تفسير للباء، وقوله: (تَصيِيرِ ذَلِكَ المُفرَدِ) تفسير للضمير المجرور بأن التصيير لكونه مصدرًا من صير يصير بتشديد الياء بمعنى الجعل، مضاف إلى فاعله، وقوله: (عَدَدًا أَنقَصَ) مفعوله الأول، وقوله: (أَزيَدَ عَلَيهِ بِوَاحِدٍ) أي: على ذلك الأنقص مفعوله الثاني يعني: باعتبار جعل ذلك المفرد العدد الذي ضم ذلك المفرد إليه أزيد عليه بسبب ضم ذلك الواحد إليه، «الثاني» بحذف أداة التأنيث (في المُذَكَّرِ) أي: إذا

فقوله: «الثاني» مقول القول، وذلك القول إنما هو باعتبار تصييره الواحد اثنين بانضمامه إليه، فيكون معنى ثاني الواحد مصيره بانضمامه إليه اثنين، وإنما ابتدأ من الثاني؛ إذ ليس قبل الواحد عدد حتى يكون الواحد مصيره واحدًا (وَالثَّانِيَةُ) في المؤنث على هذا القياس، وهكذا (إِلَى الْعَاشِرِ) في المذكر (وَالْعَاشِرَةِ) في المؤنث (لَا غَيْرُ) أي: لا تقول: غير ذلك، فلا يجري ذلك فيما تحت الاثنين لما عرفت، .....

اعتبرت تذكير معدوده (فَقَولُهُ) أي: قول المصنف وهو مبتدأ، وقوله: (**الثَّانِي**) بدل منه، وقوله: (مَقُولُ القَولِ) خبر للمبتدأ أي: والغرض من هذا بيان لكون لفظ الثاني في كلام المصنف مفعولًا لـ: تقول، وقوله: (**وَذَلِكَ القَولُ**) شروع في تطبيقه على الممثل، يعني: لا شك لفظ الثاني (إِنَّمَا هُوَ) أي: إنما يعبر بالثاني (**باعتِبَارِ تَصييرِهِ**) أي: باعتبار رجل ذلك الواحد الذي يطلق بالثاني (**الوَاحِدَ**) أي: العدد الأنقص الذي هو الواحد (اِثنَينِ) أي: أزيد على ذلك الواحد (**بانضِمَامِهِ**) أي: بانضمام الواحد الذي هو في المرتبة الثانية (**إِلَيهِ فيكون معنى ثاني الواحد مصيره بانضمامه إليه اثنين**) أي: إلى الواحد الذي هو مذكور في المرتبة الأولى (**وَإِنَّمَا اِبتَدَأَ**) أي: المصنف (**مِن الثَّاني**) أي: دون الواحد (**إِذ**) أي: لأنه (**لَيسَ قَبلَ الوَاحِدِ عَدَدٌ**) في الواقع (**حَتَّى يَكُونَ الوَاحِدُ**) أي: حتى يكون وقوع ذلك العدد سببًا لكون الواحد (**مَصِيرُهُ**) أي: جاعل ذلك العدد الواحد قبل الواحد (**وَاحِدًا**) بانضمامه إليه، وقوله: «والثانية» **عطف على قوله**: الثاني أي: تقول الثانية بالتاء (**في المُؤَنَّثِ**) أي: إذا اعتبرت المعدود مؤنثًا (**عَلَى هَذَا القِيَاسُ**) أي: باعتبار تصييره للواحدة ثانية بانضمام الواحدة إليه (**وَهَكَذَا**) أي: مثل ما في الثاني والثانية تقول: الثالث أو الثالثة والرابع أو الرابعة حال كون سلسلة المذكر منتهية «إلى العاشر» (**في المُذَكَّرِ**) «والعاشرة» أي: وحال كون سلسلة المؤنث منتهية إلى العاشرة (**في المُؤَنَّثِ**) «لا غير» قوله: (**أي: لا تَقُولُ غَيرَ ذَلِكَ**) إشارة إلى أن الحصر راجع إلى ما تحت الاثنين وإلى ما فوق العشرة حيث فصله بقوله: (**فَلَا يَجرِي ذَلِكَ**) أي: ذلك القول بهذا الاعتبار (**فِيمَا**) أي: في العدد الذي هو (**تَحتَ الاثنَينِ لِمَا عَرَفتَ**) يعني: الواحد كما

ولا فيما فوق العشرة؛ إذ فوقه مركبات لا يتيسر اشتقاق اسم الفاعل منها.

(وَ) تَقُولُ في المفرد (بِاعْتِبَارِ حَالِهِ) أي: مرتبته من المتعدد من غير اعتبار معنى التصيير (الْأَوَّلُ وَالثَّانِي) إذا وقع ....

عرفت وجهه (وَلَا فِيمَا) أي: ولا يجري أيضًا في العدد الذي (فَوقَ العَشَرَةِ) من الحادي عشر وغيره (إِذ) أي: وجه عدم جريانه فيما فوقه؛ لأن (فَوقَهُ) أي: فوق العدد العاشر (مُرَكَّبَاتٌ) من العشرة ومن الوحدات التسعة (لا يَتَيَسَّرُ اشتِقَاقُ اسمِ الفَاعِلِ مِنهَا) أي: من تلك المركبات فلا يمكن أن يشتق اسم فاعل واحد يدل على ذلك.

ثم شرع في بيان استعمال اسم العدد الذي على صيغة اسم الفاعل باعتبار المرتبة فقال: «و» (تَقُولُ في المُفرَدِ) «باعتبار حاله» أشار الشارح بتوسيط قوله: تقول المفرد بين العاطف والمعطوف إلى أن قوله: باعتبار معطوف على باعتبار الأول، يعني: وتقول في المفرد من المتعدد باعتبار حاله، ثم فسر الشارح قوله: حاله بقوله: (أي: مَرتَبَتِهِ) يعني: باعتبار المرتبة اللائقة بذلك المفرد من سائر الآحاد (مِن المُتَعَدِّدِ) وقوله: (مِن غَيرِ اعتِبَارِ مَعنى التَّصيِيرِ) بيان لفائدة قيد باعتبار حاله، ولتحصيل المقابلة بينه وبين ما قبله بأنه يشترط أن لا يعتبر ههنا معنى التصيير، وقال العصام: لا يخفى أن التصيير للمفرد حال من أحواله فلا تحسن المقابلة؛ لأنها مقابلة العام بالخاص، وأجيب: بأن المقابلة بينهما حاصلة؛ لأن التصيير من مقولة الفعل؛ لأنه يعتبر فيه التأثير بخلاف الاعتبار الثاني؛ لأنه باعتبار حاله ووضعه في نفسه فيكون من مقولة الكيف؛ فظهر الفرق وحسن المقابلة، وإنما فسر الشارح الحال بالمرتبة؛ لأن المصنف لو قصد باعتبار حاله بمعنى: أنه واحد من ذلك المعدود من غير بيان مرتبة يقال: واحد من الثلاثة وستعرف أنه قال: ثالث الثلاثة، وقوله: «الأول والثاني» عطف على قوله: الثاني والثانية الذي هو مقول القول، كما أن قوله: باعتبار حاله معطوف على مفعوله أيضًا فيكون من قبيل عطف الشيئين بحرف واحد على معمولي عامل واحد وهو جائز بالاتفاق، يعني: تقول باعتبار حاله الأول والثاني (إِذَا وَقَعَ)

في المرتبة الأولى والثانية في المذكر (وَالْأُولَى وَالثَّانِيَةُ) في المؤنث كذلك من غير اعتبار معنى التصيير، وإنما لم يقل: الواحد والواحدة؛ لأنهما لا يدلان على المرتبة، فأبدل منهما الأول والأولى للدلالة عليها وهكذا (إِلَى الْعَاشِرِ وَالْعَاشِرَةِ وَالْحَادِي عَشَرَ) في المذكر (وَالْحَادِيَةَ عَشَرَةَ) في المؤنث (وَ) كذلك (الثَّانِي عَشَرَ وَالثَّانِيَةَ عَشَرَةَ إِلَى التَّاسِعِ عَشَرَ وَالتَّاسِعَةَ عَشَرَةَ).

أي: ذلك المفرد (**في المَرتَبَةِ الأُولَى أَو الثَّانِيةِ في المُذكَّرِ**) «والأولى» أي: وتقول الأولى «والثانية» إذا وقع كذلك (**في المُؤنَّثِ كَذَلِكَ**) حال كون قصدك (**مِن غَيرِ اعتِبَارِ مَعنَى التَّصييرِ**).

ثم إنه لما غير المصنف قوله: الواحد إلى الأول والواحدة إلى الأول أراد الشارح أن يبين وجه العدول عنهما فقال: (**وَإِنَّمَا لَم يَقُل: الوَاحِدُ وَالوَاحِدَةُ**) بل قال: الأول في المذكر والأولى في المؤنث؛ لأن المقصود ههنا هو اللفظ الذي يدل على المرتبة لا على واحد من الوحدات سواء كان في مرتبة الأول أو في أثنائها أو في آخرها ولفظًا الواحد والواحدة ليسا كذلك؛ (**لأَنَّهُمَا لا يَدُلَّان عَلَى المَرتَبَةِ**) بل على واحد غير معين وإذا لم يدلا على المقصود (**فأَبدَلَ مِنهُمَا**) أي: من الواحد لفظ (**الأَوَّلُ وَ**) من الواحدة لفظ (**الأُولَى للدَّلالَةِ**) أي: لدلالة كل من لفظ الأول والأولى (**عَلَيهَا**) أي: على المرتبة المقصودة، (**وَهَكَذَا**) أي: وتقول هكذا من الثاني والثانية كما قلت في الاعتبار الأول بحيث ينتهي مذكره «إلى العاشر و» ينتهي مؤنثه إلى «العاشرة والحادي عشر» أي: وتقول فيما فوق العشرة من المراتب بهذا الاعتبار كذلك بإسكان الجزء الأول إذا كان ياء وبحذف التاء في الجزء الثاني حال كونه (**في المُذَكَّرِ**) «والحادية عشرة» أي: وتقول كذلك بالتاء في الجزأين وبفتحهما حال كونه (**في المُؤَنَّثِ**) «و» (**كَذَلِكَ**) أي: كما تقول في لفظ الحادي فيما فوق العشرة كذلك تقول في المرتبة الثانية عشرة «الثاني عشر» في المذكر «والثانية عشرة» في المؤنث بحيث ينتهي مذكره «إلى التاسع عشر و» ينتهي مؤنثه إلى «التاسعة عشرة».

ولما كان حكم اسم العدد في التذكير والتأنيث إذا وقع على صيغة اسم

واعلم أن حكم اسم الفاعل من العدد سواء كان بمعنى المصير أو لا حكم أسماء الفاعلين في التذكير والتأنيث، فتقول في المذكر: الثاني والثالث والرابع إلى العاشر، وفي المؤنث: الثانية والثالثة والرابعة إلى العاشرة، وكذا في جميع المراتب من المركب والمعطوف نحو: الثالثة عشرة تؤنث الاسمين في المركب، كما تذكرهما في المذكر نحو: الثالث عشر، وإنما ذكروا الاسمين؛ لأنه اسم لواحد مذكر، ....

الفاعل مخالفًا لحكمه إذا لم يقع كذلك أراد الشارح أن ينبه عليه فقال: **(وَاعلَم أَنَّ حُكمَ اسمِ الفَاعِلِ)** حال كونه **(مِن العَدَدِ سَوَاءٌ كَانَ)** أي: ذلك الاسم الفاعل مستعملًا **(بمَعنَى المَصِيرِ)** كما في الاعتبار الأول **(أَو لَا)** أي: أو لم يكن كذلك بل كان مستعملًا باعتبار حاله فعلى التقديرين حكمه **(حُكمُ أَسمَاءِ الفَاعِلِينَ)** من غير العدد **(في التّذكِيرِ)** أي: بأن يكون مذكره بغير التاء **(وَالتَّأنِيثِ)** بأن يكون مؤنثه بالتاء على القياس، **(فَتَقُولُ في المُذَكَّرِ الثَّاني وَالثَّالِثُ وَالرَّابِعُ)** منتهيًا **(إِلَى العَاشِرِ، وفِي المُؤَنَّثِ)** أي: وتقول في مؤنثه **(الثَّانِيَةُ وَالثَّالِثَةُ وَالرَّابِعَةُ)** منتهيًا **(إِلَى العَاشِرَةِ، وَكَذَا في جَمِيعِ المَرَاتِبِ)** مما فوق العشرة **(مِن)** العدد **(المُرَكَّبِ)** بالتركيب التعدادي كما إذا ركب الآحاد مع العشرة **(وَالمَعطُوفِ)** أي: ومن العدد المركب بعطف الآحاد على أحد العقود الثمانية مثل الأول **(نَحوُ: الثَّالِثَةَ عَشرَةَ)** بالتاءين في الجزأين، ثم بين كونهما بالتاءين بقوله: **(تُؤَنِّثُ الاسمَينِ)** أي: تجعل أنت هذين الاسمين اللذين أحدهما عشرة والآخر اسم فاعل مأخوذ مما تقصده من أسماء العدد الآحاد مؤنثين بالتاء **(في المُرَكَّبِ)** المؤنث **(كَمَا تُذَكِّرُهُمَا)** أي: كما تجعل ذينك الاسمين إذا أردت بهما مذكرًا مجردين من التاء **(في المُذَكَّرِ، نَحوُ: الثَّالِثَ عَشَرَ)**.

ثم بين وجه تذكير الاسمين ههنا على القياس مخالفًا لما أخذ هو عنها من الأصول السابقة فقال: **(وَإِنَّمَا ذَكَرُوا الاسمَينِ)** أي: إذا كان على صورة اسم الفاعل **(لأَنَّهُ)** أي: لأن الثالث مثلًا **(اسمٌ لِوَاحِدٍ مُذَكَّرٍ)** وهو العدد الواحد الذي بعد اثنين لا أنه اسم لمجموع الآحاد الثلاثة فإذا كان اسمًا لواحد لا للمجموع

فلا معنى للتأنيث فيه، بخلاف: ثلاثة عشر رجلًا، فإنه للجماعة، وتقول في المعطوف: الثالث والعشرون والثالثة والعشرون.

(وَمِنْ ثَمَّةَ) أي: ومن أجل اختلاف الاعتبارين: اعتبار تصييره واعتبار حاله اختلف إضافتهما، فلاختلاف إضافتهما (قِيلَ فِي الْأَوَّلِ) أي: في المفرد من المتعدد المقول باعتبار تصييره (ثَالِثُ اثْنَيْنِ) بالإضافة إلى الأنقص ....

(فلا مَعنَى للتَّأنِيثِ فِيهِ) لعدم داعٍ يقتضي اعتبار التأنيث فيه من كون المعدود مؤنثًا، ومن كونه اسماء للمجموعِ المصحح لاعتبار التأنيث (بِخِلافِ ثَلاثَةَ عَشَرَ رَجُلًا؛ فإِنَّهُ) أي: هذا الاسم اسم (للجَمَاعَةِ) أي: لمجموع الواحدات الثلاثة عشر فناسب فيه اعتبار التأنيث (وَتَقُولُ في المَعطُوفِ: الثَّالِثُ وَالعِشرُونَ) بترك التاء في المذكر (وَالثَّالِثَةُ وَالعِشرُونَ) بالتاء في الجزء الأول في المؤنث.

ثم شرع المصنف في بيان الفرق بين الاعتبارين بقوله: «ومن ثمة» وفسره الشارح بقوله: (أي: وَمِن أَجلِ اختِلافِ الاعتِبَارَينَ) للإشارة إلى أن من أجليةٌ بمعنى اللام وإلى أن ثمة ههنا مجاز بطريق الاستعارة المصرحة؛ لأن أصل وضعه للإشارة إلى المكان واستعمل ههنا للإشارة إلى ما سبق من الفرق بين الاعتبارين يعني بهما: (اِعتِبارِ تَصييرِهِ وَاعتِبَارِ حَالِهِ)، وقوله: (اِختَلَفَ إِضَافَتُهُمَا) مقدر ههنا ليتعلق به الجار حتى يكون قوله: من ثمة مفعولًا له، يعني: إنما اختلف الإضافة في الاعتبارين لأجل ما تقدم من الاختلاف، وقوله: (فَلاختِلافِ إِضَافَتِهِمَا) للإشارة إلى أن قوله: «قيل في الأول» معلل باختلاف إضافة وهو معلل باختلاف الاعتبارين وإلى أن قوله: من ثمة متعلق بقيل بالواسطة، يعني: من أجل وقوع الاختلاف حصل الاختلاف في الإضافة ومن أجل حصول الاختلاف في الإضافة قيل في الأول، وفسر الأول بقوله: (أي: في المُفرَدِ مِن المُتَعَدِّدِ المَقُولِ باعتِبَارِ تَصييرِهِ) وقوله: «ثالث اثنين» نائب فاعل للفظ قيل، أي: إذا أريد بالعدد الأخير الذي يعبر باسم الفاعل معنى كونه جاعلًا للأنقص الذي أضيف إليه قيل فيه: ثالث اثنين ورابع ثلاثة وخامس أربعة وقس عليه، (بالإِضَافَةِ) أي: بإضافة ذلك الاسم الذي عبر به عن العدد (إِلَى الأَنقَصِ

بدرجة (أَيْ: مُصَيِّرُهُمَا) أي: الاثنين، ثَلَاثَةٌ (مِنْ) قولهم: (ثلثتهمَا) بالتخفيف أي: صيرت الاثنين ثلاثة.

(وَ) قيل: (فِي الثَّانِي) أي: في المفرد من المتعدد المقول باعتبار حاله (ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ) أو أربعة أو خمسة بالإضافة إلى عدد يساوي عدده، أو يكون فوقه (أَيْ: أَحَدُهَا)

بِدَرَجَةٍ) أي: بواحد، ومعناه «أي: مصيرهما» وقوله: (أي: الاثنَينِ) تفسير لضمير التثنية وهو مفعول أول لقوله: مصير ومفعوله الثاني قوله: (ثَلَاثَةً) وهو محذوف من كلام المصنف أي: ذلك الواحد جاعل الاثنين الأنقص منه بواحد ثلاثة، ثم بين المصنف ما يشتق الثالث منه فقال: «من» أي: هو مأخوذ من (قَولِهِم) «ثلثتهما» (بالتَّخفِيفِ) أي: بتخفيف اللام من الثلاثي، وإنما قيد به الشارح؛ لأنه ليس بمأخوذ من ثلثتهما بتشديد اللام من التثليث؛ لأنه حينئذ يكون مأخوذًا من قولهم: مثلث بالتشديد وهو الشراب الذي طبخ حتى ذهب ثلثاه، بل إنه مأخوذ من قولهم: ثلث القوم كما قال في «الصحاح»: وثلثهم من باب ضرب إذا كان ثالثهم وكملهم ثلاثة بنفسه، (أي: صَيَّرتُ الاثنَينِ ثَلاثَةً) وهذا تفسير للمجموع.

قوله: «و» (قِيلَ) «في الثاني» عطف على قوله: في الأول، واليه أشار الشارح بتوسيط لفظ: قيل بين العاطف والمعطوف، ثم فسر الثاني بقول: (أي: في المُفرَدِ)، أي: في العدد المفرد (مِن المُتَعَدِّدِ المَقُولِ) الذي أريد الإخبار به (باعتِبَارِ حَالِهِ) ومرتبته «ثالث ثلاثةٍ» (أَو أَربَعَةٍ) أي: رابع أربعة (أَو خَمسَةٍ) أي: خامس خمسة (بالإضَافَةِ) أي: بإضافة اسم الفاعل (إلى عَدَدٍ يُسَاوِي) أي: ذلك المضاف إليه منه (عَدَدَهُ) أي: عدد ذلك الاسم ومأخوذ اشتقاقه كما كان في ثالث ثلاثة (أَو يَكُونُ) أي: أو بإضافته إلى عدد يكون ذلك المضاف إليه عددًا (فَوقَهُ) أي: فوق مأخذ اشتقاقه كما كان في ثالث أربعة أو خمسة أو ستة ومعناه «أي: أحدها» أي: المراد من الثالث أحد ما أضيف إليه من الأعداد المذكورة، ولما توهم من قوله: أحدها، أن المراد من أحد تلك الأعداد هو أحدها سواء اعتبر وقوعه في مرتبة أولًا، وأراد الشارح أن يفيده بحيث يندفع عنه ذلك الوهم

لكن لا مطلقًا، بل باعتبار وقوعه في المرتبة الثالثة أو الرابعة أو الخامسة، وإلا يلزم جواز إرادة الواحد الأول من عاشر العشرة، وذلك مستبعد جدًّا.

(وَتَقُولُ) في إضافة ما زاد على العشرة: (حَادِي عَشَرَ أَحَدَ عَشَرَ) بإضافة المركب الأول إلى المركب الثاني، أي: واحد من أحد عشر متأخر بعشر درجات بناءً (عَلَى) الاعتبار (الثَّانِي) وهو ....

استدرك فقال: (لَكِن لا مُطلَقًا) أي: ليس المراد منه أنه أحد من آحادها (بَل باعتِبَارِ وُقُوعِهِ) أي: وقوع ذلك المفرد في مرتبة من المراتب كوقوعه (فِي المَرتَبَةِ الثَّالِثَةِ أَو الرَّابِعَةِ أَو الخَامِسَةِ وَإِلَّا) أي: وإن لم يرد به هذا الاعتبار بل أريد به على إطلاقه (يَلزَمُ جَوَازُ إِرَادَةِ الوَاحِدِ الأَوَّلِ مِن عَاشِرِ العَشرَةِ) لأنه يصدق عليه أنه أحد العشرة مع أنه ليس عاشرها بل أولها (وَذَلِكَ) أي: وذلك الجواز (مُستَبعَدٌ جِدًّا) أي: قطعًا يعني: كونه مستبعدًا من المرام قطعي.

ثم شرع في بيان ما فوق العشرة باعتبار الثاني فقال: «وتقول» (فِي إِضَافَةِ ما زَادَ عَلَى العَشَرَةِ) يعني: في إضافة المفرد الذي هو في مرتبة من المراتب التي هي ما فوق العشرة «حادي عشر أحد عشر» (بِإِضَافَةِ المُرَكَّبِ الأَوَّلِ) وهو حادي عشر (إِلَى المُرَكَّبِ الثَّانِي) وهو أحد عشر، وقوله: (أَي: وَاحِدٌ) تفسير للمركب المضاف، وقوله: (مِن أَحَدَ عَشَرَ) تفسير للمركب المضاف إليه مع الإشارة إلى أن الإضافة فيه بيانية بمعنى من، وقوله: (مُتَأَخِّرٌ) بالرفع صفة للواحد وتفسير على ما سبق من أن المراد بالأحد ليس على إطلاقه بل باعتبار وقوعه في المرتبة الأخيرة بمعنى: أنه واحد متأخر مسبوق (بِعَشرِ دَرَجَاتٍ) أي: عشر وحدات سابقة على ذلك الواحد الأخير، وذلك في مرتبة أخيرة بعد انقضاء العشرة، وقوله: (بِنَاءً) بالنصب للإشارة إلى أن كلمة «على» متعلق به لكونه مفعولًا له لقوله: تقول، يعني: تقول كذلك فيما فوق العشرة، وإنما يجوز أن تقول كذلك للبناء على (الاعتِبَارِ) «الثاني» لا أنه يقال كذا في اعتبار الأول؛ لأنه لا يجوز فيما دون الاثنين ولا يجاوز العشرة كما سبق الإشارة إليه في قوله: إلى العاشر والعاشر لا غير، (وَهُوَ) أي: الاعتبار الثاني الذي يجوز فيه

اعتبار بيان الحال (خَاصَّةً)؛ لأن الاعتبار الأول لا يتجاوز العشرة كما عرفت (وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ) في أداء هذا المعنى: (حَادِي أَحَدَ عَشَرَ) بحذف الجزء الأخير من المركب الأول استغناءً عنه بذكره في المركب الثاني، وهكذا تقول: (إِلَى تَاسِعِ تِسْعَةَ عَشَرَ ....

فيما دون الاثنين وما فوق العشرة (اعتِبَارُ بَيَانِ حَالِهِ) كما أن المراد بالاعتبار الأول هو اعتبار التصيير، وقوله: «خاصةً» (لأَنَّ الاعتِبَارَ الأَوَّلَ) منصوب، إما على أنه حال من الثاني، وإما على أنه مصدر مفعول مطلق من: تقول، يعني: الابتداء من الحادي والتجاوز إلى ما فوق العشرة مخصوص بهذا الاعتبار الثاني دون الأول وهو الاعتبار بالتصيير (لا يَتَجَاوَزُ العَشَرَةَ كَمَا عَرَفتَ) في قوله: لا غير، ثم أشار المصنف إلى جواز وجه آخر فقال: «وإن شئت قلت» وقيد الشارح بقوله: (فِي أَدَاءِ هَذَا المَعنَى) للإشارة إلى أن أداء هذا المعنى كما يكون بالقول الأول، ويكون أيضًا بقولك: «حادي أحد عشر» فالمعنى باقٍ في الصورتين.

ثم أشار الشارح إلى محل الفرق بين القول الأول وبين هذا بقول (بِحَذفِ الجُزءِ الأَخِيرِ) وهو لفظ عشر (مِن المُرَكَّبِ الأَوَّلِ) يعني: حادي عشر، فإن الجزء الأخير ثابت فيه، وقوله: (استِغنَاءً عَنهُ) بالنصب مفعول له لقوله: بحذف، أي: إنما يحذف الجزء الأخير من الأول لوجود الاستغناء فارغًا عن ذكره، وقوله: عنه، بيان للمستغنى عنه، وقوله: (بِذِكرِهِ) بيان للمستغنى به، يعني: لفظ العشرة فرغ عن ذكره في المركب الأول بسبب ذكره (فِي المُرَكَّبِ الثَّانِي).

ثم أشار المصنف إلى منتهى ما يقال في أداء هذا المعنى بطريق حذف الجزء الأخير وفسره الشارح بقوله: (وَهَكَذَا تَقُولُ) ليكون قوله: «إلى تاسع تسعة عشر» مقيسًا، ويكون قوله: حادي أحد عشر مقيسًا عليه، يعني: وقس على حادي أحد عشر من ثاني اثني عشر منتهيًا إلى تاسع تسعة عشر، وإنما قال كذا لئلا يتوهم الاختصاص في الجواز بتركيب حادي أحد عشر.

فَتُعْرَبُ) الجزء (الْأَوَّلُ) من المركب الأول؛ لانتفاء التركيب الموجب للبناء، وبني الجزآن الباقيان لوجود موجب البناء فيهما، وهو التركيب.

ثم أراد المصنف أن يبين الفرق في حكم الإعراب بين القول الأول وبين القول الثاني فقال: «فتعرب» (الجُزءَ) «الأول» يعني: أن حذف الجزء الأخير في المركب الأول يكون سببًا لإعراب الجزء الأول الباقي منه، وقوله: (مِن المُرَكَّبِ الأَوَّلِ) ليظهر المراد من الجزء الأول الذي أعرب؛ لأن الجزء الأول يحتمل أن يكون المراد به الجزء الأول من المركب الأول ومن المركب الثاني؛ فللاحتراز عن الاحتمال الأول قيده بقوله: من المركب الأول، وإنما يعرب (لانتِفَاءِ التَّركِيبِ)، وقوله: (المُوجبِ) بالجر صفة كاشفة للتركيب أي: لانتفاء التركيب الذي يوجب (للبِنَاءِ) قال عصام الدين: ويظهر الفرق بين الإعراب والبناء في اللفظ فيما ليس في آخره حرف علة في غير حالة النصب، فإنه في البناء ساكن الآخر وفي الإعراب ساكن الآخر أيضًا إلا في حال النصب انتهى، يعني: إذا قلت: جاءني حادي عشر فحادي عشر مبني بسكون الياء، وإذا قلت: جاءني حادي أحد عشر فحادي معرب بسكون الياء لفظًا وبضمها تقديرًا؛ فالتلفظ في الصورتين بسكون الياء لكنه مبني في الأول ومعرب تقديرًا في الثاني، وأما في حالة النصب قلت في الأول: رأيت حادي عشر بسكون الياء مبنيا، وفي الثاني: رأيت حادي أحد عشر بفتح الياء منصوبًا.

ولما تبين حال الجزء الأول من التركيب الأول على تقدير حذف الجزء الثاني منه وبقي حال الجزأين من التركيب الثاني مبهما أراد الشارح أن يبين حالهما فقال: (وَبُنِيَ الجُزآنِ البَاقِيَانِ) أحدهما الأحد وثانيهما العشر من التركيب الثاني (لِوُجُودِ مُوجِبِ البِنَاءِ فِيهِمَا، وَهُوَ التَّركِيبُ) أي: لوجود وصف موجب للبناء في الجزأين وذلك الموجب هو التركيب.

* * *

فهرس المحتويات/الجزء الثاني